

الذِّكْرُ الْمَصُونُ

فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ

تأليف

أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْمَعْرُوفِ بِالسَّمِينِ الْجَلْبِي
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء التاسع

دار الفقه
دمشق

سورة العنكبوت

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿أَنْ يُتْرَكُوا﴾: سَدَّ مَسَدَ مَفْعُولِي حَسِبَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَمَسَدٌ أَحَدُهُمَا عِنْدَ الْأَخْفَشِ.

قوله: «أَنْ يَقُولُوا» فيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «أَنْ يُتْرَكُوا»، أبدالٌ مصدراً مؤزلاً مِنْ مثله. الثاني: أنها على إسقاط الخافض وهو الباء، أو اللام، أي: بِأَنْ يَقُولُوا، أو لأن يقولوا. قال ابن عطية^(١) وأبو البقاء^(٢): «وَإِذَا قُذِّرَتِ الْبَاءُ كَانَ حَالاً». قال ابن عطية^(٣): «وَالْمَعْنَى فِي الْبَاءِ وَاللَّامِ مُخْتَلَفٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي الْبَاءِ كَمَا تَقُولُ: «تَرَكْتُ زَيْدًا بِحَالِهِ» / وَهِيَ فِي اللَّامِ بِمَعْنَى مِنْ أَجْلِ [٧٠٧/أ] أَي: أَحْسَبُوا أَنْ إِيْمَانَهُمْ عِلَّةٌ لِلتَّرْكِ» انتهى. وهذا تفسيرٌ معني، ولو فسّر الإعراب لقال: أَحْسَبَانَهُم التَّرْكَ لِأَجْلِ تَلْفُظِهِم بِالْإِيْمَانِ.

وقال الزمخشري^(٤): «فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيْنَ الْكَلَامُ الدَّالُّ عَلَى الْمَضْمُونِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْحُسْبَانُ؟ قُلْتَ: هُوَ فِي قَوْلِهِ: «أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا: آمَنَّا، وَهُمْ

(١) المحرر ١٢/٢٠٠.

(٢) الإملاء ١٨١/٢.

(٣) المحرر ١٢/٢٠٠.

(٤) الكشف ١٩٥/٣.

لَا يُفْتَنُونَ». وذلك أَنَّ تَقْدِيرَهُ: أَحْبَبُوا تَرْكَهُمْ غَيْرَ مُفْتُونِينَ لِقَوْلِهِمْ: آمَنَّا، فَالْتَرَكُ أَوَّلُ مَفْعُولِي «حَسِبَ» و«لِقَوْلِهِمْ آمَنَّا» هو الخبر. وَأَمَّا غَيْرَ مُفْتُونِينَ فَتَمَّةُ التَّرَكِ؛ لَأَنَّهُ مِنَ التَّرَكِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى التَّصْيِيرِ، كَقَوْلِهِ^(١):

۳۶۳۳- فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يَنْشُنُهُ

أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَبْلَ الْمَجِيءِ بِالْحُسْبَانِ تَقْدِرُ أَنْ تَقُولَ: تَرَكْتَهُمْ غَيْرَ مُفْتُونِينَ لِقَوْلِهِمْ: آمَنَّا عَلَى [تَقْدِيرِ]^(٢): حَاصِلٌ وَمُسْتَقَرٌّ قَبْلَ السَّلَامِ. فَإِنْ قُلْتَ: «أَنْ يَقُولُوا» هُوَ عَلَةُ تَرْكَهُمْ غَيْرَ مُفْتُونِينَ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ؟ قُلْتَ: كَمَا تَقُولُ: خَرُوجُهُ لِمَخَافَةِ الشَّرِّ وَضَرْبُهُ لِلتَّأْدِيبِ، وَقَدْ كَانَ التَّأْدِيبُ وَالْمَخَافَةُ فِي قَوْلِكَ: خَرَجَتْ مَخَافَةُ الشَّرِّ وَضَرْبَتُهُ تَأْدِيباً تَعْلِيلِينَ. وَتَقُولُ أَيْضاً: حَسِبْتُ خَرُوجَهُ لِمَخَافَةِ الشَّرِّ، وَظَنَنْتُ ضَرْبَهُ لِلتَّأْدِيبِ، فَتَجْعَلُهُمَا مَفْعُولِينَ كَمَا جَعَلْتَهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبِراً.

قَالَ الشَّيْخُ^(٣) بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ: «وَهُوَ كَلَامٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ؛ ذَكَرَ أَوَّلًا أَنَّ تَقْدِيرَهُ غَيْرَ مُفْتُونِينَ تَمَّةٌ، يَعْنِي أَنَّهُ حَالٌ لَأَنَّهُ سَبَكَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ «وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ» وَهِيَ جَمْلَةٌ حَالِيَّةٌ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ «يُتْرَكُوا» هُنَا مِنَ التَّرَكِ الَّذِي هُوَ تَصْيِيرٌ. وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ مَفْعُولَ «صِيرَ» الثَّانِي لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ «لِقَوْلِهِمْ»؛ إِذَا بَصُرَ التَّقْدِيرُ: أَنْ يُصَيَّرُوا

(١) البيت لعنترة وعجزه:

مَا بَيْنَ قُلَّةِ رَأْسِهِ وَالْمِعْصَمِ

وهو في ديوانه ٢١٠، وشرح القصائد السبع ٣٤٧. والجَزَرُ: جمع جَزَرَةٍ وهي الشاة والناقة تذبح أي صار للسباع جَزَرَةً أي: لحمًا. وينشئه: ياكلنه. وقلة رأسه: أعلى رأسه. والمعصم: موضع السوار.

(٢) من الكشف.

(٣) البحر ١٣٩/٧.

لقولهم وهم لا يُفْتَنُونَ، وهذا كلام لا يَصِحُّ. وأما ما مثله به من البيت فإنه يَصِحُّ أن يكون «جَزَرَ السَّبَاع» مفعولاً ثانياً لـ تَرَكَ بمعنى صَيَّرَ، بخلاف ما قُدِّرَ في الآية. وأما تقديره تَرَكَهُمْ غيرَ مفتونين لقولهم [أَمْثًا]^(١) على تقديرِ حاصل ومستقر قبل اللام فلا يَصِحُّ إذا كان تركهم بمعنى تصييرهم، وكان غيرَ مفتونين حالاً؛ إذ لا يَنْعَقِدُ مِنْ تَرَكَهُمْ بمعنى تصييرهم وَتَقَرُّلُهُمْ مبتدأ وخبرٌ، لاحتياج تَرَكَهُمْ بمعنى تصييرهم إلى مفعولٍ ثانٍ لأنَّ غيرَ مفتونين عنده حال لا مفعولٍ ثانٍ. وأما قوله: فإن قلت: أن يقولوا إلى آخره فيحتاج إلى فَضْلٍ فَهَمْ: وذلك أن قوله: «أن يقولوا» هو علةُ تَرَكَهُمْ فليس كذلك؛ لأنه لو كان علةً له لكان به متعلقاً كما يتعلّق بالفعل، ولكنه علةٌ للخبر المحذوف الذي هو مستقر أو كائن، والخبر غيرُ المبتدأ، ولو كان «لقولهم» علةً للترك لكان مِنْ تمامه فكان يحتاج إلى خبر. وأما قوله كما تقول: خروجه لمخافةِ الشَّرِّف «لمخافة» ليس علةً للخروج بل للخبر المحذوف الذي هو مستقرُّ أو كائن» انتهى.

قلت: وهذا الذي ذكره الشيخُ كُلُّه جوابُه: أن الزمخشري إنما نظر إلى جانب المعنى، وكلامه عليه صحيح. وأما قوله: ليس علةً للخروج ونحو ذلك يعني في اللفظ. وأما في المعنى فهو علةٌ له قطعاً، ولولا خَوْفُ الخروج عن المقصود^(٢).

آ. (٣) قوله: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾: العامةُ على فتح الياء مضارعٌ «عَلِمَ» المتعدية لواحد. كذا قالوا. وفيه إشكالٌ تقدّمَ غيرُ مرةٍ: وهو أنها إذا تعدّت لمفعولٍ كانت بمعنى عَرَفَ. وهذا المعنى لا يجوزُ إسناده إلى الباري تعالى؛ لأنه يَسْتَدْعِي سَبْقَ جهلٍ؛ ولأنه يتعلّق بالذاتِ فقط دون ما هي عليه من الأحوال.

(١) من البحر.

(٢) أي: لتابعت الردُّ عليه.

وقرأ^(١) عليّ وجعفر بن محمد بضمّ الياء، مضارع أعلم. ويحتمل أن يكون من علم بمعنى عرف، فلمّا جيء بهمزة النقل أكَسَتْهَا مفعولاً آخر فحذف. ثم هذا المفعول يحتمل أن يكون هو الأول أي: لِيُعْلِمَنَّ اللَّهُ النَّاسَ الصادقين، وليُعْلِمَنَّهُم الكاذبين، أي: بشهرة يُعرف بها هؤلاء من هؤلاء. وأن يكون الثاني أي: لِيُعْلِمَنَّ هؤلاء منازلهم، وهؤلاء منازلهم في الآخرة. ويُحتمل أن يكون من العلامة وهي السّيّياء، فلا تتعدى إلا لواحد. أي: لنجعلنّ لهم علامة يُعرفون بها. وقرأ الزهريّ الأولى كالمشهورة، والثانية كالشاذة.

آ. (٤) قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ﴾: «أم» هذه منقطعة فتتقدّر بـ بل والهمزة عند الجمهور، والإضراب انتقال لا إبطال. وقال ابن عطية^(٢): «أم» [ب/٧٠٧] معادلةٌ للآلف في قوله «أَحْسِبَ»، وكأنه عزّ وجلّ قرّر الفريقين: قرر المؤمنين على [ظّهم أنهم]^(٣) لا يُفْتَنُونَ، وقرّر الكافرين أنهم يَسْبِقُونَ عقابَ الله. قال الشيخ^(٤): «ليست معادلة»^(٥)؛ إذ لو كانت كذلك لكانت متصلةً. ولا جائز أن تكون متصلةً لفقْد شرطين، أحدهما: أن ما بعدها ليس مفرداً^(٦)، ولا ما في قوته^(٧). والثاني: أنه لم يكن هنا ما يُجاب به من أحد شيئين أو أشياء.

وجوّز الزمخشريّ^(٨) في «حَسِبَ» هذه أن تتعدى لاثنتين، وجعل «أن» وما

(١) المحتسب ١٥٩/٢، والبحر ١٤٠/٧، والشواذ ١١٤.

(٢) المحرر ٢٠١/٧.

(٣) زيادة من المحرر.

(٤) البحر ١٤٠/٧.

(٥) أي للآلف في أحسب.

(٦) نحو: أزيد قائم أم عمرو.

(٧) نحو: أقام زيد أم قعدا.

(٨) الكشف ١٩٦/٣.

في حَيْزِهَا سَادَةً مَسْدُهُمَا كَقَوْلِهِ: «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ»^(١)، وَأَنْ تَعْدُدِي لَوَاحِدٍ عَلَى أَنَّهَا تَصَمَّنَتْ مَعْنَى «قَدَّرَ». إِلَّا أَنْ التَّضْمِينَ لَا يَنْقَاسُ.

قوله: «سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ»: «سَاءَ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى بُئْسَ، فَتَكُونُ «مَا»: إِمَّا مُوصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي، وَ«يَحْكُمُونَ» صَلَّتْهَا. وَهِيَ فَاعِلٌ «سَاءَ». وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ مَحذُوفٌ أَي: حُكْمُهُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» تَمْيِيزًا، وَ«يَحْكُمُونَ» صَفْتَهَا، وَالْفَاعِلُ مُضْمَرٌ يُقْسَرُ «مَا»، وَالْمَخْصُوصُ أَيْضًا مَحذُوفٌ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» مُصَدْرِيَّةٌ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ كَيْسَانَ^(٢). فَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ مَحذُوفًا، وَالْمُصَدَّرُ الْمُؤُولُ مَخْصُوصٌ بِالذَّمِّ أَي: سَاءَ حُكْمًا حُكْمُهُمْ. وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُ «مَا» إِذَا اتَّصَلَتْ بِـ «بُئْسَ» مُشْبَعًا فِي الْبَقَرَةِ^(٣). وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «سَاءَ» بِمَعْنَى قَبِيحٌ، فَيَجُوزُ فِي «مَا» أَنْ تَكُونَ مُصَدْرِيَّةً، وَبِمَعْنَى الَّذِي، وَنَكْرَةً مُوصُوفَةً. وَجِيءَ بِـ «يَحْكُمُونَ» دُونَ حُكْمِهِ: إِمَّا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ هَذَا دَيِّذُهُمْ، وَإِمَّا لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْمَاضِي لِأَجْلِ الْفَاصِلَةِ.

آ. (٥) قوله: ﴿مَنْ كَانَ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ مُوصُولَةً، وَالْفَاءُ: لَشَبَّهَهَا بِالشَّرْطِيَّةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِجَوَابٍ؛ لِأَنَّ أَجَلَ اللَّهِ آتٍ لَا مَحَالَةَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِشَرْطٍ، بَلِ الْجَوَابُ مَحذُوفٌ أَي: فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا، وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا، كَمَا قَدْ صَرَّحَ بِهِ^(٤).

(١) الآية ٢١٤ من البقرة.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢٠٢/١٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٠٧/١.

(٤) الآية ١١٠ من الكهف: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾.

آ. (٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء، والخبرُ جملةُ القسمِ المحذوفةُ وجوابُها، أي: واللَّهُ لَنُكَفِّرَنَّ. ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ على الاشتغال أي: وَلَيُخَلِّصَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ.

قوله: «أحسنَ الذي كانوا يَعْمَلُونَ» قيل^(١): على حَذْفِ مضافٍ أي: ثوابِ أحسنٍ. والمرادُ بـ «أحسنَ» هنا مجردُ الوصفِ. قيل^(٢): لثَلَا يَلْزَمُ أَنْ يكونَ جزاؤهم بالحُسْنِ مسكوتاً عنه. وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنه من بابِ الأولى إذا جازاهم بالأحسنِ جازاهم بما دَوَّنَه فهو من التنبيه على الأدنى بالأعلى.

آ. (٨) قوله: ﴿حُسْنًا﴾: فيه أوجهٌ، أحدها، أنه نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي إيصاءٌ حَسَنًا: إمَّا على المبالغة، جُعِلَ نفسَ الحُسْنِ، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا حُسْنٍ. الثاني: أنه مفعولٌ به. قال ابنُ عطية^(٣): «وفي ذلك تَجَوُّزٌ. والأصلُ: ووَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِالْحُسْنِ في فِعْلِهِ مع والذِّه. ونظيرُ هذا قولُ الشاعر^(٤):

(١) وهو مذهب ابن عطية في المحرر ٢٠٣/١٢.

(٢) كان ابن عطية قد قَدَّرَ المضاف المحذوف: «ثواب أحسن» فاعترضه أبو حيان بقوله: «وهذا التقدير لا يسوغُ لأنه يقتضي أن أولئك يجزون ثواب أحسن أعمالهم وأما ثواب حسنهما فمسكوت عنه وهم يجزون ثواب الأحسن والحسن إلا إن أخرجت أحسن عن بابها من التفضيل فتكون بمعنى حسن فإنه يسوغ ذلك».

(٣) المحرر ٢٠٤/١٢.

(٤) لم أهدئ إلى قائله، وهو في المحرر ٢٠٤/١٢، وفيه «خافونا» والقرطبي ٣٢٩/١٣ وقَدَّرَ البيت: يوصينا أن نفعل بها خيراً. وقَدَّرَ الآية: ووَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ أَنْ يَفْعَلَ حَسَنًا، فيَقْدَرُ له فَعْلٌ.

٣٦٣٤- عَجِبْتُ مِنْ دَهْمَاءٍ إِذْ تَشْكُونَا
وَمِنْ أَبِي دَهْمَاءٍ إِذْ يُوصِينَا
خَيْراً بِنَا كَأَنَّا جَافُونَا

ومثله قول الحطيئة^(١):

٣٦٣٥- وَصَّيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْباً حُرّاً
بِالْكَلْبِ خَيْراً وَالْحِمَاةِ شَرّاً
وعلى هذا فيكون الأصل: وَصَّيْنَاهُ بِحُسْنٍ فِي أَمْرِ وَالِدَيْهِ ثُمَّ جَرَّ الْوَالِدَانِ
بِالْبَاءِ فَاتَّصَبَ «حُسْناً»، وكذلك البيتان. والباء في الآية والبيتين في هذه الحالة
للظرفية.

الثالث: أن «بوالديه» هو المفعول الثاني، فينتصب «حُسْناً» بإضمار فعل
أي: يَحْسُنُ حُسْناً، فيكون مصدراً مؤكداً. كذا قيل. وفيه نظر؛ لأنَّ عاملَ
المؤكد لا يُحذف. الرابع: أنه مفعول به على التضمين أي: أَلَزَمْنَاهُ حُسْناً.
الخامس: أنه على إسقاط الخافض أي: بِحُسْنٍ. وعبر صاحب «التحرير» عن
ذلك بالقطع. السادس: أن بعض الكوفيين قدَّره: وَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ أَنْ يَقْعَلَ
بِوَالِدَيْهِ حُسْناً. وفيه حذف «أَنْ» وصلتها وإبقاء معموليها. ولا يجوز عند
البصريين. السابع: أن التقدير: وَصَّيْنَاهُ بِإِيْتَاءِ وَالِدَيْهِ حُسْناً. وفيه حذف
المصدر، وإبقاء معموله. ولا يجوز. الثامن: أنه منصوب انتصاب «زيداً» في
قولك لَمَنْ رَأَيْتَهُ مُتَهَيِّئاً لِلضَّرْبِ: زيداً أي: اضرب زيداً. والتقدير هنا: أَوْلَاهُمَا
حُسْناً أو افعل بهما حُسْناً. قالهما الزمخشري^(٢).

(١) تقدم برقم ٢٥٨٦.

(٢) الكشف ١٩٧/٣ - ١٩٨.

وقرأ^(١) عيسى والجحدري / «حَسَنًا» بفتحين، وهما لغتان كالْبُخْلِ والبَخْل، وقد تقدّم ذلك أوائل البقرة^(٢).

آ. (٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوز فيه الرفع على الابتداء، والنصب على الاشتغال.

آ. (١٠) قوله: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾: العامة على ضمّ اللام لِيُسَيِّدَ الفعل لضمير جماعة حملاً على معنى «مَنْ» بعد أَنْ حُمِلَ على لفظها. ونقل أبو معاذ النحوي أنه قرئ^(٣) «لَيَقُولَنَّ» بالفتح جَرِيًّا على مراعاة لفظها أيضاً. وقراءة العامة أحسنُ لقوله «إِنَّا كُنَّا».

آ. (١٢) قوله: ﴿وَلَنَحْمِلَ﴾: أمرٌ في معنى الخبر. وقرأ^(٤) الحسن وعيسى بكسر لام الأمر. وهو لغة الحجاز. وقال الزمخشري^(٥): «وهذا قولٌ صناديد قريش كانوا يقولون لَمَنْ آمَنَ منهم: لَا تُبْعَثْ نحن ولا أنتم، فإنَّ عَسَى كان ذلك فلنأْتِ نَحْمِلَ». قال الشيخ^(٦): «هو تركيبٌ أعجميٌّ مِنْ جهة إدخال حرف الشرط على «عسى»، وهي جامدة، واستعمالها مِنْ غير اسمٍ ولا خبرٍ وإلاّئها كان».

وقرأ العامة «خطاياكم» جمع تكسير. وداود^(٧) بن أبي هند «مِنْ

(١) القرطبي ٣٢٩/١٣، والبحر ١٤٢/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٦٦/١.

(٣) البحر ١٤٣/٧، والشواذ ١١٤.

(٤) الإتحاف ٣٤٨/٢، البحر ١٤٣/٧.

(٥) الكشف ١٩٩/٣.

(٦) البحر ١٤٣/٧.

(٧) البحر ١٤٤/٧، والشواذ ١١٤. وفيه داود بن هند، والمحرر ٢٠٦/١٢. وداود =

خَطِئَاتِهِمْ» جمع سلامة. وعنه أيضاً «خَطِئَتُهُمْ» بالتوحيد، والمراد الجنس. وهذا شبيه بقرائن «وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِئَتُهُ» و «خَطِئَاتُهُ»^(١) وعنه أيضاً «خَطِئَتُهُمْ». قيل: بفتح الطاء وكسر الياء. يعني بكسر الهمزة القريية من الياء لأجل تسهيلها بينَ بينَ.

و «مِنْ شَيْءٍ» هو مفعولٌ بـ «حَامِلِينَ»، و «مِنْ خَطَايَاهُمْ» حالٌ منه، لمَّا تقدَّم عليه انتصبَ حالاً.

آ. (١٤) قوله: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾: منصوبٌ على الظرف. «إِلَّا» خمسين عاماً» منصوبٌ على الاستثناء، وفي وقوع الاستثناء مِنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ خلافٌ. وللمانعين منه جوابٌ عن هذه الآية. وقد رُوِّعِيَتْ هُنَا نَكْتَةُ لَطِيفَةٍ: وَهُوَ أَنَّ غَايَةَ تَمْيِيزِ الْعَدَدَيْنِ فَقَالَ فِي الْأَوَّلِ: «سَنَةٌ» وَفِي الثَّانِي: «عَاماً» لِثَلَا يَثْقُلَ اللَّفْظُ^(٢). ثُمَّ إِنَّهُ خَصَّ لَفْظَ الْعَامِ بِالْخَمْسِينَ إِذَا بَانَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا اسْتَرَاخَ مِنْهُمْ بَقِيَ فِي زَمَنِ حَسَنِ، وَالْعَرَبُ تُعَبِّرُ عَنِ الْخَضْبِ بِالْعَامِ، وَعَنِ الْجَذْبِ بِالسَّنَةِ.

آ. (١٥) قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهَا﴾: أي: العقوبة أو الطَّوْفَةُ، ونحو ذلك.

= ابن أبي هند، طهمان أبو بكر القشيري البصري رأى أنس بن مالك وسعيد ابن المسيب توفي سنة ١٣٩. انظر: تهذيب الكمال ٣٩٢/١.

(١) الآية ٨١ من البقرة. قرأ نافع بجمع السلامة، وقرأ الجمهور بالإفراد. انظر: الدر المصون ٤٥٧/١.

(٢) قال الزمخشري: «لأن تكرير اللفظ الواحد في الكلام الواحد حقيق بالاجتناب في البلاغة إلا إذا وقع ذلك لأجل غرض يتتبعه المتكلم من تفخيم أو تهويل أو تنويه أو نحو ذلك» الكشف ٢٠٠/٣.

آ. (١٦) قوله: ﴿وإبراهيم﴾: العامة على نصبه عطفاً على «نوحاً»، أو بإضمار أَذْكَرُ، أو عطفاً على هاء «أُنَجِّينَاهُ». والنخعي^(١) وأبو جعفر وأبو حنيفة «وإبراهيم» رفعاً على الابتداء، والخبر مقدّر أي: ومن المرسلين إبراهيم.

قوله: «إذ قال» بدل من «إبراهيم» بدل اشتمال.

آ. (١٧) قوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ﴾: العامة بفتح التاء وسكون الخاء وسكون اللام، مضارع خلق، «إفكاً» بكسر الهمزة وسكون الفاء أي: وَتَخْلُقُونَ كذباً أو تَحْتُونَ أصناماً. وعلي^(٢) بن أبي طالب وزيد بن علي والسلمي وقتادة بفتح الخاء واللام مشددة^(٣)، وهو مضارع «تَخْلُقُ» والأصل: تَتَخْلُقُونَ بتاءين، فَحَذِفَتْ إحداهما كَنَزَلُ^(٤) ونحوه. وروي عن زيد بن علي أيضاً «تَخْلُقُونَ» بضم التاء وتشديد اللام مضارع خلق مضعفاً.

وقرأ^(٥) ابن الزبير وفصيل بن زُرْقَان^(٦) «أفكاً» بفتح الهمزة وكسر الفاء وهو مصدر كالكَذِبِ معني ووزناً. وجوز الزمخشري^(٧) في الإفك بالكسر والسكون وجهين، أحدهما: أَنْ يَكُونَ مخففاً من الإفك بالفتح والكسر كالكَذِبِ واللُّغَبِ، وأصلهما الكَذِبُ واللُّغَبِ، وأن يكون صفةً على فعل أي خَلَقاً إفكاً أي:

(١) البحر ١٤٥/٧.

(٢) القرطبي ٣٣٥/١٣، والبحر ١٤٥/٧.

(٣) «وَتَخْلُقُونَ».

(٤) الآية ٤ من سورة القدر.

(٥) القرطبي ٣٣٥/١٣، والبحر ١٤٥/٧.

(٦) لم أقف على ترجمته.

(٧) الكشف ٢٠١/٣.

ذا إفك . قلت : وتقديره مضافاً قبل إفك مع جعله له صفة غير محتاج إليه ، وإنما كان يُحتاج إليه لو جعله مصدرأ .

قوله : «رِزْقاً» يجوز أن يكون منصوباً على المصدر ، وناسبه «لا يَمْلِكُونَ» لأنه في معناه . وعلى أصول الكوفيين يجوز أن يكون الأصل : لا يَمْلِكُونَ أن يَرْزُقوكم رِزْقاً ، ف «أن يَرْزُقوكم» هو مفعول «يَمْلِكُونَ» . ويجوز أن يكون بمعنى المرزوق ، فيتصب مفعولاً به .

آ . (١٩) قوله : «يَرَوْا كَيْفَ» : قرأ^(١) الأخوان وأبو بكر بالخطاب ، على خطاب إبراهيم لقومه بذلك . والباقون بالغيبة رداً على الأمم المكذبة .

قوله : «كيف يُبْدِءُ» العامة على ضم الياء من أبدأ . والزيبري^(٢) وعيسى وأبو عمرو بخلاف عنه «يُبْدَأُ» مضارع بدأ . وقد صرح بماضيه هنا حيث قال : «كيف بدأ الخلق»^(٣) وقرأ الزهري : «كيف بدأ» بألف صريحة ، وهو تخفيف على غير قياس . وقياسه بين بين ، وهو في الشذوذ كقول^(٤)ه :

— ٣٦٣٦ —

فَارْعِي فَرَازَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

(١) السبعة ٤٩٨ ، والنشر ٣٤٣/٢ ، والتيسير ١٧٣ ، والقرطبي ٣٣٦/١٣ ، والبحر ١٤٦/٧ .

(٢) البحر ١٤٦/٧ والزيبري هو الزيبر بن عامر بن صالح الزيبري أخذ عن نافع وروى عنه حمزة الأحول انظر : طبقات القراء ٢٩٣/١ .

(٣) في الآية ٢٠ .

(٤) تقدم برقم ٥٠١ .

آ / (٢٠) قوله: ﴿النَّشْأَةُ﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو «النَّشْأَةُ» بالمدِّ هنا والنجم^(٢) والواقعة^(٣). والباقون بالقصر مع سكون الشين، وهما لغتان كالرَّأْفَةِ والرَّافَةِ. وانتصابُهما على المصدرِ المحذوفِ الزوائد. والأصلُ الإنشاء. أو على حَذْفِ العاملِ أي: يُنْشِئُ فَيَنْشِئُونَ النَّشْأَةَ. وهي مرسومةٌ بالألفِ وهو يَقْوِي قِراءَةَ المدِّ.

آ (٢٢) قوله: ﴿وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾: على تقديرِ أَنْ يكونوا فيها كقوله: «إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ»^(٤) أي: على تقديرِ أَنْ يكونوا فيها. وقال ابن زيد والفراء^(٥): «معناه ولا مَنْ في السماءِ أي: يُعْجِزُ إِنْ عَصَى» يعني: أَنْ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ عَطَفَ عَلَى «أَنْتُمْ» بتقدير: إِنْ يَعُصِ. قال الفراء: «وهذا من غوامضِ العربية». قلت: وهذا على أصله حيث يُجَوِّزُ حَذْفَ الموصولِ الاسميِّ وَتَبْقَى صِلَتُهُ. وأنشد^(٦):

٣٦٣٧- أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ

وَيَنْصُرُهُ وَيَمْدَحُهُ سَوَاءٌ

وأبعدُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ قَدَّرَ مَوْصُولِينَ مُحَذَوْفِينَ أَيْ: وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ مَنْ فِي الْأَرْضِ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَلَا مَنْ فِي السَّمَاءِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَكَيْفَ تُعْجِزُونَ خَالِقَهَا؟ وَعَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ يَكُونُ الْمَفْعُولُ مُحَذَوْفًا أَيْ: وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ أَيْ: فَائِتَيْنِ مَا يَرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ.

(١) السبعة ٤٩٨، والنشر ٣٤٣/٢، والبحر ١٤٦/٧، والتيسير ١٧٣.

(٢) الآية ٤٧.

(٣) الآية ٦٢.

(٤) الآية ٣٣ من الرحمن.

(٥) معاني القرآن ٣١٥/٢.

(٦) تقدم برقم ٧٩٠.

وقوله^(١) : «ثُمَّ يُعِيدُهُ» «ثُمَّ اللَّهُ يُشِئُ» مُسْتَأْنَفَانِ، مِنْ إِنْخِبَارِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَيْسَ الْأَوَّلُ دَاخِلًا فِي حَيْزِ الرُّوْيَةِ، وَلَا فِي^(٢) الثَّانِي فِي حَيْزِ النَّظَرِ.

آ. (٢٤) قوله : ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ : الْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِهِ. وَالْحَسَنُ^(٣) وَسَلَّمُ الْأَفْطُسُ بَرْفِعِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا^(٤).

آ. (٢٥) قوله : ﴿إِنَّ مَا اتَّخَذْتُمْ﴾ : فِي «مَا» هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا : أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ. وَ«أَوْثَانًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ. وَالْخَبَرُ «مَوْدَّةٌ» فِي قِرَاءَةٍ مَنْ رَفَعَ كَمَا سَيَأْتِي. وَالتَّقْدِيرُ : إِنَّ الَّذِي اتَّخَذْتُمُوهُ أَوْثَانًا مَوْدَّةً، أَيْ : ذُو مَوْدَةٍ، أَوْ جُعِلَ نَفْسُ الْمَوْدَةِ، وَمَحْذُوفٌ عَلَى قِرَاءَةٍ مَنْ نَصَبَ «مَوْدَّةً» أَيْ : إِنَّ الَّذِي اتَّخَذْتُمُوهُ أَوْثَانًا لِأَجْلِ الْمَوْدَةِ لَا يَنْفَعُكُمْ، أَوْ «يَكُونُ عَلَيْكُمْ»، لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ : «ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ».

الثَّانِي : أَنْ تُجْعَلَ «مَا» كَافَةً، وَ«أَوْثَانًا» مَفْعُولٌ بِهِ. وَالْإِتِّخَاذُ هُنَا مُتَعَدٍ لِوَاحِدٍ، أَوْ لاثْنَيْنِ، وَالثَّانِي، هُوَ «مَنْ دُونِ اللَّهِ» فَمَنْ رَفَعَ «مَوْدَّةً» كَانَتْ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ. أَيْ : هِيَ مَوْدَةٌ، أَيْ : ذَاتُ مَوْدَةٍ، أَوْ جُعِلَتْ نَفْسُ الْمَوْدَةِ مِبَالِغَةً. وَالْجُمْلَةُ حَيْثُ ذِي صِفَةٍ لـ «أَوْثَانًا» أَوْ مُسْتَأْنَفَةً. وَمَنْ نَصَبَ كَانَتْ مَفْعُولًا لَهُ، أَوْ بِإِضْمَارٍ أَعْنَى.

الثَّالِثُ : أَنْ تُجْعَلَ «مَا» مُصَدَّرِيَّةً، وَحَيْثُ ذِي يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ مُضَافًا مِنَ الْأَوَّلِ أَيْ : إِنَّ سَبَبَ اتِّخَاذِكُمْ أَوْثَانًا مَوْدَةً، فَيَمَنْ رَفَعَ «مَوْدَةً». وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ، بَلْ

(١) عاد إلى الآية ١٩.

(٢) لعل «في» هذه مقحمة.

(٣) القرطبي ١٣/٣٣٨، والبحر ٧/١٤٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٣٧٣.

يُجْعَلُ نَفْسُ الْإِتِّخَاذِ هُوَ الْمَوْدَةُ الْمَبَالِغَةُ. وَفِي قِرَاءَةٍ مَنْ نَصَبَ يَكُونُ الْخَبِيرُ
مَحْذُوفًا، عَلَى مَا مَرَّ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

وَقَرَأَ^(١) ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ بِرَفْعِ «مَوْدَةٍ» غَيْرِ مَنْوِنَةٍ وَجَرَّ
«بَيْنَكُمْ». وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرِ يَنْصَبُ «مَوْدَةً» مَنْوِنَةً وَيَنْصَبُ «بَيْنَكُمْ». وَحَمْزَةُ
وَحْفَصُ يَنْصَبُ «مَوْدَةً» غَيْرَ مَنْوِنَةٍ وَجَرَّ «بَيْنَكُمْ». فَالرَّفْعُ قَدْ تَقَدَّمَ. وَالنَّصْبُ أَيْضًا
تَقَدَّمَ فِيهِ وَجْهَانِ، وَيَجُوزُ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَنْ تُجْعَلَ مَفْعُولًا ثَانِيًا عَلَى الْمَبَالِغَةِ،
وَالْإِضَافَةُ لِلتَّسَاعُ فِي الظَّرْفِ كَقَوْلِهِمْ^(٢):

٣٦٣٨- يَسَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ

وَمَنْ نَصَبَهُ فَعَلَى أَصْلِهِ. وَنُقِلَ عَنْ عَاصِمٍ أَنَّهُ رَفَعَ «مَوْدَةً» غَيْرَ مَنْوِنَةٍ
وَنَصَبَ «بَيْنَكُمْ». وَخُرِجَتْ عَلَى إِضَافَةِ «مَوْدَةٍ» لِلظَّرْفِ، وَإِنَّمَا بُنِيَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى
غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ كَقِرَاءَةِ «لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»^(٣) بِالْفَتْحِ إِذَا جَعَلْنَا «بَيْنَكُمْ» فَاعِلًا.

وَأَمَّا «فِي الْحَيَاةِ» فَفِيهِ [أَوْجَهُ] أَحَدُهَا: أَنَّهُ هُوَ «بَيْنَكُمْ» مُتَعَلِّقَانِ بِـ «مَوْدَةٍ»
إِذَا نُونَتْ. وَجَازَ تَعَلُّقُهُمَا بِعَامِلٍ وَاحِدٍ لِاخْتِلَافِهِمَا. الثَّانِي: أَنَّ يَتَعَلَّقَا بِمَحْذُوفٍ
عَلَى أَنَّهُمَا صِفَتَانِ لـ «مَوْدَةٍ». الثَّالِثُ: أَنَّ يَتَعَلَّقَ «بَيْنَكُمْ» بِمَوْدَةٍ. وَ«فِي الْحَيَاةِ»
صِفَةٌ لـ «مَوْدَةٍ». وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ لِثَلَاثِ لَزَمِ إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ الْمَوْصُوفِ. وَالْفَرْقُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ أَنَّ الْأَوَّلَ عَمِلَ فِيهِ الْمَصْدَرُ قَبْلَ أَنْ يُوصَفَ، وَهَذَا عَمِلَ فِيهِ بَعْدَ

(١) السبعة ٤٩٩، والبحر ١٤٨/٧، والتيسير ١٧٣، والمحجة ٥٥٠، والنشر ٣٤٣/٢،
والقرطبي ٣٣٨/١٣.

(٢) تقدم برقم ٢٩١٢.

(٣) الآية ٩٤ من الأنعام. وهي قراءة نافع والكسائي وعاصم. انظر: الدر ٤٨/٥.

أَنْ وُصِفَ. على أَنَّ ابنَ عطية^(١) جَوَزَ ذلك هو وغيره وكأنهم اتَّسعوا في الظرف. فهذا وجهُ رابعٍ.

الخامس: أَنْ يتعلَّقَ «في الحياة» بنفس «بينكم» لأنه بمعنى الفعل، إذ التقدير: اجتماعكم ووصلكم. السادس: أَنْ يكونَ حالاً مِنْ نفسِ «بينكم». السابع: أَنْ يكونَ «بينكم» صفةً لـ «مودة». و «في الحياة» حالٌ من الضمير المستكنّ فيه. الثامن: أَنْ يتعلَّقَ «في الحياة» بـ «اتَّخذْتُمْ» على أَنْ تكونَ «ما» كافةً و«مودة» منصوبةً. قال أبو البقاء^(٢): «لثلا يؤدي إلى الفصلِ / بين [٧٠٩/أ] الموصولِ وما في الصلة بالخبر».

آ. (٢٨) قوله: ﴿وَلَوْ طَأَّ﴾: كقوله: «وإبراهيمَ إذ قال»^(٣).
قوله: «ما سَبَقَكُمْ» يجوزُ أَنْ تكونَ استثنائيةً جواباً لَمَنْ سألَ عن ذلك، وَأَنْ تكونَ حاليةً، أي: مُبتدِعينَ لها.

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ﴾: تقدّمَ نظيرُها. إِلَّا أَنْ هنا زِيدَتْ «أَنْ» وهو مطرّد تأكيداً.

قوله: «إِنَّا مُتَّجُونَ» في الكافِ وما أشبهها مذهبان: مذهبُ سيويهِ^(٤): أنها في محلِّ جرٍّ. فعلى هذا في نَصْبِ «وأهلك» وجهان: إضمارُ فعلٍ،

(١) المحرر ١٢/٢١٤.

(٢) الإملاء ٢/١٨٢.

(٣) الآية ١٦.

(٤) الكتاب ١/٨٦، قال: «وتقول هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍ وإن شئتَ نصبتَ على المعنى وتضمّر له ناصباً».

أو العطفُ على المحلِّ. ومذهبُ الأخفش^(١) وهشام أنها في محلِّ نصبٍ، وحُذِفَ التنوينُ والنونُ لشدة اتصالِ الضميرِ.

وقد تقدّمت قراءتا التخفيفِ والتثقيبِ في «لُنْجِيَّة» و«مُنْجُوك» في الحجر^(٢).

آ. (٣٤) وُقِرِيَ «مُنْزِلُون» مخففاً ومشدداً^(٣). وقرأ ابن محيصن^(٤) «رُجْزاً» بضمِّ الراء. والأعمش^(٥) وأبو حيوة «يَقْسِقُون» بالكسر.

آ. (٣٥) قوله: ﴿تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنَّ بعضَهَا باقٍ وهو آيةٌ باقيةٌ إلى اليوم. الثاني: أنَّ «مِنْ» مزيدةٌ. وإليه نحا الفراء^(٦) أي: تَرَكْنَاهَا آيَةً، كقوله^(٧):

٣٦٣٩- أَمْهَرَتْ مِنْهَا جُبَّةً وَتَيْسًا

(١) معاني القرآن له ٤٣٦/٢ قال: «لأن الأول كان في معنى التنوين لأنه لم يقع فلذلك انتصب الثاني».

(٢) الآية ٥٩ من الحجر: «إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ» قرأ الأخوان بالتخفيف في الحجر والعنكبوت وخففاً أيضاً الفعل في العنكبوت. وافقهما ابن كثير وأبو بكر على تخفيف «منجوك» والباقي بالتشديد. الدرر ١٧٠/٧.

(٣) قرأ ابن عامر والكسائي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم بالتشديد والباقيون بالتخفيف، انظر: السبعة ٥٠٠.

(٤) البحر ١٥١/٧، والمحرر ٢١٩/١٢.

(٥) البحر ١٥١/٧، والمحرر ٢١٩/١٢.

(٦) لم يشر إلى زيادتها في إعرابه، في هذا الموضع، وانظر مثلاً على زيادة «مِنْ» عند الفراء ٢٥٦/٢.

(٧) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ١٥١/٧.

أي : أَمَهَرْتُهَا . وهذا يجيء على رأي الأخفش^(١) .

آ . (٣٦) قوله : ﴿وإِلَى مَدْيَنَ﴾ : أي : وأَرْسَلْنَا ، أو بَعَثْنَا إِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ . و «شُعَيْبًا» بدل أو بيان أو بإضمار أعني .

آ . (٣٨) قوله : ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ﴾ : نصبُ بَأَهْلَكُنَا مَقْدَرًا ، أو عطفٌ على مفعولٍ «فَأَخَذْتَهُمْ» ، أو على مفعولٍ «فَتَنَّا»^(٢) أول السورة وهو قول الكسائي وفيه بُعد كبير . وتقدّم تنوين ثمود وعنده في هود^(٣) .

وقرأ ابن وثاب^(٤) «وَعَادٍ وَثَمُودٍ» بالخفض عطفًا على «مَدْيَنَ» عطف لمجرد الدلالة ، وإن لا يلزم أن يكون «شُعَيْبًا»^(٥) مرسلاً إليهما . وليس كذلك .
قوله : «وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ» أي : ما حلَّ بهم . وقرأ^(٦) الأعمش «مَسَاكِنُهُمْ» بالرفع على الفاعلية بحذف «مَنْ» .

آ . (٣٩) قوله : ﴿وَقَارُونَ﴾ : عطفٌ على «عَادًا وَثَمُودَ» أو على مفعولٍ «فَصَدَّهُمْ» أو بإضمار اذكر .

آ . (٤٠) قوله : ﴿فَكُلًّا﴾ : منصوبٌ بـ «أَخَذْنَا» . و «بَذَنِبَهُ» أي : بسبب أو مصاحباً لذنبه .

(١) لم يشر إلى تقدير زيادتها في هذا الموضع . انظر أمثلة على زيادتها عنده : ٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢٥٤ .

(٢) الآية ٣ .

(٣) العامة على منعه للعلمية والتأنيث ، والأعمش ويحيى بن وثاب صرفوه ذهباً به مذهب الحي . الدر المصون ٣٤٦/٦ .

(٤) البحر ١٥٢/٧ .

(٥) كذا على حكايته كما ورد في الآية : «وإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا» .

(٦) البحر ١٥٢/٧ .

قوله: «مَنْ أَعْرَفْنَا» عائدة محذوف لأجل شبه الفاصلة.

آ. (٤١) قوله: ﴿العنكبوت﴾: معروف. ونونه أصلية، والواو والتاء مزيدتان، بدليل قولهم في الجمع: عناكب، وفي التصغير عُنَيْكِب. ويُذَكَّر ويؤنث فمن التانيث: قوله: «اتَّخَذْتُ». ومن التذكير قوله^(١):

٣٦٤٠- عَلَى هَاطِلِهِمْ مِنْهُمْ بِيوتُ

كَأَنَّ الْعَنْكَبُوتَ هَوَّابَتَنَاها

وهذا مُطَرِّدٌ فِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، تُذَكَّرُ وَتؤنث.

قوله: «لو كانوا يَعْلَمُونَ» جوابه محذوف أي: لَمَا اتَّخَذُوا مَنْ يُضْرَبُ لَهُ بهذه الأمثال لحقارته. ومتعلق «يَعْلَمُونَ» لا يجوز أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسٍ قوله: «وَأَنْ أَوْهَنْ الْبِيوتُ»؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعْلَمُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا مُتَعَلِّقُهُ مُقَدَّرٌ مِنْ جِنْسٍ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ. أي: لو كانوا يَعْلَمُونَ أَنَّ هَذَا مِثْلُهُمْ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾: قرأ^(٢) أبو عمرو وعاصم بياء الغيبة، والباقون بالخطاب. و«ما» يجوز فيها أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً مَنْصُوبَةً بـ «يَعْلَمُ» أي: يَعْلَمُ الَّذِينَ يَدْعُونَهُمْ، وَيَعْلَمُ أَحْوَالَهُمْ. و«مَنْ شَيْءٌ» مُصَدَّرٌ. وَأَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَان: أَنْ تَكُونَ هِيَ وَمَا عَمِلَ فِيهَا مُعْتَرِضاً بَيْنَ قَوْلِهِ: «يَعْلَمُ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» كَأَنَّهُ قِيلَ: أَيُّ شَيْءٍ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُعَلِّقَةً لـ «يَعْلَمُ»، فَتَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ

(١) لم أحتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٣١٧/٢. واللسان عنكب. وهطال: جبل بعينه.

(٢) السبعة ٥٠٠، والنشر ٣٤٣/٢، والحجة ٥٥٢، والتيسير ١٧٤، والبحر ١٥٣/٧، والقرطبي ٣٤٦/١٣، والبحر ١٥٣/٧.

بها، وإليه ذهب الفارسي^(١)، وأن تكون نافيةً و «مِنْ» في «من شيء» مزيدة في المفعول به. كأنه قيل: ما يدعون مِنْ دونه ما يستحق أن يُطلق عليه شيء. والوجه فيها حينئذ: أن تكون الجملة معترضة كالأول مِنْ وجهي الاستفهامية، وأن تكون مصدرية. قال أبو البقاء^(٢): «وشيء مصدر». وفي هذا نظر؛ إذ يصير التقدير: ويعلم دعاءكم مِنْ / شيء من الدعاء.

[ب/٧٠٩]

آ. (٤٣) قوله: ﴿نَضْرِبُهَا﴾: يجوز أن يكون خبر «تلك» و «الأمثال» نعت أو بدل أو عطف بيان، وأن [تكون]^(٣) «الأمثال» خبراً و «نَضْرِبُهَا» حال، وأن تكون خبراً ثانياً.

آ. (٤٦) قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: استثناء متصل. وفيه معنيان، أحدهما: إِلَّا الظَّلْمَةَ فلا تُجادلوهم البتة، بل جادلوهم بالسيف. والثاني: جادلوهم بغير التي هي أحسن أي: أغلظوا لهم كما أغلظوا عليكم. وقرأ^(٤) ابن عباس «ألا» حرف تنبيه أي: فجادلوهم.

آ. (٤٨) قوله: ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾: مفعول «تتلو» و «مِنْ» زائدة. و «مِنْ قبله» حالٌ مِنْ «كتاب»، أو متعلقٌ بنفس «تتلو».

قوله «إذا لارتاب» جوابٌ وجزاء أي: لو تَلَوْتَ كتاباً قبل القرآن، أو كنت ممن يكتب لارتاب المبتطلون.

آ. (٤٩) قوله: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ﴾: قرأ^(٥) قتادة «آية» بالتوحيد.

(١) الحجة (خ) ١٢٦/٤.

(٢) الإملاء ١٨٣/٢.

(٣) زيادة من ش.

(٤) البحر ١٥٥/٧.

(٥) البحر ١٥٦/٧.

آ. (٥٠) قوله: ﴿آيَاتُ﴾: قرأ^(١) الأخوان وابن كثير وأبو بكر «آية» بالإنفراد؛ لأنَّ غالبَ ما جاء في القرآن كذلك. والباقون «آيات» بالجمع؛ لأنَّ بعده «قل إنما الآيات» بالجمع إجماعاً، والرسم محتملٌ له.

آ. (٥١) قوله: ﴿أَنَا أَنْزَلْنَاهُ﴾: فاعل «يَكْفِيهِمْ».

آ. (٥٥) قوله: ﴿وَيَقُولُ﴾: قرأ^(٢) الكوفيون ونافع بياء الغيبة أي: الله تعالى أو المَلَك. وباقي السبعة بنون العظمة لله تعالى، أو لجماعة الملائكة.

وأبو البرهسم بالتاء من فوق أي: جهنم كقوله: «وتقول هل من مزيد»^(٣). وعبد الله وابن أبي عبله «ويقال» مبنياً للمفعول.

آ. (٥٦) قوله: ﴿فَاعْبُدُونِ﴾: جعله الزمخشري^(٤) جواب شرطٍ مقدرٍ، وجعل تقديم المفعول عوضاً من حذفه مع إفادته للاختصاص. وقد تقدّم منازعة الشيخ له في نظيره.

آ. (٥٧) قوله: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾: قرأه^(٥) بالغيبة أبو بكر،

(١) السبعة ٥٠١، والقرطبي ٣٥٥/١٣، والحجة ٥٥٢، والبحر ١٥٦/٧، والتيسير ١٧٤، والنشر ٣٤٣/٢.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٥٠١، والقرطبي ٣٥٧/١٣، والحجة ٥٥٣، والنشر ٣٤٣/٢، والبحر ١٥٦/٧، والتيسير ١٧٤.

(٣) الآية ٣٠ من سورة ق.

(٤) الكشف ٢١٠/٣ قال: «المعنى إن أرضي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة في أرض فأخلصوها لي في غيرها، ثم حذف الشرط وعوّض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص»، وانظر: البحر ١٥٧/٧.

(٥) السبعة ٥٠٢، والنشر ٣٤٣/٢، والقرطبي ٣٥٨/١٣، والبحر ١٥٧/٧، والتيسير ١٧٤.

وكذا في الروم في قوله: «ثم إليه تُرجعون»^(١) وافقه أبو عمرو في الروم فقط. والباقون بالخطاب فيهما. وقُرىء^(٢) «يَرْجَعُونَ» مبنياً للفاعل.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوز فيه الوجهان المشهوران: الابتداء والاشتغال. والأخوان قرأ^(٣) بئاء مثلثة ساكنة بعد النون، وباء مفتوحة بعد الواو من الثواء وهو الإقامة. والباقون بباء موحدة مفتوحة بعد النون وهمزة مفتوحة بعد الواو من المباءة وهي الإنزال. و«غُرفاً» على القراءة الأولى: إمّا مفعول به على تضمين «أُتُوْى» أنزل، فيتعدى لاثنين، لأنَّ ثوى قاصر، وأكسبه الهمزة التعدي لواحد، وإمّا على تشبيه الظرف المختص بالمبهم كقوله: «لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ»^(٤) وإمّا على إسقاط الخافض اتساعاً أي: في غُرف.

وأمّا في القراءة الثانية فمفعول ثانٍ، لأنَّ «بَوَأَ» يتعدى لاثنين، قال تعالى: «تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَفَاعِدَ»^(٥) ويتعدى باللام. قال تعالى: «وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ»^(٦). وقد قُرىء «لَنُبَوِّئَنَّهُمْ» بالتشديد مع الثاء المثناة، عُدِّي بالتضعيف كما عُدِّي بالهمزة. و«تَجْرِي» صفة لـ «غُرفاً».

آ. (٥٩) قوله: ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا﴾: يجوز فيه الجر والنصب والرفع كنظائر له تقدّمت.

(١) الآية ١١ من الروم.

(٢) وهي قراءة المطويعي، انظر: الإنحاف ٣٥٢/٢.

(٣) هذا الخلاف في «لَنُبَوِّئَنَّهُمْ» وانظر: في قراءاتها: السبعة ٥٠٢، والتيسير ١٧٤، والحجة ٥٥٤، والقرطبي ٣٥٩/١٣، والبحر ١٥٧/٧، والنشر ٣٤٤/٢.

(٤) الآية ١٦ من الأعراف.

(٥) الآية ١٢١ من آل عمران.

(٦) الآية ٢٦ من الحج.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ﴾: جَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) فِي «كَائِنٍ» وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ، وَ«لَا تَحْمِلُ» صِفَتُهَا، وَ«اللَّهُ يَرْزُقُهَا» خَبَرُهُ، وَ«مِّنْ دَابَّةٍ» تَبْيِينٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ فِي مَوْضِعٍ نَّصَبٍ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُقْسَرُهُ «يَرْزُقُهَا» وَيُقَدَّرُ بَعْدَ «كَائِنٍ» يَعْنِي لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ. وَفِي الثَّانِي نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمَفْسَّرِ الْعَمَلِ، وَهَذَا الْمَفْسَّرُ لَا يَعْمَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ لَحُلَّ مَحَلِّ الْأَوَّلِ، لَكِنَّهُ لَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مَتَى كَانَ فِعْلاً رَافِعاً لَضَمِيرٍ مُفْرَدٍ امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فَعَلَيْكَ بِسُورَةِ هُودٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: «أَلَا يَوْمٌ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا»^(٢).

آ. (٦٤) قوله: ﴿الْحَيَّوَانُ﴾: قَدَّرَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) وَغَيْرُهُ قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ مِضَافاً أَيْ: وَلِأَنَّ حَيَاةَ الدَّارِ الْآخِرَةِ. وَإِنَّمَا قَدَّرُوا ذَلِكَ لِتَطَابُقِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالمَبَالِغَةُ أَحْسَنُ.

وَوَاوُ «الْحَيَّوَانُ» عَنْ يَاءٍ عِنْدَ سَيِّوِيهِ^(٤) وَأَتْبَاعِهِ. وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ وَاوٌ شَذُوذاً، وَكَذَا فِي «حَيَّوَةٍ»^(٥) عَلَمًا. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦): «لَثَلَا يَلْتَبَسُ بِالثَّنِيَّةِ» يَعْنِي لَوْ قِيلَ: حَيَّيَان. قَالَ: «وَلَمْ تُقْلَبِ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا لِثَلَا تُحْدَفَ إِحْدَى

(١) الإملاء ١٨٤/٢.

(٢) الآية ٨ من هود. وانظر: الدرر ٢٩٢/٦.

(٣) الإملاء ١٨٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٤/٢ قال: «كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا يلزمونها الحركة ههنا والآخرى غير معتلة من موضعها فأبدلوا ليختلف الحرفان». وانظر المسألة في معجم مفردات الإعلال والإبدال ص ٩٤.

(٥) انظر: الممتع ٥٦٩.

(٦) الإملاء ١٨٤/٢.

الألفين». وغيرُ سيبويه^(١) حَمَلَ ذلكَ على ظاهرِهِ، فالحياةُ عنده لأمها وأو. ولا دليلَ لسبويه في «حَيِّي» لأنَّ الواو متى انكسرَ ما قبلها قُبِلَتْ ياءٌ نحو: غُرِي ودُعِي ورَضِي.

قوله: «لو كانوا يعلمون»/ أي: لو كانوا يعلمون أنها الحيوانُ لما آثروا [١/٧١٠] عليها الدنيا.

آ. (٦٥) قوله: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا﴾ قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: بم اتصل قوله: «فإذا ركبوا في الفلک»؟ قلت: بمحذوفٍ دلٌّ عليه ما وصفهم به وشرح من أمرهم. معناه: هم على ما وُصفوا به من الشيرك والعنادِ فإذا ركبوا».

آ. (٦٦) قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ لامٌ كي، وهو الظاهرُ، وأن تكونَ لامٌ أمرٍ.

قوله: «وَلِيَمْتَعُوا» قرأ^(٣) أبو عمرو وابن عامر وعاصم وورش بكسرِها وهي محتملةٌ للأمرين المتقدمين. والباقون بسكونها. وهي ظاهرةٌ في الأمر. فإن كان يُعتقد أن اللامَ الأولى للأمر فقد عطفَ أمراً على مثله، وإن كان يُعتقد أنها للعلية، فيكون قد عطفَ كلاماً على كلام.

وقرأ عبد الله^(٤) «فَتَمَتَّعُوا فسوف تعلمون» وأبو العالية «فَيَمْتَعُوا» بالياء من تحت مبنياً للمفعول.

(١) وهو مذهب المازني في المنصف ٢٨٥/٢ فهذا عنده مما جاءت عنه ياء ولامه وأو ولم يستعمل منه فعل. وانظر مناقشة ابن عصفور لهذا المذهب في الممتع ٥٦٩. ومذهب المبرد أن أصله حَيَّان، انظر: التبصرة ٩٢٤.

(٢) الكشف ٢١٢/٣.

(٣) السبعة ٥٠٢، والنشر ٣٤٤/٢، والبحر ١٥٩/٧، والتيسير ١٧٤، والقرطبي ٣٦٣/١٣، والحجة ٥٥٥.

(٤) القرطبي ٣٦٣/١٣، والبحر ١٥٩/٧.

آ. (٦٧) قوله: ﴿أَفَبَالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾: قرأ العامة «يؤمنون» و«يكفرون» بياء الغيبة. والحسن^(١) والسلمي بقاء الخطاب فيهما.

آ. (٦٨) قوله: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ﴾: استفهام تقرير كقوله^(٢):

٣٦٤١- أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا

وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بِطَوْنٍ رَاحٍ

آ. (٦٩) قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا﴾: يجوز فيه ما جاز في

قوله: «والذين آمنوا»^(٣) أول السورة. وفيه ردٌّ على ثعلب: حيث زعم أنَّ جملة القسم لا تقع خبراً للمبتدأ^(٤).

قوله: «لَمَعَ المحسنين» من إقامة الظاهر مقام المضمّر إظهاراً لشرفهم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ]

(١) الشواذ ١١٥، والبحر ١٥٩/٧.

(٢) تقدم برقم ٣٣٤.

(٣) الآية ٧.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٢٩.

سورة الروم

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿فِي أَذْنَى الْأَرْضِ﴾: زعم بعضهم^(١) أنَّ أَلْ عَوْضُ من الضمير، وأنَّ الأصل «فِي أَذْنَى أَرْضِهِمْ» وهو قولٌ كوفيٌّ. وهذا على قول: إنَّ الهَرَبَ كان مِنْ جهة بلادهم. وأما مَنْ يقول: إنه من جهة بلادِ القَرَبِ فلا يَتَأْتِي ذلك. وقرأ العامة «غَلِبَتْ» مبنياً للمفعول. وعلي^(٢) بن أبي طالب وأبو سعيد الخُدْري وابن عمر وأهل الشام يبنّاه للفاعل.

قوله: «غَلِبَهُمْ» على القراءة الشهيرة يكون المصدرُ مضافاً لمفعوله. ثم هذا المفعولُ: إمَّا أنَّ يكونَ مرفوعُ المحلِّ على أنَّ المصدرَ المضافُ إليه مأخوذٌ مِنْ مَبْنِيٍّ للمفعولِ على خلافٍ في ذلك، وإمَّا منصوبُ المحلِّ على أنَّ المصدرَ مِنْ مَبْنِيٍّ للفاعل، والفاعلُ محذوفٌ تقديره: مِنْ بعد أنَّ غَلِبَهُمْ عدوَّهُم، وهم فارس^(٣). وأما على القراءة الثانية فهو مضافٌ لفاعله.

(١) انظر المسألة في المغني ٧٧.

(٢) البحر ١٦١/٧، والقرطبي ١/١٤، والشواذ ١١٦.

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ٣١٩/٢: «وذلك أنَّ فارس ظفرت بالروم فحزن لذلك المسلمون، وفرح مشركو أهل مكة؛ لأنَّ أهل فارس يعبدون الأوثان ولا كتاب لهم فَأَحْبَبْتُهُم المشركون لذلك، ومال المسلمون إلى الروم لأنهم ذوو كتاب ونبوة».

قوله: «سَيَغْلِبُونَ» خبرُ المبتدأ. و«من بعدِ عَلَيْهِم» متعلقٌ به. والعامةُ - بل نقل بعضهم^(١) الإجماع - على «سَيَغْلِبُونَ» مبنياً للفاعل^(٢). فعلى الشهيرة واضحٌ أي: من بعد أن غَلَبَتْهُمُ فارسُ سَيَغْلِبُونَ فارس. وأما على القراءة الثانية فأخبر أنهم سَيَغْلِبُونَ ثانياً بعد أن غَلَبُوا أولاً. وروى عن ابنِ عمر أنه قرأ بينائه للمفعول^(٣). وهذا مخالفٌ لما وَرَدَ في سبب الآية وما وَرَدَ في الأحاديث. وقد يُلَاحَظُ هذا بعضُ ملاءمةٍ مَنْ قرأ «غَلَبَتْ» مبنياً للفاعل. وقد تقدّم أن ابنِ عمرٍ مَن يقرأ بذلك. وقد خَرَجَ النحاسُ قراءةَ عبدِ الله بنِ عمرٍ على تخريجِ حَسَنِ^(٤)، وهو أن المعنى: وفارسٌ مِنْ بعدِ عَلَيْهِم للرومِ سَيَغْلِبُونَ. إلا أن فيه إضماراً ما لم يُذَكَّرْ، ولا جرى سببُ ذِكْرِهِ.

آ. (٤) قوله: ﴿فِي بَضْعٍ﴾: متعلقٌ بما قبله. وتقدّم تفسيرُ البَضْعِ^(٥) واشتقاقه في يوسف. وقال الفراء^(٦): «الأصلُ في «عَلَيْهِم»: غَلَبَتْهُمُ بقاءُ التانيثِ فَحُذِفَتْ للإضافة كـ «وَأَقَامَ الصَّلَاةَ»^(٧). وَغَلَطَ النحاسُ^(٨) بأنَّ إقامَ الصَّلَاةِ قد يُقال فيها ذلك لاعتلالها^(٩)، وأما هنا فلا ضرورةٌ تدعو إليه.

(١) وهو ابن عطية في المحرر ٢٤٢/١٢.

(٢) في البحر: «قرأ علي وأبو سعيد الخدري وابن عباس وابن عمر ومعاوية بن قرة والحسن «غَلَبَتْ، سَيَغْلِبُونَ». انظر: البحر ١٦١/٧.

(٣) أي: سَيَغْلِبُونَ.

(٤) لم يرد هذا التخريج في «إعراب القرآن» له.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٠٠/٦.

(٦) معاني القرآن ٣١٩/٢.

(٧) الآية ٧٣ من الأنبياء.

(٨) إعراب القرآن ٥٧٨/٢.

(٩) أي: فيكون المصدر قد حُذِفَ منه فُجِعِلَتِ التاء عوضاً من المحذوف.

وقرأ^(١) ابنُ السَّمِيعِ وأبو حيوه «عَلَيْهِمْ» بسكونِ اللام، فَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ تخفيفاً شاذاً، وأن تكونَ لغةً في المفتوحِ كالظَّعْنِ وَالظُّعْنِ^(٢).

قوله: «مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ» العائِةُ على بنائيهما ضمّاً لِقَطْعِيهِمَا عن الإضافة. وأراد بها أي: مِنْ قَبْلِ الْعَلَبِ وَمِنْ بَعْدِهِ. أو مِنْ قَبْلِ كُلِّ أَمْرٍ وَمِنْ بَعْدِهِ. وحكى الفراء^(٣) كَسَرَهُمَا مِنْ غير تنوين. وَعَلَّطَهُ النُّحَاسُ^(٤)، وقال: «إنما يجوز مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ/ يعني مكسوراً منوناً». قلت: وقد قُرِئَ بذلك^(٥). ووجهُ أنه [٧١٠/ب] لم يَنُوضِفْهُمَا فَأَعْرَبَهُمَا كقوله^(٦):

٣٦٤٢- فَسَاغَ لِي الشُّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْقَرَارَ

[وقوله: ^(٧)]

٣٦٤٣- وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ
فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا

(١) القرطبي ٦/١٤، والبحر ١٦١/٧.

(٢) ظَعْنٌ يَظْعُنُ ظَلْعًا وَظَلْعًا وَظُعُونًا: ذهب وسار.

(٣) معاني القرآن ٣٢١/٢، قال: «ولا تنكرن أن تضيف قبل وبعد وأشباههما وإن لم يظهر» وقد عرض الفراء تأصيلاً واسعاً للإضافة في هذا الباب.

(٤) إعراب القرآن ٥٧٩/٢ وعبارته: «والغلط في هذا بين لأنه ليس في القرآن: لله الأمر من قبل ومن بعد ذلك فيكون مثل قوله:

بين ذراعَيْ وجهِ الأسد

على أن هذا أيضاً ليس بكثير في كلام العرب وإنما يُحمل كتاب الله على الكثير والفصيح».

(٥) قرأ بالتونين أبو السَّمَال كما في البحر ١٦٢/٧. وأما من غير تنوين فقد نقلها العكبري في الإملاء ١٨٤/٢.

(٦) تقدم برقم ١٢٥.

(٧) تقدم برقم ١٢٦.

وَحُكِي^(١) «مِنْ قَبْلِ» بالتَّوْنِينِ وَالْجَرُّ، «وَمِنْ بَعْدُ» بِالْبَاءِ عَلَى الضَّمِّ .
وقد خَرَجَ بَعْضُهُمْ مَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ عَلَى أَنَّهُ قَدَّرَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَوْجُودٌ
فَتَرِكَ الْأَوَّلُ بِحَالِهِ . وَأَنْشُدُ^(٢) :

— ٣٦٤٤ —

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

وَالْفَرْقُ لَائِحٌ ؛ فَإِنَّ فِي اللَّفْظِ مِثْلَ الْمَحذُوفِ ، عَلَى خِلَافٍ فِي تَقْدِيرِ
الْبَيْتِ أَيْضاً .

قوله : «وَيَوْمَئِذٍ» أَي : إِذْ يَغْلِبُ الرُّومُ فَارِسَ . وَالنَّاصِبُ لـ «يَوْمٍ» «يَفْرَحُ» .

آ . (٥) وقوله : «بَنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ» : مِنَ التَّجْنِيسِ . وَتَقَدَّمَ
آخِرُ الْكَهْفِ .

قوله : «بَنَصْرِ اللَّهِ» الظَّاهِرُ تَعَلُّقُهُ بِـ «يَفْرَحُ» . وَجَوَزَ فِيهِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «يَنْصُرُ»
أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) . وَهَذَا تَفَكُّيكَ لِلنَّظْمِ .

(١) قال الفراء في «معاني القرآن» ٣٢٠/٢ : «وسمع الكسائي بعض بني أسد يقرؤها «لله الأمر من قبل ومن بعد» يخفض «قبل» ويرفع «بعد» على ما نوى» . وانظر : القرطبي ٧/١٤ حيث نص على تنوين «قبل» بالجر .

(٢) البيت للفَرَزْدَقِ وصدره :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَسْرُبَهُ

وهو في ديوانه ٢١٥ ، والكتاب ٩٢/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وابن يعيش ٢١/٣ ، والخزانة ٣٦٩/١ .
والمعارض : السحاب . وذراعا الأسد : كوكبان ، وجهه الأسد : أربعة كواكب فيها عوج .

(٣) الإملاء ١٨٤/٢ .

آ. (٦) قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾: مصدر مؤكد ناصبه مضمراً أي: وَعَدَهُمَ اللَّهُ ذَلِكَ وَعْداً. وقوله: «لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ» مقررٌ لمعنى هذا المصدر. ويجوز أن يكون حالاً من المصدر، فيكون كالمصدر الموصوف فهو مبينٌ للنوع كأنه قيل: وَعَدَ اللَّهُ وَعْداً غيرَ مُخْلِفٍ.

آ. (٨) قوله: ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾: ظرفٌ للتفكير^(١). وليس مفعولاً للتفكير، إذ متعلقه [ما] خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ^(٢).

قوله: «ما خَلَقَ» «ما» نافية. وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة لا تَعْلُقُ لها بما قبلها. والثاني: أنها معلقةٌ للتفكير، فتكونُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ. وَيَضَعُفُ أَنْ تكونَ استفهاميةً بمعنى النفي. وفيها الوجهان المذكوران.

و«بالحق» إما سببية، وإما حالية.

قوله: «بلقاء» متعلقٌ بـ «لَكَافِرُونَ». واللام لا تَمْنَعُ مِنْ ذلك لكونها في حيزِ «إِنَّ».

آ. (٩) قوله: ﴿أَكْثَرَ مِمَّا﴾: نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أي: عِمارةٌ أَكْثَرَ مِنْ عِمَارَتِهِمْ. وقُرِئَ^(٣) «وَأَنَارُوا» بآلفٍ بعد الهمزة وهي إشباعٌ لفتحة الهمزة^(٤).

(١) أجاز أبو حيان أن يكون «ما خلق الله» متعلقاً بالقول المحذوف. معناه: أولم يتفكروا فيقولوا هذا القول. ثم أجاز ما ذكره المؤلف. البحر ١٦٣/٧.

(٢) أي: إِنَّ «يتفكروا» هنا معلقة. ومتعلقها جملة «ما خَلَقَ» و«فِي أَنْفُسِهِمْ» ظرفٌ على سبيل التأكيد لأن الفكر لا يكون إلا في النفس. البحر ١٦٣/٧.

(٣) وهي رواية الواقدي، عن سليمان، عن أبي جعفر. انظر: المحتسب ١٦٣/٢، والبحر ١٦٤/٧.

(٤) وهو تخريج ابن جني في المحتسب ١٦٣/٢.

آ. (١٠) قوله: ﴿عاقبة الذين﴾: قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو بالرفع. والباقون بالنصب. فالرفع على أنها اسمُ كان، وذُكر الفعل لأن التانيث مجازي. وفي الخبر حينئذٍ وجهان، أحدهما: «السُّوءَى» أي: الفَعْلَةُ السُّوءَى أو الحَصْلَةُ السُّوءَى. والثاني: «أَنْ كَذَّبُوا» أي: كان آخرُ أمرهم التكذيب. فعلى الأول يكونُ في «أَنْ كَذَّبُوا» وجهان، أحدهما: أنه على إسقاطِ الخافض: إمَّا لامِ العلةِ أي: لِأَنْ كَذَّبُوا، وإمَّا بَاءِ السببيةِ أي: بِأَنْ كَذَّبُوا. فلمَّا حُذِفَ الحرفُ جَرَى القولان المشهوران بين الخليل وسيبويه في محلِّ «أَنْ»^(٢). والثاني: أنه بدلٌ من «السُّوءَى» أي: ثم كان عاقبتهم التكذيب، وعلى الثاني يكونُ «السُّوءَى» مصدرًا لـ أسأءوا، أو يكونُ نعتًا لمفعولٍ محذوفٍ أي: أسأءوا الفَعْلَةُ السُّوءَى، والسُّوءَى تانيثُ الأسوأ.

وجوز بعضهم أن يكونَ خبرُ كان محذوفًا للإبهام، والسُّوءَى: إمَّا مصدرٌ، وإمَّا مفعولٌ كما تقدّم أي: اقترفوا الخطيئةَ السُّوءَى أي: كان عاقبتهم الدمار.

وأمّا النصبُ فعلى خبر كان. وفي الاسم وجهان، أحدهما: السُّوءَى أي: كانت الفَعْلَةُ السُّوءَى عاقبةَ المُسيئين، و«أَنْ كَذَّبُوا» على ما تقدّم. والثاني: أن الاسمَ «أَنْ كَذَّبُوا» والسُّوءَى على ما تقدّم أيضاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿يُبْلِسُ﴾: قرأ العامةُ بنائه للفاعل، وهو المعروف يُقال: أَبْلَسَ الرجلُ أي: انقطعتْ حُجَّتُهُ فسكت، فهو قاصرٌ

(١) السبعة ٥٠٦، والحجة ٥٥٦، والبحر ١٦٤/٧، والنشر ٣٤٤/٢، والقرطبي ١٠/١٤، والتيسير ١٧٤.

(٢) ذهب سيبويه إلى أن المحل هو الجر، وذهب الخليل إلى أنه نصب. انظر: الكتاب ٤٦٤/١ — ٤٦٥، والدر المصون ٢١١/١.

لا يتعدى. قال العجاج^(١):

٣٦٤٥- يا صاح هل تعرفُ رَسْماً مُكْرَساً
قال نعم أعرفه وأبلسا

وقرأ^(٢) السلمي «يُبْلَسُ» مبنياً للمفعول وفيه بُعْدٌ؛ لَأَنَّ أَبْلَسَ لا يتعدى. وقد خُرِجَتْ هذه القراءة على أَنَّ القائم مقامَ الفاعلِ مصدرُ الفعلِ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيِمَ المضافُ إليه مقامه؛ إذ الأصلُ: يُبْلَسُ إبلاسَ المجرمين. ويُبْلَسُ هو الناصب لـ «يومَ تقومُ».

آ. (١٤) و ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: مضافٌ لجملةٍ، تقديرُها: يومئذٍ تقومُ. وهذا كأنه تأكيدٌ لفظي؛ إذ يصيرُ التقدير: يُبْلَسُ المجرمون يومَ تقومُ الساعةُ، يومَ تقومُ الساعةُ.

آ. (١٥) قوله: ﴿يُجْبَرُونَ﴾: أي: يُسْرُونَ. والجَبْرُ والجُبُورُ: السُّرُورُ. وقيل: هو مِنَ التَّجْبِيرِ وهو التحسين. يُقال: هو حَسَنُ الجَبْرِ والسَّبَرِ بكسر الحاء والسين وفتحهما. وفي الحديث^(٣): «يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ رَجُلٌ ذَهَبَ جَبْرُهُ وَسَبْرُهُ» فالمفتوح مصدرٌ والمكسورُ اسمٌ.

والرَّوْضَةُ: الجنة. قيل: ولا تكونُ روضةً إلَّا وفيها نبتٌ. وقيل: إلَّا وفيها ماءٌ. وقيل: ما كانت منخفضةً، والمرتفعةُ يقال لها تُرْعَةٌ. وقيل: لا يُقال لها: رَوْضَةٌ/ إلَّا وهي في مكانٍ غليظ مرتفعٍ. قال الأعشى^(٤):

[١/٧١١]

(١) تقدم برقم ٣٦٢.

(٢) القرطبي ١٤/١٠، والبحر ٧/١٦٥.

(٣) النهاية ٢/٣٣٣. والسبر: حسن الهيئة والجمال وقد تفتح السين.

(٤) ديوانه ٥٧. والحزن: المرتفع من الأرض. ومطر مسبل: غزير الماء.

٣٦٤٦- ما رَوْضَةً مِنْ رِياضِ الْحَزَنِ مُعْشِبَةً

خَضِرَاءَ جَادَ عَلَيْهَا مُسِيلٌ هَظْلٌ

وأصل ^(١) رِياض: رِواض، فَقُلِبَتِ الْوَاوُيَاءُ عَلَى حَذٍّ: حَوْضٌ وَجِياضٌ.

آ. (١٧) قوله: ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾: تُمْسُونَ وَتُصْبِحُونَ تَأْمَانُ أَي: تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَالصَّبَاحِ، كَقَوْلِهِمْ: «إِذَا سَمِعْتَ بَشْرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ مُصْبِحٌ» ^(٢) أَي: مُقِيمٌ فِي الصَّبَاحِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى إِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَى الْفِعْلِ بَعْدَهُ. وَقَرَأَ ^(٣) عِكْرَمَةُ «حِينَ» بِالتَّنْوِينِ. وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ صِفَةٌ لَهُ. وَالْعَائِدُ حِينَئِذٍ مَحذُوفٌ أَي: تُمْسُونَ فِيهِ كَقَوْلِهِ: «وَإِخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ» ^(٤). وَالنَّاصِبُ لِهَذَا الظَّرْفِ «سَبْحَانَ» لِأَنَّهُ نَابٌ عَنْ عَامِلِهِ.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَعَشِيًّا﴾: عَطَفَ عَلَى «حِينَ»، وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ. وَ«فِي السَّمَوَاتِ» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ الْحَمْدِ أَي: إِنَّ الْحَمْدَ يَكُونُ فِي هَذَيْنِ الظَّرْفَيْنِ.

آ. (١٩) وقد تقدم ^(٥) خِلَافُ الْقُرْآنِ فِي تَخْفِيفِ «الْمَيْتِ» وَتَثْقِيلِهِ وَكَذَا قَوْلُهُ: «تُخْرِجُونَ» فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ ^(٦). وَ«كَذَلِكَ» نَعْتُ مُصَدِّرٍ مَحذُوفٍ أَي: وَمِثْلُ ذَلِكَ الْإِخْرَاجُ الْعَجِيبُ تُخْرِجُونَ.

(١) الضابط في ذلك فعال جمع لمفرد عينه واو وقد سكنت في المفرد أو اعتلت بقلبها

ألفاً فإنك تقلب الواو ياءً. انظر: الممتع ٤٩٥.

(٢) مجمع الأمثال ٤١/١.

(٣) المحتسب ١٦٣/٢، والقرطبي ١٥/١٤، والبحر ١٦٦/٧.

(٤) الآية ٣٣ من لقمان.

(٥) انظر: الدر المصون ١٠٣/٣.

(٦) انظر الدر المصون ٢٨٥/٥.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ﴾: مبتدأ وخبر أي: ومن جملة علامات توحيدِهِ وأنه يَبْعَثُكُمْ خَلْقُكُمْ واختراعُكم. و «مِنْ» لا ابتداء الغاية.

قوله: «ثم إذا أنتم». الترتيب والمُهلة هنا ظاهران؛ فإنهم إنما يصيرون بَشَرًا بعد أطوارٍ كثيرة. و «تَنَشُّرون» حال. و «إذا» هي الفجائية. إلا أن الفجائية أكثر ما تقع بعد الفاء لأنها تَقْتَضِي التعقيب. ووجه وقوعها مع «ثم» بالنسبة إلى ما يليق بالحالة الخاصة أي: بعد تلك الأطوار التي قَصَّها علينا في موضع آخر مِنْ كَوْنِنَا نُطْفَةَ ثم علقَةً ثم مضغَةً ثم عَظْماً مجرداً ثم عَظْماً مَكْسُوراً لحمًا فاجأ البشرية والانتشار.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾: أي: لغاتكم من عَرَبٍ وَعَجَمٍ، مع تنوع كلِّ مِنَ الجبلين إلى أنواعٍ شتى لا سيما العجم، فإن لغاتهم مختلفة، وليس المراد بالأسنة الجوارح.

قوله: «للعالمين» قرأ^(١) حفص بكسر اللام جعله جمعَ عالمٍ ضدَّ الجاهل. ونحوه «وما يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ»^(٢) والباقون بفتحها؛ لأنها آياتٌ لجميع الناس، وإن كان بعضهم يَغْفُلُ عنها. وقد تقدَّم أولُ الفاتحة الكلامُ في «العالمين»: هل هو جمعٌ أو اسمٌ جمع؟ فعليك باعباره ثَمَّةً^(٣).

آ. (٢٣) قوله: ﴿مَنَاكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾: قيل: في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ ليكونَ كلُّ واحدٍ مع ما يلائمه. والتقدير: وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَاكُمْ بِاللَّيْلِ

(١) السبعة ٥٠٧، والتيسير ١٧٥، والنشر ٣٤٤/٢، والحجة ٥٥٨، والبحر ١٦٧/٧.

(٢) الآية ٤٣ من العنكبوت.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٦/١.

- الروم -

وَابْتَغَاؤَكُمْ مِنْ فَضْلِهِ بِالنَّهَارِ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ لِاتِّصَالِهِ بِاللَّيْلِ وَعَظْفُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَظْفِ قَدْ يَقُومُ مَقَامَ الْجَارِّ. وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُجْعَلَ عَلَى حَالِهِ، وَالنُّومُ بِالنَّهَارِ مِمَّا كَانَتْ الْعَرَبُ تَعُدُّهُ^(١) نِعْمَةً مِنَ اللَّهِ، وَلَا سِيمَا فِي أَوْقَاتِ الْقَبُولَةِ فِي الْبِلَادِ الْحَارَّةِ.

آ. (٢٤) قوله: ﴿يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾: فيه أوجه، أحدها: - وهو الظاهرُ الموافق لِإِخْوَانِهِ - أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ الْحَرْفُ الْمَصْدَرِيُّ، وَلَمَّا حُذِفَ بَطَلَ عَمَلُهُ. وَالْأَصْلُ: وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرِيَكُمْ كَقَوْلِهِ^(٢):

٣٦٤٧- أَلَا يُهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَخْضَرُ الْوَعْيِ

الثاني: أَنْ «مِنْ آيَاتِهِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«يُرِيكُمْ» أَوْ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْبَرْقِ. وَالتَّقْدِيرُ: وَيُرِيكُمْ الْبَرْقَ مِنْ آيَاتِهِ، فَيَكُونُ قَدْ عَظَفَ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ. الثَّالِثُ: أَنْ «يُرِيكُمْ» صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مُحذُوفٍ أَي: وَمِنْ آيَاتِهِ آيَةٌ يُرِيكُمْ بِهَا، أَوْ فِيهَا الْبَرْقُ فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ. وَمِثْلُهُ^(٣):

٣٦٤٨- وَمَا الدُّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا

أَمُوتُ

أي: فَمِنْهُمَا تَارَةٌ أَمُوتُ فِيهَا^(٤). الرَّابِعُ: أَنْ التَّقْدِيرُ: وَمِنْ آيَاتِهِ سَحَابٌ

(١) الأصل: تعيده والتصحيح من ش.

(٢) تقدم برقم ٥٢١.

(٣) تقدم برقم ١٥٩٠.

(٤) وهو مذهب الزجاج في «معاني القرآن» ١٨٢/٤.

أَوْشِيءُ يُرِيكُمْ . فـ «يُرِيكُمْ» صفةٌ لذلك المقدر، وفاعلُ «يُرِيكُمْ» ضميرٌ يعود عليه بخلاف الوجه قبله ؛ فإنَّ الفاعلَ ضميرُ الباري تعالى .

آ . (٢٥) قوله : ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾ : فيه أوجهٌ، أحدها : أنه متعلِّقٌ بـ «دَعَاكُمْ» وهذا أظهرُ .

الثاني : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ صفةٌ لدعوة . الثالث : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه «تَخْرُجُونَ» أي : خَرَجْتُمْ مِنَ الْأَرْضِ . ولا جَائِزٌ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «تَخْرُجُونَ» لِأَنَّ مَا بَعْدَ «إِذَا» لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا . وللزمخشري^(١) هنا عبارة / [٧١١/ب] جيدة .

آ . (٢٧) قوله : ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ : في «أَهْوَنُ» قولان ، أحدهما : أنها للتفضيل على بابها . وعلى هذا يُقال : كيف يُتَصَوَّرُ التفضيلُ ، والإِعَادَةُ والبُدْءُ بالنسبةِ إلى اللَّهِ تعالى على حَدِّ سَوَاءٍ؟ في ذلك أَجوبةٌ ، أحدها : أَنَّ ذلك بالنسبةِ إلى اعتقادِ البَشَرِ باعتبارِ المشاهدةِ : مِنْ أَنَّ إِعَادَةَ الشَّيْءِ أَهْوَنُ مِنْ اختراعه لاحتياجِ الابتداءِ إلى إعمالِ فكرِ غالباً ، وإن كان هذا منتفياً عن الباري سبحانه وتعالى فخطبوا بحسبِ ما أَلْفَوْه .

الثاني : أَنَّ الضميرَ في «عليه» ليس عائداً على الله تعالى ، إنما يعودُ على المَخْلُوقِ أي : وَالْعَوْدُ أَهْوَنُ عَلَى المَخْلُوقِ أي أَسْرَعُ ؛ لِأَنَّ البُدْءَ فِيهَا تَدْرِيجٌ مِنْ طَوْرِ إِلَى طَوْرٍ ، إِلَى أَنْ صَارَ إِنْسَاناً ، وَأَلِإِعَادَةُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى هَذِهِ التَّدْرِيجَاتِ فَكَانَ قِيلَ : وَهُوَ أَقْصَرُ عَلَيْهِ وَأَيْزَرُ وَأَقْلُّ انْتِقَالاً .

الثالث : أَنَّ الضميرَ في «عليه» يعودُ على المخلوق ، بمعنى : والإِعَادَةُ أَهْوَنُ عَلَى المخلوقِ أي إِعَادَتُهُ شَيْئاً بَعْدَمَا أَنْشَأَهُ ، هَذَا فِي عُرْفِ المخلوقين ، فكيف يُنْكِرُونَ ذَلِكَ فِي جَانِبِ اللَّهِ تعالى ؟

(١) الكشف ٢٢٠/٣ .

والثاني : أنَّ «أهون» ليست للتفضيل ، بل هي صفةٌ بمعنى هين ، كقولهم : الله أكبرُ [أي] (١) : الكبير . والظاهرُ عَوْدُ الضمير في «عليه» على الباري تعالى ليوافق الضمير في قوله : «وله المثل الأعلى» . قال الزمخشري (٢) : «فإن قلت : لِمَ أُخْرِتِ الصلة في قوله «وهو أهون عليه» وَقُدِّمَتْ في قوله «هو عليّ هين»؟ (٣) قلت : هنالك قَصْدُ الاختصاص ، وهو مَحْزُهُ (٤) فقيل : هو عليّ هين وإن كان مُسْتَصْعَباً عندك أن يُؤَلَّدَ بين هُم (٥) وعاقِر ، وأما هنا فلا معنى للاختصاص . كيف والأمرُ مبنيٌّ على ما يعقلون من أنَّ الإعادة أسهلُّ من الابتداء؟ فلوقُدِّمَتْ الصلة لَتَغَيِّرَ المعنى» . قال الشيخ (٦) : «ومبني كلامه على أنَّ التقديم يُفيد الاختصاص وقد تكلمنا معه ولم نُسَلِّمه» (٧) . قلت : الصحيح أنه يُفيده ، وقد تقدّم جميع ذلك .

قوله : «وله المثل الأعلى» يجوز أن يكون مرتبطاً بما قبله ، وهو قوله : «وهو أهون عليه» أي : قد ضربه لكم مثلاً فيما يسهل وفيما يصعب . وإليه نحا الزجاج (٨) أو بما بعده من قوله : «ضرب لكم مثلاً من أنفسكم» (٩) وقيل : المثل : الوصف . «وفي السموات» يجوز أن يتعلّق بالأعلى أي : إنه علا في

(١) زيادة من ش .

(٢) الكشف ٢٢٠/٣ .

(٣) الآية ٩ من مريم .

(٤) المحز : موضع الحز ، والحز : الاستقصاء والتأثير يقال : تكلم فاصاب المحز : أي تكلم فاقنع .

(٥) الهم : الشيخ الكبير الفاني .

(٦) البحر ١٧٠/٧ .

(٧) تمام عبارة البحر : «في قوله إياك نعبد» .

(٨) معاني القرآن له ١٨٤/٤ .

(٩) الآية ٢٨ .

هاتين الجهتين، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الأعلى، أو من المثل، أو من الضمير في «الأعلى» فإنه يعودُ على المثل.

قوله: «مِنْ أَنْفُسِكُمْ» «مِنْ» لابتداء الغاية في موضع الصفة لـ مَثَلًا أي: أَخَذَ مَثَلًا، وانتزعه مِنْ أَقْرَبِ شَيْءٍ مِنْكُمْ هو أَنْفُسُكُمْ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ﴾: «مِنْ شُرَكَاءَ» مبتدأ، و«مِنْ» مزيّدة فيه لوجود شرطِيّ الزيادة^(١). وفي خبره وجهان، أحدهما: الجارُّ الأولُ وهو «لكم» و«مِنْ مِمَّا مَلَكَتْ»: يجوزُ أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «شُرَكَاءَ» لأنه في الأصل نعتٌ نكرة، قُدِّمَ عليها. والعامِلُ فيه العاملُ في هذا الجارِّ الواقع خبراً. والخبرُ مقدّرٌ بعد المبتدأ، و«في ما رَزَقْنَاكُمْ» متعلّقٌ بشُرَكَاءَ. [وما في «مِمَّا» بمعنى النوع]^(٢) تقديرُ ذلك كُلُّهُ: هل شركاءُ فيما رَزَقْنَاكُمْ كائنون من النوع الذي مَلَكَتْهُ أَيْمَانُكُمْ مستَقْرَّونَ لكم. فكائنون هو الوصفُ المتعلّقُ به «مِمَّا مَلَكَتْ» ولَمَّا تقدّم صار حالاً، و«مستَقْرَّونَ» هو الخبرُ الذي تعلّقُ به «لكم».

والثاني: أنَّ الخبرَ «مِمَّا مَلَكَتْ» و«لكم» متعلّقٌ بما تعلّقُ به الخبرُ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «شُرَكَاءَ» أو بنفس «شُرَكَاءَ» كقولك: «لك في الدنيا مُجِبٌّ» فـ «لك» متعلّقٌ بِـ مُجِبِّ. و«في الدنيا» هو الخبرُ.

قوله: «فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ» هذه الجملةُ جوابُ الاستفهامِ الذي بمعنى النفي، و«فيه» متعلّقٌ بِـ «سَوَاءٌ».

قوله: «تَخَافُونَهُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنها خبرٌ ثانٍ لـ أَنْتُمْ. تقديرُهُ:

(١) أن تسبق بنفي أو استفهام، وأن تدخل على نكرة.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من ش.

فأنتم مُستَوُونَ معهم فيما رَزَقْنَاكم، خائفوهم كخَوْفِ بعضكم بعضاً أيها السادة والمراد نَفْيُ الأشياء الثلاثة أعني الشَّرْكَه والاستواء مع العبيد وخوفهم إياهم. وليس المراد ثبوت الشَّرْكَه ونَفْيُ الاستواء والخوف، كما هو أحد الوجهين في قولك: «ما تأتينا فتحدثنا» بمعنى: ما تأتينا مُحدثاً بل تأتينا ولا تحدثنا، بل المراد نَفْيُ الجميع كما تقدّم.

وقال أبو البقاء^(١): «فأنتم فيه سَوَاءٌ» الجملة في موضع نصبٍ على جواب الاستفهام أي: «هل لكم فَتَسْتَوُوا» انتهى. وفيه نظر؛ كيف جَعَلَ جملةً اسمية حالةً محلّ جملة فعلية، وَيَحْكُمُ على موضع الاسم بال نصب بإضمارٍ ناصبٍ؟ هذا ما لا يجوز ولو أنه فُسِّرَ المعنى وقال: إِنَّ الفعلَ لو حُلَّ بعدَ الفاءِ لكان منصوباً بإضمار «أن» لكان صحيحاً. ولا بُدَّ أَنْ يُبَيَّنَ أيضاً أَنَّ النصب على المعنى الذي قَدَّمْتُهُ مِنْ نَفْيِ الأشياء الثلاثة.

والوجه الثاني: أَنَّ «تخافونهم» في محلّ نصب على الحال من ضمير الفاعل / في «سواء» أي: فتساوَوْا خائفاً بعضكم بعضاً مشاركته له في المال. أي: إذا لم تَرْضَوْا أَنْ يشارككم عبيدكم في المال فكيف تُشْرِكُونَ بالله مَنْ هو مصنوعٌ له؟ قاله أبو البقاء^(٢).

وقال الرازي^(٣) معنى حسناً، وهو: «أَنَّ بَيْنَ الْمَثَلِ وَالْمُمَثِّلِ بِهِ مِثَابَةٌ وَمِثَابَةٌ. فالْمِثَابَةُ معلومة، والمخالفة مِنْ وجوه: قوله: «مِنْ أَنْفُسِكُمْ» أي: مِنْ تَسْلِيكِكُمْ مع حقارة الأنفس وتَقْصِيهَا وَعَجْزَهَا، وقاسَ نَفْسَهُ عَلَيْكُمْ مع جلالِهَا وعَظَمِهَا وَقُدْرَتِهَا. قوله: «مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» أي: عبيدكم والمَلِكُ طارىء^(٤)

(١) الإملاء ١٨٦/٢

(٢) الإملاء ١٨٦/٢

(٣) البحر ١٧٠/٧

(٤) الأصل: «طارٍ»

قابل للنقل بالبيع وللزوال بالعتق، ومملوكه تعالى لا خروج له عن المِلْك، فإذا لم يَجْزْ أَنْ يُشْرِكَكُمْ مملوكُكُمْ، وهو مثلكم إذا تحرَّرَ مِنْ جميع الوجوه، ومثلكم في الأدمية حالة الرِّق فكيف يُشْرِكُ بِاللَّهِ تعالى مملوكه^(١) مِنْ جميع الوجوه، المبين له بالكلية؟ وقوله: «فيما رَزَقْنَاكُمْ» يعني أنه ليس^(٢) لكم في الحقيقة، إنما هو الله تعالى وَمَنْ رَزَقَهُ حَقِيقَةً. فإذا لم يَجْزْ أَنْ يُشْرَكَكُمْ فيما هو لكم، من حيث الاسم، فكيف يكون له تعالى شريك فيما له من جهة الحقيقة؟ انتهى وإنما ذكَّرتُ هذا المعنى مبسوطاً لأنه مبين لما ذكرته مِنْ وجوه الإعراب.

وقوله: «كَخَيْفَتِكُمْ» أي: خِيفَةٌ مثل خَيْفَتِكُمْ. والعامَّةُ على نصب «أنفسكم» لأنَّ المصدرَ مضافٌ لفاعله. وقرأ^(٣) ابن أبي عبيدة بالرفع على إضافة المصدر لمفعوله. واستقبح بعضهم هذا إذا وُجِدَ الفاعلُ. وقال بعضهم: ليس بقبیح بل يجوزُ إضافته إلى كلٍ منهما إذا وُجِدَا. وأنشد^(٤):

٣٦٤٩- أَفَنِي تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ
قَرُعُ الْقَوَارِيزِ أَفَوَاهُ الْأَبَارِيقِ

بنصب «الأفواه» ورفعها.

قوله: «كَذَلِكَ تُفَصِّلُ» أي: مثل ذلك التفصيل البينُ تُفَصِّلُ. وقرأ^(٥)

(١) البحر: فكيف يشرك الله مملوكه.

(٢) البحر: أن المير لكم.

(٣) البحر ١٧١/٧.

(٤) تقدم برقم ١٣٦٠.

(٥) البحر ١٧١/٧، والسبعة ٥٠٧، وقال: «عياش عن أبي عمرو» ولعله العباس ابن الفضل.

أبو عمرو في رواية «يُفْضَلُ» بياء الغيبة ردًا على قوله: «ضَرَبَ لَكُمْ». والباقيون بالتكلم ردًا على قوله: «رَزَقْنَاكُمْ».

آ. (٣٠) قوله: ﴿حَنِيفًا﴾: حالٌ من فاعل «أَقِمَ» أو من مفعوله أو من «الدين».

قوله: «فِطْرَةَ اللَّهِ» فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ مؤكَّدٌ لمضمون الجملة كقوله: «صِبْغَةَ اللَّهِ»^(١) و«صُنْعَ اللَّهِ»^(٢). والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ فِعْلٍ. قال الزمخشري^(٣): «أي: الزموا فطرةَ الله، وإنما أَضْمَرْتُهُ عَلَى خطاب الجماعة لقوله: «مُنِيْبِينَ إِلَيْهِ». وهو حالٌ من الضمير في «الزَمُوا». وقوله: «وَاتَّقُوهُ، وَأَقِيمُوا، وَلَا تَكُونُوا» معطوفٌ على هذا المضمَر. ثم قال: «أو عليكم فطرة». وردَّ الشيخ^(٤): «بأن كلمة الإغراء لا تُضْمَرُ؛ إذ هي عَوْضٌ عن الفعل، فلو حَذَفْتُهَا لَزِمَ حَذْفُ الْعَوْضِ وَالْمُعَوِّضِ مِنْهُ. وهو إِحْجَافٌ». قلت: هذا رأيُ البصريين. وأمَّا الكسائيُّ وأتباعه فيُجيزون ذلك.

آ. (٣١) قوله: ﴿مُنِيْبِينَ﴾: حالٌ من فاعل «الزَمُوا» المضمَر كما تقدَّم، أو من فاعل «أَقِمَ» على المعنى؛ لأنه ليس يُرَادُ به واحدٌ بعينه، إنما المرادُ الجميعُ. وقيل: حالٌ من الناس إذا أُريدَ بهم المؤمنون. وقال الزجاج^(٥): «بعد قوله: وَجْهَكَ» معطوفٌ محذوفٌ تقديره: فَأَقِمْ وَجْهَكَ وَأَمْتِك. فالحال من الجميع. وجاز حَذْفُ المعطوفِ لدلالة «مُنِيْبِينَ» عليه كما جاز حَذْفُهُ

(١) الآية ١٣٨ من البقرة.

(٢) الآية ٨٨ من النمل.

(٣) الكشف ٢٢٢/٣.

(٤) البحر ١٧١/٧.

(٥) معاني القرآن ١٨٥/٤.

في قوله: «يا أيُّها النبي»^(١) أي: والناسُ لدلالة «إذا طَلَّقْتُمْ» عليه. كذا زعم الزَّجَّاج في «يا أيُّها النبي». وقيل: على خبر كان أي: كونوا مُبَيِّنِينَ؛ لدلالة قوله: «ولا تكونوا».

آ. (٣٢) قوله: ﴿فَرِحُونَ﴾: الظاهر أنه خبر «كلُّ حِزْبٍ» وجَوَزَ الزمخشري^(٢) أن يرتفعَ صفةُ لـ «كل» قال: «ويجوز أن يكونَ «من الذين» منقطعاً ممَّا قبله. ومعناه: من المفارقين دينهم كلُّ حزب فرحين بما لديهم، ولكنه رَفَعَ فرحين وصفاً لـ «كل» كقوله^(٣):

٣٦٥٠- وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمٍ نَفْسِهِ

.....

قال الشيخ^(٤): «قَدَّرَ أولاً «فرحين» مجروراً صفةً لـ حِزْبٍ ثم قال: ولكنه رُفِعَ على الوصف لـ «كل» لأنك إذا قلتَ: «مِنْ قومِكَ كلُّ رجلٍ صالحٍ» جاز في «صالحٍ» الخفضُ نعتاً لرجل وهو الأكثر، كقوله^(٥):

٣٦٥١- جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ نُرَّةً

فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ

وجاز الرفعُ نعتاً لـ «كل» كقوله^(٦):

(١) الآية ١ من الطلاق.

(٢) الكشف ٢٢٢/٣.

(٣) تقدم برقم ٥٨٠.

(٤) البحر ١٧٢/٧.

(٥) تقدم برقم ٢٤٨.

(٦) البيت لابن أحمر وهو في الكتاب ٢٧٢/١ واللسان هوج. ولهت: حَنَّت. شَبَّه صوت الريح المعصفة الشديدة بصوت الناقة التي حَنَّت إلى ولدها المفقود. والزبير: الإحكام.

٣٦٥٢- وَلَهُتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُغْصِفَةٍ
هَوْجَاءُ لَيْسَ لِبَّهَا زَبْرُ
برفع «هوجاء» صفةً لـ «كل». انتهى. وهو تقرير حسن.

آ. (٣٣) قوله: ﴿إِذَا فَرِيقٌ﴾: هذه «إذا» الفجائية وقعت جواب الشرط لأنها كالفاء في أنها للتعقيب، ولا تقع أول/ كلام، وقد تجامعها الفاء زائدة^(١).

آ. (٣٤) قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾: يجوز أن تكون لام كي، وأن تكون لام الأمر، ومعناه التهديد نحو: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ»^(٢).
قوله: ﴿فَتَمَتَّعُوا﴾: قرأ العامة بالخطاب فيه وفي «تَعْلَمُونَ». وأبو العالية^(٣) بالياء فيهما، والأول مبني للمفعول. وعنه «فَيَتَمَتَّعُوا» بياء قبل التاء. وعن عبد الله «فَلَيَتَمَتَّعُوا» بلام الأمر.

آ. (٣٥) قوله: ﴿سُلْطَانًا﴾: أي: بُرْهَانًا وَحُجَّةً. فَإِنْ جَعَلْنَاهُ حَقِيقَةً كَانَ «يَتَكَلَّم» مجازاً، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ حَقِيقَةً كَانَ «يَتَكَلَّم» مجازاً، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ حَقِيقَةً كَانَ «يَتَكَلَّم» حقيقةً. وقال أبو البقاء^(٤) هنا: «وقيل: هو جمع سَلِيط كَرَغِيف وَرَغْفَان» انتهى. وهذا لا يجوز لأنه كان ينبغي أن يُقال: فهم يتكلمون. و«فهو يتكلم» جواب الاستفهام الذي تضمنته «أم» المنقطعة.

(١) عقد ابن هشام في المغني ٢٢١ فصلاً للحديث عن هذه الفاء وهي ما بين زائدة وعاطفة وسببية.

(٢) الآية ٤٠ من فصلت.

(٣) انظر في قراءاتها: المحاسب ١٦٣/٢، والبحر ١٧٣/٧، والقرطبي ٣٣/١٤.

(٤) الإملاء ١٨٦/٢.

آ. (٣٩) قوله: ﴿لِيرَبُّوْا﴾ : العائمة على الياءِ مِنْ تحت مفتوحةً،
أسند الفعلَ لضميرِ الرُّبَا أي : ليزداد. ونافع^(١) بقاءِ مِنْ فوقٍ مضمومةً خطاباً
للجماعة. فالواوُ على الأولِ لَمْ كلمة، وعلى الثاني كلمةٌ ضميرٌ لغائبين^(٢).
وقد تقدّمت قراءتا «آتيتم» بالمدِّ والقصرِ في البقرة^(٣).

قوله: «المُضْعِفُونَ» أي : أصحابُ الأضعاف. قال الفراء^(٤) : «نحو
مُسْمِن، ومُعْطِش أي : ذي إِبِلٍ سمانٍ وإِبِلٍ عطاش». وقرأ^(٥) أُبَيُّ بفتح
العين، جعله اسمَ مفعولٍ.

وقوله: «فأولئك هم» قال الزمخشري^(٦) : «التفاتٌ حسن، كأنه [قال]^(٧)
لملائكته: فأولئك الذين يريدون وجهَ اللَّهِ بصدقاتهم هم المُضْعِفُونَ.
والمعنى : هم المُضْعِفُونَ به؛ لأنه لا بُدَّ مِنْ ضميرٍ يَرْجِعُ إلى ما» انتهى. يعني
أنَّ اسمَ الشرط متى كان غيرَ ظرفٍ وَجَبَ عَوْدُ ضميرٍ من الجواب عليه. وتقدّم
ذلك في البقرة عند قوله: «قل مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ»^(٨) الآية. ثم قال :

(١) «لِتَرْبُوا» السبعة ٥٠٧، والنشر ٣٤٤/٢، والحجة ٥٥٩، والبحر ١٧٤/٧،
والقرطبي ٣٩/١٤، والتيسير ١٧٥.

(٢) قال ابن زنجلة في الحجة : «وفاعل الربا القوم الذين خوطبوا. المعنى : لتربوا أنتم
أي : تطون العطية لتزدادوا بها أنتم» وحجته أنها كتبت في المصاحف بألف بعد
الواو.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٧٤/٢، قرأ الجمهور بالمدِّ وقَصَرَ ابن كثير.

(٤) معاني القرآن ٣٢٥/٢، قال الفراء : «كما تقول العرب أصبحت مُسْمِنين مُعْطِشِينَ إذا
عَطِشَتْ إبلهم أو سَمِنَتْ».

(٥) الشواذ ١١٦، منسوبة لمحمد بن كعب، والبحر ١٧٤/٧.

(٦) الكشف ٢٢٤/٣.

(٧) من الكشف.

(٨) الآية ٩٨ من البقرة.

«وجه آخر: وهو أن يكون تقديره: فموتوه فأولئك هم المضطعون. والحذف لما في الكلام من الدليل عليه. وهذا أسهل مأخذاً، والأول أملاً بالفائدة».

آ. (٤٠) قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾: يجوز في خبر الجلالة وجهان، أظهرهما: أنه الموصول بعدها. الثاني: أنه الجملة من قوله «هل من شركائكم من يفعل» والموصول صفة للجلالة. وقدّر الزمخشري^(١) الرابط بين المبتدأ والجملة الواقعة خبراً فقال: «وقوله: «من ذلكم» هو الذي ربط الجملة بالمبتدأ؛ لأن معناه من أفعاله». قال الشيخ^(٢): «والذي ذكره النحويون أن اسم الإشارة يكون رابطاً إذا أُشير به إلى المبتدأ، وأمّا «ذلك» هنا فليس إشارة إلى المبتدأ لكنه شبه بما أجازته الفراء من الربط بالمعنى، وخالفه الناس، وذلك في قوله: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً تربصن»^(٣) قال^(٤): «التقدير: تربصن أزواجهن». فقدّر الربط بمضاف إلى ضمير الذين فحصل به الربط، كذلك قدّر الزمخشري «من ذلكم»: «من أفعاله» بمضاف إلى الضمير العائد إلى المبتدأ».

قوله: «من شركائكم» خبر مقدم و«من» للتبعية. و«من يفعل» هو المبتدأ و«من ذلكم» متعلق بمحذوف لأنه حال من «شيء» بعده؛ فإنه في الأصل صفة له. و«من» الثالثة^(٥) مزيدة في المفعول به؛ لأنه في حيز النفي المستفاد من الاستفهام. والتقدير: ما الذي يفعل شيئاً من ذلكم من شركائكم.

(١) الكشف ٢٢٤/٣.

(٢) البحر ١٧٥/٧.

(٣) الآية ٢٣٤ من البقرة.

(٤) قدّر في معاني القرآن ١٥٠/١: «ومن مات عنها زوجها تربصت فترك الأول بلا خبر

وقصد الثاني؛ لأن فيه الخبر والمعنى».

(٥) في قوله «من شيء».

وقال الزمخشري^(١) : «وَمِنْ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ^(٢) كُلُّ وَاحِدَةٍ مُسْتَقْلَةٌ بِتَأْكِيدٍ لَتَعْجِيزِ شُرَكَائِهِمْ وَتَجْهِيلِ عِبَادَتِهِمْ». قال الشيخ^(٣) : «ولا أدري ما أراد بهذا الكلام؟»
وقرأ^(٤) الأعمش «تُشْرِكُونَ» خطاباً.

آ. (٤١) قوله : ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾ : أي بسبب كَسْبِهِمْ . والباء متعلقة بـ «ظَهَرَ» ، أو بنفس الفساد ، وفيه بُعد.

قوله : «لِيُذَيِّقَهُمُ» اللام للعلّة متعلّقة بـ «ظهر» . وقيل : بمحذوف أي : عاقبهم بذلك لِيُذَيِّقَهُمْ . وقيل : اللام للصيرورة . وقرأ^(٥) قبل «لِنُذَيِّقَهُمْ» بنون العظمة . والباقون بياء الغيبة .

آ. (٤٣) قوله : ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾ : المَرَدُّ مصدر رَدَّ . و«من الله» يجوز أن يتعلّق به يأتي أو بمحذوف يدلُّ عليه المصدر أي : لا يَرُدُّهُ من الله أحدٌ . ولا يجوز أن يعمل فيه «مَرَدٌ» لأنّه كان ينبغي أن يُنَوَّنَ ؛ إذ هو من قبيل المطوّلات^(٦) .

(١) الكشف ٢٢٤/٣ .

(٢) عبارة الكشف : والثالثة .

(٣) سقط هذا القول من مطبوعة البحر . وقد يكون عدم فهم أبي حيان لعبارة الزمخشري مرّده تصحيف أو تحريف وقع في نسخة «الكشاف» التي يقرأ فيها ، حيث إن «مِنْ» عنده زائدة للتأكيد في المواضع الثلاثة .

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي أيضاً . انظر : الإتحاف ٣٥٨/٢ ، والحجة ٥٥٩ ، والنشر ٢٨٢/٢ ، والبحر ١٧٦/٧ .

(٥) وهي أيضاً رواية عن شبل عن ابن كثير . انظر : السبعة ٥٠٧ ، والنشر ٣٤٥/٢ ، والبحر ١٧٦/٧ ، والقرطبي ٤١/١٤ ، والحجة ٥٦٠ ، والتيسير ١٧٥ .

(٦) أي الشبيه بالمتضاف .

آ. (٤٤) قوله: ﴿فَعَلِيهِ كُفْرُهُ﴾: و«فَلَا نَنْفُسُهُمْ يَمْهَدُونَ» تقديم الجائزين يُفيد الاختصاص بمعنى: أن ضَرَرَ كُفْرٍ هذا ومنفعة عمل هذا لا يتعداه.

آ. (٤٥) قوله: ﴿لِيَجْزِيَ﴾: في متعلقه أوجه، أحدها: «يَمْهَدُونَ». والثاني «يَصْدَعُونَ»، والثالث محذوف. قال ابن عطية^(١): «تقديره ذلك ليجزي». وتكون الإشارة إلى ما تقرر من قوله «مَنْ كَفَرَ» و«مَنْ عَمِلَ». وجعل الشيخ^(٢) قسيم قوله «الذين آمنوا وعملوا» محذوفاً لدلالة قوله: «إنه لا يُحِبُّ الكافرين» عليه. هذا إذا عَلَقْنَا اللام بـ «يَصْدَعُونَ» أو بذلك المحذوف قال: «تقديره ليجزي الذين آمنوا وعملوا الصالحات مِنْ فَضْلِهِ والكافرين بَعْدَهُ».

آ. (٤٦) قوله: ﴿الرِّيحَ﴾: قرأ العامة «الرياح» جمعاً / لأجل مبشرات. والأعمش^(٣) بالافراد، وأراد الجنس لأجل «مبشرات».

قوله: «وَلِيُذِيقَكُمْ» إمّا عطف على معنى «مُبَشِّرَات»؛ لأن الحال والصفة يُفهِمَانِ العلة، فكان التقدير: ليشّر وليذيقكم، وإمّا أن يتعلّق بمحذوف، أو^(٤) وليذيقكم أرسلها، وإمّا أن تكون الواو مزيدة على رأي، فتتعلّق اللام بـ «أَنْ يُرْسِلَ».

آ. (٤٧) قوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾: بعض الوقفة يقف على «حقاً» ويتبدى بما بعده، يجعل اسم كان مضمراً فيها و«حقاً» خبرها. أي: وكان

(١) المحرر ٢٦٧/١٢.

(٢) البحر ١٧٧/٧.

(٣) البحر ١٧٨/٧.

(٤) كذا في الأصل لعلها «أي».

الانتقام حقاً. قال ابن عطية^(١): «وهذا ضعيف؛ لأنه لم يَدْرَ قَدْرَ ما عَرَضَه في نَظْمِ الآية» يعني الوقف على «حَقّاً». وجعل بعضهم «حَقّاً» منصوباً على المصدر، واسمُ كان ضميرُ الأمرِ والشأن، و«علينا» خبرٌ مقدم، و«نَصْرُ» مبتدأ مؤخر. وبعضهم جعل «حَقّاً» منصوباً على المصدر أيضاً، و«علينا» خبرٌ مقدم، و«نَصْرُ» اسمٌ مؤخر. والصحيحُ أن «نَصْرَ» اسمها، و«حَقّاً» خبرها، و«علينا» متعلقٌ بـ «حَقّاً» أو بمحذوفٍ صفةٌ له.

آ. (٤٩) قوله: ﴿مِنْ قَبْلِهِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه تكريرٌ لـ «مِنْ قَبْلَ» الأولى على سبيل التوكيد. والثاني: أن يكونَ غيرَ مكررٍ. وذلك أن يُجعلَ الضميرُ في «قَبْلِهِ» للسحاب. وجاز ذلك لأنه اسمُ جنسٍ يجوزُ تذكيره وتأنينه، أو للريح، فتتعلقُ «مِنْ» الثانيةُ بـ «يُنْزَلُ». وقيل: يجوزُ عَوْدُ الضميرِ على «كِسْفًا» كذا أطلق أبو البقاء^(٢). والشيخ^(٣) قيده بقراءة مَنْ سَكَنَ السَّيْنِ. وقد تقدّمت قراءةُ «كِسْفًا» في «سبحان»^(٤). وللناس في هذا الموضعِ كلامٌ كثيرٌ رأيتُ ذِكرَه لتوضيحِ معناه.

وقد أبدى كلُّ من الشيخين: الزمخشري وابن عطية فائدة التأكيد المذكور. فقال ابن عطية^(٥): «أفاد الإعلامُ بسرعةَ تَقَلُّبِ قُلُوبِ البشرِ من الإِبلاسِ إلى الاستبشار؛ وذلك أن قوله «مِنْ قَبْلَ» أن يُنْزَلَ عليهم» يحتملُ الفُسْحَةَ في الزمانِ، أي: من قبلِ أن يُنْزَلَ بكثيرٍ كالأيامِ. ونحوه فجاء «مِنْ قَبْلِهِ»، بمعنى أن ذلك متصلٌ بالمطر فهو تأكيدٌ مفيدٌ.

(١) المحرر ١٢/٢٦٨.

(٢) الإملاء ١٨٧/٢.

(٣) البحر ١٧٨/٧ وهو مذهب ابن عطية في المحرر ١٢/٢٦٨.

(٤) انظر: المحرر ٧/٤٠٩.

(٥) المحرر ١٢/٢٦٩.

وقال الزمخشري^(١): «ومعنى التوكيد فيه الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد بعد فاستحكم يأْسُهُم وتمادى إبْلاسُهُم، فكان استبْشارُهُم على قَسْدٍ اغْتماهم بذلك». وهو كلام حسن.

إلا أن الشيخ لم يَرْتَضِهِ منهما فقال^(٢): «ما ذكرناه من فائدة التأكيد^(٣) غير ظاهر، وإنما هو لمجرد التوكيد ويُفِيد رَفْعَ المجازِ فقط». انتهى. ولا أدري عدم الظهور لماذا؟ وقال قطرب: «وإن كانوا مِنْ قَبْلِ التنزيلِ مِنْ قَبْلِ المطر. وقيل: التقديرُ مِنْ قَبْلِ إِنْزَالِ المطرِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَزْرَعُوا. ودَلَّ المطرُ على الزرع؛ لأنه يَخْرُجُ بسببِ المطر. ودَلَّ على ذلك قوله «فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا» يعني الزرع. قال الشيخ^(٤): «وهذا لا يَسْتَقِيم؛ لأنَّ «مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ» متعلِّقٌ بـ «مُبْلِسِينَ» ولا يمكن مِنْ قَبْلِ الزَّرْعِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمُبْلِسِينَ؛ لأنَّ حرفي جرٍّ لا يَتَعَلَّقَانِ بِعَامِلٍ واحدٍ إلا بوساطة حرفٍ العطف أو البدل، وليس هنا عطفٌ والبدل لا يَجُوزُ؛ إذ إِنْزَالُ الغيثِ ليس هو الزرع ولا الزرع بعضه. وقد يُتَخَيَّلُ فيه بدلُ الاشتمالِ بتكْلُفٍ؛ إمَّا لاشتمالِ الإِنْزَالِ على الزَّرْعِ، بمعنى: أَنَّ الزرعَ يكون ناشئاً عن الإِنْزَالِ، فكان الإِنْزَالُ مُشْتَمِلٌ عليه. وهذا على مذهب مَنْ يقول: الأولُ مُشْتَمِلٌ على الثاني».

وقال المبرد: «الثاني السحاب؛ لأنهم لَمَّا رَأَوْا السحابَ كانوا راجين المطرَ» انتهى. يريد مِنْ قَبْلِ رؤيةِ السحاب. ويحتاج أيضاً إلى حَرْفِ عطفٍ ليَصِحَّ تَعَلُّقُ الحرفين بـ «مُبْلِسِينَ». وقال الرَّمَّانِي: «من قَبْلِ الإِرسال».

(١) الكشف ٢٢٦/٣.

(٢) البحر ١٧٩/٧.

(٣) أي: في قوله: «من قبله».

(٤) البحر ١٧٩/٧.

والكرماني: «من قَبِل الاستبشار؛ لأنه قَرَنَه بالإبلاس، ولأنه مَنْ عليهم بالاستبشار». ويحتاج قولهما إلى حرفِ العطفِ لِمَا تقدَّم، وأدْعاءُ حرفِ العطفِ ليس بالسهل؛ فإنَّ فيه خلافاً: بعضهم يَقِيْسُه، وبعضهم لا يَقِيْسُه. هذا كُلُّه في المفردات. أمَّا إذا كان في الجمل فلا خلاف في اقتيابه.

آ. (٥٠) قوله: ﴿إِلَى آثَارِ﴾: قرأ^(١) ابن عامر والأخوان وحفص بالجمع، والباقون بالإفراد. وسلام بكسر الهمزة وسكون الثاء، وهي لغة فيه.

وقرأ العامة «كيف يُحْيِي» بياء الغيبة أي: أثر الرحمة فيمن قرأ بالإفراد، ومن قرأ بالجمع فالفعلُ مسندٌ لله تعالى، وهو مُحْتَمَلٌ في الإفراد أيضاً. والجحدري^(٢) وأبو حيوة وابن السَّمِيع «تُحْيِي» بياء التانيث. وفيها تخريجان، أظهرهما: أنَّ الفاعلُ عائذٌ على الرحمة. والثاني قاله أبو الفضل: عائذٌ على أثر، وأنت «أثر» لاكتسابه بالإضافة التانيث، كنظائر له تقدَّمت^(٣). ورُدُّ عليه: بأن شرطَ ذلك كَوْنُ المضافِ بمعنى المضافِ إليه، أو مِنْ سببه لا أجنبياً، وهذا أجنبيٌّ. و«كيف يُحْيِي» مُعَلَّقٌ لـ «انظر» فهو في محلِّ نصبٍ على إسقاط [٧١٣/ب] الخافض. وقال أبو الفتح: «الجملة مِنْ «كيف يُحْيِي» في موضعٍ نصبٍ على الحال حَمَلاً على المعنى». انتهى وكيف تقع جملة الطلب حالاً؟

آ. (٥١) قوله: ﴿فَرَأَوْهُ﴾: أي: فَرَأَوْا النباتَ، لدلالة السياق عليه، أو على الأثر؛ لأنَّ الرحمةَ هي الغيث، وأثرها هو النبات. وهذا ظاهرٌ على قراءة الإفراد، وأمَّا على قراءة الجمع فيعودُ على المعنى. وقيل: الضمير

(١) السبعة ٥٠٨، والقرطبي ٤٥/١٤، والبحر ١٧٩/٧، والتيسير ١٧٥، والحجة ٥٦١، والنشر ٣٤٥/٢.

(٢) المحتسب ١٦٥/٢، والقرطبي ٤٥/١٤، والبحر ١٧٩/٧.

(٣) كقولهم: «ذهبت أهلُ اليمامة».

للسحاب. وقيل: للريح. وقرأ^(١) جناح بن حبيش «مُصْفَارًا» بـالف. و«لَظَلُّوا» جواب القسم الموطأ له بـ«لَيْتَنَ»، وهو ماضٍ لفظاً مستقبلاً معنى كقوله: «ما تَبِعُوا قِبَلَتَكَ»^(٢).

وتقدّم الكلام على نحو «فَأَنْتَ لَا تُسْمِعُ» إلى آخره في الأنبياء^(٣) وفي النمل^(٤)، وكذلك في قراءتي «ضعف» وما الفرق بينهما في الأنفال^(٥)؟ والضميرُ في «مِنْ بَعْدِهِ» يعودُ على الاصفرار المدلول عليه بالصفة كقوله^(٦):

٣٦٥٣- إِذَا نَهَى السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ

أي: إلى السفه لدلالة «السفيه» عليه.

آ. (٥٥) قوله: ﴿مَا لَيْتُوا﴾: جوابُ قوله «يُقْسِمُ» وهو على المعنى، إذ لو حكي قولهم بعينه ل قيل: ما لَيْتْنَا. و«كذلك» أي: مثل ذلك الإفك كانوا يؤفكون.

آ. (٥٦) قوله: ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾: الظاهرُ أنه متعلّقُ بـ«لَيْتُمْ» بمعنى فيما وعدّ به في كتابه من الحشر والبعث. وقال قتادة: على التقديم

(١) الشواذ ١١٦، والبحر ١٧٩/٧.

(٢) الآية ١٤٥ من البقرة.

(٣) انظر إعرابه للآية ٤٥.

(٤) انظر إعرابه للآية ٨٠.

(٥) قرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد والباقون بضمها. وعن حفص خلاف في الروم.

انظر: الدر ٦٣٦/٥.

(٦) تقدم برقم ١٣٨٧.

- الروم -

والتأخير، والتقدير: «وقال الذين أوتوا العلم في كتاب الله لقد لبِثْتُمْ، و«في» بمعنى الباء أي: العلم بكتاب الله. وصدوره عن قتادة بعيداً.

والعائمة على سكون عَيْن «البعث». والحسن^(١) بفتحها. وقُرِء بكسرِها. فالمكسورُ اسمٌ، والمفتوحُ مصدرٌ.

قوله: «فهذا يومٌ» في الفاء قولان، أظهرهما: أنها عاطفةٌ هذه الجملة على «لَقَدْ لَبِثْتُمْ». وقال الزمخشري^(٢): «هي جوابٌ شرطٍ مقدرٍ كقوله^(٣)»:

..... ٣٦٥٤ -

..... فقد جئنا خراسانا

كأنه قيل: إِنْ صَحَّ مَا قُلْتُمْ: إِنْ خَرَّاسَانُ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِكُمْ، وَأَنْ لَنَا أَنْ نَخْلُصَ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَتَمْنَا مَكْرِيْنَ لِلْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ» ويشير إلى البيت المشهور وهو:

قالوا: خراسانُ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا
ثُمَّ الْقُفُولُ فَقَدْ جِئْنَا خُرَّاسَانَا

قوله: «لَا تَعْلَمُونَ» أي البعث أي: ما يراؤُ بكم، أو لا يُقَدَّرُ له مفعولٌ أي: لم يكونوا مِنْ أولي العلم. وهو أبلغُ.

آ. (٥٧) قوله: ﴿فِيَوْمَئِذٍ﴾: أي: إذ يقعُ ذلك، ويقولُ الذين أوتوا العلمَ تلك المقالة.

(١) المحتسب ١٦٦/٢، والقرطبي ٤٨/١٤، والبحر ١٨٠/٧.

(٢) الكشف ٢٢٧/٣.

(٣) تقدم برقم ٣٤٧٨.

قوله: «لَا يَنْفَعُ» هو الناصب لـ «يَوْمئِذٍ» قبله. وقرأ الكوفيون^(١) هنا وفي غافر^(٢) بالياءِ مِنْ تَحْتُ. وافقهم نافعٌ على ما في غافر، لأن التانيث مجازيٌّ ولأنه قد فُصِّل أيضاً. والباقون بالتانيث فيهما مراعاةً لِلْفُطْرِ.

قوله: «وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ» قال الزمخشري^(٣): «مِنْ قَوْلِكَ: اسْتَعْتَبَنِي فَلَانَ فَأَعْتَبْتَهُ أَي: استرضاني فَأَرْضَيْتُهُ، وكذلك إذا كنتَ جانياً عليه. وحقيقةُ أَعْتَبْتَهُ: أَرَلْتَ عَتَبَهُ أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ^(٤)»:

٣٦٥٥- غَضِبْتَ تَمِيمٌ أَنْ يُقْتَلَ عَامِرٌ
يَوْمَ النَّسَارِ فَأَعْتَبُوا بِالصَّيْلَمِ

كيف جعلهم غَضاباً؟ ثم قال: «فَأَعْتَبُوا» أي: أزيلَ غَضَبُهُمْ. والغضبُ في معنى العَتَبِ. والمعنى: لا يُقالَ لهم: أَرْضُوا رَبَّكُمْ بتوبةٍ وطاعةٍ. ومثله قولُهُ تعالى: «فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ»^(٥) فَإِنْ قُلْتَ: كيف جُعِلُوا غيرَ مُسْتَعْتَبِينَ في بعضِ الآياتِ وغيرَ مُعْتَبِينَ في بعضها، وهو قولُهُ: «وإِنْ يَسْتَعْتَبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ»^(٦). قلت: أمَّا كونُهُمْ غيرَ مُسْتَعْتَبِينَ فهذا معناه، وأمَّا كونُهُمْ غيرَ مُعْتَبِينَ فمعناه: أنهم غيرُ راضين بما هم فيه، فشُبِّهَتْ حالُهُمْ بحالِ قومٍ جُنِيَ عليهم فهم عَاتِيُونَ على الجاني، غيرُ راضين عنه بما هم

(١) السبعة ٥٠٩، والنشر ٣٤٦/٢، والبحر ١٨١/٧، والتيسير ١٧٦، والقرطبي ٤٩/١٤، والحجة ٥٦٢.

(٢) الآية ٥٢.

(٣) الكشف ٢٢٧/٣.

(٤) تقدم برقم ٣١٤٩.

(٥) الآية ٣٥ من الجاثية.

(٦) الآية ٢٤ من فصلت.

فيه^(١). فَإِنْ يَسْتَعْتَبُوا اللَّهَ أَيِ يَسْأَلُوهُ إِزَالَةَ مَا هُمْ فِيهِ فَمَا هُمْ مِنَ الْمَجَابِينَ انتهى.

وقال ابن عطية^(٢): «وَيَسْتَعْتَبُونَ بِمَعْنَى يَعْتَبِرُونَ كَمَا تَقُولُ: يَمْلِكُ وَيَسْتَمْلِكُ. وَالْبَابُ فِي اسْتِفْعَالِ طَلَبُ الشَّيْءِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى كَانَ يَفْسُدُ؛ إِذْ كَانَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ: وَلَا يُطْلَبُ مِنْهُمْ عُتْبَى». قلت: وليس فاسداً لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَلَيْتُنْ جِئْتَهُمْ﴾: إِنَّمَا وُحِّدَ هُنَا، وَجُمِعَ بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ: «أَنْتُمْ» لِنَكْتَةِ: وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَقَالَ: «وَلَيْتُنْ جِئْتَهُمْ بِكُلِّ آيَةٍ»^(٣) أَيِ جَاءَتْ بِهَا الرِّسْلُ. فَقَالَ الْكَفَّارُ: مَا أَنْتُمْ أَيُّهَا الْمَدْعُونَ الرِّسَالَةَ كُلُّكُمْ إِلَّا كَذَّابًا.

آ. (٥٩) قوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ﴾: أَيِ: مِثْلَ ذَلِكَ الطَّبْعِ يَطْبَعُ.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وَلَا يَسْتَخِفُّنَا﴾: الْعَامَّةُ مِنَ الْإِسْتِخْفَافِ بِخِوَاءٍ مُعْجَمَةٍ وَفَاءً. وَيَعْقُوبُ^(٤) وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ بِخِوَاءٍ مُهِمَلَةٍ وَقَافٍ مِنَ الْإِسْتِحْقَاقِ. وَابْنُ أَبِي عُبَلَةَ وَيَعْقُوبُ بِتَخْفِيفِ نُونِ التَّوَكُّيدِ. وَالنَّهْيُ مِنْ بَابِ قَوْلِهِمْ «لَا أُرَبِّكَ هُنَا».

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الرُّومِ]

(١) لَمْ يَرِدْ قَوْلُهُ: «بِمَا هُمْ فِيهِ» فِي الْكَشَافِ.

(٢) الْمُحَرَّرُ ٢٧٢/١٢.

(٣) لَيْسَ ثَمَّةُ آيَةٍ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَالْآيَةُ ١٤٥ مِنَ الْبَقَرَةِ «وَلَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ».

(٤) انْظُرْ فِي قِرَاءَتِهَا: النُّشْرُ ٢٤٦/٢، وَالْإِتْحَافُ ٣٦٠/٢، وَالْمَحْتَسَبُ ١٦٦/٢، وَالْبَحْرُ ١٨٢/٧.

سورة لقمان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿الكتاب الحكيم﴾: قيل: فَعِيل بمعنى مُفَعَّل وهذا قليل قالوا: أَعْقَدْتُ اللَّيْنَ فهو عَقِيدٌ أي مُعَقَّدٌ، أو بمعنى فاعِل، أو بمعنى ذي الحِكْمَةِ، أو أصله: الحكيم قائله، ثم حُذِفَ / المضافُ وأُقيِمَ المضافُ إليه [٧١٤/أ] مُقَامَه، وهو الضميرُ المجرورُ، فانقلبَ مرفوعاً، فاستتر في الصفة. قاله الزمخشري^(١) وهو حَسَنُ الصَّنَاعَةِ.

آ. (٣) قوله: ﴿هَدَىٰ وَرَحْمَةً﴾: العامةُ على النصبِ على الحال مِنْ «آيات» والعاملُ ما في اسمِ الإشارةِ مِنْ معنى الفعل، أو المَدْح^(٢). وحمزة^(٣) بالرفعِ على خبرٍ مبتدأ مضمير. وَجَوَزَ بعضهم أَنْ يَكُونَ «هَدَىٰ» منصوباً على الحال حالَ رَفَعَ «رحمة». قال: «ويكون رَفَعُها على خبرِ ابتداءٍ مضميرٍ أي: وهو رحمةٌ». وفيه بُعْدٌ.

(١) الكشف ٢٢٩/٣.

(٢) قوله: «أو المدح» معطوف على «الحال».

(٣) السبعة ٥١٢، والحجة ٥٦٣، والبحر ١٨٣/٧، والتيسير ١٧٦، والقرطبي ٥٠/١٤، والنشر ٣٤٦/٢.

آ. (٤) قوله: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾: صفة أو بدل أو بيان لما قبله، أو منصوب أو مرفوع على القطع. وعلى كل تقدير فهو تفسير للإحسان. وسُئِلَ الأَصْمَعِيُّ عن الأَلْمَعِيِّ. فأنشد^(١):

٣٦٥٦- الأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ
ظَنَّ كَأَن قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

يعني أَنَّ الأَلْمَعِيَّ هو الذي إذا ظَنَّ شيئاً كان كَمَنْ رآه وَسَمِعَهُ.

كذلك المحسنون هم الذين يفعلون هذه الطاعات. ومثله: وسُئِلَ بعضهم عن الهُلُوع فلم يَزِدْ أَنْ تلا «إذا مَسَّهُ الشرُّ جَزُوعاً وإذا مَسَّهُ الخيرُ مُنُوعاً»^(٢).

آ. (٦) قوله: ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾: من باب الإضافة بمعنى «مِنْ» لأنَّ اللهو يكون حديثاً وغيره كباب ساجٍ وَجَبَّةٌ خَزٌّ. وقيل: هو على حذف مضاف أي: يشتري ذواتَ لهو الحديث؛ لأنها نزلت في مشتري المغنيات. والاولُ أبلغ.

قوله: «لِيُضِلَّ» قرأ^(٣) ابن كثير وأبو عمرو «لِيُضِلَّ» بفتح حرف المضارعة. والباقون بضمه، مِنْ أَضَلَّ غَيْرَهُ، فمفعوله محذوف. وهو مُسْتَلْزِمٌ للضلال؛ لأنَّ مَنْ أَضَلَّ فَقَدْ ضَلَّ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ. وقد تقدَّم ذلك في سورة إبراهيم^(٤). قال

(١) البيت لأوس بن حجر وهو في ديوانه ٥٣، ومعاهد التنصيص ١٤٥/١، والخصائص ٣٠٦/٣. والبيت من المنسرح.

(٢) الآيتان ٢٠، ٢١ من المعارج، ووردتا في الأصل بالتقديم والتأخير. وهو سهو.

(٣) البحر ١٨٤/٧، والتيسير ١٣٤، والقرطبي ٥٦/١٤، والحجة ٥٦٣، والنشر ٢٢٩/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠٣/٧.

الزمخشري^(١) هنا: «فإن قلت: القراءة بالرفع بيّنة؛ لأنّ النّصر كان غرضه باشتراء اللّهُو أن يصدّ النَّاسَ عن الدخول في الإسلام واستماع القرآن ويضلّهم عنه فما معنى القراءة بالفتح؟ قلت: معنيان، أحدهما: ليثبت على ضلاله الذي كان عليه ولا يصدّف عنه، ويزيّد فيه ويمدّه؛ فإنّ المخذول كان شديد الشكيمة في عداوة الدين، وصدّ النَّاسَ عنه. الثاني: أن يؤضّع «ليضلّ» موضع ليضلّ؛ من قبل أن مَنْ أضلّ كان ضالاً لا محالة فدلّ بالرّديف على المردوف».

قوله: «بغير علم» حال أي: يشتري بغير علم بأحوال التجارة حيث اشترى ما يخسر فيه الدارين.

قوله: «ويَتَّخِذَهَا» قرأ^(٢) الأخوان وحفص بال نصب عطفاً على «ليضلّ» فهو علّة كالذي قبله. والباقون بالرفع عطفاً على «يشتري» فهو صلة. وقيل: الرفع على الاستثناف من غير عطف على الصلة. والضمير المنصوب يعود على الآيات المتقدّمة أو السبيل؛ لأنه يؤنّث، أو الأحاديث الدال عليها «الحديث» لأنه اسم جنس.

قوله: «أولئك لهم» حمّل أولاً على لفظ «مَنْ» فأفرد، ثم على معناها فجُمع، ثم على لفظها فأفرد في قوله: «وإذا تَتَلَّى عليه». وله نظائر تقدّم التنبية عليها في المائدة، عند قوله تعالى: «مَنْ لعنه الله وَغَضِبَ عليه»^(٣). وقال الشيخ^(٤): «ولا نعلم جاء في القرآن ما حمّل على اللفظ ثم على المعنى ثم

(١) الكشف ٢٣٠/٣.

(٢) السبعة ٥١٢، والنشر ٣٤٦/٢، والبحر ١٨٤/٧، والتيسير ١٧٦، والحجة ٥٦٣، والقرطبي ٥٧/١٤.

(٣) الآية ٦٠ من المائدة. وانظر: الدر المنصون ٣٢٦/٤.

(٤) البحر ١٨٤/٧.

على اللفظ غير هاتين الآيتين». قلت: وَجَدَ غَيْرُهُمَا كَمَا قَدَّمْتُ التَّنْبِيهَ عَلَيْهِ فِي المائدة.

آ. (٧) قوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾: حَالٌ مِنْ فاعِلٍ «وَلَّى» أَوْ مِنْ ضمير «مُسْتَكْبِرًا».

قوله: «كَأَن فِي أُذُنَيْهِ وَقَرَأَ» حَالٌ ثَالِثَةٌ أَوْ بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهَا، أَوْ حَالٌ مِنْ فاعِلٍ «يَسْمَعُهَا»، أَوْ تَبْيِينٌ لِمَا قَبْلَهَا. وَجَوَزَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١) أَنَّ تَكُونَ جَمَلَتَا^(٢) التَّشْبِيهِ استثنائيتين.

آ. (٩) قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾: هُوَ حَالٌ. وَخَيْرُ «إِنَّ» الْجُمْلَةُ مِنْ قوله: «لَهُمْ جَنَاتٌ». وَالْأَحْسَنُ أَنَّ يُجْعَلَ «لَهُمْ» هُوَ الْخَيْرَ وَحْدَهُ، وَ«جَنَاتٌ» فاعِلٌ بِهِ. وَقَرَأَ^(٣) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «خَالِدُونَ» بِالْوَاوِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْخَيْرَ، وَالْجُمْلَةُ - أَوْ الْجَارُ وَحْدَهُ - حَالٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «خَالِدُونَ» خَيْرًا ثَانِيًا لِإِنَّ.

قوله: «وَعَدَ اللَّهُ» مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ لِأَنَّ قوله: «لَهُمْ جَنَاتٌ» فِي مَعْنَى: وَعَدَهُمُ اللَّهُ ذَلِكَ. وَ«حَقًّا» مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لْغَيْرِهِ، أَي: لِمُضْمُونِ تِلْكَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَعَامِلُهُمَا مُخْتَلِفٌ: فَتَقْدِيرُ الْأَوَّلِ: وَعَدَ اللَّهُ ذَلِكَ وَعَدًّا، وَتَقْدِيرُ الثَّانِي: أَحَقُّ ذَلِكَ حَقًّا.

آ. (١٠) قوله: ﴿بَغِيرِ عَمَدٍ تَرْوَاهَا﴾: تَقَدَّمَ فِي الرِّعْدِ^(٤).

(١) الكشف ٣/٢٣٠.

(٢) وهما: كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا، كَأَن فِي أُذُنَيْهِ وَقَرَأَ.

(٣) البحر ٧/١٨٤.

(٤) انظر: الدرر المصون ٧/٨.

آ. (١١) قوله: ﴿مَاذَا خَلَقَ﴾: «ما» استفهام. وقد تقدّم تحقيق هذا في البقرة^(١).

آ. (١٢) ولقمان قيل: أعجمي. وهو الظاهر. فمنعه للتعريف والعُجْمَةُ الشخصية. وقيل: عربي مشتق من اللقم وهو حينئذٍ مرتجل؛ لأنه لم يسبق له وضع في النكرات. ومنعه حينئذٍ للتعريف وزيادة الألف والنون.

آ. (١٣) والعامل في «إذ» مضمّر. «وهو يعطه» جملة حالية. «يا بني» قد تقدّم خلاف القراءة^(٢) فيه. وتقدّم الكلام أيضاً على «وصينا الإنسان» في العنكبوت^(٣).

آ. (١٤) قوله: ﴿وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ﴾: يجوز أن ينتصب على الحال من «أُمّه» أي: ضَعُفًا على ضَعْفٍ، أو من مفعول «حَمَلَتْه» أي: عَلَقَةً ثم نطفة ثم مُضْغَةً. وكلاهما جاء في التفسير. وقيل: منصوب على إسقاط الخافض أي: في وَهْنٍ. قاله أبو البقاء^(٤). و«على وَهْنٍ» صفة لـ «وَهْنًا».

وقرأ^(٥) الثقفى وأبو عمرو في رواية «وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ» بفتح الهاء فيهما. فاحتمل أن يكونا لغتين كالشعر والشعر، واحتمل أن يكون المفتوح مصدر وَهَنَ بالكسر يَوْهَنُ وَهْنًا. وقرأ^(٦) الجحدري وقتادة وأبو رجاء / «وَفَضْلُهُ» دون ألف [٧١٤/ب]. أي: وفطامه.

(١) انظر: الدر المصون ١/٢٢٩.

(٢) الدر المصون ٦/٣٣٠.

(٣) انظر لإعرابه للآية ٨ من العنكبوت.

(٤) الإملاء ٢/١٨٨.

(٥) المحتسب ٢/١٦٧، والقرطبي ١٤/٦٤، والبحر ٧/١٨٧.

(٦) المحتسب ٢/١٦٧، والقرطبي ١٤/٦٤، والبحر ٧/١٨٧، والإتحاف ٢/٣٦٢.

قوله: «أَنْ اشْكُرْ» في «أَنْ» وجهان، أحدهما: أنها مفسرة. والثاني: أنها مصدرية في محل نصب بـ «وَصَّيْنَا». وهو قول الزجاج^(١).

آ. (١٥) قوله: ﴿مَعْرُوفًا﴾: صفة لمصدر محذوف أي: صحاباً معروفاً وقيل: الأصل: بمعروف.

قوله: «إِلَيَّ» متعلق بـ «أَنَابَ». «ثم إليَّ» متعلق بمحذوف لأنه خبر «مَرْجِعُكُمْ».

آ. (١٦) قوله: ﴿إِنَّمَا إِنَّ تَكُ﴾: ضميرُ القصّة. والجملة الشرطية مفسرة للضمير. وتقدم أَنْ نافعا^(٢) يقرأ «مَثْقَال» بالرفع على أَنْ «كان» تامة وهو فاعلها. وعلى هذا فيقال: لِمَ لَحِقَتْ فعله تاءُ التانيث؟ قيل: لإضافته إلى مؤنث، ولأنه بمعنى: زِنَةُ حَبَّة. وجَوَزُ الزمخشري^(٣) في ضمير «إنها» أَنْ تكونَ للهتة من السِّيَّاتِ أو الإحسان في قراءة مَنْ نصب «مَثْقَال». وقيل: الضمير يعودُ على ما يُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الكلامِ أي: إِنَّ التي سألتَ عنها إِنَّ تَكُ. وفي التفسير: أنه سأل أباه: أَرَأَيْتَ الحبة تقع في مَغَاصِرِ البحر: أيعلمها الله؟

وقرأ^(٤) عبد الكريم الجَزَرِيُّ «فَتَكُنْ» بكسر الكاف وتشديد النون مفتوحة أي: فتستقر. وقرأ محمد بن أبي فجة البعلبكي^(٥) «فَتَكُنْ» كذلك إلا أنه مبني

(١) معاني القرآن ١٩٥/٤.

(٢) السبعة ٥١٣، والبحر ١٨٧/٧، والتيسير ١٥٥، والقرطبي ٦٧/١٤، والحجة ٥٦٥، والنشر ٣٢٤/٢.

(٣) الكشف ٢٣٠/٣.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ١٨٧/٧، والقرطبي ٦٧/١٤، والشواذ ١١٧. وعبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الحراني مولى عثمان. روى عن سعيد ابن المسيب توفي ١٢٧. روى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال ٨٤٨/٢.

(٥) لم أقف على ترجمته.

للمفعول. وقتادة «فَتَكُنْ» بكسر الكاف وتخفيف النون مضارع «وَكَنَّ» أي: استقرَّ في وَكْنِهِ ووَكْرِهِ.

آ. (١٧) قوله: ﴿مِنْ عَزَمَ﴾: عَزَمَ مصدرٌ. يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى مفعول أي: مِنْ معزوماتِ الأمور أو بمعنى عازِم كقولهِ: «فلِذَا عَزَمَ الأمرُ»^(١) وهو مجازٌ بليغٌ. وزعم المبرد^(٢) أَنَّ العينَ تُبَدِّلُ حاءَ فيقال: حَزَمَ وعَزَمَ. والصحيحُ أنهما مادَّتان مختلفتان اتَّفقتا في المعنى.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾: قرأ^(٣) نافعٌ وأبو عمرو والأخوان «تَصَاعَرَ» بِالْفَاءِ وتخفيفِ العينِ. والباقون دون ألفٍ وتشديدِ العينِ، والرسمُ يَحْتَمِلُهُمَا؛ فإنَّ الرسمَ بغيرِ ألفٍ. وهما لغتان: لغةُ الحجازِ التخفيفُ، وتميمُ التشقيلُ. فَمِنْ التثْقِيلِ قولُهُ^(٤):

٣٦٥٧- وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ
أَقَمْنَا لَهُ مِنْ مَيْلِهِ فَيُقَوِّمُ
ويقال أيضاً: تَصَعَّرَ. قال^(٥):

٣٦٥٨-
أَقَمْنَا لَهُ مِنْ خَدِّهِ الْمُتَصَعَّرِ

(١) الآية ٢١ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) انظر: البحر ١٨٨/٧.

(٣) السبعة ٥١٣، والنشر ٣٤٦/٢، والتيسير ١٧٦، والقرطبي ٦٩/١٤، والحجة ٥٦٥، والبحر ١٨٨/٧.

(٤) البيت للمتلِّم في ديوانه ٢٤، أو عمرو بن حُجَيِّ التغلبي. وهو في المجاز ١٢٧/٢ واللسان صعر، والبحر ١٨٢/٧، والمحزر ١٨/١٣. ورواية الديوان فتقوِّما.

(٥) لم أهدت إلى تمامه وقائله، وهو في المحزر ١٨/١٣، والبحر ١٨٢/٧، والقرطبي ٦٩/١٤.

وهو من المِيل؛ وذلك أَنَّ المتكَبِّرَ يَمِيلُ بِخَدِّهِ تَكَبُّراً كَقَوْلِهِ «ثَانِي عِطْفِهِ»^(١). قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٢): «أَصْلُهُ مِنَ الصَّعْرِ، دَاءٌ يَأْخُذُ الْإِبِلَ فِي أَعْنَاقِهَا فْتَمِيلُ وَتَلْتَوِي». وَتَفْسِيرُ الْيَزِيدِيِّ لَهُ بِأَنَّهُ التَّشْدُقُ فِي الْكَلَامِ لَا يُوَافِقُ الْآيَةَ هُنَا.

آ. (١٩) قَوْلُهُ: ﴿وَأَقْصِدْ﴾: هَذَا قَاصِرٌ بِمَعْنَى اقْصِدْ وَاسْلُكْ الطَّرِيقَةَ الْوَسْطَى بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا. وَقُرِئَ^(٣) «وَأَقْصِدْ» بِهَمْزَةٍ قَطْعٍ، مِنْ أَقْصَدَ إِذَا سَدَّدَ سَهْمَهُ لِلرَّمِيَّةِ.

قَوْلُهُ: «مِنْ صَوْتِكَ» تَبْعِيضِيَّةٌ. وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ^(٤) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَزِيدَةً. وَيُؤَيِّدُهُ «يَغْضُونَ أَصْوَاتَهُمْ»^(٥) وَقِيلَ: «مِنْ صَوْتِكَ» صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ أَيْ: شَيْئًا مِنْ صَوْتِكَ، وَكَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ يَتَمَدَّحُونَ بِرَفْعِ الصَّوْتِ قَالَ^(٦):
جَهِيرُ الْكَلَامِ جَهِيرُ الْعُطَاسِ

جَهِيرُ الرُّوَاءِ جَهِيرُ النَّعَمِ
قَوْلُهُ: «إِنْ أَنْكَرَ» قِيلَ: «أَنْكَرَ» مَبْنِيٌّ مِنْ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ: «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيَيْنِ»^(٧). وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. وَوُحِدَ^(٨) «صَوْتٌ» لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ وَإِلِذَا ضَافَتْهُ لَجُمَعَ.

(١) الآية ٩ من الحج.

(٢) مجاز القرآن ١٢٧/٢.

(٣) نسبها ابن خالويه في الشواذ ١١٧ إلى الحجازي. وانظر: البحر ١٨٩/٧.

(٤) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع. انظر أمثلة على مذهب الأخفش في زيادة «مِنْ» معاني القرآن ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٥) الآية ٣ من الحجرات.

(٦) لم أهتم إلى قائله. وهو في القرطبي ٧٢/١٤، والمحزر ١٩/١٣، والبحر ١٨٩/٧.

(٧) مجمع الأمثال ٣٧٦/١ وهي امرأة من بني تيم الله كانت تبيع السمن. والنحي: وعاء السمن.

(٨) انظر: الكشف ٢٣٤/٣.

آ. (٢٠) قوله: ﴿نِعْمَهُ﴾: قرأ^(١) نافع وأبو عمرو وحفص «نِعْمَهُ» جمع نِعْمَة مضافاً لِهَاءِ الضمير، فـ «ظاهرة» حالٌ منها. والباقون «نِعْمَةً» بسكون العين، وتثنية تاء التانيث، اسم جنس يُراد به الجمع فـ «ظاهرة» نعتٌ لها. وقرأ^(٢) ابن عباس ويحيى بن عمار «وَأَصْنَعُ» بإبدال السين صاداً. وهي لغة كلب يفعلون ذلك مع الغين والخاء والقاف. وتقدم نظيرُ هذه الجملة كلها في البقرة^(٣)، والكلام على «أَوَّلُو»^(٤) ونحوه.

آ. (٢٢) وقرأ^(٥) علي والسلمي «يُسَلِّمُ» بالتشديد.

آ. (٢٧) قوله: ﴿وَالْبَحْرُ﴾: قرأ أبو عمرو^(٦) بالنصب، والباقون بالرفع. فالنصب من وجهين، أحدهما: العطف على اسم «أَنْ». أي: ولو أَنَّ البحرَ، و«يَمُدُّه» الخبر. والثاني: النصب بفعل مضمر يُفسَّرُ «يَمُدُّه» والواو حيثُ لِلْحَالِ. والجملة حالية، ولم يُحتَجَّ إلى ضمير رابطٍ بين الحال وصاحبها، للاستغناء عنه بالواو. والتقدير: ولو أَنَّ الذي في الأرض حَالٌ كَوْنِ البحرِ ممدوداً بكذا.

وأما الرفعُ فَمِنْ وجهين، أحدهما: العطف على أَنْ وما في حيزها. وقد

(١) السبعة ٥١٣، والنشر ٣٤٧/٢، والحجة ٥٦٦، والتيسير ١٧٧، والبحر ١٩٠/٧، والقرطبي ٧٣/١٤.

(٢) المحتسب ١٦٨/٢، والقرطبي ٧٣/١٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٤٨/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٢٧/٢.

(٥) الإتحاف ٣٦٣/٢، والقرطبي ٧٤/١٤، والبحر ١٩٠/٧.

(٦) السبعة ٥١٣، والنشر ٣٤٧/٢، والبحر ١٩١/٧، والقرطبي ٧٧/١٤، والتيسير ١٧٧، والحجة ٥٦٦.

[٧١٥/١] تقدّم لك في «أن» الواقعة/ بعد «لو» مذهباً^(١): مذهب سيويه^(٢) الرفع على الابتداء، ومذهب المبرد^(٣) على الفاعلية بفعلٍ مقدر، وهما عائذان هنا. فعلى مذهب سيويه يكون تقديرُ العطف: ولو البحر. إلا أن الشيخ^(٤) قال: إنه لا يلي «لو» المبتدأ اسماً صريحاً إلا في ضرورة، كقوله^(٥):

٣٦٠- لو بغير الماء خلقي شرق

وهذا القول يؤدي إلى ذلك. ثم أجاب بأنه يُغتفر في المعطوف ما لا يُغتفر في المعطوف عليه كقولهم: «رَبَّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك». وعلى مذهب المبرد يكون تقديره: ولو ثبت البحر، وعلى التقديرين يكون «يمّده» جملةً حالية من البحر.

والثاني: أن «البحر» مبتدأ، و«يمّده» الخبر، والجملة حالية كما تقدّم في جملة الاشتغال، والرابط الواو. وقد جعله الزمخشري^(٦) سؤالاً وجواباً. وأنشد^(٧):

(١) انظر: الدر المصون ٤١٨/٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤٦٢/١.

(٣) المقتضب ٧٧/٣، والكامل ١٤٠/٣، وانظر: شرح الأبيات المشككة للفراسي ٥٨٢.

(٤) البحر ١٩١/٧.

(٥) تقدم برقم ٢٨٠١.

(٦) الكشف ٢٣٦/٣.

(٧) البيت لامرئ القيس في معلقته وعجزه:

بمنجريد قيد الأوابد هيكل

وهو في ديوانه ١٩. والوكنات: مواضع الطير. والمنجريد: الفرس القصير الشعر.

٣٦٦١- وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكْنَاتِهَا

.....

و «مِنْ شَجَرَةٍ» حالٌ: إمّا من الموصول، أو من الضمير المستتر في الجارّ الواقع صلةً، و «أَقْلَامٌ» خبرٌ «أَنْ». قال الشيخ^(١): «وفيه دليلٌ على مَنْ^(٢) يَقُولُ - كالزّمخشريّ وَمَنْ يتعصّب له من العجم - على أَنْ خبر «أَنْ» الواقعة بعد «لو» لا يكون اسماً البتة^(٣) لا جامداً ولا مشتقاً، بل يتعيّن أَنْ يكون فعلاً» قال: «وهو باطلٌ» وأنشد^(٤):

٣٦٦٢- وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا
مُسَوِّمَةً تَدْعُو عبيداً وَأَزَنَّا

وقال^(٥):

٣٦٦٣- مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ
تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ

= والأوابد: الوحش، وهو قيد لها لأنه يسبقها فيمنعها من أن تفوت. والهيكل: الضخم.

(١) البحر ١٩٠/٧ - ١٩١.

(٢) البحر: «على بطلان دعوى الزّمخشري وبعض العجم ممن ينصر قوله».

(٣) انظر رد ابن النازم على الزّمخشري في شرح الألفية ٢٧٨.

(٤) البيت لجريز وهو في ديوانه ٥٦٦، أو العوام بن شاذب، وأورده في المغني ٣٥٧، والعيني ٤٦٧/٤. والمسومة: الخيل المعلمة.

(٥) البيت لثميم بن مقبل وهو في ديوانه ٢٧٣ والخصائص ١/ ٣١٨، وابن يعيش ٨٦/١ والمغني ٣٥٦.

وقال^(١):

٣٦٦٤- ولو أن حياً فائت الموت فاته

أخو الحرب فوق القارح العدوان

قال: «وهو كثير في كلامهم». قلت: وقد تقدم أول هذا الموضوع^(٢) أن هذه الآية ونحوها تبطل ظاهر قول المتقدمين في «لو» أنها حرف امتناع لا امتناع؛ إذ يلزم محذور عظيم: وهو أن ما بعدها إذا كان منفيًا لفظاً فهو مثبت معنى، وبالعكس. وقوله: «ما نفدت» منفي لفظاً، فلو كان مثبتاً معنى فسدت المعنى، فعليك بالالتفات إلى أول البقرة.

وقرأ^(٣) عبد الله «وبحر» بالتنكير وفيه وجهاء معرفاً. وسوّغ الابتداء بالنكرة وقوعها بعد واو الحال، وهو معدود من مسوغات الابتداء بالنكرة. وأنشدوا^(٤):

٣٦٦٥- سرّينا ونجم قد أضاء فمُدّ بسدا

محيّاك أخفى ضوؤه كل شارِق

وبهذا يظهر فساد قول من قال: إن^(٥) في هذه القراءة يتعين القول بالعطف على «أن»، كأنه توهم أنه ليس ثمّ مسوّغ.

(١) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد، وهو في الأصمعيّات ١٤٧، الأصمعية ٤٧، والعيني ٤٥٩/٤، وشرح ابن الناظم ٢٧٨. والقارح من الخيل: ما تمت أسنانه وذلك في الخامسة من عمره، والعدوان: الشديد العدو.

(٢) انظر: الدر المصون ١٨٢/١.

(٣) المحتسب ١٦٩/٢، والبحر ١٩١/٧.

(٤) تقدم برقم ١٤٧٣.

(٥) اسم «إن» هنا ضمير الشأن.

وقرأ^(١) عبد الله وأبي «تَمُدُّهُ» بالتأنيث لأجل «سبعة». والحسن وابن هرمز وابن مصرف «يُمُدُّهُ» بالياء من تحت مضمومة وكسر الميم من أَمَدُّهُ. وقد تقدّم اللغتان في آخر الأعراف^(٢) وأوائل البقرة^(٣).

قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: لِمَ قيل: «مِنْ شجرة» بالتوحيد؟ قلت: أريد تفصيل الشجر وتَقْصِيْهَا شجرة شجرة حتى لا يَبْقَى من جنس الشجر واحدة إلا قد بُرِيت أقلاماً». قال الشيخ^(٥): وهو مِنْ وقوع المفرد موقع الجمع والتكرار موقع المعرفة، كقوله: «ما نَسَخَ مِنْ آية»^(٦) قلت: وهذا يَذْهَبُ بالمعنى الذي أبداه الزمخشري. وقال^(٧) أيضاً: «فإن قلت: «الكلمات» جمع قلة، والموضع موضع تكثير، فهلا قيل: كَلِم. قلت: معناه أن كلمائِهِ لا تَفِي بِكُتُبِهَا البحار، فكيف بِكَلِمِهِ؟ قلت: يعني أنه من بابِ التثنية بطريق الأولى. وَرَدَّ الشيخ^(٨): بأنْ جَمَعَ السلامة^(٩) متى عُرِفَ بِالْغَيْرِ الْعَهْدِيَةِ أو أُضِيفَ عَمَّ. قلت للناس خلاف في «أل» هل تَعُمُّ أو لا؟ وقد يكون الزمخشريُّ مِمَّنْ لا يَرَى العموم، ولم يَزَلِ النَّاسُ يَسْأَلُونَ فِي بَيْتِ حَسَّانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١٠):

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٦٩/٢، والبحر ١٩١/٧، والقرطبي ٧٧/١٤، والإتحاف ٣٦٤/٢.

(٢) الدر ٥٤٩/٥.

(٣) الدر ١٤٩/١.

(٤) الكشف ٢٣٦/٣.

(٥) البحر ١٩٢/٧.

(٦) الآية ١٠٦ من البقرة.

(٧) الكشف ٢٣٦/٣.

(٨) البحر ١٩٢/٧.

(٩) وهو هنا كلمات.

(١٠) تقدم برقم ٢٦٥.

٣٦٦٦- لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يُلَمَعْنَ بِالضُّحَى

ويقولون: كيف أتى بجمع القلّة في مقام المدح؟ ولم لم يقل الجفان؟ وهو تقرير لما قاله الزمخشريّ واعتراف بأنّ أَل لا تؤثر في جمع القلّة تكثيراً.

آ. (٢٨) قوله: ﴿إِلَّا كَنَفْسٍ﴾: خبر «ما خلّفكم» والتقدير: إلاّ كخلّ نفسي واحدة وبعتها. وهنا «إلى أجل» وفي الزمر^(١) «لأجل» لأنّ المعنيين لا إيقان بالحرفين فلا عليك في أيّهما وقع.

آ. (٢٩) وقرأ أبو عمرو^(٢) في رواية: «وأنّ الله بما يعملون» بياء الغيّة. والباقون بالتاء خطاباً.

آ. (٣١) قوله: ﴿بِنِعْمَةِ اللَّهِ﴾: يجوز/ أن يتعلّق بـ «تجري» [٧١٥/ب] أو بمحذوف على أنها حال: ملتبسةً بنعمة الله. والأعشى^(٣) والأعرج «ينعمات» جمعاً. وابن أبي عبله كذلك إلاّ أنه فتح النون وكسر العين. وموسى بن الزبير^(٤) «الفلّك» بضمّتين.

آ. (٣٢) قوله: ﴿خَتَارٌ﴾: مثال مبالغة من الختر، وهو أشدّ الغدر. قال الأعشى^(٥):

-
- (١) «كلّ بجري لأجل مسمى» الزمر، الآية ٥.
 (٢) قال في السبعة ٥١٤: «روى عباس عن أبي عمرو بـالياء» وانظر: القرطبي ٧٩/١٤، والبحر ١٩٣/٧.
 (٣) انظر في قراءاتها: الإنحاف ٣٦٤/٢، والمحاسب ١٧٠/٢، والقرطبي ٧٩/١٤، والبحر ١٩٣/٧.
 (٤) المحاسب ١٧٠/٢، والبحر ١٩٣/٧. وموسى لم أفه على ترجمته.
 (٥) ديوانه ١٧٩ برواية «غير غدار» والقرطبي ٨٠/١٤. والأبلى: حصن الممدوح والفرد: لا نظير له.

٣٦٦٧- بأبْلَقِ الْفَرْدِ مِنْ تَيْمَاءَ مَنْزِلُهُ
حِصْنُ حَصِينٍ وَجَارٌ غَيْرُ خَتَارٍ

وقال عمرو بن معد يكرب^(١):

٣٦٦٨- فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ أَبَا عُمَيْرٍ
مَلَأْتَ يَدَيْكَ مِنْ غَدْرِ وَخَتَرٍ

وقالوا^(٢): «إِنْ مَدَدْتَ لَنَا شِبْرًا مِنْ غَدْرٍ مَدَدْنَا لَكَ بَاعًا مِنْ خَتَرٍ».

آ. (٣٣) قوله: «وَلَا مَوْلُودٌ»: جَوَّزُوا فِيهِ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «وَالِدٍ»، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ صِفَةً لَهُ. وَفِيهِ إِشْكَالٌ: وَهُوَ أَنَّهُ نَفَى عَنْهُ أَنْ يَجْزِيَ، ثُمَّ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ جَازٍ. وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَازِيًا عَنْهُ فِي الدُّنْيَا فَلَيْسَ جَازِيًا عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَالْحَالَانِ بِاعْتِبَارِ رَمَتَيْنِ.

وقد منع المهدويُّ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً قَالَ: «لَأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ صِفَةٌ لَهُ فَيَبْقَى بَلَا خَيْرٍ، وَلَا مُسَوِّغٌ غَيْرُ الْوَصْفِ». وَهُوَ سَهْوٌ. لِأَنَّ النُّكْرَةَ مَتَى اعْتَمَدَتْ عَلَى نَفْيِ سَاغِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا. وَهَذَا مِنْ أَشْهَرِ مُسَوِّغَاتِهِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «فَإِنْ قُلْتُ: قَوْلُهُ: «وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا» وَإِردُّ عَلَى طَرِيقٍ مِنَ التَّوَكِيدِ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ مَا هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ. قُلْتُ: الْأَمْرُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ أَكْثَرُ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ، وَقَدْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «هُوَ» وَقَوْلُهُ: «مَوْلُودٌ». قَالَ: «وَمَعْنَى التَّوَكِيدِ فِي لَفْظِ الْمَوْلُودِ: أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ لَوْ شَفَعَ لِلْوَالِدِ الْأَدْنَى الَّذِي وُلِدَ مِنْهُ

(١) القرطبي ١٤/٨٠، والبحر ٧/١٨٢، والكشاف ٣/٢٣٨.

(٢) انظر: البحر ٧/١٨٢.

(٣) الكشاف ٣/٢٣٨.

لم تُقْبَلْ منه^(١) فضلاً أَنْ يَشْفَعَ لِمَنْ فَوْقَهُ مِنْ أَجْدَادِهِ لِأَنَّ «الولد» يقع على الولد وولد الولد، بخلاف المولود فإنه للذي وُلِدَ منك» قال: «والسبب في مجيئه على هذا السَّنَنِ أَنَّ الخطابَ للمؤمنين، وَعَلَيْتِهِمْ^(٢) قُبِضَ آبَاؤُهُمْ عَلَى الْكُفْرِ، فَأَرِيدَ حَسْمَ أَطْمَاعِهِمْ وَأَطْمَاعِ النَّاسِ فِيهِمْ».

والجملة مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يُجْزَى» صفةٌ لـ «يومٍ»، والعائدُ محذوفٌ أي: فيه، فحذِفَ بَرُمَتُهُ أَوْ عَلَى التَّدرِجِ.

وقرأ^(٣) عكرمة «لَا يُجْزَى» مبنياً للمفعول. وأبو السَّمَالِ وأبو السَّوَارِ «لَا يُجْزَى» بالهمز، مِنْ أَجْزَأَ عَنْهُ أَي: أَغْنَى.

قوله: «شيئاً» منصوبٌ على المصدر وهو من الإعمال؛ لِأَنَّ «يُجْزَى» و«جَازٍ» يَطْلُبَانِهِ. والعاملُ جَازٍ، على ما هو المختارُ للحذفِ من الأول.

قوله: «فَلَا تَغُرُّكُمْ» العائمةُ على تشديد النون. وابنُ أَبِي إِسْحَاقَ^(٤) وابنُ أَبِي عُبَيْلَةَ وَيَعْقُوبُ بِالْخَفِيفَةِ، وَسَمَّاكَ بْنِ حَرْبٍ^(٥) وَيَعْقُوبُ «الغُرُورُ» بِالضَّمِّ وَهُوَ مُصَدَّرٌ. والعائمةُ بِالْفَتْحِ صفةٌ مبالغيةٌ كَشْكُورٍ. وَفُسِّرَ بِالشَّيْطَانِ. على أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَضْمُومُ مُصَدَّراً وَقِعاً وَصِفاً لِلشَّيْطَانِ.

أ. (٣٤) قوله: ﴿مَاذَا تَكْسِبُ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا».

(١) أي شفاعته.

(٢) كذا في الأصل والكشاف. وفي البحر: (١٩٤/٧) «وغالبهم».

(٣) انظر في قراءاتها: الشواذ ١١٧، والبحر ١٩٤/٧.

(٤) البحر ١٩٤/٧.

(٥) المحنتب ١٧٢/٢، والقرطبي ٨١/١٤، والبحر ١٩٤/٧، وسماك بن حرب

الذهلي البكري الكوفي، فصيح، عالم بالشعر، وثقه الكثيرون. توفي سنة ١٢٣.

انظر: تهذيب الكمال ٥٥٠/١.

استفهاميةً فتُعلّق الدّراية، وأن تكونَ موصولةً فتنتصبَ بها، وقد عُرِفَ حَكْمُ «ماذا» أولَ الكتاب^(١)، وتكرّر في غُضُونِهِ.

قوله: «بأيّ أرضٍ متعلّقٌ بـ «تموتُ» وهو مُعلّقٌ للدّراية، فهو في محلِّ نصبٍ. وقرأ^(٢) موسى الأسواري «بأيةِ أرضٍ» على تأنيثها. وهي لغةٌ ضعيفة^(٣)، كتأنيث «كل» حيث قالوا: كلتهن، فعلق ذلك. والباء ظرفيةٌ بمعنى: في، أي: في أرض نحو: زيد بمكة أي: فيها.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ لُقْمَانَ]

(١) انظر: الدر المصون ١/٢٢٩.

(٢) القرطبي ١٤/٨٣، والبحر ٧/١٩٤. والأصل الأهوازي وهو تحريف. وتقدمت ترجمته.

(٣) في ذلك نظر فتأنيث «أي» كثيرٌ في لغة العرب. ومنه قول الكميت:
بأيّ كتابٍ أم بأيةِ سُنّةٍ

سورة السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله : ﴿تَنْزِيلُ﴾ : فيه أوجه، أحدها: أنه خبرُ «الم» لأنَّ «الم» يُرادُ به السورةُ وبعضُ القرآن. وتنزيلٌ بمعنى مُنْزَل. والجملةُ مِنْ قوله : «لا ريبَ فيه» حالٌ من «الكتاب». والعاملُ فيها «تنزيلٌ» لأنه مصدرٌ. و«مِنْ رَبِّ» متعلِّقٌ به أيضاً. ويجوزُ أن يكونَ حالاً^(١) من الضميرِ في «فيه» لوقوعه خبراً. والعاملُ فيه الظرفُ أو الاستقرارُ.

الثاني: أن يكونَ «تَنْزِيلُ» مبتدأ، ولا «ريبَ فيه» خبره. و«مِنْ رَبِّ العالمين» حالٌ من الضميرِ في «فيه». ولا يجوزُ حينئذٍ أن يتعلَّقَ بـ تنزيل؛ لأنَّ المصدرَ قد أُخبرَ عنه فلا يَعمَلُ. وَمَنْ يَتَّبِعْ في الجارِ لا يبالِي بذلك.

الثالث: أن يكونَ «تنزيلٌ» مبتدأً أيضاً. و«مِنْ رَبِّ» خبره و«لا/ ريبَ» [٧١٦/أ] حالٌ أو معترضٌ. الرابع: أن يكونَ «لا ريبَ» و«مِنْ رب العالمين» خبرين^(٢) لـ «تنزيلُ». الخامس: أن يكونَ خبرٌ مبتدأً مضمراً، وكذلك «لا ريبَ»، وكذلك «مِنْ رَبِّ»، فتكونُ كلُّ جملةٍ مستقلةً برأسها. ويجوزُ أن يكونا حالين من

(١) تكرر قوله: «حالاً» في الأصل.

(٢) الأصل «خبران» وهو سهو.

«تنزيل»، وأن يكون «مِنْ رَبِّ» هو الحال، و«لا ريب» معترض. وأول البقرة^(١) مُرْشِدٌ لهذا، وإنما أَعَدَّتْهُ تَطْرِيَةً.

وَجَوْزُ ابْنِ عطية^(٢) أَنَّ يكون «مِنْ رَبِّ العالمين» متعلقاً بـ «تنزيل» قال: «على التقديم والتأخير». وَرَدَّ الشيخ^(٣): بَأَنَّ إِذَا قُلْنَا: «لا ريب فيه» اعتراض لم يكن تقديمًا وتأخيرًا، بل لو تأخر لم يكن اعتراضاً. وَجَوْزُ^(٤) أَيْضاً أَنَّ يكون متعلقاً بـ «لا ريب» أي: لا ريب فيه مِنْ جِهَةِ رَبِّ العالمين، وَإِنْ وَقَعَ شَكٌّ للكفرة فذلك لا يُرَاعَى^(٥).

آ. (٣) قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾: هي المنقطعة، والإضرابُ انتقَالٌ لا إبطال.

قوله: «بل هو الحقُّ» إضرابٌ ثانٍ. ولو قيل بَأَنَّهُ إضرابٌ إبطالٌ لنفسِ افتراءه وحده لكان صواباً، وعلى هذا يُقال: كُلُّ ما في القرآن إضرابٌ فهو انتقَالٌ إِلاَّ هذا، فإنه يجوزُ أَنْ يكونَ إبطالاً؛ لأنه إبطالٌ لقولهم أي: ليس هو كما قالوا مفترى بل هو الحقُّ. وفي كلام الزمخشري^(٦) ما يُرْشِدُ إلى هذا فإنه قال: «والضميرُ في «فيه» راجعٌ إلى مضمون الجملة. كأنه قيل: لا ريب في ذلك، أي: في كونه مِنْ رَبِّ العالمين. وَيَشْهَدُ لَوِجَاهَتِهِ قَوْلُهُ: «أَمْ يَقُولُونَ: افتراء»؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ «هذا مفترى» إنكارٌ لِأَنَّ يكونَ مِنْ رَبِّ العالمين، وكذلك قوله: «بل»

(١) انظر: الدر المصون ٧٩/١.

(٢) المحرر ٢٩/١٣.

(٣) البحر ١٩٧/٧.

(٤) أي ابن عطية في المحرر ٢٩/١٣.

(٥) تعقبه أبو حيان بقوله: «فليس بالجيد لأن نفي الريب عنه مطلقاً هو المقصود، لأن المعنى، لا مدخل للريب فيه...».

(٦) الكشف ٢٤٠/٣.

هو الحقُّ مِنْ رَبِّكَ» وما فيه تقريرٌ أنه من عندِ الله . وهذا أسلوبٌ صحيحٌ مُحْكَمٌ .

قوله : «مِنْ رَبِّكَ» حالٌ من «الحقِّ» والعاملُ فيه محذوفٌ على القاعدة ، وهو العاملُ في «لِتُنْذِرَ» أيضاً ، ويجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ في «لتنذر» غيره أي : أنزله لِتُنْذِرَ .

قوله : «قوماً ما أتاهم» الظاهرُ أَنَّ المفعولَ الثاني للإنذار محذوفٌ . و «قوماً» هو الأولُ ؛ إذ التقديرُ : لتُنْذِرَ قوماً العقابَ ، و «ما أتاهم» جملةٌ منفيةٌ في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ «قوماً» يريد : الذين في الفترة بين عيسى ومحمدٍ عليهما السلام . وجعله الزمخشري^(١) كقوله : «لِتُنْذِرَ قوماً ما أُنْذِرَ آبَاؤُهُم»^(٢) فعلى هذا يكونُ «مِنْ نَذِيرٍ» هو فاعلُ «أتاهم» و «مِنْ» مزيدةٌ فيه . و «مِنْ قَبْلِكَ» صفةٌ لنذير . ويجوزُ أَنْ تتعلقَ «مِنْ قَبْلِكَ» بـ «أتاهم» .

وَجَوَزَ الشَّيْخُ^(٣) أَنْ تَكُونَ «ما» موصولةً في الموضعين ، والتقدير : لتُنْذِرَ قوماً العقابَ الذي أتاهم مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ . و «مِنْ نَذِيرٍ» متعلقٌ بـ «أتاهم» أي : أتاهم على لسانِ نذيرٍ مِنْ قَبْلِكَ ، وكذلك «لِتُنْذِرَ قوماً ما أُنْذِرَ آبَاؤُهُم» أي : العقابَ الذي أُنْذِرُهُ آبَاؤُهُمْ . ف «ما» مفعولةٌ في الموضعين ، و «لِتُنْذِرَ» يتعدى إلى اثنين . قال تعالى : «فَقُلْ أُنْذِرْكُمْ صَاعِقَةً»^(٤) . وهذا القولُ جارٍ على ظواهر القرآن . قال تعالى : «وإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ»^(٥) «أَنْ تَقُولُوا ما جاءنا مِنْ

(١) الكشف ٣/ ٢٤٠ .

(٢) الآية ٦ من يس .

(٣) البحر ٧/ ١٩٧ .

(٤) الآية ١٣ من فصلت .

(٥) الآية ٢٤ من فاطر .

بشير ولا نذير، فقد جاءكم بشيرٌ ونذيرٌ^(١). قلت: وهذا الذي قاله ظاهرٌ.
ويظهر أن في الآية الأخرى وجهاً^(٢) آخر: وهو أن تكون «ما» مصدريةً
تقديره: لتنذر قوماً إنذاراً مثل إنذارِ آبائهم؛ لأنَّ الرسلَ كلُّهم متفقون على كلمة
الحق.

آ. (٥) قوله: ﴿ثُمَّ يَغْرُجُ﴾: العامةُ على بنائه للفاعل. وابنُ
أبي عبة^(٣) على بنائه للمفعول. والأصل: يُغْرَجُ به، ثم حُذِفَ الجارُ فارتفع
الضميرُ واستتر. وهو شاذٌ يَصْلُحُ لتوجيه مثلها.

قوله: «مِمَّا تَعْدُونَ» العامةُ على الخطاب. والحسن^(٤) والسلمي
وابنُ وثاب والأعمش بالغيبة. وهذا الجارُ صفةٌ لـ «ألف» أول «سنة».

آ. (٦) قوله: ﴿ذَلِكَ عَالَمٌ﴾: العامةُ على رفع «عالم» و«العزیز»
و«الرحيم» على أن يكون «ذلك» مبتدأ، و«عالمٌ» خبره. و«العزیز الرحيم»
خبران أو نعتان، أو العزیز الرحيم مبتدأ وصفته، و«الذي أَحْسَنَ» خبره،
أو «العزیز الرحيم» خبرٌ مبتدأ مضمير. وقرأ^(٥) زيد بن علي بجراً الثلاثة.
وتخريجها على إشكالها: أن يكون «ذلك» إشارةً إلى الأمر المدبر، ويكون
فاعلاً لـ «يَغْرُجُ»، والأوصاف الثلاثة بدلٌ من الضمير في «إليه». كأنه قيل: ثم
يُغْرَجُ الأمرُ المدبرُ إليه عالم الغيب أي: إلى عالم الغيب.

وأبو زيد برفع «عالم» وخفض «العزیز الرحيم» على أن يكون «ذلك

(١) الآية ١٩ من المائدة.

(٢) الأصل: وجه.

(٣) القرطبي ٨٨/١٤، والبحر ١٩٨/٧.

(٤) الإتحاف ٣٦٦/٢، والقرطبي ٨٨/١٤، والبحر ١٩٩/٧.

(٥) البحر ١٩٩/٧.

عالمٌ» مبتدأ وخبراً، والعزير الرحيم بدلان من الهاء في «إليه» أيضاً. وتكون الجملة بينهما اعتراضاً.

آ. (٧) قوله: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ﴾: يجوز أن يكون تابعاً لما قبله في قراءة نفي الرفع والخفض، وأن يكون خبراً آخر، وأن يكون خبر مبتدأ مضمّر، وأن يكون منصوباً على المدح.

قوله: «خَلَقَهُ» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بسكون اللام. والباقيون بفتحها. فأمّا الأولى ففيها أوجه، أحدها: أن يكون «خَلَقَهُ» بدلاً من «كلّ شيء» بدل اشتمالٍ من «كلّ شيء»، والضمير عائذ على كل شيء. وهذا هو المشهور المتداول. الثاني: أنه بدل كل من كل، والضمير على هذا عائذ على الباري تعالى. ومعنى «أحسن»: / حَسَن؛ لأنه ما من شيء خَلَقَهُ إلّا وهو مُرتَّب على ما تقتضيه الحكمة، فالمخلوقات كلّها حسنة. الثالث: أن يكون «كلّ شيء» مفعولاً أول، و«خَلَقَهُ» مفعولاً ثانياً على أن يُضْمَنَ «أحسن» معنى أعطى وألهم. قال مجاهد^(٢): «أعطى كلّ جنس شكله». والمعنى: خَلَقَ كلّ شيء على شكله الذي خصّه به. الرابع: أن يكون «كلّ شيء» مفعولاً ثانياً قُدم، و«خَلَقَهُ» مفعولاً أول آخر، على أن يُضْمَنَ «أحسن» معنى ألهم وعرف. قال الفراء^(٣): «ألهم كلّ شيء خَلَقَهُ فيما يحتاجون إليه فيكون أعلمهم ذلك». قلت: وأبو البقاء^(٤) ضَمَنَ أحسن معنى عرف. وأعرب على نحو ما تقدّم، إلّا أنه لا بُدّ أن يُجْعَلَ الضمير لله تعالى، ويُجْعَلَ الخلق بمعنى المخلوق أي:

(١) السبعة ١٥٦، والنشر ٣٤٧/٢، والبحر ١٩٩/٧، والحجة ٥٦٧، والتيسير ١٧٧،

والقرطبي ٩٠/١٤.

(٢) انظر: البحر ١٩٩/٧.

(٣) معاني القرآن له ٣٣٠/٢، ٣٣١.

(٤) الإملاء ١٨٩/٢.

عَرَفَ مخلوقاته كل شيءٍ يحتاجون إليه ، فيؤول المعنى إلى معنى قوله : «أَعْطَى كل شيءٍ خَلَقَهُ ثم هَدَى»^(١).

الخامس : أن تعود الهاء [على الله تعالى]^(٢) وأن يكون «خَلَقَهُ» منصوباً على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة كقوله : «صُنِعَ الله»^(٣) ، وهو مذهب سيبويه^(٤) أي : خَلَقَهُ خَلْقًا. وَرُجِّحَ على بدل الاشتمال : بأنّ فيه إضافة المصدر إلى فاعله ، وهو أكثرُ مِنْ إضافته إلى المفعول ، وبأنه أبلغُ في الامتنان لأنه إذا قال : «أَحْسَنَ كل شيءٍ» كان أبلغُ مِنْ «أَحْسَنَ خَلَقَ كل شيءٍ» ؛ لأنه قد يَحْسُنُ الخلقُ - وهو المحاولة - ولا يكون الشيء في نفسه حَسَنًا. وإذا قال : أَحْسَنَ كل شيءٍ اقتضى أن كل شيءٍ خَلَقَهُ حَسَنٌ ، بمعنى أنه وَضَعَ كل شيءٍ في موضعه.

وأما القراءة الثانية^(٥) ف «خَلَقَ» فيها فعلٌ ماضٍ ، والجملةُ صفةٌ للمضاف أو المضاف إليه ، فتكونُ منصوبةً المحلُّ أو مجرورةً.

قوله : «وَبَدَأَ» العامةُ على الهمز. وقرأ^(٦) الزهريُّ «بدا» بألفٍ خالصةٍ ، وهو خارجٌ عن قياس تخفيفها^(٧) ، إذ قياسه بينَ بين. على أن الأخفش^(٨) حكى

(١) الآية ٥٠ من طه.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل ، وأثبتناه من (ش).

(٣) الآية ٨٨ من النمل.

(٤) الكتاب ٩٠/١ - ٩١.

(٥) «أحسن كل شيءٍ خَلَقَهُ».

(٦) المحتسب ١٧٣/٢ ، والبحر ١٩٩/٧.

(٧) قال ابن جني في المحتسب : ومثله بيت الكتاب :

فَارْزَعِي فِزَارَةً لَا هُنَاكَ الْمَرْتَعُ

(٨) حكى في معاني القرآن ٣٠٨ : أَرَجَيْتِ وَأَخْطَيْتِ وَتَوَضَّيْتِ.

«فَرِيتُ» وجُوزَ الشيخ^(١) أن يكونَ مِنْ لُغَةِ الْأَنْصَارِ. يقولون في بدأ: «بَيْدِي» يكسرون الدالَ وبعدها ياءً، كقول عبد الله بن رواحة الأنصاري^(٢):

٣٦٦٩- بِسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَيْدِينَا
ولو عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِيقِينَا

قال: «وَطِئْتُ» تقول في بَقِي: بَقَا. قال: «فاحتمل أن تكونَ قِراءَةُ الزهري من هذه اللُغَةِ، أصلُهُ بَيْدِي، ثم صارَ بدا». قلت: فتكون القِراءةُ مركبةً مِنْ لُغَتَيْنِ.

آ. (٩) قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ﴾: هذا التَّفَاتُ مِنْ ضَمِيرِ غَائِبٍ مفردٍ في قوله: «نَسَلُهُ» إلى آخره، إلى خطاب جماعة.

آ. (١٠) قوله: ﴿إِذَا ضَلَلْنَا﴾: تقدَّم اختلافُ القراء في الاستفهامين في سورة الرعد^(٣). والعاملُ في «إِذَا» محذوفٌ تقديرُهُ: نُبْعَثُ أو نُخْرَجُ، للدلالةِ «خُلِقَ جديد» عليه. ولا يَعْمَلُ فيه «خُلِقَ جديد» لأنَّ ما بعد «إِنْ» والاستفهام لا يعملُ فيما قبلهما. وجوابُ «إِذَا» محذوفٌ إذا جعلتها شرطيةً.

وقرأ العامةُ «ضَلَلْنَا» بضادٍ معجمةٍ ولامٍ مفتوحةٍ بمعنى: ذَهَبْنَا وَضِعْنَا، مِنْ قَوْلِهِمْ: ضَلَّ اللَّبَنُ فِي الْمَاءِ. وقيل: غُيِّنَا. قال النابغة^(٤):

٣٦٧٠- فَآبَ مُضِلُّوهُ بَعِينِ جَلِيَّةٍ
وَعُودِرَ بِالْجَوْلَانِ حَزْمٌ وَنَائِلُ

(١) البحر ١٩٩/٧.

(٢) ديوانه ١٤٢، والبحر ١٩٩/٧، والدرر ١١٥/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ١٧/٧.

(٤) ديوانه ١١٩. والبحر ٢٠٠/٧، ومُضِلُّوهُ هنا: دافنوه. وجليَّة: واضحة.

والمضارعُ مِنْ هَذَا: يَصِلُ بكسر العين وهو كثيرٌ. وقرأ^(١) يحيى ابن يعمر وابن محيصن وأبورجاء بكسر اللام، وهي لغةُ العالية. والمضارعُ مِنْ هَذَا يَصِلُ بالفتح. وقرأ علي وأبو حيوة «صَلُّنَا» بضم الضاد وكسر اللام المشددة مِنْ صَلَّاهُ بالتشديد.

وقرأ علي أيضاً وابن عباس والحسن والأعمش وأبان بن سعيد «صَلُّنَا» بصادٍ مهملةٍ ولامٍ مفتوحة. وعن الحسن أيضاً «صَلُّنَا» بكسر الصاد. وهما لغتان. يقال: صَلَّ اللحمُ يَصِلُ، وَيَصِلُ بفتح الصادِ وَكسرها لمجيء الماضي مفتوح العين ومكسورها. ومعنى صَلَّ اللحمُ: أَتَنَ وَتَغَيَّرَتْ رائحته. وَيُقَالُ أيضاً: أَصَلَّ بالالف قال^(٢):

٣٦٧١- تُلَجِّلُجْ مُضَغَّةً فِيهَا أَنْيَضُ

أَصَلْتُ، فَهِيَ تَحْتَ الْكَشْحِ دَاءُ

وقال النحاس^(٣): «لا نعرفُ في اللغة «صَلُّنَا»^(٤) ولكن يُقال: صَلَّ اللحمُ، وَأَصَلَّ، وَخَمَّ وَأَخَمَّ»^(٥) وقد عَرَفَهَا غيرُ أبي جعفر.

آ. (١١) قوله: ﴿تَرْجَعُونَ﴾: العائَةُ على بنائِهِ للمفعول. وزيد بن علي^(٦) على بنائِهِ للفاعل.

(١) انظر: في قراءاتها: الإتحاف ٣٦٧/٢، والقرطبي ٩٢/١٤، والمحتسب ١٧٤/٢، والبحر ٢٠٠/٧.

(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ٨٢، واللسان صلل، والبحر ٢٠٠/٧. والأنيض: اللحم الذي لم ينضج. وأصَلْتُ: أَتَنْتُ. والكشْح: الجنب.

(٣) إعراب القرآن ٦١١/٢.

(٤) وقال: «ولكن يُعرف صَلُّنَا».

(٥) خَمَّ: أَتَنَ.

(٦) الإتحاف ٣٦٧/٢، ونسبها ليعقوب. والبحر ٢٠٠/٧.

آ. (١٢) قوله: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾: في «لو» هذه وجهان، أحدهما: أنها إما كان سيقع لوقوع غيره. وعبر عنها الزمخشري^(١) بامتناع لامتناع. وناقشه الشيخ^(٢) في ذلك. وقد تقدّم في أول البقرة تحقيقه^(٣). وعلى هذا جوابها محذوف أي: لَرَأَيْتَ أمراً فظيعاً. الثاني: أنها للتمني. قال الزمخشري^(٤): كأنه قيل: وَلَيْتَكَ تَرَى. وفيها إذا كانت للتمني خلاف: هل تقتضي جواباً أم لا؟ وظاهر تقدير الزمخشري هنا أنه لا جواب لها. قال الشيخ^(٥): «والصحيح / أن لها جواباً». وأنشد قول الشاعر^(٦):

[أ/٧١٧]

٣٦٧٢— فلو نبش المقابر عن كليب
فخير بالذنائب أي زير
بيوم الشعثمين لقر عيناً
وكيف لقاء من تحت القبور

قال الزمخشري^(٧): «و «لو» تجيء في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني». قال ابن مالك: «إن أراد به الحذف أي: وددت لو تأتيني فتحدثني فصحيح، وإن أراد أنها موضوعة له فليس بصحيح؛ إذ لو كانت موضوعة له لم يُجمع بينها وبينه كما لم يُجمع بين

(١) الكشف ٢٤٢/٣.

(٢) البحر ٢٠٠/٧، قال: «وتسميته «لو» امتناعية ليس بجيد، بل العبارة الصحيحة: لما

كان سيقع لوقوع غيره».

(٣) الدر المصون ١٨٢/١.

(٤) الكشف ٢٤٢/٣.

(٥) البحر ٢٠١/٧. وعبارته «والصحيح أنها إذا أشرت معنى التمني يكون لها جواب

كحالتها إذا لم تشربه».

(٦) تقدم برقم ٨٠٦.

(٧) شرح المفصل ١١/٩.

«ليت» وأتمنى، ولا «لعل» وأترجى، ولا «إلا» وأستثنى. ويجوز أن يُجمَعَ بين لو وأتمنى تقول: تَمَنَيْتُ لو فَعَلْتُ كَذَا. وهل المخاطبُ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم أو غيره؟ خلاف. و«إذ» على بابها من المضي لأنَّ «لو» تُصَرِّفُ المضارعَ للمضي. وإنما جيءَ هنا ماضياً لتحقيق وقوعه نحو: «أنى أمر الله»^(١) وجعله أبو البقاء^(٢) مَما وَقَعَ فيه «إذ» موقع «إذا» ولا حاجةَ إليه.

قوله: «ناكسوا» العامة على أنه اسمُ فاعلٍ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً. وزيد بن علي^(٣) «نكسوا» فعلاً ماضياً، «رؤوسهم»، مفعولٌ به.

قوله: «ربنا» على إضمارِ القول وهو حال. أي قائلين ذلك. وقدره الزمخشري^(٤) «يَسْتَغِيثُونَ بقولهم» وإضمارُ القول أكثرُ.

قوله: «أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا» يجوزُ أَنْ يَكُونَ المفعولُ مقدراً أي: أَبْصَرْنَا ما كُنَّا نَكْذِبُ، وَسَمِعْنَا ما كُنَّا نَنْكُرُ. ويجوزُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ أي: صَرْنَا بُصْرَاءَ سَمِيعِينَ. قوله: «صالحاً» يجوزُ أَنْ يَكُونَ مفعولاً به، وَأَنْ يَكُونَ نعتٌ مصدرٍ.

آ. (١٤) قوله: ﴿لِقَاءِ يَوْمِكُمْ﴾: يجوزُ في هذه الآية أوجه، أحدها: أنها مِنَ التَّنَازُعِ؛ لأنَّ «ذُوقُوا» يطلبُ «لِقَاءَ يَوْمِكُمْ» و«نَسِيتُمْ» يطلبه أيضاً. أي: ذُوقُوا عَذَابَ لِقَاءِ يَوْمِكُمْ هذا بما نَسِيتُمْ عَذَابَ لِقَاءِ يَوْمِكُمْ هذا، ويكونُ من إعمالِ الثاني عند البصريين، ومن إعمالِ الأول عند الكوفيين، والأولُ أَصَحُّ لِلْحَذَفِ مِنَ الأول؛ إذ لو أعملَ الأولُ لَأَضْمَرَ في الثاني. الثاني: أن مفعولَ «ذُوقُوا» محذوفٌ أي: ذُوقُوا العَذَابَ بسببِ نسيانِكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ.

(١) الآية ١ من النحل.

(٢) الإملاء ١٨٩/٢ وعبارته «يراد بها المستقبل».

(٣) البحر ٢٠١/٧.

(٤) الكشف ٢٤٢/٣.

و«هذا» على هذين الإعرابين صفة لـ «يومكم». الثالث: أن يكون مفعول «ذوقوا» «هذا» والإشارة به إلى العذاب، والباء سببية أيضاً أي: فذوقوا هذا العذاب بسبب نسيانكم لقاء يومكم. وهذا ينبو عنه الظاهر.

آ. (١٦) قوله: ﴿تَتَجَافَى﴾: يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون حالاً، وكذلك «يَدْعُونَ» وإذا جعل «يَدْعُونَ» حالاً احتَمَل أن يكون حالاً ثانياً، وأن يكون حالاً من الضمير في «جُنُوبُهُمْ» لأن المضاف جزء. والتجافي: الارتفاع، وعبر به عن ترك النوم قال ابن رَوَاحَة^(١):

٣٦٧٣- نبيُّ يُجَافِي جَنْبُهُ عَنْ فَرَاشِهِ
إِذَا اسْتَقَلَّتْ بِالْمَشْرُكِينَ الْمُضَاجِعُ

و«خَوْفاً وَطَمَعاً»: إمّا مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وإمّا حالان، وإمّا مصدران لعاملٍ مقدر.

قوله: «أُخْفِيَ» قرأه حمزة^(٢) «أُخْفِي» فعلاً مضارعاً مُسْتَنْدأً للضمير المتكلم، فلذلك سَكَنَتْ يَأُوهُ لأنه مرفوع. وتؤيدها قراءة ابن مسعود «ما نُخْفِي» بنون العظمة. والباقون «أُخْفِيَ» ماضياً مبنياً للمفعول، فَمِنْ ثَمَّ فَتَحَتْ يَأُوهُ. وقرأ محمد بن كعب «أُخْفِي» ماضياً مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، ويؤيده قراءة الأعمش «ما أُخْفِيْتُ» مستنداً للمتكلم. وقرأ عبد الله^(٣) وأبو الدرداء وأبو هريرة «مِنْ قُرَاتٍ أَعْيِنَ» جمعاً بالالف والتاء. و«ما» يجوز أن تكون موصولة أي: لا نَعْلَمُ الذي أخفاه الله. وفي الحديث: «ما لا عين رأت، ولا أُذُن سَمِعَتْ،

(١) ديوانه ١٦٢، والمحرر ٣٦/١٣، والقرطبي ١٤/١٠٠.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٦، والنشر ٣٤٧/٢، والبحر ٢٠٢/٧، والتيسير ١٧٧،

والقرطبي ١٤/١٠٣، والحجة ٥٦٩، والشواذ ١١٨.

(٣) المحتسب ٢/١٧٤، والإتحاف ٣٦٧/٢، والبحر ٢٠٢/٧، والقرطبي ١٤/١٠٣.

ولا حَظَرَ على قَلْبِ بشرٍ. وَأَنْ تَكُونَ استفهامية معلقة لـ «تَعْلَمُ». فَإِنْ كَانَتْ متعدية لاثنتين سَدَّتْ مَسَدَهُمَا، أو لواحدٍ سَدَّتْ مَسَدَهُ. و«جزاء» مفعول له، أو مصدرٌ مُؤَكَّدٌ لمعنى الجملة قبله. وإذا كَانَتْ استفهامية فعلى قراءة مَنْ قرأ ما بعدها فعلاً ماضياً تكون في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والفعلُ بعدها الخبرُ. وعلى قراءة مَنْ قرأه مضارعاً^(١) تكونُ مفعولاً مقدّماً، و«مِنْ قُرْةٍ» حالٌ مِنْ «ما».

آ. (١٨) قوله: ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾: مستأنف^(٢) ورُوي عن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم أنه كان يعتمد الوقف على قوله: «فاسقاً» ثم يبتدئ «لا يستَوون».

آ. (١٩) وقرأ^(٣) طلحة «جَنَّةُ الْمَأْوَى» بالافراد. والعامّة بالجمع. / [٧١٧/ب] وأبو حيوه^(٤) «نُزْلاً» بضمٍ وسكون. وتقدّم تحقيقه في آخر آل عمران^(٥).

آ. (٢٠) قوله: ﴿الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ﴾: صفةٌ لـ «عذاب». وجَوَزَ أبو البقاء^(٦) أَنْ يَكُونَ صفةً للنار قال: وذُكِرَ على معنى الجحيم والحريق.

آ. (٢٢) قوله: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ﴾: هذه لبُعْدِ ما بين الرتبتين معنىً. وشبّها الزمخشري^(٧) بقوله^(٨):

(١) الأصل «مضارع» وهو سهو.

(٢) انظر: القطع والانتباف ٥٧١.

(٣) الشواذ ١١٨، والبحر ٢٠٣/٧.

(٤) البحر ٢٠٣/٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٤٧/٣. (٦) الإملاء ١٩٠/٢.

(٧) الكشف ٢٤٦/٢. قال: «والمعنى أن الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإنارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل».

(٨) البيت لجعفر بن عتبة الحارثي، وهو في الحماسة ٦٤، وسمط اللآليء ٩٠٥/٢.

٣٦٧٤— وَمَا يَكْشِفُ الْغَمَّاءَ إِلَّا ابْنُ حُرَّةٍ
يَرَى غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ثُمَّ يَزُورُهَا
قال: «استبعد أن يزور غَمَرَاتِ الْمَوْتِ بعد أن رآها وعرفها واطَّلَعَ على
شَدَّيْهَا».

آ. (٢٣) قوله: ﴿فِي مِرْيَةٍ﴾: قرأ^(١) الحسنُ بالضمِّ وهي لغة.
قوله: «مِنْ لِقَائِهِ» في الهاء أقوال، أحدها: أنها عائدة على موسى.
والمصدرُ مضافٌ لمفعوله أي: مِنْ لِقَائِكَ موسى ليلة الإسراء. وامتنح المبردُ
الزَّجَاجُ في هذه المسألة فاجابه^(٢) بما ذكر. الثاني: أنَّ الضميرَ يعودُ على
الكتاب. وحينئذٍ يجوزُ أن تكونَ الإضافةُ للفاعلِ أي: من لقاءِ الكتابِ
لموسى، أو المفعولِ أي: مِنْ لِقَاءِ موسى الكتاب؛ لأنَّ اللقاءَ تَصِحُّ نسبتهُ إلى
كلِّ منهما. الثالث: أنه يعودُ على الكتاب، على حَذْفِ مضافٍ أي: من لقاءِ
مثل كتابِ موسى. الرابع: أنه عائِدٌ على مَلِكِ الْمَوْتِ لتَقْدُّمِ ذِكْرِهِ^(٣).
الخامس: عَوْدُهُ على الرجوعِ^(٤) المفهومِ من الرجوعِ في قوله: «إِلَى رَبِّكُمْ
تُرْجَعُونَ» أي: لَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ الرَّجُوعِ. السادس: أنه يعودُ على
ما يُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ مِمَّا ابْتُلِيَ بِهِ موسى مِنَ الْبَلَاءِ وَالامْتِحَانِ. قاله
الحسن^(٥) أي: لَا بُدَّ أَنْ تَلْقَى مَا لَقِيَ موسى من قومه. وهذه أقوالٌ بعيدةٌ ذَكَرْتُهَا
للتنبية على ضَعْفِهَا. وأظهرها: أنَّ الضميرَ: إمَّا لموسى، وإمَّا للكتاب. أي:
لَا تَرْتَبِّ فِي أَنْ موسى لَقِيَ الْكِتَابَ وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ.

(١) البحر ٢٠٥/٧.

(٢) الأصل «فاجه» والتصحيح من ش. وانظر معاني القرآن للزجاج ٢٠٩/٤.

(٣) في الآية ١١. والفاصل بعيد.

(٤) في الآية ١١. والفاصل بعيد.

(٥) انظر: البحر ٢٠٥/٧.

آ. (٢٤) قوله: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾: قرأ^(١) الأخوان بكسر اللام وتخفيف الميم على أنها لام الجر، و«ما» مصدرية. والجار متعلق بالجعل أي: جعلناهم كذلك لصبرهم وإيقانهم. والباقون بفتحها وتشديد الميم. وهي «لما» التي تقتضي جواباً. وتقدم^(٢) فيها قولاً سيبويه والفارسي.

آ. (٢٧) قوله: ﴿يُبْصِرُونَ﴾: العائمة على الغيبة، وابن مسعود^(٣) على الخطاب التفاتاً.

وقرىء^(٤) «الجُرْز» بسكون الراء. وقد تقدم أول الكهف^(٥).

آ. (٢٩) قوله: ﴿يَوْمَ الْفَتْحِ﴾: منصوب بـ «لا يَنْفَعُ» و«لا» غير مانعة من ذلك. وقد تقدم فيها مذاهب.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مُتَنَظِّرُونَ﴾: العائمة على كسر الظاء اسم فاعل. والمفعول من انتظر، ومن منتظرون، محذوف أي: انتظر ما يحل بهم، إنهم منتظرون على زعمهم ما يحل بك. وقرأ^(٦) اليماني^(٧) «مُتَنَظِّرُونَ» اسم مفعول.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ السَّجْدَةِ]

(١) السبعة ٥١٦، والبحر ٢٠٥/٧، والتيسير ١٧٧، والقرطبي ١٠٩/١٤، والحجة ٥٦٩، والنشر ٣٤٧/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ١٥٩/١. وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجلب لوجوب (الكتاب ٣١٢/٢) وذهب الفارسي إلى أنها ظرف بمعنى حين والعامل فيها جوابها (الإيضاح العضدي ٣١٩). (٣) البحر ٢٠٥/٧. (٤) البحر ٢٠٥/٧.

(٥) لم يشر إلى القراءات في إعرابه لآية ٨. انظر: الدر ٤٤٥/٧.

(٦) المحتسب ١٧٥/٢، والبحر ٢٠٦/٧، والقرطبي ١١٢/١٤.

(٧) وهو ابن السميع.

سورة الأحزاب

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ وبعده بقليل: «بِمَا تَعْمَلُونَ بصيرا»^(١) قرأهما أبو عمرو^(٢) بياء الغيبة. والباقون بقاء الخطاب، وهما واضحان: أما الغيبة في الأول فللقوله «الكافرين» و«المنافقين»، وأما الخطاب فللقوله: «يا أيها النبي» لأن المراد هو وأمنه، أو خوطب بالجمع تعظيماً، كقوله^(٣):

٣٦٧٥- فَإِنْ شِئْتَ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ

.....

وجوّز الشيخ^(٤) أن يكون التفاتاً، يعني عن الغائبين الكافرين والمنافقين. وهو بعيد. وأما الغيبة في الثاني فللقوله: «إِذْ جَاءَتْكُمْ»^(٥). وأما الخطاب فللقوله: «يا أيها الذين آمنوا»^(٦).

(١) الآية ٩.

(٢) السبعة ٥١٨، ٥١٩، والتيسير ١٧٧، والنشر ٣٤٧/٢، والبحر ٢١٠/٧، والقرطبي

١٤٤، ١١٥/١٤.

(٣) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٤) البحر ٢١٠/٧ - ٢١١.

(٥) الآية ٩.

(٦) الآية ٩.

آ. (٤) قوله: ﴿اللائي﴾: قرأ^(١) الكوفيون وابن عامر بياء ساكنة بعد همزة مكسورة. وهذا هو الأصل في هذه اللفظة لأنه جمع «التي» معني. وأبو عمرو والبرزئ «اللائي» بياء ساكنة وصلًا بعد ألفٍ مُحَضَّةٍ في أحد وجهيهما. ولهما وجه آخر سيأتي.

وجه هذه القراءة أنهما حَذَفَا الياء بعد الهمزة تخفيفاً، ثم أبدلا الهمزة ياءً، وسَكَّنَاها لصيرورتها ياءً مكسوراً ما قبلها كياء القاضي والغازي، إلا أن هذا ليس بقياس، وإنما القياس جعل الهمزة بين بين. قال أبو علي^(٢): «لا يُقَدَّم على مثل هذا البدل إلا أن يُسَمَّع»^(٣). قلت: قال أبو عمرو ابن العلاء: «إنها لغة قریش التي أمر الناس أن يَقْرَؤُوا بها». وقال بعضهم: لم يُبدِّلوا وإنما كتبوا فعبر عنهم القراء بالإبدال. وليس بشيء.

وقال أبو علي وغيره: «إظهار أبي عمرو «اللائي يَتَسَن» يدل على أنه يُسَهِّل ولم يُبدِّل» وهذا غير لازم؛ لأن البدل عارض. فلذلك لم يُدْغَم. وقرأ - هما أيضاً - وورث بهمزة مُسَهَّلة بين بين. وهذا الذي زعم بعضهم أنه لم يَصِحَّ عنهم غيرُه وهو^(٤) تخفيف قياسي، وإذا وقفوا سَكَّنُوا الهمزة، ومتى سَكَّنُوها استحال تسهيلها بين بين لزوال حركتها/ فتَقَلَّبَ ياءً لوقوعها ساكنة بعد كسرة، وليس من مذهبهم تخفيفها فتَقَرَّ همزة.

وقرأ قبل وورث بهمزة مكسورة دون ياء، حَذَفَا الياء واجتزأ عنها

(١) السبعة ٥١٨، والنشر ٤٠٤/١، والتيسير ١٧٧، والحجة ٥٧١ والبحر ٢١١/٧.

(٢) الحجة (خ) ١٤٨/٤.

(٣) الحجة (خ) «إلا بِسَمْعٍ».

(٤) لعل هذه الواو زائدة.

بالكسرة. وهذا الخلاف بعينه جارٍ في المجادلة^(١) أيضاً والطلاق^(٢).

قوله: «تُظَاهِرُونَ» قرأ^(٣) عاصم «تُظَاهِرُونَ» بضم الظاء وكسر الهاء بعد ألف، مضارعٌ ظاهرٌ. وابنُ عامرٍ «تُظَاهِرُونَ» بفتح التاء والهاء وتشديد الظاء مضارعٌ تظاهر. والأصل «تتظاهرون» بتاءين فأدغم^(٤). والأخوان كذلك، إلا أنهما خَفَّفا الظاء. والأصل أيضاً بتاءين، إلا أنهما حَذَفَا إحداهما، وهما طريقان في تخفيف هذا النحو: إما الإدغام، وإما الحذف. وقد تقدّم تحقيقه في نحو: «يَذْكُرُ»^(٥) و«تَذْكُرُونَ»^(٦) مثقلاً ومخففاً. وتقدّم نحوه في البقرة أيضاً.

والباقون «تَظْهَرُونَ» بفتح التاء والهاء وتشديد الظاء والهاء دون ألف. والأصل: تَتَظْهَرُونَ بتاءين فأدغم نحو: «تَذْكُرُونَ». وقرأ الجميع^(٧) في المجادلة كقراءتهم هنا في قوله: «يُظَاهِرُونَ من نسائهم»^(٨) إلا الأخوين، فإنهما خالفاً أصلهما هنا فقرأ في المجادلة بتشديد الظاء كقراءة ابن عامر. والظَّهَارُ مشتقٌّ من الظَّهْرِ. وأصله أن يقول الرجل لامرأته: «أنت علي كظهر أمي»، وإنما لم يقرأ الأخوان بالتخفيف في المجادلة لعدم المسوغ له وهو الحذف؛ لأن الحذف إنما كان لاجتماع مثليين وهما التاءان، وفي المجادلة ياء من تحت

(١) الأيتان ٢ — ٣. انظر: السبعة ٦٢٨.

(٢) ليس في سورة الطلاق آية تتضمن هذا الحرف.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٥١٩، والبحر ٢١١/٧، والتيسير ١٧٨، الحجة ٥٧٢،

والنشر ٣٤٧/٢، والشواذ ١١٨، والإتحاف ٣٧٠/٢.

(٤) أي: قلب التاء ظاء وأدغم الظاء في الظاء.

(٥) الآية ٢٦٩ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٦٠٦/٢.

(٦) الآية ١٥٢ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٢٢٣/٥.

(٧) انظر: السبعة ٦٢٨.

(٨) الآية ٣ من المجادلة.

وتاء من فوق، فلم يجتمع مثلاًن فلا حَذَفَ، فاضْطُرَّ إلى الإدغام. هذا ما قرئ به متواتراً.

وقرأ ابن وثاب «تُظْهِرُونَ» بضم التاء وسكون الظاء وكسر الهاء مضارع أظهرَ. وعنه أيضاً «تَظْهِرُونَ» بفتح التاء والظاء مخففةً، وتشديد الهاء، والأصل: تَتَظْهِرُونَ، مضارع تَظْهِرُ مشدداً فحذف إحدى التاءين. وقرأ الحسن «تُظْهِرُونَ» بضم التاء وفتح الظاء مخففةً وتشديد الهاء مكسورة مضارع ظَهِرَ مشدداً. وعن أبي عمرو «تَظْهِرُونَ» بفتح التاء والهاء وسكون الظاء مضارع «ظهر» مخففاً. وقرأ أبي - وهي في مصحفه كذلك - تَتَظْهِرُونَ بتاءين. فهذه تسع قراءات: أربع متواترة^(١)، وخمس شاذة^(٢). وأخذ هذه الأفعال من لفظ الظَّهِر كأخذ لَبَّى من التَّلْبِيَةِ، وتأفَّفَ مِنْ أَفٍّ. وإنما عُدِّي بـ «مِنْ» لأنه ضَمَّنَ معنى التباعد. كأنه قيل: يتباعِدُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ بسبب الظَّهَارِ كما تقدَّم في تعدية الإيلاء بـ «مِنْ» في البقرة^(٣).

قوله: «ذلَّكُم قَوْلُكُم» مبتدأ وخبر أي: دعاؤُكم الأُدْعِيَاءُ أبناءٌ مجرَّدُ قولٍ لسانٍ مِنْ غيرِ حَقِيقَةٍ. والأُدْعِيَاءُ: جمعُ دَعِيَ بمعنى مَدْعُوٍّ فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ. وأصله دَعِيَوْ فأدغم^(٤)، ولكن جَمَعَهُ على أدْعِيَاءٍ غيرِ مَقِيسٍ؛ لأنَّ أَفْعِلَاءَ إنما يكونُ جمعاً لَفَعِيلِ المَعْتَلِّ اللامِ إذا كان بمعنى فاعِلٍ نحو: تَقِيَّ وَأَتَقِيَّاءَ، وَغَنِيَّ

(١) تُظَاهِرُونَ (عاصم)، تُظَاهِرُونَ (ابن عامر)، تُظَاهِرُونَ (الأخوان)، والباقون: تَظْهِرُونَ.

(٢) تُظْهِرُونَ (ابن وثاب)، تَظْهِرُونَ (ابن وثاب)، تُظْهِرُونَ (الحسن)، تَظْهِرُونَ (أبو عمرو في رواية)، تَتَظْهِرُونَ (أبي).

(٣) «الَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ...» البقرة، الآية ٢٢٦.

(٤) اجتمعت الياء والواو في كلمة وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

وأغنياء، وهذا وإن كان فعلاً معتلاً للام إلا أنه بمعنى مفعول، فكان قياسُ جمعه على فعلَي كقتيل وقتلى وجريح وجرحى. ونظيرُ هذا في الشذوذ قولهم: أسير وأسراء، والقياس أسرى، وقد سُمع فيه الأصل.

آ. (٥) قوله: ﴿هُوَ أَقْسَطُ﴾: أي: دعاوهم لأبائهم، فأضمر المصدرَ لدلالة فعله عليه كقوله: «اغْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ»^(١).

قوله: «ولكن ما تَعَمَّدَتْ» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: أنها مجرورة المحلَّ عطفاً على «ما» قبلها المجرورة بـ «في»، والتقدير: ولكنَّ الجُنَاحَ فيما تعمَّدت. والثاني: أنها مرفوعة المحلَّ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ. تقديره: تَوَاحَدُون به، أو عليكم فيه الجُنَاحُ. ونحوه.

آ. (٦) قوله: ﴿وَأَرْوَاهُ أُمّهَاتُهُمْ﴾: أي: مثلُ أمهاتهم في الحكم. ويجوزُ أن يُتناسى التشبيه، ويُجعلون أمهَاتُهُمْ مبالغةً.

قوله: «بعضُهُم» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ بدلاً من «أُولُو». والثاني: أنه مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبرُ الأول.

قوله: «في كتابِ اللَّهِ» يجوزُ أن يتعلّق بـ «أُولَى»؛ لأنَّ أَفْضَلَ التفضيلُ يعملُ في الظرف. ويجوزُ أن تتعلّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الضمير في «أُولَى» والعاملُ فيها «أُولَى» لأنها شبيهة بالظرف. / ولا جائزُ أن يكونَ حالاً مِنْ «أُولُو» للفصل بالخبر، ولأنّه لا عاملٌ فيها.

قوله: «من المؤمنين» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنها «مِنْ» الجارة للمفضول كهي في «زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو» المعنى: وأولسو الأرحامِ أُولَى بالإرث من المؤمنين والمهاجرين الأجانب. والثاني: أنها للبيانِ جيءَ بها بياناً

(١) الآية ٨ من المائدة.

لأولي الأرحام، فتعلق بمحذوف أي: أعني. والمعنى: وأولو الأرحام من المؤمنين أولى بالإرث من الأجانب.

قوله: «إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا» هذا استثناء من غير الجنس، وهو مستثنى من معنى الكلام وفحواه، إذ التقدير: أولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في الإرث وغيره، لكن إذا فعلتُم مع غيرهم من أوليائكم خيراً كان لكم ذلك. وعُدِّي «تَفْعَلُوا» بـ «إلى» لتضمينه معنى تَدْخُلُوا.

آ. (٧) قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكون منصوباً بـ اذكر. أي: واذكر إذ أخذنا. والثاني: أَنْ يكون معطوفاً على محل «في الكتاب» فيعمل فيه «مَسْطُوراً» أي: كان هذا الحكم مسطوراً في الكتاب ووقت أخذنا.

قوله: «مِثَاقاً غَلِيظاً» هو الأول، وإنما كرر لزيادة صفته وإيداناً بتوكيده.

آ. (٨) قوله: ﴿لَيْسَ أَل﴾: فيها وجهان، أحدهما: أنها لام كي أي: أَخَذْنَا مِثَاقَهُم لَيْسَ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ صَدَقِهِمْ، والكافرين عن تكذيبهم، فاستغنى عن الثاني بِذِكْرِ مُسَبِّهِ وهو قوله: «وَأَعَدَّ». والثاني^(١): أنها للعاقبة أي: أَخَذَ الْمِثَاقَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ لِيَصِيرَ الْأَمْرُ إِلَى كَذَا. ومفعول «صَدَقَهُمْ» محذوف أي: صَدَقَهُمْ عَهْدَهُمْ. ويجوز أن يكون «صَدَقَهُمْ» في معنى «تَصَدَّقَهُمْ»، ومفعوله محذوف أيضاً أي: عن تصديقهم الأنبياء.

قوله: «وَأَعَدَّ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكون معطوفاً على ما دَلَّ عليه «لَيْسَ أَل الصَّادِقِينَ»؛ إذ التقدير: فَأَنْتَابُ الصَّادِقِينَ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ. والثاني: أنه معطوف على «أَخَذْنَا» لَأَنَّ المعنى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكَّدَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الدَّعْوَةَ

(١) انظر: البحر ٢١٣/٧.

إلى دينه لإثابة المؤمنين وأعدّ للكافرين . وقيل : إنه قد حذَفَ من الثاني ما أثبت مقابله في الأول ، ومن الأول ما أثبت مقابله في الثاني . والتقدير : ليسأل الصادقين عن صديقهم فأتاهم ، ويسأل الكافرين عما أجابوا به رُسُلهم ، وأعدّ لهم عذاباً أليماً .

آ . (٩) قوله : ﴿إِذْ جَاءَتْكُمْ﴾ : يجوز أن يكون منصوباً بـ «نعمة» أي : النعمة الواقعة في ذلك الوقت . ويجوز أن يكون منصوباً بـ اذكروا على أن يكون بدلاً مِنْ «نعمة» بدل اشتمال .

آ . (١٠) قوله : ﴿إِذْ جَاؤُوكُمْ﴾ : بدل من «إذ الأولى . وقرأ^(١) الحسنُ «الجنود» بفتح الجيم . والعائمة بضمها . و «جنوداً» عطف على «ريحاً» . و «لم ترؤها» صفة لهم . ورؤي^(٢) عن أبي عمرو وأبي بكرة^(٣) «لم يرؤها» بياء الغيبة .

قوله : «الحناجر» جمع حَنَجْرَة وهي رأس الغُلَصَمَة ، والغُلَصَمَة مُتَهَيّ الحُلُقُوم ، والحُلُقُومُ مَجْرَى الطعام والشراب . وقيل : الحُلُقُومُ مَجْرَى النَّفْس ، والمَرِي : مَجْرَى الطعام والشراب وهو تحت الحُلُقُوم . وقال الراغب^(٤) : «رأس الغُلَصَمَة من خارج» .

(١) البحر ٢١٦/٧ .

(٢) رواية نصر عن أبيه ، عن أبي عمرو . انظر : الشواذ ١١٨ ، والبحر ٢١٦/٧ ، والقرطبي ١٤٤/١٤ .

(٣) الأصل «بكرة» وهو تحريف . والتصحيح من البحر . وأبو بكرة هو نفي بن الحارث الثقفي صحابي نزل البصرة ومات بها سنة ٥١ . انظر : تقريب التهذيب ٥٦٥ .

(٤) المفردات ١٣٣ .

وقوله: «الظنونا» قرأ^(١) نافع وابن عامر وأبو بكر بإثبات ألفٍ بعد نون «الظُنُونَا» ولام «الرسول» في قوله: «وَأَطَعْنَا الرُّسُولَا»^(٢) ولام «السَّيِيل» في قوله: «فَأَصْلُونَا السَّيِيلَا»^(٣) وَصَلًا وَوَقْفًا مُوَافَقَةً للرسم؛ لأنَّهِنَّ رُسَمُنَّ في المصحف كذلك. وأيضاً فإنَّ هذه الألف تشبه هاء السكتِ لبيان الحركة، وهاء السكتِ تثبتُ وقفًا، وللحاجة إليها. وقد ثَبَّتَ وصلًا إجراءً للوصول مُجْرَى الوقف كما تقدَّم في البقرة والأنعام. فكذلك هذه الألف. وقرأ أبو عمرو وحَمْزَةُ بِحَذْفِهَا فِي الْحَالَيْنِ؛ لَأَنَّهَا لَا أَصْلَ لَهَا. وَقَوْلُهُمْ: «أُجْرِيَتْ الْفَوَاصِلُ مُجْرَى الْقَوَافِي» غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ؛ لِأَنَّ الْقَوَافِي يَلْزَمُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا غَالِبًا، وَالْفَوَاصِلُ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِيهَا فَلَا تُشَبَّهُ بِهَا. وَالباقون بإثباتِهَا وَقْفًا وَحَذْفِهَا وَصَلًا إِيَّاءَ لِلْفَوَاصِلِ مُجْرَى الْقَوَافِي فِي ثُبُوتِ أَلْفِ الْإِطْلَاقِ كَقَوْلِهِ^(٤):

٣٦٧٦- اسْتَأْنَرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ وَيَالِ
عَدْلٍ وَلَوْلَى الْمَلَامَةَ الرَّجُلَا

وقوله^(٥):

٣٦٧٧- أَقْلِيَّ الْبُلُومَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا
وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا
وَلَأَنَّهَا كِهَاءُ السَّكْتِ، وَهِيَ تَثْبُتُ وَقْفًا وَتُخَفَّفُ وَصَلًا. قُلْتُ: كَذَا يَقُولُونَ

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٩، ٥٢٠، والبحر ٢١٧/٧، والقرطبي ١٤/١٤٥،
والحجة ٥٧٣، والنشر ٣٤٧/٢، والتيسير ١٧٨.

(٢) الآية ٦٦ من الأحزاب.

(٣) الآية ٦٧ من الأحزاب.

(٤) البيت للأعشى من المنسرح، وهو في ديوانه ٢٣٣.

(٥) البيت لجريير، وهو في ديوانه ٦٤، والكتاب ٢٩٨/٢، والمقتضب ١/٢٤٠،

والخصائص ١٧١/١، وابن يعيش ١١٥/٤.

تشبيهاً للفواصل بالقوافي ، وأنا لا أحب هذه العبارة فإنها مُنْكَرَةٌ لفظاً ولا خلاف في قوله : «وهو يَهْدِي السبيل»^(١) أنه بغير ألفٍ في الحالين .

قوله : «هنالك» منصوبٌ بـ «أُبْتَلِي» وقيل : بـ «تَظُنُّونَ» . واستضعفه ابنُ عطية^(٢) . وفيه وجهان ، أظهرهما : أنه ظرفُ مكانٍ / بعيدٍ أي : في ذلك [٧١٩/أ] المكان الدُّخْضِ^(٣) وهو الخندق . الثاني : أنه ظرفُ زمانٍ ، وأنشد بعضهم على ذلك^(٤) :

٣٦٧٨ - وإذا الأمورُ تعاضمت وتشاكلت
فهناك يَعتَرِفون أين المَفْرُغُ

قوله : «وَزُلْزِلُوا» قرأ العامةُ بضمِّ الزاي الأولى وكسرِ الثانية على أصل ما لم يُسَمِّ فاعله . وروى غيرُ واحدٍ عن أبي عمرو^(٥) كَسَرَ الأولى . وروى الزمخشري^(٦) عنه إسماعيلاً كسراً . ووجهُ هذه القراءة أن يكونَ أتبعُ الزاي الأولى للثانية في الكسرِ ، ولم يَعتَدُ بالساكِنِ لكونه غيرَ حصينٍ ، كقولهم : «مِثْنِ»^(٧) بكسرِ الميم ، والأصل ضمُّها .

قوله : «زُلْزِلَا» مصدرٌ مُبَيَّنٌ للنوعِ بالوصف . والعامةُ على كسرِ الزاي .

(١) الآية ٤ من الأحزاب .

(٢) المحرر ٥٥/١٣ .

(٣) مكان دحض : زَلَق .

(٤) تقدم برقم ١٢٥٢ .

(٥) البحر ٢١٧/٧ وهي رواية أحمد بن موسى اللؤلؤي عنه .

(٦) الكشف ٢٥٤/٣ .

(٧) قال سيبويه : «وأما الذين قالوا : مِغْيَرَةٌ ومِغْيَرٌ فاتبعوا الكسرةَ الكسرةَ كما قالوا «مِثْنِ» و«أُنْبُوكُ» يريد أُنْبُوكُ» الكتاب ٢٥٥/٢ .

وعيسى^(١) والجحدري فتحاها. وهما لغتان في مصدر الفعل المضَعَف إذا جاء على فَعْلَال نحو: رَزَلَال وَقَلْقَال وَصِلْصَال. وقد يُراد بالمفتوح اسمُ الفاعل نحو: صِلْصَال بمعنى مُصْلِصِل، وَرَزَلَال بمعنى مُرْزِلِل.

آ. (١٣) قوله: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرَبَ﴾: يثرب اسمُ المدينة. وامتناع صَرْفِهَا إمَّا: للعلمية والوزن، أو للعلمية والتأنيث، وأمَّا «يَثْرَب» بالتاء المثناة وفتح الراء فموضع آخر قال^(٢):

—٣٦٧٩—

مواعيد عُرقوب أخاه يَثْرَبِ

قوله: «لَا مُقَامَ لَكُمْ» قرأ^(٣) حفص بضم الميم، ونافع وابن عامر بضم ميمه أيضاً في الدخان في قوله: «إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ»^(٤) ولم يُخْتَلَفْ في الأول أنه بالفتح وهو «وَمَقَامٍ كَرِيمٍ»^(٥) والباقون يفتح الميم في الموضعين. والضمُّ والفتح مفهومان من سورة مريم عند قوله: «خَيْرُ مَقَامٍ»^(٦).

(١) القرطبي ١٤٧/١٤، والبحر ٢١٧/٧.

(٢) البيت لابن عبيد الأشجعي. وصدده:

وَعَدَّتْ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً

وهو في الكتاب ١٣٧/١، والخصائص ٣٠٧/٢، وابن يعيش ١١٣/١، ومعجم البلدان (يثرب) واللسان (ترب) وينسب أيضاً للشماخ وليس في ديوانه. وعرقوب: رجلٌ يُضْرَبُ به المثل في خلف الوعد.

(٣) السبعة ٥٢٠، والبحر ٢١٨/٧، والتيسير ١٧٨، والقرطبي ١٤٨/١٤، والحجة ٥٧٤، والنشر ٣٤٨/٢.

(٤) الآية ٥١. وانظر: السبعة ٥٩٣.

(٥) الآية ٢٦ من الدخان.

(٦) الآية ٧٣.

قوله: «عَوْرَةٌ» أي: ذاتُ عَوْرَةٍ. وقيل: منكشفةٌ للسارق. قال الشاعر^(١):

٣٦٨٠- له الشَّدَّةُ الأولى إذا السَّيْرُنْ أَعُورَا

وقرأ^(٢) ابن عباس وابن يعمر وقتادة وأبو رجاء وأبو حنيفة وآخرون «عَوْرَةٌ» بكسر الواو، وكذلك «وما هي بعَوْرَةٌ» وهي اسمُ فاعلٍ يُقال: عَوِرَ المنزلُ يَعُورُ عَوْرًا وعَوْرَةٌ فهو عَوِرٌ وبيوتُ عَوْرَةٍ. قال ابن جني^(٣): «تصحیح الواو شاذٌ» يعني حيث تحرَّكتْ وانفتح ما قبلها، ولم تُقْلَبْ ألفاً^(٤). وفيه نظرٌ لأنَّ شرطَ ذاك في الاسم الجاري على الفعلِ أَنْ يَعْتَلَّ فِعْلُهُ نحو: مَقَامٌ وَمَقَالٌ. وأمَّا هذا ففعلُهُ صحیحٌ نحو: عَوِرَ. وإنما صحَّ الفعلُ وإن كان فيه مُقتضى الإعلالِ لِمَذَرِكٍ آخرَ: وهو أنه في معنى ما لا يَعْلُ وهو أَعُورٌ، ولذلك لم يُتَعَجَّبْ مِنْ عَوِرٍ وبابه. وأَعُورَ المنزلُ: بَدَتْ عَوْرَتُهُ، وأَعُورَ الفارسُ: بدا منه خَلَلٌ للضرب. قال الشاعر^(٥):

٣٦٨١- متى تَلَقَّهم لم تَلَقَ في البيتِ مُعُورًا

ولا الضيفَ مَسْجُورًا ولا الجارَ مُرْسَلًا

آ. (١٤) قوله: ﴿مِنْ أَقْطَارِهَا﴾: الأقطار جمع قُطْرٍ بضم

(١) لم أهتم إلى تمامه وقائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣٣٧/٢، واللسان (عور)

وقال: إنه في وصف أسد، والمحرم ٥٦/١٣، والماوردي ٣١١/٣.

(٢) الإتحاف ٣٧٢/٢، والقرطبي ١٤/١٤٨، والمحتسب ١٧٦/٢، والبحر ٢١٨/٧.

(٣) المحتسب ١٧٦/٢.

(٤) فيقال: عارة.

(٥) لم أهتم إلى قائله، وهو في القرطبي ١٤/١٤٨، ورواية شطره الثاني فيه:

ولا الضيفَ مَفْجُوعًا ولا الجارَ مُرْمِلًا

والبحر ٢١٨/٧. ومسجورًا: متروكًا بلا راعٍ.

القاف، وهي الناحية. وفيه لغة: قُتِرَ وأَقْتَر بالحاء. والقَطَر: الجانب أيضاً. ومنه قَطَرْتُهُ أي: أَلْقَيْتُهُ عَلَى قُطْرِهِ فَتَقَطَّرَ أَي: وَقَعَ عَلَيْهِ. قال الشاعر^(١):

٣٦٨٢ — قَدْ عَلِمْتُ سَلْمِي وَجَارَاتِهَا

مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

وفي المَثَل «الانفصاض يقطر الحلب»^(٢) تفسيره: أَنَّ الْقَوْمَ إِذَا انْفَضُّوا أَي: فَتَي زَادَهُم احتاجوا إِلَى حَلَبِ الْإِبِلِ. وَسُمِّي الْقَطْرُ قَطْرًا لِسُقُوطِهِ.

قوله: «ثُمَّ سُئِلُوا» قرأ^(٣) مجاهد «سُئِلُوا» بواو ساكنة ثم بياء مكسورة كَقَوْلُوا. حكى أبو زيد^(٤) هما يَتَسَاوَلَانِ بِالْوَاوِ. وَالْحَسَنُ «سُئِلُوا» بواو ساكنة فقط، فاحتملت وجهين، [أحدهما]: أَنَّ يَكُونُ أَصْلُهَا سُئِلُوا كَالْعَامَّةِ ثُمَّ خَفَّتِ الْكَسْرَةُ فَسَكَنَتْ، كَقَوْلِهِمْ فِي «ضَرْبِ»^(٥) بِالْكَسْرِ: ضَرْبٌ بِالسَّكُونِ فَسَكَنَتْ الْهَمْزَةُ بَعْدَ ضَمَّةٍ فَقِيلَتْ وَاوًا نَحْوُ: بُؤْسٌ فِي بُؤْسٍ. وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونُ مِنْ لُغَةِ الْوَاوِ. وَنُقِلَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَرَأَ «سُئِلُوا» بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ كَسْرَةٍ نَحْوُ: مِئِلُوا.

قوله: «لَأَنْتَوْهَا» قرأ^(٦) نافعٌ وابن كثيرٍ بالقصر^(٧) بمعنى لَجَأُوا وَهِيَ

(١) تقدم برقم ١٨١.

(٢) نُصِّه فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ٣٣٨/٢ «الْإِنْفَاضُ يُقَطِّرُ الْجَلْبَ» وَقَالَ: إِنْ الْإِنْفَاضُ فَنَاءُ الزَّادِ، وَالْجَلْبُ: الْمَجْلُوبُ لِلْبَيْعِ، فَلِذَا جَاءَ الْجَذْبُ جُلِبَتِ الْإِبِلُ لِلْبَيْعِ قَطَارًا قَطَارًا مَخَافَةَ أَنْ تَهْلِكَ. وَيُضْرَبُ لِمَنْ يُوْمَرُ بِإِصْلَاحِ حَالِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْتَرِقَ إِلَيْهِ الْفَسَادُ.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٢١٩/٧، والشواذ ١١٩، والإتحاف ٣٧٢/٢، والمحتسب ١٧٧/٢.

(٤) انظر: المحتسب ١٧٧/٢.

(٥) رَجُلٌ ضَرْبٌ: جِدُّ الضَّرْبِ.

(٦) السبعة ٥٢٠، والتيسير ١٧٨، والحجة ٥٧٤، والبحر ٢١٨/٧، والقرطبي ١٤٩/١٤، والنشر ٣٤٨/٢.

(٧) أَي: لَأَنْتَوْهَا قَصِيرَةٌ مِنْ أَنْتِ.

وَعَشِيَّوْهَا^(١). والباقون بالمدِّ بمعنى: لَأَعْظُوْهَا. ومفعولُهُ الثاني محذوفٌ تقديره: لَأَتَوْهَا السَّائِلِينَ. والمعنى: ولَوْ دَخَلْتُ الْبُيُوتَ أَوْ الْمَدِينَةَ مِنْ جَمِيعِ نَوَاحِيهَا، ثُمَّ سُئِلَ أَهْلُهَا الْفِتْنَةَ لَمْ يَمْتَنِعُوا مِنْ إعْطَائِهَا. وقراءةُ الْمَدِّ تَسْتَلْزِمُ قراءةَ الْقَصْرِ من غيرِ عكسٍ بهذا المعنى الخاص.

قوله: «إِلَّا يَسِيرًا» أي: إِلَّا تَلَبُّثًا أَوْ إِلَّا زَمَانًا يَسِيرًا. وكذلك قوله: «إِلَّا قَلِيلًا»^(٢) أي: إِلَّا تَمَتُّعًا أَوْ إِلَّا زَمَانًا قَلِيلًا.

آ. (١٥) قوله: ﴿لَا يُؤْتُونَ﴾: جوابُ لقوله «عَاهِدُوا» لأنه في معنى أَقْسَمُوا. وجاء على حكاية اللفظ فجاء بلفظِ الْغَيْبَةِ/ ولو جاء على حكايةِ [٧١٩ب/] المعنى لقليل: لَا يُؤْتِي. والمفعولُ الأولُ محذوفٌ أي: لَا يُؤْتُونَ الْعَدُوَّ الْأَدْبَارَ. وقال أبو البقاء^(٣): «وَيُقْرَأُ بِتَشْدِيدِ النُّونِ وَحَذْفِ الْوَاوِ عَلَى تَأْكِيدِ جَوَابِ الْقِسْمِ». قلت: وَلَا أَظُنُّ هَذَا إِلَّا غَلْطًا مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ: إِمَّا أَنْ يُقْرَأَ مَعَ ذَلِكَ بِـ «لَا» النَّافِيَةِ أَوْ بِبَلَامِ التَّأْكِيدِ. الْأَوَّلُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمُضَارِعَ الْمَنْفِيَّ بِـ «لَا» لَا يُؤَكِّدُ بِالنُّونِ إِلَّا مَا نَذَرَ، مِمَّا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَالثَّانِي فَاسِدٌ الْمَعْنَى.

آ. (١٦) قوله: ﴿إِنْ فَرَرْتُمْ﴾: جوابُهُ محذوفٌ لدلالةِ النفيِ قَبْلَهُ عَلَيْهِ، أَوْ مُتَقَدِّمٌ عِنْد مَنْ يَرَى ذَلِكَ.

قوله: «وَأَذَنْ لَا تُمَتُّعُونَ» «إِذَنْ» جوابٌ وَجْزَاءٌ. وَلَمَّا وَقَعَتْ بَعْدَ عَاطِفٍ جَاءَتْ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَهُوَ عَدَمُ إِعْمَالِهَا، وَلَمْ يَشِدَّ هُنَا مَا شَدَّ فِي الْإِسْرَاءِ^(٤) فَلَمْ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهُ: وَعَشِيَّوْهَا بِإِعْلَالِهِ بِالْحَذْفِ.

(٢) الْآيَةُ ١٦.

(٣) الْإِمْلَاءُ ١٩١/٢.

(٤) الْآيَةُ ٧٦. قَرَأَ أَبِي بِحَذْفِ النُّونِ. انْظُرْ: الدَّر الْمَصُونُ ٣٩٤/٧.

يُقرأ بالنصب^(١). والعمامة على الخطاب في «تُمْتَعُونَ». وقرئ بالغيبة^(٢).

آ. (١٧) قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾: قد تقدّم في البقرة^(٣). قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: كيف جعلت الرحمة قرينة السوء في العِصْمة، ولا عِصْمة إلا من السوء؟ قلت: معناه أو يصيبكم بسوء إن أراد بكم رحمة، فاختصر الكلام وأجري مجرى قوله^(٥)».

— ٣٦٨٣ —

مَقْلَدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

أو حُمِلَ الثاني على الأول، لما في العِصْمة من معنى المنع. قال الشيخ^(٦): «أما الوجه الأول ففيه حذف جملة لا ضرورة تدعو إلى حذفها، والثاني هو الوجه، لا سيما إذا قُدِّر مضاف محذوف أي: يَمْتَعُكُمْ مِنْ مَرَادِ اللَّهِ» قلت: وأين الثاني من الأول ولو كان معه حذف جمل؟

آ. (١٨) قوله: ﴿هَلُمَّ﴾: قد تقدّم الكلام فيه آخر الأنعام^(٧). وهو هنا لازم وهناك متعدّد لنصبه مفعوله وهو «شهداءكم» بمعنى: أحضروهم

(١) بل قرئت كما نقل القرطبي ١٥١/١٤، والأخفش في معاني القرآن ٤٤٢/٢، قال: «وهي في بعض القراءة نصب أعملوها كما يعملونها بغير فاء ولا واو». وانظر: الكتاب ٤١١/١.

(٢) وهي قراءة يعقوب الحضرمي برواية الساجي. انظر: القرطبي ١٥١/١٤، والبحر ٢١٩/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٠٨/٢.

(٤) الكشف ٢٥٥/٣.

(٥) تقدم برقم ١٤٩.

(٦) البحر ٢١٩/٧.

(٧) انظر: الدر المصون ٢١١/٥.

وههنا بمعنى اخضروا وتعالوا، وكلام الزمخشري هنا مؤذن بأنه متعد أيضاً، وحذِفَ مفعوله فإنه قال: وهلموا إلينا أي: قربوا أنفسكم إلينا قال: وهي صوتٌ سُمِّيَ به فعلٌ متعدٌ مثل: أحضِرْ وقرب. وفي تسميته إياه صوتاً نظراً؛ إذ أسماء الأصوات محصورة ليس هذا منها.

آ. (١٩) قوله: ﴿أَشِحَّةٌ﴾: العامة على نصبه. وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الشتم^(١). والثاني: على الحال. وفي العامل فيه أوجه، أحدها: «ولا يأتون» قاله الزجاج^(٢). الثاني: «هلم إلينا». قاله الطبري^(٣). الثالث: يُعَوِّقُونَ مضمراً. قاله الفراء^(٤). الرابع: المُعَوِّقِينَ. الخامس: «القائلين». ورد هذان الوجهان الأخيران: بأن فيهما الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي. وفي الردّ نظر؛ لأنّ الفاصل بين أبعاض الصلة من متعلقاتها. وإنما يظهر الردّ على الوجه الرابع لأنه قد عطف على الموصول قبل تمام صليته فتأملهُ فإنه حسن. وأمّا «ولا يأتون» فمعترض، والمعترض لا يمنع من ذلك.

وقرأ^(٥) ابن أبي عبلة «أَشِحَّةٌ» بالرفع على خبر ابتداءٍ مضمّر أي: هم أَشِحَّةٌ. وأشِحَّةٌ جَمْعُ شَحِيجٍ، وهو جمع لا ينقاس؛ إذ قياسُ فَعِيلِ الوصف الذي عينه ولاؤه من وإد واحد أن يُجَمَعَ على أَفْعِلَاءِ نحو: خليل وأخلاء، وظنّين وأظنّاء وضنّين وأضنّاء. وقد سُمِعَ أَشِحَاءُ، وهو القياس. والشحُّ: البخل. وقد تقدّم في آل عمران^(٦).

(١) في هذا اللفظ نظر. ولو قال: على الذم لكان أنسب في المقام القرآني.

(٢) معاني القرآن له ٢٢٠/٤.

(٣) تفسير الطبري ١٤٠/٢١.

(٤) معاني القرآن له ٣٣٨/٢.

(٥) البحر ٢٢٠/٧. (٦) بل في النساء. انظر: الدر المصون ١١١/٤.

قوله: «يَنْظُرُونَ» في محلِّ حالٍ مِنْ مفعول «رَأَيْتَهُمْ» لأن الرؤية بصرية.

قوله: «تَدُورُ» إمَّا حالٌ ثانية، وإمَّا حالٌ مِنْ «يَنْظُرُونَ».

قوله: «كالذي يُغْشَى» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ تكونَ حالاً مِنْ «أَعْيُنُهُمْ» أي: تدورُ أعْيُنُهُمْ حالَ كونها مُشْبِهَةً عَيْنِ الذي يُغْشَى عليه من الموت. الثاني: أنه نعتٌ مصدرٍ مقدَّرٍ لقوله «يَنْظُرُونَ» تقديره: ينظرون إليك نظراً مثلَ نظَرِ الذي يُغْشَى عليه من الموت، ويؤيِّدُه الآيةُ الأخرى «يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ»^(١). الثالث: أنه نعتٌ لمصدرٍ مقدَّرٍ أيضاً لـ «تَدُورُ» أي: دَوْرَاناً^(٢) مثلَ دَوْرَانِ عَيْنِ الذي. وهو على الوجهين مصدرٌ تشبيهيٌّ.

قوله: «سَلَقُوكُمْ» يقال: سَلَقَهُ أَي: اجترأ عليه في خطابه، وخطابه مُخاطبةٌ بليغةٌ. وأصله السُّطُ ومنه: سَلَقَ امرأته أَي: بَسَطَهَا وجامَعَهَا. قال

[٧٢٠/أ] مسيلمة لسجاح لعنهما الله تعالى^(٣): /

— ٣٦٨٤ —
ألا هُبِّي إلى المضجع

فإن شئت سلقناك

وإن شئت على أربع

والسَّلْبَقَةُ: الطبيعة المتأتية. والسَّلِيْقُ: المَطْمَنُ من الأرض. وخطيبٌ مُسَلَّقٌ وسَلَّاقٌ. ويقال بالصاد قال الشاعر^(٤):

(١) الآية ٢٠ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) الأصل: دوراً.

(٣) البيت في عمدة الحفاظ (سلق) ٢٤٦.

(٤) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٩٣، واللسان (سقل). والثلث: الهلاك، وفيها لغة بكسر التاء وهي جمع ثلة من الغنم. ومراد وصداء قبائل.

٣٦٨٥- فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلَقَةً
وَصُدَاءٍ أَلَحَقَتْهُمْ بِالسَّلَلِ
و «أشحة» نصب على الحال من فاعل «سَلَقُوكُمْ». وابن أبي عبيدة^(١)
على ما تقدّم في أختها.

آ. (٢٠) قوله: ﴿يَحْسَبُونَ﴾: يجوز أن يكون مستأنفاً أي: هم
من الخوف بحيث إنهم لا يصدّقون أن الأحزاب قد ذهبوا عنهم. ويجوز أن
يكون حالاً من أحد الضمائر المتقدمة إذا صحّ المعنى بذلك، ولو بعد العامل،
كما قال أبو البقاء^(٢).

قوله: «بَادُونَ» هذه قراءة العامة جمع بادٍ. وهو المقيم بالبادية. وقرأ^(٣)
عبد الله وابن عباس وطلحة وابن يعمر «بُدَيٌّ» بضم الباء وتشديد الدال مقصوراً
كغايٍ وعُزَيٍّ، وسارٍ وسُرَيٍّ. وليس بقياس. وإنما قياسه في التفسير «بُداة»
كقضاة وقاضٍ. ولكن حُمِلَ على الصحيح كقولهم: «ضُرِبَ». وروى عن
ابن عباس أيضاً قراءة ثانية «بِدَيٍّ» بزنة عدي، وثالثة «بَدَوًا» فعلاً ماضياً.

قوله: «يَسْأَلُونَ» يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون حالاً من فاعل
«يَحْسَبُونَ». والعامة على سكن السين بعدها همزة. ونقل ابن عطية^(٤) عن
أبي عمرو وعاصم بنقل حركة الهمزة إلى السين كقوله: «سَلَّ بَنِي
إِسْرَائِيلَ»^(٥). وهذه ليست بالمشهورة عنهما، ولعلها نُقِلَتْ عنهما شاذّةً، وإنما

(١) البحر ٢٢٠/٧.

(٢) الإملاء ١٩١ - ١٩٢.

(٣) انظر في قراءاتها: الشواذ ١١٩، والقرطبي ١٤/١٥٤، والبحر ٧/٢٢١.

(٤) المحرر ١٣/٦٠.

(٥) الآية ٢١١ من البقرة.

هي معروفة بالحسن والأعشى. وقرأ^(١) زيد بن علي والجدري وقادة الحسن «يساءلون» بتشديد السين والأصل: يتساءلون فادغم أي: يسأل بعضهم بعضاً.

آ. (٢١) قوله: ﴿أُسْوَةٌ﴾: قرأ^(٢) عاصم بضم الهمزة حيث وقعت هذه اللفظة. والباقون بالكسر. وهما لغتان كالعدوة والعدوة، والقدوة والقدوة.

والأسوة بمعنى الاقتداء. وهي اسمٌ وُضِعَ موضِعَ المصدر وهو الاقتداء، فالأسوة من الاقتداء كالقدوة من الاقتداء. واتنسّى فلانٌ بفلانٍ أي اقتدى به. و«أسوة» اسمٌ «كان». وفي الخبر وجهان، أحدهما: هو «لكم» فيجوز في الجار الآخر وجوه: التعلُّق بما يتعلَّقُ به الخبر، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «أسوة»، إذ لو تأخر لكان صفةً، أو بـ «كان» على مذهب من يراه. والثاني: أن الخبر هو «في رسول الله»، و«لكم» على ما تقدّم في «في رسول الله»، أو تتعلَّقُ بمحذوفٍ على التبيين أي: أعني لكم.

قوله: «لِمَنْ كَانَ يَرْجُو» فيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من الكاف في «لكم»، قاله الزمخشري^(٣). وقد منعه أبو البقاء^(٤). وتابعه الشيخ^(٥). قال أبو البقاء: «وقيل: هو بدلٌ من ضمير المخاطب بإعادة الجار. ومنع منه

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٣٧٣، والقرطبي ١٤/١٥٥، والبحر ٧/٢٢١.

(٢) السبعة ٥٢١، والنشر ٢/٢٤٨، والتيسير ١٧٨، والبحر ٧/٢٢٢، والقرطبي ١٤/١٥٥، والحجة ٥٧٥.

(٣) الكشف ٣/٢٥٦.

(٤) الإملاء ٢/١٩٢.

(٥) البحر ٧/٢٢٢. وانظر: الارتشاف ٢/٦٢٢.

الأكثرون؛ لأنَّ ضميرَ المخاطبِ لا يُبدَلُ مِنْهُ». وقال الشيخ: «قال الزمخشري: بدلٌ من «لكم» كقوله: «للذين استضعفوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ»^(١)» قال: «ولا يجوزُ على مذهب جمهورِ البصريين أن يُبدَل من ضميرِ المتكلم ولا من ضميرِ المخاطب^(٢) بدلُ شيءٍ مِنْ شيءٍ، وهما لعينٍ واحدةٍ. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش. وأنشد^(٣)»:

٣٦٨٦- بكم قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلُّ مُعْضِلَةٍ

وَأَمْ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

قلت: لا نُسلمُ أنَّ هذا بدلُ شيءٍ مِنْ شيءٍ وهما لعينٍ واحدةٍ، بل بدلُ بعضٍ مِنْ كلٍ باعتبارِ الواقع؛ لأنَّ الخطابَ في قوله «لكم» أعمُّ مِنْ «مَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ» وغيره، ثم خَصَّصَ ذلك العمومَ لأنَّ المتأسِّي به عليه السلام في الواقع إنما هم المؤمنون. ويدلُّك على ما قلته ظاهرُ تشبيهِ الزمخشريِّ هذه الآيةَ بآيةِ الأعراف، وآيةِ الأعرافِ البدلُ فيها بدلُ كلٍ مِنْ كلٍ. ويُجاب: بأنَّه إنما قصد التشبيه في مجرد إعادةِ العاملِ.

والثاني: أنَّ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «حَسَنَةً». الثالث: أنَّ يتعلَّقَ بنفس «حَسَنَةً» قالهما أبو البقاء^(٤). ومنَعَ أنَّ يتعلَّقَ بـ «أُسْوَةٍ» قال: «لأنَّها قد وُصِفَتْ». و«كثيراً» أي: ذُكِرَ كثيراً.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾: مِنْ تَكْرِيرِ الظَّاهِرِ تعظيماً كقوله^(٥):

(١) الآية ٧٥ من الأعراف.

(٢) البحر: «من ضميرِ المخاطبِ اسم ظاهر في...».

(٣) تقدم برقم ١٥١٧. وانظر: المسألة في الارتشاف ٢/٦٢٢.

(٤) الإملاء ٢/١٩٢.

(٥) تقدم برقم ٤٩٠. وحُرِّفَ البيت في الأصل بما يضطرب به الوزن العروضي.

٣٦٨٧- لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيء

ولأنه لو أعادهما مُضْمَرَيْنِ لَجَمَعَ بين اسمِ البارِي تعالى واسمِ رسوله في لفظةٍ واحدةٍ، فكان يُقال: وصدقا، والنبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ قد كَرِهَ ذلك، / وردَّ على مَنْ قاله حيث قال: «مَنْ يَطْعِ اللَّهَ ورسوله فقد زُشِدَ، وَمَنْ يَعْصِهما فقد غَوَى»^(١). وقال له: «بَشَّ خَطِيبُ القومِ أنت. قل: ومن يَعِصِ اللَّهَ ورسوله» قصداً إلى تعظيمِ اللَّهِ. وقيل: إنما رُدَّ عليه لأنه وقف على «يَعْصِهما». وعلى الأول استشكل بعضهم قوله [عليه السلام]^(٢): «حتى يكونَ اللَّهُ ورسوله أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُما»^(٣) فقد جَمَعَ بينهما في ضميرٍ واحدٍ. وأجيب: بأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أعرفُ بقَدْرِ اللَّهِ تعالى مِنَّا فليس لنا أَنْ نقولَ كما يقول.

قوله: «وما زادهم» فاعلُ «زادهم» ضميرُ الوَعْدِ أي: وما زادهم وَعْدُ اللَّهِ أو الصدق. وقال مكي^(٤): «ضميرُ النظر؛ لأنَّ قوله: «لَمَّا رَأَى» بمعنى: لَمَّا نظر». وقال أيضاً: «وقيل: ضميرُ الرؤية. وإنما ذُكِّرَ لأنَّ تأنيثها غيرُ حقيقي» ولم يَذْكُرْ غيرَهما. وهذا عجيبٌ منه؛ حيث حَجَرَ واسعاً مع الغُنْيَةِ عنه. وقرأ ابنُ أبي عنبلة^(٥) «وما زادوهم» بضميرِ الجمع. ويعود للأحزاب؛

(١) رواه مسلم، برقم ٨٧٠، ٧ كتاب الجمعة ٢/٥٩٤، وأبو داود كتاب الصلاة ٢٢٩.

باب الرجل يخطب على قوس ١/٦٦٠.

(٢) زيادة للتوضيح من ش.

(٣) رواه ابن ماجه، ٣٦: كتاب الفتن باب ٢٣، الصبر على البلاء، ٢/١٣٣٩.

(٤) مشكل الإعراب ٢/١٩٥.

(٥) البحر ٧/٢٢٣.

لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أخبرهم أنَّ الأحزابَ تأتيهم بعدَ عشرٍ أو تسعٍ .

آ. (٢٣) قوله: ﴿صَدَقُوا﴾: «صَدَقَ» يتعدى لاثنتين لثانيهما بحرف الجرِّ، ويجوز حذفه. ومنه المثل: «صَدَقَنِي سَيِّئٌ بِكَرِهٍ»^(١) أي في سَيِّئٍ. والآيةُ يجوزُ أَنْ تكونَ مِنْ هذا، والأوَّلُ محذوفٌ أي: صدَّقوا الله فيما عاهدوا الله عليه. ويجوزُ أَنْ يتعدى لواحدٍ كقولك: صَدَقَنِي زَيْدٌ وَكَذَّبَنِي عمرو أي: قال لي الصدقَ، وقال لي الكذبَ. ويكون المعاهدُ عليه مصدوقاً مجازاً. كأنهم قالوا للشيءِ المُعاهدِ عليه: لَنُوفِّيَنَّ بِكَ وقد فعلوا. و«ما» بمعنى الذي؛ ولذلك عاد عليها الضميرُ في عليه. وقال مكي^(٢): «ما» في موضعٍ نصبٍ بـ صَدَقُوا. وهي والفعلُ مصدرٌ تقديره: صَدَقُوا العهدَ أي: وفَّوا به «وهذا يُرَدُّهُ عَوْدُ الضميرِ. إلَّا أَنْ الْأَخْفَشُ وابنُ السَّراجِ^(٣) يذهبان إلى اسميةِ «ما» المصدريةِ.

قوله: «قَضَى نَحْبَهُ» النَّحْبُ: ما التزمه الإنسانُ، واعتقد الوفاءَ به.

قال^(٤):

٣٦٨٨ — عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَ مَا
قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ

(١) مجمع الأمثال ٣٩٢/١، جمهرة الأمثال ٥٦٧/١. البكر: الفتى من الإبل. وأصله أن رجلاً ساءم رجلاً في بَكْر. فقال: ما سَنَه فقال صاحبه: بازل — أي في تسع سنه — ثم نفر البكر فسكنه صاحبه بلفظة يُسْكَن بها الصغار من الإبل فقال المشتري المثل.

(٢) مشكل الإعراب ١٩٥/٢.

(٣) الأصول ١٦١/١ — ١٦٢، وانظر: المقتضب ٢٠٠/٣، والكتاب ٣٦٧/١، ٤١٠.

(٤) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٦٤٧/٢، والقرطبي ١٤/١٦٠، ومجاز القرآن ١٣٦/٢، والخزانة ٢٣٢/٢.

وقال آخر^(١) :

٣٦٨٩- بَطْخَفَةَ جَالِدُنَا الْمُلُوكَ وَخَيْلُنَا

عَشِيَّةَ بَسْطَامٍ جَرَيْنَ عَلَى نَحْبِ

أي : على أمرٍ عظيمٍ ؛ ولهذا يُقال : نَحَبٌ فُلَانٌ أي : نَذَرُ نَذْرًا التزمه ،
وَيُعْبَرُ بِهِ عَنْ الْمَوْتِ كَقَوْلِهِمْ : «قَضَى أَجَلُهُ» لَمَّا كَانَ الْمَوْتُ لَا بُدَّ مِنْهُ جُعِلَ
كَالشَّيْءِ الْمَلْتَزَمِ . وَالتَّحْيِيْبُ : الْبُكَاءُ مَعَهُ صَوْتُ . وَالتُّحَابُ : السُّعَالُ .

آ . (٢٤) قَوْلُهُ : ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ﴾ : فِي اللَّامِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا :

أَنَّهُمَا لَأُمُّ الْعَلَةِ . الثَّانِي : أَنَّهُمَا لَأُمُّ الصَّيْرُورَةِ . وَفِي مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ أَوْجَةٌ : إِمَّا
بِـ «صَدَقُوا» ، وَإِمَّا بِـ «زَادَهُمْ» ، وَإِمَّا بِـ «مَا بَدَّلُوا» وَعَلَى هَذَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) :
«جُعِلَ الْمَنَافِقُونَ كَأَنَّهُمْ قَصَدُوا عَاقِبَةَ السَّوْءِ ، وَأَرَادُوا بِتَبْدِيلِهِمْ ، كَمَا قَصَدَ
الصَّادِقُونَ عَاقِبَةَ الصَّدَقِ بِوَفَائِهِمْ ؛ لِأَنَّ كُلَّ الْفَرِيقَيْنِ مَسْوُوقٌ إِلَى عَاقِبَتِهِ مِنَ الثَّوَابِ
وَالْعِقَابِ ، فَكَأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي طَلِبِهِمَا وَالسَّعْيِ لِتَحْصِيلِهِمَا» .

قَوْلُهُ : «إِنْ شَاءَ» جَوَابُهُ مَقْدَرٌ . وَكَذَلِكَ مَفْعُولُ «شَاءَ» . أَي : إِنْ شَاءَ
تَعْذِيْبُهُمْ عَذْبُهُمْ . فَإِنْ قِيلَ : عَذَابُهُمْ مُتَحَتِّمٌ فَكَيْفَ يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ عَلَى الْمَشِيئَةِ
وَهُوَ قَدْ شَاءَ تَعْذِيْبُهُمْ إِذَا مَاتُوا عَلَى النِّفَاقِ ؟ فَأُجَابُ ابْنَ عَطِيَّةٍ^(٣) : بِأَنَّ تَعْذِيْبَ
الْمَنَافِقِينَ ثَمَرَةٌ إِدَامَتِهِمْ الْإِقَامَةُ عَلَى النِّفَاقِ إِلَى مَوْتِهِمْ ، وَالتَّوْبَةُ مُوَازِيَةٌ لِتِلْكَ
الْإِقَامَةِ ، وَثَمَرَةُ التَّوْبَةِ تَرْكُهُمْ دُونَ عَذَابِ فَهُمَا دَرَجَتَانِ : إِقَامَةٌ عَلَى نِفَاقٍ ،
أَوْ تَوْبَةٌ مِنْهُ ، وَعَنْهُمَا ثَمَرَتَانِ : تَعْذِيْبٌ أَوْ رَحْمَةٌ . فَذَكَرَ تَعَالَى عَلَى جِهَةِ الْإِيْجَازِ

(١) البيت لجريير وهو في ديوانه ٥٨ ، واللسان والتاج (نحب) ، ومجاز القرآن ١٣٥/٢ .

(٢) الكشف ٢٥٧/٣ .

(٣) المحرر ٦٣/١٣ .

واحدةً من هاتين، وواحدةً مِنْ هاتين وذلك ما ذكر على ما تَرَكَ ذِكْرَهُ. ويُدَلُّ على أَنَّ معنى قوله: «لِيُعَذَّبَ» لِيُذَيِّمَ على النفاقِ قوله: «إِنْ شاء» ومعادلته بالتوبة وحرف أو.

قال الشيخ^(١): «وكانَ ما ذَكَرَ يُؤَوَّلُ إلى أَنَّ التَّقْدِيرَ: لِيُقِيمُوا على النفاقِ فَيَمُوتُوا عليه إِنْ شاء فَيُعَذَّبَهُمْ، أو يَتُوبَ عَلَيْهِمْ فَيَرْحَمَهُمْ. فحذف سبب التعذيب وأثبت المسبب وهو التعذيب، وأثبت سبب الرحمة والغفران وحذف المُسَبَّب وهو الرحمة والغفران».

آ. (٢٥) قوله: ﴿بَغِظْهُمْ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ سببيةً، وهو الذي عَبرَ عنه أبو البقاء^(٢) بالمفعولِ أي: إنها مُعَذِّية. والثاني: أَنْ تكونَ للمصاحبة، فتكونُ حالاً أي / مُغِظِينَ.

[٧٢١/أ]

قوله: «لم يَنَالُوا خيراً» حالٌ ثانيةٌ أو حالٌ من الحال الأولى فهي متداخلة. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من الضمير المجرور بالإضافة. وجَوَّزَ الزمخشري^(٣) فيها أَنْ تكونَ بياناً للحالِ الأولى أو مستأنفةً. ولا يظهر البيانُ إلّا على البدل، والاستئناف بعيد.

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ﴾: أي وأنزل الله. و«من أهل الكتاب» بيانٌ للموصولِ فيتعلّقُ بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً. و«من صَيَاصِيهِمْ» متعلّقٌ بـ «أَنْزَلَ» و«من» لابتداء الغاية. والصَيَاصِي جمعٌ «صَيَصِيَّة» وهي الحصون. ويقال لكل ما يُمتنع به ويُتَحَصَّن: صَيَصِيَّة. ومنه قيل لقرن

(١) البحر ٢٢٣/٧.

(٢) الإملاء ١٩٢/٢.

(٣) الكشف ٢٥٧/٣.

الثور ولشوكة الديك: صَيْصِيَّة. والصَّيَاصِي أيضاً: شَوْكُ الحَاكَةِ^(١) وَيُتَّخَذُ مِنْ حَدِيدٍ قَالَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ^(٢):

- ٣٦٩٠ -

كَوَقَعَ الصَّيَاصِي فِي النَسِيجِ الْمُمَدِّدِ

قوله: «فَرِيقًا تَقْتُلُونَ» «فَرِيقًا» منصوبٌ بما بعده. وكذلك «فَرِيقًا»^(٣) منصوبٌ بما قبله. والجملةُ مَبْنِيَّةٌ ومقررةٌ لَقَدْ ذَفَّ اللهُ الرَّعْبَ فِي قُلُوبِهِمْ. والعامةُ على الخطابِ في الفعلين. وابنُ ذَكْوَانَ^(٤) في روايةٍ بِالْغَيْبَةِ فِيهِمَا. واليمانيُّ بِالْغَيْبَةِ فِي الْأَوَّلِ فَقَطْ. وأبو حِيوة^(٥) «تَأْسُرُونَ» بضم السين.

قوله: «لَمْ تَطُوُّوْهَا» الجملةُ صفةٌ لـ «أَرْضًا». والعامةُ على همزةٍ مضمومةٍ ثم واوٍ ساكنةٍ مضارعٍ وطيء. وزيد بن علي^(٦) «تَطُوُّوْهَا» بواوٍ بعد طاءٍ مفتوحةٍ. ووجهُها: أَنَّهَا أَبْدَلَتِ الْهَمْزَةَ أَلْفًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ كَقَوْلِهِ^(٧):

(١) الحَاكَةُ: ج حائك.

(٢) صدره:

فَجِئْتُ إِلَيْهِ وَالرَّمَاخُ تُنَوِّشُهُ

وهو في الحماسة ٣٩٧، والأصمعيات ١٠٩.

وصدره فيها:

غَدَاةٌ دَعَانِي وَالرَّمَاخُ يُنَشِّنُهُ

والخزانة ٥١٣/٤. وتنوشه: تتناولوه فالرماخ تتناولوه ولها خشخشة ووقِعَ كوقع صياصي

الحَاكَةُ فِي ثَوْبٍ يُنَسِّجُ.

(٣) الثانية.

(٤) البحر ٢٢٥/٧.

(٥) القرطبي ١٦٢/١٤، والبحر ٢٢٥/٧.

(٦) النشر ٣٩٧/١، والإتحاف ٣٧٤/٢، والبحر ٢٢٥/٧. وهي قراءة أبي جعفر.

(٧) البيت لابن هَرَمَةَ. وعجزه:

٣٦٩١- إِنَّ الْأَسْوَدَ لَتَهْدَا فِي مَرَايِضِهَا

فلما أسنده للواو التقى ساكنان فحذف أولهما نحو: لم يروها. وهذا أحسن من أن تقول: ثم أجرى الألف المبدلة من الهمزة مجرى الألف المتأصلة فحذفها جزماً؛ لأن الأحسن هناك أن لا تحذف اعتداداً بأصلها. واستشهد بعضهم على الحذف بقول زهير^(١):

٣٦٩٢- جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمَ يَعَايِبُ بِظُلْمِهِ
سَرِيعاً وَإِنْ لَا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ

آ. (٢٨) قوله: ﴿أَمْتَعَنَّ وَأَسَرَّحَنَّ﴾: العامة على جزميهما. وفيه وجهان، أحدهما: أنه مجزوم على جواب الشرط. وما بين الشرط وجوابه معترض، ولا يضّر دخول الفاء على جملة الاعتراض. ومثله في دخول الفاء قوله^(٢):

٣٦٩٣- وَاَعْلَمَ فَعِلِمُ الْمَرَّةِ يَنْفَعُهُ
أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

يريد: واعلم أن سوف يأتي. والثاني: أن الجواب قوله: «فَتَعَالَيْنَ، وَأَمْتَعَنَّ» جواب لهذا الأمر.

والناس ليس بهاد شُرهم أبداً

وهو في ديوانه ٩٦، واللسان هدا، والبحر ٢٢٥/٧.

(١) تقدم برقم ٣٥٣. وانظر المسألة في: الدر المصون ٢٦٩/١.

(٢) لم أهتم إلى قائله. وهو في المغني ٥٢٠، والعيني ٣١٣/٢، والهمع ١٤٨/١، والدرر ٢٠٧/١.

وقرأ^(١) زيد بن علي «أُمْتَعُكُنَّ» بتخفيف التاء من أَمْتَعَهُ. وقرأ حميد الخزاز^(٢) «أُمْتَعُكُنَّ وَأَسْرَحُكُنَّ» بالرفع فيهما على الاستثناف. و«سَرَّاحًا» قائم مقام التَّسْرِيحِ.

آ. (٣٠) قوله: «مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ»: العامة على «يَأْتِ» بالياء من تحت حَمَلًا على لفظ «مَنْ». وزيد بن علي^(٣) والجحدري ويعقوب بالتاء مِنْ فَوْقَ حَمَلًا على معناها؛ لأنه تَرَشَّحَ بقوله: «مَنْكُنَّ»، و«مَنْكُنَّ» حال من فاعل «يَأْتِ». وتقدَّم القراءة في «مُبَيَّنَةٍ» بالنسبة لكسر الياء وفتحها في النساء^(٤).

قوله: «يُضَاعَفُ» قرأ^(٥) أبو عمرو «يُضَعَّفُ» بالياء من تحت وتشديد العين مفتوحة على البناء للمفعول. «العذابُ» بالرفع لقيامه مقام الفاعل. وقرأ ابن كثير وابن عامر «نُضَعَّفُ» بنون العظمة، وتشديد العين مكسورة، على البناء للفاعل. قوله: «العذابُ» بالنصب على المفعول به. وقرأ الباقر «يُضَاعَفُ» من المفاعلة مبنياً للمفعول. «العذابُ» بالرفع لقيامه مقام الفاعل. وقد تقدَّم توجيه التضعيف والمضاعفة في سورة البقرة^(٦) فأغنى عن إعادته.

-
- (١) انظر في قراءتها: البحر ٢٢٧/٧، والشواذ ١١٩، والقرطبي ١٤/١٧٠.
 (٢) حميد بن الربيع أبو القاسم السابوري الخزاز. روى عن الكسائي وهو في المبكرين عنه. وروى عنه محمد بن إسحاق السراج. انظر: طبقات القراء ١/٢٦٥.
 (٣) المحتسب ٢٧٩/٢، والبحر ٢٢٧/٧، والقرطبي ١٤/١٧٦.
 (٤) قرأ ابن كثير وأبو بكر بفتح الياء في جميع القرآن. والباقر بكسرها اسم فاعل. انظر: الدر المصون ٣/٦٣١.
 (٥) التيسير ١٧٩، والسبعة ٥٢١، والنشر ٢/٢٤٨، والحجة ٥٧٥، والبحر ٧/٢٢٨، والقرطبي ١٤/١٧٦.
 (٦) انظر: الدر المصون ٢/٥٠٩.

آ. (٣١) قوله: ﴿وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِيهَا﴾: قرأ^(١) الأخوان «وَيَعْمَلْ وَيُؤْتِ» بالياء مِنْ تَحْتُ فِيهِمَا. والباقون «وَتَعْمَلْ» بالتاء مِنْ فَوْقَ، «نُؤْتِيهَا» بالنون. فأما الياءُ فِي «وَيَعْمَلْ» فلأجل الحَمَلِ على لفظ «مَنْ» وهو الأصل. والتاء مِنْ فَوْقَ على معناها؛ إذ المرادُ بها مؤنثٌ، وَتَرَشَّحَ هذا بِتَقْدَمِ لَفْظِ المؤنث وهو «مِنْكُنَّ» ومثله قوله^(٢):
 ٣٦٩٤— وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ

.....

/ لَمَّا تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: «مِنَ النِّسْوَانِ» تَرَجَّحَ الْمَعْنَى فَحَمَلَ عَلَيْهِ. وَأَمَّا «يُؤْتِيهَا» [٧٢١/ب] بالياء مِنْ تَحْتُ فَالضَّمِيرُ لِلَّهِ تَعَالَى لِتَقْدِيمِهِ فِي «لِلَّهِ وَرَسُولِهِ». وَبِالنُّونِ فَهِيَ نُونُ الْعِظَمَةِ. وَفِيهِ انْتِقَالٌ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلُمِ.

وقرأ^(٣) الجحدريُّ ويعقوبُ وابنُ عامرٍ فِي رِوَايَةٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ «تَقَنَّتْ» بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى وَكَذَلِكَ «وَتَعْمَلْ». وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «إِنَّ بَعْضَهُمْ قَرَأَ «وَمَنْ تَقَنَّتْ» بِالتَّائِيثِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى وَ«يَعْمَلْ» بِالتَّذْكِيرِ حَمَلًا عَلَى الْلَفْظِ». قَالَ: «فَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: هَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ التَّذْكِيرَ أَصْلُ فَلَا يُجْعَلُ تَبَعًا لِلتَّائِيثِ. وَمَا عَلَّلُوهُ بِهِ قَدْ جَاءَ مِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ. قَالَ تَعَالَى: «خَالِصَةٌ لِّذِكْرِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا»^(٥)».

آ. (٣٢) قوله: ﴿كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾: قال الزمخشري^(٦):

(١) السبعة ٥٢١، والنشر ٣٤٨/٢، والبحر ٢٢٨/٧، والتيسير ١٧٩، والحجة ٥٧٦.

(٢) تقدم برقم ٣٣٥٦.

(٣) القرطبي ١٧٦/١٤، والبحر ٢٢٨/٧.

(٤) الإملاء ١٩٢/٢.

(٥) الآية ١٣٩ من الأنعام.

(٦) الكشف ٢٥٩/٣.

«أَحَدٌ» في الأصل بمعنى وَحْدٍ . وهو الواحد، ثم وُضِعَ في النفي العام مستوياً فيه المذكرُ والمؤنثُ والواحدُ وما وراءه . والمعنى : لَسْتَُنَّ كجماعةٍ واحدةٍ من جماعات النساء أي : إذا تَقَصَّيْتُ جماعةَ النساءِ واحدةً واحدةً لم تَوَجَدُ مِنْهُنَّ جماعةً واحدةً تُساوِيكُنَّ في الفضل والسابقة . ومنه قوله : «والذين آمنوا بالله ورُسُلِهِ ولم يُفَرِّقُوا بين أَحَدٍ مِنْهُم»^(١) يريد بين جماعةٍ واحدةٍ مِنْهُم تسويةً بين جميعهم في أنهم على الحقِّ المُبين . قال الشيخ^(٢) : «أَمَّا قَوْلُهُ «أَحَدٌ» في الأصل بمعنى وَحْدٍ وهو الواحد فصحيح . وَأَمَّا قَوْلُهُ : «وُضِعَ» إلى قوله : «وما وراءه» فليس بصحيح ؛ لأنَّ الذي يُسْتَعْمَلُ في النفي العام مدلولُهُ غيرُ مدلولِ واحدٍ ؛ لأنَّ واحداً ينطلقُ على كُلِّ شيءٍ اتصفَ بالوحدة، واحداً المستعمل في النفي العام مختصٌّ بِمَنْ يَعْقِلُ . وذكر النحويون أنَّ مادَّةَ همزةٍ وحاءٍ ودالٍ ، ومادة «أحد» بمعنى واحد^(٣) : واوٍ وحاءٍ ودالٍ ، فقد اختلفا مادةً ومدلولاً . وَأَمَّا قَوْلُهُ : لَسْتَُنَّ كجماعةٍ واحدةٍ ، فقد قلنا : إن معناه لَيْسَتْ كُلُّ واحدةٍ منكُنَّ . فهو حَكَمَ على كُلِّ واحدةٍ^(٤) لا على المجموع من حيث هو مجموع^(٥) . وَأَمَّا «ولم يُفَرِّقُوا بين أَحَدٍ مِنْهُم»^(٦) فاحتمل أن يكونَ الذي يُسْتَعْمَلُ في النفي العام ؛ ولذلك جاء في سياقِ النفي فَعَمَّ . وَصَلَحَتِ البَيِّنَةُ للعموم . ويحتمل أن يكونَ «أحد» بمعنى واحد ، وَحُذِفَ معطوف ، أي : بين أَحَدٍ وَأَحَدٍ .

(١) الآية ١٥٢ من النساء .

(٢) البحر ٢٢٩/٧ .

(٣) أي أصله .

(٤) البحر : «واحدة واحدة» .

(٥) زاد في البحر : «وقلنا إن معنى كأحد كشخص واحد فأبقينا أحداً على موضوعه من التذكير ولم نتأوله بجماعة واحدة» .

(٦) الآية ١٥٢ من النساء .

كما قال (١):

٣٦٩٥- فما كان بينَ الخيرِ لوجاءَ سالماً
أبو حُجْرٍ إلَّا ليلالٍ قلائِلُ
أي: بين الخير وبينني». انتهى. قلت: أمّا قوله فإنهما مختلفان مدلولاً ومادة فَمَسَلَمٌ. ولكن الزمخشري لم يجعل أحداً الذي أصله واحد بمعنى أحد المختص بالنفي، ولا يمنع أن أحداً الذي أصله واحد أن يقع في سياق النفي. وإنما الفارق بينهما: أن الذي همزته أصل لا يُستعمل إلّا في النفي كإخواته من غريب (٢) وكثيع (٣) وواپر (٤) وتامر (٥). والذي أصله واحد يجوز أن يُستعمل إثباتاً ونفيًا. والفرق أيضاً بينهما: أن المختص بالنفي جامد، وهذا وصف. وأيضاً المختص بالنفي مختص بالعقلاء وهذا لا يختص. وأمّا معنى النفي فإنه ظاهر على ما قاله الزمخشري من الحكم على المجموع، ولكن المعنى على ما قاله الشيخ أوضح وإن كان خلاف الظاهر.

قوله: «إِنْ اتَّقَيْتُنَّ» في جوابه وجهان، أحدهما: أنه محذوف لدلالة ما تقدّم عليه أي: إِنْ اتَّقَيْتُنَّ اللَّهَ فَلَسْتُنَّ كَأَحَدٍ. فالشرط قيد في نفي أَنْ يُشَبَّهَنَّ بأحد من النساء. الثاني: أن جوابه قوله: «فَلَا تَخْضَعَنَّ» والتقوى على بابها. وجوزَ الشيخ (٦) على هذا أن يكون اتقى بمعنى استقبل أي: استقبلتُ أحداً

(١) تقدم برقم ٧٤٦.

(٢) ما بالدار غريب أي: أحد.

(٣) ما بالدار كثيع أي: أحد.

(٤) ما بالدار واپر أي: أحد.

(٥) كذا في الأصل والذي في كتب اللغة «وما بها ثومري» أي ليس بها أحد. ولم أقف على تامر بالمعنى الذي ذكره السمين.

(٦) البحر ٢٢٩/٧.

فلا تَلِيَنَّ له القولَ . واتقى بمعنى استقبل معروف في اللغة . وأنشد^(١) :

٣٦٩٦- سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ

فَتَنَاوَلْتَهُ وَأَتَقَتْنَا بِالْيَدِ

أي : واستقبلتنا باليد . قال : « ويكون هذا المعنى أبلغ في مدحهن إذ لم يُعلَقَ فضيلتهن على التقوى ولا على نهيه عن الخضوع بهما ؛ إذ هن مُتَّقِيَاتُ الله تعالى في أنفسهن . والتعلُّقُ يقتضي ظاهره أنهن لسن متحلِّياتٍ بالتقوى » .

قلت : هذا خروج عن الظاهر من غير ضرورة . وأمّا البيتُ فلا تقاء أيضاً [٧٢٢/أ] على بابه / أي صانت وجهها بيدها عنا .

قوله : « فَيُطْمَعُ » العامة على نصبه جواباً للنهي . والأعرج^(٢) بالجزم فيكبر العينَ لالتقاء الساكنين . ورُوي عنه وعن أبي السَّمَالِ وابنِ عمر وابنِ محيصن بفتح الياء وكسر الميم . وهذا شاذٌّ ؛ حيث توافَقَ الماضي والمضارعُ في حَرَكَةٍ . ورُوي عن الأعرج أيضاً أنه قرأ بضم الياء وكسر الميم مِنْ أطمع . وهي تحتل وجهين ، أحدهما : أن يكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً عائداً على الخضوع المفهوم من الفعل . و « الذي » مفعوله أي : لا تَخْضَعْنَ فَيُطْمَعُ الخضوع المريض القلب . ويحتمل أن يكون « الذي » فاعلاً ، ومفعوله محذوف أي : فَيُطْمَعُ المريض نفسه .

قوله : « وَقَرْنَ » قرأ^(٣) نافع وعاصم بفتح القاف . والباقون بكسرها . فأما

(١) تقدم برقم ١١٠ .

(٢) انظر في قراءاتها : الإتحاف ٣٧٥/٢ ، والبحر ٢٣٠/٧ ، والقرطبي ١٧٧/١٤ .

(٣) السبعة ٥٢٢ ، والنشر ٣٤٨/٢ ، والبحر ٢٣٠/٧ ، والتيسير ١٧٩ ، والقرطبي ١٧٨/١٤ ، والحجة ٥٧٧ .

الفتحُ فَمِنْ وجهين، أحدهما: أنه أمرٌ من قَرَرْتُ — بكسرِ الراءِ الأولى — في المكانِ أَقْرَبُ به بالفتح. فاجتمع راءان في أَقَرَرَنْ، فحُذِفَتِ الثانيةُ تخفيفاً ونُقِلَتْ حركةُ الراءِ الأولى إلى القاف، فحُذِفَتِ همزةُ الوصلِ استغناءً عنها فصارَ قَرَنْ. ووزنه على هذا: فَعَنْ؛ فَإِنَّ المحذوفَ هو اللامُ لأنه حَصَلَ به الثقلُ. وقيل: المحذوفُ الراءُ الأولى؛ لأنه لَمَّا نُقِلَتْ حركتها بقيتْ ساكنةً، وبعدها أخرى ساكنةٌ فحُذِفَتِ الأولى لالتقاء الساكنين، ووزنه على هذا: فَلَنْ؛ فَإِنَّ المحذوفَ هو العين. وقال أبو علي^(١): «أُبْدِلَتِ الراءُ الأولى ياءً ونُقِلَتْ حركتها إلى القاف، فالتقى ساكنان، فحُذِفَتِ الياءُ لالتقائهما». فهذه ثلاثةُ أوجهٍ في توجيهِ أنها أمرٌ من قَرَرْتُ بالمكان.

والوجه الثاني: أنها أمرٌ من قَارَ يَقَارُ كخاف يخاف إذا اجتمع. ومنه «القارةُ» لاجتماعها، فحُذِفَتِ العين لالتقاء الساكنين ف قيل: قَرَنْ كَحَفَنْ. ووزنه على هذا أيضاً فَلَنْ.

إلا أن بعضهم تكلم في هذه القراءة من وجهين، أحدهما: قال أبو حاتم: يقال: قَرَرْتُ بالمكان بالفتح أَقْرَبُ به بالكسر وقَرَرْتُ عَيْنَهُ بالكسر تَقَرُّ بالفتح، فكيف يُقْرَأُ «وَقَرَنْ» بالفتح^(٢)؟ والجوابُ عن هذا: أنه قد جُمِعَ في كلِّ منهما الفتحُ والكسرُ، حكاه أبو عبيد. وقد تقدَّم ذلك في سورة مريم^(٣).

الثاني^(٤): سَلَّمْنَا أنه يُقال: قَرَرْتُ بالمكان بالكسر أَقْرَبُ به بالفتح، وأنَّ

(١) الحجة (خ) ١٥٦/٤.

(٢) هذا التفصيل من حكاية أبي عثمان نقلها أبو علي في الحجة (خ) ١٥٨/٤، حيث أثبت لهذا الفعل معنيين مختلفين ولكلٍّ ضبطُه عنده: فالمعنى الأول يُقال فيه: قَرَرْتُ به عينا أَقْرَبُ. والمعنى الثاني: قَرَرْتُ في المكان فأنا أَقْرَبُ فيه وأمره قَرِي.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٨٩/٧.

(٤) أي من كلام المعترضين على قراءة الفتح.

الأمر منه أقررن، إلا أنه لا مُسَوِّغٌ للحذف؛ لأن الفتحة خفيفة، ولا يجوز قياسه على قولهم «ظَلَّتْ» وبابه؛ لأن هناك شيئين ثقلين: التضعيف والكسرة فحسُن الحذف، وأما هنا فالتضعيف فقط.

والجواب: أن المقتضي للحذف إنما هو التكرار. ويؤيد هذا أنهم لم يَحذفوا مع التكرار ووجود الضمة، وإن كانت أثقل نحو: اغْضُضْ أَبْصَارَكَ، وكان أَوْلَى بالحذف فيقال: غُضْ. لكن السماع خلافه. قال تعالى: «وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ»^(١). على أن الشيخ جمال الدين بن مالك^(٢) قال: «إنه يُحذف في هذا بطريق الأولى» أو تقول: إن هذه القراءة إنما هي مِنْ قَارِ يَقَارُ بمعنى اجتمع. وهو وجه حسن بريء من التكلف، فيندفع اعتراض أبي حاتم وغيره، لولا أن المعنى على الأمر بالاستقرار لا بالاجتماع.

وأما الكسر فَمِنْ وجهين أيضاً أحدهما: أنه أمرٌ مَنْ قَرَّ بالمكان بالفتح في الماضي، والكسر في المضارع، وهي اللغة الفصيحة، ويجيء فيه التوجيهات الثلاثة المذكورة أولاً: إما حَذَفَ الرَّاءِ الثانية أو الأولى، أو إبداءها ياءً، وحذفها كما قال الفارسي. ولا اعتراض على هذه القراءة لمجيئها على مشهور اللغة فيندفع اعتراض أبي حاتم، ولأن الكسر ثَقِيلٌ، فيندفع الاعتراض الثاني، ومعناها مطابق لما يُرادُ بها من الثبوت والاستقرار.

والوجه الثاني: أنها أمرٌ مَنْ قَرَّ يَقْرَأُ أي: ثبت واستقر. ومنه الوَقَارُ.

[٧٢٢/ب] وأصله إَوْقَرْنَ فُحِذَتْ الفَاءُ وهي الواو، واستغني عن / همزة الوصل فبقي «قَرْنَ» وهذا كالأمرِ مَنْ وَعَدَ سواء. ووزنه على هذا عَلَنَ. وهذه الأوجه المذكورة إنما يَتَهَدَّى إليها مَنْ مَرَنَ في علم التصريف، وإلا ضاق بها ذرعاً.

(١) الآية ٣١ من النور.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية له ٢١٧١/٤.

قوله: «تَبْرُجَ الجاهلية» مصدرٌ تشبيهيٌّ أي: مثل تَبْرُجَ. والتَبْرُجُ: الظهورُ من التَّبرجِ لظهوره وقد تقدَّم^(١). وقرأ^(٢) البزي «ولا تَبْرُجَنَّ» بإدغام التاء في التاء. والباقون بحذفٍ إحداهما. وتقدَّم تحقيقه في البقرة في «ولا تَيَمَّمُوا»^(٣).

قوله: «أهل البيت» فيه أوجه: النداء والاختصاص، إلّا أنه في المخاطب أقلُّ منه في المتكلم. وسُمِعَ «بك الله نرجو الفضل» والأكثر إنما هو في المتكلم كقولها^(٤):

نحن بنات طارق
نمشي على النمارق

[وقوله]^(٥):

نحن بني ضَبَّةَ أصحابِ الجمل
الموتُ أخلّى عندنا من العَسَلِ

«نحن العربُ أقرئُ الناسِ للضيف» «نحن معاشرُ الأنبياءِ لا نورث»^(٦)
أو على المدح أي: أمدحُ أهل البيت.

(١) انظر إعرابه للآية ٦٠ من النور.

(٢) الإتحاف ٣٧٦/٢، والنشر ٢٢٢/٢، ٢٢٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٦٠٠/٢ الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٤) البيت لهند بنت عتبة أو هند بنت بياضة وهو في المغني ٥٠٧، والهمع ١٧١/١، والدرر ١٤٧/١. وطارق هو النجم شبهت به أباهما لشرفه وإن كان البيت للثانية فهو أبوها نسباً.

(٥) البيت للحارث الضبي أو عمرو بن يثربى أو الأعرج المَعْنِي، وهو في الكامل ٦٥، والهمع ١٧١/١، والدرر ١٤٦/١، واللسان بجل، والحماسة ١٦٩.

(٦) حديث شريف رواه البخاري. انظر: فتح الباري كتاب النفقات ٣: ٥٠٢/٩، والنسائي قسم الفقه ١٣٦/٧، وأحمد في المسند ٤/١.

آ. (٣٤) قوله: ﴿من آيات الله﴾: بيان للموصول فيتعلق بأعني. ويجوز أن يكون حالاً: إما من الموصول، وإما من عائده المقدر فيتعلق بمحذوف أيضاً.

آ. (٣٥) قوله: ﴿والحافظات﴾: حذِفَ مفعولُهُ لتقدُّم ما يَدُلُّ عليه. والتقدير: والحافظاتِها. وكذلك «الذاكرات». وحسن الحذف رؤوس الفواصل وغلب المذكر على المؤنث في «لهم»^(١) ولم يقل «ولهن».

آ. (٣٦) قوله: ﴿أن يكون﴾: هو اسم كان. والخبر الجار متقدِّم. وقوله: «إذا قضى الله» يجوز أن يكون مَحْض ظَرْفٍ مَعْمُولُهُ الاستقرار الذي تَعَلَّقَ به الخبر أي: وما كان مستقراً لمؤمن ولا مؤمنة وقت قضاء الله كَوْن خَيْرَةٍ، وأن تكون شرطية، ويكون جوابها مقدراً مدلولاً عليه بالنفي المتقدم. وقرأ^(٢) الكوفيون وهشام «يكون» بالياء من أسفل؛ لأن «الخيرة» مجازي التأنيث، وللفضل أيضاً. والباقيون بالتاء من فوق مراعاةً للفظها. وقد تقدَّم^(٣) أن الخيرة مصدر تحيّر كالطيرة من تطير. ونقل عيسى بن سليمان أنه قرئ^(٤) «الخيرة». بسكون الياء. و«من أمرهم» حال من «الخيرة» وقيل: «من» بمعنى في. وجمع الضمير في «أمرهم» وما بعده؛ لأن المراد بالمؤمن والمؤمنة الجنس. وغلب المذكر على المؤنث. وقال الزمخشري^(٥): «كان من حق»

(١) في قوله: «أعد الله لهم».

(٢) النشر ٣٤٨/٢، والسبعة ٥٢٢، والحجة ٥٧٨، والقرطبي ١٨٧/١٤، والتيسير ١٧٩، والبحر ٢٣٣/٧.

(٣) انظر إعرابه للآية ٦٨ من القصص.

(٤) وهي قراءة ابن السمينغ. انظر: القرطبي ١٨٧/١٤، والبحر ٢٣٣/٧، والشواذ ١١٩.

(٥) الكشف ٢٦٢/٣.

الضمير أن يُؤخَذ كما تقول: ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة، إلا كان من شأنه كذا»^(١). قال الشيخ^(٢): «وليس بصحيح؛ لأنَّ العطفَ بالواوِ فلا يجوزُ ذلك إلاَّ بتأويلِ الحذفِ»^(٣).

آ. (٣٧) قوله: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ﴾: نصُّ بعضِ النُحويين على أن «على» في مثلِ هذا التركيبِ اسمٌ. قال: «لثلاثِ يتعدَّى فعلُ المضمير المتصلِ إلى ضميره المتصلِ في غير باب ظنٍّ وفي لفظتي: فَقَدْ وَعَدِمَ. وجعل من ذلك»^(٤).

٣٦٩٩- هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ
بِكُفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وكذلك حَكَمَ على «عَنْ» في قوله^(٥):

٣٧٠٠- دَعَ عَنْكَ نَهْبًا صَيِّحًا فِي حُجْرَاتِهِ

وقد تقدَّم لك ذلك^(٦) مشبعاً في النحل في قوله: «ولهم ما يشتهون»^(٧)

(١) تنمة النص: «ولكنهما وقعا تحت النفي فعما كل مؤمن ومؤمنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ».

(٢) البحر ٢٣٤/٧.

(٣) قال: «أي: ما جاءني من رجلٍ إلاَّ كان من شأنه كذا».

(٤) تقدم برقم ٨٠.

(٥) تقدم برقم ٢١٧٧.

(٦) قال أبو حيان: «ولا يجوز أن يكونا حرفين لامتناع فُكِّرُ فيك وأعني بك بل هذا مما يكون فيه النفس أي: فكر في نفسك وأعني بنفسك». انظر: البحر ٢٣٥/٧.

(٧) الآية ٥٧ من النحل. وانظر: الدر ٢٤٢/٧.

وفي قوله: «وَهَزِي إِلَيْكَ بِجَذْعٍ»^(١) «وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ»^(٢).
 قوله: «وَتُخْفِي» فيه أوجه، أحدها: أنه معطوف على «أَمْسِكْ» أي:
 وإذا تجمع بين قولك كذا وإخفاء كذا، وخشية الناس. قاله الزمخشري^(٣).
 الثاني: أنها وأو الحال أي: تقول كذا في هذه الحالة. قاله الزمخشري^(٤).
 أيضاً. وفيه نظر من حيث إنه مضارع مثبت فكيف تباشره الواو؟ وتخريجه
 كتنخريج «قمتُ وأصكُ عينه» أعني على إضمار مبتدأ. الثالث: أنه مستأنف.
 قاله الحوفي. وقوله: «وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ» قد تقدّم مثله في براءة^(٥).
 قوله: «وَطَرَأَ مَفْعُولٌ قَضَى». والوَطَرُ: الشَّهْوَةُ والمحبة، قاله المبرد.
 وأنشد^(٦):

٣٧٠١- وكيف ثَوَّائِي بِالْمَدِينَةِ بَعْدَمَا
 قَضَى وَطَرًا مِنْهَا جَمِيلُ بْنُ مَعْمَرٍ
 وقال أبو عبيدة^(٧): «الْوَطَرُ: الْأَرْبُ وَالْحَاجَةُ». وأنشد للضَّبْيِيعِ
 الفزاري^(٨):

٣٧٠٢- وَدَعْنَا قَبْلَ أَنْ نُودَّعَهُ
 لَمَّا قَضَى مِنْ شَبَابِنَا وَطَرًا

(١) الآية ٢٥ من مريم.

(٢) الآية ٣٢ من القصص.

(٣) الكشف ٢٦٣/٣.

(٤) الكشف ٢٦٣/٣.

(٥) الآية ١٣ من التوبة.

(٦) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢١١/٧.

(٧) مجاز القرآن ١٣٨/٢.

(٨) نسب في نوادر أبي زيد ١٥٩ إلى الربيع بن ضبع الفزاري، وهو في المجاز

١٣٨/٢.

وقرأ العامة «زَوَّجْنَاكَهَا». وقرأ^(١) عليّ وابناه الحسان رضي الله عنهم وأرضاهم «زَوَّجْتُكَهَا» بتاء المتكلم.

و «لِكَيْلَا» متعلق بـ «زَوَّجْنَاكَهَا» وهي هنا ناصبة فقط لدخول الجار عليها. واتصل الضميران بالفعل لاختلافهما رتبة.

آ. (٣٨) قوله: ﴿سَنَّةَ اللَّهِ﴾: منصوب على المصدر كـ «صُنِعَ اللَّهُ»^(٢) / و «وَعَدَ اللَّهُ»^(٣) أو اسمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المصدر، أو منصوبٌ بـ جَعَلَ. [١/٧٢٣]
أو بالإغراء أي: فعلية سنة الله. قاله ابن عطية^(٤). ورَّده الشيخ^(٥) بأنَّ عاملَ الإغراء لا يُحذف، وبأنَّ فيه إغراء الغائب^(٦). وما ورَّده منه مؤولٌ على ندوره نحو: «عليه رجلاً لَيْسَنِي». قلت: وقد ورَّده قوله عليه السلام «وإلاً فعليه بالصوم»^(٧)، فقيل: هو إغراء. وقيل ليس به، وإنما هو مبتدأ وخبر، والباء زائدة في المبتدأ. وهو تخريجٌ فاسدُ المعنى؛ لأن الصوم ليس واجباً على ذلك.

آ. (٣٩) قوله: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ تابِعاً للذين خَلَوْا، وَأَنْ يكونَ مقطوعاً عنه رفعاً ونصباً على إضمارِ «هم» أو أعني أو أمدح.

(١) القرطبي ١٤/١٩٤، والبحر ٧/٢٣٥.

(٢) الآية ٨٨ من النمل.

(٣) الآية ١٢٢ من النساء.

(٤) المحرر ١٣/٧٩.

(٥) البحر ٧/٢٣٦.

(٦) لأن تقديره: فعلية سنة الله، بضمير الغيبة.

(٧) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٤/١٤٢، ٣٠ كتاب الصوم، ١٠ باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة. أحمد ١/٥٧.

آ. (٤٠) قوله: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾: العائنة على تخفيف
«لكن» ونصب رسول. ونصبه: إمّا على إضمار «كان» لدلالة «كان» السابقة
عليها أي: ولكن كان، وإمّا بالعطف على «أبا أحد».
والأول أليق لأن «لكن» ليست عاطفة لأجل الواو، فالأليق بها أن تدخل
على الجمل كمثل التي لَيْسَتْ بعاطفة.

وقرأ^(١) أبو عمرو في رواية^(٢) بتشديدها؛ على أن «رسول الله» اسمها،
وخبرها محذوف للدلالة أي: ولكن رسول الله هو أي: محمد. وحذف خبرها
شائع. وأنشد^(٣):

٣٧٠٣- فلو كنت ضُبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي
ولكن زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ

أي: أنت. وهذا البيت يزوّنه أيضاً: ولكن زَنْجِيٌّ بالرفع شاهداً على
حذف اسمها أي: ولكنك.

وقرأ زيد بن علي وابن أبي عتبة بتخفيفها ورفع «رسول» على الابتداء،
والخبر مقدر أي: هو. أو بالعكس أي: ولكن هو رسول كقوله^(٤):

٣٧٠٤- وَلَسْتُ الشَّاعِرَ السُّفْسَافَ فِيهِمْ
ولكن مِذْرَةَ الْحَرْبِ الْعَوَانِ

أي: ولكن أنا مِذْرَةٌ.

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ١٨١/٢، والبحر ٢٣٦/٧، والقرطبي ١٤/١٩٦.

(٢) في رواية عبد الوارث كما في البحر.

(٣) تقدم برقم ٣١٦٥.

(٤) تقدم برقم ٢٥٩٧.

قوله : «وخاتم» قرأ^(١) عاصمٌ بفتح التاء، والباقون بكسرهما. فالفتح اسمٌ للالة التي يُخْتَمُ بها كالطابع والقالب لما يُطْبَعُ به ويُقْلَبُ فيه، هذا هو المشهور. وذكر أبو البقاء^(٢) فيه أوجهاً آخرَ منها: أنه في معنى المصدر قال: «كذا ذُكِرَ في بعض الأعراب». قلت: وهو غَلَطٌ مَحْضٌ كيف وهو يُحَوِّجُ إلى تجوُّز وإضمام؟ ولو حُكِيَ هذا في «خاتم» بالكسر لكان أقرب؛ لأنه قد يجيء المصدر على فاعِلٍ وفاعلة. وسيأتي ذلك قريباً. ومنها: أنه اسمٌ بمعنى آخر. ومنها: أنه فعلٌ ماضٍ مثل قاتل فيكون «النبين» مفعولاً به قلت: ويؤيد هذا قراءة عبد الله «ختم النبين».

والكسر على أنه اسمٌ فاعِلٍ، ويؤيد قراءة عبد الله المتقدمة. وقال بعضهم: هو بمعنى المفتوح، يعني بمعنى آخرهم.

آ. (٤٣) قوله : ﴿وملائكته﴾ : إمّا عطفٌ على فاعل «يُصَلِّي» وأغنى الفصلُ بالجارِ عن التأكيد بالضمير. وهذا عند مَنْ يرى الاشتراك أو القَدَر المشترك أو المجاز، لأنَّ صلاةَ الله تعالى غيرُ صلاتِهِمْ، وإمّا مبتدأً وخبرُهُ محذوفٌ أي : وملائكته يُصَلُّون. وهذا عند مَنْ يرى شيئاً ممَّا تقدَّم جائزاً إلا أن فيه بحثاً: وهو أنهم نَصُّوا على أنه إذا اختلفَ مَذَلُّولا الخبرَين فلا يجوزُ حَذْفُ أحدهما لدلالة الآخرِ عليه، وإن كان بلفظٍ واحدٍ فلا تقول: «زيد ضاربٌ وعمرو» يعني: وعمرو ضاربٌ في الأرض أي: مسافرٌ.

آ. (٤٤) قوله : ﴿تحيتهم﴾ : يجوزُ أن يكونَ مصدراً مضافاً لمفعوله، وأن يكونَ مضافاً لفاعله، ومفعوله، على معنى : أن بعضهم يُحيِّي

(١) السبعة ٥٢٢، والنشر ٣٤٨/٢، والبحر ٢٣٦/٧، والحجة ٥٧٨، والتيسير ١٧٩،
والقرطبي ١٤/١٩٦.

(٢) الإملاء ٢/١٩٣.

بعضاً. فيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلْفَاعِلِ والمفعول باعتبارَين، لا أنه يكون فاعلاً ومفعولاً مِنْ وَجِهٍ واحدٍ كقول مَنْ قال: «وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ»^(١) إنه مضافٌ للفاعل والمفعول.

آ. (٤٥) قوله: ﴿شَاهِدًا﴾: حالٌ مقدرةٌ أو مقارنةٌ لِقُرْبِ الزمان.

آ. (٤٦) قوله: ﴿بِإِذْنِهِ﴾: حالٌ أي: مُلْتَبِساً بتسهيله ولا يريد حقيقة الإِذْنِ لأنه مستفادٌ مِنْ «أَرْسَلْنَاكَ».

قوله: «وسراجاً» يجوزُ أَنْ يَكُونَ عطفاً على ما تقدم: إمّا على التشبيه وإمّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا سراج. وجَوُزُ الفراء^(٢) أَنْ يَكُونَ الأَصْلُ: وتالياً سراجاً. ويعني بالسَّراج القرآن. وعلى هذا فيكونُ مِنْ عطفِ الصفات وهي لذاتٌ واحدة: لأنَّ التالي هو المُرسَل. وجَوُزُ الزمخشري^(٣) أَنْ يُعْطَفَ على مفعول «أَرْسَلْنَاكَ» وفيه نظر؛ لأنَّ السَّراج هو القرآن، ولا يُوصَفُ بالإرسال بل الإنزال، إلّا أَنْ يُقَالَ: إنه حُجِّلَ على المعنى، كقوله^(٤):

٣٧٠٥- عَلَفْتُهَا بِنَاءٍ وَمَاءٍ بَارِداً

وأيضاً فيُعْتَفَرُ في الثواني ما لا يُعْتَفَرُ في الأوائل.

آ. (٤٨) قوله: ﴿وَدَعَّ أَذَاهُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ «أَذَاهُمْ» مضافاً

(١) الآية ٧٨ من الأنبياء.

(٢) لم يرد في كتابه «معاني القرآن». وورد هذا الإعراب عن الفراء في البحر. وأجازه الزمخشري في كشفه ٢٦٦/٣.

(٣) الكشف ٢٦٦/٣.

(٤) تقدم برقم ١٥٠.

لمفعوله أي : اتركْ أذاك لهم أي : عقابك إياهم ، وأن يكون مضافاً لفاعله أي : اتركْ ما آذوك به فلا تؤاخذهم حتى تؤمر .

آ . (٤٩) قوله : ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ : إن قيل : ما الفائدة بالإتيان بـ «ثم» ، وحُكْم مَنْ طَلَّقَتْ عَلَى الفور بعد الْعَقْد كذلك ؟ / فالجواب : أنه جَرَى [٧٢٣/ب] عَلَى الْغَالِب . وقال الزمخشري^(١) : «نَفِي التَّوَهُّمِ عَمَّنْ عَسَى يَتَوَهُّمُ تَفَاوُتَ الْحُكْمِ بَيْنَ أَنْ يُطَلِّقَهَا قَرِيبَةَ الْعَهْدِ بِالنِّكَاحِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَتَعَدَّ عَهْدُهَا بِالنِّكَاحِ وَتَتَرَاخَى بِهَا الْمُدَّةُ فِي حِيَالَةِ الزَّوْجِ ثُمَّ يُطَلِّقَهَا» . قال الشيخ^(٢) : «واستعمل عَسَى صِلَةً لـ «مَنْ» وهو لا يجوز» .^(٣) قلت : يُخْرِجُ قَوْلُهُ عَلَى مَا خُرِّجَ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) :

٣٧٠٦- وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ السَّيِّ
لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وهو إضمار القول .

قوله : «تَعْتَدُونَهَا» صِفَةٌ لـ «عِدَّة» و «تَعْتَدُونَهَا» تَفَعَّلُونَهَا : إِمَّا مِنَ الْعَدَدِ ، وَإِمَّا مِنَ الْإِعْتِدَادِ أَي : تَحْتَسِبُونَهَا أَوْ تَسْتَوْفُونَ عَدَدَهَا مِنْ قَوْلِكَ : عَدَّ الدَّرَاهِمَ فَاعْتَدَّهَا . أَي : اسْتَوْفَيْ عَدَدَهَا نَحْو : كَلَّمْتُهُ فَاسْتَاكَلَهُ ، وَوَزَنْتُهُ فَاسْتَزَنَهُ . وقرأ^(٥)

(١) الكشف ٢٦٧/٣ ، وبدأ بقوله : «فائدته» .

(٢) البحر ٢٣٩/٧ .

(٣) لأن الصلة يجب أن تكون خبرية و «عسى» إنشاء .

(٤) البيت للفرزدق وشطره الثاني في الديوان ٦٦١ :

لعلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ عَلَيَّ أَنَالُهَا

وهو في الخزائنة ٤٨١/٢ ، والهمع ٨٥/١ ، والدرر ٦٢/١ .

(٥) السبعة ٥٢٢ ، والبحر ٢٤٠/٧ . وهي رواية ابن أبي بزة عن ابن كثير .

ابن كثير في رواية وأهل مكة بتخفيف الدال^(١). وفيها وجهان، أحدهما: أنها من الاعتداء، وإنما كبروها تضعيفه فحففوه. قاله الرازي قال: «ولو كان من الاعتداء الذي هو الظلم لضعف؛ لأن الاعتداء يتعدى به على». قيل: ويجوز أن يكون من الاعتداء وحذف حرف الجر أي: تعتدون عليها أي: على العدة مجازاً ثم تعتدونها كقوله^(٢):

٣٧٠٧ — تَجِنُّ فِتْبَدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ

وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي: لقضى علي. قال الزمخشري^(٣): «وقرىء «تعتدونها» مخففاً أي: تعتدون فيها. كقوله^(٤)»:

٣٧٠٨ — وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ

البيت. والمراد بالاعتداء ما في قوله: «وَلَا تُمَسِّكُوهُمْ ضِرَاراً لَتَعْتَدُوا» يعني: أنه حذف الحرف كما حذف في قوله:

— وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمَى وَعَامِراً

قليل سوى الطعن النّال نوافله

وقيل: معنى تعتدونها أي: تعتدون عليهن فيها. وقد أنكر ابن عطية^(٥) القراءة عن ابن كثير وقال: «غلط ابن أبي بزة عنه» وليس كما قال. والثاني:

(١) «تعتدونها».

(٢) تقدم برقم ١٨٣٥.

(٣) الكشف ٣/٣٦٧.

(٤) تقدم برقم ٤٣٥.

(٥) المحرر ٨٣/١٣ وعبارته: «وهم من أبي بزة».

أنها من العُدوان والاعتداء، وقد تقدّم شَرْحُه، واعتراضُ أبي الفضل^(١) عليه :
بأنه كان ينبغي أَنْ يتَعَدَّى بـ «على»، وتقدّم جوابُه . وقرأ الحسن «تَعْدُونَهَا»
بسكون العين وتشديد الدالِ، وهو جمعُ بين ساكتين على غيرِ حَدِّيهما .

آ . (٥٠) قوله : ﴿عَمَّا أَفَاء﴾ : بيانٌ لما مَلَكَتْ وليس هذا قَيْدًا، بل
لو مَلَكَتْ يَمِينُه بالشراء كان الحكمُ كذا، وإنما خَرَجَ مَخْرَجَ الغالبِ .

قوله : «وامرأة» العامةُ على النصب . وفيه وجهان، أحدهما : أنها عطفٌ
على مفعولٍ «أَحْلَلْنَا» أي : وأَحْلَلْنَا لك امرأةً موصوفةً بهذين الشرطين . قال
أبو البقاء^(٢) : «وقد رَدَّ هذا قومٌ وقالوا : «أَحْلَلْنَا» ماضٍ و «إِنْ وَهَبَتْ» وهو صفةُ
المرأةِ مستقبلٌ، فأَحْلَلْنَا في موضع جوابه، وجوابُ الشرط لا يكونُ ماضياً في
المعنى» قال : «وهذا ليس بصحيحٍ لأنَّ معنى الإحلالِ ههنا الإعلامُ بالجلِّ إذا
وقع الفعلُ على ذلك كما تقول : أَبَحْتُ لك أَنْ تُكَلِّمَ فلاناً إِنْ سَلَّمَ عليك» .
الثاني : أنه ينتصبُ بمقدّرِ تقديره : وَيُجِلُّ لك امرأةً .

قوله : «إِنْ وَهَبَتْ» . . . إِنْ أَرَادَ هذا من اعتراضِ الشرطِ على الشرطِ ،
والثاني هو قيدٌ في الأولِ ، ولذلك نُعْرِبُه حالاً ، لأنَّ الحالَ قيدٌ . ولهذا اشترطَ
الفقهاءُ أَنْ يتقدّمَ الثاني على الأولِ في الوجودِ . فلو قال : «إِنْ أَكَلْتُ إِنْ رَكَبْتُ
فَأَنْتِ طَالِقٌ» فلا بُدَّ أَنْ يتقدّمَ الركوبُ على الأكلِ . وهذا لِيَتَحَقَّقَ الحاليةُ والتقييدُ
كما ذُكِرْتُ لك ؛ إذ لو لم يتقدّمَ لخلا جزءٌ من الأكلِ غيرُ مقيدٍ بركوبٍ ، فلهذا
اشترطوا تقدّمَ الثاني . وقد مضى تحقيقُ هذا ، وأَنَّهُ بشرطٍ أَنْ لا تكونَ ثَمَّ قرينةٌ
تمنعُ من تقدّمِ الثاني على الأولِ . كقولك : «إِنْ تَزَوَّجْتُكِ إِنْ طَلَّقْتُكِ فَعَبْدِي
حُرٌّ» لا يَتَصَوَّرُ هنا تقديمُ الطلاقِ على التزويجِ .

(١) وهو الرازي .

(٢) الإملاء ١٩٣/٢ .

إِلَّا أَنِّي قَدْ عَرَضْتُ لِي إِشْكَالٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ بِهَذِهِ الْآيَةِ: وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ الثَّانِي هُنَا لَا يُمْكِنُ تَقَدُّمُهُ فِي الْوُجُودِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحُكْمِ الْخَاصِّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ عَقْلًا. وَذَلِكَ أَنَّ الْمَفْسِّرِينَ فَسَّرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: «إِنْ أَرَادَ» بِمَعْنَى قَبْلَ الْهَيْبَةِ؛ لِأَنَّ^(١) بِالْقَبُولِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتِمُّ نِكَاحُهُ وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ تَقَدُّمُهُ عَلَى الْهَيْبَةِ؛ إِذِ الْقَبُولُ مُتَأَخِّرٌ. وَأَيْضًا فَإِنَّ الْقِصَّةَ كَانَتْ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ تَأَخُّرِ إِرَادَتِهِ عَنْ هَيْبَتِهَا، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي التَّفْسِيرِ. وَالشَّيْخُ^(٢) لَمَّا جَاءَ إِلَى هُنَا جَعَلَ الشَّرْطَ الثَّانِي مُتَقَدِّمًا عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْعَامَةِ وَلَمْ يَسْتَشْكِلْ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْتُهُ. وَقَدْ عَرَضْتُ هَذَا الْإِشْكَالَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَعْيَانِ زَمَانِنَا فَاعْتَرَفُوا بِهِ، وَلَمْ يَظْهَرْ عَنْهُ جَوَابٌ، إِلَّا مَا/ قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّهُ ثُمَّ قَرِينَةٌ مَانِعَةٌ مِنْ ذَلِكَ كَمَا مَثَلْتُ لَكَ أَنْفَاءً.

وَأَبُو حَيَوَةَ^(٣) «وَأَمْرًا» بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ مُقَدَّرُ أَيٍّ: أَجَلَّلْنَاهَا لَكَ أَيْضًا. وَفِي قَوْلِهِ: «إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ» التَّفَاتُ مِنَ الْخَطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ بِلَفْظِ الظَّاهِرِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ النَّبُوءَةُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْخَطَابِ فَقَالَ: خَالِصَةٌ لَكَ.

وَقَرَأَ^(٤) أُبَيُّ وَالْحَسَنُ وَعِيسَى «أَنَّ» بِالْفَتْحِ وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «أَمْرًا» بَدَلُ اشْتِمَالٍ، قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥). كَأَنَّهُ قِيلَ: وَأَحَلَّلْنَا لَكَ هَيْبَةً

(١) اسم «أَنْ» هذه ضمير الشأن.

(٢) البحر ٢٤٢/٧ — ٢٤٣.

(٣) البحر ٢٤٢/٧.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٨٢/٢، والإتحاف ٣٧٦/٢، والبحر ٢٤٢/٧.

والقرطبي ٢٠٩/١٤.

(٥) الإملاء ١٩٣/٢.

المرأة نفسها لك. الثاني: أنه على حذف لامِ العلة أي: لأن وهبت. وزيد بن علي «إذ وهبت» وفيه معنى العلية.

قوله: «خالصة» العامة على النصب. وفيه أوجه، أحدها: أنه منصوب على الحال من فاعل «وهبت». أي: حال كونها خالصة لك دون غيرك. الثاني: أنها حال من «امرأة» لأنها وصفت فتخصصت وهو بمعنى الأول. وإليه ذهب الزجاج^(١). الثالث: أنها نعت مصدر مقدر أي: هبة خالصة. فصبها بوهبت. الرابع: أنها مصدر مؤكد كـ «وعد الله»^(٢). قال الزمخشري^(٣): «والفاعل والفاعلة في المصادر غير عزيزين بالخارج والقاعد والكاذبة والعافية». يريد بالخارج ما في قول الفرزدق^(٤):

— ٣٧٠٩ —

ولا خارجاً من في زور كلام

وبالقاعد ما في قولهم: «أقاعداً وقد سار الركب» وبالكاذبة ما في قوله تعالى: «ليس لوقعتها كاذبة». وقد أنكر الشيخ^(٥) عليه قوله «غير عزيزين»

(١) معاني القرآن ٢٣٣/٤.

(٢) الآية ١٢٢ من النساء.

(٣) الكشف ٢٦٨/٣.

(٤) صدره:

على جلفة لا أشتم الدهر مسلماً

وهو في ديوانه ٧٦٩، والكتاب ١٧٣/١، والمقتضب ٢٦٩/٣، وابن يعيش ٥٩/٢، والخزانة ١٠٨/١.

قال ابن يعيش: «الشاهد فيه نصب خارجاً لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير: لا يخرج خروجاً».

(٥) البحر ٢٤٢/٧.

وقال: «بل هما عزيزان، وما وَرَدَ متَأَوَّلٌ». وُقِرِيَ^(١) «خَالِصَةً» بالرفع. فإن كانت «خَالِصَةً» حالاً قُدِّرَ المبتدأ «هي» أي: المرأة الواهبة. وإن كانت مصدرًا قُدِّرَ: فتلک الحالهُ خالصة. و«لك» على البيان أي: أعني لك نحو: سَفِيًّا لك.

قوله: «لكيلا» متعلّق بـ «خَالِصَةً» وما بينهما اعتراضٌ و«مَنْ دُونَ» متعلّق بـ «خَالِصَةً» كما تقول: خَلَصَ مِنْ كَذَا.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَمَنْ ابْتَغَيْتَ﴾: يجوزُ في «مَنْ» وجهان أحدهما: أنها شرطية في محل نصبٍ بما بعدها.

وقوله: «فلا جُنَاحَ عليك» جوابها. والمعنى: مَنْ طَلَبَتْهَا مِنَ النِّسْوَةِ اللَّاتِي عَزَلْتَهُنَّ فليس عليك في ذلك جُنَاحٌ. الثاني: أَنْ تكونَ مبتدأةً. والعائدُ محذوفٌ. وعلى هذا فيجوزُ في «مَنْ» أَنْ تكونَ موصولةً، وَأَنْ تكونَ شرطيةً و«فلا جُنَاحَ عليك» خبرٌ أو جوابٌ أي: والتي ابْتَغَيْتَهَا. ولا بُدَّ حينئذٍ مِنْ ضميرٍ راجعٍ إلى اسم الشرط من الجوابِ أي: في ابْتَغَائِهَا وَطَلَبِهَا. وقيل: في الكلامِ حَذَفَ معطوفٍ تقديره: وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ وَمَنْ لَمْ تُعْزِلْ سِوَاءَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ كما تقول: مَنْ لَقَيْكَ مِمَّنْ لَمْ يَلْقَكَ جَمِيعُهُمْ لك شاكِرٌ. تريد: مَنْ لَقَيْكَ وَمَنْ لَمْ يَلْقَكَ. وهذا فيه إلغاءٌ.

قوله: «ذلك» أي: التفويضُ إلى مَشِيئَتِكَ أَقْرَبُ إلى قِرَّةِ أَعْيُنِهِنَّ. والعامَّةُ «تَقَرَّ» مبنياً للفاعل مُسْنَدًا لـ «أَعْيُنُهُنَّ». وابنُ محيِصن^(٢) «تَقَرَّ» مِنْ أَقَرَّ رُبَاعِيًّا. وفاعلهُ ضميرُ المخاطَبِ. «أَعْيُنُهُنَّ» نصبٌ على المفعولِ به.

(١) البحر ٢٤٢/٧.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٧٧/٢، والقرطبي ٢١٦/١٤، والبحر ٢٤٣/٧.

وَقُرِءَ «تُقَرَّر» مَبْنِياً لِلْمَفْعُولِ . «أَعْيُنُهُنَّ» رَفَعَ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى «قُرَّةُ الْعَيْنِ» فِي مَرِيمَ ^(١) .

قوله : «كُلَّهِنَّ» العامةُ على رفعه توكيداً لفاعلِ «يَرْضَيْنَ» . وأبو أناس ^(٢) بالنصب توكيداً لمفعولِ «آتَيْنَهُنَّ» .

آ . (٥٢) قوله : ﴿لَا يَحِلُّ﴾ : قرأ أبو عمرو ^(٣) «تَحِلُّ» بالتأنيث اعتباراً باللفظ . والباقون بالياء ؛ لأنه جنسٌ ولللفصل أيضاً .

قوله : «مِنْ بَعْدُ» أي : مِنْ بَعْدِ اللَّاتِي نَصَّصْنَا لَكَ عَلَى إِحْلَالِهِنَّ . وقد تقدَّمَ . وقيل : مِنْ بَعْدِ إِبَاحَةِ النِّسَاءِ الْمُسْلِمَاتِ دُونَ الْكُتَابِيَّاتِ .

قوله : «مِنْ أَزْوَاجٍ» مفعولٌ به . و «مِنْ» مزيدهُ فيه لاستغراق الجنس .

قوله : «وَلَوْ أَعْجَبَكَ» كقوله : «أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ عَلَى فَرَسٍ» ^(٤) أي : في كل حال ، ولو على هذه الحال المنافية .

قوله : «إِلَّا مَا مَلَكَتْ» فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه مستثنى من «النساء» ، فيجوز فيه وجهان : النصبُ على أصل الاستثناء ، والرفعُ على البدل . وهو المختار . الثاني ^(٥) : أنه مستثنى من أزواج . قاله أبو البقاء ^(٦) . فيجوزُ أَنْ يَكُونَ في موضع

(١) انظر : الدر المصون ٥٩٠/٧ .

(٢) المحتسب ١٨٢/٢ ، والبحر ٢٤٤/٧ . والأصل أبو إياس . والقارىء هو جُوْءَة ابن عائذ أو ابن عاتك الأسدي الكوفي . روى عن عاصم ، وله اختيار في القراءة روى عنه نعيم بن يحيى . ولم تذكر وفاته . انظر : طبقات القراء ١٩٩/١ .

(٣) السبعة ٥٢٣ ، والتيسير ١٧٩ ، والنشر ٣٤٩/٢ ، والقرطبي ٢٢١/١٤ ، والحجة ٥٧٩ .

(٤) رواه أبو داود : الزكاة ٣٠٦/٢ ، ابن حنبل ٢٠١/١ .

(٥) الأصل : «والثالث» وهو سهوٌ . والتصحيح من (ش) .

(٦) الإملاء ١٩٤/٢ .

[٧٢٤/ب] نصب على أصل الاستثناء، وأن يكون / في موضع جر بدلاً من «هن»^(١) على اللفظ، وأن يكون في موضع نصب بدلاً من «هن» على المحل.

وقال ابن عطية^(٢): «إن كانت «ما» مصدرية فهي في موضع نصب لأنه من غير الجنس. وليس بجيد؛ لأنه قال بعد ذلك: والتقدير: إلا ملك اليمين. وملك بمعنى مملوك». انتهى. وإذا كان بمعنى مملوك صار من الجنس، وإذا صار من الجنس لم يكن منقطعاً. على أنه على تقدير انقطاعه لا يحتتم نصبه بل يجوز عند تميم الرفع بدلاً، والنصب على الأصل كالمتصل، بشرط صحة توجه العامل إليه كما حَقَّقْتُهُ غير مرة. وهذا يمكن توجه العامل إليه ولكن اللغة المشهورة لغة الحجاز: وهو لزوم النصب في المنقطع مطلقاً كما ذكره أبو محمد أنفاً.

آ. (٥٣) قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنها في موضع نصب على الحال تقديره: إلا مَضْحُوبِينَ بِالْإِذْنِ. الثاني: أنها على إسقاطِ بَاءِ السَّبَبِ تقديره: إلا بسبب الإذن لكم كقوله: فَاخْرُجْ بِهِ أَي بِسَبَبِهِ. الثالث: أنه منصوب على الظرف. قال الزمخشري^(٣): «إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ: في معنى الظرف تقديره: إلا وقت أن يُؤْذَنَ لكم. و«غير ناظرين» حالٌ من «لا تَدْخُلُوا»، وقع الاستثناء على الحال والوقت معاً، كأنه قيل: لا تَدْخُلُوا بِيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا وقت الإذن، ولا تَدْخُلُوا إِلَّا غير ناظرين إناء».

وردَّ الشيخ^(٤) الأول: بأن النحاة نَصُّوا على أن «أن» المصدرية لا تقع

(١) من قوله: «بهن».

(٢) المحرر ٩٢/١٣.

(٣) الكشف ٢٧٠/٣.

(٤) البحر ٢٤٦/٧.

موقع الظرف. لا يجوز: «آتيك أن يصيح الديك» وإن جاز ذلك في المصدر الصريح نحو: آتيك صياح الديك. ورد الثاني: بأنه لا يقع بعد «إلا» في الاستثناء إلا المستثنى أو المستثنى منه أو صفته. ولا يجوز في ما عدا هذا عند الجمهور. وأجاز ذلك الكسائي والأخفش^(١). وأجازا «ما قام القوم إلا يوم الجمعة ضاحكين».

و «إلى طعام» متعلق بـ «يؤذن»؛ لأنه بمعنى: «إلا أن تدعوا إلى طعام». وقرأ العامة «غير ناظرين» بالنصب على الحال كما تقدم، فعند الزمخشري^(٢) ومن تبعه: العامل فيه «يؤذن» وعند غيرهم العامل فيه مقدر تقديره: اذخلوا غير ناظرين. وقرأ^(٣) ابن أبي عبلة «غير» بالجر صفة لـ طعام. واستضعفها الناس من أجل عدم بروز الضمير لجريانه على غير من هو له، فكان من حقه أن يقال: غير ناظرين إناه أنتم. وهذا رأي البصريين^(٤). والكوفيون يجيزون ذلك إن لم يلبس كهذه الآية. وقد تقدمت هذه المسألة وفروغها وما قيل فيها. وهل ذلك مختص بالاسم أو يجري في الفعل؟ خلاف مشهور قل من يضبطه.

وقرأ العامة «إنه» مفرداً أي: نُضِجَه. يقال: أنى الطعام إنى نحو: قللاه قلى. وقرأ^(٥) الأعمش «أناء» جمعاً على أفعال فأبدلت الهمزة الثانية^(٦) ألفاً، والياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، فصار في اللفظ كأناء من قوله: «ومن أناء الليل»^(٧) وإن كان المعنى مختلفاً.

(١) في الحال، كما في البحر.

(٢) الكشاف ٣/ ٢٧٠.

(٣) القرطبي ١٤/ ٢٢٦، والبحر ٧/ ٢٤٦.

(٤) انظر: الإنصاف ١/ ٥٧.

(٥) البحر ٧/ ٢٤٦.

(٦) لأن أصله: أنأي.

(٧) الآية ١٣٠ من طه.

قوله: «ولا مُسْتَأْنِسِينَ» يجوز أَنْ يَكُونَ منصوباً عطفاً على «غير» أي: لا تَدْخُلُوهَا غَيْرَ نَاطِرِينَ^(١) ولا مُسْتَأْنِسِينَ. وقيل: هذا معطوفٌ على حالٍ مقدرة أي: لا تَدْخُلُوهَا هَاجِمِينَ ولا مُسْتَأْنِسِينَ، وَأَنْ يَكُونَ مجروراً عطفاً [على] «ناظرين» أي: غير نَاطِرِينَ وغير مُسْتَأْنِسِينَ.

قوله: «لحديث» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لَامُ الْعِلَّةِ أي: مُسْتَأْنِسِينَ لِأَجْلِ أَنْ يُحَدِّثَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً، وَأَنْ تَكُونَ الْمُقَوِّيةُ لِلْعَامِلِ لِأَنَّهُ فَرَعٌ أي: ولا مُسْتَأْنِسِينَ حديث أهل البيت أو غيرهم^(٢).

قوله: «إِنَّ ذَلِكَ» أي: إِنَّ أَنْتَظَارَكُمْ وَاسْتِثْنَاءَكُمْ فَأُشِيرُ إِلَيْهِمَا إِشَارَةً الْوَاحِدِ كَقَوْلِهِ: «عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ»^(٣). أي: إِنَّ الْمَذْكُورَ. وَقُرِئَ^(٤) «لَا يَسْتَحِي» بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ، وَالْأُخْرَى مَحْذُوفَةٌ. وَاخْتَلَفَ فِيهَا: هَلْ هِيَ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَّةُ؟ وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْبَقَرَةِ، وَأَنَّهَا رَاوِيَةٌ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ^(٥). وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٍ. يَقُولُونَ: اسْتَحَى يَسْتَحِي، مِثْلُ: اسْتَقَى يَسْتَقِي. وَأَنْشَدْتُ عَلَيْهِ هُنَاكَ مَا سَمِعْتُ فِيهِ.

قوله: «أَنْ تُؤْذُوا» هِيَ اسْمُ كَانَ. وَ«لَكُمْ» الْخَبَرُ. وَ«لَا أَنْ تَنْكِحُوا» عَطَفٌ عَلَى اسْمِ كَانَ. وَ«أَبْدَأُ» ظَرْفٌ.

آ. (٥٥) [قوله]: ﴿وَاتَّقِينَ﴾: عَطَفَ عَلَى مَحْذُوفٍ أَي: امْتَثِلْنَ مَا أُمِرْتُنَّ بِهِ وَاتَّقِينَ.

-
- (١) الأصل «ناظر» والتصحيح من (ش).
 (٢) قال ابن هشام: «وهي المزيدة لتقوية عاملٍ ضَعُفَ إِذَا بَتَّاعِرُهُ، أَوْ بِكَوْنِهِ فَرَعاً فِي الْعَمَلِ نَحْو: «مَصْدَقاً لِمَا مَعَهُمْ». انظر: المغني ٢٨٦.
 (٣) الآية ٦٨ من البقرة.
 (٤) البحر ٢٤٧/٧.
 (٥) انظر: الدر المنصور ٢٢١/١، الشواذ ٤. فِي رَاوِيَةِ شَبَلٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ، وَابْنِ مَحِيصِينَ وَيَعْقُوبَ.

آ. (٥٦) قوله: ﴿وَمَلَأْتَهُ﴾ : العامة على النصب نسقاً على اسم «إن». و «يُصَلُّونَ» هل هو خبرٌ عن الله وملائكته، أو عن الملائكة فقط، وخبرُ الجلالة محذوفٌ لتغاير الصلاتين؟ خلافٌ تقدّم قريباً^(١). وقرأ^(٢) ابنُ عباسٍ ورويت عن أبي عمرو^(٣) «وملائكته» رفعا، فيحتمل أن يكونَ عطفاً على محلِّ اسم «إن» عند بعضهم^(٤) / وأن يكونَ مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، وهو [٧٢٥/أ] مذهبُ البصريين. وقد تقدّم فيه بحث^(٥) نحو: «زيدٌ ضاربٌ وعمرو» أي ضاربٌ في الأرض.

آ. (٥٧) قوله: ﴿يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ : فيه أوجهٌ أي: يقولون فيه ما صورته أذىً، وإن كان سبحانه وتعالى لا يلحقه ضررٌ ذلك حيث وصفوه بما لا يليقُ بجلاله: مِن اتِّخَاذِ الْأَنْدَادِ، ونسبةِ الولد والزوجة إليه؛ وأن يكونَ على حذفٍ مضافٍ أي: أولياء الله. وقيل: أتى بالجلالة تعظيماً، والمراد: يُؤْذُونَ رسولي كقوله تعالى: «إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ»^(٦).

آ. (٥٨) قوله: ﴿فَقَدْ احْتَمَلُوا﴾ : خبرٌ «والذين». ودخلتِ الفاءُ لشيبهِ الموصولِ بالشرط.

آ. (٥٩) قوله: ﴿يُذْنِبِينَ﴾ : كقوله: «قُلْ لِعِبَادِي... يُقِيمُوا»^(٧) و «مِنَ» للتبعيض.

(١) انظر إعرابه للآية ٤٣.

(٢) القرطبي ٢٣٢/١٤، والبحر ٢٤٨/٧.

(٣) من رواية عبد الوارث كما في البحر.

(٤) انظر المسألة في الارتشاف ١٥٩/٢.

(٥) انظر إعرابه للآية ٤٣.

(٦) الآية ١٠ من الفتح: «إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ».

(٧) «قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» الآية ٣١ من إبراهيم.

قوله: «ذلك أذنى» أي: إثناء الجلابيب أقرب إلى عرفانهم فعَدَمَ أذاهنَّ.

آ. (٦٠) قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾: أي: إلا زماناً قليلاً، أو إلا جواراً قليلاً. وقيل: «قليلاً» نصبٌ على الحال من فاعل «يُجاورونك» أي: إلا أَقِلَاءً أَذِلَّةً بمعنى: قليلين. وقيل: «قليلاً» منصوبٌ على الاستثناء أي: لا يُجاوروك إلا القليلُ منهم على أَذَلِّ حالٍ وأقلِّه.

آ. (٦١) قوله: ﴿مَلْعُونِينَ﴾: حالٌ من فاعل «يُجاورونك» قاله ابن عطية ^(١) والزمخشري ^(٢) وأبو البقاء ^(٣). قال ابن عطية: «لأنه بمعنى يَنْتَفُونَ منها ملعونين». وقال الزمخشري ^(٤): «دَخَلَ حرفُ الاستثناء على الحال والظرف معاً كما مرَّ في قوله: «إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ» ^(٥). قلت: وقد تقدَّم بحثُ الشيخِ معه وهو عائِدٌ هنا. وَجَوَزَ الزمخشريُّ أَنْ يَنْتَصِبَ على الشتم. وَجَوَزَ ابنُ عطية ^(٦) أَنْ يَكُونَ بدلاً مِنْ «قليلاً» على أنه حال كما تقدَّم تقريره. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «مَلْعُونِينَ» نعتاً لـ «قليلاً» على أنه منصوبٌ على الاستثناء مِنْ واوِ «يُجاوِرُونَكَ» كما تقدَّم تقريره. أي: لا يُجاوروك منهم أحدٌ إلا قليلاً ملعوناً. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً بـ «أَخَذُوا» الذي هو جوابُ الشرط. وهذا

(١) المحرر ١٠١/١٣.

(٢) الكشف ٢٧٤/٣.

(٣) الإملاء ١٩٤/٢.

(٤) الكشف ٢٧٥/٣.

(٥) الآية ٥٣.

(٦) عبارته في المحرر ١٠١/١٣: «ويجوز أن يكون بدلاً من أَقِلَاءٍ الذي قَدَرْنَاهُ قَبْلُ».

عند الكسائي والفراء^(١) فإنهما يُجيزان تقديم معمول الجواب على أداة الشرط نحو: «خيراً إن تأتني تُصَبِّ». .

وقد منع الزمخشري^(٢) ذلك فقال: «ولا يَصِحُّ أَنْ يَنْتَصِبَ بِ «أَخْذُوا» لِأَنَّ ما بعد كلمة الشرط لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَهَا». وهذا منه مَشْيٌ على الجادة. وقوله: «ما بعد كلمة الشرط» يشملُ فعلَ الشرط والجواب. فأما الجوابُ فتَقَدَّمُ حَكْمُهُ، وأما الشرطُ فأجاز الكسائي أيضاً تقديم معموله على الأداة نحو: «زيداً إن تَضَرَّبَ أَهْنَكَ». فتلخَّص في المسألة ثلاثة مذاهب: المَنعُ مطلقاً، الجوازُ مطلقاً، التفصيلُ: يجوزُ تقديمه معمولاً للجواب، ولا يجوزُ تقديمه معمولاً للشرط، وهو رأيُ الفراء.

قوله: «وقتلوا» العامة على التشديد. وقُرِئ^(٣) بالتخفيف. وهذه يَرُدُّها مجيء المصدر على التَّفْعِيلِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: جاء على غيرِ صَدْرِهِ. وقوله: «سُنَّةُ اللَّهِ» قد تقدَّم نظيرها^(٤).

آ. (٦٣) قوله: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ﴾: الظاهرُ أنَّ «لعلَّ» تُعَلِّقُ كما يُعَلِّقُ التمني. و«قريباً» خبرٌ كان على حَذْفِ موصوفٍ أي: شيئاً قريباً. وقيل: التقدير: قيام الساعة، فَرُوعِيَتِ السَّاعَةُ في تأنيث «تكون»، ورُوعِي المضاف

(١) مذهبه في معاني القرآن ٣٤٩/٢ أن «مَلْعُونِينَ» منصوبٌ على الشتم وعلى الفعل أي: لا يجاورونك فيها إلا ملمعونين. والشتم على الاستئناف. أما «أَخْذُوا» فهو استئناف.

(٢) الكشف ٢٧٥/٣.

(٣) البحر ٢٥١/٧.

(٤) الآية ٣٨ من الأحزاب.

المحذوف في تذكير «قريباً». وقيل: قريباً كثر استعماله استعمال الظروف فهو هنا ظرف في موضع الخبر.

آ. (٦٥) قوله: ﴿فِيهَا﴾: أي: في السَّعِير لأنها مؤنثة، أو لأنه في معنى جهنم. و«لَا يَجِدُونَ» حال ثانية أو مِنْ «خالدين».

آ. (٦٦) قوله: ﴿يَوْمَ﴾: معمول لـ «خالدين»، أولـ «يَجِدُونَ»، أولـ «نصيراً» أولـ «أذكر»، أولـ «يقولون» بعده. وقرأ العامة «تَقْلَبُ» مبنياً للمفعول. «وجوههم» رفع على ما لم يُسم فاعله. وقرأ^(١) الحسن وعيسى والرواسي «تَقْلَبُ» بفتح التاء أي: تتَقْلَبُ. «وجوههم» فاعل به. أبو حيوة «تَقْلَبُ» بالنون أي نَحَنُ. «وجوههم» بالنصب. وعيسى البصرة «تَقْلَبُ» بضم التاء وكسر اللام أي: تَقْلَبُ السَّعِيرُ أو الملائكة. «وجوههم» بالنصب على المفعول به. «يقولون» حال و«يَا لَيْتَنَا» مَحْكِيٌّ.

آ. (٦٧) قوله: ﴿سَادَتَنَا﴾: قرأه^(٢) ابن عامر في آخرين بالجمع بالألف والتاء. والباقون «سَادَتَنَا» على أنه جمع تكسير غير مجموع بألف وتاء. ثم «سادة» يجوز أن يكون جمعاً لسيّد، ولكن لا ينقاس؛ لأن فِعْلاً لَا يُجْمَعُ على فَعْلَةٍ، وسَادَةٌ فَعْلَةٌ؛ إذ الأصل سَوْدَةٌ. ويجوز أن يكون جمعاً لسائد نحو: فاجر وفَجْرَة، وكافر وكَفْرَة وهو أقرب إلى القياس / ممّا قبله، وابن عامر جمع هذا ثانياً بالألف والتاء، وهو غير مقيس أيضاً نحو: بَيُوتَات وجَمَالَات.

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٧٨/٢، والمحتسب ١٨٤/٢، والبحر ٢٥٢/٧، والقرطبي ٢٤٩/١٤.

(٢) السبعة ٥٢٣، والحجة ٥٨٠، والبحر ٢٥٢/٧، والتيسير ١٧٩، والنشر ٣٤٨/٢، والقرطبي ٢٤٩/١٤.

آ. (٦٨) وقراً «كبيراً» بالباء الموحدة عاصم^(١). والباقون بالمثلثة، وتقدم معناهما في البقرة^(٢).

آ. (٦٩) قوله: ﴿عند الله﴾: العائمة على «عند» الظرفية المجازية. وابن مسعود^(٣) والأعمش وأبو حيوة «عبدأ» من العبودية، «الله» جار مجرور وهي حسنة. قال ابن خالويه^(٤): «صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ شَبُوزٍ فِي رَمَضَانَ فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذِهِ»^(٥). قلت: وكان - رحمه الله - مولعاً بنقل الشاذ، وحكايته مع ابن مقلة^(٦) الوزير وابن مجاهد في ذلك مشهورة^(٧). و«ما» في «مما قالوا»: إما مصدرية، وإما بمعنى الذي.

آ. (٧٢) وقوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا﴾: إما حقيقة، وإما تمثيل وتخيل.

وقوله: «فَأَبَيَّنَ» أتى بضمير هذه كضمير الإناث؛ لأنَّ جَمَعَ التَكْسِيرِ غَيْرُ الْعَاقِلِ يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مَذْكَراً، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ لِثَلَاثَتِهِمْ أَنَّهُ قَدْ غَلَبَ الْمُؤَنَّثُ وَهُوَ «السَّمَاوَاتُ» عَلَى الْمَذْكَرِ وَهُوَ «الْجِبَالُ».

(١) السبعة ٥٢٣ - ٥٢٤، والحجة ٥٨٠، والقرطبي ٢٥٠/١٤، والتيسير ١٧٩، والبحر ٣٤٩/٢، والنشر ٢٥٢/٧.

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة ٥٨٠.

(٣) الإنحاف ٣٧٨/٢، والمحتسب ١٨٥/٢، والقرطبي ٢٥٢/١٤، والبحر ٢٥٣/٧.

(٤) الشواذ ١٢٠.

(٥) ورسمها في الشواذ «وكان عبد الله» ولعله تصحيف.

(٦) محمد بن علي بن الحسين بن مقلة أبو علي وزير شاعر أديب، يُضْرَبُ بِحَسَنِ خَطِّهِ الْمَثَلُ. تقلد الوزارة لثلاثة من الخلفاء ومات في السجن سنة ٣٢٨. انظر: فييات الأعيان ٦١/٢، والأعلام ٢٧٣/٦.

(٧) حيث اعترف بقراءته للشاذ واستتيب عنه وذلك سنة ٣٢٣، وأمر الوزير بضربه. انظر: طبقات القراء ٥٤/٢ - ٥٥.

آ. (٧٣) قوله : ﴿لِيُعَذِّبَ﴾ : متعلّق بقوله «وَحَمَلَهَا» ف قيل : هي لأم الصيرورة لأنه لم يَحْمِلْهَا لذلك . وقيل : لأم العلة على المجاز ؛ لَمَّا كانت نتيجة حَمَلِهِ ذلك جُعِلَتْ كالعلة الباعثة . وَرَفَعَ الْأَعْمَشُ^(١) «وَيَتُوبُ» استثناءً .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْأَحْزَابِ]

(١) الإنحاف ٣٧٨/٢ ، والقرطبي ٢٥٨/١٤ ، والبحر ٢٥٥/٧ .

سورة سبأ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الَّذِي لَهُ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ تابعاً، وَأَنْ يَكُونَ مقطوعاً نصباً أو رفعاً على المدح فيهما. و«ما في السموات» يجوز أن يكونَ فاعلاً بـ «له» وهو الأحسنُ، وَأَنْ يَكُونَ مبتدأ.

قوله: «في الآخرة» يجوزُ أَنْ يتعلّقَ بنفس الحمد، وَأَنْ يتعلّقَ بما تعلّقَ به خبره. «وهو الحكيمُ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ معترضاً إذا أَعْرَبْنَا «يَعْلَمُ» حالاً مؤكدةً مِنْ ضمير البارئ تعالى، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «يَعْلَمُ» مستأنفاً، وَأَنْ يَكُونَ حالاً من الضمير في «الخير».

آ. (٢) قوله: ﴿وَمَا يَنْزِلُ﴾: العامةُ على «يَنْزِلُ» مفتوح الباء، مخفف الزاي مُسنّداً إلى ضمير «ما». وعلي^(١) رضي الله عنه والسلمي يضمّهما وتشديد الزاي أي الله تعالى.

آ. (٣) قوله: ﴿بَلَى﴾: جوابٌ لقولهم «لا تأتينا» وما بعده قسمٌ على ذلك. وقرأ العامةُ «لَتَأْتِيَنَّكُمْ» بالتأنيث. وطلق^(٢) بالياء فليل: أي: البعث.

(١) البحر ٢٥٧/٧.

(٢) المحتسب ١٨٦/٢، والبحر ٢٥٧/٧، والقرطبي ٢٦٠/١٤. وفي المحتسب «طلق». ولعله طلق بن حبيب العبري البصري، روى عن أنس بن مالك وسعيد =

وقيل: هي على معنى الساعة، أي: اليوم. قاله الزمخشري^(١). ورده الشيخ^(٢) بأنه ضرورة، كقوله^(٣):

— ٣٧١٠ —

ولا أَرْضُ أَبْقَلْ إِنْقَالَهَا

وليس مثله. وقيل: أي الله بمعنى أمره. ويجوز على قياس هذا الوجه أَنْ يَكُونَ «عَالَمٌ» فاعلاً لـ «يَأْتِيَنَّكُمْ» في قراءة مَنْ رفعه.

قوله: «عالم» قرأ^(٤) الأخوان «عَلَامٌ» على صيغة المبالغة وخفضه نعتاً لـ رَبِّي» أو بدلاً منه وهو قليل لكونه مشتقاً. ونافع وابن عامر «عَالَمٌ» بالرفع على هو عالم أو على أنه مبتدأ، وخبره «لا يَعْرُبُ» أو على أن خبره مضمراً أي هو. ذكره الحوفي. وفيه بُعد. والباقون «عالم» بالخفض على ما تقدّم. وإذا جُمِلَ نعتاً فلا بُدَّ مِنْ تقدير تعريفه. وقد تقدّم أن كلَّ صفةٍ يجوزُ أن تتعرّف بالإضافة إلا الصفة المشبهة. وتقدّمت قراءتا «يَعْرُبُ» في سورة يونس^(٥).

قوله: «ولا أَصْغَرُ» العائمة على رفع «أصغر» و«أكبر». وفيه وجهان، أحدهما: الابتداء، والخبر «إلا في كتاب». والثاني: النسق على «مثقال» وعلى

= ابن المسيب، صدوق في الحديث. انظر: مَنْ أسماؤهم طلق في التهذيب ٦٣٢/٢.

(١) الكشف ٢٧٩/٣.

(٢) البحر ٢٥٧/٧.

(٣) تقدم برقم ٢٨٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٢٦، والنشر ٣٤٩/٢، والحجة ٥٨١، والتيسير ١٨٠، والبحر ٢٥٧/٧، والقرطبي ٢٦٠/١٤.

(٥) قرأ الكسائي في يونس وسبأ بكسر العين، والباقون بضمها. انظر: الدرر المصون ٢٢٩/٦.

هذا فيكون «إلا في كتاب» تأكيداً للنفي في «لا يعزّب» كأنه قال: لكنه في كتاب مُبين.

وقرأ^(١) قتادة والأعمش، ورويت عن أبي عمرو ونافع أيضاً، بفتح الرائيين. وفيهما وجهان، أحدهما: أنها «لا» التبرئة بُني اسمها معها. والخبر قوله: «إلا في كتاب». الثاني: النسق على «ذرة». وتقدم في يونس أن حمزة قرأ بفتح راء «أصغر» و«أكبر» وهنا وافق على الرفع. وتقدم البحث هناك مُشبعاً^(٢). قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هَلْ جاز عطف «ولا أصغر» على «مثقال»^(٤)، وعطف «ولا أكبر» على «ذرة»^(٥). قلت: يَأْبَى ذلك حرف الاستثناء إلا إذا جَعَلْتَ الضمير في «عنه» للغيب، وجَعَلْتَ «الغيب» اسماً للخفيّات قبل أن تُكْتَبَ في اللوح؛ لأنّ إثباتها في اللوح نوع من البروز عن الحجاب على معنى: أنه لا يَنْفَصِلُ عن الغيب شيء ولا يَزُلُّ عنه/ إلا مَسْطُوراً^[١/٧٢٦] في اللوح». قال الشيخ^(٦): «ولا يُحتاج إلى هذا التأويل إذا جَعَلْنَا الكتاب ليس اللوح المحفوظ».

وقرأ زيد بن علي^(٧) بخفض راءيّ «أصغر» و«أكبر» وهي مُشْكَلَةٌ جداً. وخُرِجَتْ على أنهما في نية الإضافة؛ إذ الأصل: ولا أصغرِهِ ولا أكبرِهِ، وما

(١) الإتحاف ٣٨١/٢، والقرطبي ٢٦٠/١٤، والبحر ٢٥٨/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٣٠/٦.

(٣) الكشف ٢٧٩/٣ - ٢٨٠.

(٤) قال: كأنه قيل: لا يعزب عنه مثقال ذرةٍ وأصغرُ وأكبر.

(٥) قال: بأنه فتح في موضع الجر لامتناع الصرف. كأنه قيل: لا يعزب عنه مثقال ذرة ولا مثقال أصغر من ذلك ولا أكبر.

(٦) البحر ٢٥٨/٧.

(٧) البحر ٢٥٨/٧.

لا ينصرف إذا أُضِيفَ أَنْجَرٌ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ وَنُويَ
معناه فَتَرِكَ الْمَضَافُ بِحَالِهِ، وَلَهُ نَظَائِرُ كَقَوْلِهِمْ^(١):

٣٧١١

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

[قوله: (٢)]

٣٧١٢ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ

على خلاف. وَقَدْ يُفَرَّقُ: بَأَن هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَحذُوفِ لَفْظًا بخلاف
هنا. وَقَدْ رَدَّ بَعْضُهُمْ هَذَا التَّخْرِيجَ لَوْجُودِ «مِنْ»؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ مَتَى أُضِيفَ
لَمْ يَجَامِعْ «مِنْ». وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ «مِنْ» لَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةً
بِأَفْعَلَ؛ بَلْ بِمَحذُوفٍ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ انْبَهَتْ
الْمَضَافُ فَنُبِّئَتْ بِ«مِنْ» وَمَجْرُورِهَا أَي: أَعْنِي مِنْ ذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعَ تَقْدِيرِهِ
لِلْمَضَافِ إِلَيْهِ نُوي طَرَحُهُ، فَلِذَلِكَ أَتَى بِ«مِنْ». وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ
التَّصْرِيحُ بِالْإِضَافَةِ مَعَ وَجُودِ «مِنْ» قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

(١) البيت للفرزدق وصدره:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَبَهُ

وهو في ديوانه ٢١٥، والكتاب ٩٢/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والخصائص
٤٠٧/٢، وابن يعيش ٢١/٣، والخزانة ٣٦٩/١. والعارض هنا: السحاب. وذراعا
الأسد: كوكبان.

(٢) تقدم برقم ٢٥٩.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم. وهو في ديوانه ١٧٠، ونُسب أيضاً لسعد القرقر. وهو في
المغني ٥٧٧، والعيني ٥٥/٤. والودي: صغار النخل. والسدف: ج. سُذْفَةٌ وهي
الظلمة. والبيت من المنسرح.

٣٧١٣- نحن بغرس الودّي أعلمنا
منا بركض الجياد في السدّ

وخرّج على هذين الوجهين: إمّا التعلّق بمحذوف، وإمّا نية أطراح
المضاف إليه. قلت: وهذا كما احتاجوا إلى تأويل الجمع بين أل ومن في أفعَل
كقوله^(١):

٣٧١٤- ولست بالأكثر منهم حصّى

.....

وهذه توجيهات شذوذ، لا يُطلَب فيها أكثر من ذلك فليُتَّعَ بمثله.

آ. (٤) قوله: ﴿لِيَجْزِي﴾: فيه أوجه، أحدها: أنّه متعلّق بلا
يَعْزُب. وقال أبو البقاء^(٢): «يتعلّق بمعنى لا يَعْزُب، أي يُحصي ذلك لِيَجْزِي»
وهو حسن، أو بقوله: «لَتَأْتِيَنَّكُمْ» أو بالعامل في قوله: «إلا في كتاب» أي: إلا
استقرّ ذلك في كتاب مبيّن لِيَجْزِي. وتقدم في الحجّ قراءتا «مُعْجِزِينَ»^(٣).

آ. (٥) قوله: ﴿أَلِيم﴾: قرأ^(٤) ابن كثير وحفص هنا، وفي
الجاثية، «أَلِيم» بالرفع. والباقون بالخفض. فالرفع على أنّه نعت لـ «عذاب»

(١) البيت للأعشى وعجزه:

وإنما العزّة للكثير

وهو في ديوانه ١٤٣، والخصائص ١٨٥/١، والخزانة ٤٨٩/٣، وشرح التصريح
١٠٤/٢.

(٢) الإملاء ١٩٥/٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥١ من الحج.

(٤) النشر ٣٤٩/٢، والبحر ٢٥٩/٧، والتيسير ١٨٠، والقرطبي ٢٦١/١٤.

والخفضُ على أنه نعتٌ لـ «رَجَزٍ» إلا أن مكياً^(١) ضَعَفَ قراءةَ الرفعِ واستبعدَهَا قال: «لأنَّ الرَّجَزَ هو العذابُ فيصيرُ التقديرُ: عذابٌ أليمٌ مِنْ عذابٍ، وهذا معنى غيرُ متمكِّنٍ». قال: «والاختيارُ خفضُ «أليمٍ» لأنه أصحُّ في التقدير والمعنى؛ إذ تقديرُهُ: لهم عذابٌ مِنْ عذابٍ أليمٍ، أي: هذا الصنفُ مِنْ أصنافِ العذابِ لأنَّ العذابَ بعضُهُ أَلَمٌ مِنْ بعضٍ». قلت: وقد أُجِيبَ عَمَّا قاله مكِّي: بأنَّ الرَّجَزَ مُطلقُ العذابِ، فكأنه قيلَ لهم: هذا الصنفُ مِنَ العذابِ من جنسِ العذابِ. وكان أبا البقاء^(٢) لَحَظَ هذا حيث قال: «وبالرفعِ صفةٌ لـ عذابٍ، والرَّجَزُ مُطلقُ العذابِ».

قوله: «والذين سَعَوْا» يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنها مبتدأٌ و«أولئك» وما بعده خبرُهُ. والثاني: أنه عطْفٌ على الذين قبله أي: وَيَجْزِي الذين سَعَوْا، ويكون «أولئك» الذي بعده مستأنفاً، و«أولئك» الذي قبله وما في حَيْزِهِ معترضاً بين المتعاطفين.

آ. (٦) قوله: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه عطْفٌ على «لَيَجْزِي» قال الزمخشري^(٣): «أي: وليعلم الذين أُوتُوا الْعِلْمَ عند مجيء الساعة». قلت: إنما قَيِّدَهُ بقوله: «عند مجيء الساعة» لأنه عُلِّقَ «لَيَجْزِي» بقوله: «لنأتينكم»؛ فبني هذا عليه، وهو من أحسن ترتيب. والثاني: أنه مستأنفٌ أخبر عنهم بذلك، و«الذي أُنْزِلَ» هو المفعول الأولُ و«هو» فصلٌ و«الحقُّ» مفعول ثانٍ؛ لأنَّ الرؤيةَ علميةٌ.

(١) الكشف ٢٠١/٢.

(٢) الإملاء ١٩٥/٢.

(٣) الكشف ٢٨٠/٣.

- سبأ -

وقرأ^(١) ابن أبي عبلة «الحق» بالرفع على أنه خبر «هو». والجملة في موضع المفعول الثاني وهو لغة تميم، يجعلون ما هو فصل مبتدأ، و«مِنْ رَبِّكَ» حال على القراءتين.

قوله: «وَيَهْدِي» فيه أوجه، أحدها: أنه مستأنف. وفي فاعله احتمالان، أظهرهما: أنه ضمير الذي أنزل. والثاني: ضمير اسم الله وَيَقْلُقْ هذا لقوله إلى صراط العزيز؛ إذ لو كان كذلك لقليل: إلى صراطه. ويُجاب: بأنه مِنْ الالتفات، ومِنْ إبراز المضمّر ظاهراً تنبيهاً على وَصْفِهِ بها بين الصفتين.

الثاني من الأوجه المتقدمة: أنه معطوف/ على موضع «الحق» و«أَنْ» [ب/٧٢٦] معه مضمرة تقديره: هو الحق والهداية.

الثالث: أنه عطفت على «الحق» عطفت فعل على اسم لأنه في تأويله كقوله تعالى: «صَافَاتٍ وَبِقِضْنَ»^(٢) أي: وقابضات، كما عطف الاسم على الفعل لأن الفعل بمعناه.

كقول الشاعر^(٣):

٣٧١٥- فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ

وبحرَ عطاءٍ يستخِفُّ المعابرا

كأنه قيل: وليرَوْه الحقَّ وهادياً.

الرابع: أن «وَيَهْدِي» حال من «الذي أنزل»، ولا بُدَّ من إضمار مبتدأ أي: وهو يَهْدِي نحو^(٤):

(١) البحر ٢٥٩/٧، والقرطبي ٢٦٢/١٤.

(٢) الآية ١٩ من الملك.

(٣) تقدم برقم ١٢٨٨.

(٤) تقدم برقم ٤١٩.

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

وهو قليل جداً.

آ. (٧) قوله: ﴿إِذَا مَرَّ قُتْمٌ﴾: «إذا» منصوب بمقدر أي: تُبْعَثُونَ وتُجَزَّوْنَ وقتَ تمرّيقكم للدلالة «إنكم لفي خلقٍ جديد» عليه.

ولا يجوز أن يكون العامل «يُنَبِّئُكُمْ»^(١) لأن التنبئة لم تقع ذلك الوقت. ولا «خَلَقِي جَدِيدٌ» لأن ما بعد «إِنْ» لا يعمل فيما قبلها. ومن توسّع في الظرف أجازته. هذا إذا جعلنا «إذا» ظرفاً محضاً. فإن جعلناه شرطاً كان جوابها مقدرًا أي: تُبْعَثُونَ، وهو العامل في «إذا» عند جمهور النحاة.

وجوّز الزجاج^(٢) والنحاس^(٣) أن يكون^(٤) معمولاً لـ «مَرَّ قُتْمٌ». وجعله ابن عطية^(٥) خطأ وإفساداً للمعنى. قال الشيخ^(٦): «وليس بخطأ ولا إفساد. وقد اختلف في العامل في «إذا» الشرطية، وبينّا في «شرح التسهيل» أن الصحيح أن العامل فيها فعل الشرط كاخواتها من أسماء الشرط». قلت: لكن الجمهور على خلافه. ثم قال الشيخ: «والجملة الشرطية يُحتمل أن تكون معمولاً لـ «يُنَبِّئُكُمْ» لأنه في معنى: يقول لكم إذا مَرَّ قُتْمٌ: تُبْعَثُونَ. ثم أكّد ذلك بقوله: «إنكم لفي خلقٍ جديد». ويُحتمل أن يكون «إنكم لفي خلقٍ» مُعلّقاً لـ «يُنَبِّئُكُمْ» ساداً مسدّ

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٥٧/٢.

(٢) معاني القرآن ٢٤١/٤.

(٣) إعراب القرآن ٦٥٧/٢.

(٤) أي «إذا».

(٥) المحرر ١١٠/١٣.

(٦) البحر ٢٥٩/٧.

المفعولين، ولولا اللام لُفْتُحَتْ «إِنَّ» وعلى هذا فجملة الشرط اعتراض. وقد منع قوم التعليق في «أعلم» وبابها، والصحيح جوازُه. قال^(١):

٣٧١٧- حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي
سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدَ أَوْ تَشْقَى

وقرأ^(٢) زيد بن علي بإبدالِ الهمزة ياء^(٣). وعنه «يُنَبِّئُكُمْ» من أنبأ كأكرم. ومُمَزَّقٌ فيه وجهان، أحدهما: أنه اسمٌ مصدر^(٤)، وهو قياسٌ كلُّ ما زاد على الثلاثة أي: يجيء مصدره وزمانه ومكانه على زنة اسم مفعوله أي: كلُّ تمزيق. والثاني: أنه ظرفٌ مكانٍ. قاله الزمخشري^(٥)، أي: كلُّ مكانٍ تمزيقٍ من القبور وبطن الوحش والطير. ومن مجيء مُفْعَلٌ مجيء التفعيل قوله^(٦):

٣٧١٨- أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّجِي الْقَوَافِي
فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا

أي: تَسْرِجِي. والتَّمْزِيقُ: التَّخْرِيقُ والتقطيع. يُقال: ثوبٌ مُمَزَّقٌ ومَمَزُوقٌ. ويُقال: مَزَقَهُ فهو مَازِقٌ وَمَزِقٌ أيضاً. قال^(٧):

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في العيني ٤٤٧/٢، وشرح التصريح ٢٦٦/١، والهمع ١٥٨/١، والدرر ١٤٠/١. قال العيني: «عُلقت نبئت التي تقتضي ثلاثة مفاعيل لأجل اللام في قوله للذي».

(٢) البحر ٢٥٩/٧.

(٣) يَنْبِئُكُمْ.

(٤) وهو المصدر الميمي.

(٥) الكشف ٢٨٠/٣.

(٦) تقدم برقم ١٢٤٠.

(٧) البيت لزيد الخيل. وعجزه:

٣٧١٩- أتاني أنهم مَرَقُون عَرَضِي

وقال الممزق العبدى - وبه سُمي المُمَزَّق^(١) :

٣٧٢٠- فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ
وَلَا فَادِرْكَنِي وَلَمَّا أَمَزَّقِي

أي : ولما أُبْلِ وَأُفَنَّ .

و «جديد» عند البصريين بمعنى فاعِل يقال : جَدَّ الشيءُ فهو جَادٌ وجديد،
وعند الكوفيين بمعنى مفعول مِنْ جَدَّدْتُهُ أي : قَطَعْتُهُ .

آ . (٨) قوله : «أَفْتَرَى» : هذه همزة استفهام . وَحُذِفَتْ لِأَجْلِهَا
همزة الوصل، فلذلك تَبَيَّنَتْ هذه الهمزة وصلًا وابتداءً . وبهذه الآية استدُلَّ
الجاحظُ على أَنَّ الكلامَ ثلاثة أقسام : صدق، كذب، لا صدق ولا كذب .
وَوَجَّهَ الدلالة منه على القسم الثالث أَنَّ قوله : «أم به جَنَّة» لا جائزُ أَنْ يكونَ
كذبًا لِأَنَّهُ قَسِيمُ الكذب، وقسيمُ الشيءِ غيره، ولا جائزُ أَنْ يكونَ صِدْقًا لِأَنَّهُمْ
لم يعتقدوه، فثبت قَسَمُ ثالث . وقد أُجِيبَ عنه بأنَّ المعنى : أم لم يَقْتَرِ . ولكن
عَبَّرَ عن هذا بقولهم «أم به جَنَّة» لِأَنَّ المجنونَ لا افتراءَ له .

والظاهرُ في «أم» هذه متصلة؛ لِأَنَّهَا تَقْدَرُ بِأَيِّ الشَّيْئِينَ . ويجابُ
بأحدهما، كأنه قيل : أيُّ الشَّيْئِينَ واقعٌ : افتراؤه الكذب أم كونه مجنوناً؟

= وهو في ديوانه ٤٢، والدرر ١٣٠/٢، وشرح التصريح ٦٨/٢، والعيني ٥٤٥/٣ والخزانة ٤٥٦/٣ . جحاش : ج جحش، وهو ولد الحمار . والكرملين اسم ماء . والفديد : الصوت .

(١) الأصمعيات ١٦٦، وأمالى الشجري ١٣٥/١، واللسان (أكمل)، والعيني ٥٩٠/٤ .

ولا يَضُرُّكُونَهَا بعدها جملة؛ لأنَّ الجملة بتأويل المفرد كقوله^(١) : / [٧٢٧/أ]

٣٧٢١- لا أَبَالِي أَنَّبَ بِالْحَزَنِ تَنِيْسُ
أم جفاني بظهر غَيْبٍ لثِيْمُ

ومثله قول الآخر^(٢) :

٣٧٢٢- لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا
شُعَيْثُ ابْنِ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ ابْنِ مَنْقَرٍ
«ابن منقر» خبر، لا نعت. كذا أنشده بعضهم مستشهداً على أنها جملة،
وفيه حذف التنوين مما قبل «ابن» وليس بصفة. وقد عرفت ما أشرت إليه هنا من
سورة التوبة^(٣).

آ. (٩) قوله : ﴿أَفَلَمْ﴾ : فيه الرأيان المشهوران^(٤) : قدره
الزمخشري^(٥) : أَعْمَوْا فلم يَرَوْا، وغيره يدعي أن الهمزة مقدّمة على حرف
العطف.

قوله «من السماء» بيان للموصول فتعلّق بمحذوف. ويجوز أن يكون
حالا فتعلّق به أيضاً. قيل : وثمّ حال محذوفة تقديره : أفلم يَرَوْا إلى كذا مقهوراً
تحت قدرتنا أو مُحيطاً بهم. ثم قال : إِنْ نَشَأَ.

قوله : «إِنْ نَشَأَ» قرأ^(٦) الأخوان «يَشَأَ»، يخيف، يُسَقِطُ، بالياء في

(١) تقدم برقم ٣٣٥٠.

(٢) تقدم برقم ٣٣٥١.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٨/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٢٨/١.

(٥) الكشف ٢٨١/٣.

(٦) السبعة ٥٢٧، والحجة ٥٨٣، والنشر ٣٤٩/٢، والبحر ٢٦٠/٧، والقرطبي

١٤/٢٦٤، والتيسير ١٨٠.

الثلاثة. والباقون بنون العظمة فيها، وهما واضحتان. وأدغم^(١) الكسائي الفاء في الباء، واستضعفها الناس من حيث أدغم الأقوى في الأضعف. قال الفارسي^(٢): «وذلك لا يجوز؛ لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء فلا تُدغم فيها، وإن كانت الباء تُدغم فيها^(٣) نحو: «اضرب فلاناً» كما تُدغم الباء في الميم كقولك: اضرب مالكاً، وإن كانت الميم لا تُدغم في الباء نحو: «اضمُّ بكرأ»؛ لأن الباء انحطت عن الميم بفقد الغنة». وقال الزمخشري^(٤): «وليست بالقوية»، وهذا لا ينبغي لأنها تواترت.

قوله: «يا جبال» محكي بقول مضمّر. ثم إن شئت قدّرته مصدراً. ويكون بدلاً من «فضلاً» على جهة تفسيره به كأنه قيل: آتيناها فضلاً قولنا: يا جبال، وإن شئت قدّرته فعلاً. وحينئذ لك وجهان: إن شئت جعلته بدلاً من «آتينا» وإن شئت جعلته مستأنفاً.

قوله: «أوبي» العامة على فتح الهمزة وتشديد الواو، أمراً من التأويل وهو الترجيع. وقيل: التسييح بلفظ الحشة. والتضعيف يحتمل أن يكون للتكثير. واختار الشيخ^(٥) أن يكون للتعدي. قال: «لأنهم فسروه بـ رجعي معه التسييح». ولا دليل؛ لأنه تفسير معنى^(٦). وقرأ^(٧) ابن عباس والحسن

(١) النشر ١٢/٢، والبحر ٢٦١/٧، والإتحاف ٣٨٢/٢.

(٢) الحجة (خ) ١٦٢/٤.

(٣) أي في الفاء. قال: «وذلك أن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى وانحدر الصوت به إلى الفم حتى اتصلت بمخرج التاء».

(٤) الكشف ٢٨١/٣.

(٥) البحر ٢٦٢/٧.

(٦) لأن أبا حيان عدّ أب لازماً بمعنى رجع اللازم، ثم عدّ بالتضعيف.

(٧) الإتحاف ٣٨٢/٢، البحر ٢٦٣/٧.

- مباء -

وقتادة وابن أبي إسحاق «أوبي» بضم الهمزة^(١) وسكون الواو أمراً من آب يُووبُ أي: أرجعي معه بالتسيح.

قوله: «والطير» العائمة على نصبه وفيه أوجه، أحدها: أنه عطف على محل «جبال» لأنه منصوب تقديرًا. الثاني: أنه مفعول معه. قاله الزجاج^(٢). ورُدَّ عليه: بأن قبله لفظة «معه» ولا يقتضي العامل أكثر من مفعول معه واحد، إلا بالبدل أو العطف لا يقال: «جاء زيد مع بكر مع عمرو»^(٣). قلت: وخلأفهم في تفضية حالين يقتضي مجيئه هنا. الثالث: أنه عطف على «فضلاً» قاله الكسائي. ولا بد من حذف مضاف تقديره: آتيناه فضلاً وتسبيح الطير. الرابع: أنه منصوب بإضمار فعل أي: وسخرنا له الطير، قاله أبو عمرو.

وقرأ^(٤) السلمي والأعرج ويعقوب وأبونوفل وأبو يحيى وعاصم في رواية «والطير» بالرفع. وفيه أوجه: النسق على لفظ قوله: «جبال». وأنشد قوله^(٥):

٣٧٢٣- ألا يا زيد والضحاك سيرا

فقد جاوزتما خمر الطريق

بالوجهين. وفي عطف المعارف بال على المنادى المضموم ثلاثة

مذاهب^(٦). الثاني: عطفه على الضمير المستكن في «أوبي». وجاز ذلك

(١) مثل: قال يقول قل، وقولي.

(٢) معاني القرآن ٢٤٣/٤.

(٣) وتصحيح المثال بالعطف. وانظر: البحر ٢٦٣/٧.

(٤) الإتحاف ٣٨٢/٢، والقرطبي ٢٦٦/١٤، والبحر ٢٦٣/٧.

(٥) تقدم برقم ٩٤١.

(٦) انظر: الارتشاف ١٣٠/٣.

للفصل بالظرف. والثالث: الرفع على الابتداء، والخبر مضمّر. أي: والجبال كذلك أي: مُؤَوَّيَّة.

قوله: «وَأَلْنَا» عطف على «آتَيْنَا»، وهو من جملة الفضل.

آ. (١١) قوله: ﴿أَنْ أَعْمَلْ﴾: فيها وجهان، أظهرهما: أنها مصدرية على حذف الحرف أي: لأن. والثاني قاله الحوفي وغيره أنها مفسّرة. وردّ هذا: بأن شرطها تقدّم ما هو بمعنى القول ولم يتقدّم إلا «أَلْنَا». واعتذر بعضهم عن هذا: بأن قدر ما هو بمعنى القول أي: وأمّرناه أن نعمل ولا ضرورة تدعو إلى ذلك.

وقرئ^(١) «صابغات» لأجل الغين. وتقدّم تقريره في لقمان عند «وَأَسْنَعَ»^(٢).

آ. (١٢) قوله: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾: العامة على النصب [ب/٧٢٧] بإضمار فعل أي: وسخّرنا لسليمان. / وأبو بكر^(٣) بالرفع على الابتداء، والخبر في الجار قبله أو محذوف. وجوّز أبو البقاء^(٤) أن يكون فاعلاً، يعني بالجار، وليس بقوي لعدم اعتماده. وكان قد وافقه في الأنبياء^(٥) غيره.

(١) الكشف ٢٨٢/٣.

(٢) الآية ٢٠ من لقمان.

(٣) السبعة ٥٢٧، والنشر ٣٤٩/٢، والحجة ٥٨٣، والبحر ٢٦٤/٧، والقرطبي ١٨٠/١٤، والتيسير ١٨٠.

(٤) الإملاء ١٩٦/٢.

(٥) الآية ٨١ «وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً» حيث لم يرد في الأنبياء خلاف في نصب «الريح».

وقرأ العامة «الريح» بالإفراد. والحسن^(١) وأبو حيوة وخالد بن إلياس^(٢) «الرياح» جمعاً. وتقدم في الأنبياء أن الحسن يقرأ مع ذلك بالنصب، وهنا لم يُنقل له ذلك.

قوله: «غُدُوها شهرٌ» مبتدأ وخبر. ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: غُدُوها مسيرة شهرٍ أو مقدار غُدُوها شهرٌ. ولو نُصِبَ لجاز، إلا أنه لم يُقرأ به فيما علِمْتُ.

وقرأ^(٣) ابن أبي عبلة «غَدَوْتُها وَرَوَحْتُها» على المَرَّة. والجملة: إمَّا مستأنفة، وإمَّا في محلِّ الحال.

قوله: «مَنْ يَعْمَلُ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ مرفوعاً بالابتداء. وخبره في الجارِّ قبله أي: من الجنِّ مَنْ يعملُ، وأنَّ يَكُونَ في موضعِ نصبٍ بفعلٍ مقدرٍ أي: وسَخَرْنَا له مَنْ يعملُ. و«من الجنِّ» يتعلَّقُ بهذا المقدرِ أو بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ أو بيانٌ. و«بإذن» حالٌ أي: مُيسِّراً بإذن ربِّه. والإذن: مصدرٌ مضافٌ لفاعله. وقُريء^(٤) «وَمَنْ يُزِغْ» بضمِّ الياءِ مِنْ أَزَاغَ، ومفعوله محذوفٌ أي: وَمَنْ يُزِغْ نفسه أي: يُمِيلُها. و«مِنْ عَذَابٍ»: «مِنْ» لا ابتداءً للغاية أو للتبعية.

آ. (١٣) و: «يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ»: مُفسِّرُ لقوله «مَنْ يعمل». و«مِنْ مَحَارِبٍ» بيانٌ لِمَا يَشَاءُ.

قوله: «كالجواب» قرأ^(٥) ابنُ كثيرٍ بإثباتِ ياء «الجوابي» وصلّاً ووقفاً.

(١) النشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ٣٨٣/٢، والبحر ٢٦٤/٧.

(٢) خالد بن إلياس بن صخر المدني روى عن ربيعة وأبان بن صالح ضعيف الحديث. انظر: تهذيب الكمال ٣٥٠/١.

(٣) البحر ٢٦٤/٧.

(٤) الشواذ ١٢١، والبحر ٢٦٥/٧.

(٥) انظر في قراءتها: النشر ٣٥١/٢، والحجة ٥٨٤، والسبعة ٥٢٧، والتيسير ١٨٢.

-ب-

وأبو عمرو وورش بإثباتها وضلاً، وحذفها وقفاً. والباقرن بحذفها في الحالين. و«الجواب» صفة لـ «جفان». والجفان: جمع جفنة. والجوابي: جمع جابية كضاربة وضوارب. والجابية: الحوض العظيم سُميت بذلك لأنه يُجْبَى إليها الماء. وإسناد الفعل إليها مجاز؛ لأنه يُجْبَى فيها كما قيل: جابية لما يُخْبَأُ فيها. قال الشاعر^(١):

٣٧٢٤- جِفَانٍ تَعْتَرِي نَادِيَنَا
مِنْ سَدِيفٍ حِينَ هَاجَ الصَّنِيرُ
كالجوابي لا تني مُتْرَعَةً
لِقَرَى الْأَضْيَافِ أَوْ لِلْمَحْتَضِرِ
وقال الأعشى^(٢):

٣٧٢٥- نَفَى الدَّمَّ عَنْ آلِ الْمُحَلَّتِي جَفْنَةً
كجَابِيَةِ السَّيْحِ الْعِرَاقِيِّ تَفْهَقُ
وقال الأَفْوه^(٣):

٣٧٢٦- وَقُدُورٍ كَالرُّبَا رَاسِيَةً
وَجِفَانٍ كَالجَّوَابِي مُتْرَعَةً

-
- (١) البَيَان لطرفة وهما في ديوانه ٦٦، واللسان (صنبر). وتعتري: تلثم به وتأتيه. والسديف: قطع السنام. والصنبر: أشد ما يكون من البرد. لا تني متربة: لا تزال مملوءة. القرى: القيام بإكرام الضيف. والمحتضر: النازل على المياه، والمحاضر: المياه.
- (٢) ديوانه ٢٢٥. واللسان (جبي) والسيح: النهر. تفهق: تمتلئ حتى صارت تنصب.
- (٣) وهو الأَفْوه الأودي. والبيت في البحر ٢٥٥/٧.

قوله: «شُكْرًا» يجوز فيه أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ به أي: اَعْمَلُوا الطاعة. سُمِّيَتِ الصلاةُ ونحوها شكرًا لِسَدِّهَا مَسَدَهُ. الثاني: أنه مصدرٌ مِنْ معنى اَعْمَلُوا، كأنه قيل: اشكروا شكرًا بعملكم، أو اعملوا عملَ شكرٍ. الثالث: أنه مفعولٌ من أجله. أي: لأجل الشكر. الرابع: أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحالِ أي: شاكرين. الخامس: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ مِنْ لفظه، تقديره: واشكروا شكرًا. السادس: أنه صفةٌ لمصدرٍ «اَعْمَلُوا» تقديره: اَعْمَلُوا عَمَلًا شُكْرًا أي: ذا شكر.

قوله: «وقليلٌ» خبرٌ مقدَّم. و«من عبادي» صفةٌ له و«الشُّكُورُ» مبتدأ.

آ. (١٤) قوله: ﴿تَأْكُلُ﴾: إمَّا حالٌ أو مسأَنفة. وقرأ^(١) «مِنْسَأَنَهُ»، بهمزة ساكنة ابنُ ذكوان. وبألفٍ مَحْضَةٍ نافعٌ وأبو عمرو، وبهمزة مفتوحة الباقون.

والمِنْسَاءُ: العَصَا اسمُ آلهٍ مِنْ نَسَاهُ أي: أخرَه كالمِكْسَحَةِ والمِكْنَسَةِ. وفيها الهمزة وهو لغةٌ تميم وأنشد^(٢):

٣٧٢٧- أَمِنْ أَجْلِ حَبْلِ لَا أَبَاكَ ضَرَبْتَهُ
بِمِنْسَاءٍ قَدْ جَرَّ حَبْلُكَ أَحْبِلَا

والألف وهي لغةُ الحجاز. وأنشد^(٣):

٣٧٢٨- إِذَا دَبَبْتَ عَلَى الْمِنْسَاءِ مِنْ كِبَرٍ
فَقَدْ بَاعَدَ عَنْكَ اللَّهُ وَالْغَزْلُ

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٢٧، والقرطبي ٢٧٩/١٤، والبحر ٢٦٧/٧، والتيسير ١٨٠، والحجة ٥٨٤، والنشر ٣٤٩/٢، والمحتب ١٨٦/٢، والشواذ ١٢١.

(٢) البيت لأبي طالب وهو في اللسان (نسا) والقرطبي ٢٧٩/١٤، ومجاز القرآن ١٤٥/٢.

(٣) لم أهتم إلى قائله. وهو في القرطبي ٢٧٩/١٤، ومجاز القرآن ١٤٥/٢.

فأما بالهمزة المفتوحة فهي الأصل؛ لأن الاشتقاق يدلُّ ويشهد^(١) له، والفتح لأجل بناء مفعلة كِمَكْسَةٍ. وأما سكونها ففيه وجهان، أحدهما: أنه أبدل الهمزة ألفاً، كما أبدلها نافع وأبو عمرو. وسيأتي، ثم أبدل هذه الألف همزة على لغة مَنْ يقول: العالم والخاتم. وقوله^(٢):
 ٣٧٢٩- وَخَنَدِفَ هَامَةً هَذَا الْعَالَمِ

ذكره ابن مالك. وهذا لا أدري ما حمله عليه، كيف يُعْتَقَدُ أنه هَرَبَ مِنْ شيءٍ ثم يعود إليه؟ وأيضاً فإنهم نَصُّوا على أنه إذا أبدل من الألف همزة: فإن كان لتلك الألف أصلٌ حُرِّكَتْ هذه الهمزة بحركة أصل الألف. وأنشد أبو الحسن ابن عصفور على ذلك^(٣):

٣٧٣٠- وَلَيْ نَعَامُ بَنِي صَفْوَانَ زَوْزَاءَ

[١/٧٢٨] قال: الأصل زَوْزَاءَ. وأصل هذا: زَوْزَوَةٌ، فلَمَّا أُبْدِلَتْ من الألف/ همزة حَرَكُهَا بحركة الواو. إذا عَرَفْتَ هذا فكان ينبغي أن تُبَدِّلَ هذه الألف همزة مفتوحة؛ لأنها عن أصل متحرك، وهو الهمزة المفتوحة، فتعود إلى الأول، وهذا لا يُقَالُ. الثاني: أنه سَكَّنَ الفتحَةَ تخفيفاً، والفتحة قد سَكَنَتْ في مواضع تقدَّم التنبيه عليها وشواهدُها. ويَحْسُنُهُ هنا: أن الهمزة تُشَبِّه حروف العلة، وحرف العلة تُسْتَقْبَلُ عليه الحركة مِنْ حيثُ الجملة، وإن كان لا تُسْتَقْبَلُ الفتحَةُ

(١) الأصل «يشهد» من غير واو العطف، وإثباتها من (ش).

(٢) تقدم برقم ٨٧.

(٣) تقدم برقم ٨٨. وانظر: المقرب لابن عصفور ١٠٧.

لخَفِّفَها. وَأَشْدُّوا على تسكينِ همزتها^(١) :

٣٧٣١- صَرِيحُ خَمْرِ قَامٍ مِنْ وَكَاءِئِهِ
كَقَوْمَةِ الشَّيْخِ إِلَى مَنَسَائِهِ

وقد طَعَنَ قومٌ على هذه القراءة، ونَسَبُوا رَأْيَهَا إلى الغلط. قالوا: لأنَّ قياسَ تخفيفِها إنما هو تسهيلُها بينَ بَيْنَ، وبه قرأ ابنُ عامرٍ وصاحباه، فَظَنَّ الراوي أنهم سَكَنُوا. وَضَعَفَهَا أيضاً بَعْضُهُم: بأنه يَلْزَمُ سكونُ ما قبل تاءِ التانيثِ، وما قبلها واجبُ الفتحِ إِلَّا الألفَ.

وأما قراءةُ الإبدالِ فقليل: هي غيرُ قياسية، يَعْنُونَ أنها ليستَ على قياسِ تخفيفِها. إِلَّا أنَّ هذا مردودٌ: بأنها لغةُ الحجازِ، ثابتةٌ، فلا يُلْتَفَتُ لِمَنْ طَعَنَ. وقد قال أبو عمرو: - وَكَفَى به - «أنا لا أَهْمِزُها، لأنِّي لا أَعْرِفُ لها اشتقاقاً، فَإِنْ كَانَتْ مما لا يُهْمَزُ فقد أخطِئُ»^(٢). وإنْ كَانَتْ تُهْمَزُ فقد يجوزُ لي تَرْكُ الهمزِ فيما يُهْمَزُ». وهذا الذي ذكره أبو عمرو أحسنُ ما يقالُ في هذا ونظائره.

وَقَرِئَ «مَنَسَائِهِ» بفتح الميم مع تحقيقِ الهمزة، وإبدالِها ألفاً، وَحَذْفِها تخفيفاً، و«مَنَسَاءَتِهِ» بزنة مَفْعَالَتِهِ كقولهم: مَيْضَاءَةٌ^(٣) ومَيْضَاءَةٌ وكلُّها لغاتٌ. وقرأ ابنُ جُبَيْرٍ «مِنْ سَائِهِ» فَصَلَ «مِنْ» وَجَعَلَهَا حرفَ جَرٍّ، وَجَعَلَ «سَائِهِ» مجرورةً بها. والسَّاءَةُ والسَّئَةُ هنا العصا. وأصلُها يَدُ القوسِ العليا والسفلى يُقال: سَاءَةُ القوسِ مثلُ شاةٍ، وبِئْثُها، فَسُمِّيَتِ العصا بذلك على وجهِ الاستعارة. والمعنى: تَأْكُلُ

(١) لم أجد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٧٩/١٤ وصدره فيه:

وقائمٌ قد قام من تُكْأِيهِ

وهو في البحر ٢٦٧/٧.

(٢) في البحر ٢٦٧/٧ «احتطت» وهو أنسب للسياق.

(٣) المَيْضَاءَةُ: الإداوة فيها ماء يُتْرَضُ به.

مِنْ طَرَفِ عَصَاهُ . وَوَجْهُ ذَلِكَ كَمَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ : أَنَّهُ اتَّكَأَ عَلَى عَصَا خَضِرَاءَ مِنْ خُرُوبٍ ، وَالْعَصَا الْخَضِرَاءُ مَتَى اتَّكَيْءَ عَلَيْهَا تَصِيرُ كَالْقَوْسِ فِي الْإِعْوَجَاجِ غَالِبًا . وَسَاءَ فَعْلَةٌ ، وَسَيِّئَةٌ : فِعْلَةٌ نَحْوُ : قِحَّةٌ وَقِحَّةٌ ، وَالْمَحذُوفُ لَاهُمَا .

وقال ابن جني^(١) : « سَمِيَ الْعَصَا سَاءَةً لِأَنَّهَا تَسُوءُ ، فَهِيَ فَعْلَةٌ ، وَالْعَيْنُ مَحذُوفَةٌ » قلت : وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ تَكُونَ الْقِرَاءَةَ بِهِمْزَةً سَاكِنَةً ، وَالْمَنْقُولُ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بِالْفِ صَرِيحَةٌ^(٢) وَلَابِي الْفَتْحِ أَنَّ يَقُولُ : أَصْلُهَا الْهَمْزُ ، وَلَكِنْ أُبْدِلَتْ .

وقوله : « دَابَّةُ الْأَرْضِ » فِيهِ وَجْهَانِ ، أَظْهَرُهُمَا : أَنَّ الْأَرْضَ هَذِهِ الْمَعْرُوفَةُ . وَالْمِرَادُ بِدَابَّةِ الْأَرْضِ الْأَرْضُ دُوبَّةٌ تَأْكُلُ الْخَشَبَ . الثَّانِي : أَنَّ الْأَرْضَ مُصْدَرٌ لِقَوْلِكَ : أَرْضَتِ الدَّابَّةُ الْخَشْبَةَ تَأْرِضُهَا أَرْضًا أَي : أَكَلَتْهَا . فَكَانَ قِيلَ : دَابَّةُ الْأَكْلِ . يُقَالُ : أَرْضَتِ الدَّابَّةُ الْخَشْبَةَ تَأْرِضُهَا أَرْضًا فَأَرْضَتْ بِالْكَسْرِ تَأْرِضُ هِيَ بِالْفَتْحِ أَرْضًا بِالْفَتْحِ أَيْضًا نَحْوُ : أَكَلَتِ الْقَوَادِحُ^(٣) الْأَسْنَانَ تَأْكُلُهَا أَكْلًا فَأَكَلَتْ هِيَ بِالْكَسْرِ تَأْكُلُ أَكْلًا بِالْفَتْحِ . وَنَحْوُهُ أَيْضًا : جَذَعْتُ أَنْفَهُ جَذَعًا فَجَذَعٌ هُوَ جَذَعًا بَفَتْحِ عَيْنِ الْمَصْدَرِ . وَيَفْتَحُ الرَّاءَ قَرَأَ^(٤) ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ وَهِيَ مَقْوِيَّةُ الْمَصْدَرِيَّةِ فِي الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ . وَقِيلَ : الْأَرْضُ بِالْفَتْحِ لَيْسَ مُصْدَرًا بَلْ هُوَ جَمْعُ أَرْضَةٍ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ لِأَنَّ الدَّابَّةَ أَعَمُّ مِنَ الْأَرْضَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الدَّوَابِّ .

قوله : « فَلَمَّا خَرَّ » الظَّاهِرُ أَنَّ فَاعِلَهُ ضَمِيرُ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَقِيلَ :

(١) هَذَا النَّصُّ لَمْ يَرِدْ فِي « الْمُحْتَسَبِ » وَإِنَّمَا وَرَدَ فِيهِ اِحْتِمَالَانِ ، الْأَوَّلُ : أَنَّهَا مِنْ أَسَائِتِ الْقَوْسِ فَالْمَحذُوفُ مِنْ سَيِّئَةٍ هُوَ اللَّامُ ، وَالثَّانِي أَنَّهَا مِنْ نَسَاءٍ . وَالْفَاءُ مَحذُوفَةٌ ، وَلَيْسَ فِي الْمُحْتَسَبِ أَنَّ الْعَيْنَ مَحذُوفَةٌ .

(٢) بَلِ الْمَشْهُورُ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ « سَاءَتُهُ » .

(٣) الْقَادِحَةُ : السُّوسَةُ تَدْبُ فِي الْأَسْنَانَ وَالشَّجَرِ وَالْخَشَبِ . جِ قَوَادِحِ .

(٤) الشَّوَّاذُ ١٢١ ، وَالْقُرْطُبِيُّ ٢٨٠ / ١٤ ، وَالْبَحْرُ ٢٦٦ / ٧ .

عائذ على الباب لأن الدابة أكلته فوقه . وقيل : بل أكلت عتبة الباب ، وهي الخازنة . ونُقِلَ ذلك في التفسير ، وينبغي أن لا يصح ؛ إذ كان يكون التركيب خَرْتُ بناءً التائيث . و^(١) :

..... ٣٧٣٢ -

أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

ضرورة أو نادر . وتأويلها بمعنى العود أندر منه .

قوله : « تَبَيَّنَتْ » العامة على بنائه للفاعل مسنداً للجن . وفيه تأويلات ، أحدها : أنه على حذف مضاف تقديره : تبين أمر الجن أي : ظهر وبان . و « تبين » يأتي بمعنى بان لازماً ، كقوله^(٢) :

٣٧٣٣ - تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ

وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

فلما حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وكان ممّا يجوز تأنيث فعله ، أُلْحِقت علامة التائيث .

وقوله : « أَنَّ لَوْ كَانُوا » بتأويل المصدر مرفوعاً بدلاً من الجن . والمعنى : ظهر كونهم لو علموا الغيب لما لبثوا في العذاب أي : ظهر جهلهم . الثاني : أن « تبين » بمعنى بان وظهر أيضاً . و « الجن » فاعل . ولا / حاجة إلى حذف مضاف [٧٢٨/ب] و « أَنَّ لَوْ كَانُوا » بدل كما تقدّم تحريره . والمعنى : ظهر للجن جهلهم للناس ؛ لأنهم كانوا يؤهّمون الناس بذلك ، كقولك : بان زيد جهله . الثالث : أن « تبين » هنا متعدّ بمعنى أدرك وعلم ، وحينئذ يكون المراد بالجن ضَعَفَتهم ، وبالصمير

(١) تقدم برقم ٢٨٣ .

(٢) البيت لأنيف بن زبان وهو في المحتسب ١/١٨٤ ، وأمالى الشجري ١/٥٦ ، وابن يعيش ٤/٤٥ ، والعيني ٤/٥٨٨ ، واللسان (طول) .

في «كانوا» كبارهم ومردتهم، و«أن لو كانوا» مفعول به، وذلك أن المردة والرؤساء من الجن كانوا يؤهّمون ضعفاءهم أنهم يعلمون الغيب. فلمّا خسر سليمان عليه السلام ميّناً، ومكثوا بعده عاماً في العمل، تبيّنت السّفلة من الجن أن الرؤساء منهم لو كانوا يعلمون الغيب كما ادّعوا ما مكثوا في العذاب. ومن مجيء «تبيّن» متعدّياً بمعنى أدرك قوله^(١):

٣٧٣٤- أفاطمُ إنّي ميّتٌ فتبيّني
ولا تجزعي كلّ الأنام يموت
أي: تبيّن ذلك.

وفي كتاب أبي جعفر^(٢) ما يقتضي أن بعضهم قرأ «الجن» بالنصب، وهي واضحة أي: تبيّنت الإنس الجن. و«أن لو كانوا» بدل أيضاً من «الجن». وقرأ^(٣) ابن عباس ويعقوب «تبيّنت الجن» على البناء للمفعول، وهي مؤيدة لما نقله النحاس. وفي الآية قراءات كثيرة أضربت عنها لمخالفتها السّواد.

و«أن» في «أن لو كانوا» الظاهر أنها مصدرية مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن. و«لو» فاصلة بينها وبين خبرها الفعلي. وقد تقدّم تحقيق ذلك كقوله: «وأن لو استقاموا»^(٤) «أن لو نشاء أصبناهم»^(٥).

وقال ابن عطية^(٦): «وذهب سيويه^(٧) إلى أن «أن» لا موضع لها من

(١) لم اهتد إلى قائله وهو في البحر ٢٦٧/٧.

(٢) ليس في «إعراب القرآن» للنحاس. ووردت القراءة في البحر ٢٦٨/٧.

(٣) الإتحاف ٣٨٤/٢، والنشر ٣٥٠/٢، والقرطبي ٢٧٩/١٤، والبحر ٢٦٨/٧.

(٤) الآية ١٦ من الجن.

(٥) الآية ١٠٠ من الأعراف.

(٦) المحرر ١٢٣/١٣.

(٧) الكتاب ٤٥٥/١ - ٤٥٦.

الإعراب، إنما هي مؤذنة بجواب ما يُنزل منزلة القسم من الفعل الذي معناه التحقيق واليقين؛ لأن هذه الأفعال التي هي: تَحَقَّقْتُ وَتَيَقَّنْتُ وَعَلِمْتُ ونحوها تَحُلُّ مَحَلَّ الْقَسَمِ، فـ «مَا لَيْثُوا» جوابُ القسم لا جوابُ «لو»، وعلى الأقوال الأولى يكون جوابها^(١). قلت: وظاهر هذا أنها زائدة لأنهم نَصُّوا على أطراد زيادتها قبل «لو» في حَيْزِ الْقَسَمِ^(٢). وللناس خلاف: هل الجواب للواو أو^(٣) للقسم^(٤)؟ والذي يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ أَنْ يُجَابَ أَسْبَقُهُمَا كما في اجتماعه مع الشرط الصريح ما لم يتقدّمهما ذو خبر، كما تقدّم بيانه. وتقدّم الكلام والقراءات في سبأ في سورة النمل^(٥).

آ. (١٥) قوله: ﴿مَسْكَنِهِمْ﴾: قرأ^(٦) حمزة وحفص «مَسْكَنِهِمْ» بفتح الكاف مفرداً، والكسائي كذلك، إلا أنه كسر الكاف، والباقون «مَسَاكِنِهِمْ» جمعاً. فأما الأفراد فلِعَدَمِ اللَّبْسِ؛ لأن المراد الجمع، كقوله^(٧):

٣٧٣٥- كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا

والفتح هو القياس؛ لأن الفعل متى ضُمَّتْ عَيْنُ مَضَارِعِهِ أَوْفُتِحَتْ جَاءَ الْمَفْعَلُ منه زماناً ومكاناً ومصدرأ بالفتح، والكسر مَسْمُوعٌ على غير قياس. وقال

(١) أي جواب «لو».

(٢) انظر: المغني ٥٠.

(٣) الأصل (و) والتصويب من (ش).

(٤) انظر: المغني ٥٠.

(٥) انظر إعرابه للآية ٢٢.

(٦) السبعة ٥٢٨، والحجة ٥٨٥، والنشر ٣٥٠/٢، والبحر ٢٦٩/٧، والقرطبي

٢٨٣/١٤، والتيسير ١٨٠.

(٧) تقدم برقم ١٥٣.

أبو الحسن^(١): «كسر الكاف لغة فاشية، وهي لغة الناس اليوم، والكسر لغة الحجاز». وهي قليلة. وقال الفراء^(٢): «هي لغة يمانية فصيحة». و«مَسْكَنُهُمْ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْمَكَانُ، وَأَنْ يَرَادَ بِهِ الْمَصْدَرُ أَي: السُّكْنَى. وَرَجَّحَ بَعْضُهُمُ الثَّانِي قَالَ: لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَشْمَلُ الْكُلَّ فَلَيْسَ فِيهِ وَضْعٌ مُفْرَدٌ مُوَضِّعٌ جَمْعٌ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ فِيهِ وَضْعَ الْمَفْرَدِ مُوَضِّعَ الْجَمْعِ كَمَا قَرَّرْتَهُ، لَكِنْ سَيَبُوهُ^(٣) يَأْبَاهُ إِلَّا ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ^(٤):

— ٣٧٣٦ —

قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ
أَي جُلُود. وَأَمَّا الْجَمْعُ فَهُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَسْكَنًا^(٥). وَرُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ دُونَ أَلِفٍ بَعْدَ الْكَافِ، فَلِذَلِكَ احْتَمَلَ الْقِرَاءَاتِ الْمَذْكُورَةَ.

قوله: «جَنَّان» فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الرِّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «آيَةٍ» وَأَبْدَلْ مَثْنَى مِنْ مُفْرَدٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَفْرَدَ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا الْمَثْنَى. وَتَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: «وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً»^(٦). الثَّانِي: أَنَّهُ خَبِرَ مُبْتَدَأً مُضْمَرٍ. وَضَعَفَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٧) الْأَوَّلَ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ. وَلَا يَظْهَرُ ضَعْفُهُ بَلْ قُوَّتُهُ، وَكَانَهُ تَوْهَمٌ أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ إِفْرَادًا وَتَثْنِيَةً؛ فَلِذَلِكَ ضَعَفَ الْبَدْلُ عِنْدَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. الثَّالِثُ: — وَإِلَيْهِ نَحْنُ ابْنِ عَطِيَّةَ^(٨) — أَنَّ يَكُونُ «جَنَّان» مُبْتَدَأً، وَخَبَرُهُ «عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ». وَرَدَّهُ

(١) لم يرد في «معاني القرآن» له.

(٢) معاني القرآن له ٣٥٧/٢.

(٣) الكتاب ١٠٨/١.

(٤) تقدم برقم ٣٥٥٥.

(٥) الأصل «مسكن» وهو سهو.

(٦) الآية ٥٠ من سورة المؤمنين.

(٧) المحرر ١٢٥/١٣.

(٨) المحرر ١٢٥/١٣.

الشيخ^(١) : بأنه ابتداء نكرة من غير مُسَوَّغٍ . واعتذر عنه : بأنه قد يُعْتَقَدُ حَذْفُ صفةٍ أي : جنتان لهم ، أو جنتان عظيمتان [إِنْ]^(٢) صَحَّ ما ذهب إليه .

وقرأ ابنُ أبي عبلة^(٣) «جَنَّتَيْنِ» بالياء نصباً على خبر كان ، واسمها «آية» .
فإن قيل : اسمُ «كان» كالمبتدأ ، / ولا مُسَوَّغٌ للابتداء به حتى يُجْعَلَ اسمُ كان . [٧٢٩/أ]
والجوابُ أنه تخصصَّ بالحالِ المقدَّمةِ عليه ، وهي صفته في الأصل . ألا ترى أنه لو تأخر «لسبأ» لكان صفةً لـ «آية» في هذه القراءة .
قوله : «عن يمين» إما صفةً لـ «جَنَّتَانِ» أو خبرٌ مبتدأ مضمِرُ أي : هما عن يمين .

قوله : «كُلُّوا» على إضمارِ القولِ أي : قال الله أو المَلَكُ .
قوله : «بَلَدَةٌ» أي : بَلَدَتُكُمْ بَلَدَةٌ ، وربُّكم ربُّ غفورٍ . وقرأ^(٤) رُوَيْسٌ بنصب «بَلَدَةٌ وَرَبٌّ» على المدح ، أو اسكنوا واعبدوا . وجعله أبو البقاء^(٥) مفعولاً به ، والعامِلُ فيه «اشكروا» وفيه نظرٌ ؛ إذ يَصِيرُ التقدير : اشكروا لربِّكم ربًّا غفوراً .

آ . (١٦) قوله : ﴿سَبِيلَ الْعَرَمِ﴾ : فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه من باب إضافة الموصوفِ لصفته في الأصل ، إذ الأصلُ : السَّبِيلُ الْعَرِمُ . والعَرِمُ : الشديدُ . وأصله مِنَ الْعَرَامَةِ ، وهي الشَّرَاسَةُ والصَّعُوبَةُ . وَعَرِمَ فلانٌ فهو عارِمٌ وعَرِمَ . وعَرَامُ الجيش منه . الثاني : أنه من بابِ حَذْفِ الموصوفِ وإقامة صفته

(١) البحر ٧/٢٧٠ .

(٢) زيادة من (ش) .

(٣) البحر ٧/٢٧٠ .

(٤) البحر ٧/٢٧٠ ، والكشاف ٣/٢٨٥ .

(٥) الإملاء ٢/١٩٦ .

مُقامه. تقديره: فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْمَطَرِ الْعَرِمِ أو الْجُرْدِ العرم أي الشديد الكثير. الثالث: أَنَّ الْعَرِمَ اسْمٌ لِلْبِنَاءِ الَّذِي يُجْعَلُ سَدًّا. وَأُنْشَدُ^(١):

٣٧٣٧- مِنْ سِبَا الْحَاضِرِينَ مَأْرِبٍ إِذْ
يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

أي البناء القوي: الرابع: أَنَّ الْعَرِمَ اسْمٌ لِلوادي الذي كان فيه الماء نفسه. الخامس: أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجُرْدِ وهو الْفَار. قيل: هو الْخُلْدُ^(٢). وإنما أُضِيفَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ عَنْهُ إِذْ يُرَوَى فِي التفسير: أَنَّهُ قَرَضَ السَّكْرَ إِلَى أَنْ انْفَتَحَ عَلَيْهِمْ فَعَرِقُوا بِهِ. وعلى هذه الأقوال الثلاثة تكون الإضافة إضافةً صحيحةً مُعَرِّفَةً نحو: غلام زيد أي: سبل البناء، أو سبل الوادي الفلاني، أو سبل الْجُرْدِ. وهؤلاء هم الذين ضَرَبَتْ بِهِمُ الْعَرَبُ فِي الْمَثَلِ لِلْفُرْقَةِ فَقَالُوا: «تَفَرَّقُوا أَبْيَدِي سِبَا وَأَبْيَدِي سِبَا»^(٣).

قوله: «بَجْتِيهِمْ جَتْنَيْنِ» قد تقدّم في البقرة^(٤) أَنَّ الْمَجْرُورَ بِالْبَاءِ هُوَ الْخَارِجُ^(٥)، وَالْمَنْصُوبُ هُوَ الدَّخْلُ؛ وَلِهَذَا غَلِطَ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ: «فَلَوْ أَبْدَلَ ضَادًا بِظَاءٍ»^(٦) بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بَلِ الصَّوَابُ أَنَّ يُقَالَ: ظَاءٌ بِضَاٍ.

قوله: «أَكُلْ خَمْطٍ» قرأ^(٧) أَبُو عَمْرٍو عَلَى إِضَافَةٍ «أَكُلْ» غَيْرِ الْمُضَافِ إِلَى

(١) تقدم برقم ٣٥٥٤ وسقط قوله: «مأرب» في الأصل.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٤٨/٤.

(٣) مجمع الأمثال ٢٧٥/١، والمستقصى للزمخشري ٨٨/٢.

(٤) انظر: الدر المنصون ٣٧٩/١.

(٥) أي المتروك.

(٦) أي في الفاتحة في قوله: ولا الضالين.

(٧) السبعة ٥٢٨، والنشر ٣٥٠/٢، والتيسير ١٨٠، والبحر ٢٧١/٧، والحجة ٥٨٧.

والقرطبي ٢٨٦/١٤.

«خَمَطٌ». والباقون بتسويته غير مضافٍ وقد تقدم في البقرة^(١) أن ابنَ عامر وأبا عمرو والكوفيين يضمون كاف «أكل» غير المضاف لضمير المؤنثة، وأن نافعاً وابن كثير يُسَكِّنُونَهَا بتفصيل هناك تقدّم تحريره، فيكونُ القراءُ هنا على ثلاثِ مراتبٍ، الأولى: لأبي عمرو «أَكَلَ خَمَطٌ» بضم كاف «أَكَلَ» مضافاً لـ «خَمَطٌ». الثانية: لنافعٍ وابن كثير تسكينُ كافِه وتسويته. الثالثة: للباقيين ضمُّ كافِه وتسويته. فَمَنْ أضافَ جَعَلَ «الأكل» بمعنى الجنى والثمر. والخَمَطُ قيل: شجرُ الأراك. وقيل: كلُّ شجرٍ ذي شوكٍ. وقيل: كلُّ نَبْتٍ أَخَذَ طعماً مِنْ مرارة. وقيل: شجرة لها ثمرٌ تشبه الخشخاش لا يُتَنَفَّعُ به.

قوله: «وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ» معطوفان على «أَكَلَ» لا على «خَمَطٌ» لأنَّ الخَمَطُ لا أَكَلَ له. وقال مكي^(٢): «لَمَّا لم يَجْزُ أَنْ يَكُونَ الخَمَطُ نعتاً للأكل؛ لأنَّ الخَمَطُ اسمُ شجرٍ بعينه، ولا بدلاً لأنه ليس الأول ولا بعضه، وكان الجنى والثمر من الشجر، أُضيف على تقدير «مِنْ» كقولك: هذا ثوبٌ خَزٌّ. وَمَنْ نَوَّنَ جَعَلَ خَمَطاً وما بعده: إمَّا صفةٌ لأَكَلَ. قال الزمخشري^(٣): «أو وُصِفَ الأَكَلَ بالخَمَطِ، كأنه قيل: ذواتي أَكَلَ بِشِعٍ». قال الشيخ^(٤): «والوصفُ بالأسماء لا يَطْرُدُ، وإن كان قد جاء منه شيءٌ نحو قولهم: مررتُ بقاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ». الثاني^(٥): البَدَلُ مِنْ «أَكَلَ» قال أبو البقاء^(٦): «وجعل خَمَطاً أَكْلاً لمجاوِزته إياه وكونه سبباً له». إلا أنَّ الفارسي^(٧) ردَّ كونه بدلاً. قال: «لأنَّ الخَمَطَ ليس

(١) انظر: الدر المصون ٥٩٣/٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٠٧/٢.

(٣) الكشف ٢٨٥/٣.

(٤) البحر ٢٧١/٧.

(٥) الأول في إعراب «خمط» الوصفية وهذا هو الثاني.

(٦) الإملاء ١٩٧/٢.

(٧) المحجة (خ) ١٦٨/٤.

بِالأَكْلِ نَفْسِهِ». وقد تقدّم جوابُ أبي البقاء. وأجاب بعضهم عنه - وهو مُتَنَزِعٌ مِنْ كلام الزمخشري^(١) - أنه على حَذْفِ مضافٍ تقدِيرُهُ: ذَوَاتِي أَكُلُ أَكُلٍ خَمَطٌ. قال: والمَحذُوفُ هو الأولُ في الحقيقة. قلت: وهو حسنٌ في المعنى. الثالث: أنه عطَفَ بيانٍ، وجعله أبو علي^(٢) أحسنَ ما في الباب. قال: «كَأَنَّهُ يَبَيِّنُ أَنَّ الأَكْلَ هذه الشجرة» إِلَّا أَنَّ عَطَفَ البَيانِ لا يُجِيزُهُ البَصَرِيُّونَ في النكرات إِنَّمَا يَخْصُونَهُ بالمعارِفِ/ [ب/٧٢٩]

قوله: «قليل» نعتٌ لـ «سِدْر». وقيل: نعتٌ لـ «أكل». وقال أبو البقاء^(٣): «ويجوزُ أَنْ يَكُونَ نعتاً لـ «خَمَطٍ وَأَثَلٍ وَسِدْرٍ». وقرئ^(٤) «وَأَثَلًا وَشَيْئًا» بنصبهما عطفاً على جَتَّتَيْنِ. والأَثَلُ: شَجَرُ الطَّرْفَاءِ، أو ما يُشَبِّهُهَا. والسِدْرُ سِدْرَان: سِدْرٌ لَهُ ثَمَرَةٌ عَفْصَةٌ لا تُؤْكَلُ ولا يُنْتَفَعُ بِوَرَقِهِ في الاغتسال وهو الضَّالُّ، وسِدْرٌ لَهُ ثَمَرٌ يُؤْكَلُ وهو النَّبَقُ، ويُغْتَسَلُ بِوَرَقِهِ. ومراد الآية: الأول.

آ. (١٧) قوله: «وهل نُجَازِي»: قرأ^(٥) الأخوان وحفص «نُجَازِي» بنون العظمة وكسر الزاي أي: نحن. «إِلَّا الكُفُورَ» مفعولٌ به. والباقيون بضم الياء وفتح الزاي مبنياً للمفعول. «إِلَّا الكُفُورَ» رَفَعَ على ما لم يُسَمَّ فاعله. ومسلم بن جندب «يُجْزَى» مبنياً للمفعول، «إِلَّا الكُفُورَ» رَفَعَ على ما تقدّم. وقرئ «يُجْزَى» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، «الكُفُورَ» نصباً على المفعول به.

(١) الكشف ٢٨٥/٣.

(٢) الحجة (خ) ١٦٨/٤.

(٣) الإملاء ١٩٧/٢.

(٤) حكاة الفضل بن إبراهيم. انظر: البحر ٢٧١/٧، والشواذ ١٢١.

(٥) انظر في قراءتها: التيسير ١٨١، والقريطي ٢٨٨/١٤، والحجة ٥٨٧، والسبعة

٥٢٩، والنشر ٣٥٠/٢، والمحتسب ١٨٩/٢، والبحر ٢٧١/٧.

آ. (١٩) قوله: ﴿رَبَّنَا﴾: العائمة بالنصب على النداء. وابن^(١) كثير وأبو عمرو وهشام «بَعْدَ» بتشديد العَيْنِ فعلٌ طلبٌ. والباقون «بَاعِدَ» طلباً أيضاً من المفاعلة بمعنى الثلاثي. وقرأ^(٢) ابنُ الحنفية وسفيان بن حسين وابن السَّمِيفِ «بَعْدَ» بضم العين فعلاً ماضياً. والفاعل الْمَسِيرُ أَي: بَعْدَ الْمَسِيرِ. و«بَيْنَ» ظرفٌ. وسعيد بن أبي الحسن^(٣) كذلك إلا أنه ضَمَّ نونَ «بَيْنَ» جعله فاعلاً «بَعْدَ»، فأخرجه عن الظرفية كقراءة «تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»^(٤) رفعاً. فالمعنى على القراءة المتضمنة للطلب يكونُ المعنى: أنهم أَشْرَوْا وَبَطَرُوا؛ فلذلك طلبوا بَعْدَ الأسفار. وعلى القراءة المتضمنة للخبر الماضي يكونُ شكوى مِنْ بَعْدِ الأسفار التي طلبوها أيضاً.

وقرأ^(٢) جماعةٌ كثيرةٌ منهم ابن عباس وابن الحنفية وعمرو بن فائد «رَبَّنَا» رفعاً على الابتداء، «بَعْدَ» بتشديد العين فعلاً ماضياً خبره. وأبو رجاء والحسن ويعقوب كذلك إلا أنه «بَاعِدَ» بالالف. والمعنى على هذه القراءة: شكوى بَعْدِ أسفارهم على قُرْبِها ودُنُوها تَعَنَّتْ منهم.

وَقُرِئَ «بُوعِدَ» مبنياً للمفعول. وإذا نَصَبَتْ «بَيْنَ» بعد فعلٍ متعديٍّ مِنْ هذه المادةِ في إحدى هذه القراءاتِ سواءَ كانَ أمراً أم ماضياً فجعله الشيخ^(٥) منصوباً

(١) السبعة ٥٢٩، والحجة ٥٨٨، والتيسير ١٨١، والبحر ٢٧٢/٧، والقرطبي ٢٩٠/١٤، والنشر ٣٥٠/٢.

(٢) انظر في أوجه هذه القراءات: البحر ٢٧٢/٧، والنشر ٣٥٠/٢، والإتحاف ٣٨٥/٢، والقرطبي ٢٩١/١٤، والمحتسب ١٨٩/٢.

(٣) سعيد بن أبي الحسن الأنصاري أخو الحسن البصري، روى عن عبد الله بن عباس، روى له الجماعة توفي سنة ١٠٨. انظر: التهذيب ٤٨٣/١.

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام وهي قراءة أبي عمرو، وأبي بكر، وابن عامر، وحزمة، وابن كثير. انظر: الدر المصون ٤٨/٥.

(٥) البحر ٢٧٣/٧.

على المفعول به لا ظرفاً. قال: «ألا ترى إلى قراءة مَنْ رفع كيف جعله اسماً»^(١)؟ قلت: إقراره على ظرفيته أولى، ويكون المفعول محذوفاً، تقديره: بعد السير بين أسفارنا. وسدّل على ذلك قراءة «بعد» بضم العين «بين» بالنصب، فكما تُضَمُّرُ هنا الفاعل وهو ضميرُ السير كذلك تُبْقَى هنا «بين» على بابها، وتَنَوِي السير. وكان هذا أولى؛ لأنَّ حَذْفَ المفعول كثيرٌ جداً لا نزاع فيه، وإخراج الظرف غير المتصرف عن ظرفيته فيه نزاع كثير، وتحقيق هذا والاعتذار عن رفع «بينكم» مذكور في الأنعام^(٢).

وقرأ العامة «أسفارنا» جمعاً. وابن يعمر^(٣) «سفرنا» مفرداً.

آ. (٢٠) قوله: ﴿صَدَقَ﴾: قرأ^(٤) الكوفيون «صَدَّقَ» بتشديد الدال. والباقون بتخفيفها. فأما الأولى فـ «ظنه» مفعول به. والمعنى: أن ظنَّ إبليس ذهب إلى شيءٍ فوافق، فصَدَّقَ هو ظنه على المجاز والاتساع. ومثله: كَذَّبْتُ ظني ونفسي وصَدَّقْتُهُما، وصَدَّقَانِي وكَذَّبَانِي. وهو مجازٌ سائغ. أي: ظنَّ شيئاً فوق. وأصله: من قوله: «وَلَا غُيْنَهُمْ»^(٥) و «لَا ضِلَّ لَهُمْ»^(٦) وغير ذلك.

وأما الثانية فانتصب «ظنه» على ما تقدّم من المفعول به كقولهم: أَصَبْتُ ظني، وأَخْطَأْتُ ظني. أو على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: يظُنُّ ظنه، أو على

(١) قال: «فكذلك إذا نصب».

(٢) انظر: الدر المصون ٤٨/٥.

(٣) البحر ٢٧٣/٧، والكشاف ٢٨٦/٣.

(٤) السبعة ٥٢٩، والحجة ٥٨٨، والبحر ٢٧٣/٧، والنشر ٣٥٠/٢، والتيسير ١٨١، والقرطبي ٢٩٢/١٤، والمحتسب ١٩١/٢.

(٥) من الآية ٣٩ من الحجر.

(٦) من الآية ١١٩ من النساء.

- سبأ -

إسقاط الخافض أي: في ظنه. وزيد بن علي والزهرى برفع «ظنه» ونصب «إبليس» كقول الشاعر^(١):

٣٧٣٨ - فَإِنْ يَكُ ظَنِّي صَادِقًا وَهُوَ صَادِقِي

جعل ظنه صادقاً فيما ظنه مجازاً واتساعاً. ورؤي عن أبي عمرو^(٢) برفوهمما وهي واضحة. جعل «ظنه» بدلً اشتمال من إبليس.

والظاهر أن الضمير في «عليهم» عائدٌ على أهل سبأ، و«إلا فريقياً» استثناء من فاعل «اتبعوه» و«من المؤمنين» صفة «فريقياً». و«من» للبيان لا للتبعض لثلاثي يفسد/ المعنى؛ إذ يلزم أن يكون بعض من آمن اتبع إبليس. [٧٣٠/أ]

آ. (٢١) قوله: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾: استثناء مفرغ من العلة العامة، تقديره: ما كان له عليهم استيلاء لشيء من الأشياء إلا لهذا، وهو تمييز المحقق من الشاك.

قوله: «منها» متعلقٌ بمحذوفٍ على معنى البيان أي: أعني منها وبسببها. وقيل: «من» بمعنى في. وقيل: هو حال من «شك». وقوله: «من يؤمن» يجوز في «من» وجهان، أحدهما: أنها استفهامية فتسُدُّ مسدً مفعولي العلم. كذا ذكره أبو البقاء^(٣) وليس بظاهر؛ لأن المعنى: إلا لنُمَيِّزَ ونُظْهِرَ للناس من يؤمن ممن لا يؤمن فعبّر عن مقابله بقوله: «ممن هو منها في شك»؛ لأنه من نتائجه ولوازمه. والثاني: أنها موصولة، وهذا هو الظاهر على ما تقدّم تفسيره.

(١) لم أهد إلى قائله وعجزه، وهو في الإملاء ١٩٧/٢.

(٢) من رواية عبد الوارث.

(٣) الإملاء ١٩٧/٢.

آ. (٢٢) قوله: ﴿الَّذِينَ رَعَمْتُمْ﴾: مفعوله الأول محذوف هو عائد الموصول، والثاني أيضاً محذوف، قامت صفته مقامه. أي: رَعَمْتُمُوهم شركاء من دون الله. ولا جائز أن يكون «من دون» هو المفعول الثاني؛ إذ لا يتعقد منه مع ما قبله كلام^(١). لو قلت: «هم من دون الله» أي: من غير نية موصوف لم يجز. ولولا قيام الوصف مقامه أيضاً لم يُحذف؛ لأن حذفه اختصاراً قليلاً. على أن بعضهم منعه.

آ. (٢٣) قوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ أِذِنَ لَهُ﴾: فيه أوجه، أحدها: أن اللام متعلقة بنفس الشفاعة. قال أبو البقاء: «كما تقول: شَفَعْتُ له». الثاني: أن يتعلّق بـ «تَنفَعُ»، قاله أبو البقاء^(٢). وفيه نظر؛ وهو أنه يلزم أحد أمرين: إمّا زيادة اللام في المفعول في غير موضعها، وإمّا حذف مفعول «تَنفَعُ» وكلاهما خلاف الأصل. الثالث: أنه استثناء مفرغ من مفعول الشفاعة المقدير أي: لا تنفع الشفاعة لأحدٍ إلا لمن أذن له.

ثم المستثنى منه المقدر يجوز أن يكون هو المشفوع له، وهو الظاهر، والشافع ليس مذكوراً إنما دلّ عليه الفحوى. والتقدير: لا تنفع الشفاعة لأحدٍ من المشفوع لهم إلا لمن أذن تعالى للشافعين أن يشفعوا فيه. ويجوز أن يكون هو الشافع، والمشفوع له ليس مذكوراً تقديره: لا تنفع الشفاعة إلا للشافع أذن له أن يشفع. وعلى هذا فاللام في «له» لام التبليغ لا لام العلة. الرابع: أنه استثناء مفرغ أيضاً، لكن من الأحوال العامة. تقديره: لا تنفع الشفاعة إلا كائنة لمن أذن له. وقرّره الزمخشري^(٣) فقال: «تقول: «الشفاعة لزيد» على معنى:

(١) الأصل: «كلاماً» وهو سهو.

(٢) الإملاء ١٩٧/٢.

(٣) الكشف ٢٨٧/٣.

أنه الشافعُ كما تقول: الكَرَمُ لزيد، وعلى معنى أنه المشفوعُ له كما تقول: القيامُ لزيد فاحتمل قوله: «ولا تنفعُ الشفاعةُ عنده إلا لمن أذن له» أن يكونَ على أحدِ هذين الوجهين أي: لا تنفعُ الشفاعةُ إلا كائنةً لمن أذن له من الشافعين ومطلقاً له، أو لا تنفعُ الشفاعةُ إلا كائنةً لمن أذن له أي: لشفيعه، أو هي اللامُ الثانية في قولك: «أذن لزيد لعمرو» أي: لأجله فكانه قيل: إلا لمن وقع الإذن للشفيع لأجله. وهذا وجهٌ لطيفٌ وهو الوجه». انتهى.

فقوله: «الكَرَمُ لزيد» يعني: أنها ليست لامُ العلة بل لامُ الاختصاص. وقوله: «القيامُ لزيد» يعني أنها لامُ العلة كما هي في «القيام لزيد». وقوله: «أذن لزيد لعمرو» يعني: أن الأولى للتبليغ، والثانية لامُ العلة.

وقرأ^(١) الأخوان وأبو عمرو «أذن» مبنياً للمفعول، والقائم مقامُ الفاعلِ الجارُ والمجرورُ. والباقون مبنياً للفاعل أي: أذنَ الله وهو المرادُ في القراءة الأخرى. وقد صرح به في قوله: «إلا من بعد أن يأذنَ الله»^(٢) «إلا من أذن له الرحمن»^(٣).

قوله: «حتى إذا» هذه غاية لا بُدَّ لها من مُغَيَّا. وفيه أوجه، أحدها: أنه قوله: «فاتَّبِعُوهُ»^(٤) على أن يكونَ الضميرُ في عليهم من قوله: «صَدَّق عليهم»^(٥) وفي «قلوبهم»^(٦) عائداً على جميع الكفار، ويكونُ التفريعُ حالة

(١) السبعة ٥٢٩، والنشر ٣٥٠/٢، والتيسير ١٨١، والقرطبي ٢٩٥/١٤، والحجة ٥٨٩.

(٢) الآية ٢٦ من النجم.

(٣) الآية ٢٨ من النبأ.

(٤) في الآية ٢٠.

(٥) في الآية ٢٠.

(٦) في الآية ٢٣.

مفارقة الحياة، أو يُجعلُ أتباعهم إياه مُستصحباً لهم إلى يوم القيامة مجازاً. والجملة من قوله: «قل اذعوا» إلى آخرها معترضة بين الغاية والمُعيا. ذكره الشيخ^(١). وهو حسن.

والثاني: أنه محذوف. قال ابن عطية^(٢): «كأنه قيل: ولا هم شفعاء كما تحبون^(٣) أنتم، بل هم عبدة أو مُسلمون^(٤) أي: منقادون. حتى إذا فُزع عن قلوبهم» انتهى. وجعل الضمير في «قلوبهم» عائداً على الملائكة. وقرّر ذلك، وضَعَفَ قولَ مَنْ جعله عائداً على الكفار، أو جميع العالم وليس هذا موضِع تنقيحه.

وقوله: «قالوا: ماذا» هو جواب «إذا»، وقوله: «قالوا الحقّ» جواب لقوله: «ماذا قال ربّكم». و «الحقّ» منصوب بـ «قال» مضمرة أي: قالوا قال ربّنا الحقّ. أي: القول الحقّ. إلا أن الشيخ^(٥) ردّ هذا فقال: «فما قدره ابن عطية [٧٣٠/ب] لا يصحّ^(٦) لأن ما بعد الغاية/ مخالِفٌ لما قبلها، هم منقادون عبدة دائماً، لا ينفكون عن ذلك لا إذا فُزع عن قلوبهم، ولا إذا لم يُفزع».

الثالث: أنه قوله: «رَعَمْتُمْ» أي: زعمتم الكفر إلى غاية التفريع ثم تركتُم ما زعمتم وقتلتم قال الحقّ. وعلى هذا يكون في الكلام التفات من خطاب في قوله: «رَعَمْتُمْ» إلى الغيبة في قوله: «قلوبهم».

(١) البحر ٢٧٧/٧.

(٢) المحرر ١٣/١٣٤.

(٣) المحرر: «تحبون».

(٤) المحرر: «مستسلمون».

(٥) البحر ٢٧٨/٧.

(٦) البحر: «لا يصح أن يغيا».

الرابع : أنه ما فهم من سياق الكلام . قال الرمخشري^(١) : «فإن قلت : بأي شيء اتصل قوله : «حتى إذا فزع» ولأي شيء وقعت «حتى» غاية؟ قلت : بما فهم من هذا الكلام . من أن ثم انتظاراً للإذن وتوقفاً^(٢) وتمهلاً وفزعاً من الراجين للشفاعة والشفعاء هل يؤذن لهم ، أولا يؤذن؟ وأنه لا يُطلق الإذن إلا بعد ملي من الزمان وطول من التريص . ودل على هذه الحال قوله : [تعالى «رَبِّ السموات» إلى قوله : «إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً»^(٣) فكانه قيل : يَتَرَبَّصُونَ ويتوقفون ملياً فزعين وهلين ، حتى إذا فزع عن قلوبهم أي : كُثِفَ الْفَزَعُ عن قلوب الشافعين والمشفوع لهم بكلمة يتكلم بها رب العزة في إطلاق الإذن ، تباشروا بذلك ، وسأل بعضهم بعضاً : ماذا قال ربكم قالوا : الحق . أي : القول الحق وهو الإذن بالشفاعة لمن ارتضى» .

وقرأ ابن عامر^(٤) «فزع» مبنياً للفاعل . فإن كان الضمير في «قلوبهم» للملائكة فالفاعل في «فزع» ضمير اسم الله تعالى لتقدم ذكره . وإن كان للكفار فالفاعل ضمير مغوئهم . كذا قال الشيخ^(٥) . والظاهر أنه يعود على الله مطلقاً . وقرأ الباقون مبنياً للمفعول . والقائم مقام الفاعل الجار بعده . وفعل بالتشديد معناها السلب^(٦) هنا نحو : قَرَدْتُ البعير أي : أزلت قراده ، كذا هنا أي : أزال الفزع عنها .

(١) الكشف ٢٨٧/٣ .

(٢) الكشف : وتوقفاً .

(٣) لم يظهر في مصورة الأصل أثبتاه من (ش) والكشاف . والآتان ٣٧ - ٣٨ من النبأ .

(٤) انظر في أوجه هذه القراءات : السبعة ٥٣٠ ، والنشر ٣٥١/٢ ، والحجة ٥٨٩ ، والتيسير ١٨١ ، والقرطبي ٢٩٨/١٤ ، والبحر ٢٧٨/٧ ، والمحتسب ١٩١/٢ .

(٥) البحر ٢٧٨/٧ .

(٦) قال أبو عبيدة في المجاز ١٤٧/٢ : «مجاؤه نفس الفزع عن قلوبهم وطير عنها الفزع» .

وقرأ الحسن «فُرْعَ» مبنياً للمفعول مخففاً كقولك: دُهب بزيد. والحسن أيضاً وقتادة ومجاهد «فَرْعَ» مبنياً للفاعل من الفراغ. وعن الحسن أيضاً تخفيفُ الراء. وعنه أيضاً وعن ابن عُمر وقتادة مشدداً^(١) الراء مبنياً للمفعول.

والفَرَاغُ: الفناء والمعنى: حتى إذا أَفْنَى اللَّهُ الرَّجُلَ أو انتفى بنفسه، أو نُفِيَ الرَّجُلُ والخوفُ عن قلوبهم فلما بُنِيَ للمفعول قام الجارُ مقامه. وقرأ ابن مسعود وابن عمر «أَفَرُنْقِعَ» من الأَفَرِنْقَاعِ. وهو التفرُّقُ. قال الزمخشري^(٢): «والكلمة مركبةٌ مِنْ حروفِ المفارقة مع زيادة العين، كما رُكِّبَ «أَقْمَطَرُ» من حروفِ القَمَطِ مع زيادة الراء». قال الشيخ^(٣): «فإن عني أن العين من حروف الزيادة، وكذا الراء، وهو ظاهرُ كلامه فليس بصحيح؛ لأن العين والراء ليسا مِنْ حروف الزيادة. وإن عني أن الكلمة فيها حروف ما دُكِر، وزائداً إلى ذلك العين والراء، والمادة فَرَقَعَ وقَمَطَرُ^(٤) فهو صحيح» انتهى. وهذه قراءةٌ مخالفةٌ للسواد، ومع ذلك هي لفظةٌ غريبةٌ ثَقِيلَةٌ اللفظ، نَصَّ أهلُ البيانِ عليها ومثلوا بها. وحَكَّوْا عن عيسى بن عمر أنه غُثِيَ عليه ذات يومٍ فاجتمع عليه النَّظَارَةُ فلما أفاق قال: «أَرَاكُمْ تَكَاكُأْتُمْ عَلَيَّ تَكَاكُؤُكُمْ عَلَيَّ ذِي جِنَّةٍ أَفَرُنْقِعُوا عَنِي» أي: اجتمعتم عليَّ اجتماعكم على المجنون تَفَرَّقُوا عَنِي، فعابها الناسُ عليه، حيث استعمل مثل هذه الألفاظِ الثَقِيلَةِ المستغربةِ.

وقرأ^(٥) ابن أبي عبله «الحقُّ» بالرفع على أنه خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ أي: قالوا قوله الحقُّ.

(١) «فُرْعَ».

(٢) الكشف ٢٨٨/٣.

(٣) البحر ٢٧٨/٧.

(٤) أقمطر يومنا: اشتدَّ.

(٥) البحر ٢٧٩/٧، والكشف ٢٨٨/٣.

آ. (٢٤) قوله : ﴿أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ : عطفت على اسم إن. وفي الخبر أوجه، أحدها: أن الملفوظ به الأول وحذف خبر الثاني للدلالة عليه. أي: وأنا لعلّي هدى أو في ضلال، أو إنكم لعلّي هدى أو في ضلال. والثاني: العكس أي: حذف الأول، والملفوظ به خبر الثاني. وهو خلاف مشهور تقدم تحقيقه عند قوله: «فَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ»^(١). وهذان الوجهان لا ينبغي أن يُحملا على ظاهرهما قطعاً؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشك أنه على هدىً ويقين، وأن الكفار على ضلال، وإنما هذا الكلام جارٍ على ما يتخاطب به العرب من استعمال الإنصاف في محاوراتهم على سبيل الفرض والتقدير ويُسميه أهل البيان الاستدراج وهو: أن يذكر لمخاطبه أمراً يُسلمه، وإن كان بخلاف ما يذكر حتى يضحى إلى ما يُلقيه إليه، / إذ لو بدأ بما يكره لم يضح. [٧٣١/١] ونظيره قولهم: أخزى الله الكاذب مني ومنك. ومثله قول الشاعر^(٢):

٣٧٣٩- فَأَيِّيَ مَا وَأَيْسَكَ كَانَ شَرًّا

فَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا

وقول حسان^(٣):

٣٧٤٠- أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ

فَشَرُّكُمْ خَيْرُكُمْ إِذَا الْفِدَاءُ

مع العلم لكل أحد أنه صلى الله عليه وسلم خير خلق الله كلهم.

الثالث: أنه من باب اللف والنشر. والتقدير: وأنا لعلّي هدى وإنكم لفي ضلال مبين. ولكن لف الكلامين وأخرجهما كذلك لعدم اللبس، وهذا لا يتأتى

(١) الآية ٦٢ من التوبة. وانظر: الدر المصون ٧٥/٦.

(٢) تقدم برقم ١٨٧٧.

(٣) تقدم برقم ٢٦٦.

إِلَّا أَنْ تَكُونَ «أَوْ» بِمَعْنَى الْوَائِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ. وَمِنْ مَجِيءِ «أَوْ» بِمَعْنَى الْوَائِ قَوْلُهُ (١):

٣٧٤١- قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ

مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرَةٍ أَوْ سَافِعٍ

وَتَقَدَّمَ تَقْرِيرُ هَذَا وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ مَنقُولٌ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ (٢). الرَّابِعُ: قَالَ الشَّيْخُ (٣): «وَأَوْ هُنَا عَلَى مَوْضُوعِهَا لِكُونِهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ وَخَبَرُ «إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ» هُوَ «الْعَلَى هَدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفٍ؛ إِذِ الْمَعْنَى: أَنَّ أَحَدَنَا لَفِي أَحَدِ هَذَيْنِ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَوْ عَمْرُوٌّ فِي الْقَصْرِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفٍ إِذْ مَعْنَاهُ: أَحَدُ هَذَيْنِ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ. وَقِيلَ: الْخَبَرُ مُحذُوفٌ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا قَدَّمْتُ إِلَى آخِرِهِ. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا تَفْسِيرُ إِعْرَابٍ، وَالنَّاسُ نَظَرُوا إِلَى تَفْسِيرِ الْإِعْرَابِ فَاحْتَاجُوا إِلَى مَا ذَكَرْتُ.

آ. (٢٦) قَوْلُهُ: ﴿الْفَتْحَاحُ الْعَلِيمُ﴾: صِفَتَا مَبَالِغَةٍ. وَقَرَأَ (٤)

عِيسَى بْنُ عَمْرِو «الْفَاتِحُ» اسْمَ فَاعِلٍ.

آ. (٢٧) قَوْلُهُ: ﴿أَرْوُونِي﴾: فِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا عِلْمِيَّةٌ

مُتَعَدِّيَةٌ قَبْلَ النُّقْلِ إِلَى اثْنَيْنِ فَلَمَّا جِيءَ بِهَمْزَةِ النُّقْلِ تَعَدَّتْ لثَلَاثَةٍ أَوَّلُهَا: يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، ثَانِيهَا: الْمَوْصُولُ، ثَالِثُهَا: «شُرَكَاءُ» وَعَائِدَةُ الْمَوْصُولِ مُحذُوفَةٌ أَيْ: أَلْحَقْتُمُوهُمْ بِهِ. الثَّانِي: أَنَّهَا بَصْرِيَّةٌ مُتَعَدِّيَةٌ قَبْلَ النُّقْلِ لِوَاحِدٍ وَبَعْدَهُ لاثْنَيْنِ، أَوَّلُهَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، ثَانِيهَا الْمَوْصُولُ، وَ«شُرَكَاءُ» نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ عَائِدَةِ الْمَوْصُولِ أَيْ: بَصَّرُونِي الْمُلْحَقِينَ بِهِ حَالُ كَوْنِهِمْ شُرَكَائِي.

(١) تقدم برقم ٦٣٥.

(٢) مجاز القرآن ١٤٨/٢.

(٣) البحر ٢٨٠/٧.

(٤) البحر ٢٨٠/٧.

قال ابن عطية^(١) في هذا الثاني: «ولا غناء له» أي لا مُنْفَعَة فيه يعني: أن معناه ضعيف. قال الشيخ^(٢): «وقوله: لا غناء له ليس بجيد، بل في ذلك تَبَكُّيْتُ لهم وتوبيخ، ولا يريد حقيقة الأمر بل المعنى: الذين هم شركائي على رَعِيكُمْ هم مِمَّنْ إِنْ أَرَيْتُمُوهُمْ أَفْتَضَحْتُمْ؛ لأنهم خشبٌ وحجرٌ وغير ذلك».

قوله: «بل هو» في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه ضميرٌ عائِدٌ على الله تعالى أي: ذلك الذي أَلْحَقْتُمْ به شركاء هو الله. والعزيز الحكيم صفتان. والثاني: أنه ضميرُ الأمرِ والشأن. والله مبتدأ، والعزیزُ الحكيمُ خبران. والجملة خبر «هو».

آ. (٢٨) قوله: ﴿كَافَّةً﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه حالٌ من كاف «أَرْسَلْنَاكَ» والمعنى: إلأى جامعاً للناس في الإِبلَاغ.

والكافَّةُ بمعنى الجامع، والهَاءُ فيه للمبالغة كهي في: عَلَامة وراويَة. قاله الزجاج^(٣). وهذا بناءٌ منه على أنه اسمُ فاعِلٍ مِنْ كَفَّ يَكْفُ. وقال الشيخ^(٤): «أما قولُ الزَّجَّاج: إن كَافَّةً بمعنى جامعاً، والهَاءُ فيه للمبالغة؛ فإنَّ اللَّغَةَ لا تُسَاعِدُهُ على ذلك؛ لأنَّ كَفَّ ليس معناه محفوضاً بمعنى جَمَعَ» يعني: أن المحفوظَ في معناه مَنَعَ. يقال: كَفَّ يَكْفُ أي: مَنَعَ. والمعنى: إلأى مانعاً لهم من الكفر، وأن يَشْدُوا مِنْ تَبْلِيغِكَ، ومنه الكَفُّ لأنها تمنع خروج ما فيه.

الثاني: أن «كافَّةً» مصدرٌ جاء على الفاعلة كالعافية والعاقبة. وعلى هذا فوقوعها حالاً: إمَّا على المبالغة، وإمَّا على حذف مضافٍ أي: ذا كَافَّةٍ للناس.

(١) المحرر ١٣/١٣٨، وعبارته: «لأن استدعاء رؤية العين في هذا لا غناء له».

(٢) البحر ٧/٢٨٠.

(٣) معاني القرآن له ٤/٢٥٤، ولم يَرِدْ في إعرابه: أن الهاء فيه للمبالغة.

(٤) البحر ٧/٢٨١.

الثالث: أن «كافة» صفة لمصدر محذوف تقديره: إلا إرسالاً كافة. قال الزمخشري^(١): «إلا إرسالاً عامة لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم». قال الشيخ^(٢): «أما كافة بمعنى عامة، فالمنقول عن النحويين أنها لا تكون إلا حالاً، ولم يتصرف فيها بغير ذلك، فجعلها صفة لمصدر محذوف خروج عما نقلوا، ولا يحفظ أيضاً استعمالها صفة لموصوف لمحذوف» [٧٣١/ب].

الرابع: أن قوله: «كافة» حال من «لنناس» أي: للناس كافة. إلا أن هذا قد رده الزمخشري^(٣) فقال: «ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ؛ لأن تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار. وكم ترى ممن يرتكب مثل هذا الخطأ، ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى، لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني، فلا بد له أن يرتكب الخطأين معاً». قال الشيخ^(٤): «أما قوله كذا فهو مختلف فيه: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون^(٥) إلى جوازه». قال: «وهو الصحيح». قال: «ومن أمثلة أبي علي: «زيد خير ما يكون خير منك». التقدير: زيد خير منك خير ما يكون، فجعل «خير ما يكون» حالاً من الكاف في «منك» وقدمها عليها وأنشد^(٦):

(١) الكشف ٢٩٠/٣.

(٢) البحر ٢٨١/٧.

(٣) الكشف ٢٩٠/٣.

(٤) البحر ٢٨١/٧.

(٥) وهو مذهب ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٧٤٥/٢ - ٧٤٦.

(٦) البيت للمعلوط بن بدل القريني أو سويد بن حذاق الشني، وهو في الحماسة لرجل من بني قريع ٥٧٥، والخزانة ٥٣٦/١، وشرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢.

٣٧٤٢- إذا المَرءُ أَعْيَنَتْهُ المَروءَةُ نَاشِئاً
فمَطلَبُها كَهَلًا عَليه شَديدُ

أي : فمَطلَبُها عَليه كَهَلًا . وأنشد أيضاً^(١) :

٣٧٤٣- تَسَلَّيْتُ طُراً عَنكُم بَعْدَ بَينِكمُ
بذِكرِكمُ حَتى كَأَنَّكمُ عَندى

أي : عَنكُم طُراً . وقد جاء تَقديمُ الحالِ عَلى صاحِبِها المَجرورِ وَعَلى ما يَتَعلَقُ بِهِ قال^(٢) :

٣٧٤٤- مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَد شُغِفْتُ وَإِنَّمَا
حَتَمَ الفِراقُ فَمَا إِلَيكَ سَبيلُ

أي : قَد شُغِفْتُ بِكَ مَشْغُوفَةٌ . وقال آخِرُ^(٣) :

٣٧٤٥- غَافِلًا تَعْرِضُ المَنيَّةُ لِلْمَرْءِ
فِيُدْعَى وَلاتِ حِينَ إِبَاءِ

أي : تَعْرِضُ المَنيَّةُ لِلْمَرْءِ غَافِلًا . قال : « وَإِذَا جازَ تَقديمُها عَلى صاحِبِها^(٤) وَعَلى العَاملِ فِيه ، فَتَقَدِّمُها عَلى صاحِبِها^(٥) وَحَذَهُ أَجوزُ » . قال : « وَمِمَّنْ حَمَلَهُ عَلى الحالِ ابْنُ عَطيَّةَ فَإِنَّه قال^(٦) : « قُدِّمَتْ لِلإِهمامِ » وَالْمَنقولُ

(١) لم أَهتِدِ إلى قائله ، وهو في العيني ١٦٠/٣ ، وشرح التصريح ٣٧٩/١ . وطراً : جميعاً .

(٢) لم أَهتِدِ إلى قائله ، وهو في العيني ١٦٢/٣ ، والأشُموني ١٧٧/٢ .

(٣) تَقدم بِرقم ١٩٤٤ .

(٤) البَحر : المَجرور .

(٥) البَحر : دُونِ العَاملِ .

(٦) المَحَرَّر ٣٤٩/١٣ .

عن ابن عباس قوله: إلى العرب والعجم وسائر الأمم، وتقديره إلى الناس كافة. قال: «وقول الزمخشري: لا يستوي له الخطأ الأول إلخ فشنيع؛ لأنَّ القائل بذلك لا يحتاج إلى جعل اللام بمعنى إلى لأنَّ أَرْسَلَ يتعدى باللام قال تعالى^(١): «وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا» و«أَرْسَلَ» مِمَّا يَتَعَدَّى بِاللَّامِ، وب«إِلَى» أيضاً. وقد جاءت اللام بمعنى «إِلَى» و«إِلَى» بمعناها».

قلت: أمَّا «أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ» فلا دلالة فيه؛ لاحتمال أن تكون اللام لام العلة المجازية. وأمَّا كونها بمعنى «إِلَى» والعكس فالبصريون لا يتجوزون في الحروف. و«بشيراً ونذيراً» حالان أيضاً.

آ. (٣٠) قوله: ﴿لَكُمْ مِيعَادٌ﴾: مبتدأ وخبر. والميعاد يجوز فيه أوجه، أحدها: أنه مصدر مضاف لظرفه، والميعاد يُطلق على الوعد والوعيد. وقد تقدّم أنَّ الوعد في الخير، والوعيد في الشر غالباً. الثاني: اسم أُقيم مقام المصدر. والظاهر الأول. قال أبو عبيدة^(٢): «الوَعْدُ والوَعِيدُ والمِيعَادُ بمعنى». الثالث: أنه هنا ظرف زمان. قال الزمخشري^(٣): «المِيعَادُ ظرفُ الوعد، من مكانٍ أو زمانٍ، وهو هنا ظرفُ زمانٍ. والدليل عليه قراءة مَنْ قرأ «مِيعَادُ يَوْمٍ»^(٤) يعني برفعهما منوَّنين، فأبدل منه اليوم. وأمَّا الإضافة فإضافة تبين، كقولك: سَحَقُ ثَوْبٍ وبعيرٌ سائِيَّةٌ»^(٥).

قال الشيخ^(٦): «ولا يتعين ما قال؛ لاحتمال أن يكون التقدير: لكم ميعاد

(١) الآية ٧٩ من النساء.

(٢) مجاز القرآن ١٤٩/٢.

(٣) الكشف ٢٩٠/٣.

(٤) البحر ٢٨٢/٧.

(٥) السحق من الثياب: البالي وبعيرٌ سائِيَّةٌ: الإبل يُسْتَقَى عليها الماء.

(٦) البحر ٢٨٢/٧.

مِيعَادِ يَوْمٍ ، فَلَمَّا حُذِفَ الْمِضَافُ أُعْرِبَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ بِإِعْرَابِهِ . قلت :
الزَمْخَشَرِيُّ لَوْ فَعَلَ مِثْلَهُ لَسَمِعَ بِهِ . وَجَوَزَ الزَمْخَشَرِيُّ^(١) فِي الرِّفْعِ وَجْهًا آخَرَ :
وَهُوَ الرِّفْعُ عَلَى التَّعْظِيمِ ، يَعْنِي عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْقَطْعِ .
وَسَيَأْتِي هَذَا قَرِيبًا .

وَقَرَأَ^(٢) ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ وَالْيَزِيدِيُّ «مِيعَادُ يَوْمًا» بِتَنْوِينِ الْأَوَّلِ ، وَنَصَبِ
«يَوْمًا» مَنْوًى . وَفِيهِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ . وَالْعَامِلُ فِيهِ
مِضَافٌ مُقَدَّرٌ ، تَقْدِيرُهُ : لَكُمْ إِنْجَازٌ وَعِدٌ فِي يَوْمٍ صَفَتُهُ كَيْتٌ وَكَيْتٌ . الثَّانِي : أَنِ
يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارٍ فَعَلٍ . قَالَ الزَمْخَشَرِيُّ^(٣) : «وَأَمَّا نَصَبُ الْيَوْمِ فَعَلَى التَّعْظِيمِ
بِإِضْمَارٍ فَعَلٍ ، تَقْدِيرُهُ : أَعْنِي يَوْمًا . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرِّفْعُ عَلَى هَذَا ، أَعْنِي
التَّعْظِيمَ» .

وَقَرَأَ عِيسَى بَتْنُونِ الْأَوَّلِ ، وَنَصَبِ «يَوْمٍ» مُضَافًا لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ . / وَفِيهِ [٧٣٢/١]
الْوَجْهَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ : النَّصَبُ عَلَى التَّعْظِيمِ ، أَوِ الظَّرْفُ .

قَوْلُهُ : «لَا يَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ» يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنْ تَكُونَ صِفَةً
لِـ «مِيعَادٍ» إِنْ عَادَ الضَّمِيرُ فِي «عَنْهُ» عَلَيْهِ ، أَوْ لـ «يَوْمٍ» إِنْ عَادَ الضَّمِيرُ فِي
«عَنْهُ» عَلَيْهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَى مَوْضِعِهَا بِالرِّفْعِ أَوِ الْجَرِّ . وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ
عِيسَى فَيَنْبَغِي أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ فِي «عَنْهُ» عَلَى «مِيعَادٍ» لَيْسَ إِلَّا ؛ لِأَنَّهُمْ نَصُّوا
عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ لَمْ يُعَدَّ مِنْهَا إِلَيْهِ ضَمِيرٌ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ
كَقَوْلِهِ^(٤) :

(١) الكشاف ٢٩٠/٣ .

(٢) انظر في قراءتها : البحر ٢٨٢/٧ ، والكشاف ٢٩٠/٣ ، والشواذ ١٢٢ .

(٣) الكشاف ٢٩٠/٣ .

(٤) تقدم برقم ٤٣٧ .

٣٧٤٦- مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وَلِدْتُ فِيهِ
وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجَّتَانِ

آ. (٣١) قوله: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾: مفعول «ترى» وجواب «لو» محذوفان للفهم. أي: لو ترى حال الظالمين وقت وقوفهم راجعاً بعضهم إلى بعض القول لرأيت حالاً فظيعة وأمرأ منكراً. و«يَرْجِعُ» حالٌ مِنْ ضَمِيرِ «مَوْقُوفُونَ»، والقول منصوبٌ بـ «يَرْجِعُ» لأنه يَتَعَدَّى. قال تعالى: «فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ»^(١). وقوله: «يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا» إلى آخره تفسيرٌ لقوله: «يَرْجِعُ» فلا محلَّ له. و«أنتم» بعد «لولا» مبتدأ على أصحِّ المذاهب^(٢). وهذا هو الأفصح، أعني وقوع ضمائر الرفع بعد «لولا» خلافاً للمبرد^(٣)؛ حيث جعلَ خلافَ هذا لَحْنًا، وأنه لم يَرِدْ إلَّا في قول يزيد^(٤):
٣٧٤٧- وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ

البيت. وقد تقدّم تحقيقُ هذا^(٥). والأخفش جعلَ أنه ضميرُ نصبٍ أو جرٍّ قامَ مقامَ ضميرِ الرفع. وسيبويه^(٦) جعله ضميرَ جرٍّ.

آ. (٣٣) قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾: يجوز رفعه مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، أحدها: الفاعليةُ تقديره: بَلْ صَدَّنَا مَكْرُكُمْ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ. الثاني:

-
- (١) الآية ٨٣ من التوبة.
(٢) انظر المسألة في الكتاب ٣٨٨/١، وابن يعيش ١١٨/٣، وأما الشجري ١٨٠/١، والإنصاف ٦٨٧.
(٣) الكامل ١٠٩٧، والمقتضب ٧٣/٣.
(٤) تقدم برقم ٢٤٧٩. والأصل: «في قول زياد» وهو يزيد بن أم الحكم.
(٥) لم يسبق له ذلك.
(٦) الكتاب ٣٨٨/١.

أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأُ خَيْرُهُ مَحذُوفٌ، أَي: مَكْرُ اللَّيْلِ صَدَّنَا. الثالث: العكسُ أي: سَبَبُ كَفَرْنَا مَكْرُكُم. وإضافة المَكْرِ إلى الليل والنهار: إمَّا على الإسناد المجازيِّ كقولهم: لَيْلٌ مَّاكِرٌ، فيكونُ مصدرًا مضافًا لمرفوعه، وإمَّا على الاتساع في الظرف فجعل كالمفعول به، فيكونُ مضافًا لمنصوبه. وهذان أحسنُ مِنْ قول مَنْ قال: إِنَّ الإِضافةَ بمعنى «في» أي: في الليل؛ لأنَّ ذلك لم يَثْبُتْ في غير محلِّ النزاع.

وقرأ العامة «مَكْرٌ» خفيفَ الراء ساكنَ الكاف مضافاً لما بعده. وابن يعمر^(١) وقاتدة بنتونين «مَكْرٌ» وانتصابُ الليل والنهار ظرفَين. وقرأ^(٢) أيضاً وسعيد بن جبير وأبورزّين بفتح الكاف وتشديدِ الراء مضافاً لما بعده. أي: كُرُورُ الليل والنهار واختلافُهما، مِنْ كَرَّرَ يَكْرُرُ، إذا جاء وذهب. وقرأ ابن جبير أيضاً وطلحة وراشد القاري^(٣) - وهو الذي كان يصحّح المصاحف أيام الحجاج بأمره - كذلك إلا أنه بنصبِ الراء. وفيها أوجه، أظهرها: ما قاله الزمخشري^(٤)، وهو الانتصابُ على المصدرِ قال: «بل تَكْرُرُونَ الإِغواءَ مَكْرًا دائماً لَا تَقْتَرُونَ عنه». الثاني: النصبُ على الظرفِ بإضمارِ فَعَلٍ أي: بل صَدَدْتُمُونَا مَكْرَ اللَّيْلِ والنهارِ أي: دائماً. الثالث: أنه منصوبٌ بتأمرُونا، قاله أبو الفضل الرازي، وهو غلط؛ لأنَّ ما بعد المضاف لا يَعْمَلُ فيما قبله إلا في مسألة واحدة: وهي «غير» إذا كانت بمعنى «لا» كقوله^(٥):

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ١٩٣/٢، والبحر ٢٨٣/٧، والقرطبي ٣٠٣/١٤، والشواذ ١٢٢.

(٢) أي ابن يعمر.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) الكشف ٢٩١/٣.

(٥) تقدم برقم ٨١.

٣٧٤٨- إِنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ

على التَّنَائِي لِعِينَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وتقريرُ هذا تقدّم أواخر الفاتحة^(١).

وجاء قوله: «قال الذين استكبروا» بغير عاطف؛ لأنه جوابٌ لقول الضّعفة، فاستؤنف، بخلاف قوله: «وقال الذين استضعفوا» فإنه لما لم يكن جواباً عطفاً. والضمير في «وأسرّوا الندامة» للجميع: للأتباع والمتبوعين.

آ. (٣٤) قوله: ﴿إِلَّا قَالَ مُتَرْفُوها﴾: جملةٌ حاليةٌ من «قرية» وإن كانت نكرة؛ لأنها في سياق النفي.

قوله: «بما أرسلتكم» متعلقٌ بخبر «إن» و«به» متعلقٌ بـ «أُرسلتكم». والتقدير: إنا كافرون بالذي أُرسِلتُم به، وإنما قُدّم للاهتمام. وحسنه تواخي الفواصل.

آ. (٣٦) قوله: ﴿وَيَقْدِرُ﴾: أي: يُضَيِّقُ بدليل مقابليته [ب/٧٣٢] لـ «يُسِّطُ». وهذا هو الطباقُ البديعي. وقرأ^(٢) الأعمش «وَيُقْدَرُ» بالتشديد/ في الموضعين.

آ. (٣٧) قوله: ﴿بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ﴾: صفةٌ للأموال والأولاد؛ لأنَّ جمعَ التكسير غير العاقل يُعاملُ معاملةً المؤنثة الواحدة. وقال الفراء^(٣) والزجاج^(٤): إنه حذف من الأول دلالةَ الثاني عليه. قالوا: والتقدير

(١) انظر: الدر المصون ٧١/١.

(٢) الإتحاف ٣٨٨/٢، والبحر ٢٨٥/٧.

(٣) معاني القرآن له ٣٦٣/٢.

(٤) معاني القرآن له ٢٥٥/٤.

وما أموالكم بالتي تُقَرَّبُكم عندنا زُلْفَى ، ولا أولادكم بالتي تُقَرَّبُكم . وهذا لا حاجة إليه أيضاً . ويُقْبَل عن الفراء^(١) ما تقدَّم : مِنْ أَنَّ «التي» صفةٌ للأموال والأولاد معاً . وهو الصحيح . وجعل الزمخشري^(٢) «التي» صفةً لموصوفٍ محذوفٍ . قال : «ويجوزُ أَنْ تكون هي^(٣) التقوى وهي المقربةُ عند الله زُلْفَى وحدها أي : ليست أموالكم وأولادكم بتلك الموصوفة^(٤) عند الله بالتقريب» . وقال الشيخ^(٥) : «ولا حاجة إلى هذا الموصوف» قلت : والحاجة إليه بالنسبة إلى المعنى الذي ذكره داعيةً .

قوله : «زُلْفَى» مصدرٌ مِنْ معنى الأول ؛ إذ التقدير : تُقَرَّبُكم قُرْبَى . وقرأ^(٦) الضحاك «زُلْفَاً» يفتح اللام وتنوين الكلمة على أنها جمعُ زُلْفَى نحو : قُرْبَةٌ وقُرْب . جُمِع المصدرُ لاختلافِ أنواعه .

قوله : «إِلَّا مَنْ آمَنَ» فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه استثناءٌ منقطعٌ فهو منصوبُ المحلِّ . الثاني : أنه في محلِّ جَرِّ بدلاً من الضمير في «أموالكم» . قاله الزجاج^(٧) . وغَلَطه النحاس^(٨) : بأنه بدلٌ من ضمير المخاطب . قال : «ولو جاز هذا لجازَ «رَأَيْتَكَ زَيْدًا» . وقولُ أبي إسحاق هذا هو قولُ الفراء^(٩)» . انتهى .

(١) معاني القرآن ٣٦٣/٢ .

(٢) الكشف ٢٩٢/٣ .

(٣) الكشف : «التي هي» .

(٤) الكشف : «الموضوعة للتقريب» .

(٥) البحر ٢٨٥/٧ .

(٦) البحر ٢٨٥/٧ .

(٧) معاني القرآن ٢٥٥/٤ .

(٨) إعراب القرآن ٦٧٧/٢ .

(٩) معاني القرآن ٣٦٣/٢ قال : «وإن شئت أوقعت عليها التقريب أي : لا تُقَرَّبُ الأموالُ إِلَّا مَنْ كان مُطِيعاً» .

قال الشيخ^(١): «ومذهب الأخفش والكوفيين^(٢) أنه يجوز البدل من ضمير المخاطبة والمتكلم؛ إلا أن البدل في الآية لا يصح؛ ألا ترى أنه لا يصح تفريغ الفعل الواقع صلة لما بعد «إلا» لو قلت: «ما زيد بالذي يضرب إلا خالدًا» لم يجز. وتخيّل الزجّاج أن الصلة - وإن كانت من حيث المعنى منفية - أنه يجوز البدل، وليس بجائز، إلا أن يصحّ التفريغ له. قلت: ومنعه قولك: «ما زيد بالذي يضرب إلا خالدًا» فيه نظر، لأن النفي إذا كان مُسحِباً على الجملة أعطى حكم ما لو باشر ذلك الشيء. ألا ترى أن النفي في قولك «ما ظننت أحداً يفعل ذلك إلا زيد» سَوَّغَ البدل في «زيد» من ضمير «يفعل» وإن لم يكن النفي مُتَسَلِّطاً عليه. قالوا: ولكنه لما كان في حيز النفي صحّ فيه ذلك، فهذا مثله.

والزمخشري أيضاً تبع الزجّاج والفراء في ذلك من حيث المعنى، إلا أنه لم يجعله بدلاً بل منصوباً على أصل الاستثناء، فقال^(٣): «إلا من آمن استثناء من «كم» في تُقَرَّبُكُمْ. والمعنى: أن الأموال لا تُقَرَّبُ أحداً إلا المؤمن الذي يُنفقها في سبيل الله. والأولاد لا تُقَرَّبُ أحداً إلا من علّمهم الخير، وفقههم في الدين، ورشّحهم للصالح». وردّ عليه الشيخ^(٤) بنحو ما تقدّم فقال: «لا يجوز: ما زيد بالذي يخرج إلا أخوه، وما زيد بالذي يضرب إلا عمراً»^(٥). والجواب عنه ما تقدم، وأيضاً فالزمخشري لم يجعله بدلاً بل استثناء صريحاً، ولا يُشترط في الاستثناء التفريغ اللفظي بل الإسناد المعنوي، ألا ترى أنك تقول: «قام

(١) البحر ٢٨٦/٧.

(٢) انظر: الارتشاف ٦٢٢/٢.

(٣) الكشف ٢٩٢/٣.

(٤) البحر ٢٨٦/٧.

(٥) قال: «ولا ما زيد بالذي يمر إلا بيكر».

القوم إلا زيداً» ولو قرعته لفظاً لامتنع؛ لأنه مُثَبَّتٌ. وهذا الذي ذكره الزمخشري هو الوجه الثالث في المسألة.

الرابع: أن «مَنْ آمَنَ» في محل رفع على الابتداء. والخبر قوله: «فأولئك لهم جزاء الضعف». وقال الفراء^(١): «هو في موضع رفع تقديره: ما هو المقرب إلا مَنْ آمَنَ» وهذا لا طائل تحته. وعجبت من الفراء كيف يقوله؟

وقرأ العامة: «جزاء الضعف» مضافاً على أنه مصدر مضاف لمفعوله، أي: أن يُجازيهم الضعف. وقدره الزمخشري^(٢) مبنياً للمفعول أي: يُجزون الضعف. ورده الشيخ^(٣): بأن الصحيح منه. وقرأ^(٤) قتادة برفعهما على إبدال الضعف من «جزاء». وعنه أيضاً وعن يعقوب بنصب «جزاء» على الحال. والعامل فيها الاستقرار، وهذه كقوله: «فله جزاء الحسنی»^(٥) فيمن قرأ بنصب «جزاء» في الكهف.

قوله: «في الغرفات» قرأ^(٦) حمزة «الغرفة» بالتوحيد على إرادة الجنس ولعدم اللبس؛ لأنه معلوم أن لكل أحد غرفة تخصه. وقد أجمع على التوحيد في قوله: «يُجزون الغرفة»^(٧) ولأن لفظ الواحد أخف فوضع موضع الجمع مع

(١) معاني القرآن ٣٦٣/٢.

(٢) الكشاف ٢٩٢/٣.

(٣) البحر ٢٨٦/٧ قال: «والمصدر في كونه يُبنى للمفعول الذي لم يُسم فاعله فيه خلاف والصحيح المنع».

(٤) انظر في قراءتها: الإتحاق ٣٨٧/٢، والقرطبي ٣٠٦/١٤، والنشر ٣٥١/٢، والبحر ٢٨٦/٧.

(٥) الآية ٨٨ من الكهف. وهي قراءة حفص والأخوين، والباقون بالرفع والإضافة السبعة ٣٩٨.

(٦) انظر في قراءتها: السبعة ٥٣٠، والنشر ٣٥١/٢، والبحر ٢٨٦/٧، والتيسير ١٨١، والقرطبي ٣٠٦/١٤، والشواذ ١٢٢، والإتحاق ٣٨٨/٢.

(٧) الآية ٧٥ من الفرقان.

أَمَّنِ اللَّبْسِ . والباقون «العُرُفات» جمع سَلَامَة . وقد أَجْمَعَ على الجمع في قوله : «لَبِئْسَ أَهْلُهَا مِنَ الْجَنَّةِ عُرُفًا»^(١) والرسْم مُحْتَمِلٌ للقراءَتَيْنِ . وقرأ الحسن^(٢) بضمِّ راء «عُرُفات» على الإبتاع . وبعضهم يَفْتَحُهَا . وقد تقدَّم تحقيق ذلك أول البقرة^(٣) . وقرأ ابنُ وثَّاب «العُرُفَة» بضمِّ الراء والتوحيد .

٢ . (٣٩) قوله : ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ﴾ : يجوزُ أَنْ تكونَ / «ما» موصولةً في محلِّ رَفْعٍ بالابتداء . والخبرُ قوله : «فهو يُخْلِفُهُ» ودخلتِ الفاءُ لشيءٍ بالشرط . و «مِنْ شَيْءٍ» بيانٌ ، كذا قيل . وفيه نظرٌ لإبهامِ «شيءٍ» فأيُّ تبينٍ فيه؟ الثاني : أَنَّ تكونَ شرطيةٌ فتكونُ في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدِّماً ، و «فهو يُخْلِفُهُ» جوابُ الشرط .

قوله : «الرازقين» إنما جُمِعَ من حيث الصورة ؛ لأنَّ الإنسانَ يرزُقُ عياله مِنْ رزقِ اللَّهِ ، والرازقُ في الحقيقة للكلِّ إنما هو الله تعالى .

٣ . (٤٠) قوله : ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ ثُمَّ يَقُولُ﴾ : قد تقدَّم أنه يُقرأ بالنون والياء في الأنعام^(٤) .

قوله : «أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون» «إياكم» منصوبٌ بخبر كان ، قُدِّمَ لأجلِ الفواصل والاهتمام . واستُبدِلَ به على جوازِ تقديم خبر «كان» عليها إذا كان خبرها جملةً فإنَّ فيه خلافاً : جَوَّزَهُ ابنُ السَّراج^(٥) ، ومنعه غيره . وكذلك

(١) الآية ٥٨ من العنكبوت .

(٢) قراءة الحسن بإسكان الراء ، كما في البحر والإتحاف . وقراءة العامة بضم الراء على الإبتاع .

(٣) لم تقدَّم هذه اللفظة في سورة البقرة .

(٤) انظر : الدر المصون ١٤٨/٥ .

(٥) الأصول ٨٨/١ قال : «والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها تقول : «أبوه منطلق كان زيد» تريد كان زيد أبوه منطلق» .

اختلفوا في : توسّطه إذا كان جملةً ، قال ابن السّراج ^(١) : «القياسُ جوازُهُ ، ولكن لم يُسمَعْ» . قلت : قد تقدّم في قوله : «ما كان يصنّع فرعون» ^(٢) ونحوه أنه يجوزُ أن يكونَ مِنْ تقديمِ الخبرِ وأن لا يكون . ووجهُ الدلالةِ هنا : أن تقديمَ المعمولِ يؤدّنُ بتقديمِ العاملِ . وقد تقدّم تحقيقُ هذا في هود عند قوله : «ألا يومَ يأتيهم ليسَ مصروفاً» ^(٣) ومنعُ هذه القاعدة .

آ . (٤٢) قوله : ﴿التي كُتِّمَ بها﴾ : صفةُ النارِ ، وفي السجدة ^(٤) وَصِفَ الْعَذَابُ . قيل : لأنَّ ثَمَّ كانوا مُلتبسِينَ بالعذابِ متردِّدين فيه فَوُصِفَ لَهُمْ ما لا يَسُوهُ ، وهنا لم يَلابِسُوهُ بعدُ ؛ لأنه عَقِيبُ حَشَرِهِمْ .

آ . (٤٤) قوله : ﴿يَذَرُسُونَهَا﴾ : العائمةُ على التخفيفِ مضارعٌ درس مخففاً أي : حَفِظَ . وأبو حيوّة ^(٥) «يَذَرُسُونَهَا» بفتح الدال مشددةً وكسر الراء . والأصلُ يَذَرُسُونَهَا من الأدّراس على الافتعالِ فأدغم . وعنه أيضاً بضمّ الياء وفتح الدالِ وشدّ الراءِ ^(٦) من التدريس .

قوله : «وما أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ» أي : إلى هؤلاء المعاصرين لك لم نُرْسِلْ إِلَيْهِمْ نَذيراً يُشَافَهُهُمْ بالنّذارَةِ غَيْرِكَ ، فلا تَعَارُضَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ : «وإنَّ مِنْ أُمَّةٍ

(١) الأصول ٨٩/١ قال : «وما جاز أن يكون خبراً فالقياس لا يمنع مِنْ تقديمه إذ كانت الأخبارُ تُقدّمُ إلّا أني لا أعلمه مسموعاً من العرب» .

(٢) الآية ١٣٧ من الأعراف . وانظر : الدر المصون ٤٣٩/٥ .

(٣) الآية ٨ من هود . وانظر : الدر ٢٩٢/٦ .

(٤) «وقيل لهم دُوقُوا عذابَ النار الذي كُتِّمَ به تكذّبون» . الآية ٢٠ .

(٥) البحر ٢٨٩/٧ ، والمحتسب ٢٩٥/٢ .

(٦) «يَذَرُسُونَهَا» .

إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ»^(١) إِذِ الْمَرَادُ هُنَاكَ آثَارُ النَّذِيرِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا كَانَ مُوجُوداً، يَذْهَبُ النَّبِيُّ، وَتَبَقَّى شَرِيعَتُهُ.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَمَا بَلَّغُوا﴾ الظاهر أن الضمير في «بَلَّغُوا» وفي «آتَيْنَاهُمْ» للذين مِنْ قَبْلِهِمْ لِيُنَاسِقَ قوله: «فَكَذَّبُوا رُسُلِي» بمعنى: أنهم لم يَبْلُغُوا في شُكْرِ النُّعْمَةِ وَجِزَاءِ الْإِنِّةِ مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ مِنَ النِّعَمِ وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ. وقيل^(٢): بل ضميرُ الرفع لقريش والنصب للذين مِنْ قَبْلِهِمْ، وهو قول ابن عباس على معنى أنهم كانوا أكثر أموالاً. وقيل: بالعكس على معنى: إِنَّا أَعْطَيْنَا قَرِيشاً مِنَ الْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ مَا لَمْ نُعْطِ مَنْ قَبْلَهُمْ.

وَاخْتُلِفَ فِي الْمِعْشَارِ فَقِيلَ: هُوَ بِمَعْنَى الْعَشْرِ، بَنَى مِفْعَالٍ مِنْ لَفْظِ الْعَشْرِ كَالْمِزْبَاعِ، وَلَا ثَالِثَ لِهَمَا مِنَ الْفَاقِظِ الْعَدَدِ لَا يَقَالُ: مِسْدَاسٌ وَلَا مِخْمَاسٌ. وقيل: هُوَ عَشْرُ الْعَشْرِ. إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَطِيَّةٍ^(٣) أَنْكَرَهُ وَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ». وقال الماوردي^(٤): «الْمِعْشَارُ هُنَا: هُوَ عَشْرُ الْعَشِيرِ، وَالْعَشِيرُ هُوَ عَشْرُ الْعَشْرِ، فَيَكُونُ جِزْءاً مِنْ أَلْفٍ»^(٥). قَالَ: «وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْمَبَالِغَةُ فِي التَّقْلِيلِ».

قوله: «فَكَذَّبُوا» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ». وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «وَمَا بَلَّغُوا» وَأَوْضَحَهُمَا الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) فَقَالَ:

(١) الآية ٢٤ من فاطر.

(٢) انظر في هذه الأقوال: المحرر ١٣/١٤٧.

(٣) المحرر ١٣/١٤٨.

(٤) تفسير الماوردي ٣/٣٦٤.

(٥) عبارته: «في المعشار ثلاثة أوجه أحدها: أنه العشر. والثاني: أنه عشر العشر، وهو العشير. والثالث: هو عشير العشير، والعشير عشر العشر، فيكون جزءاً من ألف جزء».

(٦) الكشف ٣/٢٩٤.

«فَإِنْ قُلْتَ: ما معنى «فَكذَّبُوا رُسُلِي» وهو مستغنى عنه بقوله: «وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»؟ قلت: لَمَّا كَانَ معنى قوله: «وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»: وَفَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمُ التَّكْذِيبَ، وَأَقْدَمُوا عَلَيْهِ جُعِلَ تَكْذِيبُ الرُّسُلِ مُسَبِّباً عَنْهُ. وَنَظِيرُهُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: أَقْدَمَ فَلَانٌ عَلَى الْكُفْرِ فَكَفَرَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «وَمَا بَلَّغُوا» كَقَوْلِكَ: ما بلغ زيدٌ معشَارَ فضل عمرو فتَفَضَّلَ عليه».

و «نَكِير» مصدرٌ مضافٌ لفاعله أي: إنكارى. وتقدَّمَ حَذْفُ يَائِهِ وإثباتُها^(١).

آ. (٤٦) قوله: ﴿أَنْ تَقُومُوا﴾: فيه أوجه، أحدها: أنها مجرورة المحلّ بدلاً مِنْ «واحدة» على سبيلِ البيان. قاله الفارسي. الثاني: أنها عطْفُ بيانٍ لـ «واحدة»/ قاله الزمخشري^(٢). وهو مردودٌ لتخالفِهما تعريفاً وتنكيراً. وقد [٧٣٣/ب] تقدَّم هذا عند قوله: «فيه آياتٌ بَيِّنَاتٌ مقامُ إبراهيم»^(٣). الثالث: أنها منصوبة بإضمارٍ أعني. الرابع: أنها مرفوعةٌ على خبر ابتداءٍ مضمرةٍ أي: هي أَنْ تَقُومُوا. ومَثْنَى وفُرَادَى: حال. ومضى تحقيقُ القولِ في «مَثْنَى» وبابِهِ في سورة النساء^(٤)، وتقدَّم القولُ في «فُرَادَى» في سورة الأنعام^(٥).

قوله: «ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا» عَطْفٌ عَلَى «أَنْ تَقُومُوا» أي: قيامكم ثم تَتَفَكَّرُكم.

(١) قرأ «نكيري» وصلّاً ورش، و«نكيري» وصلّاً ووقفاً يعقوب. انظر: الإتحاف ٣٨٨/٢، والتيسير ١٨٢، والنشر ٣٥١/٢.

(٢) الكشف ٢٩٤/٣.

(٣) الآية ٩٧ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣١٧/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٦٢/٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٤٤/٥.

والوقوف عند أبي حاتم^(١) على هذه الآية، ثم يبتدئ «ما بصاحبكم». وفي «ما» هذه قولان، أحدهما: أنها نافية. والثاني: أنها استفهامية، لكن لا يُراد به حقيقة الاستفهام، فيعود إلى النفي. وإذا كانت نافية فهل هي مُعلّقة، أو مستأنفة، أو جواب القسم الذي تضمّنه معنى «تَفَكَّرُوا» لأنه فعل تحقيق كتبتن وبابه؟ ثلاثة أوجه. نقل الثالث ابن عطية^(٢)، وربما نسبه لسيبويه^(٣). وإذا كانت استفهامية جاز فيها الوجهان الأولان، دون الثالث. و«مِنْ جَنَّةٍ» يجوز أن يكون فاعلاً بالجار لاعتماد، وأن يكون مبتدأ. ويجوز في «ما» إذا كانت نافية أن تكون الحجازية، أو التميمية.

آ. (٤٧) قوله: ﴿مَا سَأَلْتُكُمْ﴾: في «ما» وجهان، أحدهما: أنها شرطية فتكون مفعولاً مقديماً، و«فهو لكم» جوابها. الثاني: أنها موصولة في محل رفع بالابتداء، والعائد محذوف أي: سَأَلْتُكُمْوه. والخبر «فهو لكم». ودخلت [الفاء]^(٤) لشيء الموصول بالشرط. والمعنى يحتمل أنه لم يسألهم أجراً البتة، كقولك: «إِنْ أَعْطَيْتَنِي شَيْئاً فَخُذْهُ» مع علمك أنه لم يُعطِكَ شيئاً. ويؤيده «إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ» ويحتمل أنه سألهم شيئاً نفعه عائد عليهم، وهو المراد بقوله: «إِلَّا الْمُوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى»^(٥).

آ. (٤٨) قوله: ﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾: يجوز أن يكون مفعوله محذوفاً؛ لأن القذف في الأصل الرمي. وعبر به هنا عن الإلقاء أي: يُلقى

(١) انظر: القطع والانتساب للنحاس ٥٨٥.

(٢) المحرر ١٣/١٤٨.

(٣) الكتاب ١/٤١٩، ٢/١٤٧، حيث إن أفعال التحقيق عند سيبويه تُنزل منزلة القسم. قال: «يَعْلَمُ الله لأفعله هو بمعنى والله لأفعلن».

(٤) زيادة من (ش).

(٥) «قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى» الآية ٢٣ من الشورى.

الوحي إلى أنبيائه بالحق. أي: بسبب الحق، أو مُلتبساً بالحق. ويجوز أن يكون التقدير: يَقْدِفُ الباطلَ بالحق أي: يَذْفَعُهُ وَيَطْرَحُهُ به، كقوله: «بل تَقْدِفُ بالحق على الباطل»^(١). ويجوز أن تكون الباء زائدة، أي: يلقي الحق كقوله: «ولا تُلْقُوا بأيديكم»^(٢)، أو يُضْمَنُ «يَقْدِفُ» معنى يَقْضِي وَيَحْكُمُ.

قوله: «عَلَامُ الْغُيُوبِ» العامة على رفعه. وفيه أوجه، أظهرها: أنه خبر ثانٍ لـ «إِنَّ»، أو خبر مبتدأ مُضْمَر، أو بدلٌ من الضمير في «يَقْدِفُ»، أو نعتٌ له على رأي الكسائي^(٣)؛ لأنه يُجِيزُ نعتَ الضمير الغائب، وقد صَرَّحَ به هنا. وقال الزمخشري^(٤): «رَفَعَ»^(٥) على محلِّ «إِنَّ» واسمِها، أو على المستكنِّ في «يَقْدِفُ». قلت: يعني بقوله: «محمولٌ على محلِّ إِنَّ واسمِها» يعني به النعت، إلا أن ذلك ليس مذهب البصريين، لم يَعتبروا المحلَّ إلا في العطف بالحرف^(٦) بشروطٍ عند بعضهم. ويريدُ بالحمل على الضمير في «يَقْدِفُ» أنه بدلٌ منه، لا أنه نعتٌ له؛ لأنَّ ذلك انفرد به الكسائي^(٧). وزيد بن علي وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق بالنصب نعتاً لاسم «إِنَّ» أو بدلاً منه على قلة الإبدال بالمشقق أو منصوبٌ على المدح.

(١) الآية ١٨ من الأنبياء.

(٢) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٣) انظر: الارتشاف ٥٩٥/٢.

(٤) الكشف: ٢٩٥/٣.

(٥) الكشف: رفع محمول على.

(٦) انظر: المساعد لابن عقيل ٣٣٥/١.

(٧) انظر: القرطبي ٣١٣/١٤، والبحر ٢٩٢/٧، والشواذ ١٢٢، والمحذر ١٤٩/١٣.

وقرىء^(١) «الغيوب» بالحركات الثلاث في الغين. فالكسر والضم تقدمتا في «بيوت»^(٢) وبابه، وأما الفتح فصيغة مبالغة كالشكور والصبور، وهو الشيء الغائب الخفي جداً.

أ. (٤٩) قوله: ﴿وَمَا يُبْدِيءُ﴾: يجوز في «ما» أن يكون نفيًا، وأن يكون استفهامًا، ولكن يؤول معناه إلى النفي، ولا مفعول لـ «يُبْدِيءُ» ولا لـ «يُعِيدُ»؛ إذ المراد: لا يُوقِع هذين الفعلين، كقوله^(٣):

٣٧٤٩- أَقْفَرُ مِنْ أَهْلِهِ عَبِيدُ
أَصْبَحَ لَا يُبْدِي وَلَا يُعِيدُ
وقيل: مفعوله محذوف أي: ما يُبْدِيءُ لأهله خيراً ولا يُعِيدُهُ، وهو تقديرُ الحسن.

أ. (٥٠) قوله: ﴿إِنْ ضَلَلْتُ﴾: العائدة على فتح لامه في الماضي وكسرها في المضارع، ولكن يُنْقَلُ إلى الساكن قبلها^(٤)، والحسن^(٥) وابنُ وثَّابٍ بالعكس، وهي لغة تميم، وتقدم ذلك^(٦).

(١) الضم هو قراءة العامة، والكسر قراءة حمزة وأبي بكر، ولم أقف على نسبة الفتح. انظر: البحر ٢٩٢/٧، والقرطبي ٣١٣/١٤، والإتحاف ٣٨٨/٢، والنشر ٢٢٧/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٠٥/٢.

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ٤٥، والبحر ٢٩٢/٧، واللسان (قف). قال في اللسان (قف). وأقفر فلان من أهله: إذا انفرد عنهم وبقي وحده.

(٤) انظر: البحر ٢٩٢/٧.

(٥) لأن أصل يُضِلُّ: يُضِلُّ حيث أريد إدغام المثليين، فنقلت كسرة اللام إلى الضاد فسكنت ثم أدغمت اللام في اللام.

(٦) الشواذ ١٢٢، والبحر ٢٩٢/٧، والقرطبي ٣١٣/١٤.

قوله: «فَمَا يُوجِي» يجوزُ أَنْ تَكُونَ مصدريةً أي: بسبب إيحاء ربي إليّ، وَأَنْ تَكُونَ موصولةً أي: بسبب الذي يُوجِيه، فعائده محذوف.

آ. (٥١) قوله: ﴿فَلَا قُوَّةَ﴾: العائمة على بنائه / على الفتح، [٧٣٤/أ] و «أَخَذُوا» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول معطوفاً على «فَزِعُوا». وقيل: على معنى فلا قُوَّةَ أي: فلم يَقُوُّوا وأَخَذُوا.

وقرأ^(١) عبد الرحمن مولى بني هاشم وطلحة^(٢) «فَلَا قُوَّةَ» و «أَخَذَ» مرفوعين منونين، وأبى يفتح «قُوَّةَ» و رَفَعَ «أَخَذَ». فَرَفَعَ «قُوَّةَ» على الابتداء أو على اسم «لَا» اللَّيْسِيَّة. وَمَنْ رَفَعَ «وَأَخَذَ» رَفَعَهُ بالابتداء، والخبر محذوف أي: وأَخَذَ هناك، أو على خبر ابتداءٍ مضمرةٍ أي: وحالهم أَخَذَ، ويكونُ مِنْ عَطْفِ الجملِ، عَطْفٌ مثبتٌ على منفية.

آ. (٥٢) والضميرُ في «أَمَّا بِهِ» لله تعالى، أو للرسول، أو للقرآن، أو للعباد، أو للبعث.

قوله: «التَّائِشُ» مبتدأ، و «أَنْتَى» خبره أي: كيف لهم التناوش. و «لهم» حال. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «لهم» رافعاً للتناوش لاعتماده على الاستفهام، تقديره: كيف استقرَّ لهم التناوش؟ وفيه بُعْدٌ. والتناوُشُ مهموزٌ في قراءة^(٣) الأخوين وأبي عمرو وأبي بكر، وبالأو في قراءة غيرهم، فيُحتملُ أَنْ تكونا مادتين مستقلّتين مع اتّحاد معناهما. وقيل: الهمزة عن الواو لانضمامها كوجوه وأجوه،

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٩٦/٢، والبحر ٢٩٣/٧، والشواذ ١٢٢.

(٢) ابن مصرف.

(٣) السبعة ٥٣٠، والنشر ٣٥١/٢، والبحر ٢٩٣/٧، والتيسير ١٨١، والقرطبي ٣١٦/١٤، والحجة ٥٩١.

وَوَقَّتْ وَأُقَّتْ. وإليه ذهب جماعة كثيرة كالزجاج^(١) والزمخشري^(٢) وابن عطية^(٣) والحوفي وأبي البقاء^(٤). قال الزجاج: «كل وإو مضمومة ضمة لازمة فأنت فيها بالخيار» وتابعه الباقون^(٥) قريباً من عبارته. ورد الشيخ^(٦) هذا الإطلاق وقَّده: بأنه لا بُدَّ^(٧) أن تكون الواو غير مدغم فيها تحرراً من التعوذ، وأن تكون غير مُصَحَّحة في الفعل، فإنها متى صَحَّت في الفعل لم تُبدَلْ همزة نحو: تَرَهَوْكَ^(٨)، وتعاونَ تعاوناً. وبهذا القيد الأخير يبطل قولهم؛ لأنها صَحَّتْ في تَنَافَشٍ يتناوَشُ، ومتى سَلِمَ له هذان القيدان أو الأخير منهما ثَبِتَ رَدُّهُ^(٩).

والتناوَشُ: الرجوع. وأنشِدَ^(١٠):

٣٧٥٠- تَمَنَّى أَنْ تَزُوبَ إِلَيَّ مَيِّ

وليس إلى تناوَشِها سبيل

(١) معاني القرآن له ٢٥٩/٤. وعبارة ابن عصفور في الممتع ٣٣٢: «فإن كانت الواو مكسورة أو مضمومة، أولاً، جاز أن تبدل منها همزة».

(٢) الكشف ٢٩٦/٣.

(٣) المحرر ١٥١/١٣.

(٤) الإملاء ١٩٩/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للقراء ٣٦٥/٢ وعبارته: «وهي مِنْ نشت» لانضمام الواو يعني التناوَش مثل قوله: «وإذا الرسل أُقَّتْ».

(٦) البحر ٢٩٤/٧.

(٧) قال: «لا يجوز ذلك في المتوسط إذا كانت غير مدغمة فيها».

(٨) ترهوك: الرجل يموج في مشيته.

(٩) فعلى مذهب المذكورين يكون أصل الهمزة الواو وهم لا يقرون هذا القيد، وعلى مذهب أبي حيان هما مادتان: ن وش، ن أش.

(١٠) لم أهدأ إلى قائله وهو في الزاهر ٣٤٦/١، والقرطبي ٣١٦/١٤، والبحر ٢٩٣/٧، والماوردي ٣٦٦/٣. وصاحب هذا المعنى ابن الأنباري في زاهره.

- سبأ -

أي : إلى رجوعها . وقيل : هو التناولُ يقال : نأشَ كذا أي : تناوله . ومنه :
تناوَشَ القومُ بالسَّلاحِ كقوله^(١) :

٣٧٥١ - ظَلْتُ سَيْوْفُ بَنِي أَبِيهِ تَنْوِشُهُ
لِلْهِ أَرْحَامُ هُنَاكَ تُشَقُّوْ

وقال آخر^(٢) :

٣٧٥٢ - فَهِيَ تَنْوِشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا
نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَا زَ الْفَلَا

وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْمَهْمُوزِ وَغَيْرِهِ ، فَجَعَلَهُ بِالْهَمْزِ بِمَعْنَى التَّأَخَّرِ . قَالَ
الْفَرَّاءُ^(٣) : « مِنْ نَأَشْتُ أَي : تَأَخَّرْتُ »^(٤) . وَأَنشَدَ^(٥) :

٣٧٥٣ - تَمَنَّى نَيْشًا أَنْ يَكُونَ مُطَاعِنًا
وَقَدْ حَدَّثْتُ بَعْدَ الْأُمُورِ أُمُورُ

(١) البيت لِقَيْلَةَ أخت النضر بن الحارث ، وهو في اللسان نوش .

(٢) البيت لأبي النجم أو لغَيْلان بن حُرَيْث ، وهو في المنصف ١/ ١٢٤ ، واللسان نوش ، وابن يعيش ٤/ ٨٩ ، والمزهر ١/ ٣٤٥ . والضمير في «فهي» للإبل . قال في اللسان : «يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق . وذلك النوش الذي تناله هو الذي يُعِينُهَا عَلَى قَطْعِ الْفُلُوتِ . والأجواز : ج جَوَزَ وهو الوسط ، فهي تتناول ماء الحوض من فوق» .

(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٦٥ .

(٤) لم يرد هذا التفسير في معانيه وعبارته : «يجعلونه من الشيء البطيء مِنْ نَأَشْتُ من النيش» .

(٥) البيت لنهشل بن حري ، وهو في الفراء ٢/ ٣٦٥ ، والزاهر ١/ ٣٤٥ ، واللسان (ناش) . والرواية المشهورة : أن يكون أطاعني . وقبل البيت :
فَلَمَّا رَأَى مَا غَبَّ أَمْرِي وَأَمْرَهُ وَنَاءَتْ بِأَعْجَازِ الْأُمُورِ صُدُورُ

وقال آخر^(١) :

٣٧٥٤- قَعَدْتُ زَمَاناً عَنْ طِلَابِكَ لِلْعَلَا

وَجِئْتُ نَيْشاً بَعْدَ مَا فَاتَكَ الْخَبِرُ

وقال الفراء^(٢) : «أيضاً هما متقاربان . يعني الهمز وتَرَكَه مثل : ذِمْتُ

الرجل ، وذَامَتْهُ أَي : عَيْبُهُ وانتاش انتياشاً كَتَنَاوَشَ تَنَاوَشاً . قال^(٣) :

٣٧٥٥- بَاتَتْ تَنُوشُ الْعَنْقُ أَنْتِيَاشاً

وهذا مصدرٌ على غير الصدر . و «مِنْ مَكَانٍ» متعلقٌ بالتناوش .

آ . (٥٣) قوله : ﴿وَقَدْ كَفَرُوا﴾ : جملةٌ حالية ، و «مِنْ قَبْلِ» أي

من قبل زوال العذاب ؛ ويجوز أَنْ تَكُونَ الجملةُ مستأنفةً . والأولُ أظهرُ .

قوله : «يُقَذِّفُونَ» يجوز فيها الاستئناف ، والحال . وفيه بُعْدٌ عَكْسُ الأولِ

لدخول الواو على مضارعٍ مُثْبِتٍ^(٤) . والضمير في «به» كما تقدّم فيه بعد

«أَمَنَّا»^(٥) . وقرأ^(٦) أبو حيوة ومجاهد ومحبوب عن أبي عمرو و «يُقَذِّفُونَ» مبنياً

للمفعول أي : يُرْجَمُونَ بما يَسُوءُهُمْ مِنْ جَرَاءِ أَعْمَالِهِمْ من حيث لا يَحْتَسِبُونَ .

(١) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في الفراء ٣٦٥/٢ ، واللسان (نوش) ، والقرطبي

٣١٧/١٤ .

(٢) معاني القرآن ٣٦٥/٢ .

(٣) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في اللسان (نوش) ، والقرطبي ٣١٦/١٤ ، والعنق : ضرب

من السير .

(٤) من باب قَوْلِهِ :

نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالَكَا

(٥) انظر الأوجه في صدر إعرابه لقوله : «وقالوا أَمَنَّا به» في الآية قبلها .

(٦) المحتب ١٩٧/٢ ، والقرطبي ٣١٧/١٤ ، والبحر ٢٩٤/٧ .

آ. (٥٤) قوله: ﴿وَجِيلٌ﴾: قد تقدّم فيه الإشمام والكسر أول البقرة^(١) والقائم مقام الفاعل ضمير المصدر أي: وجيل هو أي الحول. ولا تقدّمه مصدراً مؤكّداً بل مختصاً^(٢) حتى يصح قيامه. وجعل الحوفي القائم مقام الفاعل «بينهم» واعترض عليه: بأنه كان ينبغي أن يرفع. وأجيب عنه بأنه إنما بُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن. وردّه الشيخ^(٣): بأنه لا يبنى المضاف إلى غير متمكن مطلقاً، فلا يجوز: «قام غلامك» ولا «مررت بغلامك» بالفتح. قلت وقد تقدّم في قوله: «لقد تقطع بينكم»^(٤) ما يغني عن إعادته هنا/. ثم قال الشيخ^(٥): «وما يقول قائل ذلك في قول الشاعر»^(٦):

[٧٣٤/ب]

— ٣٧٥٦ —

وقد جيل بين العير والنزوان

فإنه نصب «بين» مضافاً إلى مُعَرَّبٍ^(٧). وخُرج أيضاً على ذلك قول الآخر^(٨):

(١) انظر: الدر المصون ١/١٣٤.

(٢) لأنّ المصدر الذي يجوز قيامه مقام الفاعل يكون مختصاً أي مفيداً بالوصف.

(٣) البحر ٧/٢٩٤ — ٢٩٥.

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٥/٤٨.

(٥) البحر ٧/٢٩٥.

(٦) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد. وصدره:

أهمُّ بأمر الحزم لو أستطيعه

وهو في المنصف ٣/٦٠، واللسان نزا، والأصمعيات ١٤٦. والعير: حمار الوحش.

والنزوان: وثوبه على أثنائه.

(٧) قال: وإنما يخرج ما ورد من نحو هذا على أن القائم مقام الفاعل هو ضمير المصدر

الدال عليه «وجيل» هو أي: الحول.

(٨) البيت لأمريء القيس، وهو في ديوانه ٤٢، والعيني ٤/٥٠٦، وشرح التصريح

٢٨٩/١.

٣٧٥٧- وَقَالَتْ مَتَى يُيَخَلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ
يَسُوكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَذَرِبِ

أي: يُعْتَلَلُ هو أي الاعتلال.

قوله: «مَنْ قَبْلُ» متعلّق بـ «فُعِلَ» أو «بَأْشِيعَهُمْ» أي: الذين شايعواهم قَبْلَ ذلك الحين.

قوله: «مُرِيبٌ» قد تقدّم أنه اسمٌ فاعلٌ مِنْ أَرَابَ أي: أتى بالمرّيب، أو دخل فيه، وأرْبَتْه أي: أوقعته في الرّيبة. ونسبة الإرابية إلى الشكّ مجازٌ. وقال الزمخشري^(١) هنا: «إِلَّا أَنْ ههنا فُرَيْقًا: وهو أَنَّ المُرِيبَ من المتعدّي منقولٌ مِمَّنْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُرِيبًا، من الأعيان، إلى المعنى، ومن اللازم منقولٌ من صاحبِ الشكّ إلى الشكّ، كما تقول: شعرُ شاعرٍ» وهي عبارةٌ حسنةٌ مفيدةٌ. وأين هذا مِنْ قول بعضهم^(٢): «ويجوز أَنْ يَكُونَ أَرْدَفُهُ على الشكّ، ليتناسقَ آخرُ الآيةِ بالتي قبلها مِنْ مكانٍ قريبٍ». وقولُ ابنِ عطية^(٣): «المُرِيبُ أَقْوَى ما يَكُونُ من الشكّ وأشدهُ». وقد تقدّم تحقيقُ الرّيبِ أولَ البقرة^(٤) وتشنيعُ الراغب^(٥) على مَنْ يفسّره بالشكّ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ سَبَأٍ]

(١) الكشف ٢٩٧/٣.

(٢) وهو أبو حيان في البحر ٢٩٥/٧.

(٣) المحرر ١٥٢/١٣.

(٤) انظر: الدر المنثور ٨٥/١.

(٥) المفردات ٢٠٥، ٢٦٥.

سورة فاطر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ﴾: إِنَّ جَعَلْتَ إِضَافَتَهُ مَحْضَةً
كان نعتاً لله، وَإِنْ جَعَلْتَهَا غَيْرَ مَحْضَةٍ كان بدلاً. وهو قليلٌ من حيث إنه مشتقٌ.
وهذه قراءةُ العامة: «فاطر» اسمٌ فاعلٍ. والزهرِيُّ^(١) والضَّحَّاكُ «فَطَرَ» فعلاً
ماضياً. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه صلَّةٌ لموصولٍ محذوفٍ أي: الذي فَطَرَ،
كذا قَدَّرَهُ أَبُو الْفَضْلِ^(٢). ولا يَلِيقُ بِمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْمَوْصُولِ
الاسْمِيِّ لَا يَجُوزُ. وقد تقدَّم هذا الْخِلَافُ مُسْتَوْفَى فِي الْبَقَرَةِ. الثاني: أنه حال
على إضمار «قد» قاله أَبُو الْفَضْلِ أَيْضاً. الثالث: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: هو
فَطَرَ. وقد حكى الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣) قراءةً تُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرَّازِيُّ فَقَالَ: «وَقُرِئَ
الَّذِي فَطَرَ وَجَعَلَ» فَصَّرَحَ بِالْمَوْصُولِ.

قوله: «جَاعِلٌ» العامةُ أَيْضاً على جَرِّهِ نعتاً أو بدلاً. والحسن^(٤) بالرفعِ.

(١) المحتسب ١٩٨/٢، والبحر ٢٩٧/٧، والقرطبي ٣١٩/١٤.

(٢) وهو أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ. انظر: البحر ٢٩٧/٧.

(٣) الكشف ٢٩٧/٣.

(٤) انظر في قراءتها: المحتسب ١٩٨/٢، والبحر ٢٩٧/٧، والقرطبي ٣١٩/١٤،

والشَّوَّاذُ ١٢٣.

والإضافة، وروي عن أبي عمرو^(١) كذلك، إلا أنه لم يُنَوَّن، ونَصَبَ «الملائكة»، وذلك على حَذْفِ التنوين لالتقاء الساكنين، كقوله^(٢):

— ٣٧٥٨ —

ولا ذَاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيْلًا

وابن يعمر وخليد بن مشيط «جَعَلَ» فعلاً ماضياً بعد قراءة «فاطر» بالجر، وهذه كقراءة «فَالْقُ الإِصْبَاحَ، وَجَعَلَ اللَّيْلَ»^(٣). والحسن^(٤) وحميد «رُسُلًا» بسكون السين، وهي لغة تميم. وجاعل يجوز أن يكون بمعنى مُصَيِّر أو بمعنى خالق. فعلى الأول يجري الخلاف: هل نَصَبُ الثاني باسم الفاعل، أو بإضمار فعلٍ، هذا إن اعتُقد أن جاعلاً غير ماضٍ، أما إذا كان ماضياً تعين أن ينتصب بإضمار فعلٍ. وقد حُقِّق ذلك في الأنعام. وعلى الثاني ينتصب على الحال. و«مَثْنَى وَثِلَاتَ رَبَّاعٍ» صفة لـ «أجنحة». و«أُولَى» صفة لـ «رُسُلًا». وقد تقدّم تحقيق الكلام في «مَثْنَى» واختيها في سورة النساء^(٥) مستوفى. قال الشيخ^(٦): «وقيل: «أُولَى أجنحة» معترضٌ و«مَثْنَى» حالٌ، والعاملُ فعلٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه «رُسُلًا» أي: يُرْسَلُونَ مَثْنَى وَثِلَاتَ رَبَّاعٍ وهذا لا يُسمَّى اعتراضاً لوجهين، أحدهما: أن «أُولَى» صفة لـ «رُسُلًا»، والصفة لا يُقال فيها معترضةً. والثاني: أنها ليستَ حالاً من «رُسُلًا» بل من محذوفٍ فكيف يكون ما قبله معترضاً؟ ولو

(١) من رواية عبد الوارث.

(٢) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٣) الآية ٩٦ من الأنعام. وانظر: الدر ٥٨/٥.

(٤) البحر ٢٩٧/٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٦٢/٣.

(٦) البحر ٢٩٨/٧.

جعله حالاً من الضمير في «رسلاً» لأنه مشتقٌ لَسَهْلَ ذلك بعض شيء، ويكون الاعتراضُ بالصفة مجازاً، مِنْ حيث إنه فاضلٌ في السورة.

قوله: «يزيد» مستأنف. وما «يشاء» هو المفعول الثاني للزيادة، والأول لم يُقصد، فهو محذوفٌ اقتصاراً، لأنَّ ذَكَرَ قوله: «في الخلق» يُغني عنه.

آ. (٢) قوله: ﴿مِنْ رَحْمَةٍ﴾: تبيينٌ أو حالٌ مِنْ اسمِ الشرط، ولا يكون صفةً لـ «ما»؛ لأنَّ اسمَ الشرط لا يُوصَفُ. قال الزمخشري^(١): «وتكبيرُ الرحمة للإشاعة والإيهام، كأنه قيل: أي^(٢) رحمة كانت سماويةً أو أرضيةً». قال الشيخ^(٣): «والعمومُ مفهومٌ من اسمِ الشرط و«مِنْ رَحْمَةٍ» بيانٌ لذلك العامُّ من أي صنف هو، وهو مِمَّا اجْتَزَى فيه بالكرة المفردة عن الجمع المعرَّب المطابق في العموم لاسمِ الشرط، وتقديره: مِنْ الرَّحْمَات. و«من» في موضع الحال». انتهى.

قوله: «وما يُمَسِّكُ» يجوز أن يكونَ على عمومهِ، أي: أي شيء أمسكه، مِنْ رَحْمَةٍ أو غيرِها. فعلى هذا التذكيرُ في قوله: / «له» ظاهرٌ؛ لأنه عائدٌ على [أ/٧٣٥] ما يُمَسِّكُ. ويجوزُ أن يكونَ قد حُذِفَ المبيِّن من الثاني لدلالة الأول عليه تقديره: وما يُمَسِّكُ مِنْ رَحْمَةٍ. فعلى هذا التذكيرُ في قوله: «له» على لفظ «ما» وفي قوله أولاً «فلا مُمَسِّكُ لها» التأنيتُ فيه حُمِلَ على معنى «ما»، لأنَّ المراد به الرحمة فحُمِلَ أولاً على المعنى، وفي الثاني على اللفظ. والفتح والإمساك استعارةٌ حسنةٌ.

(١) الكشاف ٢٩٨/٣.

(٢) الكشاف: من أية.

(٣) البحر ٢٩٩/٧.

٢. (٣) قوله: «هل مِنْ خالِقٍ غيرِ الله»: قرأ^(١) الأخوان «غير» بالجر نعتاً لـ «خالق» على اللفظ. و «مِنْ خالق» مبتدأ مُزادٌ فيه «مِنْ». وفي خبره قولان، أحدهما: هو الجملة مِنْ قوله: «يَرْزُقُكُمْ». والثاني: أنه محذوفٌ تقديره: لكم ونحوه، وفي «يَرْزُقُكُمْ» على هذا وجهان، أحدهما: أنه صفةٌ أيضاً لـ «خالق» فيجوزُ أن يُحكَمَ على موضعه بالجر اعتباراً باللفظ، وبالرفع اعتباراً بالموضع. والثاني: أنه مستأنف.

وقرأ الباقون بالرفع. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبرُ المبتدأ. والثاني: أنه صفةٌ لـ «خالق» على الموضع. والخبر: إمّا محذوفٌ، وإمّا «يَرْزُقُكُمْ». والثالث: أنه مرفوعٌ باسمِ الفاعل على جهةِ الفاعلية؛ لأنَّ اسمَ الفاعل قد اعتمدَ على أداة الاستفهام. إلّا أنَّ الشيخ^(٢) توقفَ في مثل هذا؛ من حيث إنَّ اسمَ الفاعل وإن اعتمد، إلّا أنه لم تحفظ فيه زيادةٌ «مِنْ»^(٣) قال: «فيحتاج مثله إلى سماع» ولا يظهرُ التوقف؛ فإنَّ شروطَ الزيادةِ والعملِ موجودة. وعلى هذا الوجه فـ «يَرْزُقُكُمْ»: إمّا صفةٌ أو مستأنف. وجعل الشيخ^(٤) استأنفه أولى قال: «لاتنفاءِ صِدْقِ «خالق» على «غير الله» بخلافِ كونه صفةً فإنَّ الصفةَ تُقَيَّدُ، فيكون ثَمَّ خالِقٌ غيرُ اللهِ لكنه ليس برازق».

وقرأ الفضل بن إبراهيم النحوي^(٥) «غير» بالنصب على الاستثناء. والخبر

(١) انظر في قراءات «غير»: السبعة ٥٣٤، والتيسير ١٨٢، والنشر ٣٥١/٢، والحجة

٥٩٢، والقرطبي ٣٢٢/١٤، والبحر ٣٠٠/٧، والشواذ ١٢٣.

(٢) البحر ٣٠٠/٧.

(٣) نحو: هل مِنْ قائم الزيدون. وقال: «والظاهر أنه لا يجوز. ألا ترى أنه إذا جرى مجرى الفعل لا يكون فيه عموم، خلافاً إذا أدخلت عليه مِنْ».

(٤) البحر ٣٠٠/٧، والقرطبي ٣٢٣/١٤.

(٥) الفضل بن إبراهيم النحوي الكوفي، روى القراءة عن الكسائي، وروى عنه

عبيد الله بن محمد الأملي. انظر: طبقات القراء ٨/٢.

«يَرْزُقْكُمْ» أو محذوف و «يَرْزُقْكُمْ» مستأنف، أو صفة. وقوله: «لا إله إلا هو» مستأنف.

آ. (٥) قوله: ﴿الْغُرُورُ﴾: العائمة بالفتح، وهو صفة مبالغية كالصُّبُور والشُّكُور. وأبو السَّمَال وأبو حيوة بضمها: إمَّا جمع غارٍ كقَاعِد وقُعود، وإمَّا مصدرٌ كالجلُوس.

آ. (٧) قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوزُ رَفَعُهُ ونَصْبُهُ وجَرُّهُ. رفَعُهُ مِنْ وجهين، أقواهما: أَنْ يَكُونَ مبتدأ. والجملة بعده خبره. والأحسنُ أَنْ يَكُونَ «لهم» هو الخبر، و«عذاب» فاعله. الثاني: أنه بدلٌ مِنْ واو «ليكونوا». ونَصْبُهُ مِنْ أوجه: البَدَلِ مِنْ «حزبه»، أو النعتِ له، وإِضْمَارِ فعلٍ «أَذْمُ» ونحوه.

وجَرُّهُ مِنْ وجهين: النعتِ أو البدلية مِنْ «أصحاب». وأحسنُ الوجوه: الأولُ لمطابقةِ التقسيم. واللامُ فِي «ليكونوا»: إمَّا للعلَّةِ على المجازِ، مِنْ إقامَةِ المُسَبِّبِ مُقامَ السببِ، وإمَّا للصيرورة^(١).

آ. (٨) قوله: ﴿أَفَمَنْ﴾: موصولٌ مبتدأ. وما بعده صلته، والخبرُ محذوف. فَقَدَّرَهُ الكسائي «تَذَهَّبَ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ» لدلالة «فلا تَذَهَّبْ» عليه. وَقَدَّرَهُ الزَّجَّاجُ^(٢) وَأَصْلُهُ اللَّهُ كَمَنْ هُداة. وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُمَا^(٣): كَمَنْ لَمْ يُزَيِّنْ

(١) قال ابن عطية في المحرر ١٣/١٥٧: «للصيرورة لانه لم يَدْعُهُمْ إلى السعير، إنما اتفق أن صار أمرهم عن دعائه إلى ذلك».

(٢) تقديره في «معاني القرآن» ٤/٢٦٤: «أَفَمَنْ زَيَّنْ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَأَصْلَهُ اللَّهُ ذَهَبَتْ نَفْسُكَ عَلَيْهِ حَسْرَةً».

(٣) وهو تقدير أبي حيان ٧/٣٠٠.

له، وهو أحسن لموافقته لفظاً ومعنى. ونظيره: «أَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ»^(١)، «أَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى»^(٢).

والعامة على «زَيْن» مبنياً للمفعول «سوء» رُفِعَ به. وعبيد بن عمير^(٣) «زَيْن» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، «سوء» نُصِبَ به. وعنه^(٤) «أَسْوَأُ» بصيغة التفضيل منصوباً. وطلحة^(٥) «أَمَنْ» بغير فاء.

قال أبو الفضل^(٦): «الهمزة للاستخبار بمعنى العامة، للتقرير. ويجوز أن يكون بمعنى حرف النداء، فَحَذَفَ التمام كما حَذَفَ مِنَ المشهور الجواب. يعني أنه يجوز في هذه القراءة أن تكون الهمزة للنداء، وحذف التمام، أي: ما تُؤَدِّي لأجله، كأنه قيل: يا مَنْ زَيْنَ له سوء عمله أرجع إلى الله وتب إليه. وقوله: «كما حَذَفَ الجواب» يعني به خبر المبتدأ الذي تقدّم تقريره.

قوله: «فلا تَذْهَبِ» العامة على فتح التاء والهاء مُسْنَدًا لـ «نَفْسُكَ» مِنْ باب «لَا أَرَيْتَكَ ههنا» أي: لا تَتَعَاطَ أسباب ذلك. وقرأ^(٧) أبو جعفر وقتادة والأشهب بضمّ التاء وكسر الهاء مُسْنَدًا لضمير المخاطب «نَفْسُكَ» مفعول به.

قوله: «حَسَرَاتٍ»/ فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول مِنْ أَجْلِهِ أي: لأجلِ الْحَسَرَاتِ. والثاني: أنه في موضع الحال على المبالغة، كأن كلّها

[٧٣٥/ب]

(١) الآية ١٧ من هود. وأقحم بعدها في الأصل «كَمَنْ هُوَ أَعْمَى».

(٢) الآية ١٩ من الرعد.

(٣) البحر ٣٠١/٧.

(٤) البحر ٣٠١/٧.

(٥) البحر ٣٠١/٧.

(٦) انظر: البحر ٣٠١/٧.

(٧) الإنحاف ٣٩٢/٢، والبحر ٣٠١/٧، والنشر ٣٥١/٢، والقرطبي ٣٢٥/١٤.

صَارَتْ حَسْرَاتٍ لَفَرَطِ التَّحَسُّرِ، كما قال^(١):

٣٧٥٩- مَشَقَّ الْهَوَاجِرُ لِحَمَّهِنَّ مَعَ السُّرَى

حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا

يريد: رَجَعْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا، أي: لم تَبَقْ إِلَّا كَلَاكِلُهَا وَصُدُورُهَا

كقولہ^(٢):

٣٧٦٠- فَعَلَى إِثْرِهِمْ تَسَاقَطُ نَفْسِي

حَسْرَاتٍ وَذَكَرُهُمْ لِي سَقَامٌ

وَكَوْنُ كَلَاكِلٍ وَصُدُورٍ حَالًا قَوْلُ سَيَبُوه^(٣)، وَجَعَلَهُمَا الْمَبْرُذُ^(٤) تَمْيِيزَيْنِ

مَنْقُولَيْنِ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ.

آ. (٩) قوله: ﴿فَتُثِيرُ﴾: عَطَفَ عَلَى «أَرْسَلَ»؛ لِأَنَّ أَرْسَلَ بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ، فَلِذَلِكَ عَطَفَ عَلَيْهِ، وَأَتَى بِأَرْسَلَ لِتَحْقِيقِ وَقْوِعِهِ وَ«تُثِيرُ» لِنَصُورِ الْحَالِ وَاسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ كَقَوْلِهِ: «أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً»^(٥) كَقَوْلِ تَابِطُ شَرَأُ^(٦):

(١) البيت لجريير وهو في ديوانه ٢٩٠، والكتاب ٨١/١، والعيني ١٤٤/٣. وَمَشَقَّ: أَذْهَبَ. وَالْكَلاَكِلُ: أَعْلَى الصَّدْرِ. يَصِفُ رَوَاحِلَ أَهْزَلَهَا طَوْلَ السَّيْرِ فِي الْهَوَاجِرِ مَعَ اللَّيْلِ.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٣٠١/٧، والكشاف ٣٠١/٣.

(٣) الكتاب ٨١/١، قال الأستاذ هارون في الحاشية على الكتاب (١٦٢/١): «وشاهده نصب كَلَاكِلًا وَصُدُورًا عَلَى الْحَالِ فِي حَذِّ عِبَارَةِ سَيَبُوه وَهُوَ إِنَّمَا يَرِيدُ التَّمْيِيزَ، وَكَثِيرًا مَا يَبْعِرُ سَيَبُوه عَنِ الْحَالِ بِالتَّمْيِيزِ لَوُقُوعِهَا نَكْرَتَيْنِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ».

(٤) لم يرد في المقتضب.

(٥) الآية ٦٣ من الحج.

(٦) الكشاف ٣٠١/٣، والبحر ٣٠٢/٧. وَالسَّهْبُ: الْفَضَاءُ، وَالصَّحِيفَةُ: الْكِتَابُ،

وَصَحْصَحَانُ: مُسْتَوٍ. وَالْجِرَانُ: مَقْدَمُ الْعَنْقِ.

٣٧٦- أَلَا مَنْ مُبْلَغُ فِتْيَانٍ فَهَمُ
 بِمَا لَاقَيْتُ عِنْدَ رَحَا بَطَانِ
 بِأَنِّي قَدْ لَقَيْتُ الْغُولَ تَهْوِي
 بِسَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَخَصَحَانِ
 فَقُلْتُ لَهَا: كِلَانَا نَضُوءُ أَرْضِ
 أَخُو سَفَرٍ فَخَلِّي لِي مَكَانِي
 فَشَدَّتْ شَدَّةً نَحْوِي فَأَهْوَتْ
 لَهَا كَفِّي بِمَضْقُولِ يَمَانِ
 فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَخَرَّتْ
 صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ
 حَيْثُ قَالَ: فَأَضْرِبُهَا لِيَصُورَ لِقَوْمِهِ حَالَهُ وَشَجَاعَتَهُ وَجِرَانَتَهُ.

وقوله: «فَسُقْنَاهُ» و«أَحْيَيْنَا» معدولاً بهما عن لفظ الغيبة إلى ما هو أَدْخَلَ
 فِي الاختصاصِ وَأَذَلُّ عَلَيْهِ.

قوله: «كَذَلِكَ النُّشُورُ» مبتدأ، وخبرُهُ مَقْدَمٌ عَلَيْهِ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى إِحْيَاءِ
 الْأَرْضِ بِالْمَطَرِ، وَالتَّشْبِيهُ وَاضِحٌ بَلِيغٌ.

آ. (١٠) قوله: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ»: شرطُ جوابِهِ مَقْدَرٌ، وَيَخْتَلِفُ
 تَقْدِيرُهُ بِاخْتِلَافِ التَّفْسِيرِ^(١) فِي قَوْلِهِ: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ» فَقَالَ مُجَاهِدٌ: «مَعْنَاهُ
 مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ بِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: فَلْيُطْلَبْهَا»^(٢). وَقَالَ قَتَادَةُ:
 «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ وَطَرِيقَهُ»^(٣) الْقَوْمِ وَيَحِبُّ نَيْلَهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ

(١) انظر: البحر ٣٠٣/٧.

(٢) فِي «الْبَحْرِ» عَنْ مُجَاهِدٍ: فَهُوَ مَغْلُوبٌ.

(٣) فِي «الْبَحْرِ»: وَطَرِيقُهَا.

على هذا: فليطلبها». وقال الفراء^(١): «من كان يريد عِلْمَ العِزَّة، فيكون التقدير: فليُنسَبْ ذلك إلى الله تعالى». وقيل: مَنْ كان يريد العِزَّة التي لا تَعْقِبُهَا ذِلَّةٌ، فيكون التقدير: فهو لا يَنَالُهَا. ودَلَّ على هذه الأَجْوِبَةِ قوله: «فَلِلَّهِ العِزَّةُ» وإنما قيل: إن الجوابَ محذوفٌ، وليس هو هذه الجملة لوجهين، أحدهما: أنَّ العِزَّةَ لله مطلقاً، مِنْ غيرِ ترتبِها على شرطِ إرادةٍ أحدٍ. الثاني: أَنَّهُ لا بُدَّ في الجوابِ مِنْ ضميرٍ يعودُ على اسم الشرط، إذا كان غيرَ ظرفٍ، ولم يُوجَدْ هنا ضميرٌ. و«جميعاً» حالٌ، والعاملُ فيها الاستقراءُ.

قوله: «إِلَيْهِ يَصْعَدُ» العامةُ على بنائِهِ للفاعلِ مِنْ «صَعِدَ» ثلاثياً، «الكَلِمُ الطَّيِّبُ» برفعِهما فاعلاً ونعتاً. وعلي^(٢) وابن مسعود «يُصْعَدُ» مِنْ أَصْعَدَ، «الكَلِمُ الطَّيِّبُ» منصوبان على المفعولِ والنعت. وقرئ «يُصْعَدُ» مبنياً للمفعول. وقال ابنُ عطية^(٣): «قرأ الضَّحَّاكُ «يُصْعَدُ» بضم الياء» لكنه لم يُبين كونه مبنياً للفاعلِ أو للمفعول.

قوله: «والعملُ الصالحُ» العامةُ على الرفعِ. وفيه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ معطوفٌ على «الكَلِمُ الطَّيِّبُ» فيكون صاعداً أيضاً. و«يَرْفَعُهُ» على هذا استئنافٌ إخبارٍ من اللّهِ تعالى بأنه يرفعُهما، وإنما وُحِدَ الضميرُ، وإنَّ كان المرادُ الكَلِمَ والعملَ ذهاباً بالضميرِ مَذْهَبَ اسمِ الإشارة، كقوله^(٤): «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ». وقيل: لا اشتراكِهما في صفةٍ واحدةٍ، وهي الصعودُ. والثاني: أَنَّهُ مبتدأٌ،

(١) معاني القرآن ٢/٣٦٧.

(٢) البحر ٧/٣٠٣، والقرطبي ١٤/٣٣٠، والشواذ ١٢٣. وقراءة علي وابن مسعود هذه ضبطها في البحر على البناء للمفعول، وضبطها ابن خالويه في الشواذ على البناء للفاعل.

(٣) المحرر ١٣/١٥٨.

(٤) الآية ٦٨ من البقرة.

و «يرفعه» الخبر، ولكن اختلفوا في فاعل «يرفعه» على ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ضميرُ الله تعالى أي: والعملُ الصالحُ يرفعه الله إليه. والثاني: أنه ضميرُ العملِ الصالح. وضميرُ النصبِ على هذا فيه وجهان، أحدهما: أنه يعودُ على صاحب العمل، أي: يَرْفَعُ صاحبه. والثاني: أنه ضميرُ الكلمِ الطيبِ أي: العملِ الصالح يرفع الكلمَ الطيبَ. ونُقِلَ عن ابن عباس. إلا أن ابنَ عطية^(١) منع هذا عن ابن عباس، وقال: «لا يصح؛ لأنَّ مذهبَ أهلِ السُّنة أنَّ الكلمَ الطيبَ مقبولٌ، وإنَّ كان صاحبه عاصياً». والثالث: أنَّ ضميرَ الرفعِ للكلمِ، والنصبِ للعملِ، أي: الكلمُ يَرْفَعُ العملَ.

وقرأ^(٢) ابن أبي عبله وعيسى بنصبِ «العملِ الصالح» على الاشتغال، والضميرُ المرفوعُ للكلمِ أو لله تعالى، والمنصوبُ للعملِ.

قوله: «يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ» يَمْكُرُونَ أصله قاصِرٌ فعلى هذا ينتصبُ [٧٣٦/١] «السَّيِّئَاتِ» على نعتِ مصدرٍ محذوفٍ أي: المَكْرَاتِ / السيِّئَاتِ، أو نعتٍ لمضافٍ إلى المصدرِ أي: أصنافِ المَكْرَاتِ السيِّئَاتِ. ويجوزُ أن يكونَ «يَمْكُرُونَ» مضمناً معني يَكْسِبُونَ، فينتصبُ «السَّيِّئَاتِ» مفعولاً به.

قوله: «هُوَ يَبُورُ» «هُوَ» مبتدأ و«يَبُورُ» خبره. والجملةُ خبرٌ قوله: «وَمَكْرُ أُولَئِكَ». وجَوَزَ الحوفيُّ وأبو البقاء^(٣) أن يكونَ «هُوَ» فضلاً بين المبتدأ وخبره. وهذا مردودٌ: بأنَّ الفصلَ لا يقعُ قبل الخبرِ إذا كان فعلاً، إلا أن الجرجاني

(١) المحرر ١٣/١٥٩.

(٢) القرطبي ١٤/٣٣١، والبحر ٧/٣٠٤.

(٣) الإملاء ٢/١٩٩.

جَوَزَ ذَلِكَ . وَجَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ (١) أَيْضاً أَنْ يَكُونَ «هُوَ» تَأْكِيداً . وَهَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يُؤَكِّدُ الظَّاهِرَ .

آ . (١١) قَوْلُهُ : ﴿ مِنْ أُنْثَى ﴾ : «مِنْ» مُزِيدَةٌ فِي «أُنْثَى» وَكَذَلِكَ فِي «مِنْ مُعَمَّرٍ» إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ فَاعِلٌ ، وَهَذَا مَفْعُولٌ قَامَ مَقَامَهُ وَ «إِلَّا بَعْلِمِهِ» حَالٌ . أَيْ : إِلَّا مُلْتَبَسَةٌ بَعْلِمِهِ .

قَوْلُهُ : «مِنْ عُمُرِهِ» فِي هَذَا الضَّمِيرِ قَوْلَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى مُعَمَّرٍ آخَرَ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ : «مِنْ مُعَمَّرٍ» الْجِنْسُ فَهُوَ يَعُودُ عَلَيْهِ لِفِظًا ، لَا مَعْنَى ، لِأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ فَرَضَ كَوْنَهُ مُعَمَّرًا ، اسْتِحَالُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ عُمُرِهِ نَفْسِهِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :

٣٧٦٢ - وَكُلُّ أَنْاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ
وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ

وَمِنْهُ «عِنْدِي دَرَهْمٌ وَنِصْفُهُ» أَيْ : وَنِصْفُ دَرَهْمٍ آخَرَ . الثَّانِي : أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى «مُعَمَّرٍ» لِفِظًا . وَمَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّهُ إِذَا مَضَى مِنْ عُمُرِهِ حَوْلٌ أُخْصِيَ وَكُتِبَ ، ثُمَّ حَوْلٌ آخَرُ كَذَلِكَ ، فَهَذَا هُوَ النِّقْصُ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ جَبْرِ وَأَبُو مَالِكٍ (٣) . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

(١) الإملاء ١٩٩/٢ .

(٢) تقدم برقم ١٦٣ . والشاهد هنا الضمير في «قيدَه» فهو يعود على قيد فحل آخر لأن الفحل الأول مقيدٌ ، أما فحلنا فهو متروك .

(٣) سعد بن طارق الأشجعي الكوفي ، صدوق ، روى عن أبيه وأنس بن مالك وروى عنه الثوري وأبو عوانة وحفص بن غياث . صالح الحديث . انظر : سير أعلام النبلاء . ١٨٤/٦ .

(٤) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ٣٠٤/٧ .

٣٧٦٣- حَيَاتُكَ أَنْفَاسٌ تُعَدُّ فِكْلَمًا

مَضَى نَفْسٌ مِنْكَ انْتَقَضَتْ بِهِ جُزْءًا

وقرأ^(١) يعقوب وسلام - وتروى عن أبي عمرو^(٢) - «وَلَا يَنْقُصُ» مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ . وقرأ^(٣) الحسن «مِنْ عَمْرِهِ» بِسُكُونِ الْمِيمِ .

أ. (١٢) قَوْلُهُ : ﴿سَائِغٌ شَرَابُهُ﴾ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً وَخَبَرًا . وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ ثَانٍ ، وَأَنْ يَكُونَ «سَائِغٌ» خَبَرًا ، وَشَرَابُهُ فَاعِلًا بِهِ ، لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ . وقرأ^(٤) عيسى - وتروى عن أبي عمرو وعاصم - «سَيْغٌ» مِثْلُ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ . وَعَنْ عَيْسَى بِتَخْفِيفِ يَائِهِ ، كَمَا يُخَفِّفُ هَيِّنٌ وَمَيِّتٌ .

وقرأ^(٥) طلحة وأبو نهيك «مَلِجٌ» بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ اللَّامِ . فَقِيلَ : هُوَ مَقْصُورٌ مِنْ مَالِجٍ ، وَمَالِجٌ لُغِيَّةٌ شَاذَةٌ . وَقِيلَ : «مَلِجٌ» بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ لُغَةٌ فِي «مَلِجٌ» بِالْكَسْرِ وَالسُّكُونِ .

أ. (١٣) قَوْلُهُ : ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ : «ذَلِكُمْ» مَبْتَدَأٌ وَ«اللَّهُ» خَبَرُهُ ، وَ«رَبُّكُمْ» خَبَرٌ ثَانٍ أَوْ نَعَتْ لَّهُ . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) : «وَيَجُوزُ فِي حَكْمِ الْإِعْرَابِ إِيقَاعُ اسْمِ اللَّهِ صِفَةً لِاسْمِ الْإِشَارَةِ ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ ، وَ«رَبُّكُمْ» خَبَرٌ ،

(١) الإتحاف ٣٩٢/٢ ، والنشر ٣٥٢/٢ ، والبحر ٣٠٤/٧ .

(٢) من رواية عبد الوارث وهارون .

(٣) السبعة ٥٣٤ منسوبة إلى عبيد وعبد الوهاب عن أبي عمرو ، الإتحاف ٣٩٢/٢ .

والقرطبي ٣٣٤/١٤ ، والبحر ٣٠٤/٧ .

(٤) انظر في قراءتها : القرطبي ٣٣٤/١٤ ، والبحر ٣٠٥/٧ ، والمحتسب ١٩٨/٢ .

(٥) المحتسب ١٩٩/٢ ، والقرطبي ٣٣٤/١٤ ، والبحر ٣٠٥/٧ .

(٦) الكشف ٣٠٤/٣ .

لولا أن المعنى يَأباه». وَرَدَّ الشَّيْخُ^(١) : بَأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَ لَا جِنْسَ فَلَا يُوصَفُ بِهِ^(٢). وَرَدَّ قَوْلَهُ : «إِنَّ الْمَعْنَى يَأْبَاهُ» قَالَ : «لأنه يَكُونُ قَدْ أَخْبِرَ عَنِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ أَنَّهُ مَالِكُكُمْ وَمُصْلِحُكُمْ».

قوله : «والذين تَدْعُونَ» العامةُ على الخطاب في «تَدْعُونَ» لقوله : «رَبُّكُمْ». وعيسى^(٣) وسلام ويعقوب - وتُرَوَّى عن أَبِي عَمْرٍو - بِيَاءِ الْغَيْبَةِ : إِمَّا عَلَى الْإِلْتِفَاتِ، وَإِمَّا عَلَى الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْإِخْبَارِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا : أَنَّهُ فِي الْإِلْتِفَاتِ يَكُونُ الْمَرَادُ بِالضَّمِيرَيْنِ وَاحِدًا بِخِلَافِ الثَّانِي ؛ فَإِنَّهُمَا غَيْرَانِ. وَ «مَا يَمْلِكُونَ» هُوَ خَبَرُ الْمَوْصُولِ. وَ «مِنْ قِطْمِيرٍ» مَفْعُولٌ بِهِ، وَ «مِنْ» فِيهِ مَزِيدَةٌ.

وَالْقِطْمِيرُ : الْمَشْهُورُ فِيهِ أَنَّهُ لُفَافَةُ النَّوَاةِ. وَهُوَ مَثَلُ فِي الْقِلَّةِ، كَقَوْلِهِ^(٤) :
 ٣٧٦٤ - وَأَبْرُوكَ يَخْصِفُ نَعْلَهُ مُتَوَرِّكًا

مَا يَمْلِكُ الْمِسْكِينُ مِنْ قِطْمِيرٍ

وقيل : هُوَ الْقُمْعُ. وقيل : مَا بَيْنَ الْقُمْعِ وَالنَّوَاةِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِي النَّوَاةِ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ يُضْرَبُ بِهَا الْمَثَلُ فِي الْقِلَّةِ : الْفَتِيلُ، وَهُوَ مَا فِي شِقِّ النَّوَاةِ، وَالْقِطْمِيرُ : وَهُوَ اللَّفَافَةُ، وَالنَّقِيرُ، وَهُوَ مَا فِي ظَهْرِهَا، وَالشُّفْرُوقُ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْقُمْعِ وَالنَّوَاةِ.

آ. (١٤) قوله : ﴿بَشِّرْكُمْ﴾ : مَصْدَرٌ مضافٌ لفاعِلِهِ.

آ. (١٨) قوله : ﴿وَإِزْرَةَ﴾ : أَي : نَفْسٌ وَإِزْرَةٌ، فَحَذَفَ الْمَوْصُوفُ لِلْعِلْمِ [بِهِ]. وَمَعْنَى تَزَرُّ : تَحْمِلُ أَي : لَا تَحْمِلُ نَفْسٌ حَامِلَةٌ جَمْلَ نَفْسٍ أُخْرَى.

(١) البحر ٣٠٥/٧.

(٢) ثم قال : «وليس اسمٌ جنس كالرجل فتُخَيَّلُ فِيهِ الصِّفَةُ».

(٣) النشر ٣٥٢/٢، والإتحاف ٣٩٢/٢، والبحر ٣٥٠/٧، والمحاسب ٤٠٣/٨.

(٤) لم أهدأ إِلَى قَائِلِهِ. وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٣٠٥/٧.

قوله: «وإن تدع مثقلة» أي: نفس مثقلة بالذنوب نفساً إلى حملها. فحذف المفعول به للعلم به. والعامة «لا يحمل» مبنياً للمفعول و«شيء» قائم مقام فاعله. وأبو السَّمَال^(١) وطلحة - وتروى عن الكسائي - بفتح التاء من فوق وكسر الميم. أسند الفعل إلى ضمير النفس المحذوفة التي جعلها مفعولة لـ «تدع» أي: لا تحمل تلك النفس المدعوة. «شيئاً» مفعول بـ «لا تحمل».

قوله: «ولو كان ذا قُربى» [أي:] ولو كان المدعو ذا قُربى. وقيل: التقدير: ولو كان الداعي ذا قُربى. والمعنيان حستان. وقُرىء^(٢) «ذو» بالرفع، على أنها التامة أي: ولو حضر/ ذو قُربى نحو: «قد كان من مطر»، «وإن كان ذو عسرة»^(٣). قال الزمخشري^(٤): «ونظم الكلام أحسن ملاءمة للناقصة؛ لأنَّ المعنى: على أنَّ المثقلة إذا دعت أحداً إلى حملها لا يحمل منه شيء، ولو كان مدعوها ذا قُربى، وهو ملثَّم. ولو قلت: ولو وجد ذو قُربى لخرج عن التثامه». قال الشيخ^(٥): «وهو ملثَّم على المعنى الذي ذكرناه». قلت: والذي قاله هو «أي: ولو حضر إذ ذاك ذو قُربى» ثم قال: «وتفسير الزمخشري «كان» - وهو مبنئ للفاعل «يوجد» وهو مبنئ للمفعول - تفسير معنى، والذي يفسر النحويُّ به «كان» التامة هو حدث وحضر ووقع».

قوله: بالغيب» حال من الفاعل أي: يخشونه غائبين عنه، أو من المفعول أي: غائباً عنهم.

قوله: «ومن تزكى» قرأ العامة «تزكى» تفعل، «فإنما يتزكى» يتفعل. وعن

(١) البحر ٣٠٧/٧.

(٢) البحر ٣٠٨/٧، والكشاف ٣٠٥/٣.

(٣) الآية ٢٨٠ من البقرة.

(٤) الكشاف ٣٠٥/٣.

(٥) البحر ٣٠٨/٧.

أبي عمرو^(١) «وَمَنْ يَزْكُيْ» «فإنما يَزْكُيْ» والأصلُ فيهما: يَزْكُيْ فَأُدْغِمَتِ التاءُ في الزاي. كما أُدْغِمَتِ في الذال نحو: «يَذْكُرُونَ» في «يتذكرون» وابنُ مسعودٍ وطلحة «وَمَنْ أَرْكُيْ» والأصلُ: تَزْكُيْ فَأُدْغِمَ باجتماعِ همزةِ الوصلِ، «فإنما يَزْكُيْ» أصله يَزْكُيْ فَأُدْغِمَ، كأبي عمرو في غيرِ المشهورِ عنه.

آ. (١٩) قوله: «وما يَسْتَوِي الأعمى والبصيرُ»: استوى من الأفعال التي لا يُكْتَفَى فيها بواحدٍ لو قلت: «استوى زيدٌ» لم يصح، فبِمَنْ ثُمَّ لَزِمَ العطفُ على الفاعلِ أو تعدُّده.

آ. (٢٠) و«لا» في قوله: «ولا الظلماتُ» إلى آخره مكررةً لتأكيدِ النفي. وقال ابنُ عطية^(٢): «دخولُ «لا» إنما هو على نيةِ التكرارِ، كأنه قال: ولا الظلماتُ والنورُ، ولا النورُ والظلماتُ، فاستغني بذكرِ الأوائلِ عن الثواني، ودلَّ مذكورُ الكلامِ على متروكه». قال الشيخ^(٣): «وهذا غيرُ مُحْتَاجٍ إليه؛ لأنه إذا نفى استواءَهُما أولاً فأيُّ فائدةٍ في نفيِ استوائِهِما ثانياً» وهو كلامٌ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّ الشيخَ هنا قال: «فدخولُ «لا» في النفي لتأكيدِ معناه، كقوله: «ولا تَسْتَوِي الحسنَةُ ولا السيِّئَةُ»^(٤). قلت: وللناسِ في هذه الآيةِ قولان، أحدهما: ما ذُكِرَ. الثاني: أنها غيرُ مؤكدة؛ إذ يُراد بالحسنةِ الجنسُ، وكذلك «السيئةُ» فكلُّ واحدٍ منهما متفاوتٌ في جنسِهِ؛ لأنَّ الحسناتِ درجاتٌ متفاوتةٌ، وكذلك السيئاتُ، وسيأتي لك تحقيقُ هذا إن شاء الله تعالى. فعلى هذا يمكنُ أَنْ يُقالَ بهذا هنا: وهو أنَّ المرادُ نفيُ استواءِ الظلماتِ ونفيِ استواءِ جنسِ النورِ، إِلَّا أَنَّ هذا غيرُ

(١) البحر من رواية العباس عنه.

(٢) المحرر ١٣/١٦٧.

(٣) البحر ٧/٣٠٨.

(٤) الآية ٣٤ من فصلت.

مُرَادُ هُنَا فِي الظَّاهِرِ، إِذِ الْمُرَادُ مُقَابَلَةُ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ لَا مُقَابَلَةُ بَعْضِ أَفْرَادِ كُلِّ جِنْسٍ عَلَى حَدِّثِهِ. وَيُرْجَّحُ هَذَا الظَّاهِرَ التَّصْرِيحُ بِهَذَا فِي قَوْلِهِ أَوَّلًا: «وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ» حَيْثُ لَمْ يُكْرَرْهَا. وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الْحَسَنَةِ الْمُفِيدَةِ.

وَالْحَرُورُ: شِدَّةُ حَرِّ الشَّمْسِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «الْحَرُورُ السُّمُومُ، إِلَّا أَنَّ السُّمُومَ بِالنَّهَارِ، وَالْحَرُورَ فِيهِ فِي اللَّيْلِ». قُلْتُ: وَهَذَا مَذْهَبُ الْفَرَاءِ^(٢) وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ: السُّمُومُ بِالنَّهَارِ، وَالْحَرُورُ بِاللَّيْلِ خَاصَّةً، نَقَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣) عَنْ رِوَيْةٍ. وَقَالَ: «لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلِ الصَّحِيحُ مَا قَالَهُ الْفَرَاءُ». وَهَذَا عَجِيبٌ مِنْهُ كَيْفَ يَرُدُّ عَلَى أَصْحَابِ اللِّسَانِ بِقَوْلِ مَنْ يَأْخُذُ عَنْهُمْ؟ وَقَرَأَ^(٤) الْكَسَائِيُّ فِي رِوَايَةٍ زَادَانُ^(٥) عَنْهُ «وَمَا تَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ» بِالتَّأْنِيثِ عَلَى مَعْنَى الْجَمَاعَةِ.

وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ جِيءَ بِهَا عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ وَالتَّمثِيلِ، فَالْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ، الْكَافِرُ وَالْمُؤْمِنُ، وَالظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ، الْكُفْرُ وَالْإِيمَانُ، وَالظُّلْمُ وَالْحَرُورُ، الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ، وَالْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ، لَمَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ. وَجَاءَ تَرْتِيبُ هَذِهِ الْمَنْفَيَّاتِ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَهَا ضَرَبَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرَ مَثَلَيْنِ لِلْكَافِرِ وَالْمُؤْمِنِ عَقَبَهُ بِمَا كُلُّ مِنْهَا فِيهِ، فَالْكَافِرُ فِي ظُلْمَةٍ، وَالْمُؤْمِنُ فِي نُورٍ؛ لِأَنَّ الْبَصِيرَ وَإِنْ كَانَ حَدِيدَ النَّظَرِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ ضَوْءٍ

(١) الْكَشَافُ ٣/٣٠٦.

(٢) عِبَارَةُ الْفَرَاءِ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» ٢/٣٦٩: «وَالْحَرُورُ: النَّارُ».

(٣) الْمَحْرُورُ ١٣/١٦٧.

(٤) الشَّوَاهِدُ ١٢٣، الْبَحْرُ ٧/٣٠٨.

(٥) أَبُو عَمْرٍو الْكَنْدِيُّ الْمَوْلِيُّ، الْكُوفِيُّ الْبِزَازُ، الضَّرِيرُ وُلِدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ، وَعَنْهُ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، ثِقَةٌ صَادِقٌ. تَوَفَّى سَنَةَ ٨٢. انْظُرْ: سِيرُ الْأَعْلَامِ ٤/٢٨٠.

يُبْصِرُ به، وَقَدْ أَعْمَى لَأَنَّ الْبَصِيرَ فَاصِلَةٌ فَحَسُنَ تَأْخِيرُهُ، وَلَمَّا تَقَدَّمَ الْأَعْمَى فِي الذِّكْرِ نَاسَبَ تَقْدِيمَ مَا هُوَ فِيهِ، فَلِذَلِكَ قُدِّمَتِ الظُّلْمَةُ عَلَى النُّورِ، وَلِأَنَّ النُّورَ فَاصِلَةٌ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا فَلِلْمُؤْمِنِ الظِّلُّ وَلِلْكَافِرِ الْحَرُورُ، وَأَخَّرَ الْحَرُورَ لِأَجْلِ الْفَاصِلَةِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وقولي «لأجل الفاصلة» هنا وفي غيره من الأماكن أحسن من قول بعضهم لأجل السجع؛ لأن القرآن يُنَزَّهُ عن ذلك. وقد منع الجمهور/ أن يُقال [٧٣٧/أ] في القرآن سجع، وإنما كرر الفعل في قوله: «وما يستوي الأحياء» مبالغة في ذلك؛ لأن المنافاة بين الحياة والموت أتم من المنافاة المتقدمة، وقدّم الإحياء لشرف الحياة ولم يُعَدَّ «لا» تأكيداً في قوله: «الأعمى والبصير» وكررها في غيره؛ لأن منافاة ما بعده أتم، فإن الشخص الواحد قد يكون بصيراً ثم يصير أعمى، فلا منافاة إلا من حيث الوصف بخلاف الظل والحور، والظلمات والنور، فإنها متنافية أبداً، لا يجتمع اثنان منها في محل، فالمنافاة بين الظل والحور وبين الظلمة والنور دائمة.

فإن قيل: الحياة والموت بمنزلة العمى والبصير، فإن الجسم قد يكون مُتَّصِفاً بالحياة ثم يتصف بالموت. فالجواب: أن المنافاة بينهما أتم من المنافاة بين الأعمى والبصير؛ لأن الأعمى والبصير يشتركان في إدراكات كثيرة، ولا كذلك الحي والميت، فالمنافاة بينهما أتم، وأفرد الأعمى والبصير لأنه قابل الجنس بالجنس، إذ قد يوجد في أفراد العُمَيَّان ما يساوي بعض أفراد البُصَرَاءِ كأعمى ذكي له بصيرة يساوي بصيراً بليداً، فالتفاوت بين الجنسين مقطوع به لا بين الأفراد.

وجمع الظلمات لأنها عبارة عن الكفر والضلال، وطرفهما كثيرة متشعبة، ووحد النور لأنه عبارة عن التوحيد وهو واحد، فالتفاوت بين كل فرد من أفراد الظلمة، وبين هذا الفرد الواحد. والمعنى: الظلمات كلها لا تجد فيها

ما يساوي هذا الواحد كذا قيل . وعندي أنه ينبغي أن يقال : إن هذا الجمع لا يساوي هذا الواحد فيعلم انتفاء مساواة فرد منه لهذا الواحد بطريق الأولى ، وإنما جمع الأحياء والأموات لأن التفاوت بينهما أكثر ؛ إذ ما من ميت يساوي في الإدراك حياً ، فذكر أن الأحياء لا يساؤون الأموات سواء قابلت الجنس بالجنس ، أم الفرد بالفرد .

آ . (٢٤) قوله : ﴿ بالحق ﴾ : يجوز فيه وجه ، أحدها : أنه حال من الفاعل أي : أرسلناك مُحَقِّقِينَ ، أو من المفعول أي : مُحَقَّقًا ، أو نعت لمصدر محذوف أي : إرسالاً مُلْتَبِساً بالحق ، أو متعلق بـ بشير ونذير . قال الزمخشري^(١) : « على : بشيراً بالوعد الحق ، ونذيراً بالوعد الحق » قال الشيخ^(٢) : « ولا يمكن أن يتعلق « بالحق » هذا بـ « بشير ونذير » معاً ، بل ينبغي أن يتأول كلامه على أنه أراد أن ثم محذوفاً . والتقدير : بشيراً بالوعد الحق ، ونذيراً بالوعد الحق » . قلت : وقد صرح الرجل بهذا .

قوله : « إلا خلا فيها نذير » خبر « من أمة » ، وحذف من هذا ما أثبت في الأول ؛ إذ التقدير : إلا خلا فيها نذير وبشير .

آ . (٢٧) قوله : ﴿ فَأَخْرَجْنَا ﴾ : هذا التفات من الغيبة إلى التكلم . وإنما كان ذلك لأن المنة بالإخراج أبلغ من إنزال الماء . و« مختلفاً » نعت لـ « ثمرات » ، و« ألوانها » فاعل به ، ولولا ذلك لأنت « مختلفاً » ، ولكنه لما أسند إلى جمع تكسير غير عاقل جاز تذكيره ، ولو أنك فقيل : مختلفة ، كما تقول : اختلفت ألوانها لجاز ، وبه قرأ^(٣) زيد بن علي .

(١) الكشف ٣/٣٠٦ .

(٢) البحر ٧/٣١٠ .

(٣) البحر ٧/٣١١ .

قوله: «وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ» العامةُ على ضَمِّ الجيمِ وفتح الدالِ، جمعُ «جُدَّة» وهي الطريقةُ. قال ابن بحر^(١): «قَطَعَ، مِنْ قَوْلِكَ: جَدَدْتَ الشَّيْءَ قَطَعْتَهُ». وقال أبو الفضل: «هي ما تخالَفَ من الطرائق لَوْنُ ما يليها، ومنه جُدَّة الحمارِ لِلخَطِّ الذي في ظهره. وقرأ^(٢) الزهري «جُدَد» بضم الجيم والدال جمع جَدِيدَة، يقال: جديدة وجُدَد وجَدائد. قال أبو ذؤيب^(٣):

— ٣٧٦٥ —

جَوْنُ السَّراةِ له جَدائدُ أربعُ

نحو: سفينة وسُفْن وسفائن. وقال أبو الفضل: «جمع جديد بمعنى آثار جديدة واضحة الألوان». وعنه^(٤) أيضاً جَدَد بفتحهما. وقد رَدَّ أبو حاتم هذه القراءة من حيث الأثر والمعنى، وقد صَحَّحهما غيره. وقال: الجَدَدُ: الطريق الواضح البين، إلا أنه وضع المفرد موضع الجمع؛ إذ المراد الطرائق والخطوط.

قوله: «مختلف ألوانها» «مختلف» صفةٌ لـ «جَدَد» أيضاً. و«ألوانها» فاعلٌ به كما تقدَّم في نظيره. ولا جائزُ أَنْ يكونَ «مختلف» خبراً مقدماً، و«ألوانها» مبتدأً مؤخرً، والجملةُ صفةٌ؛ إذ كان يجبُ أَنْ يُقال: مختلفةٌ لتحملها ضميرٌ

(١) انظر: البحر ٣١١/٧.

(٢) انظر في قراءتها: المحتسب ١٩٩/٢، والقرطبي ٣٤٢/١٤، والبحر ٣١١/٧.

(٣) صدره:

والدهر لا يَبْقَى على حَدائنه

وهو في ديوان الهذليين ٤، والكشاف ٣٠٧/٣، وجمهرة أشعار العرب ٦٨٦. والجون: الأسود. والسراة: الظهر. والجدايد هنا: الأذن القليلة اللين، أو الخطوط على ظهر حمار الوحش.

(٤) أي عن الزهري.

[٧٣٧/ب] المبتدأ. وقوله: / «ألوانها» يحتمل معنيين، أحدهما: أن البياض والحمرة يتفاوتان بالشدة والضعف فرُبَّ أبيضٍ أشدَّ من أبيضٍ، وأحمرٍ أشدَّ من أحمرٍ، فنفسُ البياضِ مختلفٌ، وكذلك الحمرة، فلذلك جَمَعَ «ألوانها» فيكونُ من باب المُشْكَل. الثاني: أن الجُدَدَ كُلُّها على لونين: بياضٍ وحمرةٍ، فالبياضُ والحمرةُ وإن كانا لونين إلا أنهما جُمِعا باعتبارِ محالِّهما.

وقوله: «وَعَرَابِيٌّ سُودٌ» فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنه معطوفٌ على «حمرٍ» عَطَفَ ذي لونٍ على ذي لونٍ. الثاني: أنه معطوفٌ على «بيضٍ». الثالث: أنه معطوفٌ على «جُدَدٍ». قال الزمخشري^(١): «معطوفٌ على «بيضٍ» أو على «جُدَدٍ»، كأنه قيل: ومن الجبالِ مخطَّطٌ ذو جُدَدٍ، ومنها ما هو على لونٍ واحدٍ» ثم قال: «ولا بُدَّ من تقديرٍ حذفِ المضافِ في قوله: «ومن الجبالِ جُدَدٌ» بمعنى: ومن الجبالِ ذو جُدَدٍ بياضٍ وحمرةٍ وسُودٍ، حتى يُؤوَل إلى قولك: ومن الجبالِ مختلفٌ ألوانها، كما قال: «ثمراتٍ مختلفاً ألوانها». ولم يذكرْ بعد «غرابيب سود» «مختلف ألوانها» كما ذكر ذلك بعد بياضٍ وحمرةٍ؛ لأنَّ الغريبَ هو المبالغُ في السوادِ، فصار لوناً واحداً غيرَ متفاوتٍ بخلافِ ما تقدَّم.

وغرابيب: جمعُ غريبٍ وهو الأسودُ المتناهي في السوادِ فهو تابعٌ للأسودِ كقنانٍ وناصعٍ وناصِرٍ ويَقَق، فمن ثَمَّ زَعَم بعضهم أنه في نيةِ التأخير، ومن مذهبِ هؤلاء يجوزُ تقديمُ الصفةِ على موصوفها، وأنشدوا^(٢):

٣٧٦٦- والمؤمن العائذاتِ الطير

(١) الكشف ٣/٣٠٧.

(٢) تقدم برقم ٢٨٦٥.

يريد: والمؤمن الطيرِ العائذات، وقول الآخر^(١):

٣٧٦٧- وبالطويلِ العُمَرِ عُمراً حَيَدرأ

يريد: وبالعمر الطويل. والبصريون لا يَرَوْنَ ذلك^(٢) ويُخَرِّجُونَ هذا وأمثاله على أَنَّ الثاني بدلٌ من الأول فـ سود والطير والعمر أبدالٌ ممَّا قبلها. وخَرَّجَه الزمخشري^(٣) وغيره على أَنه حَذَفَ الموصوف وقامتْ صفته مقامه، وأن المذكورَ بعد الوصفِ دالٌّ على الموصوف. قال الزمخشري^(٤): «الغريبُ: تأكيدٌ للأسود، ومن حقِّ التوكيد أَن يتَّبَعَ المؤكِّد كقولك: أَصْفَرُ فاقِعٌ وأبيضُ يَقَقُّ. وجهه: أَن يُضْمَرَ المؤكِّدُ قبله، فيكون الذي بعده تفسيراً لما أُضْمِر كقوله:

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرِ

ولنمَّا يُفَعَّلُ ذلك لزيادةِ التوكيدِ حيث يدلُّ على المعنى الواحد من طريقي الإظهار والإضمار» يعني فيكونُ الأصلُ: وسودٌ غرايبُ سودٌ، والمؤمنُ الطيرِ العائذاتِ الطيرِ. قال الشيخ^(٥): «وهذا لا يصحُّ إلَّا على مذهب مَنْ يُجَوِّزُ حَذْفَ المؤكِّد. ومن النحويين مَنْ منَعَه وهو اختيارُ ابنِ مالك^(٦)». قلت: ليس هذا هو التوكيدُ المختلفُ في حَذْفِ مؤكِّده؛ لأنَّ هذا من باب الصفة والموصوف.

(١) تقدم برقم ٤٠٩.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١.

(٣) الكشف ٣٠٧/٣.

(٤) الكشف ٣٠٧/٣.

(٥) البحر ٣١١/٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ١١٨٠/٣.

ومعنى تسمية الزمخشري لها تأكيداً من حيث إنها لا تفيد معنى زائداً، إنما تفيد المبالغة والتوكيد في ذلك اللون، والتخوين قد سموا الوصف إذا لم يُفد غير الأول تأكيداً فقالوا: وقد يجيء لمجرد التوكيد نحو: نعمة واحدة، وإلهين اثنين، والتوكيد المختلف في حذف مؤكده، وإنما هو من باب التوكيد الصناعي، ومذهب سيويه^(١) جوازه، أجاز «مرت بأخويك أنفسهما» بالنصب أو الرفع، على تقدير: أعنيهما أنفسهما، أو هما أنفسهما فأين هذا من ذاك؟ إلا أنه يشكّل على الزمخشري هذا المذكور بعد «غرايب» ونحوه بالنسبة إلى أنه جعله مفسراً لذلك المحذوف، وهذا إنما عهد في الجمل، لا في المفردات، إلا في باب البدل وعطف البيان فبأي شيء يُسميه؟ والأولى فيه أن يُسمى توكيداً لفظياً؛ إذ الأصل: سود غرايب سود.

أ. (٢٨) قوله: «مختلف ألوانه»: مختلف نعت لمنعوت محذوف هو مبتدأ، والجاء قبله خبره، أي: من الناس صنف أو نوع مختلف؛ وكذلك عمل اسم الفاعل كقول الشاعر^(٢):
 ٣٧٦٨ - كناطح صخرة يوماً ليفلقها

وقرأ^(٣) ابن السميع «ألوانها» وهو ظاهر. وقرأ^(٤) الزهري «والدواب» خفيفة الباء فراراً من التقاء الساكنين، كما حرك أولهما في «الضالين»^(٥) و«جان»^(٦).

(١) الكتاب ١/٢٤٧.

(٢) تقدم برقم ٣٠.

(٣) البحر ٧/٣١١.

(٤) المحتسب ٢/٢٠٠، والبحر ٧/٣١٢، والقرطبي ١٤/٣٤٢.

(٥) الآية ٧ من الفاتحة وهي قراءة أيوب السخيتاني. انظر: البحر ١/٣٠.

(٦) الآية ٣٩ من الرحمن، وهي قراءة الحسن. انظر: البحر ٨/١٩٥.

قوله: «كذلك» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلّق بما قبله أي: مختلفٌ اختلافاً مثل الاختلاف في الثمرات والجُدَد. والوقف على «كذلك». والثاني: أنه متعلّق بما بعده، والمعنى: مثل ذلك / المطر والاعتبار في مخلوقات الله [٧٣٨/أ] تعالى واختلاف ألوانها يخشى الله العلماء. وإلى هذا نحا ابن عطية^(١) وهو فاسدٌ من حيث إنّ ما بعد «إنما» مانعٌ من العمل فيما قبلها، وقد نصّ أبو عمر الداني^(٢) على أنّ الوقف على «كذلك» تامٌّ، ولم يحك فيه خلافاً.

قوله: «إنما يخشى الله» العامة على نصب الجلالة ورفع «العلماء» وهي واضحة. وقرأ^(٣) عمر بن عبد العزيز وأبو حنيفة فيما نقل الزمخشري^(٤) وأبو حيوة - فيما نقل الهذلي^(٥) في كامله - بالعكس، وتؤوّلت على معنى التعظيم، أي: إنما يُعظّم الله من عباده العلماء. وهذه القراءة شبيهة بقراءة «وإذ ابتلى إبراهيم ربه»^(٦) برفع «إبراهيم» ونصب «ربه» وقد تقدّمت.

آ. (٢٩) قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ﴾: في خبر «إن» وجهان، أحدهما: الجملة من قوله «يَرْجُونَ» أي: إنّ التالين يَرْجُونَ و«لن تبور» صفة «تجارة» و«ليؤفّقهم» متعلّق بـ «يَرْجُونَ» أو بـ «تبور» أو بمحذوف أي: فعلوا ذلك ليؤفّقهم، وعلى الوجهين الأوّلين يجوز أن تكون لام العاقبة. الثاني: أن الخبر «إنه غفور شكور» جَوّزه الزمخشري^(٧) على حذف العائد أي: غفور لهم. وعلى هذا فـ «يَرْجُونَ» حالٌ من «أنفقوا» أي: أنفقوا ذلك راجين.

(١) المحرر ١٣/١٧٢.

(٢) المكفّى له ٤٦٩ - ٤٧٠.

(٣) البحر ٣١٢/٧، والقرطبي ٣٤٤/١٤.

(٤) الكشف ٣٠٨/٣.

(٥) نسبت في الكامل له (خ) إلى أبي حنيفة. انظر: الكامل ورقة ٢٣١.

(٦) الآية ١٢٤ من البقرة، وهي قراءة ابن عباس. انظر: الدرر المصون ٩٨/٢.

(٧) الكشف ٣٠٨/٣.

آ. (٣١) قوله: ﴿من الكتاب﴾: يجوز أن تكون «من» للبيان، وأن تكون للجنس، وأن تكون للتبعض، و«هو» فصل أو مبتدأ و«مصدفاً» حال مؤكدة.

آ. (٣٢) قوله: ﴿الكتاب الذين اصطفينا﴾: مفعولا «أورثنا». و«الكتاب» هو الثاني قُدّم لشرفه، إذ لا لیس.

قوله: «من عبادنا» يجوز أن تكون للبيان على معنى: أن المصطفين هم عبادنا، وأن تكون للتبعض، أي: إن المصطفين بعض عبادنا لا كلهم. وقرأ^(١) أبو عمران الجوني ويعقوب وأبو عمرو^(٢) في رواية «سباق» مثال مبالغة.

آ. (٣٣) قوله: ﴿جنات عدن﴾: يجوز أن يكون مبتدأ، والجملة بعدها الخبر، وأن يكون بدلاً من «الفضل» قاله الزمخشري^(٣) وابن عطية^(٤). إلا أن الزمخشري اعترض وأجاب فقال: «فإن قلت: كيف جعلت قوله: «جنات عدن» بدلاً من «الفضل» الذي هو السبق بالخيرات المشار إليه بـ «ذلك»؟ قلت: لما كان السبب في نيل الثواب نزل منزلة المسبب، كأنه هو الثواب، فأبدل عنه «جنات عدن».

وقرأ^(٥) رزين والزهرى «جنة» مفرداً. والجحدري «جنات» بالنصب على

(١) البحر ٣١٣/٧، الشواذ ١٢٤، وأبو عمران الجوني عبد الملك بن حبيب البصري أخذ عن أنس بن مالك، وأخذ عنه شعبة، ثقة. توفي سنة ١٢٣. انظر: سير الأعلام ٢٥٥/٥.

(٢) في رواية الفزاز كما في الكامل للذهلي ٢٣١ (خ).

(٣) الكشف ٣٠٩/٣.

(٤) المحرر ١٧٦/١٣.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٣١٤/٧، والقرطبي ٣٥٠/١٤.

الاشتغال، وهي تؤيد رَفْعَهَا بالابتداء. وجوز أبو البقاء^(١) أن يكون «جنات» بالرفع خبراً ثانياً لاسم الإشارة، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف. وتقدمت قراءة «يَدْخُلُونَهَا» مبنياً للفاعل أو المفعول وباقي الآية في الحج^(٢).

آ. (٣٤) قوله: ﴿الْحَزْنَ﴾: العائمة بفتحين. وجناح^(٣) ابن حبش بضم وسكون. وتقدم معنى ذلك أول القصص^(٤).

آ. (٣٥) قوله: ﴿دار المقامة﴾: مفعول ثانٍ لـ «أَحَلَّنَا» ولا يكون ظرفاً لأنه مختص فلو كان ظرفاً لتعدى إليه الفعل بـ في. والمقامة: الإقامة. «من فضله» متعلق بـ «أَحَلَّنَا» و«مِنْ»: إمّا للعلّة، وإمّا لابتداء الغاية.

قوله: «لا يَمَسُّنا» حالٌ مِنْ مفعولٍ «أَحَلَّنَا» الأول أو الثاني؛ لأن الجملة مشتملة على ضمير كل منهما، وإن كان الحال من الأول أظهر. والنصب: التعب والمشقة. واللغوب: الفتور الناشئ عنه، وعلى هذا فيقال^(٥): إذا انتفى السبب نفى المسبب يقال: «لم آكل» فيعلم انتفاء الشبع، فلا حاجة إلى قوله ثانياً: «فلم أشبع» بخلاف العكس، ألا ترى أنه يجوز: لم أشبع ولم آكل، والآية الكريمة على ما قررت من نفي السبب ثم نفي المسبب فأى فائدة في ذلك؟ وقد أجيب بأنه بين مخالفة الجنة لدار الدنيا؛ فإن أماكنها على قسمين: موضع تَمَسُّ فيه المشاق كالبراري، وموضع يَمَسُّ فيه الإعياء كالبيوت والمنازل التي فيها الأسفار. ف قيل: لا يَمَسُّنا فيها نصب لأنها ليست مظاناً

(١) الإملاء ٢/٢٠٠.

(٢) ليس في الحج مثل هذه الآية.

(٣) البحر ٣١٤/٧، والكشاف ٣/٣١٠.

(٤) انظر إعرابه للآية ٨ من القصص.

(٥) انظر: البحر ٣١٥/٧.

المتاعب كدار الدنيا، ولا يَمَسُّنا فيها لُغُوبٌ أي: ولا نَخْرُجُ منها إلى مواضع نَتَعَبُ ونَرْجِعُ إليها فيمَسُّنا فيها الإعياء. وهذا الجواب ليس بذلك، والذي يقال: إن النَصَب هو تعب البدن واللُّغُوبُ تعب النفس. وقيل: اللُّغُوبُ الوَجَعُ وعلى هذين فلا يَرُدُّ السؤال المتقدم.

وقرأ^(١) علي والسلمي بفتح لام «لُغُوبٌ» وفيه أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ [٧٣٨/ب] على فَعُول كَالْقَبُول. / والثاني: أنه اسمٌ لما يُلَغَّبُ به كَالْفَطُور والسَّحُور. قاله الفراء^(٢). الثالث: أنه صفةٌ لمصدرٍ مقدرٍ أي: لا يَمَسُّنا لُغُوبٌ لُغُوبٌ نحو: شعرٌ شاعرٌ وموتٌ مائتٌ. وقيل: صفةٌ لشيءٍ غير مصدرٍ أي: أمرٌ لُغُوبٌ.

آ. (٣٦) قوله: ﴿فَيَمُوتُوا﴾: العامةُ على نصبه بحذف النون جواباً للنفي. وهو على أحدٍ معنَيي نَصَبٍ «ما تأتينا فتحدّثنا»، أي: ما يكون منك إتيانٌ فلا حديثٌ، انتهى السبب وهو الإتيان، فانتفى مسببه وهو الحديث. والمعنى الثاني: إثبات الإتيان ونفي الحديث أي: ما تأتينا محدّثاً بل تأتينا غير محدّثٍ. وهذا لا يجوزُ في الآية البتة.

وقرأ^(٣) عيسى والحسن «فيموتون» بإثبات النون. قال ابن عطية^(٤): «هي ضعيفة». قلت: وقد وَجَّهها المازني على العطفِ على «لا يَقْضَى عليهم» فلا يَمُوتون. وهو أحدُ الوجهين في معنى الرفعِ في قولك: «ما تأتينا فتحدّثنا» أي: انتفاء الأمرين معاً، كقوله: «ولا يُؤذَنُ لهم فيعتذرون»^(٥)، أي:

(١) الشواذ ١٢٤، والبحر ٣١٥/٧.

(٢) معاني القرآن له ٣٧٠/٢.

(٣) المحتسب ٢٠١/٢، والقرطبي ٣٥٢/١٤، والبحر ٣١٦/٧.

(٤) المحرر ١٧٨/١٣.

(٥) الآية ٣٦ من المرسلات.

فلا يعتذرون. و «عليهم» قائم مقام الفاعل، وكذلك «عنهم» بعد «يُخَفَّفُ». ويجوز أن يكون القائم «من عذابها» و «عنهم» منصوب المحل. ويجوز أن تكون «من» مزيدة عند الأخفش^(١)، فتعين لقيامه مقام الفاعل لأنه هو المفعول به.

وقرأ^(٢) أبو عمرو في رواية «ولا يُخَفَّفُ» بسكون الفاء، شبه المنفصل بـ «عَصْد» كقوله^(٣):

٣٧٦٩- فالיום أشرب غير مُستَحِقِّب

قوله: «كذلك» إما مرفوع المحل أي: الأمر كذلك، وإما منصوبه أي: مثل ذلك الجزاء نجزي. وقرأ^(٤) أبو عمرو «يُجْزَى» مبنياً للمفعول، «كل» رفع به. والباقيون «نَجْزِي» بنون العظمة مبنياً للفاعل، «كل» مفعول به.

أ. (٣٧) قوله: ﴿رَبَّنَا﴾: على إضمار القول، وذلك القول إن شئت قدرته فعلاً مفسراً لـ «يَصْطَرخون» أي: يقولون في صراخهم: ربنا أخرجنا، وإن شئت قدرته حالاً من فاعل «يَصْطَرخون» أي: قائلين ربنا. ويصطرخون: يفتعلون من الصراخ وهو شدة رفع الصوت فأبدلت التاء صاداً لوقوعها قبل الطاء.

قوله: «صالحاً غير الذي كنا نعمل» يجوز أن يكونا بمعنى مصدر محذوف

(١) انظر أمثلة على: من الزائدة عند الأخفش حيث لا يشترط دخولها على نكرة: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٢) من رواية عبد الوارث. انظر: البحر ٣١٦/٧.

(٣) تقدم برقم ٤٧٠. أي شبه القارئ، المنفصل بالمتصل فخفف.

(٤) السبعة ٥٣٥، والبحر ٣١٦/٧، والتيسير ١٨٢، والحجة ٥٩٣، والنشر ٣٥٢/٢.

أي : عملاً صالحاً غير الذي كنا نعمل، وأن يكونا بمعنى مفعول به محذوف
أي : نعمل شيئاً صالحاً غير الذي كنا نعمل، وأن يكون «صالحاً» نعتاً لمصدر،
و «غير الذي كنا نعمل» هو المفعول به. وقال الزمخشري^(١) : «فإن قلت : فهلاً
اكتفي بـ «صالحاً» كما اكتفي به في قوله : «فأرجعنا نعمل صالحاً»^(٢)،
وما فائدة زيادة «غير الذي كنا نعمل» على أنه يؤهم^(٣) أنهم يعملون صالحاً آخر
غير الصالح الذي عملوه ؟ قلت : فائدته زيادة التحسر على ما عملوه من غير
الصالح مع الاعتراف به. وأما الوهم فرائل بظهور حالهم في الكفر وظهور
المعاصي، ولأنهم كانوا يحسبون أنهم على سيرة صالحة، كما قال تعالى^(٤) :
«وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا» فقالوا : أخرجنا نعمل صالحاً غير الذي كنا
نحسبه صالحاً فنعمله».

قوله : «ما يتذكر» جوزوا في «ما» هذه، وجهين، أحدهما : - ولم يحك
الشيخ غيره - أنها مصدرية ظرفية قال : أي مدة تذكر. وهذا غلط؛ لأن الضمير
في «فيه» يمنع من ذلك لعوده على «ما»، ولم يقل باسمية «ما» المصدرية إلا
الأخفش وابن السراج^(٥). الثاني : أنها نكرة موصوفة أي تعمراً يتذكر فيه،
أوزماناً يتذكر فيه. وقرأ^(٦) الأعمش «ما يذكر» بالإدغام «من أذكر». قال
الشيخ^(٧) : «بالإدغام واجتلاب همزة الوصل ملفوظاً بها في الدرج». وهذا

(١) الكشف ٣١٠/٣.

(٢) الآية ١٢ من السجدة.

(٣) الكشف : «يؤذن».

(٤) الآية ١٠٤ من الكهف.

(٥) انظر : الأصول ١٦١/١.

(٦) البحر ٣١٦/٧، والكشف ٣١١/٣.

(٧) البحر ٣١٦/٧.

غريبٌ حيث أثبتت همزة الوصل مع الاستغناء عنها، إلا أن يكون حافظاً على سكون «من» وبيان ما بعدها.

قوله: «وجاءكم» عطفت على «أولم نَعْمَرُكم» لأنه في معنى: قد عَمَرْنَاكم، كقوله: «ألم نُزِلكَ» ثم قال: «ولِيتَ»^(١)، «ألم نُشْرَحْ لك» ثم قال: «وَوَضَعْنَا»^(٢) إذ هما في معنى: رَبَّيْنَاك، وَشَرَحْنَا.

قوله: «من نصير» يجوز أن يكون فاعلاً بالجار لاعتمادِهِ، وأن يكون مبتدأً مُخْبِراً عنه بالجار قبله. وقرأ^(٣) «النذر» جمعاً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿عَالَمٌ غَيْبٌ﴾: العامة على الإضافة تخفيفاً. وجناح بن حبيش^(٤) بتنوين «عالم» ونصب «غيب».

آ. (٤٠) قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: فيها/ وجهان، أحدهما: أنها ألف [٧٣٩/أ] استفهام على بابها، ولم تتضمن هذه الكلمة معنى أخبروني، بل هو استفهام حقيقي. وقوله: «أروني» أمرٌ تعجيز. والثاني: أن الاستفهام غير مُرَادٍ، وأنها ضَمِنَتْ معنى أخبروني. فعلى هذا تتعدى لاثنين، أحدهما: «شركاءكم»، والثاني: الجملة الاستفهامية من قوله: «ماذا خَلَقُوا». و«أروني» يُحتمل أن تكون جملة اعتراضية. الثاني: أن تكون المسألة من باب الأعمال، فإن «أَرَأَيْتُمْ» يطلب «ماذا خَلَقُوا» مفعولاً ثانياً، و«أروني» أيضاً يطلبه مُعَلِّقاً له، وتكون المسألة من باب أعمال الثاني على مختار البصريين، و«أروني» هنا بَصْرِيَّةٌ تعدت للثاني بهمزة النقل، والبصريَّة قبل النقل تُعَلِّقُ بالاستفهام.

(١) الآية ١٨ من الشعراء.

(٢) الآية ١ - ٢ من الانشراح.

(٣) البحر ٣١٦/٧.

(٤) البحر ٣١٦/٧.

كقولهم: «أما ترى أيُّ بَرٍّ ههنا؟» وقد تقدّم الكلام على «أَرَأَيْتُمْ» هذه في الأنعام مشبعاً^(١). وقال ابن عطية^(٢) هنا: «إِنَّ أَرَأَيْتُمْ يَنْتَزِلُ عند سيبويه^(٣) مَنْزِلَةٌ أَخْبِرُونِي؛ ولذلك لا يَحْتَاج إلى مَفْعُولَيْنِ». وهو غَلَطٌ بل يَحْتَاجُ كما تقدّم تقريره. وجعل الزمخشري^(٤) الجملة مِنْ قوله: «أَرُونِي» بدلاً مِنْ قوله «أَرَأَيْتُمْ» قال: «لأنَّ معنى أَرَأَيْتُمْ أَخْبِرُونِي»^(٥). وردّه الشيخ^(٦): «بأنَّ البدلَ مِمَّا دَخَلَتْ عليه أداة الاستفهام يَلْزَمُ إعادتها في البدل»^(٧) ولم تُعَدَّ هنا. وأيضاً فإبدالُ جملةٍ مِنْ جملةٍ لم يُعْهَدْ في لسانهم.

قلت: والجواب عن الأول: أنَّ الاستفهام فيه غيرُ مرادٍ قطعاً فلم تُعَدَّ أداته لعدم إرادته. وأما قوله: «لم يُوجَد في لسانهم» فقد وُجِدَ. ومنه^(٨):
 ٣٧٧٠ - متى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بنا

البيت. [وقوله]:^(٩)

-
- (١) الآية ٤٠. وانظر: الدر المصون ٦١٥/٤.
 - (٢) المحرر ١٨٠/١٣.
 - (٣) انظر: الكتاب ١٢٢/١.
 - (٤) الكشف ٣١١/٣.
 - (٥) ثم قال: «وكانه قال: أَخْبِرُونِي عن هؤلاء الشركاء وعما استحقوا به الإلهية والشركة، أَرُونِي أي جزء من أجزاء الأرض استبدوا بخلقه دون الله...».
 - (٦) البحر ٣١٧/٧.
 - (٧) عبارة البحر أوضح: «إذا أبدل مما دخل عليه الاستفهام فلا بد من دخول الأداة على البدل» ويعني بها نحو «كم مالك أعشرون أم ثلاثون، مَنْ رأيت أزيداً أم عمراً؟»
 - (٨) تقدم برقم ١٧٣.
 - (٩) تقدم برقم ١٧٢.

٣٧٧١- إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا

تُؤْخَذَ كَرْهًا

البيت . وقد نصَّ النُّحَوِيُّونَ : على أنه متى كانت الجملة في معنى الأول .
وَمُبَيَّنَةٌ لَهَا أُبْدِلَتْ مِنْهَا^(١) .

قوله : «فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ» الضميرُ في «آتَيْنَاهُمْ» و«فَهُمْ» الأحسنُ أَنْ يعودَ
على الشركاء لتتناسَقَ الضمائرُ . وقيل : يعودُ على المشركين ، فيكونُ التفاتاً مِنْ
خطابٍ إِلَى غَيْبَةٍ .

وقرأ^(٢) أبو عمرو وحزمة وابن كثير وحفص «بَيِّنَةٍ» بالإفراد . والباقيون
«بَيِّنَاتٍ» بالجمع . و«إِنَّ» في «إِنَّ يَعُدُّ» نافيةٌ .

آ . (٤١) قوله : ﴿أَنْ تَرْوُلَا﴾ : يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً من أجله .
أي : كراهةُ أَنْ تَرْوُلَا . وقيل : لثلاثِ تَرْوُلَا . ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً ثانياً على
إسقاطِ الخافضِ أي : يَمْنَعُهُمَا مِنْ أَنْ تَرْوُلَا . كذا قَدَّرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ^(٣) . ويجوزُ
أَنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ أي : يَمْنَعُ زَوَالَهُمَا .

قوله : «إِنْ أَمْسَكَهُمَا» جوابُ القسمِ الموطأ له بلام القسم ، وجوابُ
الشرطِ محذوفٌ يدلُّ عليه جوابُ القسمِ ، ولذلك كَانَ فعلُ الشرطِ ماضياً . وقولُ
الزمخشري^(٤) : إِنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَّ الْجَوَابَيْنِ ، يعني أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ . قال
الشيخ^(٥) : «وإنْ أُخِذَ كَلَامُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَدَّ مَسَدَّهُمَا لَكَانَ لَهُ

(١) انظر: المغني ٥٥٦ - ٥٥٧ .

(٢) السبعة ٥٣٥ ، والتيسير ١٨٢ ، والقرطبي ٣٥٦/١٤ ، والحجة ٥٩٤ ، والنشر
٣٥٢/٢ ، والبحر ٣١٨/٧ .

(٣) معاني القرآن له ٢٧٣/٤ .

(٤) الكشف ٣١٢/٣ . (٥) البحر ٣١٨/٧ .

موضع من الإعراب، من حيث إنه سَدَّ مَسَدَ جوابِ الشرط، ولا موضع له من حيث إنه سَدَّ مَسَدَ جوابِ القسم، والشيء الواحد لا يكون معمولاً غير معمولٍ.

و «مِنْ أَحَدٍ» «مِنْ» مزيدة لتأكيد الاستغراق. و «مِنْ بَعْدِهِ»: «مِنْ» لابتداء الغاية.

آ. (٤٢) قوله: ﴿لِيَكُونَنَّ﴾: جوابٌ للقسم المقدر. والكلام فيه كما تقدّم وقوله: «لَيْتَنَ جَاءَهُمْ» حكايةٌ لمعنى كلامهم لا للفظة، إذ لو كان كذلك لكان التركيب: لَيْتَنَ جَاءَنَا لَنَكُونَنَّ.

قوله: «من إحدى الأمم» أي: من الأمة التي يُقال فيها: هي إحدى الأمم، تفضيلاً لها. كقولهم: هو أحدُ الأحدين. قال (١):

٣٧٧٢- حتى استشاروا بني إحدى الإحدى
لَيْشاً هَزَبَراً ذَا سِلَاحٍ مُعْتَدِي

قوله: «ما زأدهم» جوابٌ «لَمَّا». وفيه دليلٌ على أنها حرفٌ (٢) لا ظرفٌ؛ إذ لا يعمل ما بعد «ما» النافية فيما قبلها. وتقدّمت له نظائرٌ. وإسنادُ الزيادة للندير مجازٌ؛ لأنه سببٌ في ذلك، كقوله: «فزادتهم رجساً إلى رجسهم» (٣).

آ. (٤٣) قوله: ﴿استكباراً﴾: يجوزُ أن يكونَ مفعولاً له أي: لأجل الاستكبار، وأن يكونَ بدلاً من «نُفُوراً»، وأن يكونَ حالاً أي: حال كونهم مُستكبرين. قاله الأخفش (٤).

(١) تقدم برقم ١١٢٨.

(٢) تقدم أن سيويه يرى أنها حرف وجوب لوجوب، والفارسي يرى أنها ظرف. انظر: الكتاب ٣١٢/٢، والإيضاح للفارسي ٣١٩، والدر المصون ١/١٥٩.

(٣) الآية ١٢٥ من التوبة. (٤) لم يشر إلى هذا الإعراب في كتابه «المعاني».

قوله: «وَمَكَرَ السَّيِّءُ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه عطف على «استكباراً». والثاني: أنه عطف على «نُفُوراً» وهذا من إضافة الموصوف إلى صفته في الأصل؛ إذ الأصل: والمكر السيئ. والبصريون يؤولونه على حذف موصوف/ أي: العمل السيئ.

[٧٣٩/ب]

وقرأ العامة بخفض همزة «السَّيِّءِ»، وحمزة^(١) والأعمش بسكونها وصلًا. وقد تَجَرَّأتِ النحاة^(٢) وغيرهم على هذه القراءة ونسبوها للحن، ونزَّهوا الأعمش عن أن يكون قرأ بها. قالوا: وإنما وَقَفَ مُسَكَّنًا، فظنَّ أنه واصلَ فغلط عليه. وقد احتجَّ لها قوم آخرون: بأنه إجراء للوصل مُجَرِّى الوقف، أو أُجْرِى المنفصل مُجَرِّى المتصل. وحسنه كون الكسرة على حَرْفٍ ثَقِيلٍ بعد ياءٍ مشددة مكسورة. وقد تقدَّم أن أبا عمرو يَقْرَأ «إلى بارئكم»^(٣) بسكون الهمزة. فهذا أَوْلَى لزيادة الثقل ههنا. وقد تقدَّم هناك أمثلة وشواهدٌ فعليك باعتبارها. ورُوي^(٤) عن ابن كثير «وَمَكَرَ السَّيِّءُ» بهمزة ساكنة بعد السين ثم ياء مكسورة. وَخَرَجَتْ على أنها مقلوبة من السَّيِّءِ، والسَّيِّءُ مخفف من السَّيِّءِ كالميت من الميت قال الحماسي^(٥):

٣٧٧٣- وَلَا يَجْزُونَ مِنْ حَسَنِ سَيِّءٍ
وَلَا يَجْزُونَ مِنْ غَلَطٍ بَلِيِّنٍ

(١) السبعة ٥٣٥، والنشر ٣٥٢/٢، والتيسير ١٨٢ - ١٨٣، والقرطبي ٣٥٨/١٤،

والحجة ٥٩٤، والبحر ٣١٩/٧.

(٢) كالزجاج في معانيه ٢٧٥/٤ حيث لحنها، وقصر مثلها على الشعر اضطراراً.

(٣) الآية ٥٤ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٣٦١/١.

(٤) الشواذ ١٢٤، والبحر ٣٢٠/٧.

(٥) البيت لأبي الغول الطهوي وهو في الحماسة ٦٢/١، والخزانة ١٠٦/٣.

وقد كثر في قراءته القلب نحو «ضياء»^(١) و «تأيسوا»^(٢) و «لا يَأْسُ»^(٣) كما تقدم تحقيقه.

وقرأ^(٤) عبد الله: «وَمَكْرًا سَيِّئًا» بالتكثير، وهو موافق لما قبله. وقرئ^(٥) «ولا يُحِيقُ» بضم الياء، «المَكْرَ السَّيِّءِ» بالنصب على أن الفاعل ضميرُ الله تعالى أي: لا يُحِيطُ اللَّهُ المَكْرَ السَّيِّءَ إِلَّا بِأَهْلِهِ.

قوله: «سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ» مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، و«سنة الله» مضافٌ لفاعلِهِ؛ لأنَّه تعالى سَنَّاها بهم، فَصَحَّتْ إِضَافَتُهَا إِلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿وَكَانُوا أَشْدَّ﴾: جملةٌ في موضع نصبٍ على الحال. ونظيرُها في الروم^(٦) «كانوا» بلا واوٍ على أنها مستأنفةٌ فالمَقْصِدَانِ مختلفان.

آ. (٤٥) قوله: ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهَرِهَا﴾: تقدَّم نظيرُها في النحل^(٧) إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ لَمْ يَجْرِ لِلْأَرْضِ ذِكْرٌ، بل عاد الضميرُ على ما فهم من السِّياق وهنا قد صرَّح بها في قوله: «في السموات ولا في الأرض». وهنا «على ظَهرِها» استعارةٌ مِنْ ظَهرِ الدَّابَّةِ دَلالةٌ على التَّمَكُّنِ والتَّغَلُّبِ عَلَيْهَا. والمَقَامُ هُنَا يَنَاسِبُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ حُتُّ عَلَى السَّيْرِ لِلنَّظَرِ وَالاعتبار.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ فَاطِر]

(١) الآية ٥ من يونس. وانظر: الدر ١٥١/٦.

(٢) الآية ٨٧ من يوسف. وانظر: الدر ٥٣٧/٦.

(٣) الآية ٨٧ من يوسف. وانظر: الدر ٥٣٧/٦.

(٤) المحتسب ٢٠٢/٢، والقرطبي ٣٥٩/١٤، والبحر ٣٢٠/٧.

(٥) البحر ٣٢٠/٧.

(٦) الآية ٩.

(٧) «ولو يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ» الآية ٦١ من النحل.

سورة يس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قرأ العامة «يَسِين» بسكون النون. وأظهر^(١) النون عند الواو بعدها ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وحفص وقالون وورش بخلاف عنه، وكذلك النون من «نون والقلم»^(٢) وأدغمهما الباكون. فَمَنْ أَدْعَمَ فَلِلْحَفَةِ، ولأنه لَمَّا وَصَلَ والتقى متقاربان من كلمتين أولهما ساكنٌ وَجَبَ الإدغام. وَمَنْ أَظْهَرَ فَلِلْمُبَالَغَةِ في تفكيك هذه الحروف بعضها من بعض لأنه بنية الوقف، وهذا أَجْرِي على القياس في الحروف المَقْطَعَةِ ولذلك التقى فيها الساكنان وَصْلاً، وَنَقَلَ إليها حركة همزة الوصل على رأي نحو: «ألف لام ميم»^(٣) الله كما تقدم تقريره.

وأما الباء من «يس» الأخوان وأبو بكر لأنها اسم من الأسماء كما تقدم تقريره أول البقرة. قال الفارسي^(٤): «وإذا أمالوا»^(٥) «يا» وهي حرف نداء فلأن

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٥٣٨، والقرطبي ٣/١٥، والحجة ٥٩٥، والتيسير ١٨٣، والنشر ١٧/٢ - ١٨، والمحتسب ٢٠٣/٢، والبحر ٣٢٣/٧.

(٢) الآية ١ من القلم.

(٣) الآية ١ من آل عمران.

(٤) الحجة (خ) ١٨٢/٤.

(٥) عبارته في الحجة: «فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يُمال من الحروف من أجل الياء فأَنْ يُمِيلُوا الاسم الذي هو «يا» من يس أجدر».

يُمِيلُوا «يا» مِنْ يَسْ أَجْدُرُ.

وقرأ عيسى وابنُ أبي إسحاق بفتح النون: إمَّا على البناءِ على الفتح تخفيفاً كَأَيْنَ وَكَيْفَ، وإمَّا على أَنَّهُ مفعولٌ بـ «أَتْلُ»، وإمَّا على أَنَّهُ مجرورٌ بحرفِ القسم. وهو على الوجهين غيرُ منصرفٍ للعلميةِ والتانيث. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً على إسقاطِ حرفِ القسم، كقوله^(١):

— ٣٧٧٤ —

فذاك أمانةَ اللَّهِ الثَّريدُ

وقرأ الكلبي بضم النون. فقليل: على أَنها خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ أي: هذه يس، ومُنِعَتْ من الصرفِ لِمَا تقدَّم. وقيل: بل هي حركةُ بناءٍ كـ حيث فيجوزُ أَنْ يَكُونَ خبراً كما تقدَّم، وَأَنْ يَكُونَ مُقَسِّماً بها نحو: «عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلْنَ». وقيل: لأنها منادى فُيْنِثَ على الضم؛ ولهذا فَسَّرَهَا الكلبيُّ القاريُّ لها بـ «يا إنسان» قال: «وهي لغةُ طَيِّيءٍ». قال الزمخشري^(٢): «إِنْ صَحَّ معناه فوجهُ أَنْ يَكُونَ أصله يا أُتَيْسِيَّيْنِ فَكَثُرَ النداءُ به على ألسنتهم، حتى اقتصروا على شَطْرِهِ، كما قالوا في القسم: مُ اللَّهُ فِي «أَيْسِيَّيْنِ اللَّهُ». قال الشيخ^(٣): «والذي نُقِلَ عن العرب في تصغيرِ إنسان: أُتَيْسِيَّانِ بياءٍ بعدها أَلْفٌ فذَلَّ على / أَنْ أصله إُنْسِيَّانِ^(٤)؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَصْغِيرِهِ: أُتَيْسِيَّيْنِ. وعلى تقدير أنه يُصَغَّرُ كذلك فلا يجوزُ ذلك، إِلَّا أَنْ يُبْنَى

(١) تقدم برقم ٩٣.

(٢) الكشف ٣/٣١٣.

(٣) البحر ٧/٣٢٣.

(٤) هذا مذهب الفراء كما في «معاني القرآن» ٢/٢٦٩ فاشتقه من النسيان، وكثر في كلامهم فحذفوا منه اللام وردوا إليه الياء في التصغير فقالوا: أُتَيْسِيَّانِ. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٣٣.

على الضم؛ لأنه نادى مُقْبَلٌ عليه^(١) ومع ذلك فلا يجوز لأنه تحقير، ويمتنع ذلك في حق النبوة. قلت: أما الاعتراض الأخير فصحيح نضوا على أن التصغير لا يدخل في الأسماء المعظمة شرعاً. ولذلك يحكى أن ابن قتيبة لما قال في المهيمن: إنه مصغر من مؤمن^(٢)، والأصل مؤمن، فأبدلت الهمزة هاء. قيل له: هذا يقرب من الكفر فليتنى الله قائله. وقد تقدمت هذه الحكاية في المائدة مطولة وما قيل فيها. وقد تقدم للزمخشري في طه ما يقرب من هذا البحث، وتقدم للشيخ معه كلام.

وقرأ ابن أبي إسحاق أيضاً وأبو السَّمَال «يسن» بكسر النون، وذلك على أصل التقاء الساكنين. ولا يجوز أن تكون حركة إعراب.

آ. (٢) قوله: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾: إما قسم مستأنف، إن لم يجعل ما تقدم قسماً، وإما عطف على ما قبله إن كان مقسماً به. وقد تقدم كلام عن الخليل^(٣) في ذلك أول آيات البقرة فعليك باعتباره هنا، فإنه حسن جداً. وتقدم الكلام على «الحكيم»^(٤).

آ. (٣) قوله: ﴿إِنَّكَ﴾: جواب القسم و«على صراط» يجوز أن يكون متعلقاً بالمرسلين. تقول: أرسلت عليه كذا. قال تعالى: «وَأَرْسَلْ عَلَيْهِمْ طَيْرًا»^(٥)، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من الضمير المستكن في «لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ» لوقوعه خبراً، وأن يكون حالاً من المرسلين، وأن يكون خبراً ثانياً لـ «إِنَّكَ».

(١) أي نكرة مقصودة.

(٢) انظر: الدر المنصون ٤/٢٨٨.

(٣) انظر: الدر المنصون ١/٨٠.

(٤) انظر: الدر ١/٢٦٧.

(٥) الآية ٣ من الفيل.

آ. (٥) قوله: ﴿تَنْزِيلٌ﴾: قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالرفع على أنه خبر مبتدأ مضمّر أي: هو تنزيل. ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ إذا جعلت يس اسماً للسورة أي: هذه السورة المسماة بـ يس تنزيل، أو هذه الأحرف المقطعة تنزيل. والجملة القسمية على هذا اعتراض. والباقيون بالنصب على المصدر، أو على المدح. وهو في المعنى كالرفع على خبر ابتداء مضمّر. وتنزيل مصدر مضاف لفاعله. وقيل: هو بمعنى مُنزل. وقرأ أبو حوية واليزيدي وأبو جعفر وشيبة «تنزيل» بالجر على النعت للقرآن أو البديل منه.

آ. (٦) قوله: ﴿لَتَنْذِرَ﴾: يجوز أن يتعلق بـ تنزيل أو بمعنى المرسلين، يعني بإضمارِ فَعْلٌ يَدُلُّ عليه هذا اللفظ أي: أَرْسَلْنَاكَ لَتَنْذِرَ.

قوله: «ما أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ» يجوز أن تكون «ما» هذه بمعنى الذي، وأن تكون نكرة موصوفة. والعائد على الوجهين مقدّر أي: ما أُنذِرُهُ آبَاؤُهُمْ فتكون «ما» وصلتها أو وصفها في محل نصب مفعولاً ثانياً لقوله: «لَتَنْذِرَ» كقوله: «إِنَّا أُنذِرْنَاكُمْ عَذَاباً»^(٢) والتقدير: لتنذر قوماً الذي أُنذِرُهُ آبَاؤُهُمْ مِنَ الْعَذَابِ، أو لتنذر قوماً عذاباً أُنذِرُهُ آبَاؤُهُمْ. ويجوز أن تكون مصدرية أي: إنذار آبائهم أي: مثله. ويجوز أن تكون نافية، وتكون الجملة المنفية صفة لـ «قوماً» أي: قوماً غير مُنذِرٍ آبَاؤُهُمْ. ويجوز أن تكون زائدة أي: قوماً أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ، والجملة المثبتة أيضاً صفة لـ «قوماً» قاله أبو البقاء^(٣) وهو مُتَّابٌ لِلْوَجْهِ الذي قبله.

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٥٣٩، والنشر ٣٥٣/٢، والقرطبي ٦/١٥، والحجة

٥٩٥، والتيسير ١٨٣، والبحر ٣٢٣/٧.

(٢) الآية ٤٠ من النبأ.

(٣) الإملاء ٢٠٢/٢.

آ. (٨) قوله: ﴿فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾: في هذا الضمير وجهان، أحدهما: - وهو المشهور - أنه عائدٌ على الأغلال، لأنها هي المُحَدَّثُ عنها، ومعنى هذا الترتيب بالفاء: أن الغِلَّ لِيُغْلَظَ وَعَرَضِهِ يَصِلُ إِلَى الذَّقَنِ لَأَنَّهُ يَلْبَسُ الْعُنُقَ جَمِيعَهُ. الثاني: أن الضمير يعودُ على الأيدي؛ لأنَّ الغِلَّ لا يكونُ إلَّا في الْعُنُقِ واليدين، ولذلك سُمِّيَ جَامِعَةً. ودلَّ على الأيدي هذه الملازمةُ المفهومةُ من هذه الآلة أعني الغِلَّ. وإليه ذهب الطبري^(١). إلَّا أنَّ الزمخشري^(٢) قال: «جعل الإقماحَ نتيجةَ قوله: «فهي إلى الأذقان» ولو كان^(٣) للأيدي لم يكن معنى التَّسْبِيبِ في الإقماحِ ظاهرًا. على أنَّ هذا الإضمارَ فيه ضَرْبٌ من التعسُّفِ وَتَرْكُ الظاهرِ». /

[٧٤٠/ب]

وللناس في هذا الكلام قولان، أحدهما: أن جعل الأغلال حقيقة. والثاني: أنه استعارة. وعلى كلٍّ من القولين جماعةٌ من الصحابة والتابعين. وقال الزمخشري^(٤): «مَثَلُ تَصْمِيْمِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ، وَأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى ارْعَوَائِهِمْ بِأَنْ جَعَلَهُمْ كَالْمَغْلُوبِينَ الْمُقْمَحِينَ فِي أَنَّهُمْ لَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى الْحَقِّ وَلَا يَعْطِفُونَ أَعْنَاقَهُمْ نَحْوَهُ، وَلَا يُطَاطَبُونَ رُؤُوسَهُمْ لَهُ وَكَالْحَاصِلِينَ بَيْنَ سَدَّيْنِ لَا يُبْصِرُونَ مَا قُدَّامَهُمْ وَمَا خَلْفَهُمْ فِي أَنْ لَا تَأْمُلَ لَهُمْ وَلَا تَبْصُرَ، وَأَنَّهُمْ مُتَعَامُونَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ». وقال غيره^(٥): «هذه استعارةٌ لَمَنْعِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ وَحَوْلِهِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ». قال ابن عطية^(٦): «وهذا أَرْجَحُ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُمْ

(١) تفسير الطبري ٢٢/١٥٠ - ١٥١.

(٢) الكشف ٣/٣١٦.

(٣) أي الضمير.

(٤) الكشف ٣/٣١٥.

(٥) انظر: البحر ٧/٣٢٤.

(٦) المحرر ١٣/١٨٩ في تعليقه على القول السابق.

لا يُؤْمِنُونَ لِمَا^(١) سَبَقَ لَهُمْ فِي الْأَزَلِ عَقَبَ ذَلِكَ بِأَنْ جَعَلَ لَهُمْ مِنَ الْمَنَعِ
وَإِحَاطَةِ الشَّقَاوَةِ مَا حَالَهُمْ مَعَهُ حَالُ الْمُغْلُولِينَ» انتهى. وتقدّم تفسير الأذقان^(٢).

قوله: «فَهُمْ مُقَمَّحُونَ» هذه الفاء لأحسن ترتيب؛ لأنه لَمَّا وَصَلَتِ الْأَغْلَالُ
إِلَى الْأَذْقَانِ لِعَرَضِهَا لَزِمَ عَنْ ذَلِكَ ارْتِفَاعُ رُؤُوسِهِمْ إِلَى فَوْقٍ، أَوْ لَمَّا جُمِعَتْ
الْأَيْدِي إِلَى الْأَذْقَانِ وَصَارَتْ تَحْتَهَا لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ رَفْعُهَا إِلَى فَوْقٍ، فَتَرَفَعُ
رُؤُوسُهُمْ. وَالْإِقْمَاحُ: رَفَعُ الرَّأْسِ إِلَى فَوْقِ الْإِقْتِنَاعِ، وَهُوَ مِنْ قَمَحَ الْبَعِيرُ رَأْسَهُ
إِذَا رَفَعَهَا بَعْدَ الشَّرْبِ: إِمَّا لِبَرُودَةِ الْمَاءِ وَإِمَّا لِكِرَاهَةِ طَعْمِهِ قُمُوحاً وَقِمَاحاً بِكَسْرِ
الْقَافِ وَضَمِّهَا. وَأَقَمَّحْتُهُ أَنَا إِقْمَاحاً وَالْجَمْعُ قِمَاحٌ وَأَنْشَدُ^(٣):

٣٧٧٥- وَنَحْنُ عَلَى جَوَانِبِهَا قُوعِدُ
نَغْضُ الطَّرْفَ كَالْإِبِلِ الْقِمَاحِ

يَصِفُ نَفْسَهُ وَجَمَاعَةً كَانُوا فِي سَفِينَةٍ فَأَصَابَهُمُ الْمَيْدُ. قَالَ الزَّجَّاجُ^(٤):
«قِيلَ لِلْكَانُونِيِّينَ شَهْرًا قِمَاحٌ؛ لِأَنَّ الْإِبِلَ إِذَا وَرَدَتِ الْمَاءَ رَفَعَتْ رُؤُوسَهَا لَشَدَّةِ
الْبُرْدِ»^(٥). وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ لِلْهَذَلِيِّ^(٦):

٣٧٧٦- فَتَى مَا ابْنُ الْأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا
وَحُبَّ السَّرَاذِ فِي شَهْرِي قِمَاحِ

(١) المحرر: بما.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٢٨/٧.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم وهو في اللسان (قمح)، ومجاز القرآن ١٥٧/٢،
والقرطبي ٨/١٥، وتفسير الماوردي ٣٨٤/٣.

(٤) معاني القرآن ٢٧٩/٤.

(٥) الزجج: «برده».

(٦) البيت لمالك بن خالد الهذلي وهو في ديوان الهذليين ٥/٣، واللسان (قمح).

كذا رواه بضُمِّ القاف، وابن السكيت بكسرها. وهما لغتان في المصدر كما تقدّم. وقال الليث: القُمُوح: رَفَعُ البعيرِ رأسَه إذا شَرِبَ الماءَ الكريهَ ثم يعودُ. وقال أبو عبيدة^(١): «إذا رَفَعَ رأسَه عن الحوض، ولم يشرَبْ» والمشهورُ أنه رَفَعَ الرأسَ إلى السماء كما تقدّم تحريره. وقال الحسن^(٢): «القَامِيحُ: الطامِيحُ ببصرِه إلى مَوْضِعٍ قَدِمَه» وهذا يُنبِئُ عنهُ اللفظُ والمعنى. وزاد بعضهم مَعَ رَفَعِ الرأسِ غَضُّ البصرِ مُسْتَدِلًّا بالبيتِ المتقدم:

.....

نَغْضُ الطَّرْفَ كالإِبلِ القِمَاحِ

وزاد مجاهدٌ مع ذلك وَضَعَ اليَدَ على الفم. وسأل الناسُ أَمِيرَ المؤمنين عليًّا كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ عن هذه الآية فجعل يديه تحت لِحْيَيْهِ وَرَفَعَ رأسَه وَلَعَمْرِي إِنَّ هذه الكيفيَّةَ تُرْجِحُ قولَ الطبريِّ في عَوْدِ «فهي» على الأيدي.

آ. (٩) قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا﴾: تقدّم خلافُ القراء في فتح السين وضمّها والفرق بينهما، مستوفى في آخر الكهف^(٣).

قوله: «فَأَغْشَيْنَاهُمُ الْعَامَةَ عَلَى الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ أَي: غَطَّيْنَا أَبْصَارَهُمْ فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مضافٍ. وابن عباس^(٤) وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن يعمر وأبورجاء في آخرين بالعين المهملة، وهو ضَعُفُ البَصَرِ. يُقال: عَشِيَ بَصَرُهُ وَأَغْشَيْتُهُ أَنَا، وقوله تعالى هذا يحتمل الحقيقة والاستعارة كما تقدّم.

(١) عبارته في مجاز القرآن ١٥٧/٢: «يجذب الذَّقَنَ حتى يصير في الصدر ثم يرفع رأسه».

(٢) انظر: البحر ٣٢٥/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٤٤/٧.

(٤) المحتسب ٢٠٤/٢، والبحر ٣٢٥/٧، والقرطبي ١٠/١٥.

آ. (١٠) وقوله: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾: تقدّم تحريره أول البقرة^(١).

آ. (١٢) قوله: ﴿وَنُكْتُبُ﴾: العامة على بنائه للفاعل، فيكون «ما قدّموا» مفعولاً به، و«آثارهم» عطف عليه. وزر^(٢) ومسروق مبنياً للمفعول، و«آثارهم» بالرفع، عطف على «ما قدّموا» لقيامه مقام الفاعل.

قوله: «وكل شيء أحصيناه» العامة على نصبه على الاشتغال. وأبو السّمال^(٣) قرأه مرفوعاً بالابتداء. والأرجح قراءة العامة لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية. وقد تقدّم الكلام على نحو «واضرب لهم مثلاً» في البقرة^(٤)، والنحل^(٥).

آ. (١٣) و: ﴿إِذْ جَاءَهَا﴾: بدل اشتمال تقدّم نظيره^(٦). و«إِذْ أَرْسَلْنَا» بدل من «إِذْ» الأولى.

آ. (١٤) قوله: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾: قرأ^(٧) أبو بكر بتخفيف الزاي [٧٤١/]

(١) انظر: الدر المصون ١/١٠٥.

(٢) البحر ٧/٣٢٥. وزر بن حيش الأسدي الكوفي عرض على عبد الله بن مسعود وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وعرض عليه عاصم. توفي سنة ٨٢. انظر: طبقات القراء ١/٢٩٤.

(٣) البحر ٧/٣٢٥.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٢٢٣.

(٥) ورد ضرب المثل في النحل، آية ٧٤، ولكن المؤلف لم يشر إليها.

(٦) انظر: الدر المصون ٧/٥٧٦.

(٧) السبعة ٥٣٩، والنشر ٢/٣٥٣، والقرطبي ١٤/١٤، والحجة ٥٩٧، والبحر ٧/٣٢٦، والتيسير ١٨٣.

بمعنى غَلَبْنَا، ومنه قوله: «وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ»^(١). ومنه قولهم: «مَنْ عَزَّ بَرْ»^(٢) أي صار له بَرْ. والباقون بالتشديد بمعنى قَوَّنَا. يقال: عَزَّ المطرُ الأرضَ أي: قَوَّاهَا ولَبِّدَهَا. ويُقال لتلك الأرض: الْعَزَازُ، وكذا كلُّ أرضٍ صُلْبَةٍ. وَتَعَزَّرَ لحمُ الناقةِ أي: صَلَّبَ وَقَوِيَ. وعلى كلتا القراءتين المفعولُ محذوفٌ أي: فَقَوَّينَاهُمَا بِثَالِثٍ أَوْ فَعَلَّينَاهُمَا بِثَالِثٍ.

وقرأ^(٣) عبد الله «بالثالث» بألف ولام.

قوله: «إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ» جَرَّدَ خبرَ «إِنَّ» هذه من لام التوكيد، وأَدْخَلَهَا في خبر الثانية^(٤)، لأنَّهم في الأولى استعملوا مجردَ الإنكارِ فَقَابَلْتَهُمُ الرُّسُلُ بتوكيدٍ واحدٍ وهو الإتيانُ بـ «إِنَّ»، وفي الثانيةِ بالمبالغةِ في الإنكارِ فَقَابَلْتَهُمُ بزيادةِ التوكيدِ فَأَتَوْا بـ «إِنَّ» وباللام.

قال أهل البيان: الأخبارُ ثلاثةُ أقسامٍ: ابتدائيٌّ وطلبِيٌّ وإنكاريٌّ، فالأولُ يُقال لمن لم يتردَّد في نسبة أحد الطرفين إلى الآخر نحو: زيد عارفٌ، والثاني لِمَنْ هو متردَّد في ذلك، طَالِبٌ له منكِرٌ له بعضُ إنكارٍ، فيقال له: إِنَّ زَيْدًا عَارِفٌ، والثالثُ لِمَنْ يبالغُ في إنكاره، فيقال له: إِنَّ زَيْدًا لِعَارِفٌ. ومِنْ أَحْسَنِ مَا يُحْكِي أَنَّ رجلاً جاء إلى أبي العباس الكِنْدِيِّ فقال: إِنِّي أَجِدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ حَشَوًا قَالَ: وما ذاك؟ قال: يقولون: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَإِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ. فقال: «كلا بل المعاني مختلفةٌ، فزيد^(٥) قائمٌ إخبارٌ بقيامه، وَإِنَّ زَيْدًا

(١) الآية ٢٣ من ص.

(٢) مجمع الأمثال ٣٠٧/٢، جمهرة الأمثال ٢٢٦/٢.

(٣) البحر ٣٢٦/٧ - ٣٢٧.

(٤) في الآية ١٦.

(٥) في الأصل فعبد الله وهو سهو، والتصحيح من (ش).

قائم جواب لسؤال سائل، وإن زيداً لقائم جواب عن إنكار منكر. قلت: هذا هو الكندي الذي سئل أن يعارض القرآن ففتح المصحف فرأى سورة المائدة فكع^(١) عن ذلك. والحكاية ذكرتها أول المائدة.

وقال الشيخ^(٢): «وجاء أولاً «مُرسَلون» بغير لام؛ لأنه ابتداء إخبار فلا يحتاج إلى تأكيد، وبعد المحاورة «لُمُرسَلون» بلام التوكيد؛ لأنه جواب عن إنكار» وهذا قصور عن فهم ما قاله أهل البيان، فإنه جعلَ المقام الثاني وهو الطلبُ مكانَ المقام الأول، وهو الابتدائي.

آ. (١٩) قوله: ﴿طَائِرُكُمْ﴾: العامة على «طائر» اسم فاعل أي: ما طار لكم من الخير والشر فعبر عن الحظ والنصيب. وقرأ^(٣) الحسن - فيما روى عنه الزمخشري^(٤) - «أَطِيرُكُمْ» مصدر أطيّر الذي أصله تطيّر فلما أريد إدغامه أبدلت التاء طاءً، وسكنت واجتلبت همزة الوصل فصار أطيّر فيكون مصدره أطيّراً. ولما ذكر الشيخ^(٥) هذا لم يرد عليه، وكان هو في بعض ما ردّ به على ابن مالك في «شرح التسهيل» في باب المصادر قال: «إن مصدر تطيّر وتدارأ إذا أدغما وصاراً أطيّر وأدارأ لا يجيء مصدرهما عليهما بل على أصلهما فيقال: أطيّر تطييراً، وأدارأ تدارؤاً، ولكن هذه القراءة تردّه إن صحّت وهو بعيد. وقد روى غيره عنه^(٦): «طِيرُكُمْ» بياء ساكنة ويقلب على الظن أنها هذه، وإنما تصحفت على الرائي فحسبها مصدراً، وظن أن ألف «قالوا» همزة وصل.

(١) كع: ضُفَّ وَجِبْنَ.

(٢) البحر ٣٢٧/٧.

(٣) انظر في قراءتها: الإتحاف ٣٩٨/٢، والقرطبي ١٦/١٥ - ١٧، والبحر ٣٢٧/٧.

(٤) الكشف ٣١٨/٣.

(٥) البحر ٣٢٧/٧.

(٦) أي عن الحسن كما في الإتحاف.

قوله: «إِنْ ذُكِّرْتُمْ» قرأ^(١) السبعة بهمزة استفهام بعدها «إِنْ» الشرطية، وهم على ما عَرَفَتْ مِنْ أصولهم: من التسهيل والتحقيق وإدخال ألف بين الهمزتين وعدمه في سورة البقرة^(٢). واختلف سيبويه^(٣) ويونس إذا اجتمع استفهام وشرط أيهما يُجاب؟ فذهب سيبويه إلى إجابة الاستفهام، ويونس إلى إجابة الشرط، فالتقدير عند سيبويه: «إِنْ ذُكِّرْتُمْ تَطَيَّرُوا» وعند يونس «تَطَيَّرُوا» مجزوماً، فالجواب للشرط على القولين محذوف. وقد تقدّم هذا في سورة الأنبياء^(٤).

وقرأ أبو جعفر وطلحة وزرّ بهمزتين مفتوحتين إلا أن زرّاً لم يُسهّل الثانية كقوله^(٥):

٣٧٧٧- إِنْ كُنْتَ دَاوُدَ بْنَ أَحْوَى مُرَجَّلاً

فَلَسْتَ بِرَاعٍ لَابِنِ عَمِّكَ مَحْرَماً

وروي عن أبي عمرو وزرّاً أيضاً كذلك، إلا أنهما فصلاً بألف بين الهمزتين. وقرأ الماششون بهمزة واحدة مفتوحة. وتخريج هذه القراءات الثلاث على حذف لام العلة أي: أَلَيْسَ ذُكِّرْتُمْ تَطَيَّرْتُمْ، ف تَطَيَّرْتُمْ هو المعلوم، وأن ذُكِّرْتُمْ علته، والاستفهام منسحب عليهما في قراءة الاستفهام وفي غيرها يكون إخباراً بذلك.

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٥٤٤، والنشر ٣٦٩/١، والقرطبي ١٦/١٥، والبحر

٣٢٧/٧، والمحتسب ١٠٥/٢، والإتحاف ٣٩٨/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ١١٠/١.

(٣) التحقيق في المسألة يوجب عكس ما ذكره المؤلف، فمذهب سيبويه إجابة الشرط.

انظر: الكتاب ٤٤٤/١، والدر المصون الورقة ٦٢٩ ب.

(٤) انظر: الورقة ٦٢٩ ب.

(٥) لم أهدئ إلى قائله، وهو في البحر ٣٢٧/٧، والمحرر ١٩٤/١٣ وسقطت الألف من

«داود» من الأصل فيضطرب الوزن.

وقرأ الحسن بهمزة واحدة مكسورة وهي شرط من غير استفهام، وجوابه محذوف أيضاً.

[٧٤١/ب] وقرأ الأعمش والهمداني^(١) «أَيْنَ» بصيغة الظرف. وهي «أين» الشرطية، وجوابها محذوف عند جمهور البصريين أي: أين ذكرتم فطائرکم معكم، أو صَحِبْكُمْ طَائِرُكُمْ، لدلالة ما تقدّم من قوله «طَائِرُكُمْ معكم» ومَنْ يُجَوِّزُ تقديمَ الجوابِ لا يَخْتِاجُ إلى حَذْفِ.

وقرأ^(٢) الحسن وأبو جعفر وأبو رجاء والأصمعي عن نافع «ذُكِرْتُمْ» بتخفيف الكاف.

آ. (٢١) قوله: «مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً»: بدل من «المرسلين» بإعادة العامل، إلا أن الشيخ^(٣) قال: «النهاة لا يقولون ذلك إلا إذا كان العامل حرف جر^(٤)»، وإلا فلا يُسَمُّونه بدلاً بل تابعاً وكأنه يريد التوكيد اللفظي بالنسبة إلى العامل.

آ. (٢٢) قوله: «وما لي لا أعبدُ»: أصل الكلام: «وما لكم لا تعبدون» ولكنه صَرَفَ الكلامَ عنهم، ليكون الكلامُ أسرع قبولاً ولذلك جاء قوله «وإليه تُرجعون» دون «وإليه أرجع».

(١) عيسى بن عمر أبو عمر الهمداني الكوفي أخذ عن الأعمش وطلحة وتلا عليه الكسائي، ثقة توفي سنة ١٥٦. سير الأعلام ١٩٩/٧.

(٢) الإتحاف ٣٩٨/٢، والبحر ٣٢٨/٧، والقرطبي ١٧/١٥، والمحتسب ٢٠٥/٢، والنشر ٣٥٣/٢.

(٣) البحر ٣٢٨/٧.

(٤) نحو قوله تعالى: «لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ».

أ. (٢٣) قوله: ﴿أَتَأْخُذُ﴾: مبني على كلايه الأول، وهذه الطريقة أحسن من ادعاء الالتفات.

قوله: «مِنْ دُونِهِ» يجوز أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «أَتَأْخُذُ» على أنها متعدية لواحدٍ وهو «آلهة»، ويجوز أَنْ يَكُونَ متعلقاً بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ «آلهة»، وَأَنْ يَكُونَ مفعولاً ثانياً قُدِّمَ على أنها المتعدية لاثنتين.

قوله: «إِنْ يُرْذِنِي» شَرَطُ، جوابه «لَا تُغْنِي عَنِّي»، والجملة الشرطية في محل نصب صفة لـ آلهة. وفتح طلحة السلمياني^(١) - وقيل^(٢): طلحة ابنُ مصرفٍ - ياء المتكلم. قال الزمخشري^(٣): «وَقُرِئَ» «إِنْ يُرْذِنِي الرَّحْمَنُ بُضْرًا» بمعنى: إِنْ يُؤْزِدُنِي ضَرَاءً، أي يجعله مَورِداً لِلضَّرِّ. قال الشيخ^(٤): «وهذا - والله أعلم - رأى في كتب القراءات بفتح الياء فتوهم أنها ياء المضارعة فجعل الفعل متعدياً بالياء المعدية كالمهززة، فلذلك أدخل همزة التعدية فنصب به اثنتين، والذي في كتب القراءات الشواذ أنها ياء الإضافة المحذوفة خطأً ونطقاً لالتقاء الساكنين». قلت: وهذا رجل ثقة قد نقل هذه القراءة فتقبل منه.

أ. (٢٥) قوله: ﴿فَاسْمَعُونِ﴾: العامة على كسر النون، وهي نون الوقاية حُذِفَتْ بعدها ياء الإضافة مُجْتَرَأً عنها بكسرة النون، وهي اللغة العالية.

(١) انظر في قراءتها: النشر ٣٥٦/٢، والإتحاف ٣٩٩/٢، والبحر ٣٢٩/٧، والشواذ ١٢٥، والمحور ١٣/١٩٦.

(٢) في البحر طلحة السمان، وكذا في المحرر، وفي الشواذ طلحة بن مصرف. وقال في البحر: ورويت عن نافع وعاصم وأبي عمرو. ونسب في الإتحاف فتحها وصلاً إلى أبي جعفر. ولعله طلحة بن سليمان السمان الذي تقدمت ترجمته.

(٣) الكشف ٣١٩/٣.

(٤) البحر ٣٢٩/٧.

وقرأ^(١) عصمة عن عاصم بفتحها، وليست هذه إلا غلطاً على عاصم، إذ لا وجه. وقد وقع لابن عطية وهم فاحش في ذلك فقال^(٢): «وقرأ الجمهور «فاسمعون» بفتح النون، قال أبو حاتم: هذا خطأ، فلا يجوز لأنه أمر: فأما حذفت النون، وإما كسرهما على جهة الياء» يعني ياء المتكلم، وقد يكون قوله «الجمهور» سبق قلم منه أو من النساخ وكان الأصل: «وقرأ غير الجمهور» فسقط لفظه «غير». وقال ابن عطية^(٣): «حذفت من الكلام ما تواترت الأخبار والروايات به وهو أنهم قتلوه فقبل له عند موته: أدخل الجنة».

آ. (٢٧) قوله: ﴿بِمَا عَفَّرَ لِي﴾: يجوز في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: المصدري أي: يعلمون بغفران ربي. والثاني: أنها بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: بالذي عَفَّرَ لِي ربي. واستضعف هذا: من حيث إنه يبقى معناه أنه تمنى أن يعلم قومه بذنوبه المغفورة. وليس المعنى على ذلك، إنما المعنى على تمنى عليهم بغفران ربّه ذنوبه. والثالث: أنها استفهامية، وإليه ذهب الفراء^(٤). ورده الكسائي: بأنه كان ينبغي حذف ألفها لكونها مجرورة وهو ردٌ صحيح. وقال الزمخشري^(٥): «الأجود طرح الألف»^(٦).

(١) البحر ٣٢٩/٧: «فاسمعون».

(٢) نص المحرر ١٩٦/١٣: «وقرأ الجمهور بكسر النون على نية الياء بعدها. وروى أبو بكر عن عاصم فاسمعون بفتح النون...».

(٣) المحرر ١٩٦/١٣.

(٤) معاني القرآن له ٣٧٤/٢ ثم قال: «وقد أتمها الشاعر وهي استفهام فقال: إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَاتِكُمْ أَهْلَ اللّوَاءِ فَمَيْمًا يَكْثُرُ الْقَبِيلُ

(٥) الكشف ٣٢٠/٣.

(٦) ثم قال: «وإن كان إثباتها جائزاً».

والمشهورُ مِنْ مذهبِ البصريين وجوبُ حَذْفِ أَلْفِهَا كَقَوْلِهِ ^(١):

٣٧٧٨ - عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي
إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنَ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ، كَقَوْلِ الْآخَرِ ^(٢):

٣٧٧٩ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَثِيمُ
كَخَنْزِيرٍ تَمَرُّغٌ فِي رَمَادٍ

وَقُرِئَ ^(٣) «مِنَ الْمُكْرَمِينَ» بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ.

آ. (٢٨) قَوْلُهُ: «وَمَا كُنَّا مُنْزَلِينَ»: فِي «مَا» هَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا نَافِيَةٌ كَالَّتِي قَبْلَهَا فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ جَارِيَةً مَجْرُئِي التَّسْكِيدِ لِلأُولَى. وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُزِيدَةٌ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ ^(٤): «أَي: وَقَدْ كُنَّا مُنْزَلِينَ». وَهَذَا لَا يَجُوزُ الْبَتَّةَ لِفَسَادِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى. الثَّلَاثُ: أَنَّهَا اسْمٌ مَعْطُوفٌ عَلَى «جَنْدٍ». قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ ^(٥): «أَي: مِنْ جَنْدٍ وَمَنْ الَّذِي كُنَّا مُنْزَلِينَ». وَرَدَّهُ الشَّيْخُ ^(٦): بِأَنَّ «مِنْ» مُزِيدَةٌ. وَهَذَا التَّقْدِيرُ يُؤَدِّي إِلَى زِيَادَتِهَا فِي الْمَوْجِبِ جَارَةً لِمَعْرِفَةٍ، وَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ - غَيْرِ الْأَخْفَشِ - أَنَّ يَكُونُ الْكَلَامُ غَيْرَ مُوجِبٍ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَجْرُورُ

(١) البيت لعمر بن معد يكرب، وهو في المغني ١٩١، والمعني ٤٣٦/٢، والهمع ١٥٧/١، والدرر ١٣٩/١.

(٢) تقدم برقم ٦١٦.

(٣) القرطبي ٢٠/١٥، والبحر ٣٣٠/٧.

(٤) الإملاء ٢٠٢/٢.

(٥) المحرر ١٩٧/١٣.

(٦) البحر ٣٣٢/٧.

[١/٧٤٢] نكرة^(١). قلت: فالذي ينبغي عند مَنْ يقول بذلك أَنْ يُقَدَّرَها/ بنكرة أي: وَمِنْ عَذَابٍ كُنَّا مُنْزِلِيهِ. والجملة بعدها صفة لها. وأما قوله: إِنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ يُوْدِي إِلَى زِيَادَتِهَا فِي الْمَوْجِبِ فَلَيْسَ بِصَحِيحِ الْبَيِّنَةِ. وَتَعَجَّبْتُ كَيْفَ يُلْزَمُ ذَلِكَ^(٢)؟

آ. (٢٩) قوله: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً﴾: العامة على النصب على أَنَّ «كَانَ» ناقصة. واسمها ضميرُ الأَخَذَةِ، لدلالة السياق عليها. و«صِيحَةً» خبرها. وقرأ^(٣) أبو جعفر وشيبة ومعاذ القاري برفعها، على أَنَّهَا التَّامَةُ أي: وَقَعَ وَحَدَّثَ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَلْحَقَ تَاءُ التَّانِيثِ لِلْفَصْلِ بِ«إِلَّا» بَلِ الْوَاجِبُ فِي غَيْرِ نُدُورٍ وَاضْطِرَارٍ حَذْفُ التَّاءِ نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا هُنْدُ» وَقَدْ شَذَّ الْحَسَنُ وَجَمَاعَةٌ فَقَرَّوْا «لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ»^(٤) كَمَا سَأَيِّنُهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

— ٣٧٨٠ —

وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَائِصُ

وقال آخر^(٦):

(١) ثم قال: «لا يجوز: ما ضربت من رجلٍ ولا زيد، ولا من زيد، وهو قدر المعطوف بالذي، وهو معرفة، فلا يعطف على النكرة المجرورة بـ من الزائدة».

(٢) لأن ابن عطية نفسه قدّر هذه المعرفة ولم يقدر المعطوف بنكرة، كما صنع السمين، فاعتراض أبي حيان له وجه.

(٣) الإتحاف ٣٩٩/٢، والنشر ٣٥٣/٢، والبحر ٣٣٢/٧، والقرطبي ٢١/١٥، والمحتسب ٢٠٦/٢.

(٤) الآية ٢٥ من الأحقاف. وانظر: القرطبي ٢٠٦/١٦، والمحتسب ٢٦٥/٢.

(٥) تقدم برقم ٣٤٣٣.

(٦) لم أفتد إلى قائله، وهو في العيني ٤٧١/٢، وشرح التصريح ٢٧٩/١، والهمع ١٧١/٢، والدرر ٢٢٦/٢.

٣٧٨١- مَا بَرِئْتُ مِنْ رَبِّبِي وَدَّمَ
فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

آ. (٣٠) قوله: ﴿يَا حَسْرَةً﴾: العائمة على نصيها. وفيه وجهان، أحدهما: أنها منصوبة على المصدر، والمنادى محذوف تقديره: يا هؤلاء تَحَسَّرُوا حسرةً. والثاني: أنها منونة لأنها منادى منكور^(١) فنُصِبَتْ على أصلها كقوله^(٢):

٣٧٨٢- أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ
نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَايَا

ومعنى النداء هنا على المجاز، كأنه قيل: هذا أوانك فاحْضَرِي. وقرأ^(٣) قتادة وأبي في أحد وجهيه «يَا حَسْرَةً» بالضم، جعلها مُقْبِلاً عليها، وأبي أيضاً وابن عباس وعلي بن الحسين «يَا حَسْرَةَ العباد» بالإضافة. فيجوز أن تكون الحَسْرَةُ مصدراً مضافاً لفاعله أي: يتَحَسَّرُونَ على غيرهم لما يَرَوْنَ مِنْ عذابهم، وأن يكون مضافاً لمفعوله أي: يَتَحَسَّرُ عليهم غيرهم. وقرأ أبو الزناد^(٤) وابن هرمز. وابن جندب «يَا حَسْرَةَ» بالهاء المبدلة مِنْ تاء التانيث وصلّاً، وكأنهم أَجْرَوْا الوصلَ مُجْرَى الوقفِ وله نظائرُ مَرَّتْ. وقال صاحب

(١) وهو النكرة غير المقصودة.

(٢) تقدم برقم ٣٥٢.

(٣) انظر في قراءاتها: الإنحاف ٢/٤٠٠، والقرطبي ٢٤/١٥، والبحر ٧/٣٣٤، والمحتسب ٢/٢٠٧، والشواذ ١٢٥.

(٤) عبد الله بن ذكوان الحافظ أبو عبد الرحمن القرشي المدني حدث عن أنس ابن مالك، وحدث عنه ابنه عبد الرحمن، وثقه أحمد وابن معين. توفي سنة ١٣٠. انظر: سير الأعلام ٥/٤٤٥.

«اللوامح»^(١): «وقفوا بالهاء مبالغاً في التحسر، لما في الهاء من التأه منه بمعنى التأوه، ثم وصلوا على تلك الحال». وقرأ ابن عباس أيضاً «يا حَسْرَةَ» بفتح التاء من غير تنوين. ووجهها أن الأصل: يا حَسْرَتَا فاجتزىء بالفتحة عن الألف كما اجتزىء بالكسرة عن الياء. ومنه^(٢):

٣٧٨٣- وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي
بَلْهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوْ أَنِّي
أَي: بلهفاً بمعنى لَهْفِي.

وَقُرِئَ «يَا حَسْرَتَا» بالألف كالتي في الزمر^(٣)، وهي شاهدة لقراءة ابن عباس، وتكون التاء لله تعالى، وذلك على سبيل المجاز دلالة على قُرْطِ هذه الحسرة. وإلا فالله تعالى لا يُوصَفُ بذلك.

قوله: «مَا يَأْتِيهِمْ» هذه الجملة لا محل لها؛ لأنها مُفسَّرة لسبب الحسرة عليهم.

قوله: «إِلَّا كَانُوا» جملة حالية مِنْ مفعولٍ «يَأْتِيهِمْ».

آ. (٣١) قوله: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: «كم» هنا خبرية فهي مفعولٌ بـ «أَهْلَكْنَا» تقديره: كثيراً من القرون أَهْلَكْنَا. وهي معلقة لـ «يَرَوُا» ذهاباً بالخبرية مذهب الاستفهامية. وقيل: بل «يَرَوُا» علمية، و«كم» استفهامية كما سيأتي بيانه.

و«أَنَّهُمْ إِلَيْهِ لَا يَرْجِعُونَ» فيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «كَمْ» قال

(١) انظر: البحر ٣٣٢/٧.

(٢) تقدم برقم ٤٦٨.

(٣) الآية ٥٦ «يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ».

ابن عطية^(١): «وكم هنا خبرية، و«أنهم» بدلٌ منها، والرؤية بصرية». قال الشيخ^(٢): «وهذا لا يصح؛ لأنها إذا كانت خبرية كانت في موضع نصب بـ«أهلكنا». ولا يسوغ فيها إلا ذلك. وإذا كانت كذلك امتنع أن يكون «أنهم» بدلاً منها؛ لأن البدل على نية تكرار العامل. ولو سلطت أهلكنا على «أنهم» لم يصح؛ ألا ترى أنك لو قلت: أهلكنا انتفاء رجوعهم، أو أهلكنا كونهم لا يرجعون، لم يكن كلاماً. لكن ابن عطية توهم أن «يروا» مفعوله «كم» فتوهم أن قوله: «أنهم إليهم لا يرجعون» بدلٌ منه؛ لأنه يسوغ أن يسقط عليه فتقول: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون. وهذا وأمثاله دليلٌ على ضعفه في علم العربية. قلت: وهذا الإنحاء تحاملٌ عليه؛ لأنه لقائلٌ أن يقول: «كم» قد جعلها خبرية، والخبرية يجوز أن تكون معمولة لما قبلها عند قوم، فيقولون: «ملكتمكم عبداً» فلم يلزم الصدر، فيجوز أن يكون بنى هذا التوجيه على هذه اللغة وجعل «كم» منصوبة بـ«يروا» و«أنهم» بدلٌ منها، وليس هو ضعيفاً في العربية حينئذٍ.

الثاني: أن «أنهم» بدلٌ من الجملة قبله. قال الزجاج^(٣): «هو بدلٌ من الجملة، والمعنى: ألم يروا أن القرون التي أهلكناها أنهم لا يرجعون؛ لأنَّ عَدَمَ الرجوع والهلاك بمعنى». قال الشيخ^(٤): «وليس بشيء؛ لأنه ليس بدلاً صناعياً، وإنما فسر المعنى ولم يلتزم صناعة النحو». قلت: بل هو بدلٌ صناعي؛ لأنَّ الجملة في قوة المفرد؛ إذ هي سادة مسددة مفعول «يروا» فإنها معلقة لها كما تقدّم.

(١) المحرر ١٣/١٩٨.

(٢) البحر ٧/٣٣٣.

(٣) معاني القرآن ٤/٢٨٥ وعبارته «إذا جعلت كم خبراً فالإبهام قائم فيها...».

(٤) البحر ٧/٣٣٣.

الثالث: قال الزمخشري^(١): «ألم يَرَوْا» ألم يعلموا، وهو مُعَلَّقٌ / عن العمل في «كم» لأن «كم» لا يعملُ فيها عاملٌ قبلها - كانت للاستفهام أو للخبر - لأن أصلها الاستفهام، إلا أن معناها نافذٌ في الجملة كما نفذ في قولك: «ألم يَرَوْا إنَّ زيدا لمنطلق» وإن لم يعمل في لفظه، وأنهم إليهم لا يَرْجِعُونَ: بدلٌ من «كم أهْلَكْنَا» على المعنى لا على اللفظ تقديره: ألم يَرَوْا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم».

قال الشيخ^(٢): «قوله لأن «كم» لا يعملُ فيها ما قبلها كانت للاستفهام أو للخبر» ليس على إطلاقه؛ لأن العامل إذا كان حرف جر أو اسماً مضافاً جاز أن يعمل فيها نحو: «على كم جذع يئثك؟ وابن كم رئيسٌ صحبت؟ وعلى كم فقير تصدقت أرجو الثواب؟ وابن كم شهيد في سبيل الله أحسنت إليه؟». وقوله: «أو للخبر»^(٣) والخبرية فيها لغتان: الفصيحة كما ذكر لا يتقدمها عاملٌ إلا ما ذكرنا من الجار، واللغة الأخرى حكاها الأخفش يقولون: «ملكْتُ كم غلام» أي: ملكْتُ كثيراً من الغلمان. فكما يجوز تقدم العامل على كثيراً كذلك يجوز على «كم» لأنها بمعناها. وقوله: «لأنها أصلها الاستفهام، والخبرية ليس أصلها الاستفهام» بل كل واحدة أصلٌ بنفسها، ولكنهما لفظان مشتركان بين الاستفهام والخبر. وقوله: «لأن معناها نافذٌ في الجملة» يعني معنى «يَرَوْا» نافذٌ في الجملة؛ لأنه جعلها مُعَلَّقة وشرح «يَرَوْا» بـ يعلموا.

وقوله: «كما نفذ في قولك: ألم يَرَوْا إنَّ زيدا لمنطلق» يعني^(٤) أنه لو كان معمولاً من حيث اللفظ لامتنع دخول اللام ولَفَّتِحَتْ «إن» فإن «إن» التي في

(١) الكشف ٣/٣٢١.

(٢) البحر ٧/٣٣٣.

(٣) الأصل: «والخبرية» والتصحيح من البحر.

(٤) قال: «فإن زيدا لمنطلق معمول من حيث المعنى لا يروا ولو كان...».

خبرها اللام من الأدوات المعلقة لأفعال القلوب. وقوله: «إنهم إليهم» إلى آخره كلامه لا يصح أن يكون بدلاً لا على اللفظ ولا على المعنى. أما على اللفظ فإنه زعم أن «يَرَوْا» معلقة فتكون «كم» استفهامية فهي معمولة لـ «أهلكنا»، و«أهلكنا» لا يتسلط على «أنهم إليهم» لا يرجعون. وقد تقدم لنا ذلك. وأما على المعنى فلا يصح أيضاً لأنه قال: تقديره: أي على المعنى ألم يَرَوْا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم، فكونهم غير راجعين ليس كثرة الإهلاك، فلا يكون بدل بعض من كل، ولا يكون بدل اشتمال؛ لأن بدل الاشتمال يصح أن يضاف إلى ما أبدل منه، وكذلك بدل بعض من كل. وهذا لا يصح هنا. لا تقول: ألم يَرَوْا انتفاء رجوع كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم، وفي بدل الاشتمال نحو: «أعجبني الجارية ملاحظتها، وسرق زيد ثوبه» يصح: «أعجبني ملاحظة الجارية، وسرق ثوب زيد».

الرابع: أن يكون «أنهم» بدلاً من موضع «كم أهلكنا»، والتقدير: ألم يَرَوْا أنهم إليهم. قاله أبو البقاء^(١). ورده الشيخ^(٢): بأن «كم أهلكنا»، ليس بمعمول لـ «يَرَوْا». قلت: قد تقدم أنها معمول لها على معنى أنها معلقة لها.

الخامس: — وهو قول الفراء^(٣) — أن يكون «يَرَوْا» عاملاً في الجملتين من غير إبدال، ولم يبين كيفية العمل. وقوله «الجملتين» تجوز؛ لأن «أنهم» ليس بجمله لتأويله بالمفرد إلا أنه مشتمل على مُسندٍ ومسند إليه.

السادس: أن «أنهم» معمول لفعل محذوف^(٤) دل عليه السياق والمعنى،

(١) الإملاء ٢/٢٠٣.

(٢) البحر ٧/٣٣٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٣٧٦.

(٤) وهو مذهب أبي حيان في البحر ٧/٣٣٤.

تقديره: قَضَيْنَا وَحَكَمْنَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ. وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا قِرَاءَةُ^(١) ابن عباس والحسن «إِنَّهُمْ» بكسر الهمزة على الاستئناف، والاستئناف قَطْعٌ لهذه الجملة مِمَّا قَبْلَهَا فَهُوَ مُقْوَلٌ لِأَنَّ تَكُونَ مَعْمُولَةٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَقْتَضِي انْقِطَاعَهَا عَمَّا قَبْلَهَا. وَالضَّمِيرُ فِي «أَنَّهُمْ» عَائِدٌ عَلَى مَعْنَى «كَمْ» وَفِي «إِلَيْهِمْ» عَائِدٌ عَلَى مَا عَادَ عَلَيْهِ وَאו «يَرَوُا». وَقِيلَ: بَلِ الْأَوَّلُ عَائِدٌ عَلَى مَا عَادَ عَلَيْهِ وَاو «يَرَوُا». وَالثَّانِي عَائِدٌ عَلَى الْمُهْلَكِينَ.

آ. (٣٢) قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ﴾: قَدْ تَقَدَّمَ فِي هُودٍ^(٢) تَشْدِيدُ «لَمَّا» وَتَخْفِيفُهَا وَمَا قِيلَ فِي ذَلِكَ. وَقَالَ الْفَخْرُ الرَّازِي^(٣) فِي مَنَاسِبَةِ وَقْعِ «لَمَّا» الْمَشْدُودَةِ مَوْقِعَ الْإِلَ: «إِنَّ «لَمَّا» كَانَتْ حَرْفًا نَفِيًّا، وَهِيَ لَمْ وَمَا، فَتَأْكُدُ النَّفْيَ، وَ«إِلَ» كَانَتْ حَرْفًا نَفِيًّا: إِنَّ وَلَا فَاسْتَعْمَلَ أَحَدُهُمَا مَكَانَ الْآخَرِ». انْتَهَى. وَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الْفَرَاءِ^(٤) فِي «إِلَ» فِي الْإِسْتِثْنَاءِ: إِنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ إِنْ وَلَا. إِلَّا أَنَّ الْفَرَاءَ جَعَلَ «إِنَّ» مَخْفُفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَجَعَلَهَا نَافِيَةً، وَهُوَ قَوْلُ رَكِيقٍ رَدَّهُ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ. وَقَالَ الْفَرَاءُ^(٥) أَيْضًا: إِنَّ «لَمَّا» هَذِهِ أَصْلُهَا: لَمِمَّا^(٦) فَخَفَّفَ بِالْحَذْفِ. وَهَذَا كُلُّهُ قَدْ تَقَدَّمَ مُوضَّحًا. وَقَوْلُهُ: «كُلُّ» مُبْتَدَأٌ وَ«جَمِيعٌ» خَبَرُهُ. وَ«مُحْضَرُونَ» خَبَرٌ ثَانٍ لَا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ سِوَاءَ شَدَّدَتْ «لَمَّا» أَمْ خَفَّفَتْهَا. لَا يُقَالُ: إِنَّ جَمِيعًا تَأْكِيدٌ لَا خَبَرٌ، لِأَنَّ جَمِيعًا هُنَا فَعِيلٌ بِمَعْنَى / [١/٧٤٣]

(١) الإتاحت ٢/٤٠٠، والبحر ٧/٣٣٤، والقرطبي ١٥/٢٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/٣٩٦.

(٣) تفسير الفخر ٢٦/٦٥.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٧٧.

(٥) معاني القرآن ٢/٣٧٧.

(٦) عبارته: «فإن شئت أردت: وإن كل لَمِمْ ما جميع، ثم حُذِفَتْ إِحْدَى الْمِيمَتَيْنِ».

مَفْعُولُ أَي: مجموعون فـ «كل» تدلُّ على الإحاطة والشمول، و «جميع» تدلُّ على الاجتماع فمعناها حُجِّلَ على لفظها في قوله: «جميعٌ متصِّبٌ»^(١) وَقَدَّمَ «جميع» في الموضعين لأجلِ الفواصل، و «لَدَيْنَا» متعلِّقٌ بـ «مُحْضَرُونَ» فَمَنْ شَدَّدَ فـ «لَمَّا» بمعنى «إِلَّا» و «إِنْ» نافيةٌ كما تقدَّم، وَمَنْ خَفَّفَ فإِنْ مخففةٌ، واللامُ فارقةٌ و «ما» مزيدة. هذا قولُ البصريين، والكوفيون يقولون: «إِنْ» نافيةٌ، واللامُ بعنى «إِلَّا» كما تقدَّم غيرَ مرةٍ.

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَأَيَّةٌ﴾: خبرٌ مقدَّم و «لهم» صفُّها أو متعلِّقةٌ بـ «آية» لأنها بمعنى علامة. و «الأرض» مبتدأ. وتقدَّم تخفيف الميتة وتشديدها في أول آل عمران^(٢). ومنع الشيخ^(٣) أَنْ تكونَ «لهم» صفةً لـ «آية» ولم يبيِّن وجهه ولا وَجَّهَ له. وأعرب أبو البقاء^(٤) «آية» مبتدأ و «لهم» الخبرُ و «الأرضُ» الميتةُ مبتدأ وصفته، و «أُخْبِنَاهَا» خبره. والجملةُ مفسِّرةٌ لـ «آية» وبهذا بدأ ثم قال: وقيل: فذكر الوجه الذي بدأتُ به. وكذلك حكى مكي^(٥) أعني أَنْ يكونَ «آية» ابتداءً، و «لهم» الخبر. وجَوَّزَ مكي أيضاً أَنْ تكونَ «آية» مبتدأ و «الأرضُ» خبره. وهذا ينبغي أَنْ لا يجوزَ؛ لأنه لا تُعزَلُ المعرفةُ من الابتداء بها، ويُبتدأ بالكرة إلَّا في مواضعٍ للضرورة.

قوله: «أُخْبِنَاهَا» قد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ «الأرض»، ويجوزُ أيضاً أَنْ يكونَ حالاً من «الأرض» إذا جَعَلْنَاهَا مبتدأً، و «آية» خبرٌ مقدَّم. وجَوَّزَ

(١) الآية ٤٤ من القمر.

(٢) انظر: الدر ١٠٣/٣.

(٣) ثم علقها بآية. والبحر ٣٣٤/٧.

(٤) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٥) المشكل له ٢٢٦/٢.

الزمخشري^(١) في «أَحْيَيْنَاهَا» وفي «نَسْلَخُ»^(٢) أَنَّ يكونا صفتين للأرض والليل، وإن كانا مُعَرِّفَيْنِ بآل لأنه تعريفٌ بآل الجنسية، فهما في قوة النكرة قال: كقوله^(٣):

٣٧٨٤- ولقد أُمِرُّ على اللثيمِ يَسُبُّني

.....

لأنه لم يَقْصِدْ لثيماً بعينه.

ورده الشيخ^(٤): بَانَ فيه هَذَا للقواعد: مِنْ أَنه لَا تَنْتَعُ المعرفةُ بنكرةٍ. قال: وقد تبعه على ذلك ابنُ مالك^(٥). ثم خَرَجَ الشيخُ الجَمَلُ على الحال أي: الأرضُ مُحْيَاةٌ والليلُ مُنْسَلَخاً منه النهارُ، واللثيمُ شاتماً لي. قلت: وقد اعتبر النحاةُ ذلك في مواضع، فاعتبروا معنى المَعْرِفِ بآل الجنسية دونَ لفظه فوصفوه بالنكرة الصريحة نحو: «بالرجلِ خيرٌ منك» على أحد الأوجه، وقوله: «إِلَّا الَّذِينَ» بعد: «إِنَّ الْإِنْسَانَ»^(٦) وقوله: «أَوِ الْفَطْلُ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا»^(٧) و«أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الْحُمْرُ وَالْدِرْهَمُ الْبَيْضُ». كُلُّ هَذَا رُوعِي فِيهِ الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ نَوْعُ الْمَرَاعَاةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «أَحْيَيْنَاهَا» اسْتِثْنَاءً بَيِّنٌ بِه كَوْنُهَا آيَةً.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وَفَجَّرْنَا﴾: العامةُ على التشديد تكثيراً لَأَنَّ

(١) الكشف ٣/٣٢١.

(٢) في الآية ٣٧.

(٣) تقدم برقم ٦٩٧.

(٤) البحر ٧/٣٣٤.

(٥) انظر: المساعد ٢/٤٠٦.

(٦) الآية ١ - ٢ - ٣ من العصر.

(٧) الآية ٣١ من النور.

[فَجَّرَ] ^(١) مخففةً متعدٍ. وقرأ ^(٢) جناح بن حبيش بالتخفيف. والمفعول محذوف على كلتا القراءتين أي: ينبوعاً كما في آية سبحان ^(٣).

أ. (٣٥) قوله: ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾: قيل: الضميرُ عائِدٌ على النخيل؛ لأنه أقربُ مذكورٍ، وكان مِنْ حَقِّ الضميرِ أَنْ يُشَى على هذا لتقدم شيتين: وهما الأعنابُ والنخيلُ، إلا أنه اكتفى بذكر أحدهما. وقيل: يعود على جنات، وعاد بلفظ المفرد ذهاباً بالضميرِ مذهب اسم الإشارة وهو كقول رُوبة ^(٤):

٣٧٨٥- فيها خُطوطٌ من سَوَادٍ وَبَلَقَ
كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ

ف قيل له ^(٥). فقال: أَرَدْتُ: كَانَ ذَاكَ وَتِلْكَ. وقيل: عائِد على الماء المدلول عليه بـ عيون. وقيل: بل عاد عليه لأنه مقدَّر أي: من العيون. ويجوزُ أَنْ يعودَ على العيون. ويُعْتَذَرُ عن إفراده بما تَقَدَّمَ في عَوْدِهِ على جنات. ويجوزُ أَنْ يعودَ على الأعناب والنخيل معاً، ويُعْتَذَرُ عنه بما تَقَدَّمَ أيضاً. وقال الزمخشري ^(٦): «وأصله: مِنْ ثَمَرِنَا، لقوله: «وَفَجَّرْنَا» و«جَعَلْنَا» فنقل الكلام من التكلم إلى الغيبة على طريقة الالتفات، والمعنى: لياكلوا مما خلقه الله مِنْ الثمر». قلت: فعلى هذا يكون الضميرُ عائداً على الله تعالى، ولذلك فَسَّرَ معناه

(١) زيادة من (ش).

(٢) البحر ٣٣٥/٧.

(٣) «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجَرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً» الآية ٩٠ من الإسراء وهي سورة سبحان.

(٤) تقدم برقم ٥٣٩.

(٥) ف قيل له: كيف قلت: «كأنه» مع تقدم خطوط؟

(٦) الكشف ٣/٣٢٢.

بما ذكر. وقد تقدّم قراءة في هذه اللفظة في سورة الأنعام^(١) وما قيل فيها بحمد الله تعالى.

قوله: «وما عَمِلْتَهُ أَيْدِيهِمْ» في «ما» هذه أربعة أوجه، أحدها: أنها موصولة أي: ومن الذي عَمِلْتَهُ أَيْدِيهِمْ من الغرس والمعالجة. وفيه تجوُّزٌ على هذا. والثاني: أنها نافية أي: لم يعملوه هم، بل الفاعل له هو الله تعالى.

وقرأ^(٢) الأخوان وأبو بكر بحذف الهاء والباقون «وما عَمِلْتَهُ» بإثباتها. فإن كانت «ما» موصولة فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر حُذِفَ العائدُ كما حُذِفَ في قوله: «أهذا الذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا»^(٣) بالإجماع. وعلى قراءة غيرهم جيء به على الأصل. وإن كانت نافية فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر لا ضمير مقدّر، ولكن المفعول محذوف أي: ما عَمِلْتِ أَيْدِيَهُمْ شيئاً من ذلك، وعلى قراءة غيرهم الضمير يعودُ على «نُفْرِهِ» وهي مرسومة بالهاء في غير مصاحف الكوفية، وبحذفها فيما عداها. / والأخوان وأبو بكر وافقوا مصاحفهم، والباقون - غير حَقَص - وافقوها أيضاً، وجعفر خالف مصحفه، وهذا يدلُّ على أن القراءة متلقاةٌ من أفواه الرجال، فيكون عاصمٌ قد أقرأها لأبي بكر بالهاء ولحقص بدونها^(٤).

الثالث: أنها نكرة موصوفة، والكلام فيها كالذي في الموصولة. والرابع:

(١) انظر: الدر المنصون ٨٠/٥.

(٢) السبعة ٥٤٠، والنشر ٣٥٣/٢، والتيسير ١٨٤، والحجة ٥٩٨، والبحر ٣٣٥/٧، والقرطبي ٢٥/١٥، والبحر ٣٣٥/٧.

(٣) الآية ٤١ من الفرقان.

(٤) كذا في الأصل، والصواب بالعكس، حيث قرأ أبو بكر بالحذف، وحقق بإثباتها كما تقدم.

أنها مصدرية أي : وَمِنْ عَمَلِ أَيْدِيهِمْ . والمصدر واقع موقع المفعول به ، فيعود المعنى إلى معنى الموصولة أو الموصوفة .

آ . (٣٧) قوله : ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾ : كقوله و «آية لهم الأرض»^(١) . و «نَسْلَخُ» استعارة بديعة شبه انكشاف ظلمة الليل بكشط الجلد عن الشاة . وقوله : «مُظْلِمُونَ» أي : داخلون في الظلام كقوله : «مُصْبِحِينَ»^(٢) .

آ . (٣٨) قوله : ﴿لُئْسَتَقَرُّ﴾ : قيل : في الكلام حذف مضاف تقديره : تجري لجري مستقر لها . وعلى هذا فاللام للعلو أي : لأجل جري . مستقر لها . والصحيح أنه لا حذف ، وأن اللام بمعنى إلى . ويدل على ذلك قراءة بعضهم «إلى مُستقر»^(٣) . وقرأ عبد الله وابن عباس وعكرمة وزين العابدين وابنه الباقر والصادق بن الباقر «لا مُستقر» بـ لا النافية للجنس وبناء «مستقر» على الفتح ، و «لها» الخبر . وابن أبي عبيدة «لا مُستقر» بـ لا العاملة عمل ليس ، فمُستقر اسمها ، و «لها» في محل نصب خبرها كقوله^(٤) :

٣٧٨٦ - تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بِأَقْيَا
وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْيَا

والمرأى بذلك أنها لا تستقر في الدنيا بل هي دائمة الجريان ، وذلك إشارة إلى جريها المذكور .

(١) الآية ٣٣ من يس .

(٢) الآية ٦٦ من الحجر .

(٣) انظر في قراءاتها : البحر ٣٣٦/٧ ، والمحجب ٢١٢/٢ ، والقرطبي ٢٨/١٥ .

(٤) تقدم برقم ٣٩٥ .

آ. (٣٩) قوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾: قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو برفعه، والباقون بنصبه. فالرفع على الابتداء، والنصب بإضمار فعل على الاشتغال، والوجهان مُستويان لتقدم جملة ذات وجهين، وهي قوله: «والشمس تجري» فإن راعيت صدرها رفعت لتعطف جملة اسمية على مثلها، وإن راعيت عجزها نصبت لتعطف فعلية على مثلها. وبهذه الآية يطل قول الأخفش: إنه لا يجوز النصب في الاسم إلا إذا كان في جملة الاشتغال ضمير يعود على الاسم الذي تضمنته جملة ذات وجهين. قال: لأن المعطوف على الخبر خبر فلا بد من ضمير يعود على المبتدأ فيجوز: «زيد قام وعمراً أكرمه في داره»، ولو لم يقل «في داره» لم يجز. ووجه الرد من هذه الآية أن أربعة من السبعة نصبوا، وليس في جملة الاشتغال ضمير يعود على الشمس. وقد أجمع على النصب في قوله تعالى: «والسما رفعها» بعد قوله: «والنجم والشجر يسجدان»^(٢).

قوله: «منازل» فيه أوجه، أحدها: أنه مفعول ثانٍ؛ لأن «قدرنا» بمعنى صيرنا. الثاني: أنه حال، ولا بد من حذف مضاف قبل «منازل» تقديره: ذا منازل. الثالث: أنه ظرف أي: قدرنا مسيره في منازل، وتقدم نحوه أول يونس^(٣).

قوله: «كالمُرْجُون» العائمة على صم العين والجيم. وفي وزنه وجهان، أحدهما: أنه فَعْلُول فنونه أصلية، وهذا هو المرجح. والثاني: وهو قول

(١) السبعة ٥٤٠، والنشر ٣٥٣/٢، والحجة ٥٩٩، والبحر ٣٣٦/٧، والحجة ٥٩٩، والقرطبي ٢٩/١٥.

(٢) الآية ٧ من الرحمن.

(٣) الآية ٥ من يونس: «وقدره منازل».

الرَّجَّاجُ^(١) أَنَّ نَوْنَهُ مَزِيدَةٌ، وَوزْنُهُ فُعْلُونٌ، مُشْتَقًّا مِنَ الانْعِرَاجِ وَهُوَ الانْعِطَافُ،
وَقَرَأَ^(٢) سَلِيمَانُ التِّيمِيُّ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْجِيمِ، وَهُمَا لُغَنَانِ كَالْبُزْيُونِ
وَالْبُزْيُونِ^(٣). وَالْعُرْجُونُ: عُرُودُ الْعِذْقِ مَا بَيْنَ الشُّمَارِيخِ إِلَى مَنْبِتِهِ مِنَ النَّخْلَةِ.
وَهُوَ تَشْبِيهُ بَدِيعٌ، شَبَّهَ بِهِ الْقَمَرَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: دَقَّتِهِ وَاسْتِقْوَايِهِ وَاصْفَرَّارِهِ.

آ. (٤٠) قوله: ﴿سَابِقُ النَّهَارِ﴾: قرأ^(٤) عمارة بنصب «النهار»
حَذَفَ التَّنْوِينَ لِاتِّلَاقِ السَّاكِنِينَ. قَالَ الْمَبْرَدُ^(٥): «سَمِعْتُهُ يَقْرُوهَا فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟
فَقَالَ: أَرَدْتُ «سَابِقُ» بِالتَّنْوِينِ فَخَفَّفْتُ».

آ. (٤١) قوله: ﴿أَنَا حَمَلْنَا﴾: مبتدأ، و«آية» خبرٌ مُقَدَّمٌ. وَجَوُزُ
أَبُو الْبَقَاءِ^(٦) أَنَّ يَكُونُ «أَنَا حَمَلْنَا» خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذوفٌ بِنَاءٍ مِنْهُ عَلَى أَنَّ «آية لهم»
مبتدأٌ وخبرٌ، كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَيْنِ
فِي «لَهُمْ» وَ«ذَرِيتَهُمْ» لَشَيْءٍ وَاحِدٍ. وَيُرَادُ بِالدَّرِيَّةِ آبَاؤُهُمُ الْمُحْمُولُونَ^(٧) فِي
سَفِينَةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ يَكُونُ الضَّمِيرَانِ مُخْتَلِفَيْنِ أَي: ذَرِيَّةُ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ.
وَوَجْهُ الْاِمْتِنَانِ عَلَيْهِمْ: أَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الدَّرِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِهَا
كَانْتِفَاعِ أَوْلَئِكَ.

(١) معاني القرآن ٢٨٨/٤، وتصحفت في المطبوعة: «فعلول».

(٢) القرطبي ٣١/١٥، والبحر ٣٣٧/٧، والشواذ ١٢٥.

(٣) البزبون: السندس.

(٤) القرطبي ٣٣/١٥، والبحر ٣٣٨/٧، وهو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير
الخطفي.

(٥) انظر: البحر ٣٣٨/٧.

(٦) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٧) الأصل «المحمولين» وهو سهر.

آ. (٤٢) قوله: ﴿مَا يَرْكَبُونَ﴾: هذا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْفَلَكَ إِنْ أُريدَ بِالْفَلَكَ سَفِينَةُ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاصَّةً، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ آخَرَ كَالْإِبِلِ وَنَحْوِهَا، وَلِهَذَا سَمَّيْتُهَا سَفُنَ الْبَرِّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ اشْتِقَاقُ الذَّرِيَّةِ فِي الْبَقَرَةِ^(١) وَاخْتِلَافُ الْقُرَاءِ فِيهَا فِي الْأَعْرَافِ^(٢).

قوله: «مِنْ مِثْلِهِ» أي: مِنْ مِثْلِ الْفَلَكَ. وَقِيلَ: مِنْ مِثْلِ مَا ذَكَرَ مِنْ خَلْقِ الْأَزْوَاجِ.

آ. (٤٣) وقرأ^(٣) الحسن «تُغْرِقُهُمْ» بتشديد الراء.

قوله: «فَلا صَرِيخٌ» / فَعِيلٌ بِمَعْنَى فاعِلٌ أي: فَلا مُسْتَغِيثٌ. وَقِيلَ: بِمَعْنَى مُفْعِلٌ أي: فَلا مَغِيثٌ. وَهَذَا هُوَ الْأَلْيَقُ بِالْآيَةِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «فَلا إِغَاثَةٌ» جَعَلَهُ مُصَدِّراً مِنْ أَصْرَخَ. قَالَ الشَّيْخُ^(٥): «وَيَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ أَنْ صَرِيخاً يَكُونُ مُصَدِّراً بِمَعْنَى إِصْرَاحٍ». وَالْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ «صَرِيخٍ». وَحَكَى أَبُو الْبَقَاءِ^(٦) أَنَّهُ قُرِئَ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ. قَالَ: «وَوَجْهُهُ عَلَى مَا فِي قَوْلِهِ: «فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ»^(٧).

آ. (٤٤) قوله: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾: مُنْصَوِّبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ. وَقِيلَ: اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ. وَقِيلَ: عَلَى الْمَصْدَرِ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ وَعَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ. أي: إِلَّا بِرَحْمَةٍ. وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَلا صَرِيخٌ» رَابِطَةٌ لِهَذِهِ

(١) انظر: الدر المصون ١٠٠/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٥١١/٥.

(٣) الإنحاف ٤٠١/٢، والبحر ٣٣٩/٧.

(٤) الكشف ٣٢٤/٣.

(٥) البحر ٣٣٩/٧.

(٦) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٧) الآية ٣٨ من البقرة.

الجملة بما قبلها. فالضميرُ في «لهم» عائذٌ على «المُغْرَقِينَ». وجوزَ ابن عطية^(١) هذا ووجهاً آخرَ، وجعله أحسنَ منه: وهو أن يكونَ استئنافٌ إخبارٌ عن المسافرين في البحر ناجين كانوا أو مُغْرَقِينَ، هم بهذه الحالة لا نجاةَ لهم إلا برحمةِ اللَّهِ، وليس قوله: «فلا صرِيخُ لهم» مربوطاً بالمغرقين. انتهى. وليس جعلُهُ هذا الأحسنَ بالحسنِ لثلاث تخرجُ الفاءَ عن موضوعها والكلامَ عن الثامه.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾: جوابُها محذوفٌ. أي: أعرضوا.

آ. (٤٦) قوله: ﴿إِلَّا كَانُوا﴾: في محلِّ حالٍ. وقد تقدّم نظيره^(٢).

آ. (٤٧) قوله: ﴿مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾: مفعولٌ «أنطعمُ» و«أطعمه» جوابٌ «لو». وجاء على أحد الجائزين، وهو تجرُّده من اللامِ. والأفصحُ أن يكونَ بلامٍ نحو «لو نشاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً»^(٣).

آ. (٤٩) قوله: ﴿يَخْضَمُونَ﴾: قرأ^(٤) حمزةٌ بسكون الخاء وتخفيف الصادِ مِنْ خَصِمٍ يَخْصِمُ. والمعنى: يَخْصِمُ بعضهم بعضاً، فالمفعولُ محذوفٌ. وأبو عمرو وقالون بإخفاء^(٥) فتحةِ الخاء وتشديدِ الصاد. ونافعٌ

(١) المحرر ٢٠٣/١٣.

(٢) «وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون» الآية من الحجر.

(٣) الآية ٦٥ من الواقعة.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤١، والحجة ٦٠٠، والنشر ٣٥٤/٢، والبحر ٣٤٠/٧،

والتييسير ١٨٤، والقرطبي ٣٨/١٥.

(٥) أي باختلاس فتحها.

وابن كثير وهشام كذلك، إلا أنهم بإخلاص فتحه الخاء. والباقون بكسر الخاء وتشديد الصاد. والأصل في القراءات الثلاث: يَخْتَصِمُونَ فأدغمت التاء في الصاد، فنافع وابن كثير وهشام نقلوا فتحها إلى الساكن قبلها نقلاً كاملاً، وأبو عمرو وقالون اختلسا حركتها تنبيهاً على أن الخاء أصلها السكون، والباقون حذفوا حركتها، فالتقى ساكنان لذلك، فكسروا أولهما، فهذه أربع قراءات، قرئ بها في المشهور.

وروي عن أبي عمرو وقالون سكون الخاء وتشديد الصاد. والنحاة يستشكلونها للجمع بين ساكنين على غير حذيهما. وقرأ جماعة «يَخْصِمُونَ» بكسر الياء والحاء وتشديد الصاد وكسروا الياء إتباعاً^(١). وقرأ أبي «يَخْتَصِمُونَ» على الأصل. قال الشيخ^(٢): «وروي عنهما - أي عن أبي عمرو وقالون - بسكون الخاء وتخفيف الصاد من خصم».

قلت: هذه هي قراءة حمزة ولم يحكها هو عنه وهذا يشبه قوله: «يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ»^(٣) في البقرة، و«لَا يَهْدِي»^(٤) في يونس.

أ. (٥٠) وقرأ^(٥) ابن محيصن «يُرْجَعُونَ» مبنياً للمفعول.

أ. (٥١) والأعرج^(٦) «في الصُّور» بفتح الواو.

وقرئ^(٧) «من الأجْداف» وهي لغة في «الأجداث» يقال: جَدَتْ وَجَدَتْ

(١) وهي رواية عن أبي بكر كما في الإتحاف ٤٠٢/٢.

(٢) البحر ٣٤٠/٧ - ٣٤١.

(٣) الآية ٢٠ من البقرة.

(٤) الآية ٣٥ من يونس.

(٥) الإتحاف ٤٠٢/٢، والبحر ٣٤١/٧.

(٦) المحتسب ٢١٢/٢، والقرطبي ٤٠/١٥، والبحر ٣٤١/٧.

(٧) القرطبي ٤٠/١٥، والبحر ٣٤١/٧.

كُتْمٌ وَفُمْ، وَتُومٌ وَفُومٌ^(١). وقرأ^(٢) ابن أبي إسحاق وأبو عمرو في رواية «يَنْسَلُونَ» بضم السين. يقال: نَسَلَ الثعلبُ يَنْسِلُ وينسلُ أي: أسرع في عذوه.

آ. (٥٢) قوله: ﴿يَا وَيْلَنَا﴾: العائمة على الإضافة إلى ضمير المتكلمين دون تانيث. وهو «وَيْلٌ» مضافٌ لما بعده. ونقل أبو البقاء^(٣) عن الكوفيين أن «وَيَّ» كلمة برأسها. و«لنا» جارٌّ ومجرور. انتهى. ولا معنى لهذا إلا بتأويل بعيد: هو أن يكونَ يا عجبُ لنا؛ لأنَّ وي تُفسَّرُ بمعنى اعجب منا. وابن أبي ليلى^(٤): «يا وَيْلَنَا» بقاء التانيث، وعنه أيضاً «يا وَيْلَنَا» بإبدال الياء ألفاً. وتأويل هذه أن كلَّ واحدٍ منهم يقول: يا ويلتي.

والعائمة على فتح ميم «مَنْ» و«بَعَثْنَا» فعلاً ماضياً خبراً لـ «مَنْ» الاستفهامية قبله. وابن عباس^(٥) والضحاك، وأبو نهيك بكسر الميم على أنها حرف جر. و«بَعَثْنَا» مصدرٌ مجرور بـ مِنْ. فـ «مِنْ» الأولى تتعلق بالوَيْل، والثانية تتعلق بالبعث.

والمَرْقَدُ يجوز أن يكونَ مصدرأً أي: مِنْ رُقَادِنَا، وأن يكونَ مكاناً، وهو مفردٌ أُقيمَ مقامَ الجمع. والأول أحسن؛ إذ المصدرُ يُفْرَدُ مطلقاً.

قوله: «هذا ما وَعَدَ» في «هذا» وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ وما بعده [٧٤٤/ب] خبره. ويكونُ الوقفُ تاماً على قوله «مِنْ مَرْقَدِنَا». وهذه الجملة حينئذٍ فيها وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة: إمَّا من قولِ اللَّهِ تعالى، أو مِنْ قولِ

(١) انظر: الممتع ٤١٤.

(٢) البحر ٣٤١/٧.

(٣) الإملاء ٢٠٤/٢.

(٤) انظر في قراءتها: المحتسب ٢١٣/٢، والبحر ٣٤١/٧، والقرطبي ٤١/١٥.

(٥) المحتسب ٢١٣/٢، والقرطبي ٤١/١٥، والبحر ٣٤١/٧.

الملائكة. والثاني: أنها من كلام الكفار فتكون في محل نصب بالقول. والثاني من الوجهين الأولين: «هذا» صفة لـ «مَرَقَدْنَا» و«ما وَعَدَ» منقطع عما قبله.

ثم في «ما» وجهان، أحدهما: أنها في محل رفع بالابتداء، والخبر مقدر أي: الذي وَعَدَ الرحمنُ وَصَدَّقَ فيه المرسلون حَقَّ عليكم. وإليه ذهب الزجاج^(١) والزمخشري^(٢). والثاني: أنه خبر مبتدأ مضمير أي: هذا وَعَدَ الرحمن. وقد تقدّم لك أول الكهف^(٣): «رَأَى حَفْصاً يَقِفُ عَلَى «مَرَقَدْنَا» وَفَقَةً لطيفةً دُونَ قَطْعِ نَفْسٍ لثَلَاثَتِهِمْ أَنَّ اسْمَ الإِشَارَةِ تَابِعٌ لـ «مَرَقَدْنَا». وهذان الوجهان يَقُويَانِ ذلك المعنى المذكور الذي تَعَمَّدَ الوقفَ لأجله. و«ما» يَصِحُّ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً كما تقدّم تقريره. ومفعولا الوعد والصدق محذوفان أي: وَعَدْنَاهُ الرحمنُ وَصَدَّقْنَاهُ المرسلون. والأصل: صَدَقْنَا فيه. ويجوز حَذْفُ الخافض وقد تقدّم لك نحو «صَدَقْنِي سِنَّ بَكْرِهِ»^(٤) أي في سِنِّهِ. وتقدّم قراءتا «صيحة واحدة» نصباً ورفعاً^(٥).

أ. (٥٤) قوله: ﴿فَالْيَوْمَ﴾: منصوبٌ بـ «لَا تُظْلَمُ». و«شيئاً»: إمّا مفعول ثانٍ، وإمّا مصدر.

أ. (٥٥) قوله: ﴿فِي شُغْلٍ﴾: يجوز أَنْ يكونَ خبراً لـ «إِنَّ» و«فاكهون» خبر ثانٍ، وَأَنْ يكونَ «فاكهون» هو الخبر، و«فِي شُغْلٍ» متعلّق به

(١) معاني القرآن ٢٩١/٤.

(٢) الكشف ٣٢٦/٣.

(٣) حيث وقف في الكهف على قوله: «ولم يجعل له عرجاً». وأشار المؤلف في الكهف إلى مواضع وقفات حفص. انظر: الدر ٤٣٥/٧.

(٤) مجمع الأمثال ٣٩٢/١، جمهرة الأمثال ٥٦٧/١.

(٥) انظر إعرابه للآية ٢٩ من يس.

وَأَنْ يَكُونَ حَالاً. وقرأ^(١) الكوفيون وابن عامر بضميتين. والباقون بضمية وسكون، وهما لغتان للحجازيين، قاله الفراء. ومجاهد وأبو السَّمَال بفتحيتين. ويزيد النحوي وابن هُبَيْرَةَ بفتحِ وسكون وهما لغتان أيضاً.

س والعامةُ على رفع «فاكهون» على ما تقدّم. والأعمش^(٢) وطلحة «فاكهين» نصباً على الحال، والجارُ الخبرُ. والعامةُ أيضاً على «فاكهين» بالالف بمعنى: أصحاب فاكهة، كلابن وتامرٍ ولاحم، والحسن^(٣) وأبو جعفر وأبو حيوة وأبو رجاء وشيبة وقتادة ومجاهد «فَكِهون» بغير ألفٍ بمعنى: طَرِبُون فَرِحُون، من الفُكاهةِ بالفكاهة. وقيل: الفاكهة والفَكِه بمعنى المتلذذ المتنعم، لأنَّ كلاً من الفاكهة والفكاهة مما يَتَلَذَّذُ به وَيَتَنَعَّم. وقرأ «فَكِهين» بالقصر والياء على ما تقدّم. و«فَكُهون» بالقصر وضم الكاف. يُقال: رجلٌ فِكِه وفَكِه كَرَجُلٍ نَدِس^(٤) ونَدَس، وحَذِر وحَذَر.

آ. (٥٦) قوله: ﴿هَم وَأَزْوَاجُهُمْ﴾: يجوزُ في «هم» أَنْ يكونَ مؤكِّداً للضميرِ المستكنِّ في «فاكهون»، و«أزواجهم» عَطْفٌ على المستكنِّ. ويجوزُ أَنْ يكونَ تأكيداً للضميرِ المستكنِّ في «شُغل» إذا جَعَلْنَاهُ خبراً. و«أزواجهم» عَطْفٌ عليه أيضاً. كذا ذكره الشيخ^(٥). وفيه نظرٌ من حيث الفصل بين المؤكِّد والمؤكِّد بخبر «إِنَّ». ونظيره أن تقولَ: «إن زيدا في الدار قائم هو

(١) السبعة ٥٤١، والبحر ٣٤٢/٧، والتيسير ١٨٤، والقرطبي ٤٤/١٥، والحجة ٦٠١، والنشر ٢١٦/٢.

(٢) القرطبي ٤٤/١٥، والبحر ٣٤٢/٧.

(٣) انظر في قراءتها: النشر ٣٥٤/٢، والإتحاف ٤٠٢/٢، والقرطبي ٤٤/١٥، والبحر ٣٤٢/٧.

(٤) رجل ندس: يخالط الناس دون أن يتقل عليهم.

(٥) البحر ٣٤٢/٧.

وعمرُو» على أَنَّ يُجْعَلَ «هو» تأكيداً للضمير في قولك «في الدار». وعلى هذين الوجهين يكون قوله «متكئون» خبراً آخر له «إِنَّ»، و«في [ظلال]»^(١) متعلق به أو حال. و«على الأرائك» متعلق به. ويجوز أن يكون «هم» مبتدأ و«متكئون» خبره، والجاران على ما تقدم. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون «في ظلال» هو الخبر. قال: «وعلى الأرائك مستأنف» وهي عبارة مؤهمة غير الصواب. ويريد بذلك: أَنَّ «متكئون» خبر مبتدأ مضمير و«على الأرائك» متعلق به، فهذا وجه استثنافه، لا أنه خبر مقدم، و«متكئون» مبتدأ مؤخر إذ لا معنى له. وقرأ^(٣) عبد الله «متكئين» نصباً على الحال.

وقرأ^(٤) الأخوان «في ظُلُلٍ» بضم الظاء والقصر، وهو جمع ظُلَّة نحو: غُرْفَةٍ وَغُرْفٍ، وَحُلَّةٍ^(٥) وَحُلٍّ. وهي عبارة عن الفُرَشِ والسُّتُور. والباقون بكسر الظاء والألف، جمع ظُلَّة أيضاً، كحُلَّةٍ وَحِلَالٍ^(٦)، وَبُرْمَةٍ^(٧) وَبِرَامٍ، أو جمع فعلة بالكسر، إذ يقال: ظُلَّةٌ وَظُلَّةٌ بالضم والكسر فهو كِلْفَحَةٌ^(٨) وَلِقَاحٌ، إلَّا أن فعلاً لا ينقاس فيها، أو جمع فعل نحو: ذُئِبَ وَذِئَابٌ، وَرِيحٌ وَرِيَّاحٌ.

آ. (٥٧) قوله: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾: في «ما» هذه ثلاثة أوجه:

[١/٧٤٥] موصولة اسمية، نكرة موصوفة، والعائد على هذين محذوف، مصدرية. /

(١) زيادة من (ش).

(٢) الإملاء ٢٠٤/٢.

(٣) البحر ٣٤٢/٧.

(٤) السبعة ٥٤٢، والحجة ٦٠١، والبحر ٣٤٢/٧، والتيسير ١٨٤، والقرطبي

٤٤/١٥، والنشر ٣٥٥/٢.

(٥) الحُلَّة: الثوب الجديد غليظاً أورقيقاً.

(٦) الجمع الثاني لَحُلَّةٍ.

(٧) البُرْمَة: القِذْر من الحجارة.

(٨) اللقحة: الناقة الحلوب.

وَيَدْعُونَ مَضَارِعَ ادْعَى افْتَعَلَ مِنْ دَعَا يَدْعُو. وَأَشْرَبَ معنى التمني. قال أبو عبيدة^(١): «العربُ تقول: ادْعِ عَلَيَّ مَا شِئْتَ أَي تَمَنَّ»، وفلانٌ في خيرٍ ما يَدْعِي، أي: ما يَتَمَنَّى. وقال الزجاج^(٢): «هو من الدعاء أي: ما يَدْعُوْنَه، أهل الجنة يأتِيهم، مِنْ دَعَوْتُ غلامِي». وقيل: افْتَعَلَ بمعنى تفاعَلَ. أي: ما يَتَدَاعَوْنَه كقولهم: ارْتَمَوْا وتَرَامَوْا بمعنى. و«ما» مبتدأ. وفي خبرها وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنه الجارُ قبلها. والثاني: أنه «سلام». أي: مُسَلِّمٌ خَالِصٌ أو ذو سلامة.

آ. (٥٨) قوله: ﴿سَلَامٌ﴾: العائمةُ على رَفِيعِه. وفيه أوجهٌ، أحدها: ما تقدّم مِنْ كونه خبرَ «ما يَدْعُونَ». الثاني: أنه بدلٌ منها، قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «وإذا كان بدلاً كان «ما يَدْعُونَ» خصوصاً، والظاهر أنه عمومٌ في كلِّ ما يَدْعُوْنَه. وإذا كان عموماً لم يكن^(٥) بدلاً منه». الثالث: أنه صفةٌ لـ «ما»، وهذا إذا جعلتها نكرةً موصوفةً. أمّا إذا جعلتها بمعنى الذي أو مصدريةً تعذر ذلك لتخالفهما تعريفاً وتنكيراً. الرابع: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هو سلامٌ. الخامس: أنه مبتدأٌ خبرُه الناصبُ لـ «قَوْلاً» أي: سلامٌ يُقالُ لهم قولاً. وقيل: تقديرُه: سلامٌ عليكم. السادس: أنه مبتدأ، وخبرُه «مِنْ رَبِّ». و«قَوْلاً» مصدرٌ مؤكّدٌ لمضمونِ الجملة، وهو مع عاملِه معترضٌ بين المبتدأ والخبر.

(١) مجاز القرآن ٢/١٦٤.

(٢) معاني القرآن ٤/٢٩٢.

(٣) الكشف ٣/٣٢٧.

(٤) البحر ٧/٣٤٣.

(٥) أي: سلام.

وَأَبِي^(١) وعبد الله وعيسى «سَلاماً» بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: أنه حال. قال الزمخشري^(٢): «أي: لَهُمْ مُرَادُهُمْ خَالِصاً». والثاني: أنه مصدرُ يُسَلِّمُونَ سَلاماً: إِمَّا مِنَ التَّحِيَّةِ، وإِمَّا مِنَ السَّلامَةِ. و«قَوْلًا» إِمَّا: مصدرٌ مُؤَكَّدٌ، وإِمَّا منصوبٌ على الاختصاص. قال الزمخشري^(٣): «وهو الْأَوْجَهُ». و«مِنْ رَبِّ» إِمَّا صفةٌ لـ «قَوْلًا»، وإِمَّا خبرٌ «سَلامٌ» كما تقدَّم. وقرأ القُرطبي «سَلِّم» بالكسر والسكون. وتقدَّم الفرقُ بينهما في البقرة^(٤).

آ. (٥٩) قوله: ﴿وَأَمَّا تَرَأَى﴾: على إضمار قولٍ مقابلٍ لِمَا قِيلَ للمؤمنين أي: ويُقال للمجرمين: امتازوا أي: انغزلوا، مِنْ مَازِهِ يَمِيزُهُ.

آ. (٦٠) قوله: ﴿أَعْهَدْ﴾: العائِةُ على فتحِ الهمزة على الأصل في حرفِ المضارعة. وطلحة والهيل بن شرحبيل^(٥) الكوفي بكسرها. وقد تقدَّم أن ذلك لغةٌ في حرفِ المضارعةِ بشروطٍ ذُكرت في الفاتحة^(٦) وثُمَّ حكايةٌ. وقرأ^(٧) ابنُ وثاب «أَحَدٌ» بحاءٍ مشددةً. قال الزمخشري^(٨): «وهي لغةٌ تميمٍ، ومنه «دَحًا مَحًا» أي: دَعَّهَا معها، فَقَلِبْتَ الهاءَ حَاءً ثُمَّ العَيْنُ حَاءً، حين أُرِيدَ الإدغامُ. والأحسنُ أن يُقال: إِنَّ العَيْنَ أَبْدَلْتُ حَاءً. وهي لغةٌ هذيلٍ، فلمَّا

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢١٤، ٢١٥، والبحر ٧/٣٤٣، والقُرطبي

٤٥/١٥، ٤٦.

(٢) الكشف ٣/٣٢٧.

(٣) الكشف ٣/٣٢٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٥٨.

(٥) البحر ٧/٣٤٣ ولم أقف على ترجمة الهذيل.

(٦) انظر: الدر المصون ١/٦٠.

(٧) الشواذ ١٢٥، والبحر ٧/٣٤٣.

(٨) الكشف ٣/٣٢٧.

أُدْغِمَ قُلُبَ الشَّانِي لِلأَوَّلِ، وهو عكسُ بابِ الإِدْغَامِ . وقد مضى تحقيقُهُ آخِرَ آلِ عمران . وقال ابن خالويه^(١) : «وابن وثاب والهذيل «أَلَمْ إِعْهَدْ» بكسر الميم والهمزة وفتح الهاء، وهي على لغةٍ مَنْ كَسَرَ أَوَّلَ المضارعِ سَوَى الياءِ . وَرُوي عن ابنِ وثاب «اعْهَدْ» بكسرِ الهاءِ . يُقال : عَهْدٌ وَعَهْدٌ انتهى . يعني بكسر الميم والهمزة أَنَّ الأصلَ في هذه القراءة أَنَّ يَكُونُ كَسْرُ حَرْفِ المضارعةِ ثُمَّ نَقَلَ حركته إلى الميمِ فَكُسِرَتْ، لا أَنَّ الكسَرَ موجودٌ في الميمِ وفي الهمزة لفظاً، إذ يَلْزَمُ من ذلك قَطْعُ همزة الوصلِ وتحريكِ الميمِ مِنْ غيرِ سبب . وأما كَسْرُ الهاءِ فلِما ذُكِرَ من أَنه سُمِعَ في الماضي «عَهْدٌ» بفتحها . وقوله : «سوى الياء» وكذا قال الزمخشري^(٢) هو المشهورُ . وقد نُقِلَ عن بعضِ كَلْبٍ أَنهم يَكْسِرُونَ الياءَ فيقولون : يَعْلمُ .

وقال الزمخشري^(٣) فيه : «وقد جَوَزَ الزُّجَّاجُ^(٤) أن يكون من باب : نَعِمَ يَنْعِمُ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ» يعني أَنَّ تخريجه على أَحَدِ وجهين : إمَّا الشذوذ فيما اتَّخَذَ فيه فِعْلٌ يَفْعَلُ بالكسر فيهما، كَنَعِمَ يَنْعِمُ وَحَسِبَ يَحْسِبُ وَيَيْسُ يَيْسُ، وهي ألفاظٌ عَدَدَتْها في البقرة^(٥)، وإمَّا أَنه سُمِعَ في ماضيه الفتحُ كَضَرَبَ، كما حكاه ابنُ خالويه . وحكى الزمخشري^(٦) أَنه قُرِئَ «أَحْهَدْ» بإبدالِ العينِ حاءً، وقد تقدَّم أَنَّها لغةٌ هَذِيلٌ، وهذه تُقَوِّي أَنَّ أصلَ «أَحَدَ» : أَحْهَدْ فَأُدْغِمَ كما تقدَّم .

(١) عبارته في مختصر الشواذ ١٢٥ «أَلَمْ إِعْهَدْ يحيى بن وثاب» .

(٢) الكشف ٣/٣٢٧ .

(٣) الكشف ٣/٣٢٧ .

(٤) معاني القرآن ٤/٢٩٢ .

(٥) انظر: الدرر ٢/٦١٩ .

(٦) الكشف ٣/٣٢٧ .

آ. (٦٢) قوله: ﴿جِبَلًا﴾: قرأ^(١) نافع وعاصم بكسر الجيم والباء وتشديد اللام. وأبو عمرو وابن عامر بضممة وسكون. والباقون بضميتين، واللام مخففة في كليهما. وابن أبي إسحاق والزهري وابن هرمز بضميتين وتشديد اللام. والأعمش / بكسرتين وتخفيف اللام. والأشهب العقيلي واليماني وحماذ بن سلمة بكسرة وسكون. وهذه لغات في هذه اللفظة. وقد تقدّم معناها آخر الشعراء^(٢). وقرأء «جِبَلًا» بكسر الجيم وفتح الباء، جمع جِبَلَة كَفَطَر جمع فِطْرَة. وقرأ أمير المؤمنين علي «جِبَلًا» بالياء، مِنْ أَسْفَل ثَنَان، وهي واضحة.

وقرأ العامة: «أَفَلَمْ تَكُونُوا» خطاباً لبني آدم. وطلحة^(٣) وعيسى بياء الغيبة. والضمير للجِبَل. وَمِنْ حَقِّهِمَا أَنْ يَقْرَأَ «التي كانوا يُوعِدُونَ»^(٤) لولا أَنْ يَعْتَدِرَا بالالتفات.

آ. (٦٥) قوله: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ﴾: «اليوم» ظرف لما بعده. وقرأء^(٥) «يُخْتِمُ» مبنياً للمفعول، والجارُّ بعده قائم مقام فاعله.

وقرأء^(٦) «تَكْتُمُ» بشاءين مِنْ فَوْق. وقرأء «وَلَتَكْتُمُ وَلَتَنْشَهُدَ» بلام الأمر. وقرأ طلحة «وَلَتَكْلَمُنَا وَلَتَنْشَهُدَ» بلام كي ناصبة للفعل، ومتعلّقها محذوف أي: للتكلم وللشهادة خَتَمْنَا. و«بما كانوا» أي: بالذي كانوا أو يكونهم كاسبين.

(١) انظر في قراءاتها السبعة ٥٤٢، والنشر ٣٥٥/٢، والبحر ٣٤٤/٧، والتيسير ١٨٤،

والحجة ٦٠٢، والقرطبي ٤٧/١٥، والمحتسب ٢١٦/٢، والشواذ ١٢٥.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٨٤ من الشعراء.

(٣) البحر ٣٤٤/٧.

(٤) في الآية التالية.

(٥) البحر ٣٤٤/٧.

(٦) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢١٦/٢، والبحر ٣٤٤/٧.

آ. (٦٦) قوله: ﴿فَاسْتَبِقُوا﴾: عطفت على «لَطَمَسْنَا» وهذا على سبيل الفَرَضِ والتقدير. وقرأ عيسى^(١) «فَاسْتَبِقُوا» أمراً، وهو على إضمار القول أي: فيُقال لهم: اسْتَبِقُوا. و«الصُّرَاطُ» ظرف مكانٍ مختص عند الجمهور؛ فلذلك تَأَوَّلُوا وصولَ الفعل إليه: إمَّا بأنه مفعولٌ به مجازاً، جعله مسبوقاً لا مسبوقاً إليه، وتَضَمَّنَ «اسْتَبِقُوا» معنى بادَرُوا، وإمَّا على حَذْفِ الجارِّ أي: إلى الصُّرَاطِ. وقال الزمخشري^(٢): «منصوب على الظرف، وهو ماشٍ على قول ابن الطَّوَاة؛ فإن الصراط والطريق ونحوهما ليست عنده مختصةً. إِلَّا أَنَّ سيويهِ: على أن قوله^(٣):

٣٧٨٧- لَذَنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ
فيه كما عَسَلَ الطريقَ الشعبُ
ضرورة^(٤) لنصبه الطريقَ».

آ. (٦٧) وقرأ^(٥) أبو بكر «مَكَانَاتِهِمْ» جمعاً. وتَقَدَّمَ في الأنعام^(٦).
والعامةُ على «مُضِيّاً» بضم الميم، وهو مصدرٌ على فُعُول. أصله مُضَوِي^(٧)
فَأَذْغَمَ وكَسَرَ ما قبل الياء لتصحَّ نحو: لُقِيَا.

-
- (١) البحر ٣٢٨/٧.
 - (٢) الكشف ٣٢٨/٣.
 - (٣) تقدم برقم ٢١٥٣.
 - (٤) الكتاب ١٥/١ - ١٦ وحكم بشذوذه.
 - (٥) السبعة ٥٤٢، والتيسير ١٠٧، والقرطبي ٥٠/١٥، والحجة ٦٠٢، والنشر ٢٦٣/٢، ٣٥٥، والبحر ٣٤٤/٧.
 - (٦) انظر: الدر المصون ١٥٨/٥.
 - (٧) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فأصبحت مُضِيّاً ثم كسر ما قبل الضاد لتصحَّ الياء.

وقرأ^(١) أبو حيوة - ورُوِيَ عن الكسائي - بكسر الميم إتباعاً لحركة العين نحو «عَيْتاً»^(٢) و «صَلِيّاً»^(٣) وُقِرَى بفتحها^(٤). وهو من المصادر التي وَرَدَتْ على فَعِيل كالرَّسِيم^(٥) والذَّمِيل^(٦).

آ. (٦٨) قوله: ﴿نُكَّسَهُ﴾: قرأ^(٧) عاصم وحمة بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر الكاف مشددةً مِنْ نَكَّسَهُ مبالغةً. والباقون بفتح الأولى وتسكين الثانية وضم الكاف خفيفةً، مِنْ نَكَّسَهُ، وهي محتملةٌ للمبالغة وعَدَمِها. وقد تقدَّم في الأنعام^(٨) أَنَّ نافعاً وابن ذكوان قرأ «تَعْقِلُونَ» بالخطاب والباقون بالغية.

آ. (٦٩) قوله: ﴿إِنْ هُوَ﴾: أي: إن القرآن. دَلَّ عليه السِّيَاقُ أو إن العِلْمَ إلَّا ذَكَرَ، يَدُلُّ عليه: «وما عَلَّمْنَاهُ» والضمير في «له» للنبي صَلَّى الله عليه وسلَّم. وقيل: للقرآن.

آ. (٧٠) قوله: ﴿لِيُنذِرَ﴾: قرأ^(٩) نافع وابن عامر هنا، في

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٣٤٤/٧، والقرطبي ٥٠/١٥.

(٢) الآية ٨ من مريم.

(٣) الآية ٧٠ من مريم.

(٤) أي فتح الميم.

(٥) ضَرَبَ مِنْ عَدُوِّ الناقة.

(٦) ضرب مِنْ عَدُوِّهَا.

(٧) السبعة ٥٤٣، والنشر ٣٥٥/٢، والبحر ٣٤٥/٧، والتيسير ١٨٥، والقرطبي

٥١/١٥، والحجة ٦٠٣.

(٨) وكذلك حفص انظر: الدر المصون ٦٠١/٤.

(٩) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٤، والنشر ٣٥٥/٢، والحجة ٦٠٣، والتيسير ١٨٥،

والقرطبي ٥٥/١٥، والبحر ٣٤٦/٧، والإتحاف ٤٠٤/٢، والآية ١٢ من

الأحقاف، وانظر: السبعة ٥٩٦.

الأحقاف «لتنذر» خطاباً. والباقون بالغيبة بخلاف عن البري في الأحقاف: والغيبة تحتل أن يكون الضمير فيها للنبي صلى الله عليه وسلم. وأن تكون للقرآن. وقرأ الجحدري واليماني «لِينْذِرَ» مبنياً للمفعول. وأبو السَّمَال واليماني أيضاً «لِينْذِرَ» بفتح الياء والذال، مِنْ نَذِر بكسر الدال أي: عَلِمَ، فتكون «مَنْ» فاعلاً.

آ. (٧٢) قوله: ﴿رَكُوبُهُمْ﴾: أي: مَرَكُوبُهُمْ كالحُلُوب والحَصُور بمعنى المَفْعُول وهو لا يتقاس. وقرأ^(١) أبي وعائشة «رَكُوبَتُهُمْ» بالتاء. وقد عُدَّ بعضهم دخول التاء على هذه الزَّنة شاذاً، وجعلهما الزمخشري^(٢): في قول بعضهم جمعاً يعني اسم جمع، وإلا فلم يَرِدْ في أبنية التكسير هذه الزَّنة. وقد عُدَّ ابنُ مالك^(٣) أيضاً أبنية أسماء الجموع، فلم يذكر فيها فَعُولَة. والحسن وأبو البرهسم والأعمش «رُكُوبُهُمْ» بضم الراء، ولا بد من حذف مضاف: إمّا من الأول، أي: مِنْ منافعها رُكُوبُهُمْ، وإمّا من الثاني، أي: ذور كُوبِهِمْ. قال ابن خالويه^(٤): «العربُ تقول: ناقةٌ رُكُوبٌ ورُكُوبَةٌ، وحُلُوبٌ وحُلُوبَةٌ، ورُكْبةٌ حَلْبةٌ، ورُكُوبٌ حَلْبُوتٌ، ورُكْبَى حَلْبَى، ورُكْبُوتَا حَلْبُوتَا [ورُكْبَانَةٌ حَلْبَانَةٌ]^(٥)» وأنشد^(٦):

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ٢/٢١٦، والقرطبي ٥٦/١٥، والبحر ٣٤٧/٧،

والإتحاف ٤٠٤/٢.

(٢) الكشف ٣٣٠/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٨٥.

(٤) الشواذ له ١٢٦.

(٥) ما بين معقوفين لم يرد في نص الشواذ.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في الشواذ ١٢٦، واللسان (صوف). والصوف للغنم والوبر

للإبل وقد يقال: الصوف للواحدة. وفي اللسان: أي أنها تباع فيشتري بها غنم وإبل، أو شبه رَجَع يَدْيُهَا بقوسٍ مَنْ يخلط الوبر والصوف. وزفوف: النعامة.

٣٧٨٨- رَكْبَانَةٌ حَلْبَانَةٌ زَفُوفٌ

تَخْلِطُ بَيْنَ وَبَرٍ مَوْصُوفٍ

والمشارِبُ: جمع مَشْرَبٍ بالفتح مصدر أو مكاناً. والضمير في [١/٧٤٦] «لا يَسْتَطِيعُونَ» إمّا للآلهة، وإمّا لعابديها. وكذلك / الضمائر بعده. وتقدّم قراءة «يَحْزَنُ» و «يُحْزَنُ»^(١). وقرأ^(٢) زيد بن علي «ونسي خالقه» بزنة اسم الفاعل.

آ. (٧٨) قوله: ﴿وَهِيَ رَمِيمٌ﴾: قيل: بمعنى فاعِل. وقيل: بمعنى مفعول، فعلى الأولِ عَدَمُ التَّاءِ غيرُ مَقْبُولٍ. وقال الزمخشري^(٣): «الرَّمِيمُ اسمٌ لما بَلَِي مِنَ الْعِظَامِ غَيْرُ صِفَةِ كَالرَّمَةِ وَالرُّفَاتِ فَلَا يُقَالُ: لِمَ لَمْ يُوْنْتُ وقد وقع خبراً لمؤنث؟ ولا هو فعيل بمعنى فاعِل أو مفعول».

آ. (٨٠) قوله: ﴿الْأَخْضَرُ﴾: هذه قراءة العامة. وقرأ^(٤) «المخضراء» اعتباراً بالمعنى. وقد تقدّم أنه يجوزُ تذكيرُ اسم الجنس وتأنيسه. قال تعالى: «نَخْلٌ مُنْقَعِرٌ»^(٥) و «نَخْلٌ خَاوِيَةٌ»^(٦) وقد تقدّم أن بني تميم ونجداً يُذَكِّرُونَهُ، والحجازُ يُؤنِّثُونَهُ إِلَّا أَلْفَاظاً اسْتُثْنِيَتْ.

آ. (٨١) قوله: ﴿بِقَادِرٍ﴾: هذه قراءة العامة، دخلتِ الباءُ زائدةً على اسم الفاعل. والجحدري^(٧) وابن أبي إسحاق والأعرج «يَقْدِرُ» فعلاً

(١) في الآية ٧٦ وهي قراءة نافع. انظر: النشر ٢/٢٤٤، والإتحاف ٢/٤٠٥.

(٢) في الآية ٧٨. انظر: البحر ٧/٣٤٨.

(٣) الكشف ٣/٣٣١.

(٤) البحر ٧/٣٤٨.

(٥) الآية ٢٠ من القمر.

(٦) الآية ٧ من الحاقة.

(٧) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٨، والقرطبي ١٥/٦٠، والنشر ٢/٣٥٥.

مضارعاً. والضميرُ في «مثْلهم» قيل: عائِدٌ على الناس؛ لأنهم هم المخاطَبون. وقيل: على السموات والأرض لتضمينهم مَنْ يَعْقِلُ. و«بَلَى» جوابٌ لـ «ليس» وإنْ دَخَلَ عليها الاستفهامُ المصيرُ لها إيجاباً. والعامةُ على «الخَلْق» صيغةٌ مبالغة. والجحدري^(١) والحسن ومالك بن دينار «الخالق» اسمُ فاعِل. وتقدَّم الخلاف^(٢) في «فَيَكُون» نصباً ورفعاً وتوجيه ذلك في البقرة.

آ. (٨٣) وقرأ^(٣) طلحة والأعمش «مَلَكَة» بزنة شجرة. وقرأ «مَمْلَكَة» بزنة مفعلة وقرأ «ملك»^(٤). والمَلَكُوتُ أبلغُ الجميع. والعامةُ على «تُرْجَعُونَ» مبنياً للمفعول وزيد بن علي^(٥) مبني للفاعل.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ يَس]

(١) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٩، والقرطبي ١٥/٦٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٨٨.

(٣) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٩، والمحتسب ٢/٢١٧، والقرطبي ١٥/٦٠.

(٤) وردت بدون ضبط.

(٥) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٩، والنشر ٢/٢٠٨.

سورة الصافات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾: قرأ^(١) أبو عمرو وحمزة بإدغام التاء من الصافات، والزَّاجِرَاتِ والتَّالِيَاتِ، في صاد «صَفًّا» وزاي «زَجْرًا» وذال «ذِكْرًا»، وكذلك فَعَلًا في «الذَّارِيَاتِ ذُرْوًا»^(٢) وفي «فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا»^(٣) وفي «العَادِيَاتِ ضَبْحًا»^(٤) بخلاف عن خلاد في الأخيرين. وأبو عمرو جارٍ على أصله في إدغام المتقاربين كما هو المعروف من أصله. وحمزة خارج عن أصله، والفرق بين مَذْهَبَيْهِمَا أن أبا عمرو يُجِيزُ الرَّوْمَ، وحمزة لا يُجِيزُهُ. وهذا كما اتفقا في إدغام «بَيْت طَائِفَةٌ» في سورة النساء^(٥)، وإن كان ليس من أصل حمزة إدغام مثله. وقرأ الباقر بإظهار جميع ذلك.

ومفعول «الصَّافَّاتِ» و«الزَّاجِرَاتِ» غيرُ مرادٍ؛ إذ المعنى: الفاعلات لذلك. وأعرب أبو البقاء^(٦) «صَفًّا» مَفْعُولًا به على أنه قد يَقْعُ على المصنوف.

(١) السبعة ٥٤٦، والنشر ٣٠٠/١، والتيسير ١٨٥، والقُرطبي ٦١/١٥، والبحر ٣٥٢/٧.

(٢) الآية ١ من الذاريات.

(٣) الآية ٥ من المرسلات.

(٤) الآية ١ من العاديات.

(٥) الآية ٨١ من النساء.

(٦) الإملاء ٢٠٥/٢.

قلت: وهذا ضعيف. وقيل: هو مراد. والمعنى: والصافات أنفسها وهم الملائكة أو المجاهدون أو المصلون، أو الصافات أجنتها وهي الطير، كقوله: «والطير صافات»^(١)، والزجرات السحاب أو العصاة إن أريد بهم العلماء. والزجر: الدفع بقوة وهو قوة التصويت. وأنشد^(٢):

٣٧٨٩- زَجَرَ أَبِي عُرْوَةَ السَّبَاعُ إِذَا
أَشْفَقَ أَنْ يَخْتَلِطَنَّ بِالْغَنَمِ

وَزَجَرَتْ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ: إِذَا فَرَعَتْ مِنْ صَوْتِكَ. وَأَمَّا «وَالتَّالِيَاتِ» فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «ذِكْرًا» مَفْعُولُهُ. وَالْمُرَادُ بِالذِّكْرِ: الْقُرْآنُ وَغَيْرُهُ مِنْ تَسْبِيحٍ وَتَحْمِيدٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «ذِكْرًا» مُصَدَّرًا أَيْضًا مِنْ مَعْنَى التَّالِيَاتِ. وَهَذَا أَوْفَى لِمَا قَبْلَهُ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «الْفَاءُ فِي «الزَّجَرَاتِ» «فَالتَّالِيَاتِ»: إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَرْتُّبٍ مَعَانِيهَا فِي الْوُجُودِ كَقَوْلِهِ^(٤):

٣٧٩٠- يَا لَهْفَ زِيَابَةٍ لِلْحَارِثِ الصَّا

بِحِ فَالْغَنَمِ فَالْإِبِلِ

كَأَنَّهُ قَالَ: الَّذِي صَبَحَ فَغَنِمَ فَابَ، وَإِمَّا عَلَى تَرْتُّبِهِمَا فِي التَّفَاوُتِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، كَقَوْلِهِ: خُذِ الْأَفْضَلَ فَالْأَكْمَلَ، وَاعْمَلِ الْأَحْسَنَ فَالْأَجْمَلَ، وَإِمَّا عَلَى تَرْتُّبِ مَوْصُوفَاتِهَا فِي ذَلِكَ كَقَوْلِكَ: «رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ فَالْمَقْصُرِينَ» فَأَمَّا هُنَا فَإِنْ وَحَّدْتَ الْمَوْصُوفَ كَانَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَرْتُّبِ الصِّفَاتِ فِي التَّفَاوُلِ. فَإِذَا كَانَ الْمَوْحَدُ الْمَلَائِكَةُ فَيَكُونُ الْفَضْلُ لِلصَّفِّ ثُمَّ لِلزَّجَرِ ثُمَّ لِلتَّلَاوَةِ، وَإِمَّا عَلَى

(١) الآية ٤١ من النور.

(٢) البيت للناطقة الجعدي وهو في ديوانه ١٥٨، والبحر ٣٥٠/٧، والكشاف ٣٣٨/٣.

(٣) الكشاف ٣٣٤/٣.

(٤) تقدم برقم ١٢٢.

العكس. وإنْ ثَلَّثَ الموصوفَ فترتَّبَ في الفضل، فتكون الصفاتُ ذواتَ فضلٍ، والزاجراتُ أفضلَ، والتالياتُ أبْهَرَ فضلاً، أو على العكس يعني بالعكس في الموضعين أنك ترتقي من أفضل إلى فاضلٍ إلى مُفضولٍ، أو يبدَأُ بالأدنى ثم بالفاضل ثم بالأفضل.

والواوُ في هذه للقسم، والجوابُ / قوله: «إنْ إلَهِكُمْ لَوَاحِدٌ». وقد [٧٤٦/ب] عَرَفْتَ الكلامَ في الواوِ الثانية والثالثة: هل هي للقسمِ أو للعطف؟

آ. (٥) قوله: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾: يجوز أن يكونَ خيراً ثانياً، وأن يكونَ بدلاً مِنْ «لَواحدٍ»، وأن يكونَ خيراً مبتدأ مضمراً. وَجَمْعُ المشارِقِ والمغاربِ باعتبارِ جميعِ السنة، فإنَّ للشمسِ ثلاثِمئةٍ وستينَ مشرقاً، وثلاثِمئةٍ وستينَ مغرباً. وأما قوله: «المَشْرِقَيْنِ والمغربين»^(١) فباعتبارِ الصيفِ والشتاءِ.

آ. (٦) قوله: ﴿بَرِيْنَةُ الْكَوَاكِبِ﴾: قرأ^(٢) أبو بكر بننوين «زينة» ونصب «الكواكب» وفيه وجهان، أحدهما: أنْ تكونَ الزينةُ مصدرًا، وفاعلهُ محذوفٌ، تقديره: بأنْ زَيْنَ الله الكواكبَ، في كونها مضيئةً حَسَنَةً في أنفسها. والثاني: أنْ الزينةُ اسمٌ لما يُزَانُ به كَاللِّبْقَةِ^(٣): اسمٌ لما تُلَاقُ به الدَّوَاةُ، فتكون «الكواكبُ» على هذا منصوبةً بإضمارِ «أعني»، أو تكونَ بدلاً مِنْ سماء الدنيا بدلَ اشتمالِ أي: كواكبها، أو من محل «برينة».

وحزمةٌ وحفصٌ كذلك، إلا أنهما خَفَضَا الكواكب على أن يُرادَ برينة: ما يُزَانُ به، والكواكب بدلٌ أو بيانٌ للبرينة.

(١) الآية ١٧ من الرحمن «رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ».

(٢) السبعة ٥٤٧، والنشر ٣٥٦/٢، والقُرطبي ٦٥/١٥، والتيسير ١٨٦، والحجة ٦٠٤، والبحر ٣٥٢/٧.

(٣) لاقت الدَّوَاةُ لَبِقًا: لصق المداد بصوفها.

والباقون بإضافة «زينة» إلى «الكواكب». وهي تحتل ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ تَكُونَ إِضَافَةً أَعْمَ إِلَى أَخْصَ فَتَكُونُ لِلْبَيَانِ نَحْوُ: ثَوْبٌ خَزَّ. الثاني: أَنَّهَا مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ أَي: بَأَن زَيَّنَتْ الكَوَاكِبُ السَّمَاءَ بِضَوِّيْهَا. والثالث: أَنَّهُ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ أَي: بَأَن زَيَّنَهَا اللَّهُ بَأَن جَعَلَهَا مُشْرِقَةً مُضِيَّةً فِي نَفْسِهَا.

وقرأ ابن عباس وابن مسعود بتنوينها، ورفع الكواكب. فَإِنَّ جَعَلَتْهَا مُصَدَّرًا ارْتَفَعَ «الكواكب» به، وَإِنْ جَعَلَتْهَا اسْمًا لِمَا يُزَانُ بِهِ فَعَلَى هَذَا تَرْتَفِعُ «الكواكب» بِإِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ أَي: هِيَ الكَوَاكِبُ، وَهِيَ فِي قُوَّةِ الْبَدَلِ. وَمَنْعُ الْفِرَاءِ^(١) إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ الْمُنَوَّنِ. وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ. وَهُوَ غَلَطٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ»^(٢) كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

آ. (٧) قَوْلُهُ: ﴿وَحِفْظًا﴾: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِإِضْمَارِ فِعْلِ أَي: حَفِظْنَاهَا حِفْظًا، وَإِمَّا عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ عَلَى زِيَادَةِ الْوَاوِ. وَالْعَامِلُ فِيهِ «زَيْنًا»، أَوْ عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْعَامِلُ مَقْدَرًا أَي: لِحِفْظِهَا زَيْنًا، أَوْ عَلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَتَقَدِّمِ أَي: إِنَّا خَلَقْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا زِينَةً وَحِفْظًا. وَ«مَنْ كُلٌّ» مُتَعَلِّقٌ بِ«حِفْظًا» إِنْ لَمْ يَكُنْ مُصَدَّرًا مُؤَكَّدًا، وَبِالْمَحْذُوفِ إِنْ جُعِلَ مُصَدَّرًا مُؤَكَّدًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ «حِفْظًا».

آ. (٨) قَوْلُهُ: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾: قَرَأَ^(٣) الْأَخْوَانُ وَحَفْصٌ بِتَشْدِيدِ

(١) هَذَا الْمَنْعُ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْهُ فِي الْإِرْتِشَافِ ١٧٦/٣ وَلَكِنَّهُ قَالَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣٨٢/٢: «وَلَوْ نَصَبْتَ «الكواكب» إِذَا نَوْنَتْ فِي الزَّيْنَةِ كَانَ وَجْهًا صَوَابًا تَرِيدُ: بِتَزِينِهَا الْكَوَاكِبُ. وَلَوْ رَفَعْتَ الْكَوَاكِبَ تَرِيدُ: زَيْنَاهَا بِتَزِينِهَا الْكَوَاكِبُ تَجْعَلُ الْكَوَاكِبَ هِيَ الَّتِي زَيَّنْتَ السَّمَاءَ».

(٢) «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا» الْآيَةُ ١٤ مِنَ الْبَلَدِ.

(٣) السَّبْعَةُ ٥٤٧، وَالْحِجَّةُ ٦٠٥، وَالنَّشْرُ ٣٥٦/٢، وَالْبَحْرُ ٣٥٣/٧، وَالْقُرْطُبِيُّ ٦٥/١٥، وَالتَّيْسِيرُ ١٨٦.

السين والميم . والأصل : يَسْمَعُونَ فأدغم^(١) . والباقون بالتخفيف فيهما^(٢) . واختار أبو عبيد الأزلي وقال : « لو كان مخففاً لم يتعدَّ بـ «إلى» . وأجيب عنه : بأنَّ معنى الكلام : لا يُصْغُونَ إلى الملائكة . وقال مكِّي^(٣) : « لأنه جرى مجرى مطاوعه وهو يَسْمَعُونَ ، فكما كان تَسْمَع يتعدَّى بـ «إلى» تَعْدَى سَمِع بـ «إلى» وفعلتُ وافعلتُ في التعدِّي سواء ، فَتَسْمَع مطاوع سَمِع ، واستمع أيضاً مطاوع سَمِع فتعدَّى سَمِع تعدِّي مطاوعه » .

وهذه الجملة منقطعة عما قبلها ، ولا يجوز فيها أَنْ تكونَ صفةً لـ شيطان على المعنى ؛ إذ يصير التقدير : مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ غَيْرِ سَامِعٍ أَوْ مُسْتَمِعٍ . وهو فاسدٌ . ولا يجوز أيضاً أَنْ تكونَ جواباً لسؤال سائل : لِمَ تُحَفِّظُ مِنَ الشَّيَاطِينِ؟ إذ يفسد معنى ذلك . وقال بعضهم : أصلُ الكلام : لثلاثاً يَسْمَعُونَ ، فَحُذِفَت اللامُ ، وَأَنْ ، فارتفع الفعلُ . وفيه تَعَسُّفٌ . وقد وَهَمَ أبو البقاء^(٤) فجَوَّزَ أَنْ تكونَ صفةً ، وَأَنْ تكونَ حالاً ، وَأَنْ تكونَ مستأنفةً ، فالأولان ظاهرا الفساد ، والثالث إن عني به الاستئناف البياني فهو فاسدٌ أيضاً ، وإنَّ أراد الانقطاع على ما قدَّمته فهو صحيحٌ .

آ . (٩) قوله : ﴿ دُحُورًا ﴾ : العامة على ضم الدال . وفيه أوجهٌ ، المفعولُ له ، أي : لأجل الطُّرد . الثاني : أنه مصدرٌ لـ « يُقْدِفُونَ » أي : يُدَحِّرون دُحُوراً أو يُقْدِفُونَ قَدْفاً . فالتجوزُ : إمَّا في الأول ، وإمَّا في الثاني . الثالث : أنه مصدرٌ لمقدرٍ أي : يُدَحِّرون دُحُوراً . الرابع : أنه في موضع الحال أي دُوي

(١) أي أبدلت التاء سينا وأدغمت السين في السين .

(٢) لا يَسْمَعُونَ .

(٣) المشكل له ٢/٢٣٤ .

(٤) الإملاء ٢/٢٠٥ .

دُحُورٍ أو مَذْهُورِينَ. وقيل: هو جمعٌ داحِرٍ نحو: قاعدٌ وقُعود. فيكون حالاً بنفسه من غير تأويلٍ. ورُوي عن أبي عمرو^(١) أنه قرأ «وَيَقْدُفُونَ» مبنياً لفاعل.

وقرأ^(٢) علي والسلمي وابن أبي عبله «دَحُوراً» بفتح الدال، وفيها وجهان، أحدهما: أنها صفةٌ لمصدرٍ مقدرٍ، أي: قدفاً دُحُوراً، وهو كالصَّبُور والشُّكور. والثاني: أنه مصدرٌ كالقبول والولوع. وقد تقدّم أنه محصورٌ في أَلْيَافٍ.

آ. (١٠) قوله: «إِلَّا مَنْ خَطِيفٌ»: فيه وجهان، أحدهما: أنه مرفوعٌ / المحلُّ بدلاً مِنْ ضميرِ «لَا يَسْمَعُونَ» وهو أحسنٌ؛ لأنه غيرٌ موجب. والثاني: أنه منصوبٌ على أصل الاستثناء. والمعنى: أن الشياطين لا يسمعون الملائكة إلا مَنْ خَطِيفٌ. قلت: ويجوز أن تكون «مَنْ» شرطيةً، وجوابها «فَاتَّبَعَهُ»، أو موصولةٌ وخبرها «فَاتَّبَعَهُ» وهو استثناءٌ منقطعٌ. وقد نصوا على أن مثل هذه الجملة تكون استثناءً منقطعاً كقوله: «لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمَسْيطِرٍ. إِلَّا مَنْ تَوَلَّى»^(٣). والخطفةُ مصدرٌ معرفٌ بالجنسية أو العهدية.

وقرأ العامةُ «خَطِيفٌ» بفتح الخاء وكسر الطاء مخففةً. وقناة^(٤) والحسن بكسرهما^(٥) وتشديد الطاء، وهي لغةُ تميم بن مرٍّ وبكر بن وائل. وعنهما أيضاً وعن عيسى بفتح الخاء وكسر الطاء مشددةً. وعن الحسن أيضاً خَطِيفٌ كالعامة. وأصل القراءتين: اخْتَطَفَ، فلما أُريد الإدغامُ سَكَنت التاء وقبلها الخاء ساكنةً،

(١) من رواية محبوب كما في البحر ٣٥٣/٧.

(٢) القرطبي ٦٥/١٥، والمحاسب ٢١٩/٢، والبحر ٣٥٣/٧.

(٣) الآية ٢٢ من الغاشية.

(٤) انظر في قراءتها: الشواذ ١٢٧، والإتحاف ٤٠٨/٢، والبحر ٣٥٣/٧.

(٥) أي بكسر الخاء والطاء.

فكُسِرَت الخاءُ لالتقاء الساكنين، ثم كُسِرَت الطاءُ إتباعاً لحركة الخاء. وهذه واضحة. وأمّا الثانية^(١) فمُشْكِلَةٌ جداً؛ لأنَّ كَسَرَ الطاءِ إنما كان لكسرِ الخاءِ وهو مفقودٌ. وقد وُجِّهَ على التوهم. وذلك أنهم لمَّا أرادوا الإدغام نقلوا حركة التاء إلى الخاء ففُتِحَتْ وهم يتوهمون أنها مكسورةٌ لالتقاء الساكنين كما تقدَّم تقريرُهُ، فأتبعوا الطاءَ لحركة الخاءِ المتوهمَة. وإذا كانوا قد فَعَلُوا ذلك في مقتضيات الإعرابِ فَلَا نَ يَقْعِلُوهُ فِي غَيْرِهِ أَوَّلَى. وبالجمله فهو تعليلٌ شذوذٌ.

وقرأ ابن عباس «خُطِفَ» بكسر الخاء والطاء خفيفةً، وهو إتباعٌ كقولهم: نِعِمَّ بكسر النون والعين. وقرئ^(٢) «فَاتَّبَعَهُ» بالتشديد.

آ. (١١) قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقْنَا﴾: العامةُ على تشديد الميم، الأصلُ: أَمَ مَنْ وهي أم المتصلة، عَطِفْتُ «مَنْ» على «هم». وقرأ^(٣) الأعمش بتخفيفها، وهو استفهامٌ ثانٍ. فالهمزة للاستفهام أيضاً و«مَنْ» مبتدأ، وخبره محذوفٌ أي: الذين خَلَقْنَاهم أشدُّ؟ فهما جملتان مستقلتان وَعَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ على غيره فلذلك أتى بـ «مَنْ». ولازِبٌ ولازِمٌ بمعنى. وقد قرئ^(٤) «لازم».

آ. (١٢) قوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾: قرأ^(٥) الأخوان بضمِّ التاء، والباقون بفتحها. فالفتحُ ظاهرٌ. وهو ضميرُ الرسولِ أو كُلُّ مَنْ يَصِحُّ منه ذلك. وأمّا الضمُّ فعلى صَرَفِهِ للمخاطبِ أي: قُلْ يا محمدُ بَلْ عَجِبْتَ أنا، أو على

(١) خُطِفَ.

(٢) البحر ٣٥٣/٧، والكشاف ٣٣٦/٣.

(٣) البحر ٣٥٤/٧.

(٤) الكشاف ٣٣٧/٣.

(٥) السبعة ٥٤٧، والنشر ٣٥٦/٢، والقريطي ٦٩/١٥، والتيسير ١٨٦، والبحر

٣٥٤/٧.

إسناده للباري تعالى على ما يليق به، وقد تقدّم تحريراً هذا في البقرة، وما ورد منه في الكتاب والسنة. وعن شريح^(١) أنه أنكرها، وقال: «إن الله لا يعجب» فبلغت إبراهيم النخعي فقال: «إن شريحاً كان مُعْجَباً برأيه، قرأها مَنْ هو أعلم منه» يعني عبد الله بن مسعود.

قوله: «وَيَسْخَرُونَ» يجوز أَنْ يَكُونَ استثناءً وهو الأظهر، وَأَنْ يَكُونَ حالاً. وقرأ^(٢) جناح بن حبيش «ذُكِرُوا» مخففاً.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَوْ آبَاؤُنَا﴾: قرأ^(٣) ابن عامر وقالون بسكون الواو على أنها «أو» العاطفة المقتضية للشك. والباقون بفتحها على أنها همزة استفهام دخلت على واو العطف. وهذا الخلاف جارٍ أيضاً في الواقعة^(٤). وقد تقدّم مثل هذا في الأعراف في قوله: «أَوْ أَمِنْ أَهْلِ الْقُرَى»^(٥) فَمَنْ فَتَحَ الْوَاوَ جاز^(٦) «في آباؤنا» وجهان، أحدهما: أَنْ يَكُونَ معطوفاً على مَحَلٍّ «إِنَّ» واسمها. والثاني: أَنْ يَكُونَ معطوفاً على الضمير المستتر في «لَمُبْعُوثُونَ» واستغنى بالفصل بهمزة الاستفهام. وَمَنْ سَكَنَهَا تَعَيَّنَ فِيهِ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي على قول الجمهور لَعَدَمِ الْفَاصل.

(١) شريح بن يزيد أبو حيوه الحضرمي مقرأ الشام وصاحب قراءة شاذة، ثقة روى عن الكسائي. توفي في صفر سنة ٢٠٣. انظر: طبقات القراء ١/٣٢٥.

(٢) في الآية ١٣. البحر ٧/٣٥٥.

(٣) النشر ٢/٣٥٧، والحجة ٦٠٨، والتيسير ١٨٦، والقرطبي ٧١/١٥، والبحر ٣٥٥/٧.

(٤) الآية ٤٨.

(٥) الآية ٩٧.

(٦) أي: جاز عنده.

وقد أوضح هذا الزمخشري^(١) حيث قال: «أباؤنا» معطوف على محل «إن» واسمها، أو على الضمير في «مبعوثون». والذي جَوَزَ العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام. قال الشيخ^(٢): «أما قوله: «معطوف على محل إن واسمها» فمذهب سيبويه^(٣) خلافه؛ فإن قولك «إن زيداً قائمٌ وعمرو» «عمرو» فيه مرفوعٌ بالابتداء وخبره محذوف. وأما قوله: «أو على الضمير في «مبعوثون» إلى آخره فلا يجوز»^(٤) أيضاً لأن همزة الاستفهام لا تدخل إلا على الجمل لا على المفرد؛ لأنه إذا عطف/ على المفرد كان الفعل عاملاً في المفرد بوساطة حرف [ب/٧٤٧] العطف، وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها. فقوله: «أو أباؤنا» مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: أو أباؤنا مبعوثون، يدلُّ عليه ما قبله. فإذا قلت: «أقام زيدٌ أو عمرو» فعمرو مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا.

قلت: أما الردُّ الأول فلا يلزم؛ لأنه لا يلتزم مذهب سيبويه. وأما الثاني فإنَّ الهمزة مؤكدة للأولى فهي داخلة في الحقيقة على الجملة، إلا أنه فصل بين الهمزتين بـ «إن» واسمها وخبرها. يدلُّ على هذا ما قاله هو في سورة الواقعة، فإنه قال^(٥): «دَخَلْتُ همزة الاستفهام على حَرْفِ العطف. فإن قلت: كيف حَسَنَ العطف على المضمر في «لَمبعوثون» من غير تأكيدٍ بـ «نحن»؟ قلت: حَسَنَ للفاصل الذي هو الهمزة كما حَسَنَ في قوله: «ما أَشْرَكْنَا ولا أباؤنا»^(٦) لفصل المؤكدة للنفي». انتهى. فلم يذكُر هنا غير هذا الوجه،

(١) الكشف ٣/٣٣٧.

(٢) البحر ٧/٣٥٥.

(٣) الكتاب ١/٢٨٥.

(٤) أي: عطفه على الضمير.

(٥) الكشف ٤/٥٥.

(٦) الآية ١٤٨ من الأنعام.

وتشبيهه بقوله: لفصل المؤكدة للنفي، لأن «لا» مؤكدة للنفي المتقدم بـ «ما»
إلا أن هذا مُشْكِلٌ: بأنَّ الحرف إذا كرّر للتوكيد لم يُعَدَّ في الأمر العام إلا بإعادة
ما اتصل به أولاً أو بضميره. وقد مضى القول فيه. وتحصل في رفع «آباؤنا»
ثلاثة أوجه: العطف على محل «إن» واسمها، العطف على الضمير المستكن
في «لمبعوثون»، الرفع على الابتداء، والخبر مضمّر. والعامل في «إذا»
محدوف أي: أنبئت إذا متنا. هذا إذا جعلتها ظرفاً غير متضمن لمعنى الشرط.
فإن جعلتها شرطية كان جوابها عاملاً فيها أي: إذا متنا بعثنا أو حشرنا.
وقرىء «إذا» دون استفهام. وقد مضى القول فيه في الردع^(١).

آ. (١٨) قوله: ﴿وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾: جملة حالية. العامل فيها
الجملة القائمة مقامها «نعم» أي: تُبْعَثُونَ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ أَذْلَاءً. قال الشيخ^(٢):
«وقرأ ابن وثاب^(٣) «نَعَمْ» بكسر العين. قلت: وقد تقدم في الأعراف^(٤) أن
الكسائي قرأها كذلك حيث وقعت، وكلامه هنا مؤهّم أن ابن وثاب منفرد بها.

آ. (١٩) قوله: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ﴾: قال الزمخشري^(٥): «فإنما هي
جواب شرط مقدّر تقديره: إذا كان ذلك فما هي إلا زَجْرَةٌ واحدة». قال
الشيخ^(٦): «وكثيراً ما تُضمَرُ جملة الشرط قبل فاء إذا ساغ تقديره، ولا ضرورة

(١) انظر: الدر المصون ١٧/٧.

(٢) البحر ٣٥٥/٧.

(٣) التيسير ١١٠، والنشر ٣٥٧/٢، والبحر ٣٥٥/٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٢٦/٥.

(٥) الكشف ٣٣٨/٣.

(٦) البحر ٣٥٥/٧ - ٣٥٦.

تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يُحَذَفُ الشَّرْطُ وَيَبْقَى جَوَابُهُ، إِلَّا إِذَا انْجَزِمَ الْفِعْلُ فِي الَّذِي يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ جَوَابٌ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُمَا. أَمَّا ابْتِدَاءُ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ.

قوله: «هي» ضميرُ البعثةِ المدلولِ عليها بالسِّيَاقِ لَمَّا كَانَتْ بَعْثُهُمْ نَاشِئَةً عَنِ الزُّجَرَةِ جُعِلَتْ إِيَّاهَا مَجَازاً. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «هي مبهمَةٌ يُوَضِّحُهَا خَبَرُهَا». قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «وكثيراً ما يقول هو وابنُ مالك: إن الضميرَ يفسره خبره».

آ. (٢٠) ووقف أبو حاتمٍ على «وَلَنُنَا» وجعل ما بعده من قول الباري تعالى. وبعضهم جعلَ «هذا يومُ الدين» من كلامِ الكفرة فيقف عليه. وقوله: «هذا يومُ الفصل» من قولِ الباري تعالى. وقيل: الجميعُ من كلامهم، وعلى هذا فيكونُ قوله «تُكَذِّبُونَ»: إمَّا التَّفَاتُ من التَّكَلُّمِ إِلَى الْخُطَابِ، وإمَّا مَخَاطَبَةً بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَأَرْوَاهُمْ﴾: العائَةُ على نصيبه، وفيه وجهان، أحدهما: العطفُ على الموصول. والثاني: أنه مفعولٌ معه. قال أبو البقاء^(٣): «وهو في المعنى أقوى». قلت: إنما قال في المعنى لأنه في الصناعة ضعيفٌ؛ لأنه أمكن العطفُ فلا يُعَدَّلُ عنه. وقرأ^(٤) عيسى بن سليمان الحجازي بالرفعِ عَطْفًا على ضمير «ظَلَمُوا» وهو ضعيفٌ لعدمِ العاملِ. وقوله: «وما كانوا يعبدون» لا يجوزُ فيه هذا لأنه لا يُنسَبُ إِلَيْهِمْ ظَلَمٌ، إِنْ لَمْ يَرُدَّ بِهِمُ الشَّيَاطِينُ: وَإِنْ أُريدَ بِهِمْ ذَلِكَ جاز فيه الرفعُ أيضاً على ما تقدَّم.

(١) الكشاف ٣/٣٣٨.

(٢) البحر ٧/٣٥٥.

(٣) الإملاء ٢/٢٠٦.

(٤) البحر ٧/٣٥٦.

آ. (٢٤) قوله: ﴿إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾: العائمة على الكسر على الاستئناف المفيد للعلّة. وقُرئ^(١) بفتحها على حذف لامِ العلة أي: قِفْوهم لأجل سؤالِ الله إياهم.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مَا لَكُمْ﴾: يجوزُ أن يكونَ منقطعاً عمّا قبله والمسؤول عنه غيرُ مذكور، ولذلك قدره بعضهم: عن أعمالهم. ويجوزُ أن يكونَ هو المسؤول عنه في المعنى، فيكونَ معلقاً للسؤال. و«لا تَنَاصِرُونَ» جملةٌ حاليةٌ. العاملُ فيها الاستقرارُ في «لكم». وقيل: بل هي على حذفِ حرفِ الجرِّ، و«أن» الناصية، فلما حُذِفَتْ «أن» ارتفع الفعلُ. والأصل: في أن لا، وتقدّمتْ قراءةُ البزي^(٢) «لا تَنَاصِرُونَ» بتشديد التاء. وقُرئ^(٣) «تَنَاصِرُونَ» على الأصل.

آ. (٢٨) قوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ﴾: حالٌ من فاعل «تَأْتُونَنَا». واليمينُ: إمّا الجارحةُ عبّرَ بها عن القوة، وإمّا الحلفُ؛ لأنَّ المتعاقِدِينَ بالحلفِ يَمَسُّحُ كُلُّ مِنْهُمَا يَمِينَ الْآخِرِ، فالتقديرُ على الأول: تأتوننا أقوياء، وعلى الثاني مُقْسِمِينَ حَالِفِينَ. [١/٧٤٨]

آ. (٣١) قوله: ﴿إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾: الظاهر أنه من إخبار الكفرة المتبوعين أو الجنِّ بأنهم ذائقون العذاب. ولا عدُول في هذا الكلام. وقال الزمخشري^(٤): «فَلَزِمْنَا قَوْلَ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ». يعني وعيدُ الله بأنَّا لذائقون

(١) وهي قراءة عيسى بن عمر انظر: القرطبي ٧٣/١٥.

(٢) النشر ٢٣٣/٢ - ٢٣٤، والبحر ٣٥٧/٧، والقرطبي ٧٤/١٥.

(٣) البحر ٣٥٧/٧، والكشاف ٣٣٨/٣.

(٤) الكشاف ٣٣٩/٣.

لِعَذَابِهِ لَا مَحَالَةَ^(١). ولو حكى الوعيد كما هو لقال: إِنَّكُمْ لَذَائِقُونَ، ولكنه عَدَلَ به إلى لفظ المتكلم؛ لأنهم متكلمون بذلك عن أنفسهم. ونحوه قولُ القائل^(٢):

٣٧٩٠ ب - لَقَدْ عَلِمْتُ هَوَازُنُ قَلِّ مَالِي

ولو حكى قولها لقال: قَلِّ مَالُكَ. ومنه قولُ الْمُحَلِّفِ لِلْحَالِفِ: أَحْلَفْتُ «لَأُخْرِجَنَّ» و«لَتُخْرِجَنَّ» الهمزة لحكاية الحالف، والنساء لإقبال المحلف^(٣) على المحلف.

آ. (٣٣) قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: أي: يَوْمَ إِذْ يَسْأَلُوا^(٤) ويُراجِعُوا الكلامَ فيما بينهم.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾: أي: صَدَّقَهُمْ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقرأ^(٥) عبد الله «صَدَقَ» خفيفة الدال. «الْمُرْسَلُونَ» فاعلاً به أي: صَدَّقُوا فيما جاؤوا به مِنْ بشارتهم به عليه السلام.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لَذَائِقُوا الْعَذَابَ﴾: العامة على حذف النون

(١) قال: «لعلهم بحالنا واستحقاقنا بها العقوبة».

(٢) في الحماسة ٣٧٥/١ ليزيد بن الجهم: تسائلني هوازُنُ: أين مَالِي وهل لي غيرَ ما أَتَلَفْتُ مَالٌ ولم أهدِ إلى رواية الزمخشري التي حكاه السمين.

(٣) الكشف: المحالف.

(٤) كذا في الأصل على حذف النون.

(٥) الإنحاف ٤١١/٢. والبحر ٣٥٨/٧.

والجَرِّ. وقرأ بعضهم^(١) بإثباتها، والنصب، وهو الأصل. وقرأ أبان بن تغلب عن عاصم وأبو السَّمال في رواية بحذف النون والنصب، أَجْرِي النون مُجْرِي التَّوْنين في حَذْفِها لِالتَّقاء الساكنين كقولهِ: «أَحَدُ اللَّهِ الصَّمَدِ»^(٢) [وقوله]^(٣):

٣٧٩١ -

ولا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

وقال أبو البقاء^(٤): «وَقُرِئَ شاذًّا بالنصب، وهو سهوٌ من قارئه لأنَّ اسمَ الفاعلِ تُحَذَفُ منه النونُ ويُنْصَبُ إذا كان فيه الألفُ واللامُ». قلت: وليس بِسَهْوٍ لِمَا ذَكَرْتَهُ لك. وقرأ أبو السَّمال أيضاً «لَذَائِقُ» بالافراد والتَّوْنين، «العذابُ» نصباً. تخريبُهُ على حَذْفِ اسمِ جمعٍ هذه صفتُهُ، أي: إنكم لَفَرِيقٌ أولُجمعٍ ذَائِقٌ؛ لِيَتطابَقَ الاسمُ والخبرُ في الجمعِيةِ.

آ. (٣٩) وقوله: ﴿إِلَّا مَا كُتِمَ﴾: أي: إلَّا جِزاءٌ ما كُتِمَ.

آ. (٤٠) قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾: استثناءٌ منقطعٌ.

آ. (٤١) وقوله: ﴿أُولَئِكَ﴾: إلى آخره بيانٌ لحالهم.

آ. (٤٢) قوله: ﴿فَوَاكُهُ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بدلاً مِنْ «رِزْقٍ»، وأنَّ يَكُونَ خبرٌ مبتدأٌ مضمَرٌ أي: ذلك الرِزْقُ فَوَاكُهُ.

وقرأ العامةُ «مُكْرَمُونَ» خفيفةَ الرَّاءِ. وابنُ مُقَسِّمٍ^(٥) بتشديدها.

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٣٥٨/٧، والكشاف ٣/٣٣٩، والشواذ ١٢٧.

(٢) الآيتان ١ - ٢ من سورة الإخلاص. وروى هارون عن أبي عمرو «أَحَدُ اللَّهِ» لا يَنون وإن وصل. انظر: السبعة ٧٠١.

(٣) تقدم برقم ١٧٥١.

(٤) الإملاء ٢٠٦/٢.

(٥) البحر ٣٥٩/٧.

آ. (٤٤) وقوله: ﴿عَلَى سُرُرٍ﴾: العامةُ على ضمِّ الراء. وأبو السَّمَال^(١) بفتحها، وهي لغةٌ بعضِ كلبٍ وتميمٍ: يفتحون عينَ فُعْلٍ إذا كان اسماً مضاعفاً. وأما الصفةُ نحو «ذُلٌّ» ففيها خلافاً: الصحيحُ أنه لا يجوز؛ لأنَّ السَّماعَ ورَدَ في الجوامد دون الصفات.

قوله: «في جنات»^(٢) يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «مُكْرَمُونَ»، وأن يكونَ خبراً ثانياً، وأن يكونَ حالاً، وكذلك «على سُرُرٍ». و«متقابلين» حالٌ. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ «على سرر» بمتقابلين، و«يُطَافُ» صفةٌ لـ «مُكْرَمُونَ»، أو حالٌ من الضمير في «متقابلين»، أو من الضمير في أحدِ الجارَّين إذا جعلناه حالاً.

والكأسُ من الزُّجاجِ ما دام فيها خمرٌ أو نبيذٌ وإلاَّ فهي قَدَحٌ. وقد تُطلقُ الكأسُ على الخمرِ نفسِها، وهو مجازٌ سائغٌ. وأنشَدَ^(٣):

٣٧٩٢- وكأسٍ شَرِبْتُ على لَذَّةٍ
وأخرى تَسَدَّأْتُ منها بها

و«من معين» صفةٌ لـ «كأس» وتقدِّمُ الكلامُ على «معين»^(٤).

آ. (٤٦) قوله: ﴿بِيضَاءَ﴾: صفةٌ لـ «كأس». وقال الشيخ^(٥): «صفةٌ لـ كأسٍ أو للخمرِ». قلت: لم تُذكرِ الخمرُ، اللهمَّ إلاَّ أَنْ يَعْنِيَ بالمعِينِ الخمرَ وهو بعيدٌ جداً.

(١) البحر ٣٥٩/٧.

(٢) عاد إلى الآية ٤٣.

(٣) لم أهتمَّ إلى قائله وهو في البحر ٣٥٩/٧.

(٤) انظر إعرابه للآية ٥٠ من سورة المؤمنين.

(٥) البحر ٣٥٩/٧.

وقرأ^(١) عبد الله «صفراء» وهي مخالفة للسواد، إلا أنه قد جاء وصفها بهذا اللون. وأنشد لبعض المؤلدين^(٢) :

٣٧٩٣- صفراء لا تنزل الأحزان ساحتها
لومسها حجر مستنه سراء

و«لذة» صفة أيضاً. وصفت بالمصدر مبالغة أو على حذف المضاف أي : ذات لذة، أو على تانيث لَد بمعنى لذيق فيكون وصفاً على فعل كَصَب يُقال : لَد الشيء يَلْدُ لَدًا فهو لَذِيذ وَلَذ. وأنشد^(٣) :

٣٧٩٤- بحديثها اللذ الذي لو كلمت
أسد القلاء به أتين سراعاً

وقال آخر^(٤) :

٣٧٩٥- ولذ قطع الصرخدي تركته
بأرض العدا من خشية الحذنان
واللذيد: كل شيء مُستطاب. وأنشد^(٥) :

(١) الشواذ ١٢٩، والبحر ٣٥٩/٧.

(٢) البيت لأبي نواس وهو في ديوانه (الصولي) ٧٤.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٣٥٠/٧، والمحرر ٢٣١/١٣.

(٤) البيت للراعي وليس في ديوانه. وروايته في اللسان (لذذ) على ما ذكره المؤلف، وعلى رواية ثانية:

ولذ قطع الصرخدي دفعته عشية خمس القوم والعين عاشقة

وهو في البحر ٣٥٠/٧، والكشاف من شواهد ٥٥٧/٤، والمراد به في البيت

النوم. وصرخد: موضع نسب إليه الشراب.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٣٥٠/٧.

٣٧٩٦- تَلَذُّ لَطْعِمِهِ وَتَخَالُ فِيهِ
إِذَا نَبَّهَتْهَا بَعْدَ الْمَنَامِ
و«للشاربين» صَفَةً لـ «لَذَّةٍ».

آ. (٤٧) و: «وَلَا فِيهَا غَوْلٌ»: صَفَةً أَيْضاً. وَيَطَّلِعُ عَمَلُ «لَا»
وَتَكَرَّرَتْ لَتَقْدُمُ خَبَرِهَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَقَرَةِ فَائِدَةُ تَقْدِيمِ مِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ وَرَدُّ
الْشَيْخِ لَهُ وَالبَحْثُ مَعَهُ، فَعَلَيْكَ بِالْتِفَاتٍ إِلَيْهِ.

قوله: «يُنزِفُونَ» قرأ^(١) الأخوان «يُنزِفُونَ» هنا وفي الواقعة^(٢) بضم الياء
وكسر الزاي. وافقهما عاصمٌ على ما في الواقعة فقط. والباقون بضم الياء وفتح
الزاي. وابن أبي إسحاق بالفتح والكسر. وطلحة بالفتح والضم. فالقراءة
الأولى مِنْ أَنْزَفَ الرَّجُلُ إِذَا ذَهَبَ عَقْلُهُ مِنَ السُّكْرِ فَهُوَ نَزِفٌ وَمَنْزُوفٌ. وَكَانَ
قِيَاسُهُ مُنْزَفٌ كَمُكْرَمٍ. وَنَزَفَ الرَّجُلُ الْخَمْرَةَ فَأَنْزَفَ هُوَ، ثَلَاثُهُ مُتَعَدٍّ، وَرَبَاعِيهِ
بِالْهَمْزَةِ قَاصِرٌ، وَهُوَ نَحْوُ: كَبَيْتُهُ فَأَكَبَ وَقَشَعَتِ الرِّيحُ السُّحَابَ فَأَقْشَعَتْ / أَي: [٧٤٨/ب]
دَخَلَ فِي الْكَبِّ وَالْقَشَعِ. وَقَالَ الْأَسْوَدُ^(٣):

٣٧٩٧- لَعَمْرِي لَيْسَ أَنْزَفْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ
لَيْسَ السُّدَامِيُّ أَنْتُمْ آلَ أَبَجْرَا
وَيَقَالُ: أَنْزَفَ أَيْضاً أَي: نَقَدَ شَرَابَهُ. وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَمِنْ نَزَفَ الرَّجُلُ ثَلَاثِيًّا

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٧، والنشر ٣٥٧/٢، والبحر ٣٦٠/٧، والقرطبي
٧٩/١٥، والتيسير ١٨٦، والحجة ٦٠٨.

(٢) الآية ١٩.

(٣) البيت لأبجر بن جابر العجلي وهو في مجاز القرآن ١٦٩/٢، والصاحح واللسان
(نَزَفَ)، والبحر ٣٥٠/٧، والمحرر ٢٣٣/١٣، والكشاف ٣٤٠/٣، والقرطبي
٧٩/١٥ منسوباً إلى الخطيئة وليس في ديوانه.

مبنياً للمفعول بمعنى : سَكَرَ وَذَهَبَ عَقْلُهُ أَيْضاً . ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه القراءةُ مِنْ أَنْزَفَ أَيْضاً بالمعنى المتقدم . وقيل : هو مِنْ قولهم : نَزَفْتُ الرِّكْيَةَ أَي : نَزَحْتُ ماءَها . والمعنى : أنهم لَا تَذْهَبُ خُمُورُهُمْ بَلْ هِيَ بَاقِيَةٌ أَبَداً . وَضَمَّنَ «يُنَزِفُونَ» معنى يَصُدُّونَ عنها بسبب التزيف . وأما القراءةُ تانِ الأخيرتانِ فيقال : نَزَفَ الرجلُ وَنَزَفَ بالكسر والضم بمعنى : ذَهَبَ عَقْلُهُ بِالسُّكْرِ .

وَالْعَوْلُ : كُلُّ مَا اغْتَالَكَ أَي : أَهْلَكَكَ . ومنه الْعَوْلُ بالضم : شَيْءٌ تَوَهَّمْتَهُ الْعَرَبُ . ولها فيه أشعارٌ كَالْعَنْقَاءِ يُقال : غَالِي كَذَا . ومنه الْغِيلَةُ فِي الْقَتْلِ وَالرُّضَاعُ قال^(١) :

٣٧٩٨- مَضَى أَوْلُونَا نَاعِمِينَ بَعِيثِهِمْ
جميعاً وغالِثني بِمَكَّةَ عُوْلُ

وقال آخر^(٢) :

٣٧٩٩- وما زَالَتِ الْخَمْرُ تَغْتَالِنَا
وتَذْهَبُ بِالْأَوَّلِ الْأَوَّلِ

فَالْعَوْلُ اسْمٌ عامٌّ لَجَمِيعِ الْأَدَى .

آ . (٤٨) و : «قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ» : يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ بابِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ أَي : قَاصِرَاتُ أَطْرَافِهِنَّ كَمُنْطَلِقِ اللِّسَانِ ، وَأَنْ يكونَ مِنْ بابِ اسمِ الْفَاعِلِ عَلَى أَصْلِهِ . فعلى الأولِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ ، وَعَلَى

(١) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في البحر ٣٥٠/٧ ، والمحرم ٢٣٢/٣ .

(٢) البيت لمطيع بن إياس وهو في مجاز القرآن ١٦٩/٢ برواية : «وما زَالَتِ الْكَأْسُ» ،

واللسان (غول) ، والبحر ٣٥٠/٧ ، والمحرم ٢٣٢/١٣ .

الثاني منصوبه أي : قَصُرَتْ أطرافُهُنَّ على أزواجهنَّ وهو مدحٌ عظيمٌ . قال امرؤ القيس ^(١) :

٣٨٠٠ - من القاصِرَاتِ الطُّرْفِ لودَبٌ مُحَوِّلٌ
من الذَّرِّ فوق الإثْبِ منها لَأَثَرَا

والعَيْنُ : جمع عَيْنَاء وهي الواسعة العين . والذَّكَرُ أَعْيُنٌ ، واليَبْضُ جمعُ يَبْضَةٍ وهو معروفٌ . والمرادُ به هنا يَبْضُ النُّعَامِ . والمَمَكُونُ المَصُونُ مِنْ كُنْتُهُ أي : جَعَلْتُهُ فِي كَيْنٍ . والعَرَبُ تُشَبِّهُ الْمَرْأَةَ بِهَا فِي لَوْنِهَا ، وهو بِياضٌ مُشْرَبٌ بَعْضُ صُفْرَةٍ . والعَرَبُ تُحِبُّهُ . قال امرؤ القيس ^(٢) :

٣٨٠١ - وَيَبْضَةٌ خِذْرٍ لَا يُرَامُ خِبَاؤُهَا
تَمَتَّتْ مِنْ لَهْوِهَا غَيْرُ مُعْجَلٍ
كِبْكِرٍ مُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ
غَذَاهَا تَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ الْمُحَلَّلِ

وقال ذو الرمة ^(٣) :

٣٨٠٢ - بِيضَاءُ فِي بَرَحٍ صَفْرَاءُ فِي غَنْجٍ
كَأَنَّهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ

وقال بعضهم : إِنَّمَا شُبِّهَتِ الْمَرْأَةُ بِهَا فِي أَجْزَائِهَا ، فَإِنَّ الْبَيْضَةَ مِنْ أَيْ جِهَةٍ أَتَتْهَا كَانَتْ فِي رَأْيِ ^(٤) الْعَيْنِ مُشَبَّهَةً لِلْآخَرَى وَهِيَ فِي غَايَةِ الْمَدْحِ . وَقَدْ

(١) تقدم برقم ١٥٨٥ .

(٢) تقدم الثاني برقم ٢٠١٨ ، والأول في ديوانه ١٣ والبيتان من معلقته .

(٣) تقدم برقم ١٦١٥ .

(٤) الأصل : «الرأي» .

لَحَظَ هَذَا بَعْضُ الشُّعْرَاءِ حَيْثُ قَالَ (١):

٣٨٠٣- تَنَاسَبَتِ الْأَعْضَاءُ فِيهَا فَلَا تَرَى
بِهِنَّ اخْتِلَافاً بَلْ أَتَيْنَ عَلَى قَدَرٍ

وَيُجْمَعُ الْبَيْضُ عَلَى يُبْوَضُ قَالَ (٢):

٣٨٠٤- بَتِّيْهَاءُ قَفْرِ وَالْمَطْيُ كَأَنَّهَا
قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً يُبْوَضُهَا

آ. (٥٠) قوله: ﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾: حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «أَقْبَلَ» وَ «أَقْبَلَ»
مَعْطُوفٌ عَلَى «يُطَافُ» أَي: يَشْرِبُونَ فَيَتَحَدَّثُونَ. وَكَذَا حَالُ الشُّرْبِ حَيْثُ
يَجْلِسُونَ كَمَا قَالَ (٣):

٣٨٠٥- وَمَا بَقِيَتْ مِنَ اللَّذَاتِ إِلَّا
مِحَادَثَةُ الْكِرَامِ عَلَى الْمُدَامِ
وَأَتَى بِقَوْلِهِ: «فَأَقْبَلَ» مَاضِياً لَتَحْقُقِ وَقَوْعَهُ كَقَوْلِهِ: «وَنَادَى أَصْحَابُ
الْجَنَّةِ» (٤) «وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ» (٥).

آ. (٥٢) قوله: ﴿لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى تَخْفِيفِ الصَّادِ
مِنَ التَّصْدِيقِ أَي: لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ بِلِقَاءِ اللَّهِ. وَقُرِئَ (٦) بِتَشْدِيدِهَا مِنَ الصَّدَقَةِ.

(١) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٣٦٠/٧.

(٢) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ ٣٦٤.

(٣) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٣٦٠/٧، وَالْكَشَافُ ٣٤٠/٣.

(٤) الْآيَةُ ٤٤ مِنَ الْأَعْرَافِ.

(٥) الْآيَةُ ٥٠ مِنَ الْأَعْرَافِ.

(٦) وَهِيَ رَوَايَةُ عَلِيِّ بْنِ سَلِيمٍ، عَنْ حَمْزَةَ. انْظُرْ: الْقُرْطُبِيُّ ٨٢/١٥، وَالْبَحْرُ ٣٦٠/٧، وَمَعَانِي الْأَحْفَشِ ٤٥١/٢.

آ. (٥٤) وقرأ العامة «مُطْلِعُونَ» بتشديد الطاء مفتوحة وبفتح النون. «فَاطَّلَعَ» ماضياً مبنياً للفاعل، افْتَعَلَ من الطَّلوع.

وقرأ^(١) ابنُ عباس في آخرين - ويُروى عن أبي عمرو^(٢) - بسكون الطاء وفتح النون «فَاطَّلَعَ» بقطع همزة مضمومة وكسر اللام ماضياً مبنياً للمفعول. و «مُطْلِعُونَ» على هذه القراءة يحتمل أن يكون قاصراً أي: مُقْبِلُونَ مِنْ قَوْلِكَ: أَطَّلَعَ علينا فلانُ أي: أَقْبَلَ، وأن يكون متعدياً، ومفعوله محذوف أي: أصحابكم.

وقرأ أبو البرهسم وعَمَّار بن أبي عمار^(٣) «مُطْلِعُونَ» خفيفة الطاء مكسورة النون، «فَاطَّلَعَ» مبنياً للمفعول. وقد رَدَّ الناس - أبو حاتم وغيره - هذه القراءة من حيث الجمع بين النون وضمير المتكلم؛ إذ كان قياسها مُطْلِعِي، والأصل: مُطْلِعُوِي، فأبْدِلَ وأدْغَمَ نحو: جاء مُسْلِمِي العاقلون، وقوله عليه السلام «أَوْ مُخْرِجِيَّ هُم»^(٤). وقد وَجَّهها ابنُ جني^(٥) على أنه أُجْرِيَّ فيها اسمُ الفاعل مُجْرِي المضارع، يعني في إثبات النون فيه مع الضمير^(٦). وأنشَد الطبري^(٧) على ذلك^(٨):

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٥٤٨، والبحر ٣٦١/٧، والقرطبي ٨٢/١٥، والمحتسب ٢١٩/٢.

(٢) من رواية حسين الجعفي عنه.

(٣) عمار بن أبي عمار مولى هاشم. روى عن جابر بن عبد الله والحسن بن علي وسعد وأبي سعيد الخدري. وروى عنه حماد وشعبة وعطاء. مات في ولاية خالد القسري. انظر: المزي ٩٩٦/٢.

(٤) رواه البخاري. انظر: فتح الباري، كتاب بدء الوحي، باب ٣، ٢٢/١.

(٥) المحتسب ٢٢٠/٢.

(٦) قال: «فِيَجْرِي مُطْلِعُونَ مُجْرِي يُطْلِعُونَ».

(٧) تفسير الطبري ٦١/٢٣.

(٨) تقدم برقم ٧١٠.

٣٨٠٦- وما أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ
أُمْسِلُمْنِي إِلَى قَوْمِي شُرَاح

[٧٤٩/١] / وإليه نحا الزمخشري^(١) قال: «أَوْشَبَهُ اسْمُ الْفَاعِلِ فِي ذَلِكَ
بِالْمُضَارِعِ لِتَأْخِي^(٢) بَيْنَهُمَا كَأَنَّهُ قَالَ: «يُظَلِّعُونَ». وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي
شِعْرِ. وَذَكَرَ فِيهِ تَوْجِيهًا آخَرَ فَقَالَ: «أَرَادَ مُظَلِّعُونَ إِيَّاي فَوَضَعَ الْمُتَمَصِّلَ مُوَضَّعَ
الْمَنْفَصِلِ، كَقَوْلِهِ^(٣)»:

٣٨٠٧- هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُؤَنَ

.....
وَرَدَّهَ الشَّيْخُ^(٤): «بَأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ الْمَنْفَصِلِ حَتَّى يَدَّعِي أَنَّ
الْمُتَمَصِّلَ وَقَعَ مَوْقِعَهُ. لَا يَجُوزُ: «هَذَا زَيْدٌ ضَارِبٌ إِيَّاهَا، وَلَا زَيْدٌ ضَارِبٌ إِيَّاي»
قُلْتُ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ مَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ عَلَى الْمُتَمَصِّلِ لَمْ يُعَدَّلْ إِلَى الْمَنْفَصِلِ.
وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ عَلَى الْمُتَمَصِّلِ حَالَةَ ثُبُوتِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ قَبْلَ
الضَّمِيرِ، بَلْ يَصِيرُ الْمَوْضِعُ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ؛ فَيَصِحُّ مَا قَالَهُ
الزَّمَخْشَرِيُّ. وَلِلنَّحَاةِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُنُونِ قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوَ الْبَيْتِ
الْمُتَقَدِّمِ، وَقَوْلِهِ الْآخِرُ^(٥):

٣٨٠٨- فَهَلْ فَتَى مِنْ سَرَاةِ الْقَوْمِ يَحْمِلُنِي
وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالٍ

(١) الكشف ٣/٣٤١.

(٢) الكشف: «لتأخ بينهما».

(٣) تقدم برقم ٧١١.

(٤) البحر ٧/٣٦١.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في الإنصاف ١٢٩، والخزانة ١٨٥/٢.

وقول الآخر^(١) :

٣٨٠٩ - وليس بمُعِينِي فِي النَّاسِ مُمْتِعٌ
صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلِيٌّ صَدِيقُ

قولان، أحدهما: أَنَّهُ تَوَيْنٌ، وَأَنَّهُ شَدَّ تَوَيْنُهُ مَعَ الضَّمِيرِ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنْ الضَّمِيرُ بَعْدَهُ فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ تَوَيْنًا، وَإِنَّمَا هُوَ نَوْنٌ وَقَايَةٌ. وَاسْتَدَلَّ ابْنُ مَالِكٍ^(٢) عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ:

وَلَيْسَ بِمُعِينِي

.....

وبقوله أيضاً^(٣) :

٣٨١٠ - وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا
فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أُمْلًا

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْأَوَّلِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَوَيْنًا لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَحْذَفَ الْيَاءُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ مَنْوُونٌ، وَالْمَنْقُوصُ الْمَنْوُونُ تُحْذَفُ يَاؤُهُ رَفْعًا وَجَرًّا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وَوَجْهٌ مِنَ الثَّانِي: أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا تُجَامِعُ النَّوْنَ وَالَّذِي يُرْجَحُ

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في شواهد التوضيح ١١٨، والأشْمُونِي ١٢٦/١. وانظر:

شواهد التوضيح ١١٨.

(٢) شواهد التوضيح له ١١٨.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في شواهد التوضيح ١١٩، والدرر ٤٣/١، والهمع ٦٥/١،

والعيني ٣٨٧/١، والأشْمُونِي ١٢٦/١، وقد انتقل بصر المؤلف إلى البيت السابق، فأعاد كتابته بعد أن كتب «وليس المُوافيني» وقد أثبتنا تنمة البيت من المظان المذكورة.

القول الأول ثبوت النون في قوله: «والأَمْوَنَه»^(١) وفي قوله^(٢):

٣٨١١- ولم يَرْتَفِقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ

جميعاً وأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رواهقه

فإنَّ النونَ قائمةٌ مقامَ التنوينِ ثنيةً وجمعاً على حَدِّها. وقال أبو البقاء^(٣):
«ويُقرأ بكسرِ النونِ، وهو بعيدٌ جداً؛ لأنَّ النونَ إنَّ كانت للوقايةِ فلا تَلْحَقُ
الاسماءَ، وإنَّ كانتْ نونُ الجمعِ فلا تثبُتُ في الإضافةِ». قلت: وهذا الترديدُ
صحيحٌ لولا ما تقدَّم من الجوابِ عنه مع تكلُّفٍ فيه، وخروجٍ عن القواعدِ،
ولولا خَوْفُ السَّامَةِ لاسْتَقْصِيتُ مذاهبَ النحاةِ في هذه المسألة.

وَقُرِئَ «مُطْلِعُونَ» بالتشديدِ كالعامةِ، «فَأُطْلِعَ» مضارعاً منصوباً بإضمارِ
«أَنْ» على جوابِ الاستفهامِ. وَقُرِئَ «مُطْلِعُونَ» بالتخفيفِ «فَأُطْلِعَ» مخففاً
ماضياً ومخففاً مضارعاً منصوباً على ما تقدَّم. يُقال: طَلَعَ علينا فلانٌ وأُطْلِعَ،
كأكرم، وأُطْلِعَ بالتشديدِ بمعنى واحد.

وأما قراءةَ مَنْ بَنَى الفعلَ للمفعولِ^(٤) في القائمِ مقامَ الفاعلِ ثلاثةٌ
أوجهٌ، أحدها: أنه مصدرُ الفعلِ أي: أُطْلِعَ الإِطْلَاعُ. الثاني: الجارُّ المقدرُ.
الثالث - وهو الصحيح - أنه ضميرُ القائلِ لأصحابه ما قاله؛ لأنه يُقال: طَلَعَ
زيدٌ وأُطْلِعَ غيره، فالهمزةُ فيه للتعدية. وأما الوجهانِ الأوَّلانِ فذهب إليهما
أبو الفضل الرازي في «لوامحه» فقال: «طَلَعَ وأُطْلِعَ إذا بدا وظَهَرَ، وأُطْلِعَ
إطلاعا إذا جاء وأَقْبِلَ. ومعنى ذلك: هل أنتم مُقبِلون فأقبل. وإنما أُقيم المصدرُ

(١) تقدم برقم ٧١١ وقبل قليل.

(٢) تقدم برقم ١٠٧٥.

(٣) الإملاء ٢/٢٠٦.

(٤) «فَأُطْلِعَ».

فيه مُقام الفاعل بتقدير: فأُطْلِعَ الإِطْلَاعُ، أو بتقدير حرف الجر المحذوف أي: أُطْلِعَ به؛ لأن أُطْلِعَ لازم كما أن أَقْبَلَ كذلك.

وقد رَدَّ الشيخ^(١) عليه هذين الوجهين فقال: «قد ذَكَّرْنَا أَنْ أُطْلِعَ بالهمزة مُعَدَّى مِنْ طَلَعَ اللّازِمِ. وأما قوله: «أو حرف الجرّ المحذوف أي: أُطْلِعَ به» فهذا لا يجوز؛ لأنَّ مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله لا يجوزُ حَذْفُه لأنه نائب عنه، فكما أنَّ الفاعل لا يجوزُ حَذْفُه دونَ عامِله فكذلك هذا. لو قلت: «زيدٌ ممرورٌ أو مغضوبٌ» تريد: به أو عليه لم يَجُزْ». قلت: أبو الفضل لا يدّعي أنَّ النائب عن الفاعل محذوف، وإنما قال: بتقدير حرف الجرّ المحذوف. ومعنى ذلك: أنه لَمَّا حَذَفَ حرفُ الجرّ اتَّسَاعاً انْقَلَبَ الضميرُ مرفوعاً فاستتر في الفعل، كما يُدَّعى ذلك في حَذْفِ عائد الموصولِ المجرورِ عند عَدَمِ شروطِ الحذفِ / [٧٤٩/ب] وُسَمِيَ الحذفُ على التدرّيج.

آ. (٥٥) قوله: ﴿فَرَّاهُ﴾: عطفٌ على «فأطَّلَعَ». وسواءُ الجحيمِ وَسَطُهَا. وأحسنُ ما قيل فيه ما قاله ابنُ عباس: سُمِّيَ بذلك لاستواءِ المسافةِ منه إلى الجوانِبِ. وعن عيسى بن عمر أنه قال لأبي عبيدة: «كنت أكتبُ حتى ينقطع سوائي».

آ. (٥٦) قوله: ﴿تَاللَّهِ﴾: قَسَمٌ فيه [معنى]^(٢) تعجُّبٍ، و«إن» مخففةٌ أو نافية، واللامُ فارقةٌ أو بمعنى «إلا»، وعلى التقديرين فهي جوابُ القسمِ أعني إنَّ وما في حِزِّها.

(١) البحر ٣٦١/٧.

(٢) زيادة من (ش).

آ. (٥٨) قوله: ﴿بِمَيْتَيْنِ﴾: قرأ^(١) زيد بن علي «بمائتين» وهما مثل: ضيق وضائق. وقد تقدّم^(٢).

وقوله: «أفما» فيه الخلاف المشهور: فقدّره الزمخشري^(٣): أنحن مُخَلَّدُونَ مُنْعَمُونَ فما نحن بميتين. وغيره يجعل الهمزة متقدمة على الفاء.

آ. (٥٩) قوله: ﴿إِلَّا مَوْتَتَنَا﴾: منصوب على المصدر. والعامل فيه الوصف قبله، ويكون استثناء مفرعاً. وقيل: هو استثناء منقطع، أي: لكن الموتة الأولى كانت لنا في الدنيا. وهذا قريب في المعنى من قوله تعالى: «لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى»^(٤) وفيها بحث حسن وهناك إن شاء الله يأتي تحقيقه.

آ. (٦٠) وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ﴾: إلى قوله: «العاملون» يحتمل أن يكون من كلام القائل، وأن يكون من كلام الباري تعالى.

آ. (٦٢) قوله: ﴿نَزُلًا﴾: تمييز لـ «خير»، والخيرية بالنسبة إلى ما اختاره الكفار على غيره. والزقوم: شجرة مسمومة يخرج لها لبن، متى مس جسم أحد تورم فمات. والتزقم البلع بشدة وجهد للأشياء الكريهة. وقول أبي جهل - وهو من العرب العرباء - : «لا نعرف الزقوم إلا التمر بالزبد» من العناد والكذب البحت.

آ. (٦٥) قوله: ﴿رؤوس الشياطين﴾: فيه وجهان، أحدهما:

(١) البحر ٣٦٢/٧، والقرطبي ٨٤/١٥.

(٢) انظر: الدر المنثور ١٠٤/٥.

(٣) الكشف ٣٤١/٣.

(٤) الآية ٥٦ من الدخان.

أنه حقيقة، وأن رؤوس الشياطين شجرٌ بعينه بناحية اليمن يُسمى «الأستن» وقد ذكره النابغة^(١):

٣٨١٢- تَجِيدُ عَنْ أَسْتَنِ سُودٍ أَسَافِلُهَا
مِثْلَ الْإِمَاءِ الْغَوَادِي تَحْمِلُ الْحَزْمَا

وهو شجرٌ مُرٌّ منكرُ الصورة، سَمَّته العربُ بذلك تشبيهاً برؤوس الشياطين في القُبْح ثم صار أصلاً يُشَبَّه به. وقيل: الشياطين صِنْفٌ من الْحَيَاتِ، ولهنَّ أعراف. قال^(٢):

٣٨١٣- عُجِيزٌ تَحْلِفُ حِينَ أَحْلِفُ
كَمِثْلِ شَيْطَانِ الْحَمَاطِ أَعْرِفُ

وقيل: وهو شجرٌ يقال له الصَّوْمُ، ومنه قولُ ساعدة بن جُؤَيَّة^(٣):

٣٨١٤- مُوَكَّلٌ بِشُدُوفِ الصَّوْمِ يَرْقُبُهَا
مِنَ الْمَغَارِبِ مَخْطُوفُ الْحَشَا زَيْمٌ
فعلى هذا قد خُوِطِبَ العربُ بما تُعرِفُهُ، وهذه الشجرة موجودةٌ فالكلامُ حقيقةً.

(١) ديوانه ١١١، تحيد: تنفر. يقول: فهذه الناقة تنفر عنه. وشبه الشجر بإماء يحملن الحَزْمَ.

(٢) البيت ورد في اللسان (حط) برواية عُثَجَرْدُ بدل عُجِيز. وهو في البحر ٣٦٣/٧، ومعاني «الفراء» ٣٨٧/٢. والعرب تقول لجنس من الحيات شيطان الحماط وهو شجر تألفه الحيات. والعنجد: المرأة الخبيثة.

(٣) ديوان الهذليين ١٩٤/١، واللسان (صوم)، والبحر ٣٦٣/٧. والشدوف: الشخصوس. والصوم: شجر يشبه الناس. والمغارب: كل مكان يُتَوَارَى فيه. أَزْرَمَه: أن يقطع عليه البول قبل أن يتمه.

والثاني : أنه من باب التَّخْيِيلِ والتَّمثِيلِ . وذلك أَنَّ كُلَّ مَا يُسْتَنْكَرُ وَيُسْتَقْبَحُ فِي الطَّبَاعِ وَالصُّورَةِ يُشَبَّهُ بِمَا يَتَخَيَّلُهُ الْوَهْمُ ، وَإِنْ لَمْ يَرَهُ . وَالشَّيَاطِينُ وَإِنْ كَانُوا مَوْجُودِينَ غَيْرَ مَرْتَبِينَ لِلْعَرَبِ ، إِلَّا أَنَّهُ خَاطِبُهُمْ بِمَا أَلْفَوْهُ مِنَ الِاسْتِعَارَاتِ التَّخْيِيلِيَّةِ ، كَقَوْلِهِ (١) :

- ٣٨١٥ -

وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ

وَلَمْ يَرِ أَنْيَابَهَا ، بَلْ لَيْسَتْ مَوْجُودَةٌ الْبَتَّةَ .

آ . (٦٧) قَوْلُهُ : ﴿لَشَوْبًا﴾ : الْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الشَّيْنِ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ عَلَى أَصْلِهِ . وَقِيلَ : يُرَادُ بِهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَيَدُلُّ لَهُ قِرَاءَةُ (٢) شِيَانِ النَّحْوِيِّ «لَشَوْبًا» بِالضَّمِّ . قَالَ الزَّجَّاجُ (٣) : «الْمَفْتُوحُ مُصَدَّرٌ وَالْمَضْمُومُ اسْمٌ بِمَعْنَى الْمَشُوبِ» كَالنَّقْضِ بِمَعْنَى الْمَنْقُوضِ . وَعَطَفَ بِهِ «ثُمَّ» لِأَحَدٍ مَعْنَيْنِ : إِمَّا لِأَنَّهُ يُؤَخَّرُ مَا يَظُنُّونَهُ يَرَوْنَهُمْ مِنْ عَطَشِهِمْ زِيَادَةً فِي عَذَابِهِمْ ، فَلِذَلِكَ أَتَى بِهِ «ثُمَّ» الْمَقْتَضِيَةَ لِلتَّرَاخِي ، وَإِمَّا لِأَنَّ الْعَادَةَ تَقْضِي بِتَرَاخِي الشَّرْبِ عَنِ الْأَكْلِ ، فَفَعِلَ عَلَى ذَلِكَ الْجِنَاحِ . وَأَمَّا مَلَأَ الْبَطْنَ فَيَعْقُبُ الْأَكْلَ ، فَلِذَلِكَ عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِالْفَاءِ وَ«مِنْ حَمِيمٍ» صِفَةً لـ «شَوْبًا» . وَالشَّوْبُ : الْخَلْطُ وَالْمَزْجُ وَمِنْهُ : شَابَ اللَّبَنُ يَشُوبُهُ أَيُّ : خَلَطَهُ وَمَزَجَهُ .

(١) البيت لامرئ القيس ، وصدره :

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي

وهو في ديوانه ٣٣ ، ومعاني الزجج ٣٠٧/٤ ، والمشرقي : سيف ، والمسنونية : السهام .

(٢) المحتسب ٢٢٠/٢ ، والبحر ٣٦٣/٧ ، وشيخان بن معاوية أبو معاوية النحوي روى عن عاصم ، وروى عنه عبد الرحمن بن أبي حماد . توفي سنة ١٦٤ . انظر : طبقات القراء ٣٢٩/١ .

(٣) معاني القرآن له ٣٠٧/٤ .

آ. (٧٤) قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾: / استثناء من المُنذرين استثناء [أ/٧٥٠] منقطعاً لأنه وعيد، وهم لم يَدْخُلُوا في هذا الوعيد.

آ. (٧٥) قوله: ﴿فَلَنِعْمَ﴾: جواب لقسَمٍ مقدَّر أي: فوالله. ومثله قوله^(١):

٣٨١٦- لَعَمْرِي لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا

.....

والمخصوص بالمدح محذوف أي: نحن.

آ. (٧٩) قوله: ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ﴾: مبتدأ وخبر، وفيه أوجه، أحدها: أنه مُفسَّرُ «تَرَكْنَا». والثاني: أنه مُفسَّرُ لمفعوله أي: تَرَكْنَا عليه نساءً وهو هذا الكلام. وقيل: ثُمَّ قولٌ مقدَّر أي: فَقُلْنَا سلاماً. وقيل: ضَمَّنَ معنى تَرَكْنَا معنى قلنا. وقيل: سَلَطَ «تَرَكْنَا» على ما بعده. قال الزمخشري^(٢): «وتركنا عليه في الآخرين هذه الكلمة وهي: «سلامٌ على نُوحٍ»، بمعنى: يُسَلِّمُونَ عليه تسليماً، وَيَدْعُونَ له، وهو من الكلام المحكي كقولك: قرأت سورة أنزلناها» وهذا الذي قاله قول الكوفيين: جعلوا الجملة في محل نصب مفعولاً بـ «تَرَكْنَا»، لا أنه ضَمَّنَ معنى القول بل هو على معناه بخلاف الوجه قبله، وهو أيضاً من أقوالهم. وقرأ^(٣) عبد الله «سلاماً» وهو مفعولٌ به بـ «تَرَكْنَا»

(١) البيت لزهير وعجزه:

على كل حال من سَجِيلٍ ومُبَرَمٍ

وهو في ديوانه ١٤ من معلقته، والهمع ٤٢/٢، والدرر ٤٧/٢. والسحيل: الخيط الواحد، والمبرم: الخيطان يُفْتَلَانِ ثم يصيران خيطاً واحداً.

(٢) الكشف ٣٤٣/٢.

(٣) القرطبي ٩٠/١٥، والبحر ٣٦٤/٧.

و«كذلك»^(١) نعتُ مصدرٍ، أو حالٌ مِنْ ضميره كما تقدّم تحريره غير مرة^(٢).

آ. (٨٣) قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْعَتِهِ﴾: الضميرُ فيه وجهان، أظهرهما: أَنَّهُ يعودُ على نوحٍ أي: مِمَّنْ كان يُشايِعُه أي: يتابعُه على دينه والتصلُّبِ في أمر الله. والثاني: أَنَّهُ يعودُ على محمدٍ صَلَّى الله عليه وسلّم. والشَّيْعَةُ قد تُطلقُ على المتقدم كقوله^(٣):

٣٨١٧- وما لي إِلَّا آلَ أحمدَ شِيعَةَ
وما لي إِلَّا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

فجعل آلَ أحمدَ - وهم متقدّمون عليه وهو تابعٌ لهم - شِيعَةً له قاله الفراء^(٤). والمعروفُ أَن الشَّيْعَةَ تكونُ في المتأخّر.

آ. (٨٤) قوله: ﴿إِذْ جَاءَ﴾: في العاملِ فيه وجهان، أحدهما: اذْكُرْ مقدّراً، وهو المتعارف. والثاني: قال الزمخشري^(٥): «ما في الشَّيْعَةِ مِنْ معنى المشايعة يعني: وَإِنْ مِمَّنْ شايِعَه على دينه وتقواه حين جاء رَبُّه». قال الشيخ^(٦): «لا يجوز؛ لأنَّ فيه الفَصْلَ بين العاملِ والمعمولِ بأجنبي وهو «لإبراهيم» لأنه أجنبيٌّ مِنْ شيعته، ومِنْ «إذ». وزاد المنعُ أَنَّ قَدْرَه «مِمَّنْ شايِعَه حين جاء لإبراهيم» [لأنه قَدَرَ مِمَّنْ شايِعَه، فجعل العاملَ قبلَه صلةً لموصول

(١) في الآية ٨٠.

(٢) انظر: الدر المصون ١٤١/١.

(٣) تقدم برقم ١٨٧٤.

(٤) معاني القرآن ٣٨٨/٢.

(٥) الكشف ٣٤٤/٣.

(٦) البحر ٣٦٥/٧.

وَفَصَّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «إِذٍ» بِأَجْنَبِي وَهُوَ لِإِبْرَاهِيمَ^(١) وَأَيْضاً فَلَا مُمْرِسَ الْإِبْتِدَاءِ تَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا. لَوْ قُلْتُ: «إِنْ ضَارِباً لِقَادِمٌ عَلَيْنَا زَيْداً» تَقْدِيرُهُ: إِنْ ضَارِباً زَيْداً لِقَادِمٍ^(٢) عَلَيْنَا لَمْ يَجْزْ.

آ. (٨٥) قَوْلُهُ: «إِذٍ قَالَ»: بَدَلُ مِنْ «إِذٍ» الْأُولَى أَوْ ظَرَفٌ لـ «سَلِيمٍ» أَيِ: سَلِمَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِ قَوْلِهِ كَيْتَ وَكَيْتَ، أَوْ ظَرَفٌ لـ «جَاءَ» ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣)، وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ. وَتَقَدَّمَ نَظِيرُ مَا بَعْدَهُ.

آ. (٨٦) قَوْلُهُ: «أَتَفَكَّأَ»: فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجَلِهِ أَيِ: أَتُرِيدُونَ آلِهَةً دُونَ اللَّهِ إِنْكَأَ، فـ «آلِهَةً» مَفْعُولٌ بِهِ وَ«دُونَ» ظَرَفٌ لـ «تُرِيدُونَ»، وَقَدِّمْتُ مَعْمُولَاتُ الْفِعْلِ اهْتِمَاماً بِهَا، وَحَسَنَهُ كَوْنُ الْعَامِلِ رَأْسَ فَاصِلَةٍ، وَقَدِّمْتُ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجَلِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ اهْتِمَاماً بِهِ لِأَنَّهُ مُكَافِئٌ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ عَلَى إِنْكَأٍ وَبَاطِلٍ. وَبِهَذَا الْوَجْهِ بَدَأَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤). الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً بِهِ بـ «تُرِيدُونَ»، وَيَكُونُ «آلِهَةً» بَدَلاً مِنْهُ جَعَلَهَا نَفْسَ الْإِنْكَأِ مَبَالِغَةً فَابْتَدَأَ مِنْهُ وَفَسَّرَهُ بِهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَطِيَّةٍ^(٥) غَيْرَهُ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلِ «تُرِيدُونَ» أَيِ: أَتُرِيدُونَ آلِهَةً أَفْكِينَ أَوْ ذَوِي إِنْكَأٍ. وَإِلَيْهِ نَحَا الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦). قَالَ الشَّيْخُ^(٧): «وَجَعَلَ الْمَصْدَرُ حَالاً لَا يَطْرُدُ إِلَّا مَعَ «أَمَّا» نَحْوِ: أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ».

(١) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْبَحْرِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «قَادِمٌ» وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْبَحْرِ

(٣) الْإِمْلَاءُ ٢/٢٠٦.

(٤) الْكَشَافُ ٣/٣٤٤.

(٥) الْمَحْرُورُ ١٣/٢٤٢.

(٦) الْكَشَافُ ٣/٣٤٤.

(٧) الْبَحْرُ ٧/٣٦٥.

آ. (٩١) قوله: ﴿فَرَاغَ﴾: أي: مال في خُفْيَةٍ. وأصله مِنْ رَوَّغَانَ الثعلب، وهو تَرَدُّدُهُ وَعَدَمُ ثبُوتِهِ بمكانٍ.

آ. (٩٣) و«ضَرَبًا» مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ أي: فراغ عليهم ضارباً [٧٥٠/ب] أو مصدرٌ لفعلٍ، ذلك الفعلُ / حالٌ تقديرُهُ: فراغَ يَضْرِبُ ضَرْباً، أو ضَمِنَ «راغٌ» معنى يَضْرِبُ، وهو بعيدٌ. و«باليَمِينِ» متعلقٌ بـ «ضَرْباً» إن لم نجعله مؤكداً وإلاً فبِعامِلِهِ. واليَمِينُ: يجوزُ أن يُرادَ بها إحدى اليدين وهو الظاهر، وأن يُرادَ بها القوةُ، فالباءُ على هذا للحالِ أي: مُلتبساً بالقوة، وأن يُرادَ بها الحلفُ وفاءً بقوله: «وَتَالَلَّهِ لَأَكِيدَنَّ»^(١). والباءُ على هذا للسبب. وَعَدَى «راغٌ» الثاني بـ «على» لَمَّا كان مع الضَرْبِ المُستولي عليهم مِنْ قُوَّتِهِمْ إلى أسفلِهِمْ بخلاف الأولِ فإنه مع توبيخِ لهم، وأتى بضميرِ العقلاء في قوله «عليهم» جَرِيّاً على ظَنٍّ عَدَّتْهَا أنها كالعقلاء.

آ. (٩٤) قوله: ﴿يَزِفُونُ﴾: حالٌ مِنْ فاعِلٍ «أَقْبَلُوا»، و«إليه» يجوزُ تَعَلُّقُهُ بما قبله أو بما بعده. وقرأ^(٢) حمزةُ «يَزِفُونُ» بضم الياء مِنْ أَزَفَ وله معنيان، أحدهما: أنه مِنْ أَزَفَ يَزِفُ أي: دخل في الزَفِيف وهو الإسراعُ، أو زَفَافِ العُروس وهو المَشْيُ على هَيْئَتِهِ؛ لأنَّ القومَ كانوا في طُمَأْنِينَةٍ مِنْ أَمْرِهِمْ، كذا قيل هذا الثاني وليس بشيء؛ إذ المعنى: أنهم لَمَّا سمعوا بذلك بادروا مُسْرِعِينَ، فالهمزة على هذا لَيْسَتْ للتعدية. والثاني: أنه مِنْ أَزَفَ بغيره أي: حَمَلَهُ على الزَفِيف وهو الإسراعُ أو على الزَفَافِ، وقد تقدَّم ما فيه. وباقي السبعةُ بفتح الياءِ مِنْ زَفَ الظِّلْمِ يَزِفُ أي: عدا بسرَّعة. وأصلُ الزَفِيفِ للنعامِ.

(١) الآية ٥٧ من الأنبياء.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والحجة ٦٠٩، والنشر ٣٥٧/٢، والقرطبي

٩٥/١٥، والتيسير ١٨٦، والبحر ٣٦٦/٧، والمحجب ٢٢١/٢.

وقرأ مجاهد وعبد الله بن يزيد والضحاك وابن أبي عبيدة «يَزْفُون» مِنْ وَزَفَ يَزِفُ أَي: أَسْرَعَ. إِلَّا أَنَّ الْكَسَائِيَّ وَالْفَرَاءَ^(١) قَالَا: لَا نَعْرِفُهَا بِمَعْنَى زَفَ، وَقَدْ عَرَفُوهَا غَيْرُهَا. قَالَ مجاهد — وهو بعض مَنْ قَرَأَ بِهَا —: «الْوَزِيفُ: النَّسْلَان».

وَقُرِئَ «يَزْفُون» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَ «يَزْفُون» كَيَزُمُونَ مِنْ زَفَاهُ بِمَعْنَى حَدَاهُ، كَأَنَّ بَعْضَهُمْ يَزْفُو بَعْضًا لَتَسَارُعِهِمْ إِلَيْهِ. وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «فَأَقْبَلُوا» وَقَوْلِهِ: «فَرَاغَ عَلَيْهِمْ» جُمْلٌ مَحذُوفَةٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا الْقَحْوِيُّ أَي: فَبَلَغَهُمُ الْخَبَرُ فَرَجَعُوا مِنْ عَيْدِهِمْ، وَنَحْوُ هَذَا.

آ. (٩٦) قَوْلُهُ: «وَمَا تَعْمَلُونَ»: فِي «مَا» هَذِهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ، أَجْوَدُهَا: أَنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي أَي: وَخَلَقَ الَّذِي تَصْنَعُونَهُ، فَالْعَمَلُ هُنَا التَّصْوِيرُ وَالنَّحْتُ نَحْو: عَمِلَ الصَّائِغُ السُّوَارَ أَي: صَاغَهُ. وَيُرْجَّحُ كَوْنُهَا بِمَعْنَى الَّذِي تَقْدُمُ مَا قَبْلُهَا فَإِنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي أَي: أَتَعْبُدُونَ الَّذِي تَنْجِتُونَ، وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ ذَلِكَ الَّذِي تَعْمَلُونَهُ بِالنَّحْتِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُصَدَّرِيَّةٌ أَي: خَلَقَكُمْ وَأَعْمَالَكُمْ. وَجَعَلَهَا الْأَشْعَرِيَّةُ دَلِيلًا عَلَى خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْحَقُّ. إِلَّا أَنَّ دَلِيلَ ذَلِكَ مِنْ هُنَا غَيْرُ قَوِيٍّ لِمَا تَقْدُمُ مِنْ ظُهُورِ كَوْنِهَا بِمَعْنَى الَّذِي. وَقَالَ مَكِّي^(٢): «يَجِبُ أَنْ تَكُونَ «مَا» وَالْفِعْلُ مُصَدَّرًا جِيءَ بِهِ لِيُقَيَّدَ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا». وَقَالَ أَيْضًا: «وَهَذَا أَلْيَقُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَنْ شَرُّ مَا خَلَقَ»^(٣) أَجْمَعَ الْقُرَاءَ عَلَى الْإِضَافَةِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ خَالِقُ الشَّرِّ. وَقَدْ فَارَقَ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ النَّاسَ فَقَرَأَ «مِنْ شَرٍّ»^(٤) بِالتَّنْوِينِ لِيُثْبِتَ

(١) معاني القرآن ٣٨٩/٢.

(٢) المشكل له ٢٣٩/٢.

(٣) الآية ٢ من الفلق.

(٤) البحر ٥٣٠/٨.

مع الله تعالى خالقاً» وقد استفرض الزمخشري^(١) هذه المقالة هنا بكونها مصدرية، وشنع على قائلها.

والثالث: أنها استفهامية، وهو استفهام توبيخ وتحقير لشأنها أي: وأي شيء تعملون؟ والرابع: أنها نافية أي: إن العمل في الحقيقة ليس لكم فأنتم لا تعملون شيئاً. والجملة من قوله: «والله خلقكم» حال ومعناها حينئذ: أنعبدون الأصنام على حالة تنافي ذلك، وهي أن الله خالقكم وخالقهم جميعاً. ويجوز أن تكون مستأنفة.

آ. (١٠٢) قوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ﴾: «معه» متعلق بمحذوف على سبيل البيان كأن قائله قال: مع من بلغ السعي؟ فقل: مع أبيه. ولا يجوز تعلقه بـ «بَلَغَ» لأنه يقتضي بلوغهما معاً حد السعي. ولا يجوز تعلقه بالسعي؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه فتعين ما تقدم. قال معناه الزمخشري^(٢). ومن يتسع في الظرف يجوز تعلقه بالسعي.

قوله: «ماذا ترى» يجوز أن تكون «ماذا» مركبة مغلباً فيها الاستفهام فتكون منصوبة بـ «ترى»، وهي وما بعدها في محل نصب بـ «انظر» لأنها معلقة له، وأن تكون «ما» استفهامية، و«ذا» موصولة، فتكون مبتدأ وخبراً، والجملة معلقة أيضاً، وأن تكون «ماذا» بمعنى الذي فتكون معمولاً لـ «انظر». وقرأ^(٣) الأخوان «تري» بالضم والكسر. والمفعولان محذوفان، أي: تُريني إياه من صبرك واحتمالك.

(١) الكشف ٣/٣٤٦.

(٢) الكشف ٣/٣٤٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والحجة ٦٠٩، والبحر ٣٧٠/٧، والقرطبي ١٠٣/١٥، والنشر ٣٥٧/٢، والتيسير ١٨٦، المحتسب ٢٢٢/٢.

وباقى السبعة / «تَرَى» بفتحتي من الرأي . وقرأ الأعمش والضحاك [٧٥١/أ] «تَرَى» بالضم والفتح بمعنى : ما يُخَيَّلُ إليك وَيَسْنَحُ بخاطرك؟

وقوله : «ما تُؤَمِّرُ» يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» بمعنى الذي ، والعائدُ مقدرُ أي : تُؤَمِّرُهُ ، والأصلُ : تُؤَمِّرُ بِهِ ، ولكنَّ حَذَفَ الجارُ مُطَرِّدٌ ، فلم يُحَذَفِ العائدُ إلَّا وهو منصوبُ المحلِّ ، فليس حَذَفُهُ هنا كحذفه في قولك : «جاء الذي مَرَزْتُ» . وَأَنْ تكونَ مصدريةً . قال الزمخشري^(١) : «أو أَمَرَك ، على إضافة المصدر للمفعول وتسمية المأمور به أمراً» يعني بقوله المفعول أي : الذي لم يُسَمِّ فاعله ، إلَّا أَنْ في تقدير المصدرِ بفعل مَبْنِيٍّ للمفعولِ خلافاً مشهوراً .

آ . (١٠٣) قوله : ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا﴾ : في جوابها ثلاثة أوجه ، أحدها — وهو الظاهر — أنه محذوف ، أي : نَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ ، أو ظَهَرَ صَبْرُهُمَا أو أَجَزَلْنَا لهما أَجْرَهُمَا . وقدره بعضُهم : بعد الرؤيا أي : كان ما كان مِمَّا يَنْطِقُ به الحالُ والوصفُ مِمَّا لَا يُدْرِكُ كُنْهَهُ . ونقل ابن عطية^(٢) أَنَّ التَّقديرَ : فَلَمَّا أَسْلَمَا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ ، قال : كقوله^(٣) :

٣٨١٨ — فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ

أي : فَلَمَّا أَجَزْنَا أَجْرَنَا وانتحى ، وَيُعْزَى هذا لسيبويه^(٤) وشيخه الخليل . وفيه نظرٌ : من حيث اتِّحَادُ الفَعْلَيْنِ الجَارِيَيْنِ مَجْرَى الشرط والجواب . إلَّا أَنْ

(١) الكشف ٣/٣٤٨ .

(٢) المحرر ١٣/٢٤٨ — ٢٤٩ .

(٣) تقدم برقم ٤٥٠ .

(٤) لم أقف على نص في «الكتاب» يفيد ذلك .

يُقال: جَعَلَ التَغَايِرَ فِي الْآيَةِ بِالْعَطْفِ عَلَى الْفِعْلِ، وَفِي الْبَيْتِ يَعْمَلُ الثَّانِي فِي «سَاحَةِ» وَبِالْعَطْفِ عَلَيْهِ أَيْضاً. وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَكْفِي فِي التَّغَايِرِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ «وَتَلَّ لِلجِبِينِ» وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ^(١) وَالْأَخْفَشِ^(٢). وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ «وَنَادِيْنَاهُ» وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ أَيْضاً.

وَقَرَأَ^(٣) عَلِيٌّ وَعَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ عَبَّاسٍ «سَلِّمًا». وَقُرِئَ «اسْتَسَلِّمًا».

و«تَلَّ» أَيُّ: صَرَعَهُ وَأَسْقَطَهُ عَلَى شِقِّهِ. وَقِيلَ: هُوَ الرَّمْيُ بِقُوَّةٍ، وَأَصْلُهُ: مِنْ رَمَى بِهِ عَلَى التَّلِّ وَهُوَ الْمَكَانُ الْمَرْتَفِعُ، أَوْ مِنَ التَّلِيلِ وَهُوَ الْعُنُقُ أَيُّ: رَمَاهُ عَلَى عُنُقِهِ، ثُمَّ قِيلَ لِكُلِّ إِسْقَاطٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى تَلٍّ وَلَا عَلَى عُنُقٍ. وَالْمِثْلُ: الرُّمْحُ الَّذِي يُتَلُّ بِهِ^(٤). وَالْجِبِينُ: مَا اكْتَنَفَ الْجَبْهَةَ مِنْ هُنَا، وَمِنْ هُنَا وَشَذُّ جَمْعُهُ عَلَى أَجْبِنٍ. وَقِيَاسُهُ فِي الْقَلَّةِ أَجْبِنَةٌ كَأَرْغَفَةٍ، وَفِي الْكَثْرَةِ: جُبْنٌ وَجُبْنَانٌ كَرَغِيفٍ وَرَغْفَانٍ وَرُغْفٌ.

آ. (١١٢) قَوْلُهُ: «نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ»: نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَهِيَ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ. قَالَ الشَّيْخُ^(٥): «إِنْ كَانَ الذَّبِيحُ إِسْحَاقَ فَيُظْهَرُ كَوْنُهَا حَالًا مُقَدَّرًا، وَإِنْ كَانَ إِسْمَاعِيلَ هُوَ الذَّبِيحُ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْبَشَارَةُ بِشَارَةً بِوِلَادَةِ إِسْحَاقَ، فَقَدْ جَعَلَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٦) ذَلِكَ مَحَلَّ سَوْأَلٍ قَالَ: «فَلِنْ قُلْتُ: فَرَقٌ بَيْنَ

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٥٦.

(٢) لم يشر الأخفش إلى زيادة الواو في هذا الموضع في كتابه «معاني القرآن». وانظر أمثلة على ذلك في كتابه ١٢٥، ٤٥٧.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤١٣، والمحاسب ٢/٢٢٢، والقرطبي ١٥/١٠٤، والبحر ٧/٣٧٠.

(٤) يتل به: أي يُصرع به.

(٥) البحر ٧/٣٧٢.

(٦) الكشف ٣/٣٥١.

هذا وبين قوله: «فادخلوها خالدين»^(١): وذلك أن المدخول موجود مع وجود الدخول، والخلود غير موجود معهما فقدّرت: مُقدّرين الخلود فكان مستقيماً، وليس كذلك المبشّر به، فإنه معدوم وقت وجود البشارة، وعَدَمُ المبشّر به أوجبَ عدمَ حاله؛ لأن الحال جليّة لا تقوم إلا بالمحلّي، وهذا المبشّر به الذي هو إسحاق حين وُجد لم تُوجد النبوة أيضاً بوجوده بل تراخت عنه مدة طويلة، فكيف يُجعل «نبياً» حالاً مقدرةً، والحال صفةٌ للفاعل والمفعول^(٢) عند وجود الفعل منه أوبه؟ فالخلود وإن لم يكن صفتهم عند دخول الجنة فتقدّرُها صفتهم؛ لأن المعنى: مُقدّرين الخلود وليس كذلك النبوة، فإنه لا سبيل إلى أن تكون موجودة أو مقدرة وقت وجود البشارة بإسحاق لعدم إسحاق؟ قلت: هذا سؤال دقيق المسلك. والذي يحل الإشكال: أنه لا بُدَّ من تقدير مُضاف محذوف وذلك قوله: وبشّرناه بوجود إسحاق نبياً أي: بأن يُوجد مقدرة نبوته، فالعامل في الحال الوجود/ لا فعل البشارة وبذلك يرجع نظير قوله تعالى: [٧٥١/ب] «فادخلوها خالدين»^(٣). انتهى. وهو كلام حسن.

قوله: «من الصالحين» يجوز أن يكون صفة لـ «نبياً»، وأن يكون حالاً من الضمير في «نبياً» فتكون حالاً متداخلة. ويجوز أن تكون حالاً ثانية. قال الزمخشري^(٤): «وَرَوَّذَهَا عَلَى سَبِيلِ الثَّنَاءِ وَالتَّقْرِيزِ؛ لِأَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ».

آ. (١١٦) قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُمْ﴾: الضمير عائذ على موسى

(١) الآية ٧٣ من الزمر.

(٢) الكشف: أو المفعول.

(٣) الآية ٧٣ من الزمر.

(٤) الكشف ٣٥١/٣.

وهارون وقوميهما. وقيل: عائدٌ على الاثنين بلفظ الجمع تعظيماً كقوله^(١):

٣٨١٩ — فَإِنْ شِئْتَ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ مِوَاكُمُ

«يا أيُّها النبي إذا طَلَّقْتُمُ»^(٢).

قوله: «فكانوا هم» يجوز في «هم» أن يكون تأكيداً، وأن يكون بدلاً، وأن يكون فضلاً. وهو الأظهر.

آ. (١٢٣) قوله: ﴿وَإِنْ إِيَّاسَ﴾: العامة على همزة مكسورة، همزة قطع. وابنُ ذكوان^(٣) بوضليها، ولم ينقلها عنه الشيخ^(٤) بل نقلها عن جماعة^(٥) غيره. ووجهُ الفراءتين أنه اسم^(٦) أعجمي تلاعبت به العرب فقطعت همزته تارةً، ووصلتها أخرى وقالوا فيه: إِيَّاسِين كَجِبْرَائِيلَ. وقيل: تحتل قراءة الوصل أن يكون اسمه ياسين^(٧) ثم دخلت عليه آل المعرفة، كما دخلت على ليسع وقد تقدّم^(٨). وإِيَّاس هذا قيل: هو ابنُ إِيَّاسِين المذكور بعد^(٩)، مِنْ وَلَدٍ

(١) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٢) الآية ١ من الطلاق.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٥٤٨، والنشر ٣٥٩/٢ — ٣٦٠، والحجة ٦٠٩، والتيسير ١٨٧، والبحر ٣٧٣/٧، والمحاسب ٢٢٣/٢.

(٤) عبارة أبي حيان: «وابن عامر بوصل الألف فاحتمل أن يكون وصل همزة القطع واحتمل أن يكون اسمه ياسا ودخلت عليه آل» انظر: البحر ٣٧٣/٧.

(٥) عكرمة والحسن بخلاف عنهما والأعرج وأبورجاء وابن عامر وابن محيصن.

(٦) الأصل «اسمي».

(٧) كذا في الأصل لعلها ياسا.

(٨) الآية ٨٦ من الأنعام.

(٩) الآية ١٣٠.

هارونَ أخي موسى . وقيل : بل إلياس إدريس . ويدلُّ له قراءة عبد الله والأعمش وابن وثاب «وإن إدريس» . وقُرئ «إدراَس» كإبراهيم . وإبراهيم . وفي مصحف أبيّ وقراءته : قوله : «وإن إليس» بهمزة مكسورة ثم ياء ساكنة بنقطتين مِنْ تحت ثم لام مكسورة ، ثم ياء بنقطتين مِنْ تحت ساكنة ، ثم سين مفتوحة .

آ . (١٢٤) قوله : ﴿إِذْ قَالَ﴾ : ظرفٌ لقوله «لمن المرسلين» .

آ . (١٢٥) قوله : ﴿بَعْلًا﴾ : القراءة على تنوينه منصوباً ، وهو الرُّبُّ بلغة اليمن^(١) . سمع ابنُ عباس رجلاً منهم يَشْدُ ضالَّةً فقال آخر : أنا بَعْلُهَا فقال : اللَّهُ أَكْبَرُ ، وتلا الآية . وقيل : هو عَلَمٌ لصنم بعينه ، وله قصةٌ في التفسير . وقيل : هو عَلَمٌ لامرأةٍ بعينها أَتَتْهُمْ بضلال فاتبعوها ، كذا جاء في التفسير . وتأيد صاحبُ هذه المقالة بقراءة مَنْ قرأ^(٢) «بَعْلَاء» بزنة حَمَاء .

قوله : «وَتَذَرُونَ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً على إضمار مبتدأ ، وَأَنْ يكونَ عطفاً على «تَذَعُونَ» فيكونَ داخلاً في حَيْزِ الإنكار .

آ . (١٢٦) قوله : ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ﴾ : قرأ^(٣) الأخوان وحفص بنصِبِ الثلاثة مِنْ ثلاثة أوجهٍ : النصبُ على المدحِ أو البدلِ أو البيانِ إن قلنا : إنَّ إضافةَ أَفْعَلٍ إضافةً مَحْضَةً . والباقيون بالرفع : إمَّا على خبر ابتداءٍ مضمَّر أي : هو الله ، أو على أنَّ الجلالةَ مبتدأ وما بعده الخبرُ . رُوِيَ عن

(١) انظر : لغات القبائل ٢٣٧ .

(٢) البحر ٣٧٣/٧ .

(٣) السبعة ٥٤٩ ، والنشر ٣٦٠/٢ ، والتيسير ١٨٧ ، والقُرطبي ١١٧/١٥ ، والبحر ٣٧٣/٧ ، والحجة ٦١٠ .

حمزة^(١) أنه كان إذا وَصَلَ نَصَبَ، وإذا وَقَفَ رَفَعَ. وهو حسنٌ جداً، وفيه جَمْعٌ بين الرَوَاتِبَيْنِ.

أ. (١٢٨) قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾: استثناءٌ متصلٌ مِنْ فاعِلِ «فَكَذَّبُوهُ» وفيه دلالةٌ على أَنَّ فِي قَوْمِهِ مَنْ لَمْ يُكَذِّبْهُ، فلذلك اسْتُثْنُوا. ولا يجوزُ أَنَّ يَكُونُوا مُسْتَثْنَيْنِ مِنْ ضَمِيرِ «لَمْ حَضَرُوا» لَأَنَّهُ يُلْزَمُ أَنَّ يَكُونُوا مُنْدرَجِينَ فِي مَنْ كَذَّبَ، لكنهم لَمْ يُحْضَرُوا لكونهم عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ. وهو بَيِّنُ الفسادِ. لا يُقال: هو مستثنىٌ مِنْهُ استثناءً منقطعاً؛ لَأَنَّهُ يَصِيرُ المعنى: لَكِنَّ عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ مِنْ غَيْرِ هَؤُلَاءِ لَمْ يُحْضَرُوا. ولا حاجةٌ إِلَى هذا بوجهِ، إِذْ بِهِ يَفْسُدُ نَظْمُ الكلامِ.

أ. (١٣٠) قوله: ﴿عَلَى إِيَّاسِينَ﴾: قرأ^(٢) نافعٌ وابن عامرٌ «على آلِ يَاسِينَ» بِإِضافةِ «آل» بِمعنى أَهْلِ إلى «يَاسِينَ». والباقون بكسر الهمزة وسكون اللامِ موصولةٌ بِـ «يَاسِينَ» كَأَنَّهُ جَمْعُ «إِيَّاسٍ» جَمْعُ سَلامَةٍ. فَأَمَّا الْأَوَّلَى: فَإِنَّهُ أَرَادَ بِالْأَلِ إِيَّاسَ وَلَدَ يَاسِينَ كَمَا تَقَدَّمَ وَأَصْحَابَهُ. وقيل: المرادُ بِيَاسِينَ هَذَا إِيَّاسُ الْمُتَقَدِّمُ، فَيَكُونُ لَهُ اسْمَانِ. وَآلُهُ رَهْطُهُ وَقَوْمُهُ الْمُؤْمِنُونَ. وقيل: المرادُ بِيَاسِينَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأما القراءةُ الثَّانِيَةُ^(٣) فقيل: هي جَمْعُ إِيَّاسِ الْمُتَقَدِّمِ. وَجُمِعَ بِاعتبارِ أَصْحَابِهِ كَالْمَهَالِبَةِ وَالْأَشَاعِثَةِ فِي الْمُهْلَبِ وَبَنِيهِ، وَالْأَشْعَثِ وَقَوْمِهِ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ جَمْعُ الْمُنْسَوْبِينَ إِلَى إِيَّاسٍ، وَالْأَصْلُ الْيَاسِيُّ كَأَشْعَرِيٍّ. ثُمَّ اسْتَقْبَلَ

(١) البحر ٣٧٣/٧.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٩، والنشر ٣٦٠/٢، والحجة ٦١٠، والتيسير ١٨٧، والقرطبي ١١٨/١٥، والبحر ٣٧٣/٧، والمختب ٢٢٣/٢.

(٣) إل يَاسِينَ.

تضعيفُهما فُحِذِفَتْ إحدَى ياءَي النسب / فلَمَّا جُمِعَ جَمَعَ سَلَامَةُ التقى ساكنان : [أ/٧٥٢]
إحدى الياءَين وياءُ الجمع ، فُحِذِفَتْ أولاهما لالتقاء السَّاكنين ، فصار إلياسين
كما ترى . ومثله : الأشْعَرُونَ والخَبِيثُونَ . قال (١) :

٣٨٢٠ - قَذَنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيثِينَ قَلْبِي

وقد تقدّم طَرَفٌ من هذا آخر الشعراء (٢) عند «الأعجميين» . إلّا أنَّ
الزمخشري (٣) قد ردّ هذا : بأنّه لو كان على ما ذُكِرَ لَوَجِبَ تعريفُهُ بأل فكان
يُقال : على الإلياسين . قلت : لانه متى جُمِعَ العَلَمُ جَمَعَ سَلَامَةُ أو ثني لَزِمَتْهُ
الألفُ واللامُ ؛ لانه تَزَوُّلُ عِلْمِيَّتِهِ فيقال : الزيدان ، الزيدون ، الزينبات ولا يُلتَفَتُ
إلى قولهم : جُمادَيان وعَمَياتان عِلْمِيٌّ شهرَينَ وجبلَينَ لندورِهما .

وقرأ الحسن وأبورجاء «على إلياسين» بوصلِ الهمزة على أنه جَمْعُ
إلياس وقومه المنسوبين إليه بالطريق المذكورة . وهذه واضحةٌ لوجودِ آل المعرفةِ
فيه كالزبيديّين . وقرأ عبد الله «على إدراسين» لأنّه قرأ في الأول «وإنَّ
إدريس» (٤) . وقرأ أُبَيُّ «على إيليسين» لأنّه قرأ في الأول «وإنَّ إيليس» كما
حرّزته عنه . وهاتان تَدُلُّانِ على أن إلياسينَ جَمْعُ إلياس .

آ . (١٣٧) قوله : ﴿مُضْبِحِينَ﴾ : حالٌ . وهو مِنْ أَصْبَحَ النَّامَةُ
بمعنى داخلين في الصباح . ومنه «إِذَا سَمِعْتَ بُرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُضْبِحٌ» (٥)

(١) تقدم برقم ٥٢٦ .

(٢) انظر إعرابه للآية ١٩٨ .

(٣) الكشف ٣/٣٥٢ .

(٤) في الآية ١٢٣ .

(٥) مجمع الأمثال ٤١/١ ، والمستقصى ١٢٤/١ .

أي : مُقيم في الصباح . وقد تقدّم ذلك في سورة الروم ^(١) .

آ . (١٣٨) قوله : ﴿وبالليل﴾ : عطفٌ على الحال قبلها أي :
ومُلتبِسِينَ بالليل .

آ . (١٤٠) قوله : ﴿إِذْ أَبَقَ﴾ : ظرفٌ للمرسلين ، أي : هو من
المرسلين حتى في هذه الحالة . وَأَبَقَ أي : هَرَبَ . يُقَالُ : أَبَقَ الْعَبْدُ يَأْبِقُ إِبَاقًا
فهو أَبَقٌ ، والجمع أَبَاقٌ كَضُرَابٍ . وفيه لغةٌ ثانية : أَبَقَ بالكسر يَأْبِقُ بالفتح . ويَأْبِقُ
الرجل يُشَبِّه به في الاستتار . وقولُ الشاعر ^(٢) :

..... ٣٨٢١

قَدْ أَحْكَمْتَ حَكَمَاتِ الْقِدِّ وَالْأَبَقَا

قيل : هو القَنْبُ .

آ . (١٤١) قوله : ﴿فَسَاهَمَ﴾ : أي : فغالبهم في المساهمة ،
وهي الاقتراع . وأصله أَنْ يَخْرُجَ السَّهْمُ عَلَى مَنْ غَلَبَ .

آ . (١٤٢) قوله : ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ : حالٌ . والمليمُ : الذي أتى بما
يُلَامُ عليه . قال ^(٣) :

٣٨٢٢ - وَكَمْ مِنْ مُلِيمٍ لَمْ يُصَبِّ بِمَلَامَةٍ

وَمُتَّبِعٍ بِالذَّنْبِ لَيْسَ لَهُ ذَنْبٌ

(١) الآية ١٧ . وانظر إعرابه للآية ٦٦ من الحجر .

(٢) البيت لزهير وصدره :

القائد الخيل منكبوا دوابرها

وهو في ديوانه ٤٩ ، واللسان أبق ، وعمدة الحفاظ ٥ . ومتكبوا دوابرها : أكلتها
الأرض .

(٣) لم أهدئ إلى قائله . وهو في البحر ٣٦٨/٧ ، والمحمر ٢٥٦/١٣ .

يقال: ألام فلان أي: فَعَلَ ما يُلامُّ عليه. وقُرِئَ^(١) «مَلِيم» بفتح الميم مِنْ لَامٍ يَلُومُ، وهي شاذَّةٌ جداً إذ كان قياسها «مَلُومٌ» لأنها مِنْ ذوات الواوِ كَمَقُولٍ وَمَصُونٍ. قيل: ولكن أُخِذَتْ مِنْ لِيمٍ على كذا مبنياً للمفعول. ومثله في ذلك: شُبْتُ الشيءَ فهو مَشِيبٌ، ودُعِيَ فهو مَدْعِيٌّ، والقياسُ: مَشُوبٌ وَمَدْعُوٌّ^(٢)، لأنهما مِنْ يَشُوبُ وَيَدْعُو.

آ. (١٤٤) قوله: ﴿فِي بَطْنِهِ﴾: الظاهرُ أنه متعلِّقٌ بـ «لَيْتَ» وقيل: حالٌ أي: مستقراً.

آ. (١٤٥) قوله: ﴿بِالْعَرَاءِ﴾: أي: في العراء نحو: زيد بمكة. والعراء: الأرضُ الواسعةُ التي لا نباتَ بها ولا مَعْلَمَ، اشتقاقاً من العري وهو عَدَمُ السُّترةِ. سُمِّيَتْ الأرضُ الجُرْداءُ لعدمِ اسْتِيارِها بشيءٍ. والعُرا بالْقصر: الناحيةُ. ومنه اعتراه أي: قَصَدَ عُراه. وأما الممدودُ فهو — كما تقدَّم — الأرضُ الفَيْحاءُ. قال^(٣):

٣٨٢٣ — وَرَفَعْتُ رِجْلاً لَا أَخَافُ عِشَارَهَا
وَنَبَذْتُ بِالْمَتْنِ الْعَرَاءَ ثِيَابِي

آ. (١٤٦) قوله: ﴿مِنْ يَقْطِينٍ﴾: هو يَقْطِيلٌ مِنْ قَطَنَ بالمكان إذا أقام فيه لا يَبْرَحَ^(٤). قيل: واليَقْطِينُ: كلُّ ما لم يكن له ساقٌ مِنْ عُودٍ كالقِثَاءِ

(١) البحر ٣٧٥/٧، والكشاف ٣٥٣/٣.

(٢) لأن عينه واو في مَشُوبٍ، ولامه واو في مَدْعُوٍّ.

(٣) البيت لرجلٍ من خُزاعة. وهو في مجاز القرآن ١٧٥/٢، واللسان (عرا)، والبحر

٣٦٨/٧، والقرطبي ١٢٩/١٥.

(٤) يَقْطِنُ قُطُوناً.

والْقَرْعَ وَالْبَطِيخَ . وفي قوله : «شجرة» ما يَرُدُّ قولَ بعضهم إن الشجرة في كلامهم ما كان لها ساقٌ مِنْ عُوْدٍ ، بل الصحيح أنها أَعَمُّ . ولذلك بُيِّنَتْ بقوله : «مِنْ يَقْطِينٍ» . وأما قوله : «والنَّجْمُ وَالشَّجَرُ»^(١) فلا دليل فيه لأنه استعمالُ اللفظ العام في أحدِ مَذْلُولاته . وقيل : بل أَثَبَّتَ اللَّهُ يَقْطِينِ الخاصَّ على ساقٍ معجزةً له فجاء على أصله / ولو بُيِّنَتْ من الوَعْدِ مثل : يَقْطِينِ لقلت : يُوَعِّدُ لا يُقال : تُحْدَفُ الواوُ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ «يَعْدُ» مضارعٌ وَعَدَ ؛ لأنَّ شَرَطَ تلك الياء أن تكونَ للمضاربة . وهذه مما يَمْتَحِنُ بها أهلُ التصريف بعضهم بعضاً . [ب/٧٥٢]

آ . (١٤٧) قوله : ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ : في «أو» هذه سبعةٌ أوجهٍ قد تقدَّمتْ بتحقيقها ودلائلها في أولِ البقرة عند قوله «أَوْ كَصَيِّبٍ»^(٢) فعليك بالالتفات إليها ثَمَّةً : فالشُّكُّ بالنسبةِ إلى المخاطبين ، أي : إن الرائي يَشُكُّ عند رؤيتهم ، والإيهامُ بالنسبةِ إلى أن الله تعالى أَبْهَمَ أَمْرَهُم ، والإباحةُ أي : إن الناظر إليهم يُباح له أن يَحْزِرَهُم بهذا القَدْر ، أو بهذا القَدْرِ ، وكذلك التخييرُ أي : هو مُخَيَّرٌ بين أن يَحْزِرَهُم كذا أو كذا ، والإضرابُ ومعنى الواوِ واضحان .

آ . (١٤٩) قوله : ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾ : قال الزمخشري^(٣) : «معطوفٌ على مثله»^(٤) في أولِ السورة ، وإن تباعدت . قال الشيخ^(٥) : «وإذا كانوا قد عَدُّوا الفصلَ بجملةٍ نحو : «كُلُّ لَحْمًا وَاضْرِبْ زَيْدًا وَخَبْرًا» من أقبح التركيب ، فكيف بجملي كثيرةٍ وقصصٍ متباينةٍ؟» قلت : ولقائل أن يقول : إن الفصلَ

(١) الآية ٦ من الرحمن .

(٢) الآية ١٩ من البقرة ، وانظر : الدر المصون ١ / ١٦٧ .

(٣) الكشف ٣ / ٣٥٤ .

(٤) الآية ١١ .

(٥) البحر ٧ / ٣٧٦ .

- الصافات -

- وإن كثر بين الجمل المتعاطفة - مغتفر. وأما المثال الذي ذكره فيمن قبيل المفردات. ألا ترى كيف عطف «خبزاً» على لحمًا؟

آ. (١٥٠) قوله: ﴿وهم شاهدون﴾: جملة حالية من الملائكة. والرباط: الواو، وهي هنا واجبة لعدم رابط غيرها.

آ. (١٥٢) والعامة على «وَلَدَ اللَّهُ» فعلاً ماضياً مسنداً للجلالة أي: أتى بالولد، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. وقُرِئ^(١) «وَلَدَ اللَّهُ» بإضافة الولد إليه أي: يقولون: الملائكة وَلَدَهُ. فحذف المبتدأ للعلم به، وأُبقِيَ خبره. والوَلَدَ: فَعَلَ بمعنى مَفْعُول كالقَبْض؛ فلذلك يقع خبراً عن المفرد والمثنى والمجموع تذكيراً وتأييلاً. تقول: هذي وَلَدِي، وهم وَلَدِي.

آ. (١٥٣) قوله: ﴿أَصْطَفَى﴾: العامة على فتح الهمزة على أنها همزة استفهام بمعنى الإنكار والتفريع، وقد حُذِفَ معها همزة الوصل استغناءً عنها.

وقرأ^(٢) نافع في رواية وأبو جعفر وشيبة والأعمش بهمزة وصل تثبت ابتداءً وتسقط دَرَجاً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه على نية الاستفهام، وإنما حُذِفَ للعلم به. ومنه قول عُمَرُ بن أبي ربيعة^(٣):

٣٨٢٤- ثم قالوا: تُحِبُّهَا قَلْتُ بَهْرًا
عدد الرَّمْلِ والحَصَى والترابِ

(١) البحر ٣٧٦/٧.

(٢) من رواية ابن جُمَاز وإسماعيل عنه. انظر: السبعة ٥٤٩، والنشر ٣٦٠/٢، والقرطبي ١٣٤/١٥، والبحر ٣٧٧/٧، والحجة ٦١٢.

(٣) ديوانه ٤٢٣، والكتاب ١٥٧/١، والخصائص ٢٨١/٢، والدرر ١٦٢/١، وبهراً: كثيراً.

أي: أتحبها. والثاني: أن هذه الجملة بَدَلٌ من الجملة المحكيّة بالقول، وهي «وَلَدَ اللَّهُ» أي: يقولون كذا، ويقولون: اصطفى هذا الجنس على هذا الجنس. قال الزمخشري^(١): «وقد قرأ بها حمزة والأعمش. وهذه القراءة وإن كان هذا مَحْمَلُهَا فهي ضعيفة. والذي أضعفها أن الإنكار قد اكتنف هذه الجملة من جانبَيْها، وذلك قوله: «ولأنهم لكاذبون»، «ما لكم كيف تحكمون» فَمِنْ جَعَلَهَا لِلإِثْبَاتِ فَقَدْ أَوْقَعَهَا دَخِيلَةً بَيْنَ نَسِيئَيْنِ». قال الشيخ^(٢): «وليست دخيلة بين نَسِيئَيْنِ؛ لَأَنَّ لَهَا مَنَاسِبَةً ظَاهِرَةً مع قولهم: «وَلَدَ اللَّهُ». وأمّا قوله: «ولأنهم لكاذبون» فهي جملة اعتراض بين مقالتي الكفرة جاءت للتنديد^(٣) والتأكيد في كَوْنِ مقالَتِهِمْ تلك هي مِنْ إِفْكِهِمْ».

ونَقَلَ أبو البقاء^(٤) أنه قَرِءَ «أَصْطَفَى» بالمد. قال: «وهو بعيد جداً».

آ. (١٥٤) قوله: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾: جملتان استفهاميتان ليس لإحدهما تَعْلُقٌ بِالْأُخْرَى من حيث الإعراب، استفهم أولاً عَمَّا اسْتَقَرَّ لَهُمْ وَبَتَّ، استفهام إنكار، وثانياً استفهام تعجب مِنْ حُكْمِهِمْ بِهَذَا الْحُكْمِ الْجَائِرِ، وهو أَنَّهُمْ نَسَبُوا أَحْسَنَ الْجَنْسَيْنِ وَمَا يَتَطَيَّرُونَ مِنْهُ، وَتَتَوَارَى أَحَدُهُمْ مِنْ قَوْمِهِ عِنْدَ بَشَارَتِهِ بِهِ، إِلَى رَبِّهِمْ، وَأَحْسَنَ^(٥) الْجَنْسَيْنِ إِلَيْهِمْ.

آ. (١٦٠) قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾: مُسْتَنَى مُنْقَطِعٌ. والمستنى منه: إمّا فاعلُ «جَعَلُوا» أي: جعلوا بينه وبين الْجِنَّةِ نَسَباً إِلَّا

(١) الكشف ٣/٣٥٤.

(٢) البحر ٧/٣٧٧.

(٣) البحر: للتشديد.

(٤) الإملاء ٢/١١٢.

(٥) أي: نسبوا أحسن.

عباد الله . الثاني : أنه فاعل «يَصِفُونَ» أي : لكن عباد الله يَصِفُونَهُ بما يَلِيْقُ به [أ/٧٥٣] تعالى . الثالث : أنه ضمير «مُحَضَّرُونَ» أي : لكنَّ عبادَ الله ناجُونَ . وعلى هذا فتكون جملة التسييح معترضة . وظاهرُ كلام أبي البقاء أنه يجوزُ أن يكون استثناءً متصلاً لأنه قال^(١) : «مستثنى مِنْ «جَعَلُوا» أو «مُحَضَّرُونَ» . ويجوزُ أن يكون منفصلاً . فظاهرُ هذه العبارة أنَّ الوجهين الأولين هو فيهما متصل لا منفصل . وليس ببعيدٍ كأنه قيل : وجعلَ الناس . ثم استثنى منهم هؤلاء وكلُّ مَنْ لم يجعل بين الله تعالى وبين الجنة نسباً فهو عند الله مُخلصٌ من الشُّرك .

آ . (١٦١) قوله : ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ : فيه وجهان ، أحدهما : أنه معطوفٌ على اسم «إِنَّ» . و«ما»^(٢) نافية ، و«أنتم» اسمُها أو مبتدأ ، و«أنتم» فيه تغليبُ المخاطبِ على الغائبِ ؛ إذ الأصلُ : فإنكمُ ومعبودكم ما أنتم وهو ، فغلبَ الخطابُ . و«عليه» متعلقٌ بقوله : «بفائتين» . والضميرُ عائِدٌ على «ما تعبدون» بتقديرِ حذفِ مضافٍ وضَمَّنْ فائتين معنى حاملين بالفتنة والتقدير : فإنكم وآلهتكم ، ما أنتم وهم حاملين على عبادته إلا الذين سَبَقَ في علمه أنه من أهلِ صُلَى الجحيم . فَمَنْ مفعولٌ بـ «فائتين» والاستثناءُ مفرغٌ . والثاني : أنه مفعولٌ معه ، وعلى هذا فيَحْسُنُ السكوتُ على «تعبدون» كما يَحْسُنُ في قولك : «إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» ، وحكى الكسائيُّ أن كُلَّ ثوبٍ وثمنه^(٣) والمعنى : أنكم مع معبوديكم مُقترنون . كما يُقَدَّرُ ذلك في «كُلَّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مُقترنان» . وقوله : «ما أنتم عليه بفائتين» مستأنفٌ أي : ما أنتم على ما تعبدون بفائتين ، أو بحاملين على الفتنة ، إلا مَنْ هو صالٍ منكم . قالها الزمخشريُّ^(٤) . إلا أن

(١) الإملاء ٢٠٨/٢ .

(٢) في قوله تعالى : «ما أنتم» .

(٣) رُسِمَت الواو «لوه» وفي «الارتشاف» : «كل ثوب وقيمته» . الارتشاف ٣٢/٢ .

(٤) الكشف ٣٥٥/٣ ، والوجهان هما : العطف والمعية .

أبا البقاء^(١) ضَعَّفَ الثاني ، وكذا الشيخ^(٢) تابعاً له في تضعيفه بَعْدَ تَبَادُره إلى الفهم .

قلت : الظاهر أنه معطوف ، واستثناؤه « ما أنتم عليه بفاتنين » غير واضح ، والحقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ . وَجَوَزَ الزمخشري^(٣) أَنْ يَعُودَ الضمير في « عليه » على الله تعالى قال : « فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ يَقْتِنُونَهُمْ عَلَى اللَّهِ ؟ قُلْتَ : يُفْسِدُونَهُمْ عَلَيْهِ بِأَغْوَاهِم ، مِنْ قَوْلِكَ : فِتْنِ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ أَمْرَاتِهِ ، كَمَا تَقُولُ : أَفْسَدَهَا عَلَيْهِ وَخَيَّبَهَا عَلَيْهِ » .

آ . (١٦٣) و « مَنْ هُوَ » يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً أَوْ مَوْصُوفَةً .

وقرأ العامة « صال الجحيم » بكسر اللام ؛ لأنه منقوص مضاف حُذِفَتْ لَامُهُ لالتقاء الساكنين ، وَحُجِّلَ عَلَى لَفْظِ « مَنْ » فَأَفْرَدَ كَمَا أَفْرَدَ هُوَ . وقرأ^(٤) الحسنُ وابن أبي عبيدة بضم اللامِ مع واو بعدها ، فيما نقله الهذلي^(٥) عنهما ، وابن عطية^(٦) عن الحسن . وقرأ بضمها مع عَدَمِ واو فيما نقل ابن خالويه^(٧) عنهما وعن الحسن فقط ، فيما نقله الزمخشري^(٨) وأبو الفضل^(٩) . فأما مع الواو

(١) الإملاء ٢٠٨/٢ ، قال : « ويضعف أن يكون بمعنى مع إذ لا فعل هنا » .

(٢) البحر ٣٧٨/٧ .

(٣) الكشف ٣٥٥/٣ .

(٤) انظر في قراءتها : المحتسب ٢٢٨/٢ ، والبحر ٣٧٩/٧ ، والقرطبي ١٣٦/١٥ ، والنشر ١٨٣/٢ .

(٥) الكامل له (خ) ٢٣٣ .

(٦) المحرر ٢٦١/١٣ ، وعبارته « بضم اللام » .

(٧) الشواذ له ١٢٨ .

(٨) الكشف ٣٥٦/٣ .

(٩) وهو الرازي صاحب اللوامع .

فإنَّه جَمْعُ سَلَامَةٍ بالواو والنون، ويكون قد حُمِلَ على لفظ «مَنْ» أولاً فأفردَ في قوله «هو»، وعلى معناها ثانياً فجمَعَ في قوله: «صَالُوا» وحذفت النون للإضافة. ومما حُمِلَ فيه على اللفظ والمعنى في جملة واحدة وهي صلة للموصول قوله تعالى: «إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى»^(١) فأفرد في «كان» وجمَعَ في هوداً. ومثله قوله^(٢):

— ٣٨٢٥ —

وَأَيَّقَظَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ نِيَامَا
وأما مع عَدَمِ الواو فيحتمل أن يكون جمعاً أيضاً، وإنما حذفت الواو خطأ كما حذفت لفظاً. وكثيراً ما يفعلون هذا: يُسْقِطُونَ فِي الْخَطِّ مَا يَسْقِطُ فِي اللَّفْظِ. ومنه «يَقْضِ الْحَقُّ»^(٣) في قراءة مَنْ قرأ بالضاد المعجمة، ورُسِمَ بغير ياء، وكذلك «وَإِخْشَوْنَ، الْيَوْمَ»^(٤). ويحتمل أن يكون مفرداً، وحقه على هذا كسر اللام فقط لأنه عين منقوص، وعين المنقوص مكسورة أبداً وحذفت اللام وهي الياء لالتقاء الساكنين نحو: هذا قاض البلد.

وقد ذكروا فيه^(٥) توجيهين، أحدهما: أنه مقلوب؛ إذا الأصل: صالي ثم صايل، قَدَّمُوا اللَّامَ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ، فَوَقَعَ الْإِعْرَابُ عَلَى الْعَيْنِ، ثُمَّ حُذِفَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ بَعْدَ الْقَلْبِ فَصَارَ اللَّفْظُ كَمَا تَرَى، وَوزنه على هذا فاعٌ فيقال على هذا: جاء صالٌ، ورأيت صالاً، ومررت بصالٍ، فيصيرُ في اللفظ قولك: هذا

(١) الآية ١١١ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٦٧٨.

(٣) الآية ٥٧ من الأنعام، وهي قراءة الكسائي وحمزة وابن عامر وأبي عمرو. الدر

٦٥٧/٤.

(٤) الآية ٣ من المائدة.

(٥) في «صال».

بَابٌ وَرَأَيْتُ بَابًا، وَمَرَرْتُ بِيَابٍ. وَنَظِيرُهُ فِي مَجَرَّدِ الْقَلْبِ: شَاكٍ^(١) وَلَايٍ^(٢) فِي شَائِكَ وَلَايْتُ، وَلَكِنْ شَائِكَ وَلَايْتُ قَبْلَ الْقَلْبِ صَحِيحَانِ، فَصَارَا بِهِ مَعْتَلَيْنِ مَنْقُوصَيْنِ بِخِلَافِ «صَالٍ» فَإِنَّهُ قَبْلَ الْقَلْبِ مَعْتَلٌ مَنْقُوصٌ فَصَارَ بِهِ صَحِيحًا. وَالثَّانِي: أَنَّ اللَّامَ حُذِفَتْ اسْتِقْلَالًا مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ. وَهَذَا عِنْدِي أَسْهَلُ مِمَّا قَبْلَهُ وَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَتَنَاسَوْنَ اللَّامَ الْمَحْذُوفَةَ، وَيَجْعَلُونَ الْإِعْرَابَ عَلَى الْعَيْنِ. وَقَدْ فُرِئَ «وَلَهُ الْجَوَارُ»^(٣) بَرَفَعَ الرَّاءَ، «وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٌ»^(٤) بَرَفَعَ النُّونَ تَشْبِيهًا بِجَنَاحٍ وَجَانٍ. وَقَالُوا: مَا بَالَيْتُ بِهِ بَالَةً وَالْأَصْلُ بِالْيَةِ كَمَا فِيهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ طَرَفٌ مِنْ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٌ»^(٥) فَيَمَنْ قَرَأَهُ بَرَفَعَ الشَّيْنَ.

أ. (١٦٤) قَوْلُهُ: «وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ»: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ «مِنَّا» صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ هُوَ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ» تَقْدِيرُهُ: مَا أَحَدٌ مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ، وَحُذِفَ الْمُبْتَدَأُ مَعَ «مِنْ» جَيِّدٌ فَصِيحٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَحْذُوفٌ أَيْضًا، وَ«إِلَّا لَهُ مَقَامٌ» صِفَتُهُ حُذِفَ مَوْصُوفُهَا، وَالْخَبَرُ عَلَى هَذَا هُوَ الْجَارُ الْمَتَقَدِّمُ. وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦): حَذَفَ الْمَوْصُوفَ، وَأَقَامَ الصِّفَةَ مَقَامَهُ كَقَوْلِهِ^(٧):

٣٨٢٦- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَأُ الشَّنَايَا

(١) الشَّاكُ: ذُو الشُّوْكَةِ ثُمَّ صَارَ شَايِكٌ ثُمَّ شَاكِي. وَقَدْ يُقَالُ شَاكٌ. انْظُرْ: اللِّسَانُ شُوكٌ.
(٢) نَبَاتٌ لَايْتُ: مَا قَدْ التَّبَسَّ بِبَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ يَقُولُونَ: لَايْتُ وَلَايْتُ عَلَى الْقَلْبِ كَمَا سَبَقَ. انْظُرْ: اللِّسَانُ لَوْتُ.

(٣) الْآيَةُ ٢٤ مِنَ الرَّحْمَنِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ. الْإِتْحَافُ ٥١٠/٢.

(٤) الْآيَةُ ٥٤ مِنَ الرَّحْمَنِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْمَذْكُورَةِ.

(٥) الْآيَةُ ٤١ مِنَ الْأَعْرَافِ وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي رَجَاءٍ. الشُّوَاذُ ٤٣. وَانْظُرْ: الدَّرَجُ ٣٢٢/٥.

(٦) الْكَشَافُ ٣٥٦/٣.

(٧) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ ٢٥٣٨.

[وقوله^(١)]:

٣٨٢٧- تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

ورَّده الشيخ^(٢) فقال: «ليس هذا مِنْ حَذَفِ الموصوف وإقامة الصفة مُقامه؛ لأنَّ المحذوف مبتدأ، و«إلاَّ له مقام» خبره؛ ولأنه لا ينعقد كلام مِنْ قوله: «وما منَّا أحدٌ»، وقوله: «إلاَّ له مقام» مَحْطُ الفائدة، وإنَّ تُخِيلُ أن «إلاَّ له مقام معلوم» في موضع الصفة فقد نَصَّوا على أنَّ «إلاَّ» لا تكونُ صفةً إذا حُذِفَ موصوفها، وأنها فارقت «غير» إذا كانت صفةً في ذلك لتمكِّي «غير» في الوصف وَعَدَمِ^(٣) تمكِّي «إلاَّ» فيه، وجعل ذلك كقوله: «أنا ابنُ جَلا» أي: أنا ابنُ رجلٍ جَلا، و«بكفِّي كان» أي: رجل كان، وقد عدَّه النُحويون مِنْ أقبحِ الضَّرَائِرِ [حيث حَذَفَ الموصوف والصفة جملةً لم تتقدَّمها مِنْ «بِخلافِ قوله «مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أقام» يريدون: مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ، ومِنَّا فريقٌ أقام»^(٤)] وقد تقدَّم نحو من هذا في النساء عند قوله: «وإنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ»^(٥). وهذا الكلام وما بعده ظاهره أنه من كلامِ الملائكة. وقيل: مِنْ كلامِ رسولِ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم. ومفعول «الصَّافُونَ» و«المُسَبِّحُونَ» يجوزُ أن يكونَ مُراداً أي: الصَّافُونَ أقدامنا أو أجنحتنا، والمُسَبِّحُونَ اللَّهَ تعالى وأنَّ لا يُرادُ البتةُ أي: نحن مِنْ أَهْلِ هذا الفعلِ.

(١) تقدم برقم ٢١٠٩.

(٢) البحر ٣٧٩/٧.

(٣) البحر: وقلة تمكن.

(٤) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.

(٥) الآية ١٥٩ من النساء. وانظر: الدر المصون ١٤٨/٤.

آ. (١٧٢) قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾: تفسير للكلمة فيجوز أن لا يكون لها محل من الإعراب، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ مضمرة أو منصوبة بإضمار فعل أي: هي أنهم لهم المنصورون، أو أعني بالكلمة هذا اللفظ، ويكون ذلك على سبيل الحكاية؛ لأنك لو صرحت بالفعل قبلها حاكياً للجملة بعده كان صحيحاً، كأنك قلت: عَيِّتُ هذا اللفظ كما تقول: «كتبْتُ زيدَ قائمٌ» و«إنَّ زيداَ لقائمٌ». وقرأ^(١) الضحَّاك «كلماتنا» جمعاً.

آ. (١٧٧) قوله: ﴿نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ﴾: العامة على «نَزَلَ» مبنياً للفاعل، وعبد الله^(٢) بِنائِه للمفعول، والجار قائم مقام فاعله. والسَّاحة: الفناء الخالي من الأبنية، وجمعُها سُوَحٌ فالفَّها عن واوٍ، فتصغرُ على سُوَيْحَةٍ. قال الشاعر^(٣):

٣٨٢٨- فكان سِيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا
أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوَحُ

[٧٥٤/أ] وبهذا يتبين / ضَعُفُ قول الراغب^(٤): «إنها من ذوات الياء؛ حيث عدّها في مادة «سيح» ثم قال: «السَّاحة: المكان الواسع. ومنه ساحة الدار. والسَّائح: الماء الجاري في الساحة. وساح فلان في الأرض: مرَّ مرَّ السَّائح،

(١) في الآية ١٧١. انظر: البحر ٧/٣٨٠.

(٢) المحتسب ٢/٢٢٩، والبحر ٧/٣٨٠.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١/١٩٧، والخصائص ١/٣٤٨، وابن يعيش ٢/٨٦، والخزانة ٢/٣٤٢. والسوح: جمع ساحة يصف سنة ذات جذب فرعي الغنم وتركة سواء.

(٤) لم ينص على أنها يائية ومنهجه الجمع بين ذوات الياء وذوات الواو تحت حرف واحد، وذكر بعدها «سود» وبدأ المادة بقوله ساح. المفردات ٢٤٦.

ورجلٌ سائحٌ وسَيَّاحٌ انتهى . ويُحتمل أن يكونَ لها مادتان^(١)، لكن كان ينبغي أن يذكرَ: ما هي الأشهرُ، أو يذكرهما معاً. وحُذِفَ مفعولُ «أَبْصَرَ» الثاني: إمّا اختصاراً للدلالة الأولى عليه، وإمّا اقتصاراً. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: صبايحهم.

آ. (١٨٠) قوله: ﴿رَبُّ الْعِزَّةِ﴾: أُضيفَ الربُّ إلى العِزَّةِ لاختصاصه بها، كأنه قيل: ذو العِزَّةِ كما تقول: صاحبٌ صِدْقٍ لاختصاصه به. وقيل: المرادُ العِزَّةُ المخلوقةُ الكائنةُ بين خَلْقِهِ. و يترتَّبُ على القولين مسألةُ اليمين. فعلى الأولِ ينعقدُ بها اليمينُ؛ لأنها صفةٌ من صفاتِهِ تعالى بخلاف الثاني، فإنه لا ينعقدُ بها اليمينُ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الصَّافَّاتِ]

(١) عقد لها في اللسان مادتين: «سوح» ومنها الساحة وتصغيرها سَوَّيْحَةٌ، و«سَيَّاح» ومنه السَّيَّاح: الماء الظاهر الجاري وقد ساح يسبح سَبَّحاً، وساح في الأرض يسبح سَبَّاحَةً أي ذهب. ومن هنا فثمة مادتان واوية ويائية.

سورة ص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قرأ^(١) العامة بسكون الدال من «صاد» كسائر حروف التهجّي في أوائل السور. وقد مرّ ما فيه. وقرأ أُبَيُّ والحسن وابنُ أبي إسحاق وابنُ أبي عبلة وأبو السَّمّال بكسر الدال من غير تنوين. وفيها وجهان، أحدهما: أنه كَسَرَ لالتقاء الساكنين^(٢)، وهذا أقرب. والثاني: أنه أمر من المصاداة وهي المعارضة^(٣) ومنه صَوْتُ الصدى لمعارضته لصوتك وذلك في الأماكن الصليّة الخالية والمعنى: عارض القرآن بعملك، فاعمل بأوامره وانتبه عن نواهيه. قاله الحسن. وعنه أيضاً: أنه من صَادَيْتُ أي: حاذتُ. والمعنى: حاديت الناس بالقرآن.

وقرأ ابن أبي إسحاق كذلك، إلا أنه نَوَّنَه وذلك على أنه مجرور بحرف قَسَمٍ مقدر، حُذِفَ وبقي عَمَلُهُ كقولهم: «اللَّهُ لأفعلن» بالجر. إلا أن الجرَّ يَقِلُّ في غير الجلالة، وإنما صَرَفَهُ ذهاباً به إلى معنى الكتاب والتنزيل. وعن الحسن

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤١٨، والبحر ٧/٣٨٣، والقرطبي ١٥/١٤٣، والمحتسب ٢/٢٣٠، والنشر ١/٤١٤.

(٢) الألف والصاد.

(٣) وهو مذهب الزجاج في معانيه ٤/٣١٩، قال: «ومن قولك: صاِدِي يُصَادِي إذا قابل على معنى: صاِدِ القرآن بعملك».

أيضاً وابن السَّمِيعِ. وهارون الأعور صَادُ بالضم من غير تنوين، على أنه اسم للسورة، وهو خبرٌ مبتدأ مضمَّر أي: هذه صاد. ومُنِعَ من الصرف للعلمية والتأنيث، وكذلك قرأ ابن السَّمِيعِ وهارون: قاف^(١) ونون^(٢) بالضم على ما تقدَّم.

وقرأ عيسى وأبو عمرو في رواية محبوب «صاد» بالفتح من غير تنوين. وهي تحتمل ثلاثة أوجه. البناء على الفتح تخفيفاً كَأَيْنَ وكيف، والجرُّ بحرف القسم المقدَّر، وإنما مُنِعَ من الصرف للعلمية والتأنيث كما تقدَّم، والنصب بإضمارِ فَعَلَ أو على حذفِ حَرْفِ القسم نحو قوله^(٣):

— ٣٨٢٩ —

فذاك أمانة الله الشريدُ

وامتنعت من الصرف لما تقدَّم، وكذلك قرأ: «قاف» و«نون» بالفتح فيهما، وهما كما تقدَّم، ولم أحفظُ التنوينَ مع الفتح والضم.

قوله: «والقرآن» قد تقدَّم مثله في «يس»^(٤) والقرآن، وجوابُ القسم فيه أقوالٌ كثيرة، أحدها: أنه قوله: «إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ»^(٥)، قاله الزجاج^(٦) والكوفيون غيرَ الفراء. قال الفراء^(٧): «لا نجدُه مستقيماً لتأخيره جداً عن قوله: «والقرآن». الثاني: أنه قوله: «كَمْ أَهْلَكْنَا» والأصل: لكم أَهْلَكْنَا، فحذف اللام كما حذفها

(١) الآية ١ من ق.

(٢) الآية ١ من القلم.

(٣) تقدم برقم ٩٣.

(٤) الآية ١ - ٢ من يس.

(٥) في الآية ٦٤.

(٦) معاني القرآن له ٣١٩/٤.

(٧) معاني القرآن له ٣٩٧/٢.

في قوله: «قد أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا»^(١) بعد قوله: «والشمس» لَمَّا طَالَ الكلام. قاله ثعلب والفراء^(٢). الثالث: أنه قوله: «إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلُ»^(٣) قاله الأخفش^(٤). الرابع: أنه قوله: «صاد»؛ لأنَّ المعنى: والقرآن لقد صدق محمدٌ. قاله الفراء^(٥) وثعلب أيضاً. وهذا بناءٌ منهما على جواز تقديم جواب القسم، وأنَّ هذا الحرف مُقْتَطَعٌ مِنْ جُمْلَةٍ هُو دَالٌ عَلَيْهَا. وكلاهما ضعيفٌ. الخامس: أنه محذوفٌ. واختلفوا في تقديره، فقال الحوفي: / تقديره: لقد [٧٥٤/ب] جاءكم الحقُّ، ونحوه. وقُدِّرَ ابن عطية^(٦): ما الأمرُ كما يَزْعُمُونَ. والزمخشري^(٧): إنه لَمُعْجَزٌ. والشيخ^(٨): إِنَّكَ لَمِنَ الرُّسُلِينَ. قال: «لأنه نظيرُ «يَسَ والقرآن الحكيم، إِنَّكَ لَمِنَ المرسلين»^(٩) وللزمخشري^(١٠) هنا عبارةٌ بشعةٌ جداً. وهي: «فَإِنْ قُلْتَ: قوله: ص والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا في عِزَّةٍ وشِقَاقٍ كلامٌ ظاهره متنافٍ^(١١) غيرُ منتظمٍ. فما وجهُ انتظامه؟ قلت: فيه وجهان، أن يكونَ قد ذكر اسمَ هذا الحرفِ من حروفِ المعجمِ على سبيلِ التحدي والتنبية على الإعجازِ كما مرَّ في أول الكتاب، ثم أتبعه القسمَ محذوفَ الجواب

(١) الآية ٩ من الشمس.

(٢) معاني القرآن ٣٩٧/٢.

(٣) الآية ١٤.

(٤) معاني القرآن له ٤٥٣/٢.

(٥) معاني القرآن له ٣٩٦/٢ - ٣٩٧.

(٦) المحرر ٧/١٤.

(٧) الكشف ٣٥٩/٣.

(٨) البحر ٣٨٣/٧.

(٩) الآية ١، ٢ من يس.

(١٠) الكشف ٣٥٨/٣ - ٣٥٩.

(١١) المطبوعة: متنافر.

لدلالة التحدي عليه، كأنه قال: والقرآن ذي الذكر إنه لكلامٌ مُعْجَزٌ. والثاني: أن يكون «صاد» خبرٌ مبتدأ محذوفٍ على أنها اسمٌ للسورة كأنه قال: هذه صاد. يعني هذه السورة التي أعجزت العرب والقرآن ذي الذكر، كما تقول: «هذا حاتمٌ والله» تريد: هو المشهور بالسخاء والله، وكذلك إذا أقسم بها كأنه قال: أَقْسَمْتُ بصاد والقرآن ذي الذكر إنه لمُعْجَزٌ. ثم قال: بل الذين كفروا في عِزَّةٍ واستكبارٍ عن الإذعان لذلك والاعتراف^(١)، وشقاقٍ لله ورسوله، وإذا جعلتها مُقْسَمًا بها، وعطفت عليها «والقرآن ذي الذكر» جاز لك أن تريد بالقرآن التنزيل كله، وأن تريد السورة بعينها. ومعناه: أُقْسِمُ بالسورة الشريفة: والقرآن ذي الذكر كما تقول: مَرَرْتُ بالرجل الكريم والنسمة المباركة، ولا تريد بالنسمة غير الرجل.

آ. (٢) قوله: ﴿بل الذين كفروا﴾: إضرابٌ انتقالٍ من قصة إلى أخرى. وقرأ^(٢) الكسائي في رواية سورة وحامد بن الزبرقان^(٣) وأبو جعفر والجحدري «في غِرَّةٍ» بالغين معجمة والراء. وقد روي أن حماداً الراوية قرأها كذلك تصحيفاً، فلما رُدَّت عليه قال: «ما ظننتُ أن الكافرين في عِزَّةٍ» وهو وهمٌ منه؛ لأن العِزَّةَ المُشارَ إليها حَمِيَّةُ الجاهلية. والتنكير في «عِزَّةٍ وشقاقٍ» دلالة على شدَّتَيْهِما وتَفَاقُمِهِما.

آ. (٣) قوله: ﴿كم أهلكنا﴾: «كم» مفعولٌ «أهلكنا»، و«مِنْ قَرْنٍ» تمييزٌ، و«مِنْ قَبْلِهِمْ» لا ابتداء الغاية.

(١) الكشف: «والاعتراف بالحق».

(٢) البحر ٣٨٣/٧، والكشاف ٣٥٩/٣.

(٣) لم أقف عليه.

قوله: «ولات حين» هذه الجملة في محل نصب على الحال من فاعل «نادوا» أي: استغاثوا، والحال أنه لا مهرب ولا منجى.

وقرأ العامة «لات» بفتح التاء و«حين» بالنصب، وفيها أوجه، أحدها: - وهو مذهب سيويه^(١) - أن «لا» نافية بمعنى ليس، والتاء مزيدة فيها كزيادتها في رُبَّ وئَمْ، ولا تعمل إلا في الأزمان خاصة نحو: لات حين، ولات أوان، كقوله^(٢):

٣٨٣٠- طَلُّوا صُلْحَنَا وَلَا تَ أَوَانٍ
فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

وقول الآخر^(٣):

٣٨٣١- نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَا تَ سَاعَةً مَنَدَمٍ
وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَذِئُهُ وَخِيمٌ
وَالْأَكْثَرُ حِينَئِذٍ حَذَفُ مَرْفُوعِهَا تَقْدِيرُهُ: ولات الحين حين مناص. وقد يُحذف المنصوب ويبقى المرفوع. وقد قرأ هنا بذلك بعضهم^(٤) كقوله^(٥):

(١) انظر: الكتاب ٢٨/١، ٣٨٩.

(٢) البيت لأبي زيد الطائي، وهو في الخصائص ٣٧٧/٢، والإنصاف ١٠٩، وابن يعيش ٣٢/٩، والخزانة ١٥١/٢، والعيني ١٥٧/٢، والهمع ١٢٦/١، والدرر ٩٩/١.

(٣) البيت لمحمد بن عيسى التميمي أو مهلهل بن مالك الكناني، وهو في شرح الكافية الشافية ٤٤٣/١، والخزانة ١٤٧/٢، والعيني ١٤٦/٢، والهمع ١٢٦/١، والدرر ٩٩/١.

(٤) وهو أبو السَّمال. وانظر في قراءات «ولات حين»: الفرطبي ١٤٨/١٥، والبحر ٣٨٣/٧، والشواذ ١٢٩.

(٥) تقدم برقم ٨٨٠.

٣٨٣٢- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا

فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَّاحٍ

أي: لا بَرَّاحٍ لي. ولا تعملُ في غيرِ الأحيان على المشهور، وقد تُمَسِّكْ بِأعمالها في غير الأحيان بقوله^(١):

٣٨٣٣- حَنْتُ نَوَارَ وَلَاتٍ هُنَّا حَنْتِ

وبدا الذي كانت نَوَارُ أَجْنَتْ

فإنَّ «هُنَّا» مِنْ ظُرُوفِ الأَمَكْنَةِ. وفيه شذوذٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، أحدها: عَمَلُهَا في اسمِ الإشارةِ وهو معرفةٌ ولا تعملُ إِلَّا في النكراتِ. الثاني: كَوْنُهُ لا يَتَصَرَّفُ. الثالث: كَوْنُهُ غيرَ زَمَانٍ. وقد رَدَّ بَعْضُهُمْ هَذَا بِأَنَّ «هُنَّا» قد خَرَجَتْ عن المكانيةِ واستَعْمِلَتْ في الزمانِ، كقوله تعالى: «هَنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ»^(٢) وقول الشاعر^(٣):

٣٨٣٤-

فهنالك يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ المَفْرَعِ

كما تقدم في سورة الأحزاب^(٤)؛ إِلَّا أَنَّ الشذوذَيْنِ الآخرَيْنِ باقِيانِ. وتَأَوَّلَ بَعْضُهُم البيتَ أيضاً بتأويلٍ آخر: وهو أَنَّ «لَاتٍ» هنا مهملةٌ لا عملَ لها و«هُنَّا» ظَرَفٌ خبرٌ مقدَّمٌ / و«حَنْتِ» مبتدأٌ بتأويلِ حَذَفِ «أَنَّ» المصدريةِ تقديرُهُ: أَنَّ حَنْتِ نَحْوُ «تَسْمَعُ بالمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٥). وفي هذا تَكَلُّفٌ وَبُعْدٌ. إِلَّا أَنَّ فيه الاستراحةَ من الشذوذاتِ المذكوراتِ أو الشذوذَيْنِ.

(١) تقدم برقم ١٢٥٣.

(٢) الآية ١١ من الأحزاب.

(٣) تقدم برقم ١٢٥٢.

(٤) انظر إعرابه للآية ١١ من الأحزاب.

(٥) مجمع الأمثال ١/١٢٩. وقد ذكر هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٤٤٥.

وفي الوقف عليها مذهبان: المشهور عند العرب وجماهير القراء السبعة بالتاء المجبورة إتباعاً لمرسوم الخط الشريّف. والكسائي^(١) وحده من السبعة بالهاء. والأول مذهب الخليل وسيبويه^(٢) والزجاج^(٣) والفراء^(٤) وابن كيسان، والثاني مذهب المبرد. وأغرب أبو عبيد^(٥) فقال: الوقف على «لا» والتاء متصلة بـ «حين» فيقولون: قُمْتُ تحينَ قمتَ، وتحينَ كان كذا فعلتُ كذا. وقال: «رأيتها في الإمام كذا»: «ولا تحين» متصلة. وأنشد على ذلك أيضاً قول الشاعر^(٦):

٣٨٣٥- العاطفون تحينَ ما مِنْ عاطِفٍ

والمُطعمون زمانَ لا مِنْ مُطعمٍ

والمصاحفُ إنما هي «ولات حين». وحملَ العامة ما رآه على أنه ممّا شذَّ عن قياس الخط كظائر له مرّت لك.

وأما البيت فقيل: إنّه شاذُّ لا يُلْتَفَتُ إليه. وقيل: إنه إذا حُذِفَ الحينُ المضافُ إلى الجملة التي فيها «لات» جاز أن تُحَذَفَ «لا» وحدها ويُستغنى عنها بالتاء. والأصل: العاطفون حين لات حينَ لا مِنْ عاطِفٍ، فحذف «حين» الأول و«لا» وحدها، كما أنه قد صرّح بإضافة «حين» إليها في قول الآخر^(٧):

(١) النشر ٣٢/٢، والإتحاف ٤١٨/٢، والبحر ٣٨٤/٧.

(٢) لم أقف لسيبويه على نص يفيد ذلك.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢.

(٥) هذا النقل ورد في المغني ٣٣٥ عن أبي عبيدة.

(٦) تقدم برقم ٣٨٣.

(٧) لم أهتم إلى قائله، وعجزه:

ولكن قبلها اجْتَنِبُوا أذاتني

وهو في الهمع ١٢٢/١، والدرر ٩٩/١، والخزانة ١٤٨/٢.

٣٨٣٦- وذلك حينَ لَاتَ أوانَ حِلْمٍ

ذكر هذا الوجه ابنُ مالك، وهو متعسفٌ جداً. وقد تُقدِّرُ إضافة «حين» إليها مِن غيرِ حَذْفٍ لها كقوله^(١):

٣٨٣٧- تَذَكَّرَ حُبَّ لَيْلَى لَاتَ حِينَا

أي: حينَ لَاتَ حين. وأيضاً فكيف يصنع أبو عبيدٍ بقوله^(٢):

٣٨٣٨-

..... ولَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٍ

[وقوله]^(٣):

٣٨٣٩-

..... لَاتَ أوانَ

فإنه قد وُجِدَتِ التاءُ مع «لا» دون «حين»؟

الوجه الثاني من الأوجه السابقة: أنها عاملةٌ عملَ «إن» يعني أنها نافيةٌ

(١) عجزه:

وأضحى الشيبُ قد قَطَعَ القرينا

وهو في معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، واللسان (لات)، والخزانة ١٤٨/٢،

ولا يعرف قائله.

(٢) تمامه:

فَلَتَعْرِفَنَ خَلِيقاً مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ

ولم أهتمد إلى قائله، وهو في أضداد الأنباري ١٦٨، ومعاني الفراء ٣٩٧/٢.

(٣) تقدم برقم ٣٨٣٦.

للجنس فيكون «حين مناص» اسمها، وخبرها مقدر تقديره: ولات حين مناصٍ لهم، كقولك: لا غلامَ سفرٍ لك، واسمها معربٌ لكونه مضافاً.

الثالث: أن بعدها فعلاً^(١) مقدراً ناصباً لـ «حين مناص» بعدها أي: لات أرى حين مناصٍ لهم بمعنى: لست أرى ذلك ومثله: «لا مَرَحِباً بهم» ولا أهلاً ولا سهلاً أي: لا أتوا مَرَحِباً، ولا لَقُوا أهلاً، ولا وَطِنُوا سهلاً. وهذان الوجهان ذهب إليهما الأخفش^(٢) وهما ضعيفان. وليس إضمارُ الفعلِ هنا نظيرَ إضماره في قوله^(٣):

٣٨٤٠- ألا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

.....

لضرورة أن اسمها المفرد النكرة مبني على الفتح، فلما رأينا هذا معرباً قَدَرْنَا له فعلاً خلافاً للزجاج، فإنه يُجَوِّزُ تنوينه في الضرورة، ويدعي أن فتحته للإعراب، وإنما حُذِفَ التنوينُ للتخفيفِ وَيَسْتَدِلُّ بالبيت المذكور وتقدم تحقيق هذا^(٤).

الرابع: أن «لات» هذه ليست هي «لا» مُزَاداً فيها تاءُ التانيث، وإنما هي: «ليس» فأبدلت السينُ تاءً، وقد أُبْدِلَتْ منها في مواضع قالوا^(٥): النات

(١) الأصل: «فعل مقدر ناصب» وهو سهو.

(٢) لم يُشر إلى ذلك في كتابه «معاني القرآن».

(٣) تقدم برقم ٩٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٨٢/١.

(٥) انظر: الممتع ٣٨٩. ونسب صاحب الجنى الداني ٤٨٥ القول إلى ابن أبي الربيع.

يريدون: الناس. ومنه: «سِتُّ» وأصله سِدْس. قال^(١):

٣٨٤١- يا قاتِلَ السُّلَّةِ بني السُّعَلاتِ

عَمَرَوْ بَيْنَ يَرْبُوعٍ شَرَارَ النَّاتِ

لَيْسُوا بِأَخْيَارٍ وَلَا أَكْيَاتِ

وَقُرِئَ شاذًّا «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ»^(٢) إلى آخره. يريد: شرارَ الناسِ

ولا أكياس، فأبدل. وَلَمَّا أَبْدَلَ السَّيْنَ تاءً خاف من التباسها بحرف التمني

فقلب الياء ألفاً فَبَقِيَتْ «لات» وهو من الاكتفاء بحرف العلة؛ لأنَّ حرف العلة

لا يُبْدَلُ ألفاً إلَّا بشروطٍ منها: أن يتحرَّك، وأن يفتَحَ ما قبله، فيكون «حين

مناص» خبرها، والاسم محذوف على ما تقدّم، والعمل هنا بحق الأصلية

لا الفرعية.

وقرأ^(٣) عيسى بن عمر «ولات حين مناص» بكسر التاء وجرَّ «حين» وهي

[٧٥٥/ب] قراءة/ مُشْكَلَةٌ جداً. زعم الفراء^(٤) أن «لات» يُجرُّ بها، وأنشد^(٥):

٣٨٤٢-

وَلَتَنَدَمَنَّ وَلَاتُ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ

وأنشد غيره^(٦):

٣٨٤٣- طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتُ أَوَانٍ

(١) تقدم برقم ١٠٦٥.

(٢) الآية ١ من الناس. انظر: الشواذ ١٨٣.

(٣) القرطبي ١٥/٨٤٨، والبحر ٧/٣٨٣.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(٥) تقدم برقم ٣٨٣٧.

(٦) تقدم برقم ٣٨٣٠.

البيت . وقال الزمخشري^(١) : «ومثله قول أبي زيد الطائي : طلبوا صلحتنا . البيت . قال : فإن قلت ما وجه الجر في «أوان» ؟ قلت : شبه بـ «إذ» في قوله^(٢) :

..... — ٣٨٤٤

..... وأنت إذ صحيح

في أنه زمان قطع منه المضاف إليه وعوض منه التنوين لأن الأصل : ولات أوان صلح . فإن قلت : فما تقول في «حين مناص» والمضاف إليه قائم ؟ قلت : نزل قطع المضاف إليه من «مناص» — لأن أصله : حين مناصهم — منزلة قطعه من «حين» لاتحاد^(٣) المضاف والمضاف إليه ، وجعل تنوينه عوضاً من المضاف^(٤) المحذوف ، ثم بنى الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن . انتهى .

وخرجه الشيخ^(٥) على إضمار «من» والأصل : ولات من حين مناص ، فحذفت «من» وبقي عملها نحو قولهم : على كم جذع بنيت بيتك ؟ أي : من جذع في أصح القولين . وفيه قول آخر : أن الجر بالإضافة ، ومثله قوله^(٦) :

٣٨٤٥ — ألا رجل جزاه الله خيراً

.....

أنشدوه بجر «رجل» أي : ألا من رجل .

(١) الكشف ٣/٣٥٩ .

(٢) تقدم برقم ٣٢٧ .

(٣) قوله : «لاتحاد» غير واضح في الأصل ، وفي الكشف «لاتخاذ» وهو تصحيف .

(٤) الكشف : الضمير .

(٥) البحر ٣٨٤/٧ بعد أن حكم على كلام الزمخشري السابق بالتمحل .

(٦) تقدم برقم ٩٥ .

قلت: وقد يتأيد بظهورها في قوله^(١):

—٣٨٤٦—

وقال: ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هَندٍ

قال^(٢): «ويكون موضع «مِنْ حين مناصٍ» رفعاً على أنه اسم لات بمعنى ليس، كما تقول: ليس من رجلٍ قائماً، والخبرُ محذوفٌ، وعلى هذا قولُ سيويه. وعلى^(٣) أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ على قولِ الأخفش: وخَرَجَ الأخفش^(٤) «ولاتِ أَوَانٍ» على حَذَفِ مضافٍ، يعني: أنه حُذِفَ المضافُ وبقي المضافُ إليه مجروراً على ما كان. والأصلُ: ولات حينِ أَوَانٍ.

وقد رَدَّ هذا الوجهَ مكي^(٥): بأنه كان ينبغي أَنْ يقومَ المضافُ إليه مقامه في الإعراب فيرفع. قلت: قد جاء بقاءُ المضافِ إليه على جرِّه. وهو قسمان: قليلٌ وكثيرٌ. فالكثيرُ أَنْ يكونَ في اللفظِ مثْلُ المضافِ نحو^(٦):

—٣٨٤٧— أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امِراً

ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ ناراً

أي: وكلُّ نارٍ. والقليلُ أَنْ لا يكونَ كقراءة مَنْ قرأ «والله يريدُ الآخرة»^(٧)

(١) تقدم برقم ٩٤.

(٢) أي أبو حيان في تخريج قراءة «ولات حين» في البحر ٣٨٤/٧.

(٣) البحر: أو على.

(٤) معاني القرآن ٤٥٣/٢ — ٤٥٤.

(٥) المشكل له ٢٤٨/٢.

(٦) تقدم برقم ٢٤٤٣، وقد تحقق شرط النحاة: وهو العطف على مماثل المحذوف وهو «كل».

(٧) الآية ٦٧ من الأنفال وهي قراءة سليمان بن جمار. انظر: البحر ٥١٨/٤، والمحاسب ٢٨١/١.

بجر «الآخرة» فليكن هذا منه . على أن المبرد رواه بالرفع^(١) على إقامته مقام المضاف .

وقال الزجاج^(٢) : «الأصل : ولات أواننا، فحذِف المضاف إليه فوجب أن لا يُعَرَّب، وكسره لالتقاء الساكنين» . قال الشيخ^(٣) : «هذا هو الوجه الذي قرره الزمخشري، أخذَه من أبي إسحاق» قلت : يعني الوجه الأول، وهو قوله : ولات أوان صلح . هذا ما يتعلق بجر «حين» .

وأما كسر تاء «لات» فعلى أصل التقاء الساكنين كـ جَير، إلا أنه لا تُعرف تاء تانيث إلا مفتوحةً .

وقرأ عيسى أيضاً بكسر التاء فقط، ونصب «حين» كالعامة . وقرأ أيضاً «ولات حين» بالرفع، «مناص» بالفتح . وهذه قراءة مشككة جداً لا تبعد عن الغلط من راويها عن عيسى فإنه بمكانة من العلم المانع له من مثل هذه القراءة . وقد خرَّجها أبو الفضل الرازي في «لوامحه» على التقديم والتأخير، وأن «حين» أجري مجرى قبل وبعد في بنائه على الضم عند قطعه عن الإضافة بجامع ما بينه وبينها من الظرفية الزمانية . و«مناص» اسمها مبني على الفتح فُصل بينه وبينها بـ «حين» المقطوع عن الإضافة . / والأصل : ولات مناص [١/٧٥٦] حين كذا، ثم حذِف المضاف إليه «حين»، وبني على الضم وقُدِّم فاصلاً بين «لات» واسمها . قال : «وقد يجوز أن يكون لذلك معنى لا أعرفه» . وقد روي في تاء «لات» الفتح والكسر والضم .

(١) كما نقل عنه الزجاج في المعاني ٣٢٠/٤، ولم يرد البيت في مقتضب المبرد .

(٢) معاني القرآن ٣٢٠/٤ - ٣٢١ .

(٣) البحر ٣٨٤/٧ .

وقوله: «فنادَوْا» لا مفعول له؛ لأنَّ القصد: فَعَلُوا النداء، مِنْ غير قصدٍ منادى. وقال الكلبي: «كانوا إذا قاتلوا فاضْطَرُّوا نادى بعضهم لبعض: مناص أي: عليكم بالفرار، فلَمَّا أتاهم العذاب قالوا: مناص». فقال الله تعالى لهم: ولات حين مناصٍ». قال القشيري: «فعلى هذا يكون التقدير: فنادَوْا مناص، فحذف لدلالة ما بعده عليه». قلت: فيكون قد حذف المنادى وهو بعضاً وما ينادون به، وهو مناص، أي: نادَوْا بعضهم بهذا اللفظ. وقال الجرجاني: «أي: فنادَوْا حين لا مناص أي: ساعة لا منجى ولا قوت، فلَمَّا قَدِمَ «لا» وآخر «حين» اقتضى ذلك الواو كما تقتضي الحال إذا جُعِلَ ابتداءً وخبراً مثل ما تقول: «جاء زيدٌ ركباً» ثم تقول: جاء وهو ركبٌ. فـ «حين» ظرفٌ لقوله «فنادَوْا». قال الشيخ^(١): «وكونُ أصلِ هذه الجملة فنادَوْا: حين لا مناص، وأنَّ «حين» ظرفٌ لقوله: «فنادَوْا» دعوى أعجمية في نَظْمٍ^(٢) القرآن، والمعنى على نظمه في غاية الوضوح». قلت: الجرجاني لا يَظنُّ أنَّ حينَ ظرفٌ لـ «نادَوْا» في التركيب الذي عليه القرآن الآن، إنما يعني بذلك في أصلِ المعنى والتركيب، كما شبَّه ذلك بقولك «جاء زيدٌ ركباً» ثم بـ «جاء زيدٌ وهو ركبٌ» فـ «راكباً» في التركيب الأولِ حالٌ، وفي الثاني خبرٌ مبتدأ، كذلك «حين» كان في الأصل ظرفاً للنداء، ثم صار خبر «لات» أو اسمها على حسب الخلاف المتقدم.

والمناصُ: مَفْعَلٌ مِنْ ناصٍ يُنوصُ أي: هَرَبَ فهو مصدرٌ يقال: نَاصَهُ يُنوصُه إذا فاته فهذا متعدي، وناصٌ يُنوصُ أي: تَأَخَّرَ. ومنه ناص عن قُرْبِهِ أي:

(١) البحر ٣٨٤/٧.

(٢) البحر: «مخالفة لنظم».

تَأخَّرَ عَنْهُ جُبْنًا. قَالَهُ الْفَرَاءُ^(١)، وَأَنْشَدَ قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٢):

٣٨٤٨- أَمِنْ ذِكْرِ سَلْمَى أَنْ نَأْتِكَ تَنْوُصُ
فَتَقْصُرُ عَنْهَا حِقْبَةً وَتَبْوُصُ

قال أبو جعفر النحاس^(٣): «نَاصٌ يَنْوُصُ أَي: تَقْدُمُ فَيَكُونُ مِنَ الْأَصْدَادِ». وَاسْتَنَاصَ طَلَبَ الْمَنَاصِ. قَالَ حَارِثَةُ بْنُ زَيْدٍ^(٤):

٣٨٤٩- غَمَرُ الْجِرَاءِ إِذَا قَصَرْتُ عِنَانَهُ
بِيَدِي اسْتَنَاصَ وَرَامَ جَرِي الْمَسْحَلِ

ويقال: نَاصٌ إِلَى كَذَا يَنْوُصُ نَوْصًا أَي: التَّجَا إِلَيْهِ.

آ. (٤) قَوْلُهُ: ﴿أَنْ جَاءَكُمْ﴾: أَي: مِنْ أَنْ، وَفِيهَا الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ^(٥).

وقوله: «وَقَالَ الْكَافِرُونَ» مِنْ بَابِ وَضَعَ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ شَهَادَةً عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْوُضْعِ الْقَبِيحِ.

آ. (٥) قَوْلُهُ: ﴿عُجَابٌ﴾: مِبَالِغَةٌ فِي «عَجِيبٌ» كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ طُوَالٌ وَأَمْرٌ سُرَاعٌ هُمَا أَبْلَغُ مِنْ: طَوِيلٌ وَسَرِيعٌ. وَعَلِيٌّ^(٦) وَالسَّلْمِيُّ وَعَيْسَى

(١) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(٢) تقدم برقم ٣١٩.

(٣) إعراب القرآن ٢/٧٨٠ - ٧٨١.

(٤) اللسان (نوص)، والكشاف ٣/٣٥٩ يصف فرساً. غمر الجراء: كثير الجري: والمسحل: حمار الوحش.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٢١٢.

(٦) الشواذ ١٢٩، والمحتسب ٢/٢٣٠، والبحر ٧/٣٨٥، والقرطبي ١٥/١٤٩.

وابن مقسم «عُجَاب» بتشديد الجيم، وهي أبلغ مما قبلها فهي مثل رجل كريم وكُرام بالتخفيف، وكُرام بالتشديد. قال مقاتل: «وعُجَاب - يعني بالتخفيف - لغة أزد شنوءة». وهذه القراءة أعني بالتشديد كقوله: «ومكروا مكراً كُبَّاراً»^(١) هو أبلغ من كُبار، وكُبار أبلغ من كبير.

وقوله: «أَجْعَلْ» أي: أصيرها إلهاً واحداً في قوله وزعمه.

آ. (٦) قوله: «أَنْ أَمْشُوا»: يجوزُ أَنْ تكونَ «أَنْ» مصدريةً أي: انطلقوا بقولهم: أَنْ أَمْشُوا وَأَنْ تكونَ مفسرةً: إمَّا - انطلق لأنه ضمَّن معنى القول. قال الزمخشري^(٢): «لأنَّ المنطلقين عن مجلس التناول / لا بُدَّ لَهُمْ أَنْ يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم». انتهى. وقيل: بل هي مفسرةً لجملة محدوفة في محلِّ حالٍ تقديره: وانطلقوا يتحاورون أَنْ أَمْشُوا. ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً معمولاً لهذا المقدر. وقيل: الانطلاق هنا الاندفاع في القول والكلام نحو: انطلق لسانه، فَأَنْ مفسرةً له من غير تضمين ولا حذف. والمشي: الظاهر أنه هو المتعارف. وقيل: بل هو دعاء بكثرة الماشية، وهذا فاسدٌ لفظاً ومعنى. أمَّا اللفظ فلأنه إنما يقال من هذا المعنى «أَمْشَى الرجلُ» إذا كَثُرَتْ ماشيته بالالف أي: صار ذا ماشية، فكان ينبغي على هذا أَنْ يقرأ «أَمْشُوا» بقطع الهمزة مفتوحة. وأمَّا المعنى فليس مراداً البتة، وأي معنى على ذلك!!

إلا أَنْ الزمخشري^(٣) ذكر وجهاً صحيحاً من حيث الصناعة وأقرب معنى مما تقدّم، فقال: «ويجوزُ أَنَّهُمْ قالوا: أَمْشُوا أي: اكثروا واجتمعوا، مِنْ مَشَتْ المرأةُ: إذا كَثُرَتْ ولادتها، ومنه الماشية للتناول». انتهى. وإذا وَقَفَ على «أَنْ»

(١) الآية ٢٢ من نوح.

(٢) الكشف ٣/٣٦٠.

(٣) الكشف ٣/٣٦٠.

وابتدئ بما بعدها فليبتدأ بكسر الهمزة لا بضمها لأن الثالث مكسور تقديرًا
إذ الأصل : امشوا ثم أعل بالحدف^(١) . وهذا كما يبتدأ بضم الهمزة في قولك
«اغزي يا امرأة» . وإن كانت الزاي مكسورة لأنها مضمومة في الأصل
إذ الأصل : اغزوي كاخرجي فأعل بالحدف .

آ . (٧) قوله : ﴿ فِي الْمِلَّةِ ﴾ : فيه وجهان ، أحدهما : أنه متعلق
بـ «سَمِعْنَا» أي : لم نسمع في المِلَّةِ الآخرة بهذا الذي جئت به . والثاني : أنه
متعلق بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ هذا أي : ما سمعنا بهذا كائنًا في المِلَّةِ
الآخرة . أي : لم نسمع من الكُفَّانِ ولا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أنه يحدث توحيدًا لله
في المِلَّةِ الآخرة ، وهذا مِنْ قَرَطِ كَذِبِهِمْ .

آ . (٨) قوله : ﴿ أَنْزِلْ ﴾^(٢) عَلَيْهِ الذِّكْرُ : قد تقدّم حكمُ هاتين
الهمزتين في أوائل آل عمران^(٣) ، وأنَّ الواردَ منه في القرآن ثلاثة أماكن .
والإضراباتُ في هذه الآية واضحةٌ و «أم» منقطعةٌ .

آ . (١٠) قوله : ﴿ فَلْيَرْتَقُوا ﴾ : قال أبو البقاء^(٤) : «هذا كلامٌ
محمولٌ على المعنى أي : إن زعموا ذلك فَلْيَرْتَقُوا» ، فجعلها جواباً لشرطٍ
مقدّرٍ ، وكثيراً ما يَفْعَلُ الزمخشريُّ^(٥) ذلك .

(١) استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم التقى ساكنان فحذفت الياء لأنها حرف مبني
ثم ضمت الشين لمناسبة واو الجماعة .

(٢) الأصل ألقى وهو سهو .

(٣) انظر : الدر ٦٣/٣ .

(٤) الإملاء ٢٠٩/٢ .

(٥) انظر مثلاً على ذلك في : «الكشاف» ٢٨٤/١ ، ويسمونها فاءً فصيحة .

آ. (١١) قوله: ﴿جُنْدٌ﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: وهو الظاهرُ أنه خبرٌ مبتدأٌ مضمَّرٌ أي: هم جُنْدٌ. و«ما» فيها وجهان، أحدهما: أنها مزيدةٌ. والثاني: أنها صفةٌ لـ «جُنْدٍ» على سبيلِ التعظيمِ للهؤلاءِ بهم أو للتحقيرِ، فإن «ما» الصفةُ تُستعملُ لهذينِ المعنيين. ومثله قولُ امرئِ القيس^(١):

— ٣٨٥٠ —

وَحَدِيثٌ مَا عَلَى قِصْرَةٍ

وقد تقدَّم هذا في أوائلِ البقرة^(٢). و«هنالك» يجوزُ فيه ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ خبرَ الجندِ و«ما» مزيدةٌ و«مهزوم» نعتٌ لـ «جُنْدٍ» ذكره مكِّي^(٣). الثاني: أن يكونَ صفةً لـ «جند». والثالث: أن يكونَ منصوباً بمهزوم. ومهزومٌ يجوزُ فيه أيضاً وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ ثانٍ لذلك المبتدأ المقدر. والثاني: أنه صفةٌ لـ «جُنْدٍ» إلا أن الأحسنَ على هذا الوجه أن لا يُجعلَ «هنالك» صفةً بل متعلقاً به، لثلا يلزَمُ تقدُّمُ الوصفِ غيرِ الصريحِ على الصريحِ. و«هنالك» مشارٌ به إلى موضعِ التقاؤلِ والمجاورةِ بالكلماتِ السابقة وهو مَكَّةُ أي: سيُهزَمونَ بمَكَّةَ وهو إخبارٌ بالمغيبِ. وقيل: مُشارٌ به إلى نُصرةِ الأصنامِ. وقيل: إلى حَفْرِ الخندقِ يعني: إلى مكانٍ ذلك. الثاني من الوجهين الأولين: أن يكونَ «جُنْدٌ» مبتدأً و«ما» مزيدةٌ. و«هنالك» نعتٌ و«مهزوم» خبره قاله أبو البقاء^(٤). قال الشيخ^(٥): «وفيه بُعدٌ لتفليته^(٦)» عن الكلامِ الذي قبله.

(١) تقدم برقم ٣٠٤.

(٢) انظر: الدر ٢/٢٢٣.

(٣) المشكل ٢/٢٤٨.

(٤) الإملاء ٢/٢٠٩.

(٥) البحر ٧/٣٨٦.

(٦) البحر: لفصله.

قلت: وهذا الوجه المنقول عن أبي البقاء سبقه إليه مكي^(١).

قوله: «من الأحزاب» يجوز أن يكون صفة لـ «جند»، وأن يكون صفة لـ «مehزوم». وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون متعلقاً به. وفيه بُعد؛ لأن المراد بالأحزاب هم المهزومون.

آ. (١٢) قوله: ﴿ذُو الْأَوْتَادِ﴾: هذه استعارة بليغة: حيث شبه المُلْك بيت الشَّعر، وبيت الشَّعر لا يثبت إلا بالأوتاد والأطناب، كما قال الأَفوه^(٣):

٣٨٥١- والبيت لا يُبْتَنَى إِلَّا عَلَى عَمَدٍ
ولا عمادَ إذا لم تُرْسَ أوتادُ
فاستعير لثبات العزِّ والمُلْك واستقرار الأمر، كقول الأسود^(٤):

٣٨٥٢-

في ظلِّ مُلْكٍ ثابتِ الأوتادِ

/ والأوتادُ: جمع وَتَد. وفي لغات: وَتَد بفتح الواو وكسر التاء وهي [٧٥٧/أ] الفصحى، وَتَد بفتحيتين، وَوَدَّ بإدغام التاء في الدال قال^(٥):

(١) عبارته في المشكل ٢٤٨/٢ «جند ما هنالك مهزوم ابتداء وخبر وهنالك ظرف ملغى وما زائدة ويجوز أن يكون هنالك الخبر ومهزوم نعت لـ جند».

(٢) الإملاء ٢٠٩/٢.

(٣) الكشف ٣٦٢/٣، والبحر ٣٨٦/٧، وفي شرح شواهد الكشف ٣٨٥/٤ أنه للرافدة الأودي.

(٤) تقدم برقم ٢٢٤٩.

(٥) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٤٤، واللسان (شكر). أشجذت: أفلعت وسكنت. وتشكر: يكثر مطرها. فوتد الخياء يبدو عند سكون المطر ويستتر عند المطر.

٣٨٥٣- نُخْرِجُ الْوَدَّ إِذَا مَا أَشْجَذْتُ

وَتَوَارِيهِ إِذَا مَا تَشْتَكِرُ

و «وَت» بلبديل الدالِ تاءً ثم إدغام التاء فيها. وهذا شاذٌّ لأنَّ الأصلَ إبدالُ الأولِ للثاني لا العكس. وقد تقدّم نحو من هذا في آل عمران عند قوله تعالى: «فَمَنْ رُحِزَ عَنِ النَّارِ»^(١). ويُقال: وَتَدُ وَاتِدُ أَي: قوِيٌّ ثابت، وهو مثل مجاز قولهم: شُغِلَ شَاغِلٌ. وأنشد الأصمعي^(٢):

٣٨٥٤- لَأَقْتَ عَلَى الْمَاءِ جُذْيلاً وَاتِداً

وَلَمْ يَكُنْ يُخْلِفُهَا الْمَوَاعِدَا

وقيل: الأوتاد هنا حقيقة لا استعارة. ففي التفسير: أنه كان له أوتادٌ يربط عليها الناسُ يُعَذِّبُهُمْ بذلك. وتقدم الخلاف في الأيكة في سورة الشعراء^(٣).

أ. (١٣) قوله: ﴿أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها، وَأَنْ تكونَ خبراً. والمبتدأ قال أبو البقاء^(٤): «من قوله: و «عاد» وَأَنْ يكونَ من «ثمود»، وَأَنْ يكونَ مِنْ قوله: «وقوم لوط». قلت: الظاهرُ عطفُ «عاد» وما بعده على «قوم نوح» واستئناف الجملة بعده. وكان يسوِّغُ على ما قاله أبو البقاء أَنْ يكونَ المبتدأ وحده «وأصحاب الأيكة».

أ. (١٤) قوله: ﴿إِنْ كُلُّ﴾: «إِنْ» نافيةٌ ولا عملَ لها هنا البتة ولو

(١) انظر: الدر المصون ٥٢٢/٣ في إعراب الآية ١٨٥ من آل عمران.

(٢) البيت لأبي محمد الفقعسي، وهو في اللسان (وتد)، والبحر ٣٨١/٧. والجنيل: تصغير جذل وهو الراعي المصلح. والضمير في «لاقت» للإبل.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٧٦ من الشعراء.

(٤) الإملاء ٢٠٩/٢.

على لغة مَنْ قال^(١):

٣٨٥٤ب - إن هو مُسْتَوَلِيّاً على أحدٍ

وعلى قراءة «إن الذين تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عباداً»^(٢) لانتقاض النفي بـ «إلا» فَإِنْ انتقاضه مع الأصل، وهي «ما»، مُبْطِلٌ فكيف بقرعها^(٣)؟ وقد تقدّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ جواباً للقسَمِ.

آ. (١٥) قوله: ﴿مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «لها» رافعاً لـ «مِنْ فَوَاقٍ» بالفاعلية لاعتماده على النفي، وَأَنْ يكونَ جملةً مِنْ مبتدأ وخبر، وعلى التقديرَيْن فالجملة المنفية في محلّ نصبٍ صفةً لـ «صَيِّحَةً» و«مِنْ» مزيدة. وقرأ^(٤) الأخوان «فَوَاقٍ» بضمّ الفاء، والباقون بفتحها. فقل: [هما]^(٥) لغتان بمعنى واحد، وهما الزمانُ الذي بين حَلْبَتَيِ الحالبِ وَرَضْعَتَيِ الراضع، والمعنى: ما لها مِنْ تَوْقُفٍ قَدَرُ فَوَاقٍ ناقة. وفي الحديث: «الْعِيَادَةُ قَدَرُ فَوَاقٍ ناقة»^(٦) وهذا في المعنى كقوله تعالى: «فإذا جاء أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً»^(٧). وقال ابن عباس: ما لها مِنْ رجوع. مِنْ أَفاقِ المريض: إذا رَجَعَ إلى صحته. وإفاقة الناقة ساعة يَرْجِعُ اللبنُ إلى صَرْعِها. يقال: أَفاقَتِ الناقةُ

(١) تقدم برقم ٥٦١.

(٢) الآية ١٩٤ من الأعراف وهي قراءة سعيد بن جبير. الدر ٥٣٩/٥.

(٣) وهي إن.

(٤) السبعة ٥٥٢، والحجة ٦١٣، والبحر ٣٨٩/٧، والتيسير ١٨٧، والقرطبي

١٥/١٥٦، والنشر ٣٦١/٢.

(٥) زيادة مِنْ (ش).

(٦) انظر: النهاية ٤٧٩/٣.

(٧) الآية ٣٤ من الأعراف.

تُفِيْقُ إِفَاقَةً رَجَعَتْ وَاجْتَمَعَتِ الْفَيْقَةُ فِي ضَرْعِهَا. وَالْفَيْقَةُ: اللَّبَنُ الَّذِي يَجْتَمِعُ
بَيْنَ الْحَلْبَتَيْنِ وَيُجْمَعُ عَلَى أَفْوَاقٍ. وَأَمَّا أَفَاقِيْقُ فَجَمْعُ الْجَمْعِ. وَيُقَالُ: نَاقَةٌ مُفَيِّقِيْقٌ
وَمُفَيِّقَةٌ. وَقِيلَ: فَوَاقٍ بِالْفَتْحِ: الْإِفَاقَةُ وَالِاسْتِرَاحَةُ كَالْجَوَابِ مِنْ أَجَابَ. قَالَهُ
مُؤَرِّجُ السَّدُوسِيِّ وَالْفَرَاءُ^(١). وَمِنَ الْمَفْسَّرِينَ ابْنُ زَيْدٍ وَالسَّيِّدِيُّ. وَأَمَّا الْمَضْمُومُ
فَاسْمٌ لَا مَصْدَرٌ. وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَقَصَاصٍ [الشَّعْر]^(٢)
وَقَصَاصِهِ^(٣) وَخَمَامِ الْمَكُوكِ وَخُمَامِهِ^(٤).

آ. (١٦) قَوْلُهُ: ﴿قِطْنًا﴾: أَي: نَصَبْنَاهُ وَحَظَّنَاهُ. وَأَصْلُهُ مِنْ قَطَّ
الشَّيْءِ أَي: قَطَعَهُ. وَمِنْهُ قَطَّ الْقَلَمَ. وَالْمَعْنَى: قَطَعَهُ مِنْ^(٥) مَا وَعَدْتَنَاهُ بِهِ وَلِهَذَا
يُطْلَقُ عَلَى الصَّحِيفَةِ وَالصَّكِّ قِطٌّ لِأَنَّهُمَا قِطْعَتَانِ تَقْطَعَانِ. وَيُقَالُ لِلْجَائِزَةِ: أَيْضاً
قِطٌّ لِأَنَّهُمَا قِطْعَةٌ مِنَ الْعَطِيَّةِ. قَالَ الْأَعَشَى^(٦):

٣٨٥٥- وَلَا الْمَلِكُ النِّعْمَانُ يَوْمَ لَقِيْتَهُ
بِغِبْطَتِهِ يُعْطِي الْقُطُوطَ وَيَأْفِقُ

وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْكِتَابِ. قَالَ أُمِيَّةُ^(٧):

٣٨٥٦- قَوْمٌ لَهُمْ سَاحَةٌ أَرْضُ الْعِرَاقِ وَمَا
يُجْبَى إِلَيْهِمْ بِهَا وَالْقِطُّ وَالْقَلَمُ

(١) معاني القرآن ٤٠٠/٢.

(٢) زيادة من ش.

(٣) بالحركات الثلاث: نهاية منبته على الرأس.

(٤) لم أفق على هذه اللفظة.

(٥) تكررت «من» في الأصل.

(٦) ديوانه ٢١٩، برواية «بأنيته»، واللسان ققط، والقرطبي ١٥/١٥٧، وأفق في

العطاء: أعطى بعضاً أكثر من بعض.

(٧) ديوانه ٤٦٦، واللسان ققط، والقرطبي ١٥/١٥٧، والبحر ٧/٣٨٧.

وُجْمِعَ عَلَى قُطُوطٍ كَمَا تَقْدَّمُ، وَعَلَى قِطَاطٍ نَحْو: قِرْدٍ وَقِرْدَةٍ وَقُرُودٍ. وَفِي الْقِلَّةِ عَلَى أَقْطَةٍ وَأَقْطَاطٍ / كَقَدَحٍ وَأَقْدَحَةٍ وَأَقْدَاحٍ، إِلَّا أَنْ أَفْعَلَةً فِي فِعْلٍ شَاذٍ. [٧٥٧/ب]

آ. (١٧) قَوْلُهُ: ﴿دَاوُدَ﴾: بَدَلَ أَوْ عَطَفَ بَيَانٍ، أَوْ مَنْصُوبٍ بِإِضْمَارِ أَعْنِي. وَ«ذَا الْأَيْدِ» نَعَتْ لَهُ. وَالْأَيْدِ: الْقُوَّةُ. يُقَالُ: رَجُلٌ أَيْدٌ وَأَيَادٌ.

آ. (١٨) قَوْلُهُ: ﴿يُسَبِّحْنَ﴾: جَمَلَةٌ حَالِيَّةٌ مِنْ «الْجِبَالِ». وَأَتَى بِهَا فِعْلاً مُضَارِعاً دُونَ اسْمِ فَاعِلٍ فَلَمْ يَقُلْ مُسَبِّحَاتٍ، دَلَالَةً عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحَدُوثِ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ، كَقَوْلِ الْأَعَشَى^(١):

٣٨٥٧- لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ
إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرِّقُ
أَي: تُحَرِّقُ شَيْئاً فَشَيْئاً. وَلَوْ قَالَ: مُحَرَّقَةٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

آ. (١٩) قَوْلُهُ: ﴿وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً﴾: الْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِهِمَا، عَطَفَ مَفْعُولاً عَلَى مَفْعُولٍ وَحَالاً عَلَى حَالٍ^(٢)، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا مَكْتُوفًا وَعَمراً مُطْلَقًا. وَأَتَى بِالْحَالِ اسْماً لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ أَنْ الْفِعْلَ وَقَعَ شَيْئاً فَشَيْئاً لِأَنَّ حَشْرَهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً أَذَلَّ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَالْحَاشِرُ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَرَأَ^(٣) ابْنُ أَبِي عُبَلَةَ وَالْجَحْدَرِيُّ بَرَفِعَهُمَا جَعَلَهُمَا جَمَلَةً مُسْتَقْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ.

قَوْلُهُ: «كُلُّ لَهُ» أَي: كُلُّ مِنَ الْجِبَالِ وَالطَّيْرِ لِدَاوُدَ. أَي: لِأَجْلِ تَسْبِيحِهِ مُسَبِّحٍ، فَوَضَعَ «أَوَّابَ» مَوْضِعَ مُسَبِّحٍ. وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِلْبَارِي تَعَالَى، وَالْمَرَادُ كُلُّ مَنْ دَاوُدَ^(٤) وَالْجِبَالِ وَالطَّيْرِ مُسَبِّحٍ وَرَجَّاعٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

(١) دِيوَانُهُ ٢٢٣، وَالْبَقَاعُ: الْأَرْضُ الْمُرْتَفَعَةُ.

(٢) الْمَفْعُولَانِ: الْجِبَالُ وَالطَّيْرُ، وَالْحَالَانِ: يُسَبِّحْنَ وَمَحْشُورَةً.

(٣) الْبَحْرُ ٣٩٠/٧، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٦١/١٥.

(٤) سَقَطَتِ الْأَلْفُ مِنْ «دَاوُدَ» فِي الْأَصْلِ.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَشَدَدْنَا﴾: العامة على تخفيف «شَدَدْنَا» أي: قَوْنًا كقوله: «سَنَشُدُّ عُضْدَكَ بِأَخِيكَ»^(١). وابنُ أبي عَبلَةَ^(٢) والحسن «شَدَدْنَا» بالتشديد وهي مبالغة لقراءة العامة.

آ. (٢١) قوله: ﴿تَبَا الْخَصْمِ﴾: قد تقدّم أنّ الخَصْمَ في الأصل مصدرٌ فلذلك يَصْلُحُ للمفرد والمذكر وضمّيتهما، وقد يطابق. ومنه: «لَا تَخَفْ خَصْمَانِ»^(٣) و«هَذَانِ خَصْمَانِ»^(٤). والمرادُ بالخَصْمِ هنا جمعٌ بدليل قوله: «إِذْ تَسَوَّرُوا» وقوله: «إِذْ دَخَلُوا». قال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «وهو يقع للواحد والجمع كالضَّيْفِ. قال تعالى: «حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ»^(٦) لأنه مصدرٌ في أصله يُقال: خَصَمَهُ يَخْصِمُهُ خَصْمًا كما تقول: ضافه ضَيْفًا. فَإِنْ قلت: هذا جمعٌ وقوله: «خَصْمَانِ» تثنيةٌ فكيف استقام ذلك؟ قلت: معنى خَصْمَانِ: فريقان خَصْمَانِ، والدليلُ عليه قراءةٌ مَنْ قرأ «[خَصْمَانِ]»^(٧) بَعَى بعضهم على بعضٍ^(٨) ونحوه قوله تعالى: «هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا». فَإِنْ قلت: فما تصنعُ بقوله: «إِنَّ هَذَا أَخِي» وهو دليلٌ على الاثنين؟ قلت: هذا قولُ البعض المراد به^(٩): «بعضنا على بعض». فَإِنْ قلت: فقد جاء في الرواية: أنه

(١) الآية ٣٥ من القصص.

(٢) البحر ٣٩٠/٧، والمنحر ١٧/١٤.

(٣) الآية ٢٢ من ص.

(٤) الآية ١٩ من الحج.

(٥) الكشف ٣٦٧/٣.

(٦) الآية ٢٤ من الذاريات.

(٧) زيادة من «الكشاف».

(٨) البحر ٣٩١/٧.

(٩) الكشف: «المراد بقوله».

بُعِثَ إِلَيْهِ مَلَكَانِ . قلت : معناه أن التحاكمَ بين مَلَكَيْنِ ، ولا يمنعُ ذلكُ أَنْ يَصْحَبَهُمَا آخَرُونَ . فإن قلت^(١) : كيف سَمَاهُم جميعاً خَصْماً في قوله : «نَبَأَ الْخَصْمِ» و«خَصْمَانِ»؟ قلتُ : لَمَّا كَانَ صَحِبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَحَاكِمِينَ فِي صُورَةِ الْخَصْمِ صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ .

قوله : «إِذْ تَسَوَّرُوا» في العامل في «إِذْ» أوجهٌ ، أحدها : أنه معمولٌ للنَّبَأِ إذا لم يُرَدَّ به القصة . وإليه ذهبُ ابْنِ عَطِيَّةَ^(٢) وأبو البقاء^(٣) ومكي^(٤) . أي : هل أتاكَ الخبرُ الواقعُ في وقتِ تَسَوَّرِهِمُ المحرَابَ؟ وقد رَدَّ بعضهم هذا : بأنَّ النَّبَأَ الواقعُ في ذلك الوقتِ لا يَصِحُّ إتيَانُهُ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ، وإنَّ أريدَ بالنَّبَأِ القصةُ لم يكن ناصباً . قاله الشيخ^(٥) . الثاني : أنَّ العاملَ فيه «أتاكَ» ورُدَّ بما رُدَّ به الأولُ . وقد صَرَّحَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) بالردِّ على هذين الوجهين ، فقال : «فإن قلتَ بم انتصب «إِذْ»؟ قلتُ : لا يَخْلُو إمَّا أَنْ يَنْتَصِبَ بـ «أتاكَ» أو بالنَّبَأِ أو بمحذوفٍ . فلا يَسُوغُ انتصابُهُ بـ «أتاكَ» لأنَّ إتيَانَ النَّبَأِ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم لا يقعُ إلَّا في عَهْدِهِ لا في عهدِ داودَ ، ولا بالنَّبَأِ ؛ لأنَّ النَّبَأَ واقعٌ في عهدِ داودَ فلا يَصِحُّ إتيَانُهُ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم . وإنَّ أَرَدْتَ بالنَّبَأِ القصةَ في نفسها لم يكن ناصباً ، فبقي أن يكون منصوباً بمحذوفٍ ، وتقديره : وهل أتاكَ نبأُ تحاكمِ الْخَصْمِ إِذْ ، فاختار أن يكون معمولاً لمحذوفٍ . الرابع : أن يَنْتَصِبَ بِالْخَصْمِ لِمَا فِيهِ مِنْ معنى الفعلِ .

(١) الكشف : «إِذَا كَانَ التَّحَاكُمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ كَيْفَ . . .» .

(٢) المحرر ١٩/١٤ .

(٣) الإملاء ٢٠٩/٢ .

(٤) المشكل ٢٤٩/٢ .

(٥) البحر ٣٩١/٧ .

(٦) الكشف ٣٦٨/٣ .

أ. (٢٢) قوله: ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه بدل من «إِذ» الأولى. الثاني: أنه منصوب بـ «تَسَوَّرُوا» ومعنى تَسَوَّرُوا: عَلَوْا/ أَعْلَى السُّور، وهو الحائِط، غير مهموز كقولك: تَسَنَّم البعير أي: بَلَغَ سَنَامَهُ. والضمير في «تَسَوَّرُوا» و«دَخَلُوا» راجع على الخصم لأنه جمع في المعنى على ما تقدّم، أو على أنه مثنى، والمثنى جمع في المعنى، وقد مضى الخلاف في هذا محققاً.

قوله: «خَصْمان» خبر مبتدأ مضمير أي: نحن خَصْمان؛ ولذلك جاء بقوله: «بَعْضُنا». ومن قرأ «بعضهم» بالغيبة يُجَوِّزُ أن يُقدَّرَ كذلك، ويكون قد راعى لفظ «خَصْمان»، ويُجَوِّزُ أن يُقدَّرَ هم خصمان ليتطابق. وروى عن الكسائي (١) «خِصْمان» بكسر الخاء. وقد تقدّم أنه قرأها كذلك في الحج (٢).

قوله: «بَعَى بَعْضُنا» جملة يجوز أن تكون مُفسَّرةً لحالهم، وأن تكون خبراً ثانياً.

قوله: «وَلَا تُشْطِطُ» العامة على ضَمِّ التاء وسكونِ الشين وكسرِ (٣) الطاء الأولى مِنْ أَشْطَطَ يُشْطِطُ إِشْطَاطاً إذا تجاوز الحق. قال أبو عبيدة (٤): «شَطَطَتْ في الحُكْم؛ وَأَشْطَطَتْ فيه، إذا جُرْتُ» فهو مما اتفق فيه فَعَلْ وأَفْعَلْ، وإنما فَكَّهُ على أحدِ الجائزين كقوله: «مَنْ يَرْتَدِدْ» (٥) وقد تقدّم تحقيقه. وقرأ (٦) الحسن

(١) البحر ٣٩٢/٧.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٩.

(٣) الأصل «وَضَم» وهو سهو.

(٤) لم يرد هذا النص في المجاز.

(٥) الآية ٥٤ من المائدة قرأ ابن عامر ونافع بدالين والباقيون بالتضعيف. الدر المصون

٣٠٦/٤.

(٦) انظر في قراءتها: الإتحاف ٤٢٠/٢، والبحر ٣٩٢/٧، والمحتسب ٢٣١/٢.

وأبورجاء وابن أبي عبله «تَشْطُط» بفتح التاء وضمّ الطاء مِنْ شَطٍّ بمعنى أَشْطَ كما تقدّم. وقرأ قتادة «تُشْطُ» مِنْ أَشْطَ رباعياً، إلا أنه أدغم وهو أحد الجائزين كقراءة مَنْ قَرَأ «مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ»، وعنه أيضاً «تُشْطُط» بفتح الشين وكسر الطاء مُشَدَّدَةً شَطَطٌ يُشْطُطُ. والثقلُ فيه للتكثير. وقرأ زر بن حبيش «تُشَاطُطُ» من المفاعلة.

آ. (٢٣) قوله: ﴿تَسْعُ وَتَسْعُونَ﴾: العامةُ على كسر التاء، وهي اللغةُ الفاشيةُ. وزيد بن علي^(١) والحسن بفتحها فيهما، وهي لُغِيَّةٌ. وقرأ العامةُ «نَعْجَة» بفتح النون، والحسن^(٢) وابن هرمز بكسرها. قيل: وهي لغةٌ لبعض بني تميم. وكَثُرَ في كلامهم الكنايةُ بها عن المرأة قال ابنُ عَوْنٍ^(٣):

٣٨٥٨- أَنَا أَبُوهُنَّ ثَلَاثُ هُنَّةٍ
رَابِعَةٌ فِي الْبَيْتِ صُغْرَاهُنَّ
وَنَعَجَتِي خَمْسًا تُوفِّيهِنَّ

وقال آخر^(٤):

٣٨٥٩- هَمَا نَعَجَتَانِ مِنْ نِعَاجِ نَبَالَةٍ
لَدَى جُوذُرَيْنِ أَوْ كِبْعَضٍ دُمَى هَكِرٍ

(١) الإتحاف ٢/٤٢٠، والمحاسب ٢/٢٣١، والبحر ٧/٣٩٢، والقرطبي ١٥/١٧٢.

(٢) البحر ٧/٣٩٢، والمحاسب ٢/٢٣٢.

(٣) والقرطبي ١٥/١٧٢، والبحر ٧/٣٨٨.

(٤) البيت لأمريء القيس وهو في ديوانه ١١٠، والبحر ٧/٣٨٨، واللسان (هكر). وتبالة: موضع، وهكر: مدينة باليمن، والدمى: التصاوير، والجوذر: ولد البقرة. أي: إن الفتاتين قصرتا أنفسهما على من يحبهما كما قُصِرت النعجتان على ولديهما.

وقوله: «وَعَزَّنِي» أي: غَلَّبَنِي. قال الشاعر^(١):

۳۸۶۰- قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرُّكَ فَبَاتَتْ

تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

يقال: عَزَّهُ يُعَزِّهِ بضم العين وتقدم تحقيقه في سورة يس^(٢). وقرأ^(٣) طلحة وأبو حيوة «وَعَزَّنِي» بالتخفيف. قال ابن جني^(٤): «حَذَفَ الزاي الواحدة تخفيفاً. كما قال^(٥)»:

۳۸۶۱-

أَحْسَنَ بِهِ فَهَنْ إِلَى شَوْسٍ

يريد: أَحْسَسَنَ، فحذف. وتُرَوَّى هذه قراءة عن عاصم. وقرأ عبد الله والحسن وأبو وائل^(٦) ومسروق والضحاك «وعازَّنِي» بآلفٍ مع تشديد الزاي، أي: غالِبَنِي.

آ. (٢٤) قوله: ﴿يَسْأَلُ نَعَجَتِكَ﴾: مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، والفاعلُ محذوفٌ أي: بَأَنَّ سَأَلْتُكَ نَعَجَتَكَ، وَضَمَّنَ السَّوْأَلَ معنى الإِضَافَةِ والانضمامِ أي: بِإِضَافَةِ نَعَجَتِكَ عَلَى سَبِيلِ السَّوْأَلِ، وَلِذَلِكَ عُذِّي بِـ إِلَى.

(١) البيت لنصيب في حماسيته ٥٢١، ٦٨/٢، والكامل ٣٧/٣ ويرجع المبرد أنها للمجنون وهو في ديوانه المجموع ٩٠.

(٢) الآية ١٤ من يس.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢٣٢/٢، والبحر ٣٩٢/٧.

(٤) المحتسب ٢٣٢/٢.

(٥) تقدم برقم ١٣٠٧.

(٦) شقيق بن سلمة الكوفي الأسدي، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره. عرض على عبد الله بن مسعود وروى عن الأعمش. توفي سنة ٨٢. طبقات القراء ٣٢٨/١.

قوله: «لَيْبَغِي» العامة على سكون الياء وهو مضارعٌ مرفوعٌ في محلِّ الخبر
لـ «إِنَّ» وقُرِئ «لَيْبَغِي» بفتح ياءً يه. ووُجِّهَتْ: بأن الأصل: لَيْبَغَيْنِ بنونِ التوكيد
الخفيفة والفعل جواب قسم مقدر، والقسم المقدر وجوابه خبر إن تقديره: وإن
كثيراً من الخلطاء والله ليبغين، فحُذِفَتْ كما حُذِفَ في قوله^(١):
٣٨٦٢- اضْرِبْ عَنْكَ الهموم طارِقها

.....

وقُرِئ «ألم نَشْرَحْ»^(٢) بالفتح وقوله^(٣):
٣٨٦٣- مِنْ يَوْمٍ لَمْ يُقَدَّرْ أَوْ يَوْمٌ قُدِّرَ
بفتح الراء. وقُرِئ «لَيْبَغِي» بحذف الياء. قال الزمخشري^(٤): «اكفَى
منها بالكسرة» وقال الشيخ^(٥): «كقوله^(٦):
٣٨٦٤- مُحَمَّدٌ تَفِئْدُ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ

.....

(١) عجزه:

ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

وهو لطفة في ديوانه ١٦٥، والنوادر ١٣، والخصائص ١٢٦/١، والمحتسب
٣٦٧/٢، والهمع ٧٩/٢، والدرر ١٠٣/٢، وابن يعيش ٤٤/٩. وقونس الفرس:
ما بين أذنيه أو مقدمه.

(٢) الانشراح ١. وهي قراءة أبي جعفر المنصور. انظر: المحتسب ٣٦٦/٢.

(٣) البيت للحارث بن المنذر الجرمي أو علي بن أبي طالب. وهو في النوادر ١٣،
والمحتسب ٣٦٦/٢، والخصائص ٩٤/٣، والعيني ٤٤٧/٤، وقبله:

مِنْ أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفَرَّ

(٤) البحر ٣٩٣/٧.

(٥) الكشف ٣٧١/٣.

(٦) البحر ٣٩٣/٧.

(٧) تقدم برقم ٢٢٨٩.

يريد «تفليدي» على أحد القولين» يعني: أنه حذف الياء اكتفاءً عنها بالكسرة. والقول الثاني: أنه مجزومٌ بلامِ الأمرِ المقدرة. وقد تقدّم هذا^(١) في سورة إبراهيم عليه السلام، إلا أنه لا يتأتى هنا لأن اللام مفتوحة.

قوله: «إلا الذين آمنوا» استثناء متصلٌ من قوله: «بعضهم» وقوله: «وقليل» خبرٌ مقدّمٌ و«ما» مزيّةٌ للتعظيم. و«هم» مبتدأ.

قوله: «فَتَنَّا» بالتخفيف. وإسناده إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه قراءة العامة [ب/٧٥٨] وعمر بن الخطاب والحسن وأبو رجاء «فَتَنَّا» بتشديد/ التاء وهي مبالغة. وقرأ^(٢) الضحاك «أَفْتَنَّا» يُقال: فَتَنَهُ وَأَفْتَنَهُ أي: حَمَلَهُ على الفتنة. ومنه قوله^(٣):

٣٨٦٥- لَيْسَ فَتَنَتْنِي لَهْيَ بِالْأَمْسِ أَفْتَنَتَ

وقرأ قتادة وأبو عمرو^(٤) في رواية «فَتَنَّا» بالتخفيف. و«فَتَنَّا» بالتشديد والألف ضميرُ الخصمين. و«راكِعاً» حالٌ مقدرة، قاله أبو البقاء^(٥). وفيه نظرٌ لظهور المقارنة.

آ. (٢٥) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: الظاهر أنه مفعولٌ «عَفَرْنَا». وجوز أبو البقاء^(٦) أن يكون خبرٌ مبتدأ مضمّر أي: الأمرُ ذلك وأيُّ حاجةٍ إلى هكذا؟

(١) انظر: الدرر المصون ١٠٤/٧.

(٢) انظر في قراءتها: الشواذ ١٣٠، والإتحاف ٤٢١/٢، والمحاسب ٢٣٢/٢، والبحر ٣٩٣/٧، والقرطبي ١٧٩/١٥.

(٣) تقدم برقم ٢٤٩٤.

(٤) قال في السبعة ٥٥٣: «في رواية علي بن نصر والخفاف عنه».

(٥) الإملاء ٢/٢١٠.

(٦) الإملاء ٢/٢١٠.

آ. (٢٦) قوله: ﴿فِيضِلُّكَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ في جوابِ النهي. والثاني: أنه عطفتُ على «لا تَتَّبِعْ» فهو مجزومٌ، وإنما فُتِحَتِ اللامُ لالتقاء الساكنين، وهو نهْيٌ عن كل واحدٍ على حدِّه، والأولُ فيه النهيُ عن الجمعِ بينهما. وقد يترجَّحُ الثاني لهذا المعنى. وقد تقدَّم تقريرُ ذلك في البقرة في قوله: «وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ»^(١). وفاعلُ «فِيضِلُّكَ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ «الهُوى» ويجوزُ أَنْ يَكُونَ ضميرُ المصدرِ المفهوم من الفعل أي: فِيضِلُّكَ اتِّبَاعُ الهوى. والعامَّةُ على فتح «يُضِلُّونَ»، وقرأ^(٢) ابنُ عباس والحسن وأبو حنيفة «يُضِلُّونَ» بالضمِّ أي: يُضِلُّونَ النَّاسَ، وهي مُستلزمةٌ للقراءة الأولى، فإنه لا يُضِلُّ غيرَه إلَّا ضالٌّ بخلافِ العكسِ.

قوله: «بِمَا نَسُوا» «ما» مصدريةٌ. والجارُ يتعلَّقُ بالاستقرار الذي تضمنه «لهم». و«لهم عذابٌ» يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً خبراً لـ «إِنَّ»، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الخبرُ وحده الجارُ. و«عذابٌ» فاعلٌ به وهو الأحسنُ لقُرْبِهِ من المفرد.

آ. (٢٧) قوله: ﴿بَاطِلًا﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالاً مِنْ ضميرِ أي: خَلَقًا باطلاً، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ فاعلِ «خَلَقْنَا» أي: مُبْطِلين أو ذوي باطلٍ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ. أي: للباطل وهو العَبَثُ. و«أم»^(٣) في الموضعين منقطعةٌ وقد عَرَفْتُ ما فيها.

آ. (٢٩) قوله: ﴿كِتَابٌ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ أي: هذا كتابٌ و«أنزلناه» صفةٌ و«مباركٌ» خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ أو خبرٌ ثانٍ، ولا يجوزُ أَنْ

(١) الآية ٤٢ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٣٢١.

(٢) البحر ٧/٣٩٥.

(٣) في الآية ٢٨.

يكون نعتاً ثانياً، لأنه لا يتقدّم عند الجمهور غير الصريح على الصريح. ومن^(١) يرى ذلك استدلالاً بظاهرها، وقد تقدّم هذا محرراً في المائدة.

و «لِيَتَذَكَّرُوا» متعلق بـ «أَنْزَلْنَاهُ». وقرئ^(٢) «مَبَارَكًا» على الحال اللازمة؛ لأن البركة لا تفارقه. وقرأ^(٣) علي رضي الله عنه «لِيَتَذَكَّرُوا» وهي أصل قراءة العامة فَأَذْغَمَتِ النَّاءُ فِي الدَّالِ. وأبو جعفر - ورُوِيَ عَنْ عَاصِمٍ وَالْكَسَائِيِّ - «لِيَتَذَكَّرُوا» بَاءُ الْخَطَابِ وَتَخْفِيفُ الدَّالِ. وَأَصْلُهَا لِيَتَذَكَّرُوا بِتَاءَيْنِ فَحُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا. وَفِيهَا الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ: هَلْ هِيَ الْأَوَّلَى أَوِ الثَّانِيَّةُ؟

آ. (٣٠) قوله: ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ﴾: مخصوصها محذوف أي: نعم العبد سليمان. وقيل: داود. والأول أظهر لأنه هو الْمَسْئُوقُ لِلْحَدِيثِ عَنْهُ. وقرئ بكسر العين، وهي الأصل كقوله^(٤):

-٣٨٦٦-

نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

آ. (٣١) قوله: ﴿إِذْ عَرَضَ﴾: في ناصبه أوجه، أحدها: نعم، وهو أضعفها لأنه لا يَتَقَيَّدُ مَذْهَبُوقٍ، ولعدم تَصَرُّفِ نَعَمٍ. والثاني: «أَوَّابٌ» وفيه تقييدٌ وَصْفُهُ بِذَلِكَ بِهَذَا الْوَقْتِ. والثالث: اذْكَرٌ مَقْدَرًا وَهُوَ أَسْلَمُهَا و «الْصَّافِنَاتُ» جمعُ صَافِنٍ. وفيه خلافاً بين أهل اللغة. فقال الزَّجَّاجُ^(٥): هو

(١) «مَنْ» هنا موصولة.

(٢) البحر ٣٩٥/٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٥٣، والنشر ٣٦١/٢، والإنحاف ٤٢١/٢، والبحر ٣٩٦/٧.

(٤) تقدم برقم ٢٨٥٣.

(٥) معاني القرآن ٣٣٠/٤.

الذي يَقْفُ على إحدى يَدَيْهِ وَيَقْفُ على طَرَفِ سُنْبِكِهِ، وقد يفعل ذلك بإحدى رِجْلَيْهِ. قال^(١): «وهي علامة الفَراهَةِ فيه، وأنشد^(٢):

٣٨٦٧- أَلِفَ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ

مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا

وقيل: هو الذي يَجْمَعُ يَدَيْهِ وَيُسَوِّيهِمَا. وأمَّا الذي يَقْفُ على سُنْبِكِهِ فاسمُه المَخْنَمُ قاله أبو عبيد^(٣). وقيل: هو القائمُ مطلقاً، أي: سواء كان من الخيل أم مِنْ غَيْرِهَا قاله القُتَيْبِيُّ^(٤)، واستدلَّ بالحديث وهو قوله عليه السلام^(٥): «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقُومَ النَّاسُ لَهُ صُفُونًا فَلْيَتَّبِعْهُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» أي: يُدِيمُونَ له القيام. وحكاه قطرب أيضاً. وقيل: هو القيامُ مطلقاً سواء وقفت على طَرَفِ سُنْبِكِ أم لا. قال الفراء^(٦): «على هذا رَأَيْتُ أشعارَ العرب». انتهى وقال النابغة^(٧): /

[٧٥٩/أ]

٣٨٦٨- لَنَا قُبَّةٌ مَضْرُوبَةٌ بِفَنَائِهَا

عَتَاقُ الْمَهَارِ وَالْجِيَادِ الصَّوَاغِينُ

والجِيَادُ: إمَّا من الْجَوْدَةِ يقال: جَادَ الْفَرَسُ يَجُودُ جَوْدَةً وَجُودَةً بِالْفَتْحِ

(١) لم يرد هذا الحكم في «معاني القرآن».

(٢) لم أهتم إلى قائله. وهو في معاني القرآن للزجاج ٣٣٠/٤، واللسان (صفن) والقرطبي ١٩٣/١٥. وقال في اللسان «مما يقوم: أراد من الجنس الذي يقوم على الثلاث».

(٣) لعله أبو عبيدة في المجاز ١٨٢/٢.

(٤) تفسير غريب القرآن ٣٧٩.

(٥) انظر: النهاية ٣٩/٣.

(٦) معاني القرآن ٤٠٥/٢.

(٧) ليس في ديوانه. وهو في القرطبي ١٩٣/١٥، والبحر ٣٨٨/٧.

والضم فهو جَوَادٌ للذكر والأنثى، والجمع: جِيَادٌ وأجواد وأجاويد وقيل: جمع لـ جَوْدٌ بالفتح كَثُوبٌ وثياب. وقيل: جمع جَيْدٌ. وإما من الجَيْد وهو العُنُق والمعنى: طويلة الأجياد، وهو دالٌّ على فرايتها.

آ. (٣٢) قوله: ﴿حُبِّ الْخَيْرِ﴾: فيه أوجه، أحدها: هو مفعولٌ «أَحْبَبْتُ» لأنه بمعنى آثَرْتُ، و«عَنْ» على هذا بمعنى على، أي: على ذِكْرِ ربي؛ لأنه يُرَوَى في التفسير - والله أعلم - أنه عَرَضَ الْخَيْلَ حَتَّى شَعَلَتْهُ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ أَوَّلَ الْوَقْتِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ. وقال الشيخ^(١): «وكأنه منقولٌ عن الفراء^(٢) أنه ضَمَّنَ أَحْبَبْتُ معنى آثَرْتُ حَتَّى نَصَبَ «حُبِّ الْخَيْرِ» مَفْعُولًا بِهِ. وفيه نظر؛ لأنه متعَدٌّ بنفسه، وإنما يحتاج إلى التضمين إنْ لَوْ^(٣) لم يكن متعدياً. الثاني: أَنَّ «حُبَّ» مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد. والناصبُ له «أَحْبَبْتُ». الثالث: أنه مصدرٌ تشبيهيٌّ أي: حُبًّا مِثْلَ حُبِّ الْخَيْرِ. الرابع: أنه قيل: ضَمَّنَ معنى أَتَيْتُ، فلذلك تَعَدَّى بـ «عَنْ». الخامس: أَنَّ «أَحْبَبْتُ» بمعنى لَزِمْتُ. السادس: أَنَّ «أَحْبَبْتُ» مِنْ أَحَبَّ الْبَعِيرُ إِذَا سَقَطَ وَبَرَكَ مِنَ الْإِغْيَاءِ. والمعنى: قَعَدْتُ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي، فيكون «حُبِّ الْخَيْرِ» على هذا مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ.

قوله: «حَتَّى تَوَارَتْ» في الفاعل وجهان، أحدهما: هو «الصابغات» والمعنى: حَتَّى دَخَلْتُ اصْطَبَلَاتِهَا فَتَوَارَتْ وَغَابَتْ. والثاني: أنه للشمس أَضْمِرَتْ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهَا. وقيل: لِدَلَالَةِ الْعَشِيِّ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا تَشْعُرُ بِهَا. وقيل: يدل عليها الإشراق في قصة داود. وما أبعد.

وقوله: «ذَكَرَ رَبِّي» يجوز أَنْ يَكُونَ مضافاً للمفعول أي: عَنْ أَنْ أَذْكَرَ

(١) البحر ٣٩٦/٧.

(٢) معاني القرآن ٤٠٥/٢.

(٣) «لو» هنا مقحمة.

رَبِّي، وَأَنْ يَكُونَ مضافاً للفاعل أَي: عَنْ أَنْ ذَكَرَنِي رَبِّي. وَضَمِيرُ الْمَفْعُولِ فِي «رُدُّوْهَا» لِلصَّافِيَّاتِ. وَقِيلَ: لِلشَّمْسِ، وَهُوَ غَرِيبٌ جَدًّا.

آ. (٣٣) قَوْلُهُ: ﴿مَسْحًا﴾: مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ خَبَرُ «طَفِقَ» أَي: فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحًا؛ لِأَنَّ خَبَرَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُضَارِعًا فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) وَبِهِ بَدَأُ: «مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ». وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ «طَفِقَ» لَا بُدَّ لَهَا مِنْ خَبَرٍ.

وَقَرَأَ^(٢) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: «مِسَاحًا» بَزْنَةٍ قِتَالٍ. وَالْبَاءُ فِي «بِالسُّوقِ» مُزِيدَةٌ، مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ: «وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ»^(٣). وَحَكَى سَيِّبُوهُ^(٤) «مَسَحْتُ رَأْسَهُ وَبِرَأْسِهِ» بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلإِلْصَاقِ كَمَا تَقْدِّمُ تَقْرِيرُهُ^(٥). وَتَقْدِّمُ هَمْزُ السُّوقِ^(٦) وَعَدَمُهُ فِي النَّمْلِ. وَجَعَلَ الْفَارَسِيُّ^(٧) الْهَمْزَ ضَعِيفًا. وَلَيْسَ كَمَا قَالَ؛ لِإِمَّا تَقْدِّمُ مِنَ الْأَدَلَّةِ. وَقَرَأَ^(٨) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «بِالسَّاقِ» مُفْرَدًا اِكْتِفَاءً بِالْوَحِيدِ لِعَدَمِ اللَّبْسِ كَقَوْلِهِ^(٩):

— ٣٨٦٩ —

وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ

(١) الإِمْلاء ٢/٢١٠.

(٢) الْبَحْرُ ٧/٣٩٧.

(٣) الْآيَةُ ٦ مِنَ الْمَائِدَةِ.

(٤) الَّذِي فِي سَيِّبُوهِ ٣٧/١ «خَشِنْتُ بِصَدْرِهِ وَصَدَرَ زَيْدٌ» بِمَعْنَى أَوْغَرَتْ.

(٥) انْظُرْ: الدَّر الْمَصُون ٤/٢٠٩.

(٦) انْظُرْ: الْوَرَقَةُ ٦٩٦ أ.

(٧) الْحِجَّةُ (خ) ٤/١٠٠.

(٨) الْبَحْرُ ٧/٣٩٧.

(٩) تَقْدِمُ بِرَقْم ١٥٤.

وقوله (١):

٣٨٧٠- كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا

وقوله (٢):

٣٨٧١-

فِي خَلْقِكُمْ عَظُمَ وَقَدْ شَجِينَا

وقال الزمخشري (٣): «فَإِنْ قُلْتَ: بِمِ اتَّصَلَ قَوْلُهُ: «رُدُّوْهَا عَلَيَّ»؟ قُلْتَ: بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ قَالَ: «رُدُّوْهَا» فَأَضْمَرَ، وَأَضْمَرَ مَا هُوَ جَوَابٌ لَهُ. كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: فَمَاذَا قَالَ سَلِيمَانُ؟ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ مُقْتَضٍ لِلسُّؤَالِ اقْتِضَاءً ظَاهِرًا». قَالَ الشَّيْخُ (٤): «وَهَذَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مُنْدَرِجَةٌ تَحْتَ حِكَايَةِ الْقَوْلِ وَهُوَ: «فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ».

آ. (٣٤) قَوْلُهُ: ﴿جَسَدًا﴾: فِيهِ وَجْهَانِ: أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَلْقَيْنَا. وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّهُ شَيْءٌ وَلَدٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ وَصَاحِبُهَا: إِمَّا سَلِيمَانُ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّى أَنَّهُ مَرِضٌ حَتَّى صَارَ كَالْجَسَدِ الَّذِي لَا رُوحَ فِيهِ، وَإِمَّا وَلَدُهُ. قَالَهُمَا أَبُو الْبَقَاءِ (٥): وَلَكِنْ جَسَدٌ جَامِدٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِمَشْتَقٍّ، أَيْ: ضَعِيفًا أَوْ فَارِعًا.

(١) تقدم برقم ١٥٣.

(٢) تقدم برقم ١٥٥.

(٣) الكشف ٣/٣٧٤.

(٤) البحر ٧/٣٩٧.

(٥) الإملاء ٢/٢١٠.

أ. (٣٦) قوله: ﴿تَجْرِي﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ مُفسَّرةً لقوله: «سَخَرْنَا»، وَأَنْ تكونَ حالاً من الريح. والعامةُ على توحيد الريح، والمعنى على الجمع. وقرأ^(١) الحسن وأبورجاء وأبو جعفر وقتادة «الرياح» و«رُخَاءٌ» حالٌ مِنْ فاعل «تَجْرِي». والرُّخَاءُ: اللَّيْنَةُ مشتقةٌ من الرُّخَاوة. ومعنى ذلك الطواعيةُ لأمره.

قوله: «حيث» ظرفٌ لـ «تَجْرِي» أول «سَخَرْنَا». و«أصاب»: أراد بلغة جَمِير^(٢). وقيل: بلغة هَجَر. وعن [رجلين مِنْ أهل اللغة]^(٣) أنهمَا خرجَا يَقْصِدَانِ رؤيةً ليسألاه عن هذا الحرف. فقال لهما: أين تُصَيَّيان؟ فعرَّفاهما وقالَا: هذه بُغْيَتُنَا. وأنشد الثعلبي على ذلك^(٤):

٣٨٧٢- أصابَ الجوابَ فلمْ يَسْتَطِيعْ

فأخطا الجوابَ لدى المِفْصَلِ

/ أي: أراد الجوابَ. ويُقال: «أصابَ الله بك خيراً» أي: أَرَادَهُ بِكَ. [٧٥٩/ب]
وقيل: الهمزةُ في «أصاب» للتعديّة مِنْ صَابَ يَصُوبُ أي: نَزَلَ، والمفعولُ محذوفٌ أي: أصاب جنوده أي: حيث وجههم وجعلهم يَصُوبُونَ صَوْبَ المطرِ.

أ. (٣٧) قوله: ﴿وَالشَّيَاطِينُ﴾: نَسَقَ على «الريح». و«كلُّ بُنَاءٍ» بدلٌ من «الشَّيَاطِينِ»، وأتى بصيغةِ المبالغةِ لأنَّه في مَعْرِضِ الامْتِنَانِ.

(١) الإتحاف ٤٢١/٢، والنشر ٢٢٣/٢، والبحر ٣٩٨/٧.

(٢) في «لغات القبائل» ص ٢٤٢ لأبي عبيد أنها لغة عمان.

(٣) ما بين معقوفين من ش، وفي الأصل بياض. والقصة في البحر ٣٩٨/٧ بالصيغة التي أوردها السمين.

(٤) لم أهنِّد إلى قائله وهو في المحرر ٣٥/١٤، والبحر ٣٩٨/٧، والقرطبي ٢٠٥/١٥.

و «آخرين» عطف على «كل» فهو داخل في حكم البدل. وتقدم شرح «مقرنين في الأصفاة» في آخر سورة إبراهيم^(١).

آ. (٣٩) قوله: ﴿بَغِيرِ حِسَابٍ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ «عطاؤنا» أي: أعطيناك بغير حساب ولا تقدير، وهو دلالة على كثرة الإعطاء. الثاني: أنه حال من «عطاؤنا» أي: في حال كونه غير محاسب عليه لأنه جم كثير يفسر على الحساب ضبطه. الثالث: أنه متعلق بـ «أمنن» أو «أمسك»، ويجوز أن يكون حالاً من فاعلهما أي غير محاسب عليه.

آ. (٤٠) قوله: ﴿وَحُسْنِ مَآبٍ﴾: العائنة على نصبه نسقاً على اسم «إن» وهو «لزلقي». وقرأ^(٢) الحسن وابن أبي عبيدة برفعه على الابتداء، وخبره مضمرة للدلالة ما تقدم عليه ويقفان على «لزلقي» ويتبدان بـ «حسن مآب» أي: وحسن مآب له أيضاً.

آ. (٤١) قوله: ﴿أَيُّوبَ﴾: كقوله: «عبدنا داود»^(٣) ففيه ثلاثة الأوجه. و «إذ نادى» بدل منه بدل اشتمال. وقوله: «أني» جاء به على حكاية كلامه الذي ناداه بسببه ولولم يحكه لقال: إنه مسه لأنه غائب. وقرأ العامة بفتح الهمزة على أنه هو المنادى بهذا اللفظ. وعيسى بن عمر^(٤) بكسرها على إضمار القول أو على إجراء النداء مجراه.

(١) الآية ٤٩.

(٢) البحر ٣٩٩/٧.

(٣) الآية ١٧ من ص.

(٤) البحر ٤٠٠/٧، والقرطبي ٢٠٧/١٥، والمحزر ٣٧/١٤.

قوله: «نُصِبَ» قرأ العامة بالضم والسكون. فقيل: هو جمع «نَصَبٍ» بفتحيتين نحو: وَثَنٌ وَوُثْنٌ، وَأَسَدٌ وَأُسْدٌ. وقيل: هي لغة في النَصَبِ نحو: رُشِدٌ وَرَشْدٌ، وَحَزَنٌ وَحَزْنٌ، وَعَلَمٌ وَعَدَمٌ. وأبو جعفر^(١) وشيبة وحفص ونافع في رواية بضميتين وهو ثَقِيلٌ نُصِبَ بضمّة وسكون، قاله الزمخشري^(٢). وفيه بُعِدَ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ مَقْتَضَى اللُّغَةِ تَخْفِيفُ فُعْلٍ كَعُنْتُ لَا تَثْقِيلُ فُعْلٍ كَقَفَلْتُ، وفيه خِلَافٌ. وقد تقدّم^(٣) في العُسْرِ واليُسْرِ في البقرة. وقرأ أبو حيوة ويعقوب وحفص في رواية بفتحٍ وسكونٍ، وكلُّها بمعنى واحدٍ: وهو التعبُ والمَشَقَّةُ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿رَحْمَةً﴾: و«ذكرى» مفعولٌ من أجله أي: وَهَبْنَاهُمْ لَهُ لِأَجْلِ رَحِمَتِنَا إِيَّاهُ وَلِيَتَذَكَّرَ بِحَالِهِ أُولُو الْأَلْبَابِ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿ضِغْثًا﴾: الضَّغْتُ: الحُزْمَةُ الصَّغِيرَةُ مِنَ الْحَشِيشِ وَالْقُضْبَانِ. وقيل: الحُزْمَةُ الْكَبِيرَةُ مِنَ الْقُضْبَانِ. وفي المثل^(٤): «ضِغْتُ عَلَى إِبَالَةٍ» وَالْإِبَالَةُ: الحُزْمَةُ مِنَ الْحَطَبِ. قال الشاعر^(٥):
 ٣٨٧٣- وَأَثْقَلَ مِنِّي نَهْدَةً قَدْ رَبَطْتُهَا
 وَأَلْقَيْتُ ضِغْثًا مِنْ خَلَى مُتَطَيَّبٍ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٢١/٢، والنشر ٣٦١/٢، والقرطبي ٢٠٧/١٥، والبحر ٤٠٠/٧.

(٢) الكشف ٣٧٦/٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٨٥/٢.

(٤) مجمع الأمثال ٤١٩/١.

(٥) البيت لَقَسَوْفَ بْنِ الْخَرِيعِ، وهو في مجاز القرآن ١٨٥/٢، والمحزر ٣٩/١٤.
 والنهد: الضخم القوي. والخلاء: الرطب من الحشيش.

وأصل المادة يَدُلُّ [على] ^(١) جَمْعِ المختلطات. وقد تقدّم هذا في سورة يوسف في «أضغاث أحلام» ^(٢).

قوله: «ولا تَحْنُثُ» الحِنْثُ: الإثْمُ. ويُطْلَقُ على فِعْلٍ ما حُلِفَ على تَرْكِهِ أو تَرْكِهِ ما حُلِفَ على فِعْلِهِ لأنَّهما سَيِّئَانِ فِيهِ غَالِباً.

آ. (٤٥) قوله: ﴿عِبَادَنَا﴾: قرأ ^(٣) ابن كثير «عَبَدَنَا» بالتوحيد. والباقون «عِبَادَنَا» بالجمع. والرسم يحتملهما. فأما قراءة ابن كثير فـ «إبراهيم» بدل أو بيان، أو بإضمار أعني، وما بعده عطْفٌ على نفس «عَبَدَنَا» لا على إبراهيم؛ إذ يُلْزَمُ إبدال جمع من مفرد. ولقائل أن يقول: لَمَّا كان المرادُ بعبدنا الجنسُ جاز إبدال الجمع منه. وهذا كقراءة ابن عباس «ولله أبيك إبراهيم» ^(٤) في البقرة في أحد القولين وقد تقدّم. وأما قراءة الجماعة فواضحة لأنها موافقةٌ للأول في الجمع.

قوله: «الأيدي» العامة على ثبوت الياء، وهو جَمْعُ يَدٍ: إمَّا الجارِحةُ، [٧٦٠/أ] وكُنِيَ بذلك/ عن الأعمال؛ لأنَّ أكثرَ الأعمالِ إنما تُزاولُ باليد. وقيل: المرادُ بالأيدي جمعُ «يَدٍ» المرادُ بها النعمة. وقرأ ^(٥) عبد الله والحسن وعيسى والأعمش «الأيْد» بغير ياء فقليل: هي الأولى وإنما حُذِفَتِ الياءُ اجتراءً عنها بالكسرة ولأنَّ أَلَّ تعاقِبَ التنوين، والياءُ تُحذَفُ مع التنوين، فأُجْرِيتْ مع أَلَّ

(١) زيادة من ش.

(٢) الآية ٤٤ من يوسف وانظر: الدر المصون ٥٠٦/٦.

(٣) السبعة ٥٥٤، والتيسير ١٨٨، والبحر ٤٠١/٧، والحجة ٦١٣، والنشر ٣٦١/٢، والقرطبي ٣١٧/١٥.

(٤) الآية ١٣٣، من البقرة. وانظر: الدر ١٣٠/٢.

(٥) الإنحاف ٤٢٢/٢، والبحر ٤٠٢/٧، والقرطبي ٢١٧/١٥، والمحتسب ٢٣٣/٢.

إجراءها معه . وهذا ضعيف جداً . وقيل : الأيد : القوة . إلا أن الزمخشري^(١) قال : «وتفسيره بالأيد من التأيد قَلْبٌ غير متمكن» انتهى . وكأنه إنما قَلْبٌ عنده لعطف الأَبصارِ عليه ، فهو مناسبٌ للأيدي لا للأيد من التأيد . وقد يقال : إنه لا يُراد حقيقة الجوارح ؛ إذ كلُّ أحدٍ كذلك ، إنما المراد الكناية عن العمل الصالح . والتفكير ببصيرته فلم يَقْلُقْ حينئذٍ ؛ إذ لم يُردْ حقيقة الإبصار . وكأنه قيل : أولي القوة والتفكير بالبصيرة . وقد نحا الزمخشري^(٢) إلى شيءٍ من هذا قبل ذلك .

آ . (٤٦) قوله : ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى﴾ : قرأ^(٣) نافعٌ وهشام «بخالصة ذكرى» بالإضافة . وفيها أوجه ، أحدها : أن يكون أضاف «خالصة» إلى «ذكرى» للبيان ؛ لأنَّ الخالصة تكون ذكرى وغير ذكرى كما في قوله : «بشهاب قَبَسٍ»^(٤) لأنَّ الشهاب يكون قَبَساً وغيره . الثاني : أن «خالصة» مصدرٌ بمعنى إخلاص ، فيكون مصدرًا مضافاً لمفعوله ، والفاعل محذوف أي : بأنَّ أَخْلَصُوا ذكرى الدار وتناسوا عندها ذكر الدنيا . وقد جاء المصدرُ على فاعلة كالعافية ، أو يكون المعنى : بأنَّ أَخْلَصْنَا نحن لهم ذكرى الدار . الثالث : أنها مصدرٌ أيضاً بمعنى الخلوص ، فتكون مضافةً لفاعلها أي : بأنَّ خَلَصَتْ لهم ذكرى الدار .

وقرأ الباقون بالتثنية وعدم الإضافة . وفيها أوجه ، أحدها : أنها مصدرٌ بمعنى الإخلاص فيكون «ذكرى» منصوباً به ، وأن يكون بمعنى الخلوص فيكون

(١) الكشف ٣/٣٧٨ .

(٢) الكشف ٣/٣٧٧ .

(٣) السبعة ٥٥٤ ، والتيسير ١٨٨ ، والبحر ٧/٤٠٢ ، والحجة ٦١٣ ، والنشر ٢/٣٦١ ،

والقرطبي ٢١٨/١٥ .

(٤) الآية ٧ من النمل . وهي قراءة غير الكوفيين . انظر : السبعة ٤٧٨ .

«ذكرى» مرفوعاً به كما تقدّم ذلك، والمصدرُ يعملُ منوئاً كما يعملُ مضافاً، أو يكونُ «خالصة» اسمُ فاعلٍ على بابِه، و«ذكرى» بذلٌ أو بيانٌ لها، أو منصوبٌ بإضمارِ أعني، أو مرفوعٌ على إضمارِ مبتدأ. و«الدار» يجوزُ أن يكونَ مفعولاً به بذكرى، وأن يكونَ ظرفاً: إمّا على الاتّساع، وإمّا على إسقاطِ الخافض، ذكرهما أبو البقاء^(١). وخالصة إذا كانتَ صفةً فهي صفةٌ لمحذوفٍ أي: بسببِ خصلَةٍ خالصة.

آ. (٤٨) والأخير جمعٌ خَيْر، أو خَيْرٌ بالثقل والتخفيف كأموات جمع مَيّت أو مَيّت.

آ. (٤٩) قوله: ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾: جملةٌ جيءَ بها إيذاناً بأنّ القصة قد تَمَّتْ وأخذَ في أخرى، وهذا كما فَعَلَ الجاحظ في كتبه يقول: «فهذا بابٌ» ثم يشرعُ في آخر. ويذللُ على ذلك: أنه لمّا أراد أن يُعقّبَ بذكر أهل النار ذَكَرَ أهل الجنة. قال تعالى: «هذا وإنّ للطاغين»^(٢).

آ. (٥٠) قوله: ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ﴾: العامةُ على نصب «جنات» بدلاً من «حُسْنِ مآبٍ» سواء كانتَ جناتِ عدنٍ معرفةً أم نكرةً؛ لأنّ المعرفة تُبدلُ من النكرة وبالعكس. ويجوزُ أن تكونَ عطْفٌ بيانٌ إنّ كانتَ نكرةً ولا يجوزُ ذلك فيها إنّ كانتَ معرفةً. وقد جَوَزَ الزمخشريُّ^(٣) ذلك بعد حُكمِهِ واستدلّاه على أنها معرفة، وهذا كما تقدّم له في مواضعٍ يُجيزُ عطْفُ البيان، وإنّ تخالفاً تعريفاً وتذكيراً وقد تقدّم هذا عند قوله تعالى^(٤): فيه آياتٌ بيناتٌ مقامُ إبراهيمَ» ويجوزُ

(١) الإملاء ٢/٢١١.

(٢) الآية ٥٥.

(٣) الكشف ٣/٣٧٨.

(٤) الآية ٩٧ من آل عمران.

أَنْ تَنْتَصِبَ «جَنَاتٍ عَذْبٍ» بِإِضْمَارِ فِعْلٍ. و «مُفْتَحَةٌ» حَالٌ مِنْ «جَنَاتٍ عَذْبٍ»
أَوْ نَعَتْ لَهَا إِنْ كَانَتْ نَكْرَةً. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «حَالٌ. وَالْعَامِلُ فِيهَا مَا فِي
«لِلْمُتَّقِينَ» مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ» انْتَهَى. وَقَدْ عَلَّلَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) بَعْلَةً فِي قَوْلِهِ: [٧٦٠/ب]
«مُتَكِّثِينَ» تَقْتَضِي مَنَعٍ «مُفْتَحَةٌ» أَنْ تَكُونَ حَالًا، وَإِنْ كَانَتْ الْعَلَةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ.
وَقَالَ^(٣): «وَلَا يَجُوزُ^(٤) أَنْ يَكُونَ «مُتَكِّثِينَ» حَالًا مِنْ «لِلْمُتَّقِينَ» لِأَنَّهُ قَدْ أَخْبَرَ
عَنْهُمْ قَبْلَ الْحَالِ» وَهَذِهِ الْعَلَةُ مَوْجُودَةٌ فِي جَعْلٍ «مُفْتَحَةٌ» حَالًا مِنْ «لِلْمُتَّقِينَ» كَمَا
ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥). إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْعَلَةَ لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِكَ: «إِنْ
لَهْنِدٍ مَالًا قَائِمَةً». وَأَيْضًا فِي عِبَارَتِهِ تَجَوُّزٌ: فَإِنَّ «لِلْمُتَّقِينَ» لَمْ يُخْبَرْ عَنْهُمْ صِنَاعَةً
إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ مَعْنًى، وَإِلَّا فَقَدْ أَخْبَرَ عَنْ «حُسْنِ مَأْبٍ» بِأَنَّهُ لَهُمْ. وَجَعَلَ
الْحَوْفِيُّ الْعَامِلَ مَقْدَرًا أَيْ: يَدْخُلُونَهَا مُفْتَحَةً.

قَوْلُهُ: «الْأَبْوَابُ» فِي ارْتِفَاعِهَا وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: - وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ
النَّاسِ - أَنَّهَا مُرْتَفَعَةٌ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِهِ: «وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا»^(٦). وَاعْتَرِضَ
عَلَى هَذَا بَأَن «مُفْتَحَةٌ»: إِمَّا حَالٌ، وَإِمَّا نَعَتْ لـ «جَنَاتٍ»، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا
رَابِطَ وَأُجِيبَ بِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ: وَهُوَ أَنَّ تَمَّ ضَمِيرًا مَقْدَرًا
تَقْدِيرُهُ: الْأَبْوَابُ مِنْهَا. وَالثَّانِي: أَنَّ أَلْ قَامَتْ مَقَامَ الضَّمِيرِ؛ إِذِ الْأَصْلُ: أَبْوَابُهَا.
وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ^(٧) وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا. وَالْوَجْهَانِ جَارِيَانِ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ

(١) الكشاف ٣/٣٧٨.

(٢) الإملاء ٢/٢١١.

(٣) الإملاء ٢/٢١١.

(٤) في المطبوعة: «ويجوز» وهو تحريف.

(٥) الكشاف ٣/٣٧٨.

(٦) الآية ٧٣ من الزمر.

(٧) انظر: المغني ٧٧.

الجنة هي المأوى^(١). الثاني: أنها مرتفعة على البدل من الضمير في «مُفْتَحَةٌ» العائد على «جنات» وهو قول الفارسي، لما رأى خلوها من الرابط لفظاً ادعى ذلك. واغترض على هذا: بأن هذا من بدل البعض أو الاشتمال، وكلاهما لا يَدْ فيهما من ضمير فيضطر إلى تقديره كما تقدم. ورجح بعضهم الأول: بأن فيه إضماراً واحداً، وفي هذا إضماران وتبعه الزمخشري^(٢) فقال: «والأبواب بدل من الضمير في «مُفْتَحَةٌ» أي: مفتحة هي الأبواب كقولك: ضرب زيد اليد والرجل، وهو من بدل الاشتمال» فقله: «بدل الاشتمال» إنما يعني به الأبواب، لأن الأبواب قد يقال: إنها ليست بعض الجنات، و«أما ضرب زيد اليد والرجل» فهو بعض من كل ليس إلا.

وقرأ^(٣) زيد بن علي وأبو حيوة «جنات عَدْنٍ مفتحة» برفعهما: إما على أنهما جملة من مبتدأ وخبر، وإما على أن كل واحدة خبر مبتدأ مضمير أي: هي جنات، هي مفتحة.

آ. (٥١) قوله: ﴿مُتَكِّثِينَ﴾: حال من «لهم» العامل فيها «مفتحة». وقيل: العامل «تَوَعَّدُونَ» تأخر عنها، وقد تقدم منع أبي البقاء أنها حال من «للمتقين» وما فيه. و«يَدْعُونَ» يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون حالاً: إما من ضمير «مُتَكِّثِينَ» وإما حالاً ثانية.

آ. (٥٣) قوله: ﴿تَوَعَّدُونَ﴾: قرأ^(٤) ابن كثير وأبو عمرو هنا

(١) الآية ٣٩ من النازعات.

(٢) الكشف ٣٧٨/٢.

(٣) البحر ٤٠٥/٧، والكشف ٣٧٨/٣.

(٤) السبعة ٥٥٥، والنشر ٣٦١/٢، والتيسير ١٨٨، والبحر ٤٠٥/٧، والحجة ٦١٤،

والقرطبي ٢٢٠/١٥.

«يُوعِدُونَ» بِالْغَيْبَةِ. وَفِي ق (١) ابْنُ كَثِيرٍ وَحَدَّه. وَالباقون بالخطاب فيهما ووجه الغيبة هنا وفي ق تَقَدَّمَ ذَكَرَ الْمُتَّقِينَ. وَوجه الخطاب الالتفاتُ إِلَيْهِمْ وَالْإِقْبَالُ عَلَيْهِمْ.

آ. (٥٤) قوله: ﴿مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾: «مِنْ نَفَادٍ»: إمَّا مبتدأ وإمَّا فاعل، و«مِنْ» مزيّدة. والجملَةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «رزقنا» أي: غيرَ فاني. ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً.

آ. (٥٥) قوله: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «هذا» مبتدأ والخبرُ مقدَّرٌ، فقدَّره الزمخشري (٢): «هذا كما ذُكِرَ». وقدَّره أبو علي: «هذا للمؤمنين». ويجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمِرٍ أي: الأمرُ هذا.

آ. (٥٦) قوله: ﴿جَهَنَّمَ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ بدلاً مِنْ «شَرِّ مَا» أو منصوبةً بإضمارِ فعلٍ. وقياسُ قولِ الزمخشري (٣) في «جَنَاتِ عَدْنٍ» أَنْ تكونَ عطفَ بيانٍ، وَأَنْ تكونَ منصوبةً بفعلٍ مقدَّرٍ على الاشتغالِ أي: يَصْلَوْنَ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: هي.

آ. (٥٧) قوله: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾: في «هذا» أوجهٌ، أحدها: أَنْ يكونَ مبتدأ، وخبره «حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ». وقد تقدَّمَ أَنَّ اسمَ الإشارةِ يُكْتَفَى بواحدِهِ في المثني كقوله (٤): «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ»، أو يكونَ المعنى: هذا جامعٌ بين الوصفَيْن، ويكونَ قوله: «فَلْيَذُوقُوهُ» جملةً اعتراضيةً. الثاني: أَنْ يكونَ «هذا» منصوباً بمقدَّرٍ على الاشتغالِ أي: لِيَذُوقُوا هذا.

(١) «هذا ما توعدون لكل أوابٍ حفيظ» من الآية ٢٢. وانظر: السبعة ٥٥٥.

(٢) الكشف ٣/٣٧٩.

(٣) الكشف ٣/٣٧٨.

(٤) الآية ٦٨ من البقرة.

وشبهه الزمخشري^(١) بقوله تعالى^(٢): «وَأَيُّ فَارْهَبُونَ»، يعني على الاشتغال. والكلام على مثل هذه الفائدة قد تقدّم^(٣). و«حميم» على هذا خبر مبتدأ مضمّر، أو مبتدأ وخبره مضمّر أي: منه حميم ومنه غساق كقوله^(٤):

٣٨٧٤- حتى إذا ما أضاء البرق في غلس
وغرّدر البقل ملوي ومحصود

أي: منه ملوي ومنه محصود. الثالث: أن يكون «هذا» مبتدأ، والخبر محذوف أي: هذا كما ذكر، أو هذا للطايعين. الرابع: أنه خبر مبتدأ مضمّر أي: الأمر هذا، ثم استأنف أمراً فقال: فليذوقوه. الخامس: أن يكون مبتدأ، وخبره «فليذوقوه» وهو رأي الأخفش^(٥). ومنه^(٦):

٣٨٧٥- وقائلة خولان فانكح فساتهـم

[٧٦١/أ] وقد تقدّم تحقيق هذا في المائدة عند «السارق والسارقة»^(٧) / وقرأ^(٨)

(١) الكشف ٣/٣٧٩.

(٢) الآية ٤٠ من البقرة.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٣١٤.

(٤) تقدم برقم ١١٨٩.

(٥) لم يُشر الأخفش في معانيه إلى هذه الآية، ولكن التحقيق في مذهبه أنه في مثل هذا يقدر الخبر مضمراً: ومما نُقص عليكم، وتقدير الشعر عنده: هؤلاء خولان، وقولهم: «الهلal، فانظر إليه» يقدره هذا الهلال وليست جملة الخير عنده خبراً. هكذا بنصه في المعاني ٨٠.

(٦) تقدم برقم ١٧٢٥.

(٧) الآية ٣٨. وانظر: الدر المصون ٤/٢٥٧.

(٨) السبعة ٥٥٥، والحجة ٦١٥، والتيسر ١٨٨، والنشر ٢/٣٦١، والبحر ٧/٤٠٦، والقرطبي ١٥/٥٢١.

الْأَخْوَانُ وَحَفْصُ «غَسَّاقُ» بِتَشْدِيدِ السِّينِ هُنَا وَفِي عَمٍّ يَتَسَاءَلُونَ^(١)، وَخَفَّفَهُ الْبَاقُونَ فِيهِمَا. فَأَمَّا الْمُثْقَلُ فَهُوَ صِفَةُ كَالْجَبَّارِ وَالضَّرَابِ مِثَالُ مَبَالِغَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ فَعَالًا فِي الصِّفَاتِ أَغْلَبَ مِنْهُ فِي الْأَسْمَاءِ. وَمِنْ وَرُودِهِ فِي الْأَسْمَاءِ: الْكَلَاءُ^(٢) وَالْجَبَّانُ^(٣) وَالْفَيَّادُ لَذِكْرِ الْبُيُوتِ، وَالْعَقَّارُ^(٤) وَالْخَطَّارُ^(٥) وَأَمَّا الْمَخْفَفُ فَهُوَ اسْمٌ لَا صِفَةً؛ لِأَنَّ فَعَالًا بِالتَّخْفِيفِ فِي الْأَسْمَاءِ كَالْعَذَابِ وَالنُّكَالِ أَغْلَبَ مِنْهُ فِي الصِّفَاتِ، عَلَى أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ صِفَةً بِمَعْنَى ذِي كَذَا أَيْ: ذِي غَسَقٍ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦): «أَوْ يَكُونُ فَعَالٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ». قُلْتُ: وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ. وَالْغَسَقُ: السَّيْلَانُ. يُقَالُ: غَسَقَتْ عَيْنُهُ أَيْ: سَالَتْ. وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّهُ مَاءٌ يَسِيلُ مِنْ صَدِيدِهِمْ. وَقِيلَ: غَسَقَ أَيْ امْتَلَأَ. وَمِنْهُ: غَسَقَتْ عَيْنُهُ أَيْ: امْتَلَأَتْ بِالْدمِ وَمِنْهُ الْغَاسِقُ لِلْقَمَرِ لِامْتِلَائِهِ وَكَمَالِهِ. وَقِيلَ: الْغَسَاقُ مَا قَتَلَ بِيَرْدِهِ. وَمِنْهُ قِيلَ لِلَّيْلِ: غَاسِقٌ؛ لِأَنَّهُ أَبْرَدُ مِنَ النَّهَارِ. وَقِيلَ: الْغَسَقُ شِدَّةُ الظُّلْمَةِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلَّيْلِ: «غَاسِقٌ». وَيُقَالُ لِلْقَمَرِ: غَاسِقٌ إِذَا كُسِفَ لِاسْوَدَادِهِ، وَنُقِلَ الْقَوْلَانِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ»^(٧).

أ. (٥٨) قَوْلُهُ: «وَأَخْرُ»: قَرَأَ^(٨) أَبُو عَمْرٍو بِضَمِّ الْهَمْزَةِ عَلَى أَنَّهُ

(١) الْآيَةُ ٢٥ مِنَ النَّبَاِ.

(٢) الْكَلَاءُ: مَرَقُ السَّفَنِ.

(٣) الْجَبَّانُ: الصَّحْرَاءُ.

(٤) الْعَقَّارُ: أَصْلُ الدَّوَاءِ.

(٥) الْخَطَّارُ: الْبِقْلَاعُ.

(٦) الْإِمْلَاءُ ٢/٢١٢.

(٧) الْآيَةُ ٣ مِنَ الْفُلُقِ.

(٨) السَّبْعَةُ ٥٥٥، وَالنَّشْرُ ٣٦١/٢، وَالْحِجَّةُ ٦١٥، وَالْقُرْطُبِيُّ ٢٢٢/١٥، وَالْبَحْرُ

٤٠٦/٧، وَالتَّيْسِيرُ ١٨٨.

جمع^(١). وارتفاعه من أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، و«من شكله» خبره، و«أزواج» فاعل به. الثاني: أن يكون مبتدأ أيضاً، و«من شكله» خبر مقدّم، و«أزواج» مبتدأ والجملة خبره، وعلى هذين فيقال: كيف يصح من غير ضمير يعود على آخر، فإن الضمير في «شكله» يعود على ما تقدّم أي: من شكل المدّوق؟ والجواب: أن الضمير عائد على المبتدأ، وإنما أفرد وذكر لأن المعنى: من شكل ما ذكرنا. ذكر هذا التأويل أبو البقاء^(٢). وقد منع مكي^(٣) ذلك لأجل الخلو من الضمير، وجوابه ما ذكرته لك. الثالث: أن يكون «من شكله» نعتاً لآخر، وأزواج خبر المبتدأ أي: وآخر من شكل المدّوق أزواج. الرابع: أن يكون «من شكله» نعتاً أيضاً، وأزواج فاعل به، والضمير عائد على آخر بالتأويل المتقدم، وعلى هذا فيرتفع «آخر» على الابتداء، والخبر مقدّر أي: ولهم أنواع آخر، استقر من شكلها أزواج. الخامس: أن يكون الخبر مقدراً كما تقدّم أي: ولهم آخر، ومن شكله وأزواج صفتان لآخر.

وقرأ العامة «من شكله» بفتح الشين، وقرأ^(٤) مجاهد بكسرهما، وهما لغتان بمعنى المثل والضرب. تقول: هذا على شكله أي: مثله وضربه. وأما الشكل بمعنى الغنّج فبالكسر لا غير، قاله الزمخشري^(٥).

وقرأ الباقون «وآخر» بفتح الهمزة وبعدها ألف بصيغة أفعل التفضيل، والإعراب فيه كما تقدّم. والضمير في أحد الأوجه يعود عليه من غير تأويل لأنه مفرد. إلا أن في أحد الأوجه يلزم الإخبار عن المفرد بالجمع أو وصف المفرد

(١) «وآخر».

(٢) الإملاء ٢/٢١٢.

(٣) المشكل ٢/٢٥٣.

(٤) البحر ٧/٤٠٦.

(٥) الكشف ٣/٣٧٩.

بالجمع؛ لأنَّ مِنْ جملة الأوجه المتقدمة أن يكون «أزواج» خبراً عن «آخر» أو نعتاً له كما تقدم. وعنه جوابان، أحدهما: أن التقدير: وعذاب آخر أو مذوق، وهو ضروب ودرجات فكان في قوة الجمع. أو يجعل كل جزء من ذلك الآخر مثل الكل، وسماه باسمه وهو شائع كثير نحو: غليظ الحواجب، وشابت مفارقة. على أن لقائل أن يقول: إن أزواجاً صفة لثلاثة الأشياء المتقدمة، أعني الحميم والعساق وآخر من شكله فيلغى السؤال.

آ. (٥٩) قوله: ﴿مُقْتَحِمٌ﴾: مفعوله محذوف أي: مقتحم النار. والاحتحام: الدخول في الشيء بشدة، والقحمة: الشدة. وقال الراغب^(١): «الاحتحام توسط شدة مخيفة. ومنه قحَمَ الفرسُ فارسه أي: توغل به ما يخاف منه». والمقاحيم: الذين يتقحمون في الأمر الذي يتجنب». [٧٦١/ب]

قوله: «معكم» يجوز أن يكون نعتاً ثانياً لـ فوج، وأن يكون حالاً منه لأنه قد وُصف، وأن يكون حالاً من الضمير المستتر في «مُقْتَحِمٌ». قال أبو البقاء^(٢): «ولا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى»، ولم أدر من أي أوجه يفسد، والحالية والصفة في المعنى كالظرفية؟

وقوله: «هذا فوج» إلى قوله: «النار» يجوز أن يكون من كلام الرؤساء بعضهم لبعض، وأن يكون من كلام الخزنة، ويجوز أن يكون «هذا فوج» من كلام الملائكة، والباقي من كلام الرؤساء، وكان القياس على هذا أن يقال: بل هم لا مَرَّحِباً بهم لأنهم لا يقولون للملائكة ذلك، إلا أنهم عدلوا عن خطاب الملائكة إلى خطاب أعدائهم تشفياً منهم.

(١) المفردات ٣٩٤.

(٢) الإملاء ٢/٢١٢.

قوله: «لا مَرَحَباً» في «مَرَحَباً» وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: لا أتَيْتُمْ مَرَحَباً أو لا سَمِعْتُمْ مَرَحَباً. والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ. قاله أبو البقاء^(١) أي: لا رَحِبْتُمْ دَارَكُمْ مَرَحَباً بَلْ ضَيْقاً. ثم في الجملة المنفية وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سَيَقَتْ للدعاء عليهم، وقوله: «بهم» بيانٌ للمدعُو عليه. والثاني: أنها حاليةٌ. وقد يُعْتَرَضُ عليه: بأنه دعاءٌ، والدعاء طلبٌ والطلب لا يَقَعُ حالاً. والجوابُ أنه على إضمارِ القولِ أي: مَقُولاً لهم لا مَرَحَباً.

أ. (٦١) قوله: «مَنْ قَدَّمَ»: يجوزُ أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً، و«فَرَدَهُ» جوابها، وَأَنْ تكونَ استفهاميةً، و«قَدَّمَ» خبرها. أي: أيُّ شخصٍ قَدَّمَ لنا هذا، ثم استأنفوا دعاءً بقولهم «فَرَدَهُ»، وَأَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وحينئذٍ يجوزُ فيها وجهان: الرفعُ بالابتداء، والخبر «فَرَدَهُ» والفاءُ زائدةٌ تشبيهاً له بالشرط. والثاني: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال، والكلامُ في مثل هذه الفاءِ قد تقدَّم، وهذا الوجهُ يجوزُ عند بعضهم حال كونها شرطيةً أو استفهاميةً أعني الاشتغال، إلا أنه لا يُقدَّرُ الفعلُ إلا بعدها؛ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ و«ضِعْفاً» نعتٌ لعذاب أي: مضاعفاً.

قوله: «في النارِ» يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لـ «رَدَهُ»، أو نعتاً لـ «عذاب»، أو حالاً منه لتخصيصه، أو حالاً من المفعول «رَدَهُ».

أ. (٦٣) قوله: «أَتَخَذْنَاهُمْ»: قرأ^(٢) الأخوان وأبو عمرو بوصل

(١) الإملاء ٢/٢١٢.

(٢) السبعة ٥٥٦، والنشر ٣٦١/٢، والبحر ٤٠٧/٧، والتيسير ١٨٨، والقرطبي ٢٢٥/١٥، والحجة ٦١٦.

الهمزة، وهي تحتل وجهين، أحدهما، أن يكون خبراً مَحْضاً، وتكون الجملة في محل نصب صفة ثانية لـ «رجالاً» كما وقع «كنا نَعُدُّهم» صفة، وأن يكون المراد الاستفهام وحِدَّتْ أداته لدلالة أم عليه كقوله^(١):

٣٨٧٦- تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكَرُ
وماذا عليك بأن تَنْتَظِرُ

فأم متصلة على هذا، وعلى الأول منقطعة بمعنى بل والهمزة لأنها لم تنقل عنها همزة استفهام ولا تسوية. والباقون بهمزة استفهام سَقَطَتْ لأجلها همزة الوصل. والظاهر أنه لا محل للجملة حينئذ لأنها طلبية. وجَوَزَ بعضهم فيها أن تكون صفة لكن على إضمار القول أي: رجالاً مَقُولاً فيهم: اتخذناهم كقوله^(٢):

٣٨٧٧- جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ
إلا أن الصفة في الحقيقة ذلك القول المضمر. وقد تقدّم الخلاف في «سَخِرِيًّا» في «قد أفلح المؤمنون»^(٣). والمشهور أن المكسور في الهُزء كقول الشاعر^(٤):

٣٧٧٨- إني أتاني لِسَانٌ لَا أَسْرُ بِهَا
مِنْ عُلُوٍّ لَا كَذِبٌ فِيهَا وَلَا سِخْرُ
وتقدّم معنى لحاقِ الباءِ المشددة في ذلك. وأم مع الخبر منقطعة فقط كما

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٥٤.

(٢) تقدم برقم ٢٤٠١.

(٣) انظر إعرابه للآية ١١٠.

(٤) البيت لأعشى باهلة، وهو في اللسان (سخى) وفيه روايتان سَخِرُ وسَخَرُ، والبحر

٤٧/٧، والمحرم ٤٧/١٤.

تقدّم، ومع الاستفهام يجوز أن تكون متصلة، وأن تكون منقطعة كقولك: «أزيد عندك أم عندك عمرو»، ويجوز أن يكون «أم زاعّت» متصلاً بقوله: «ما لنا» لأنه استفهام، إلا أنه يتعيّن انقطاعها لعدم الهمزة، ويكون ما بينهما معترضاً على قراءة «أخذناهم» بالاستفهام إن لم نجعله صفة على إضمار القول كما تقدّم.

آ. (٦٤) قوله: ﴿تَخَاصُّمُ﴾: العامة على رفع «تَخَاصُّمُ» مضافاً لأهل. وفيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «لَحَقُّ». الثاني: أنه عطْفٌ بيان. الثالث: أنه بدلٌ من «ذلك» على الموضع، حكاه مكي^(١)، وهذا يُوافق قول بعض الكوفيين. الرابع: أنه خبر ثانٍ لـ «إن». الخامس: أنه خبرٌ مبتدأ مضمير أي: هو تخاصُّمُ. السادس: أنه مرفوعٌ بقوله «لَحَقُّ». إلا أن أبا البقاء قال^(٢): [٧٦٢/أ] «ولو قيل: هو مرفوعٌ بـ «حَقُّ» لكان بعيداً لأنه يصيرُ جملةً/ ولا ضميرٌ فيها يعود على اسم «إن». وهذا ردٌّ صحيحٌ. وقد يُجابُ عنه: بأن الضميرَ مقدّرُ أي: لحقَّ تخاصُّمُ أهل النار فيه كقوله^(٣): «وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ» أي: منه. وقرأ^(٤) ابن محيصن بتنوين «تَخَاصُّمُ» ورفع «أهل» فَرَفَعَ «تَخَاصُّمُ» على ما تقدّم. وأما رَفَعَ «أهل» فعلى الفاعلية بالمصدر المنون كقولك: «يُعجبني تخاصُّمُ الزيدون» أي: أن تخاصموا. وهذا قولُ البصريين وبعض الكوفيين خلا للفراء^(٥).

(١) المشكل ٢/٢٥٥.

(٢) الإملاء ٢/٢١٣.

(٣) الآية ٤٣ من الشورى.

(٤) انظر في قراءتها: البحر ٧/٤٠٧، والتقريب للصفاوي ٢/٥٧٨، والمحزون ٤٨/١٤.

(٥) أي: إن الفراء يمنع إعمال المصدر المنون. وهذا المنع هو الذي نقله عنه في الارتشاف ٣/١٧٦. بيد أن الفراء في معاني القرآن ٢/٣٨٢ يثبت إعمال المصدر المنون.

وقرأ ابنُ أبي عُبلة «تَخَاصُمَ» بالنصب مضافاً لأهل . وفيه أوجه، أحدها: أنه صفةٌ لـ «ذلك» على اللفظ. قال الزمخشري (١): «لأنَّ أسماءَ الإشارة تُوصَفُ بأسماءِ الأجناس». وهذا فيه نظر؛ لأنهم نَصُّوا على أنَّ أسماءَ الإشارة لا تُوصَفُ إلَّا بما فيه أل نحو: «يا هذا الرجلُ»، ولا يجوز «يا هذا غلامُ الرجل» فهذا أبعد، ولأن الصحيح أنَّ الواقع بعد اسم الإشارة المقارِن لـ أل إن كان مشتقاً كان صفةً، وإلَّا كان بدلاً و«تَخَاصُم» ليس مشتقاً. الثاني: أنه بدلٌ من ذلك. الثالث: أنه عطفٌ بيانٍ. الرابع: على إضمار «أعني». وقال أبو الفضل: «ولو نُصِبَ «تَخَاصُم» على أنه بدلٌ من «ذلك» لجاز» انتهى. وكأنه لم يُطْلِع عليها قراءة. وقرأ ابن السَّمِيع «تَخَاصُمَ» فعلاً ماضياً «أهل» فاعلٌ به. وهي جملةٌ استئنافيةٌ.

آ. (٦٥) قوله: ﴿الوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾: إلى آخرها صفاتٌ لله تعالى. ويجوزُ أن يكون «ربُّ السموات» خبرٌ مبتدأ مضمَّر، وفيه معنى المدح.

آ. (٦٧) قوله: ﴿هُوَ نَبَأٌ﴾: «هو» يعودُ على القرآن وما فيه من القصص والأخبار. وقيل: على «تَخَاصُمَ أهلِ النار». وقيل: على ما تقدَّم من أخباره عليه السلام: بأنَّه نذيرٌ مبينٌ، وبأنَّ اللهَ إلهٌ واحدٌ متصفٌ بتلك الصفاتِ الحسنى.

آ. (٦٨) قوله: ﴿وَأَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾: صفةٌ لـ «نَبَأ» أو مستأنفةٌ.

آ. (٦٩) قوله: ﴿بِاللَّأَلِ﴾: متعلِّقٌ بقوله: «مِنْ عِلْمٍ» وضمَّن معنى الإحاطة، فلذلك تَعَدَّى بالباء، وتقدَّم تحقيقُه.

(١) الكشاف ٣/ ٣٨٠.

وقوله: «إِذْ يَخْتَصِمُونَ» فيه وجهان، أحدهما: هو منصوب بالمصدر أيضاً. والثاني: بمضافٍ مقدر أي: بكلام الملائة الأعلى إذ، قاله الزمخشري^(١). والضمير في «يَخْتَصِمُونَ» للملائة الأعلى. هذا هو الظاهر. وقيل: لقريش أي: يختصمون في الملائة الأعلى. فبعضهم يقول: بنات الله وبعضهم يقول غير ذلك. فالتقدير: إذ يختصمون فيهم.

آ. (٧٠) قوله: ﴿إِلَّا أَنَا أَنَا﴾: العائمة على فتح الهمزة «أنما». وفيها وجهان، أحدهما: أنها مع ما في حيزها في محل رفع لقيامها مقام الفاعل أي: ما يُوحى إليّ إلا للإنذار، أو إلّا كوني نذيراً مبيناً. والثاني: أنها في محل نصب أو جر بعد إسقاط لام العلة. والقائم مقام الفاعل على هذا الجار والمجرور أي: ما يُوحى إليّ إلا للإنذار أو لكوني نذيراً. ويجوز أن يكون القائم مقام الفاعل على هذا ضمير ما يدل عليه السياق أي: ما يُوحى إليّ ذلك الشيء إلا للإنذار.

وقرأ^(٢) أبو جعفر بالكسر، وهي القائمة مقام الفاعل على سبيل الحكاية، كانه قيل: ما يُوحى إليّ إلا هذه الجملة المتضمنة لهذا الإخبار. وقال الزمخشري^(٣): «على الحكاية أي: إلّا هذا القول وهو أن أقول لكم: إنما أنا نذير مبين ولا أدعي شيئاً آخر». قال الشيخ^(٤): «وفي تخريجه تعارض لأنه قال: إلّا هذا القول، فظاهره الجملة التي هي: «إنما أنا نذير مبين». ثم قال: وهو أن أقول لكم إنني نذير فالمقام مقام الفاعل. هو أن أقول لكم، وإني^(٥) وما

(١) الكشف ٣/٣٨١.

(٢) النشر ٢/٣٦٢.

(٣) الكشف ٣/٣٨١.

(٤) البحر ٧/٤٠٩.

(٥) البحر: «وإنّ وما بعده».

بعده في موضع نصب، وعلى قوله: «إلا هذا القول» يكون في موضع رفع فتعاضداً. قلت: ولا تعارض البتة؛ لأنه تفسيرٌ معنًى في التقدير الثاني، وفي الأول تفسير إعرابٍ، فلا تعارض.

آ. (٧١) قوله: ﴿إِذْ قَالَ﴾: يجوز أن يكون بدلاً من «إذ» الأولى وأن يكون منصوباً بـ اذْكُرْ مقدراً، قال الأول الزمخشري^(١) وأطلق، وذكر أبو البقاء^(٢) الثاني وأطلق. وأما الشيخ^(٣) ففصل فقال: «بدل من «إذ يخلصون» هذا إذا كانت الخصومة في شأن من يستخلف في الأرض، وعلى غيره من الأقوال يكون منصوباً بـ اذكر». انتهى قلت: وتلك الأقوال: أن التخاضم: إما بين الملاء الأعلى أو بين قريش وفي ماذا كان المخاصمة، خلاف يطول/ الكتاب بذكره.

[٧٦٢/ب]

قوله: «من طين» يجوز أن يتعلق بمحذوف صفة لـ «بشراً»، وأن يتعلق بنفس «خاليق».

آ. (٧٣) قوله: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾: تأكيدان. وقال الزمخشري^(٤): «كل» للإحاطة و«أجمعون» للاجتماع، فأفاداً معاً أنهم سجدوا عن آخرهم، ما بقي منهم مَلَكٌ إلا سجد، وأنهم سجدوا جميعاً في وقت واحد غير متفرقين». قلت: قد تقدم الكلام معه في ذلك في سورة الحجر.^(٥)

(١) الكشف ٣/٣٨١.

(٢) الإملاء ٢/٢١٣.

(٣) البحر ٧/٤٠٩.

(٤) الكشف ٣/٣٨٢.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٢٩٨، ٧/١٥٨.

آ. (٧٥) قوله: ﴿أَنْ تَسْجُدَ﴾: قد يَسْتَدِلُّ به مَنْ يَرَى أَنَّ «لا» في «أَنْ لا تَسْجُدَ» في السورة الأخرى^(١) زائدة؛ حيث سقطت هنا والقصة واحدة. وقوله: «لَمَا خَلَقْتُ» قد يَسْتَدِلُّ به مَنْ يَرَى جَوَازَ وقوع «ما» على العاقل؛ لأنَّ المراد به آدم. وقيل: لا دليل فيه؛ لأنه كان فَخَاراً غير جسم حَسَّاسٍ فأشير إليه في تلك الحال. وقيل: «ما» مصدرية والمصدر غير مُرَادٍ، فيكون واقعاً موقع المفعول به أي: لمخلوقي.

وقرأ^(٢) الجحدري «لَمَّا» بتشديد الميم وفتح اللام، وهي «لَمَّا» الظرفية عند الفارسي^(٣)، وحرّف وجوب لوجوب عند سيويه^(٤). والمسجود له على هذا غير مذكور أي: ما مَنَعَكَ من السجود لَمَّا خَلَقْتُ أي: حين خَلَقْتُ لِمَنْ أَمَرْتُكَ بالسجود له. وقرئ^(٥) «بَيْدِي» بكسر الياء قراءة حمزة «بِمُصْرَحِي»^(٦) وقد تقدّم ما فيها. وقرئ «بَيْدِي» بالإنفراد.

قوله: «أَسْتَكْبَرْتُ» قرأ العامة بهمزة الاستفهام وهو استفهام توبيخ وإنكار. و«أم» متصلة هنا. هذا قول جمهور النحويين. ونقل ابن عطية^(٧) عن بعض النحويين أنها لا تكون معادلةً للألف مع اختلاف الفعلين، وإنما تكون معادلةً إذا دخلتا على فعل واحد كقولك: أقام زيد أم عمرو، وأزید قام أم عمرو؟ وإذا اختلف الفعلان كهذه الآية فليست معادلةً. وهذا الذي حكاه عن

(١) الآية ١٢ من الأعراف: «قال ما منعك أن لا تسجد».

(٢) البحر ٤١٠/٧، والمنحر ٥١/١٤.

(٣) الإيضاح المضدي ٣١٩.

(٤) الكتاب ٣١٢/٢ وعبارته «للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره».

(٥) انظر في قراءتها: البحر ٤١٠/٧، والكشاف ٣٨٣/٣، والمنحر ٥٢/١٤.

(٦) الآية ٢٢ من إبراهيم، وانظر: الدر ٨٨/٧.

(٧) المنحر ٥٢/١٤.

بعض النحويين مَذَهَبُ فاسِدٌ، بل جمهورُ النحاةِ على خلافِهِ قال سيبويه^(١):
«وتقول: «أَصْرَبْتَ زَيْدًا أَمْ قَتَلْتَهُ؟» فَالْبَدْءُ هُنَا بِالْفِعْلِ أَحْسَنُ؛ لَأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْأَلُ
عَنْ أَحَدِهِمَا لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا كَانَ؟ وَلَا تَسْأَلُ عَنْ مَوْضِعِ أَحَدِهِمَا كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّ
ذَلِكَ كَانَ» انتهى. فعادل بها الألف مع اختلافِ الفعلين.

وقرأ^(٢) جماعةٌ - منهم ابنُ كثير^(٣)، وليست مشهورةٌ عنه - «استكبرت»
بألف الوصلِ، فاحتملت وجهين، أحدهما: أَنْ يَكُونَ الاستفهامُ مُرَاداً يَدُلُّ عَلَيْهِ
«أَمْ» كَقَوْلِهِ^(٤):

..... ٣٨٧٩ -

بَسْبَعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَامِ بِثَمَانٍ

وقول الآخر^(٥):

٣٨٨٠ - تَرْوُجُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ

.....

فتتفق القراءتان في المعنى، واحتمل أَنْ يَكُونَ خبراً مَحْضاً، وعلى هذا
فَأَمْ منقطعةٌ لعدمِ شَرْطِهَا.

آ. (٧٧) قوله: ﴿مِنْهَا﴾: أي: من الجنةِ أو من الخَلْقَةِ؛ لأنه كان
حَسَناً فَارْجَعَ قَبِيحاً وَنُورَانِيّاً فَعَادَ مَظْلَمًا. وقيل: من السموات. وقال هنا:

(١) الكتاب ١/٤٨٣.

(٢) السبعة ٥٥٦، والقرطبي ٢٢٨/١٥، والبحر ٤١٠/٧، والإتحاف ٢/٤٢٤.

(٣) وهي رواية الصوفي عن روح عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير.

(٤) تقدم برقم ٣٤١.

(٥) تقدم برقم ٣٨٧٥.

«لَعْنَتِي» وفي غيرها^(١) «اللعنة»، وهما وإن كانا في اللفظ عاماً وخاصاً، إلا أنهما من حيث المعنى عامان بطريق اللزوم؛ لأن مَنْ كانت عليه لعنة الله كانت عليه [لعنة]^(٢) كلُّ أحدٍ لا محالة. وقال تعالى: «أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»^(٣). وباقي الجمل تقدّم نظيره.

آ. (٨٤) قوله: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ﴾: قرأهما العامة منصوبين. وفي نصب الأول أوجه، أحدها: أنه مُقسَّم به حذِف منه حرف القسم فانتصب كقوله^(٤):

— ٣٨٨١ —

فذاك أمانة الله الثريدُ

آ. (٨٥) وقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾: جواب القسم. قال أبو البقاء^(٥): «إلا أن سيويه يَدْفَعُه لأنه لا يُجَوِّزُ حَذْف حرف القسم إلا مع اسم الله، ويكون قوله: «والحق أقول» مغترضاً بين القسم وجوابه». قال الزمخشري^(٦): «كأنه قيل: ولا أقول إلا الحق» يعني أن تقديمه المفعول أفاد الحصر. والمراد بالحق: إما الباري تعالى كقوله: «وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ»^(٧) وإما نقيض الباطل. والثاني: أنه منصوب على الإغراء أي: الزموا الحق. والثالث:

(١) «وإن عليك لعنة» الآية ٣٥ من الحجر.

(٢) زيادة من ش.

(٣) الآية ١٦١ من البقرة.

(٤) تقدم برقم ٩٣.

(٥) الإملاء ٢/٢١٣.

(٦) الكشف ٣/٣٨٤.

(٧) الآية ٢٥ من النور.

أنه مصدر مؤكّد لمضمون قوله: «لأَمْلَأَنَّ». قال الفراء^(١): / «هو على معنى [١/٧٦٣] قولك: حقاً لا شك^(٢)، ووجود الألف واللام وطَرَحُهما سواء أي: لأَمْلَأَنَّ جهنم حقاً» انتهى. وهذا لا يَتِمُّشِي على قول البصريين؛ فإنَّ شَرَطَ نَصْبِ المصدر المؤكّد لمضمون الجملة أن يكون بعد جملة ابتدائية خبرها معرفتان جامدان جموداً مَحْضاً^(٣).

وَجَوَزَ ابْنُ الْعِلْجِ أن يكون الخبر نكرةً. وأيضاً فإنَّ المصدر المؤكّد لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكّد هو لمضمونها. وهذا قد تقدّم. وأمّا الثاني فمنصوب بـ «أقول» بعده. والجملة معترضة كما تقدّم. وَجَوَزَ الزمخشري^(٤) أن يكون منصوباً على التكرير، بمعنى أن الأول والثاني كليهما منصوبان بـ «أقول». وسيأتي إيضاح ذلك في عبارته.

وقرأ^(٥) عاصم وحزمة برفع الأول ونصب الثاني. فَرَفَعَ الأول من أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، وخبره مضمّر تقديره: فالحقُّ مني، أو فالحقُّ أنا. الثاني: أنه مبتدأ، خبره «لأَمْلَأَنَّ» قاله ابن عطية^(٦). قال: «لأنَّ المعنى: أن أَمْلَأَنَّ». قال الشيخ^(٧): «وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ لأَمْلَأَنَّ جوابُ قسمٍ. ويجب أن يكون جملةً فلا تتقدّر بمفردٍ. وأيضاً ليس مصدراً مقدراً بحرفٍ مصدري والفعل حتى

(١) معاني القرآن ٤١٣/٢.

(٢) مطبوعة الفراء: لا تينك.

(٣) كقول الشاعر:

أنا ابنُ دارةٍ معروفٍ بها نَسبي وهل بدارةٍ يا للناسِ مِنْ عاري

(٤) الكشف ٣٨٤/٣.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٥٧، والحجة ٦١٨، والنشر ٣٦٢/٢، والقرطبي ٢٢٩/١٥، والبحر ٤١١/٧، والتيسير ١٨٨، والشواذ ١٣٠.

(٦) المحرر ٥٥/١٤.

(٧) البحر ٤١١/٧.

يَنْحَلُّ إِلَيْهِمَا، ولكنه لَمَّا صَحَّ له إِسْنَادُ ما قَدَّرَ إلى المبتدأ حَكَمَ أنه خَبِرَ عنه» قلت: وتَأَوَّلُ ابنُ عَطِيَّةٍ صَحِيحٌ من حيث المعنى لا من حيث الصناعة.

الثالث: أنه مبتدأ، خبرُهُ مضمَرُ تقديرُهُ: فالحقُّ قَسَمِي، و«لأَمْلَأَنَّ» جوابُ القسم كقوله: «لَعَمْرُكَ إِنَّهم لفي سَكْرَتِهِم يَعْمَهُونَ»^(١) ولكنَّ حَذَفَ الخبرَ هنا لَيْسَ بواجِبٍ، لأنه ليس نَصاً في اليمين بخلافِ لَعَمْرُكَ. ومثله قولُ امرئ القيس^(٢):

٣٨٨٢- فقلت يمينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قاعداً

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وأما نصبُ الثاني فبالفعل بعده. وقرأ ابنُ عباسٍ ومجاهد والأعمش برفعهما. فرفعُ الأولِ على ما تقدَّم، ورفعُ الثاني بالابتداء، وخبرُهُ الجملةُ بعده، والعائدُ محذوفٌ كقوله تعالى في قراءة ابنِ عامر: «وكلُّ وَعَدَ اللَّهِ الحسنى»^(٣) وقول أبي النجم^(٤):

٣٨٨٣- قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدْعِي

عليَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَضْنَعِ

ويجوزُ أَنْ يرتفعَ على التكريرِ عند الزمخشري وسيأتي. وقرأ الحسنُ وعيسى بجرِّهما. وتخريجُها: على أَنَّ الأولَ مجرورٌ بواوِ القسم مقدرةٌ أي: فوالحقِّ والحقُّ عطفٌ عليه كقولك: واللَّهُ واللَّهُ لَأَقُومَنَّ، و«أقول» اعتراضٌ بين القسم وجوابِهِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مجروراً على الحكاية. وهو منصوبُ المحلِّ

(١) الآية ٧٢ من الحجر.

(٢) تقدم برقم ٨٤٢.

(٣) الآية ١٠ من الحديد، وانظر: السبعة ٦٢٥.

(٤) تقدم برقم ١٨٣٩.

بـ «أقول» بعده . قال الزمخشري^(١) : «ومجرورين - أي وقرنا مجرورين - على أن الأول مُقَسَّم به قد أُضْمِرَ حرفُ قَسَمِهِ كقولك : «اللَّهُ لأفعلن» والحقُّ أقول أي : ولا أقول إلا الحقَّ على حكاية لفظ المقسم به ، ومعناه التوكيد والتشديد . وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب أيضاً ، وهو وجه حسنٌ دقيقٌ انتهى . يعني أنه أعمل القول في قوله : «والحق» على سبيل الحكاية فيكون منصوباً بـ «أقول» سواء نُصِبَ أو رُفِعَ أو جُرَّ ، كأنه قيل : وأقول هذا اللفظ المتقدم مُقَيِّداً بما لُفِظَ به أولاً .

قوله : «أجمعين» فيه وجهان ، أظهرهما : أنه توكيد للضمير في «منك» و «لَمَنْ» عطف في قوله : «وَمِمَّنْ تَبْعُكَ» وجيء بأجمعين دون «كل» ، وقد تقدّم أن الأكثر خلافة . وجوز الزمخشري^(٢) أن يكون تأكيداً للضمير في «منهم» خاصة فقدر «لأنّهم من الشياطين ومِمَّنْ تبعمهم من جميع الناس لا تفاوت في ذلك بين ناسٍ وناسٍ» .

آ . (٨٦) قوله : ﴿عَلَيْهِ﴾ : متعلق بـ «أسألكم» لا بالأجر ؛ لأنه مصدرٌ ، ويجوز أن يكون حالاً منه . والضمير : إمّا للقرآن ، وإمّا للوحي ، وإمّا للدعاء إلى الله . و «لتعلمن» جواب قسمٍ مقدرٍ معناه : ولتعرفن .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ ص]

(١) الكشف ٣/٣٨٤ .

(٢) الكشف ٣/٣٨٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿تَنْزِيلُ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره: هذا تنزيلٌ. وقال الشيخ^(١): «وأقول إنه خبرٌ، والمبتدأ «هو» ليعودَ على قوله: «إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ»^(٢) كأنه قيل: وهذا الذِّكْرُ ما هو؟ فقيل: هو تنزيلُ الكتابِ». الثاني: أنه مبتدأ، والجارُّ بعده خبره أي: تنزيلُ الكتابِ كائنٌ من الله. وإليه ذهب الزجاج^(٣) والفراء^(٤).

قوله: «مِنَ اللَّهِ» يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مرفوعُ المحلِّ خبراً لتنزيل، كما تقدّمَ تقريره. الثاني: أنه خبرٌ بعد خبرٍ إذا جَعَلْنَا «تنزيلُ» خبرَ مبتدأ مضميرٍ كقولك: «هذا زيدٌ من أهل العراق». الثالث: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٍ أي: هذا تنزيلٌ، هذا من الله. الرابع: أنه متعلِّقٌ بنفسِ «تنزيلِ» إذا جَعَلْنَاهُ خبرَ مبتدأ مضميرٍ. الخامس: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «تنزيلِ» عَمِلَ فيه اسمُ الإشارةِ المقدّرُ، قاله الزمخشري^(٥). قال الشيخ^(٦): «ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً

(١) البحر ٤١٤/٧.

(٢) الآية ٨٧ من ص.

(٣) معاني القرآن ٣٤٣/٤. وجوز كذلك: «هذا تنزيل».

(٤) معاني القرآن ٤١٤/٢. وجوز كذلك: «هذا تنزيل».

(٥) الكشف ٣٨٥/٣.

(٦) البحر ٤١٤/٧.

عَمِلَ فِيهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّ مَعَانِيَ الْأَفْعَالِ لَا تَعْمَلُ إِذَا كَانَ مَا هِيَ فِيهِ مَحْذُوفًا؛ وَلِذَلِكَ رَدُّوا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ ^(١) قَوْلَهُ فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ ^(٢):

— ٣٨٨٤ —

وَإِذَا مَا مَثَلَهُمْ بَشَرُ

إِنْ «مَثَلَهُمْ» مَنْصُوبٌ بِالْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ وَهُوَ مُقَدَّرٌ: وَإِذَا مَا ^(٣) فِي الْوُجُودِ فِي حَالٍ مِمَّا ثَلَيْتَهُمْ بَشَرُ. السَّادِسُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «الْكِتَابِ» قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ ^(٤). وَجَازٌ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَكُونِهِ مَفْعُولًا لِلْمُضَافِ؛ فَإِنَّ الْمُضَافَ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِ «تَنْزِيلُ» عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَقَرَأَ ^(٥) زَيْدُ ابْنِ عَلِيٍّ وَعِيسَى وَابْنُ أَبِي عُبَلَةَ بِنَصْبِهِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ: الزَّمْ أَوْ أَقْرَأْ وَنَحْوَهُمَا.

آ. (٢) قَوْلُهُ: ﴿بِالْحَقِّ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْإِنْزَالِ أَيْ: بِسَبَبِ الْحَقِّ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ وَهُوَ الْكِتَابُ، أَيْ: مُتَلَبِّسِينَ بِالْحَقِّ أَوْ مُلْتَبِسًا بِالْحَقِّ. وَفِي قَوْلِهِ: «إِنَّا أَنْزَلْنَا الْكِتَابَ» تَكْرِيرٌ تَعْظِيمٌ بِسَبَبِ إِبْرَازِهِ فِي جُمْلَةٍ أُخْرَى مُضَافًا إِنْزَالَهُ إِلَى الْمَعْظَمِ نَفْسِهِ.

قَوْلُهُ: «مُخْلِصًا» حَالٌ مِنَ فَاعِلِ «اعْبُدْ»، وَ«الِدِينَ» مَنْصُوبٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ. وَالْفَاءُ فِي «فَاعْبُدْ» لِلرَّبْطِ، كَقَوْلِكَ: «أَحْسَنَ إِلَيْكَ فَلَانَ فَاشْكُرْهُ». وَالْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِ «الِدِينَ» كَمَا تَقَدَّمَ. وَرَفَعَهُ ^(٦) ابْنُ أَبِي عُبَلَةَ. وَفِيهِ وَجْهَانِ،

(١) انظر: المقتضب ١٩١/٤ قال: «ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعمًا مقدمًا وتضمير الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائمًا رجل».

(٢) تقدم برقم ١٦٦٥.

(٣) البحر: «وإن ما».

(٤) الإملاء ٢/٢١٤.

(٥) القرطبي ١٥/٢٣٢، والبحر ٧/٤١٤، والمحرر ١٤/٥٧.

(٦) البحر ٧/٤١٤.

أحدهما: أنه مرفوعٌ بالفاعلية رافعه «مُخْلِصاً»، وعلى هذا فلا بُدَّ مِنْ تجوُّز وإضمارٍ. أمَّا التجوُّزُ فإِسنادُ الإخلاصِ للدين وهو لصاحبه في الحقيقة. ونظيره قولهم: شعرٌ شاعرٌ. وأمَّا الإضمارُ فهو إضمارُ عائِدٍ على ذي الحالِ أي: مُخْلِصاً له الدينَ منك، هذا رأيُ البصريين في مثل هذا. وأمَّا الكوفيون^(١) فيجوزُ أَنْ يَكُونَ عندهم أَل عوضاً مِنَ الضميرِ أي: مُخْلِصاً دِينَكَ. قال الزمخشري^(٢): «وَحَقٌّ لِمَنْ رَفَعَهُ أَنْ يَقْرَأَ «مُخْلِصاً» بفتح اللامِ لقوله تعالى: «وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ»^(٣) حتى يطابقَ قوله: «أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ»، والخالِصُ والمُخْلِصُ واحدٌ إِلَّا أَنْ يَصِفَ الدِّينَ بِصِفَةٍ صَاحِبِهِ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ كَقَوْلِهِمْ: شعرٌ شاعرٌ». والثاني: أَنْ يَتِمَّ الْكَلَامُ عَلَى «مُخْلِصاً» وهو حالٌ مِنْ فاعِلٍ «فاعِبدُ» و«له الدينُ» مبتدأ وخبرٌ، وهذا قولُ الفراء^(٤). وقد رَدَّه الزمخشري^(٥)، وقال: «فقد جاء بإعرابٍ رَجَعَ به الكلامُ إلى قولك: «الله الدينُ» «أَلَا لله الدينُ الخالصُ» قلت: وهذا الذي ذكره الزمخشري لا يظهرُ فيه رَدٌّ على هذا الإعرابِ.

آ. (٣) قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾: يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ «الدينُ» مبتدأ، وخبرُه قولٌ مضمَرٌ حُذِفَ وبقي معمولُه وهو قولُه «مانعُبدُهم». والتقديرُ: يقولون ما نعبدهم. الثاني: أن يكونَ الخبرُ قولُه: «إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ/» ويكونُ ذلك القولُ المضمَرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: [١/٧٦٤]

(١) انظر: المغني ٧٧.

(٢) الكشف ٣/٣٨٦.

(٣) الآية ١٤٦ من النساء.

(٤) معاني القرآن ٢/٤١٤ قال: «ولو رفعت الدين بـ «له» وجعلتُ الإخلاصَ مكتفياً غير واقع كأنك قلت: اعبد الله مطيعاً فله الدين».

(٥) الكشف ٣/٣٨٦.

والذين اتَّخَذُوا قَاتِلِينَ كُذَاءً، إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ. الثالث: أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ الْمَضْمُرُ بَدَلًا مِنَ الصَّلَةِ الَّتِي هِيَ «اتَّخَذُوا». والتقدير: والذين اتَّخَذُوا قَالُوا مَا نَعْبُدُهُمْ، والخبر أيضاً: «إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ» و«الذين» في هذه الأقوال عبارة عن المشركين المتَّخِذِينَ غَيْرَهُمْ أَوْلِيَاءَ. الرابع: أَنْ يَكُونَ «الذين» عبارة عن الملائكة وما عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَعَزِيزٍ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، ويكونُ فاعِلُ «اتَّخَذَ» عائداً على المشركين. ومفعولُ الاتِّخَاذِ الأولُ محذوفٌ، وهو عائِدُ الموصولِ، والمفعولُ الثاني هو «أَوْلِيَاءَ». والتقدير: والذين اتَّخَذَهُمُ الْمُشْرِكُونَ أَوْلِيَاءَ. ثم لك في خبر هذا المبتدأ وجهان، أحدهما: القولُ المضمَرُ، التقدير: والذين اتَّخَذَهُمُ الْمُشْرِكُونَ أَوْلِيَاءَ يَقُولُ فِيهِمُ الْمُشْرِكُونَ: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا. والثاني: أَنَّ الْخَبَرَ هِيَ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ».

وَقُرِئَ^(١) «مَا نَعْبُدُهُمْ» بِضَمِّ النُّونِ إِتِبَاعاً لِلْبَاءِ، وَلَا يُعْتَدُ بِالسَّاكِنِ.

قوله: «زُلْفَى» مصدرٌ مُؤَكَّدٌ عَلَى غَيْرِ الصِّدْرِ، وَلَكِنَّهُ مُلَاقٍ لِعَامِلِهِ فِي الْمَعْنَى، وَالتَّحْدِيدُ: لَيْزِلْفُونَا زُلْفَى، أَوْ لِيَقْرَبُونَا قُرْبَى. وَجَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) أَنْ تَكُونَ حَالاً مُؤَكَّدَةً.

قوله: «كَاذِبٌ كَفَّارٌ» قَرَأَ^(٣) الْحَسَنُ وَالْأَعْرَجُ - وَسُرُوِيٌّ عَنْ أَنَسٍ - «كَذَّابٌ كَفَّارٌ»، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «كَذُوبٌ كَفُورٌ».

آ. (٥) قوله: «يَكُونُ اللَّيْلُ»: فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ أَخْبَرَ تَعَالَى بِذَلِكَ. الثَّانِي: أَنَّهَا حَالٌ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤).

(١) البحر ٤١٥/٧.

(٢) الإملاء ٢١٤/٢.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٤١٥/٧، والمحرر ٦٠/١٤.

(٤) الإملاء ٢١٤/٢.

وفيه ضعف؛ من حيث إن تكوير أحدهما على الآخر، إنما كان بعد خلق السموات والأرض، إلا أن يقال: هي حال مقدرة، وهو خلاف الأصل.

والتكوير: اللف واللي. يقال: كَارَ العِمَامَةَ على رأسه وكَوَّرَهَا. ومعنى تكوير الليل على النهار وتكوير النهار على الليل على هذا المعنى: أن الليل والنهار خِلْفَةٌ يذهب هذا ويغشى مكانه هذا، وإذا غَشِيَ مكانه فكانما لَفَّ عليه وأَلْبَسَهُ كما يُلَفُّ اللباس على اللابس، أو أن كل واحد منهما يُغَيِّب الآخر إذا طرأ عليه، فَشَبَّهُه في تَغْيِيْبِهِ إِيَّاهُ بِشَيْءٍ ظَاهِرٍ لَفَّ عَلَيْهِ مَا غَيَّبَهُ عَنْ مَطَامِحِ الْأَبْصَارِ، أو أن هذا يَكُورُ على هذا كُرُوراً متتابعاً، فَشَبَّهُه ذلك بتتابع أكوار العِمَامَةِ بعضها على بعض. قاله الزمخشري^(١)، وهو أوفق للاشتقاق من أشياء قد ذُكِرَتْ. وقال الراغب^(٢): «كُورُ الشَّيْءِ إِدَارَتُهُ وَضَمُّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ كَكُورِ الْعِمَامَةِ. وقوله: «يَكُورُ اللَّيْلُ عَلَى النَّهَارِ»^(٣) إشارة إلى جَرَيَانِ الشَّمْسِ فِي مَطَالِعِهَا وَاتِّقَاصِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَازْدِيَادِهِمَا، وَكُورُهُ إِذَا أَلْقَاهُ مَجْتَمِعاً. واكْتِسَارِ الْفَرَسِ: إِذَا رَدَّ ذَنْبَهُ فِي عَدْوِهِ. وَكُورَةُ النَّحْلِ مَعْرُوفَةٌ. وَالْكُورُ: الرَّحْلُ. وقيل: لكل مَضِرٍّ «كُورَةٌ»، وهي الْبُقْعَةُ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا قُرَى وَمَحَالٌّ».

آ. (٦) قوله: «ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا»: في «ثم» هذه أوجه، أحدها: أنها على بابها من الترتيب بمُهْلَةٍ، وذلك أنه يُرَوَى أنه تعالى أخرجنا من ظهر آدم كالذَّرِّ ثُمَّ خَلَقَ حَوَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ بَزْمَانٍ. الثاني: أنها على بابها أيضاً ولكن لَمَسْدَرِكٍ آخَرَ: وهو أن يُعْطَفَ بِهَا مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا فُهِمَ مِنَ الصِّفَةِ فِي قَوْلِهِ: «وَاحِدَةٌ» إذ التقدير: من نفسٍ وَحَدَتْ أَيْ انْفَرَدَتْ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا. الثالث: أنها

(١) الكشف ٣٨٧/٢.

(٢) المفردات ٤٤٣.

(٣) المفردات: أدار.

لترتيب في الأخبار لا في الزمان الوجودي كأنه قيل : كان من أمرها قبل ذلك أن جعل منها زوجها. الرابع : أنها للترتيب في الأحوال والترتيب. قال الزمخشري^(١) : «فإن قلت : وما وجه قوله : «ثم جعل منها زوجها» وما يعطيه من التراخي ؟ قلت : هما آيتان من جملة الآيات التي عدّها دالاً على وحدانيّته وقُدْرته بتشعيب هذا الخلق الفائت للحضر من نفس آدم عليه السلام وخلق حواء من قصيره^(٢) ، إلا أن إحداهما جعلها الله عادة مستمرة ، والأخرى لم تجر بها العادة ولم تُخلَقْ أنثى غير حواء من قصيرى رجل ، فكانت أدخل في كونها آيةً وأجلب لعجب السامع ، فعطفها بـ «ثم» على الآية الأولى للدلالة على مباينتها فضلاً ومزيةً ، وتراخيتها عنها فيما يرجع إلى زيادة كونها آيةً فهي من التراخي في الحال والمنزلة لا من التراخي في الوجود.

قوله : «وأنزل لكم من الأنعام» عطف على «خَلَقَكُمْ» ، والإنزال يحتمل الحقيقة. يُروى أنه خلَقها في الجنة ثم أنزلها ، ويحتمل المجاز ، وله وجهان ، أحدهما : أنها لم تعيش إلا بالنبات والماء ، والنبات إنما يعيش بالماء ، والماء ينزل من السحاب أطلق الإنزال / عليها وهو في الحقيقة يُطلق على سبب السبب كقوله^(٣) :

٣٨٨٥- أسنمة الأبال في ربابه

وقوله^(٤) :

٣٨٨٦- صار الشريد في رؤوس العيّدان

(١) الكشف ٣/٣٨٨.

(٢) القصيرى : أصل العنق. وأعلى الأضلاع وأسفلها.

(٣) تقدم برقم ٢١٧٩.

(٤) لم أهتم إلى قائله ، وهو في البحر ٤١٦/٧.

وقوله^(١) :

٣٨٨٧- إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضٍ قَوْمٍ
رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابًا

والثاني : أَنْ قضاياه وأحكامه مُنَزَّلَةٌ من السماء من حيث كَتَبَهَا في اللوح المحفوظ ، وهو أيضاً سَبَبٌ في إيجادها .

قوله : «يَخْلُقُكُمْ» هذه الجملة استثنائية ، ولا حاجة إلى جعلها خبر مبتدأ مضمّر ، بل اسْتُؤْنِفَتْ للإخبار بجملة فعلية . وقد تقدّم خلاف القراء في كسر الهمزة وفتحها وكذا الميم^(٢) .

قوله : «خَلَقْنَا» مصدر لـ «يَخْلُقُ» و «مِنْ بَعْدَ خَلَقٍ» صفة له ، فهو لبيان النوع من حيث إنه لَمَّا وُصِفَ زَادَ معناه على معنى عامله . ويجوز أن يتعلّق «مِنْ بَعْدَ خَلَقٍ» بالفعل قبله ، فيكون «خَلَقْنَا» لمجرد التوكيد .

قوله : «ظَلَمَات» متعلّق بِخَلَقَ الذي قبله ، ولا يجوز تعلّقه بـ «خَلَقْنَا» المنصوب ؛ لأنه مصدر مؤكّد ، وإن كان أبو البقاء^(٣) جَوَّزه ، ثم مَنَعَهُ بما ذَكَرْتُ فإنه قال : «و في» متعلّق به أي بـ «خَلَقْنَا» أو بخلق الثاني ؛ لأنّ الأول مؤكّد فلا يعمل ، ولا يجوز تعلّقه بالفعل قبله ؛ لأنه قد تعلّق به حرف مثله ، ولا يتعلّق حرفان متحذان لفظاً ومعنى إلّا بالبدلية أو العطف . فإن جَعَلْتُ «في ظلمات» بدلاً مِنْ «في بطون أمهاتكم» بدل اشتمال ؛ لأن البطون مشتملة عليها ، وتكون بدلاً بإعادة العامل ، جاز ذلك ، أعني تعلّق الجارّين بـ «يَخْلُقُكُمْ» . ولا يَضُرُّ الفصل بين البديل والمبدل منه بالمصدر لأنه مِنْ تَمَةِ العامل فليس بأجنبي .

(١) تقدّم برقم ١٨٦٨ .

(٢) في قوله : «أمهاتكم» وانظر في خلاف القراء : القرطبي ١٥١/١٠ .

(٣) الإملاء ٢١٤/٢ .

قوله: «ذلکم اللہ ربکم» يجوز أن يكون «الله» خبراً لـ «ذلکم» و «ربکم» نعتٌ لله أو بدلٌ منه. ويجوز أن يكون «الله» بدلاً من «ذلکم» و «ربکم» خبره.

قوله: «له المُلْكُ» يجوز أن يكون مستأنفاً، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، وأن يكون «الله» بدلاً من «ذلکم» و «ربکم» نعتٌ لله أو بدلٌ منه، والخبر الجملة من «له المُلْكُ». ويجوز أن يكون الخبر نفس الجار والمجرور وحده و «المُلْكُ» فاعلٌ به، فهو من باب الإخبار بالمفرد.

قوله: «لا إله إلا هو» يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون خبراً بعد خبر.

آ. (٧) قوله: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾: قرأ^(١) «يَرْضَهُو» بالصلة - وهي الأصل من غير خلاف - ابن كثير والكسائي وابن ذكوان. وهي قراءة واضحة. وقرأ «يَرْضَهُ» بضم الهاء من غير صلة بلا خلاف نافع وعاصم وحمزة. وقرأ «يَرْضَهُ» بإسكانها وصلًا من غير خلاف السوسي عن أبي عمرو. وقرأ بالوجهين - أعني الإسكان والصلة - الدوري عن أبي عمرو، وقرأ بالوجهين - أعني الإسكان والتحريك من غير صلة - هشام عن ابن عامر، فهذه خمس مراتب للقرءاء، وقد عرفت توجيه الإسكان والقصر والإشباع ممّا تقدّم في أوائل هذا الموضوع^(٢)، وما أنشدته عليه وأنشدته لغةً إلى قائله. ولا يلتفت إلى أبي حاتم في تغليطه راوي السكون، فإنها لغة ثابتة عن بني عَقِيل وبني كلاب.

آ. (٨) قوله: ﴿مُنِيًّا﴾: حالٌ من فاعل «دَعَا» و «إليه» متعلق بـ «مُنِيًّا» أي راجعاً إليه.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٠، والبحر ٤١٧/٧، والتيسير ١٨٩، والقُرطبي

٢٣٧/١٥، والحجة ٦١٩، والنشر ٣٠٩/١.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٦٣/٢، و ٢٦١/٣.

قوله: «خَوْلَهُ» يُقال: خَوْلَهُ نِعْمَةً أي: أعطاه إياه ابتداءً مِنْ غيرِ مُقتَضٍ .
ولا يُستَعْمَلُ في الجزاءِ بل في ابتداءِ العِطِيَّةِ . قال زهير^(١):
٣٨٨٨ - هَنَالِكَ إِنْ يُسْتَخَوَّلُوا الْمَالَ يُخَوَّلُوا

.....

وَيُرَوَّى «يُسْتَخْبِلُوا الْمَالَ يُخْبِلُوا» . وقال أبو النجم^(٢):

٣٨٨٩ - أَعْطَى فَلَمْ يُبْخَلْ وَلَمْ يُبْخَلْ
كُومُ الذُّرَى مِنْ خَوْلِ الْمُخَوَّلِ

وحقيقة «خَوْلَ» مِنْ أَحَدِ مَعْنِيَيْنِ: إمَّا مِنْ قَوْلِهِمْ: «هُوَ خَائِلٌ مَالٍ» إِذَا كَانَ مَتَعَهُدًا لَهُ حَسَنَ الْقِيَامِ عَلَيْهِ، وَإِمَّا مِنْ خَالَ يَخُولُ إِذَا اخْتَالَ وَافْتَخَرَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٣): «إِنَّ الْغَنَى طَوِيلُ الذَّيْلِ مَيَّاسٌ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ اشْتِقَاقُ هَذِهِ الْمَادَةِ مُسْتَوْفَى فِي الْأَنْعَامِ^(٤).

قوله: «مِنْهُ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِـ «خَوْلَ»، وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمُحذوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لـ «نِعْمَةً» .

قوله: «مَا كَانَ يَدْعُو» يَجُوزُ فِي «مَا» هَذِهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ مُوصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي، مُرَادًا بِهَا الضَّرُّ أَي: نَسِيَ الضَّرَّ الَّذِي يَدْعُو إِلَى كَشْفِهِ .
الْثَانِي: أَنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي / مُرَادًا بِهَا الْبَارِي تَعَالَى أَي: نَسِيَ اللَّهُ الَّذِي كَانَ يَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ . وَهَذَا عِنْدَ مَنْ يُحْيِزُ «مَا» عَلَى أَوَّلِي الْعِلْمِ . الْثَالِثُ: أَنْ تَكُونَ «مَا»

(١) تقدم برقم ١٢٥١ .

(٢) تقدم برقم ١٩٨٨ .

(٣) نسبته في البحر ٤١٨/٧ للمغرب، وورد في الكشاف ٣/٣٨٩ . وهو مثل عربي .

انظر: مجمع الأمثال ٣٤/١، وجمهرة الأمثال ١١/١ .

(٤) انظر: الدر المنصون ٤٦/٥ .

مصدريةً أي: نسي كونه داعياً. الرابع: أن تكون «ما» نافيةً، وعلى هذا فالكلام تامٌ على قوله: «نسي». ثم استأنف إخباراً بجملته منفية، والتقدير: نسي ما كان فيه. لم يكن دعاء هذا الكافر خالصاً لله تعالى. و«من قبل» أي: من قبل الضرر، على القول الأخير، وأما على الأقوال قبله فالتقدير: من قبل تحويل النعمة.

قوله: «لِيُضِلَّ» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو «لِيُضِلَّ» بفتح الياء أي: ليفعل الضلال بنفسه. والباقون بضمها أي: لم يقع بضلاله في نفسه حتى يحمل غيره عليه، فمفعوله محذوف وله نظائر تقدمت. واللام يجوز أن تكون للعلّة، وأن تكون للعاقبة.

آ. (٩) قوله: ﴿أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ﴾: قرأ^(٢) الحرميّان: نافع وابن كثير بتخفيف الميم، والباقون بتشديدها. فأما الأولى ففيها وجهان، أحدهما: أنها همزة الاستفهام دخلت على «مَنْ» بمعنى الذي، والاستفهام للتقرير، ومقابلته محذوف، تقديره: أمّن هو قانت كمّن جعل لله تعالى أنداداً، أو أمّن هو قانت كغيره، أو التقدير: أهذا القانت خير أم الكافر المخاطب بقوله: «قل تمّنع بكفرك قليلاً» ويدل عليه قوله: «قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون» فحذف خبر المبتدأ أو ما يعادل المستفهم عنه. والتقديران الأولان أولى لقلة الحذف. ومن حذف المعادل للدلالة قول الشاعر^(٣):

٣٨٩٠- دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهَا
سَمِيعٌ فَمَا أَذْرِي أَرْشَدُ طَلِبُهَا

(١) التيسير ١٣٤، والحجة ٦١٩، والبحر ٤١٨/٧، والنشر ٢٩٩/٢.

(٢) السبعة ٥٦١، والنشر ٣٦٢/٢، والبحر ٤١٨/٧، والتيسير ١٨٩، والقُرطبي

٢٣٨/١٥، والحجة ٦٢٠.

(٣) تقدم برقم ٧٣٤.

يريد: أم غي. والثاني: أن تكون الهمزة للداء، و«مَنْ» منادى، ويكون المنادى هو النبي صلى الله عليه وسلم، وهو المأمور بقوله: «قل هل يستوي الذين يعلمون» كانه قال: يا مَنْ هو قانت قل كَيْتَ وكَيْتَ، كقول الآخر^(١):

٣٨٩١- أزيدُ أخا ورَقاءَ إن كنتَ ثائراً

وفيه بُعد، ولم يَقَعْ في القرآن نداءً بغير يا حتى يُحْمَلَ هذا عليه. وقد ضَعَفَ الشيخ^(٢) هذا الوجه بأنه أيضاً أجنبيٌّ ممَّا قبله وممَّا بعده. قلت: قد تقدَّم أنه ليس أجنبياً ممَّا بعده؛ إذ المنادى هو المأمور بالقول. وقد ضَعَفَهُ الفارسي^(٣) أيضاً بقريبٍ مِنْ هذا. وقد تَجَرَّأ على قارئ هذه القراءة أبو حاتم والأخفش^(٤).

وأما القراءة الثانية فهي «أم» داخلةٌ على «مَنْ» الموصولة أيضاً فأذْغَمَتِ الميمُ. وفي «أم» حينئذٍ قولان، أحدهما: أنها متصلة، ومعادِلُها محذوفٌ تقديره: الكافر خيرٌ أم الذي هو قانت. وهذا معنى قول الأخفش. قال الشيخ^(٥): «ويحتاج حَذْفُ المعادلِ إذا كان أولَ إلى سَماعٍ». وقيل:

(١) عجزه:

فقد عَرَضَتْ أحناءُ حَقَّ فخاصِمِ

ولا يُعرف قائله وهو في الكتاب ٣٠٣/١، والمساعد ٤٨١/٢، وابن يعيش ٤/٢، واللسان (حنا). وورقاء: خي من قيس. والثائر: طالب الثار. وأحناء الأمور: أطرافها. أي: إن كنت طالباً لثارك فقد تيسر لك فاطلبه.

(٢) البحر ٤١٨/٧.

(٣) الحجة (خ) ٢٣٠/٤.

(٤) لم يرد في كتابه «المعاني».

(٥) البحر ٤١٨/٧.

تقديره: أَمَنْ يَعْنِي أَمِنْ هُوَ مَطِيعٌ فَيَسْتَوِيَانِ. وَخُذِفَ الْخَبْرُ لِلدَّالَةِ قَوْلُهُ: «هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ». وَالثَّانِي: أَنَّهَا مَنْقُطَةٌ فَتَقْدَرُ بِبَلِّ وَالْهَمْزَةِ أَيْ: بَلِّ أَمِنْ هُوَ قَانَتْ كَغَيْرِهِ أَوْ كَالْكَافِرِ الْمَقُولِ لَهُ: تَمَتَّعْ بِكَفْرِكَ. وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^(١): «هِيَ بِمَعْنَى بَلِّ، وَ«مَنْ» بِمَعْنَى الَّذِي تَقْدِيرُهُ: بَلِّ الَّذِي هُوَ قَانَتْ أَفْضَلُ مِمَّنْ ذُكِرَ قَبْلَهُ». وَانْتَقَدَ عَلَيْهِ هَذَا التَّقْدِيرُ: مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَنْ تَقَدَّمَ لَيْسَ لَهُ فَضِيلَةٌ الْبَتَّةَ حَتَّى يَكُونَ هَذَا أَفْضَلَ مِنْهُ. وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ: «بَلِّ الَّذِي هُوَ قَانَتْ مِنْ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ»؛ لِلدَّالَةِ مَا لِقَسِيمِهِ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ». وَ«أَنَاءً» مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ اشْتِقَاقُهُ وَالْكَلامُ فِي مَفْرَدِهِ^(٢).

قَوْلُهُ: «سَاجِداً وَقَائِماً» حَالَانِ. وَفِي صَاحِبَيْهِمَا وَجْهَانِ، الظَّاهِرُ مِنْهُمَا: أَنَّهُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَرٌّ فِي «قَانَتْ». وَالثَّانِي: أَنَّهُ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ بِـ «يَحْذَرُ» قَدْماً عَلَى عَامِلَيْهِمَا. وَالْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِهِمَا. وَقَرَأَ^(٣) الضَّحَّاكُ بَرَفْعَهُمَا عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ: إِمَّا النِّعَتِ لـ «قَانَتْ»، وَإِمَّا أَنَّهُمَا خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ.

قَوْلُهُ: «يَحْذَرُ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي «قَانَتْ» وَأَنْ يَكُونَ/ [٧٦٥/ب] حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي «سَاجِداً وَقَائِماً»، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفاً جَوَاباً لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا شَأْنُهُ يَقْنُتُ أَنَاءَ اللَّيْلِ وَيُتَعَبُ نَفْسَهُ وَيَكْذُهَا؟ فَقِيلَ: يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ، أَيْ: عَذَابَ الْآخِرَةِ. وَقُرِئَ^(٤) «إِنَّمَا يَذْكُرُ أَوَّلُو» بِإِدْغَامِ النَّاءِ فِي الدَّالِّ.

(١) إعراب القرآن ٢/٨١٢.

(٢) انظر: الدر المنصور ٣/٣٥٦.

(٣) البحر ٧/٤١٩.

(٤) البحر ٧/٤١٩.

آ. (١٠) قوله: ﴿فِي هَذِهِ الدُّنْيَا﴾: يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بالفعل قبله؛ وَحُدِّثَتْ صِفَةُ «حَسَنَةً»، إِذِ الْمَعْنَى: حَسَنَةٌ عَظِيمَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوعَدُ مَنْ عَمِلَ حَسَنَةً فِي الدُّنْيَا، حَسَنَةً مُطْلَقاً بَلْ مَقِيدَةً بِالْعَظَمِ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنْ حَسَنَةٍ كَانَتْ صِفَةً لَهَا، فَلَمَّا تَقَدَّمَتْ بَقِيَتْ حَالاً. وَ«بَغِيرِ حِسَابٍ» حَالٌ: إِمَّا مِنْ «أَجْرِهِمْ»، وَإِمَّا مِنْ «الصَّابِرُونَ» أَي: غَيْرِ مُحَاسِبٍ عَلَيْهِ، أَوْ غَيْرِ مُحَاسِبِينَ.

آ. (١٢) قوله: ﴿وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾: فِي هَذِهِ اللَّامِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لِلتَّعْلِيلِ تَقْدِيرُهُ: وَأَمِرْتُ بِمَا أَمِرْتُ بِهِ لِأَنْ أَكُونَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ عَطَفَ «أَمِرْتُ» عَلَى «أَمِرْتُ» وَهُمَا وَاحِدٌ؟ قُلْتَ: لَيْسَا بِوَاحِدٍ لِاخْتِلَافِ جِهَتَيْهِمَا: وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِحْلَاصِ وَتَكْلِيفَهُ شَيْءٌ، وَالْأَمْرَ بِهِ لِيُحْرَزَ^(٢) بِهِ قَصَبُ السُّبْقِ فِي الدِّينِ شَيْءٌ آخَرُ. وَإِذَا اخْتَلَفَ وَجْهَا الشَّيْءِ وَصِفَتَاهُ يُتْرَكُ بِذَلِكَ مَنْرَلَةٌ شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ». وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَزِيدَةً فِي «أَنْ». قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «وَلَوْ أَنَّ تَجَعَلَ اللَّامُ مَزِيدَةً، مِثْلُهَا فِي قَوْلِكَ: «أَزِدْتُ لِأَنْ أَفْعَلَ» وَلَا تَزَادُ إِلَّا مَعَ «أَنْ» خَاصَّةً دُونَ الْأَسْمِ الصَّرِيحِ، كَأَنَّهَا زِيدَتْ عَوْضاً مِنْ تَرْكِ الْأَصْلِ إِلَى مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، كَمَا عَوْضُ السَّيْنِ فِي «اسْطِطَاعَ» عَوْضاً مِنْ تَرْكِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ أَطْوَعُ. وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَجِيئُهُ بِغَيْرِ لَامٍ فِي قَوْلِهِ: «وَأَمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(٤) «وَأَمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»^(٥) «أَمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ»^(٦) انْتَهَى.

(١) الكشف ٣/٣٩١.

(٢) الكشف: لِيُحْرَزَ الْقَائِمُ بِهِ.

(٣) الكشف ٣/٣٩٢.

(٤) الآية ٧٢ من يونس.

(٥) الآية ١٠٤ من يونس.

(٦) الآية ١٤ من الأنعام.

قوله: «ولا تُزَادُ إِلَّا مَعَ أَنْ» فيه نظر، من حيث إنها تُزَادُ بِأَطْرَادٍ إِذَا كَانَ المعمولُ مقدماً^(١)، أو كَانَ العاملَ فرعاً^(٢). وبغيرِ أَطْرَادٍ فِي غيرِ الموضعين، ولم يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ النَحْوِيِّينَ هَذَا التَّفْصِيلَ^(٣). وقوله: «كَمَا عَوَّضَ السَّيْنُ فِي اسْطِطَاعَ» هَذَا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ. وَالْقَوْلُ الْآخَرُ أَنَّهُ اسْتَطَاعَ^(٤) فَحُذِفَتْ تَاءُ الاسْتِفْعَالِ. وقوله: «وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَجِيئُهُ بِغَيْرِ لَامٍ» قَدْ يُقَالُ: إِنَّ أَصْلَهُ بِاللَّامِ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَطْرُدُ حَذْفَهُ مَعَ «أَنْ» وَ«أَنَّ»، وَيَكُونُ الْمَأْمُورُ بِهِ مُحذَوْفاً تَقْدِيرُهُ: وَأَمَرْتُ أَنْ أَعْبُدَ لِأَنَّ أَكُونَ.

آ. (١٤) قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبَدُ﴾: قُدِّمَتِ الْجَلَالَةُ عِنْدَ قَوْمٍ لِإِفَادَةِ الْإِحْتِصَاصِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «وَلَدَلَالِيهِ عَلَى ذَلِكَ قَدَّمَ الْمَعْبُودَ عَلَى فِعْلِ الْعِبَادَةِ هُنَا، وَأَخْرَجَهُ فِي الْأَوَّلِ، فَالْكَلَامُ أَوَّلًا وَاقَعَ فِي الْفِعْلِ نَفْسِهِ وَاجْبَادِهِ، وَثَانِيًا فِيمَنْ يَفْعَلُ الْفِعْلَ مِنْ أَجْلِهِ، فَلِذَلِكَ رَتَّبَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ»».

آ. (١٦) قوله: ﴿لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ أَحَدَ الْجَارَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ جَعَلَ الْأَوَّلَ هُوَ الْخَيْرُ، وَيَكُونُ «مِنْ فَوْقِهِمْ» إِمَّا حَالًا مِنْ «ظُلُلٍ» فَيَتَعَلَّقُ بِمُحذوفٍ، وَإِمَّا مُتَعَلِّقًا بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْخَيْرُ، وَ«مِنْ النَّارِ» صِفَةٌ لـ «ظُلُلٍ». وقوله: «وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلُلٌ» كَمَا تَقَدَّمَ، وَسَمَّاها ظِلَالًا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ تَحْتَهُمْ.

(١) نحو: «لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَمُونَ».

(٢) نحو: «فَعَالٌ لَمَا يَرِيدُ».

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٨٧.

(٤) قال الزجاج في معاني القرآن ٣/٣١٢: «وَلَكِنْ التَّاءُ وَالطَّاءُ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ فَحُذِفَتْ التَّاءُ لِاجْتِمَاعِهِمَا وَيُخَفِّفُ اللَّفْظُ».

(٥) الكشف ٣/٣٩٢.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾: الضمير عائذ على الطاغوت لأنها تُؤْتَتْ، وقد تقدّم القول عليها مستوفى في البقرة^(١). و«أَنْ يَعْبُدُوهَا» في محلّ نصب على البدل من الطاغوت بدل اشتمالٍ، كأنه قيل: اجْتَبَيْتُمَا عِبَادَةَ الطاغوت. والموصول مبتدأ. والجملة من «لهم البشري» الخبر. وقيل: «لهم» هو الخبر بنفسه، و«البشري» فاعل به وهذا أولى لأنه من باب الإخبار بالمفردات. وقوله: «فَبَشِّرْ عِبَادِي» من إيقاع الظاهر مَوْقِعَ المضمير أي: فَبَشِّرْهُمْ أي: أولئك المجتنبين، وإنما فُعِلَ ذلك تصريحاً بالوصف المذكور.

آ. (١٨) قوله: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾: الظاهر أنه نعمت لعبادي، أو بدل منه، أو بيان له. وقيل: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مبتدأ. وقوله: «أولئك الذين» إلخ خبره. وعلى هذا فالوقف على قوله: «عبادي» والابتداء بما بعده.

آ. (١٩) قوله: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ﴾: في «مَنْ» هذه وجهان، أظهرهما: أنها موصولة في محلّ رفع بالابتداء. وخبره محذوف، فقدّره أبو البقاء^(٢) «كَمَنْ نجا». وقدّره الزمخشري^(٣): «فَأَنْتَ تُخَلِّصُهُ» قال: «حُذِفَ لدلالة «أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ» عليه. وقدّره غيره «تَنَاسَفُ عليه». وقدّره آخرون «يَتَخَلَّصُ منه» أي: من العذاب / وقدّره الزمخشري^(٤) على عادته جملة بين الهمزة [١/٧٦٦] والفاء. تقديره: أَنْتَ مَالِكُ أَمْرِهِمْ، فَمَنْ حَقَّ عليه كلمة العذاب. وأما غيره فيدعي أن الأصل تقديم الفاء وإنما أُخِّرَتْ لِمَا تَسْتَحِقُّهُ الهمزة من التصدير. وقد

(١) انظر: الدر المصون ٥٤٧/٢.

(٢) الإملاء ٢١٤/٢.

(٣) الكشف ٣٩٣/٣.

(٤) الكشف ٣٩٣/٣.

تقدّم تحقيق هذين القولين غير مرة. والثاني: أن تكون «مَنْ» شرطية، وجوابها: أفأنت. فالفاء فاء الجواب دَخَلَتْ على جملة الجزاء، وأُعِيدَت الهمزة لتوكيد معنى الإنكار، وأوقع الظاهر وهو «مَنْ في النار» موقع المضمّر، إذ كان الأصل: أفأنت تَنْقِذُهُ. وإنما وَقَعَ موقعه شهادة عليه بذلك. وإلى هذا نحا الحوفي والزمخشري^(١). قال الحوفي: «وجيءْ بألف الاستفهام لَمَّا طَالَ الكلامُ توكيداً، ولولا طوله لم يَجْزُ الإتيانُ بها؛ لأنه لا يَصْلُحُ في العربية أن يأتي بألف الاستفهام في الاسم وألف أخرى في الجزاء. ومعنى الكلام: أفأنت تَنْقِذُهُ. وعلى القول بكونها شرطية يترتبُ على قول الزمخشري وقول الجمهور مسألة: وهو أنه على قول الجمهور يكون قد اجتمع شرط واستفهام. وفيه حينئذٍ خلاف بين سيبويه^(٢) ويونس: هل الجملة الأخيرة جواب الاستفهام وهو قول يونس، أو جواب للشرط، وهو قول سيبويه؟ وأمّا على قول الزمخشري فلم يَجْتَمِعْ شرط واستفهام؛ إذ أداة الاستفهام عنده داخلَةٌ على جملة محذوفة عَطِفَتْ عليها جملة الشرط، ولم يَدْخُلْ على جملة الشرط. وقوله: «أفأنت تَنْقِذُ» استفهام توقيفٍ وقُدِّمَ فيها الضمير إشعاراً بأنك لست قادراً على إنقاذه وإنما القادرُ عليه الله وحده.

آ. (٢٠) قوله: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾: استدراكٌ بين شيئين نقيضين أو ضِدَّين، وهما المؤمنون والكافرون.

وقوله: «وَعَدَ اللَّهُ» مصدرٌ مؤكَّدٌ لمضمون الجملة، فهو منصوبٌ بواجب الإضمار.

(١) الكشف ٣/٣٩٣.

(٢) انظر: الكتاب ١/٤٤٤.

آ. (٢١) قوله: ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُ﴾: العائمة على رَفْعِ الفعلِ نَسْقاً على ما قبله. وقرأ^(١) أبو بشر «ثم يَجْعَلُهُ» منصوباً. قال الشيخ^(٢): «قال صاحب الكامل^(٣): «وهو ضعيف» انتهى. يعني بصاحب الكامل «الهدلي» ولم يُبين هو ولا صاحب الكامل وَجْهَ ضَعْفِهِ ولا تخريجَه. فأما ضعفه فواضح حيث لم يتقدم ما يقتضي نصبه في الظاهر. وأما تخريجُه فقد ذكر أبو البقاء^(٤) فيه وجهين، أحدهما: أَنْ ينتصب بإضمار «أن» ويكون معطوفاً على قوله: «أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً» في أول الآية، والتقدير: أَلَمْ تَرَ أَنْزَالَ اللَّهَ ثُمَّ جَعَلَهُ. والثاني: أَنْ يكون منصوباً بتقدير تَرَى أي: ثُمَّ تَرَى جَعْلَهُ حُطاماً، يعني أنه يُنصَبُ بـ «أَنَّ» مضمرة، وتكون «أَنَّ» وما في حيزها مفعولاً به بفعلٍ مقدرٍ وهو «تَرَى» لدلالة «أَلَمْ تَرَ» عليه.

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ﴾: «أَفَمَنْ يَتَّقِي»^(٥) كما تقدم في «أَفَمَنْ حَقَّ»^(٦). والتقدير: أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صدره للإسلام كَمَنْ قسا قلبه، أو كالقاسي المُعْرِضِ، لدلالة «فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ» عليه. وكذا التقدير

(١) البحر ٤٢٢/٧. وقد ترجم ابن الجزري لرجلين بهذه الكنية، الأول أبو بشر القطان حمد بن وزير، أخذ عن يعقوب ولم يذكر وفاته. والثاني هارون بن حاتم الكوفي البزاز، روى عن أبي بكر، وروى عنه الحلواني، وقد ضعفوه. وتوفي سنة ٢٤٩.
انظر في الأول: الطبقات ٢٦٥/١ وفي الثاني: الطبقات ٣٤٦/٢.

(٢) البحر ٤٢٢/٧.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤.

(٤) الإملاء ٢١٤/٢ - ٢١٥.

(٥) في الآية ٢٤.

(٦) في الآية ١٩.

في : أَفَمَنْ يَتَّقِيْ آي : كَمَنْ أَمِنَ الْعَذَابَ ، وهو تقديرُ الزمخشري^(١) ،
أو كَالْمُنْعِمِينَ فِي الْجَنَّةِ ، وهو تقديرُ ابن عطية^(٢) .

٢. (٢٣) قوله : ﴿ كِتَابًا ﴾ : فيه وجهان ، أظهرهما : أنه بدلٌ مِنْ
« أَحْسَنَ الْحَدِيثِ » . والثاني : أنه حالٌ منه . قال الشيخ^(٣) - لَمَّا نَقَلَهُ عَنْ
الزمخشري^(٤) - : « وَكَأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ « أَحْسَنَ الْحَدِيثِ » معرفةٌ لِإِصَافَتِهِ إِلَى
معرفةٍ ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ فِيهِ خِلَافٌ . فَقِيلَ : إِصَافَتُهُ
مَحْضَةٌ . وَقِيلَ : غَيْرُ مَحْضَةٍ . قُلْتُ : وَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ نَكْرَةً يَحْسُنُ أَيْضًا أَنْ
يَكُونَ حَالًا ؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ مَتَى أُضِيفَتْ سَاغَ مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهَا بِلَا خِلَافٍ .
وَالصَّحِيحُ أَنَّ إِصَافَةَ أَفْعَلٍ مَحْضَةٌ . وَ « مُتَشَابِهًا » نَعْتُ لـ « كِتَابٍ » وَهُوَ الْمُسَوَّغُ
لِمَجِيءِ الْجَامِدِ حَالًا ، أَوْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ مَكْتُوبٍ .

وقرأ العامةُ « مِثْلَانِي » بفتح الياء صفةً ثانيةً أو حالاً أخرى أو تمييزاً منقولاً
من الفاعلية أي متشابهاً^(٥) مِثْلَانِي وإلى هذا ذهب الزمخشري^(٦) . وقرأ هشام^(٧)
عن ابن عامر وأبو بشر بسكونها ، وفيها وجهان ، أحدهما : أنه مِنْ تَسْكِينِ حَرْفِ
العلّةِ استقْلاً لِلحَرْكَةِ عَلَيْهِ كَقِرَاءَةِ^(٨) « تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ » . [وقوله]^(٩) :

..... ٣٨٩٢ - كَانَ أَيْدِيَهُنَّ

(١) الكشف ٣/٣٩٦ .

(٢) المحرر ١٤/٧٨ .

(٣) البحر ٧/٤٢٣ .

(٤) الكشف ٣/٣٩٤ .

(٥) الكشف : متشابهة .

(٦) الكشف ٣/٣٩٥ .

(٧) البحر ٧/٤٢٣ ، ونسبها في الكامل (خ) ٢٣٤ إلى أبي بشر فحسب .

(٨) الآية ٨٩ من المائدة وهي قراءة جعفر الصادق . انظر : الدر ٤/٤٠٧ .

(٩) تقدم برقم ١٨٠٨ .

ونحوهما. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوف أي: هو مثاني، كذا ذكره الشيخ^(١). وفيه نظرٌ من حيث إنه كان ينبغي أن يُنَوَّنَ وتُحَذَفَ ياءُه لالتقاء الساكنين فيقال: مثاني، كما تقول: هؤلاء جوارٍ. وقد يُقال: إنه وَقَفَ عليه. ثم أُجْرِيَ الوصلُ مُجْرَى/ الوقفِ لكن يُعْتَرَضُ عليه: بأن الوقفَ على المنقوصِ [٧٦٦/ب] المنونِ بِحَذَفِ الياءِ نحو: هذا قاضٍ، وإثباتها لغةٌ قليلةٌ. ويمكن الجوابُ عنه: بأنه قد قُرِئَ بذلك في المتواترِ نحو: «مِنَ والي»^(٢) و«باقي»^(٣) و«هادي»^(٤) في قراءة ابن كثير.

قوله: «تَقْشَعِرُ» هذه الجملةُ يجوزُ أن تكونَ صفةً لـ «كتاب»، وأن تكونَ حالاً منه لاختصاصه بالصفة، وأن تكونَ مستأنفةً. واقشعرَ جِلْدُه إذا تقبَّضَ وَجَمَعَ من الخوف، وَقَفَ شعرُه. والمصدرُ الاقشعرارُ والقشعريرةُ أيضاً. ووزن اقشعرَ أَفْعَلٌ. ووزنُ القشعريرة: فُعْلَيْلَةٌ.

و«مثاني» جمعُ مثنى؛ لأنَّ فيه تشبيهُ القصصِ والمواعظِ، أو جمعُ مثنى مَفْعَلٍ مِنَ التشبيهِ بمعنى التكرير. وإنما وُصِفَ «كتاب» وهو مفردٌ بمثاني، وهو جمعٌ؛ لأنَّ الكتابَ مشتملٌ على سورٍ وآياتٍ، أو هو من باب: بُرْمَةٌ أعشارٌ وثَوْبٌ أخلاقٌ. كذا قال الزمخشري^(٥): وقيل: ثُمَّ موصوفٌ محذوفٌ أي: فصولاً مثاني حُذِفَ للدلالةِ عليه.

آ. (٢٨) قوله: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾: فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ منصوباً على المدح؛ لأنه لَمَّا كان نكرةً امتنع إتياعه للقرآن. الثاني: أن

(١) البحر ٤٢٣/٧.

(٢) الآية ٩٦ من النحل: «وما عند الله باقي». وانظر: النشر ١٣٧/٢.

(٣) الآية ١١ من الرعد: «وما لهم من دونه مِن ولي». وانظر: السبعة ٣٦٠.

(٤) الآية ٧ من الرعد: «ولكل قوم هادي». وانظر: السبعة ٣٦٠.

(٥) الكشف ٣٩٥/٣.

يَنْتَصِبُ بـ «يَتَذَكَّرُونَ» أي: يَتَذَكَّرُونَ قِرَاءًا. الثالث: أن يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَتُسَمَّى حَالًا مُوَطَّئَةً لِأَنَّ الْحَالَ فِي الْحَقِيقَةِ «عَرَبِيًّا» وَ«قِرَاءًا» تَوَاطُؤًا لَهُ نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ رَجُلًا صَالِحًا».

قوله: «غَيْرَ ذِي عَرَجٍ» نَعَتْ لـ «قِرَاءًا» أَوْ حَالًا أُخْرَى. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا قِيلَ: مُسْتَقِيمًا أَوْ غَيْرَ مُعْوَجٍ. قُلْتَ: فِيهِ فَائِدَتَانِ، إِحْدَاهُمَا: نَفْيُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَرَجٌ قَطُّ كَمَا قَالَ: «وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَرَجًا»^(٢). وَالثَّانِي: أَنَّ الْعَرَجَ يَخْتَصُّ بِالْمَعَانِي دُونَ الْأَعْيَانِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْعَرَجِ الشُّكُّ وَاللَّبْسُ». وَأَنْشَدَ^(٣):

٣٨٩٣- وَقَدْ أَتَاكَ يَقِينٌ غَيْرُ ذِي عَرَجٍ

مِنَ الْإِلَهِ وَقَوْلٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ

آ. (٢٩) قوله: ﴿فِيهِ شُرَكَاءُ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ صِفَةً لِرَجُلٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ الْجَارُ وَحْدَهُ، وَ«شُرَكَاءُ» فَاعِلٌ بِهِ، وَهُوَ أَوْلَى لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَفْرُودِ «مُتَشَاكِسُونَ» صِفَةً لَشُرَكَاءِ وَالتَّشَاكُسُ: التَّخَالُفُ. وَأَصْلُهُ سَوْءُ الْخُلُقِ وَعُسْرُهُ، وَهُوَ سَبَبُ التَّخَالُفِ وَالتَّشَاجُرِ. وَيَقَالُ: التَّشَاكُسُ وَالتَّشَاخُسُ بِالْخَاءِ مَوْضِعَ الْكَافِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ^(٤) عَلَى نَصَبِ الْمَثَلِ وَمَا بَعْدَهُ الْوَاقِعِينَ بَعْدَ «ضَرَبِ». وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: انْتَصَبَ «رَجُلًا» عَلَى إِسْقَاطِ الْجَارِ أَيْ: لِرَجُلٍ أَوْ فِي رَجُلٍ.

وقوله: «فِيهِ» أَيْ: فِي رَقْعِهِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥) كَلَامًا لَا يُشَبِّهُ أَنْ يَصْدُرَ مِنْ

(١) الكشاف ٣/٣٩٦.

(٢) الآية ١ من الكهف.

(٣) لم أمتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٣/٣٩٦، والبحر ٧/٤٢٤.

(٤) انظر: الدرر ١/٢٢٣.

(٥) الإملاء ٢/٢١٥.

مثله، بل ولا أَقْلُ منه. قال: «وفيه شركاء الجملة صفة لـ «رجل» و «في» متعلق بمتشاكسون. وفيه دلالة على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه» انتهى. أمّا هذا فلا أشك أنه سهو؛ لأنه من حيث جعله جملة كيف يقول بعد ذلك: إن «فيه» متعلق بـ «متشاكسون»؟ وقد يقال: أراد من حيث المعنى، وهو بعيد جداً. ثم قوله: «وفيه دلالة» إلى آخره يناقضه أيضاً. وليست المسألة غريبة حتى يقول: «وفيه دلالة». وكأنه أراد: فيه دلالة على تقديم معمول الخبر على المبتدأ، بناءً منه على أن «فيه» يتعلق بـ «متشاكسون» ولكنه فاسد، والفاسد لا يُرام صلاحه.

قوله: «سَلَمًا لِرَجُلٍ» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو «سالمًا» بالألف وكسر اللام. والباقون «سَلَمًا» بفتح السين واللام. وابن جبير بكسر السين وسكون اللام. فالقراءة الأولى اسم فاعلٍ مِنْ سَلِمَ له كذا فهو سالمٌ. والقراءتان الأخريان سَلَمًا وسَلَمًا فهما مصدران وُصِفَ بهما على سبيل المبالغة، أو على حذف مضافٍ ما، أو على وقوعهما موقع اسم الفاعل فتعود كالقراءة الأولى. وقُرِئ «ورجلٌ سالمٌ» برفعهما. وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون مبتدأ، والخبر محذوفٌ تقديره: وهناك رجلٌ سالمٌ لرجلٍ، كذا قدّره الزمخشري^(٢). الثاني: أنه مبتدأ و «سالمٌ» خبره. وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنه موضع تفصيلٍ، كقول امرئ القيس^(٣):

٣٨٩٤- إذا ما بكى مِنْ خَلْفِهَا انصَرَفَتْ لَهُ
بَشِيقٌ وَشِيقٌ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ
وقولهم: النَّاسُ رَجُلَانِ رَجُلٌ أَكْرَمْتُ، وَرَجُلٌ أَهَنْتُ.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٢، والنشر ٣٦٢/٢، والحجة ٦٢١، والتيسير ١٨٩، والقرطبي ٢٥٣/١٥.

(٢) الكشف ٣٩٧/٣.

(٣) تقدم برقم ٢٢٢.

قوله: «مَثَلًا» منصوبٌ على التمييز المنقول من الفاعلية إذ الأصل: هل يَسْتَوِي مَثَلُهُمَا. وأُفرد التمييزُ لأنه مقتصرٌ عليه أولاً في قوله: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا». وقرئ^(١) «مِثْلَيْنِ» فطابقَ حالَي الرجلين. وقال الزمخشري^(٢) - فيمن قرأ مِثْلَيْنِ - : «إِنَّ الضَّمِيرَ فِي «يَسْتَوِيَانِ» لِلْمِثْلَيْنِ؛ لَأَنَّ التَّقْدِيرَ: مِثْلَ رَجُلٍ، وَمِثْلَ رَجُلٍ. وَالْمَعْنَى: هَلْ يَسْتَوِيَانِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْوَصْفِيَّةِ كَمَا تَقُولُ: كَفَى بِهِمَا رَجُلَيْنِ».

قال الشيخ^(٣): «وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَعُودُ الضَّمِيرُ فِي «يَسْتَوِيَانِ» عَلَى «رَجُلَيْنِ». وَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَهُ / عَائِداً إِلَى الْمِثْلَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَ أَنَّ التَّقْدِيرَ: مِثْلَ رَجُلٍ وَمِثْلَ رَجُلٍ؛ فَإِنَّ التَّمْيِيزَ يَكُونُ إِذَا ذَاكَ قَدْ فُهِمَ مِنَ الْمُمَيِّزِ الَّذِي هُوَ الضَّمِيرُ؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: هَلْ يَسْتَوِي الْمِثْلَانِ مِثْلَيْنِ». قلت: هذا لَا يَضُرُّ؛ إِذْ التَّقْدِيرُ: هَلْ يَسْتَوِي الْمِثْلَانِ مِثْلَيْنِ فِي الْوَصْفِيَّةِ فَالْمِثْلَانِ الْأَوَّلَانِ مَعْهُودَانِ، وَالثَّانِيَانِ جَنْسَانِ مُتَبَهَمَانِ كَمَا تَقُولُ: كَفَى بِهِمَا رَجُلَيْنِ؛ فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِي «بِهِمَا» عَائِدٌ عَلَى مَا يُرَادُ بِالرَّجُلَيْنِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. فَمَا كَانَ جَوَاباً عَنْ «كَفَى بِهِمَا رَجُلَيْنِ» يَكُونُ جَوَاباً لَهُ.

آ. (٣٠) قوله: «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»: العامةُ على «مَيِّتٌ وَمَيِّتُونَ». وقرأ^(٤) ابنُ محيصن وابنُ أبي عبلة واليماني «مَائِتٌ وَمَائِتُونَ»، وهي صفةٌ مُشْعِرةٌ بحدوثها دون «مَيِّت». وقد تقدَّمَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْقُرَّاءِ فِي تَثْقِيلِ مِثْلِ هَذَا. ثُمَّ إِنَّكُمْ تَغْلِيظُ لِلْمَخَاطَبِ، وَإِنْ كَانَ وَاحِداً فِي قَوْلِهِ: «إِنَّكَ» عَلَى الْغَائِبِينَ فِي «وَأَنْهُمْ».

(١) البحر ٤٢٥/٧.

(٢) الكشاف ٣٩٧/٣.

(٣) البحر ٤٢٥/٧.

(٤) الإتحاف ٤٢٩/٢، والبحر ٤٢٥/٧، والقرطبي ٢٥٤/١٥.

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَالَّذِي جَاءَ﴾: بالصدق لَفْظُهُ مفردٌ، ومعناه جمعٌ لأنه أُريدَ به الجنسُ. وقيل: لأنه قُصِدَ به الجزء، وما كان كذلك كَثُرَ فيه وقوْعُ «الذي» موقع «الذين»، ولذلك رُوِيَ معناه فُجِّعَ في قوله: «أولئك هم الممتنون» كما رُوِيَ معنَى «مَنْ» في قوله: «للكافرين»؛ فإنَّ الكافرين ظاهرٌ واقعٌ موقعُ المضمَر؛ إذ الأصل: مثوى لهم. وقيل: بل الأصل: والذين جاء بالصدق، فحذفتِ النونُ تخفيفاً، كقوله: «وَحُضِّمْتَ كالذي خاضوا»^(١). وهذا وهم؛ إذ لو قُصِدَ ذلك لجاء بعده ضميرُ الجمع، فكان يُقال: والذي جاؤوا، كقوله: «كالذي خاضوا». ويدلُّ عليه أنَّ نونَ التثنية إذا حُذِفَتْ عادَ الضميرُ مثنًى، كقوله^(٢):

٣٨٩٥- أَبْنِي كُليبُ إِنَّ عَمِّي اللِّدَا
قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَالَا

ولجاء كقوله^(٣):

٣٨٩٦- وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
وقرأ^(٤) عبدُ الله «والذي جاؤوا بالصدق وصدَّقوا به» وقد تقدَّم تحقيقُ مثلِ
هذه الآية في أوائلِ البقرة وغيرها. وقيل: «الذي» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ

(١) الآية ٦٩ من التوبة.

(٢) البيت للأخطل وهو في ديوانه (السكري) ١٠٨، والكتاب ٩٥/١، المقتضب ١٤٦/٤، وأمالى الشجري ٣٠٦/٢، وابن يعيش ١٥٤/٣. والبيت في هجاء جرير. وعَمَّاه عمرو ومرة.

(٣) تقدم برقم ٧٦.

(٤) القرطبي ٢٥٦/١٥، والبحر ٤٢٨/٧.

بمعنى الجمع، تقديره: والفريق أو الفوج ولذلك قال: «أولئك هم المتقون». وقيل: المراد بالذي واحد بعينه وهو محمد صلى الله عليه وسلم، ولكن لما كان المراد هو وأتباعه اعتبر ذلك فجميع، فقال: «أولئك هم» كقوله: «ولقد آتينا موسى الكتاب لعلهم يهتدون»^(١). قاله الزمخشري^(٢) وعبارته: «هو رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد به إياه ومن تبعه، كما أراد بموسى إياه وقومه». وناقشه الشيخ^(٣) في إيقاع الضمير المنفصل موقع المتصل قال: «وإصلاحه أن يقول: أراد به كما أراد به موسى وقومه». قلت: ولا مناقشة؛ لأنه مع تقديم «به» و«بموسى» لغرض من الأغراض استحال اتصال الضمير، وهذا كما تقدم لك بحث في قوله تعالى: «ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم»^(٤)، وقوله: «يخرجون الرسول وإياكم»^(٥): وهو أن بعض الناس زعم أنه يجوز الانفصال مع القدرة على الاتصال، وتقدم الجواب بقريب مما ذكرته هنا، وبيئت حكمة التقديم ثمة. وقول الزمخشري: «إن الضمير في «لعلهم يهتدون» لموسى وقومه» فيه نظر، بل الظاهر خصوص الضمير بقومه دونه؛ لأنهم هم المطلوب منهم الهداية. وأما موسى عليه السلام فمهتدي ثابت على الهداية. وقال الزمخشري^(٦) أيضاً: «ويجوز أن يريد: والفوج أو الفريق الذي جاء بالصدق وصدق به، وهم: الرسول الذي جاء بالصدق وصحابته الذين صدقوا به». قال الشيخ^(٧): «وفيه توزيع الصلة، والفوج هو الموصول، فهو

(١) الآية ٤٩ من المؤمنين.

(٢) الكشاف ٣/٣٩٨.

(٣) البحر ٧/٤٢٨.

(٤) الآية ١٣١ من النساء. وانظر: الدر ٤/١١١.

(٥) الآية ١ من الممتحنة.

(٦) الكشاف ٣/٣٩٨.

(٧) البحر ٧/٤٢٨.

كقولك: جاء الفريق الذي شُرِفَ وشُرِفَ، والأظهرُ عَدَمُ التوزيعِ بل المعطوفُ على الصلةِ صلةٌ لَمَنْ له الصلة الأولى.

وقرأ^(١) أبو صالح^(٢) وعكرمة بن سليمان^(٣) / ومحمد بن جُحادة^(٤) [٧٦٧/ب] مخففاً بمعنى صَدَقَ فيه، ولم يُغَيَّرْهُ. وقُرِئ «وَصَدَّقَ بِهِ» مشدداً مبنياً للمفعول.

آ. (٣٥) قوله: ﴿لِيُكْفَرَ﴾: في تعلقها وجَهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ أي: يَسَّرَ لَهُمْ ذَلِكَ لِيُكْفَرَ. والثاني: أَنَّ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ المحسنين، كأنه قيل: الذين أحسنوا لِيُكْفَرَ أي: لأجل التكفير.

قوله: «أَسْوَأُ الَّذِي» الظاهرُ أَنَّهُ أَفْعَلُ تفضيل، وبه قرأ العامة. وقيل: لَيْسَتْ للتفضيل بل بمعنى سَيِّئٍ الذي عملوا كقولهم: «الْأَشْعُ وَالنَّاقِصُ أَعْدَلُ بني مروان» أي: عادلاهم. وَيَذُلُّ عَلَى هَذَا قِرَاءَةُ^(٥) ابن كثير في رواية «أَسْوَاءُ» بِالْفِ بين الواوِ والهمزة بزنةِ أَحْمَالِ جَمَعَ سُوءَ، وكذا قرأ في حم السجدة.

آ. (٣٦) قوله: ﴿بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾: العامةُ على توحيدِ «عَبْدَهُ». والأخوان^(٦) «عبادَهُ» جمعاً وهم الأنبياءُ وأتباعُهم. وقُرِئ «بكافي عباده»

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٢، والمحتسب ٢٣٧/٢، والقرطبي ٢٥٦/١٥، والبحر ٤٢٨/٧.

(٢) محمد بن عمير أبو صالح الهمداني الكوفي. مقرأ عارف بحرف حمزة. بقي إلى حدود ٣١٠. انظر: طبقات القراء ٢٢٢/٢.

(٣) عكرمة بن سليمان بن كثير المكي. عرض على شبل وعرض عليه البزي. بقي إلى قبيل المتين. طبقات القراء ٥١٥/١.

(٤) محمد بن جُحادة الكوفي إمام ثقة حَدَّثَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ تَوَفِيَ ١٣١. انظر: سير أعلام النبلاء ١٧٤/٦.

(٥) نسبها في الشواذ ١٣٢ إلى البزي عن ابن كثير. وانظر: البحر ٤٢٩/٧.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٢، والنشر ٣٦٢/٢، والحجة ٦٢٢، والقرطبي ٢٥٧/١٥، والتيسير ١٨٩، والبحر ٤٢٩/٧.

بالإضافة. و«يكافي» مضارع كافي، «عباده» نُصِبَ على المفعول به. ثم المفاعلة هنا تحتل أن تكون بمعنى فعل نحو: نُجَازِي بمعنى نُجْزِي، وبُنِيَ على لفظة المفاعلة لما تقدّم من أن بناء المفاعلة يُشعر بالمبالغة؛ لأنه للمبالغة. ويحتمل أن يكون أصله يكافيء بالهمز، من المكافاة بمعنى يَجْزِيهِمْ، فخفف الهمزة.

قوله: «وَيُخَوِّفُونَكَ» يجوز أن يكون حالاً؛ إذ المعنى: أليس كافيك حال تخويفهم إياك بكذا، ويعلمه^(١). كأن المعنى: أنه كافيه في كل حال حتى في هذه الحال. ويجوز أن تكون مستأنفة.

آ. (٣٨) قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ﴾: هي المتعدية لاثنتين، أوّلهما «ما تَدْعُونَ» وثانيهما الجملة الاستفهامية. والعائد على المفعول منها قوله: «هُنَّ» وإنما أنهت تحقيراً لما يدعون من دونه، ولأنهم كانوا يُسْمُونَهَا بأسماء الإناث: اللات ومناة والعزى. وقد تقدّم تحقيق هذه مستوفى في مواضع.

قوله: «هل هنّ كاشفات ضره» قرأ^(٢) أبو عمرو «كاشفات مُمسيكات» بالتثنية ونصب «ضره» و«رحمته»، وهو الأصل في اسم الفاعل. والباقون بالإضافة وهو تخفيف.

آ. (٤٢) قوله: ﴿وَالَّذِي لَمْ يَمُتْ﴾: عطفت على الأنفس أي: يَتَوَفَّى الأنفس حين تموت، ويَتَوَفَّى أيضاً الأنفس التي لم تَمُتْ في منايها. ففي

(١) أسقط ناسخ (ش) لفظة «ويعلمه».

(٢) السبعة ٥٦٢، والحجّة ٦٢٣، والبحر ٤٣٠/٧، والتيسير ١٩٠، والنشر ٣٦٣/٢،

والقرطبي ٢٥٩/١٥.

منامها ظرف لـ «يَتَوَفَّى». وقرأ^(١) الأخوان «قُضِيَ» مبنياً للمفعول، «الموت» رفعاً لقيامه مقام الفاعل.

آ. (٤٣) وقوله: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾: «أم» منقطعة فتقدّر بـ بل والهمزة. وتقدّم الكلام^(٢) على نحو «أولّو» وكيف هذا التركيب.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ﴾: قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما العامل في «إذا ذُكِرَ»؟ قلت: العامل في «إذا» الفجائية، تقديره: وقت ذُكِرَ الذين من دونه فاجؤوا وقت الاستبشار». قال الشيخ^(٤): «أما قول الزمخشري فلا أعلمه من قول من ينتمي للنحو، وهو أن الظرفين معمولان لفاجؤوا^(٥) ثم «إذا» الأولى تنصب على الظرفية، والثانية على المفعول به». وقال الحوفي: «إذا هم يستبشرون «إذا» مضافة إلى الابتداء والخبر، و«إذا» مكررة للتوكيد، وحذف ما تضاف إليه. والتقدير: إذا كان ذلك هم يستبشرون فيكون هم يستبشرون هو العامل في «إذا»، المعنى: إذا كان كذلك استبشروا». قال الشيخ^(٦): «وهذا يبعد جداً عن الصواب، إذا^(٧) جعل «إذا» مضافة إلى الابتداء والخبر»، ثم قال: «وإذا مكررة للتوكيد وحذف ما تضاف إليه» إلى آخر كلامه فإذا كانت «إذا» حذفت ما تضاف إليه، فكيف تكون مضافة إلى الابتداء

(١) السبعة ٥٦٢، والنشر ٣٦٣/٢، والبحر ٤٣١/٧، والتيسير ١٩٠، والقرطبي

٢٦٣/١٥، والحجة ٦٢٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٢٨/١.

(٣) الكشف ٤٠١/٣.

(٤) البحر ٤٣١/٧.

(٥) البحر: لعامل واحد.

(٦) البحر ٤٣١/٧.

(٧) البحر: «إذا» ولعلها أنسب للسياق.

والخبير الذي هو هم يستبشرون؟ وهذا كله أوجب عدم الاتقان لعلم النحو والتحدق^(١) فيه انتهى. وفي هذه العبارة تحامل على أهل العلم المرجوع إليهم فيه.

واختار الشيخ أن يكون العامل في «إذا» الشرطية الفعل بعدها لا جوابها، وأنها ليست مضافة لما بعدها، وإن كان قول الأكثرين، وجعل «إذا» الفجائية معمولة لما بعدها سواء كانت زماناً أم مكاناً. أمّا إذا قيل: إنها حرف فلا تحتاج إلى عامل وهي رابطة لجملة الجزاء بالشرط كالفاء.

والاشمئزاز: الثور والتقبض. وقال أبو زيد: هو الذعر. اشمأز فلان: إذا ذعر، ووزنه أفعّل كاقشعر. قال الشاعر^(٢):

٣٨٩٧- إذا غَضَّ الثُّقَافُ بِهَا اشمَازَتْ
وولَّته عَشَوَزَنَةً رُبُونَا

آ. (٤٨) قوله: ﴿سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾: يجوز أن تكون «ما» مصدرية أي: سيئات كسبهم أو بمعنى الذي: سيئات أعمالهم التي كسبوها.

آ. (٤٩) قوله: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ﴾: يجوز أن تكون «ما» مهيئة زائدة على «إن» نحو: إنما قام زيد، وأن تكون موصولة، والضمير عائذ عليها من «أُوتِيتُهُ» أي: إن الذي أُوتِيتُهُ على علمٍ مني أو على علمٍ من الله في، أي: أستحق / ذلك. [٧٦٨/أ]

(١) البحر: والتحدث.

(٢) البيت لعمرو بن كلثوم يصف قناة صلبة. وهو في شرح القصائد السبع الطوال ٤٠٤، وفي اللسان «عشزن»، وجمهرة أشعار العرب ٤٠٣/١، والثقاف: خشبة صلبة تصلح بها الرماح. وزينته: إذا دفعته ومنه سميت الزبانية لأنهم يدفعون أهل النار. والعشوزن: الصلب الشديد الغليظ.

قوله: «بل هي» الضميرُ للنعمة. ذكَّرها أولاً في قوله: «إنما أوتيتهُ لأنها بمعنىُ الإنعام، وأنَّث هنا اعتباراً بلفظها. وقيل: بل الحالةُ أو الإتيانَةُ.

آ. (٥) قوله: ﴿قَدْ قَالُوا﴾: أي: قال القَوْلَةُ المَذْكُورَةُ. وقُرِئَ^(١) «قد قاله» أي: هذا القولُ أو الكلامُ. وإنما عُطِفَتْ هذه الجملةُ، وهي قوله: «فإذا مَسَّ الإنسانَ» بالفاءِ والتي في أولِ السورةِ^(٢) بالواو؛ لأن هذه مُسَبِّبَةٌ عن قوله: «وإذا ذُكِرَ» أي: يَشْمِزُّونَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَيَسْتَشِيرُونَ بِذِكْرِ آلِهِمْ، فإذا مَسَّ أَحَدَهُمْ بخلاف الأولى حيث لا تَسَبُّبُ فيها، فجاء بالواو التي لمطلق العطف، وعلى هذا فما [بين] السببِ والمُسَبَّبِ جملٌ اعتراضيةٌ، قال معناه الزمخشريُّ^(٣). واستبعده الشيخُ^(٤) من حيث إنَّ أبا عليٍّ يمنع الاعتراضَ بجمليتين فكيف بهذه الجملةِ الكثيرة؟ ثم قال: «والذي يَظْهَرُ في الرِّبْطِ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: «ولو أنَّ للذين ظلموا»^(٥) الآية كان ذلك إشعاراً بما ينال الظالمين. مِنْ شِدَّةِ الْعَذَابِ، وَأَنَّهُ يَظْهَرُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْعَذَابِ، أَتَبَعَ ذَلِكَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى ظُلْمِهِ وَيَغْيِهِ، إِذْ كَانَ إِذَا مَسَّهُ ضَرْءٌ دَعَا اللَّهَ، فَإِذَا أَحْسَنَ إِلَيْهِ لَمْ يَنْسُبْ ذَلِكَ إِلَيْهِ». قوله: «فما أغنى» يجوزُ أَنْ تَكُونَ «ما» نافيةً أو استفهاميةً مؤولةً بالنفي، وإذا احتجنا إلى تأويلها بالنفي فَلَنَجْعَلُهَا نافيةً استراحةً من المجاز.

آ. (٥٣) قوله: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ﴾: قيل في هذه الآية من أنواع المعاني والبيانِ أشياءَ حسنةً، منها: إقباله عليهم ونداؤهم، ومنها: إصافتهم إليه

(١) الكشف ٤٠٣/٣.

(٢) الآية ٨.

(٣) الكشف ٤٠٢/٣.

(٤) البحر ٤٣٣/٧.

(٥) في الآية ٤٧.

إضافة تشریف، ومنها: الالتفات من التكلم إلى الغيبة في قوله: «مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ»، ومنها: إضافة الرحمة لأجل أسمائه الحُسنى، ومنها: إعادة الظاهر بلفظه في قوله: «إِنَّ اللَّهَ»، ومنها: إبراز الجملة مِنْ قوله: «إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ» مؤكدةً بـ «إِنَّ»، وبالفصل، وبإعادة الصفتين اللتين تَضَمَّتَهُمَا الآيةُ السابقة.

آ. (٥٦) قوله: ﴿أَنْ تَقُولَ﴾: مفعولٌ مِنْ أجله، فقدَّره الزمخشري^(١) كراهةً أَنْ تقول، وابنُ عطية^(٢): أُنَبِّئُوا مِنْ أَجْلِ أَنْ تَقُولَ. وأبو البقاء^(٣) والحوفي: أُنَذِّرْنَاكُمْ مخافةً أَنْ تقولَ. ولا حاجةً إلى إضمارِ هذا العاملِ مع وجودِ «أُنَبِّئُوا» وإنما نَكَّرَ نفساً لأنه أراد التكرير، كقولِ الأعشى^(٤):
 ٣٨٩٨- وَرُبَّ بَقِيعٍ لَوْ هَتَفْتُ بِجَوِّهِ

أَتَانِي كَرِيمٌ يَنْقُضُ الرَّأْسَ مُغْضَبًا

يريد: أتاني كرام كثيرون لا كريمٌ فذٌّ؛ لمنافاته المعنى المقصود. ويجوزُ أَنْ يريد: نفساً متميزةً من بينِ الأنفسِ باللَّجاجِ الشديدِ في الكفرِ أو بالعذابِ العظيمِ.

قوله: «يَا حَسْرَتَا» العائِةُ على الألفِ بدلاً مِنْ ياءِ الإضافة. وعن ابنِ كثير^(٥) «يَا حَسْرَتَاهُ» بهاءُ السكتِ وَقَفَاءً، وأبو جعفر «يَا حَسْرَتِي» على

(١) الكشاف ٤٠٤/٣.

(٢) المحرر ٩٦/١٤.

(٣) الإملاء ٢١٥/٢.

(٤) الديوان ١١٥.

(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٣١/٢، والمحتسب ٢٣٧/٢، والنشر ٣٦٣/٢،

والبحر ٤٣٥/٧.

الأصل . وعنه أيضاً «يا حَسْرَتاي» بالالف والياء . وفيها وجهان ، أحدهما :
الجمع بين العَوْضِ والمَعْوَضِ منه . والثاني : أنه تشبیه «حَسْرَة» مضافة لياء
المتكلم . واعتراض على هذا : بأنه كان ينبغي أن يُقال : يا حَسْرَتِي بِإِدْغام ياء
النَّصْبِ في ياء الإضافة . وأجيب : بأنه يجوز أن يكون راعي لغة الحارث ابن
كعب وغيرهم نحو : «رأيتُ الزيدان» . وقيل : الألف بدل من الياء والياء بعدها
مزيدة . وقيل : الألف مزيدة بين المتضايقيْن ، وكلاهما ضعيفٌ .

قوله : «على ما فَرَطْتُ» «ما» مصدرية أي : على تَقْرِيطي . وثم مضاف
أي : في جَنْبِ طاعة الله . وقيل : «في جَنْبِ الله» المراد به الأمر والجهة . يقال :
هو في جَنْبِ فلانٍ وجانبه ، أي : جهته وناحيته . قال الراجز^(١) :

٣٨٩٩- النَّبَاسُ جَنْبُ وَالْأَمِيرُ جَنْبُ

وقال آخر^(٢) :

٣٩٠٠- أَفِي جَنْبِ بَكْرٍ قَطَعْتَنِي مَلَامَةً

لَعَمْرِي لَقَدْ طَالَتْ مَلَامَتُهَا بِيَا

ثم اتسع فيه فقيل : فَرَطَ في جَنْبِ أي في حَقِّه . قال^(٣) :

٣٩٠١- أَمَا تَتَقَيَّنَ اللَّهَ فِي جَنْبِ عَاشِقِي

لَهُ كَيْدٌ حَسْرَى عَلَيْكَ تَقَطُّعٌ

(١) لم أعتد إلى قائله . وهو في معاني القرآن للأخفش ٢٣٧ ، واللسان (جنب) ،
والمحرر ٩٧/١٤ .

(٢) البيت لكعب بن زهير . وليس في ديوانه ، وهو في اللسان (ثني) ، لأنه رواه «ثني»
بدلاً من «بيا» ، والمحرر ٩٧/١٤ .

(٣) البيت لسابق البربري . وهو في الكشف ٤٠٤/٣ ، والقرطبي ٢٧١/١٥ منسوباً
لكثيرٍ وليس في ديوانه ، والبحر ٤٣٥/٧ .

آ. (٥٨) قوله : ﴿فَأَكُونُ﴾ : في نصبه وجهان ، أحدهما : عَطَفَهُ على «كِرَّةٍ» فإنها مصدرٌ ، فَعُطِفَ مصدرٌ مؤوَّلٌ على مصدرٍ مُصَرَّحٍ به كقولها^(١) :

٣٩٠٢- لَبِئْسَ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبِئْسِ الشُّفُوفِ

وقول الآخر^(٢) :

٣٩٠٣- فَمَا لَكَ مِنْهَا غَيْرُ ذِكْرِي وَحَسْرَةٍ
وَتَسْأَلُ عَنْ رُكْبَانِهَا أَيْنَ يَمْسُوا

[٧٦٨/ب] والثاني : أنه منصوبٌ / على جوابِ التمني المفهومِ مِنْ قَوْلِهِ : «لَوْ أَنَّ لِي كِرَّةً». والفرقُ بين الوجهين : أن الأولَ يكونُ فيه الكونُ مُتَمَنَّى ، ويجوزُ أَنْ تُضَمَرَ «أَنَّ» وَأَنْ تَظْهَرَ ، والثاني يكونُ فيه الكونُ مترتباً على حصولِ المُتَمَنَّى لا مُتَمَنَّى ويجبُ أَنْ تُضَمَرَ «أَنَّ».

آ. (٥٩) قوله : ﴿بَلَى﴾ : حرفُ جوابٍ وفيما وقعت جواباً له وجهان ، أحدهما : هو نفيٌ مقدرٌ . قال ابنُ عطية^(٣) : «وَحَقُّ بَلَى أَنْ تَجِيءَ بَعْدَ نَفْيٍ عَلَيْهِ تَقْرِيرٌ ، كَأَنَّ النَّفْسَ قَالَتْ : لَمْ يَتَّبِعْ لِي النَّظْرُ وَلَمْ يَتَّبِعْ لِي الْأَمْرُ» . قال الشيخ^(٤) : «لَيْسَ حَقُّهَا النَّفْيُ الْمَقَرَّرُ ، بَلْ حَقُّهَا النَّفْيُ ، ثُمَّ حُمِلَ التَّقْرِيرُ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ أَجَابَ بَعْضُ الْعَرَبِ النَّفْيَ الْمَقَرَّرَ بِنَعْمَ دُونَ بَلَى ، وَكَذَا وَقَعَ فِي

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) لم أهتم إلى قائله ، وهو في معاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢ ، والبحر ٤٣٦/٧ ،

والقرطبي ٢٧٢/١٤ ، والمحزر ٩٨/١٤ .

(٣) المحزر ٩٨/١٤ . والاعتباس بالمعنى .

(٤) البحر ٤٣٦/٧ .

عبارة سيويه^(١) نفسه. والثاني: أن التمني المذكور وجوابه متضمنان لتفي الهداية، كأنه قال: لم أهتد، فَرَدَّ الله عليه ذلك. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: هَلَا قَرِنَ الجواب بما هو جواب له، وهو قوله: «لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي» ولم يَفْصِلْ بينهما. قلت: لأنه لا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُقَدِّمَ على إحدى^(٣) القرائن الثلاث فَيُفَرِّقَ بينهما، وإِمَّا أَنْ تُؤَخَّرَ القرينة الوسطى. فلم يَحْسُنِ الأولُ لما فيه من تَبْيِيرِ النُّظْمِ بالجمع بين القرائن، وأَمَّا الثاني فلما فيه من نَقْصِ الترتيب وهو التحسُّر على التفریط في الطاعة ثم التعلُّلُ بِفَقْدِ الهداية ثم تَمْنِي الرُّجْعَةِ، فكان الصواب ما جاء عليه: وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظُمها، ثم أجاب مِنْ بينها عَمَّا اقتضى الجواب».

وقرأ العامةُ «جَاءَتْكَ» بفتح الكاف فكذَّبَتْ واستكبرت، وكنت، بفتح التاء خطاباً للكافر دون النفس. وقرأ الجحدري^(٤) وأبو حيوة وابن يعمر والشافعي عن ابن كثير، وروَّتها أُم سَلَمَةَ عن النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم، وبها قرأ أبو بكر وابنته عائشة رضي الله عنهما، بكسر الكاف والتاء خطاباً للنفس. والحسن^(٥) والأعرج والأعمش «جَأَتْكَ» بوزن «جَفَّتْكَ» بهمزة دون ألف. فتحتمل أن تكونَ قَصْراً كقراءة قُنْبَل «أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى»^(٦) وأن يكونَ في الكلمة قَلْبٌ: بَأَنْ قُدِّمَتِ اللامُ على العين، فالتقى ساكنان فحذفتِ الألف لالتقائهما، نحو: رَمَتْ وَغَرَّتْ.

(١) عبارته في الكتاب ٣١٢/٢: «إذا استفهمت فقلت أنفعل؟ أجبت بـ: نعم فإذا قلت: ألسنت تفعل؟ قال: بلى».

(٢) الكشف ٤٠٥/٣.

(٣) الكشف: «أخرى» وهي أحسن.

(٤) البحر ٤٣٦/٧، والقرطبي ٢٧٣/١٥.

(٥) الإنحاف ٤٣١/٢، والبحر ٤٣٦/٧.

(٦) الآية ٧ من العلق. وانظر: السبعة ٦٩٢.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾: العائمة على رُفْعِهما، وهي جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبر. وفي محلِّها وجهان، أحدهما: النصبُ على الحال من الموصولات؛ لأنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّةٌ، وكذا أَعْرَبَها الزمخشري^(١). ومن مذهبه أنه لا يجوزُ إسقاطُ الواوِ مِنْ مثلِها إلَّا شاذًّا، تابعاً في ذلك الفراء فهذا رجوعٌ منه عن ذلك. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً؛ لأنَّ الرؤيةَ قَلْبِيَّةٌ. وهو بعيدٌ لأنَّ تَعَلَّقَ الرؤيةَ البصريةَ بالأجسامِ وألوانِها أظهرُ مِنْ تَعَلَّقِ القلبيةِ بهما. وقُرِئ^(٢) «وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ» بنصبِهما، على أنَّ «وَجُوهَهُمْ» بدلٌ بعضٍ مِنْ كلِّ، و«مُسْوَدَّةٌ» على ما تقدَّم من النصبِ على الحال أو على المفعول الثاني. وقال أبو البقاء^(٣): «ولو قُرِئَ «وَجُوهُهُمْ» بالنصبِ لكانَ على بدلِ الاشتمالِ». قلت: قد قُرِئَ به والحمدُ لله، ولكنَّ ليس كما قال على بدلِ الاشتمالِ، بل على بدلِ البعضِ، وكأنَّه سَبَقَ لسانُ أوطغيانٍ قَلَمَ. وقُرِئ^(٤) «أَبْيُّ أَجُوهَهُمْ» بقلبِ الواوِ همزةً، وهو فصيحٌ نحو: «أَقْتَتَ»^(٥) وبابه.

آ. (٦١) قوله: ﴿بِمَفَازَاتِهِمْ﴾: قرأ^(٦) الأخوان وأبو بكرٍ «بِمَفَازَاتِهِمْ» جمعاً لَمَّا اختلفتْ أنواعُ المصدرِ جُمِعَ. والباقون بالإفرادِ على الأصلِ. وقيل: ثُمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: بدواعي مَفَازَتِهِمْ أو بأسبابِها. والمَفَازَةُ: المَنجاةُ. وقيل: لا حاجةٌ لذلك؛ إذ المرادُ بالمَفَازَةِ الفلاحُ.

(١) الكشف ٤٠٦/٣.

(٢) البحر ٤٣٧/٧، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٦/٢.

(٣) الإملاء ٥١٢/٢.

(٤) الشواذ ١٣١، والبحر ٤٣٧/٧.

(٥) الآية ١١ من المرسلات.

(٦) السبعة ٥٦٣، والحجة ٦٢٤، والتيسير ١٩٠، والقرطبي ٢٧٤/١٥، والنشر

٣٦٣/٢، والبحر ٤٣٧/٧.

قوله: «لَا يَمْسُهُمُ السُّوءُ» يجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ مفسِّرةً لمفازَتهم كأنَّه قيل: وما مفازَتهم؟ فقيل: لَا يَمْسُهُمُ السُّوءُ فلا مَحَلَّ لها. ويجوزُ أَنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من الذين اتَّقوا.

آ. (٦٣) قوله: ﴿لَهُ مَقَالِيدُ﴾: جملةٌ مستأنفة. والمَقَالِيدُ: جمعُ مِقْلَادٍ أو مِقْلِيدٍ، أو لا واحدَ له مِنْ لفظه كآسَاطِير وأخَوَاتِه ويُقالُ أيضاً: إقْلِيد وأَقَالِيد، وهي المفاتيح والكلمةُ فارسيَّةٌ مُعرَّبةٌ. وفي هذا الكلامِ استعارةٌ بديعةٌ نحو قولك: بيد فلانٍ مُفتاحُ هذا الأمرِ، وليس ثَمَّ مُفتاح، وإنما هو عبارةٌ عن شِدَّةِ تَمَكُّنِهِ من ذلك الشيء. /

[٧٦٩/أ]

قوله: «والذين كفروا بآياتِ اللَّهِ» في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنَّها معطوفةٌ على قوله: «وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا»^(١) أي: يُنَجِّي المتقين بمَفَازَتهم، والكافرون هم الخاسرون. واعتَرَضَ بينهما بأنَّه خالِقُ الأشياءِ كُلِّها ومُهَيِّمٌ عليها، قاله الزمخشري^(٢). واعتَرَضَ عليه فخر الدين الرازي^(٣): بأنَّه عَطَفَ اسميَّةً على فعليَّةٍ، وهو لا يجوزُ، وهذا الاعتراضُ مُعْتَرَضٌ [عليه] إذ لا مانعٌ من ذلك. الثاني: أنَّها معطوفةٌ على قوله: «لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ»؛ وذلك أنَّه تعالى لَمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بأنَّه خالِقُ كُلِّ شيءٍ في السموات والأرض، ومفاتيحُه بيده، قال: والذين كفروا أَنْ يكونَ الأمرُ كذلك أولئك هم الخاسرون.

آ. (٦٤) قوله: ﴿أَفْغِيرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾: فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: — وهو الظاهرُ — أنَّ «غير» منصوبٌ بـ «أَعْبُدُ». و«أَعْبُدُ» معمولٌ لـ «تَأْمُرُونِي» على إضمارِ «أَنْ» المصدرية، فَلَمَّا حُدِفَتْ بَطَلَ عملُها وهو أحدُ

(١) الآية ٦١.

(٢) الكشف ٤٠٧/٣.

(٣) تفسير الفخر الرازي ١٢/٢٧.

الوجهين . والأصل : أفتأمروني بأن أعبدَ غيرَ الله ، ثم قُدِّمَ مفعولُ «أعبدُ» على «تأمرُوني» العامل في عامِلِه . وقد ضَعُفَ بعضُهم هذا : بأنه يُلْزَمُ منه تقدِيمُ معمولِ الصلّةِ على الموصولِ ؛ وذلك أن «غيرَ» منصوبٌ بـ «أعبدُ» ، و «أعبدُ» صلّةٌ لـ «أن» وهو لا يجوزُ . وهذا الردُّ ليس بشيءٍ ؛ لأنَّ الموصولَ لَمَّا حُذِفَ لم يُرَاعَ حُكْمُه فيما ذُكِرَ ، بل إنما يراعَى معناه لتصحيح الكلام . قال أبو البقاء^(١) : «لو حَكَمْنَا بِذَلِكَ لَأَفْضَى إِلَى حَذْفِ الموصولِ وإبقاءِ صلّيته ، وذلك لا يجوزُ إلّا في ضرورةٍ شعريّةٍ . وهذا الذي ذكره فيه نظرٌ ؛ من حيث إنّ هذا مختصٌّ بـ «أن» دون سائرِ الموصولات ، وهو أنها تُحَذَفُ وتَبْقَى صلّتها ، وهو منقاسٌ عند البصريين في مواضع تُحَذَفُ وتَبْقَى عملُها ، وفي غيرها إذا حُذِفَتْ لا يبقى عملُها إلّا في ضرورةٍ ، أو قليلٍ ، ويُشَدُّ بالوجهين^(٢) :

٣٩٠٤ - ألا أيهذا الزاجري أحضر الوعى
وأن أشهد اللذات هل أنت مُخِلدي

وَيَذَلُّ على إرادة «أن» في الأصل قراءةٌ بعضهم^(٣) «أعبدُ» بنصب الفعل اعتداداً بأن . الثاني : أن «غيرَ» منصوبٌ بـ «تأمرُوني» و «أعبدُ» بدلٌ منه بدلٌ اشتمالٍ ، و «أن» مضمرةٌ معه أيضاً . والتقديرُ : أغيرَ الله تأمرُوني عبادته . والمعنى : أفتأمروني بعبادة غيرِ الله . الثالث : أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدّرٍ تقديرُه : أفتأمرُوني غيرَ الله أي : عبادة غيرِ الله . وقدره الزمخشري^(٤) : تُعْبَدُوني وتقولون لي : اعْبُدْه . والأصل : تأمرُوني أن أعبدَ ، فَحَذَفَ «أن» وَرَفَعَ الفعل . ألا ترى

(١) الإملاء ٢/٢١٦ .

(٢) تقدم برقم ٥٢١ .

(٣) الشواذ ١٣١ ، والبحر ٧/٤٣٩ .

(٤) الكشف ٣/٤٠٧ .

أَنْتَ تَقُولُ: أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَقُولُونَ لِي عِبْدَهُ، وَأَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَقُولُونَ لِي: عَبْدُكَ، فَكَذَلِكَ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَقُولُونَ لِي أَنْ عِبْدَهُ، وَأَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَنْ أَعْبُدَ. والدليل على صحة هذا الوجه قراءة مَنْ قَرَأَ «أَعْبُدَ» بالنصب.

وَأَمَّا «أَعْبُدَ» ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مع «أَنْ» المضمر في محل نصب على البدل مِنْ «غير» وقد تقدّم. الثاني: أنه في محل نصب على الحال. الثالث: أنه لا محل له للبتة.

قوله: «تَأْمُرُونِي» بإدغام نون الرفع في نون الوقاية وفتح الياء ابن كثير^(١)، وأرسلها الباقون. وقراء^(٢) نافع «تَأْمُرُونِي» بنون خفيفة وفتح الياء. وابن عامر «تَأْمُرُونِي» بالفتح وسكون الياء. وقد تقدّم^(٣) في سورة الأنعام والحجر وغيرهما: أنه متى اجتمع نون الرفع مع نون الوقاية جاز ثلاثة أوجه، وتقدّم تحقيق الخلاف في أيتهما المحذوفة؟

آ. (٦٥) قوله: «لَئِنْ أَشْرَكْتَ»: الظاهر أن هذه الجملة هي القائمة مقام الفاعل لأنها هي الموحاة. وأصول البصريين تأبى ذلك، ويُقدِّرون أن القائم مقامه ضمير المصدر؛ لأن الجملة لا تكون فاعلاً عندهم، والقائم هنا مقام الفاعل الجار والمجرور وهو «إليك». وقرئ^(٤) «لَيَحْبِطَنَّ» أي الله. و«لَنَحْبِطَنَّ» بنون العظمة^(٥). و«عَمَلَك» مفعول به على القراءتين.

(١) السبعة ٥٦٣، والنشر ٣٦٣/٢، والتيسير ١٩١، والبحر ٤٣٩/٧.

(٢) انظر: السبعة ٥٦٣، والتيسير ١٩٠، والحجة ٦٢٥، والقرطبي ٢٧٦/١٥، والبحر ٤٣٩/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ١٥/٥.

(٤) انظر في قراءتها: الشواذ ١٣١، والبحر ٤٣٩/٧، والكشاف ٤٠٧/٣.

(٥) وهي قراءة زيد عن يعقوب كما في التريب للصفراوي ص ٥٨٤.

آ. (٦٦) قوله: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ﴾: الجلالة منصوبة بـ «اعْبُدْ». [٧٦٩/ب] وتقدّم الكلام في مثل هذه الفاء/ في البقرة^(١). وجعل الزمخشري^(٢) جواب شرط مقدّر أي: إِنْ كُنْتَ عَاقِلًا فاعْبُدِ اللَّهَ فَحَذَفَ الشرطَ وجَعَلَ تقدِيمَ المفعولِ عَوَضًا مِنْهُ. وَرَدَّ الشَّيْخُ^(٣) عَلَيْهِ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَجِيءَ: «زَيْدٌ فَعَمْرًا اضْرِبْ» فلو كان التقدِيمُ عَوَضًا لَجُمِعَ^(٤) بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوُضِ مِنْهُ. وقرأ^(٥) عيسى «بَلِ اللَّهِ» رفعاً على الابتداء، والعائدُ محذوفٌ أي: فاعْبُدْهُ.

آ. (٦٧) وقرأ الحسن وأبو حيوة وعيسى^(٦) «قَدَّرُوا» بتشديد الدال، «حَقَّ قَدْرُهُ» بفتح الدال. وافقهم الأعمش على فتح الدال مِنْ «قَدْرُهُ»^(٧).

قوله: «وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ» مبتدأ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحال أي: مَا عَظُمَوه حَقَّ تَعْظِيمِهِ وَالحالُ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ، كَقَوْلِهِ: «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا»^(٨)؟ و«جَمِيعًا» حالٌ وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَرْضِ الْأَرْضُونَ، وَلِأَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعَ تَفْخِيمٍ، وَلِئَعُظِفَ الْجَمْعُ عَلَيْهَا. وَالْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَبْضَتُهُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا «قَبْضَتُهُ» سَوَاءً جَعَلْتَهُ مُصَدَّرًا - لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ - أَمْ مَرَادًا بِهِ الْمَقْدَارُ.

(١) انظر: الدر المنصون ٣١٤/١.

(٢) الكشف ٤٠٧/٣.

(٣) البحر ٤٣٩/٧، وبدأ بقوله: «وَلَا يَكُونُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَوَضًا مِنَ الشَّرْطِ لِحَوَازِ...».

(٤) البحر: «لَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا».

(٥) البحر ٤٣٩/٧.

(٦) البحر ٤٣٩/٧.

(٧) الإتحاف ٤٣٢/٢، والبحر ٤٤٠/٧.

(٨) الآية ٢٨ من البقرة.

قال الزمخشري^(١): «ومع القصد إلى الجمع - يعني في الأرض - وأنه أريد به الجمع وتأكيده بالجميع. أتبع الجمع مؤكّده قبل مجيء الخبر ليُعْلَمَ أول الأمر أن الخبر الذي يرد لا يقع عن أرض واحدة ولكن عن الأراضي كلها». وقال أبو البقاء^(٢): «وجميعاً حال من الأرض، والتقدير: إذا كانت مجتمعة قبضته أي: مقبوضه، فالعامل في «إذا» المصدر، لأنه بمعنى المفعول. وقال أبو علي في «الحجة»: التقدير: ذات قبضته. وقد ردّ عليه: بأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبله، وهذا لا يصح لأنه الآن غير مضاف إليه، وبعد حذف المضاف لا يبقى حكمه» انتهى. وهو كلام فيه إشكال؛ إذ لا حاجة إلى تقدير العامل في «إذا» التي لم يلفظ بها.

وقوله: «قبضته» إن قدّرنا مضافاً كما قال الفارسي أي: ذات قبضته لم يكن فيه وقوع المصدر موقع مفعول، وإن لم يُقدّر ذلك احتمل أن يكون المصدر واقعاً موقعه، وحينئذ يُقال: كيف أنت المصدر الواقع موقع مفعول وهو غير جائز؟ لا يقال: «حُلة نسجة اليمن» بل نسج اليمن أي: منسوجه. والجواب: أن الممتنع دخول التاء الدالة على التحديد، وهذه لمجرد التأنيث. كذا أجيب، وليس بذلك، فإن المعنى على التحديد لأنه أُبلغ في القدرة. واحتمل أن يكون أريد بالمصدر مقدار ذلك.

والقبضة بالفتح: المرأة، وبالضم اسم للمقبوض كالغرفة والغرفة. والعامّة على رفع «قبضته»، والحسن^(٣) بنصبها. وخارجها ابن خالويه^(٤) وجماعة على نصب الظرفية، أي: في قبضته. وقد ردّ هذا: بأنها ظرف

(١) الكشاف ٤٠٩/٣.

(٢) الإملاء ٢١٦/٢.

(٣) الإنحاف ٤٣٢/٢، والبحر ٤٤٠/٧.

(٤) لم يرد هذا التخريج في «الشواذ».

مختص فلا بُدَّ مِنْ وجود «في» وهذا هورأى البصريين . وأمَّا الكوفيون فهو جائز عندهم ؛ إذ يُجيزون : «زيد دارك» بالنصب أي : في دارك . وقال الزمخشري ^(١) : «جعلها ظرفاً تشبيهاً للمؤقت بالمبهم» فوافق الكوفيين . والعامَّة على رَفْعِ «مَطَوِيَّاتٍ» خبراً ، و«بيمينه» فيه أوجه ، أحدها : أنه متعلق بـ «مَطَوِيَّاتٍ» . الثاني : أنه حالٌ من الضمير في «مَطَوِيَّاتٍ» . الثالث : أنه خبرُ ثانٍ ، وعيسى ^(٢) والجحدري نصباها حالاً . واستدلَّ بها الأخفشُ على جواز تقدُّم الحال إذا كان العامل فيها حرف جرٍّ نحو : «زيد قائماً في الدار» . وهذه لا حُجَّةَ فيها لإمكان تخريجها على وجهين ، أحدهما - وهو الأظهر - أن تكون «السماوات» نسقاً على «الأرض» ، ويكون قد أخبر عن الأرضين والسماوات بأنَّ الجميع قبضته ، وتكون «مَطَوِيَّاتٍ» حالاً من «السماوات» كما كان «جميعاً» حالاً من «الأرض» ، و«بيمينه» متعلق بمطويات . والثاني : أن يكون «مطويات» منصوباً بفعلٍ مقدرٍ ، و«بيمينه» الخبرُ ، و«مَطَوِيَّاتٍ» وعامله جملةٌ معترضةٌ ، وهو ضعيفٌ .

آ . (٦٨) قوله : ﴿فِي الصُّورِ﴾ : العامَّة على سكون الواو ، وزيد بن علي ^(٣) وقتادة بفتحها جمع «صُورَة» . وهذه تَرْدُ قول ^(٤) ابن عطية أن الصُّورَ هنا يتعيَّن أن يكون القُرْآن . ولا يجوزُ أن يكون جمعُ صُورَة . وقريء ^(٥) «فَصَيَّقَ» مبنياً للمفعول ، وهو مأخوذٌ مِنْ قولهم : صَعَقْتَهُم الصاعقة . يُقال : صَعَقَهُ اللَّهُ فَصَيَّقَ .

(١) الكشف ٤٠٩/٣ .

(٢) البحر ٤٤٠/٧ .

(٣) الإتحاف ٤٣٢/٢ ، والبحر ٤٤١/٧ .

(٤) المحرر ١٠٤/١٤ .

(٥) البحر ٤٤١/٧ .

«إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ» متصل والمستثنى: إمَّا جبريلُ وميكائيلُ وإسرافيلُ، وإمَّا رضوانُ والحُورُ والزَّبانِيَّةُ، وإمَّا البارِي تعالى قاله الحسن. وفيه نظرٌ من حيث قوله: «مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ» فإنه تعالى لَا يَتَحَيَّرُ. فعلى هذا يتعيَّنُ أَنَّ يَكُونُ منقطعاً^(١).

قوله: «ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى» يجوزُ أَنْ تَكُونَ «أُخْرَى» هي القائمةُ مقامَ الفاعلِ، وهي في الأصلِ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: نُفِخَ فِيهِ نَفْخَةٌ أُخْرَى، ويؤيِّدُهُ التصريحُ بذلك في قوله «فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ»^(٢) فصرَّحَ بإقامة المصدرِ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ القائمُ مقامه الجارُ، و«أُخْرَى» منصوبةٌ على ما تقدَّم^(٣).

قوله: «فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ» العامةُ على رفعِ «قيام» خبراً. وزيد بن علي^(٤) نصبه حالاً وفيه حينئذٍ أوجهٌ، أحدهما: أَنَّ الْخَبَرَ «يَنْظُرُونَ» وهو العاملُ في هذه الحالِ أي: فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ قِيَاماً. والثاني: أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ مَا عَمِلَ فِي «إِذَا» الفجائيةِ إِذَا كَانَتْ ظَرْفاً. فَإِنْ كَانَتْ مَكَانِيَّةً — كما قال سيبويه^(٥) — فالتقدير: فَبِالْحَضَرَةِ هُمْ قِيَاماً. وَإِنْ كَانَتْ زَمَانِيَّةً كَقَوْلِ الرُّمَّانِيِّ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ هُمْ قِيَاماً، أي: وجودهم. وإنما احتيج إلى تقديرٍ مضافٍ في هذا الوجهِ لِأَنَّهُ

(١) قال في شرح الطحاوية ٢٣١: «ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر»، ثم ساق كثيراً من النصوص.

(٢) الآية ١٣ من الحاقة.

(٣) أي نائب مفعول مطلق.

(٤) الكشف ٤٠٩/٣.

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٣١١/٢: «تكون «إِذَا» للشيء في توافقه في حال أنت فيها وذلك قولك: مرتت فلذا زيد قائم» وهذا ليس فيه تصريح بأنها ظرف والذي ذهب إلى أنها ظرف مكان هو المبرد في المقتضب ٥٧/٢.

لا يُخْبَرُ بالزمانِ عن الجُثْثِ. الثالث: أن الخبرَ محذوفٌ هو العاملُ في الحال أي: فإذا هم مبعوثون، أو مجموعون قياماً. وإذا جعلنا الفجائيةَ حرفاً - كقول بعضهم - فالعاملُ في الحال: إمّا «يَنْظُرُونَ»، وإمّا الخبرُ المقدّرُ كما تقدّم تحقيقهما.

آ. (٦٩) قوله: ﴿وَأَشْرَقَتْ﴾: العامةُ على بناءه للفاعل. وابن عباس^(١) وأبو الجوزاء وعبيد بن عمير^(٢) على بناءه للمفعول، وهو منقولٌ بالهمزة، مِنْ شَرَقَتْ إِذَا طَلَعَتْ، وليس مِنْ أَشْرَقَتْ بمعنى أَضَاءَتْ لأنَّ ذاك لازمٌ. وجعله ابنُ عطية^(٣) مثل: رَجَعَ وَرَجَعْتُهُ، وَوَقَفَ وَوَقَفْتُهُ، يعني فيكون أَشْرَقَ لازماً ومتعدياً.

آ. (٧١) قوله: ﴿زُمَرًا﴾: حالٌ. وزُمَرُ جمعُ زُمَرَةٍ، وهي الجماعاتُ في تفرقة بعضها في إثر بعضٍ وَتَزُمَرُوا: تَجَمَّعُوا قال^(٤):
٣٩٠٥- حتى احْتَزَأْتُ زُمَرًا بعد زُمَرٍ

هذا قولُ أبي عبيدة^(٥) والأخفش^(٦). وقال الراغب^(٧): «الزُّمَرَةُ الجماعةُ القليلةُ، ومنه شاةُ زُمَرَةٍ أي: قليلةُ الشَّعَرِ، ورجلٌ زُمَرُ أي: قليلُ المروءة. وَزَمَرَتِ النُّعَامَةُ تَزُمِرُ زُمَارًا، ومنه اشتقَّ الزُّمَرُ والزُّمَارَةُ كناية عن الفاجرة».

(١) القرطبي ٢٨٢/١٥، والمحاسب ٢٣٩/٢، والبحر ٤٤١/٧، والمحرم ١٠٥/١٤.

(٢) الأصل «عمرو» والتصحيح من المظان.

(٣) المحرم ١٠٥/١٤.

(٤) لم أمتد إلى قائله وهو في البحر ٤٢٧/٧، والقرطبي ٢٨٣/١٥. واحزأل: ارتفع في السير والأرض.

(٥) مجاز القرآن ١٩١/٢.

(٦) لم يشر إلى معناها في كتابه معاني القرآن.

(٧) المفردات ٢١٥.

قوله: «حتى إذا» تقدّم الكلام^(١) في حتى الداخلة على «إذا» غير مرة. وجواب «إذا» قوله: «فُتِحَتْ» وتقدّم خلاف القراء في التشديد والتخفيف في سورة الأنعام^(٢). وقرأ ابن هرمز^(٣) «ألم تأتكم» بناءً التانيث لتأنيث الجمع. و«منكم» صفة لـ «رسل» أو متعلّق بالإتيان، و«يتلون» صفة أخرى، و«خالدين» في الموضعين حال مقدرة.

آ. (٧٣) قوله: ﴿وَفُتِحَتْ﴾: في جواب «إذا» ثلاثة أوجه، أحدها: قوله: «وُفُتِحَتْ» والواو زائدة، وهورأى الكوفيين^(٤) والأخفش^(٥)، وإنما جيء هنا بالواو دون التي قبلها؛ لأن أبواب السجون مغلقة إلى أن يجيئها صاحب الجريمة فتفتح له ثم تغلق عليه فناسب ذلك عدم الواو فيها، بخلاف أبواب السور والفرج فلأنها تفتح انتظاراً لمن يدخلها. والثاني: أن الجواب قوله: «وقال لهم خزنتها» على زيادة الواو أيضاً أي: حتى إذا جاؤوها قال لهم خزنتها. الثالث: أن الجواب محذوف، قال الزمخشري^(٦): وحق أن يقدر بعد «خالدين». انتهى يعني لأنه يجيء بعد متعلقات الشرط وما عطف عليه، والتقدير: اطمأنوا. وقدره المبرد: «سعدوا». وعلى هذين الوجهين فتكون الجملة من قوله: «وَفُتِحَتْ» في محل نصب على الحال. وسُمي بعضهم هذه

(١) انظر: الدر المصون ٤٣٦/٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٣٤/٤.

(٣) الشواذ ١٣٢، والبحر ٤٤٣/٧.

(٤) انظر: الإنصاف ٤٥٦/٢.

(٥) رآه في «معاني القرآن» زيادة الواو، ولكنه قدر الجواب «قال لهم» المعاني ٤٥٧، ثم استحسن الإضمار.

(٦) الكشف ٤١١/٣.

[٧٧٠/ب] الواو واو الثمانية^(١). قال: لأن أبواب الجنة / ثمانية، وكذا قالوا في قوله: «وَتَأْمِنُهُمُ كَلْبُهُمْ»^(٢) وقيل: تقديره حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت أبوابها، يعني أن الجواب بلفظ الشرط ولكنه بزيادة تقييده بالحال فلذلك صَحَّ.

آ. (٧٤) قوله: ﴿تَبَوَّأُ﴾: جملة حالية، و«حيث» مفعول به. ويجوز أن تكون ظرفاً على بابها، وهو الظاهر.

آ. (٧٥) قوله: ﴿حَافِينَ﴾: جمع حاف، وهو المُحْدِقُ بالشيء، مِنْ حَفَقْتُ بالشيء إذا أَحَطْتُ به قال^(٣):

٣٩٠٦- يَحْفُهُ جَانِبَا نَيْتِي وَتَتَّبِعُهُ
مثل الزُّجاجة لم تُكْهَلْ مِنَ الرَّمْدِ

وهو مأخوذ من الجفاف وهو الجانب. قال الشاعر^(٤):

٣٩٠٧- لَهُ لَحَظَاتٌ عَنْ جِفافِي سَرِيرِهِ
إذا كَرَّهَا فِيهَا عِقَابٌ وَنَائِلٌ

وقال الفراء^(٥) وتبعه الزمخشري^(٦): «لا واحد لـ حافين» وكأنهما رأيا أن

(١) أثبتها الحريري وابن خالويه والثعلبي. انظر: المغني ٤٠١، والجنى ١٥٩، الواو

المزينة للعلاني ١٤٢، وبدائع الفوائد ٥١/٣ - ٥٥.

(٢) الآية ٢٢ من الكهف.

(٣) تقدم برقم ٣١٥٨.

(٤) البيت لإبراهيم بن هرمة وهو في المحرر ١٠٨/١٤، والبحر ٤٢٧/٧.

(٥) لم يرد في معاني القرآن.

(٦) لم يرد في «الكشاف».

- الزمر -

الواحد لا يكون حافاً؛ إذ الحُفُوفُ هو الإحداقُ بالشيء والإحاطةُ به، وهذا لا يتحقق إلا في جمعٍ .

قوله: «مَنْ حَوْلَ» في «مَنْ» وجهان أحدهما - وهو قول الأخفش^(١) - أنها مزيدة. والثاني: أنها للابتداء، والضميرُ في «بينهم» إمَّا للملائكة، وإمَّا للعباد، و«يُسَبِّحُونَ» حالٌ من الضمير في «حافين» .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الزَّمَرِ]

(١) معاني القرآن له ٤٥٨، قال: «فـ» «مَنْ» أدخلت ههنا تأكيداً نحو قولك ما جاءني من أحد» .

سورة الطَّوْلِ (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (١) قوله : ﴿حَم﴾ : كقوله : «ألم»^(٢) وبابه . وقرأ^(٣) الأخوان وأبو بكر وابن ذكوان بإمالة حاء في السور السبع إمالةً محضةً وورش وأبو عمرو بالإمالة بينَ بَيْنَ ، والباقون بالفتح . والعامةُ على سكون الميم كسائر الحروف المقطعة . وقرأ الزهري برفع الميم على أنها خبرٌ مبتدأٌ مضمِرٌ ، أو مبتدأٌ والخبرُ ما بعدها . وابن أبي إسحاق وعيسى بفتحها ، وهي تحتلُّ وجهين ، أحدهما : أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ أي : اقرأ حم ، وإنما مُنِعَتْ من الصرف للعلمية والتأنيث ، أو للعلمية وشبه العجمة . وذلك أنه ليس في الأوزان العربية وزنٌ فاعيل بخلاف الأعجمية ، نحو : قابيل وهابيل . والثاني : أنها حركةٌ بناءٌ تخفيفاً كـ أَيْنَ وكيف . وفي احتمال هذين الوجهين قولُ الكمي^(٤) :

٣٩٠٨- وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَمِ آيَةً
تَأْوِلُهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُغْرِبٌ

(١) وهي سورة غافر .

(٢) الآية ١ من البقرة .

(٣) انظر في قراءتها : السبعة ٥٦٦ ، والنشر ٧٠/٢ ، والقرطبي ٢٩٠/١٥ ، والحجة ٦٢٦ ، والبحر ٤٤٦/٧ .

(٤) الهاشميات ٣٦ ، والكتاب ٣٠/٢ ، والمقتضب ٢٣٨/١ ، واللسان عرب .

وقول شريح بن أوفى^(١):

٣٩٠٩- يُذَكِّرُنِي حِمَّ وَالرُّمُحُ شَاجِرٌ

فَهَلَّا تَلَا حِمَّ قَبْلَ التَّقْدُمِ

وقرأ أبو السَّمَال بكسرِها، وهل يجوزُ أَنْ تُجَمَعَ «حم» على حواميم، نقل ابنُ الجوزي^(٢) عن شيخه الجواليقي أنه خطأ، بل الصوابُ أَنْ يقول: قَرَأْتُ آلَ حم. وفي الحديث عن ابن مسعود عنه عليه السلام: «إِذَا وَقَعَتْ فِي آلِ حِمٍ وَقَعَتْ فِي رَوْضَاتٍ»^(٣) وقال الكُمَيْت^(٤):

٣٩١٠- وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حِمٍ...

البيت. ومنهم مَنْ جَوَّزَهُ. وَرُوِيَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ مِنْهَا: «الحواميم دِيَاحُ الْقُرْآنِ»^(٥) ومنها: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْتَعَ فِي رِيَاضٍ مُؤَنِّقَةٍ مِنَ الْجَنَّةِ فَلْيَقْرَأِ الْحَوَامِيمَ»^(٦) ومنها: «مَثَلُ الْحَوَامِيمِ فِي الْقُرْآنِ مَثَلُ الْحَبِرَاتِ فِي الثِّيَابِ» فَإِنَّ صَحَّتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فَهِيَ الْفَيْصَلُ فِي ذَلِكَ.

(١) المقتضب ٢٣٨/١، والخصائص ١٨١/٢، واللسان (حم).

(٢) انظر تفسير ابن الجوزي «زاد المسير» ٢٠٥/٧. والجواليقي موهوب بن أحمد، له المغرب، توفي ببغداد سنة ٥٤٠. انظر: إنباه الرواة ٣٣٥/٣.

(٣) نسبة ابن كثير في تفسيره ٦٩/٤ إلى ابن مسعود، وكذلك السيوطي في الدر المنثور ٣٤٤/٥ ولم يرفعه.

(٤) تقدم برقم ٣٩٠٨.

(٥) نسبة ابن كثير في تفسيره ٦٩/٤ إلى ابن مسعود وكذلك السيوطي في الدر ٣٤٤/٥ ولم يرفعه.

(٦) قال في الدر ٣٤٤/٥ أخرجه ابن الضريس عن إسحاق بن عبد الله عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

آ. (٢) قوله: ﴿تَنْزِيلُ﴾: إمّا خبرٌ لـ «حَم» إن كانت مبتدأ، وإمّا خبرٌ لمبتدأ مضمّر، وإمّا مبتدأ. وخبره الجارُ بعده.

آ. (٣) قوله: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ في هذه الأوصاف ثلاثة أوجه، أحدها: أنها كلّها صفاتٌ للجلالة كالعزيز العليم. وإنما جازَ وَصَفُ المعرفة بهذه وإن كانت إضافتها لفظية؛ لأنه يجوزُ أَنْ تُجْعَلَ إضافتها معنوية فتتعرّف بالإضافة. نصّ سيبويه^(١) على أَنَّ كُلَّ ما إضافته غيرَ مُحَضَّةٍ جاز أن يُجْعَلَ مُحَضَّةً^(٢)، وتوصّف به المعارف، إلا الصفة المشبهة، ولم يَسْتثنِ غيره شيئاً وهم الكوفيون^(٣). يقولون في نحو: «حَسَنُ الْوَجْهِ» إنه يجوزُ أن تصيرَ إضافته مُحَضَّةً. وعلى هذا فقولُه: «شديد العقاب» من باب الصفة المشبهة فكيف أجرتَ جعله صفةً للمعرفة وهو لا يَتعرّف بالإضافة؟

والجواب: إمّا بالتزام مذهب الكوفيين: وهو أَنَّ الصفة المشبهة يجوزُ أَنْ تَتَمَحَّضَ إضافتها أيضاً، فتكون معرفة، وإمّا بأنَّ شديداً بمعنى / مُشَدَّدٌ كَأَذِينَ [٧٧١/أ] بمعنى مُؤَدَّن فتتمحّضُ إضافته.

الثاني: أَنْ يكونَ الكلُّ أبدالاً لأنَّ إضافتها غيرُ مُحَضَّةٍ، قاله الزمخشري^(٤). إلاَّ أَنَّ الإبدالَ بالمشقّق قليلٌ جداً، إلاَّ أن يَهَجَرَ فيها جانب الوصفية.

(١) انظر: الكتاب ١/١٠٣، ٢١١، ٢١٣ قال: «وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفةً للتكرة قد يجوزُ فيها كلهن أن يكن معرفة، إلاَّ حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل لا يكون معرفة».

(٢) إذا أضيف إلى معرفة.

(٣) في الأسلوب لين. لعل الأنسب: وأما الكوفيون.

(٤) الكشف ٣/٤١٣.

الثالث: أن يكون «غافر» و «قابل» نعتين و «شديد» بدلاً، لما تقدّم: من أن الصفة المشبهة لا تتعرّف بالإضافة، قاله الزجاج^(١). إلا أن الزمخشري^(٢) قال: «جعل الزجاج «شديد العقاب» وحده بدلاً من الصفات، فيه بُبُو ظاهر، والوجه أن يقال: لَمَّا صُوِّدَ بين هذه المعارفِ هذه النكرة الواحدة فقد آذَنْتْ بأنّ كلّها أبدالٌ غيرُ أوصافٍ. ومثال ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلّها على مستفعلن فهي محكومٌ عليها أنها من الرّجز، وإن وقع فيها جزءٌ واحدٌ على مَفاعِلن كانت من الكامل». وقد ناقشه الشيخ فقال^(٣): «ولا بُبُو في ذلك لأنّ الجريّ على القواعد التي قد استقرّت وصحّت هو الأصلُ وقوله: «فقد آذَنْتْ بأنّ كلّها أبدالٌ» تركيبٌ غيرُ عربيٍّ؛ لأنه جعلَ «فقد آذَنْتْ» جوابَ لَمَّا، وليس من كلامهم لَمَّا قام زيدٌ فقد قام عمرو». وقوله: بأنّ كلّها أبدالٌ فيه تكريرٌ للأبدال. أمّا بَدَلُ البداءِ عند مَنْ أثبتَه فقد تَكَرَّرَتْ فيه الأبدالُ. وأمّا بدلُ كلٍّ مِنْ كلٍّ وبعضٍ مِنْ كلٍّ وبدلُ اشتمالٍ فلا نصٌّ عن أحدٍ من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعه. إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدلُّ على أن البدلَ لا يُكرَّرُ، وذلك في قول الشاعر^(٤):

٣٩١١ - فإلى ابنِ أمّ أناسٍ أرَحَلُ ناقِتي
عَمُرُو فتُبْلِغُ حاجَتي أو تُزَحِفُ
مَلِكٍ إذا نَزَلَ الوفودُ ببائِه
عَرَفُوا مواردَ مُزِيدٍ لا يُنْزَفُ

(١) معاني القرآن له ٣٦٦/٤.

(٢) الكشف ٤١٢/٣ - ٤١٣.

(٣) البحر ٤٤٨/٧.

(٤) البيت لبشر بن أبي خازم. وهو في ديوانه ١٥٥، والكتاب ٢٢٢/١، واللسان زحف، والهمع ١٢٧/٢. وأمّ أناسٍ جدّةٌ للممدوح الملك عمرو بن هند وتزحف من الإزحاف وهو الإعياء والكلال. والمزيد: البحر يعلوه الزيد. ويتزف ينقد ماؤه.

قال: «فَ «مَلِكٍ» بَدَلٌ مِنْ «عَمْرٍ» بَدَلٌ نَكْرَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ قَالَ: «فَلِمَ قُلْتَ: لِمَ لَا يَكُونُ بَدَلًا مِنْ «ابْنِ أُمِّ أَنَسٍ؟» قُلْتَ: لِأَنَّهُ أَبَدَلٌ مِنْهُ عَمْرًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبَدَلَ مِنْهُ مَرَّةً أُخْرَى لِأَنَّهُ قَدْ طُرِحَ» انتهى^(١).

قال الشيخ: «فَدَلٌ هَذَا عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ لَا يَتَكَرَّرُ وَيَتَّحِدُ الْمَبْدَلُ مِنْهُ، وَدَلٌ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ مِنَ الْبَدَلِ جَائِزٌ». قلت: وقد تقدّم له هذا البحث آخر الفاتحة عند قوله: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ»^(٢) فعليك بمراجعته قال^(٣): «وَقَوْلُهُ تَفَاعِيلُهَا هُوَ جَمْعُ تَفْعَالٍ أَوْ تَفْعُولٍ أَوْ تَفْعُولٍ أَوْ تَفْعِيلٍ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَعْدُودًا مِنْ أَجْزَاءِ الْعُرُوضِ فَإِنَّ أَجْزَاءَهُ مَنْحَصَرَةٌ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ، فَصَوَابُهُ أَنَّ يَقُولَ: جَاءَتْ أَجْزَاؤُهَا كُلُّهَا عَلَى مُسْتَفْعِلِينَ».

وقال الزمخشري^(٤) أيضاً: «وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: هِيَ صِفَاتٌ وَإِنَّمَا حُذِفَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنْ «شَدِيدٍ» لِإِزْوَاجِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ لَفْظًا فَقَدْ غَيَّرُوا كَثِيرًا مِنْ كَلَامِهِمْ عَنْ قَوَانِينِهِ لِأَجْلِ الْإِزْدَوَاجِ، فَقَالُوا: «مَا يَعْرِفُ سَحَادِيهِ مِنْ عِبَادِيهِ» فَتَنُّوْا مَا هُوَ وَتَرٌ لَأَجْلِ مَا هُوَ شَفَعٌ. عَلَى أَنَّ الْخَلِيلَ قَالَ فِي قَوْلِهِمْ: «مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ مِثْلُكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ» وَ«مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ» إِنَّهُ عَلَى نِيَّةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، كَمَا كَانَ «الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ»^(٥) عَلَى نِيَّةِ طَرَحِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ. وَمِمَّا سَهَّلَ ذَلِكَ الْأَمْنُ مِنَ اللَّبْسِ وَجَهَالَةُ الْمُصَوِّفِ». قال الشيخ^(٦): «وَلَا ضَرُورَةَ

(١) أي: انتهى الذي نقل منه الشيخ بلفظ «بعض أصحابنا».

(٢) الآية ٧ من الفاتحة. وانظر: الدر المصون ٧١/١.

(٣) البحر ٤٤٨/٧.

(٤) الكشف ٤١٣/٣.

(٥) من قولهم: «جاؤوا الجماء الغفير» لأن الحال نكرة. وهو مثل عربي انظر: مجمع

الأمثال ٢٧١/٢.

(٦) البحر ٤٤٨/٧.

إلى (١) حَذَفَ أَل مِنْ «شديد العقاب» وتشبيهه بنادرٍ مُغَيَّرٍ وهو تشبيهٌ الوتر لأجل الشُّفْعِ، فَيَنْزُهُ كِتَابُ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ». قلت: أَمَا الازدواج - وهو المشاكلة - من حيث هو فإنه واقعٌ في القرآن، مضى لك منه مواضع.

وقال الزمخشري (٢) أيضاً: «ويجوزُ أَنْ يُقَالَ: قد تُعَمَّدُ تنكيرُهُ وإبهامُهُ للدلالة على قَرْطِ الشُّدَّةِ وعلى ما لا شيء أَدَهَى منه وأَمْرٌ لزيادة الإنذار. ويجوز أَنْ يُقَالَ: هذه النكتة هي الداعية إلى اختيار البدل على الوصف، إذا سُلِكَتْ طريقة الإبدال» انتهى. وقال مكي (٣): «يجوزُ في «غافر» و«قابل» البدل على أنهما نكرتان لاستقبالهما، والوصف على أنهما معرفتان لمُضِيَّهما».

وقال فخر الدين الرازي (٤): «لا يَزَاحُ في جَعْلِ غافر وقابل صفةً، وإنما كانا كذلك لأنهما يُفِيدَانِ معنى الدَّوامِ والاستمرار، فكذلك «شديد العقاب» يُفِيدُ ذلك؛ لأن صفاته مُنَزَّهَةٌ عن الحدوث والتجدد فمعناه كونه بحيث شديد عقابه. وهذا المعنى حاصلٌ أبداً لا يُوصَفُ/ بأنه حَصَلَ بعد أن لم يكن».

قال الشيخ (٥): «وهذا كلامٌ مَنْ لَمْ يَقِفْ على علم النحو ولا نظر فيه وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ «حكيمٌ عليمٌ» (٦) و«ملكٌ مُقْتَدِرٌ» (٧) معارف لتزويه صفاته عن الحدوث والتجدد، ولأنها صفاتٌ لَمْ تَحْصُلْ بعد أن لم تكن، ويكون تعريف صفاته بآل وتنكيرها سوءاً، وهذا لا يقوله مُبْتَدِئٌ في علم النحو، بَلَّه أَنْ يُصَنَّفَ فيه وَيُقَدِّمَ على تفسير كتابِ اللَّهِ تعالى» انتهى.

(١) البحر: إلى اعتقاد.

(٢) الكشف ٤١٣/٣.

(٣) لم أجد هذا القول لمكي في المشكل والكشف.

(٤) تفسير الفخر الرازي ٢٧/٢٨.

(٥) البحر ٤٤٨/٧.

(٦) الآية ٦ من النمل من قوله: «من لدن حكيمٍ عليم».

(٧) الآية ٥٥ من القمر من قوله: «عندَ ملكٍ مُقْتَدِر».

وقد سُردَّتْ هذه الصفاتُ كُلُّها مِنْ غيرِ عاطِفٍ إِلَّا «قَابِلِ التَّوْبِ» قال بعضهم^(١): «وإنما عُطِفَ لاجتماعِهما وتلازُمِهما وَعَدَمِ انفكاكِ أَحَدِهما عن الآخرِ، وَقَطَعَ «شديد» عنهما فلم يُعْطِفَ لافتراده». قال الشيخ^(٢): «وفيه نَزْعَةُ اعتزاليةٌ. وَمَذْهَبُ أَهْلِ السَّنةِ جَوَازُ الغفرانِ للعاصي وإن لم يُتَّبَ إِلَّا الشُّرْكَ». قلت: وما أبعدُه عن نَزْعَةِ الاعتزالِ. ثم أقول: التلازمُ لازمٌ مِنْ جهةٍ أَنه تعالى متى قَبِلَ التَّوْبَةَ فقد غَفَرَ الذَّنْبَ وهو كافٍ في التلازمِ.

وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما بالُ الواوِ في قوله: «وقابِلِ التَّوْبِ؟» قلت: فيها نُكْتَةٌ جليلةٌ: وهي إفاضةُ الجمعِ للمذنبِ التائبِ بين رحمتين: بين أَن يَقْبَلَ تَوْبَتَهُ فيكتبها طاعةً من الطاعات وأن يجعلها مَحْاةً للذنوبِ كَمَنْ لم يُذْنِبْ كأنه قال: جامعُ المغفرةِ والقَبولِ» انتهى.

وبعد هذا الكلام الأنيق وإبرازِ هذه المعاني الحسنة. قال الشيخ^(٤): «وما أَكْثَرَ تَبَجُّجٍ»^(٥) هذا الرجلِ وشَقَشَقَتَهُ والذي أفاد أن الواوَ للجمعِ، وهذا معروفٌ من ظاهرِ عِلْمِ النحويِّ. قلت: وقد أنشدني بعضهم^(٥):

٣٩١٢- وكم مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صحيحاً
وَأَفْتَهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ.

وقال آخر^(٦):

-
- (١) نسب أبو حيان هذا القول في البحر ٤٤٩/٧ إلى صاحب «الغنيان».
- (٢) الكشاف ٤١٣/٣.
- (٣) البحر ٤٤٩/٧.
- (٤) البحر: تلمح.
- (٥) البيت للمتنبي وهو في ديوانه ٣٥٧/٢، والمحتسب ١٩/٢.
- (٦) من قصيدة البوصيري المشهورة بالبردة. وهي في ديوانه (تحقيق محمد سيد كيلاني) ص ٢٤٥.

٣٩١٣- قَدْ تُنْكِرُ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ

وَيُنْكِرُ الْفَمُ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ

والتَّوْبُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مَفْرَدًا مُرَادًا بِهِ الْجِنْسُ كَالذَّنْبِ، وَأَنْ يَكُونَ جَمْعًا لَتَوْبَةٍ كَثَمَرٍ وَتَمَرَةٍ. وَ«ذِي الطُّوْلِ» نَعْتُ أَوْ بَدَلٌ كَمَا تَقَدَّمَ. وَالطُّوْلُ: سَعَةُ الْفَضْلِ.

و«لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا، وَهِيَ حَالٌ لَازِمَةٌ، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً»، وَعَلَى هَذَا ظَاهِرُهُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَكُونُ صِفَةً لِلْمَعَارِفِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ صِفَةٌ لـ «شَدِيدِ الْعِقَابِ» لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّفْ عِنْدَهُ بِالْإِضَافَةِ. وَالْقَوْلُ فِي «إِلَيْهِ الْمَصِيرُ» كَالْقَوْلِ فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ.

آ. (٤) وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «فَلَا يَغْرُوكَ» بِالْفُكِّ، وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِ. وَزَيْدُ ابْنِ عَلِيٍّ^(٢) وَعَبِيدُ بْنُ عُثَيْرٍ «فَلَا يَغْرُوكَ» بِالْإِدْغَامِ مَفْتُوحِ الرَّاءِ، وَهِيَ لُغَةُ تَمِيمٍ.

آ. (٥) وَقَرَأَ^(٣) عَبْدُ اللَّهِ «بِرَسُولِهَا» أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى لَفْظِ «أُمَّةٍ». وَالْجُمْهُورُ عَلَى مَعْنَاهَا، وَفِي قَوْلِهِ: «لِيَأْخُذُوهُ» عِبَارَةٌ عَنِ الْمُسَبِّبِ بِالنَّبَبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ مُسَبِّبٌ عَنِ الْإِخْذِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْأَسِيرِ: «أَخِذْ». وَقَالَ^(٤):

٣٩١٤- فِيمَا تَأْخُذُونِي تَقْتُلُونِي

فَكَمْ مِنْ أَخِيذٍ يَهْوَى خُلُودِي

(١) الإملاء ٢/٢١٧.

(٢) البحر ٧/٤٤٩.

(٣) البحر ٧/٤٤٩، ومعاني القرآن للقراء ٥/٣.

(٤) تقدم برقم ٨٦٧.

وقوله: «عقاب» فيه اجتزاء بالكسرة عن ياء المتكلم وصلًا، ووقفًا، لأنها رأس فاصلة.

آ. (٦) قوله: ﴿وكذلك﴾: تحتل الكاف أن تكون مرفوعة المحلّ على خبر مبتدأ مضمّر أي: والأمر كذلك، ثم أخبر بأنه حَقَّتْ كلمة الله عليهم بالعذاب، وأن تكون نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، أي: مثل ذلك الوجوب من عقابهم وَجَبَ على الكفرة.

وقوله: «أنهم أصحاب» يجوز أن يكون على حذف حرف الجر أي: لأنهم، فحذف، فيجري في محلّها القولان^(١). ويجوز أن يكون في محلّ رفع بدلاً من «كلمة». وقد تقدّم خلافهم في أفراد «كلمة» وجمعها^(٢).

آ. (٧) قوله: ﴿الذين يَحْمِلُونَ﴾: مبتدأ «وَيُسَبِّحُونَ» خبره.

والعامة على فتح عين «العرش». وابن عباس^(٣) في آخرين بضمها فقل: يُحْتَمَلُ أن يكون جمعاً لـ «عرش» كـ سُقْفٍ في سَقْف.

وقوله: «ومن حوله» يَحْتَمَلُ أن يكون مرفوع المحلّ عطفاً على «الذين يَحْمِلُونَ» أخبر عن الفريقين بأنهم يُسَبِّحُونَ، وهذا هو الظاهر، وأن يكون منصوب المحلّ عطفاً على العرش، يعني أنهم يَحْمِلُونَ أيضاً الملائكة الحافين بالعرش. وليس بظاهر.

قوله: «رَبَّنَا»/ معمول لقولٍ مضمّر تقديره: يقولون رَبَّنَا. والقول المضمّر [٧٧٢/أ]

(١) يرى سيبويه أن المحلّ هو الجر، ويرى الخليل النصب، انظر: الكتاب ١/٤٦٤، والدر المصون ١/٢١١.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/١٢٤.

(٣) القرطبي ١٥/٢٩٤، والبحر ٧/٤٥١.

في محلّ نصبٍ على الحال مِنْ فاعلٍ «يَسْتَغْفِرُونَ» أو خيرٌ بعد خبرٍ، و «رحمةٌ وعِلْماً» تمييزٌ منقُولٌ من الفاعلية، أي: وسيع كلُّ شيءٍ رحمتُك وعِلْمُك.

آ. (٨) قوله: ﴿جَنَاتٍ عَذْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ﴾: قد تقدّم نظيرُها في مريم^(١). والعامّةُ على «جَنَاتٍ» جمعاً، والأعمش^(٢) وزيد بن علي «جنة» بالإنفراد.

قوله: «وَمَنْ صَلَحَ» في محلّ نصبٍ: إمّا عطفاً على مفعولٍ «أَدْخَلَهُمْ»، وإمّا على مفعولٍ «وَعَدْتَهُمْ». وقال الفراء^(٣) والزجاج^(٤): «نصبه مِنْ مكانين: إِنْ شَتَّ عَلَى الضميرِ فِي «أَدْخَلَهُمْ»، وَإِنْ شَتَّ عَلَى الضميرِ فِي وَعَدْتَهُمْ».

والعامّةُ على فتحٍ لامٍ «صَلَحَ» يقال: صَلَحَ فهو صالِحٌ. وابن أبي عبلة^(٥) بضمّها يقال: صَلَحَ فهو صليحٌ. والعامّةُ على «دُرِّيَّاتِهِمْ» جمعاً. وعيسى^(٦) «ودُرِّيَّتُهُمْ» إفراداً.

آ. (٩) قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: التنوينُ عَوْضٌ مِنْ جُمْلَةٍ محذوفةٍ، ولكن ليس في الكلام جملةٌ مُصَرَّحٌ بها، عَوْضٌ منها هذا التنوينُ، بخلافِ قوله: «وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ»^(٧) أي: حِينَ إِذْ بَلَغَتْ الْحَلَقُومَ، لتقدّمها في اللفظِ، فلا بُدَّ مِنْ تقديرِ جملةٍ، يكون هذا عوضاً منها تقديره: يومٌ إِذْ يُؤَاخِذُ بها.

(١) «جَنَاتٍ عَذْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ». الآية ٦١ من مريم.

(٢) البحر ٤٥٢/٧، ومعاني القرآن للفراء ٥/٣.

(٣) معاني القرآن له ٥/٣.

(٤) معاني القرآن له ٣٦٨/٤.

(٥) البحر ٤٥٢/٧.

(٦) البحر ٤٥٢/٧.

(٧) الآية ٨٤ من الواقعة.

آ. (١٠) قوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ : منصوبٌ بمقدّر، يدلُّ عليه هذا الظاهر، تقديره: مَقْتِكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ. وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ: اذْكُرُوا إِذْ تُدْعَوْنَ. وَجَوَّزَ الزمخشري^(١) أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِالْمَقْتِ الْأَوَّلِ. وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ^(٢): بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ الْخَيْرُ^(٣). وَقَالَ: «هَذَا مِنْ ظَوَاهِرِ عِلْمِ النَّحْوِ الَّتِي لَا تَكَادُ تَخْفَى عَلَى الْمَبْتَدِئِ فَضْلاً عَمَّنْ يُدْعَى مِنَ الْعَجَمِ أَنَّهُ شَيْخُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ». قُلْتُ: مِثْلُ هَذَا لَا يَخْفَى عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى نَاصِيهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ فَهُوَ مَذْهَبٌ كَوَفِّي قَالَ بِهِ، أَوْلَانُ الظَّرْفِ يُتَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يُتَسَّعُ فِي غَيْرِهِ. وَأَيُّ غُمُوضٍ فِي هَذَا حَتَّى يُنْجِي عَلَيْهِ هَذَا الْإِنْجَاءُ؟ وَلِلَّهِ الْقَائِلُ^(٤):

٣٩١٥- حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَسْأَلُوا سَعْيَهُ
فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ
كَضَرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا
كَذِباً وَزُوراً إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

وهذا الردُّ سبقه إليه أبو البقاء^(٥)، فقال: «ولا يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ «مَقْتُ اللَّهِ» لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ أَخْبَرَ عَنْهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَكْبَرُ». فَمِنْ ثَمَّ أَخَذَهُ الشَّيْخُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِالْمَقْتِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَمَقَّتُوا أَنْفُسَهُمْ وَقَتَّ دَعَائِهِمْ إِلَى الْإِيمَانِ، إِنَّمَا مَقَّتُوهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَقْتَ اللَّهِ وَاقِعٌ فِي الدُّنْيَا. وَجَوَّزَ

(١) الكشاف ٤١٧/٣.

(٢) البحر ٤٥٢/٧.

(٣) قال: «ولا يجوزُ أَنْ يخبر عنه إلَّا بعد استيفائه صلته وقد أخبر عنه بقوله: «أكبر»».

(٤) البيتان لأبي الأسود الدؤلي. وهما في ديوانه ١٢٩، والأشْمُونِي ٢١٨/٢، والهمع

٣٢/٢، والدرر ٣٢/٢، واللسان (دَمَم)، والخزانة ٦١٨/٣.

(٥) الإملاء ٢١٧/٢.

الحسنُ أَنْ يكونَ في الآخرة . وَضَعَهُ الشَّيْخُ^(١) : بأنه «يَبْقَى «إِذْ تُدْعَوْنَ» مُقْلَتاً من الكلام ؛ لكونه ليس له عاملٌ مقدّم ولا ما يُفسَّر عاملاً . فإذا كان المَقْتُ في الدنيا أَمْكَنَ أَنْ يُضَمَّرَ له عاملٌ تقديرُهُ : مَقْتِكُمْ» . قلت : وهذا التجرُّؤُ على مثل الحسنِ يَهْوُنُ عَلَيْكَ تَجَرُّؤُهُ على الزمخشريِّ ونحوه .

واللَّامُ في «لَمَقْتُ» لَامٌ ابتداءً أو قسمٍ . ومفعولُهُ محذوفٌ أي : لمَقْتُ اللَّهَ إِيَّاكُمْ أو أَنْفُسَكُمْ ، فهو مصدرٌ مضافٌ لفاعله كالثاني . ولا يجوزُ أَنْ تكون المسألةُ من بابِ التنازعِ في «أَنْفُسَكُمْ» بين المَقْتَيْنِ لثلاثِ يَلَزَمُ الفصلُ بالخبرِ بين المَقْتِ الأولِ ومعموله على تقديرِ إعماله ، لكن قد اختلف النحاةُ في مسألةٍ : وهي التنازعُ في فِعْلِي التعجبِ ، فَمَنْ مَنَعَ اعتَلَّ بما ذكرْتُهُ ؛ لأنه لا يُفْصَلُ بين فعلِ التعجبِ ومعموله . وَمَنْ جَوَّزَ قال : يُلْتَزَمُ إعمالُ الثاني ؛ حتى لا يَلَزَمَ الفصلُ ، فليكنْ هذا منه . والحقُّ عدمُ الجوازِ فإنه على خلافِ قاعدةِ التنازعِ .

آ . (١٢) قوله : ﴿وَحَدَّه﴾ : فيه وجهان ، أحدهما : أنه مصدرٌ في موضعِ الحال ، وجاز كونهُ معرفةً لفظاً لكونه في قوة النكرة كانه قيل : منفرداً . والثاني : - وهو قولُ يونس - أنه منصوبٌ على الظرفِ ، والتقدير : دُعِيَ على حياله ، وهو مصدرٌ محذوفُ الزوائد والأصل : أَوْحَدْتُهُ إِحْدَاداً .

آ . (١٥) قوله : ﴿رَفِيعٌ﴾ : فيه وجهان ، أحدهما : أَنْ يكونَ مبتدأً والخبرُ «ذو العرشِ» ، و «يُلْقِي الرُّوحَ» / يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً ، وأن يكونَ حالاً ، ويجوزُ أَنْ تكونَ الثلاثةُ أخباراً لمبتدأٍ محذوفٍ . ويجوزُ أَنْ تكونَ الثلاثةُ أخباراً لقوله : «هو الذي يُريكم آياته» . قال الزمخشري^(٢) : «ثلاثةُ أخبارٍ يجوزُ

(١) البحر ٤٥٢/٧ .

(٢) الكشف ٤١٩/٣ .

أَنْ تَكُونَ مَرْتَبَةً عَلَى قَوْلِهِ: «هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ»، أو أخباراً مبتدأً محذوفٍ وهي مختلفةٌ تعريفاً وتكثيراً. قلت: أمّا الأولُ ففيه طولُ الفصلِ وتعدُّدُ الأخبارِ، وليستَ في معنى خبرٍ واحدٍ. وأمّا الثاني ففيه تعدُّدُ الأخبارِ وليستَ في معنى خبرٍ واحدٍ، وهي مسألةٌ خلافٍ. ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ «ذو العرش» صفةً لـ «رَفِيعُ الدرجاتِ» إِنْ جَعَلْنَاهُ صفةً مشبهةً، أمّا إِذَا جَعَلْنَاهُ مثلاً مبالغيةً، أي: يرفع درجاتَ المؤمنين، فيجوزُ ذلك على أَنْ تُجْعَلَ إضافته مَحْضَةً، وكذلك عند مَنْ يُجوزُ تمحُّضَ إضافةِ الصفةِ المشبهة أيضاً، وقد تقدَّم.

وقرئ^(١) «رَفِيعٌ» بالنصبِ على المدح، و«مِنْ أَمْرِهِ» متعلِّقٌ بـ «يُلْقِي» و«مِنْ» لابتداءِ الغاية. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الروح».

قوله: «لِيُنْذِرَ» العامةُ على بناءه للفاعل، ونصبِ اليوم. والفاعلُ هو اللهُ تعالى أو الروح أو مَنْ يشاء أو الرسول. ونُصِبَ اليوم: إمّا على الظرفية. والمُنْذِرُ به محذوفٌ تقديره: لِيُنْذِرَ بالعذابِ يومَ التَّلَاقِ، وإمّا على المفعول به اتِّساعاً في الظرف.

وقرأ^(٢) أُبَيٌّ وجماعةٌ كذلك، إلّا أنه رَفَعَ اليومَ على الفاعليةِ مجازاً أي: لِيُنْذِرَ النَّاسَ العذابَ يومَ التَّلَاقِ. وقرأ الحسن واليمانِيُّ «لِيُنْذِرَ» بالتاء من فوق. وفيه وجهان، أحدهما: أَنَّ الفاعلَ ضميرُ المخاطبِ، وهو الرسولُ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم. والثاني: أَنَّ الفاعلَ ضميرُ الروحِ فإنَّها مؤنَّثةٌ على رأيي. وقرأ اليمانِيُّ أيضاً «لِيُنْذِرَ» مبنياً للمفعول، «يومٌ» بالرفع، وهي تَوَيْدٌ نصبه في قراءة الجمهورِ على المفعولِ به اتِّساعاً.

(١) البحر ٤٥٤/٧.

(٢) انظر في قراءتها: البحر ٤٥٥/٧، القرطبي ٣٠٠/١٥، الإتحاف ٤٣٥/٢.

وأثبت بقاء «التلاقي» وصلاً ووقفاً ابن كثير^(١) وأثبتها في الوقف دون الوصل - من غير خلاف - ورش، وحذفها الباقون وصلاً ووقفاً، إلا قالون فإنه روي عنه وجهان: وجه كورش، ووجه كالباقين، وكذلك هذا الخلاف بعينه جارٍ في «يوم التناد»^(٢). وقد تقدّم توجيه هذين الوجهين في الرعد في قوله: «الكبير المتعال»^(٣).

آ. (١٦) قوله: «يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ»: في «يوم» أربعة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «يوم التلاق» بدلٌ كل من كل. الثاني: أن يتصّب بالتلاق أي: يقع التلاقي في يوم بروزهم. الثالث: أن يتصّب بقوله: «لا يَخْفَى على الله»، ذكره ابن عطية^(٤)، وهذا على أحد الأقوال الثلاثة في «لا»: هل يعمل ما بعدها فيما قبلها؟ ثالثها: التفصيل بين أن تقع جواب قسم فيمتنع، أو لا فيجوز. فيجوز هذا على قولين من هذه الأقوال. الرابع: أن يتصّب بإضمار «اذكرو». و«يوم» ظرفٌ مستقبلٌ كـ «إذا». وسيبويه^(٥) لا يرى إضافة الظرف المستقبل إلى الجمل الاسمية، والأخفش يراه، ولذلك قدر سيبويه في قوله: «إذا السماء انشقت»^(٦) ونحوه فعلاً قبل الاسم، والأخفش لم يُقدِّره، وعلى هذا فظاهر الآية مع الأخفش. ويُجاب عن سيبويه: بأن «هم» ليس مبتدأ بل مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ يُفسَّره اسمُ الفاعل أي: يوم بروزوا، ويكون «بارزون»

(١) انظر في أوجه وصلها ووقفها: السبعة ٥٦٨، التيسير ١٩٢، الحجة ٦٢٨، النشر

٣٦٦/٢، البحر ٤٥٥/٧.

(٢) الآية ٣٢ من غافر.

(٣) الآية ٩ من الرعد وانظر: الدر ٢٣/٧.

(٤) المحرر ١٢٣/١٤.

(٥) انظر: الكتاب ٥٤/١، والهمع ٢٠٦/١.

(٦) الآية ١ من الانشقاق.

- غافر -

خبر مبتدأ مضمرة فلماً حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ فبقي كما ترى، وهذا كما قالوا في قوله^(١):

٣٩١٦- لو بغير الماءِ حَلَقِي شَرِقُ
كُنْتُ كَالْعَصَانِ بِالماءِ اعتصاري
في أَنَّ «حَلَقِي» مرفوعُ فعلٍ يُفسَّرُه «شَرِقُ» لأنَّ «لو» لا يليها إلاّ
الأفعالُ^(٢)، وكذا قوله^(٣):

٣٩١٧-
فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

لأنَّ «هَلَّا» لا يليها إلاّ الأفعالُ، فالمفسَّرُ في هذه المواضعِ أسماءُ مُسَبَّقةٌ،
وهو نظيرُ «أنا زيدا ضاربُه» من حيث التفسيرُ. وحركة «يَوْمَ هِم» حركةُ إعرابٍ
على المشهورِ. ومنهم مَنْ جَوَزَ بناءَ الظرفِ، وإنَّ أضيفَ إلى فعلٍ مضارعٍ
أو جملةٍ اسميةٍ، وهم الكوفيون^(٤). وقد وَهَمَ / بعضهم فتحَمَ بناءَ الظرفِ [٧٧٣/أ]
المضافِ للجملةِ الاسميةِ. وقد عَرَفَتْ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لا يُبْنَى عندَ البصريين إلاّ
ما أضيفَ إلى فعلٍ ماضٍ، كقوله^(٥):

٣٩١٨- على حينَ عاتَبْتَ المشيبَ على الصُّبَا

.....

(١) تقدم برقم ٢٨٠١.

(٢) قال سيبويه: «لو بمنزلة إن» لا يكون بعدها إلاّ الأفعالُ فإنَّ سقط بعدها اسم ففيه
فعل مضمرة». الكتاب ١/١٣٦.

(٣) تقدم برقم ٧٠٣.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/٥٢٢.

(٥) تقدم برقم ١١٧٢.

البيت . وقد تقدّم هذا مستوفى في آخره المائدة^(١) . وكتبوا «يوم هم» هنا وفي الذاريات^(٢) منفصلاً ، وهو الأصل .

قوله : «لا يَخْفَى» يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً ، وَأَنْ تكونَ حالاً من ضمير «بارزون» وَأَنْ تكونَ خبراً ثانياً .

آ . (١٧) قوله : ﴿الْيَوْمَ﴾ : ظرفٌ لقوله «لِمَنْ الْمُلْكُ» ، و[يجوز] أَنْ يكونَ ظرفاً للجارِّ بعده ؛ لأنَّ التقدير : الْمُلْكُ لله ، فهو خبرٌ مبتدأ مضمّر ، واليومَ معمولٌ لـ «تَجْزَى» ، و «اليومَ» الأخير^(٣) خبرٌ «لا ظلم» .

آ . (١٨) قوله : ﴿يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾ : يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً به اتّساعاً ، وَأَنْ يكونَ ظرفاً ، والمفعولُ محذوفٌ . والآزفةُ : القريّةُ ، مِنْ أَزَفَ الشيءُ ، أي : قَرَّبَ . قال النابغة^(٤) :

٣٩١٩- أَزَفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابِنَا
لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

وقال كعبُ بن زهير^(٥) :

٣٩٢٠- بَانَ الشَّبَابُ وَهَذَا الشَّيْبُ قَدْ أَزَفَا
وَلَا أَرَى لَشَبَابٍ بَائِنٍ خَلْفَا

وقال الراغب^(٦) : «أَزَفَ وَأَفِدَ يَتَقَارَبَانِ ، لَكِنَّ «أَزَفَ» يُقَالُ اعْتِبَاراً بِضَمِّ

(١) انظر : الدر المصون ٥٢٠/٤ .

(٢) الآية ١٣ ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَنُونَ﴾ .

(٣) في قوله : «لا ظلم اليوم» .

(٤) تقدم برقم ٥٢٧ .

(٥) ديوانه ٧٠ .

(٦) المفردات ١٧ .

وقتها. ويقال: أَرَفَ الشَّخْصُ. والأَرَفُ: ضيقُ الوقت، قلت: فجَعَلَ بينهما فَرَقًا، وَيُرَوَّى بَيْتُ النَابِغَةِ: أَيْدِ التَّرْحُلُ. والأَرَفَةُ: صَفَةُ لَمَحْدُوفٍ، فيجوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: السَّاعَةُ الأَرَفَةُ أَوْ الطَّامَةُ الأَرَفَةُ.

قوله: «إِذِ الْقُلُوبُ» بَدَلُ مِنْ يَوْمِ الأَرَفَةِ، أَوْ مِنْ «هَمْ» فِي «أَنْذَرَهُمْ» بَدَلُ اشْتِمَالٍ.

قوله: «كَاطِمِينَ» نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ. واختلفوا فِي صَاحِبِهَا وَالْعَامِلِ فِيهَا. وَقَالَ الْحَرْفِيُّ: «الْقُلُوبُ» مُبْتَدَأٌ. وَ«لَدَى الْحَنَاجِرِ» خَبَرُهُ، وَ«كَاطِمِينَ» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِيهِ. قلت: وَلَا بُدَّ مِنْ جَوَابٍ عَنْ جَمْعِ الْقُلُوبِ جَمْعَ مَنْ يَعْقِلُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَمَّا أَسْنَدَ إِلَيْهِمْ مَا يُسْنَدُ لِلْعُقَلَاءِ جُمِعَتْ جَمْعَهُ، كَقَوْلِهِ: «رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»^(١)، «فَظَلْتُ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ»^(٢). الثَّانِي: أَنَّهَا حَالٌ مِنَ «الْقُلُوبِ». وَفِيهِ السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ الْمُتَقَدِّمَانِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ أَصْحَابِ الْقُلُوبِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «هُوَ حَالٌ مِنْ أَصْحَابِ الْقُلُوبِ عَلَى الْمَعْنَى؛ إِذِ الْمَعْنَى: إِذْ قُلُوبُهُمْ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ عَلَيْهَا». قلت: فَكَأَنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ جَعَلَ أَلْ عَوْضًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي حَنَاجِرِهِمْ: الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «هَمْ» فِي «أَنْذَرَهُمْ»، وَتَكُونُ حَالًا مُقَدَّرَةً؛ لِأَنَّهُمْ وَقْتُ الْإِنْذَارِ غَيْرُ كَاطِمِينَ.

وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٤): «كَاطِمِينَ حَالٌ مِمَّا أُبْدِلَ مِنْهُ «إِذِ الْقُلُوبُ» أَوْ مِمَّا تُضَافُ الْقُلُوبُ إِلَيْهِ؛ إِذِ الْمُرَادُ: إِذْ قُلُوبُ النَّاسِ لَدَى حَنَاجِرِهِمْ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: «تَشَخَّصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ»^(٥) أَرَادَ: تَشَخَّصُ فِيهِ أَبْصَارُهُمْ. قلت: ظَاهِرُ قَوْلِهِ أَنَّهُ حَالٌ مِمَّا أُبْدِلَ مِنْهُ.

(٥) الآية ٤٢ من إبراهيم.

(١) الآية ٤ من يوسف.

(٢) الآية ٤ من الشعراء.

(٣) الكشف ٣/٤٢٠.

(٤) المحرر ١٤/١٢٥.

قوله: «إِذِ الْقُلُوبُ مُشْكِلٌ؛ لَأنه أُبْدِلَ مِنْ قَوْلِهِ: «يَوْمَ الْآزِفَةِ» وهذا لا يَصِحُّ البتَّة، وإنما يريد بذلك على الوجه الثاني: وهو أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ «هُمْ» فِي «أَنْذَرَهُمْ» بَدَلِ اشْتِمَالٍ، وَحِينَئِذٍ يَصِحُّ. وقد تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْكَظْمِ^(١)، وَالْحَنَاجِرِ^(٢)، فِي آلِ عِمْرَانَ وَالْأَحْزَابِ.

قوله: «وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ» «يُطَاعُ» يَجُوزُ أَنْ يُحَكَّمَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْجُرْ نَعْتًا عَلَى اللَّفْظِ، وَبِالرَّفْعِ نَعْتًا عَلَى الْمَحَلِّ؛ لَأنه مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَجْرُورِ بِمِنْ الْمَزِيدَةِ.

وقوله: «وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ» مِنْ بَابِ^(٣):

٣٩٢١- عَلَى لَاحِظٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ

أَي: لَا شَفِيعَ فَلَا طَاعَةَ، أَوْ تَمَّ شَفِيعٌ وَلَكِنْ لَا يُطَاعُ.

آ. (١٩) قَوْلُهُ: «يَعْلَمُ»: فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: - وَهُوَ الظَّاهِرُ - أَنَّهُ خَبَرٌ آخَرُ عَنْ «هُوَ» فِي قَوْلِهِ: «هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ». قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «فَإِنْ قُلْتَ: بِمِ اتَّصَلَ قَوْلُهُ: «يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ»؟ قُلْتَ: هُوَ خَبَرٌ مِنْ أَخْبَارِ «هُوَ» فِي قَوْلِهِ: «هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ» مِثْلُ: «يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ»^(٥) وَلَكِنْ «يُلْقِي الرُّوحَ» قَدْ عُلِّلَ بِقَوْلِهِ: «لِيُنْذَرَ» ثُمَّ اسْتَطَرَدَ لِذِكْرِ أَحْوَالِ يَوْمِ التَّلَاقِ إِلَى قَوْلِهِ: «وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ» فَبَعُدَ لَذَلِكَ عَنْ أَخَوَاتِهِ.

(١) انظر: الدر المصون ٣/٣٩٥.

(٢) انظر: إعرابه للآية ١٠ من الأحزاب.

(٣) تقدم برقم ١٠٨٨.

(٤) الكشف ٣/٤٢١.

(٥) الآية ١٥.

الثاني : أنه مُتَّصِلٌ بقوله : «وَأَنْذِرْهُمْ» لَمَّا أُمِرَ بِإِنْذَارِهِ يَوْمَ الْآزِفَةِ وما يَعْرِضُ فيه مِنْ شِدَّةِ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ، وَأَنَّ الظَّالِمَ لَا يَجِدُ مَنْ يَحْمِيهِ، وَلَا شَفِيعَ لَهُ، ذَكَرَ أَطْلَاعَهُ عَلَى جَمِيعِ مَا يَصْدُرُ مِنَ الْخَلْقِ سِرًّا وَجَهْرًا. وَعَلَى هَذَا فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ التَّعْلِيلِ لِلأَمْرِ بِالْإِنْذَارِ.

الثالث : أنها متصلة بقوله «سريع الحساب»^(١).

الرابع : أنها متصلة بقوله : «لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ»^(٢). وَعَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ جَارِيَةً مَجْرَى الْعِلَّةِ، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ.

وخاتمة الأَعْيُنِ فيه وجهان، أحدهما : أنه مصدرٌ كَالْعَافِيَةِ، أَي : يَعْلَمُ خِيَانَةَ الْأَعْيُنِ. / والثاني : أنها صفةٌ على بابها، وهو مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ [ب/٧٧٣] للموصوفِ، وَالْأَصْلُ : الْأَعْيُنِ الْخَائِنَةُ، كَقَوْلِهِ^(٣) :

..... ٣٩٢٢ -

وإن سَقَّيْتُ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

وقد رَدَّهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) وَقَالَ : «لَا يَحْسُنُ أَنْ يُرَادَ : الْخَائِنَةُ مِنَ الْأَعْيُنِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : «وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ» لَا يُسَاعِدُ عَلَيْهِ» يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَنَابِيبُ أَنْ يُقَابَلَ الْمَعْنَى إِلَّا بِالْمَعْنَى. وفيه نظرٌ؛ إِذْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : لَا نُسَلِّمُ أَنْ «مَا» فِي «وَمَا

(١) فِي الْآيَةِ ١٧.

(٢) فِي الْآيَةِ ١٦.

(٣) الْبَيْتُ لِبِشَامَةَ بْنِ حَزْنِ النَّهْشَلِيِّ وَصَدْرُهُ :

إِنَّا مُحَيُّوكَ يَا سَلَمَى فَحَيِّنَا

وهو فِي الْحِمَاسَةِ ٧٧/١، وَالْعَيْنِ ٣٧٠/٣.

(٤) الْكَشَافُ ٤٢١/٣.

تُخْفِي الصدور» مصدريةٌ حتى يَلْزَمَ ما ذكره، بل يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي، وهو عبارةٌ عن نفس ذلك الشيءِ المَخْفِي، فيكونُ قد قَابَلَ الاسمَ غيرَ المصدرِ بمثله.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾: قرأ^(١) نافع وهشام «تَدْعُونَ» بالخطاب للمشركين، والباقون بالغيبة إخباراً عنهم بذلك.

آ. (٢١) قوله: ﴿فَيَنْظُرُوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً في جواب الاستفهام، وَأَنْ يكونَ مجزوماً نَسَقاً على ما قبله كقوله^(٢):
٣٩٢٣- أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ

رواه بعضهم بالجزم والنصب.

قوله: «منهم قوة» قرأ ابنُ عامر^(٣) «منكم» على سبيل الالتفات، والباقون بضمير الغيبة جرياً على ما سَبَقَ من الضمائر الغائبة.

قوله: «وَأَثَاراً» عطفٌ على «قوة»، وهو في قوة قوله: «يَنْجِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ» بيوتاً آمناً^(٤)، وجعله الزمخشري^(٥) منصوباً بمقدر قال: «أو أَرَادَ: وأكثر آثاراً» كقوله^(٦):

(١) السبعة ٥٦٨، الحجة ٦٢٨، النشر ٣٦٤/٢، التيسير ١٩٢، البحر ٤٥٧/٧،

القرطبي ٣٠٣/١٥.

(٢) تقدم برقم ٨٩.

(٣) السبعة ٥٦٩، الحجة ٦٢٩، البحر ٤٥٧/٧، النشر ٣٦٥/٢، التيسير ١٩١.

(٤) الآية ٨٢ من الحجر.

(٥) الكشف ٤٢٢/٣.

(٦) تقدم برقم ١٤٩.

٣٩٢٤ - قد غدا

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

يعني : وَمُعْتَقِلًا رُمَحًا. ولا حاجة إلى هذا مع الاستغناء عنه .

آ . (٢٦) قوله : ﴿أَوْ أَنْ﴾ : قرأ الكوفيون^(١) «أَوْ أَنْ» بأو التي للإبهام والباقون بواو النسق على تَسْلُطِ الحرفِ على التبديل وظهور الفساد معاً . وقرأ^(٢) نافع وأبو عمرو وحفص «يُظْهَرُ» بضم الياء وكسر الهاء مِنْ أَظْهَرُ، وفاعله ضميرُ موسى عليه السلام ، «الفسادُ» نصباً على المفعول به . والباقون بفتح الياء والهاء مِنْ ظَهَرُ ، «الفسادُ» رفعاً بالفاعلية وزيدُ بن علي «يُظْهَرُ» مبنياً للمفعول ، «الفسادُ» مرفوعٌ لقيامه مقامَ الفاعل . ومجاهد «يُظْهَرُ» بتشديد الظاء والهاء ، وأصلها يَنْظْهَرُ مِنْ تَظْهَرُ بتشديد الهاء فأدغم التاء في الظاء . و «الفسادُ» رفعٌ على الفاعلية . وفتح ابن كثير^(٣) ياء «ذَرُونِي أَقْتُلْ موسى» وسَكَّنْها الباقون .

آ . (٢٧) قوله : ﴿عُذْتُ﴾ : أدغم^(٤) أبو عمرو والأخوان ، وأظهروا الذال مع التاء ، والباقون بالإظهار فقط . و «لا يُؤْمِنُ» صفةٌ لمتكبرٍ .

آ . (٢٨) قوله : ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ : يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِـ «يَكْتُمُ» بعده أي : يَكْتُمُهُ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ . والثاني : - وهو الظاهر - أنه متعلقٌ بمحذوفٍ صفةٌ لرجل . وجاء هنا على أحسن ترتيبٍ : حيث قَدَّمَ المفردَ ، ثم

(١) السبعة ٥٦٩ ، البحر ٤٦٠/٧ ، التيسير ١٩١ ، القرطبي ٣٠٥/١٥ ، الحجة ٦٢٩ ، النشر ٣٦٥/٢ .

(٢) انظر في قراءتها السبعة ٥٦٩ ، البحر ٤٦٠/٧ ، التيسير ١٩١ ، القرطبي ٣٠٥/١٥ ، الحجة ٦٣٠ ، النشر ٣٦٥/٢ .

(٣) النشر ٣٦٦/٢ ، التيسير ١٩٢ ، السبعة ٥٧٣ .

(٤) السبعة ٥٧٠ ، النشر ١٦/٢ ، الإتحاف ٤٣٧/٢ .

ما يَقْرُبُ منه وهو حرفُ الجرِّ، ثم الجملة. وقد تقدم إيضاحُ هذه المسألة في المائدة وغيرها. ويترتبُ على الوجهين: هل كان هذا الرجلُ مِنْ قَرَابَةِ فرعون؟ فعلى الأولِ لا دليلَ فيه، وعلى الثاني فيه دليلٌ. وقد ردَّ بعضهم الأول: بأنه لا يقال: كَتَمْتُ مِنْ فلانٍ كذا، إنما يقال: كَتَمْتُ فلاناً كذا، فيتعدى لاثنتين بنفسه. قال تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾^(١). وقال الشاعر^(٢):

٣٩٢٥ - كَتَمْتُكَ هَمًّا بِالْجَمُومَيْنِ سَاهِرًا
وَهَمَّيْنِ هَمًّا مُسْتَكِنًا وَظَاهِرًا
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا بَرَّبَهَا
وَوَرَدَ هُمُومٍ لَنْ يَجِدْنَ مَصَادِرَا

أي: كَتَمْتُكَ أَحَادِيثَ نَفْسٍ وَهَمَّيْنِ، فَقَدِمَ المعطوفَ عَلَى المعطوفِ عليه، ومحلُّه الشعرُ.

قوله: «أَنْ يَقُولَ رَبِّي» أي: كراهة أَنْ يَقُولَ أَوْ لَأَنْ يَقُولَ. والعامةُ على ضَمِّ عَيْنِ «رَجُلٍ» وهي الفصحى. والأعمش^(٣) وعبد الوارث^(٤) على تَسْكِينِهَا، وهي لغةُ تَمِيمٍ ونجد. وقال الزمخشري^(٥): «وَلَكَّ أَنْ تُقَدَّرَ مضافاً محذوفاً أي: وقت أَنْ يَقُولَ. والمعنى: أَتَقْتُلُونَهُ سَاعَةً سَمِعْتُمْ مِنْهُ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ وَلَا فِكْرٍ». وهذا الذي أجازَهُ رَدَّه الشَّيْخُ^(٦): بِأَنْ تَقْدِيرَ هَذَا الْوَقْتِ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ

(١) الآية ٤٢ من النساء.

(٢) البيتان للناطقة، وهما في ديوانه ١٣٠، واللسان (كتم) والجمومان: موضع بالبحرين.

(٣) البحر ٧/٤٦٠، السبعة ٥٧٠.

(٤) عن أبي عمرو.

(٥) الكشف ٣/٤٢٤.

(٦) البحر ٧/٤٦٠.

المصدر المَصْرَح به تقول: جِئْتُكَ صِيَا ح الدَّيْكَ أَي: وَتَ صِيَا حه، ولو قلت: أَجِئْتُكَ أَنْ صَا ح الديك، أو أَنْ يَصِيح، لم يَصِح. نصُّ عليه النحويون.

قوله: «وقد جاءكم» جملةٌ حاليةٌ يجوز أَنْ تكونَ من المفعول^(١). فإن قيل: هو نكرة. / فالجواب: أنه في حيز الاستفهام وكلُّ ما سَوَّغ الابتداء بالنكرة [١/٧٧٤] سَوَّغ انتصاب الحال عنها. ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل.

قوله: «بعضُ الذي يعدُّكم» «بعض» على بابها، وإنما قال ذلك ليهضم موسى عليه السلام بعضُ حقه في ظاهر الكلام، فَيَرِيهم أنه ليس بكلامٍ مَنْ أعطاه حقه وافياً فضلاً أَنْ يتعصَّب له، قاله الزمخشري^(٢). وهذا أحسنُ مِنْ قولٍ غيره: إنها بمعنى كل، وأنشدوا قولَ لبيد^(٣):

٣٩٢٦- تَرَاكَ أَكْنِي إِذَا لَمْ يَرْضَهَا
أَوْ يَرْتَبِطَ بَعْضُ النَفُوسِ جَمَامُهَا
وأنشدوا قولَ عمرو بن شَيْمٍ^(٤):

٣٩٢٧- قَدْ يُدْرِكُ الْمَتَانِي بَعْضَ حَاجِيَتِهِ
وقد يكونُ مع المستعجلِ الزَّلُّ
وقول الآخر^(٥):

٣٩٢٨- إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا
دون الشيوخِ تَرَى فِي بَعْضِهَا خَلَّالاً

(١) وهو «رجلاً».

(٢) الكشف ٤٢٥/٣.

(٣) تقدم برقم ١٣٠٤.

(٤) تقدم برقم ٨٩٢ وهو القطامي والمشهور أن اسمه عُمَيْر.

(٥) تقدم برقم ١٣٠٦.

ولا أدري كيف فهموا الكلّ من البيتين الأخيرين؟ وأمّا الأول ففيه بعض دليل؛ لأنّ الموت يأتي على الكلّ. ولَمَّا حكى هذا الزمخشري عن أبي عبيدة^(١)، وأنشد عنه بيت لبّيد قال^(٢): «إن صَحَّت الرواية عنه فقد حَقَّ فيه قول المازني في مسألة العَلْقَى^(٣): «كان أَجْفَى مِنْ أن يفقه ما أقول له». قلت: ومسألة المازني^(٤) معه أن أبا عبيدة قال للمازني: «ما أكذب النحويين!! يقولون: هاء التانيث لا تدخل على ألف التانيث وأن الألف في «عَلْقَى» مُلْحَقَةٌ^(٥). قال: فقلت له: وما أنكرت من ذلك؟ فقال: سَمِعْتُ رُوْبَةَ يُنْشِدُ^(٦):

٣٩٢٩- يَنْحَطُّ فِي عَلْقَى وَفِي مُكُورٍ

فلم يُنَوِّنْها. فقلت: ما واحد علقى؟ قال: علقاة. قال المازني: فاستمتعت ولم أفسر له لانه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا» قلت: وإنما استغلظه المازني؛ لأنّ الألف التي للإلحاق تدخل عليها تاء التانيث دالة على الوحدّة فيقال: أرطى^(٧) وأرطاة، وإنما الممتنع دخولها على ألف التانيث نحو: دَعَوَى وَصَرَعَى. وأمّا عدم تنوين «عَلْقَى» فلائنه سَمِيَ بها شيئاً بعينه

(١) مجاز القرآن ٢/٢٠٥.

(٢) الكشف ٣/٤٢٥.

(٣) العلقى: ضرب من الشجر.

(٤) انظر: مجالس العلماء ٥١، وإنباه الرواة ١/٢٥٣.

(٥) المجالس: وليست للتانيث.

(٦) ليس في ديوانه وهو في المجالس ٥١، واللسان مكر.

(٧) الأرطى: ضرب من الشجر.

[وَأَلَفَ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةَ حَالَ الْعِلْمِيَّةِ تَجْرِي مَجْرَى تَاءِ التَّانِيثِ فَيَمْتَنِعُ
الاسْمُ الَّذِي هِيَ فِيهِ، كَمَا تَمْتَنِعُ فَاطِمَةُ. وَتَنْصَرِفُ قَائِمَةً^(١)].

آ. (٢٩) قوله: ﴿ظَاهِرِينَ﴾: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «لَكُمْ»،
وَالْعَامِلُ فِيهَا وَفِي «الْيَوْمِ» مَا تَعَلَّقَ بِهِ «لَكُمْ».

قوله: «مَا أَرِيكُمْ» هِيَ مِنْ رُؤْيَا الْعِتْقَادِ، فَتَعْدَى لِمَفْعُولَيْنِ، ثَانِيَهُمَا «إِلَّا
مَا أَرَى».

قوله: «الرُّشَادِ» الْعَامَّةُ عَلَى تَخْفِيفِ الشَّيْنِ مَصْدَرٌ رَشَدٌ يَرُشِدُ. وَقَرَأَ
مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ^(٢) بِتَشْدِيدِهَا، وَخَرَجَهَا أَبُو الْفَتْحِ^(٣) وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ مَبَالِغَةٌ
نَحْوُ: ضَرَبَ فَهُوَ ضَرْأَبٌ، وَقَدْ قَالَ^(٤) النَّحَّاسُ: «هُوَ لَحْنٌ، وَتَوَهُمُهُ مِنَ
الرَّبَاعِيِّ» يَعْنِي أَرَشَدَ. وَرُدَّ عَلَى النَّحَّاسِ قَوْلُهُ: بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رَشَدٍ
الثَّلَاثِيِّ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَقَدْ جَاءَ فَعَالٌ أَيْضاً مِنْ أَفْعَلَ وَإِنْ كَانَ لَا يَنْقَاسُ. قَالُوا:
أَدْرَكَ فَهُوَ ذَرَاكَ وَأَجْبَرَ فَهُوَ جَبَّارٌ، وَأَقْصَرَ فَهُوَ قَصَّارٌ، وَأَسَارَ فَهُوَ سَّارٌ، وَيَذُلُّ عَلَى
أَنَّهُ صِفَةٌ مَبَالِغَةٌ أَنْ مَعَاذًا كَانَ يُفَسِّرُهَا بِسَبِيلِ اللَّهِ.

قال ابن عطية^(٥): «وَيَبْعُدُ عِنْدِي عَلَى مَعَاذٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهَلْ كَانَ
فِرْعَوْنُ يَدْعِي إِلَّا إِلَهِيَّةً؟ وَيَقْلُقُ بِنَاءُ اللَّفْظِ عَلَى هَذَا التَّرْكِيبِ»^(٦). قلت: يعني

(١) ما بين معقوفين مخروم أثبتناه من ش.

(٢) البحر ٤٦٢/٧، والمحتسب ٢٤١/٢.

(٣) المحتسب ٢٤١/٢.

(٤) أورد النحاس في إعراب القرآن ١٢/٣ هذه القراءة عن معاذ، ولم يُشر إلى تلحينها
هنا.

(٥) المحرر ١٣٥/١٤.

(٦) المحرر: التأويل.

ابن عطية أنه كيف يقول فرعون ذلك، فيُقَرَّبُ بأنَّ ثَمَّ مَنْ يَهْدِي إلى الرِّشَادِ غَيْرُهُ، مع أنه يدَّعي أنه إله؟ وهذا الذي عَزَاهُ ابنُ عطية^(١) والزمخشري^(٢) وابن جُبَّارة^(٣) صاحب «الكامل» إلى معاذ بن جبل من القراءة المذكورة ليس في «الرشاد» الذي هو في كلام فرعون كما توهموا، وإنما هو في «الرشاد» الثاني الذي مِنْ قول المؤمن بعد ذلك. ويدلُّ على ذلك ما قاله أبو الفضل الرازي في كتابه «اللوامح»: «معاذ بن جبل «سبيل الرشاد»، الحرف الثاني بالتشديد، وكذلك الحسن، وهو سبيلُ الله تعالى الذي أوضحه لعباده، كذلك فسره معاذ، وهو منقولٌ مِنْ مُرْشِدٍ كَدْرَاكَ مِنْ مُدْرِكٍ وَجَبَّارٍ مِنْ مُجْبِرٍ، وَقَصَّارٍ مِنْ مُقْصِرٍ غَنِ الْأَمْرِ، وَلَهَا نِظَائِرٌ مَعْدُودَةٌ. فَأَمَّا «قَصَّارُ الشَّوْبِ» مِنْ^(٤) قَصَّرَ الشَّوْبَ قِصَارَةً فَعَلَى هَذَا يَزُولُ إِشْكَالُ ابْنِ عَطِيَّةِ الْمُتَقَدِّمُ، وَتَتَضَحُّ الْقِرَاءَةُ وَالتَّفْسِيرُ.

وقال أبو البقاء^(٥): «وهو الذي يكثر منه الإرشاد أو الرُّشْدُ» يعني يُحْتَمَلُ أنه مِنْ أَرَشَدَ الرَّبَاعِيَّ أَوْ رَشَدَ الثَّلَاثِيَّ. وَالْأَوَّلَى أَنَّ يَكُونُ مِنَ الثَّلَاثِيَّ لِمَا عَرَفَتْ أَنَّهُ يَنْقَاسُ دُونَ الْأَوَّلِ.

آ. (٣١) قوله: ﴿مِثْلَ دَابٍ﴾: «مثل» يجوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، وَأَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ.

آ. (٣٢) قوله: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾: قد تقدَّم الخلافُ^(٦) في يائه: [٧٧٤/ب]

(١) المحرر ١٣٥/١٤.

(٢) الكشف ٤٢٥/٣ وذكره من غير عَزْوٍ.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤ وعزاه إلى الحسن.

(٤) الأنصح: فيمن.

(٥) الإملاء ٢/٢١٨.

(٦) انظر إعرابه للآية ١٥.

كيف تُحذف وتثبت^(١)؟ وهو مصدر «تَنَادَى» نحو: تَقَاتَلَ تَقَاتُلًا. والأصل: تَنَادَى بِضَم الدالِ ولكنهم كسروها لتصبح الياء. وقرأت^(٢) طائفة بسكون الدالِ إجراءً للوصل مُجرى الوقف. وتنادى القومُ أي: نادى بعضهم بعضاً. قال^(٣):

٣٩٣٠- تَنَادَوْا فَقَالُوا أَرَدَتِ الْخَيْلُ فَارِسًا
فَقُلْنَا: عُبَيْدُ اللَّهِ ذَلِكُمُ الرِّدْيُ

وقال آخر^(٤):

٣٩٣١- تَنَادَوْا بِالرَّحِيلِ غَدًا
وَفِي تَرْحَالِهِمْ نَفْسِي

وقرأ^(٥) ابن عباس والضحاك والكلبي وأبو صالح وابن مقسم والزعفراني في آخرين بتشديدها، مصدر «تَنَادَى» مِنْ نَدَّ الْبَعِيرُ إِذَا هَرَبَ وَنَفَرَ، وهو في معنى قوله تعالى: «يَوْمَ يَقْرَأُ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ»^(٦) الآية. وفي الحديث: «إِنَّ لِلنَّاسِ جَوْلَةً يَنْدُون، يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ يَجِدُونَ مَهْرَبًا». وقال أمية بن أبي الصلت^(٧):

٣٩٣٢- وَبَثَّ الْخَلْقَ فِيهَا إِذْ دَحَاهَا
فَهُمْ سَكَّانُهَا حَتَّى التَّنَادِي

(١) انظر في قراءتها: التيسير ١٩٢، والقرطبي ٣١٢/١٥، والنشر ٣٦٦/٢، والبحر ٤٥٥/٧.

(٢) وهي رواية علي بن نصر عن أبي عمرو.

(٣) تقدم برقم ٣٢٨٣.

(٤) لم أقف عليه. وهو من مجزوء الوافر.

(٥) المحتسب ٢٤٣/٢، والبحر ٤٦٤/٧، والقرطبي ٣١١/١٥.

(٦) الآية ٣٤ من عبس.

(٧) ديوانه ٣٨٣، وتفسير الماوردي ٤٨٧/٣، والقرطبي ٣١٠/٣، والبيت شاهد على «التناد» بالتحقيق.

آ. (٣٣) قوله: ﴿يَوْمَ تُؤْلَوْنَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً من «يوم التَّاد»، وَأَنْ يكونَ منصوباً بإضمارِ أعني. ولا يجوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَظَفَ بيانٍ لانه نكرة، وما قبله معرفة. وقد تقدّم لك في قوله: «فيه آياتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ»^(١) أَنَّ الزمخشري^(٢) جعله بياناً مع تخالفهما تعريفاً وتكثيراً، وهو عكسُ ما نحن فيه، فإن الذي نحن فيه الثاني نكرة، والأول معرفة.

قوله: «ما لكم من الله من عاصم» يجوزُ في «من عاصم» أَنْ يكونَ فاعلاً بالجارِّ لاعتماده على النفي، وَأَنْ يكونَ مبتدأ، و«من» مزيّدة على كلا التقديرين. و«من الله» متعلّق بـ «عاصم».

آ. (٣٤) قوله: ﴿حَتَّى إِذَا﴾: غاية لقوله: «فما زِلْتُمْ». وقرئ^(٣) «الَّذِينَ يَبْعَثُ اللَّهُ» بإدخالِ همزة التقرير، يُقرَّر بعضهم بعضاً.

قوله: «كذلك» أي: الأمر كذلك. «وَيُضِلُّ اللَّهُ» مستأنفٌ أو نعتٌ مصدرٍ أي: مثل إضلالِ اللَّهِ إياكم - حين لم يَقْبَلُوا مِنْ يوسُفَ عليه السلام - يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ.

آ. (٣٥) قوله: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾: يجوز فيه عشرة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ قوله: «مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ» وإنما جُمِعَ اعتباراً بمعنى «مَنْ». الثاني: أَنْ يكونَ بياناً له. الثالث: أَنْ يكونَ صفةً له. وَجُمِعَ على معنى «مَنْ» أيضاً. الرابع: أَنْ يتصَبَّ بإضمارِ أعني. الخامس: أَنْ يرتفعَ خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: هم الذين. السادس: أَنْ يرتفعَ مبتدأ، خبره «يَطْبَعُ اللَّهُ». و«كذلك» خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أيضاً، أي: الأمرُ كذلك. والعائدُ من الجملةِ وهي «يَطْبَعُ» على

(١) الآية ٩٧ من آل عمران.

(٢) الكشف ٤٠٧/١. وانظر: الدر المصون ٣١٩/٣.

(٣) البحر ٤٦٤/٧.

المبتدأ محذوف، أي: على كل قلب متكبر منهم. السابع: أن يكون مبتدأ، والخبر «كَبُرَ مَقْتًا»، ولكن لا بُدَّ من حَذْفِ مُضَافٍ ليعود الضمير من «كَبُرَ» عليه. والتقدير: حال الذين يُجادلون كَبُرَ مَقْتًا ويكون «مَقْتًا» تمييزاً، وهو مَنْقُولٌ مِنَ الفاعلية إِذِ التقدير: كَبُرَ مَقْتُ حَالِهِمْ أَي: حال المجادلين. الثامن: أن يكون «الذين» مبتدأ أيضاً، ولكن لا يُقَدَّرُ حَذْفُ مُضَافٍ، ويكون فاعل «كَبُرَ» ضميراً عائداً على جدالهم المفهوم من قوله: «ما يُجادل». والتقدير: كَبُرَ جَدَالُهُمْ مَقْتًا. و«مَقْتًا» على ما تقدّم أَي: كَبُرَ مَقْتُ جَدَالِهِمْ. التاسع: أن يكون «الذين» مبتدأ أيضاً، والخبر «بغير سلطان أتاها». قاله الزمخشري^(١). ورَدَّ الشيخ^(٢): بأن فيه تفكيك الكلام بعضه من بعض؛ لأن الظاهر تعلّق «بغير سلطان» بـ «يُجادلون»، ولا يُتَعَقَّلُ جَعْلُهُ خَبِراً لـ الذين لأنه جارٌّ ومجرورٌ، فيصيرُ التقدير: الذين يُجادلون كائنون أو مستقرون بغير سلطان، أي: في غير سلطان؛ لأن الباء إِذْ ذاك ظرفيةٌ خبرٌ عن الجُثْث. العاشر: أنه مبتدأ وخبره محذوف أَي: مُعَايِدُونَ ونحوه، قاله أبو البقاء^(٣).

قوله: «كَبُرَ مَقْتًا» يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ التَّعَجُّبُ وَالِاسْتَعْظَامُ، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ الذَّمُّ كَيْسَ؛ وذلك أنه يجوزُ أَنْ يُبْنَى فَعْلٌ بِضَمِّ الْعَيْنِ مِمَّا يَجُوزُ التَّعَجُّبُ مِنْهُ، وَيَجْرِي مَجْرَى نِعَمٍ وَبُشٍّ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ. وفي فاعله ستة أوجه، الأول: أنه ضميرٌ عائِدٌ على حالِ المضَافِ إلى الذين، كما تقدّم تقريره. / الثاني: أنه ضميرٌ يعودُ على جدالهم المفهوم من «يُجادلون» كما تقدّم أيضاً. الثالث: أنه الكاف في «كَذَلِكَ». قال الزمخشري^(٤): «وفاعل «كَبُرَ» قوله: «كَذَلِكَ» أَي:

(١) الكشف ٤٢٧/٣.

(٢) البحر ٤٦٤/٧.

(٣) الإملاء ٢١٨/٢ - ٢١٩.

(٤) الكشف ٤٢٧/٢.

كَبُرَ مَقْتًا مِثْلُ ذَلِكَ الْجِدَالِ ، وَيَطِيعُ اللَّهُ كَلَامَ مُسْتَأْنَفٍ وَرَدَّهُ الشَّيْخُ ^(١) : بَأْنُ فِيهِ تَفْكِيكًا لِلْكَلامِ وَارْتِكَابَ مَذْهَبٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ . أَمَّا التَّفْكِيكُ فَلَأَنَّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ «كَذَلِكَ نَطِيعُ» أَوْ «يَطِيعُ» إِنَّمَا جَاءَ مُرْبُوطًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فَكَذَلِكَ هَذَا ، وَأَمَّا ارْتِكَابُ مَذْهَبٍ غَيْرٍ صَحِيحٍ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْكَافَ اسْمًا وَلَا تَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ ^(٢) .

الرَّابِعُ : أَنَّ الْفَاعِلَ مَحْذُوفٌ ، نَقَلَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ . قَالَ ^(٣) : «وَمَنْ قَالَ : كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ جَدَالُهُمْ ، فَقَدْ حَذَفَ الْفَاعِلَ ، وَالْفَاعِلُ لَا يَصِحُّ حَذْفُهُ» . قُلْتُ : الْقَائِلُ بِذَلِكَ الْحَوْفِيُّ ، لَكِنَّهُ لَا يَرِيدُ بِذَلِكَ تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ ، إِنَّمَا يَرِيدُ بِهِ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى ، وَهُوَ مَعْنَى مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى جَدَالِهِمُ الْمَفْهُومِ مِنْ فِعْلِهِ ، فَصَرَّحَ الْحَوْفِيُّ بِالْأَصْلِ ، وَهُوَ الْاسْمُ الظَّاهِرُ ، وَمِرَادُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ .

الخَامِسُ : أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى مَا بَعْدَهُ ، وَهُوَ التَّمْيِيزُ نَحْوُ : «نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ» ، وَ«بِشْ غُلَامًا عَمْرُو» . السَّادِسُ : أَنَّهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى «مَنْ» مِنْ قَوْلِهِ : «مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ» . وَأَعَادَ الضَّمِيرَ مِنْ «كَبُرَ» مُفْرَدًا اعْتِبَارًا بِلَفْظِهَا ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَدْ رَاعَى لَفْظَ «مَنْ» أَوَّلًا فِي «مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ» ، ثُمَّ مَعْنَاهَا ثَانِيًا فِي قَوْلِهِ : «الَّذِينَ يُجَادِلُونَ» إِلَى آخِرِهِ ، ثُمَّ لَفْظِهَا ثَالِثًا فِي قَوْلِهِ : «كَبُرَ» . وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا أَعْرَبْتَ «الَّذِينَ» تَابِعًا لِمَنْ هُوَ مُسْرِفٌ نَعْتًا أَوْ بَيَانًا أَوْ بَدَلًا .

وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ : «كَبُرَ مَقْتًا» فِيهَا وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : الِرْفَعُ إِذَا جَعَلْنَاهَا خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ . وَالثَّانِي : أَنَّهَا لَا مَحْلَ لَهَا إِذَا لَمْ تَجْعَلْهَا خَبَرًا . بَلْ هِيَ

(١) البحر ٤٦٤/٧ - ٤٦٥ .

(٢) انظر: المغني ٢٣٩ .

(٣) الكشف ٤٢٧/٢ .

جملة استثنائية . وقوله : «عند الله» متعلق بـ «كَبَر»، وكذلك قد تقدّم أنه يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وأن يكون فاعلاً وهما ضعيفان . والثالث - وهو الصحيح - أنه معمول لـ «يَطْبَعُ» أي : مثل ذلك الطَّبْعِ يطْبَعُ الله . و«يَطْبَعُ الله» فيه وجهان، أظهرهما : أنه مستأنف . والثاني : أنه خبر للموصول ، كما تقدّم تقرير ذلك كله .

قوله : «قَلْبٌ متكَبِّرٌ» قرأ^(١) أبو عمرو وابن ذكوان بتنوين «قلب»، وصفا القلب بالتكبر والجبروت ، لأنهما ناشتان منه، وإن كان المراد الجملة، كما وُصف بالإثم . في قوله : «فإنه آثم قلبه»^(٢) . والباقون بإضافة «قلب» إلى ما بعده أي : على كل قلب شخص متكبر . وقد قدر الزمخشري^(٣) مضافاً في القراءة الأولى أي : على كل ذي قلب متكبر، تجعل الصفة لصاحب القلب . قال الشيخ^(٤) : «ولا ضرورة تدعو إلى اعتقاد الحذف» . قلت : بل ثم ضرورة إلى ذلك وهو توافق القراءتين، فإنه يصير الموصوف في القراءتين واحداً، وهو صاحب القلب، بخلاف عدم التقدير، فإنه يصير الموصوف في إحدهما القلب وفي الأخرى صاحبه .

آ . (٣٧) قوله : ﴿أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾ : فيه وجهان، أحدهما : أنه تابع للأسباب قبله بدلاً أو عطفت بيان . والثاني : أنه منصوب بإضمار أعني ، والاول أولى ؛ إذ الأصل عدم الإضمار .

(١) السبعة ٥٧٠، والحجة ٦٣٠، والبحر ٤٦٥/٧، والتيسير ١٩١، والقرطبي

٣١٤/١٥، والنشر ٣٦٥/٢ .

(٢) الآية ٢٨٣ من البقرة .

(٣) الكشف ٤٢٧/٣ .

(٤) البحر ٤٦٥/٧ .

قوله: «فَأُطْلِعَ» العائمة على رفعه عطفاً على «أُبْلَغَ» فهو داخل في حيز الترجي. وقرأ^(١) حفص في آخرين بنصبه. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه جواب الأمر في قوله: «ابن لي» فنصب بأن مضمرة بعد الفاء في جوابه على قاعدة البصريين كقوله^(٢):

٣٩٣٣- يا نافع سنيري عنقاً فسيحاً

إلى سليمان فنستريحاً

[٧٧٥/ب]

وهذا أوفق لمذهب البصريين. الثاني: أنه منصوب. قال الشيخ^(٣): «عطفاً على التوهم لأن خبر «لعل» كثيراً جاء مقروناً بـ «أن»، كثيراً في النظم وقليل في الشر. فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً منصوباً بـ «أن»، والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس» انتهى. الثالث: أن ينتصب على جواب الترجي في «لعل»، وهو مذهب كوفي^(٤) استشهد أصحابه بهذه القراءة بقراءة عاصم^(٥) «وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتفعه»^(٦) نصب «فتفعه» جواباً لقوله: «لعله». وإلى هذا نحا الزمخشري قال^(٧): «تشبيهاً للترجي بالتمني» والبصريون يأتون ذلك، ويخرجون القراءة عن ما تقدم.

(١) السبعة ٥٧٠، والخجة ٦٣١، والنشر ٣٦٥/٢، والقرطبي ٣١٥/١٥، والبحر ٤٦٥/٧، واليسير ١٩١.

(٢) البيت لأبي النجم. وهو في ديوانه ٨٢، والكتاب ٤٢١/١، والمقتضب ١٤/٢، وابن يعيش ٢٦/٧، والهمع ١٨٢/١، والدرر ١٥٨/١. والغنى: ضرب من السير.

(٣) البحر ٤٦٦/٧.

(٤) انظر: الارتشاف ٤١١/٢.

(٥) الأصل: «نافع» وهو سهو.

(٦) الأيتان ٣ - ٤ من عبس. وانظر: السبعة ٦٧٢.

(٧) الكشف ٤٢٨/٣.

وفي سورة عبس يجوز أن [يكون] ^(١) جواباً للاستفهام في قوله: «وما يُدريك» فإنه مترتبٌ عليه معنى. وقال ابن عطية ^(٢) وابن جُبارة ^(٣) الهذلي: «على جواب التمني» وفيه نظر؛ إذ ليس في اللفظ تمنّ، إنما فيه ترجّ. وقد فرّق الناس بين التمني والترجّي: بأنّ الترجّي لا يكون إلا في الممكن عكس التمني، فإنه يكون فيه وفي المستحيل كقوله ^(٤):

٣٩٣٤- لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعُ عَلَى الْفَتَى
وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِئُ الْأَوَّلُ

وَقُرِئَ ^(٥) «رَزَيْنَ لَفِرْعَوْنَ» مبنياً للفاعل وهو الشيطان. وتقدّم الخلاف في «وَصَدُّ عَنْ السَّبِيلِ» في الرعد ^(٦) فَمَنْ بِنَاءٍ للفاعل حَدَفَ المفعول أي: صَدَّ قَوْمَهُ عَنْ السَّبِيلِ. وابنُ وثاب ^(٧) «وَصَدَّ» بكسر الصاد، كأنه نقل حركة الدال الأولى إلى فاء الكلمة بعد توهّم سَلْبِ حركتها. وقد تقدّم ذلك في نحو «رَدَّ» وأنه يجوز فيه ثلاث اللغات الجائزة في قيل وبيع. وابن أبي إسحاق وعبد الرحمن بن أبي بكرة «وَصَدَّ» بفتح الصاد ورفع الدال منونةً جعله مصدرًا منسوقًا على «سوء عمله» أي: رَزَيْنَ له الشيطان سوء العمل والصدّ. والتّبَاب: الخسار. وقد تقدّم ذلك في قوله: «غَيْرَ تَتَبَّيْبٍ» ^(٨). وتقدّم الخلاف أيضاً في

(١) زيادة من (ش) وسقطت سهواً من الأصل.

(٢) المحرر ١٤٠/١٤.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤.

(٤) تقدم برقم ١٨٣٩.

(٥) البحر ٤٦٦/٧.

(٦) انظر: الدر ٥٧/٧.

(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٧١، والنشر ٢/٢٩٨، والبحر ٤٦٦/٧، والحجة ٦٣٢،

والتيسير ١٣٣، والقريطي ٣١٥/١٥.

(٨) الآية ١٠١ من هود «وما زادوهم غيرَ تَتَبَّيْبٍ». وانظر: الدر المصون ٦/٣٨٥.

قوله: «يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ»^(١) في سورة النساء.

آ. (٤١) قوله: ﴿وَيَا قَوْمِ﴾: قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: ولم جاء بالواو في النداء الثالث دون الثاني؟ قلت: لأن الثاني داخل في كلام هو بيان للمجمل وتفسير له، فأعطي الداخل عليه حكمه في امتناع دخول الواو. وأما الثالث فداخل على كلام ليس بتلك المثابة».

قوله: «وَتَدْعُونِي إِلَى النَّارِ» هذه الجملة مستأنفة أخبر عنهم بذلك بعد استفهامه عن دعاء نفسه. ويجوز أن يكون التقدير: وما لكم تَدْعُونِي إِلَى النَّارِ، وهو الظاهر. وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ حَالًا أَي: ما لكم أدعوكم إلى النجاة حال دعائكم إياي إلى النار؟

آ. (٤٢) قوله: ﴿تَدْعُونِي﴾: هذه الجملة بدلٌ مِنْ «تَدْعُونِي» الأولى على جهة البيان لها، وأتى في قوله «تَدْعُونِي» بجملة فعلية ليدل على أن دعوتهم باطلة لا ثبوت لها، وفي قوله: «وَأَنَا أَدْعُوكُمْ» بجملة اسمية ليدل على ثبوت دعوته وتقويتها.

وقد تقدّم الخلاف في «لا جرم»^(٣). وقال الزمخشري^(٤) هنا: «وَرُوي عن العرب «لا جُرمَ أنه يفعل كذا» بضم الجيم وسكون الراء بمعنى لا بُدَّ^(٥)، وفُعل وفُعل أخوان كُرُشد ورُشد وعُدُم وعُدُم».

(١) الواردة في الآية ٤٠ من هذه السورة. وانظر: الدر المصون ٩٧/٤ في إعرابه للنساء.

(٢) الكشف ٤٢٩/٣.

(٣) الواردة في الآية ٤٣ وانظر: الدر المصون ٣٠٣/٦.

(٤) الكشف ٤٢٩/٣.

(٥) الكشف: «بِرْنة بُدَّ».

آ. (٤٤) قوله: ﴿وَأَفْوَضُ﴾: هذه مستأنفة. وجَوَّزَ أبو البقاء^(١) أن تكونَ حالاً مِنْ فاعل «أقول».

آ. (٤٦) قوله: ﴿النَّارُ﴾: الجمهورُ على رفعها. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «سوء العذاب». الثاني: أنها خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: هو أي سوء العذاب النار؛ لأنه جوابٌ لسؤالٍ مقديرٍ و«يُعْرَضُونَ» على هذين الوجهين: يجوز أن يكونَ حالاً من «النار» ويجوز أن يكونَ حالاً من «آل فرعون». الثالث: أنه مبتدأ، وخبره «يُعْرَضُونَ». وقرأ^(٢) «النار» منصوباً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفسره «يُعْرَضُونَ» من حيث المعنى أي: يَصْلَوْنَ النارَ يُعْرَضُونَ عليها، كقوله: «والظالمين أعداء لهم»^(٣). والثاني: أن ينتصبَ على الاختصاص. قاله الزمخشري^(٤)، فعلى الأول لا محلَّ لـ «يُعْرَضُونَ» لكونه مفسراً، وعلى الثاني هو حالٌ كما تقدّم.

قوله: «ويومَ تقومُ» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه معمولٌ لقولٍ مضمرٍ، وذلك القولُ المضمَرُ محكيٌّ به الجملةُ الأمريةُ من قوله «أَدْخِلُوا» والتقدير: ويُقال له/ يومَ تقومُ الساعةُ: أَدْخِلُوا. الثاني: أنه منصوبٌ بأَدْخِلُوا أي: أَدْخِلُوا [٧٧٦/أ] يومَ تقومُ. وعلى هذين الوجهين فالوقفُ تامٌّ على قوله «وَعَشِيًّا». والثالث: أنه معطوفٌ على الظرفين قبله، فيكونُ معمولاً لـ «يُعْرَضُونَ». فالوقفُ على هذا على قوله «الساعة» و«أَدْخِلُوا» معمولٌ لقولٍ مضمرٍ أي: يُقال لهم كذا وكذا.

(١) الإملاء ٢/٢١٩.

(٢) القرطبي ٣١٨/١٥، البحر ٧/٤٦٨.

(٣) الآية ٣١ من الإنسان.

(٤) الكشاف ٣/٤٣٠.

وقرأ الكسائي^(١) وحزمة ونافع وحفص «أَدْخِلُوا» بقطع الهمزة أمراً مِنْ أَدْخَلَ، قَالَ فرعون مفعولٌ أولٌ، و«أَشَدُّ الْعَذَابِ» مفعولٌ ثانٍ. والباقون «أَدْخِلُوا» بهمزة وصلٍ مِنْ دَخَلَ يَدْخُلُ. قَالَ فرعونُ مُنَادِي حَذَفَ حَرْفُ النِّدَاءِ مِنْهُ، و«أَشَدُّ» منصوبٌ به: إِمَّا ظَرْفًا، وَإِمَّا مَفْعُولًا بِهِ، أَي: ادخلوا يا آل فرعون في أَشَدُّ الْعَذَابِ.

آ. (٤٧) قوله: ﴿وَإِذْ يَتَحَايَّجُونَ﴾: في العاملِ في «إِذْ» ثلاثة أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على «عُدُّوْا» فيكونُ معمولاً له يُعْرَضُونَ «أَي: يُعْرَضُونَ على النار في هذه الأوقاتِ كُلِّهَا، قاله أبو البقاء^(٢). والثاني: أنه معطوفٌ على قوله «إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ»^(٣) قاله الطبري^(٤). وفيه نظرٌ لُبْعِد ما بينهما، ولأنَّ الظاهرَ عَوْدَ الضميرِ مِنْ «يَتَحَايَّجُونَ» على آل فرعون. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمارِ «أَذْكُرُّ» وهو واضحٌ.

قوله: «تَبَعًا» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه اسمُ جمعٍ لتابعٍ، ونحوه^(٥): خَادِمٍ وَخَدَمٍ، وَغَائِبٍ، وَأَدِيمٍ^(٦) وَأَدَمَ. والثاني: أنه مصدرٌ واقع موقع اسمِ الفاعلِ أَي: تابعين. والثالث: أنه مصدرٌ أيضاً، ولكن على حَذَفٍ مضافٍ أَي: ذوي تبعٍ.

قوله: «نَصِيًّا» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يَنْتَصِبَ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ يُدَلُّ عَلَيْهِ

(١) السبعة ٥٧٢، والنشر ٣٦٥/٢، والتيسير ١٩٢، والقرطبي ٣٢٠/١٥، والبحر

٤٦٨/٧.

(٢) الإملاء ٢١٩/٢.

(٣) في الآية ١٨.

(٤) تفسير الطبري ٧٣/٢٤.

(٥) انظر: الارتشاف ٢١٩/١، والمساعد ٤٧٤/٣.

(٦) الأديم: الجلد.

قوله «مُغْنُونَ» تقديره^(١): هل أنتم دافعون عنا نصيباً. الثاني: أَنْ يُضْمَنَّ «مُغْنُونَ» معنى حامِلين. الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ. قال أبو البقاء^(٢): «كما كان شيء» كذلك، ألا ترى إلى قوله «لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً»^(٣) فـ «شَيْئاً» في موضعِ غناء، فكذلك «نصيباً». و«من النار» صفةٌ لـ «نصيباً».

آ. (٤٨) قوله: ﴿إِنَّا كُلُّ﴾ : العامةُ على رفع «كلِّ»، ورفعُه على الابتداء و«فيها» خبرُه، والجملةُ خبرُ «إِنَّ»، وهذا كقوله في آل عمران: «قُلْ إِنْ أَمَرَ كُلُّهُ لَهِ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو^(٤). وقرأ^(٥) ابن السَّمِيعِ وَعِيسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ النَّصَبِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوَاجٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ تَأْكِيداً لاسم «إِنَّ». قال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦): «توكيدٌ لاسمِ إِنَّ، وهو معرفةٌ. والتَّوْنِينُ عَوْضٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، يريد: إِنَّا كُلُّنَا فِيهَا» انتهى. يعني فيكون «فيها» هو الخبر. وإلى كونه تأكيداً ذهب ابنُ عطية^(٧) أيضاً. وقد رَدَّ ابنُ مالِكٍ هذا المذهبَ فقال في «تسهيله»^(٨): «ولا يُسْتَعْنَى بِنِيَةِ إِضَافَتِهِ خِلَافاً لِلزَّمَخْشَرِيِّ»: قلت: وليس هذا مذهباً للزَّمَخْشَرِيِّ وحده بل هو منقول عن الكوفيين^(٩) أيضاً. الثاني: أَنْ تَكُونَ

(١) الأصل: تقدير.

(٢) الإملاء ٢١٩/٢.

(٣) الآية ١١٦ من آل عمران.

(٤) الآية ١٥٤ من آل عمران وانظر: الدر المصون ٤٤٩/٣.

(٥) القرطبي ٣٢١/١٥، والبحر ٤٦٩/٧.

(٦) الكشف ٤٣٠/٣.

(٧) المحرر ١٤٥/١٤.

(٨) التسهيل ١٦٤.

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ١٠/٣.

- غافر -

منصوبةً على الحال، قال ابن مالك^(١): «والقولُ المَرُضِيُّ عندي أن «كلاً» في القراءة المذكورة منصوبةٌ على الحال من الضمير المرفوع في «فيها»، و«فيها» هو العاملُ وقد قُدِّمَتْ عليه مع عَدَمِ تصرُّفه، كما قُدِّمَتْ في قراءةٍ من قرأ: «والسمواتُ مطوياتٌ بيمينه»^(٢). وكقول النابغة^(٣):

٣٩٣٥- رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ
فِيهِمْ وَرَهْطُ رِبِيعَةَ بْنِ خُذَارٍ

وقول بعض الطائيين^(٤):

٣٩٣٦- دَعَا فَأَجَبْنَا وَهُوَ بَادِي ذُلِّهِ
لِسَدِّكُمْ وَكَانَ النَّصْرُ غَيْرَ بَعِيدٍ

يعني بنصب «بادي» وهذا هو مذهب الأخفش^(٥)، إلا أن الزمخشري^(٦) منع من ذلك قال: «فإن قلت: هل يجوز أن يكون «كلاً» حالاً قد عمل فيه «فيها»؟ قلت: لا؛ لأنَّ الظرف لا يعمل في الحال متقدمةً كما يعمل في الظرف متقدماً. تقول: كلُّ يومٍ لك ثوبٌ. ولا تقول: قائماً في الدار زيد». قال الشيخ^(٧): «وهذا الذي منعه أجازته الأخفش إذا توسَّطتِ الحال نحو: «زيد قائماً

(١) بحث ابن مالك في «شرح عمدة الحافظ» ٥٥٦ المسألة بعبارة قريبة مما ينقل عنه السمين هنا.

(٢) الآية ٦٧ من الزمروهي قراءة عيسى والجحدري، انظر: البحر ٤٤٠/٧، والدر المصون ٤٢٨/٦.

(٣) تقدم برقم ٢٧٣٢.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤٦٩/٧.

(٥) انظر: الارتشاف ٣٥٥/٣.

(٦) الكشف ٤٣١/٣.

(٧) البحر ٤٦٩/٧.

- غافر -

في الدار» و«زَيْدٌ قائماً عندك»، والمثال الذي ذكره ليس مطابقاً لما في الآية؛ لأنَّ الآيةَ تَقَدَّمَ فيها المسندُ إليه الحكمُ وهو اسمٌ إنَّ، وتوسَّطَ الحالُ إذا قلنا إنها حالٌ، وتأخَّرَ العاملُ فيها. وأمَّا تمثيلُه بقوله: ولا تقول: «قائماً في الدار زيد»، فقد تأخَّرَ فيه المسندُ والمسندُ إليه. وقد ذكر بعضهم أنَّ المنعَ في ذلك إجماعٌ من النحاة.

قلت: الزمخشريُّ منعه صحيحٌ لأنه ماضٍ على مذهب الجمهور، وأمَّا تمثيلُه بما ذَكَرَ فلا يضرُّه لأنه في محلِّ المنع، فعدمُ تجويزه صحيحٌ.

الثالث أنَّ «كلاً» بدلٌ من «نا» في «إنَّا»، لأنَّ «كلاً» قد وليتِ العوايل / [٧٧٦/ب] فكانه قيل: إنَّ كلاً فيها. وإذا كانوا قد تأوَّلوا قوله^(١):

٢٩٣٧- حَوْلًا أَكْتَعَا

[وقوله: (٢)]

٢٩٣٨- وَحَوْلًا أَجْمَعَا

على البدلِ مع عدمِ تصرُّفِ أَكْتَعِ وَأَجْمَعِ فلأنَّ يجوزَ ذلك في «كل» أوَّلَى

(١) تمامه:

يَا لَيْتِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَّعَا تَحْمِلَنِي الذُّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
ولا يُعرفُ قائلُ الآيات. وهي في الخزانة ٣٥٧/٢، والعيني ٩٣/٤، واللسان
(كتع)، والهمع ١٢٣/٢، والدرر ١٥٦/٢.

(٢) تمامه:

أَوْفَتْ بِهِ حَوْلًا وَحَوْلًا أَجْمَعَا
ولم أهتمد إلى قائله. وهو في الهمع ١٢٤/٢، والدرر ١٥٨/٢.

- غافر -

وَأُخْرَى. وَأَيْضاً فَإِنَّ الْمَشْهُورَ تَعْرِيفُ «كُل» حَالِ قَطْعِهَا. حُكِيَ فِي الْكَثِيرِ الْفَاشِي: «مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِماً وَبِغَضٍّ جَالِئاً»، وَعَزَاهُ بَعْضُهُمْ لِسَيَّوِيهِ. وَتَنْكِيزُ «كُلٍّ» وَنَصْبُهَا حَالاً فِي غَايَةِ الشَّدُوذِ نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِهِمْ كَلًّا» أَيْ: جَمِيعاً. فَإِنَّ قِيلَ: فِيهِ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ فِي ضَمِيرِ الْحَاضِرِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ. أَجِيبُ بِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْكُوفِيِّينَ^(١) وَالْأَخْفَشَ يَرَوْنَ ذَلِكَ، وَأَنْشَدُوا قَوْلَهُ^(٢):

٣٩٣٩- أُنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاغْرِفُونِي
حُمَيْدًا قَدْ تَسَدَّرْتُ السَّنَامَا

فَحُمَيْدًا بَدَلَ مِنْ يَاءٍ «اعْرِفُونِي»، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ الْبَصَرِيُّونَ عَلَى نَصْبِهِ عَلَى الْإِخْطَاصِ. وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا الَّذِي نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ مُحَلُّ الْخِلَافِ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْإِحَاطَةِ وَالشَّمُولِ. وَقَدْ قَالُوا: إِنَّهُ مَتَى كَانَ الْبَدَلُ دَالًّا عَلَى ذَلِكَ جَازٍ، وَأَنْشَدُوا^(٣):

٣٩٤٠- فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا
ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «تَكُونُ لَنَا عِيْدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا»^(٤)، قَالُوا «ثَلَاثَتِنَا» بَدَلُ مِنْ «نَا» فِي «مَكَانِنَا» لِدَلَالَتِهَا عَلَى الْإِحَاطَةِ، وَكَذَلِكَ «لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا» بَدَلُ مِنْ «نَا» فِي «لَنَا»، فَلَا نَجُوزُ ذَلِكَ فِي «كُلٍّ» الَّتِي هِيَ أَصْلٌ فِي الشَّمُولِ وَالْإِحَاطَةِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى. هَذَا كَلَامُ الشَّيْخِ^(٥) فِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَبْرَدَ

(١) انظر: الارتشاف ٦٢٢/٢.

(٢) تقدم برقم ١٨٥١.

(٣) تقدم برقم ١٥١٦.

(٤) الآية ١١٤ من المائدة.

(٥) البحر ٤٦٩/٧ - ٤٧٠.

ومكياً^(١) نَصَّأ على أن البدلَ في هذه الآية لا يجوز، فكيف يدعى أنه لا خلاف في البدل والحالة هذه؟ لا يقال: إن في الآية قولاً رابعاً: وهو أن «كلاً» نعتٌ لاسم «إن» وقد صرح الكسائي والفراء^(٢) بذلك فقالا: هونعت لاسم «إن» لأن الكوفيين يطلقون اسم النعت على التأكيد، ولا يريدون حقيقة النعت. وممن نَصَّ على ما قلته من التأويل المذكور مكِّي رحمه الله تعالى، ولأن الكسائي إنما جَوَّز نعت ضمير الغائب فقط دون المتكلم والمخاطب.

آ. (٤٩) قوله: ﴿يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾: في «يوماً» وجهان، أحدهما: أنه ظرفٌ لـ «يُخَفَّفُ». ومفعولٌ «يُخَفَّفُ» محذوفٌ أي: يُخَفَّفُ عنا شيئاً من العذاب في يوم. ويجوز على رأي الأخفش أن تكون «مِنْ» مزيدة^(٣)، فيكون «العذاب» هو المفعول، أي: يُخَفَّفُ عنا في يوم العذاب. الثاني: أن يكون مفعولاً به، واليوم لا يُخَفَّفُ، وإنما يُخَفَّفُ مظلوفه فالتقدير: يُخَفَّفُ عذاب يوم. وهو قَلْبُ لقوله «من العذاب»، والقول بأنه صفة مؤكدة كالحال أقلق منه. والظاهر أن «من العذاب» هو المفعول لـ «يُخَفَّفُ»، و«مِنْ» تبعيضية، و«يوماً» ظرف. سألوا أن يخفف عنهم بعض العذاب لا كله في يومٍ ما، لا في كل يومٍ ولا في يومٍ معين.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾: قرأ الجمهور «يقوم» بالياء من أسفل. وأبو عمرو^(٤) في رواية المنقرئ عنه وابن هرمز وإسماعيل بالتاء من فوق لتانيث الجماعة. والأشهاد يجوز أن يكون جمع شهيد كـ شريف

(١) المشكل ٢٦٧/٢.

(٢) معاني القرآن ١٠/٣.

(٣) حيث لا يشترط دخولها على نكرة.

(٤) القرطبي ٣٢٣/١٥، والبحر ٤٧٠/٧.

وأشرف، وهو مطابق لقوله: «كَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ»^(١) وَأَنْ يَكُونَ جَمْعُ شَاهِدٍ كَصَاحِبٍ وَأَصْحَابٍ، وهو مطابق لقوله: «إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا»^(٢).

آ. (٢٥) قوله: ﴿يَوْمَ﴾: بدلٌ مِنْ «يوم» قبله أو بيانٌ له، أو نصبٌ بإضمار أَغْنَى. وقد تقدّم الخلافُ في قوله «يُنْفَعُ الظَّالِمِينَ» بالتاء والياء آخر الروم^(٣).

آ. (٥٤) قوله: ﴿هَدَىٰ وَذَكَرَى﴾: فيهما وجهان، أحدهما: أنهما مفعولٌ مِنْ أَجْلَهُمَا أي: لأجل الهدى والذكر. والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال.

آ. (٥٥) قوله: ﴿لَذُنِّبِكَ﴾: قيل: المصدرُ مضافٌ للمفعول أي: لذنب أُنِيبَ فِي حَقِّكَ. والظاهرُ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ مَا أَرَادَ، وَإِنْ لَمْ يَجْزُ لَنَا نَحْنُ أَنْ نُضِيفَ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَنْبًا.

آ. (٥٧) قوله: ﴿لَخَلَقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾: المصدران مضافان لمفعوليهما. والفاعلُ محذوفٌ وهو اللَّهُ تعالى. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مضافاً للفاعل أي: أَكْبَرُ مِمَّا يَخْلُقُهُ النَّاسُ أي: يَصْنَعُونَهُ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرَيْنِ وَاقْعَيْنِ مَوْقِعِ المَخْلُوقِ أي: مَخْلُوقُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ مَخْلُوقِهِمَا أي: جُرْمُهَا أَكْبَرُ مِنْ جُرْمِهِمَا.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَلَا الْمَسِيءُ﴾: «لا» زائدةٌ للتوكيدِ لِأَنَّهُ لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ بِالصَّلَةِ بَعْدَ قِسْمِ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَعَادَ مَعَهُ «لا» توكيداً. وإنما قدّم

(١) الآية ٤١ من النساء.

(٢) الآية ٤٥ من الأحزاب.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٥٧ من الروم.

المؤمنين لمجاوَرَتهم / قوله «والبصير»، واعلم أن التقابل يجيء على ثلاث [٧٧٧/أ] طرق، أحدها: أن يجاورَ المناسب ما يناسبه كهذه الآية. والثانية: أن يتأخَّر المتقابلان كقوله تعالى: «مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ»^(١). والثالثة: أن يُقَدِّمَ مقابلَ الأول، ويُؤخِّرَ مقابلَ الآخر، كقوله تعالى: «وما يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ»^(٢) وكلُّ ذلك تَفَنُّنٌ في البلاغة. وقَدِّمَ الْأَعْمَى في نَفْيِ التَّساوِي لمجيبه بعد صفةِ الذم في قوله «ولكنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ».

قوله: «تَتَذَكَّرُونَ» قرأ الكوفيون بقاء الخطاب، والباقيون^(٣) بقاء الغيبة. فالخطابُ على الالتفاتِ للمذكورين بعد الإخبار عنهم، والغيبةُ نظراً لقوله: «إنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ»^(٤) وهم الذين التفتَ إليهم في قراءة الخطاب.

آ. (٦٢) قوله: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾: العامةُ على الرفع، وزيد بن علي^(٥) نصبه، قال الزمخشري^(٦): «على الاختصاص». وقرأ طلحة بقاء الغيبة^(٧).

آ. (٦٣) قوله: ﴿كَذَلِكَ يُؤْفَكُ﴾: أي: مثل ذلك الإفك.

(١) الآية ٢٤ من هود.

(٢) الآية ١٩ من فاطر.

(٣) السبعة ٥٧٢، والتيسير ١٩٢، والنشر ٣٦٥/٢، والحجة ٦٣٥، القرطبي ٣٢٥/١٥، والبحر ٤٧٢/٧.

(٤) في الآية ٥٦.

(٥) البحر ٤٧٣/٧.

(٦) الكشف ٤٣٤/٣.

(٧) في قوله يؤفك، انظر: البحر ٤٧٣/٧.

آ. (٦٤) قوله: ﴿فَاحْسَنَ صُورَكُمْ﴾: قرأ^(١) أبو رزين والأعمش: «صُورَكُمْ» بكسر الصاد فراراً من الضمة قبل الواو، وقرأت فرقة بضم الصاد وسكون الواو وجعلته اسم جنس لصورة كبشر وبشرة.

آ. (٧٠) قوله: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾: يجوز فيه أوجه: أن يكون بدلاً من الموصول قبله، أو بياناً له، أو نعتاً، أو خبر مبتدأ محذوف، أو منصوباً على الذم. وعلى هذه الأوجه فقوله «فسوف يعلمون» جملة مستأنفة سبقت للتهديد. ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر الجملة من قوله «فسوف يعلمون» ودخول الفاء فيه واضح.

آ. (٧١) قوله: ﴿إِذَا الْأَغْلَالُ﴾: جُوزوا في «إذ» هذه أن تكون بمعنى «إذا» لأن العامل فيها محقق الاستقبال، وهو «فسوف يعلمون»، قالوا: وكما تقع «إذا» موقع «إذ» في قوله تعالى: «وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها»^(٢) كذلك تقع «إذ» موقعها، وقد مضى نحو من هذا في البقرة عند قوله «ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب»^(٣). قالوا: والذي حسن هذا يقق وقوع الفعل فأخرج في صورة الماضي. قلت: ولا حاجة إلى إخراج «إذ» عن موضوعها، بل هي باقية على دلالتها على الماضي، وهي منصوبة بقوله «فسوف يعلمون» نصب المفعول به أي: فسوف يعلمون يوم القيامة وقت الأغلال في أعناقهم أي: وقت سبب الأغلال، وهي المعاصي التي كانوا يفعلونها في الدنيا كأنه قيل: سيعرفون وقت معاصيهم التي تجعل الأغلال في أعناقهم. وهو وجه واضح، غاية ما فيه التصرف في «إذ» بجعلها مفعولاً بها، ولا يضر ذلك؛ فإن

(١) الإتحاف ٢/٤٣٩، والقرطبي ١٥/٣٢٨، والبحر ٧/٤٧٣.

(٢) الآية ١١ من الجمعة.

(٣) الآية ١٦٥ من البقرة.

المُعَرِّبين غالباً أوقاتهم يقولون: منصوبٌ بـ اذْكُرْ مقدراً ولا يكون حينئذٍ إلا مفعولاً به لاستحالة عمل المستقبل في الزمن الماضي. وجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ منصوباً بـ اذْكُرْ مقدراً أي: اذْكُرْ لهم وقت الأغلال ليخافوا وينزجروا. فهذه ثلاثة أوجه، خيرها أوسطها.

قوله: «والسَّلاسلُ» العامة على رَفْعِها. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على الأغلال، وأخبر عن النوعين بالجاء، فالجاء في نية التأخير. والتقدير: إذ الأغلالُ والسَّلاسلُ في أعناقهم. الثاني: أنه مبتدأ، وخبره محذوفٌ لدلالة خبر الأول عليه. الثالث: أنه مبتدأ أيضاً، وخبره الجملة من قوله «يُسْحَبُونَ». ولا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ يَعودُ عليه منها. والتقدير: والسَّلاسلُ يُسْحَبُونَ بها حُذِفَ لقوة الدلالة عليه. فَيُسْحَبُونَ مرفوعٌ المحلُّ على هذا الوجه. وأما في الوجهين المتقدمين فيجوز فيه النصبُ على الحال من الضمير المَنُوي في الجاء، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مستأنفاً.

وقرأ^(١) ابن مسعود وابن عباس وزيد بن علي وابن وثاب والمسيبي في اختياره «والسَّلاسلُ» نصباً «يُسْحَبُونَ» بفتح الياء مبنياً للفاعل، فيكون «السَّلاسلُ» مفعولاً مقديماً، ويكون قد عطفَ جملةً فعليةً على جملة اسمية. قال ابن عباس في معنى / هذه القراءة: «إذ كانوا يَجْرُونَها، فهو أشدُّ عليهم يَكْلِفُونَ ذلك، ولا يُطيقونه». وقرأ ابن عباس وجماعة «والسَّلاسلُ» بالجر، «يُسْحَبُونَ» مبنياً للمفعول. وفيها ثلاثة تأويلات، أحدها: الحَمْلُ على المعنى تقديره: إذ أعناقهم في الأغلال والسَّلاسلُ، فلما كان معنى الكلام ذلك حُجِلَ عليه في العطف. قال الزمخشري^(٢): «ووجهه أنه لو قيل: إذ أعناقهم

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٤٧٥، والمحتسب ٢/٢٤٤، والقرطبي ١٥/٣٣٢.

(٢) الكشف ٣/٤٣٦.

- غافر -

في الأغلال، مكانَ قوله: «إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ» لكان صحيحاً مستقيماً، فلماً كانتا عبارتين مُتَعَقِبَتَيْنِ^(١) حَمَلَ قوله: «والسلاسل» على العبارة الأخرى. ونظيره^(٢):

٣٩٤١- مَشَائِمُ لَبَسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً
وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَنِي غُرَابُهَا

كانه قيل: بِمُصْلِحِينَ وُقِرَىءَ «بالسلاسل». وقال ابن عطية^(٣): «تقديره: إِذِ أَعْنَاقَهُمْ فِي الْأَغْلَالِ وَالسَّلَاسِلِ، فَعُطِفَ عَلَى الْمُرَادِ مِنَ الْكَلَامِ لَا عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفْظِ، إِذِ تَرْتِيبُهُ فِيهِ قَلْبٌ وَهُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِ الْعَرَبِ «أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَةَ فِي رَأْسِي». وفي مصحف أبي «وفي السلاسل يُسْحَبُونَ». قال الشيخ^(٤) بعد قول ابن عطية والزمخشري المتقدم: «وَيُسَمَّى هَذَا الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ، إِلَّا أَنَّ تَوَهُّمَ إِدْخَالِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى «مُصْلِحِينَ» أَقْرَبُ مِنْ تَغْيِيرِ تَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ بِأَسْرَها، والقراءة مِنْ تَغْيِيرِ تَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ بِأَسْرَها. ونظيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٥):

٣٩٤٢- أَجِدْكَ لَنْ تَرَى بِشُعَيْلِيَّاتٍ
وَلَا بَيْدَاءَ نَاجِيَةً ذَمُولًا
وَلَا مَتَدَارِكٍ وَاللَّيْلُ طَفْلٌ
بِبَعْضِ نَوَاشِغِ الْوَادِي حُمُولًا

(١) الكشف: «متعقبين».

(٢) تقدم برقم ١٣٥٣.

(٣) المحرر ١٥٥/١٤.

(٤) البحر ٤٧٥/٧.

(٥) تقدم برقم ١٠٤٥.

التقدير: لست براء ولا متدارك. وهذا الذي قالاه سَبَقهما إليه الفراء^(١) فإنه قال: «مَنْ جَرَّ السَّلاسلَ حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى، إِذِ الْمَعْنَى: أَعْنَاقُهُمْ فِي الْأَغْلالِ وَالسَّلاسلِ».

الوجه الثاني: أنه عطف على «الحميم»، فقدّم على المعطوف عليه، وسيأتي تقريرُ هذا. الثالث: أن الجرّ على تقدير إضمار الخافض، ويؤيّدُه قراءةُ أبي «وفي السلاسل» وقراه غيره «وبالسلاسل» وإلى هذا نحا الزجاج^(٢). إلّا أن ابن الأنباري رَدّه وقال: «لوقلت: «زيد في الدار» لم يَحْسُنْ أَنْ تُضَمَّرَ «في» فتقول: «زيد الدار» ثم ذكر تأويل الفراء. وخرّج القراءة عليه ثم قال: كما تقول: «خاصم عبد الله زيدا العاقلين» بنصب «العاقلين» ورفعه؛ لأن أحدهما إذا خاصمه صاحبه، فقد خاصمه الآخر. وهذه المسألة ليست جارية على أصول البصريين، ونصّوا على منعها، وإنما قال بها من الكوفيين ابن سعدان. وقال مكّي^(٣): «وقد قرئ بالسلاسل، بالخفض على العطف على «الأعناق» وهو غلط؛ لأنه يصير: الأغلال في الأعناق وفي السلاسل، ولا معنى للأغلال في السلاسل». قلت: وقوله على العطف على «الأعناق» ممنوع بل خفضه على ما تقدّم. وقال أيضاً: «وقيل: هو معطوف على «الحميم» وهو أيضاً لا يجوز؛ لأنّ المعطوف المخفوض لا يتقدّم على المعطوف عليه، لوقلت: «مررتُ وزيد بعمر» لم يجز، وفي المرفوع يجوز نحو: «قام زيد عمرو» ويبعد في المنصوب، لا يحسن: «رأيتُ وزيداً عمراً» ولم يجزه في المخفوض أحد».

قلت: وظاهر كلامه أنه يجوز في المرفوع بعيد، وقد نصّوا أنه لا يجوز

(١) معاني القرآن ١١/٣.

(٢) معاني القرآن ٣٧٨/٤.

(٣) المشكل ٢٦٨/٢.

- غافر -

إلا ضرورة بثلاثة شروط: أن لا يقع حرف العطف صدراً، وأن يكون العامل متصرفاً، وأن لا يكون المعطوف عليه مجزوراً، وأنشدوا^(١):

٣٩٤٣-

عليك ورحمة الله السلام

إلى غير ذلك من الشواهد، مع تنصيصهم على أنه مختص بالضرورة. والسلسلة معروفة. قال الراغب^(٢): «وتسلسل الشيء: اضطرب كأنه تصور منه تسلسل متردد، فتردد لفظه تنبيه على تردد معناه. وماء سلسل متردد في مفره». والسحب: الجر بعنف، والسحاب من ذلك؛ لأن الرياح تجره، أو لأنه يجر الماء. وسجرت^(٣) التور أي: ملأته ناراً وهيئتها. ومنه البحر المسجور أي: المملوء. وقيل: المضطرب ناراً. قال الشاعر^(٤):

٣٩٤٤- إذا شاء طالع مسجورة

ترى حولها النبع والشوخطا

فمعنى قوله تعالى هنا: «ثم في النار يسجرون» أي: يؤقد لهم، كقوله: «وقودها الناس»^(٥) والسجير: الخليل الذي يسجر في مودة خليله، كقولهم: فلان يحترق في مودة فلان.

(١) تقدم برقم ١٨٥٤.

(٢) المفردات ٢٣٧.

(٣) في الآية ٧٢.

(٤) البيت للنمر بن تولب، وهو في ديوانه ٣٨٠، والمجاز ٢/٢٣٠، والقمرطبي

٣٣٣/١٥، والمفردات ٢٢٤. والبيت في وصف وعل. النبع: شجر جبلي.

(٥) الآية ٢٤ من البقرة.

آ. (٧٥) قوله: ﴿تَفَرَّحُونَ﴾، «تَمَرَحُونَ» مِنْ باب التَجَنُّسِ المحرَّف، وهو أن يقع الفرق بين اللفظين بحرف.

آ. (٧٦) قوله: ﴿فَيْشَ مَشَوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾: المخصوص محذوف أي: جهنم، أو مشواكم، ولم يقل فَيْشَ مَدْخَلٌ؛ لأن الدخول لا يدوم وإنما يدوم الثواء؛ فلذلك خصه بالذم، وإن كان الدخول أيضاً مذموماً.

آ. (٧٧) قوله: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾: قال الزمخشري^(١): «أصله: فَإِنْ نَرَكْ و «ما» مزيدة لتأكيد معنى الشرط، ولذلك أُلْحِقَتِ النون بالفعل. ألا تراك لا تقول: إِنْ تُكْرِمَنِي أُكْرِمَكَ، ولكن إِمَّا تُكْرِمَنِي أُكْرِمَكَ». قال الشيخ^(٢): «وما ذكره مِنْ تلازمِ النون، و «ما» الزائدة ليس مذهب سيبويه، إنما هو مذهب المبرد والزجاج، ونص سيبويه على التخيير^(٣)». / قلت: وهذه القواعد وإن [٧٧٨/١] تقدّمتْ مُستوفاة، إلا أنني أذكرها لذكرهم إياها، وفي ذلك تنبيه أيضاً وتذكير بما تقدّم.

قوله: «فإلينا يُرْجَعُونَ» ليس جواباً للشرط الأول، بل جواباً لِمَا عُطِفَ عليه، وجواب الأول محذوف. قال الزمخشري^(٤): «فإلينا يُرْجَعُونَ» متعلق بقوله: «نَتَوَفِّيكَ» وجواب «نُرِيَنَّكَ» محذوف تقديره: فإن نُرِيَنَّكَ بعض الذي نَعِدُّهُمْ مِنَ العذاب وهو القتل^(٥) يوم بدرٍ فذاك، وإن تَوَفِّيَنَّكَ قبل يوم بدرٍ فلإلينا

(١) الكشف ٤٣٧/٣.

(٢) البحر ٤٧٧/٧.

(٣) أي: إن شئت أتيت بـ «ما» دون النون، وإن شئت أتيت بالنون دون ما. وانظر:

الكتاب ١٥٢/٢.

(٤) الكشف ٤٣٨/٣.

(٥) الكشف: والأسر.

- غافر -

يُرْجَعُونَ فَنَنْتَقِمُ مِنْهُمْ أَشَدَّ الْإِنْتِقَامِ». قلت: قد تقدّم مثل هذا في سورة يونس^(١) وبحث الشيخ معه فَلْيَلْتَفَتْ إليه. وقال الشيخ^(٢): «وقال بعضهم: جواب «فإِذَا نُرِيَّتْكَ» محذوفٌ لدلالة المعنى عليه أي: فَتَقَرَّرْ عَيْنُكَ. ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «فإِذَا يُرْجَعُونَ» جواباً للمعطوف عليه والمعطوف، لأنَّ تركيب «فإِذَا نُرِيَّتْكَ بعض الذين نَعُدُّهُمْ في حياتك فإِذَا يُرْجَعُونَ» ليس بظاهر، وهو يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جواب «أَوْ تَتَوَفَّيَنَّكَ» أي: فإِذَا يُرْجَعُونَ فَنَنْتَقِمُ مِنْهُمْ وَنَعُدُّهُمْ لكونهم لم يَتَّبِعوك. نظير هذه الآية قوله تعالى: «فإِذَا نَذَّهَبْنَا بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ، أَوْ نُرِيَّتْكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِمْ مُقْتَدِرُونَ»^(٣) إلا أنه هنا صرَّح بجواب الشرطين». قلت: وهذا بعينه هو قول الزمخشري.

وقرأ^(٤) السلمي ويعقوب «يُرْجَعُونَ» بفتح ياء الغيبة مبنياً للفاعل وابن مصرف ويعقوب أيضاً بفتح تاء الخطاب.

آ. (٧٨) قوله: ﴿مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا﴾: يجوز أن يكون «منهم» صفة لـ «رُسُلًا»، فيكون «مَنْ قَصَصْنَا» فاعلاً به لاعتماده، ويجوز أن يكون خبراً مقدماً، و«مَنْ» مبتدأ مؤخر. ثم في الجملة وجهان: الوصف لـ «رُسُلًا» وهو الظاهر والاستئناف.

آ. (٧٩) قوله: ﴿مِنْهَا، وَمِنْهَا﴾^(٥): «مِنْ» الأولى يجوز أن تكون للتبعية، إذ ليس كلُّها تُرْكَبُ، ويجوز أن تكون لابتداء الغاية إذ المراد

(١) انظر: الدر المنصور ٢١١/٦.

(٢) البحر ٤٧٧/٧.

(٣) الآية ٤٢ من الزخرف.

(٤) الإتحاف ٤٣٩/٢، والنشر ٢٠٨/٢، والبحر ٤٧٧/٧.

(٥) «لتركبوا منها، ومنها تأكلون».

بالأنعام شيء خاص، وهي الإبل. قال الزجاج^(١): «لأنه لم يُعَهَّد للركوب غيرها». وأما الثانية فكالأولى. وقال ابن عطية^(٢): «هي لبيان الجنس» قال: «لأن الخيل منها ولا تؤكل».

آ. (٨٠) قوله: ﴿وَعَلَى الْفُلْكِ﴾: اختير لفظ «على» هنا على لفظ «في» كقوله: «قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا»^(٣) لمناسبة قوله: «وعليها»، كذا أجابوا. ويظهر أن «في» هناك أليق؛ لأن سفينة نوح عليه السلام على ما يقال كانت مطبقة عليهم، وهي محيطة بهم كالوعاء. وأما غيرها فالاستعلاء فيه واضح؛ لأن الناس على ظهرها.

آ. (٨١) قوله: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ﴾: منصوب بـ «تُنْكِرُونَ» وقُدِّم وجوباً؛ لأن له صدر الكلام. قال مكي^(٤): «ولو كان مع الفعل هاء لكان الاختيار الرفع في أي» بخلاف ألف الاستفهام تَدْخُلُ على الاسم، وبعدها فعل واقع على ضمير الاسم، فالاختيارُ النصبُ نحو قولك: أزيداً ضربته، هذا مذهب سيويه^(٥) فرق بين الألف وبين أي قلت: يعني أنك إذا قلت: «أَيُّهُمْ ضربته» كان الاختيار الرفع لأنه لا يُحَوِّجُ إلى إضمار، مع أن الاستفهام موجود في «أزيداً ضربته» يُختار النصب لأجل الاستفهام فكان مقتضاه اختيار النصب أيضاً، فيما إذا كان الاستفهام بنفس الاسم. والفرق عسير. وقال

(١) عبارته في معاني القرآن ٣٧٨/٤: «الأنعام هنا الإبل».

(٢) عبارة المطبوعة من المحرر ١٥٨/١٤: «منها الثانية لبيان الجنس لأن الجمع منها يؤكل» ولعلها محرفة.

(٣) الآية ٤٠ من هود.

(٤) المشكل ٢٦٨/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٥٢/١.

الزمخشري^(١): «فَأَيُّ آيَاتِ جَاءَتْ عَلَى اللُّغَةِ الْمُسْتَفِيزَةِ. وقولك: «فَايَةُ آيَاتِ اللَّهِ» قليل؛ لأنَّ التفرقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء غير الصفات نحو: جمار وجمارة غريب، وهو في «أَيَّ» أغرب لإبهامه. قال الشيخ^(٢): «وَمِنْ قِلَّةِ تَأْنِيثِ «أَيَّ» قوله^(٣)».

٣٩٤٥- بَأَيَّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحَسَبُ

قوله: «وهو في أَيَّ أغرب» إنَّ عنى «أَيَّا» على الإطلاق فليس بصحيح، لأنَّ المستفيض في النداء أنَّ يُؤنَّث في نداء المؤنث كقوله تعالى: «يا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ»^(٤) ولا نعلم أحداً ذكر تذكيرها فيه، فيقول: يا أَيُّهَا المرأة، إلَّا صاحب «البدیع في النحو»^(٥)، وإنَّ عنى غير المناداة فكلامه صحيح يَقُلُّ تأنيثها في الاستفهام وموصولة وشرطية^(٦). قلت: وأمَّا إذا وقعت صفة لنكرة وحالاً لمعرفة، فالذي ينبغي أنَّ يجوز الوجهان كالموصولة، ويكون التأنيث أقلَّ نحو: «مررتُ بامرأةٍ أَيْ امرأةٍ» و«جاءتْ هندُ أَيْ امرأةٍ»، وكان ينبغي للشيخ أنَّ ينبّه على هذين الفرعَيْن.

آ. (٨٢) قوله: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ﴾: يجوزُ في ما أنَّ تكونَ نافيةً، واستفهاميةً بمعنى النفي، ولا حاجةَ إليه.

(١) الكشف ٣/٤٣٩.

(٢) البحر ٧/٤٧٨.

(٣) تقدم برقم ٧٢٤.

(٤) الآية ٢٧ من الفجر.

(٥) كتاب البدیع في النحو للإمام أبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦، وللشيخ محمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١.

انظر: كشف الظنون ١/٢٣٦.

(٦) سقط قوله: «وشرطية» في مطبوعة البحر.

قوله: «ما كانوا» يجوز أن تكون «ما» مصدرية، ويجوز أن تكون بمعنى الذي، فلا عائد على الأول، وعلى الثاني هو محذوف أي: يَكْسِبُونَهُ، وهي فاعل بـ «أَغْنَى» على التقديرين.

آ. (٨٣) قوله: ﴿بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه تهكُّم بهم. والمعنى: ليس عندهم علم. الثاني: أن ذلك جاء على زعمهم أن عندهم علماً ينتفعون به. الثالث: أن «مِنْ» بمعنى بدل أي: بما عندهم من الدنيا بدل العلم. وعلى هذه الأوجه فالضميران للكفار. الرابع: [٧٧٨ب/] أن يكون الضميران للرسول أي: فَرِحَ الرُّسُلُ بما عندهم من العلم. الخامس: أن الأول للكفار، والثاني للرسول، ومعناه: فَرِحَ الكفارُ فَرَحَ ضَحِكٍ واستهزاء بما عند الرُّسُلِ مِنَ الْعِلْمِ، إذ لم يَأْخُذُوهُ بِقَبُولِهِ وَيَمَثِلُوا أَوْامِرَ الْوَحْيِ ونواهيهِ. وقال الزمخشري^(١): «ومنها - أي من الوجوه - أن يَوْضَعُ قَوْلُهُ: «فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ» مبالغة في نفي فَرَجِهِم بِالْوَحْيِ الْمَوْجِبِ لِأَقْصَى الْفَرَحِ وَالْمَسَرَّةِ مع تهكُّم بِفَرْطِ خُلُوقِهِمْ مِنَ الْعِلْمِ وَجَهْلِهِمْ». قال الشيخ^(٢): «وَلَا يُعْبَرُ بِالْجُمْلَةِ الظَّاهِرِ كَوْنُهَا مُثَبَّتَةً عَنِ الْجُمْلَةِ الْمُنْفِيَةِ، إِلَّا فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ نَحْوُ: «شَرُّ أَمْرٍ ذَا نَابٍ»^(٣)، على خلاف فيه، ولما آلَ أَمْرُهُ إِلَى الْإِثْبَاتِ^(٤) الْمَحْصُورِ جازاً. وأما في الآية فينبغي أن لا يُحْمَلَ عَلَى الْقَلِيلِ؛ لَأَن فِي ذَلِكَ تَخْلِيطاً لِمَعْنَايِ الْجُمْلَةِ الْمُتَبَايِنَةِ.

آ. (٨٥) قوله: ﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ﴾: يجوز رفع

(١) الكشف ٤٣٩/٣.

(٢) البحر ٤٧٩/٧.

(٣) مثل عربي مجمع الأمثال ٣٧٠/١، والمستقصى ١٣٠/٢.

(٤) البحر: «الإثبات».

«إِيْمَانُهُمْ» اسماً لـ «كَانَ»، و «يَنْفَعُهُمْ» جملة خبراً مقدماً، ويجوز أن يرتفع بأنه فاعل «يَنْفَعُهُمْ»، وفي «كَانَ» ضمير الشأن. وقد تقدّم لك هذا مُحَقَّقاً عند قوله: «ما كان يَصْنَعُ فرعونُ»^(١) وأنه لا يكونُ من بابِ التنازعِ فعليك بالالتفاتِ إليه، ودخل حرفُ النفي على الكونِ لا على النفي؛ لأنه بمعنى لا يَصْصَحُ ولا ينبغي، كقوله: «ما كان لله أن يتَّخَذَ مِنْ وَلَدٍ»^(٢).

قوله: «سُنَّةَ اللَّهِ» يجوزُ انتصابُها على المصدرِ المؤكِّدِ لمضمونِ الجملةِ، يعني: أن الذي فَعَلَ اللَّهُ بهم سُنَّةً سابقةً من الله. ويجوزُ انتصابُها على التحذيرِ أي: احذروا سُنَّةَ اللَّهِ في المكذِّبين التي قد خَلَّتْ في عباده. و«هنالك» في الأصل مكان. قيل: واستعير هنا للزمان، ولا حاجة له، فالمكانية فيه ظاهرة.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الطُّوْلِ]

(١) الآية ١٣٧ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٤٣٩/٥.

(٢) الآية ٣٥ من مريم.

سورة حم السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿تَنْزِيلٌ﴾: يجوز أن يكون خبر «حم» على القول بأنها اسم للسورة، أو خبر ابتداء مضمّر أي: هذا تنزيل أو مبتدأ، وخبره «كتابُ فُصِّلَتْ».

آ. (٣) قوله: ﴿كِتَابٌ﴾: قد تقدّم أنه يجوز أن يكون خبراً لـ «تنزيل» ويجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون بدلاً من «تنزيل»، وأن يكون فاعلاً بالمصدر، وهو «تنزيل» أي: نَزَلَ كتابٌ، قاله أبو البقاء^(١)، و«فُصِّلَتْ آياته» صفة لكتاب.

قوله: «فُرِئْنَا» في نصبه ستة أوجه، أحدها: هو حال بنفسه و«عربياً» صفته، أو هو حال موطنه، والحال في الحقيقة «عربياً»، وهي حال غير متقلة. وصاحب الحال: إمّا «كتابٌ» لوصفه بـ «فُصِّلَتْ»، وإمّا «آياته»، أو منصوب على المصدر أي: تقرأه قرآناً، أو على الاختصاص والمدح، أو مفعول ثانٍ لـ «فُصِّلَتْ»، أو منصوب بتقدير فعلٍ أي: فُصِّلناه قرآناً.

قوله: «لقومٍ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يتعلق بـ «فُصِّلَتْ» أي: فُصِّلَتْ لهؤلاء وبيّنت لهم؛ لأنهم هم المتفعّلون بها، وإن كانت مُفَصَّلَةٌ في نفسها

(١) الإملاء ٢/ ٢٢٠.

لجميع الناس . الثاني : أن يتعلّق بمحذوفٍ صفةٌ لـ «قُرْآنًا» أي : كائنًا لهؤلاءِ خاصةً لما تقدّم في المعنى . الثالث : أن يتعلّق بـ «تَنْزِيلٌ» وهذا إذا لم يُجْعَل «من الرحمن» صفةً له ؛ لأنك إن جَعَلْتَ «من الرحمن» صفةً له فقد أَعْمَلْتَ المصدرَ الموصوفَ ، وإذا لم يكن «كتابٌ» خبراً عنه ولا بدلاً منه ؛ لثلا يلزَم الإخبارُ عن الموصولِ أو البدلِ منه قبلَ تمامِ صليته . وَمَنْ يَتَسَنَّعْ في الظرفِ وعديله لم يُبَالِ بشيءٍ من ذلك . وأما إذا جَعَلْتَ «من الرحمن» متعلّقاً به و«كتابٌ» فاعلاً به فلا يَضُرُّ ذلك ؛ لأنه مِنْ تَمَاتِهِ وليس بأجنبيٍّ ، وهذا الموضعُ ممّا يُظهِرُ حُسْنَ علمِ الإعرابِ ، ويُدَرِّبُك في كثيرٍ من أبوابه .

آ . (٤) قوله : ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ : يجوزُ أن يكونا نعتين لـ «قُرْآنًا» ، وأن يكونا حاليتين : إمّا مِنْ «كتاب» ، وإمّا مِنْ «آياته» ، وإمّا مِنْ الضميرِ المنويِّ في «قُرْآنًا» . وقرأ^(١) زيد بن علي برفعهما على النعتِ لـ «كتاب» أو على خبرِ ابتداءٍ مضميرٍ أي : هو بشيرٌ ونذيرٌ .

آ . (٥) قوله : ﴿فِي أَكْثَنَةٍ﴾ : قال الزمخشري^(٢) : «فإن قلت : هَلَّا قيل : على قلوبنا أَكْثَنُ كما قيل : وفي آذاننا وَقُرْ ، ليكونَ الكلامُ على نَمَطٍ واحد . قلت : هو على نَمَطٍ واحدٍ ؛ لأنه لا فَرْقٌ في المعنى بين قولك : قلوبنا في أَكْثَنَةٍ ، وعلى قلوبنا أَكْثَنُ ، والدليلُ عليه قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا على قلوبهم أَكْثَنَ﴾^(٣) ، ولو قيل : جَعَلْنَا قلوبهم في أَكْثَنَةٍ لم يختلف المعنى ، وترى المطايعَ منهم لا يَرَوْنَ^(٤) الطباقَ والملاحظةَ إلّا في المعاني» . قال الشيخ^(٥) : «و«في» هنا

(١) القرطبي ٣٣٨/١٥ ، البحر ٤٨٣/٧ .

(٢) الكشف ٤٤٢/٣ .

(٣) الآية ٢٥ من الأنعام .

(٤) الكشف : «لا يراعون» .

(٥) البحر ٤٨٤/٧ .

أَبْلَغُ مِنْ «على» لَأَنَّهُمْ قَصَدُوا الْإِفْرَاطَ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ بِحُصُولِ قُلُوبِهِمْ فِي أَكْثَرِ
اِحْتَوَتْ عَلَيْهَا احْتَوَاءَ الظَّرْفِ عَلَى الْمَظْرُوفِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا شَيْءٌ،
كَمَا تَقُولُ: «المالُ في الكيس» بخلاف قولك: «على المالِ كيسٌ»، فَإِنَّهُ
لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ وَعَدَمِ الْوُصُولِ دَلَالَةَ الْوَعَاءِ، وَأَمَّا «وجعلنا» فهو من إخبار
اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَخْتِاجُ إِلَى مِبَالِغَةٍ. وَتَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْأَكْثَةِ وَالْوَقْرِ^(١). / [١/٧٧٩]

وَقَرَأَ طَلْحَةَ^(٢) بِكسر الواوِ وَتَقَدَّمَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

قوله: «مِمَّا تَدْعُونَا» مِنْ فِي «مِمَّا» وَفِي «وَمِنْ بَيْنِنَا» لابتداء الغاية
فَالْمَعْنَى: أَنَّ الْحِجَابَ ابْتَدَأَ مِنَّا وَابْتَدَأَ مِنْكَ، فَالْمَسَافَةُ الْمَتَوَسِّطَةُ لَجِهَتِنَا وَجِهَتِكَ
مُسْتَوْعِبَةٌ لَا فِرَاقَ فِيهَا، فَلَوْلَمْ تَأْتِ «مِنْ» لَكَانَ الْمَعْنَى: أَنَّ حِجَابًا حَاصِلٌ وَسَطَ
الْجِهَتَيْنِ، وَالْمَقْصُودُ الْمِبَالِغَةُ بِالتَّبَايُنِ الْمُفْرَطِ، فَلِذَلِكَ جِيءَ بِـ «مِنْ» قَالَهُ
الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣). وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: فِي
أَكْثَةٍ مَحْجُوبَةٍ عَنْ سَمَاعٍ مَا تَدْعُونَا إِلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِـ «أَكْثَةٍ»؛ لِأَنَّ
الْأَكْثَةَ الْأَغْشِيَّةَ، وَلَيْسَتْ الْأَغْشِيَّةُ مِمَّا يُدْعَوْنَ^(٥) إِلَيْهِ».

آ. (٦) قوله: ﴿قُلْ﴾: قَرَأَ^(٦) ابْنُ وَثَّابٍ وَالْأَعْمَشُ «قَالَ» فَعَلًّا
مَاضِيًّا خَبَرًا عَنِ الرَّسُولِ. وَالرَّسْمُ يَحْتَمِلُهُمَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُ هَذَا فِي الْأَنْبِيَاءِ
وَأَخْبَرَ الْمُؤْمِنِينَ. وَقَرَأَ^(٧) الْأَعْمَشُ وَالنَّخَعِيُّ «يُسْجِي» بِكسر الحاء أَي: اللَّهُ
تَعَالَى.

(١) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٤.

(٢) البحر ٤٨٣/٧.

(٣) الكشف ٤٤٢/٣.

(٤) الإملاء ٢٢٠/٢.

(٥) الإملاء: تَدْعُونَا.

(٦) الإتحاف ٤٤١/٢، البحر ٤٨٤/٧.

(٧) الإتحاف ٤٤١/٢، البحر ٤٨٤/٧.

- فصلت -

قوله : « فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ » عُدِّي بـ « إِلَى » لَتَضُمُّنِهِ مَعْنَى تَوَجَّهُوا ، وَالْمَعْنَى : وَجَّهُوا اسْتِقَامَتَكُمْ إِلَيْهِ .

آ . (٨) قوله : ﴿ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ : قيل : غَيْرُ مَنْقُوصٍ ، وَأَنْشَدُوا الَّذِي الْإِصْبَعِ الْعُدَوَانِي^(١) :

٣٩٤٦ - إِنْ نِي لَعَمْرُكَ مَا بَابِي بِذِي غَلِي
عَلَى الصَّدِيقِ وَلَا خَيْرِي بِمَمْنُونٍ
وقيل : مَقْطُوعٌ ، مِنْ مَنَنْتُ الْحَبْلَ أَي : قَطَعْتُهُ ، وَأَنْشَدُوا^(٢) :

٣٩٤٧ - فَضَلَ الْجَوَادِ عَلَى الْخَيْلِ الْبِطَاءِ فَلَا
يُغْطِي بِسُذُكٍ مَمْنُونًا وَلَا نَزَقًا
وقيل : غَيْرُ مَمْنُونٍ ، مِنَ الْمَنْ ؛ لِأَنَّ عَطَاءَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَمُنُّ بِهِ ، إِنَّمَا يَمُنُّ
الْمَخْلُوقُ .

آ . (٩) قوله : ﴿ وَتَجْعَلُونَ ﴾ : عَطَفَ عَلَى « لَتَكْفُرُونَ » فَهُوَ دَاخِلٌ
فِي حَيْزِ الْأَسْتِفْهَامِ .

آ . (١٠) قوله : ﴿ وَجَعَلَ ﴾ : مُسْتَأْنَفٌ . وَلَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى صَلَاةِ
الْمَوْصُولِ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِأَجْنَبِيٍّ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : « وَتَجْعَلُونَ » فَإِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى
« لَتَكْفُرُونَ » كَمَا تَقَدَّمَ .

قوله : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ » تَقْدِيرُهُ : فِي تَمَامِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِالْيَوْمَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ .

(١) المفضليات ١٦٠ ، والقرطبي ٣٤١/١٥ ، والبحر ٤٨٥/٧ .

(٢) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٤٩ ، والقرطبي ٣٤١/١٥ ، والبحر ٤٨٥/٧ . أي :
فضله على الرجال كفضل الجواد على الخيل البطاء .

وقال الزجاج^(١): «في تمتة أربعة أيام» يريدُ بالتمتة اليومين. وقال الزمخشري^(٢): «في أربعة أيام فذلَكةَ لمدّةِ خَلَقِ اللّهِ الأرضَ وما فيها، كأنه قال: كلُّ ذلك في أربعة أيامٍ كاملةٍ مستوية بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ». قلت: وهذا كقولك: بَنِيْتُ بيتي في يومٍ، وأكملتُه في يومين، أي: بالأول. وقال أبو البقاء^(٣): «أي: في تمام أربعة أيام، ولولا هذا التقديرُ لكانت الأيام ثمانية، يومان في الأول، وهو قوله: «خَلَقَ الأرضَ في يومين»، ويومان في الآخر^(٤)، وهو قوله: «فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ في يَوْمَيْنِ» [وأربعة في الوسط، وهو قوله «في أربعة أيام»]^(٥).

قوله: «سواء» العائِمةُ على النصب، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: استَوَتْ استواءً، قاله مكِّي^(٦) وأبو البقاء^(٧). والثاني: أنه حالٌ مِنْ «ها» في «أقواتها» أو مِنْ «ها» في «فيها» العائِدةُ على الأرضِ أو من الأرض، قاله أبو البقاء^(٨).

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المعنى: إنما هو وصفُ الأيامِ بأنها سواءٌ، لا وصفُ الأرضِ بذلك، وعلى هذا جاء التفسيرُ. ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ «سواء» بالجرِّ صفةً للمضافِ أو المضافِ إليه. وقال السدي وقتادة: سواءٌ معناه: سواءٌ لمن

(١) معاني القرآن ٣٨١/٤.

(٢) الكشف ٤٤٤/٣.

(٣) الإملاء ٢٢١/٢.

(٤) الإملاء: «الآخرة».

(٥) ما بين معقوفين لم يرد في «الإملاء».

(٦) المشكل ٢٧٠/٢.

(٧) الإملاء ٢٢١/٢.

(٨) الإملاء ٢٢١/٢.

سَأَلَ عَنِ الْأَمْرِ وَاسْتَفْهَمَ عَنْ حَقِيقَةِ وَقْعِهِ، وَأَرَادَ الْعِبْرَةَ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَجِدُهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى، إِلَّا أَنَّ ابْنَ زَيْدٍ وَجْمَاعَةً قَالُوا شَيْئاً يَقْرُبُ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١)، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: مَعْنَاهُ مُسْتَوٍ مُهَيَّأٌ أَمْرُ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ وَنَفْعُهَا لِلْمَحْتَاجِينَ إِلَيْهَا مِنَ الْبَشَرِ، فَعَبَّرَ بِالسَّائِلِينَ عَنِ الطَّالِبِينَ.

وَقَرَأَ^(٢) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْحَسَنُ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَعِيسَى وَيَعْقُوبُ وَعَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ «سَوَاءٌ» بِالْخَفْضِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَأَبُو جَعْفَرٍ بِالرَّفْعِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَلَى خَبَرِ ابْتِدَاءٍ مُضْمِرٍ أَيْ: هِيَ سَوَاءٌ لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ. وَقَالَ مَكِّي^(٣): «هُوَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ»، وَخَبَرُهُ «لِلْسَّائِلِينَ». وَفِيهِ نَظَرٌ: مِنْ حَيْثُ الْإِبْتِدَاءُ بِنَكْرَةٍ مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ، ثُمَّ قَالَ: «بِمَعْنَى مُسْتَوِيَّاتٍ، لِمَنْ سَأَلَ فَقَالَ: فِي كَمْ خُلِقَتْ؟ وَقِيلَ: لِلْسَّائِلِينَ لَجَمِيعِ الْخَلْقِ لِأَنَّهُمْ يَسْأَلُونَ الرِّزْقَ وَغَيْرَهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى».

قَوْلُهُ: «لِلْسَّائِلِينَ» فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بـ «سَوَاءٍ» بِمَعْنَى: مُسْتَوِيَّاتٍ لِلْسَّائِلِينَ. الثَّانِي: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بـ «قَدَّرَ» أَيْ: قَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا لِأَجْلِ الطَّالِبِينَ لَهَا الْمُحْتَاجِينَ الْمُقْتَاتِينَ. الثَّالِثُ: أَنَّ يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ كَأَنَّهُ قِيلَ: هَذَا الْحَضَرُ لِأَجْلِ مَنْ سَأَلَ: فِي كَمْ خُلِقَتِ الْأَرْضُ وَمَا فِيهَا؟

آ. (١١) وَالْذُّخَانُ: مَا ارْتَفَعَ مِنْ لَهَبِ النَّارِ، وَيُسْتَعَارُ لِمَا يُرَى مِنْ بَخَارِ الْأَرْضِ عِنْدَ جَذْبِهَا. وَفِي أَسْفَلِ جَمْعِهِ فِي الْقَلَّةِ: أَدْخِنَةٌ، وَفِي الْكَثَرَةِ: دِخْنَانٌ نَحْوُ

(١) الإملاء ٢٢١/٢، وعبارته: «مصدر ويكون في موضع الحال من الضمير في أقواتها أوفيهما أو من الأرض».

(٢) الإتحاف ٤٤٢/٢، النشر ٣٦٦/٢، القرطبي ٣٤٣/١٥، البحر ٤٨٦/٧.

(٣) المشكل ٢٧٠/٢.

- فصلت -

غُرَابٍ وَأَغْرِبَةٍ وَغَرَبَانٍ، وَشَدُّوا فِي جَمْعِهِ عَلَى دَوَائِجِنَ. قِيلَ: هُوَ جَمْعُ دَاخِنَةٍ تَقْدِيرًا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ. وَمِثْلُهُ: عُثَانٌ وَعَوَائِنٌ^(١).

قوله: «وهي دُخَانٌ» من باب التشبيه الصُّوري؛ لأن صورتها صورة الدُخان في رأي العين.

قوله: «أَتَيْنَا» قرأ العامة «أَتَيْيَا» أمراً من الإتيان، «قالتا أَتَيْنَا» منه أيضاً. وقرأ^(٢) ابنُ عباس وابنُ جبير ومجاهد: «أَتِيَا قالتا أَتَيْنَا» بالمدّ فيهما. وفيه وجهان، أحدهما: أنه من المُؤاتاة، وهي الموافقة أي: ليوافق كل منكما الأخرى لما يليقُ بها، وإليه ذهب الرازي^(٣) والزمخشري^(٤). فوزنُ «أَتِيَا» فاعِلاً كقَاتِلَا، و «أَتَيْنَا» وزنه فاعَلْنَا كقَاتَلْنَا / والثاني: أنه من الإيتاء بمعنى الإعطاء، فوزنُ أَتِيَا فاعِلاً كأكْرَمَا، ووزن أَتَيْنَا فَعَلْنَا كأكْرَمْنَا. فعلى الأول يكون قد حَذَفَ مفعولاً، وعلى الثاني يكون قد حَذَفَ مفعولين إذ التقدير: أُعْطِيَا الطاعة من أنفسكما من أَمَرَكَمَا. قالتا: أُعْطَيْنَاهُ الطاعة.

وقد منع أبو الفضل الرازي الوجه الثاني. فقال: «أَتَيْنَا» بالمدّ على فاعَلْنَا من المُؤاتاة، بمعنى سارعنا، على حَذَفِ المفعول به، ولا تكون من الإيتاء الذي هو الإعطاء لُبْعِدِ حَذَفِ مفعوليّه». قلت: وهذا هو الذي منع الزمخشري أن يجعله من الإيتاء.

قوله «طَوْعاً أَوْ كَرْهاً» مصدران في موضع الحال أي: طائعتين

(١) العُثَان: الدُّخان والغبار.

(٢) المحسب ٢/٢٤٥، البحر ٧/٤٨٧، القرطبي ١٥/٣٤٤.

(٣) وهو أبو الفضل صاحب «اللوامح».

(٤) الكشف ٣/٤٤٦.

أَوْ مُكْرَهَتَيْنِ . وقرأ^(١) الأعمش «كُرْهًا» بالضم . وقد تقدّم الكلام على ذلك في النساء^(٢) .

قوله : «قالتا» أي : قالت السماء والأرض . وقال ابن عطية^(٣) : «أراد الفرقَتَيْنِ المذكورتَيْنِ . جَعَلَ السَّمَوَاتِ سَمَاءً ، والأَرْضَيْنِ أَرْضًا ، وهو نحو قول الشاعر^(٤) :

٣٩٤٨ - أَلَمْ يُخْزِنِكَ أَنْ حَبَالَ قَوْمِي

وقومك قد تباينتا انقطاعا

عَبَّرَ عَنْهُمَا بـ «تباينتا» . قال الشيخ^(٥) : «وليس كما ذَكَرَ ؛ لأنه لم يتقدّم إلّا ذِكْرُ الأَرْضِ مفردةً والسماءِ مفردةً ، فلذلك حَسُنَ التعبيرُ بالثنية . وأمّا البيتُ فكأنه قال : حَبَلَيْ قَوْمِي وقومك ، وأَنْتَ في «تباينتا» على المعنى لأنه عنى بالحبالِ المودة» .

قوله : «طائعين» في مجيئه مجيء جَمْعِ المذكرين العقلاء وجهان ، أحدهما : أن المراد : أتيا بَمَنْ فيهما من العقلاء وغيرهم ، فلذلك غَلَبَ العقلاء على غيرهم ، وهو رأي الكسائي . والثاني : أنه لما عاملهما معاملة العقلاء في الإخبارِ عنهما والأمرِ لهما جُمعاً كجَمْعِهِمْ ، كقوله : «رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»^(٦) وهل هذه المحاورَةُ حقيقةٌ أو مجازٌ؟ وإذا كانت مجازاً فهل هو تمثيلٌ أو تخييلٌ؟ خلافٌ .

(١) البحر ٤٨٧/٧ .

(٢) انظر : الدر ٦٢٧/٣ .

(٣) المحرر ١٦٨/١٤ .

(٤) تقدم برقم ٣٣٣٧ .

(٥) البحر ٤٨٧/٧ ، ونَقُلُ السَّامِينَ بالمعنى .

(٦) الآية ٤ من يوسف .

آ. (١٢) قوله: ﴿سَبْعَ﴾: في نصبه أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعول ثانٍ لـ «قَضَاهُنَّ»؛ لأنه ضَمَّنَ معنى صَيَّرَهُنَّ بقضائه سبع سموات.

والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ مِنْ مفعولِ «قَضَاهُنَّ» أي: قضاهُنَّ معدودةً، و«قضى» بمعنى صَنَعَ، كقولِ أبي ذؤيب^(١):

٣٩٤٩- وعليهما مَسْرُودَتانِ قَضاهما
داوُدُ أو صَنَعَ السَّوابغِ تُبَعُّ

أي: صَنَعَهُمَا. الثالث: أنه تَمَيَّزَ. قال الزمخشري^(٢): «ويجوزُ أن يكونَ ضميراً مبهماً مُفسِّراً بسبعِ سمواتٍ [على التمييز]»^(٣) يعني بقوله «مبهماً» أنه لا يعودُ على السماء لا من حيث اللفظ ولا مِنْ حيث المعنى، بخلاف كونه حالاً أو مفعولاً ثانياً. الرابع: أنه بدلٌ مِنْ «هُنَّ» في «قَضَاهُنَّ» قاله مكي^(٤). وقال أيضاً: «السَّماءُ تذكَّرُ وتؤنَّثُ. وعلى التأنِيثِ جاء القرآن، ولو جاء على التذكير لقليل: سبعة سموات». وقد تقدَّم تحقيقُ تذكيره وتأنيثه في أوائل البقرة^(٥).

قوله: «وَحِفْظاً» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ، أي: وَحَفِظْنَاهَا بالشواقب من الكواكبِ حِفْظاً. والثاني: أنه مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ على المعنى، فلَمَّا التقدير: خلقنا الكواكبَ زينةً وَحِفْظاً. قال الشيخ^(٦): «وهو تكَلَّفٌ وَعُدُولٌ عن السَّهْلِ البَيِّن».

(١) تقدم برقم ٦٩٣.

(٢) الكشف ٤٤٦/٣.

(٣) لم يرد في «الكشاف» قوله: «على التمييز».

(٤) المشكل ٢٧٠/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ١٦٩/١.

(٦) البحر ٤٨٨/٧.

آ. قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا﴾: التفاتٌ مِنْ خطابِهِمْ بقوله: «قُلْ أَنتُمْ» إلى الغَيْبَةِ لِغَلَبِ الإِعْرَاضِ أَعْرَضَ عَنْ خُطَابِهِمْ، وهو تَنَاسُبٌ حَسَنٌ. وقرأ الجمهورُ «صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةٍ» بِالْأَلْفِ فِيهِمَا. وابنُ الزَّيْبَرِ^(١) والنخعي والسلمي وابنُ محيِصن «صَعَقَةً مِثْلَ صَعَقَةٍ» بِحَذْفِهَا وَسُكُونِ الْعَيْنِ. وقد تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ الْبَقَرَةِ^(٢). يقال: صَعَقَتَهُ الصَّاعِقَةُ فَصَعَقَ، وهذا مما جاء فِيهِ فَعَلَتْهُ - بِالْفَتْحِ - ففَعِلَ بِالْكَسْرِ، ومثله جَدَعَتْهُ فَجَدَعَ. وَالصَّعَقَةُ الْمَرَّةُ.

آ. قوله: ﴿إِذْ جَاءَتْهُمْ﴾: فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ ظَرَفٌ لـ «أَنْذَرْتُكُمْ» نَحْوُ: لَقَيْتُكَ إِذْ كَانَ كَذَا. الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِصَاعِقَةٍ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْعَذَابِ أَيْ: أَنْذَرْتُكُمْ الْعَذَابَ الْوَاقِعَ فِي وَقْتٍ مَجِيءٍ رُسُلِهِم. الثَّالِثُ: أَنَّهُ صَفَةٌ لـ «صَاعِقَةٍ» الْأُولَى. الرَّابِعُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «صَاعِقَةٍ» الثَّانِيَةِ، قَالَهُمَا أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) وَفِيهِمَا نَظَرٌ؛ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ الصَّاعِقَةَ جُثَّةٌ وَهِيَ قِطْعَةٌ نَارٍ تَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ فَتَحْرَقُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِهَا أَوَّلَ هَذَا التَّصْنِيفِ^(٤)؛ فَلَا يَقَعُ الزَّمَانُ صَفَةً لَهَا وَلَا حَالًا عَنْهَا، وَتَأْوِيلُهَا بِمَعْنَى الْعَذَابِ إِخْرَاجُ لَهَا عَنْ مَدْلُولِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَإِنَّمَا جَعَلَهَا وَصْفًا لِلأُولَى لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ، وَحَالًا مِنَ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهَا مَعْرُفَةٌ لِإِضَافَتِهَا إِلَى عَلَمٍ، وَلَوْ جَعَلَهَا حَالًا مِنَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا تَخَصَّصَتْ بِالْإِضَافَةِ لِجَازٍ/ فَتَعَوَّدُ الْوَجُوهُ خَمْسَةً.

قوله: «مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ» الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَيْنِ عَائِدَانِ عَلَى

(١) البحر ٤٨٩/٧.

(٢) انظر: الدرا ١٧٢/١.

(٣) الإملاء ٢٢١/٢.

(٤) انظر: الدر ١٧٢/١.

- فصلت -

عادٍ وثمود. وقيل^(١): الضميرُ في «خَلَفَهُمْ» يعودُ على الرسلِ. واشتُبعِدَ هذا من حيث المعنى؛ إذ يصير التقديرُ: جاءتهم الرسلُ مِنْ خَلَفِ الرسلِ، أي: مِنْ خَلَفِ أَنْفُسِهِمْ. وقد يُجاب عنه: بأنَّه مِنْ باب «دَرَّهْمٌ وَنَصْفُهُ» أي: ومن خَلَفِ رُسُلٍ آخَرِينَ.

قوله: «أَنْ لَا تَعْبُدُوا» يجوزُ في «أَنْ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ تكونَ المخففةُ مِنَ الثقلِ، واسمُها ضميرُ الشأن محذوفٌ، والجملةُ النّهيةُ بعدها خبرٌ، كذا أعربه الشيخُ^(٢). وفيه نظرٌ مِنْ وجهين، أحدهما: أَنْ المخففةُ لا تقعُ بعدَ فِعْلٍ إِلَّا مِنْ أفعالِ اليقين. الثاني: أَنَّ الخبرَ في بابِ «إِنْ» وأخواتها لا يكونُ طلباً^(٣)، فَإِنْ وَرَدَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوَّلَ وَلِذَلِكَ تَأَوَّلُوا [قَوْلَ الشَّاعِرِ]:^(٤)

٣٩٥٠- إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ
لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

وقول الآخر^(٥):

٣٩٥١- وَلَوْ أَصَابَتْ لِقَالَتْ وَهَيَّ صَادِقَةً
إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ
على إضمارِ القولِ. الثاني: أَنَّهَا الناصبةُ للمضارعِ، والجملةُ النّهيةُ بعدها صلُّها وَصِلَتْ بالنهي كما تُوَصَّلُ بالأمر في «كُتِبَتْ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»، وقد مرَّ في وَصْلِهَا بالأمرِ إشكالٌ يأتي مثلهُ في النهي. الثالث: أَنَّ تكونَ مفسِّرةٌ

(١) وهو مذهب الطبري. انظر: تفسيره ١٠١/٢٤.

(٢) البحر ٤٨٩/٧.

(٣) الشيخ أبو حيان لم يعربها خبراً بل منصوبة على نزع الخافض، أي: بأنه لا تعبدوا.

(٤) تقدم برقم ١٠٢١.

(٥) تقدم برقم ٢٥٦٠.

- فصلت -

لمجيئهم لأنه يتضمَّن قولاً، و«لا» في هذه الأوجه كلها ناهية، ويجوز أن تكون نافية على الوجه الثاني، ويكون الفعل منصوباً بـ«أن» بعد «لا» النافية، فإن «لا» النافية لا تمنع العامل أن يعمل فيما بعدها نحو: «جئتُ بلا زبيد»، ولم يذكر الحوفي غيره.

قوله: «لو شاء» قدّر الزمخشري^(١) مفعول «شاء»: لو شاء إرسال الرسل لأنزل ملائكة. قال الشيخ^(٢): «تَبَعْتُ القرآنَ وكلامَ العربِ فلم أَجِدْ حَذَفَ مفعول «شاء» الواقع بعد «لو» إلا مِنْ جنس جوابها نحو: «ولو شاء الله لَجَمَعَهُم على الهدى»^(٣) أي: لو شاء جَمَعَهُم على الهدى لَجَمَعَهُم عليه، «لو نَشَاءَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً»^(٤) «لو نَشَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجاً»^(٥) «ولو شاء ربُّك لَأَمْنٌ»^(٦) «ولو شاء ربُّك ما فعلوه»^(٧) «لو شاء الله ما عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ»^(٨). وقال الشاعر^(٩):

٣٩٥٢- فلو شاء ربِّي كنتُ قيسَ بنَ خالدٍ

ولو شاء ربي كنتُ قيسَ بنَ مَرثَدٍ

وقال الراجز^(١٠):

(١) الكشف ٤٤٨/٣.

(٢) البحر ٤٩٠/٧.

(٣) الآية ٣٥ من الأنعام.

(٤) الآية ٦٥ من الواقعة.

(٥) الآية ٧٠ من الواقعة.

(٦) الآية ٩٩ من يونس.

(٧) الآية ١١٢ من الأنعام.

(٨) الآية ٣٥ من النحل.

(٩) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٤٩٠/٧.

(١٠) تقدم برقم ٢١٤.

٣٩٥٣- والذِ لو شاء لكنْتُ صَخْرًا
أو جَبَلًا أَسَمَّ مُشْمَخَرًا

قال: «فعلني ما تقرّر لا يكون المحذوف ما قدره الزمخشري، وإنما التقدير: لو شاء ربنا إنزال ملائكة بالرسالة منه إلى الإنس لأنزلهم بها إليهم، وهذا أبلغ في الامتناع من إرسال البشر، إذ علّقوا ذلك بإنزال الملائكة، وهو لم يشأ ذلك فكيف يشاء ذلك في البشر؟» قلت: وتقدير أبي القاسم أوقع معنى وأخلص من إيقاع الظاهر موقع المضمير؛ إذ يصير التقدير: لو شاء إنزال ملائكة لأنزل ملائكة.

قوله: «بما أُرسلتم به» هذا خطاب لهُودٍ وصالحٍ وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام، وعَلَبَ المخاطب على الغائب نحو: «أنت وزيدٌ تقومان». و«ما» يجوز أن تكون موصولة بمعنى الذي وعائدها به، وأن تكون مصدرية أي: بإرسالكم، فعلى هذا يكون «به» [يعود^(١)] على ذلك المصدر المؤول، ويكون من باب التأكيد كأنه قيل: كافرون بإرسالكم به.

أ. (١٦) قوله: ﴿صَرَصَرًا﴾: الصَّرَصَرُ: الريحُ الشديدة فليل: هي الباردة من الصَّرِّ، وهو البرد. وقيل: هي الشديدة السُّموم. وقيل هي المصوَّنة، من صَرَّ الباب أي: سَمِعَ صريره. والصَّرة: الصَّيْحَةُ. ومنه: «فأَقْبَلَتْ امرأته في صَرَّة»^(٢). قال ابن قتيبة^(٣): «صَرَصَر: يجوز أن يكون من الصَّر وهو البرد، وأن يكون من صَرَّ الباب، وأن تكون من الصَّرة، وهي الصَّيْحَةُ، ومنه:

(١) زيادة من ش.

(٢) الآية ٢٩ من الذاريات.

(٣) لم يزد في كتابه تفسير الغريب ص ٣٨٧ على قوله: «الصرصر: الشديدة».

فصلت -

«فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ». وقال الراغب^(١): «صَرَصَر لَفْظَةٌ مِنَ الصَّرِّ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الشَّدِّ لِمَا فِي الْبُرُودَةِ مِنَ التَّعَقُّدِ».

قوله: «نَحِسَاتٍ» قرأ^(٢) الكوفيون وابن عامر بكسر الحاء، والباقون بسكونها. فأما الكسر فهو صفةٌ على فَعِلَ، وفعله فَعِلَ بكسر العين أيضاً كفَعَلِهِ^(٣) يقال: نَحِسَ فهو نَحِيسٌ كَفَرِحَ فهو فَرِحٌ، وَأَشِيرَ فهو أَشِيرٌ. وأمال^(٤) الليث/ عن الكسائي ألفه لأجل الكسرة، ولكنه غير مشهور عنه، حتى نُسبه الداني للوهم.

وأما قراءة الإسكان فتحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يَكُونَ مخففاً مِنْ فَعِلَ فِي الْقِرَاءَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وفيه توافُقُ القراءتين. والثاني: أَنَّهُ مصدرٌ وُصِفَ بِهِ كَرَجَلٍ عَدَلٍ. إِلَّا أَنَّ هَذَا يُضَعِّفُهُ الْجَمْعُ فَإِنَّ الْفَصِيحَ فِي الْمَصْدَرِ الْمَوْصُوفِ أَنْ يُوحَّدَ، وَكَانَ الْمَسْئُوعُ لِلْجَمْعِ اخْتِلَافُ أَنْوَاعِهِ فِي الْأَصْلِ. والثالث: أَنَّهُ صِفَةٌ مُسْتَقْلَةٌ عَلَى فَعَلٍ بِسُكُونِ الْعَيْنِ. ولكن أهل التصريف لم يذكروا فِي الصِّفَةِ الْجَائِيَةِ مِنْ فَعَلٍ بِكُسْرِ الْعَيْنِ، إِلَّا أَوْزَاناً مُحْصَوْرَةً لَيْسَ فِيهَا فَعَلٌ بِالسُّكُونِ فَذَكَرُوا: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وَحَوَّرَ فهو أَحَوَّرٌ، وَشَبَعَ فهو شَبَعَانٌ، وَسَلِمَ فهو سَالِمٌ، وَبَلَى فهو بَالٍ.

وفي معنى «نَحِسَاتٍ» قولان، أحدهما: أَنَّهَا مِنَ الشُّومِ^(٥). قال السدي:

(١) المفردات ٢٧٩.

(٢) السبعة ٥٧٦، والنشر ٣٦٦/٢، والحجة ٦٣٥، والبحر ٤٩٠/٧، والقرطبي ٣٤٨/١٥.

(٣) قوله: «كفعله» لعله مقحم.

(٤) الأصل «وأما» بسقوط اللام سهواً. وقال في الإتحاف ٤٤٢/٢: «ولا حاجة إلى حكاية إمالة فتحة السين من نحسات عن أبي الحارث كما فعل الشاطبي رحمه الله تبعاً لأصله فإنه لو صحَّح لم يكن من طرفهما ولا من طرفنا».

(٥) وهو مذهب أبي عبيدة في «المجاز» ١٩٧/٢.

- فصلت -

أي: مشائيم من النّحس المعروف. والثاني: أنها شديدة البرد. وأنشدوا على
المعنى الأول قول الشاعر^(١):

٣٩٥٤- يَوْمَيْنِ غَيْمَيْنِ وَيَوْمًا شَمْسًا
نَجْمَيْنِ سَعْدَيْنِ وَنَجْمًا نَحْسًا

وعلى المعنى الثاني قول الآخر^(٢):

٣٩٥٥- كَأَنَّ سُلَاقَةً عُرِضَتْ لِنَحْسٍ
يُجِيلُ شَفِيفُهَا الْمَاءَ الزُّلَالَا

ومنه^(٣):

٣٩٥٦- قَدْ أَغْتَدِي قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
لِلصَّيْدِ فِي يَوْمٍ قَلِيلِ النَّحْسِ

وقيل: يُريدُ به في هذا البيت الغبار أي: قليل الغبار، وقد قيل بذلك في
الآية أنها ذاتُ غبار. و«نحسات» نعتٌ لأيام، والجمع بالآلف والتاء مُطَرَّدٌ في
صفة ما لا يَعْقِلُ كأيام معدودات. وقد تقدّم تحقيقه في البقرة^(٤).

و«لِنُدَيْقَهُمْ» متعلّقٌ بـ «أَرْسَلْنَا». وقُرِئ^(٥) «لِتُدَيْقَهُمْ» بالتاء مِنْ فوق.

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيت لابن أحمر، وهو في اللسان (نحس)، والمحرر ١٧٢/١٤، وفي اللسان:
«فسره الأصمعي فقال: «لنحس: أي وضعت في ربح فبركت». وشفيقها: بردها
ومعنى يحيل: يَصُبُّ. يقول: بردها يصب الماء في الحلق ولولا بردها لم يشرب
الماء.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في القرطبي ٣٤٨/١٥، والماوردي ٥٠٠/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٤٣/٢.

(٥) البحر ٤٩١/٧.

- فصلت -

وفي الضمير قولان، أحدهما: أنه الريحُ أي: لتذيقهم الريحُ أو الأيامُ على سبيل المجاز. وعذاب الخزي من إضافة الموصوف لصفته، ولذلك قال: «ولعذاب الآخرة أخصى» فإنه يقتضي المشاركة وزيادة. وإسناد الخزي إلى العذاب مجازٌ لأنه سببه.

آ. (١٧) قوله: «وَأَمَّا ثُمُودُ»: الجمهورُ على رفعه منصوبٌ الصرف. والأعمش^(١) وابنُ وثابٍ مصروفاً، وكذلك كلُّ ما في القرآن إلا قوله: «وَأَتَيْنَا ثُمُودَ النَّاقَةَ»^(٢) قالوا: لأنَّ الرسم ثمود بغير ألف. وقرأ ابنُ عباس وابنُ أبي إسحاق والأعمش في رواية، وعاصمٌ في رواية «ثمود» منصوباً مصرفاً. والحسن وابنُ هرمز وعاصمٌ أيضاً منصوباً غير منصرف. فأما الصرفُ وعَدَمُه فقد تقدّم توجيهُهُما في هود. وأما الرفعُ فعلى الابتداء، والجملة بعده الخبر، وهو مُتَعَيِّنٌ عند الجمهور؛ لأنَّ «أما» لا يليها إلا المبتدأ فلا يجوزُ فيما بعدها الاشتغالُ إلا في قليلٍ كهذه القراءة، وإذا قُدِّرَت الفعلُ الناصبُ فَقُدِّرَ بعد الاسمِ المنصوبِ أي: وأما ثمودُ هَدَيْنَاهُمْ فَهَدَيْنَاهُمْ قالوا: لأنها لا يليها الأفعال.

آ. (١٩) قوله: «وَيَوْمَ يُحْشَرُ»: العاملُ في هذا الظرف فيه وجهان، أحدهما: محذوفٌ دلَّ عليه ما بعده مِنْ قوله: «فَهُمْ يُوزَعُونَ» تقديره: يُسَاقُ النَّاسُ يَوْمَ يُحْشَرُ. وقُدِّرَ أبو البقاء^(٣): يُمْنَعُونَ يَوْمَ الْحَشْرِ. الثاني: أنه منصوبٌ بـ أَذْكَرَ أَي: أَذْكَرَ يَوْمَ. وقرأ^(٤) نافع «نَحْشَرُ» بنونِ العظمة وضمِّ الشين.

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٤٢، والبحر ٧/٤٩١، والقرطبي ١٥/٣٤٩.

(٢) الآية ٥٩ من الإسراء.

(٣) الإملاء ٢/٢٢١.

(٤) السبعة ٥٧٦، والنشر ٢/٣٦٦، والقرطبي ١٥/٣٥٠، والحجة ٦٣٥، والتيسير

١٩٣، والبحر ٧/٤٩٢.

«أعداء» نصباً أي: نَحْشُرُ نحن. والباقون بياء الغيبة مضمومة، والشين مفتوحة على ما لم يُسم فاعله، و«أعداء» رفعاً لقيامه مقام الفاعل. وكَسَرَ الأعرج^(١) شين «نَحْشِر» و«حتى» غاية لـ «يُحْشِر».

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنْ يَشْهَدَ﴾: يجوزُ فيه أوجه، أحدها: مِنْ أَنْ يَشْهَدَ. الثاني: خيفة أَنْ يَشْهَدَ. الثالث: لأجلِ أَنْ يَشْهَدَ، وكلاهما بمعنى المفعول له. الرابع: عن أَنْ تَشْهَدَ أي: ما كنتم تَمْتَنِعون، ولا يُمكنُكم الاختفاء عن أعضائكم والاستتار عنها. الخامس: أنه ضَمَّن معنى الظن وفيه بُعد.

آ. (٢٣) قوله: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُم﴾: فيه أوجه، أحدها: أَنْ «ظَنُّكُم» خبره، و«الذي ظَنَنْتُمْ» نعتُه، و«أَرْدَاكُم» حالٌ و«قد» معه مقدرة على رأي الجمهور خلافاً للأخفش. وَمَنْعُ مكي^(٢) الحالية للخلو مِنْ «قد» ممنوعٌ لما ذكرته. الثاني: أَنْ يَكُونَ «ظَنُّكُم» بدلاً والموصول خبره. و«أَرْدَاكُم» حالٌ أيضاً. الثالث: أَنْ يَكُونَ الموصول خبراً ثانياً. الرابع: أَنْ يَكُونَ «ظَنُّكُم» بدلاً أو بياناً، والموصول هو الخبر، و«أَرْدَاكُم» خبر ثانٍ. الخامس: أن يكون «ظَنُّكُم» والموصول والجملة مِنْ «أَرْدَاكُم» أخباراً. إلا أن الشيخ^(٣) ردَّ على الزمخشري^(٤) قوله: «وظننكم وأرداكم خبران». قال: «لأنَّ قوله: «وذلكم» إشارة إلى ظنهم السابق فيصير التقدير: وظننكم بربكم أنه لا يعلم ظننكم بربكم، فاستفيد من الخبر ما استفيد من المبتدأ وهو لا يجوز، وهذا نظيرُ

(١) البحر ٧/٤٩٢.

(٢) المشكل ٢/٢٧٢.

(٣) البحر ٧/٤٩٣.

(٤) الكشف ٣/٤٥١.

[٧٨١/أ] ما منعه النحاة مِنْ قولك: «سَيِّدُ الجارية مَالِكُهَا». / وقد منع ابنُ عطية^(١) كونَ «أَرْدَاكُم» حالاً لعدمِ وجودِ «قد» وقد تقدّم الخلاف في ذلك.

آ. (٢٤) قوله: «يَسْتَعْتَبُوا»: العَامَّةُ على فَتْحِ الياءِ وكسْرِ التاءِ الثانيةِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. «فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ» بفتحِ التاءِ اسمٌ مفعول^(٢)، ومعناه: وَإِنْ طَلَبُوا الْعُتْبَى وَهِيَ الرِّضَا فَمَا هُمْ مِنْ يُمْنُ يُعْطَاهَا. وقيل: المعنى: وَإِنْ طَلَبُوا زَوَالَ مَا يُعْتَبُونَ فِيهِ فَمَا هُمْ مِنَ الْمُجَابِينَ إِلَى إِزَالَةِ الْعَتَبِ.

وأصلُ الْعَتَبِ: المكانُ النَّائِي بِنَازِلَةٍ، ومنه قيلُ لَأُسْكُفَةِ البابِ والمِرْقَاةِ: عَتَبَةٌ، ويُعَبَّرُ بِالْعَتَبِ عَنِ الْغِلْظَةِ الَّتِي يَجِدُهَا الْإِنْسَانُ فِي صَدْرِهِ عَلَى صَاحِبِهِ. وَعَتَبْتُ فَلَانًا: أَبْرَزْتُ لَهُ الْغِلْظَةَ. وَأَعْتَبْتُهُ: أَرَزَلْتُ عُتْبَاهُ كَأَشْكَيْتُهُ. وقيل: حَمَلْتُهُ عَلَى الْعَتَبِ.

وقرأ^(٣) الحسن وعمر بن عبید «وإِنْ يُسْتَعْتَبُوا» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. «فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ» اسمٌ فاعِلٍ بمعنى: إِنْ يُطَلَّبُ مِنْهُمْ أَنْ يُرْضُوا فَمَا هُمْ فَاعِلُونَ ذَلِكَ، لَأَنَّهُمْ فَارَقُوا دَارَ التَّكْلِيفِ. وقيل معناه: إِنْ يُطَلَّبُ مَا لَا يُعْتَبُونَ عَلَيْهِ فَمَا هُمْ مِنْ يُمْنُ يُزِيلُ الْعُتْبَى. وقال أبو ذؤيب^(٤):

٣٩٥٧- أَمِنَ الْمُنُونُ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ
والدهرُ ليسَ بِمُعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ

آ. (٢٥) قوله: «وَقَيْضُنَا»: أصلُ التَّقْيِضِ التَّيْسِيرُ والتَّهْيِئَةُ. قَيْضُهُ لَهُ لَكَذَا: هَيَّأَهُ وَسَرَّطَهُ. وهذا نوبان قَيْضَانِ أَي: كُلُّ مِنْهُمَا مَكَاثِفٌ

(١) المحرر ١٧٨/١٤.

(٢) الأصل: «بكسر التاء اسم فاعل» وهو سهو.

(٣) المحتسب ٢٤٥/٢، والقرطبي ٣٥٤/١٥، والبحر ٤٩٤/٧.

(٤) ديوان الهذليين ١، وجمهرة أشعار العرب ٦٨٣/٢. المنون: المنية أو الدهر.

للآخر في الثمن. والمقايضة: المعاوضة. وقوله: «نُقِيضُ له شيطاناً»^(١) أي: نُسهِّلُ لِيَسْتَوْلِيَ عليه استيلاء القَيْضِ على البَيْض. والقَيْضُ في الأصل: قِشْرُ البيضِ الأعلى.

قوله: «في أمم» في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في «عليهم» والمعنى: كائنين في جملة أمم، وهذا كقوله^(٢):

٣٩٥٨- إِنْ تَكُ عَنْ أَحْسَنِ الصَّنِيعَةِ مَأْ
فُوكاً ففِي آخِرِينَ قَدْ أَفْكُوا

أي: في جملة قومٍ آخرين. وقيل: إن «في» بمعنى مع.

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَالْفَوَا﴾: العائمة على فتح الغين. وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ مِنْ لَغِي بالكسر يَلْغِي. وفيها معنيان، أحدهما: مِنْ لَغِي إِذَا تَكَلَّمَ بِاللُّغُو، وهو ما لا فائدة فيه. والثاني: أَنَّهُ مِنْ لَغِي بكذا، أي: رَمَى بِهِ فَتَكُونُ «في» بمعنى الباء أي: أَرْمَاهُ وَابْنَدُوهُ. والثاني من الوجهين الأولين: أَنْ تَكُونَ مِنْ لَغَا بِالْفَتْحِ يَلْغِي بِالْفَتْحِ أيضاً، حكاه الأخفش^(٣)، وكان قياسه الضمُّ كغزا يَغْزُو، ولكنه فُتِحَ لِأَجْلِ حَرْفِ الحَلَقِ. وقرأ^(٤) قتادة وأبو حيوة وأبو السَّمَالِ والزعفراني وابن أبي إسحاق وعيسى بضم

(١) الآية ٣٦ من الزخرف.

(٢) البيت لعروة بن أدية وهو في ديوانه ٣٤٣، والمحتسب ١٦١/٢، واللسان والصاح (أفك) وهو من المنسرح. يقول: إِنْ لَمْ تُوفَّقْ لِلإِحْسَانِ فَانْتَ فِي قَوْمٍ قَدْ صُرِفُوا مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً.

(٣) في مطبوعة معاني القرآن للأخفش ٤٦٦ «لَغِي يَلْغِي». وقال: «وهي قبيحة قليلة». وأورد في اللسان: لَغِي وَلَغَا.

(٤) المحتسب ٢٤٥/٢، والقرطبي ٣٥٦/١٥، والبحر ٧/٤٩٤.

- فصلت -

الغين، مِنْ لَعَا بِالْفَتْحِ يَلْعَوُ كَدَعَا يَدْعُو. وفي الحديث^(١): «فقد لَعَوْتُ»، وهذا موافق لقراءة غير الجمهور.

آ. (٢٨) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ و«جزاء» خبره. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوف أي: الأمرُ ذلك و«جزاء أعداءِ اللَّهِ النَّارُ» جملةٌ مستقلةٌ مبنيةٌ للجملة قبلها.

قوله: «النارُ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بدلٌ مِنْ «جزاء»، وفيه نظر؛ إذ البديلُ يُحَلُّ محلَّ المبدلِ منه، فيصيرُ التقديرُ: ذلك النار. الثاني: أنها خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ. الثالث: أنها مبتدأٌ، و«لهم فيها دارُ الخلدِ» الخبر. و«دارُ» يجوز ارتفاعُها بالفاعلية أو الابتداء.

وقوله: «فيها دارُ الخُلْدِ» يقتضي أن تكونَ «دارُ الخلدِ» غيرَ النارِ، وليس الأمرُ كذلك، بل النارُ هي نفسُ دارِ الخُلْدِ. وأجيب عن ذلك: بأنه قد يُجْعَلُ الشيءُ ظَرْفًا لنفسِهِ باعتبارِ متعلِّقه على سبيلِ المبالغة، كأن ذلك المتعلِّق صار مستقرًّا له، وهو أبلغُ مِنْ نسبةِ المتعلِّقِ إليه على سبيلِ الإخبارِ به عنه، ومثله قولُه^(٢):

— ٣٩٥٩ —

وفي اللَّهِ إِنْ لَمْ يُنْصَفُوا حَكَمٌ عَدَلٌ

وقوله تعالى: «لقد كانَ لكم في رسولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»^(٣)، والرسولُ

(١) رواه البخاري. انظر: الفتح ٢/٤٨٠، ١١ كتاب الجمعة، ٣٦ باب الإنصات يوم الجمعة، وأحمد ٢/٢٤٤.

(٢) البيت لأبي الخَطَّارِ الكَلْبِيِّ، وصدره: أَفَاءَتْ بنو مروانَ أَمْسَ دِمَاعَنَا.

وهو في الخصائص ٢/٤٧٥، والمحتسب ١/٤٢، وحماسة الشجري ٤.

(٣) الآية ٢١ من الأحزاب.

عليه السلام هو نفسُ الأُسوة. كذا أجابوا. وفيه نظر؛ إذ الظاهرُ - وهو معنى صحيحٌ منقولٌ - أنَّ في النار داراً تُسَمَّى دارَ الخلدِ، والنارُ مُحِيطَةٌ بها.

قوله: «جزاء» في نصيبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، وهو مصدرٌ مؤكَّدٌ أي: يُجْزَوْنَ جزاءً. الثاني: أن يكونَ منصوباً بالمصدرِ الذي قبله، وهو «جزاء أعداء الله»، والمصدرُ يُنْصَبُ بمثله كقوله: «فإنَّ جهنَّمَ جزاؤكم جزاءً»^(١). الثالث: أن يُنْصَبَ على أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، و«بما» متعلِّقٌ بـ «جزاء» الثاني، إن لم يكنْ مؤكِّداً، وبالأول إن كان، و«بأياتنا» متعلِّقٌ بـ «يَجْحَدُونَ».

آ. (٢٩) وتقدَّم الخلافُ في «أرنا»^(٢) وفي نونِ «اللَّذِينَ». قال الخليل: «إذا قلتَ: أرني ثوبَكَ بالكسرِ فمعناه بَصُرْتِيهِ، وبالسكون أعطانيه». وقال الزمخشري^(٣): «أي: بما كانوا يَلْعَوْنَ»، فذكر الجحود؛ لأنه سببُ اللغو انتهى. يعني أنه مِنْ بابِ إقامَةِ السببِ مُقامَ المُسَبِّبِ وهو مجازٌ سائغٌ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾: ثم لتراخي الرتبة في الفضيلة.

قوله: ﴿أَنْ لَا تَخَافُوا﴾: يجوزُ في «أَنْ» أن تكونَ المخففة، أو المفسرة، أو الناصبة. و«لا» ناهيةٌ على الوجهين الأولين، ونافيةٌ على الثالث. وقد تقدَّم ما في ذلك من الإشكال، والتقديرُ: بأنَّ لَا تَخَافُوا أي: بانتفاءِ الخَوْفِ. وقال أبو البقاء^(٤): «التقديرُ بأنَّ لَا تَخَافُوا، أو قائلين: أن

(١) الآية ٦٣ من الإسراء.

(٢) انظر: الدر المصون ١١٦/٢، ٦٢١/٣.

(٣) الكشف ٤٥٢/٣.

(٤) الإملاء ٢٢٢/٢.

لا تخافوا، فعلى الأول هو حال أي: نزلوا^(١) بقولهم: لا تخافوا، وعلى الثاني الحال محذوفة. قلت: يعني أن الباء المقدرة حالية، فالحال غير محذوفة، وعلى الثاني الحال هو القول المقدّر. وفيه تسامح، وإلا فالحال محذوفة في الموضعين، وكما قام المقول مقام الحال كذلك قام الجار مقامها.

وقرأ^(٢) عبد الله «لا تخافوا» بإسقاط «أن»، وذلك على إضمار القول أي: يقولون: لا تخافوا.

آ. (٣٢) قوله: ﴿نُزُلًا﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه منصوب على الحال من الموصول، أو من عائده. والمراد بالنزل الرزق المعد للنازل، كأنه قيل: ولكم فيها الذي تدعونه حال كونه معدًا. الثاني: أنه حال من فاعل «تدعون»، أو من الضمير في «لكم» على أن يكون «نُزُلًا» جمع نازل كصاير وصبر، وشارف وشرف. الثالث: أنه مصدر مؤكد. وفيه نظر؛ لأن مصدر نزل النزول لا النزل. وقيل: هو مصدر أنزل.

قوله: «مِنْ غَفُورٍ» يجوز تعلّقه بمحذوف على أنه صفة لـ «نُزُلًا»، وأن يتعلّق بتدعون، أي: تطلبونه من جهة غفور رحيم، وأن يتعلّق بما تعلّق الظرف في «لكم» من الاستقرار أي: استقر لكم من جهة غفور رحيم. قال أبو البقاء^(٣): «فيكون حالاً من «ما». قلت: وهذا البناء منه ليس بواضح، بل هو متعلّق بالاستقرار فضلاً كسائر الفضلات، وليس حالاً من «ما».

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَقَالَ إِنِّي﴾: العامة على «إني» بنونين، وابن أبي عبلة^(٤) وابن نوح بنون واحد.

(٢) البحر ٤٩٦/٧، ومعاني القرآن ١٨/٣.

(١) الإملاء: تنزل.

(٣) الإملاء ٢٢٢/٢.

(٤) البحر ٤٩٧/٧.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وَلَا السَّيِّئَةُ﴾: في «لا» هذه وجهان، أحدهما، أنها زائدة للتوكيد، كقوله: «وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحَرُورُ»^(١) وكقوله: «وَلَا المُسِيءُ»^(٢)؛ لأن «استوى» لا يكفي بواحد. والثاني: أنها مؤسَّسة غير مؤكَّدة، إذ المراد بالحسنة والسَّيِّئة الجنسُ أي: لا تستوي الحسنات في أنفسها، فإنها متفاوتة ولا تستوي السيئات أيضاً فَرُبَّ واحدةٍ أعظمُ مِنْ أخرى، وهو مأخوذٌ من كلام الزمخشري^(٣). وقال الشيخ^(٤): «فإن أَخَذْتَ الحسنةَ والسَّيِّئةَ جنساً لم تكن زيادتها كزيادتها في الوجه الذي قبل هذا»^(٥). قلت: فقد جعلها في المعنى الثاني زائدةً. وفيه نظرٌ لما تقدَّم.

قوله: «كَأَنَّهُ وَلِيٌّ» في هذه الجملة التشبيهية وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال، والموصولُ مبتدأ، و«إذا» التي للمفاجأة خبره. والعاملُ في هذا الظرف من الاستقرارِ هو العاملُ في هذه الحالِ، ومَحَطُّ الفائدةِ في هذا الكلامِ هي الحالُ، والتقدير: فبالحضرَةِ المُعَادِي مُشَبَّهًا القريبَ الشُّفُوقَ. والثاني: أن الموصولَ مبتدأً أيضاً، والجملةُ بعده خبره، و«إذا» معمولةٌ لمعنى التشبيه، والظرفُ يتقدَّمُ على عامِلِهِ المعنويِّ. هذا إن قيل: إنها ظرفٌ، وإن قيل: إنها حرف فلا عامل.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وَمَا يُلْقَاهَا﴾: العائَةُ على «يُلْقَاهَا» من

(١) الآية ٢١ من فاطر.

(٢) الآية ٥٨ من غافر.

(٣) الكشف ٣/٤٥٣ - ٤٥٤.

(٤) البحر ٧/٤٩٨.

(٥) وقال: «إذ بصير المعنى: ولا تستوي الحسنات إذ هي متفاوتات في أنفسها ولا السيئات لتفاوتها أيضاً».

التَلْقِيَةِ. وابن كثير^(١) في رواية وطلحة بن مصرف «يُلاقاها» من الملاقة والضمير للخصلة، أو الكلمة أو الجنة أو الشهادة^(٢) التوحيد.

آ. (٣٧) قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ﴾: في هذا الضمير ثلاثة أوجه،

[٧٨٢/أ] أحدها: / أنه يعود على الأربعة المتعاطفة. وفي مجيء الضمير كضمير الإناث

- كما قال الزمخشري^(٣) - هو أن جُمع ما لا يَعْقِلُ حكمه حكم الأنثى

أو الإناث نحو: «الأقلامُ بَرَيْتُهَا وَبَرَيْتُهَا». وناقشه الشيخ^(٤) من حيث إنه

لم يُفَرِّقْ بين جمع القلة والكثرة في ذلك؛ لأن الأفصح في جمع القلة أن

يُعَامَلُ معاملة الإناث^(٥)، وفي جمع الكثرة أن يُعَامَلَ معاملة الأنثى فالأفصح أن

يُقَال: الأجذاعُ كَسَرْتُهِنَّ، والجذوعُ كَسَرْتُهَا. والذي تقدّم في هذه الآية ليس

بجمع قلة أعني بلفظ واحد، ولكنه ذكر أربعة متعاطفة فتزلت منزلة الجمع

المعبر به عنها بلفظ واحد. قلت: والزمخشري ليس في مقام بيان الفصح

والأفصح، بل في مقام كيفية مجيء الضمير ضمير إناث بعد تقدّم ثلاثة أشياء

مذكّرات وواحد مؤنث، فالقاعدة تغليب المذكر على المؤنث، أو لمّا قال:

«وَمِنْ آيَاتِهِ» كُنْ في معنى الآيات فقل: خلقهنّ، ذكره الزمخشري^(٦) أيضاً أنه

يعود على لفظ الآيات. الثالث: أنه يعود على الشمس والقمر؛ لأن الاثنين

جمع، والجمع مؤنث، ولقولهم: شمس وأقمار.

(١) انظر في قراءتها: الشواذ ١٣٣، والبحر ٤٩٨/٧.

(٢) الأصل: الشهادة.

(٣) الكشف ٤٥٤/٣.

(٤) البحر ٤٩٨/٧.

(٥) الذي في البحر: «جمع القلة من ذلك الأفصح أن يكون كضمير الواحدة تقول:

الأجذاع انكسرت على الأفصح».

(٦) الكشف ٤٥٤/٣.

آ. (٤١) قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: في خبرها ستة أوجه، أحدها: أنه مذكورٌ وهو قوله: «أولئك ينادُونَ». وقد سُئِلَ^(١) بلال بن أبي بردة عن ذلك في مُحْكِيَّتِهِ فقال: لا أجدُ لها نفاذاً. فقال له أبو عمرو بن العلاء: إنه منك لقريب، أولئك ينادُونَ^(٢). وقد استُبعدَ هذا من وجهين، أحدهما: كثرة الفواصل. والثاني: تقدُّمُ مَنْ تَصِحُّ الإشارةُ إليه بقوله: «أولئك»، وهو قوله: «والذين لا يؤمنون»، واسمُ الإشارةِ يعودُ على أقربِ مذكورٍ.

والثاني: أنه محذوفٌ لفهمِ المعنى وقُدِّرَ: مُعَذَّبُونَ، أو مُهْلَكُونَ، أو معانِدُونَ. وقال الكسائي: «سَدَّ مَسَدَهُ ما تقدَّم من الكلامِ قبلَ «إِنَّ» وهو قوله: «أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ». قلت: يعني في الدلالةِ عليه والتقديرُ: يُخْلَدُونَ في النارِ. وسأل عيسى بن عمر عمرو بن عبيدٍ عن ذلك فقال: معناه في التفسير: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ كَفَرُوا بِهِ. فقُدِّرَ الخبرُ من جنسِ الصلوة. وفيه نظر؛ من حيث اتحادُ الخبرِ والمخبرِ عنه في المعنى من غيرِ زيادةٍ فائدةٍ نحو: «سيدُ الجاريةِ مالِكُها».

الثالث: أَنَّ «الذين» الثانيةَ بدلٌ مِنْ «إِنَّ الذين» الأولى^(٣)، والمحكومُ به على البديلِ محكومٌ به على المبدلِ منه فيلزمُ أَنَّ يكونَ الخبرُ «لا يَخْفَوْنَ علينا». وهو متَّزِعٌ من كلامِ الزمخشري^(٤).

الرابع: أَنَّ الخبرَ قوله: «لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ» والعائدُ محذوفٌ تقديره: لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْهُمْ نحو: السَّمْنُ مَنْوَانٌ بدرهم أي: مَنْوَانٌ منه. أو تكونُ أَلْ عوضاً من

(١) انظر: البحر ٥٠٠/٧.

(٢) في الآية ٤٤.

(٣) في قوله: «إِنَّ الذين يلحدون».

(٤) الكشف ٤٥٥/٣.

الضمير في رأي الكوفيين^(١) تقديره: إن الذين كفروا بالذكر لا يأتيه باطلهم.
الخامس: أن الخبر قوله: «ما يقال لك»، والعائد محذوف أيضاً تقديره:
إن الذين كفروا بالذكر ما يقال لك في شأنهم إلا ما قد قيل للرسل من قبلك.
وهذان الوجهان ذهب إليهما الشيخ^(٢).

السادس: ذهب إليه بعض الكوفيين أنه قوله: «وإنه لكتاب عزيز» وهذا
غير متعقل.

والجملة من قوله: «وإنه لكتاب» حالية، و«لا يأتيه الباطل» صفة
لـ «كتاب». و«تنزيل» خبر مبتدأ محذوف، أو صفة لـ «كتاب» على أن
«لا يأتيه» معترض أو صفة كما تقدم على رأي من يجوز تقديم غير الصريح من
الصفات على الصريح. وتقدم تحقيقه في المائدة. و«من حكيم» صفة
لـ «تنزيل» أو متعلق به. و«الباطل» اسم فاعل. وقيل: مصدر كالعافية والعاقبة.

آ. (٤٣) قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾: قيل: هو مفسر
[٧٨٢/ب] للمقول كأنه قيل: قيل للرسل: إن ربك لذو. وقيل: هو مستأنف.

آ. (٤٤) قوله: ﴿أَعْجَمِي﴾: قرأ^(٣) الأخوان وأبو بكر بتحقيق
الهمزة، وهشام بإسقاط الأولى. والباقون بتسهيل الثانية بين بين. وأما المد فقد
عرف حكمه من قوله: «أأندرتهم»^(٤) في أول هذا الموضوع. فمن استفهم

(١) انظر المسألة في المغني ٧٧.

(٢) البحر ٥٠٠/٧ - ٥٠١.

(٣) في الإتحاف: أن حفصاً قرأ بتسهيل الثانية مع القصر، وفي السبعة أنه قرأ ممدودة،
وانظر: الإتحاف ٤٤٤، والسبعة ٥٧٧، والتيسير ١٩٣، والنشر ٣٦٦/١، والقرطبي
٣٦٨/١٥، والحجة ٦٣٧، والبحر ٥٠٢/٧.

(٤) انظر: الدر ١١٠/١.

قال: معناه أكتأب أعجمي ورسول عربي. وقيل: ومُرسل إليه عربي. وقيل: معناه أبغضه أعجمي وبعضه عربي. ومن لم يُثبت همزة استفهام فيحتمل أنه حذفها لفظاً وأرادها معنى. وفيه توافق القراءتين. إلا أن ذلك لا يجوز عند الجمهور، إلا إن كان في الكلام «أم» نحو^(١):

..... ٣٩٦٠ -

بَسْبَعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أم بثمان

فإن لم تكن «أم» لم يَجْزُ إلا عند الأخفش. وتقدم ما فيه^(٢)، ويحتمل أن يكون جعله خبراً محضاً ويكون معناه: هَلَا فَصَلْتُ آيَاتِهِ فكان بعضها أعجمياً تفهمه العجم، وبعضها عربياً يفهمه العرب.

والأعجمي مَنْ لَا يُفْصِحُ، وإن كان مِنَ العرب، وهو منسوب إلى صفته كأحمري ودؤاري، فالياء فيه للمبالغة في الوصف وليس النسب منه حقيقةً. وقال الرازي في لوامحه^(٣): «فهو كياء كُرسيّ وبُختيّ». وفرّق الشيخ^(٤) بينهما فقال: «وليسَتْ كياء كُرسيّ فإن كرسيّ وبُختيّ بُنِيَتْ الكلمةُ عليها بخلاف ياء «أعجمي» فإنهم يقولون: رجل أعجم وأعجمي»^(٥).

وقرأ^(٦) عمرو بن ميمون «أَعَجَمِيٌّ» بفتح العين وهو منسوب إلى العجم،

(١) تقدم برقم ٣٤١.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٥٨/١.

(٣) مذهبه في اللوامح كما في البحر ٥٠٢/٧: «والياء للنسب على الحقيقة، وإذا سكنت العين فهو الذي لا يفصح والياء فيه بلفظ النسب دون معناه».

(٤) البحر ٥٠٢/٧.

(٥) ثم قال: «فالياء للنسبة الدالة على المبالغة في الصفة نحو أحمري ودؤاري مبالغة في أحمر ودؤار».

(٦) الشواذ ١٣٣، والبحر ٥٠٢/٧.

والياء فيه للنسب حقيقة يُقال: رجل أعجمي وإن كان فصيحاً. وقد تقدّم الكلام في الفرق بينهما في سورة الشعراء^(١).

وفي رفع «أعجمي» ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: أعجمي وعربي يستويان. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هو، أي: القرآن أعجمي والمرسل به عربي. والثالث: أنه فاعل فعل مضمّر أي: أيتسوي أعجمي وعربي. وهذا ضعيف؛ إذ لا يُحذف الفعل إلا في مواضع بينتها غير مرة.

قوله: «والذين لا يؤمنون» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ، و«في آذانهم» خبره و«وَقُرْ» فاعل، أو «في آذانهم» خبر مقدم و«وَقُرْ» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الأول. الثاني: أن وَقُرْ خبر مبتدأ مضمّر. والجملة خبر الأول والتقدير: والذين لا يؤمنون هو وَقُرْ في آذانهم لما أخبر عنه بأنه هدى لأولئك، أخبر عنه أنه وَقُرْ في آذان هؤلاء وَعَمَى عليهم. قال معناه الزمخشري^(٢). ولا حاجة إلى الإضمار مع تمام الكلام بدونه. الثالث: أن يكون «الذين لا يؤمنون» عطفًا على «الذين آمنوا»، و«وَقُرْ» عطف على «هدى» وهذا من باب العطف على معمولي عاملين. وفيه مذاهب تقدّم تحريرها.

قوله: «عَمَى» العامة على فتح الميم المنونة وهو مصدر لَعَمِيَ يَعْمَى نحو: صَدِي يَصْدِي صَدًى^(٣)، وهَوِي يَهْوِي هَوًى. وقرأ ابن عباس^(٤) وابن عمر وابن الزبير وجماعة «عَمَ» بكسرها منونة اسماً متقوصاً وصِفَ بذلك

(١) انظر إعرابه للآية ١٩٨ من الشعراء.

(٢) الكشف ٤٥٦/٣.

(٣) صدي: عطش.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٥٠٢/٧، والقرطبي ٣٦٩/١٥.

مجازاً. وقرأ عمرو بن دينار ورؤيت عن ابن عباس «عَمِيَّ» بكسر الميم وفتح الياء فعلاً ماضياً. وفي الضمير وجهان أظهرهما: أنه للقرآن. والثاني: أنه للوَقَر والمعنى يأباه، و«في آذانهم» - إن لم تجعله خبراً - متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ منه؛ لأنه صفةٌ في الأصل ولا يتعلّق به، لأنّه مصدرٌ، فلا يتقدّم معموله عليه وقوله: «وهو عليهم عَمِيَّ» كذلك في قراءة العامة، وأمّا في القراءتين المتقدمتين فتتعلّق «على» بما بعده؛ إذ ليس بمصدرٍ.

آ. (٤٦) قوله: ﴿فَلنَفْسِهِ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلّق بفعلٍ مقدر أي: فلنفسه عمله، وأن يكونَ خبرٌ مبتدأ مضمّر أي: فالعملُ الصالحُ لنفسه. وقوله «فعليلها» مثله. /

[٧٨٣/أ و ب]

آ. (٤٧) قوله^(١): ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ﴾: «ما» هذه يجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً وهو الظاهرُ، وأن تكونَ موصولةً، جَوَزَ ذلك أبو البقاء^(٢)، ولم يُبين وجهه. وبيانه أنها تكونُ مجرورةً المحلَّ عطفاً على الساعة أي: علّم الساعةَ وعلّم التي تخرج، و«مِنْ ثَمَرَاتٍ» على هذا حالٌ، أو تكون «مِنْ» للبيان. و«مِنْ» الثانية لا ابتداء الغاية. وأما «ما»^(٣) الثانية فنافيةٌ فقط. قال أبو البقاء^(٤): «لأنّه عَطَفَ عليها «ولا تَصُعُ»، ثم نقض النفي بـ «إلا»، ولو كانتْ بمعنى الذي معطوفةٌ على «الساعة» لم يَجُز ذلك».

وقرأ نافع وابن عامر^(٥) «ثمرات» ويُقَوِّيه أنها رُسِمَت بالتاء الممطوطة.

(١) هذه الورقة من صفحة واحدة.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٣.

(٣) في قوله: وما تحمل.

(٤) الإملاء ٢/٢٢٣.

(٥) وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٥٧٧، والحجة ٦٣٧، والتيسير ١٩٤، والبحر

٥٠٤/٧، والنشر ٢/٣٦٧، والقرطبي ١٥/٣٧١.

والباقون «ثمرة» بالإفراد والمراد بها الجنس. فَإِنْ كَانَتْ «ما» نافيةً كَانَتْ «مِنْ» مزيدةً في الفاعل، وَإِنْ كَانَتْ موصولةً كَانَتْ للبيان كما تقدّم.

والأَكْمَام: جمع كَمَّ بكسر الكاف، كذا ضبطه الزمخشري^(١)، وهو ما يُغْطِي الثمرة كَجُفِّ الطَّلْع. وقال الراغب^(٢): «الكَمُّ»^(٣) ما يُغْطِي اليَد من القميص، وما يغطي^(٤) الثمرة، وجمعه أَكْمَام فهذا يدلُّ على أنه مضموم الكاف، إذ جعله مشتركاً بين كُمِّ القميص وكُمِّ الثمرة. ولا خلاف في كُمِّ القميص أنه بالضم، فيجوزُ أَنْ يكونَ في وعاءِ الثمرة لغتان، دون كُمِّ القميص، جمعاً بين قوليهما. وأما أَكْمَة فواحدُه كِمَام^(٥) كَأَزْمَة وزِمَام. وفتح^(٦) ابن كثير ياء «شُرَكَائِي».

قوله: «ما مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ» هذه الجملة المنفية معلقةٌ لـ «أَذْنَاكَ» لأنها بمعنى أَعْلَمْنَاكَ قال^(٧):

٣٩٦١- أَذْنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسمَاءُ

رُبُّ نَارٍ يَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

وتقدّم لنا خلافٌ في تعليقِ أعلم. . .^(٨)، والصحيح وقوعه سماعاً من العرب. وَجَوَّزَ أبو حاتم أَنْ يوقِفَ على «أَذْنَاكَ» وعلى «ظَنُّوا» وَيُتَبَدَأَ بالنفي

(١) الكشف ٤٥٦/٣.

(٢) المفردات ٤٤١.

(٣) ضبطها بالضم في المطبوعة.

(٤) ضبطها بالكسر في المطبوعة فقال: «والكَمُّ».

(٥) الكِمَام: ما يُكَمُّ به فم البعير.

(٦) السبعة ٥٧٨، والنشر ٣٦٧/٢، والتيسير ١٩٤.

(٧) تقدم برقم ١١١٤.

(٨) لفظة لم أتبينها، رسمها في ش «لِلغاية».

بعدهما على سبيل الاستثاف. و «منا» خبر مقدم. و «من شهيد» مبتدأ. ويجوز أن يكون «من شهيد» فاعلاً بالجار قبله لاعتماده على النفي.

آ. (٤٨) قوله: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ حَيَصٍ﴾: كقوله: «ما منا من شهيد» من غير فرق.

آ. (٤٩) قوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾: مصدر مضاف لمفعوله، وفاعله محذوف أي هو. وقرأ^(١) عبد الله «من دعاء بالخير».

آ. (٥٠) قوله: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾: جواب القسم لسبقه الشرط، وجواب الشرط محذوف، كما عرفت تقريره. وقال أبو البقاء^(٢): «ليقولن» جواب الشرط، والفاء محذوفة. قلت: وهذا لا يجوز إلا في شعر كقوله^(٣):

٣٩٦٢ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

.....

حتى إن المبردة^(٤) يمنعه في الشعر. ويروى البيت: «فالرحمن يشكره».

آ. (٥٢) قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: قد تقدم الكلام عليها مراراً^(٥). ومفعولها الأول هنا محذوف تقديره: أرايتم أنفسكم، والثاني: هو الجملة الاستفهامية.

(١) البحر ٥٠٤/٧.

(٢) الإملاء ٢٢٣/٢.

(٣) تقدم برقم ١٤٠.

(٤) مذهبه في المقتضب ٧٢/٢ على تقدير الفاء وقال: «فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح»، وقال في ٦٩/٢: «فكانك قلّرت» وأنت تريد الفاء.

(٥) انظر: الدر المصون ٦٣٥/٤.

والآفاق جمع أفق وهو الناحية. قال الشاعر^(١):

٣٩٦٣- لُونَال حَيٍّ مِّن الدُّنْيَا بِمَنْزِلَةٍ

أَفَقَ السَّمَاءِ لَنَالَتْ كَفَّهُ الْأُفُقَا

وهو كاعناق في عُقَى، أُبْدِلَتْ همزته أَلْفًا. ونقل الراغب^(٢) أنه يقال: أفق بفتح الهمزة والفاء، فيكون كَجَبَلٍ وَأَجْبَالٍ. وَأَفَقَ فُلَانٌ أَي: ذهب في الآفاق. والأفق: الذي بلغ نهاية الكرم تشبيهاً في ذلك بالذهاب في الآفاق. والنسب إلى الأفق أَفَقِيٌّ بفتحهما قلت: ويُحتمل أنه نسبة إلى المفتوح^(٣) واستغنوا بذلك عن النسبة إلى المضموم. وله نظائر.

قوله: «أو لم يَكْفِ بَرُّكَ» فيه وجهان، أحدهما: أن الباء مزيدة في الفاعل، وهذا هو الراجح. والمفعول محذوف أي: أو لم يَكْفِكَ رُبُّكَ. وفي قوله: «أنه على كل شيء شهيد» وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من «برك» فيكون مرفوع المحل مجرور اللفظ كمتبوعه. والثاني: أن الأصل بأنه، ثم حَذَفَ الجارَ فجرى الخلاف^(٤). الثاني من الوجهين الأولين: أن يكون «برك» هو المفعول، وأنه وما بعده هو الفاعل أي: أو لم يَكْفِ رُبُّكَ شهادته. وقُرِئ^(٥) «إنه على كل» بالكسر، وهو على إضمار القول، أو على الاستئناف.

آ. (٥٤) وقراً^(٦) أبو عبد الرحمن والحسن «في مُرَبَّة» بضم الميم، وقد تقدم^(٧) أنها لغة في المكسورة الميم. والله أعلم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ فَصِلَتْ]

(١) البيت لزهير وهو في ديوانه ٥٥، والبحر ٤٨١/٧.

(٢) المفردات ١٩ وضبطها في المطبوعة أَفَقٌ وَأَفَقٌ. (٥) البحر ٥٠٦/٧.

(٣) وهي اللغة التي نقلها السمين عن الراغب. (٦) الكشف ٤٥٨/٣.

(٤) انظر: الدرر المصون ٢١٢/١. (٧) انظر: الدرر المصون ٣٠١/٦.

سورة الشورى /

[٧٨٤/أوب]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿كَذَلِكَ يُوحَى﴾: القراء على «يُوحَى» بالياء مِنْ أسفل مبنياً للفاعل، وهو اللّهُ تعالى. «والعزیزُ الحکیمُ» نعتان. والكافُ منصوبةُ المحلِّ: إمَّا نعتاً لمصدرٍ، أو حالاً مِنْ ضميرِهِ أي: يوحى إيحاءً مثلَ ذلك الإيحاء. وقرأ^(١) ابنُ كثيرٍ — وتروى عن أبي عمرو — «يُوحَى» بفتحِ الحاءِ مبنياً للمفعول. وفي القائمِ مقامَ الفاعلِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: ضميرُ مستترٍ يعود على «كَذَلِكَ» لأنه مبتدأ، والتقدير: مثلُ ذلك الإيحاءِ يُوحَى هو إليك. فمثلُ ذلك مبتدأ، ويُوحَى هو إليك خبره. الثاني: أن القائمِ مقامَ الفاعلِ «إليك»، والكافُ منصوبُ المحلِّ على الوجهين المتقدمين. الثالث: أن القائمِ [مقامه]^(٢) الجملةُ مِنْ قوله: «اللّهُ العزیزُ» أي: يُوحَى إليك هذا اللفظُ. وأصولُ البصريين لا تساعِدُ عليه؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلةً ولا قائمةً مقامه^(٣).

وقرأ أبو حيوةَ والأعمشُ وأبانُ «نُوحَى» بالنون، وهي موافقةٌ للعامةِ. ويُحتملُ أن تكونَ الجملةُ مِنْ قوله: «اللّهُ العزیزُ» منصوبةُ المحلِّ مفعولةٌ

(١) انظر في قراءاتها: التيسير ١٩٤، والقرطبي ٣/١٦، والحجة ٦٣٩، والسبعة ٥٨٠، والنشر ٣١٧/٢، والبحر ٥٠٨/٧.

(٢) قوله: «مقامه» مخروم في الأصل أثبتناه من ش.

(٣) انظر المسألة في: مغني اللبيب ٥٥٩.

بـ «نُوحِي» أي: نُوحِي إِلَيْكَ هَذَا اللفظ. إِلَّا أَنَّ فِيهِ حِكَايَةَ الْجُمْلَةِ بِغَيْرِ الْقَوْلِ الصَّرِيحِ. و«نُوحِي» عَلَى اخْتِلَافِ قِرَاءَاتِهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَابِهِ مِنَ الْحَالِ أَوِ الْاسْتِقْبَالِ، فَيَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ: «وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ» بِمَحْذُوفٍ لَتَعْدُلُ ذَلِكَ، تَقْدِيرُهُ: وَأَوْحَى إِلَى الَّذِينَ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَاضِي. وَجِيءَ بِهِ عَلَى صُورَةِ الْمُضَارَعِ لَغَرَضٍ وَهُوَ تَصْوِيرُ الْحَالِ.

قوله: «اللَّهُ الْعَزِيزُ» يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ بِالْفَاعِلِيَّةِ فِي قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ، وَأَنْ يَرْتَفَعَ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْ يُؤْحِيهِ؟ فَقِيلَ: اللَّهُ، كـ «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ»^(١)، وَقَوْلُهُ^(٢):

٣٩٦٤ - لِيُنَّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ

وقد مر^(٣)، وَأَنْ يَرْتَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ عَلَى مَا مَرَّ، وَأَنْ يَكُونَ «الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» خَبَرَيْنِ أَوْ نَعْتَيْنِ. وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ» خَبَرٌ أَوَّلُ أَوْ ثَانٍ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِي «الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ».

وَجُوزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) أَنْ يَكُونَ «الْعَزِيزُ» مُبْتَدَأً وَ«الْحَكِيمُ» خَبَرُهُ، أَوْ نَعْتُهُ، وَ«لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ» خَبَرُهُ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ الظَّاهِرُ تَبَعِيَّتُهُمَا لِلْجَلَالَةِ. وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ الْفَاضِلُ» لَا تَجْعَلُ الْعَاقِلَ مَرْفُوعاً عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

(١) الآية ٣٦ من النور. وهي قراءة أبي بكر وابن عامر. انظر: السبعة ٤٥٦.

(٢) تقدم برقم ١٢٠١.

(٣) انظر: الدر المنثور ٧٢/٣.

(٤) الإملاء ٢٢٣/٢.

آ. (٥) قوله: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾: قد مر في مريم^(١) الخلاف والكلام فيه مُشْبِعاً. إِلَّا أَنَّ الزمخشري^(٢) زاد هنا: «وروي عن يونس عن أبي عمرو قراءة غريبة «تَفَطَّرْنَ» بتاءين مع النون، ونظيرهما حرف نادر روي في نوادر ابن الأعرابي: «الإِبْلُ تَشْمَنَّ»^(٣). قال الشيخ^(٤): «والظاهر أَنَّ هذا وهم منه؛ لأنَّ ابن خالويه قال في «شاذَّ القراءات»^(٥) ما نصَّه: «تَفَطَّرْنَ» بالتاء والنون، يونس عن أبي عمرو» قال ابن خالويه: «وهذا حرف نادر لأنَّ العرب لا تجمع بين علامتي التانيث. لا يقال: النساءُ تُقَمْنَ، ولكن يُقَمْنَ، «والوالداتُ يُرَضِعْنَ»^(٦) ولا يقال: تُرَضِعْنَ. وقد كان أبو عمر الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي: «الإِبْلُ تَشْمَنَّ»^(٧) فانكرناه، فقد قَوَاه الآن هذا». قال الشيخ^(٨): «فإنَّ كَانَتْ نُسْخُ الزمخشري متفقة على قوله: «بتاءين مع النون» فهو وهم، وإنَّ كان في بعضها «بتاء مع النون» كان موافقاً لقول ابن خالويه، وكان «بتاءين» تحريفاً من النسخ. وكذلك كَتَبَهُم «تَفَطَّرْنَ» و«تَشْمَنَّ» بتاءين» انتهى.

قلت: كيف يَسْتَقِيمُ أَنَّ يَكُونَ كَتَبَهُم تَشْمَنَّ بتاءين وهما؟ وذلك لأنَّ ابن خالويه أوردَه في مَعْرِضِ النَّدْرَةِ والإِنْكَارِ، حَتَّى تَقَوَّى عِنْدَهُ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ نَادِراً مُنْكَراً بِتَاءَيْنِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُضَارِعاً مُسْتَدِلاً لِمُضْمِرِ الإِبْلِ، فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنَّ يَكُونَ حَرْفُ مُضَارَعَتِهِ يَاءً مَنْقُوطَةً مِنْ أَسْفَلَ نَحْوُ: «النَّسَاءُ

(١) الآية ٩٠ من مريم. وانظر: الدر المصون ٦٤٦/٧.

(٢) الكشف ٤٥٩/٣.

(٣) الكشف: «تشممن» وهو تحريف.

(٤) البحر ٥٠٨/٧.

(٥) الشواذ ١٣٤.

(٦) الآية ٢٣٣ من البقرة.

(٧) ابن خالويه: تَشْمَنَّ.

(٨) البحر ٥٠٨/٧.

يَقْمَنَ» فكان ينبغي أَنْ يقال: الإِبِلُ يَتَشَمَّمْنَ بالياءِ مِنْ تَحْتِ ثَمَّ بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقُ، فَلَما جاءَ بَتَاءَيْنِ كِلَاهِمَا مِنْ فَوْقُ ظَهَرَ نَدْوُهُ وَإِنْكَارُهُ. ولو كانَ عَلَى ما قالَ الشَّيْخُ: إِنْ كَتَبَهُم بَتَاءَيْنِ وَهَمْ^(١)، بَلْ كانَ يَنْبَغِي كَتَبَهُ بَتَاءٍ وَاحِدَةً لَما كانَ فِيهِ شَدُوذٌ/ [٧٨٥/أ] لَأنَّهُ نَظِيرُ «النَّسْوَةُ قَدْ خَرَجْنَ» فَإِنَّهُ ماضٍ مُسندٌ لِضَمِيرِ الْإِناثِ، وكذا لو كُتِبَ بَياءٌ مِنْ تَحْتِ وَتاءٌ مِنْ فَوْقُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَدُوذٌ ولا إِنْكَارٌ، وإِنما يَجِيءُ الشَّدُوذُ وَالْإِنْكَارُ إِذا كانَ بَتاءَيْنِ مَنقُوطَتَيْنِ مِنْ فَوْقُ، ثَمَّ إِنَّهُ سِواءُ قُرْيَةٍ «تَنْفَطِرْنَ» بَتاءَيْنِ أَوْ بَتاءٍ وَنُونٍ فَإِنَّهُ نادرٌ كما ذَكَرَ ابْنُ خالَوَيْهِ، وَهذه القِراءَةُ لَمْ يُقْرَأْ بِها فِي نَظيرِها فِي سورَةِ مَريمَ^(٢).

قوله: «مِنْ فَوْقِهِنَّ» فِي هذا الضميرِ ثَلَاثَةُ أَوجِهٍ، أَحَدُها: أَنَّهُ عائدٌ عَلَى السَّمواتِ أَي: يَبْتَدِيءُ انْفِطَارُهُنَّ مِنْ هَذِهِ الجَهِةِ فـ «مِنْ» لا بَتاءٍ الغايَةِ مُتعلِقَةٌ بِما قَبْلُها. الثاني: أَنَّهُ [عائدٌ] عَلَى الأَرْضِ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِ الأَرْضِ قَبْلَ ذَلِكَ. الثالث: أَنَّهُ يَعوِذُ عَلَى فَرَقِ الكُفَّارِ وَالجماعاتِ المُلْحِدينِ، قالَهُ الأَخْفَشُ الصَّغِيرُ، وَأَنكَرَهُ مكي^(٣)، وقالَ: «لا يَجوزُ ذَلِكَ فِي الذِّكُورِ مِنْ بَنِي آدَمَ». وَهذا لا يَلْزِمُ الأَخْفَشَ فَإِنَّهُ قالَ: عَلَى الفَرَقِ وَالجماعاتِ، فراعَى ذَلِكَ المَعْنى.

آ. (٧) قوله: ﴿قَرَأْنَا عَرَبِيًّا﴾: فِيهِ وَجْهانِ، أَظْهَرُهُما: أَنَّهُ مَفْعُولٌ «أَوْحَيْنَا»، وَالْكَافُ لِلْمَصْدَرِ نَعْتاً أَوْ حَالاً. والثاني: أَنَّهُ حالٌ مِنَ الْكَافِ، وَالْكَافُ هِيَ الْمَفْعُولُ لـ «أَوْحَيْنَا» أَي: أَوْحَيْنَا مِثْلَ ذَلِكَ الْإِيحَاءِ، وَهُوَ قِراءَةُ عَرَبِيٍّ. وإِلَيْهِ نَحْنا الزَّمْخَشَرِيُّ^(٤)، وَكَوْنُ الْكَافِ اسماً فِي الشَّرِّ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ^(٥).

(١) الأصل: «وهما» وهو سهو.

(٢) الآية ٩٠.

(٣) لم يذكره في إعراب المشكل، وفي تفسير المشكل.

(٤) الكشف ٤٦١/٣.

(٥) انظر: المغني ٢٣٩.

قوله: «وَمَنْ حَوَّلَهَا عَظْفٌ عَلَى «أهل» المقدّر قبل «أم القرى» أي: لِيُنْذِرَ أهل أم القرى وَمَنْ حَوَّلَهَا. والمفعول الثاني محذوف أي: العذاب. وقُرِئَ^(١) «لِيُنْذِرَ» بالياء مِنْ تحت أي: القرآن. وقوله: «وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ» هو المفعول الثاني. والأول محذوف أي: وتُنْذِرَ النَّاسَ عَذَابَ يَوْمِ الْجَمْعِ، فحذف المفعول الأول من الإنذار الثاني، كما حذَفَ المفعول الثاني مِنْ الإنذار الأول.

قوله: «لَا رَيْبَ فِيهِ» إخبارٌ فهو مستأنف. ويجوز أن يكونَ حالاً مِنْ «يَوْمَ الْجَمْعِ»، وجعله الزمخشري^(٢) اعتراضاً وهو غير ظاهرٍ صناعةً؛ إذ لم يَقَعْ بين متلازمين.

قوله: «فَرِيقٌ» العائنة على رَفْعِهِ بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إمَّا الابتداء، وخبره الجارُ بعده. وساغ هذا في النكرة لأنه مقامُ تفصيلٍ كقوله^(٣):

..... ٣٩٦٥ -

فثوبٌ لَيْسَتْ وَثوبٌ أَجْرٌ

ويجوز أن يكونَ الخبرُ مقدراً، تقديره: منهم فريق. وساغ الابتداء بالنكرة لشيئين: تقديم خبرها جاراً ومجروراً، ووصفها بالجار بعدها. والثاني: أنه خبر ابتداءٍ مضمّر أي: هم، أي: المجموعون دَلَّ على ذلك قوله: «يَوْمَ الْجَمْعِ».

وقرأ^(٤) زيد بن علي «فريقاً، وفريقاً» نصباً على الحال مِنْ جملةٍ محذوفةٍ

(١) الكشف ٤٦١/٣.

(٢) الكشف ٤٦١/٣.

(٣) تقدم برقم ١٦٧٨.

(٤) القرطبي ٦/١٦، والبحر ٥٠٩/٧.

أي : افترقوا أي : المجموعون . وقال مكي^(١) : «وأجاز الكسائي والفراء^(٢) النصّب في الكلام في «فريقاً» على معنى : تُنْذِرُ فريقاً في الجنة وفريقاً في السَّعِيرِ يومَ الجمعِ» . قلت : قد تقدّم أن زيد بن علي قرأ بذلك ، فكأنه لم يُطْلِعْ على أنها قراءة ؛ بل ظاهر نُقْلِهِ عن هَذَيْنِ الإمامَيْنِ أنهما لَمْ يَطْلُعَا عليها ، وجعل «فريقاً» مفعولاً أولَ لـ «تُنْذِرُ» و «يومَ الجمعِ» مفعولاً ثانياً . وفي ظاهره إشكال : وهو أن الإنذارَ لا يقعُ للفريقَيْنِ ، وهما في الجنة ، وفي السَّعِيرِ ، إنما يكونُ الإنذارُ قبل استقرارهما فيهما . ويمكنُ أن يُجابَ عنه : بأن المرادَ مَنْ هُوَ مِنْ أهلِ الجنةِ وَمِنْ أهلِ السَّعِيرِ ، وإن لم يكنْ حاصلًا^(٣) فيهما وقتَ الإنذارِ ، و «في الجنة» صفةٌ لـ «فريقاً» أو متعلِّقٌ بذلك المحذوفِ .

آ . (٩) قوله : ﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾ : هذه «أم» المنقطعةُ تنقَدِّرُ بـ بل التي للانتقالِ وبهمزة الإنكارِ ، أو بالهمزة فقط ، أو بـ بل فقط .

قوله : «فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ» . الفاء عاطفةٌ ما بعدها على ما قبلها . وجعلها الزمخشري^(٤) جوابَ شرطٍ مقدرٍ . كأنه قيل : إن أرادوا أولياءَ بحقٍ فاللَّهُ هو الولي .

آ . (١١) قوله : ﴿فَاطِرُ﴾ : العائمةُ على رفْعِهِ خبراً لـ «ذلكم» أو نعتاً لـ «رَبِّي» على تَمْحُضِ إضافته . و «عليه توكلتُ» معترضٌ على هذا ، أو مبتدأ ، وخبره «جَعَلَ لَكُمْ» أو خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ أي : هو . وزيد بن علي^(٥) :

(١) مشكل الإعراب ٢٧٦/٢ .

(٢) قال الفراء في معانيه ٢٢/٣ : «ولو كان فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير كان صواباً .

والرفع أجود في العربية» .

(٣) ش : «حالاً» .

(٤) الكشف ٤٦١/٣ .

(٥) القرطبي ٧/١٦ ، والبحر ٥٠٩/٧ .

«فاطر» بالجر نعتاً للجلالة في قوله: «إلى الله»، وما بينهما اعتراض أو بدلاً من الهاء في «عليه» أو «إليه».

وقال مكِّي^(١): «وأجاز الكسائي النصب على النداء». وقال غيره: على المدح. ويجوز في الكلام خفض على البدل من الهاء في «عليه». قلت: قد قرأ بالخفض زيد بن علي. وأما نصبه فلم أحفظه قراءةً.

قوله: «يَذَرُوكُمْ فِيهِ» يجوز أن تكون «في» على بابها. والمعنى: يُكْثِرُكُمْ في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجاً حتى كان بين ذكورهم وإنايهم التوالد. والضمير في «يَذَرُوكُمْ» للمخاطبين والأنعام. وغلب العقلاء على غيرهم الغيب. قال الزمخشري^(٢): «وهي / من الأحكام ذات العلتن». [٧٨٥/ب] قال الشيخ^(٣): «وهو اصطلاح غريب، ويعني: أن الخطاب يُغلب على الغيبة إذا اجتمع»^(٤). ثم قال الزمخشري: «فلان قلت: ما معنى يَذَرُوكُمْ في هذا التدبير؟ وهلا قيل يَذَرُوكُمْ به. قلت: جعل هذا التدبير كالمُنْع والمُعِدِّ لِلْبُتِّ والتكثير. ألا تراك تقول: للحيوان في خلق الأزواج تكثير، كما قال تعالى: «ولكم في القصاص حياة»^(٥). والثاني^(٦): أنها للسببية كالباء أي: يُكْثِرُكُمْ بسببه. والضمير يعود للمجعل أو للمخلوق».

قوله: «ليس كمثل شيء» في هذه الآية أوجه، أحدها - وهو المشهور

(١) المشكل ٢/٢٧٦.

(٢) الكشف ٣/٤٦٢.

(٣) البحر ٧/٥١٠.

(٤) «فتقول: أنت وزيد يقومان، والماعل يغلب على غير العاقل إذا اجتمع فتقول: الحيوان وغيرهم يسبحون خالقهم». اهـ. أبو حيان.

(٥) الآية ١٧٩ من البقرة.

(٦) الأول: أن «في» على بابها.

عند المُعَرِّبين - أنَّ الكافَ زائدةٌ في خبرِ ليس، و«شيءٌ» اسمُها. والتقدير: ليس شيءٌ مثله. قالوا: ولولا ادَّعاءُ زيادتها لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ له مِثْلٌ، وهو مُحالٌ؛ إذ يَصِيرُ التقديرُ على أصالةِ الكاف^(١): ليس مثلٌ مثله شيءٌ، فنفيُ المماثلةِ عن مثله، فثبتَ أنَّ له مثلاً، لا مثلَ لذلك المثلِ، وهذا مُحالٌ تعالى اللهُ عن ذلك.

وقال أبو البقاء^(٢): «ولو لم تكنَ زائدةٌ لأَفْضَى ذلك إلى المُحال^(٣)؛ إذ كان يكونُ المعنى: أنَّ له مثلاً وليس لمثله مِثْلٌ. وفي ذلك تناقضٌ؛ لأنَّه إذا كان له مِثْلٌ فَلِمِثْلِهِ مِثْلٌ وهو هو، مع أنَّ إثباتَ المِثْلِ لله تعالى مُحالٌ». قلت: وهذه طريقةٌ غريبةٌ في تقريرِ الزيادة، وهي طريقةٌ حسنةٌ فيها حُسْنُ صناعةٍ.

والثاني: أنَّ مثلاً هي الزائدةُ كزيادتها في قوله تعالى: «بمثلِ ما آمنتُم به»^(٤). قال الطبري^(٥): «كما زِيدَتِ الكافُ في قوله^(٦)»:

٣٩٦٦ - وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَنِينَ

وقولِ الآخر^(٧):

٣٩٦٧ - فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

(١) قوله: «الكاف» غير واضح في الأصل، أثبتناه من ش.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٤.

(٣) في مطبوعة الإملاء «الحال» وهو تحريف.

(٤) الآية ١٣٧ من البقرة.

(٥) تفسير الطبري ١٣/٢٥.

(٦) البيت لخطام المجاشعي. وهو في الكتاب ١٣/١، والخصائص ٣٦٨/٢، وابن

يعيش ٤٢/٨، ومجالس ثعلب ٣٩، ووصف المباني ١٩٦. والصاليات: الأثافي

وهي الحجارة تحت القدر. ككما يؤتفين: مثل ما نُصِبْنَ لم يزلن.

(٧) تقدم برقم ٢١٠.

وهذا ليس بجيد؛ لأنَّ زيادةَ الأسماءِ ليستَ بجائزةٍ. وأيضاً بصيرُ التقديرِ ليس كـ هوشيء^(١)، ودخولُ الكافِ على الضمائرِ لا يجوزُ إلّا في شعرٍ^(٢).

الثالث: أنَّ العربَ تقولُ «مُثْلُكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا» يَعْنُونَ المخاطَبَ نَفْسَهُ؛ لأنَّهم يُريدون المبالغةَ في نفيِ الوصفِ عن المخاطَب، فينفونَهَا في اللفظِ عن مثله، فَيُثَبِّتُ انتفاؤها عنه بدليلها. ومنه قول الشاعر^(٣):

٣٩٦٨ — عَلَى مِثْلِ لَيْلَى يَفْتُلُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ
وَإِنْ بَاتَ مِنْ لَيْلَى عَلَى الْيَأْسِ طَاوِيسًا

وقال أوس بن حجر^(٤):

٣٩٦٩ — لَيْسَ كَمِثْلِ الْفَتَى زُهَيْرٍ
خَلَقَ يُوَاوِزُهُ فِي الْفَضَائِلِ

وقال آخر^(٥):

٣٩٧٠ — سَعْدُ بْنُ زَيْدٍ إِذَا أَبْصَرْتَ فَضْلَهُمْ
فَمَا كَمِثْلِهِمْ فِي النَّاسِ مِنْ أَحَدٍ
قال ابن قتيبة^(٦): «العربُ تُقيم المِثْلَ مقامَ النفسِ فتقول: مثلي لا يُقال

(١) لأنَّ بزيادة «مثل» يبقى الضمير المتصل فيتحول إلى منفصل.

(٢) كقول رؤبة أو العجاج: (الكتاب ٣٩٢/٢).

فلا ترى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

وقد يقال: إنَّ الممنوعَ مباشرةَ الكاف للضمير.

(٣) البيت للمجنون وهو في ديوانه ٢٩٦.

(٤) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٥١٠/٧.

(٥) لم أهد إلى قائله. وهو في تفسير الماوردي ٥١٣/٣، والبحر ٥١٠/٧.

(٦) تفسير غريب القرآن ٣٩١.

له هذا، أي: أنا لا يُقال لي». قيل: و[نظير^(١)] نسبة المثل إلى مَنْ لا يمثل له قولك: فلان يده مبسوطة تريد أنه جواد، ولا نَظَرَ في الحقيقة إلى اليد، حتى تقول ذلك لمن لا يد له كقوله تعالى: «بل يدها مبسوطتان»^(٢).

الرابع: أن يراد بالمثل الصفة، وذلك أن المثل بمعنى المثل والمثل الصفة، كقوله تعالى: «مثل الجنة»^(٣) فيكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره، وهو محمل سهل.

آ. (١٣) قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا﴾: يجوز فيها أوجه، أحدها: أن تكون مصدرية في محل رفع على خبر ابتداءٍ مضمر تقديره: هو أن أقيموا أي: الدين المشروع توحيد الله تعالى. الثاني: أنها في محل نصب بدلاً من الموصول كأنه قيل: شرع لكم توحيد الله تعالى. الثالث: أنها في محل جر بدلاً من الدين. الرابع: أنها في محل جر أيضاً بدلاً من الهاء. الخامس: أن تكون مفسرة؛ لأنها قد تقدمها ما هو بمعنى القول.

آ. (١٤) قوله: ﴿أَوْرُثُوا﴾: قرأ^(٤) زيد بن علي «وَرثُوا» بالتشديد [مِنْ] وَرَثَ مَبْنِياً للمفعول.

آ. (١٥) قوله: ﴿فَلذَلِكَ فَادْعُ﴾: في اللام وجهان، أحدهما: أن تكون بمعنى إلى. والثاني: أنها للعلّة أي: لأجل التفرّق والاختلاف ادعُ للدين القيم.

(١) زيادة من البحر حيث ينقل عنه السمين. البحر ٥١٠/٧.

(٢) ليس من الأنسب أن نقول: له يدٌ تليق به سبحانه. كما أثبت ذلك لذاته سبحانه.

والآية ٦٤ من المائدة.

(٣) الآية ٣٥ من الرعد.

(٤) البحر ٥١٣/٧، والكشاف ٤٦٤/٣.

قوله: «وَأُمرْتُ لِأَعْدِلَ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ التقديرُ: وأُمرْتُ بذلك لِأَعْدِلَ. وقيل: وأُمرْتُ أَنْ أَعْدِلَ، فاللامُ مزيدةٌ. وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّك بعد زيادة اللام تحتاج إلى تقدير حرف جر أي: بَأَنْ أَعْدِلَ.

آ. (١٦) قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ﴾: مبتدأ و«حُجَّتْهُمْ» مبتدأ ثانٍ، و«دَاحِضَةٌ» خبرُ الثاني، والثاني وخبرُه خبرٌ عن الأول. وأعرَبَ مكي^(١) «حُجَّتْهُمْ» بدلاً/ من الموصول بدلَ اشتمال. والهَاءُ في «له» تعودُ على الله [٧٨٦/أ] أو على الرسول عليه السلام أي: مِنْ بعد ما استجاب الناسُ لله تعالى، أو مِنْ بعد ما استجاب اللهُ لرسوله حين دعا على قومه.

آ. (١٧) قوله: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾: إنما ذَكَرَ «قَرِيبٌ» وإنْ كان صفةً لمؤنث لأنَّ السَّاعَةَ في معنى الوقت، أو البعث، أو على معنى النسب أي: ذاتُ قَرَبٍ، أو على حَذَفٍ مضافٍ أي: مجيء الساعة. وقيل: للفرق: بينها وبين قرابة النسب. وقيل: لأنَّ تَأْنِيْثَهَا مجازيٌّ، نقله مكي^(٢)، وليس بشيء؛ إذ لا يجوز: الشمسُ طالَعٌ ولا القَدْرُ فائِزٌ. وجملَةُ التَّرجِيّ أو الإِشْفَاقِ مُعَلَّقةٌ للدراية. وتقدَّم مثله آخرُ الأنبياء^(٣).

آ. (٢٠) قوله: ﴿نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾: قد تقدَّم أنَّ كَوْنَ الشرطِ ماضياً والجزاء مضارعاً مجزوماً لا يختصُّ مجيئه بـ «كان» خلافاً لأبي الحكم^(٤) مصنِّف كتاب الإعراب فإنه قال: «لا يجوز ذلك إلَّا مع «كان» إلَّا في ضرورة

(١) المشكل ٢٧٦/٢.

(٢) المشكل ٢٧٧/٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ١١١.

(٤) أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٤. وكتابه «الإعراب عن أسرار الحركات في لسان الأعراب». انظر: كشف الظنون ١/٢٥٠.

شعر^(١). وأطلق النحويون جواز ذلك، وأنشدوا بيت الفرزدق^(٢):

٣٩٧١- دَسْتُ رَسُولًا بَأَنَّ الْقَوْمَ إِن قَدِرُوا

عَلَيْكَ يَشْفُوا صَدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرِ

وقوله أيضاً^(٣):

٣٩٧٢- تَعَشُّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ يَضْطَحِبَانِ

وقرأ^(٣) ابن مقسم والزعفراني ومحبوب «يَزِدْ» و«يُؤْتِه» بالياء مِنْ تَحْتِ

أي: الله تعالى. وقرأ^(٤) سلام «نُؤْتِه» بضم هاء الكناية وهو الأصل، وهي لغة الحجاز. وتقدّم خلاف القراء في ذلك.

آ. (٢١) قوله: ﴿شَرَعُوا لَهُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ الضميرُ

المرفوعُ عائداً على الشركاء، والمجرورُ على الكفار. ويجوز العكس؛ لأنهم جعلوا لهم أنصبا.

قوله: «وإن الظالمين» العامة بالكسر على الاستئناف. ومسلم^(٥) ابن

جندب والأعرج بفتحها عطفاً على «كلمة»، وفصل بين المتعاطفين بجواب

«لولا» تقديره: ولولا كلمة واستقرار الظالمين في العذاب لقضي، وهو نظير:

«ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لإزماً وأجل مسمى»^(٦).

(١) تقدم برقم ١٢٣٢.

(٢) تقدم برقم ١٢٣٣.

(٣) البحر ٥١٤/٧.

(٤) انظر في قراءتها: الإنحاف ٤٤٩/٢، والنشر ٣٠٥/١ - ٣٠٦، والمحتسب

٢٤٩/٢، والبحر ٥١٤/٧.

(٥) القرطبي ٢٠/١٦، والمحتسب ٢٥٠/٢، والبحر ٥١٥/٧.

(٦) الآية ١٢٩ من طه.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾: أي: والإشفاق أو والعذاب. و«روضات الجنات»: قال الشيخ^(١): «واللغة الكثيرة تسكين الواو، ولغة هذيل فَتَح الواو، إجراء لها مجرى الصحيح نحو: جَفَنَات، ولم يقرأ أحدٌ فيما عَلِمْنَاهُ بلغتهم». قلت: إن عني لم يقرأ أحدٌ بلغتهم في هذا الباب من حيث هو هو فليس كذلك؛ لأنني قد قَدَّمْتُ لك في سورة النور أن الأعمش قرأ «ثلاث عَوَزَات»^(٢) بفتح الواو. وإن عني أنه لم يقرأ في «روضات» بخصوصها - وليس بظاهر عبارته - فيُحْتَمَل ذلك.

قوله: «عند ربهم» يجوز أن يكون ظرفاً لـ «يشاؤون» قاله الحوفي، أو للاستقرار العامل في «لهم» قاله الزمخشري^(٣)، والعينية مجاز.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾: كقوله: «كالذي خاضوا»^(٤) وقد تقدّم تحقيقه، وتقدّمت القراءات في «يُبَشِّر»^(٥). وقرأ^(٦) مجاهد وحמיד بن قيس «يُبَشِّر» بضمّ الباء وسكون الاء وكسر الشين من أبشّر منقولاً من بَشِّر بالكسر، لا من بَشِّر بالفتح، لأنه متعدّد. والتشديد في «بَشِّر» للتكثير لا للتعدية؛ لأنه متعدّد بدونها. ونقل الشيخ^(٧) قراءة «يُبَشِّر» بفتح الباء وضمّ الشين عن حمزة والكسائي من السبعة، ولم يذكر غيرهما من السبعة، وقد وافقهما على ذلك ابن كثير وأبو عمرو. و«ذلك» مبتدأ والموصول بعده خبره،

(١) البحر ٥١٥/٧.

(٢) الآية ٥٨.

(٣) الكشاف ٤٦٦/٣.

(٤) الآية ٦٩ من التوبة. وانظر: الدر المصون ٨٣/٦.

(٥) انظر: الدر المصون ١٥٢/٣.

(٦) المحاسب ٢٥١/٢، والقرطبي ٢١/١٦، والبحر ٥١٥/٧.

(٧) البحر ٥١٥/٧.

وعائده محذوف على التدرج المذكور في قوله: «كالذي خاضوا»^(١) أي: يُبشِّرُ به، ثم يُبشِّرُه على الاتساع. وأمّا على رأي يونس^(٢) فلا تحتاج إلى عائِد لأنها عنده مصدرية، وهو قول الفراء^(٣) أيضاً. أي: ذلك تبشِيرُ اللَّهِ عباده. و«ذلك» إشارة إلى ما أعده الله لهم من الكرامة.

وقال الزمخشري^(٤): «أو ذلك التبشِيرَ الذي يُبشِّرُه اللَّهُ عباده». قال الشيخ^(٥): «وليس بظاهر؛ إذ لم يتقدّم في هذه السورة لفظُ البشْرِى، ولا ما يدلُّ عليها من بَشَرٍ أو شبهه».

قوله: «إِلَّا الْمَوْدَةَ» فيها قولان، أحدهما: أنها استثناء منقطع؛ إذ ليست من جنس الأجر. والثاني: أنه متصل أي: لا أسألكم عليه أجراً إلا هذا. وهو أن تَوَدُّوا أهلَ قرابتي ولم يكن هذا أجراً في الحقيقة؛ لأنَّ قرابته قرابتهم فكانت صلّتهم لازمةً لهم في المروءة، قاله الزمخشري^(٦). وقال أيضاً^(٧): «فإن قلت: هلاً قيل: إِلَّا مَوْدَةَ الْقُرْبَى، أو إِلَّا الْمَوْدَةَ لِلْقُرْبَى. قلت: جُعلوا مكاناً للمَوْدَةِ ومَقَرّاً لها كقولك: لي في آل فلان مَوْدَةٌ^(٨)، وليست «في» صلةً للمَوْدَةِ كاللام إذا قلت: إِلَّا الْمَوْدَةَ لِلْقُرْبَى، إنما هي متعلّقة بمحذوفٍ تَعَلَّقَ الظَّرْفُ بِهِ في قولك: «المالُ في الكيس»، وتقديره: إِلَّا الْمَوْدَةَ ثَابِتَةً في الْقُرْبَى ومتمكنة

(١) انظر: الدر ٨٣/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٨٤/٦.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤٤٦/١.

(٤) الكشف ٤٦٦/٣.

(٥) البحر ٥١٥/٧ - ٥١٦.

(٦) الكشف ٤٦٦/٣.

(٧) الكشف ٤٦٦/٣.

(٨) «ولي فيهم هوى وحب شديد، تريد: أحبهم وهم مكان حبي ومحله». اهـ.

فيها». قلت: وأحسن ما سمعتُ في معنى هذه الآية حكايةَ الشعبي قال: أَكْثَرَ النَّاسُ عَلَيْنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَكَتَبْنَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ نَسْأَلُهُ عَنْهَا. فكَتَبَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَوْسَطَ النَّاسِ فِي قَرِيشٍ، لَيْسَ بَطْنٌ مِنْ بَطُونِهِمْ إِلَّا قَدْ وَلَدَهُ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا أَنْ تُؤَدُّونِي فِي قَرَابَتِي مِنْكُمْ فَأَرْعَوْا مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَصَدَّقُونِي.

وقال أبو البقاء^(١): «وقيل: متصل أي / لا أسألكم شيئاً إلا المودة». [٧٨٦/ب] قلت: وفي تأويله متصلاً بما ذكر، نظراً لمجيئه بـ «شيء» الذي هو عام، وما من استثناء منقطع إلا ويمكن تأويله بما ذكر، ألا ترى إلى قولك: «ما جاءني أحد إلا حماراً» أنه يصح: ما جاءني شيء إلا حماراً. وقرأ^(٢) زيد بن علي «مودة» دون ألفٍ ولام.

قوله: «يَزِدُّ لَهَا فِيهَا حُسْنًا» العائمةُ على «يَزِدُّ» بالنون للعظمة. وزيد^(٣) ابن علي وعبد الوارث عن أبي عمرو «يَزِدُّ» بالياء من تحت أي: يَزِدُّ اللَّهُ. والعائمةُ على «حُسْنًا» بالتثنية مصدرًا على فَعَلَ نحو: شُكِرَ. وهو مفعولٌ به. وعبد الوارث^(٤) عن أبي عمرو «حُسْنَى» بآلفِ التانيث على وزنِ بُشْرَى وَرُجْعَى وهو مفعولٌ به أيضاً. ويجوز أن يكونَ صفةً كـ فَضْلَى، فيكونَ وصفاً لمحذوفٍ أي خَصْلَةً حَسَنَى.

آ. (٢٤) قوله: ﴿وَيَعْبُحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾: هذا مستأنفٌ غيرُ داخلٍ في جزاء الشرط، لأنه تعالى يمحو الباطل مطلقاً، وسَقَطَتِ الواو منه

(١) الإملاء ٢/٢٢٤.

(٢) البحر ٧/٥١٦.

(٣) البحر ٧/٥١٦.

(٤) البحر ٧/٥١٦.

لفظاً لالتقاء الساكنين في الدُّرَج، وَخَطَأً حَمَلًا لِلخَطِّ عَلَى اللَّفْظِ كَمَا كَتَبُوا «سَدُّعُ الرُّبَانِيَّةِ»^(١) عَلَيْهِ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ الْوَقْفُ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ بِالْأَصْلِ، وَهُوَ الْوَاوُ، خَالَفْنَا خَطَّ الْمَصْحَفِ، وَإِنْ وَقَفْنَا بِغَيْرِهَا مُوَافَقَةً لِلرَّسْمِ خَالَفْنَا الْأَصْلَ، وَقَدْ مَرَّ لَكَ بَحْثٌ مِثْلُ هَذَا. وَقَدْ مَنَعَ مَكِّي الْوَقْفَ عَلَى نَحْوِ «وَمَنْ تَقِيَ السَّيِّئَاتِ»^(٢) وَبَابِهِ.

قوله: «مَا تَفْعَلُونَ» قَرَأَ الْأَخْوَانُ وَحَفِصُ «تَفْعَلُونَ» بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقِ^(٣) نَظَرًا إِلَى قَوْلِهِ: «عَنْ عِبَادِهِ». وَالباقون بِالْخَطَابِ إِقْبَالًا عَلَى النَّاسِ عَامَّةً.

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُولُ فَاعِلًا أَيْ: يُجِيبُونَ رَبَّهُمْ إِذَا دَعَاهُمْ كَقَوْلِهِ: «اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ»^(٤). وَاسْتَجَابَ كَأَجَابَ. وَمِنْهُ^(٥):

٣٩٧٣- وَدَاعٍ دَعَا يَأْمَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى
فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ السَّيْنُ لِلطَّلَبِ عَلَى بَابِهَا بِمَعْنَى: وَيُسْتَدْعَى الْمُؤْمِنُونَ لِلْإِجَابَةِ عَنْ رَبِّهِمْ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُولُ مَفْعُولًا بِهِ، وَالفَاعِلُ مُضْمَرٌ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ بِمَعْنَى: وَيُجِيبُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا أَيْ: دَعَاهُمْ. وَقِيلَ: ثُمَّ لَا مَقْدَرَةٌ أَيْ: وَيَسْتَجِيبُ اللَّهُ لِلَّذِينَ آمَنُوا فَحَدَّثَهَا لِلْعِلْمِ بِهَا.

(١) الآية ١٨ من العلق.

(٢) الآية ٩ من غافر.

(٣) الأصل من تحت، وهو سهو، والتصحيح من المظان. وانظر: الإتحاف ٤٥٠/٢، والسبعة ٥٨٠، والنشر ٣٦٧/٢، والتيسير ١٩٥، والقرطبي ٢٦/١٦، والبحر ٥١٧/٧.

(٤) الآية ٢٤ من الأنفال.

(٥) تقدم برقم ٢١٥.

آ. (٢٨) قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾: «ما» مصدرية أي: مِنْ قَنَطِهِمْ. والعائمة على فتح النون. وقرأ^(١) يحيى بن وثاب والأعمش بكسرهما وهي لغة، وعليها قرئ «يَقْنَطُ»^(٢) «لَا تَقْنَطُوا»^(٣) بفتح النون في المتواتر. ولم يُقرأ بالكسر في الماضي إلا شاذاً.

آ. (٢٩) قوله: ﴿وَمَا بَثُّ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ مجرورةً المحلُّ عطفاً على «السموات» أو مرفوعةً عطفاً على «خَلَقَ» على حَذْفِ مضافٍ أي: وَخَلَقَ مَا بَثُّ، قاله الشيخ^(٤). وفيه نظر؛ لأنه يُؤول إلى جَرِّهِ بالإضافة^(٥) لَخَلَقَ المقدَّر، فلا يُعَدَّلُ عنه.

قوله: «فيهما» أي: السموات والأرض. والسماء لا ذوات فيها ف قيل: هو مثلُ قوله: «نَسِياً حُوتَهُمَا»^(٦)، «يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ»^(٧). وقيل: بل خَلَقَ فِي السَّمَاءِ مَنْ يَذُبُّ. وقيل: مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَنْ يَمْشِي مَعَ طَيْرَانِهِ. وقال الفارسي: «هو على حَذْفِ مضافٍ أي: وما بَثُّ فِي أَحَدِهِمَا» وهذا إلغائز في الكلام.

قوله: «إِذَا يَشَاءُ» «إِذَا» منصوبةٌ بـ «جَمْعِهِمْ» لا بـ «قَدِيرٌ». قال أبو

(١) الإنحاف ٤٥٠/٢، والبحر ٥١٨/٧، والقرطبي ٢٨/١٦.

(٢) الآية ٥٦ من الحجر. قرأ أبو عمرو والكسائي بكسر النون، والباقون بالفتح. السبعة ٣٦٧.

(٣) الآية ٥٣ من الزمر.

(٤) البحر ٥١٨/٧.

(٥) بل في اعتراضه نظر؛ لأن المضاف إليه ناب مَنَابِ المضاف المحذوف نحو: «واسأل القرية» بالنصب.

(٦) الآية ٦١ من الكهف. قال في فتح القدير ٢٩٨/٣. «قيل: الذي نسي إنما هو فتى موسى لأنه وكل أمر الحوت إليه».

(٧) الآية ٢٢ من الرحمن. ويخرج من المالع. انظر: فتح القدير ١٣٤/٥.

البقاء^(١) : «لأن ذلك يؤدي إلى أن يصير المعنى : وهو على جميعهم قدير إذا يشاء، فتتعلق القدرة بالمشيئة وهو محال». قلت : ولا أدري ما وجه كونه محالاً على مذهب أهل السنة؟ فإن كان يقول بقول المعتزلة : وهو أن القدرة تتعلق بما لم يشأ الله يمشي كلامه، ولكنه مذهب رديء لا يجوز اعتقاده، ونقول : يجوز تعلق الظرف به أيضاً.

آ. (٣٠) قوله : ﴿فَبِمَا﴾ : قرأ^(٢) نافع وابن عامر «بما» دون فاء. والباقون «فبما» بإثباتها. ف «ما» في القراءة الأولى الظاهر أنها موصولة بمعنى الذي، والخبر الجار من قوله : «بما كَسَبَتْ». وقال قوم منهم أبو البقاء^(٣) : إنها شرطية حذفت منها الفاء. قال أبو البقاء : «كفوله تعالى : «فإن أطعتموهم إنكم لمشركون»^(٤). وقول الشاعر^(٥) :

٣٩٧٤- مَنْ يَقْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وهذا ليس مذهب الجمهور، إنما قال به الأخفش وبعض البغداديين. وأما الآية ف «إنكم لمشركون» ليس جواباً للشرط، إنما هو جواب لقسم مقدير حذفت لأمه الموطئة قبل أداة الشرط.

وأما القراءة الثانية فالظاهر أنها فيها شرطية، ولا يلتفت لقول أبي

(١) الإملاء ٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) السبعة ٥٨١، والنشر ٢/ ٣٦٧، والبحر ٧/ ٥١٨، والقرطبي ١٦/ ٣٠، والتيسير ١٩٥.

(٣) الإملاء ٢/ ٢٢٥.

(٤) الآية ١٢١ من الأنعام.

(٥) تقدم برقم ١٤٠.

البقاء^(١): «إنَّه ضعیفٌ». ويجوزُ أَنْ تكونَ الموصولةُ، والفاءُ داخلَةً في الخبرِ تشبيهاً للموصولِ بالشرطِ، بشرطِ ذَكرُها مُستوفاةً في هذا الموضوعِ بحمدِ الله تعالى. وقد وافق نافعٌ وابنُ عامرٍ مصاحفَهُما؛ فإنَّ الفاءَ ساقطةٌ من مصاحفِ المدينةِ والشَّامِ، وكذلك الباقرُ فإنَّها ثابتَةٌ في مصاحفِ مكةَ والعراقِ.

آ. (٣٢) قوله: ﴿الْجَوَارِي﴾: أي: السفنُ الجوارِي. فإنَّ قلت: الصفةُ متى لم تكن خاصَّةً بموصوفِها امتنعَ حذفُ الموصوفِ. لا تقولُ: مررتُ بماشٍ؛ لأنَّ المَشْيَ عامٌ. وتقولُ: مررتُ بمهندسٍ وكتابٍ، والجَرِيُّ ليس من الصفاتِ الخاصَّةِ فما وجَّهْ ذلك؟ فالجوابُ: / أنَّ قولَه: «في البحرِ» [١/٧٨٧] قرينةٌ دالَّةٌ على الموصوفِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه صفةٌ غالبَةٌ كالأَبْطَحِ والأَبْرَقِ، فَوَلَّيْتَ العواملَ دونَ موصوفِها.

و «في البحرِ» متعلِّقٌ بـ «الجَوَارِي» إذا لم يَجْرِ مجرى الجوامدِ. فإنَّ جَرَى مَجْراه كان حالاً منه، وكذا قولُه: «كالأعلامِ» هو حالٌ أي: مُشَبَّهٌ بالأعلامِ — وهي الجبالُ — كقول الخنساء^(٢):

٣٩٧٥ — وَإِنْ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةُ بِهِ
كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارُ

وسُمِعَ: هذه الجَوَارُ، وركبْتُ الجَوَارَ، وفي الجوارِ، بالإعرابِ على الراءِ تناسياً للمحذوفِ. وقد تقدَّم هذا في قوله: «وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ»^(٣) في الأعرافِ.

(١) أبو البقاء في إملائه ٢٢٥/٢ ضَعَفَ أَنْ تكونَ «ما» بمعنى الذي على قراءة نافع «بما»، وحديث السمين هنا على قراءة الجمهور.

(٢) ديوان الخنساء ٤٩.

(٣) الآية ٤١ من الأعراف، وانظر: الدر المصون ٣٢٢/٥.

آ. (٣٣) قوله: ﴿فَيُظْلَلْنَ﴾: العائمة على فتح اللام التي هي عين، وهو القياس؛ لأن الماضي بكسرها، تقول: ظَلَلْتُ قائماً. وقرأ^(١) قتادة بكسرها، وهو شاذ نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته وقد تقدّمت...^(٢) وقال الزمخشري^(٣): «مِنْ ظَلٍ يَظُلُّ وَيُظَلُّ، نحو: ضَلَّ يَضِلُّ وَيُضَلُّ». قال الشيخ^(٤): «وليس كما ذكر؛ لأنَّ يَضِلُّ بفتح العين مِنْ ضَلَلْتُ بكسرها في الماضي، وَيُضِلُّ بالكسر مِنْ ضَلَلْتُ بالفتح وكلاهما مقيس» يعني أنَّ كلا منهما له أصلٌ يَرْجِعُ إليه بخلاف «ظَلٍ» فإنَّ ماضيه مكسور العين فقط.

والنون اسمها، «ورواكذ» خبرها. ويجوز أن تكون «ظَلٌ» هنا بمعنى صار؛ لأنَّ المعنى ليس على وقت الظلول وهو النهار فقط، وهو نظير: «أين باتت يده» من هذه الحثيئة. والركود: الثبوت والاستقرار قال^(٥):

٣٩٧٦- وقد رَكَدَتْ وسطَ السماءِ نجومُها

رُكوداً بوادي الرُّبْرِبِ المتفرِّقِ

آ. (٣٤) قوله: ﴿أَوْ يُوقَّهَنَّ﴾: عطفت على «يُسْكِنُ» قال الزمخشري^(٦): «لأنَّ المعنى: إِنْ يَشَأْ يُسْكِنُ فيركذن. أَوْ يَعْصِفُهَا فيَغْرِقُنْ بعصيفها».

قال الشيخ^(٧): «ولا يَتَعَيَّنُ أَنَّ يكونَ التقديرُ: أَوْ يَعْصِفُهَا فيَغْرِقُنْ؛ لأنَّ

(١) القرطبي ٣٣/١٦، والبحر ٥٢٠/٧، والمحتسب ٢٥٢/٢.

(٢) خرم في الأصل بمقدار كلمة.

(٣) الكشف ٤٧١/٣.

(٤) البحر ٥٢٠/٧.

(٥) تقدم برقم ٢١١٢.

(٦) الكشف ٤٧١/٣.

(٧) البحر ٥٢١/٧.

إِهْلَاكَ السَّفِينِ لَا يَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونَ بَعْضُ الرِّيحِ ، بَلْ قَدْ يُهْلِكُهَا بَقْلَعِ لَوْحٍ أَوْ خَسْفٍ . قلت : والزَّمْخَشَرِيُّ لم يَذْكُرْ أَنَّ ذَلِكَ مُتَعَيَّنٌ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ شَيْئاً مَنَاسِباً ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : «يُسْكِنُ الرِّيحَ» يِقَابِلُهُ «يُعْصِفُهَا» فَهُوَ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالطَّبَاقِ .

قوله : «وَيَعْفُو» العامةُ على الجزمِ عطفاً على جزاءِ الشرط . واستشكله الْقَشِيرِيُّ قال : «لأنَّ المعنى : إِنْ يَشَأْ يُسْكِنُ الرِّيحَ فَيَبْقَى تِلْكَ السَّفِينُ رَوَاكِدَ ، أَوْ يُهْلِكُهَا بِذَنُوبِ أَهْلِهَا فَلَا يَحْسُنُ عَطْفُ «وَيَعْفُو» على هذا ؛ لِأَنَّ المعنى يَصِيرُ : إِنْ يَشَأْ يَعْفُو ، وَلَيْسَ المعنى [على] ذَلِكَ بَلْ المعنى : الإِخْبَارُ عَنِ الْعَفْوِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْمَشِيئَةِ ، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى الْمَجْزُومِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ لَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى . وقد قرأ قومٌ «وَيَعْفُو» بِالرَّفْعِ وَهِيَ جَيِّدَةٌ فِي الْمَعْنَى» . قال الشيخ ^(١) : «وما قاله ليس بجيدٍ إذ لم يفهم مدلولَ التركيبِ والمعنى ، إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى إِنْ يَشَأْ أَهْلَكَ نَاساً وَأَنْجَى نَاساً عَلَى طَرِيقِ الْعَفْوِ عَنْهُمْ» .

وقرأ ^(٢) الأعمش «وَيَعْفُو» بِالْوَاوِ . وَهِيَ تَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ كَالْمَجْزُومِ ، وَتَبَيَّنَتِ الْوَاوُ فِي الْجَزْمِ كَثْبُوتِ الْبَاءِ فِي «مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ» ^(٣) . وَتَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ الْفِعْلُ مَرْفُوعاً ، أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ يَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّيِّئَاتِ . وَقرأ بعضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِالنَّصْبِ ، بِإِضْمَارِ «أَنَّ» بَعْدَ الْوَاوِ كَنَصْبِهِ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ ^(٤) :

٣٩٧٧- فَإِنَّ يَهْلَكَ أَبوقَابُوسَ يَهْلَكَ
رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

(١) البحر ٥٢١/٧ .

(٢) انظر في قراءتها: القرطبي ٣٣/١٦ ، والبحر ٥٢٠/٧ .

(٣) الآية ٩٠ من يوسف . وانظر: الدرر ٥٥٢/٦ .

(٤) تقدم برقم ٧٢٨ .

ونأخذ بعده بذناب عيش
أجب الظهر ليس له سنام

بنصب «وتأخذ» ورفعه وجزمه. وهذا كما قرئ بالأوجه الثلاثة بعد الفاء في قوله تعالى: «فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ»^(١) وقد تقدّم تقريره آخر البقرة، ويكون قد عطف هذا المصدر المؤول من «أن» المضمر والفعل على مصدر متوهم من الفعل قبله. تقديره: أوقع إيباق وعقو عن كثير. فقراءة النصب كقراءة الجزم في المعنى، إلا أن في هذه عطف مصدر مؤول على مصدر متوهم، وفي تلك عطف فعل على مثله.

آ. (٣٥) قوله: «وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ»: قرأ^(٢) نافع وابن عامر برفعه. والباقون بنصبه. وقرئ بجزمه أيضاً. فأما الرفع فهو واضح جداً، وهو محتمل وجهين: الاستئناف بجملته فعلية، والاستئناف بجملته اسمية، فتقدّر قبل الفعل مبتدأ أي: وهو يعلم الذين، فالذين على الأول فاعل، وعلى الثاني مفعول. فأما قراءة النصب ففيها أوجه، أحدها: قال الزجاج^(٣): «على الصّرف». قال: «ومعنى الصرف صرّف العطف عن اللفظ إلى العطف على المعنى». قال: «وذلك أنه لما لم يحسن عطف «ويعلم» مجزوماً على ما قبله إذ يكون المعنى: إن بشأ/ يعلم، عدل إلى العطف على مصدر الفعل الذي قبله. ولا يتأتى ذلك إلا بإضمار «أن» ليكون مع الفعل في تأويل اسم».

(١) الآية ٢٨٤ من البقرة.

(٢) انظر في قراءته: السبعة ٥٨١، والحجة ٦٤٣، والبحر ٥٢١/٧، والتيسير ١٩٥، والنشر ٣٦٧/٢، والقرطبي ٣٤/١٦.

(٣) لم يرد هذا النص في كتابه «معاني القرآن». لدى إعرابه لهذه الآية. ومصطلح الصرف ورد في «معاني القرآن»، للفرأ لدى إعرابه لهذه الآية ٢٤/٣.

الثاني : قولُ الكوفيين^(١) أنه منصوبٌ بواوِ الصرف . يَعْنُونَ أَنَّ الواوَ نَفْسُهَا هي الناصبةُ لا بإضمارِ «أَنَّ» ، وتقدّم معنى الصرف .

الثالث : قال الفارسي^(٢) — ونقله الزمخشري^(٣) عن الزجاج^(٤) — إن النصبَ على إضمارِ «أَنَّ» ؛ لأنَّ قبلها جزاءٌ تقول : «ما تصنعُ أصنعُ وأكرمك» وإن شئتَ : وأكرمك ، على وأنا أكرمك ، وإن شئتَ «وأكرمك» جزماً . قال الزمخشري^(٥) : «وفيه نظرٌ ؛ لما أوردَه سيبويه^(٦) في كتابه» قال : «واعلم أنَّ النصبَ بالواوِ والفاء في قوله : «إِنَّ تَأْتِي آتِكَ وَأَعْطَيْكَ» ضعيفٌ ، وهو نحوُ مَنْ قوله^(٧) :

— ٣٩٧٨ —

وَأَلْحَقَ بِالْحَجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

فهذا لا يجوز^(٨) ، لأنه ليس بحدِّ الكلام ولا وجهه ، إلّا أنه في الجزاء صار أقوى قليلاً ؛ لأنه ليس بواجبٍ أنه يفعلُ ، إلّا أن يكونَ من الأولِ فَعَلٌ ، فلمّا ضارَعَ الذي لا يُوجِبُهُ كالأستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضَعْفِهِ . قال الزمخشري : «ولا يجوزُ أن تُحْمَلَ القراءةُ المستفيضةُ على وجه^(٩) ليس بحدِّ

(١) انظر: المسائلين ٧٥ ، ٧٦ في الإنصاف.

(٢) الحجة (خ) ٢٦٠/٤ .

(٣) الكشف ٤٧٢/٣ .

(٤) معاني القرآن له ٣٩٩/٤ .

(٥) الكشف ٤٧٢/٣ .

(٦) الكتاب ٤٤٨/١ .

(٧) تقدم برقم ٦٩٨ .

(٨) الكشف والكتاب : «يجوز» وهو أقرب للسياق أي : يجوز على ضعف .

(٩) الكشف : «على وجه ضعيف» .

الكلام ولا وجهه، ولو كانت من هذا الباب لما أُخْلِى سببويه منها كتابه، وقد ذَكَرَ نظائرها من الآيات المُشْكِلَة.

الرابع: أن ينتصب عطفاً على تعليل محذوف تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين، ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن. ومنه: «وَلَنَجْعَلَنَّ آيَةً لِلنَّاسِ»^(١) وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ، وَلِتُجْزَى^(٢) قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣). قال الشيخ^(٤): «وَيُبْعَدُ تَقْدِيرُهُ: لِيَنْتَقِمَ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ تَرْتَّبَ عَلَى الشَّرْطِ إِهْلَاكُ قَوْمٍ وَنَجَاةُ قَوْمٍ فَلَا يَحْسُنُ لِيَنْتَقِمَ مِنْهُمْ. وَأَمَّا الْإِثْنَانُ فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مُتَعَلِّقَةً بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَلَنَجْعَلَنَّ آيَةً لِلنَّاسِ فَعَلْنَا ذَلِكَ، وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ فَعَلْنَا ذَلِكَ، وَهُوَ - كَثِيرًا - يُقَدَّرُ هَذَا الْفِعْلُ مَعَ هَذِهِ اللَّامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ». قلت: بل يَحْسُنُ تَقْدِيرُ «لِيَنْتَقِمَ» لِأَنَّهُ يَبْعُدُ فِي الْمَعْنَى عَلَى إِهْلَاكِ قَوْمٍ الْمُرْتَبِ عَلَى الشَّرْطِ.

وَأَمَّا الْجَزْمُ فَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَصِحُّ الْمَعْنَى عَلَى جَزْمٍ «وَيَعْلَمُ»؟ قُلْتَ: كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ يَشَأْ يَجْمَعُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: إِهْلَاكُ قَوْمٍ، وَنَجَاةُ قَوْمٍ، وَتَحْذِيرُ آخَرِينَ». وَإِذَا قُرِئَ بِالْجَزْمِ فَتُكْسَرُ الْمِيمُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

قوله: «مَا لَهُمْ مِنْ مَّجِيسٍ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ لَسَدِّهَا مَسَدَّ مَفْعُولِي الْعِلْمِ.

آ. (٣٦) قوله: ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ﴾: «مَا» شَرْطِيَّةٌ. وَهِيَ فِي مَحَلِّ

(١) الآية ٢١ من مريم.

(٢) الآية ٢٢ من الجاثية.

(٣) الكشف ٤٧٢/٣.

(٤) البحر ٥٢١/٧.

(٥) الكشف ٤٧٢/٣.

نصب مفعولاً ثانياً لـ «أَوْثَيْتُمْ» والأول هو ضميرُ المخاطبين قامَ مقامَ الفاعلِ، وإنما قَدَّمَ الثاني لأنَّ له صَدَرَ الكلامِ.

قوله: «مِنْ شَيْءٍ» بيانُ لـ «ما» الشرطية لِمَا فيها من الإبهام.

قوله: «فَمَتَاعٌ» الفاء جوابُ الشرطِ، و«مَتَاعٌ» خبرٌ مبتدأ مضمَرٌ أي: فهو متاع. قوله: «وما عند الله» «ما» موصولةٌ مبتدأة، و«خيرٌ» خبرها، و«لِلَّذِينَ» متعلِّقٌ بـ «أَبْقَى».

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ﴾: نَسَقَ على «الذين» الأولى. وقال أبو البقاء^(١): «الذين يَجْتَنِبُونَ في موضعٍ جرَّ بدلاً^(٢) مِنْ «الذين آمنوا». ويجوزُ أَنْ يَكُونَ في موضعٍ نصبٍ بإضمار أعني، أو في موضعٍ رفعٍ على تقدير: هم». وهذا وهمٌ منه في التلاوة كأنه اعتقد أنَّ القرآن «وعلى ربهم يتوكَّلون، الذين يَجْتَنِبُونَ» فبنَى عليه ثلاثة الأوجه بناءً فاسداً.

قوله: «كَبَائِرُ» قرأ^(٣) الأخوان هنا وفي النجم^(٤) «كَبِيرَ الإِثْمِ» بالإنفراد. والباقون «كَبَائِرُ» بالجمع في السورتين. والمفردُ هنا في معنى الجمع، والرسمُ يحتملُ القراءتين.

قوله: «وَإِذَا مَا غَضِبُوا» هذه «إِذَا» منصوبةٌ بـ «يَغْفِرُونَ»، و«يَغْفِرُونَ» خبرٌ لـ «هم»، والجملةُ بأسرها عطفٌ على الصلة، وهي «يَجْتَنِبُونَ» والتقدير:

(١) الإملاء ٢/ ٢٢٥.

(٢) في المطبوعة: «والذين معطوف على للذين». وقد تكون نسخة السمين من الإملاء غير ما في المطبوعة.

(٣) السبعة ٥٨١، والنشر ٣/ ٣٦٧، والتيسير ١٩٥، والبحر ٧/ ٥٢٢، والحجة ٦٤٣، والقرطبي ٣٥/ ١٦.

(٤) الآية ٣٢ من النجم. وانظر: السبعة ٦١٥.

والذين يَجْتَنِبُونَ وهم يَغْفِرُونَ، غَطَفَ اسْمِيَّةٌ عَلَى فَعْلِيَّةٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «هَمْ»
توكيداً للفاعل في قوله: «غَضِبُوا»، وعلى هذا فَيَغْفِرُونَ جوابُ الشرط. وقال
أبو البقاء^(١): «هَمْ مبتدأ وَيَغْفِرُونَ الخبرُ، والجملةُ جوابُ إذا» وهذا غيرُ
صحيح؛ لأنَّه لو كان جواباً لـ «إذا» لا قترن بالفاء. تقول: «إذا جاء زيدٌ فعمرو
منطلق» ولا يجوز: «عمرو ينطلق»^(٢) وقيل: «هَمْ» مرفوع بفعلٍ مقدرٍ يُفسِّره
«يَغْفِرُونَ» بعده، ولَمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ ولم يَسْتَبِعْهُ الشَّيْخُ^(٣).
وقال: «ينبغي أَنْ يَجُوزَ ذلك في مذهب سيبويه»^(٤)؛ لأنَّه أجازَه في الأداة
الجازمة، تقول: «إِنْ يَنْطَلِقَ، زيدٌ يَنْطَلِقُ» تقديرُه: يَنْطَلِقُ زيدٌ يَنْطَلِقُ.
فـ «ينطلق» واقعٌ جواباً، ومع ذلك فَسَّرَ الفعلُ فكذلك هذا، وأيضاً فذلك / جائزٌ
في فعل الشرط بعدها نحو: «إذا السماء انشَقَّتْ»^(٥) فليَجَزْ في جوابها أيضاً.

آ. (٣٩) قوله: ﴿هَمْ يَنْتَصِرُونَ﴾: كقوله: «وإذا ما غَضِبُوا هَمْ
يَغْفِرُونَ» سواءً وِجِيءَ فيه ما تقدَّم. إلَّا أَنَّهُ يَزِيدُ هُنَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «هَمْ»
توكيداً للضمير المنصوب في «أَصَابَهُمْ» أكَّدَ بالضمير المرفوع وليس فيه إلَّا
الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد بالفاعل. والظاهر أَنَّهُ غيرُ ممنوعٍ.

آ. (٤١) قوله: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ﴾: هذه لَامُ الابتداء. وجعلها
الحوفي وابنُ عطية^(٦) للقسم. وليس بجيدٍ إذا جَعَلْنَا «مَنْ» شرطيةً كما سيأتي؛
لأنَّه كان ينبغي أَنْ يُجَابَ السابق، وهنا لم يُجَبْ إلَّا الشرط. و«مَنْ» يجوزُ أَنْ

(١) الإملاء ٢/٢٢٥.

(٢) في الأصل «لينطلق» ولا وجه للام.

(٣) البحر ٧/٥٢٢.

(٤) الكتاب ١/٤٥٨.

(٥) الآية ١ من الانشقاق.

(٦) عبارته في مطبوعة المخرر ١٤/٢٣٠: «لام التقاء القسم».

تكون شرطية، وهو الظاهر، والفاء في «فأولئك» جواب الشرط، وأن تكون موصولة، ودخلت الفاء لما عرفت من شبه الموصول بالشرط. و«ظلمه» مصدر مضاف للمفعول. وأيدها الزمخشري^(١) بقراءة من قرأ^(٢) «بعدما ظلم» مبنياً للمفعول.

آ. (٤٣) قوله: ﴿وَلَنْ صَبَرَ﴾: الكلام في اللام بين كما تقدم. فإن جعلتها شرطية ف «إن» جواب القسم المقدّر، وحذف جواب الشرط للدلالة عليه. وإن كانت موصولة كان «إن ذلك» هو الخبر. وجوز الحوفي وغيره أن تكون «من» شرطية، وأن ذلك جوابها على حذف الفاء على حذف حذفيها في البيت المشهور^(٣):

٣٩٧٩- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ

وفي الرابط قولان، أحدهما: هو اسم الإشارة إذا أريد به المبتدأ، ويكون حينئذ على حذف مضاف، تقديره: إن ذلك لمن ذوي عزم الأمور والثاني: أنه ضمير محذوف تقديره: لمن عزم الأمور منه، أوله. وقوله: ﴿وَلَمْ يَصْبِرْ﴾ عطف على قوله: ﴿وَلَمْ يَنْتَصِرْ﴾. والجملة من قوله: «إنما السبيل» اعتراض.

آ. (٤٥) قوله: ﴿يُعْرَضُونَ﴾: حال لأن الرؤية بصرية. «خاشعين» حال. والضمير من عليها يعود على النار للدلالة «العذاب» عليها.

(١) الكشف ٤٧٣/٣.

(٢) الكشف ٤٧٣/٣.

(٣) نقدم برقم ١٤٠.

وقرأ^(١) طلحة «من الذَّلِّ» بكسر الدال. وقد تقدّم الفرق بين الذَّلِّ والذَّلِّ^(٢). و«من الذَّلِّ» يتعلّق بـ «خاشعين» أي: من أجل. وقيل: هو متعلّق بـ «يَنْظُرُونَ». وقوله: «مِنْ طَرْفٍ» يجوزُ في «مِنْ» أَنْ تكونَ لابتداء الغاية، وأن تكونَ تبعيضية، وأن تكونَ بمعنى الباء، وبكلٍ قد قيل. والطرف قيل: يُراد به العضو. وقيل: يُراد به المصدر. يقال: طَرَفْتُ عَيْنَهُ طَرْفًا طَرْفًا أي: يَنْظُرُونَ نَظْرًا خَفِيًّا.

آ. (٤٦) قوله: ﴿يَنْصُرُوهُمْ﴾: صفة لـ «أولياء» فيجوزُ أَنْ يُحَكِّمَ على موضعها بالجرِّ اعتباراً بلفظِ موصوفها، وبالرفع اعتباراً بمحلّه فإنه اسمٌ لـ «كان».

قوله: «مِنْ سَبِيلٍ» إمّا فاعلٌ^(٣)، وإمّا مبتدأ.

قوله^(٤): «وقال الذين آمنوا» يجوزُ أَنْ يَبْقَى على حقيقته، ويكون «يومَ القيامة» معمولاً لـ «خسروا». ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى: يقول، فيكون «يومَ القيامة» معمولاً له.

آ. (٤٧) قوله: ﴿مَنْ اللَّهُ﴾: يجوزُ تعلُّقه بـ «يأتي» أي: يأتي من الله يومَ لا مردَّ له، وأن يتعلّق بمحذوفٍ يدلُّ عليه لا مردَّ له أي: لا يردُّ ذلك اليومَ ممّا حكم الله به فيه. وجوزَ الزمخشري^(٥) أَنْ يتعلّق بـ «لا مردَّ». وردّه الشيخ^(٦): بأنه يكونُ مَطْوِلاً فكان ينبغي أَنْ يُعَرَّبَ فينصبَ منوئاً.

(١) البحر ٥٢٤/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٤٣/٧.

(٣) فاعل لاستقر المقدر في الجار.

(٤) عاد إلى الآية ٤٥.

(٥) الكشف ٤٧٤/٣.

(٦) البحر ٥٢٥/٧. والمطول الشبيه بالمضاف.

آ. (٤٨) قوله: ﴿فَإِنَّ الْإِنْسَانَ﴾: مِنْ وَقْعِ الظَّاهِرِ مَوْقِعِ المضمِرِ أي: فَإِنَّهُ كَفُورٌ. وَقَدَّرَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) ضَمِيرًا مَحذُوفًا فَقَالَ: «فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْهُمْ».

آ. (٥٠) قوله: ﴿ذُكِّرْنَا وَإِنَاثًا﴾: حَالٌ، وَهِيَ حَالٌ لَازِمَةٌ، وَسَوَّغَ مَجِيئَهَا كَذَلِكَ: أَنَّهَا بَعْدَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى «يُزَوِّجُهُمْ» يَقْرَأُهُمْ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ قَدَّمَ الْإِنَاثَ أَوَّلًا عَلَى الذَّكَورِ مَعَ تَقْدِيمِهِمْ عَلَيْهِنَّ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَدَّمَهُمْ؟ وَلِمَ عَرَّفَ الذَّكَورَ بَعْدَمَا نَكَّرَ الْإِنَاثَ؟ قُلْتَ: لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْبَلَاءِ فِي آخِرِ الْآيَةِ الْأُولَى، وَكَفَّرَانَ الْإِنْسَانَ بِنِسْبَانِهِ الرَّحْمَةَ السَّابِقَةَ، ثُمَّ عَقَّبَ بِذِكْرِ مُلْكِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَذَكَرَ قِسْمَةَ الْأَوْلَادِ فَقَدَّمَ الْإِنَاثَ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ أَنَّهُ فَاعِلٌ مَا يَشَاءُ لَا مَا يَشَاوُهُ الْإِنْسَانُ، فَكَانَ ذَكَرَ الْإِنَاثِ الَّتِي مِنْ جَمَلَةٍ مَا لَا يَشَاوُهُ^(٣) الْإِنْسَانُ أَهَمُّ، وَالْأَهَمُّ وَاجِبُ التَّقْدِيمِ، وَلِيَلِيَ الْجَنَسَ الَّذِي كَانَتْ الْعَرَبُ تَعُدُّهُ بَلَاءً، ذَكَرَ الْبَلَاءِ، وَأَخَّرَ الذَّكَورَ، فَلَمَّا أَخْرَجَهُمْ تَدَارَكَ تَأْخِيرَهُمْ وَهُمْ أَحَقُّاءُ بِالتَّقْدِيمِ بِتَعْرِيفِهِمْ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُمْ فِيهِ تَنْوِيهٌ وَتَشْهِيرٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَيَهَبْ لِمَنْ يَشَاءُ الْفَرَسَانِ الْأَعْلَامَ الْمَذْكُورِينَ الَّذِينَ لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ أَعْطَى بَعْدَ ذَلِكَ كِلَا الْجَنْسَيْنِ حَقَّهُ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَعَرَّفَ أَنَّ تَقْدِيمَهُنَّ لَمْ يَكُنْ لِقَدِّمَهُنَّ وَلَكِنْ لِمَقْتَضَى آخِرِ، فَقَالَ: ذُكِّرْنَا وَإِنَاثًا، كَمَا قَالَ: «إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى»^(٤) «فَجَعَلَ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى»^(٥).

(١) الإملاء ٢/ ٢٢٦.

(٢) الكشف ٣/ ٤٧٥.

(٣) الكشف: «مَا يَشَاوُهُ».

(٤) الآية ١٣ من الحجرات.

(٥) الآية ٣٩ من القيامة.

آ. (٥١) قوله: ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ﴾: «أَنْ» ومنصوبها اسمُ كان وليس «خبر» «ما». وقال أبو البقاء^(١): «أَنْ والفعلُ رفعٌ على الابتداء وما قبله الخبر، أو فاعلٌ بالجاءٍ لاعتماده على حرفِ النفي» وكأنه [وهم في التلاوة، فزعم أن القرآن: وما لبشرٌ أَنْ يُكَلِّمَهُ]^(٢) مع أنه يمكن الجواب عنه بتكليف. و«إِلَّا وَحِيًّا» يجوزُ أَنْ يَكُونَ مصدرًا أي: إِلَّا كَلَامٌ وَحِيٌّ. وقال أبو البقاء^(٣): «استثناء منقطع؛ لأنَّ الوَحْيَ ليس من جنس الكلام»^(٤) وفيه نظرٌ لأنَّ ظاهره أنه مُفَرَّغٌ، والمفَرَّغُ لا يُوصَفُ بذلك. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مصدرًا في موضع الحال.

قوله: «أَوْ يُرْسِلُ» قرأ^(٥) نافعٌ «يُرْسِلُ» برفع اللام، وكذلك «فِيُوحِي» فسَكَنتُ يَأُوهُ. والباقيون بنصبهما. فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّهُ رَفَعَ على إضمارٍ مبتدأ أي: أَوْ هُوَ يُرْسِلُ. الثاني: أَنَّهُ عَطَفَ على «وَحِيًّا» على أَنَّهُ حَالٌ؛ لأنَّ وَحِيًّا في تقديرِ الحال أيضاً، فكأنه قال: إِلَّا مُوَحِّيًّا أَوْ مَرْسِلًا. الثالث: أَنَّهُ يُعْطَفَ على ما يتعلَّقُ به «مِنْ وَرَاءَ»، إذ تقديرُهُ: أَوْ يُسْمِعُ مِنْ وَرَاءَ حِجَابٍ، و«وَحِيًّا» في موضع الحال، عُطِفَ عليه ذلك المقدَّرُ المعطوفُ عليه «أَوْ يُرْسِلُ». والتقدير: إِلَّا مُوَحِّيًّا أَوْ مُسْمِعًا مِنْ وَرَاءَ حِجَابٍ، أَوْ مَرْسِلًا.

وأما الثانية^(٦) ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّهُ يُعْطَفَ على المضميرِ الذي

(١) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).

(٣) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٤) الإملاء: ليس بتكليم.

(٥) السبعة ٥٨٢، والنشر ٢/٣٦٨، والحجة ٦٤٤، والبحر ٧/٥٢٧، والتيسير ١٩٥، والقرطبي ١٦/٥٣.

(٦) بنصب: يرسل ويوحى.

يتعلّق به «مَنْ وراءِ حِجَابٍ» إذ تقدیره: أو يُكَلِّمُهُ مِنْ وراءِ حِجَابٍ. وهذا الفعل المقدّر معطوفٌ على «وَحَيًّا» والمعنى: إلّا بَوَحْيٍ أو إسماعٍ مِنْ وراءِ حِجَابٍ أو إرسالِ رسولٍ. ولا يجوزُ أَنْ يُعْطَفَ على «يُكَلِّمُهُ» لفسادِ المعنى. قلت: إذ يصيرُ التقديرُ: وما كان لبشرٍ أن يُرْسِلَ اللَّهُ رسولا، فَيُفْسِدَ لَفْظاً ومعنى. وقال مكي^(١): «لأنّه يَلْزَمُ منه نفْيُ الرسلِ ونفْيُ المرسلِ إليهم».

الثاني: أَنْ يُنْصَبَ بـ «أَنْ» مضمرة، وتكونُ هي وما نصّبته معطوفين على «وَحَيًّا» و «وَحَيًّا» حالٌ، فيكونُ هنا أيضاً [حالا]: والتقدير: إلّا مُوَحِّياً أو مُرْسِلاً^(٢). وقال الزمخشري^(٣): «وَحَيًّا وَأَنْ يُرْسِلَ مصدران واقعان موقع الحال؛ لأنَّ أَنْ يُرْسِلَ في معنى إرسالاً. و «مِنْ وراءِ حِجَابٍ» ظرفٌ واقعٌ موقع الحال أيضاً، كقوله: «وعلى جُنُوبِهِمْ»^(٤). والتقدير: وما صَحَّ أَنْ يُكَلِّمَ أحداً إلّا مُوَحِّياً أو مُسْمِعاً مِنْ وراءِ حِجَابٍ أو مُرْسِلاً. وقد رَدَّ عليه الشيخ^(٥): بأنَّ وقوعَ المصدرِ موقعَ الحالِ غيرُ منقاسٍ، وإنما قاسَ منه المبرد^(٦) ما كان نوعاً للفعلِ فيجوزُ: «أَتَيْتُهُ رَكْضاً» ويمنعُ «أَتَيْتُهُ بكاءً» أي: باكياً. وبأنَّ «أَنْ يُرْسِلَ» لا يقعُ حالاً لنصِّ سيبويه^(٧) على أنَّ «أَنْ» والفعلُ لا يقعُ حالاً، وإن كان المصدرُ الصريحُ يقعُ حالاً نقولُ: «جاء زيد ضَحِكاً»، ولا يجوزُ «جاء أَنْ يضحك».

(١) إعراب المشكل ٢/٢٧٩.

(٢) ما بين معقوفين مخروم من الأصل أثبتناه من ش.

(٣) الكشف ٣/٤٧٥.

(٤) الآية ١٩١ من آل عمران.

(٥) البحر ٧/٥٢٧.

(٦) انظر: المقتضب ٣/٢٣٤، ٢٦٩، ٣١٢/٤.

(٧) الكتاب ١/١٩٥.

الثالث : أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَعْنَى «وَحْيًا» فَإِنَّهُ مُصَدَّرٌ مُقَدَّرٌ بِـ «أَنْ» وَالْفِعْلُ .
والتقديرُ : إِلَّا بَأَنْ يُوحَى إِلَيْهِ أَوْ بَأَنْ يُرْسَلَ ، ذَكَرَهُ مَكِّي ^(١) وَأَبُو الْبَقَاءِ ^(٢) .

وقوله : «أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ» الْعَامَّةُ عَلَى الْإِفْرَادِ . وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ ^(٣) «حُجْبٍ» جَمْعًا . وَهَذَا الْجَارُ يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : أَوْ يُكَلِّمُهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ . وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَعْنَى وَحْيًا أَيْ : إِلَّا أَنْ يُوحَى أَوْ يُكَلِّمَهُ . قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ ^(٤) : «وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ «مِنْ» بِـ «يُكَلِّمُهُ» الْمَوْجُودَةِ فِي اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ ^(٥) لَا يَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَ إِلَّا» ، ثُمَّ قَالَ : «وَقِيلَ : «مِنْ» مُتَعَلِّقَةٌ بِـ «يُكَلِّمُهُ» لِأَنَّهُ ظَرَفٌ ، وَالظَّرَفُ يُتَسَّعُ فِيهِ» .

آ . (٥٢) قوله : ﴿مَا كُنْتَ تَذَرِي مَا الْكِتَابُ﴾ : «مَا» الْأَوَّلِي نَافِيَةٌ ، وَالثَّانِيَّةُ اسْتِفْهَامِيَّةٌ . وَالجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ مُعَلَّقَةٌ لِلدَّرَايَةِ فَهِيَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ لِسَدِّهَا مَسَدَّ مَفْعُولَيْنِ . وَالجُمْلَةُ الْمَنْفِيَّةُ بِأَسْرِهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْكَافِ فِي «إِلَيْكَ» . قوله : «جَعَلْنَاهُ» الضَّمِيرُ يَعُودُ : إِمَّا لـ «رُوحًا» وَإِمَّا لـ «الْكِتَابِ» وَإِمَّا لَهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا مَقْصَدٌ وَاحِدٌ فَهُوَ كَقَوْلِهِ : «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ» ^(٦) .

وَقَرَأَ ^(٧) ابْنُ حَوْشَبٍ «لَتَهْدِي» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ . وَابْنُ السَّمِيعِ «لَتَهْدِي» بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الدَّالِ مِنْ أَهْدَى .

(١) إعراب المشكل ٢٧٩/٢ .

(٢) الإملاء ٢٢٦/٢ .

(٣) البحر ٥٢٧/٧ .

(٤) الإملاء ٢٢٦/٢ .

(٥) الإملاء : «المنقطع» .

(٦) الآية ٦٢ من التوبة .

(٧) انظر : القرطبي ٦٠/١٦ ، والبحر ٥٢٨/٧ ، وفيهما حوشب وليس ابن حوشب . أما =

— الشورى —

قوله : «نَهْدِي» يجوز أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا ، وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَكْرَرًا لِلْجَعْلِ ،
وَأَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ «نُورًا» .

آ . (٥٣) قوله : ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾ : بَدَلٌ مِنْ «صِرَاطٍ» قَبْلَهُ بَدَلُ
كُلِّ مِنْ كُلِّ ، مَعْرِفَةٍ مِنْ نَكْرَةٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الشُّورَى]

= ابن حوشب فهو شهر بن حوشب وتقدمت ترجمته ، وأما حوشب بن عقيل الجرمي ،
فهو أبو دحية البصري روى عن الحسن البصري . انظر : تهذيب الكمال ٣٤٥/١ .

سورة الزخرف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿وَالْكِتَابِ﴾: إِنَّ جَعَلْتَ «حم» قَسَمًا كَانَتْ الْوَائُ عاطِفَةً وَإِنْ لَمْ^(١)، كَانَتْ الْوَائِ لِلْقَسَمِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ هَذَا.

آ. (٣) قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ﴾: جَوَابُ الْقَسَمِ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْبَلَاغَةِ: وَهُوَ كَوْنُ الْقَسَمِ وَالْمُقَسَّمِ عَلَيْهِ مِنْ وَاحِدٍ وَاحِدٍ. كَقَوْلِ أَبِي تَمَامٍ^(٢):

٣٩٨٠- وَثَنَايَاكَ إِنهَا إِغْرِضُ

.....
إِنَّ أُريدَ بِالْكِتَابِ الْقُرْآنَ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ جَنْسُ الْكِتَابِ الْمَنْزُوعِ غَيْرِ الْقُرْآنِ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ. وَالضَّمِيرُ فِي «جَعَلْنَاهُ» عَلَى الْأَوَّلِ يَعُودُ عَلَى الْكِتَابِ. وَعَلَى الثَّانِي لِلْقُرْآنِ، وَإِنْ لَمْ يُصَرَّحْ بِذِكْرِهِ. وَالْجَعْلُ هُنَا تَصْيِيرٌ. وَلَا يُلْتَفَتُ لَخَطَا الزَّمْخَشَرِيِّ^(٣) فِي تَجْوِيزِهِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: خَلَقْنَاهُ.

(١) أي: وإن لم تجعل «حم» قَسَمًا.

(٢) ديوانه بشرح التبريزي ٢٨٧/٢ وعجزة:

وَلَالِ تُوْمٌ وَبِرْقٌ وَمِيضٌ

الإغريض: الطلع أو البرد. التوم: مفردها تُوْمَةٌ والجمع تُوْمٌ وهي اللؤلؤة العظيمة، شُبَّهَ بِيَاضِ ثَنَايَاها بِبَيَاضِهِ وَأَقْسَمَ بِثَنَايَاها.

(٣) الكشاف ٤٧٧/٣.

آ. (٤) قوله: ﴿فِي أَمِّ الْكِتَابِ لَدِينَا﴾: يتعلّقان بما بعدهما. ولا تَمْنَعُ اللّامُ من ذلك. ويجوز أن يكونا حالَيْنِ ممّا بعدهما لأنّهما كانا وصِفَتَيْنِ له في الأصل فيتعلّقان بمحذوف. ويجوز أن [يكون] ^(١) «لدينا» متعلّقاً بما تعلّق به الجارّ قبله إذا جعلناه حالاً مِنْ «لَعَلِّي»، وأن يكون حالاً من الضمير المستتر فيه، وكذا يجوز في الجارّ أن يتعلّق بما تعلّق به الظرف، وأن يكون حالاً مِنْ ضميره عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديمها على العامل المعنوي. ويجوز أن يكون الظرف بدلاً من الجارّ قبله، وأن يكونا حالَيْنِ من «الكتاب» أو من «أُمِّ»، ذكرَ هذه الأوجه الثلاثة أبو البقاء ^(٢). وقال: «ولا يجوز أن يكون واحد من الظرفين خبراً؛ لأنّ الخبر لَزِمَ أن يكون «عليّ» من أجل اللام». قلت: وهذا يَمْنَعُ أن تقول: إن زيدا كاتبٌ لشاعرٍ؛ لأنه مَنعَ أن يكون غيرَ المقترن بها خبراً.

آ. (٥) قوله: ﴿صَفْحاً﴾: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنّه مصدرٌ في معنى يَضْرِبُ؛ لأنه يُقال: ضَرَبَ عن كذا وأَضْرَبَ عنه، بمعنى أَعْرَضَ عنه، وصَرَفَ وجهه عنه. قال ^(٣):

٣٩٨١- أَضْرِبَ عَنْكَ الهمومَ طَارِقَهَا

ضَرَبَكَ بالسيفِ قَوْنَسَ الفرسِ

والتقدير: أَفَصَفَحَ عَنْكُمْ الذِّكْرَ أَي: أَفَنَزِلُ الْقُرْآنَ عَنْكُمْ إِزَالَةً، يُنْكَرُ عليهم ذلك. الثاني: أنّه منصوبٌ على الحالِ من الفاعلِ أَي: صافحين. الثالث: أنّ يتصبّ على المصدرِ المؤكّدِ لمضمونِ الجملة، فيكونَ عاملاً

(١) من (ش).

(٢) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٣) تقدم برقم ٣٨٦٢.

محذوفاً، نحو: «صُنِعَ اللَّهُ»^(١) قاله ابنُ عطية^(٢). الرابع: أن يكونَ مفعولاً من أجله. الخامس: أن يكونَ منصوباً على الظرف. قال الزمخشري^(٣): «وصَفَحاً على وجهين: إما مصدرٍ من صَفَحَ عنه إذا أَعْرَضَ عنه، منتصبٌ على أنه مفعولٌ له على معنى: أَفْتَنَزَلُ عنكم إنزال القرآن وإلزامَ الحجةِ به إعرافاً عنكم. وإما بمعنى الجانبِ من قولهم: نَظَرَ إليه بَصَفَحَ وَجْهَهُ. وَصَفَحَ وَجْهَهُ بمعنى: أَفْتَنَحَّيْهِ عنكم جانباً، فينتصبُ على الظرف نحو: ضَعَهُ جانباً وأُمَشِرَ جانباً. وَتَعَضَّدَهُ قراءةٌ «صَفَحاً» بالضم». قلت: يشيرُ إلى قراءة^(٤) حسان ابن عبد الرحمن الضبيعي وسميط بن عمير^(٥) وشبيل بن عذرة^(٦) قَرَأُوا «صَفَحاً» بضم الصاد. وفيها احتمالان، أحدهما: ما ذكره من كونه لغةً في المفتوح ويكونُ ظرفاً. وظاهرُ عبارة أبي البقاء^(٧) أنه يجوزُ فيه جميعُ ما جاز في المفتوح؛ لأنه جَعَلَهُ لغةً فيه كالسُّدِّ والسُّدِّ. والثاني: أنه جمعُ صَفُوحٍ نحو: صَبُورٍ وَصَبْرٍ، فينتصبُ حالاً من فاعلِ نَضْرِبَ. وَقَدَّرَ الزمخشري^(٨) على عادته فعلاً بين الهمزة والفاءِ أي: أَنهَمِلُكُمْ^(٩) فَضْرِبَ. وقد عَرَفْتُ ما فيه غيرَ مرةٍ.

(١) الآية ٨٨ من النمل.

(٢) المحرر ٢٤١/١٤.

(٣) الكشف ٤٧٨/٣.

(٤) الشواذ ١٣٤، والبحر ٦/٨.

(٥) سميط بن عمير السدوسي أبو عبد الله البصري روى عن عمران بن حصين، وروى عنه سليمان التيمي. ثقة ولم تذكر وفاته. تهذيب التهذيب ٢٤٠/٤.

(٦) شبيل بن عذرة الضبيعي أبو عمرو البصري روى عن شهر بن حوشب، وروى عنه شعبة، ثقة، من أئمة العربية، خطيب وشاعر. ولم تذكر وفاته. تهذيب التهذيب ٣١٠/٤.

(٧) الإملاء ٢٢٦/٢ - ٢٢٧.

(٨) الكشف ٤٧٨/٣.

(٩) الكشف: أَفْتَنَحَّيْ.

قوله: «أَنْ كُنْتُمْ» قرأ^(١) نافع والأخوان بالكسر على أنها شرطية، وإسرافهم كان متحققاً، و«إِنْ» إنما تدخل على غير المتحقق، أو المتحقق المبهم الزمان. وأجاب الزمخشري^(٢): «أنه من الشرط الذي يصدر عن المدلِّ بصحة الأمر والتحقيق لثبوته، كقول الأجير: «إِنْ كُنْتُ عَمِلْتُ لَكَ عملاً فَوَفَّنِي حَقِّي» وهو عالمٌ بذلك، ولكنه يُخَيِّلُ في كلامه أَنْ تَقْرِيظَكَ فِي إِصْبَالِ حَقِّي فَعَلُ مَنْ لَهُ شَكٌّ فِي اسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهُ تَجْهِيلًا لَهُ». وقيل: المعنى على المجازاة والمعنى: أفضربُ عنكم الذكر صفحاً متى أسرفتم أي: إنكم غير متروكين من الإنذار متى كنتم قوماً مُسْرِفين. وهذا أراد أبو البقاء^(٣) بقوله: «وقريء إِنْ بكسرها على الشرط، وما تقدّم يدلُّ على الجواب». والباقون بالفتح على العلة أي: لِأَنْ كُنْتُمْ، كقول الشاعر^(٤):

٣٩٨٢- أَتَجَزَّعُ أَنْ بَانَ الْخَلِيطُ الْمُودَعُ

ومثله^(٥):

٣٩٨٣- أَتَجَزَّعُ أَنْ أَذْنَا قَتِيبَةَ حُرَّتَا

(١) السبعة ٥٨٤، والنشر ٣٦٨/٢، والبحر ٦/٨، والقرطبي ٦٢/١٦، والمحجة ٦٤٤.

(٢) الكشف ٤٧٨/٣.

(٣) الإملاء ٢٢٧/٢.

(٤) لم أهد إلى قائله، وعجزه:

وحبل الصفا من عزة المتقطع

وهو في معاني القرآن للقرءاء ٢٨/٣. ولم أجده في ديوان كثير.

(٥) تقدم برقم ١٦٩١.

يُرَوَّى بالكسر والفتح، وقد تقدّم نحو من هذا أول المائدة^(١)، وقرأ^(٢) زيد بن علي «إذ» بزالٍ عوضَ النون، وفيها معنى العلة.

آ. (٦) قوله: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا﴾: «كم» خبرية مفعولٌ مقدم. و«من نبيٍّ» تمييزٌ. و«في الأولين» يتعلّق بالإرسالِ أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لنبي.

آ. (٨) قوله: ﴿بَطْشًا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييزٌ لـ «أشدّ». والثاني: أنه حالٌ من الفاعل أي: أهلكتناهم باطشين.

آ. (٩) قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ﴾: كرّر الفعل للتوكيد؛ إذ لوجاء «العزیز» بغير «خَلَقَهُنَّ» لكان كافياً، كقولك مَنْ قام؟ فيقال: زيد. وفيها دليلٌ على أن الجلالةَ الكريمةَ مِنْ قوله: «وَلَّيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ؟ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ»^(٣) مرفوعةٌ بالفاعلية لا بالابتداء للتصريح بالفعل في نظيرتها. وهذا الجوابُ مطابقٌ للسؤالِ من حيث المعنى، إذ لوجاء على اللفظِ لجيء/ فيه [٧٨٩/ب] بجملةٍ ابتدائيةٍ كالسؤال.

آ. (١١) قوله: ﴿بِلَدَّةٍ مَيْتًا﴾: قرأه العامةُ مخفّفاً. وعيسى^(٤) وأبو جعفر مثقلاً. وقد تقدّم الكلامُ فيه في آل عمران^(٥). وتقدّم في الأعراف^(٦) الخلافُ في تُخْرِجُونَ وتُخْرِجُونَ.

(١) انظر: الدر المصون ١٩٢/٤.

(٢) البحر ٦/٨.

(٣) الآية ٨٧ من الزخرف.

(٤) الإنحاف ٤٥٤/٢، والمحاسب ٢٥٣/٢، والنشر ٢٢٤/٢، والبحر ٧/٨.

(٥) انظر: الدر المصون ١٠٥/٣.

(٦) انظر: الدر المصون ٢٨٥/٥.

آ. (١٢) قوله: ﴿مَا تَرْكِبُونَ﴾: «ما» موصولة. وعائدها محذوف أي: ما تَرْكِبُونَهُ. و«ركب» بالنسبة إلى الْفُلْكِ يتعدى بحرف الجر «فإذا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ»^(١) وفي غيره بنفسه قال: «لتركبوها»^(٢) فغلب هنا المتعدي بنفسه على المتعدي بواسطة فلذلك حَذَفَ العائد.

آ. (١٣) قوله: ﴿لِتَسْتَوُوا﴾: يجوزُ أَنْ تَكُونَ هذه لامُ الغلة وهو الظاهر، وَأَنْ تَكُونَ لِلضَّرُورَةِ، فَتَعْلَقَ فِي كِلَيْهِمَا بـ «جَعَلَ». وَجَوَزَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٣) أَنْ تَكُونَ لِلأَمْرِ، وَفِيهِ بَعْدُ لِقَلَّةِ دُخُولِهَا عَلَى أَمْرِ الْمُخَاطَبِ. قُرِئَ شاذًّا «فَلْتَفْرَحُوا»^(٤) وفي الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»^(٥) وقال^(٦):

٣٩٨٤- لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ
فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

نصَّ النحويون على قِلَّتِهَا، ما عدا أبا القاسم الزجاجي فإنه جَعَلَهَا لغةً جيدةً^(٧).

قوله: «على ظهوره» الضمير يعودُ على لفظِ «ما تَرْكِبُونَ»، فَجَمَعَ الظهورَ باعتبارِ معناها، وأُفْرِدَ الضميرَ باعتبارِ لفظِها.

(١) الآية ٦٥ من العنكبوت.

(٢) الآية ٨ من النحل.

(٣) المحرر ٢٤٤/١٤.

(٤) الآية ٥٨ من يونس وهي قراءة ابن عامر في رواية شاذة عنه وآخرين. انظر: الدر المصون ٢٢٥/٦.

(٥) راجع تخريج الحديث في الدر ٢٢٥/٦.

(٦) لم أمتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٥٢٥، والخزانة ٦٣٠/٣، والمغني ٣٠٠.

(٧) قال في اللامات ٨٨ «وربما أدخلت اللام» ولم أجده هنا نص على كونها لغة جيدة.

قوله: «له مُقَرَّنِينَ» «له» متعلق بـ «مُقَرَّنِينَ» قُدِّمَ للفواصل. والمُقَرَّنُ: المُطَبَّقُ لِلشَّيْءِ الضَّابِطُ لَهُ، مِنْ أَقْرَنَهُ أَي: أَطَاقَهُ. وَالْقَرَنَ الْحَبْلُ. قال ابن هَرَمَةَ^(١):

٣٩٨٥ – وَأَقْرَنْتُ مَا حَمَلْتَنِي وَلَقَلَّمَا
يُطَاقُ احْتِمَالُ الصَّدِّ يَا دَعْدُ وَالْهَجَرِ
وقال عمرو بن معد يكرب^(٢):

٣٩٨٦ – لَقَدْ عَلِمَ الْقَبَائِلُ مَا عُقِّلُ
لَنَا فِي النَّائِبَاتِ بِمُقَرَّنِينَا
وحقيقة أَقْرَنَهُ: وَجَدَهُ قَرِينَهُ، لِأَنَّ الصَّعْبَ لَا يَكُونُ قَرِينَةً الضَّعِيفِ.
قال^(٣):

٣٩٨٧ – وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرَنِ
لَمْ يَسْتَطِيعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ
وَقَرِيءٌ «مُقْتَرْنِينَ»^(٤) بالتاء قبل الراء.

آ. (١٥) قوله: ﴿جُزْءًا﴾: مفعول أولٌ لِلْجَعْلِ، وَالْجَعْلُ تَصْيِيرٌ
قَوْلِي. وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: سَمَوْا وَاعْتَقَدُوا. وَأَغْرَبُ مَا قِيلَ هُنَا أَنَّ الْجُزْءَ
الْأَثْنَى، وَأَنْشَدُوا^(٥):

(١) البحر ٧/٨.

(٢) البحر ٧/٨، وتفسير الماوردي ٥٢٩/٣.

(٣) تقدم برقم ٤٧٦.

(٤) البحر ٧/٨.

(٥) لم أهتمد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٨، والمحزر ٢٤٦/١٤، واللسان (جزأ)، ومعاني القرآن للزجاج ٤٠٧/٤، وقال: «ولا أدري البيت قديم أم مصنوع».

٣٩٨٨- إِنَّ أَجْزَأَتِ حُرَّةٌ يَوْمًا فَلَا عَجَبٌ
قد تُجْزِيءُ الحُرَّةُ المَذْكَارُ أحياناً
وقال آخر^(١):

٣٩٨٩- رُؤِجَتْهَا مِنْ بَنَاتِ الْأَوْسِ مُجْزِئَةً

قال الزمخشري^(٢): «وأثر الصنعة فيهما ظاهر».

آ. (١٦) قوله: ﴿وَأَصْفَاكُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ داخلاً فِي حَيْزِ
الإنكارِ معطوفاً عَلَى اتَّخَذَ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً أَي: أَمْ اتَّخَذَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ
و«قد» مقدرةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُ^(٣):

آ. (١٧) قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ﴾. وَقرئ^(٤) هُنَا «وَجْهَهُ
مُسَوَّدٌ» بَرَفٍ «مُسَوَّدٌ» عَلَى أَنَّهَا جَمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ «ظَلٌّ». وَاسْمُ «ظَلٌّ» ضَمِيرُ
الشَّانِ.

آ. (١٨) قَوْلُهُ: ﴿أَوْ مَنْ يُنشَأُ﴾: يَجُوزُ فِي «مَنْ» وَجْهَانِ،
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولاً بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ أَي: أَوْ يَجْعَلُونَ مَنْ يُنشَأُ
فِي الْجِلْيَةِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: أَوْ مَنْ يُنشَأُ جِزْءٌ

(١) عجزه:

لِلْمَوْسَجِ اللَّذِي فِي أَيْبَانِهَا رَجُلٌ

وهو في اللسان (جزأ)، والبحر ٨/٨. قال في اللسان: يعني امرأة غزالة بمغازل
سُوِّتَ من شجر العوسج.

(٢) الكشف ٤٨١/٣.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٨ من النحل.

(٤) القرطبي ٧٠/١٦، والكشاف ٤٨٢/٣.

أو ولد؛ إذ جعلوه لله جزءاً. وقرأ العامة «يُنشأ» بفتح الياء وسكون النون مِنْ نَشَأَ في كذا يُنشأ فيه. والأخوان^(١) وحفص بضم الياء وفتح النون وتشديد الشين مبنياً للمفعول أي: يُرَبَّى. وقرأ الجحدري كذلك^(٢)، إلا أنه خَفَّفَ الشين، أَخَذَهُ مِنْ أَنشَأَهُ. والحسن «يُنشأ» كـ يُقاتل مبنياً للمفعول. والمفاعلة تأتي بمعنى الإفعال كالمُعالة بمعنى الإعلاء.

قوله: «وهو في الخصام غير مُبين» الجملة حال. و«في الخصام» يجوز أن يتعلّق بمحذوف يَدُلُّ عليه ما بعده. تقديره: وهو لا يبين في الخصام. ويجوز أن يتعلّق بـ «مُبين» وجاز للمضاف إليه أن يعمل فيما قبل المضاف؛ لأن «غير» بمعنى «لا». وقد تقدّم تحقيق هذا في آخر الفاتحة^(٣) وما أنشدته عليه وما في المسألة من الخلاف.

آ. (١٩) قوله: ﴿عِبَادَ الرَّحْمَنِ﴾: قرأ^(٤) نافع وابن كثير وابن عامر «عند الرحمن» ظرفاً. والباقون «عباد» جمع عبْد، والرسم يحتملهما. وقرأ الأعمش كذلك إلا أنه نصب «عباد» على إضمار فعل: الذين هم خَلِقُوا عِبَاداً ونحوه. وقرأ عبْدُ الله وكذلك هي في مصحفه «الملائكة عبادَ الرحمن». وأبي وعبد الرحمن/ بالافراد. و«إنشأ» هو المفعول الثاني للجعل بمعنى الاعتقاد [٧٩٠/أ] أو التصيير القولي. وقرأ^(٥) زيد بن علي «أنشأ» جمع الجمع.

(١) انظر في قراءته: السبعة ٥٨٤، والنشر ٣٦٨/٢، والحجة ٦٤٦، والتيسير ١٩٦، والبحر ٨/٨، والقرطبي ٧١/١٦.

(٢) يُنشأ.

(٣) انظر: الدر المصون ٧١/١.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٥٨٥، والنشر ٣٦٨/٢، والحجة ٦٤٧، والبحر ٨/١٠، والقرطبي ٧٢/١٦، والتيسير ١٩٦، والإتحاف ٤٥٤/٢.

(٥) البحر ١٠/٨.

قوله: «أشهدوا» قرأ^(١) نافع بهمزة مفتوحة، ثم بأخرى مضمومة مُسهلة بينها وبين الواو وسكون الشين. وقرأ قالون بالمدّ يعني بإدخال ألف بين الهمزتين والقصر، يعني بعدم الألف. والباقون بفتح الشين بعد همزة واحدة. فنافع أدخل همزة التوبيخ على أشهدوا [فعلاً]^(٢) رباعياً مبنياً للمفعول، فَسهَّل همزته الثانية، وأدخل ألفاً بينهما كراهةً لاجتماعهما، وتارة لم يُدخِلها، اكتفاءً بتسهيل الثانية، وهي أوجه. والباقون أدخلوا همزة الإنكار على «شهدوا» ثلاثياً، والشهادة هنا الحضور. ولم يُنقل الشيخ^(٣) عن نافع تسهيل الثانية بل نقله عن علي بن أبي طالب.

وقرأ الزهري «أشهدوا» رباعياً مبنياً للمفعول. وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون حذَف الهمزة دلالةً للقراءة الأخرى، كما تقدّم في قراءة «أعجمي»^(٤). والثاني: أن تكون الجملة خبرية وقعت صفةً لـ «إنشأ» أي: أجعلوهم إنشأً مشهوداً خلقهم كذلك؟

قوله: «سُكِّتْ شهادتهم» قرأ العامة «سُكِّتْ» بالتاء من فوق مبنياً للمفعول، «شهادتهم» بالرفع لقيامه مقام الفاعل. وقرأ^(٥) الحسن «شهاداتهم» بالجمع، والزهري: «سَيَكْتُب» بالياء من تحت وهو في الباقي كالعامة. وابن عباس وزيد بن علي وأبو جعفر وأبو حيوة «سَنَكْتُب» بالنون للعظمة، «شهادتهم» بالنصب مفعولاً به.

(١) انظر في قراءتها: النشر ٣٦٨/٢، والقرطبي ٧٣/١٦، والبحر ١٠/٨، والتيسير ١٩٦، والسبعة ٥٨٥، والحجة ٦٤٧.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) بل نقله عنه في البحر ١٠/٨.

(٤) انظر إعرابه للآية ٤٤ من فصلت.

(٥) انظر في قراءتها: القرطبي ٧٣/١٦، والإتحاف ٤٥٥/٢، والبحر ١٠/٨.

- الزخرف -

آ. (٢٢) قوله : ﴿عَلَى أُمَّةٍ﴾ : العامة على ضم الهمزة، بمعنى الطريقة والدين. قال قيس بن الخطيم^(١) :

٣٩٩٠- كُنَّا عَلَى أَمَةٍ آبَائِنَا
وَيَقْتَدِي بِالْأَوَّلِ الْآخِرُ

أي : على طريقتهم. وقال آخر^(٢) :

٣٩٩١- وَهَلْ يَسْتَوِي ذُو أُمَّةٍ وَكَفُورُ

.....

أي : ذو دين. وقرأ^(٣) مجاهد وقتادة وعمر بن عبد العزيز بالكسر قال الجوهري^(٤) : «هي الطريقة الحسنة لغة في أُمَّة بالضم». وابن عباس بالفتح، وهي المرأة من الأم، والمراد بها القصد والحال.

آ. (٢٤) قوله : ﴿قَالَ﴾ : قرأ^(٥) ابن عامر وحفص «قال» ماضياً مكان «قل» أمراً أي : قال النذير، أو الرسول وهو النبي صلى الله عليه وسلم. والأمر في «قل» يجوز أن يكون للنذير أو للرسول وهو الظاهر. وقرأ^(٦) أبو جعفر وشيبة «جئناكم» بنون المتكلمين.

آ. (٢٦) قوله : ﴿بِرَاءً﴾ : العامة على فتح الباء وألف وهمزة بعد

(١) ليس في ديوانه، وهو في البحر ١١/٨، وتفسير الماوردي ٥٣١/٣.

(٢) لم أهتم إلى تمامه، وهو في اللسان (أمم)، والبحر ١١/٨.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ١١/٨، والقرطبي ٧٤/١٦، والشواذ ١٣٥.

(٤) انظر: الصحاح (أمم) ١٨٦٤/٥ وعبارته «لغة في الأمة وهي الطريقة والدين».

(٥) السبعة ٥٨٥، والتيسير ١٩٦، والبحر ١١/٨، والقرطبي ٧٥/١٦، والنشر ٣٦٩/٢.

(٦) النشر ٣٦٩/٢، والإتحاف ٤٥٥/٢، والبحر ١١/٨، والقرطبي ٧٥/١٦.

الراء. وهو مصدر في الأصل وقع موقع الصفة وهي بَرِيء، وبها قرأ^(١) الأعمش ولا يُتَنَّى «براء» ولا يُجْمَع ولا يُؤَنَّث كالمصادر في الغالب. والزعفراني وابن المنادي^(٢) عن نافع بضم الباء بزنة طَوَال وكُرام. يقال: طَوِيل وطَوَال وبريء وبراء. وقرأ^(٣) الأعمش «إني» بنون واحدة.

آ. (٢٧) قوله: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه استثناء منقطع؛ لأنهم كانوا عبدة أصنام فقط. والثاني: أنه متصل؛ لأنه روي أنهم كانوا يُشْرِكُون مع الباري غيره.

الثالث: أن يكون مجروراً بدلاً من «ما» الموصولة في قوله: «مما تعبدون» قاله الزمخشري^(٤). ورَدَّه الشيخ^(٥): بأنه لا يجوز إلا في نفي أو شبهة قال: «وَعَرَّه كَوْنُ بَرَاءٍ فِي مَعْنَى النِّفْيِ، وَلَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ». قلت: قد تأول النحاة ذلك في مواضع من القرآن كقوله تعالى: «وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ»^(٦) «وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ»^(٧) والاستثناء المفرغ لا يكون في إيجاب، ولكن لما كان «يأبى» بمعنى: لا يفعل، وإنها لكبيرة بمعنى: لا تسهل ولا تخف ساغ ذلك، فهذا مثله.

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٥٥/٢، والبحر ١١/٨، والكشاف ٤٨٤/٣.

(٢) لعله أحمد بن جعفر أبو الحسين البغدادي، حافظ ثقة، قرأ على اليزيدي. توفي سنة ٣٣٦. انظر: طبقات القراء ٤٤/١.

(٣) الإتحاف ٤٤٥/٢، والبحر ١١/٨.

(٤) الكشاف ٤٨٤/٣.

(٥) البحر ١٢/٨.

(٦) الآية ٣٢ من التوبة.

(٧) الآية ٤٥ من البقرة.

- الزخرف -

الرابع: أَنَّ تَكُونَ «إِلَّا» صِفَةٌ بِمَعْنَى «غَيْر» عَلَى أَنْ تَكُونَ «مَا» نَكْرَةً مَوْصُوفَةً^(١)، قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٢) قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «وَأِنَّمَا أَخْرَجَهَا فِي هَذَا الْوَجْهِ عَنْ كَوْنِهَا مَوْصُولَةً؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ «إِلَّا» بِمَعْنَى «غَيْر» لَا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا النُّكْرَةُ» وَفِيهَا خِلَافٌ. فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنَّ تَكُونَ «مَا» مَوْصُولَةً وَ«إِلَّا» بِمَعْنَى «غَيْر» صِفَةٌ لَهَا.

آ. (٢٨) قَوْلُهُ: ﴿وَجَعَلَهَا﴾: الضمير المرفوع لإبراهيم عليه السلام - وهو الظاهر - أو لله. والمنصوب لكلمة التوحيد المفهومة من قوله: «إِنِّي بَرَاءٌ» إِلَى آخِرِهِ، أَوْ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْكَلِمَةِ، فَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ لِأَجْلِ الْمَعْنَى بِهِ.

وَقُرِئَ^(٤) «فِي عَقْبِهِ» بِسُكُونِ الْقَافِ. وَقُرِئَ «فِي عَاقِبِهِ» أَي: وَآرِثِهِ. وَحَمِيدُ بْنُ قَيْسٍ^(٥) «كَلِمَةً» بِكَسْرِ الْكَافِ وَسُكُونِ اللَّامِ.

آ. (٢٩) وَالْجُمْهُورُ عَلَى «مَتَّعْتُ» بِنَاءِ الْمُتَكَلِّمِ. وَقَتَادَةُ^(٦) / وَالْأَعْمَشُ [٧٩٠/ب] بَفَتْحِهَا لِلْمُخَاطَبِ، خَاطَبَ إِبْرَاهِيمَ أَوْ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ. وَبِهَا قَرَأَ نَافِعٌ فِي رِوَايَةِ يَعْقُوبَ. وَالْأَعْمَشُ أَيْضاً^(٧) «بَلْ مَتَّعْنَا» بَنُونَ الْعِظَمَةِ.

(١) تَقْدِيرُهُ: إِنِّي بَرَاءٌ مِنَ آلِهِ تَعْبُدُونَهَا غَيْرَ الَّذِي فَطَرَنِي، فَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا». اهـ الْكَشَافُ.

(٢) الْكَشَافُ ٤٨٤/٣.

(٣) الْبَحْرُ ١٢/٨.

(٤) انْظُرْ فِي قَرَاءَاتِهِ: الْبَحْرُ ١٢/٨، وَالْكَشَافُ ٤٨٥/٣.

(٥) انْظُرْ فِي قَرَاءَاتِهِ: الْبَحْرُ ١٢/٨، وَالشَّوَاذُ ١٣٥.

(٦) الْفَرَطِيُّ ٨٢/١٦، وَالْبَحْرُ ١٢/٨.

(٧) أَي فِي قِرَاءَةِ ثَانِيَةِ لَهُ.

آ. (٣١) قوله: ﴿من القرَيتَينِ﴾: فيه حذفُ مضافٍ فقدَّره بعضهم: من رَجُلَيِ القرَيتَينِ. وقيل: من إحدى القرَيتَينِ. والرجلان: الوليد ابن المغيرة وكان بمكة، وعروة بن مسعود الثقفي، وكان بالطائف. وقيل: كان يتردد بين القرَيتَينِ فُنُسبَ إلى كليهما. وقرىء^(١) «رَجُل» بسكون العين وهي تميمَةٌ. وقد مضى الكلام^(٢) في «سُخْرِيًّا» في المؤمنين. وقرأ^(٣) بالكسر هنا عمرو بن ميمون وابن محيصن وأبو رجاء وابن أبي لیلی والوليد بن مسلم وخلائق، بمعنى المشهورة، وهو الاستخدام. ويَبْعُدُ قولُ بعضهم: إنه استهزاء الغني بالفقير.

آ. (٣٣) قوله: ﴿ليُوتَهم﴾: بدلُ اشتمالٍ بإعادةِ العاملِ. واللامان للاختصاص. وقال ابنُ عطية^(٤): الأولى للملك، والثانية للتخصيص. ورَدَّه الشيخ^(٥): بأنَّ الثاني بدلٌ فيشترط أن يكونَ الحرفُ متحدَ المعنى لا مختلفه. وقال الرمخشري^(٦): «ويجوزُ أن يكونا بمنزلة اللامَينِ في قولك: «وَهَبْتُ له ثوبًا لقيمته». قال الشيخ^(٧): «ولا أدري ما أراد بقوله هذا؟ قلت:

(١) القرطبي ٨٣/١٦، والبحر ١٣/٨.

(٢) انظر إعرابه للآية ١١٠ من سورة المؤمنين.

(٣) الإتحاف ٤٥٦/٢، والقرطبي ٨٣/١٦، والبحر ١٣/٨، وعمرو بن ميمون الأودي أبو عبد الله الكوفي، أدرك الجاهلية ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم، روى عن أبي هريرة وعائشة توفي سنة ٧٥. انظر: تهذيب الكمال ١٠٥٢/٢.

والوليد بن مسلم أبو بشر البصري، روى عن جندب بن عبد الله وروى عنه يونس ابن عبيد، ثقة. تهذيب الكمال ١٤٧٤/٣.

(٤) المحرر ٢٥٥/١٤.

(٥) البحر ١٥/٨.

(٦) الكشف ٤٨٧/٣.

(٧) البحر ١٥/٨.

أراد بذلك أن الالامتين للعلّة أي: كانت الهبة لأجلك لأجل قميصك، فـ «لقميصك» بدلُ اشتمالٍ بإعادة العاملِ بعينه، وقد نُقِلَ أنْ قوله: «ووهبنا له إسحاق»^(١) أنها للعلّة.

قوله: «سُقُفًا» قرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو بفتح السين وسكون القاف بالإفراد على إرادة الجنس. والباقون بضمّتين على الجمع كَرُهْنٍ في جمع رَهْن. وفي «رُهْن» تأويلٌ لا يمكنُ هنا: وهو أن يكونَ جَمْعٌ^(٣) «رِهَان» جَمْعُ رَهْن؛ لأنه لم يُسمَعْ سِقَاف جمع سَقْف. وعن الفراء^(٤) أنه جمع سقيفة فيكون كصحيفة وصُحُف. وقرأ «سَقُفًا» بفتحين لغةً في سَقْف، وسُقُوفًا بزنة فَلَس وفُلوس. وأبو رجاء بضمّة وسكون.

و «مِنْ فِضّة» يجوز أن يتعلّق بالجعل، وأن يتعلّق بمحذوف صفة لسُقُف. وقرأ العائمة «معارج» جمع مَعْرَج وهو السُّلَم. وطلحة^(٥) «معاريح» جمع مِعْرَاج، وهذا كمفاتيح لِمَفْتَح، ومفاتيح لمفتاح.

آ. (٣٤) قوله: «وسُرُورًا»: جمع سَرِير. والعائمة على ضمّ الراء. وقرأ^(٦) بفتحها وهي لغةٌ بعض تميم وكنب. وقد تقدّم أن فِعْيلاً المضعّف تفتحُ عينُه إذا كان اسماً أو صفةً نحو: ثوبٌ جَدِيدٌ وثيابٌ جُدَدٌ، وفيه كلامٌ للنحاة. وهل قوله: «مِنْ فِضّة» شاملٌ للمعارج والأبواب والسُرُور؟ فقال

(١) الآية ٨٤ من الأنعام.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٥٨٥، والنشر ٣٧٠/٢، والحجة ٦٤٩، والقرطبي ٨٥/١٦، والبحر ١٥/٨، والتيسير ١٩٦.

(٣) لعلها مقحمة.

(٤) معاني القرآن ٣٢/٣.

(٥) القرطبي ٨٥/١٦، والبحر ١٥/٨.

(٦) البحر ١٥/٨.

الزمخشري^(١) : نعم، كأنه يرى تشريك المعطوف مع المعطوف عليه في قيوده. و«عليها يتكئون» و«عليها يظهرون» صفتان لما قبلهما.

آ. (٣٥) قوله : ﴿وَزُخْرُفًا﴾ : يجوز أن يكون منصوباً بجعل أي : وجعلنا لهم زخرفاً. وجوز الزمخشري^(٢) أن ينتصب عطفاً على محل «من فضة» كأنه قيل : سُقِفَ من فضةٍ وذَهَبٍ أي : بعضها كذا، وبعضها كذا.

وقد تقدّم الخلاف في «لَمَّا» تخفيفاً وتشديداً في سورة هود^(٣)، وقرأ^(٤) أبو رجاء وأبو حيوة «لَمَّا» بكسر اللام على أنها لامُ العلة دَخَلَتْ على «ما» الموصولة وحذِفَ عائِذُها، وإن لم تَطُل الصلّة. والأصل : الذي هو متاع كقولهِ : «تماماً على الذي أحسن»^(٥) برفع النون. و«إن» هي المخففة من الثقيلة، و«كل» مبتدأ، والجارُ بعده خبره أي : وإن كل ما تقدّم ذَكَرَهُ كائن للذي هو متاع الحياة، وكان الوجه أن تدخل اللامُ الفارقة لعدم إعمالِها، إلا أنها لما دَلَّ الدليل على الإثبات جاز حَذْفُها كما حَذَفُها الشاعرُ في قوله^(٦) :

٣٩٩٢- أنا ابنُ أباةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكِ
وإن مالِكُ كانت كرامَ المعادنِ

آ. (٣٦) قوله : ﴿وَمَنْ يَعِشْ﴾ : العامة على ضم الشين من عشا يعشوا أي : يتعامى ويتجاهل. وقتادة^(٧) ويحيى بن سلام «يَعِشْ» بفتحها

(١) الكشف ٤٨٧/٣.

(٢) الكشف ٤٨٧/٣.

(٣) انظر : الدر المصون ٣٩٦/٦.

(٤) انظر في قراءتها : السبعة ٥٨٦، والقرطبي ٨٧/١٦، والبحر ١٥/٨، والمحتسب ٢٥٥/٢.

(٥) الآية ١٥٤ من الأنعام، وهي قراءة يحيى بن يعمر. انظر : الدر المصون ٢٢٨/٥.

(٦) تقدم برقم ٣٥١١.

(٧) انظر في قراءتها : البحر ١٦/٨، والقرطبي ٨٨/١٦.

بمعنى يَعم. وزيد بن علي «يَعشو» بإثبات الواو. قال الزمخشري^(١): «على أن «مَنْ» موصولة وحقُّ هذا أن يقرأ نقيضُ بالرفع». قال الشيخ^(٢): «ولا تتعينُ موصولُها بل تُخرَجُ على وجهين: إمَّا تقدِيرُ حذفِ حركةِ حرفِ العلة، وقد حكاهما الأخفش لغةً، وتقدَّم منه في سورة يوسف^(٣) شواهدٌ، وإمَّا على أنه جزمُ بـ «مَنْ» الموصولة تشبيهاً لها بـ «مَنْ» الشرطية». قال: «وإذا كانوا قد جَزَمُوا بـ «الذي»، وليس بشرطٍ قط فأولَى بما استُعْجِلَ شرطاً وغيرَ شرطٍ. وأنشد^(٤):

٣٩٩٣- وَلَا تَحْفِرَنَّ بِشِراً تُرِيدُ أَحْداً بِهَا

فإنَّكَ فيها أنت مِن دونه تَقَعُ

كذلك الذي يَبْغِي على الناسِ ظالماً

يُصِيبُهُ على رَغْمِ عَوَاقِبِ مَا صَنَعَ

/ قال: «وهو مذهبُ الكوفيين، وله وَجْهٌ من القياسِ: وهو أن «الذي» [٧٩١/أ] أَشَبَّهَتْ اسمَ الشرطِ في دخولِ الفاءِ في خبرِها، فتُسَبِّهُ اسمَ الشرطِ في الجزمِ أيضاً. إلا أن دخولَ الفاءِ منقَاسٌ بشرطه، وهذا لا ينقَاسُ».

ويقال: عَشَا يَعْشُو، وَعَشِي يَعْشَى. فبعضُهم جعلهما بمعنىً، وبعضُهم فَرَّقَ: بأنَّ عَشِيَّ يَعْشَى إذا حَصَلَتِ الآفَةُ من بَصَرِهِ، وأصلُهُ الواوُ وإنما قُلِبَتْ ياءٌ لانكسارِ ما قبلها كَرَضِي يَرْضَى وَعَشَا يَعْشُواي: تفاعل^(٥) ذلك. وَنَظَرَ نَظَرَ

(١) الكشاف ٤٨٨/٣.

(٢) البحر ١٦/٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٥٢/٦.

(٤) البیتان لسابق البربري، وهما في أمالي الزجاجي ١٨٥، والبحر ١٦/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٣/٤.

(٥) أي: نظر كالذي به آفة ولا آفة به. انظر: البحر ٤/٨.

العَيْشِي^(١) ولا آفَّةَ ببصره، كما قالوا: عَرَجَ لَمَنْ بِهِ آفَةُ الْعَرَجِ، وَعَرَجَ^(٢) لَمَنْ تَعَارَجَ، وَمَشَى مِشْيَةَ الْعُرْجَانِ. قال الشاعر^(٣):

٣٩٩٤- أَعْشُو إِذَا مَا جَارَتِي بَرَزْتُ
حَتَّى يُوَارِي جَارَتِي الْخِذْرُ
أي: أَنْظَرُ نَظَرَ الْعَيْشِي. وقال آخر^(٤):

٣٩٩٥- مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ
أي: تَنْظُرُ نَظَرَ الْعَيْشِي لَضَعْفِ بَصَرِهِ مِنْ كَثَرَةِ الْوَقُودِ. وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ: بَأَنَّ عَشَوْتُ إِلَى النَّارِ إِذَا اسْتَدَلَّتْ عَلَيْهَا بِنَظَرٍ ضَعِيفٍ وَقِيلَ: وقال الفراء^(٥): «عَشَا يَعْشَى يُعْرِضُ، وَعَيْشِي يَعْشَى عَمِي». إِلَّا أَنَّ ابْنَ قَتَيْبَةَ^(٦) قَالَ: «لَمْ نَرَ أَحَدًا حَكِيَ عَشَوْتُ عَنْ الشَّيْءِ: أَعْرَضْتُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يَقَالُ: تَعَاشَيْتُ عَنْ كَذَا إِذَا تَغَافَلْتُ عَنْهُ وَتَعَامَيْتُ».

وقرأ العامة «نُقِضَ» بنون العظمة. وعلي بن أبي طالب^(٧) والأعمش ويعقوب والسلمي وأبو عمرو وعاصم في رواية عنهما «يُقِضُ» بالياء من تحت

(١) العَيْشِي: الصفة من هذه الآفة، كما في اللسان قال: «وهو عَشِرٌ وأَعْشَى».

(٢) ضبط هذا الفعل في اللسان بضم الراء وكسرها.

(٣) البيت لحاتم، وهو في ديوانه ٥٤ برواية «أعْضِي» والبحر ٥٤/٨.

(٤) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ٢٤٩، والكتاب ٤٤٥/١، والمقتضب ٦٥/٢، وأمالِي الشجري ٦٦/٢، والعيني ٤٣٩/٤.

(٥) في معاني القرآن ٣٢/٣ «يَعْشُو بِمَعْنَى يُعْرِضُ، وَيَعْشَى يَعْشَى».

(٦) تفسير غريب القرآن ص ٣٩٨.

(٧) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٥٦/٢، والنشر ٣٦٩/٢، والبحر ١٦/٨، والقرطبي

أي: يُقَيِّضُ الرحمنُ. و«شيطَاناً» نصبٌ في القراءتين. وابن عباس «يُقَيِّضُ» مبنياً للمفعول، «شيطَانٌ» بالرفع، قائم مقام الفاعل.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيُصَّدُّونَهُمْ﴾: الظاهر أن ضميرِ النصبِ عائِدان على «مَنْ» مِنْ حيث معناها، راعى لفظها أولاً فأفرد في «له» و«له»، ثم راعى معناها، فجمع في قوله: «وَإِنَّهُمْ لَيُصَّدُّونَهُمْ». والضميرُ المرفوعُ على الشيطان؛ لأنَّ المراد به الجنس، ولأنَّ كلَّ كافرٍ معه قرينٌ. وقال ابن عطية^(١): «إنَّ الضميرَ الأولَ للشياطين، والثاني للكفار. التقدير: وإنَّ الشياطين لَيُصَّدُّونَ الكفارَ العابثين».

آ. (٣٨) قوله: ﴿إِذَا جَاءَنَا﴾: قرأ^(٢) أبو عمرو والأخوان وحفص «جاءنا» بإسنادِ الفعلِ إلى ضميرٍ مفردٍ يعودُ على لفظ «مَنْ» وهو العاشي، وحينئذٍ يكونُ هذا ممَّا حُمِلَ فيه على اللفظ، ثم على المعنى، ثم على اللفظ، فإنه حُمِلَ أولاً على لفظها في قوله: «نُقَيِّضُ له» «فهو له»، ثم جُمِعَ على معناها في قوله: «وَإِنَّهُمْ لَيُصَّدُّونَهُمْ» و«يَحْسَبُونَ أنهم»، ثم رَجَعَ إلى لفظها في قوله: «جاءنا»، والباقون «جاءنا» مُسنِداً إلى ضميرِ تثنيةٍ، وهما العاشي وقرينه.

قوله: «بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ» قيل: أراد المشرقَ والمغربَ، فغلبَ كَالْعُمَرَيْنِ^(٣) وَالْقَمَرَيْنِ^(٤). وقيل: أراد بِمَشْرِقَيِ الشَّمْسِ مَشْرِقَهَا فِي أَقْصَرِ يَوْمٍ وَمَشْرِقَهَا فِي أَطْوَلِ يَوْمٍ. وقيل: بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبَيْنِ.

(١) المحرر ٢٥٨/١٤.

(٢) السبعة ٥٨٦، والحجة ٦٥٠، والتيسير ١٩٦، والقرطبي ٩٠/١٦، والنشر

٣٦٩/٢، والبحر ١٦/٨.

(٣) العمران: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٤) القمران: الشمس والقمر.

قوله: «فَبَشِّرْ الْقَرِينَ» مخصوصه محذوف أي: أنت.

آ. (٣٩) قوله: «وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ»: في فاعله قولان، أحدهما: أنه ملفوظ به، وهو «أنكم» وما في حيزها. التقدير: ولن يَنْفَعَكُمْ اشتراككم في العذاب بالتأسي، كما يَنْفَعُ الاشتراك في مصائب الدنيا فيتأسي المصاب بمثله. ومنه قول الخنساء^(١):

٣٩٩٦- ولولا كثرة الباكين حولي

على إخوانهم لَقَتَلْتُ نَفْسِي
وما يَبْكُونَ مثلَ أخي ولكنْ
أَعَزِّي النَفْسَ عَنْهُ بِالتَّأْسِي

والثاني: أنه مضمَر. فقدَّره بعضهم ضمير التمني المدلول عليه بقوله: «يَا لَيْتَ بَيْنِي»^(٢) أي: لن يَنْفَعَكُمْ تَمَنِّيكم البُعْد. وبعضهم: لن يَنْفَعَكُمْ اجتماعكم. وبعضهم: ظَلَمَكُمْ وَجَحَدَكُمْ. وعبارة مَنْ عَبَّرَ بِأَنَّ الفاعل محذوف مقصوده الإضمار المذكور لا الحذف؛ إذ الفاعل لا يُحذف إلا في مواضع ليس هذا منها، وعلى هذا الوجه يكون قوله: «أنكم» تعليلاً^(٣) أي: لأنكم، فحذف الخافض فجرى في محلها الخلاف: أهو نصب أم جر^(٤)؟ [٧٩١/ب] ويؤيد إضمار الفاعل، لا أنه هو «أنكم»، قراءة «إنكم» بالكسر فإنه / استئناف مفيد للتعليل.

قوله: «إِذْ ظَلَمْتُمْ» قد استشكل المغربون هذه الآية. ووجهه: أن قوله

(١) ديوان الخنساء ص ٨٤.

(٢) رسمها في الأصل موصولة: يَا لَيْتَ بَيْنِي.

(٣) الأصل «تعليل» وهو سهو.

(٤) انظر: الدر المصون ٢١١/١ - ٢١٢.

«اليوم» ظرفٌ حاليٌّ، و«إذ» ظرفٌ ماضٍ، و«يَنْفَعَكُم» مستقبلٌ؛ لاقرانه بـ«لن» التي لنفي المستقبل. والظاهرُ أنه عاملٌ في الظرفين، وكيف يعملُ الحدثُ المستقبلُ الذي لم يَقَعْ بعدُ في ظرفٍ حاضِرٍ أو ماضٍ؟ هذا ما لا يجوزُ. فأجيب عن إعماله في الظرفِ الحاليِّ على سبيلِ قُرْبِهِ منه؛ لأنَّ الحالَ قريبٌ من الاستقبالِ فيجوزُ في ذلك. قال تعالى: «فَمَنْ يَسْمَعْ الْآنَ»^(١) وقال الشاعر^(٢):

..... ٣٩٩٧ -

سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتُ أَنَاهَا

وهو إقناعيٌّ، وإلا فالمتقبلُ يَسْتَحِيلُ وقوعه في الحالِ عقلاً. وأما قوله: «إذ» ففيها للناسِ أوجهٌ كثيرةٌ. قال ابن جني: «راجعتُ أبا عليٍّ فيها مراراً فأخبر ما حَصَلَتْ منه: أنَّ الدنيا والآخرةَ متصلتان، وهما سواءٌ في حُكْمِ اللَّهِ تعالى وعِلْمِهِ، ف«إذ» بدلٌ من «اليوم» حتى كأنَّه مستقبلٌ أو كأنَّ اليومَ ماضٍ. وإلى هذا نحا الزمخشريُّ قال^(٣): «وإذ بدلٌ من اليوم» وحَمَلَهُ الزمخشريُّ على معنى: إذ تَبَيَّنَ وَصَحَّ ظُلْمُكُمْ، ولم يَبْقَ لأحدٍ ولا لكم شبهةٌ في أنْكُمْ كنتم ظالِمين. ونظيره^(٤):

(١) الآية ٩ من الجن.

(٢) لم أتمد إلى قائله، وهو في رصف المباني ص ٣٩٦، والجنِّي الداني ص ٥٩، وحاشية الدسوقي ١/١٤٩، وصدوره:

فإِنِّي لَسْتُ خَائِذِلَكُمْ وَلَكِنْ
وصدوره في رصف المباني:

فلم أَكُفْ وَلَمْ أَجِبْ وَلَكِنْ
(٣) الكشف ٣/٤٨٩.

(٤) البيت لزائد بن صعصعة الفقعسي. وهو في معاني القرآن للفراء ١/٦١، والمغني ص ٤٠، وحاشية الأمير عليه ١/٢٥، وعجزه:

٣٩٩٨- إذا ما انتَسَبْنَا لم تَلِدْنِي لثِيمةً

أي: تَبَيَّنَ أَنِّي وَلَدْتُ كريمةً. وقال الشيخ^(١): «ولا يجوزُ البدلُ ما دامت «إذ» على موضوعها من المُضَيِّ، فَإِنْ جُعِلَتْ لمطلقِ الزمانِ جازاً. قلت: لم يُعْهَدْ في «إذ» أنها تكونُ لمطلقِ الزمان، بل هي موضوعةٌ لزمانٍ خاصٍ بالماضي كأُثْسِرَ. الثاني: أَنَّ في الكلام حَذْفَ مضافٍ تقديره: بعد إذ ظَلَمْتُمْ. الثالث: أنها للتعليل. وحيثُذ تكونُ حرفاً للتعليل كاللام. الرابع: أَنَّ العاملَ في «إذ» هو ذلك الفاعلُ المقْدَّرُ لا ضميرُهُ. والتقدير: ولن ينفعكم ظلمكم أو جحدكم إذ ظَلَمْتُمْ. الخامس: أَنَّ العاملَ في «إذ» ما دَلَّ عليه المعنى. كأنه قال: ولكن لن ينفعكم اجتماعكم إذ ظَلَمْتُمْ. قاله الحوفي، ثم قال: «وفاعلُ «يُنْفَعُكم» الاشتراكُ انتهى. فظاهرُ هذا متناقضٌ؛ لأنَّه جَعَلَ الفاعلَ أولاً اجتماعكم، ثم جعله آخرَ الاشتراك. ومنع أَنَّ تكونَ «إذ» بدلاً من اليوم لتغايُرهما في الدلالة. وفي كتاب أبي البقاء^(٢) «وقيل: إذ بمعنى «أَنَّ» أي: أَنَّ ظَلَمْتُمْ». ولم يُقَيِّدْها بكونها أن^(٣) بالفتح أو الكسر، ولكن قال الشيخ^(٤): «وقيل: إذ للتعليل حرفاً بمعنى «أَنَّ» يعني بالفتح؛ وكأنَّه أراد ما ذكره أبو البقاء، إلَّا أَنَّ تَسْمِيَتَهُ «أَنَّ» للتعليل مجازٌ، فإنها على حَذْفِ حرفِ العلةِ أي: لِأَنَّ، فلمصاحبتها لها، والاستغناء بها عنها سَمَّاها

ولم تجدي من أن تُفَرِّي بها بُدًا

فالجاء للمستقبل والولادة قد مضت.

(١) البحر ١٧/٨.

(٢) الإملاء ٢٢٨/٢.

(٣) في المطبوعة: بالفتح.

(٤) البحر ١٧/٨.

باسمِها. ولا ينبغي أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّها في كتابِ أبي البقاء بالكسرِ على الشرطية؛ لأنَّ معناه بعيدٌ.

وَقُرِئَ^(١) «إِنكُمْ» بالكسرِ على الاستثنافِ المفيدِ للعلّةِ. وحينئذٍ يكونُ الفاعلُ مضمراً على أحدِ التقاديرِ المذكورةِ.

آ. (٤١) قوله: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾: قد تقدّم الكلامُ عليه قريباً.

آ. (٤٢) وَقُرِئَ^(٢) «نُرَبِّنْكَ»: بالنونِ الخفيفةِ. والعامّةُ على «أَوْحِي»^(٣) مبنياً للمفعولِ مفتوحِ الياءِ، وبعضُ قُرَّاءِ الشامِ^(٤) سَكَّنَها تخفيفاً. والضحاكُ «أَوْحَى» مبنياً للفاعلِ وهو اللهُ تعالى.

آ. (٤٥) قوله: ﴿مَنْ أَرْسَلْنَا﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أَنَّ «مَنْ» موصولةٌ، وهي مفعولةٌ للسؤالِ. كأنه قيل: واسأل الذي أَرْسَلْنَاهُ مِنْ قَبْلِكَ عَمَّا أَرْسَلُوا بِهِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُرْسَلُوا إِلَّا بالتوحيدِ. الثاني: أَنَّهُ على حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ على أَنَّهُ المسؤولُ عنه. والمسؤولُ الذي هو المفعولُ الأولُ محذوفٌ، تقديرُه: واسألْنَا عَنْ مَنْ أَرْسَلْنَاهُ. الثالث: أَنَّ «مَنْ» استفهاميةٌ مرفوعةٌ بالابتداءِ، و«أَرْسَلَ» خبرُه. والجملةُ مُعَلَّقةٌ للسؤالِ، فتكونُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ، وهذا ليس بظاهرٍ، بل الظاهرُ أَنَّ المُعَلَّقَ للسؤالِ إنما هو الجملةُ الاستفهاميةُ مِنْ قوله «أَجْعَلْنَا».

(١) وهي رواية عن ابن عامر. انظر: السبعة ٥٨٦، والبحر ١٧/٨، والقرطبي ٩١/١٦.

(٢) وهي قراءة رؤس. انظر: الإتحاف ٤٥٧/٢، والبحر ١٨/٨، والنشر ٢٤٦/٢.

(٣) في الآية ٤٣.

(٤) انظر في قراءتها: البحر ١٨/٨.

آ. (٤٧) قوله: ﴿إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾: قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف جاز أن تجاب «لما» بـ «إذا» المفاجأة؟ قلت: لأن فعل المفاجأة معها مقدرٌ، وهو عاملُ النصب في محلّها، كأنه قيل: فلمّا جاءهم بآياتنا فاجؤوا وقت ضحكهم». قال الشيخ^(٢): «ولا نعلم نحو ما ذهب إلى ما ذهب إليه من أن «إذا» الفجائية تكون منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ تقديره: فاجأ، بل المذهب ثلاثة^(٣): إمّا حرفٌ فلا تحتاج إلى عاملٍ، أو ظرفٌ مكانٍ، أو ظرفٌ زمانٍ. فإن ذكر بعد الاسم الواقع بعدها خبرٌ كانت منصوبةً على الظرف، والعامل فيها ذلك الخبر نحو: «خرجت فإذا زيد قائم» تقديره: خرجت ففي المكان الذي خرجت فيه زيد قائم، أو في الوقت الذي خرجت فيه زيد قائم، وإن لم يُذكر بعد الاسم خبرٌ، أو/ ذكر اسمٌ منصوبٌ على الحال: فإن كان الاسم جثةً وقلنا: إنها ظرفٌ مكانٍ كان الأمر واضحاً نحو: خرجت فإذا الأسد أي: فبالحضرّة الأسد، أو فإذا الأسد رابضاً. وإن قلنا: إنها ظرفٌ زمانٍ كان على حذفٍ مضافٍ لئلا يُخبر بالزمان عن الجثة نحو: «خرجت فإذا الأسد» أي: ففي الزمان حضور الأسد، وإن كان الاسم حدثاً جاز أن يكون مكاناً أو زماناً. ولا حاجة إلى تقديرٍ مضافٍ نحو: «خرجت فإذا القتال» إن شئت قدّرت فبالحضرّة القتال، أو في الزمان القتال». وفيه تلخيصٌ وزيادةٌ كبيرةٌ في الأمثلة رأيت تركها مُخللاً.

آ. (٤٨) قوله: ﴿إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ﴾: جملةٌ واقعةٌ صفةً لقوله: «من آية» فيحكّم على موضعها بالجَرِّ اعتباراً باللفظ، وبالنصب اعتباراً بالمحلّ،

(١) الكشف ٣/٤٩٠، ٤٩١.

(٢) البحر ٨/٢٠.

(٣) انظر في «إذا» الفجائية: مغني اللبيب ١٢٠، ورصف المباني ٦١، والجنى الداني ٣٧٤.

وفي معنى قوله : «أكبرُ من أختها» أوجه، أحدها : — قاله ابنُ عطية^(١) — وهو أنهم يستعظمون الآية التي تأتي، لجِدَّةِ أمرها وحُدوثه ؛ لأنهم أنسوا بتلك الآية السابقة فيُعظم أمرُ الثانية ويكبرُ، وهذا كما قال^(٢) :

٣٩٩٩ — على أنها تَعْفُو الكُلُومَ، وإنما
نُسَوِّكُلُ بِالْأَذْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

الثاني : ما ذكره بعضهم : مِنْ أَنَّ المعنى : إلَّا هي أكبرُ من أختها السابقة، فحذَفَ الصِّفَةُ لِلْعِلْمِ بها. الثالث : قال الزمخشري^(٣) : «فإن قلت : هو كلامٌ متناقضٌ ؛ لأنَّ معناه : ما مِنْ آيةٍ من التسعِ إلَّا وهي أكبرُ مِنْ كُلِّ واحدةٍ منها، فتكونُ كُلُّ واحدةٍ منها فاضلةً ومفضولةً في حالةٍ واحدة. قلت : الغرضُ بهذا الكلامِ وَصْفُهُنَّ بِالْكِبَرِ لَا يَكْدُنَ يَتَفَاوَتُنَ فيه، وكذلك العادةُ في الأشياءِ التي تتقارَبُ في الفضلِ التقاربُ اليسيرُ، تختلفُ آراءُ الناسِ في تفضيلها، فبعضُهم يفضِّلُ هذا، وبعضُهم يفضِّلُ هذا، وربما اختلفتْ آراءُ الواحدِ فيها، كقول الحماسي^(٤) :

-
- (١) المحرر ٢٦٤/١٤ .
(٢) البيت لأبي خراش الهذلي . وهو في ديوان الهذليين ١٥٨/٢ ، والخصائص ١٧٠/٢ ، وابن يعيش ١١٧/٣ ، والخزانة ٤٥٨/٢ . وتعفو: تذهب وتبرأ . والكُلوم : الجروح أي : أننا نحزن على الأقرب، وَمَنْ مضى على رزته زمن نسيناه ولو عظم خطيه .
(٣) الكشف ٤٩١/٣ .
(٤) البيت للمعري أحد بني أبي بكر بن كلاب، وهو في الحماسة ٢٦٨/٢ برواية «يسري» .

٤٠٠٠— مَنْ تَلَقَّ مِنْهُمْ ثَقُلَ لَاقَيْتَ سَيِّدَهُمْ

مثل النجوم التي يَهْدِي بها السَّاري

وقالت الأنمارية في الجملة من أبنائها: ثَكِلَتْهُمْ إِنْ كُنْتَ أَعْلَمُ أَتُهُمْ أَفْضَلُ، هم كالحلقة المُفَرَّغَةِ لَا يُدْرَى أَيْنَ طَرَفَاهَا» انتهى كلامه. وأوله فظيغ جداً كان العبارات ضاقت عليه حتى قال ما قال، وَإِنْ كَانَ جَوَابُهُ حَسَنًا فَسَوَّاهُ فظيغ. وقد تقدّم الخلاف في «يا أيها الساحر» في النور^(١).

آ. (٥٠) وقرأ^(٢) أبو حيوة «يَنْكُثُونَ» بكسر الكاف. وهي لغة.

آ. (٥١) قوله: «وهذه الأنهار»: يجوز في «وهذه» وجهان، أحدهما: أَنْ تَكُونَ مَبْدَأَةً، والواو للحال. والأنهار صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان. و«تجري» الخبر. والجملة حالٌ مِنْ بَاءِ «لي». والثاني: أَنْ «هذه» معطوفة على «مُلْكٌ مِصْرَ»، و«تجري» على هذا حالٌ أي: أليس مُلْكُ مِصْرَ وهذه الأنهار جاريةً أي: الشيطان.

قوله: «تُبْصِرُونَ» العامة على الخطاب لِمَنْ ناداه. وقرأ^(٣) عيسى بكسر النون أي: تُبْصِرُونِي. وفي قراءة العامة المفعول محذوفٌ أي: تُبْصِرُونَ مُلْكِي وَعَظَمَتِي. وقرأ فهد بن الصقر^(٤) «يُبْصِرُونَ» بياء الغيبة: إمَّا على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، وإمَّا رَدًّا على قوم موسى.

(١) انظر إعرابه للآية ٢١ من النور.

(٢) البحر ٢٢/٨.

(٣) البحر ٢٢/٨، والشواذ ١٣٥.

(٤) فهد بن الصقر، روى القراءة عرضاً عن يعقوب الحضرمي وهو من جلة أصحابه وأيوب بن المتوكل، وروى عنه ابن أخته إبراهيم. طبقات القراء ١٣/٢.

آ. (٥٢) قوله: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾: في «أم» أقوال، أحدها: أنها منقطعة، فتقدَّرُ بـ بل التي لإضراب الانتقال، وبالهزمة التي للإنكار. والثاني: أنها بمعنى بل فقط، كقوله^(١):

٤٠٠١- بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْثِ الضُّحَى

وصورتها أم أنت في العين أَمْلَحُ

أي: بل أنت. الثالث: أنها منقطعة لفظاً، متصلة معنى. قال أبو البقاء^(٢): «أَمْ هنا منقطعة في اللفظ لوقوع الجملة بعدها في اللفظ، وهي في المعنى متصلة معادلة؛ إذ المعنى: أنا خير منه أم لا، وأينا خير»^(٣) وهذه عبارة غريبة: أن تكون منقطعة لفظاً، متصلة معنى، وذلك أنهما معنيان مختلفان؛ فإن الانقطاع يقتضي إضراباً: إمّا إبطالاً، وإمّا انتقالاً. الرابع: أنها متصلة، والمعادل محذوف تقديره: أم تبصرون. وهذا لا يجوز إلا إذا كانت «لا» بعد أم نحو: أُنْقِمْ أم لا؟ أي: أم لا تقوم. وأزيد عندك أم لا؟ أي: أم لا هو عندك. أمّا حذفه دون «لا» فلا يجوز، وقد جاء حذف «أم» مع المعادل وهو قليل جداً. قال الشاعر^(٤):

٤٠٠٢- دعاني إليها القلبُ إني لأمرها

سميعٌ فلا أدري أرشدُ طلابُها

أي: أم غي. وكان الشيخ^(٥) قد نقل عن سيويه^(٦) أن هذه هي «أم»

(١) تقدم برقم ٢٢٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٨.

(٣) الإملاء: «أو أينا».

(٤) تقدم برقم ٧٣٤.

(٥) البحر ٢٢/٨ - ٢٣.

(٦) الكتاب ١/٤٨٤. قال: «كان فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء».

المعادلة أي : أم تُبْصِرُونَ الأمر الذي هو حقيق أن يُبْصَرَ عنده، وهو أنه خيرٌ من [٧٩٢/ب] موسى . قال : «وهذا القولُ بدأ به الزمخشري^(١)» فقال : «أم / هذه متصلة لأنَّ المعنى : أفلا تُبْصِرُونَ أم تُبْصِرُونَ، إلّا أنه وَضَعَ قوله : «أنا خير» موضع «تُبْصِرُونَ» ؛ لأنهم إذا قالوا : أنت خير، فهم عنده بُصْرَاءُ، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب . قال الشيخ^(٢) : «وهذا متكلّف جداً؛ إذ المعادل إنما يكونُ مقابلاً للسابق . فإن كان المعادلُ جملةً فعليةً كان السابقُ جملةً فعليةً أو جملةً اسميةً يتقدّرُ منها فعليةٌ، كقوله : «أدْعَوْهُمْ أم أنتم صامتون»^(٣) لأنَّ معناه : أم صَمْتُمْ، وهنا لا تتقدّرُ منها جملةً فعليةً ؛ لأنَّ قوله : «أنا خير» ليس مقابلاً لقوله : «أفلا تُبْصِرُونَ» . وإن كان السابقُ اسماً كان المعادلُ اسماً، أو جملةً فعليةً يتقدّرُ منها اسمٌ نحو قوله^(٤) :

٤٠٠٣- أَمْخَذَجُ الْيَدَيْنِ أَمْ أَتَمْتُ

ف «أَتَمْتُ» معادلٌ للاسم، فالتقديرُ : أم مُتَمًّا^(٥) قلت : وهذا الذي رَدَّه على الزمخشريّ رَدٌّ على سيبويه ؛ لأنه هو السابقُ به، وكذا قوله أيضاً : إنه لَا يُحْذَفُ المعادلُ بعد «أم» إلّا وبعدها «لا» فيه نظرٌ؛ من حيث تجويزُ سيبويه حَذْفَ المعادلِ دون «لا» فهو رَدٌّ على سيبويه أيضاً .

(١) الكشف ٤٩٢/٣ .

(٢) البحر ٢٢/٨ .

(٣) الآية ١٩٣ من الأعراف .

(٤) البيت لجحدر وقبلة :

إذا الكُماةُ بالكُماةِ التفتت

وهو في الارتشاف ٦٥٣/٢، وابن يعيش ٩٦/٤ . والمخدج : الولد يولد ناقصاً وإن تمت أيام حملهُ . والكماة : جمع كمي وهو الفارسُ التام السلاح وهو الشجاع .

(٥) لعل الأنسب : متم .

[قوله: «ولا يكادُ يُبين» هذه الجملة يجوزُ أَنْ تكونَ معطوفةً على الصلة، وَأَنْ تكونَ مستأنفةً، وَأَنْ تكونَ حالاً^(١)]. والعامةُ على «يُبين» مِنْ أْبان، والباقر^(٢) «يُبين» بفتحها مِنْ بَان أي: ظهر.

آ. (٥٣) قوله: ﴿أَسْوِرَةً﴾: قرأ^(٣) حفص «أُسْوِرَة» كأخْمِرَة. والباقون «أساوِرَة». فأسْوِرَة جمع سِوار كجمار وأخْمِرَة، وهو جمعُ قَلْبَة، وأساوِرَة جمعُ إسوار بمعنى سِوار. يقال: سِوارُ المرأة وإسوارُها، والأصل: أساوِر بالياء، فَعَوَضَ من حرف المدِّ تاءُ التانيثِ كزنادقة. وقيل: بل هي جمعُ أسْوِرَة فهي جمعُ الجمع. وقرأ أُبَيُّ والأعمش — ويُرْوَى عن أبي عمرو — «أساور» دون تاء. وَرَوَى عن أُبَيٍّ أيضاً وعبد الله أساوِر. وقرأ^(٤) الضحاك «أَلْقَى» مبنياً للفاعل أي الله. و «وأساوِرَة» نصباً على المفعولية. و «مِنْ ذَهَبٍ» صفةٌ لأساوِرَة. ويجوزُ أَنْ تكونَ «مِنْ» الداخلةُ على التمييز.

آ. (٥٥) قوله: ﴿أَسْفُونَا﴾: منقولٌ بهمزةُ التعديّةِ مِنْ أَسِفَ بمعنى غَضِبَ، والمعنى: أَعْضَبُونَا بمخالفَتِهِمْ أَمْرًا. وفي التفسير: أحزنوا أوليائنا يعني السُّحرة.

آ. (٥٦) قوله: ﴿سَلَفًا﴾: قرأ^(٥) الأخوان بضمّتين، والباقون

(١) ما بين معقوفين أثبتناه من ش، ولم يظهر في المصورة عن الأصل.

(٢) البحر ٢٣/٨.

(٣) انظر في قراءاته: التيسير ١٩٧، والبحر ٢٣/٨، والقرطبي ١٦/١٠٠، والنشر ٣٦٩/٢، والحجة ٦٥١، والسبعة ٥٨٧، والشواذ ١٣٧.

(٤) البحر ٢٣/٨.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٧، والنشر ٣٦٩/٢، والقرطبي ١٦/١١٢، والحجة ٦٥١، والتيسير ١٩٧، والبحر ٢٣/٨، والتيسير ١٩٧.

بفتحيتين. فأما الأولى فتحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أنها جمعُ سَلِيفٍ كَرَغِيفٍ وَرُغْفٍ. وسمع القاسمُ بْنُ مَعْنٍ من العرب: «مَضَى سَلِيفٌ مِنَ النَّاسِ». والسَلِيفُ من الناس كالفرقيق منهم. والثاني: أنها جمعُ سَالِفٍ كصَابِرٍ وَصَبْرٍ. والثالث: أنها جمعُ سَلَفٍ كَأَسَدٍ وَأُسْدٍ. والثانية^(١) تحتمل وجهين، أحدهما: أَنَّ يَكُونُ جَمْعاً لِسَالِفٍ كحَارِسٍ وَحَرَسٍ، وَخَادِمٍ وَخَدَمٍ. وهذا في الحقيقة اسمُ جمعٍ لا جمعُ تكسيرٍ؛ إذ ليس في أبنية التفسير صيغةُ فَعَلٍ. والثاني: أنه مصدرٌ يُطْلَقُ عَلَى الْجَمَاعَةِ تَقُولُ: سَلَفَ الرَّجُلُ يَسْلُفُ سَلْفاً أَيْ: تَقَدَّمَ. وَسَلَفَ الرَّجُلُ أَبَاؤُهُ الْمُتَقَدِّمُونَ، وَالْجَمْعُ أَسْلَافٌ وَسُلَافٌ. وَقَالَ طَفِيلٌ^(٢):

٤٠٠٤ — مَضَوْا سَلْفاً قَصْدُ السَّيْلِ عَلَيْهِمْ

صُرُوفُ الْمَنَايَا بِالرِّجَالِ تَقَلَّبُ

وَقَرَأَ عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَمَجَاهَدٌ «سَلْفاً» بضم السين وفتح اللام. وفيها وجهان، أشهرهما: أنه جمعُ سَلْفَةٍ كغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ، وَالسَّلْفَةُ الْأَمَةُ. وَقِيلَ: الْأَصْلُ «سَلْفاً» بِضَمَّتَيْنِ، وَإِنَّمَا أَبْدَلَ مِنَ الضَّمَةِ فَتْحَةً.

آ. (٥٧) قَوْلُهُ: ﴿مَثَلًا﴾: إِمَّا مَفْعُولٌ ثَانٍ إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى صَيْرٍ، وَإِلَّا حَالًا.

قَوْلُهُ: «يَصِيدُونَ» قَرَأَ^(٣) نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ «يَصِيدُونَ» بِضَمِّ الصَّادِ. وَالْبَاقُونَ بِكَسْرِهَا. فَقِيلَ: هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَاللَّفْظُ يُقَالُ: صَدٌّ يَصِدُّ وَيَصْدُ كَعَكْفٍ يَعْكَفُ وَيَعْكُفُ، وَيَعْرِشُ وَيَعْرِشُ. وَقِيلَ: الضَّمُّ

(١) أَيْ: سَلْفاً.

(٢) طَفِيلُ الْغَنَوِيِّ يَرِثِي قَوْمَهُ. وَالْبَيْتُ فِي اللِّسَانِ (سَلَفٌ).

(٣) السَّبْعَةُ ٥٨٧، وَالْبَحْرُ ٢٥/٨، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٦/١٠٣، وَالْحِجَةُ ٦٥٢، وَالنَّشْرُ ٣٦٩/٢، وَالتَّيْسِيرُ ١٩٧.

من الصُّدود، وهو الإعراضُ. وقد أنكر ابنُ عباسٍ الضَّمَّ، وقد رُوي له عن علي رضي الله عنهما - والله أعلم - قبل بلوغه تواتره.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَقَالُوا أَأَلْهَتْنَا خَيْرٌ﴾: قرأ^(١) أهل الكوفة^(٢) بتحقيق الهمزة الثانية، والباقون بتسهيلها بينَ بين، ولم يُدْخِلْ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ الَّذِينَ مِنْ قَاعِدَتِهِمُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ بِالْفِ، أَلْفًا، كَرَاهَةً لِتَوَالِي أَرْبَعَةٍ مُتَشَابِهَاتٍ، وَأَبْدَلُ الْجَمِيعِ الْهَمْزَةَ الثَّالِثَةَ^(٣) أَلْفًا. وَلَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ بَيَانٍ: وَذَلِكَ [١/٧٩٣] أَنْ «أَلْهَةً» جَمْعٌ إِنَّهُ كَعِمَادٍ وَأَعِمَّةٍ، فَالْأَصْلُ أَلْهَةٌ بِهَمْزَتَيْنِ: الْأُولَى زَائِدَةٌ، وَالثَّانِيَةُ فَاءُ الْكَلِمَةِ وَقَعَتِ الثَّانِيَةُ سَاكِنَةً بَعْدَ مَفْتُوحَةٍ وَجَبَ قَلْبُهَا أَلْفًا كَأَمِنْ وَبَابِهِ، ثُمَّ دَخَلَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى الْكَلِمَةِ، فَالتَقَى هَمْزَتَانِ فِي اللَّفْظِ: الْأُولَى لِلْاسْتِفْهَامِ وَالثَّانِيَةُ هَمْزَةُ أَفْعَلَةٍ^(٤) وَالْكَوْفِيُونَ^(٥) لَمْ يَعْتَدُوا بِاجْتِمَاعِهِمَا فَأَبَقُوهُمَا عَلَى حَالِهِمَا. وَغَيْرُهُمْ اسْتَقْبَلُوا فَخَفَّفُوا الثَّانِيَةَ بِالتَّسْهِيلِ بَيْنَ بَيْنٍ، وَالثَّالِثَةُ بِالْفِ مُحَضَّةٌ لَمْ تَغَيِّرِ الْبَتَّةَ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ يَقْرَوْنَ هَذَا الْحَرْفَ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَهَا أَلْفٌ عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ وَلَمْ يَقْرَأْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ السَّبْعَةِ فِيمَا قَرَأْتُ بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ رُوي أَنَّ وَرْشًا قَرَأَ كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَزْهَرِ^(٦)، وَهِيَ تَحْتَمِلُ الْاسْتِفْهَامَ كَالْعَامَّةِ، وَإِنَّمَا حَذَفَ أَدَاءَ الْاسْتِفْهَامِ لِلدَّلَالَةِ «أَمْ» عَلَيْهَا وَهُوَ كَثِيرٌ. وَتَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَرَأَهُ خَبْرًا مَحْضًا وَحِينَئِذٍ تَكُونُ «أَمْ» مَنْقُطَةً فَتُقَدَّرُ بِ بِلِ الْهَمْزَةِ.

(١) السبعة ٥٨٧، والبحر ٢٥/٨، والقرطبي ١٠٤/١٦، والحجة ٦٥٣، والنشر

٣٦٤/١ - ٣٦٥، والتيسير ١٩٧.

(٢) وهم عاصم وحزمة والكسائي.

(٣) وهي همزة أَلْهَةُ الثَّانِيَةِ.

(٤) أي من القراء عندما قرؤوا أَلْهَةً بالتحقيق.

(٥) عبد الصمد بن عبد الرحمن أبو الأزهر العتقي، أخذ عن ورش وروى عنه بكر

الدمياطي توفي سنة ٢٣١. طبقات القراء ١/٣٨٩.

وأما الجماعةُ فهي عندهم متصلةٌ. فقوله: «أم هو» على قراءة العامة عطفٌ على «آلهتنا» وهو من عطفِ المفرداتِ. التقدير: آلهتنا أم هو خيرُ أي: أيُّهما خيرٌ. وعلى قراءة ورشٍ يكونُ «هو» مبتدأً، وخبرُهُ محذوفٌ تقديرُهُ: بل أهو خيرٌ، وليست «أم» حينئذٍ عاطفةً.

قوله: «جَدَلًا» مفعولٌ مِنْ أَجله أي: لأجلِ الجدلِ والمِرَاءِ لا لإظهارِ الحقِّ. وقيل: هو مصدرٌ في موضعِ الحالِ أي: إلا مُجادِلينَ.

وقرأ ابنُ مقسم «جدالاً» والوجهانِ جاريانِ فيه. والظاهرُ أن «هو» لعيسى كغيره من الضمائر. وقيل: هو للنبي صلى الله عليه وسلم.

آ. (٦٠) قوله: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾: في «مِنْ» هذه أقوالٌ، أحدها: أنها بمعنى بَدَلِ أي: لَجَعَلْنَا بَدَلَكُمْ. ومنه أيضاً «أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ»^(١) أي بَدَلَهَا. وأنشد^(٢):

٤٠٥- أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً
ظُلُمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ إِفَالَا

وقال آخر^(٣):

٤٠٦- جَارِيَةً لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا
وَلَمْ تَنْقُ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا

والثاني: - وهو المشهور - أنها تبعيةٌ. وتأويلُ الآية عندهم: لَوَلَدْنَا مِنْكُمْ يَا رِجَالُ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَكُمْ كَمَا يَخْلُفُكُمْ أَوْلَادُكُمْ، كَمَا وَلَدْنَا

(١) الآية ٣٨ من التوبة.

(٢) تقدم برقم ١١٨٣.

(٣) تقدم برقم ١١٨٢.

عيسى مِنْ أُنثَى دُونَ ذَكَرٍ، ذكره الزمخشري^(١). والثالث: أنها تبيضية. قال أبو البقاء^(٢): «وقيل: المعنى: لَحَوَّلْنَا بَعْضَكُمْ مَلَائِكَةً». وقال ابن عطية^(٣): «لَجَعَلْنَا بَدَلًا مِنْكُمْ».

آ. (٦١) قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَّمٌ﴾: المشهور أَنَّ الضمير لعيسى، يعني نزوله آخر الزمان. وقيل الضمير للقرآن أي: فيه عِلْمُ السَّاعَةِ وأهْوَالُهَا، أو هو علامةٌ على قُرْبِهَا. وفيه «اقترَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ»^(٤) «اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ»^(٥). وقيل: للنبي صَلَّى الله عليه وسلم. ومنه «يُعْثُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»^(٦).

والعامةُ على «عِلْمٍ» مصدرًا، جُعِلَ عِلْمًا مَبَالِغَةً لَمَّا كَانَ بِهِ يَحْصُلُ الْعِلْمُ، أَوْلَمَّا كَانَ شَرْطًا يُعَلِّمُ بِهِ ذَلِكَ أُطْلِقَ عَلَيْهِ عِلْمٌ. وابن عباس^(٧) وأبو هريرة وأبو مالك الغفاري^(٨) وزيد بن علي «لَعَلَّمُ» بفتح الفاء والعين أي: لَسَرَطُ وَعَلَامَةٌ، وقرأ أبو نضرة^(٩) وعكرمة كذلك، إِلَّا أَنَّهُمَا عَرَفَا بِاللَّامِ، فَقَرَأَ «لَلْعَلَّمُ» أي: لِلْعَلَامَةِ الْمَعْرُوفَةِ.

(١) الكشف ٤٩٤/٣.

(٢) الإملاء ٢٢٨/٢.

(٣) المحرر ٢٧٠/١٤.

(٤) الآية ١ من الأنبياء.

(٥) الآية ١ من القمر.

(٦) رواه البخاري. انظر: الفتح ٣٤٧/١١، ٣٩ باب قول النبي صَلَّى الله عليه وسلم،

٨١ كتاب الرقاق.

(٧) انظر في قراءتها: الإتحاف ٤٥٨/٢، والقرطبي ١٠٥/١٦، والبحر ٢٦/٨.

(٨) غروان أبو مالك الغفاري الكوفي. روى عن البراء بن عازب وعبد الله بن عباس، وعنه إسماعيل بن سميع، ثقة، وروى له أبو داود وغيره. انظر: تهذيب الكمال ١٨٩/٢.

(٩) المنذر بن مالك العبدي البصري أدرك طلحة بن عبيد الله، وروى عن ابن عباس. وعنه حميد الطويل. ثقة. توفي سنة ١٠٨. انظر: تهذيب الكمال ١٣٧٣/٣.

آ. (٦٧) قوله: ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾: مبتدأ، وخبره «عَدُوٌّ». والتونين في «يومئذٍ» عوض عن جملة تقديره: يومٌ إذ تأتيهم الساعة. والعامل في «يومئذٍ» لفظ «عَدُوٌّ» أي: عداوتهم في ذلك اليوم.

آ. (٦٨) قوله: ﴿يَا عِبَادِي﴾: قرأ^(١) أبو بكر عن عاصم «يا عبادي»، لا خَوْفٌ بفتح الباء. والأخوان وابن كثير وحفص بحذفها وصلًا ووقفًا. والباقون بإثباتها ساكنةً. وقرأ العامة «لا خوفٌ» بالرفع والتونين: إمَّا مبتدأ، وإمَّا اسمًا لها، وهو قليل. وابن محيصن^(٢) دون تنوينٍ على حذف مضافٍ وانتظاره: لا خوفٌ شيء^(٣). والحسن وابن أبي إسحاق بالفتح على «لا» التبرئة، وهي عندهم أبلغ.

آ. (٦٩) قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً لـ «عبادي» أو بدلاً منه، أو عطف بيانٍ له، أو مقطوعاً منصوباً أو مرفوعاً.

آ. (٧١) قوله: ﴿يُطَافُ﴾: قبله محذوفٌ أي: يَدْخُلُونَ يُطَافُ. والصَّحَافُ: جمعُ صَحْفَةٍ كَجَفَنَةٍ وَجِفَانٍ. قال الجوهري^(٤): «الصَّحْفَةُ كَالْقَصْعَةِ». وقال الكسائي: أعظمُ القِصَاعِ الجَفْنَةُ، ثم الْقَصْعَةُ تُشْبِعُ الْعَشْرَةَ، ثم الصَّحْفَةُ تُشْبِعُ الْخَمْسَةَ، ثم المِثْكَلَةُ تُشْبِعُ / الرجلين والثلاثين^(٥). [٧٩٣/ب] والصَّحِيفَةُ: الكتابُ، والجمعُ: صُحُفٌ وصَحَائِفُ. وأمال^(٦) الكسائي في

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٨، والحجة ٦٥٣، والتيسير ١٩٧، والبحر ٢٦/٨، والقرطبي ١١١/١٦.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٥٩/٢، والبحر ٢٦/٨.

(٣) وتقدير «لا» نافية لغير الجنس.

(٤) الصحاح (صحف) ١٣٨٤/٤.

(٥) ثم الصحيفة تشبع الرجل. اهـ.

(٦) البحر ٢٦/٨.

رواية^(١) «بصحاف». والأكواب جمع. فقليل: هو كالإبريق إلا أنه لا عُروّة له. وقيل: إلا أنه لا خُرطوم له. وقيل: إلا أنه لا عُروّة له ولا خُرطوم معاً. قال الجواليقي^(٢): «ليتمكّن الشارب من أين شاء، فإنّ العُروّة تمنع من ذلك». وقال عديّ^(٣):

٤٠٠٧- مُتَكِنًا تَصْفِيقُ أَبْوَابِهِ
يَسْعَى عَلَيْهِ الْعَبْدُ بِالْكُوبِ

والتقدير: وأكواب من ذهب أو لم يُردّ تقييدها.

قوله: «ما تَشْتَهِيه الأنفس» قرأ^(٤) نافع وابن عامر وحفص «تَشْتَهِيه» بإثبات العائد على الموصول كقوله: «الذي يتخبطه الشيطان»^(٥) والباقون بحذفه كقوله: «أهذا الذي بَعَثَ اللَّهُ رسولاً»^(٦) وهذه القراءة شبيهة بقوله: «وما عَمِلْتَهُ أَيْدِيهِمْ»^(٧) وتقدّم ذلك في نس،

وهذه الهاء في هذه السورة رُسِمَتْ في مصاحف المدينة والشام، وحُذِفَتْ مِنْ غَيْرِهَا. وقد وقع لأبي عبد الله الفاسي^(٨) شارح القصيد وهم فسّقَ قلمه فكتب: «والهاء منه محذوفة في مصاحف المدينة والشام ثابتة في

(١) في رواية أبي الحارث.

(٢) انظر: البحر ٤/٨.

(٣) ديوانه ٦٧، والبحر ٤/٨، واللسان (كوب)، والقرطبي ١١٤/١٦.

(٤) السبعة ٥٨٨، والنشر ٣٧٠/٢، والحجة ٦٥٤، والبحر ٢٦/٨، والتيسير ١٩٧.

(٥) الآية ٢٧٥ من البقرة.

(٦) الآية ٤١ من الفرقان.

(٧) الآية ٣٥ من يس.

(٨) شرح الشاطبية للفاسي (خ) ١٦٤/٣.

غيرهما». أراد أن يكتبَ «ثابتةً في مصاحف المدينة والشام محدوفةً من غيرهما» فعكس. وفي مصحف عبد الله^(١) «تشتبه الأنفس وتلذذ الأعين» بالهاء فيهما.

آ. (٧٣) قوله: ﴿مِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾: «من» تبعيضية أو ابتدائية، وقُدِّم الجارُّ لأجلِ الفاصلة.

آ. (٧٥) قوله: ﴿لَا يُفْتَرُ عَنْهُمْ﴾: جملةٌ حاليةٌ، وكذلك «وَهُمْ» فيه مُبْلِسُونَ: «وقرأ^(٢) عبد الله «وَهُمْ فيها» أي: في النار لدلالة العذاب عليها.

آ. (٧٦) قوله: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾: العامةُ على الياء خبراً لـ «كان»، و«هم» إمَّا فَضْلٌ وإمَّا توكيدٌ. وقرأ^(٣) عبد الله وأبو زيد النحويان «الظالمون» على أَنَّ «هو» مبتدأ، و«الظالمون» خبره. والجملةُ خبر كان، وهي لغةٌ تميم. قال أبو زيد: «سَمِعْتُهُمْ يَقْرَءُونَ «تَجِدُوهُ عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً»^(٤) بالرفع. وقال قيس بن ذريح^(٥):

٤٠٠٨- تَجِنُّ إِلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرْكُتَهَا

وكنْتَ عليها بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ

برفع «أقدر» و«أنت» فصلٌ أو توكيدٌ. قال سيويه^(٦): «بَلَّغْنَا أَنَّ رُؤْيَا كَانَ يَقُولُ: أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ» يعني بالرفع.

(١) البحر ٢٦/٨.

(٢) البحر ٢٧/٨.

(٣) الشواذ ١٣٦، والقُرطبي ١١٥/١٦، ٢٧/٨. ولعل الأول عبد الله ابن أبي إسحاق، والثاني أبو زيد الأنصاري.

(٤) الآية ٢٠ من المزمَّل وهي قراءة أبي السَّمال وابن السَّميع. انظر: البحر ٣٦٧/٨.

(٥) تقدم برقم ١٨٥٧.

(٦) الكتاب ٣٩٥/١.

آ. (٧٧) قوله: ﴿يَا مَالِكُ﴾: العامة من غير ترخيم.
وعلي^(١) بن أبي طالب وعبدُ الله وابنُ وثَّاب والأعمش «يا مال» مرخماً على لغة من ينتظر. وأبو السَّوار الغنوي «يا مال» مبنياً على الضم على لغة من لا ينوي.

آ. (٧٩) قوله: ﴿أُمُّ أَبْرَمَوا﴾: أم منقطعة. والإبرام: الإنقان، وأصله في القتل. يقال: أْبْرَمَ الحَبْلُ أي: أتنق قتلَه، وهو القتل الثاني، والأول يُقال له: سَجِل. قال زهير^(٢):

٤٠٠٩- لَعَمْرِي لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وَجِدْتُما
على كل حالٍ مِنْ سَجِيلٍ ومُبْرَمٍ

آ. (٨١) قوله: ﴿إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ﴾: قيل: هي شرطية على بابها. واختلف في تأويله فقيل: إِنْ صَحَّ ذلك فانا أولُ مَنْ يَقْبِده لكنه لم يصحَّ البتة بالدليل القاطع، وذلك أنه علّق العبادة بكيونة الولد، وهي مُحالٌ في نفسها، فكان المُعلّقُ بها مُحالاً مثلها، فهو في صورة إثبات الكينونة والعبادة، وفي معنى نفيهما على أبلغ الوجوه وأقواها، ذكره الزمخشري^(٣). وقيل: إِنْ كان له ولدٌ في زَعَمِكُمْ. وقيل: العابدين بمعنى: الأنفين. مِنْ عَبْدٍ يَعْبُدُ إذا اشْتَدَّ أَنْفَهُ فهو عَبْدٌ وعابِدٌ. ويؤيِّده قراءة السُّلَمي^(٤) واليمانِي «العَبْدِين» دون ألف. وحكى الخليل قراءة غريبة وهي «العَبْدِين» بسكون الباء، وهي تخفيفُ قراءة

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ٢/٢٥٧، والقرطبي ١٦/١١٦، والبحر ٨/٢٨.

(٢) تقدم برقم ٣٨١٦.

(٣) الكشف ٣/٤٩٧.

(٤) انظر في قراءتها: الشواذ ١٣٧، والمحتسب ٢/٢٥٧، والقرطبي ١٦/١٢٠، والبحر ٨/٢٨.

السُّلَمي فأصلها الكسرُ. قال ابنُ عرفة: «يقال: عَيْدٌ بالكسر يَعْبُدُ بالفتح فهو عَيْدٌ، وقُلْما يقال: عَابِدٌ، والقرآن لا يَجِيءُ على القليل ولا الشَّادُّ: قلتُ: يعني فنخريج مَنْ قال: إِنَّ العابدين بمعنى الأنفين لا يَصِحُّ، ثم قال (١) كقول مجاهد (٢). وقال الفرزدق (٣):

٤٠١٠- أولئك آبائي فجئني بمثلهم
وأعبدُ أنْ أهْجُو كُليباً بدارم

أي: أَنَفُ. وقال آخر (٤):

٤٠١١- متى ما يَشَأْ ذو الوُدِّ يَصْرِمُ خليله
ويَعْبُدُ عليه لا مَحَالَةَ ظالما

وقال أبو عبيدة (٥): «معناه الجاحدين». يقال: عَبَدَنِي حَقِّي أي: جَحَدَنِي. وقال أبو حاتم: «العَيْدُ بكسر الباء: الشَّدِيدُ الغَضَبِ»، وهو معنى حسنٌ أي: إِنَّ كان له وَلَدٌ على رُغْمِكُمْ فأنا أولُ مَنْ يَغْضَبُ لذلك.

وقيل: «إِنَّ» نافيةٌ أي: ما كان، ثم أَخْبَرَ بقوله: «فأنا أولُ العابدين»

(١) أي قال ابن عرفة.

(٢) قول مجاهد ذكره في البحر ٢٨/٨، وهو تفسيره الآية: «إِنْ كان لله وَلَدٌ في رُغْمِكُمْ».

(٣) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٢٨/٨، واللسان (عبد) وصدرة فيه:

أولئك قومٌ إِنْ هَجَوْنِي هَجَوْتُهُمْ
وتفسير غريب القرآن ٤٠١، ومجاز القرآن ٢٠٦/٢.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٢٩/٨، والمحرر ٢٧٨/١٤.

(٥) مجاز القرآن ٢٠٧/٢.

وتكونُ الفاءُ سببيةً. ومنع مكي^(١) أَنْ تكونَ نافيةً قال: «لأنه يُؤهِمُ أَنَّك إنما نَفَيْتَ عن الله الولدَ فيما مضى دونَ ما هو آتٍ، وهذا مُحالٌ».

وقد رَدَّ الناسُ على مكي، وقالوا: كان قد تَدُلُّ على الدوامِ كقوله: «وكان الله غفوراً رحيماً»^(٢) إلى ما لا يُحصى، والصحيحُ من مذاهب النحاة: أنها لا تَدُلُّ على الانقطاع، والقائلُ بذلك يقولُ: ما لم يكن قرينةً كالأياتِ المذكورة. وتقدّم الخلافُ في قراءَتَي: وَلَدَ وُوُلِدَ في مريم^(٣).

آ. (٨٣) قوله: ﴿يُلَاقُوا﴾: العامةُ من المُلافاة. وابنُ محيصن^(٤) — وتُروى عن أبي عمرو — «يَلْقُوا» مِنْ لَقِيَ.

آ. (٨٤) قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾: «في السماء» متعلّقٌ بـ «إله» لأنه بمعنى معبودٍ أي: معبودٌ في السماء ومعبودٌ في الأرض، وحينئذٍ فيقال: الصلة لا تكونُ إلّا جملةً أو ما في تقديرها وهو الظرفُ وعديله، ولا شيء منها هنا. والجوابُ: أن المبتدأ حُذِفَ لدلالة المعنى عليه، وذلك المحذوفُ هو العائدُ تقديره: وهو الذي هو في السماءِ إلهٌ، وهو في الأرضِ إلهٌ، وإنما حُذِفَ لطولِ الصلةِ بالمعمولِ فإنَّ الجارَّ متعلّقٌ بـ إله. ومثله «ما أنا [٧٩٤/أ] بالذي قائلٌ لك سوءاً»^(٥).

وقال الشيخ^(٦): «وَحَسَنَ طَوْلُهُ بِالْعَطْفِ عَلَيْهِ، كَمَا حَسَنَ فِي قَوْلِهِمْ: قَاتِلْ

(١) مذهبه في مشكل إعراب القرآن ٢/٢٨٤ أنها نافية بمعنى ما. وقد نقل أبو حيان عن مكي في البحر ٨/٢٩ ما أثبتته السمين هنا وردَّ عليه.

(٢) الآية ٩٦ من النساء.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٦٣٥.

(٤) البحر ٨/٢٩، والقرطبي ١٦/١٢١، والنشر ٢/٣٧٠.

(٥) انظر: الكتاب ١/٢٧٠، ٣٩٩.

(٦) البحر ٨/٢٩.

[لك] ^(١) شيئاً طوله بالمعمول». قلت: حصوله في الآية وفيما حكاه سواء؛ فإن الصلة طالت بالمعمول في كليهما، والعطف أمرٌ زائدٌ على ذلك فهو زيادةٌ في تحسين الحذف. ولا يجوز أن يكون الجارُ خبراً مقدماً، و«إله» مبتدأ مؤخرٌ لثلاثاً تعرّى الجملة من رابط، إذ يصيرُ نظيرَ «جاء الذي في الدار زيد». فإن جعلت الجارُ صلةً وفيه ضميرٌ عائِدٌ على الموصولِ وجعلت «إله» بدلاً منه. قال أبو البقاء ^(٢): «جاء على ضَعْفٍ؛ لأن الغرض الكلي إثبات الإلهية لا كونه في السماء والأرض، فكان يفسد أيضاً من وجه آخر وهو قوله: «وفي الأرض إله» لأنه معطوفٌ على ما قبله، وإذا لم تُقدَّرْ ما ذكرنا صار منقطعاً عنه وكان المعنى: أن في الأرض إلهاً» انتهى. وقال الشيخ ^(٣): «وجوز أن تكون الصلة الجارُ والمجرور، والمعنى: أنه فيهما بالوحيته وربوبيته، إذ يستحيل حملُه على الاستقرار».

وقرأ ^(٤) عمرٌ وعليٌ وعبد الله في جماعة «وهو الذي في السماء الله» ضَمَّن العَلَمُ أيضاً معنى المشتق، فيتعلّق به الجار. ومثله «هو حاتم في طيىء» أي: الجوادُ فيهم. ومثله: فرعون العذاب.

آ. (٨٥) قوله: ﴿وإليه تُرْجَعُونَ﴾: الأخوان ^(٥) وابن كثير بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وهو في كليهما مبني للمفعول. وقرئ بالخطاب مبنيًا للفاعل.

(١) من البحر.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٩.

(٣) البحر ٨/٢٩.

(٤) القرطبي ١٦/١٢١، والبحر ٨/٢٩.

(٥) السبعة ٥٨٩، والنشر ٢/٣٧٠، والحجة ٦٥٥، والتيسير ١٩٧، والبحر ٨/٢٩.

والقرطبي ١٦/١٢١.

وقرأ العامةُ أيضاً «يَدْعُونَ» بياء الغيبة والضميرُ للموصول. والسلمي^(١)
وابنُ وثابٍ بقاء الخطاب، والأسود بن يزيد^(٢) بتشديد الدال^(٣)، ونُقِلَ عنه
القراءةُ مع ذلك بالياء والياء.

آ. (٨٦) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾: فيه قولان، أحدهما:
أنه متصلٌ والمعنى: إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ كَعَزِيزٍ وَالْمَلَائِكَةِ، فإنهم يملكون
الشفاعةَ بتملكِ الله إياهم لها. وقيل: هو منقطعٌ بمعنى: أَنْ هَؤُلَاءِ لَا يَشْفَعُونَ
إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ، أي: لكن مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ يَشْفَعُ فِيهِ هَؤُلَاءِ، كذا قَدَرُوهُ.
وهذا التقديرُ يجوزُ فيه أَنْ يَكُونَ الاستثناءُ متصلاً على حَذْفِ المفعول، تقديرُه:
ولا يملكون الذين يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشفاعةَ فِي أَحَدٍ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ.

آ. (٨٧) وقرأ العامةُ «فَأَنْتَ يُؤْفَكُونَ» بالغيبة. وروى^(٤) عن أبي عمرو
بالخطاب.

آ. (٨٨) قوله: ﴿وَقِيلَهُ﴾: قرأ^(٥) حمزةٌ وعاصمٌ بالجَرِّ. والباقيون
بالنصب. فأما الجَرُّ فعلى وجهين، أحدهما: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى «السَّاعَةِ» أي:
عنده عِلْمٌ قِيلَهُ، أي: قولِ محمدٍ أو عيسى عليهما السلام. والقَوْلُ والقَالُ
والْقِيلُ بمعنى واحد جاءتِ المصادرُ على هذه الأوزان. والثاني: أَنَّ الواوَ

(١) انظر في قراءتها: البحر ٢٩/٨، والشواذ ١٣٦.

(٢) الأسود بن يزيد النخعي، أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن بلال بن رباح وحذيفة
وسلمان، وروى عنه إبراهيم النخعي، ثقة توفي سنة ٧٥. انظر: التهذيب ١/١١٢.
(٣) «يَدْعُونَ».

(٤) من رواية عبد الوارث عنه. انظر: البحر ٣٠/٨.

(٥) انظر في قراءات «وقيله»: السبعة ٥٨٩، والنشر ٣٧٠/٢، والبحر ٣٠/٨،
والقرطبي ١٢٣/١٦، والحجة ٦٥٥، والمحاسب ٣٥٨/٢، واليسير ١٩٧.

للقسم. والجواب: إمّا محذوف تقديره: لَتَنْصُرُنَّ أو لَأَفْعَلُنَّ بهم ما أريد، وإمّا مذكور وهو قوله: «إن هؤلاء قوم لا يؤمنون» ذكره الزمخشري^(١).

وأما قراءة النصب ففيها ثمانية أوجه، أحدها: أنه منصوب على محلّ «الساعة». كأنه قيل: إنه يَعْلَمُ الساعة وَيَعْلَمُ قِيْلَهُ كذا. الثاني: أنه معطوف على «سِرُّهم ونجواهم» أي: لا نعلم سِرُّهم ونجواهم ولا نعلم قِيْلَهُ. الثالث: عطفت على مفعول «يكتبون» المحذوف أي: يكتبون ذلك ويكتبون قِيْلَهُ كذا أيضاً. الرابع: أنه معطوف على مفعول «يعلمون» المحذوف أي: يَعْلَمُونَ ذلك ويعلمون قِيْلَهُ. الخامس: أنه مصدر أي: قَالَ قِيْلَهُ. السادس: أن ينتصب بإضمار فعل أي: اللّهُ يَعْلَمُ قِيْلَ رسوله وهو محمدٌ صَلَّى الله عليه وسلّم. السابع: أن ينتصب على محلّ «بالحق» أي: شَهِدَ بِالْحَقِّ وَيَقِيْلُهُ. الثامن: أن ينتصب على حذف حرف القسم كقوله^(٢):

٤٠١٢ -

فذاك أمانة الله الثريد

وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن بالرفع، وفيه أوجه [أحدها]: [الرفع عطفاً على «علم الساعة» بتقدير مضاف أي: وعنده عِلْمُ قِيْلِهِ، ثم حُذِفَ وأقيم هذا مقامه. الثاني: أنه مرفوع بالابتداء، والجملة من قوله: «يا رب» إلى آخره هي الخبر. الثالث: أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره: وقِيْلَهُ كَيْتَ وكَيْتَ مَسْمُوعٌ أو مُتَقَبَّلٌ. الرابع: أنه مبتدأ وأصله القسم كقولهم: «إيْمَنُ الله» و«لَعْنَةُ الله» فيكون خبره محذوفاً. والجواب كما تقدّم، ذكره الزمخشري^(٣) أيضاً.

(١) الكشف ٤٩٨/٣.

(٢) تقدم برقم ٩٣.

(٣) الكشف ٤٩٨/٣.

واختار القراءة بالنصب جماعة. قال النحاس^(١): «القراءة البينة بالنصب من جِهَتَيْن، إحداهما: أنَّ التفرقة بين المنصوب وما عُطِفَ عليه مُغْتَفَرَةٌ بخلافها بين المخفوض وما عُطِفَ عليه. والثانية تفسير أهل التأويل بمعنى النصب». قلت: وكأنه يُريدُ ما قال أبو عبيدة^(٢) قال: «إنما هي في التفسير: أم يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَلَا نَسْمَعُ قَوْلَهُ يَا رَبِّ. وَلَمْ يَرْتَضِ الزمخشري^(٣) من الأوجهِ المتقدمة شيئاً، وإنما اختار أن تكونَ قَسَمًا في القراءاتِ الثلاثِ، وتقدمَ تحقيقُها.

وقرأ^(٤) أبو قلابة «يَا رَبِّ» بفتح الباءِ على قَلْبِ الياء ألفاً ثم حَذَفَهَا مُجْتَرِئاً عنها بالفتحة كقوله^(٥):

..... — ٤٠١٣ —

بَلْهَفَ وَلَا بَلَّيْتَ

والأخفش يَطْرِدُهَا.

آ. (٨٩) قوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾: قرأ^(٦) نافع وابن عامر «تَعْلَمُونَ» بالخطاب التفاتاً، والباقون بالغيبة نظراً لما تقدم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الزَّخْرَفِ]

(١) إعراب القرآن ١٠٤/٣.

(٢) مجاز القرآن ٢٠٧/٢.

(٣) الكشف ٤٩٨/٣.

(٤) القرطبي ١٢٤/١٦، والبحر ٣٠/٨.

(٥) تقدم برقم ٤٦٨.

(٦) السبعة ٥٨٩، والبحر ٣٠/٨، والتيسير ١٩٧، والقرطبي ١٢٥/١٦، والحجة

سورة الدخان /

[٧٩٤/ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾: يجوز أن يكون جواب القسم، وأن يكون اعتراضاً، والجواب قوله: «إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ»، واختاره ابن عطية^(١). وقيل: «إِنَّا كُنَّا» مستأنف، أو جواب ثانٍ من غير عاطفٍ.

آ. (٤) قوله: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ﴾: يجوز أن تكون مُسْتَأْنَفَةٌ، وأن تكون صفة لـ «ليلة» وما بينهما اعتراضٌ. قال الزمخشري^(٢): «فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ، فِيهَا يُفْرَقُ، ما موقع هاتين الجملتين؟ قلت: هما جملتان مستأنفتان ملفوفتان، فسّر بهما جواب القسم الذي هو «أَنْزَلْنَاهُ» كأنه قيل: أَنْزَلْنَاهُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِنَا الْإِنْذَارَ وَالتَّحْذِيرَ، وَكَانَ إِنْزَالُنَا إِيَّاهُ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ خُصُوصاً؛ لِأَنَّ إِنْزَالَ الْقُرْآنِ مِنَ الْأُمُورِ الْحَكِيمَةِ، وَهَذِهِ اللَّيْلَةُ يُفْرَقُ فِيهَا كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ». قلت: وهذا من محاسن هذا الرجل.

وقرأ^(٣) الحسن والأعرج والأعمش «يُفْرَقُ» بفتح الياء وضمّ الراء، «كُلٌّ» بالنصب أي: يُفْرَقُ اللَّهُ كُلُّ أَمْرٍ. وزيد بن علي «نَفَرُقُ» بنون العظمة، «كُلٌّ»

(١) المحرر ٢٨٣/١٤.

(٢) الكشف ٥٠٠/٣.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣٣/٨، والقرطبي ١٦/١٢٨، والشواذ ١٣٧.

بالنصب، كذا نقله الزمخشري^(١)، ونَقَلَ عنه الأهوازي «يُفَرِّق» بفتح الياء وكسر
الراء، «كُلُّ» بالنصب، «حكيم» بالرفع على أنه فاعل «يُفَرِّق»، وعن الحسن
والأعمش أيضاً «يُفَرِّقُ» كالعامة، إلا أنه بالتشديد.

آ. (٥) قوله: ﴿أَمْرًا﴾: فيه اثنا عشر^(٢) وجهاً، أحدها: أن
يَنْتَصِبَ حالاً مِنْ فاعل «أَنْزَلْنَاهُ». الثاني: أنه حالٌ مِنْ مفعوله أي: أنزلناه
أمرين، أو مأموراً به. الثالث: أن يكون مفعولاً له، وناصبه: إمّا «أَنْزَلْنَاهُ» وإمّا
«مُنْذِرِينَ» وإمّا «يُفَرِّقُ». الرابع: أنه مصدرٌ مِنْ معنى يُفَرِّقُ أي: فَرَّقاً.
الخامس^(٣): أنه مصدرٌ لـ «أَمَرْنَا» محذوفاً. السادس: أن يكون «يُفَرِّقُ» بمعنى
يَأْمُرُ. والفرقُ بين هذا وما تقدّم: أنك رَدَدْتَ في هذا بالعاملِ إلى المصدرِ وفيما
تقدّم بالعكس. السابع: أنه حالٌ مِنْ «كُلُّ». الثامن: أنه حالٌ مِنْ «أَمْرٍ» وجاز
ذلك لأنه وُصِفَ. إلا أن فيه شيئين: مجيء الحال من المضاف إليه في غير
المواضع المذكورة. والثاني: أنها مؤكدة. التاسع: أنه مصدرٌ لـ «أَنْزَلَ» أي:
إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِنْزَالاً، قاله الأخفش^(٤). العاشر: أنه مصدرٌ، لكن بتأويل العامل فيه
إلى معناه أي: أَمَرْنَا به أمراً بسبب الإنزال، كما قالوا ذلك في وَجْهِي فيها يُفَرِّقُ
فَرَّقاً أو يَنْزِلُ إِنْزَالاً. الحادي عشر: أنه منصوبٌ على الاختصاص، قاله
الزمخشري^(٥)، ولا يَعْني بذلك الاختصاص الاصطلاحي فإنه لا يكون نكرةً.
الثاني عشر: أن يكون حالاً من الضمير في «حكيم». الثالث عشر: أن يَنْتَصِبَ

(١) الكشف ٥٠٠/٣.

(٢) بل عدد ثلاثة عشر وجهاً.

(٣) كرر المصنف لفظة الرابع، والتصحيح من (ش).

(٤) لم يشر إلى هذا الإعراب في كتابه «معاني القرآن».

(٥) الكشف ٥٠٠/٣، وعبارته «أعني بهذا الأمر أمراً حاصلًا من عندنا كائناً مِنْ لَدُنَّا».

مفعولاً به بـ «مُنْذِرِينَ» كقوله : «لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً»^(١) ويكون المفعول الأول محذوفاً أي : مُنْذِرِينَ النَّاسَ أَمْرًا. والحاصلُ أَنَّ انتصابه يَرْجِعُ إلى أربعة أشياء : المفعول به ، والمفعول له ، والمصدرية ، والحالية ، وإنما التَّكثِيرُ بِحَسَبِ المحالِّ ، وقد عَرَفَتْهَا بما قَدَّمْتُهُ لك .

وقرأ^(٢) زيد بن علي «أَمْرٌ» بالرفع . قال الزمخشري^(٣) : «وهي تُقَوِّي النصبَ على الاختصاص» .

قوله : «مِنْ عِنْدِنَا» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «يُفَرِّقُ» أي : مِنْ جِهَتِنَا ، وهي لا ابتداءً الغاية مجازاً . ويجوز أَنْ يكونَ صفةً لـ أَمْرًا .

قوله : «إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ» جوابُ ثالثٍ أو مستأنفٍ ، أو بدلٌ من قوله : «إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ» .

آ . (٦) قوله : ﴿رَحْمَةً﴾ : فيها خمسة أوجهٍ [أحدها] : المفعولُ له . والعاملُ فيه : إِمَّا «أَنْزَلْنَاهُ» وإِمَّا «أَمْرًا» وإِمَّا «يُفَرِّقُ» وإِمَّا «مُنْذِرِينَ» . الثاني : مصدرٌ بفعلٍ مقدرٍ أي : رَحِمْنَا رَحْمَةً . الثالث : مفعولٌ بـ مُرْسِلِينَ . الرابع : حالٌ من ضمير «مُرْسِلِينَ» أي : ذوي رحمة . الخامس : أنها بدلٌ مِنْ «أَمْرًا» فيجيءُ فيها ما تقدَّم ، وتكثرُ الأوجهُ فيها حينئذٍ .

و «مِنْ رَبِّكَ» يتعلَّقُ بِرَحْمَةٍ ، أو بمحذوفٍ على أنها صفةٌ . وفي «مِنْ رَبِّكَ» التفاتٌ من التكلُّمِ إلى الغيبة ، ولو جَرَى على مِثَالِ ما تقدَّم لقال : رحمة منا .

(١) الآية ٢ من الكهف .

(٢) القرطبي ١٦/١٢٩ ، والكشاف ٥٠١/٣ .

(٣) الكشاف ٥٠١/٣ .

آ. (٧) قوله: «رَبِّ السَّمَوَاتِ»: قرأ^(١) الكوفيون بخفض «رَبِّ»، والباقون برفعه. فالجُرُّ على البدل، أو البيان، أو النعت. والرفع على إضمار مبتدأ، أو على أنه مبتدأ، خبره «لا إله إلا هو».

آ. (٨) قوله: «رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ»: العائمة على الرفع بدلاً أو بياناً أو نعتاً لـ «رَبِّ السَّمَوَاتِ» فيمن رَفَعَهُ، أو على أنه مبتدأ، والخبر «لا إله إلا هو» أو خبرٌ بعد خبرٍ لقوله: «إنه هو السميع» أو خبرٌ مبتدأ مضميرٌ عند الجميع، أعني قُرَاءَ الجُرِّ والرفع^(٢)، أو فاعلٌ لقوله: «يُميت». وفي «يُحيي» ضميرٌ يَرْجِعُ إلى ما قبله أي: يُحيي هو، أي: ربُّ السَّمَوَاتِ ويميتُ هو، فأوْفَعَ الظاهرُ مَوْقِعَ المضمِرِ، ويجوزُ أن يكونَ «يُحيي ويُميت» من التنازع. ويجوزُ أن يُنسَبَ الرفعُ إلى الأول أو الثاني نحو: يَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ، وهذا عَنَى أبو البقاء^(٣) بقوله: «أو على شريطة التفسير».

[٧٩٥/أ] وقرأ^(٤) ابنُ محيِصن وابنُ أبي إسحاق وأبو حيوة والحسن بالجُرِّ/ على البدل أو البيان أو النعت لـ «رب السَّمَوَاتِ»، وهذا يُوجِبُ أن يكونوا يَقْرَؤُونَ «رَبِّ السَّمَوَاتِ» بالجُرِّ.. والأنطاكي^(٥) بالنصب على المدح.

(١) السبعة ٥٩٢، والبحر ٣٣/٨، والنشر ٣٧١/٢، والحجة ٦٥٦، والقرطبي ١٢٩/١٦.

(٢) كَرَّرَ في الأصل ما قاله قبل «أو خبر بعد خبر لقوله: إنه هو السميع».

(٣) الإملاء ٢٣٠/٢.

(٤) والكسائي في رواية الحجازي. انظر: الشواذ ١٣٧، والإتحاف ٤٦٢/٢، والبحر ٣٣/٨.

(٥) وهو أحمد بن جبير، من أئمة القراء، أخذ من الكسائي واليزيدي وشعبة، ثقة ضابط. توفي سنة ٢٥٨. انظر: طبقات القراء ٤٢/١.

آ. (١٠) قوله: ﴿يَوْمَ تَأْتِي﴾: منصوبٌ بـ «ارْتَقِبْ» على الظرفِ .
والمفعولُ محذوفٌ أي: ارتقِبْ وَعَدَّ اللهُ في ذلك اليومِ . ويجوزُ أن يكونَ هو
المفعولُ المرتقبُ .

آ. (١١) قوله: ﴿يَغْشَى النَّاسَ﴾: صفةٌ ثانيةٌ أي: بدخان مُبين
غاشٍ .

قوله: «هذا عَذَابٌ» في محلِّ نصبٍ بالقول . وذلك القولُ حالٌ أي:
قائلين ذلك، ويجوزُ أن لا يكونَ معمولاً لقولِ البتَّة، بل هو مجردُ إخبارٍ .

آ. (١٣) قوله: ﴿أَنِّي لَهُمُ الذِّكْرَى﴾: يجوزُ أن يكونَ «أَنِّي»
خبراً لـ «ذِكْرَى» و «لَهُم» تبيينٌ . ويجوزُ أن يكونَ «أَنِّي» منصوباً على الظرفِ
بالاستقرار في «لَهُم»، فإن «لَهُم» وَقَعَ خبراً لـ «ذِكْرَى» .

قوله: «وقد جاءهم» حالٌ مِنْ «لَهُم» . وقرأ^(١) زيد بن علي «مُعَلَّم» بكسر
اللام .

آ. (١٥) قوله: ﴿قَلِيلاً﴾: نعتٌ لزمانٍ أو لمصدرٍ محذوف، أي:
كشفاً قليلاً أو زماناً قليلاً .

آ. (١٦) قوله: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ﴾: قيل: هو بدلٌ مِنْ «يَوْمَ تَأْتِي» .
وقيل: منصوبٌ بإضمارِ اذْكَر . وقيل: بِمُتَّقِمُونَ . وقيل: بما دُلَّ عليه
«مُتَّقِمُونَ» وهو يَنْتَقِم . وردَّ هذا: بأنَّ ما بعد «إِنَّ»^(٢) لا يَعْمَلُ فيما قبلها، وبأنه
لا يُفسَّرُ إلَّا ما يَصِحُّ أن يَعْمَلَ .

(١) من الآية ١٤ . ونسب أبو حيان هذه القراءة إلى زرين حبيش . البحر ٣٤/٨ .

(٢) في قوله: «إِنَّا مُتَّقِمُونَ» .

قوله: «نَبِّطُش» العامة على فتح النون وكسر الطاء أي: نَبِّطُش بهم. وقرأ^(١) الحسن وأبو جعفر بضم الطاء، وهي لغة في مضارع بَطَّش. والحسن وأبو رجاء وطلحة بضم النون وكسر الطاء، وهو منقول من بَطَّش أي: نَبِّطُش بهم الملائكة. والبَطْشَةُ على هذا يجوز أن تكون منصوبة بـ نَبِّطُش على حذف الزائد نحو: «أَنْبَيْتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا»^(٢) وَأَنْ يَنْتَصِبَ بفعلٍ مقدر أي: نَبِّطُش الملائكة بهم فَيَبْطِشُون البطشة.

آ. (١٧) قوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا﴾: قرئ^(٣) «فَتَنَّا» بالتشديد على المبالغة أو التكرير لكثرة متعلّقه. و«جاءهم رسول» يحتمل الاستئناف والحال.

آ. (١٨) قوله: ﴿أَنْ أَدُّوا﴾: يجوز أن تكون المفسرة؛ لتقدم ما هو بمعنى القول، وأن تكون المخففة، وأن تكون الناصبة للمضارع، وهي تُوصَل بالامر. وفي جعلها مخففة إشكال تقدم: وهو أن الخبر في هذا الباب لا يقع طلباً، وعلى جعلها مصدرية تكون على حذف الجر أي: جاءهم بأن أدوا. و«عباد الله» يحتمل أن يكون مفعولاً به. وفي التفسير: أنه طلب منهم أن يؤدوا إليه بني إسرائيل، ويدل عليه «فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ»، وأن يكون منادى، والمفعول محذوف أي: أعطني الطاعة يا عباد الله.

آ. (١٩) قوله: ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا﴾: عطفت على «أَنْ» الأولى. والعامة على كسر الهمزة من قوله: «إِنِّي آتِيكُمْ» على الاستئناف. وقرئ^(٤) بالفتح على تقدير اللام أي: وَأَنْ لَا تَعْلُوا لِأَنِّي آتِيكُمْ.

(١) انظر في قراءاتها: الإنحاف ٤٦٣/٢، والنشر ٢٧٤/٢، والبحر ٣٥/٨.

(٢) الآية ١٧ من نوح.

(٣) البحر ٣٥/٨.

(٤) البحر ٣٥/٨.

آ. (٢٠) قوله: ﴿أَنْ تَرْجُمُون﴾: أي: مِنْ أَنْ تَرْجُمُون.

وقوله: «إِنِّي عُدْتُ» مستأنف. وأدغم الذال في التاء أبو عمرو^(١) والأخوان. وقد مَضَى توجيهُه في طه عند قوله: «فَنَبَذْتُهَا»^(٢).

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنْ هَؤُلَاءِ﴾: العامة على الفتح بإضمارِ حرف الجرِّ أي: دعاه بأن هَؤُلَاءِ. وابن أبي إسحاق^(٣) وعيسى والحسن بالكسر على إضمارِ القول عند البصريين، وعلى إجراء «دعا» مُجرى القول عند الكوفيين.

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَأَسْرَ بَعْبَادِي﴾: قد تقدّم قراءة الوصل والقطع^(٤). وقال الزمخشري^(٥): «وفيه وجهان: إضمارُ القول بعد الفاء: فقال أسْرَ بعبادي، وجواب شرطٍ مقدر، كأنه قال: إن كان الأمرُ — كما تقول — فَأَسْرَ بعبادي». قال الشيخ^(٦): «وكثيراً ما يدَّعي حَذْفُ الشرط^(٧) ولا يجوزُ إلاً لدليلٍ واضحٍ كأن يتقدّمه الأمرُ أو ما أشبهه».

آ. (٢٤) قوله: ﴿رَهْوَأ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مفعولاً ثانياً على أَنْ «تَرَكَ» بمعنى صَبْرٍ، وَأَنْ يَكُونَ حالاً على أَنَّهَا لَيْسَتْ بمعناها. والرَّهْوُ قيل:

(١) النشر ١٦/٢، والقرطبي ١٦/٣٥، والبحر ٨/٣٥، والإنحاف ٢/٤٦٣.

(٢) الآية ٩٦ من طه.

(٣) البحر ٨/٣٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٦/٣٦٤.

(٥) الكشف ٣/٥٠٣.

(٦) البحر ٨/٣٥.

(٧) وإبقاء جوابه.

السكون، فالمعنى : اتركه ساكناً. يقال : رَهَا يَرْهُو رَهْوَاً. ومنه جاءت الخيل رَهْوَاً. قال النابغة^(١) :

٤٠١٤ — والخيل تَمَزَّعَ رَهْوَاً في أعينِّها
كالطير تَنْجُو مِنَ الشُّوْبِ ذِي الْبَرْدِ

ورَهَا يَرْهُو في سبيله. أي : تَرَفَّقَ. قال القطامي^(٢) :

٤٠١٥ — يَمْشِينَ رَهْوَاً فلا الأعجازُ خاذِلَةٌ
ولا الصدورُ على الأعجازِ تَنْكِلُ

عن أبي عبيدة^(٣) : رَهْوَاً : أي اتركه مُنْفَتِحاً فَرَجاً على ما تركته .

وفي التفسير : أَنَّهُ لَمَّا انْفَلَقَ الْبَحْرُ لِمُوسَى وَطَلَعَ مِنْهُ خَافَ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِرْعَوْنُ فَأَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهُ لِيَعُودَ حَتَّى لَا يَلْحَقَهُ. فَأَمَرَ أَنْ يتركه فَرَجاً. وأصله مِنْ قولهم : / رَهَا الرجلُ يَرْهُو رَهْوَاً فَتَحَ مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، وَالرَّهْوَ وَالرَّهْوَةُ : الْمَكَانُ الْمَرْتَفِعُ وَالْمُنْقَضُ يَجْتَمِعُ فِيهِ فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ. وَالرَّهْوَةُ^(٤) الْمَرْأَةُ الْوَاسِعَةُ الْهَيْئِ. وَالرَّهْوُ : طَائِرٌ يُقَالُ هُوَ الْكُرْكِيُّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الشُّعْرَاءِ^(٥) عَلَى نَظِيرِ «كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَاتٍ».

(١) ديوانه ١٨ ورواية صدره فيه :

والخيل تَمَزَّعَ غَرِباً في أعينِّها

ونصب الخيل عطفاً على ما قبلها. وتمزَّعَ مَزَّعاً : تَسَرَّعَ. والشُّوْبُ : السحابة العظيمة القطر.

(٢) اللسان (رها)، والبحر ٣١/٨.

(٣) لم يرد في «المجاز».

(٤) أثبتتها في (اللسان) بحذف التاء : «وامرأة رَهْو».

(٥) انظر إعرابه للآية ٧ من الشعراء.

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَمَقَامٌ﴾ : العامةُ على فتح الميم وهو اسم مكان القيام. وابن هرمز^(١) وقتادة وابن السَّمِيعِ ونافعٌ في روايةٍ خارجةٍ بضمّها اسمٌ مكانٍ مِنْ أَمَامَ.

آ. (٢٧) والنَّعْمَةُ بالفتح : نضارة العيش وَلَذَاتُهُ. والجمهور على جَرُّهَا. ونَصَبَهَا أبو رجاء^(٢) عَطْفًا على «كم» أي : تركوا كثيراً مِنْ كَذَا، وتركوا نَعْمَةً.

قوله : «فاكِهِين» العامةُ على الألف أي : طَيِّبِي الأنفسِ أو أصحابُ فاكهة كـ لاين وتامر. وقيل : فاكهين لاهين. وقرأ^(٣) الحسن وأبو رجاء «فَكِهين» أي : مُسْتَجِفِّين مُسْتَهْزِئِينَ. قال الجوهري^(٤) : «يُقَالُ : فَكِهَ الرجلُ بالكسرِ فهو فَكِهٌ إذا كان مَزَّاحاً والفَكِهَةُ أيضاً : الأثِيرُ».

آ. (٢٨) قوله : ﴿كَذَلِكَ﴾ : يجوزُ أَنْ تكونَ الكافُ مرفوعةً المحلَّ خبراً لمبتدأٍ مضمَرٍ أي : الأمرُ كذلك، وإليه نحا الزُّجَّاجُ^(٥). ويجوزُ أَنْ تكونَ منصوبةً المحلَّ، فَقَدَّرَهَا الحوفيُّ : أَهْلَكْنَا إِهْلَاكاً وَانْتَقَمْنَا انتِقَاماً كَذَلِكَ. وقال الكلبيُّ : «كَذَلِكَ أَفْعَلُ بِمَنْ عَصَانِي». وقيل : تَقْدِيرُهُ : يَفْعَلُ فِعْلاً كَذَلِكَ. وقال أبو البقاء^(٦) : «تَرَكَأ كَذَلِكَ» فجعله نعتاً للتَّركِ المحذوف. وعلى هذه الأوجهِ كُلُّهَا يُوقَفُ على «كَذَلِكَ» وَيُبْتَدَأُ «وَأَوْرَثْنَاهَا». وقال الزمخشري^(٧) :

(١) البحر ٣٦/٨.

(٢) البحر ٣٦/٨.

(٣) النشر ٣٥٤/٢، والإنحاف ٤٦٣/٢، والقرطبي ١٣٩/١٦، والبحر ٣٦/٨.

(٤) الصحاح (فكه) ٢٢٤٣/٦.

(٥) معاني القرآن ٤٢٦/٤.

(٦) الإملاء ٢٣٠/٢.

(٧) الكشاف ٥٠٣/٣.

«الكاف منصوبة على معنى: مثل ذلك الإخراج. أَخْرَجْنَاهُمْ مِنْهَا وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ لَيْسُوا مِنْهُمْ»، فعلى هذا يكون «وَأَوْرَثْنَاهَا» معطوفاً على تلك الجملة الناصبة للكاف، فلا يجوز الوقف على «كذلك» حينئذ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فَمَا يَكْتُ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ﴾: يجوز أن تكون استعارة كقول الفرزدق^(١):

٤٠١٦- الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ
تَبْكِي عَلَيْكَ نَجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

وقال جرير^(٢):

٤٠١٧- لَمَّا أَتَى خَبْرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ
سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

وقال النابغة^(٣):

٤٠١٨- بَكَى حَارِثُ الْجَوْلَانِ مِنْ فَقْدِ رَبِّهِ
وَحَوْرَانُ مِنْهُ خَاشِعٌ مُتَضَائِلُ

آ. (٣١) قوله: ﴿مِنْ فِرْعَوْنَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه بدل من العذاب: إما على حذف مضاف أي: مِنْ عَذَابِ فِرْعَوْنَ، وإما على المبالغة جعله نفس العذاب فأبدله منه. والثاني: أنه حال من العذاب تقديره: صادراً مِنْ فِرْعَوْنَ.

(١) البيت لجرير وليس للفرزدق، وهو في ديوانه ٧٣٦، وشرح شواهد الشافعية ٢٦، واللسان كسف والصباح كسف. و«تبكي» هنا للمبالغة فإن الشمس غلبت النجوم بكثرة البكاء. وفي البيت أقوال كثيرة انظرها في: شرح شواهد الشافعية ٢٦.

(٢) تقدم برقم ٥٥٢.

(٣) ديوانه ١٢٠.

وقرأ^(١) عبد الله «مِنْ عَذَابِ الْمُهِينِ» وهي مِنْ إِضَافَةِ الموصوفِ لصفته؛
إذ الأصلُ: العَذَابُ الْمُهِينُ، كالقراءة المشهورة.

وقرأ^(٢) ابن عباس «مَنْ فرعونُ» بفتح ميم «مَنْ» ورفع «فرعونُ» على
الابتداء والخبر، وهو استفهامٌ تحقيقٌ كقولك: مَنْ أَنْتَ وزيداً. ثم بيّن حاله
بالجملة بعد في قوله: «إِنَّه كَانَ عَالِيّاً مِنَ الْمُسْرِفِينَ».

آ. (٣٢) قوله: ﴿عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾: «على» الأولى
متعلّقةٌ بمحذوفٍ لأنها حالٌ من الفاعل في «اخْتَرْنَاهُمْ». والثانية متعلّقةٌ
بـ «اخْتَرْنَاهُمْ». وفي عبارة الشيخ^(٣): أَنَّهُ لَمَّا اخْتَلَفَ مَدْلُولُهَا جَازَ تَعَلُّقُهُمَا
بـ «اخْتَرْنَا». وأنشد الشيخُ نظيرَ ذلك^(٤):

٤٠١٩- وَيَوْمًا عَلَى ظَهَرِ الْكُثِيبِ تَعَذَّرَتْ
عَلَيَّ وَأَلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحُلِّلْ

ثم قال: «ف» على عِلْمٍ حالٌ: إمّا من الفاعلِ أو من المفعول. و«على
ظَهَرٍ» حالٌ من الفاعل في «تَعَذَّرَتْ». والعاملُ في الحال هو العاملُ في
صاحبها. وفيه نظرٌ؛ لأنّ قوله أولاً: «ولذلك تَعَلَّقَا بفعل واحدٍ لَمَّا اختلف
المدلولُ» ينافي جَعَلَ الأولى حالاً؛ لأنها لم تتعلّق به. وقوله: «والعاملُ في
الحال هو العاملُ في صاحبها» لا يَنْفَعُ في ذلك.

(١) البحر ٣٧/٨، وتفسير الفخر للرازي ٢٧/٢٤٨.

(٢) البحر ٣٧/٨، والكشاف ٣/٥٠٤.

(٣) البحر ٣٨/٨.

(٤) البيت لامرئ القيس من معلقته، في ديوانه ١٢. الكتيب: رمل مرتفع. تعذّرت
تَصَعَّبَتْ. لم تحلل: لم تَسْتَنْ من يمينها.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾: يجوزُ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يَكُونَ معظُوفاً على «قَوْمٌ تَبِعَ». الثاني: أَنْ يَكُونَ مبتدأً، وخبرُه ما بعده مِنْ «أَهْلَكْنَاهُمْ»، وأما على الأول فـ «أَهْلَكْنَاهُمْ»: إمَّا مستأنفٌ، وإمَّا حالٌ من الضمير الذي اسْتَكْنُ في الصلة. الثالث: أَنْ يَكُونَ منصوباً بفعلٍ مقدِرٍ يُفسره «أَهْلَكْنَاهُمْ». ولا محلٌ لأَهْلَكْنَا حيثُ.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لَا عَيْنَ﴾: حال. وقرأ^(١) عمرو بن عبيد «وبما بينهن» لأن السموات والأرض جمع. والعامَّة «بينهما» باعتبار النوعين.

آ. (٣٩) قوله: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾: حالٌ: إمَّا من الفاعل، وهو [٧٩٦/أ] الظاهر، وإمَّا من المفعول أي: إِلَّا مُحَقِّقِينَ أَوْ مُلْتَبِسِينَ / بالحق.

آ. (٤٠) قوله: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ﴾: العامَّة على رَفَعٍ «مِيقَاتُهُمْ» خبراً لـ «إِنَّ». وقُرئ^(٢) بنصبه على أنه اسمُ «إِنَّ» و«يَوْمَ الْفَصْلِ» خبره. و«أَجْمَعِينَ» تأكيدٌ للضمير المجرور.

آ. (٤١) قوله: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ بدلاً من «يَوْمَ الْفَصْلِ» أو بياناً عند مَنْ لَا يَشْتَرِطُ المطابقة تعريفاً وتذكيراً، وَأَنْ يَكُونَ منصوباً بإضمارِ أَغْنَى، وَأَنْ يَكُونَ صفةً لـ «مِيقَاتُهُمْ» ولكنه بُني. قاله أبو البقاء^(٣). وهذا لَا يَتَأْتِي عند البصريين^(٤) لإضافته إلى مُعَرَّبٍ. وقد تقدَّم آخرُ المائدة^(٥)، وَأَنَّ

(١) البحر ٣٩/٨.

(٢) وهي قراءة عبيد بن عمير. انظر: الكشاف ٥٠٥/٣، والبحر ٣٩/٨.

(٣) الإملاء ٢٣١/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٥٥٢/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٢٠/٤.

يَنْتَصِبَ بفعلٍ يَدُلُّ عليه «يَوْمَ الْفَضْلِ» أي: يَفْضَلُ بينهم يَوْمَ لَا يُغْنِي. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بالفصلِ نَفْسِهِ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ «مِيقَاتُهُمْ»، و«الْفَضْلُ» مصدرٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): «لَأَنَّهُ قَدْ أَخْبَرَ عَنْهُ»، وَفِيهِ تَجَوُّزٌ فَإِنَّ الْإِخْبَارَ عَمَّا أُضِيفَ إِلَى الْفَضْلِ لَاغِي الْفَضْلِ.

قوله: «وَلَا هُمْ» جُمِعَ الضَّمِيرُ عَائِداً بِهِ عَلَى «مَوْلَى»، وَإِنْ كَانَ مُفْرَداً لَأَنَّهُ قَصْدٌ مَعْنَاهُ فَجَمِيعٌ، وَهُوَ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَعَمَّ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ رَجِمَ اللَّهُ﴾ يَجُوزُ فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: — وَهُوَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ — أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ. الثَّانِي: أَنَّهُ مُتَّصِلٌ تَقْدِيرُهُ: لَا يُغْنِي قَرِيبٌ عَنْ قَرِيبٍ إِلَّا الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُمْ يُؤْذَنُ لَهُمْ فِي الشَّفَاعَةِ فَيُشْفَعُونَ فِي بَعْضِهِمْ. الثَّلَاثُ: أَنَّ يَكُونُ مَرْفُوعاً عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ «مَوْلَى» الْأَوَّلِ، وَيَكُونُ «يُغْنِي» بِمَعْنَى يَنْفَعُ، قَالَهُ الْحَوْفِيُّ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ أَيْضاً عَلَى الْبَدَلِ مِنْ وَאו «يُتَصَرَّوْنَ» أَي: لَا يَمْنَعُ مِنَ الْعَذَابِ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ.

آ. (٤٥) قوله: ﴿كَالْمُهْلِ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبِراً ثَانِياً، وَأَنْ يَكُونَ خَبِراً مُبْتَدَأً مَضْمُوماً أَي: هُوَ كَالْمُهْلِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ «طَعَامِ الْأَنْثِيمِ». قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «لَأَنَّهُ لَا عَامِلَ إِذْ ذَاكَ»^(٣). وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى التَّشْبِيهِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَخُوكَ شَجَاعاً.

وَالْأَنْثِيمُ^(٤) صِفَةٌ مِبَالِغَةٌ. وَيُقَالُ: الْأَثُومُ كَالصُّبُورِ وَالشُّكُورِ. وَالْمُهْلُ: قِيلَ دُرْدِيُّ الزَّيْتِ. وَقِيلَ عَكْرُ الْقِطْرَانِ. وَقِيلَ: مَا أُذِيبَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فُضَّةٍ. وَقِيلَ:

(١) الإملاء ٢/٢٣١.

(٢) الإملاء ٢/٢٣١.

(٣) قوله: «إِذْ ذَاكَ» غَيْرُ وَاضِعٍ فِي الْأَصْلِ.

(٤) عاد إِلَى الْآيَةِ ٤٤.

ما أُذِيبَ منهما ومن كل ما في معناهما من المنطبعات كالحديد والنحاس والرصاص. والمَهْلُ بالفتح: التَّوَدُّةُ والرَّفْقُ. ومنه «فَمَهْلُ الكافرين»^(١). وقرأ^(٢) الحسن «كالمَهْل» بفتح الميم فقط، وهي لغة في المَهْل بالضم.

قوله: «يَغْلِي» قرأ^(٣) ابن كثير وحفص بالياء مِنْ تحت. والفاعل ضمير يعود على طعام. وَجَوَزَ أبو البقاء^(٤) أَنْ يعودَ على الزُّقُوم. وقيل: يعود على المَهْلِ نفسه، و«يَغْلِي» حالٌ من الضمير المستتر في الجارِ أي: مُشَبَّهًا المَهْلُ غالباً. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنَ المَهْلِ نفسه. وَجَوَزَ أبو البقاء^(٥) أَنْ يكونَ خبر مبتدأ محذوفٍ أي: هو يَغْلِي أي: الزُّقُوم أو الطعام. والباقون «تَغْلِي» بالتاء مِنْ فوق، على أَنَّ الفاعلَ ضميرُ الشجرة، والجملة خبر ثانٍ أو حالٌ على رأي، أو خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: هي تَغْلِي.

آ. (٤٦) قوله: «كَغَلِي الحمِيم»: نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أو حالٌ مِنْ ضميره أي: تَغْلِي غَلِيًّا مِثْلَ غَلِي الحميم أو يَغْلِيهِ مُشَبَّهًا غَلِي الحميم.

آ. (٤٧) قوله: «فَاعْتَلَوْه»: قرأ^(٦) نافع وابن كثير وابن عامر بضمَّ عين «اعْتَلَوْه». والباقون بكسرها، وهما لغتان في مضارع عَتَلَه أي: ساقَه بجفاءٍ وغِلْظَةٍ كَعَرَشَ يَغْرِشُ وَيَعْرِشُ. والعُتْلُ: الجافي الغليظ.

(١) الآية ١٧ من الطارق.

(٢) الإتحاف ٤٦٣/٢، والبحر ٣٩/٨.

(٣) السبعة ٥٩٢، والبحر ٣٩/٨، والقرطبي ١٥٠/١٦، والحجة ٦٥٧، والنشر ٣٧١/٢.

(٤) الإملاء ٢٣١/٢.

(٥) الإملاء ٢٣١/٢.

(٦) السبعة ٥٩٢، والنشر ٣٧١/٢، والبحر ٤٠/٨، والتيسير ١٩٨، والقرطبي ١٥٠/١٦.

آ. (٤٩) قوله : ﴿إِنَّكَ أَنْتَ﴾ : قرأه الكسائي بالفتح على معنى العلة أي : لأنك . وقيل : تقديره : دُفِّ عذابُ أَنْتَ العزيز . والباقون بالكسر على الاستئناف المفيد للعلّة ، فتتحدّ القراءتان معنى . وهذا الكلام على سبيل التهكم ، وهو أغْيَظُ للمُسْتَهْزَأ به ، ومثله قول جرير لشاعر سَمِيَ نفسه زهرة اليمين^(١) :

٤٠٢٠ — أَلَمْ يَكُنْ فِي وُسُومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا
مَنْ كَانَ مَوْعِظَةً يَا زَهْرَةَ الْيَمَنِ

وكان هذا الشاعر قد قال^(٢) :

٤٠٢١ — أَبْلِغْ كُتَيْباً وَأَبْلِغْ عَنْكَ شَاعِرَهَا
أَنْي الْأَغْرُ وَأَنْي زَهْرَةَ الْيَمَنِ

آ. (٥٢) قوله : ﴿فِي جَنَاتٍ﴾ : يجوز أَنْ يَكُونَ بدلاً مِنْ قوله : [٧٩٦/ب] «في مقام» بتكرير العامل ، ويجوز أَنْ يَكُونَ خبراً ثانياً .

آ. (٥٣) قوله : ﴿يَلْبَسُونَ﴾ : يجوز أَنْ يَكُونَ حالاً من الضمير المستكن في الجار ، وَأَنْ يَكُونَ خبراً لـ «إِنَّ» فيتعلّق الجار به ، وَأَنْ يَكُونَ مُستأنفاً .

(١) ديوانه ٥٦٩ ، وروايته فيه :

أَلَمْ يَكُنْ فِي وُسُومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا من حان موعظة يا حارث اليمين

وهو في المحرر ٣٠٠/١٤ .

(٢) البيت في الخصائص ٤٦١/٢ ، والمحرر ٣٠٠/١٤ والوسوم : ج وسم وهو أثر الكمي . ويعني أذى هجائه .

قوله: «مُتَقَابِلِينَ» حَالٌ مِنْ فاعِلٍ «يَلْبِسُونَ» وقد تقدّم تفسيرُ هذه الألفاظ: السُّنْدُسُ^(١) والإِستبرق^(٢) والمقام^(٣).

آ. (٥٤) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: في هذه الكاف وجهان، أحدهما: النصبُ نعتاً لمصدرٍ أي: نفعلُ بالمتقين فعلاً كذلك أي: مثْلُ ذلك الفعل. والثاني: الرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضميرٍ أي: الأمرُ كذلك. وقدّر أبو^(٤) البقاء قبله جملةً حاليةً فقال: «تقديره: فَعَلْنَا ذَلِكَ وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ»، ولا حاجةَ إليه. والوقفُ على «كذلك»، والابتداءُ بقوله «وَرَوَّجْنَاهُمْ».

قوله: «يُحَوِّرُ عَيْنِينَ» العائمةُ على تنوين «حور» مَوْصُوفِينَ بـ «عَيْنِينَ». وعكرمة^(٥) لم يَنَوِّنْ، أضافهنَّ لأنهنَّ يَنْقَسِمْنَ إِلَى عَيْنٍ وَغَيْرِ عَيْنٍ. وتقدّم تفسيرُ الحُورِ العِينِ^(٦).

آ. (٥٥) قوله: ﴿يَدْعُونَ﴾: حَالٌ مِنْ مفعولٍ «رَوَّجْنَاهُمْ»، ومفعوله محذوفٌ أي: يَدْعُونَ الخَدَمَ بِكُلِّ فاكهةٍ.

قوله: «آمِنِينَ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً ثانية، وَأَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ فاعِلٍ «يَدْعُونَ» فتكونُ حالاً متداخلةً.

آ. (٥٦) قوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ الضميرِ في «آمِنِينَ»، وَأَنْ يَكُونَ حالاً ثالثةً أو ثانيةً مِنْ مفعولٍ «رَوَّجْنَاهُمْ»

(١) انظر: الدر المصون ٤٨٤/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٨٤/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ١٠٦/٢.

(٤) الإملاء ٢٣١/٢.

(٥) القرطبي ١٥٤/١٦، والمحاسب ٢٦١/٢.

(٦) انظر إعرابه للآية ٤٨ من الصفات.

و «آمين» حالٌ مِنْ فاعلٍ «يَدْعُونَ» كما تقدّم، أو صفةٌ لـ «آمين» أو مستأنفٌ.
وقرأ^(١) عمرو بن عبيد «لا يَذْأَقُونَ» مبنياً للمفعول.

قوله: «إِلَّا المَوْتَةَ الْأُولَى» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منقطعٌ أي: لكنّ الموتة الأولى قد ذاقوها. الثاني: أنه متصلٌ وتَأَوَّلوه: بأنّ المؤمن عند موته في الدنيا بمنزلته في الجنة لمعاينة ما يُعطاه منها، أو لما يَتَقَنُّهُ مِنْ نعيمها. الثالث: أنّ «إِلَّا» بمعنى سِوَى نقله الطبري^(٢) وَضَعَفَهُ. قال ابن عطية^(٣): «وليس تَضْعِيفُهُ بصحيحٍ، بل هو كونها بمعنى سِوَى مستقيمٌ مُتَّبِقٌ». الرابع: أن «إِلَّا» بمعنى بَعْدَ. واختاره الطبري^(٤)، وأباه الجمهور؛ لأنّ «إِلَّا» بمعنى بعد لم يَثْبُت. وقال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: كيف اسْتَبَيَّتِ الموتة الأولى المَذْوَقة قبل دخول الجنة مِنَ الموتِ المنفِيِّ ذَوْقُهُ؟ قلت: أريد أن يُقال: لا يَذْأَقُونَ فيها الموتَ البتّة، فوضع قوله «إِلَّا الموتة الأولى» مَوْضِعَ ذلك؛ لأنّ الموتة الماضية مُحالٌ ذَوْقُهَا في المستقبلِ فهو من بابِ التعليق بالمُحال: كأنه قيل: إن كانت الموتة الأولى يَسْتَقِيمُ ذَوْقُهَا في المستقبلِ؛ فإنهم يَذْأَقُونَهَا في الجنة». قلت: وهذا عند علماء البيان يُسَمَّى نَفْيَ الشَّيْءِ بِدَلِيلِهِ. ومثله قولُ النابغة^(٦):

٤٠٢٢ — لَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ

بِهَنْ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

يعني: إن كان أحدٌ يَعُدُّ فُلُولَ السِّوْفِ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ عَيْباً فهذا

(١) البحر ٤٠/٨.

(٢) تفسير الطبري ١٣٧/٢٥.

(٣) المحرر ٣٠٢/١٤.

(٤) تفسير الطبري ١٣٧/٢٥.

(٥) الكشف ٥٠٧/٣.

(٦) تقدم برقم ١٥٦١.

عِيَهُمْ، لَكِنَّ عَدَّةً مِنَ الْعُيُوبِ مُحَالٌ، فَاَنْتَفَى عَنْهُمْ الْعَيْبُ بِدَلِيلٍ تَعَلَّقَ الْأَمْرُ عَلَى مُحَالٍ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(١) بَعْدَ مَا قَدَّمْتُ حِكَايَتَهُ عَنِ الطَّبْرِيِّ: «فَبَيَّنَ أَنَّهُ نَفَى عَنْهُمْ دَوَقَ الْمَوْتِ، وَأَنَّهُ لَا يَنَالُهُمْ مِنْ ذَلِكَ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ فِي الدُّنْيَا». يَعْنِي أَنَّهُ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ.

قوله: «وَوَقَاهُمْ» الْجُمُورُ عَلَى التَّخْفِيفِ. وَقَرَأَ^(٢) أَبُو حَيَوَةَ «وَوَقَاهُمْ» بِالتَّشْدِيدِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ، وَلَا يَكُونُ لِلتَّعْدِيَةِ فَإِنَّهُ مُتَعَدٌّ إِلَى اثْنَيْنِ قَبْلَ ذَلِكَ.

آ. (٥٧) قوله: ﴿فَضْلًا﴾: هَذَا مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَهُوَ مُرَادُ مَكِّي حَيْثُ قَالَ^(٣): «مَصْدَرٌ عَمِلَ فِيهِ «يَدْعُونَ». وَقِيلَ: الْعَامِلُ فِيهِ «وَوَقَاهُمْ» وَقِيلَ: آمِنِينَ» فَهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ. عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لِأَنَّ يَدْعُونَ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ بَابِ التَّفْضِيلِ، فَهُوَ مَصْدَرٌ مُلَاقٍ لِعَامِلِهِ فِي الْمَعْنَى. وَجَعَلَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) مَنْصُوبًا بِمَقْدَرِ أَيٍّ: تَفَضَّلْنَا بِذَلِكَ فَضْلًا أَيٍّ: تَفَضَّلًا.

آ. (٥٨) قوله: ﴿يَسْرَنَاهُ﴾: أَيٍّ: الْقُرْآنَ بِلِسَانِكَ أَيٍّ بَلِغْتَكَ. [٧٩٧/أ] والباءُ للمصاحبة/.

آ. (٥٩) قوله: ﴿فَارْتَقِبْ إِنَّهُمْ مُرْتَقِبُونَ﴾: مَفْعُولَا الْارْتِقَابِ مَحْذُوفَانِ أَيٍّ: فَارْتَقِبِ النَّصْرَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُمْ مُرْتَقِبُونَ بِكَ مَا يَتِمُّونَهُ مِنَ الدَّوَائِرِ وَالْغَوَائِلِ وَلَنْ يَضِيرَكَ ذَلِكَ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الدَّخَانِ]

(٣) إعراب المشكل ٢/٢٩٢.

(٤) الإملاء ٢/٢٣١.

(١) المحرر ١٤/٣٠٢.

(٢) البحر ٨/٤٠، والفخر الرازي ٢٧/٢٥٤.

سورة الجاثية

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿تَنْزِيلُ﴾ : قد تقدّم مثله أول غافر^(١). وقال أبو عبد الله الرازي: «العزیز الحكيم إِنْ كَانَا صِفَةً لِلَّهِ كَانَا حَقِيقَةً، وَإِنْ كَانَا صِفَةً لِلْكِتَابِ كَانَا مَجَازاً». وقد ردّ عليه الشيخ^(٢) جَعَلَهُ إِيَّاهُمَا صِفَةً لِلْكِتَابِ قَالَ: «إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَلَّيْتُ الصِّفَةَ مَوْصُوفُهَا فَكَانَ يُقَالُ: تَنْزِيلُ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ مِنْ اللَّهِ» قَالَ: «لَأَنَّ «مِنْ اللَّهِ» إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ «تَنْزِيلُ» وَتَنْزِيلُ خَبَرٌ لِحَمٍّ أَوْ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ لَزِمَ الْفَضْلُ بِهِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، وَلَا يَجُوزُ، كَمَا لَا يَجُوزُ «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ بِسُوطِ الْفَاضِلِ»؛ أَوْ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَ«تَنْزِيلُ» مَبْتَدَأٌ، فَلَا يَجُوزُ الْفَضْلُ بِهِ أَيْضاً لَا يَجُوزُ: ضَرْبُ زَيْدٍ شَدِيدُ الْفَاضِلِ».

آ. (٤) قوله: ﴿وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ﴾ : فيه وجهان، أظهرهما: أنه معطوفٌ على «خَلَقَكُمْ» المجرور بـ «في» والتقدير: وفي ما يَبُثُّ. والثاني: أنه معطوفٌ على الضمير المحفوض بالخلق، وذلك على مذهب مَنْ يرى العطفَ على الضمير المجرور دونَ إعادة الجار^(٣) واستقبحة الزمخشري^(٤) وإنَّ

(١) انظر إعرابه للآية ٢ من غافر.

(٢) البحر ٤٢/٨.

(٣) وهم الكوفيون. انظر: الإنصاف ٤٦٣.

(٤) الكشف ٥٠٨/٣.

أَكَّدَ نحو: «مررتُ بك أنتَ وزيدٌ» يُشير بذلك إلى مذهب الجرميِّ فيأنه يقول: إنَّ أَكَّدَ جازٍ، وإلَّا فلا، فقولُه مذهبُ ثالثٍ.

قوله: «آياتٌ لقومٍ يُوقنون» و«آياتٌ لقومٍ يعقلون»^(١) قرأ^(٢) «آياتٍ» بالكسر في الموضعين الأخوان، والباقون برفعهما. ولا خلاف في كسر الأولى لأنها اسمٌ «إنَّ». فأما «آياتٌ لقومٍ يُوقنون» بالكسر فيجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أنها معطوفةٌ على اسم «إنَّ»، والخبرُ قولُه: «وفي خَلْقِكُمْ». كأنه قيل: وإنَّ في خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ مِنْ دابةِ آياتٍ. والثاني: أن تكونَ كُرِّرَتْ تأكيداً لآياتِ الأولى، ويكونُ «في خَلْقِكُمْ» معطوفاً على «في السموات» كُرِّرَ معه حرفُ الجرِّ تأكيداً. ونظيره أن تقولَ: «إنَّ في بيتك زيداً وفي السوق زيداً» فزيداً الثاني تأكيدٌ للأول، كأنك قلت: إنَّ زيداً زيداً في بيتك وفي السوق، وليس في هذه عطفٌ على معموليَّ عاملين البتة.

وقد وَهَمَ أبو البقاء^(٣) فجعلها مِنْ ذلك فقال: «آياتٌ لقومٍ يُوقنون» يُقرأ بكسر التاء، وفيه وجهان، أحدهما: أن «إنَّ» مضمرةٌ حُذِفَتْ لدلالة «إنَّ» الأولى عليها، وليست «آياتٌ» معطوفةٌ على «آيات» الأولى لما فيه من العطف على معموليَّ^(٤) عاملين. والثاني: أن تكونَ كُرِّرَتْ للتأكيد لأنها مِنْ لفظ «آيات» الأولى، وإعرابُها كقولك: «إن بشوك دماً وبشوبٍ زيد دماً» ف«دم» الثاني مكرراً؛ لأنَّكَ مُستغني عن ذكره» انتهى.

(١) الآية ٥.

(٢) السبعة ٥٩٤، والبحر ٤٤/٨، والنشر ٣٧١/٢، والحجة ٦٥٨، والقرطبي ١٥٧/١٦، والتيسير ١٩٨.

(٣) الإملاء ٢٣٢/٢.

(٤) سقط «معمولي» من الإملاء.

فقوله: «وَلَيْسَتْ مَعْطُوفَةٌ عَلَى آيَاتِ الْأُولَى لِمَا فِيهِ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ وَهَمَّ؛ أَيْنَ مَعْمُولُ الْعَامِلِ الْآخَرِ؟ وَكَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ «فِي» سَاقِطَةٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وَفِي خَلْقِكُمْ» أَوْ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ «آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ» بِهِذِهِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ فِيهَا مَا يُؤْهِمُ الْعَطْفَ عَلَى عَامِلَيْنِ وَقَدْ ذَكَرَهُ هُوَ أَيْضاً.

وَأَمَّا الرُّفْعُ^(١) فَمِنْ وَجْهَيْنِ أَيْضاً، أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونُ «فِي خَلْقِكُمْ» خَبِراً مُقَدِّماً، وَ«آيَاتٌ» مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَهِيَ جُمْلَةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ مُؤَكَّدَةٍ. بِـ «إِنَّ». وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى «آيَاتِ» الْأُولَى بِاعْتِبَارِ الْمُحَلِّ عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ ذَلِكَ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ بَعْدَ الْخَبَرِ بِإِجْمَاعٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» الْآيَةُ فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الْأَخَوَيْنِ يَقْرَأْنَ «آيَاتِ» بِالْكَسْرِ، وَهِيَ تَحْتَاجُ إِلَى إِضَاحٍ، فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ تَكَلَّمُوا فِيهَا كَلَامًا كَثِيرًا، وَخَرَّجُوهَا عَلَى أَوْجِهٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَبِهَا اسْتَدَلَّ عَلَى جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ. قُلْتُ: وَالْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ لَا يَخْتَصُّ بِقِرَاءَةِ الْأَخَوَيْنِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَيْهِ أَيْضاً بِقِرَاءَةِ الْبَاقِيْنَ، كَمَا سَتَقِفُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْأَخَوَيْنِ فِيهَا أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: أَنَّ يَكُونُ «اخْتِلَافِ اللَّيْلِ» مُجَرَّوَرًا بِـ «فِي» مُضْمَرَةً، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ لِتَقْدُّمِ ذِكْرِهَا مَرَّتَيْنِ، وَحُرِفَ الْجَرُّ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ / جاز [٧٩٧/ب] حَذْفُهُ وَإِبْقَاءُ عَمَلِهِ. وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيه^(٢):

٤٠٢٣ — الْآنَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

تَقْدِيرُهُ: وَبِالْأَيَّامِ لِتَقْدُّمِ الْبَاءِ فِي «بِكَ» وَلَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى الْكَافِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِ — كَمَا عَرَفْتُ — الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ دُونَ إِعَادَةِ

(١) أي رفع آيات.

(٢) تقدم برقم ٩٣٨.

الجاء، فالتقدير في هذه الآية: «وفي اختلاف آيات» ف«آيات» على ما تقدم من الوجهين في «آيات» قبلها: العطف أو التأكيد. قالوا: ويدل على ذلك قراءة عبد الله^(١) «وفي اختلاف» تصريحاً بـ «في». فهذان وجهان.

الثالث: أن يعطف «اختلاف» على المجرور بـ «في» وآيات على المنصوب بـ «إن». وهذا هو العطف على عاملين، وتحقيقه على معمولي عاملين: وذلك أنك عطفت «اختلاف» على خلق وهو مجرور بـ «في» فهو معمول عامل، وعطفت «آيات» على اسم «إن» وهو معمول عامل آخر، فقد عطفت بحرف واحد وهو الواو معمولين وهما «اختلاف» و «آيات» على معمولين قبلهما وهما: خلق وآيات. وبظاهرها استدل من جواز ذلك كالأخفش. وفي المسألة أربعة مذاهب^(٢): المنع مطلقاً، وهو مذهب سيويه^(٣) وجمهور البصريين. قالوا: لأنه يؤدي إلى إقامة حرف العطف مقام عاملين وهو لا يجوز؛ لأنه لو جاز في عاملين لجاز في ثلاثة، ولا قائل به، ولأن حرف العطف ضعيف فلا يقوى أن ينوب عن عاملين ولأن القائل بجواز ذلك يستضعفه، والأحسن عنده أن لا يجوز، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله، ولأنه بمنزلة التعديتين بمعد واحد، وهو غير جائز.

قال ابن السراج^(٤): «العطف على عاملين خطأ في القياس، غير مسموع من العرب» ثم حمل ما في هذه الآية على التكرار للتأكيد. قال الرماني: «هو كقولك: «إن في الدار زيدا والبيت زيدا» فهذا جائز بإجماع فتدبر هذا الوجه

(١) البحر ٤٣/٨.

(٢) انظر المسألة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٧/١، ٣٧٨/٣، والارتشاف ٦٥٩/٢، والمقتضب ١٩٥/٤.

(٣) الكتاب ٣١/١.

(٤) الأصول ٧٥/٢.

الذي ذكره ابن السراج فإنه حسن جداً، لا يجوز أن يُحْمَلَ كتابُ اللَّهِ إلا عليه .
وقد بَيَّنْتُ القراءةَ بالكسر ولا عيبَ فيها في القرآن على وجهٍ، والعطفُ على
عاملين عيبٌ عند مَنْ أجازه وَمَنْ لم يُجزه، فقد تناهى في العيب، فلا يجوزُ
حَمْلُ هذه الآيةِ إلا على ما ذكره ابنُ السراج دون ما ذهب إليه غيره». قلت:
وهذا الحَصْرُ منه غيرُ مُسَلِّمٍ فإنَّ في الآيةِ تخريجاتٍ أُخَرَّ غيرَ ما ذكره
ابن السراج يجوزُ الحَمْلُ عليها. وقال الزجاج^(١): «ومثله في الشعر^(٢)»:

٤٠٢٤- أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً
ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً

وأُشْدُ الفارسيُّ للفرزدق^(٣):

٤٠٢٥- وَبِاشَرَاعِيهَا الصَّلَا بِلَبَانِهِ
وَجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّقُ

وقول الآخر^(٤):

٤٠٢٦- أَوْصَيْتُ مِنْ رُبْدَةٍ قَلْباً حُرّاً
بِالْكَلْبِ خَيْراً وَالْحَمَاءِ شَرّاً

قلت: أمَّا البيتُ الأولُ فظاهره أنه عَطَفَ و«نارٍ» على «امريء» المخفوض
بـ«كل» و«ناراً» الثانية على «امراً» الثاني. والتقدير: وتحسين كلِّ نارٍ ناراً،
فقد عطف على معموليَّيْنِ عاملين. والبيتُ الثاني عَطَفَ فيه «جَنَّبِيهِ» على «بلبانه»
وعَطَفَ «حَرَّ النَّارِ» على «الصلا»، والتقدير: وباشِر بجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ، والبيتُ

(١) معاني القرآن للزجاج ٤/٤٣١.

(٢) تقدم برقم ٢٤٤٣.

(٣) الحجة للفراسي (خ) ٤/٢٩٦، ليس في ديوانه.

(٤) تقدم برقم ٢٥٨٦.

الثالث عَطَفَ فيه «الحِماة» على «الكلب» و«شراً» على «خيراً»، تقديره وأَوْصِيَتْ بِالْحِمَاةِ شَرًّا. وسيبويه^(١) في جميع ذلك يرى الجبرَّ بخافضٍ مقدرٍ لكنه عَوْرَضُ: بأنَّ إعمالَ حرفِ الجبرِّ مضمراً ضعيفاً جداً، ألا ترى أنه لا يجوزُ «مررتُ زيدٍ» بخفضِ «زيدٍ» إلّا في ضرورةٍ كقوله^(٢):

٤٠٢٧- إذا قيلَ أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ

أشارتُ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعِ

يريد: إلى كليب، وقول الآخر^(٣):

٤٠٢٨-

حتى تَبَذَّخَ فارتقى الأعلام

أي إلى الأعلام، فقد فَرَمَ مِنْ شَيْءٍ فَوْقَ فِي أضعفَ منه. وأجيب عن ذلك: بأنه لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الحرفِ في اللفظِ قَوِيَتْ الدلالةُ عليه، فكأنه ملفوظٌ به بخلاف ما أَوْرَدْتُمُوهُ في المثالِ والشعرِ.

والمذهب الثاني: التفصيل - وهو مذهب الأخفش - وذلك أنه يجوز بشرطَين، أحدهما: أن يكونَ أحدُ العاملينَ جاراً. والثاني: أن يتصلَ المعطوفُ بالعاطفِ أو يُفَصَّلَ بـ «لا» مثالُ الأولِ الآيةُ الكريمةُ والأبياتُ التي قَدِّمْتُهَا. ولذلك استصوب المبرد^(٤) استشهاده بالآية. ومثالُ الفَصْلِ بـ لا قولك: «ما في الدارِ

(١) ليس في كتابه نصٌ صريحٌ يفيد ذلك، ولكنه في مسألة «ليكن أن الحمد لك» بفتح أن قال: «أن» في موضعٍ جرَّ كما حذفوا «رب» في قولهم: «ويلد» انظر: الكتاب/ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٢) تقدم برقم ٢٩٢.

(٣) تقدم برقم ٢٩٣.

(٤) أشار المبرد في «المقتضب» إلى هذه الآية في قراءة الأخوين، وإلى إجازة الأخفش لهذا العطف ثم قال: «فعطف على إن وعلى في، وهذا عندنا غير جائز» المقتضب.

زيدٌ ولا الحجرة عمرو، فلو فُقدَ الشرطانِ نحو: **إِنَّ زَيْدًا شَتَمَ بَشْرًا**، وواللهُ [١/٧٩٨]
خالداً هنداً، أو فُقدَ أحدهما نحو: **إِنَّ زَيْدًا ضَرَبَ بَكْرًا**، وخالداً بَشْرًا. فقد نَقَلَ
ابنُ مالكٍ^(١) الامتناعَ عند الجميع. وفيه نظرٌ لما سَتَعَرَفَهُ من الخلافِ.

الثالث: أنه يجوزُ بشرطِ أَنْ يكونَ أحدُ العَامِلَيْنِ جَارًّا، وَأَنْ يكونَ
متقدماً، نحو الآية الكريمة، فلو لم يتقدَّم نحو: **«إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ، وَعَمْرًا
السُّوقِ»** لم يَجْزُ، وكذا لو لم يكن حرفُ جرٍّ كما تقدَّم تمثيله.

الرابع: الجوازُ، ويُعزَى للقرءاء.

الوجهُ الرابع من أوجهِ تخريجِ القراءةِ المذكورة: أَنْ تنتَصِبَ «آيات»
على الاختصاصِ. قاله الزمخشريُّ^(٢)، وسيأتي فيما أحكيه عنه.

وأما قراءةُ الرفعِ ففيها أوجهٌ، أحدها: أَنْ يكونَ الأولُ والثاني ما تقدَّم في
«آيات لقومٍ يُوقنون». الثالث: أَنْ تكونَ تأكيداً لآيات التي قبلها، كما كانتَ
كذلك في قراءةِ النصبِ. الرابع: أَنْ تكونَ المسألةُ من بابِ العطفِ على
عامِلَيْنِ؛ وذلك أَنْ «اختلافِ» عطفٌ على «خَلَقَكُمْ» وهو معمولٌ لـ «في»
و «آيات» معطوفةٌ على «آيات» قبلها، وهي معمولَةٌ للابتداءِ فقد عطفَ على
معمولَيَّ عامِلَيْنِ في هذه القراءةِ أيضاً. قال الزمخشريُّ^(٣): «قُرِئَ «آيات لقومٍ
يُوقنون» بالرفعِ والنصبِ على قولك: **«إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ وَعَمْرًا فِي السُّوقِ،
أَوْ وَعَمْرًا فِي السُّوقِ»**. وأما قوله: «آيات لقومٍ يَعْقِلُونَ» فمن العطفِ على
عامِلَيْنِ سواءَ نُصِبَتْ أم رَفَعَتْ فالعاملان في النصبِ هما: «لِإِنَّ»، و «في» أُقيمت
الواوُ مقامهما ففعلتَ الجرَّ في و «اختلافِ الليل والنهار» والنصبِ في «آيات».

(١) انظر: شرح التسهيل له ٣/٣٧٨.

(٢) الكشف ٣/٥٠٩.

(٣) الكشف ٣/٥٠٨.

وإذا رَفَعَتْ فالعاملان: الابتداء، و«في» عملت الرفع في «آيات» والجَرُّ في «اختلاف». ثم قال في توجيه النص: «والثاني أَنَّ يتَّصِبُ على الاختصاص بعد انقضاء المجرور».

الوجه الخامس أَنَّ يرتفع «آيات» على خبر ابتداءٍ مضميرٍ أي: هي آيات. وناقشه الشيخ^(١) فقال: «ونسبة الجَرِّ والرفع، والجَرُّ والنصب للواو ليس بصحيح؛ لأنَّ الصحيح من المذهب أَنَّ حرف العطف لا يعمل» قلت: وقد ناقشه الشيخ شهاب الدين أبو شامة^(٢) أيضاً فقال: «فمنهم مَنْ يقول: هو على هذه القراءة أيضاً - يعني قراءة الرفع - عطف على عاملين وهما حرف «في»، والابتداء المقتضي للرفع. ومنهم مَنْ لا يُطلق هذه العبارة في هذه القراءة؛ لأنَّ الابتداء ليس بعاملٍ لفظي».

وقرئ «واختلاف»^(٣) بالرفع «آية» بالرفع والتوحيد على الابتداء والخبر، وكذلك قرئ^(٤) «وما يُبَيِّنُ مِنْ دَائِمَةِ آيَةٍ» بالتوحيد. وقرأ^(٥) زيد بن علي وطلحة وعيسى «وتصريف الريح» كذا قال الشيخ^(٦). قلت وقد قرأ بهذه القراءة حمزة والكسائي أيضاً، وقد تقدّم ذلك في سورة البقرة^(٧).

آ. (٦) قوله: ﴿تَتْلُوَهَا﴾: يجوز أَنْ يكونَ خبراً لـ «تلك» و«آيات الله» بدل أو عطف بيان. ويجوز أَنْ تكونَ «تلك آيات» مبتدأ أو خبراً،

(١) البحر ٤٣/٨، وحدث سقط في مطبوعة البحر من هذا النص.

(٢) إبراز المعاني له ٦٨٣.

(٣) القرطبي ١٥٨/١٦، والبحر ٤٣/٨.

(٤) وهي قراءة زيد بن علي، انظر: البحر ٤٢/٨.

(٥) الإتحاف ٤٦٦/٢، والتيسير ١٩٨، والنشر ٣٧١/٢.

(٦) البحر ٤٣/٨.

(٧) انظر: الدر المصون ٢٠٧/٢.

و«تَلُوها» حال. قال الزمخشري^(١): «والعاملُ ما دَلَّ عليه «تلك» مِنْ معنى الإشارة ونحوه: «وهذا بَعْلِي شَيْخاً»^(٢). قال الشيخ^(٣): «وليس نحوه؛ لأنَّ في «وهذا بَعْلِي شَيْخاً» حرف تنبيه. وقيل: العاملُ في الحال ما دَلَّ عليه حرفُ التنبيه أي: تَنَبَّه. وأما «تلك» فليس فيها حرفُ تنبيه؛ فإذا كان حرفُ التنبيه عاملاً بما فيه مِنْ معنى التنبيه، لأنَّ الحرف قد يَعْمَلُ في الحال، فالمعنى: تَنَبَّه لزيد في حال شيخه أو في حال قيامه. وقيل: العاملُ في مثل هذا التركيب فعلٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه المعنى، أي: انظرْ إليه في حال شيخه، ولا يكون اسمُ الإشارة عاملاً ولا حرفُ التنبيه إن كان هناك.

قلت: بل الآية نحو «هذا بَعْلِي شَيْخاً» من حيثية نسبة العملِ لاسم الإشارة. غاية ما ثمَّ أنَّ في الآية الأخرى ما يَصْلُحُ أَنْ يكونَ عاملاً، وهذا لا يَقْدَحُ في التنظيرِ إذا قَصِدَتْ جهةٌ مشتركة. وأما إضمارُ الفعل فهو مشتركٌ في الموضعين عند مَنْ يَرَى ذلك. قال ابنُ عطية^(٤): «وفي «تَلُوها» حَذَفُ مضافٍ أي: تَلُوْا شأنها وشرحُ العبرة فيها. ويَحْتَمِلُ أَنْ يريدَ آيات الله القرآنَ المنزَّلَ في هذا المعنى، فلا يكونَ فيها حَذَفُ مضافٍ / وقرأ^(٥) بعضهم «تَلُوها» بياء [ب/٧٩٨] الغيبة عائداً على الباري تعالى. و«بالحق» حالٌ من الفاعل أي: مُلْتَبِسِينَ بالحق، أو من المفعول أي: مُلْتَبِسَةً بالحق. ويجوزُ أَنْ تكونَ للسببية فتتعلق بنفس «تَلُوها».

قوله: «بعدَ اللّه وآياته». قال الزمخشري^(٦): «أي: بعد آياتِ اللّه فهو

(١) الكشاف ٥٠٩/٣.

(٢) الآية ٧٢ من هود.

(٣) البحر ٤٣/٨.

(٤) المحرر ٣٠٦/١٤.

(٥) القرطبي ١٥٨/١٦، والبحر ٤٣/٨.

(٦) الكشاف ٥٠٩/٣.

كقولك: أعجبني زيد وكرمه تريد كرم زيد». وردَّ عليه الشيخ^(١): بأنَّه ليس مُراداً، بل المراد إعجابان، وبأنَّ فيه إقحامَ الأسماءِ مِنْ غيرِ ضرورة. قال: «وهذا قَلْبٌ لحقائق النحو».

وقرأ^(٢) الحرميَّان وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية «يؤمنون» بياء الغيبة. والباقون بتاء الخطاب. وقوله: «فبأيِّ» متعلِّقٌ به، قدَّم لأنَّ له صدرَ الكلام.

آ. (٨) قوله: «يَسْمَعُ»: يجوزُ فيه أن يكونَ مستأنفاً أي: هو يَسْمَعُ، أو دونَ إضمارِ «هو»، وأن يكونَ حالاً من الضمير في «أثيم» وأن يكونَ صفةً.

قوله: «تَتَلَّى عَلَيْهِ» حالٌ مِنْ «آياتِ الله» ولا يَجِيءُ فيه الخلافُ: وهو أنه يجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً؛ لأنَّ شرطَ ذلك أن يقعَ بعدها ما لا يَسْمَعُ نحو: «سمعتُ زيداً يقرأ». أمَّا إذا وقعَ بعدها ما يَسْمَعُ نحو: «سمعتُ قراءةَ زيدٍ يترنَّم بها» فهي متعدية لواحدٍ فقط، والآياتُ ممَّا يَسْمَعُ.

قوله: «ثم يَصِرُ» قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما معنى «ثم» في قوله: «ثم يَصِرُ مُستكبراً»؟ قلت: كمعناه في قولِ القائل^(٤)»:

..... — ٤٠٢٩ —

يرى غَمَرَاتِ الموتِ ثم يزورها

وذلك أنَّ غمراتِ الموتِ حقيقةً بأنَّ ينجوراثيها بنفسه ويطلبُ الفِرَارَ

(١) البحر ٤٤/٨.

(٢) السبعة ٥٩٤، والحة ٦٥٩، والتيسير ١٩٨، والقرطبي ١٥٨/١٦، والنشر ٣٧١/٢.

(٣) الكشف ٥٠٩/٣.

(٤) تقدم برقم ٣٦٧٤.

منها، وأما زورائها والإقدام على مزاولتها فامرٌ مُستَبَعِدٌ. فمعنى «ثم» الإيذان بأنَّ
فِعْلَ الْمُقَدِّمِ عليها بعدما رآها وعابنها شيءٌ يُسْتَبَعَدُ في العاداتِ والطباعِ،
وكذلك آياتُ اللَّهِ الواضحةُ الناطقةُ بالحق. فَمَنْ تَلَيْتَ عليه وَسَمِعَهَا كان
مُسْتَبَعَدًا في القولِ إصراره على الضلالةِ عندها واستكباره عن الإيمان بها.

قوله: «كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وَأَنْ تكونَ
حالاً.

آ. (٩) قوله: ﴿وَإِذَا عَلِمَ﴾: العائمةُ على فتح العينِ وكسرِ اللامِ.
خفيفةٌ مبنياً للفاعلِ. وقناة^(١) ومطر الوراق^(٢) «عُلِّمَ» مبنياً للمفعول مشدداً.

قوله: «اتَّخَذَهَا» الضميرُ المؤنثُ فيه وجهان، أحدهما: أنه عائد على
«آياتِنَا». والثاني: أنه يعودُ على «شيئاً» وإن كان مذكراً؛ لأنه بمعنى الآيةِ كقول
أبي العتاهية^(٣):

٤٠٣٠- نفسي بشيءٍ من الدنيا مُعَلَّقَةٌ
اللَّهُ والقائمُ المهديُّ يَقْضِيهَا

لأنه أراد بـ «شيءٍ» جاريةً يقال لها: عُتْبَةٌ.

قوله: «أولئك» إشارةٌ إلى معنى «كُلُّ أَفَّاكٍ» حُيِّلَ أولاً على لفظها فأفردَ،
ثم على معناها فُجِّعَ كقوله: «كُلُّ جَزْبٍ بما لديهم فِرْحُونٌ»^(٤).

قوله: «ولا ما اتَّخَذُوا» عطف على «ما كَسَبُوا»، و«ما» فيهما: إمَّا

(١) البحر ٤٤/٨.

(٢) مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء الخراساني، روى عن أنس بن مالك والحسن
البصري. لا بأس به. توفي سنة ١٢٥. انظر: تهذيب الكمال ١٣٣٤/٣.

(٣) ديوانه ٦٦٨، والكشاف ٥١٠/٣.

(٤) الآية ٥٣ من المؤمنين.

مصدرية أو بمعنى الذي أي : لا يُغني كَسْبُهُمْ ولا اتَّخَذَهُمْ ، أو الذي كَسَبُوهُ ولا الذي اتَّخَذُوهُ .

آ . (١١) وقوله : ﴿ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٍ ﴾ : قد ذُكر في سبأ^(١) .

آ . (١٣) قوله : ﴿ جَمِيعاً مِنْهُ ﴾ : «جميعاً» حالٌ مِنْ «ما في السموات وما في الأرض» أو توكيدٌ . وقد عدّها ابنُ مالك^(٢) في ألفاظه . و«منه» يجوزُ أَنْ يتعلّقَ بمحذوفٍ صفةٌ لـ «جميعاً» ، وأنَّ يتعلّقَ بـ «سَخَر» أي : هو صادرٌ مِنْ جهته ومِنْ عنده . وجوزَ الزمخشري^(٣) في «منه» أَنْ يكونَ خبرَ ابتداءٍ مضميرٌ أي : هي جميعاً منه ، وأنَّ تكونَ «وما في الأرض» مبتدأً ، و«منه» خبره . قال الشيخ^(٤) : «وهذان لا يجوزان إلّا على رأيِ الأخفش مِنْ حيث إنّ الحالَ تقدّمتْ بمعنى جميعاً ، فقدّمتْ على عاملها المعنوي ، يعني الجار ، فهي نظيرُ : «زيد قائماً في الدار» . والعامةُ على «منه» جاراً ومجروراً . [وقرأ]^(٥) ابن عباس بكسر الميم وتشديد النون ونصب التاء ، جعله مصدراً مِنْ : مَنْ يَمُنُّ مِنْهُ ، فانتصابه عنده على المصدر المؤكّد : إمّا بعاملٍ مضميرٍ ، وإمّا بسَخَر ؛ لأنّه بمعناه . قال أبو حاتم : «سندُ هذه القراءة إلى ابن عباسٍ مظلّم» . قلت : قد رُوِيَ أيضاً عن جماعةٍ جَلَّةٍ غيرِ ابنِ عباس ، فنقلها ابنُ خالويه^(٦) عنه وعن

(١) انظر لإعرابه للآية ٥ من سبأ .

(٢) انظر : عمدة الحفاظ له ٥٥٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٣ ، ولكنه نص على إضافتها إلى ضمير المؤكّد نحو : جاءت النساء جميعهن وقول الشاعر :
فِذَاكَ حَبِيٌّ خَوْلَانُ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ

(٣) الكشف ٥١٠/٣ .

(٤) البحر ٤٥/٨ .

(٥) الإتحاف ٤٦٦/٢ ، والمحتسب ٢٦٢/٢ ، والبحر ٤٤/٨ ، والقرطبي ١٦/١٦٠ .

وقوله «قرأ» زيادة من ش .

(٦) الشواذ ١٣٨ .

عبيد بن عمير، ونقلها صاحب «اللوامح» وابنُ جني^(١)، عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو والجدري وعبد الله بن عبيد بن عمير^(٢).

وقرأ مسلمة بن محارب كذلك، إلا أنه رفع التاء جعلها خبر ابتداءٍ مضمير أي: هي منه. وقرأ أيضاً في روايةٍ أخرى بفتح الميم وتشديد النون وهاء كناية مضمومة، جعله مصدراً مضافاً لضمير الله تعالى.

ورفعه من وجهين، أحدهما بالفاعلية بـ «سَخَّر» أي: سَخَّرَ لكم هذه الأشياءَ منه عليكم. والثاني: أن يكونَ خبر مبتدأ مضمير أي: هو، أو ذلكَ منه عليكم.

آ. (١٤) قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾: قد تقدّم نظيره في سورة إبراهيم^(٣).

قوله: «لِيَجْزِيَ» قرأ^(٤) ابنُ عامر والأخوان «لنَجْزِيَ» بنونِ العظمة أي: لنَجْزِيَ نحن. وباقي السبعة «ليَجْزِيَ» بالياء مِنْ تَحْتِ مَبْنِياً للفاعل أي: ليَجْزِيَ اللَّهُ. وأبو جعفر بخلافٍ عنه وشيبة وعاصم في روايةٍ كذلك، إلا أنه مبنيٌ للمفعول. هذا مع نصبِ «قوماً». / وفي القائم مقامِ الفاعلِ ثلاثةٌ أوجه، [٧٩٩/أ] أحدها: ضميرُ المفعولِ الثاني عاذَ الضميرُ عليه لدلالةِ السِّيَاقِ تقديرُهُ: لِيُجْزِيَ هو أي: الخيرُ قوماً. والمفعول الثاني مِنْ بابِ «أَعْطَى» يَقُومُ مقامُ الفاعلِ بلا

(١) المحتسب ٢/٢٦٢.

(٢) عبد الله بن عبيد بن عمير، أبو هاشم المكي، روى عن ثابت البناني وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر. قال النسائي: ليس به بأس. توفي سنة ١١٣. انظر: تهذيب الكمال ٢/٧٠٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/١٠٤.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٥، والحجة ٦٦٠، والنشر ٢/٣٧٢، والقرطبي ١٦/١٦٢، والبحر ٨/٤٥، والتيسير ١٩٨.

خلاف^(١). ونظيره: «الدرهم أُعْطِيَ زيداً». الثاني: أَنَّ القائمَ مقامَه ضميرُ المصدرِ المدلولِ عليه بالفعلِ أي: لِيُجْزَى الجزاءُ. وفيه نظر؛ لأنه لا يُتْرَكُ المفعولُ به ويُقام المصدرُ ولا سيما مع عَدَمِ التصريحِ به. الثالث: أَنَّ القائمَ مقامَه الجارُّ والمجرورُ. وفيه حُجَّةٌ للأخفش والكوفيين^(٢)، حيث يُجيزون نيابةً غيرِ المفعولِ به مع وجوده وأنشدوا^(٣):

— ٤٠٣١ —

لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوُ الْكِلَابُ

[وقوله]^(٤):

— ٤٠٣٢ — لَمْ يُغْنِ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّداً

والبصريون لا يجيزونه.

آ. (١٨) قوله: ﴿عَلَى شَرِيعَةٍ﴾: هو المفعول الثاني لـ «جَعَلْنَاكَ». والشريعةُ في الأصل: ما يَرُدُّه النَّاسُ مِنَ المِياهِ في الأنهارِ. يقال

(١) بل هناك خلاف انظره في: الارتشاف ١٨٦/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٢٩٤/٢.

(٣) البيت لجريير وصدره:

وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوُ كَلْبٍ

وليس في ديوانه. وهو في الخزانة ١٦٣/١، والهمع ١٦٢/١، والدرر ١٤٤/١، والخصائص ٣٩٧/١، وأمالى الشجري ٢١٥/٢.

(٤) بعده:

وَلَا شَفَى ذَا النَّيِّ إِلَّا ذُوهُدَى

يُنسب البيت لرؤية وهو في ملحق ديوانه ١٧٣، ويُنسب للعجاج، وهو في الهمع ١٦٢/١، والدرر ١٤٤/١، والعيني ٥٢١/٢.

لذلك الموضع : شريعة . والجمع شرائع قال^(١) :

٤٠٣٣- وفي الشرائع من جيلان مُقْتَنَص
رَثُ الثيابِ خَفِيُّ الشخصِ مُنْسَرِبُ
فاستعير ذلك للدين لأن العبادَ يَرُدُّونَ ما تَحَيَّا به نفوسهم .

آ . (٢٠) قوله : ﴿هَذَا بَصَائِرُ﴾ : أي : هذا القرآن . جمع
«بصيرة» باعتبار ما فيه . وقُرِئ^(٢) «هذه» رجوعاً إلى الآيات ؛ ولأن القرآن
بمعناها كقوله^(٣) :

٤٠٣٤-
سائِلُ بني أسدٍ ما هذه الصَّوْتُ
لأنه بمعنى الصيحة .

آ . (٢١) قوله : ﴿أَمْ حَسِبَ﴾ : «أم» منقطعة ، فتقدَّر بـ بِل
والهمزة ، أو بـ بِل وحدها ، أو بالهمزة وحدها . وتقدم تحقيق هذا^(٤) .

آ . (٢١) قوله : ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ : هو المفعول الثاني للجعل
أي : أَنْ نجعلهم كائنين كالذين آمنوا أي : لَا يُحْسَبُونَ ذلك ، وقد تقدَّم في
سورة الحج^(٥) : أَنْ الأخوينَ حَفْصاً^(٦) قرؤوا هنا «سواء» بالنصب ، والباقون

(١) تقدم برقم ١٧٣٥ .

(٢) القرطبي ١٦/١٦٥ ، والكشاف ٣/٥١١ .

(٣) تقدم برقم ٩١٧ .

(٤) انظر : الدر المصون ١/٤٥٥ .

(٥) انظر : إعرابه للآية ٢٥ .

(٦) التيسير ١٩٨ ، والحجة ٦٦١ ، والنشر ٢/٣٧٢ ، والقرطبي ١٦/١٦٥ .

بالرفع، ووَعِدْتُ بالكلام عليه هنا، فأقول وبالله التوفيق: أمّا قراءةُ النصبِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ تَنْصِبَ على الحالِ من الضميرِ المستترِ في الجارِ والمجرورِ وهما: «كالذين آمنوا»، ويكونُ المفعولُ الثاني للجعلِ «كالذين آمنوا» أي: أَحْبَبُوا أَنْ نَجْعَلَهُمْ مثْلَهُمْ في حالِ استواءِ مَحْيَاهُمْ ومَمَاتِهِمْ ليس الأمرُ كذلك. الثاني: أَنْ يَكُونَ «سواءً» هو المفعولُ الثاني للجعلِ، و«كالذين» في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: لن نجعلَهُمْ حالَ كونِهِمْ مثْلَهُمْ سواءً، وليس معناه بذلك. الثالث: أَنْ يَكُونَ «سواءً» مفعولاً ثانياً لـ «حَسِبَ».

وهذا الوجهُ نحا إليه أبو البقاء^(١)، وأظنه غلطاً لما سَيَظْهَرُ لك فيما قال: «ويُقرأُ بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: هو حالُ من الضميرِ في الكافِ أي: نجعلُهُمْ مثلَ المؤمنين في هذه الحال. والثاني: أَنْ يَكُونَ مفعولاً ثانياً لـ «حَسِبَ» والكافُ حالٌ، وقد دَخَلَ استواءُ مَحْيَاهُمْ ومَمَاتِهِمْ في الحُسبانِ، وعلى هذا الوجهُ مَحْيَاهُمْ ومَمَاتُهُمْ مرفوعان بـ «سواءً»^(٢)؛ لأنَّهُ قد قَوِيَ باعتمادِهِ انتهى. فقد صَرَّحَ بأنه مفعولُ ثانٍ للحُسبانِ. وهذا لا يَصِحُّ البتَّة؛ لأنَّ «حَسِبَ» وأخواتها إذا وَقَعَ بعدها «أَنَّ» المشددةُ أو «أَنَّ» المخففةُ أو الناصبةُ سَدَّتْ مَسَدَ المفعولين، وهنا قد وَقَعَ بعد الحُسبانِ «أَنَّ» الناصبةُ فهي سَادَةٌ مَسَدَ المفعولين، فَمِنْ أين يَكُونَ «سواءً» مفعولاً ثانياً لـ حَسِبَ؟

فإن قلت: هذا الذي قُلْتُهُ رأيُ الجمهورِ سيويهِ^(٣) وغيره، وأمّا غيرُهُم كالأخفش فيدَّعي أنها تَسُدُّ مَسَدَ واحدٍ. إذا تَقَرَّرَ هذا فقد يجوزُ أَنْ أبا البقاءِ ذَهَبَ هذا المذهبَ، فأعرب «أَنْ نجعلَهُمْ» مفعولاً أولَ و«سواءً» مفعولاً ثانياً.

(١) الإملاء ٢/٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) قال: «لأنه بمعنى مستو».

(٣) انظر: الكتاب ١/٦٤.

فالجواب: أَنَّ الْأَخْفَشَ صَرَّحَ بِأَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي حَيْثُ يُكُونُ مَحْذُوفًا. وَلَيْتُنَّ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يُحَذَفُ امْتِنَاعٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ رَفَعَ بِهِ «مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ» لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مُسْتَوٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَا ضَمِيرٌ يَرْجِعُ مِنْ مَرْفُوعِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، بَلْ رَفَعَ أَجْنَبِيًّا مِنَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ. وَهُوَ نَظِيرُ: «حَسِبْتُ قِيَامَكَ مُسْتَوِيًّا ذَهَابُكَ وَعَدَمُهُ».

وَمَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ ^(١) فَتَحْتَمِلُ قِرَاءَتُهُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ «سَوَاءً» خَيْرًا ^(٢) مُقَدَّمًا. وَ«مَحْيَاهُمْ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا/ وَيَكُونُ «سَوَاءً» مُبْتَدَأً وَ«مَحْيَاهُمْ» خَيْرَهُ. كَذَا أَعْرَبُوهُ. وَفِيهِ نَظَرٌ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ ^(٣) وَهُوَ: أَنَّهُ نَكْرَةٌ لَا مُسَوِّغَ فِيهَا، وَأَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ جَعَلَتْ النَكْرَةَ خَيْرًا لَا مُبْتَدَأً. ثُمَّ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا اسْتِثْنَائِيَّةٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ الْوَاقِعَةِ مَفْعُولًا ثَانِيًّا. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ ^(٤): «لَأَنَّ الْجُمْلَةَ تَقَعُ مَفْعُولًا ثَانِيًّا فَكَانَتْ فِي حُكْمِ الْمَفْرُودِ. أَلَا تَرَاكَ لَوْ قُلْتَ: أَنْ نَجْعَلَهُمْ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ، كَانَ سَدِيدًا، كَمَا تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا أَبُوهُ مُنْطَلَقٌ». قَالَ الشَّيْخُ ^(٥): «وَهَذَا — أَغْنَى إِبْدَالَ الْجُمْلَةِ مِنَ الْمَفْرُودِ ^(٦) — أَجَازَهُ ابْنُ جَنِي ^(٧) وَابْنُ مَالِكٍ ^(٨)، وَمَنْعَهُ

(١) أي: رفع سواء.

(٢) الأصل «خبر مقدم» وهو سهو.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٢٥.

(٤) الكشف ٥١٢/٣.

(٥) البحر ٤٧/٨.

(٦) انظر: المغني ٥٥٦.

(٧) واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يُلْتَقِيَانِ
قَالَ: «كَيْفَ يُلْتَقِيَانِ» بَدَلٌ مِنْ حَاجَةٍ كَأَنَّهُ قَالَ: إِلَى اللَّهِ أَشْكُو هَاتَيْنِ الْحَاجَتَيْنِ تَعْدُرُ التَّقَاتُهُمَا.

(٨) انظر: شرح التسهيل له ٣٤٠/٣.

ابن العَلَجُ»، ثم ذكر عنه كلاماً كثيراً في تقرير ذلك ثم قال: «والذي يَظْهَرُ أنه لا يجوزُ»، يعني ما جَوَزَه الزمخشريُّ قال: «لأنَّها بمعنى التَّصْيِيرِ ولا يجوزُ: «صَيَّرْتُ زَيْداً أبوه قائمٌ» لأنَّ التَّصْيِيرَ انتَقَلَ من ذاتٍ إلى ذاتٍ، أو من وصِفٍ في الذاتِ إلى وصِفٍ فيها. وتلك الجملة الواقعة بعد مفعولٍ «صَيَّرْتُ» المقدَّرة مفعولاً ثانياً ليس فيها انتَقَالَ مما ذَكَرْنَا فلا يجوزُ. قلت: ولقائل أن يقول: بل فيها انتَقَالَ مِنْ وصِفٍ في الذاتِ إلى وصِفٍ فيها؛ لأنَّ النحاة نَصَّوا على جواز وقوع الجملة صفةً وحالاً نحو: مررتُ برجل أبوه قائمٌ، وجاء زيدُ أبوه قائمٌ. فالذي حكموا عليه بالوصفيَّة والحاليَّة يجوزُ أن يقع في حَيْزِ التَّصْيِيرِ؛ إذ لا فرق بين صفةٍ وصفيةٍ من هذه الحيثية.

الثالث: أن تكونَ الجملةُ حالاً، التقدير: أم حَسِبَ الكفارُ أن نَصِيْرَهُم مثلَ المؤمنين في حالِ استواءِ محياهم ومماتهم، ليسوا كذلك بل هم مُفْتَرِقُونَ. وهذا هو الظاهر عند الشيخ. وعلى الوجهين الأخيرين تكونُ الجملةُ داخلَةً في حَيْزِ الحُسْبَانِ. وإلى ذلك نحا ابن عطية^(١) فإنه قال: «يَقْتَضِي هذا الكلامُ أن لفظَ الآية خبرٌ، ويظهرُ أن قوله: «سواءُ محياهم ومماتهم» داخلٌ في المَحْسَبَةِ المُنْكَرَةِ السيئة، وهذا احتمالٌ حسن والأولُّ جيّدٌ انتهى. ولم يبين كيفية دخوله في الحُسْبَانِ، وكيفيةُ أحدِ الوجهين الأخيرين: إما البدلِ وإمَّا الحاليَّة كما عرَّفْتَهُ.

وقرأ^(٢) الأعمشُ «سواءُ» نصباً «مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ» بالنصب أيضاً. فأما «سواءُ» فمفعول ثانٍ أو حالٌ كما تقدَّم. وأما نصب «مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ» ففيه وجهان، أحدهما: أن يكونا ظَرْفَيْ زَمَانٍ، وانتصبا على البدلِ مِنْ مفعولٍ

(١) المحرر ٣١٤/١٤.

(٢) البحر ٤٧/٨، والقرطبي ١٦٦/١٦.

«نَجْعَلَهُمْ» بدل اشتغال، ويكون «سواء» على هذا هو المفعول الثاني .
والتقدير: أن نجعل محياهم ومماتهم سواء. والثاني: أن ينتصبا على الطرف
الزمني. والعامل: إما الجعل أو سواء. والتقدير: أن نجعلهم في هذين الوقتين
سواء، أو نجعلهم مُستويين في هذين الوقتين.

قال الزمخشري^(١) مقدراً لهذا الوجه: «وَمَنْ قرأ بالنصب جَعَلَ «مَحْيَاهُمْ
ومماتهم» ظَرْفَيْنِ كَمَقْدَمِ الْحَاجِّ وَخُفُوقِ النَجْمِ». قال الشيخ^(٢): «وتمثيله
بِخُفُوقِ النَجْمِ ليس بجيد؛ لأنَّ «خُفُوقَ» مصدرٌ ليس على مَفْعَلٍ فهو في الحقيقة
على حَذْفِ مضافٍ أي: وَتَ خُفُوقٍ بخلاف مَحْيَا ومَمَاتٍ وَمَقْدَمٌ فإنها موضوعة
على الاشتراك بين ثلاثة معانٍ: المصدرية والزمانية والمكانية. فإذا اسْتُعْمِلَتْ^(٣)
مصدراً كان ذلك بطريق الوَضْعِ لا على حَذْفِ مضافٍ كخُفُوقٍ؛ فإنه لا بُدَّ مِنْ
حَذْفِ مضافٍ لكونه موضوعاً للمصدرية». وهذا أمر قريب لأنه إنما أراد أنه وَقَعَ
هذا اللفظ مُراداً به الزمان. أمّا كونه بطريق الأصالة أو الفرعية فلا يضر ذلك.

والضميرُ في «مَحْيَاهُمْ ومماتهم» يجوزُ أَنْ يعودَ على الْقَبِيلَيْنِ بمعنى: أن
مَحْيَا المؤمنين ومماتهم سواء عند الله في الكرامة، ومَحْيَا المجترحين ومماتهم
سواء في الإهانة عنده، فَلَفَّ الكلامُ اتِّكَالاً على ذَهْنِ السَّامِعِ وفهجه. ويجوزُ أَنْ
يعودَ على الْمُجْتَرِحِينَ فقط. أَخْبَرَ أَنْ حَالَهُمْ في الزَّمَانَيْنِ سواء.

قال أبو البقاء^(٤): «وَيُقْرَأُ «مَمَاتَهُمْ» بالنصب أي: في مَحْيَاهُمْ ومماتهم.

(١) الكشف ٥١٢/٣.

(٢) البحر ٤٨/٨.

(٣) عبارة البحر: «فإذا اسْتُعْمِلَتْ اسم مكان أو زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف
قامت هذه مقامه، لأنها موضوعة للزمان وللمكان كما وُضِعَتْ للمصدر، فهي مشتركة
بين هذه المدلولات الثلاثة بخلاف: خُفُوقِ النَجْمِ فإنه وُضِعَ للمصدر فقط».

(٤) الإملاء ٢٣٣/٢.

- الجائية -

والعاملُ «نَجْعَلُ» أو سواء . وقيل : هو ظرفٌ . قلت : قوله : «وقيل» هو القول الأول بعينه^(١).

قوله : «ساء ما يَحْكُمُونَ» قد تقدّم إعرابه^(٢) . وقال ابنُ عطية^(٣) هنا : «ما» مصدريةٌ أي : ساء الحكمُ حكمهم .

آ . (٢٢) قوله : ﴿بِالْحَقِّ﴾ : فيه ثلاثة أوجهٍ : حالٌ من الفاعل أو من المفعول أو الباءُ للسببية .

قوله : «وَلِتُجْزَى» فيه ثلاثة أوجهٍ : أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى «بِالْحَقِّ» فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا سَبَبٌ / فَعَطَفَ الْعَلَّةَ عَلَى مِثْلِهَا . الثَّانِي : أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى مُعَلَّلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : لِيُذَلَّ بِهَا عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى قُدْرَتِهِ «وَلِتُجْزَى» . الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ لَامُ الصَّرِيحَةِ أَي : وَصَارَ الْأَمْرُ مِنْهَا مِنْ حَيْثُ اهْتَدَى بِهَا قَوْمٌ وَضَلَّ عَنْهَا آخَرُونَ .

آ . (٢٣) قوله : ﴿أَفَرَأَيْتَ﴾ : بِمَعْنَى : أَخْبِرْنِي ، وَتَقَدَّمَ حُكْمُهَا مَشْرُوحًا^(٤) . وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ «مَنْ اتَّخَذَ» ، وَالثَّانِي مَحْذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ بَعْدَ غَشَاوَةٍ : أَيَهْتَدِي ، وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : «فَمَنْ يَهْدِيهِ» وَإِنَّمَا قُدِّرَتْهُ بَعْدَ غَشَاوَةٍ لِأَجْلِ صَلَاتِ الْمَوْصُولِ .

قوله : «عَلَى عِلْمٍ» حَالٌ مِنَ الْجَلَالَةِ أَي : كَانَتْهُ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ فِيهِ أَنَّهُ أَهْلٌ لَذَلِكَ . وَقِيلَ : حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ أَي : أَضْلَهُ وَهُوَ عَالِمٌ ، وَهَذَا أَشْنَعُ لَهُ .

(١) لأنَّ الظرفَ بتقدير «في» .

(٢) انظر : الدر المصون ٣٤٨/٤ .

(٣) المحرر ٣١٥/١٤ .

(٤) انظر : الدر المصون ٦١٥/٤ .

وقرأ^(١) الأعرجُ «آلهة» على الجمع ، وعنه كذلك مضافة لضميره : «آلهته هواه» .

قوله : «غشاوة» قرأ الأخوان^(٢) «غشوة» بفتح الغين وسكون الشين . والأعمش وابن مصرف كذلك إلا أنهما كسرا الغين . وباقي السبعة «غشاوة» بكسر الغين . وابن مسعود والأعمش أيضاً بفتحها ، وهي لغة ربيعة . والحسن وعكرمة وعبد الله أيضاً بضمها ، وهي لغة عكيلة . وتقدم الكلام في ذلك أول البقرة^(٣) ، وأنه قرئ هناك بالعين المهملة^(٤) . والعامة : «تذكرون» بالتشديد والجحدري^(٥) بتخفيفها . والأعمش بتاءين «تتذكرون» .

قوله : «من بعد الله» أي : من بعد إضلال الله إياه .

آ . (٢٤) قوله : ﴿وقالوا ما^(٦) هي إلا حياتنا﴾ : تقدم نظير هذه الآيات كلها . وقرأ^(٧) زيد بن علي «نحيا» بضم النون .

آ . (٢٥) قوله : ﴿ما كان حجتهم﴾ : العامة على نصب الحجة . وزيد بن علي^(٨) وعمر بن عبيد وعبيد بن عمير بالرفع وتقدم تأويل

(١) البحر ٤٨/٨ ، والشواذ ١٣٨ .

(٢) انظر في قراءتها : السبعة ٥٩٥ ، والنشر ٣٧٢/٢ ، والتيسير ١٩٩ ، والقرطبي ١٦٩/١٦ ، والحجة ٦٦١ ، والبحر ٤٩/٨ ، والشواذ ١٣٨ .

(٣) انظر : الدر المصون ١١٣/١ .

(٤) وهي قراءة طائوس انظر : الشواذ ٢ .

(٥) البحر ٤٩/٨ ، والكشاف ٥١٢/٣ .

(٦) الأصل : «إن هي» وهو سهو .

(٧) القرطبي ١٦/١٧٠ ، والبحر ٤٩/٨ .

(٨) الإتخاف ٤٦٧/٢ ، والبحر ٤٩/٨ ، والنشر ٣٧٢/٢ .

ذلك، و «ما كان» جواب «إذا» الشرطية. وجعله الشيخ^(١) دليلاً على عدم إعمال جواب «إذا» فيها؛ لأن «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها قال: «وخالفت غيرها من أدوات الشرط، حيث لم تقترب الفاء بجوابها إذا نُفي بـ «ما»^(٢).

آ. (٢٧) قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ﴾: في عامِله وجهان، أحدهما: أنه «يُخْسَرُ» ويومئذٍ بدلٌ من «يومَ تقومُ»، التنوين على هذا تنوينُ عوضٍ من جملةٍ مقدرة، ولم يتقدم من الجمل إلا «تقوم الساعة» فيصير التقدير: ويومَ تقوم الساعة يومئذٍ تقوم الساعة. وهذا الذي قدروه ليس فيه مزيدُ فائدة، فيكونُ بدلاً توكيدياً. والثاني: أن العامل فيه مقدر. قالوا: لأن يومَ القيامة حالةٌ ثالثةٌ ليست بالسماء ولا بالأرض؛ لأنهما يتبدلان فكانه قيل: والله مُلْكُ السموات والأرض، والمُلْكُ يومَ تقومُ. ويكون قوله «يومئذٍ» معمولاً ليُخْسَرُ. والجملة مستأنفة من حيث اللفظ، وإن كان لها تعلق بما قبلها من حيث المعنى.

آ. (٢٨) قوله: ﴿جاثية﴾: حال؛ لأن الظاهر أن الرؤية بصرية. والجاثية أي: على الركب؛ لأنها خائفة والمذنبُ مُستَوْفِرٌ. وقيل: مجتمعة، ومنه: الجُثوةُ للقبر لاجتماع الأحجار عليه. قال^(٣):

٤٠٣٥- تَرَى جُثُوتَيْنِ مِنْ تُرَابٍ عَلَيْهِمَا
صَفَائِحُ صُمٍ مِنْ صَفِيحٍ مُنْضَدٍ

وقرىء^(٤) «جاذية» بالذال المعجمة، وهو أشدُّ استيفازاً من الجاثية.

(١) البحر ٤٩/٨.

(٢) قال: «بخلاف أدوات الشرط فلا بد من الفاء تقول: إن تَزُرْنَا فما جَفَوْتَنَا».

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٣٦، وشرح القصائد للأنباري ٢٠٠. والصفائح: صخور عراض صلاب. والصفائح: الحجارة العراض. المنضد: الذي نُضد على القبر.

(٤) البحر ٥٠/٨.

- الجانية -

قوله: «كُلُّ أمةٍ» العامة على الرفع بالابتداء. و«تُدعى» خبرها. ويعقوب^(١) بالنصب على البدل من «كُلُّ أمة» الأولى بدل نكرة موصوفة من مثلها.

قوله: «اليوم تُجَزَوْنَ» هذه الجملة معمولة لقول مضمر التقدير: يُقال لهم: اليوم تُجَزَوْنَ. واليوم معمول لما بعده «وما كنتم» هو المفعول الثاني.

آ. (٢٩) قوله: ﴿يَنْطِقُ﴾: يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون «كتابنا» بدلاً و«ينطق» خبر وحده. و«بالحق» حال.

آ. (٣١) قوله: ﴿أَفَلَمْ﴾: هو على إضمار القول أيضاً. وقدّر الزمخشري^(٢) على عادته جملة بين الهمزة والفاء أي: ألم تأيكم رُسلي فلم تكن آياتي.

آ. (٣٢) قوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾: العامة على كسر الهمزة: لأنها محكية بالقول. والأعرج^(٣) وعمر بن فائد بفتحها. وذلك مُخَرَّج على لغة سُلَيْمٍ: يُجْرُونَ القول مُجْرَى الظن مطلقاً. وفيه قوله^(٤):
٤٠٣٦- إذا قلتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بِلْدَةٍ

.....

-
- (١) الشواذ ١٣٨، والإتحاف ٤٦٧/٢، والنشر ٣٧٢/٢، والمحاسب ٢٦٢/٢، والقرطبي ١٦/١٧٥.
(٢) الكشف ٣/٥١٣.
(٣) البحر ٨/٥١.
(٤) تقدم برقم ٣٣٣.

قوله: «والساعة» قرأ حمزة^(١) بنصبها عطفاً على «وعد الله». والباقون يرفعها، وفيه ثلاثة أوجه: الابتداء وما بعدها من الجملة المنفية خبرها. الثاني: العطف على محلّ اسم «إن» لأنه / قبل دخولها مرفوعاً بالابتداء. الثالث^(٢): أنه عطف على محلّ «إن» واسمها معاً؛ لأنّ بعضهم كالفارسيّ والزمخشريّ^(٣) يروّون أنّ لـ «إن» واسمها موضعاً، وهو الرفع بالابتداء.

قوله: «إلا ظناً» هذه الآية لا بُدّ فيها من تأويل: وذلك أنه يجوزُ تفرُّغُ العامل لما بعده من جميع معمولاته، مرفوعاً كان أو غير مرفوع، إلا المفعول المطلق فإنه لا يُفرَّغ له. لا يجوزُ «ما ضربتُ إلا ضرباً» كأنه لا فائدة فيه؛ وذلك أنه بمنزلة تكرير الفعل فكأنه في قوة «ما ضربتُ إلا ضربتُ». وكانت هذه العلة حَظَرَتْ لي حتى رأيتُ مكيّاً^(٤) وأبا البقاء^(٥) نحواً إليها فلله الحمد.

وقال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: ما معنى «إن نَظُنُّ إلا ظناً»؟ قلت: أصله نَظُنُّ ظناً. ومعناه إثباتُ الظنِّ فحسب. فأدخَلَ حرفَ النفي والاستثناء ليُفَادَ إثباتُ الظنِّ ونفي ما سواه؛ وزيدَ نفي ما سوى الظنِّ تأكيداً بقوله: «وما نحن بمُستيقنين». فظاهرُ كلامه أنه لا يتأوّل الآية بل حَمَلها على ظاهرها؛ ولذلك قال الشيخ^(٧): «وهذا كلامٌ من لا شعور له بالقاعدة النحوية: من أن التفرُّغُ

(١) السبعة ٥٩٥، والحجة ٦٦٢، والبحر ٥١/٨، والتيسير ١٩٩، والقُرطبي ١٧٦/١٦.

(٢) الأصل «الثاني» وهو سهو.

(٣) الكشف ٥١٣/٣.

(٤) مشكل الإعراب ٢٩٨/٢.

(٥) الإملاء ٢٣٣/٢.

(٦) الكشف ٥١٣/٣ - ٥١٤.

(٧) البحر ٥٢/٨.

يكونُ في جميع المعمولاتِ مِنْ فاعلٍ ومفعولٍ وغيرهما إلا المصدرَ المؤكَّدَ فإنه لا يكونُ فيه.

وقد اختلفَ الناسُ في تأويلها على أوجهٍ، أحدها: ما قاله المبردُ وهو: أنَّ الأصلَ: إن نحنَ إلّا نَظُنُّ ظَنًّا. قال: «ونظيرُهُ ما حكاه أبو عمرو «ليس الطَّيْبُ إلّا الْمِسْكُ»^(١) تقديرُهُ: ليس إلّا الطَّيْبُ الْمِسْكُ» قلتُ: يعني أن اسمَ «ليس» ضميرُ الشَّيْءِ مستترٌ فيها، وإلّا الطَّيْبُ الْمِسْكُ في محل نصب خبرها، وكأنه خَفِيَ عليه أنَّ لغةَ تميمٍ إبطالُ عملِ «ليس» إذا انتقض نفياً بـ «إلّا» قياساً على «ما» الحجازية، والمسألةُ طويلةٌ مذكورةٌ في كتابي «شرح التسهيل» وعليها حكايةُ جَرَتْ بين أبي عمرو وعيسى بن عمر. الثاني: أنَّ «ظنّاً» له صفةٌ محذوفةٌ تقديره: إلّا ظنّاً بَيِّناً، فهو مختصٌّ لا مؤكَّد. الثالث: أنَّ يُضْمَنَ «نَظُنُّ» معنى نَعْتَدُ، فينتصبُ «ظنّاً» مفعولاً به لا مصدرًا. الرابع: أنَّ الأصلَ: إن نَظُنُّ إلّا أنكم تظنون ظنّاً، فحذف هذا كله، وهو معزوّ للمبرد أيضاً. وقد ردّوه عليه: من حيثُ إنّه حَذَفَ أن واسمها وخبرها وأبقى المصدرَ. وهذا لا يجوزُ. الخامس: أنَّ الظَّنَّ يكونُ بمعنى العِلْمِ والشكِّ فاستثنى الشكَّ كأنه قيل: ما لنا اعتقادُ إلّا الشكِّ. ومثلُ الآية قولُ الأعشى^(٢):

٤٠٣٧- وَحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أَثْقَالَه

وما اعتَرَهُ الشَّيْبُ إلّا اعتِراراً

يريد اعتِراراً بَيِّناً.

آ. (٣٤) قوله: ﴿لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾: من التوسّع في

(١) انظر: الكتاب ٧٣/١، ومجالس العلماء ٣١٤.

(٢) ديوانه ٤٥. واعتره: عرض له.

- الجاثية -

الظرف؛ حيث أضاف إليه ما هو واقع فيه كقوله: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»^(١).
وتقدّم الخلاف في قوله: «لَا يُخْرِجُونَ» في أول الأعراف^(٢). وتقدّم معنى الاستعتاب^(٣).

آ. (٣٦) قوله: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ وَرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: قرأ العامة «رب» في الثلاثة بالجر تبعاً للجلالة بياناً أو بدلاً أو نعتاً. وابن محيصن^(٤) رفع الثلاثة على المدح بإضمار «هو».

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ﴾: يجوز أن يكون «في السماوات» متعلقاً بمحذوف حالاً من «الكبرياء»، وأن يتعلّق بما تعلّق به الظرف الأول لوقوعه خبراً. ويجوز أن يتعلّق بنفس «الكبرياء» لأنها مصدر. وقال أبو البقاء^(٥): «وأن يكون - يعني في السماوات - ظرفاً، والعامل فيه الظرف الأول والكبرياء؛ لأنها بمعنى العظمة» ولا حاجة إلى تأويل الكبرياء بمعنى العظمة فإنها ثابتة المصدرية.

[تَمَّتْ بِعَوْنِ تَعَالَى سُورَةُ الْجَاثِيَةِ]

(١) الآية ٣٣ من سبأ.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٨٥/٥.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٢٤ من فصلت.

(٤) القرطبي ١٦/١٧٨، والبحر ٨/٥٢.

(٥) الإملاء ٢/٢٣٣.

سورة الأحقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿عَمَّا أُنذِرُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً أي: عن إنذارهم، أو بمعنى الذي أي: عن الذي أُنذِرُوهُ. و«عن» متعلقةٌ بالإعراض و«مُعْرِضُونَ» خبرُ الموصول.

آ. (٤) قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: تقدَّمَ حُكْمُهَا^(١). ووقع بعدها «أرؤني» فاحتملت وجهين، أحدهما: أَنْ تكونَ تأكيداً لها لأنهما بمعنى أخبروني، وعلى هذا يكونُ المفعولُ الثاني لـ «أَرَأَيْتُمْ» قوله: «ماذا خَلَقُوا» لأنه استفهامٌ، والمفعولُ الأولُ هو قوله: «ما تَدْعُونَ». والوجه الثاني: أَنْ لا تكونَ مؤكدةً لها، وعلى هذا تكونُ المسألةُ من بابِ التنازعِ لأنَّ «أَرَأَيْتُمْ» يطلبُ ثانياً، و«أرؤني» كذلك، وقوله: «ماذا خَلَقُوا» هو المتنازعُ فيه، وتكونُ المسألةُ من إعمالِ الثاني والحذفِ من الأولِ. وجوزَ ابنُ عطية^(٢) في «أَرَأَيْتُمْ» أَنْ لا يتعدى. وجعل «ما تَدْعُونَ» استفهاماً معناه التوبيخُ. قال: «وتَدْعُونَ» معناه «تَعْبِدُونَ» قلت: وهذا رأيُ الأخفشِ وقد قال بذلك في قوله: «قالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْنَسَا إِلَى الصَّخْرَةِ»^(٣) وقد مضى ذلك.

(٢) المحرر ٨/١٥.

(١) انظر: الدر ٦١٥/٤.

(٣) الآية ٦٣ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٥٢١/٧، ومعاني القرآن للأخفش

١٠٠/١.

قوله: «من الأرض» هذا بيان الإيهام الذي في قوله: «ماذا خلَقُوا».

قوله: «أَمْ لَهُمْ» هذه «أَمْ» المنقطعة. والشُّرْكُ: المُشاركة.

قوله: «مِنْ قَبْلِ هَذَا» صفة لـ «كتاب» أي: بكتاب مُنَزَّلٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا. [٨٠١/أ] كَذَا قَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١). وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَدَّرَ / كَوْنُ^(٢) مُطْلَقٌ أَيْ: كَائِنٌ مِنْ قَبْلِ هَذَا^(٣).

قوله: «أَوْ أَثَارَةٍ» العامة على «أثارة» وهي مصدر^(٤) على فَعَالَةٍ كَالسَّمَاخَةِ وَالْعَوَايَةِ وَالضَّلَالَةِ، وَمَعْنَاهَا الْبَقِيَّةُ مِنْ قَوْلِهِمْ: سَمِنَتِ النَّاقَةُ عَلَى أَثَارَةٍ مِنْ لَحْمٍ، إِذَا كَانَتْ سَمِينَةً ثُمَّ هَزَلَتْ، وَبَقِيَتْ بَقِيَّةٌ مِنْ شَحْمِهَا ثُمَّ سَمِنَتْ. وَالْأَثَارَةُ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهَا فِي بَقِيَّةِ الشَّرَفِ. يَقَالُ: لِفُلَانٍ أَثَارَةٌ أَيْ: بَقِيَّةُ أَشْرَافٍ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ. قَالَ الرَّاعِي^(٥):

٤٠٣٨ — وَذَاتِ أَثَارَةٍ أَكَلْتُ عَلَيْهَا

نَبَاتًا فِي أَكْمَتِهِ قِفَارًا

وَقِيلَ: اسْتِثْقَاقُهَا مِنْ أَثَرٍ كَذَا أَيْ: أَسَنَدَهُ. وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ^(٦): «مَا خَلَفْتُ

(١) الإملاء ٢/ ٢٣٣.

(٢) هذه الصفحة أصابها خرم وطمس، أثبتنا معظمها من (ش).

(٣) لأن الكون المختص لا يحذف.

(٤) انظر: عمدة الحفاظ ص ٨.

(٥) ديوانه ٦٦، يصف ناقة ذات سمين لأن الأثارة هنا البقية من الشحم العتيق. الأكمة:

ج كمام وهو العلف. والقفار أي: خال من الناس فرغته وحدها. ونسب البيت في اللسان (أثر) إلى الشماخ.

(٦) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٥٨/ ٢: «وقال أبو عبيد في حديث النبي عليه السلام: «أنه سمع عمر رضي الله عنه يحلف بأبيه فنهاه عن ذلك قال: «فَمَا خَلَفْتُ بِهَا ذَاكِرًا وَلَا أَثَرًا». أما قوله: «ذَاكِرًا» فليس من الذكر بعد النسيان إنما أراد متكلماً =

ذاكراً ولا آثراً» أي : مُسْتَبْدأً له عن غيري . وقال الأعشى^(١) :

٤٠٣٩- إِنْ الَّذِي فِيهِ تَمَارِزْتُمَا
بُيِّنَ لِلْسَّامِعِ وَالْآثِرِ

وقيل فيها غير ذلك . وقرأ^(٢) عليّ وابنُ عباس وزيد بن علي وعكرمة في آخرين «أثره» دون ألفٍ ، وهي الواحدة . ويُجمع على أَثَرٍ كَقَتَرَةٍ وَقَتَرٍ^(٣) . وقرأ الكسائي «أثره» و «إثره» بضم الهمزة وكسرهما مع سكون الشاء . وقتادة والسلمي بالفتح والسكون . والمعنى : بما يُؤَثِّرُ ويُرَوِّى . أي : ايتوني بخبرٍ واحدٍ يَشْهَدُ بصحة قولكم . وهذا على سبيلِ التَّنْزِيلِ لِلْعِلْمِ بِكَذِبِ الْمُدَّعِي . و «مِنْ عِلْمٍ» صفةٌ لأثارة .

آ . (٥) قوله : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ﴾ : مبتدأ وخبر .

قوله : «مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ» «مَنْ» نكرةٌ موصوفةٌ أو موصولةٌ ، وهي مفعولٌ بقوله : «يَدْعُو» .

قوله : «وهم عَنْ دُعَائِهِمْ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ الضميران عائِذَيْنِ على «مَنْ» مِنْ قوله : «مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ» وهم الأصنامُ وَتَوَقَّعَ عَلَيْهِمْ «مَنْ» لمعاملتهم إياها معاملةً العقلاء ، أو لأنَّهُ أرادَ جميعَ مَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ . وَغَلَبَ العقلاء ، ويكون

= به كقولك ذكرت لفلان حديث كذا وكذا . وقوله : «ولا آثراً» يريد ولا مخبراً عن غيري أنه حلف به . يقول : لا أقول إن فلاناً قال وأبي لا أفعل كذا وكذا . وانظر : النهاية ٢٢/١ ، عمدة الحفاظ ص ٨ .

(١) ديوانه ١٤١ ، برواية «والناظر» بدل «والآثر» وغريب الحديث ٥٩/٢ .
(٢) انظر في قراءاتها : المحتسب ٢٦٤/٢ ، والقربطبي ١٨٢/١٦ ، والبحر ٥٥/٨ ، والشواذ ١٣٩ .
(٣) القتر : الغيرة .

قد راعى معنى «مَنْ» فلذلك جَمَعَ في قوله: «وهم» بعدما راعى لفظها فأفرد في قوله: «يَسْتَجِيبُ» وقيل: يعود على «مَنْ» مِنْ قوله «وَمَنْ أَضَلُّ»، وَحُمِلَ أولاً على لفظها فأفرد في قوله: «يَدْعُو»، وثانياً على معناها فُجِّعَ في قوله: «وهم عن دعائهم غافلون».

آ. (٧) قوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ﴾: هنا أقام ظاهرين مُقَامَ مضمَين؛ إذ الأصل: قالوا لها، أي للآيات، ولكنه أبرزهما ظاهرين لأجل الوصفين المذكورين. واللام في «للحق» للعلّة.

آ. (٩) قوله: ﴿يَدْعَاءُ﴾: فيه وجهان، أحدهما: على حَذْفِ مضافٍ تقديره: ذا يدْعُ، قاله أبو البقاء^(١). وهذا على أَنَّ يكونَ اليَدْعُ مصدرًا. والثاني: أَنَّ اليَدْعَ بنفسه صفةٌ على فَعْلٍ بمعنى يَدِيعُ كالخِفِّ والخَفِيفِ. واليَدْعُ والبدِيعُ: ما لم يُرَ له مِثْلٌ، وهو من الابتداع وهو الاختراع. أنشد قطرب^(٢):
٤٠٣٩ ب - فما أنا يَدْعُ مِنْ حَوَادِثَ تَعْتَرِي

رجالاً عَرَّتْ مِنْ بَعْدِ بُؤْسَى بِأَسْعَدِ
وقرأ^(٣) عكرمة وأبو حيوة وابن أبي عبلة «يدعاء» بفتح الدال جمع يدعة أي: ما كنت ذا يدْع. وجَوَزَ الزمخشري^(٤) أَنَّ يكونَ صفةً على فَعْلٍ كـ «دِين قِيم» و«لحم زِيم»^(٥). قال الشيخ^(٦): «ولم يُثَبِّتْ سببوه صفةً على فَعْلٍ إِلَّا

(١) الإملاء ٢/٢٣٤.

(٢) البيت لمعدي بن زيد، وهو في ديوانه ١٠٤، والبحر ٨/٥٦، وتفسير القرطبي ١٦/١٨٥.

(٣) المحتسب ٢/٢٦٤، والقرطبي ١٦/١٨٥، والبحر ٨/٥٦.

(٤) الكشف ٣/٥١٧.

(٥) لحم زيم: متفرق.

(٦) البحر ٨/٥٦.

قوماً عِداً^(١)، وقد استندرك عليه «لحم زَيْم» أي: متفرق، وهو صحيح. فأما «يَم» فمقصود من قيام، ولولا ذلك لصَحَّتْ عينه كما صَحَّتْ في جَوَلٍ وعَوَضٍ. وأما قول العرب: «مكان سيوى»^(٢) و«ماء روى» ورجل رَضاً وماء صِرَى^(٣) فمتأولة عند التصريفيين: قلت: تأويلها إما بالمصدرية أو القصر كَيَم في قيام.

وقرأ أبو حيوة أيضاً ومجاهد «بَدَع» بفتح الباء وكسر الدال وهو وصف كَحْزِر.

وقوله: «يُفَعِّلُ» العامة على بنائه للمفعول. وابن أبي عبله^(٤) وزيد ابن علي مبنياً للفاعل أي: الله تعالى. والظاهر أن «ما» في قوله: «ما يُفَعِّلُ بي» استفهامية مرفوعة بالابتداء، وما بعدها الخبر، وهي معلقة لأدري عن العمل، فتكون سادة مسند مفعوليتها. وجَوَزَ الزمخشري^(٥) أن تكون موصولة منصوبة يعني أنها متعدية لواحد أي: لا أعرف الذي يفعله الله تعالى.

قوله: «إلا ما يُوَحِّي» العامة على بناء «يُوَحِّي» للمفعول. وقرأ ابن عُمر بكسر الحاء على البناء للفاعل، وهو الله تعالى.

(١) الكتاب ٣١٥/٢.

(٢) قال ابن عصفور: «فأما سيوى من قوله تعالى: «مكاناً سيوى» فهو اسم في الأصل للشيء المستوي وُصف به». الممتنع ص ٦٣.

(٣) قال ابن عصفور: «وأما روى وصِرَى فيوصف بهما الجميع والمفرد على صورة واحدة والصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لها بحكم الأسماء» الممتنع ص ٦٥. وماء صرى: فاسد.

(٤) البحر ٥٧/٨، والكشاف ٥١٧/٣.

(٥) الكشاف ٥١٨/٣.

(٦) البحر ٥٧/٨، والقرطبي ١٨٨/١٦.

آ. (١٠) قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: مفعولها محذوفان تقديره: [٨٠١/ب] أَرَأَيْتُمْ حَالَكُمْ إِنْ كَانَ كَذَا أَلْسْتُمْ ظَالِمِينَ /، وجوابُ الشرط أيضاً محذوف تقديره: فقد ظَلَمْتُمْ، ولهذا أتى بفعل الشرط ماضياً. وقَدَّره الزمخشري^(١): أَلْسْتُمْ ظَالِمِينَ. وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ^(٢): «بأنه لو كان كذلك لَوَجِبَتْ الْفَاءُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْاسْتِفْهَامِيَّةَ مَتَى وَقَعْتَ جَوَاباً لِلشَّرْطِ لَزِمَتْ الْفَاءُ. ثُمَّ إِنْ كَانَتْ أَدَاةُ الْاسْتِفْهَامِ هَمْزَةً تَقَدَّمَتْ عَلَى الْفَاءِ نَحْوُ: «إِنْ تَرُزُّنَا أَفَمَا نُكْرِمُكَ»، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَهَا تَقَدَّمَتْ الْفَاءُ عَلَيْهَا، نَحْوُ: إِنْ تَرُزُّنَا فَهَلْ تَرَى إِلَّا خَيْرًا». قلت: والزمخشري ذكر أمراً تقديرياً فسر به المعنى لا الإعراب.

وقال ابن عطية^(٣): «وَأَرَأَيْتُمْ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُنْبَهَةً، فَهِيَ لِفِظٍ مُوَضَّوعٍ لِلسُّؤَالِ لَا يَقْتَضِي مَفْعُولاً، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ كَانَ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ سَادَّةٌ مَسَدٌ مَفْعُولِيهَا». قال الشيخ^(٤): «وهذا خلاف ما قرره النحاة». قلت: قد تقدّم تحقيق ما قرره^(٥). وقيل: جوابُ الشرط هو قوله: «فَأَمَّنْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ» وقيل: هو محذوف تقديره: فَمَنْ الْمُحِقُّ مَنَا وَالْمُبْطِلُ. وقيل: فَمَنْ أَضَلُّ. قوله: «وَكَفَرْتُمْ بِهِ» الجملة حالية أي: وقد كَفَرْتُمْ. ومنهم من لا يُضْمِرُ «قد» في مثله.

آ. (١١) قوله: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوز أن تكون لامُ العلة أي: لأجلهم، وأن تكون للتبليغ، ولو جَرَّوْا عَلَى مَقْتَضَى الْخَطَابِ لَقَالُوا:

(١) الكشف ٥١٨/٣.

(٢) البحر ٥٧/٨.

(٣) المحرر ١٥/١٥.

(٤) البحر ٥٧/٨.

(٥) انظر: الدر المنثور ٦١٥/٤.

ما سَبَقْتُمونا، ولكنهم التَفَتُوا فقالوا: ما سَبَقُونَا. والضميرُ في «كان» وإليه عائداً على القرآن، أو ماجاء به الرسولُ.

قوله: «وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا» العامل في «إِذْ» مقدرٌ أي: ظهر عنادُهم وتَسَبَّب عنه قولُه: «فَسَيَقُولُونَ». ولا يَعْمَل في «إِذْ» «فَسَيَقُولُونَ» لتضادَّ الزمانينِ ولأجل الفاءِ أيضاً.

آ. (١٢) قوله: «وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى»: العامةُ على كسر ميم «مِنْ» حرف جرٌّ. وهي مع مجرورها خبرٌ مقدَّم. والجملةُ حاليةٌ أو خبرٌ مستأنفٌ.

وقرأ^(١) الكلبيُّ بنصبِ «الكتاب» تقديره: وَأَنْزَلَ مِنْ قَبْلِهِ كِتَابَ مُوسَى. وقرئ^(٢) «وَمِنْ» بفتح الميم. «كتابُ موسى» بالنصبِ على أن «مِنْ» موصولةٌ، وهي مفعولٌ أولٌ لآتينَا مقدَّراً. وكتابُ موسى مفعولُه الثاني. أي: وآتينَا الذي قبله كتابُ موسى.

قوله: «إِمَاماً وَرَحْمَةً» حالانِ مِنْ «كتابِ موسى». وقيل: منصوبانِ بمقدرٍ أي: أَنْزَلْنَاهُ إِمَاماً. ولا حاجةٌ إليه. وعلى كَوْنِهما حالينِ هما منصوبانِ بما نُصِبَ به «مِنْ قَبْل» من الاستقرار.

قوله: «لِسَاناً» حالٌ مِنَ الضميرِ في «مُصَدِّقٌ». ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ «كتاب» والعاملُ التنبيةُ، أو معنى الإشارةِ و«عريباً» [صفة]^(٣) لـ «لِسَاناً»، وهو المُسَوِّغُ لوقوعِ هذا الجامدِ حالاً. [وَجُوزُ أبو البقاء]^(٤) أَنْ يَكُونَ مفعولاً به ناصبُهُ

(١) البحر ٥٩/٨.

(٢) وهي قراءة الكلبي، كما في البحر ٥٩/٨.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من ش.

(٤) الإملاء ٢٣٤/٢، وما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

«مُصَدِّقٌ». وعلى هذا تكون الإشارة إلى غير القرآن؛ لأن المراد باللسان العربي القرآن وهو خلافت الظاهر. وقيل: هو على حذف مضاف أي: مُصَدِّقُ ذا لسان عربي، وهو النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل: هو على إسقاط حرف الجر أي: بلسان. وهو ضعيف.

قوله: «لِتُنْذِرَ» متعلق بمصدق. و«بُشْرَى» عطف على محله. تقديره: للإنذار وللبشرى، ولما اختلفت العلة والمعلول وصل العامل إليه باللام، [وهذا فيمن قرأ^(١) بقاء الخطيب. فأما من قرأ بقاء الغيبة. وقد تقدم ذلك في يس^(٢) فإنهما متحدان. وقيل: [بُشْرَى^(٣) عطف على لفظ «لِتُنْذِرَ» أي: فيكون مجروراً فقط. وقيل: هي مرفوعة على خبر ابتداء مضمرة. تقديره: هي بُشْرَى. وقيل: بل هي عطف على «مُصَدِّقٌ» وقيل: هي منصوبة بفعل مقدر أي: وبُشْرَى بُشْرَى. ونقل الشيخ^(٤) وجه النصيب عطفاً على محل «لِتُنْذِرَ» عن الزمخشري^(٥) وأبي البقاء^(٦). ثم قال: «وهذا لا يصح على الصحيح من مذاهب النحويين لأنهم يشترطون في الحمل على المحل أن يكون^(٧) بحق الأصل، وأن يكون للموضع مُحَرَّرٌ، وهنا المحل ليس بحق الأصل، إذ الأصل في المفعول [له^(٨)] الجر، والنصب ناشئ عنه^(٩)، لكن لما كثر بالشروط المذكورة وصل إليه الفعل فنصبه» انتهى.

(١) قرأ نافع وابن عامر بالتاء والباقون بالياء، واختلفوا في الرواية عن ابن كثير. انظر: السبعة ٥٩٦، والحجة ٦٦٢، والتيسير ١٩٩، والنشر ٣٧٢/٢، والقرطبي ١٩١/١٦.

(٢) انظر إعرابه للآية ٧٠ من يس.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٥٩/٨. (٦) الإملاء ٢٣٤/٢.

(٥) الكشف ٥٢٠/٣. (٧) أي: المحل.

(٨) زيادة من البحر. (٩) البحر: «عن إسقاط الخافض».

قوله: «الأصلُ في المفعول له الجرُّ بالحرفِ» ممنوعٌ بدليل قول النحويين: إنه يُنصبُ بشروطٍ ذكروها. ثم يقولون: ويجوزُ جرُّه بلامٍ، فقولهم «ويجوز» ظاهرٌ في أنه فرعٌ لا أصلٌ.

و «للمُحْسِنِينَ» متعلِّقٌ بـ «بُشْرَى» أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لها.

آ. (١٣) قوله: ﴿فَلا خَوْفٌ﴾: الفاءُ زائدةٌ في خبرِ الموصولِ لما فيه من معنى الشرط، ولم تمنع «إِنَّ» من ذلك لبقاء معنى الابتداء بخلاف «ليت» و «لعل» و «كأن».

آ. (١٤) قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾: منصوبٌ على الحالية. و «جزاء» منصوبٌ على المصدرِ: إمَّا بعاملٍ مضمَرٍ أي: يُجْزَوْنَ جزاءً، أو بما تقدَّم؛ لأنَّ معنى أولئك أصحاب الجنة معنى جازيئناهم بذلك.

آ. (١٥) قوله: ﴿إِحْسَانًا﴾: قرأ^(١) الكوفيون «إحساناً» وباقي السبعة «حُسناً» بضمِّ الحاءِ وسكونِ السينِ، فالقراءةُ الأولى يكون «إحساناً» فيها منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ أي: وَصَّيْنَاهُ أَنْ يُحْسِنَ إليهما إحساناً. وقيل: بل هو مفعولٌ به على تضمينِ وَصَّيْنَا معنى أَلَزَمْنَا، فيكون مفعولاً ثانياً. وقيل: بل هو منصوبٌ على المفعولِ به أي: وَصَّيْنَاهُ بهما إحساناً مِنَّا إليهما. وقيل: هو منصوبٌ على المصدرِ؛ لأنَّ معنى وَصَّيْنَا: أَحْسَنَّا فهو مصدرٌ صريحٌ. والمفعولُ الثاني / هو [١/٨٠٢]

(١) السبعة ٥٩٦، والحجة ٦٦٣، والتيسير ١٩٩، والبحر ٦٠/٨، والنشر ٣٧٣/٢، والقرطبي ١٩٢/١٦.

المجرور بالباء. وقال ابن عطية^(١): «إنها^(٢) تتعلق: إما بوصفينا، وإما بإحساناً». وردَّ الشيخ^(٣): هذا الثاني بأنه مصدر مؤوّل فلا يتقدّم معموله عليه، ولأن «أَحْسَنَ» لا يتعدّى بالباء، وإنما يتعدّى باللام. لا تقول: «أَحْسَنْتُ بزيدٍ» على معنى وصول الإحسان إليه. وقد ردّ بعضهم هذا بقوله: «وقد أَحْسَنَ بي إذ أخرجني»^(٤) وقيل: هو بغير هذا المعنى. وقدّر بعضهم: ووصّينا الإنسان بوالدّيه ذا إحسانٍ، يعني فيكون حالاً. وأمّا «حُسْنًا» فقليل فيه ما تقدّم في إحسان.

وقرأ عيسى والسلمي «حَسَنًا» بفتحهما. وقد تقدّم معنى القراءة تين في البقرة^(٥) وفي لقمان^(٦).

قوله: «كُرْهًا» قد تقدّم الخلاف فيه في النساء^(٧). وهل هما بمعنى واحد أم لا؟ وقال أبو حاتم: «الْكُرْهُ بالفتح لا يَحْسُنُ لَأَنَّهُ بِالْفَتْحِ الْعَصْبُ وَالْغَلْبَةُ». ولا يُلْتَقَتُ لِمَا قَالَه لِنَوَاتِرِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ. وانتصابها: إمّا على الحال من الفاعل أي: ذات كُرْه، وإمّا على النعت لمصدرٍ مقدّرٍ أي: حَمَلًا كُرْهًا.

قوله: «وَحَمَلُهُ» أي: مدة حَمَلِهِ. وقرأ العامة «فَصَالَهُ» مصدر فاصَلَ، كأنّ الأم فاصَلَتْهُ وهو فاصَلُهَا. والجحدري^(٨) والحسن وقتادة «فَصْلُهُ». قيل:

(١) المحرر ١٥/١٩.

(٢) أي الباء في «بوالديه».

(٣) البحر ٨/٦٠.

(٤) الآية ١٠٠ من يوسف.

(٥) الآية ٨٣. انظر: الدر ١/٤٦٦.

(٦) لم ترد في لقمان.

(٧) الآية ١٩. انظر: الدر ٣/٦٢٧.

(٨) النشر ٢/٣٧٣، والإتحاف ٢/٤٧٠، والبحر ٨/٦١، والقرطبي ١٦/١٩٣.

وَالْفَضْلُ وَالْفِصَالُ بِمَعْنَى كَالْفِطَمِ وَالْفِطَامِ، وَالْقَطْفُ وَالْقِطَافُ. وَلَوْ نَصَبَ «ثلاثين» عَلَى الظَرْفِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْخَبَرِ جاز، وَهُوَ الْأَصْلُ. هَذَا إِذَا لَمْ نُقَدِّرْ مِضَافاً، فَإِنْ قَدَرْنَا أَي: مَدَّةُ حَمَلِهِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ وَتَعَيَّنَ الرَّفْعُ، لِتَصَادُقِ الْخَبَرِ وَالْمُخْبِرِ عَنْهُ.

قوله: «حتى إذا بَلَغَ» لَا بُدَّ مِنْ جُمْلَةٍ مَحذُوفَةٍ تَكُونُ «حتى» غَايَةً لَهَا أَي: عَاشَ وَاسْتَمَرَّتْ حَيَاتُهُ حَتَّى إِذَا.

قوله: «أربعين» أَي: تَمَامُهَا ف «أربعين» مَفْعُولٌ بِهِ.

قوله: «وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي» أَصْلَحَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ لِقَوْلِهِ: «وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ»^(١) وَإِنَّمَا تَعَدَّى بِـ فِي لَتَضُمُّنِهِ مَعْنَى الطُّفْ بِي فِي ذُرِّيَّتِي، أَوْ لَأَنَّهُ جَعَلَ الذَّرِيَّةَ ظَرْفًا لِلصَّلَاحِ كَقَوْلِهِ^(٢):

— ٤٠٤٠ —

يَجْرَحُ فِي عَرَاقِبِهَا نَصْلِي

آ. (١٦) قوله: ﴿تَتَقَبَّلُ﴾: قَرَأَ الْأَخْوَانُ^(٣) وَحَفْصُ «تَتَقَبَّلُ» بِفَتْحِ النُّونِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَنَصَبِ «أَحْسَنَ» عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَكَذَلِكَ «وَتَتَجَاوَزُ». وَالْبَاقُونَ بَيْنَاهُمَا لِلْمَفْعُولِ وَرَفَعَ «أَحْسَنَ» لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ وَمَكَانَ النُّونِ يَاءٌ مِضْمُومَةٌ فِي الْفَعْلَيْنِ^(٤). وَالْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ وَعَيْسَى بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتُ، وَالْفَاعِلُ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) الآية ٩٠ من الأنبياء.

(٢) تقدم برقم ٣٠٦٨.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٧، والنشر ٣٧٣/٢، والبحر ٦١/٨، والقرطبي

١٩٦/١٦، والحجة ٦٦٤، والقرطبي ١٩٦/١٦.

(٤) يَتَقَبَّلُ.

قوله: «في أصحاب الجنة» فيه أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه في محلّ حال أي: كائنين في جملة أصحاب الجنة كقولك: أكرمني الأمير في أصحابه، أي: في جملتهم. والثاني: أن «في» بمعنى «مع». والثالث: أنها خبر مبتدأ مضمّر أي: هم في أصحاب الجنة.

قوله: «وعَدَ الصديق» مصدرٌ مؤكّد لمضمون الجملة السابقة؛ لأنّ قوله «أولئك الذين تَتَقَبَّلُ عنهم» في معنى الوعد.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَفْ﴾: قد تقدّم الكلام على «أَفْ» مستوفى^(١) و«لكما» بيانٌ أي: التأنيفُ لكما نحو: «هَيْتَ لك»^(٢).

قوله: «أَتَعِدَانِي» العائمة على نونين مكسورتين: الأولى للرفع والثانية للوقاية، وهشام^(٣) بالإدغام، ونافع في رواية بنونٍ واحدة. وهذه مُشَبَّهَةٌ بقوله: «تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ»^(٤). وقرأ الحسن وشيبة وأبو جعفر وعبد الوارث عن أبي عمرو بفتح النون الأولى، كأنهم قرأوا مِنْ تواليِ مثَلَيْنِ مكسورَيْنِ بعدهما ياء. وقال أبو البقاء^(٥): «وهي لغة شاذّة في فتح نون الاثنين» قلت: إنَّ عَنَى نون الاثنين في الأسماء نحو قوله^(٦):

٤٠٤١ - على أَحَوِذِيَيْنِ اسْتَقَلْتُ ...

(١) انظر: الدر المنصون ٣٤١/٧.

(٢) الآية ٢٣ من يوسف.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٦٢/٨، والتيسير ١٩٩، والقرطبي ١٩٧/١٦، والنشر ٣٧٣/٢.

(٤) الآية ٦٤ من الزمر.

(٥) الإملاء ٢٣٤/٢.

(٦) تقدم برقم ٣٦٠٤.

فليس هذا منه . وإن عَنَى في الفعلِ فلم يَثْبُتْ ذلك لغةً، وإنما الفتحُ هنا لما ذَكَرْتُ .

قوله : «أَنْ أُخْرِجَ» هو الموعودُ به ، فيجوزُ أَنْ تُقَدَّرَ الباءُ قبل «أَنْ» وَأَنْ لَا تُقَدَّرَها .

قوله : «وَقَدْ خَلْتُ» جملةٌ حاليةٌ . وكذلك «وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ» أي : يَسْأَلَانِ اللَّهَ . واستغاثَ يتعدى بنفسه تارةً وبالباءِ أخرى ، وإن كان ابنُ مالكٍ^(١) زعمَ أَنَّهُ متعدٍ بنفسه فقط ، وعابَ قولَ النحاةِ «مستغاث به» قلت : لكنه لم يَرِدْ في القرآنِ إلَّا متعدياً بنفسه : «إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ»^(٢) «فاستغاثه الذي»^(٣) «وإنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا»^(٤) .

قوله : «وَيْلَكَ» منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مُلاقٍ له في المعنى دونَ الاشتقاقِ . ومثله : وَيَحَهُ وَوَيْسَهُ وَوَيْبَهُ ، وإمَّا على المفعولِ به بتقدير : أَلْزَمَكَ اللهُ وَيْلَكَ . وعلى كلا التقديرينِ^(٥) الجملةُ معمولةٌ لقولٍ مقديرٍ أي : يقولان وَيْلَكَ آمِينَ . والقولُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي : يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ قائلين ذلك .

قوله : «إِنَّ وَعَدَ اللهُ حَقُّ» العامةُ على كسرِ «إِنَّ» / استثنافاً أو تعليلاً . [٨٠٢/ب] وقرأ^(٦) عمرو بن فائد والأعرجُ بفتحها على أنها معمولةٌ لـ آمينَ على حذفِ الباءِ أي : آمينَ بأنْ وَعَدَ اللهُ حَقُّ .

(١) انظر : عمدة الحفاظ له ص ٢٨٧ .

(٢) الآية ٩ من الأنفال .

(٣) الآية ١٥ من القصص .

(٤) الآية ٢٩ من الكهف .

(٥) الأصل : «التقدير» وهو سهو .

(٦) البحر ٦٢/٨ .

١. (١٨) قوله: ﴿فِي أُمَمٍ﴾: كقوله: «في أصحاب الجنة»^(١).
٢. (١٩) قوله: ﴿وَلِيُؤْفِقَهُمْ﴾: مُعَلِّلُهُ محذوف تقديره: جازاهم بذلك. وقرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وهشام بالياء مِنْ تَحْتِ. وباقي السبعة بالنون. والسلمي بالتاء مِنْ فَوْقِ أَسْنَدِ التَّوْفِيقِ للدرجات مجازاً.
- قوله: «وهم لا يُظْلَمُونَ»: إما استئناف، وإما حال مؤكدة.
٣. (٢٠) قوله: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ﴾: اليوم منصوب بقولٍ مقدّر أي: يُقال لهم: أَذْهَبْتُمْ في يومٍ عَرَضَهُم. وجعل الزمخشري^(٣) هذا مثل «عَرَضْتُ الناقةَ على الحوض» فيكون قلباً. ورده الشيخ^(٤): بأنه ضرورة. وأيضاً العَرَضُ أمرٌ نسبيٌ فتصحُّ نسبته إلى الناقةِ وإلى الحوض. وقد تقدّم الكلام في القلب^(٥)، وأن فيه ثلاثة مذاهب.
- قوله: «أَذْهَبْتُمْ» قرأ^(٦) ابن كثير «أَذْهَبْتُمْ» بهمزيّن: الأولى مخففة، والثانية مُسَهَّلَةٌ بَيْنَ بَيْنَ، ولم يُدْخَلْ بينهما ألفاً، وهذا على قاعديته في «أَأَنْذَرْتَهُمْ»^(٧) ونحوه. وابن عامر قرأ أيضاً بهمزيّن، لكن اختلف راوياه عنه: فهشام سَهَّلَ الثانيةَ وخَفَّفَهَا، وأدخل ألفاً في الوجهين، وليس على أصله فإنه من
-
- (١) في الآية ١٦.
- (٢) التيسير ١٩٩، والسبعة ٥٩٨، والنشر ٣٧٣/٢، والحجة ٦٦٥، والقرطبي ١٩٩/١٦، والبحر ٦٢/٨.
- (٣) الكشف ٥٢٣/٣.
- (٤) البحر ٦٣/٨.
- (٥) انظر: الدر المصون ٥٢٠/٣.
- (٦) انظر في قراءتها: السبعة ٥٩٨، والحجة ٦٦٥، والقرطبي ١٩٩/١٦، والنشر ٣٦٦/١، والتيسير ١٩٩، والبحر ٦٣/٨.
- (٧) الآية ٦ من البقرة.

أهل التحقيق . وابن ذكوان بالتحقيق فقط دون إدخال ألف . والباقون بهمزة واحدة فيكون : إما خبراً ، وإما استفهاماً ، فأسقط أداته للدلالة عليها ، والاستفهام معناه التبريع والتوبيخ .

قوله : « في حياتكم » يجوز تعلقه بـ « أذهبتم » ويجوز تعلقه بمحذوف على أنه حال من « طيباتكم » .

آ . (٢١) قوله : ﴿ إِذْ أَنْذَرَ ﴾ : بدل من « أخوا » بدل اشتمال ، وتقدم تحقيقه^(١) . والأحقاف : جمع جفف وهو الرمل المستطيل المعوج ومنه « أحقوف الهلال » قال امرؤ القيس^(٢) :

٤٠٤٢ - فلما أجزنا ساحة الحي وانحى
بنا بطن جفف ذي قفاف عققل

قوله : « وقد خلّت » يجوز أن يكون حالاً من الفاعل أو من المفعول ، والرباط الواو . والنذر جمع نذير . ويجوز أن تكون معترضة بين « أنذر » وبين « أن لا تعبدوا » أي : أنذرهم بأن لا .

آ . (٢٤) قوله : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً ﴾ : في هاء « رأوه » قولان ، أحدهما : أنه عائد على « ما تعدنا » . والثاني : أنه ضمير مبهم يفسره « عارضاً » : إما تمييزاً أو حالاً ، قالهما الزمخشري^(٣) . ورده الشيخ^(٤) : بأن التمييز المفسر للضمير محصور في باب : رب وفي نعم وبئس ، وبأن الحال لم يعهدوها أن توضح الضمير قبلها ، وأن النحويين لا يعرفون ذلك .

(١) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٧ .

(٢) تقدم برقم ٤٥٠ .

(٣) الكشف ٥٢٤/٣ .

(٤) البحر ٦٤/٨ .

قوله: «مُسْتَقْبِلُ أَوْدِيَّتِهِمْ» صفة لـ «عَارِضاً» وإضافته غير مَحْضَةٍ، فَمِنْ ثُمَّ سَاغَ أَنْ يَكُونَ نَعْتاً لِنَكْرَةٍ وكذلك «مُمَاطِرُنَا» وقع نعتاً لـ «عَارِضٍ» ومثله^(١):

٤٠٤٣- يَا رَبُّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَسْطَلُبُكُمُ
لَأَقَى مَبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

والعَارِضُ: الْمُعْتَرِضُ مِنَ السَّحَابِ فِي الْجَوِّ. قال^(٢):

٤٠٤٤- يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرَقْتُ لَهُ
بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

وقد تقدّم: أَنَّ أَوْدِيَّةَ جَمْعٍ «وَادٍ»، وَأَنَّ أَفْعَلَةَ شَدَّتْ جَمْعاً لـ فَاعِلٍ فِي الْفَاطِ: كَوَادٍ وَأَوْدِيَّةٍ، وَنَادٍ وَأَنْدِيَّةٍ، وَجَائِزٍ وَأَجُوزَةٍ^(٣).

قوله: «رِيحٌ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مَضْمُرٌ أَي: هُوَ رِيحٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنْ «هُوَ»^(٤). وَقُرِئَ^(٥) «مَا اسْتَعْجَلْتُمْ» مَبْنِياً لِلْمَفْعُولِ «وَفِيهَا عَذَابٌ» صِفَةً لـ «رِيحٌ» وكذلك «تَذَمَّرُ». وَقُرِئَ^(٦) «يَذَمَّرُ كُلُّ شَيْءٍ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتُ وَسَكُونِ الدَّالِ وَضَمِّ الْمِيمِ «كُلُّ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَي: يَهْلِكُ كُلُّ شَيْءٍ. وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقٍ وَنَصَبِ «كُلِّ»، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الرِّيْحِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ ذَمَّرُ الثَّلَاثِي لَا زِمّاً وَمَتَعدياً.

(١) تقدم برقم ١٨١٠.

(٢) تقدم برقم ٣٦٤٤.

(٣) الجائز من البيت: الخشبة التي تحمل خشب البيت. وانظر: الدر المصون ٣٨/٧.

(٤) الأصل «هي» وهو سهو.

(٥) البحر ٦٤/٨.

(٦) البحر ٦٤/٨، والقريطي ٢٠٦/١٦.

آ. (٢٥) قوله: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾:

قرأ^(١) حمزة وعاصم «لا يُرَى» بضم الياء من تحت مبنياً للمفعول، «مَسَاكِنُهُمْ» بالرفع لقيامه مقام الفاعل. والباقون من السبعة بفتح تاء الخطاب «مَسَاكِنُهُمْ» بالنصب مفعولاً به. والجحدري والأعمش وابن أبي إسحاق والسلمي وأبو رجاء بضم التاء من فوق مبنياً للمفعول. «مَسَاكِنُهُمْ» بالرفع لقيامه مقام الفاعل، إلا أن هذا عند الجمهور لا يجوز، أعني إذا كان الفاصل «إلا» فإنه يمتنع لحاق علامة التانيث في الفعل إلا في ضرورة كقوله^(٢): / [أ/٨٠٣]

..... ٤٠٤٥ -

ومسا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاثِمُ

وقول الآخر^(٣):

٤٠٤٦ - كَأَنَّهُ جَمَلٌ هَمٌّ وَمَا بَقِيَتْ

إِلَّا النَّحِيزَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعَصَبُ

وعيسى الهمداني «لا يُرَى» بالياء من تحت مبنياً للمفعول، «مَسَاكِنُهُمْ» بالتوحيد. ونصر بن عاصم بقاء الخطاب «مَسَاكِنُهُمْ» بالتوحيد أيضاً منصوباً، واجتزأ بالواحد عن الجمع.

آ. (٢٦) قوله: ﴿مَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾: «ما» موصولة

أو موصوفة. وفي «إِنْ» ثلاثة أوجه: شرطية وجوابها محذوف. والجملة الشرطية

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٥٩٨، والبحر ٦٥/٨، والتيسير ٢٠٠، والقرطبي ٢٠٧/١٦، والحجة ٦٦٦، والنشر ٣٥/٢، والشواذ ١٣٩.

(٢) تقدم برقم ٣٤٣٣.

(٣) البيت لذی الرمة وهو في ديوانه: ٤٣، برواية «وَهَمٌّ» بدل «هَمٌّ» وشرح الوهم بالضخم. والنحيزة: الطبيعة. والواحها عظامها. فما بقي من الناقة بقية حيث فئت من السير والتعب.

— الأحقاف —

صلة ما والتقدير: في الذي إن مكنّاكم فيه طَعِيتُمْ. والثاني: أنها مزيدة تشبيهاً للموصولة بـ «ما» النافية والتوقينية. وهو كقوله^(١):

٤٠٤٧ — يُرَجِّي المرء ما إن لا يراه
وتَعْرِضُ دُونَ أذناه الخُطوبُ

والثالث: — وهو الصحيح — أنها نافية بمعنى: مكنّاهم في الذي ما مكنّاكم فيه من القوة والبسطة وسعة الأرزاق. ويدلّ له قوله تعالى في مواضع: «كانوا أشدّ منهم قوة»^(٢) وأمثاله. وإنما عدلّ عن لفظ «ما» النافية إلى «إن» كراهية لاجتماع متماثلين لفظاً. قال الزمخشري^(٣): «وقد أغتّ أبو الطيب في قوله»^(٤):

٤٠٤٨ — لَعَمْرُكَ ما ما بان منك إضارب

.....

وما ضرّه لو اقتدى بَعْدِيَةِ لفظ التنزيل فقال: «ما إن بان منك».

قوله: «فما أغنى» يجوز أن تكون «ما» نفيّاً، وهو الظاهر أو استفهاماً للتقرير. واستبعده الشيخ^(٥) لأجل قوله: «من شيء» قال: «إذ يصيرُ التقديرُ:

(١) البيت لجابر بن الران أو إياس بن الأرت، وهو في نوادر أبي زيد ٦٠، والخزانة

٥٦٧/٣، والدرر ٩٧/١، والهمع ١٢٥/١، والمعني ٣٨.

(٢) الآية ٩ من الروم.

(٣) الكشف ٥٢٥/٣.

(٤) ديوانه بشرح العكبري ١٥٨/١. برواية:

يرى أن ما بان منك لضارب باقتل مما بان منك لعائب
قال الشارح: يريد أنه ما الذي بان منك لضارب باقتل من الذي بان لعائب يعيبك،
يريد أن العيب أشد من القتل.

(٥) البحر ٦٥/٨.

أَيُّ شَيْءٍ أَغْنَى عَنْهُمْ مِنْ شَيْءٍ، فزاد «مِنْ» في الواجب، وهو لا يجوزُ على الصحيح». قلت: قالوا تجوزُ زيادُتها في غيرِ الموجِبِ وفَسَرُوا غيرَ الموجِبِ بالنفي والنهي والاستفهام، وهذا استفهامٌ.

قوله: «إِذْ كَانُوا» معمولٌ لـ «أَغْنَى» وهي مُشْرِبةٌ معنى التعليلِ أي: لأنهم كانوا يَجْحَدُونَ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿قُرْبَانًا آلِهَةً﴾: فيه أربعة أوجه، أوجهها: أن المفعولَ الأولَ لـ «اتَّخَذُوا» محذوفٌ هو عائِدُ الموصولِ. و«قُرْبَانًا» نُصِبَ على الحال و«آلِهَةً» هو المفعولُ الثاني للاتِّخاذ. والتقدير: فَهَلَّا نَصَرَهُم الَّذِينَ اتَّخَذُواهُمْ مُتَقَرِّبًا بِهِمْ آلِهَةً. الثاني: أن المفعولَ الأولَ محذوفٌ، كما تقدَّم تقريره، و«قُرْبَانًا» مفعولاً ثانياً و«آلِهَةً» بدلٌ منه. وإليه نحا ابنُ عطية^(١) والحوافي وأبو البقاء^(٢). إلّا أن الزمخشري^(٣) منَعَ هذا الوجهَ قال: «لفسادِ المعنى»، ولم يُبينْ جهةَ الفساد. قال الشيخ^(٤): «وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمَعْنَى صَحِيحٌ عَلَى ذَلِكَ الْإِعْرَابِ» قلت: وجهُ الفسادِ - واللَّهِ أعلم - أن القُرْبَانَ اسْمٌ لِمَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى الْإِلَهِ، فَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَفْعُولاً ثانياً، وَآلِهَةً بَدَلاً مِنْهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْمُتَقَرَّبُ بِهِ آلِهَةً، وَالْفَرَضُ أَنَّهُ غَيْرُ الْآلِهَةِ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْهَا فَهُوَ غَيْرُهَا، فَكَيْفَ تَكُونُ الْآلِهَةُ بَدَلاً مِنْهُ؟ هَذَا مَا لَا يَجُوزُ. الثالث: أن «قُرْبَانًا» مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وعزاه الشيخ^(٥) للحوافي. قلت: وإليه ذهب أبو البقاء^(٦)

(١) المحرر ٣٦/١٥.

(٢) الإملاء ٢/٢٣٥.

(٣) الكشف ٥٢٦/٣.

(٤) البحر ٦٦/٨.

(٥) البحر ٦٦/٨.

(٦) عبارته في الإملاء ٢/٢٣٥: «مصدر».

أيضاً، وعلى هذا فـ «آلهة» مفعول ثانٍ والأول محذوف كما تقدّم. الرابع: أن يكون مصدراً، نقله مكّي^(١). ولولا أنه ذكر وجهاً ثانياً وهو المفعول من أجله لأوّلت كلامه: أنه أراد بالمصدر المفعول من أجله لبُعْدِ معنى المصدر.

قوله: «إفكهم» العائنة على كسر الهمزة وسكون الفاء، مصدرُ أَفَكَ يَأْفِكُ إفكاً أي: كَذِبُهُمْ. وابن عباس^(٢) بالفتح وهو مصدرٌ له أيضاً. وابن عباس أيضاً وعكرمة والصباح بن الجلاء^(٣) «أَفَكَهُمْ» بثلاثِ فتحات فعلاً ماضياً. أي: صَرَفَهُمْ. وأبو عياض^(٤) وعكرمة أيضاً، كذلك إلا أنه بتشديد الفاء للتكثير. وابن الزبير وابن عباس أيضاً «أَفَكَهُمْ» بالمدّ فعلاً ماضياً أيضاً، وهو يحتمل أن يكونَ بزنةِ فاعِلٍ، فالهمزة أصلية، وأن يكونَ بزنةِ أَفْعَلٍ، فالهمزة زائدة والثانية بدلٌ من همزة. وإذا قلنا: إنه أَفْعَلٌ فهمزته تحتمل أن تكونَ للتعدية، وأن يكونَ أَفْعَلٌ بمعنى المجرد. وابن عباس أيضاً: «أَفَكَهُمْ» بالمدّ وكسر الفاء ورفْع الكاف، جعله اسمَ فاعِلٍ بمعنى صارِفَهُمْ. وقُرِئ «أَفَكَهُمْ» بفتحين ورفع الكاف على أنه مصدرٌ لَأَفَكَ أيضاً فتكونُ له ثلاثةُ مصادر: الأَفَكَ والإفَكَ بفتح الهمزة وكسرها مع سكون الفاء، وفتح الهمزة والفاء^(٥). وزاد أبو البقاء^(٦) أنه

(١) مشكل إعراب القرآن ٣٠٣/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٦٦/٨، والمحتسب ٢٦٧/٢، والقريطي ٢٠٩/١٦، والشواذ ١٣٩.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) عمرو بن الأسود العنسي الشامي سكن داريا. روى عن عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت. مات في خلافة معاوية، روى له الجماعة سوى الترمذي. انظر: تهذيب الكمال ١٠٢٦/٢.

(٥) الأَفَكَ.

(٦) الإملاء ٢٣٥/٢.

قُرِئَ «أَفَكُهُمْ» بالمدِّ وفتحِ الفاءِ ورفعِ الكافِ. قال: «بمعنى أَكْذَبُهُمْ» فجعله أَفْعَلَ تفضيلًا.

قوله: «وما كانوا يَفْتَرُونَ»/ يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً وهو الأحسنُ [ب/٨٠٣] لِيُعْطَفَ عَلَى مثله، وَأَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: يَفْتَرُونَهُ. والمصدرُ مِنْ قوله: «إَفَكُهُمْ» يجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً إلى الفاعلِ بمعنى كَذِبُهُمْ، وإلى المفعولِ بمعنى صَرَفَهُمْ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾: منصوبٌ بـ اذْكُرْ مقدراً. وقُرِئَ^(١) «صَرَفْنَا» بالتشديدِ للتكثيرِ. «مِنَ الْجِنَّ» صفةٌ لـ «نَفَرًا»، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «صَرَفْنَا»، و«مِنَ» لابتداءِ الغايةِ.

قوله: «يَسْتَمْعُونَ» صفةٌ أيضاً لـ «نَفَرًا» أو حالٌ لتخصُّصِهِ بالصفةِ، إن قلنا: إِنَّ «مِنَ الْجِنَّ» صفةٌ لَهُ، وراعى معنى النَّفَرِ، فأعاد عليه الضميرَ جمعاً، ولوراعى لفظه وقال: «يَسْتَمْعُ» لَجَاز.

قوله: «فَلَمَّا حَضَرُوهُ» يجوزُ أَنْ تكونَ الهاءُ للقرآنِ، وهو الظاهرُ، وَأَنْ تكونَ للرسولِ عليه السلام، وحيثُ يُدْىَى الكلامُ التفاتٌ مِنْ قوله: «إِلَيْكَ» إلى الغَيْبَةِ في قوله: «حَضَرُوهُ».

قوله: «قُضِيَ» العائِةُ على بنائِهِ للمفعولِ أي: فَرَّغَ [مِنْ] قراءةِ القرآنِ، وهو يُؤَيِّدُ عَوْدَ هاءِ «حَضَرُوهُ» على القرآنِ. وأبو مجلز^(٢). وحبيب بن عبد الله^(٣)

(١) البحر ٦٧/٨.

(٢) البحر ٦٧/٨، والقرطبي ٢١٦/١٦.

(٣) حبيب بن عبد الله الأزدي البصري، روى عنه ابنه عبد الصمد، روى له أبو داود حديثاً واحداً. انظر: تهذيب الكمال ٢٢٨/١.

«قَضَى» مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ أَي: أَتَمَّ الرُّسُولُ قِرَاءَتَهُ، وَهِيَ تَوْثِيْدُ عَوْدِهَا عَلَى الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

آ. (٣١) قَوْلُهُ: ﴿مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَبْعِيضِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ مَزِيدَةً عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ ^(١).

آ. (٣٣) قَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ يَعْيَ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى سَكُونِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْيَاءِ مُضَارَعٌ عَيْيَ بِالْكَسْرِ يَعْيَا بِالْفَتْحِ، فَلَمَّا دَخَلَ الْجَازِمُ حَذَفَ الْأَلْفَ. وَقُرَأَ ^(٢) الْحَسَنُ «يَعِي» بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَسَكُونِ الْيَاءِ. قَالُوا: وَأَصْلُهَا عَيْيَ بِالْكَسْرِ، فَجَعَلَ الْكَسْرَةَ فَتْحَةً عَلَى لُغَةِ طَلِيءٍ فَصَارَ «عِيَا» كَمَا قَالُوا فِي بَقِيٍّ: بَقَا. وَلَمَّا بُنِيَ الْمَاضِي عَلَى فَعَلَ بِالْفَتْحِ جَاءَ بِمُضَارِعِهِ عَلَى يَفْعِلُ بِالْكَسْرِ، فَصَارَ يَعْيِي مِثْلَ: يَزْمِي. فَلَمَّا دَخَلَ الْجَازِمُ حَذَفَ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ فَصَارَ «لَمْ يَعْيَ» بِعَيْنِ سَاكِنَةٍ وَيَاءٍ مَكْسُورَةٍ ثُمَّ نَقَلَ حَرَكَةَ الْيَاءِ إِلَى الْعَيْنِ فَصَارَ اللَّفْظُ كَمَا تَرَى. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ عَيْيَ وَحْيِي فِيهِمَا لَعْنَتَانِ: الْفُكُّ وَالْإِدْغَامُ، فَأَمَّا «حْيِي» فَتَقَدَّمَ فِي الْأَنْفَالِ ^(٣). وَعَيْيٌ فَكَقُولِهِ ^(٤):

٤٠٤٩- عِيُوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا
عَيَّتْ بَبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ

وَالْعَيْيُ: عَدَمُ الْاهْتِدَاءِ إِلَى جِهَةٍ. وَمِنْهُ الْعَيْ فِي الْكَلَامِ، وَعَيْيَ بِالْأَمْرِ: إِذَا لَمْ يَهْتَدِ لَوَجْهِهِ.

(١) وَهُوَ الْأَخْفَشُ حَيْثُ لَا يَشْتَرِطُ دَخُولُهَا عَلَى نَكْرَةٍ. انْظُرْ: أَمْثَلَةٌ مِنْ كِتَابِ «مَعَانِي الْقُرْآنِ» ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠.

(٢) انْظُرْ فِي قِرَاءَاتِهَا: الْإِتْحَافُ ٢/٤٧٣، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٦/٢١٩، وَالْمَحْتَسِبُ ٢/٢٦٩، وَالشَّوَاذُ ١٣٩.

(٣) انْظُرْ: الدَّرُ الْمَصُونُ ٥/٦١٣.

(٤) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ ٢٤٢٦.

قوله: «بقادر» الباء زائدة. وحسن زيادتها كون الكلام في قوة «أليس الله بقادر» وقاس الزجاج^(١) «ما ظننت أن أحداً بقائم» عليها، والصحيح التوقف. وقرأ^(٢) عيسى وزيد بن علي والجحدري «يَقْدِر» مضارع قَدَرَ، والرسم يَحْتَمِلُهُ. وقوله: «بلى» إيجاب لما تضمنه الكلام من النفي في قوله: «أولم يروا».

آ. (٣٤) قوله: «أليس هذا»: معمول لقول مضمير هو حال، كما تقدم في نظيره.

آ. (٣٥) قوله: «فاضِر»: الفاء عاطفة هذه الجملة على ما تقدم، والسببية فيها ظاهرة.

قوله: «من الرسل» يجوز أن تكون تبعيضية، وعلى هذا فالرسل أولو عزم وغير أولي عزم. ويجوز أن تكون للبيان، فكلهم على هذا أولو عزم.

قوله: «بلاغ» العامة على رفعه. وفيه وجهان، أحدهما: أنه خبر مبتدأ محذوف، فقدّر بعضهم: تلك الساعة بلاغ، لدلالة قوله: «إلا ساعة من نهار» وقيل: تقديره هذا أي: القرآن والشرع بلاغ. والثاني: أنه مبتدأ، والخبر قوله: «لهم» الواقع بعد قوله: «ولا تستعجل» أي: لهم بلاغ، فيوقف على «فلا تستعجل». وهو ضعيف جداً للفصل بالجملة التشبيهية، لأن الظاهر تعلّق «لهم» بالاستعجال، فهو يثبت التهية والقطع. وقرأ^(٣) زيد بن علي والحسن وعيسى «بلاغاً» نصباً على المصدر أي: بلغ بلاغاً، ويؤيده قراءة أبي مجلز «بلغ» أمراً. وقرأ أيضاً «بلغ» فعلاً ماضياً.

(١) معاني القرآن له ٤٤٧/٤.

(٢) الإنحاف ٤٧٣/٢، والقرطبي ٢١٩/١٦، والنشر ٣٥٥/٢.

(٣) انظر في قراءتها: الإنحاف ٤٧٣/٢، والمحتسب ٢٦٨/٢، والبحر ٦٩/٨، والقرطبي ٢٢٢/١٦.

وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامٍ مَكِّيٍّ ^(١) أَنَّهُ يَجُوزُ نَصْبُهُ نَعْتًا لـ «سَاعَةً» فَإِنَّهُ قَالَ:
«وَلَوْ قُرِئَ «بِلاَغًا» بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ أَوْ عَلَى النَّعْتِ لـ «سَاعَةً» جَازٌ».
قُلْتُ: قَدْ قُرِئَ بِهِ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَطْلُغْ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَرَأَ «الْحَسَنَ» أَيْضًا «بِلاَغَ» بِالْجَرِّ. وَخُرِّجَ عَلَى الْوَصْفِ لـ «نَهَارَ» عَلَى
حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ: مِنْ نَهَارٍ ذِي بِلَاغٍ، أَوْ وُصِفَ الزَّمَانُ بِالْبِلَاغِ مِبَالِغَةً.

قَوْلُهُ: «يَهْلِكُ» الْعَامَّةُ عَلَى بَنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ. وَابْنُ مُحِيسِنٍ ^(٢) «يَهْلِكُ»
بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ اللَّامِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وَعَنْهُ أَيْضًا فَتَحُ اللَّامِ وَهِيَ لُغَةٌ. وَالْمَاضِي
هَلِكٌ بِالْكَسْرِ. قَالَ ابْنُ جَنِي ^(٣): «كُلُّ مَرْغُوبٍ عَنْهَا». وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ بَضُمَ الْيَاءِ
وَكَسَرَ اللَّامَ / وَالْفَاعِلُ اللَّهُ تَعَالَى. «الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ» نَصَبًا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ. [٨٠٤/أ]
و«نَهْلِكُ» بِالنُّونِ وَنَصَبَ «الْقَوْمَ».

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْأَحْقَافِ]

(١) مشكل الإعراب ٣٠٤/٢.

(٢) الشواذ ١٤٠، والإتحاف ٤٧٤/٢، والبحر ٦٩/٨، والقرطبي ٢٢٢/١٦،
والمحتسب ٢٦٨/٢.

(٣) عبارته في المحتسب ٢٦٨/٢ «وَأَمَّا يَهْلِكُ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَاللَّامِ جَمِيعًا فَشَاذَةٌ وَمَرْغُوبٌ
عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْمَاضِي هَلِكٌ فَعَلَ مَفْتُوحَةً الْعَيْنَ وَلَا يَأْتِي يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِيهِمَا جَمِيعًا
إِلَّا الشَّاذَّ».

سورة محمد ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوز فيه الرفع على الابتداء.
والخيرُ الجملةُ مِنْ قوله: «أَصْلُ أَعْمَالِهِمْ»، ويجوزُ نصبُه على الاشتغالِ بفعلٍ
مقدّرٍ يُفسّره «أَصْلُ» من حيثُ المعنى أي: خَيَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا.

آ. (٢) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوز فيه الوجهان المتقدمان.
وتقديرُ الفعلِ: «رَجِمَ الَّذِينَ آمَنُوا».

قوله: «بِمَا نَزَّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» العامةُ على بناءه للمفعول مشدداً. وزيد ابن
علي^(١) وابن مقسم «نَزَّلَ» مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى. والأعمش «أُنْزِلَ»
بهمزة التعديّة مبنياً للمفعول. وقُرىء «نَزَلَ» ثلاثياً مبنياً للفاعل.

قوله: «وَهُوَ الْحَقُّ» جملةٌ معترضةٌ بين المبتدأ والخبر، أو بين المفسّر
والمفسّر. وتقدّم تفسيرُ البال في طه^(٢).

آ. (٣) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ.

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٧٣/٨، والمحرق ٤٩/١٥.

(٢) في الآية ٥١.

والخيرُ الجارُ بعده. والثاني: قاله الزمخشري^(١) أنه خبرٌ مبتدأ مضمَّر أي: الأمرُ ذلك بسببِ كذا. فالجارُ في محلِّ نصبٍ. قال الشيخ^(٢): «ولا حاجةٌ إليه».

قوله: «كذلك يَضْرِبُ» خَرَّجَهُ الزمخشري^(٣) على: مِثْلُ ذلك الضربِ يَضْرِبُ اللَّهُ للناسِ أمثالَهُم. والضميرُ راجعٌ إلى الفريقين أو إلى الناسِ، على معنى: أنه يَضْرِبُ أمثالَهُم لأجلِ الناسِ لِيَعْتَبِرُوا.

آ. (٤) قوله: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ﴾: العاملُ في هذا الظرفِ فعلٌ مقدرٌ هو العاملُ في «ضَرَبَ الرِّقَابَ» تقديرُهُ: فاضربوا الرقابَ وقتَ ملاقاتِكُم العدوَّ. ومنع أبو البقاء^(٤) أَنْ يَكُونَ المصدرُ نفسه عاملاً قال: «لأنه مؤكَّد». وهذا أحدُ القولَين في المصدرِ النائبِ عن الفعلِ نحو: «ضَرَباً زَيْداً» هل العملُ منسوبٌ إليه أم إلى عامِلِهِ؟ ومنه^(٥):

٤٠٥٠— على حينَ ألْهَى الناسَ جُلَّ أمُورِهِم
فَنَدَلًا زَرِيقُ المَالِ نَدَلُ الثُّعَالِبِ

فالْمَالُ منصوبٌ: إمَّا بـ «أَنْدَلُ» أو بـ «نَدَلًا»، والمصدرُ هنا أَضْيَفَ إلى معمولِهِ. وبه اسْتَدِلَّ على أَنَّ العملَ للمصدرِ لإضافَتِهِ إلى ما بعده، ولو لم يكن عاملاً لما أَضْيَفَ إلى ما بعده.

(١) الكشف ٥٣٠/٣.

(٢) البحر ٧٣/٨.

(٣) الكشف ٥٣٠/٣.

(٤) الإملاء ٢٣٦/٢.

(٥) تقدم برقم ٢.

قوله: «حتى إذا» هذه غايةٌ للأمرِ بَضْرِبِ الرقاب. وقرأ^(١) السُّلَمِيُّ «فَيُذَوُّوا» بكسر الشين. وهي ضعيفةٌ جداً. والوفاق بالفتح - وفيه الكسر - اسمٌ ما يُوثَقُ به.

قوله: «فإِذَا مَنَّا بَعْدَ وَإِذَا فِدَاءٌ» فيهما وجهان، أشهرهما: أنهما منصوبان على المصدر بفعلٍ لا يجوزُ إظهارُهُ؛ لأنَّ المصدرَ متى سَبَقَ تفصيلاً لعاقبةِ جملةٍ وَجَبَ نصبُهُ بإضمارِ فَعْلٍ لا يجوزُ إظهارُهُ والتقديرُ: فإِذَا أَنْ تَمُنُوا مَنَّا، وَإِذَا تُفَادُوا فِدَاءً. ومثله^(٢):

٤٠٥١- لِأَجْهَدَنَّ فَإِذَا دَرَزَ وَقَعَةٍ
تُخْشَى وَإِذَا بَلُوغُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

والثاني: - قاله أبو البقاء^(٣) - أنهما مفعولان بهما لعاملٍ مقدرٍ تقديره: «أَوَّلُوهُمْ مَنَّا، واقبلوا منهم فداءً». قال الشيخ^(٤): «وليس بإعرابٍ نحوي». وقرأ^(٥) ابن كثير «فَدَى» بالقصر. قال أبو حاتم: «لا يجوزُ؛ لأنه مصدرٌ فادَيْتُهُ» ولا يُلْتَفَتُ إليه؛ لأنَّ الفراء^(٦) حكى فيه أربع لغاتٍ: المشهورةُ المَدُّ والإعرابُ: فداء لك، وفداءً بالمد أيضاً والبناء على الكسر والتنوين، وهو غريبٌ جداً. وهذا يُشَبِّه قولَ بعضهم «هؤلاء» بالتنوين، وفدى بالكسر مع القصر، وفدى بالفتح مع القصر أيضاً.

(١) البحر ٧٤/٨.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٧٥/٨، والهمع ١٩٢/١، والدرر ١٦٥/١.

(٣) الإملاء ٢٣٦/٢.

(٤) البحر ٧٥/٨.

(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٧٥/٢، والبحر ٧٥/٨، والقرطبي ٢٢٦/١٦.

(٦) لم ترد في «معاني القرآن».

والأوزارُ هنا: الأثقال، وهو مجازٌ. قيل: هو من مجاز الحذف أي: أهل الحرب. والأوزار عبارة عن آلات الحرب. قال الشاعر^(١):

٤٠٥٢ — وأَعَدَّدْتُ لِلْحَرْبِ أَوْزَارَهَا
رِمَاحاً طَوَالاً وَخَيْلاً ذُكُوراً

و«حتى» الأولى غاية لَضَرْبِ الرُّقَابِ، والثانية لـ «شُدُوا». ويجوز أن يكونا غائبتين لَضَرْبِ الرُّقَابِ، على أن الثانية توكيد أو بدل.

قوله: «ذلك» يجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمرة أي: الأمرُ ذلك، وأن يتصَبَّ بإضمارِ أَفْعَلُوا.

قوله: «لِيُثْلَوْ بِعَضْكَم» أي: ولكن أَمَرَكُم بالقتال لِيُثْلَوْ.

قوله: «قُتِلُوا» قرأ العامة «قاتلوا» وأبو عمرو^(٢) وحفص «قُتِلُوا» مبنياً للمفعول على معنى: أَنَّهُمْ قُتِلُوا وماتوا، أصاب القتل بعضهم كقوله: «قُتِلَ معه رِيَّون»^(٣). وقرأ الجحدري «قُتِلُوا» بفتح القاف والتاء خفيفة، ومفعولُه محذوف. [٨٠٤/ب] وزيد بن ثابت والحسن وعيسى «قُتِلُوا» بتشديد التاء مبنياً للمفعول. /

وقرأ^(٤) أمير المؤمنين علي «تُضَلُّ» مبنياً للمفعول «أعمالهم» بالرفع لقيامه مقام الفاعل. وقرئ «تُضِلُّ» بفتح التاء، «أعمالهم» بالرفع فاعلاً.

آ. (٦) قوله: ﴿عَرَفَهَا﴾: يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون مستأنفة. والثاني: أن تكون حالاً فيجوز أن تُضْمِرَ «قد» وأن لا تُضْمِرَ.

(١) تقدم برقم ١٨٩٩.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٦٠٠، والنشر ٣٧٤/٢، والحجة ٦٦٦، والتيسير ٢٠٠، والبحر ٧٥/٨، والقرطبي ٢٣٠/١٦.

(٣) الآية ١٤٦ من آل عمران. وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. الدرر ٤٢٨/٣.

(٤) البحر ٧٥/٨، والكشاف ٥٣١/٣، حيث ذكر الأول بالياء والثاني بالتاء.

و«عَرَفَهَا»: من التعريف الذي هو ضد الجهل. وقيل: من الرُّفْع. وقيل: من العَرَف وهو الطُّب. وقرأ^(١) أبو عمرو في رواية «وَيُدْخِلُهُمْ» بسكون اللام. وكذا ميمُ «نُطْعِمُكُمْ»^(٢) وعين «يَجْمَعُكُمْ»^(٣) كأنه يَسْتَقِيلُ الحركات. وقد قرأت له بذلك في «يُشْعِرُكُمْ»^(٤) و«يَنْصُرُكُمْ»^(٥) وبابه.

آ. (٧) قوله: ﴿وَيُثَبِّتُ﴾: قرأه العامة مُشَدِّدًا. وروى^(٦) عن عاصم تخفيفه مِنْ أَثَبَّتْ.

آ. (٨) قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوز أَنْ يَكُونَ مبتدأ، والخبرُ محذوف. تقديره: فَتَعَسُّوا وَأَتَعَسُّوا، يَدُلُّ عَلَيْهِ «فَتَعَسَّا» فتعسًا منصوبٌ بالخبر. وَدَخَلَتِ الفاءُ تشبيهاً للمبتدأ بالشرط. وَقَدَّرَ الزمخشري^(٧) الفعلَ الناصبَ لـ «تَعَسَّا» فقال: «لأنَّ المعنى: فقال تعسًا أي^(٨): ففَضَى تَعَسًّا لَهُمْ». قال الشيخ^(٩): «وإضمارُ ما هو من لفظِ المصدرِ أَوْلَى». والثاني: أَنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يُقَسِّرُهُ «فَتَعَسَّا لَهُمْ» كما تقول: زيداً جَدْعاً لَهُ، كَذَا قال الشيخ^(١٠) تابعاً للزمخشري^(١١). وهذا لا يجوزُ لأنَّ «لَهُمْ» لا يَتَعَلَّقُ بِـ «تَعَسَّا»، إِنَّمَا هُوَ

(١) وهي رواية العباس بن الفضل عنه، كما في المحرر ٥٤/١٥.

(٢) الآية ٩ من الإنسان.

(٣) الآية ٩ من التغابن.

(٤) الآية ١٠٩ من الأنعام.

(٥) الآية ٢٠ من الملك.

(٦) في رواية المفضل عنه كما في البحر ٧٦/٧.

(٧) الكشاف ٥٣٢/٣.

(٨) الكشاف: أو.

(٩) البحر ٧٦/٨.

(١٠) البحر ٧٦/٨.

(١١) الكشاف ٥٢٣/٣.

متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه بيانٌ أي: أعني لهم: وقد تقدّم تحقيقُ هذا والاستدلالُ عليه. فإنَّ عَنياً إضماراً من حيث مطلقُ الدلالة لا من جهة الاشتغال فمُسَلَّمٌ، ولكنَّ تأباه عبارتهما وهي قولُهما: منصوبٌ بفعلٍ مضميرٍ يُفسره «فَتَعَسَّأَ لَهُمْ»، و«أَضَلَّ» عطفٌ على ذلك الفعل المقدر أي: أتعسَّه وأضلَّ أعمالهم. والتَّعَسَّ: ضدُّ السَّعَدِ. يقال: تَعَسَّ الرجلُ بالفتح تَعَسَّاً وتَعَسَّه اللهُ. قال مجمَّع^(١):

٤٠٥٣- تقول وقد أفرَدْتُها مِنْ حَلِيلِها

تَعَسَّتْ كما أَتَعَسَّتَنِي يا مُجَمَّعُ

وقيل: تعس بالكسر، عن أبي الهيثم وشمر وغيرهما. وعن أبي عبيدة^(٢): تَعَسَّه وَأَتَعَسَّه متعديان فهما مما اتَّفَقَ فيهما فَعَلْ وأَفْعَلْ وقيل: التَّعَسَّ ضدُّ الانتعاش. قال الزمخشري^(٣): «وَتَعَسَّأَ لَهُ نَقِيضُ لَعَا لَهُ» يعني أنَّ كلمة «لَعَا» بمعنى انتعش. قال الأعشى^(٤):

٤٠٥٤- بِذَاكَ لَوْثٌ عَفْرَنَاءُ، إِذَا عَثَرَتْ

فَالْتَّعَسَّ أَذْنَى لَهَا مِنْ أَنْ أَقُولَ لَعَا

وقيل: التَّعَسَّ الهلاك. وقيل: التَّعَسَّ الجُرُّ على الوجه، والنَّكْسُ الجُرُّ على الرأس.

آ. (٩) قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ «ذلك» مبتدأ، والخبرُ الجارُّ بعده، أو خبرٌ مبتدأ مضمير. أي: الأمرُ ذلك بسبب أنهم كرهوا،

(١) البيت لمجمَّع بن هلال وهو في اللسان (تعس)، والبحر ٧٠/٨.

(٢) لم يرد في «المجاز».

(٣) الكشف ٥٣٢/٣.

(٤) ديوانه ١٣. اللُّوث: القوة. العفرنة: الغول شبه ناقته بها.

أو منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ أي: فَعَلَّ بهم ذلك بسببِ أنهم كَرِهوا، فالجارُّ في الوجهَيْن الأخيرَيْن منصوبٌ المحلُّ.

آ. (١٠) قوله: ﴿دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حَذَفَ مفعولُهُ أي: أهلكَ اللَّهُ بيوتَهُم وخَرَّبَهَا عليهم، أو يُضْمَنَ «دَمَّرَ» معنى: سَخَطَ اللَّهُ عليهم بالتدمير.

قوله: «أمثالها» أي: أمثال العاقبة المتقدمة. وقيل: أمثال العقوبة. وقيل: التذمير. وقيل: الهلكة. والأولُ أَوْلَى لتقدُّم ما يعودُ عليه الضميرُ صريحاً مع صحة معناه.

آ. (١١) قوله: ﴿ذَلِكَ بَأْسٌ﴾: كقولُه فيما تقدَّم^(١). والوَلِيُّ هنا: الناصِرُ.

آ. (١٢) قوله: ﴿كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ﴾: إمَّا حَالٌ مِنْ ضميرِ المصدرِ أي: يأكلوا^(٢) الأكلَ مُشَبَّهاً أَكَلَ الْأَنْعَامِ، وإمَّا نَعَتْ لمصدرٍ أي: أَكَلًا مثلَ أَكَلَ الْأَنْعَامِ.

قوله: «والنارُ مَثْوًى لَهُمْ» يجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ استثنافاً. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً، ولكنَّها مقدرةٌ أي: يأكلون مُقَدَّراً ثَوِيَّهُمْ في النار.

آ. (١٣) قوله: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ يريدُ أهلَ قَرْيَةٍ، ولذلك راعى هذا المقدَّرَ في «أَهْلَكْنَاهُمْ» «فلا ناصرَ لَهُمْ» بعد ما راعى المضافَ في قوله: «هي أشدُّ» والجملةُ مِنْ «هي أشدُّ» صفةٌ لقَرْيَةٍ. وقال ابنُ عطية^(٣):

(١) الآية ٩.

(٢) لا وجه لحذف النون.

(٣) المحرر ١٥/٥٨.

«نَسَبَ الإِخْرَاجَ للقرية، حَمَلًا عَلَى اللفظ، وقال: «أهلكتناهم» حَمَلًا عَلَى المعنى». قال الشيخ^(١): «وظاهرُ هذا الكلام لا يَصِحُّ؛ لأن الضميرَ في «أهلكتناهم» ليس عائداً عَلَى المضافِ إِلَى القرية التي أَسْنَدَ إِلَيْهَا الإِخْرَاجَ، بَلْ عَلَى أَهْلِ القرية، فِي قَوْلِهِ: «وَكَايُنْ مِنْ قَرْيَةٍ» [فَإِنْ كَانَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «حَمَلًا عَلَى المعنى» أَي: معْنَى القَرْيَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَكَايُنْ مِنْ قَرْيَةٍ»]^(٢) فَهُوَ صَحِيحٌ، لَكِنْ ظَاهِرُ قَوْلِهِ: «حَمَلًا عَلَى اللفظ» وَ«حَمَلًا عَلَى المعنى» أَنَّ يَكُونُ فِي مَدْلُولٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ عَلَى هَذَا يَبْقَى «كَأَيُنْ» مُقْلَبًا غَيْرَ مُحَدَّثٍ عَنْهُ بِشَيْءٍ، إِلَّا أَنَّ يُتَخَيَّلَ أَنَّ «هِيَ أَشَدُّ» خَبِرَ عَنْهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ صِفَةٌ لِقَرْيَةٍ. قُلْتُ: وَابْنُ عَطِيَّةٍ إِنَّمَا أَرَادَ لَفْظَ القَرْيَةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ لَا مِنْ حَيْثُ التَّعْيِينُ.

آ. (١٤) قَوْلُهُ: ﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾: مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ «كَمَنْ زُيِّنَ»، وَحُمِلَ عَلَى لَفْظِ «مَنْ» فَأُفْرِدَ فِي قَوْلِهِ: «لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ» وَعَلَى الْمَعْنَى فَجُمِعَ فِي قَوْلِهِ: «وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ»، وَالْجُمْلَةُ مِنْ «اتَّبَعُوا» عَطْفٌ عَلَى «زُيِّنَ» فَهُوَ صَلَةٌ.

آ. (١٥) قَوْلُهُ: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾: فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَقْدَرٌ. فَقَدَّرَهُ النَّصْرُ بْنُ شَمِيلٍ: مَثَلُ الْجَنَّةِ مَا تَسْمَعُونَ، فَ «مَا تَسْمَعُونَ» خَبَرُهُ، وَ «فِيهَا أَنْهَارٌ» مُفَسَّرُ لَهُ. وَقَدَّرَهُ سَيَّوِيهِ^(٣): «فِيمَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ مَثَلُ الْجَنَّةِ»، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا أَيْضاً مُفَسَّرَةٌ لِلْمَثَلِ. الثَّانِي: أَنَّ «مَثَلٌ» زَائِدَةٌ تَقْدِيرُهُ: الْجَنَّةُ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ. وَنَظِيرُ زِيَادَةِ «مَثَلٌ» هُنَا زِيَادَةُ «اسْمٌ» فِي قَوْلِهِ^(٤):

(١) البحر ٧٨/٨.

(٢) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.

(٣) الكتاب ٧١/١.

(٤) تقدم برقم ١٨.

٤٠٥٥ — إلى الحَوْلِ ثم اسْمُ السَّلامِ عليكمَا

.....

الثالث: أَنَّ «مَثَلَ الْجَنَّةِ» مبتدأ، والخبر قوله: «فيها أنهار»، وهذا ينبغي أَنْ يمتنع؛ إذ لا عائد من الجملة إلى المبتدأ، ولا يَنْفَعُ كَوْنُ الضمير عائداً على ما أُضيف إليه المبتدأ. الرابع: أَنَّ «مَثَلَ الْجَنَّةِ» مبتدأ، خبره «كَمْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ»، فَقَدَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(١): «أَمَثَلُ أَهْلِ الْجَنَّةِ كَمْ هُوَ خَالِدٌ»، فَقَدَّرَ حَرْفَ الْإِنْكَارِ وَمُضَافاً لِيَصِحَّ. وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «أَمَثَلُ الْجَنَّةِ كَمَثَلِ جَزَاءٍ مَنْ هُوَ خَالِدٌ». وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «فيها أنهار» على هذا فيها ثلاثة أوجه، أحدها: هي حال من الجنة أي: مستقرّة فيها أنهار. الثاني: أنها خبر لمبتدأ مضمرة أي: هي فيها أنهار، كأن قائلها قال: ما مثْلُها؟ فقل: فيها أنهار. الثالث: أَنْ تَكُونَ تَكْريراً لِلصَّلَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي حَكْمِهَا لَا تَرَى إِلَى أَنَّهُ يَصِحُّ قَوْلُكَ: التي فيها أنهار، وإنما عَرِيَ قَوْلُهُ: «مَثَلُ الْجَنَّةِ» من حرفِ الْإِنْكَارِ تَصْوِيراً لِمَكَابَرَةٍ مَنْ يُسَوِّي بَيْنَ الْمُسْتَمْسِكِ بِالْبَيِّنَةِ وَبَيْنَ التَّابِعِ هَوَاهُ كَمْ يُسَوِّي بَيْنَ الْجَنَّةِ الَّتِي صَفْتُهَا كَيْتَ وَكَيْتَ، وَبَيْنَ النَّارِ الَّتِي صَفْتُهَا أَنْ يُسْقَى أَهْلُهَا الْحَمِيمَ. وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الْقَائِلِ^(٣):

٤٠٥٦ — أَفَرَحَ أَنْ أُرْزَأَ الْكَرَامَ وَأَنْ
أُورَثَ دَوْدًا شَصَائِصاً نَبِلاً

هو كلامٌ مُنْكَرٌ لِلْفَرَحِ بِرُزْئِهِ الْكَرَامَ وَوِرَاثَةِ الدَّوْدِ، مع تَعَرِيهِ من حرفِ الْإِنْكَارِ، ذَكَرَ ذَلِكَ كُلَّهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) بِأَطْوَلٍ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ.

(١) المحرر ٦٠/١٥.

(٢) الكشف ٥٣٣/٣.

(٣) تقدم برقم ٣٤٠.

(٤) الكشف ٥٣٣/٣.

وقرأ^(١) علي بن أبي طالب «مثال الجنة». وعنه أيضاً وعن ابن عباس وابن مسعود «أمثال» بالجمع.

قوله: «آسِن» قرأ^(٢) ابن كثير «آسِن» بزنة حَزِرٍ وهو اسمُ فاعِلٍ مِنْ آسِنَ بالكسرِ يَأْسِنُ^(٣)، فهو آسِنٌ كـ حَزِرٍ يَحْزِرُ فهو حَزِرٌ. والباقون «آسِن» بزنة ضاربٍ مِنْ آسَنَ بالفتح يَأْسِنُ، يقال: آسَنَ الماءُ بالفتح يَأْسِنُ ويَأْسِنُ بالكسر والضمُّ أَسُونًا، كذا ذكره ثعلب في «فصيحته». وقال اليزيدي: «يقال: آسِنَ بالكسرِ يَأْسِنُ بالفتح أَسْنًا أي: تَغَيَّرَ طَعْمُهُ. وأما آسِنَ الرجلُ — إذا دَخَلَ بشراً فإصابه مِنْ رِيحِها ما جعل في رأسه دُوراً — فأَسِنَ بالكسرِ فقط. قال الشاعر^(٤):

٤٠٥٧ — قَدْ أَتَرَكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلَهُ

يَمِيدُ فِي الرَّمْحِ مَيْدَ الْمَائِحِ الْأَسِنِ

وُقرئ «يَسِن» بالياء بدلَ الهمزة. قال أبو علي^(٥): «هو تخفيفُ آسِن» وهو تخفيفٌ غريبٌ.

قوله: «لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ» صفةٌ لـ «لَبِنٍ». قوله: «لَذَّةٌ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْنِيثٌ

(١) انظر في قراءتها: القرطبي ٢٣٦/١٦، والمحتسب ٢٧٠/٢، والشواذ ١٤٠.

(٢) السبعة ٦٠٠، والنشر ٣٧٤/٢، والتيسير ٢٠٠، والقرطبي ٢٣٦/١٦، والحجة ٦٦٧، والبحر ٧٩/٨.

(٣) اللازم، لأن المتعدي يأتي على فاعل نحو عِلِمَ فهو عالم. انظر: الارتشاف ٢٣٣/١.

(٤) البيت لزهير وهو في ديوانه ١٢١، وروايته:

يُغَادِرُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلَهُ يَمِيلُ فِي الرَّمْحِ مَيْدَ الْمَائِحِ الْأَسِنِ
وهو في اللسان (أسن). ومصفراً أنامله: أي دنا موته. والمائح: الذي يمدُّ من فوق.

(٥) الحجة (خ) ٣١٢/٤.

لَذَّ، وَلَذُّ بِمَعْنَى لَذِيذٌ، وَلَا تَأْوِيلَ عَلَى هَذَا، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّراً وَصِفَ بِهِ .
وفيه التَّأْوِيلَاتُ المشهورةُ . والعامةُ على جَرِّ «لَذَّةٍ» صفةً لـ «خَمْرِ» وقُرِئَ^(١)
بالنصب على المفعول له، وهي تؤيِّدُ المصدريَّةَ في قراءةِ العامةِ، وبالرفعِ صفةً
لـ «أنهَارٍ»، ولم تُجَمَّعْ لأنها مصدرٌ إن قيلَ به، وإنْ لا فلأنَّها صفةٌ لجمعٍ غيرِ
عَاقِلٍ، وهو يُعَامَلُ معاملةَ المؤنثةِ الواحدةِ .

قوله: «مِنْ عَسَلٍ» نقلوا في «عَسَلٍ» التذكيرَ والتأنيثَ^(٢)، وجاء القرآنُ
على التذكيرِ في قوله: «مُصَقًّى». والعَسَلَانُ: العَدُوُّ. وأكثرُ استعمالِهِ في
الذئبِ، يقال: عَسَلَ الذئبُ والشعلبُ، وأصلُهُ مِنْ عَسَلَانِ الرُّمَحِ وهو اهتزازُهُ،
فكأنَّ العاديَّ يهزُّ أعضاءَهُ ويُحَرِّكُهَا قال الشاعر^(٣) /

[٨٠٥/ب]

٤٠٥٨- لَذْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ

فيه كما عَسَلَ الطريقُ الشعْلُبُ

وكني بالمُسَيْلَةِ عن الجماعِ لِمَا بينهما. قال عليه السلام: «حتى تَدُوقِي
عُسَيْلَتَهُ ويدُوقُ عُسَيْلَتَكَ»^(٤) .

قوله: «مِنْ كُلِّ الثمراتِ» فيها وجهان، أحدهما: أن هذا الجارُ صفةٌ
لمقدِّرٍ، ذلك المقدِّرُ مبتدأٌ، وخبرُهُ الجارُ قبلَهُ وهو «لَهُمْ». و«فيها» متعلِّقٌ بما
تعلَّقَ به. والتقديرُ: ولَهُمْ فيها زوجانِ مِنْ كُلِّ الثمراتِ، كأنه انتزَعَهُ مِنْ قَوْلِهِ

(١) البحر ٧٩/٨.

(٢) ممن نقل تأنيثه ابن فارس في كتابه: المذكر والمؤنث ص ٥٣، ونقل في اللسان
اللغتين (عسل).

(٣) تقدم برقم ٢١٥٣.

(٤) رواه البخاري. انظر: الفتح ٢٨٤/٩، وكتاب الطلاق، ٧، باب من قال لامرأته:
أنت عليّ حرام.

تعالى : «فيهما مِنْ كُلِّ فاكهة زوجان»^(١) وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ : صَنَفٌ ، وَالأَوَّلُ الْيَقِينُ .
والثاني : أن : «مِنْ» مَزِيدَةٌ فِي الْمَبْتَدَأِ^(٢) .

قوله : «وَمَغْفِرَةٌ» فِيهِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى ذَلِكَ الْمَقْدَرِ لَا بِقَيِّدٍ كَوْنِهِ فِي الْجَنَّةِ أَي : وَلَهُمْ مَغْفِرَةٌ ، لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ تَكُونُ قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ . وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ حِينَئِذٍ أَي : وَنَعِيمٌ مَغْفِرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ نَاشِئٌ عَنِ الْمَغْفِرَةِ ، وَهُوَ فِي الْجَنَّةِ .

والثاني : أَن يُجْعَلَ خَبَرُهَا مَقْدَرًا أَي : وَلَهُمْ مَغْفِرَةٌ . وَالْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ .
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ : أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي قَبْلَ هَذَا فِيهِ الْإِخْبَارُ بـ «لَهُمْ» الْمَلْفُوظُ بِهِ عَنْ سَنَنِ ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ ، وَ«مَغْفِرَةٌ» ، وَفِي الْوَجْهِ الْآخَرِ الْخَبَرُ جَارٌّ آخَرٌ ، حُذِفَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ .

قوله : «كَمْ مِنْ هُوَ» قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْ «مَثَلُ الْجَنَّةِ» بِالتَّأْوِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عَنْ ابْنِ عَطِيَّةٍ وَالزَّمَخْشَرِيِّ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ نَجْعَلْهُ خَبَرًا عَنْ «مَثَلُ» فَفِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ ، أَحَدُهَا : أَنَّهُ خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : أَحَالِ هَؤُلَاءِ الْمُتَّقِينَ كَحَالِ مَنْ هُوَ خَالِدٌ . وَهَذَا تَأْوِيلٌ صَحِيحٌ . وَذَكَرَ فِيهِ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) الْأَوْجَهَ الْبَاقِيَةَ وَقَالَ : «وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَي : حَالُهُمْ كَحَالِ مَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ . وَقِيلَ : هُوَ اسْتَهْزَاءٌ بِهِمْ . وَقِيلَ : هُوَ عَلَى مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ، أَي : أَكَمْ هُوَ خَالِدٌ . وَقِيلَ : فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ أَي : يُشَبِّهُونَ حَالَ مَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ» .
انتهى . مَعْنَى قَوْلِهِ : «وَقِيلَ هُوَ اسْتَهْزَاءٌ» أَي : إِنْ الْإِخْبَارُ بِقَوْلِكَ : حَالُهُمْ كَحَالِ مَنْ ، عَلَى سَبِيلِ الْاسْتَهْزَاءِ وَالتَّهْكُمِ .

(١) الآية ٥٢ من الرحمن .

(٢) وهذا مذهب مَنْ لَا يَشْتَرِطُ دُخُولَهَا عَلَى نَكْرَةِ وَهُوَ الْأَخْفَشُ .

(٣) الإمام ٢/٢٣٧ .

قوله: «وَسُقُوا» عَطَفَ عَلَى الصَّلَاةِ، عَطَفَ فَعْلِيَّةٌ عَلَى اسْمِيَّةٍ، لَكِنَّهُ رَاعَى فِي الْأَوَّلِ لَفْظَ «مَنْ» فَأَفْرَدَ، وَفِي الثَّانِيَةِ مَعْنَاهَا فَجَمَعَ.

وَالْأَمْعَاءُ: جَمْعُ مِعَى بِالْقَصْرِ، وَهُوَ الْمُضْرَأُ الَّذِي فِي الْبَطْنِ وَفَدُ وُصِفَ بِالْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ^(١):

..... -٤٠٥٩-

وَمِعَى جِيَاعَا

على إرادة الجنس. وألفه عن ياءٍ بدليل قولهم: مِعَان.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَنفَا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الحال، فقدَّره أبو البقاء^(٢): «ماذا قال مُؤْتِنَا». وقدَّره غيره: مُبْتَدِئاً أي: ما القول الذي اتَّخَذَهُ الآن قَبْلَ انفصَالِهِ عَنْهُ. والثاني: أنه منصوبٌ على الظرف أي: ماذا قال الساعة، قاله الزمخشري^(٣). وأنكره الشيخ^(٤) قال: «لأنَّا لم نَعْلَمْ أحداً عَدَّهُ مِنَ الظُّرُوفِ». واختلَفَتْ عِبَارَتُهُمْ فِي مَعْنَاهُ: فظَاهَرُ عِبَارَةِ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنَّهُ ظَرَفٌ حَالِيٌّ كَالآن، وَلِذَلِكَ فَسَّرَهُ بِالسَّاعَةِ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٥): «وَالْمَفْسَّرُونَ يَقُولُونَ: أَنَفَا مَعْنَاهُ السَّاعَةُ الْمَاضِيَةُ الْقَرِيبَةُ مِنَّا وَهَذَا تَفْسِيرٌ بِالْمَعْنَى».

وقرأ^(٦) البزِّيُّ بَخْلَافٍ عَنْهُ «أَنَفَا» بِالْقَصْرِ. وَالباقون بالمدِّ، وهما لغتان

(١) تقدم برقم ٣٣٠٧، والأصل: «جِيَاعُ» ورواية البيت بالنصب.

(٢) الإملاء ٢/٢٣٧.

(٣) الكشف ٣/٥٣٤.

(٤) البحر ٨/٧٩.

(٥) المحرر ١٥/٦٢.

(٦) السبعة ٦٠٠، والتيسير ٢٠٠، والبحر ٨/٧٩، والنشر ٢/٣٧٤.

بمعنى واحد، وهما اسما فاعل ك حاذر وحذير، وآسن وآسن، إلا أنه لم يستعمل لهما فعل مجرد، بل المستعمل ائْتَفَ يَأْتِفُ، واستأنف يستأنف. والائْتَفَ والاستأنف: الابتداء. قال الزجاج^(١): «هو من استأنف الشيء إذا ابتدأه أي: ماذا قال»^(٢) في أول وقت يقرب منا.

آ. (١٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا﴾: يجوز فيه الرفع بالابتداء، والنصب على الاشتغال. و«تقواهم» مصدر مضاف لفاعله. والضمير في «آتاهم» يعود على الله أو على قول المنافقين؛ لأن قولهم ذلك مما يزيد المؤمنين تقوى، أو على الرسول.

آ. (١٨) قوله: ﴿أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾: بدل من الساعة بدل اشتمال. وقرأ^(٣) أبو جعفر الرؤاسي: «إِنْ تَأْتِيَهُمْ» بدل من الشرطية، وجزم ما بعدها. وفي جوابها وجهان، أحدهما: أنه قوله: «فَأَنِّي لَهُمْ» قاله الزمخشري^(٤). ثم قال: «فَإِنْ قُلْتُ: بِمَ يَتَصَلَّ قَوْلُهُ: «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا» عَلَى الْقَرَاءَتَيْنِ؟ قُلْتُ: بِإِتْيَانِ السَّاعَةِ، اتِّصَالِ الْعِلَّةِ بِالْمَعْلُولِ كَقَوْلِكَ: إِنْ أَكْرَمَنِي زَيْدٌ فَأَنَا حَقِيقٌ بِالْإِكْرَامِ أَكْرَمَهُ». والثاني: أن الجواب قوله: «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا»، وإتيان الساعة، وإن كان متحققاً، إلا أنهم عوملوا معاملة الشاك، وحالهم كانت كذا.

والأشراط: جمع شرط بسكون / الرائ وفتحها. قال أبو الأسود^(٥): [٨٠٦/أ]

٤٠٦٠- فَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرْمَعْتَ بِالصَّرْمِ بَيِّنَا

فَقَدْ جَعَلْتَ أَشْرَاطُ أَوْلَهُ تَبْدُو

(١) معاني القرآن له ١٠/٥.

(٢) المطبوعة: «مين».

(٣) المحتسب ٢٧٠/٢، والقرطبي ٢٤١/١٦، والبحر ٧٩/٨.

(٤) الكشف ٥٣٤/٣.

(٥) ديوانه ٦٦، والقرطبي ٢٤٠/١٦.

والأشراط: العلامات، ومنه أشراط الساعة. وأشراط الرجل نفسه أي: ألزمها أموراً. قال أوس^(١):

٤٠٦١ - فَأَشْرَطَ فِيهَا نَفْسَهُ وَهُوَ مُعَصِّمٌ
فَأَلْقَى بِأَسْبَابٍ لَهُ وَتَوَكَّلَا

وَالشَّرْطُ: الْقَطْعُ أَيْضاً، مَصْدَرُ شَرَطَ الْجِلْدَ يَشْرِطُهُ شَرْطاً.

قوله: «فَأَنَّى لهم» «أَنَّى» خبرٌ مقدّمٌ و«ذُكْرَاهُمْ» مبتدأٌ مؤخرٌ أي: أَنَّى لهم التذكير. وإذا وما بعدها معترضٌ وجوابها محذوفٌ أي: كيف لهم التذكير إذا جاءتهم الساعة؟ فكيف يتذكرون؟ ويجوز أن يكون المبتدأ محذوفاً أي: أَنَّى لهم الخلاص، ويكون «ذُكْرَاهُمْ» فاعلاً بـ «جاءتهم».

وقرأ^(٢) أبو عمرو في رواية «بَعَثَ» بفتح الغين وتشديد التاء، وهي صفة، فنصبها على الحال، ولا نظير لها في الصفات ولا في المصادر، وإنما هي في الأسماء نحو: الجربة للجماعة، والشربة للمكان. قال الزمخشري^(٣): «ما أَخَوْفَنِي أَنْ تَكُونَ غَلْطَةً مِنَ الرَّايِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَأَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ «بَعَثَ» بِالْفَتْحِ دُونَ تَشْدِيدِهِ».

آ. (٢٠) قوله: ﴿لَوْلَا نُزِّلَتْ﴾: هذه بمعنى: هَلَا، ولا التفات إلى قول بعضهم: إِنَّ «لَا» زائدةٌ والأصل: لَوْ نُزِّلَتْ. والعامّة على رفع «سورة مُحْكَمَةٌ» لقيامها مقامَ الفاعل. وزيد بن علي^(٤) بالنصبِ فيهما على الحالِ.

(١) ديوانه ٨٧، واللسان (شرط). والمعصم: المتعلق بحبل.

(٢) المحتسب ٢/٢٧٠، البحر ٨/٨٠، والقرطبي ١٦/٢٤١.

(٣) الكشاف ٣/٥٣٥.

(٤) البحر ٨/٨١.

والقائم مقام الفاعل ضميرُ السورة المتقدمة، وسوَّغ وقوع الحال كذا وصَفُها كقولك: الرجل جاءني رجلاً صالحاً. وقُرئ^(١): «فإذا نَزَلَتْ سورةٌ». وقرأ^(٢) زيد بن علي وابن عمير «وَذَكَرَ» مبنياً للفاعل أي: الله تعالى. «القتال» نصباً.

قوله: «نَظَرَ الْمَغْشِيُّ» الأصل: نَظَرًا مِثْلَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ.

قوله: «فَأَوَّلَى لَهُمْ طَاعَةٌ» اختلف اللغويون والمُعربون في هذه اللفظة، فقال الأصمعي^(٣): إنها فعلٌ ماضٍ بمعنى: قاربَ ما يَهْلِكُه وأنشد^(٤):

٤٠٦٢- فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا

وَأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ

أي: قاربَ أن يزيدَ. قال ثعلب: «لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي «أَوَّلَى» أَحْسَنَ مِنْ قولِ الأصمعيِّ»، ولكنَّ الأكثرون على أنه اسمٌ. ثم اختلف هؤلاء فقيل: هو مشتقٌ من الوَلَّى وهو القُرْبُ كقوله^(٥):

٤٠٦٣- يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلِيْهَا

وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

وقيل: هو مشتقٌ من الوَلَّى. والأصل: فيه أوَّلَ فقلبت العين إلى ما بعد اللام فصارَ وزنه أَفْلَع. وإلى هذا نحنا الجرجانيُّ. والأصلُ عدم القلبِ. وأما معناها فقيل: هي تهديدٌ ووعيدٌ كقوله^(٦):

(١) البحر ٨١/٨، والكشاف ٥٣٥/٣، ذكر الأول قراءة «نَزَلَتْ»، وذكر الثاني «نَزَلَتْ».

(٢) القرطبي ٢٤٣/١٦، والبحر ٨١/٨.

(٣) انظر: اللسان (ثلث).

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (ولي).

(٥) البيت لعلامة بن عبدة. وهو في ديوانه ١٣١، والمفضليات ٣٩١. والعوادي هنا: العواتق.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في الصحاح واللسان (ولي).

٤٠٦٤- فَأُولَىٰ نِم أُولَىٰ نِم أُولَىٰ
وَهَلْ لِلدَّرِّ يُحْلَبُ مِنْ مَرَدٍّ

وقال المبرد: يُقال لِمَنْ هَمَّ بالغضب: أُولَىٰ لَكَ، كقولِ أعرابي كان
يُوَالِي رَمِي الصَّيْدِ فَيَقْلُتُ مِنْهُ فيقول: أُولَىٰ لَكَ، ثم رمى صيداً فَقَارَبَهُ فَأَفْلَتَ
مِنْهُ، فقال^(١):

٤٠٦٥- فلو كان أُولَىٰ يُطْعِمُ القومَ صَدَّتْهُمْ
ولكن أُولَىٰ يَتْرُكُ القومَ جُوعاً

هذا ما يتعلَّقُ بِاشتقاقِهِ ومعناه. أمَّا الإعرابُ: فإن قلنا بقول الجمهور فيه
أوجهٌ، أحدها: أنَّ «أُولَىٰ» مبتدأ، و«لَهُمْ» خبره، تقديره: فالهَلَاكُ لَهُمْ. وَسَوْغُ
الابتداء بالنكرة كونه دعاءً نحو: «وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ»^(٢). الثاني: أنه خبرٌ مبتدأ
مضمَرٌ تقديره العقابُ أو الهلاكُ أُولَىٰ لَهُمْ، أي: أقربُ وأذنى. ويجوز أن تكونَ
اللامُ بمعنى الباءِ أي: أُولَىٰ وَاحِقٌ بِهِمْ. الثالث: أنه مبتدأ، و«لَهُمْ» متعلِّقٌ به،
واللامُ بمعنى الباءِ. و«طاعةٌ» خبره، والتقدير: أُولَىٰ بِهِمْ طاعةٌ دُونَ غيرها. وإن
قلنا بقول الأصمعيّ فيكون فعلاً ماضياً وفاعله مضمَرٌ، يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ كأنه
قيل: فَأُولَىٰ هُوَ أَي: الهلاكُ، وهذا ظاهرٌ عبارة الزمخشري حيث قال^(٣):

«ومعناه الدعاءُ عليهم بأنَّ يَلِيَهُمُ المَكْرُوهُ». وقال ابن عطية^(٤): / «المشهورُ من [٨٠٦/ب]
استعمال العرب أنك تقول: هذا أُولَىٰ بِكَ مِنْ هذا أي: أَحَقُّ. وقد تَسْتَعْمَلُ
العربُ «أُولَىٰ» فقط على جهة الحذفِ والاختصارِ لما معها من القول فتقول:

(١) لم أهتمد إلى قائله وهو في اللسان (ولي) والبحر ٧١/٨.

(٢) الآية ١ من الهمزة.

(٣) الكشف ٥٣٦/٣.

(٤) المحرر ٦٧/١٥.

أَوَّلَى لَكَ يَا فُلَانٌ عَلَى جِهَةِ الزُّجْرِ والْوَعِيدِ انتهى . وقال أبو البقاء^(١) : «أَوَّلَى مؤنثة أولات» وفيه نظر لأن ذلك إنما يكون في التذكير والتأنيث الحقيقيين ، أمَّا التأنيث اللفظي فلا يُقال فيه ذلك . وسيأتي له مزيدُ بيانٍ في سورة القيامة إن شاء الله .

آ . (٢١) قوله : ﴿طَاعَةٌ﴾ : فيه أوجه ، أحدها : أنه خبر «أَوَّلَى لهم» على ما تقدّم . الثاني : أنها صفة لـ «سورة» أي : فإذا أنزلت سورة مُحْكَمَةٌ طاعة أي : ذات طاعة أو مطاعة . ذكره مكِّي^(٢) وأبو البقاء^(٣) وفيه بُعدٌ لكثرة الفواصل . الثالث : أنها مبتدأ و «قَوْلٌ» عطْفٌ عليها ، والخبرُ محذوفٌ تقديره : أمثلُ بكم مِنْ غيرهما . وقدّره مكِّي^(٤) : مِنَّا طاعةً ، فقدّره مقدّمًا . الرابع : أن يكونَ خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي : أمرنا طاعةً . الخامس : أن «لهم» خبرٌ مقدّم ، و «طاعةً» مبتدأ مؤخر ، والوقف والابتداء يُعرفان مِمَّا قدّمته فتأملهُ .

قوله : «فإذا عَزَمَ» في جوابها ثلاثة أوجه ، أحدها : قوله : «فلو صدّقوا» نحو : «إذا جاءني طعامٌ فلو جِئْتَنِي أطعمتك» . الثاني : أنه محذوفٌ تقديره : فاصدّقْ ، كذا قدّره أبو البقاء^(٥) . الثالث : أن تقديره : فاقضُوا^(٦) . وقيل : تقديره : كَرِهوا ذلك و «عَزَمَ الأمر» على سبيل الإسنادِ المجازيِّ كقوله^(٧) :

(١) الإملاء ٢/٢٣٧ .

(٢) مشكل الإعراب ٢/٣٠٨ .

(٣) الإملاء ٢/٢٣٧ .

(٤) المشكل ٢/٣٠٧ .

(٥) الإملاء ٢/٢٣٧ .

(٦) وهو تقدير ابن عطية في المحرر ٦٨/١٥ .

(٧) البيت لرويشد بن رميض العنبري ، وقد تمثل به الحجاج في خطبته على أهل

الكوفة . وهو في الكامل ١/٢٦٣ ، والمحرر ٦٨/١٥ . وقيله :

قد شَمَرَتْ عن ساقِها فُشِدُوا

٤٠٦٦- قد جَدَّتِ الحربُ بكم فَجُدُّوا

.....

أو يكونُ على حَذَفٍ مضافٍ أي: عَزَمَ أهلُ الأمرِ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنْ تُقْسِدُوا﴾: خبرٌ «عسى»، والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابه محذوفٌ لدلالة «فهل عَسَيْتُمْ» عليه أو هو يُفسِّره «فهل عَسَيْتُمْ» عند مَنْ يرى تقديمه. وقرأ عليٌّ^(١) «إِنْ تَوَلَّيْتُمْ» بضم التاء والواو وكسر اللام مبنياً للمفعول من الولاية أي: إِنْ وَلَّيْتُمْ أُمُورَ النَّاسِ. وقرئ «وَلَّيْتُمْ» من الولاية أيضاً. وهاتان تَدْلَانِ على أَنَّ «تَوَلَّيْتُمْ» في العامة من ذلك. ويجوز أن يكونَ من الإعراض وهو الظاهرُ. وفي قوله: «عَسَيْتُمْ» إلى آخره التفاتٌ مِنْ غَيْبَةٍ في قوله: «الذين في قلوبهم مَرَضٌ» إلى خطابهم بذلك زيادةً في توبيخهم.

وقرأ العامةُ «وَتَقَطَّعُوا» بالتشديد على التكرير. وأبو عمرو^(٢) في روايةٍ وسلام ويعقوب بالتخفيف، مضارعٌ قَطَعَ. والحسن بفتح التاء والطاء مشددةً. وأصلها تَقَطَّعُوا بَتَاءَيْنِ حُدِفَتْ إحداهما. وانتصابُ «أَرْحَامَكُمْ» على هذا على إسقاط الخافض أي: في أَرْحَامِكُمْ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾: مبتدأ، والموصول خبره. والتقدير: أولئك المُقْسِدُونَ، يَدُلُّ عليه ما تقدَّم. وقوله: «فَأَصَمَّهُمْ». ولم يَقُلْ: فَأَصَمَّ آذَانَهُمْ، و«أَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ» ولم يَقُلْ: أَعَمَّاهُمْ. قيل: لأنَّه لا يَلْزَمُ مِنْ ذَهَابِ الْأُذُنِ ذَهَابُ السَّمَاعِ فلم يتعرَّضَ لها، والأبصار - وهي الأعين - يَلْزَمُ مِنْ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٧٧/٢، والبحر ٨٢/٨، والنشر ٣٧٤/٢، والمحاسب ٢٧٢/٢، والقرطبي ٢٤٥/١٦.

(٢) الإتحاف ٤٧٨/٢، والبحر ٨٢/٨، والنشر ٣٧٤/٢، والقرطبي ٢٤٦/١٦.

ذهابها ذهب الإِبصار ولا يَرِد عليك «في آذانهم وقر»^(١) ونحوه لأنه دون الصَّمم ، والصَّمم أعظم منه .

آ . (٢٤) قوله : ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ﴾ : أم منقطعة . وقد عَرَفَتْ ما فيها . والعائنة «على أَقْفَالِها» بالجمع على أَفْعَال . وقرىء^(٢) «أَقْفَلِها» على أَفْعَل . وقرىء «إَقْفَالِها» بكسر الهمزة مصدرًا كالإِقْبَال . وهذا الكلام استعارةً بليغةً جُعِلَ ذلك عبارةً عن عَدَمِ وصولِ الحقِّ إليها .

آ . (٢٥) قوله : ﴿الشَّيْطَانُ سَوَّلَ﴾ : هذه الجملة خبرٌ «إنَّ الذين ارتدُّوا» . وقد تقدَّم الكلام على «سَوَّلَ»^(٣) معنىً واشتقاقاً . وقال الزمخشري^(٤) هنا : «وقد اشتقَّه من السُّؤْلِ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بالتصريف والاشتقاق جميعاً» كأنه يُشير إلى ما قاله ابن بحر : مِنْ أَنَّ المعنى : أعطاهم سؤْلَهم . ووجه الغلط فيه أَنَّ مادَّةَ السُّؤْلِ من السُّؤَال بالهمز ، ومادَّةُ هذا بالواو فافترقا ، فلو كان على ما قيل لقليل : سَأَلَ بتشديد الهمزة لا بالواو . وفيما قاله الزمخشري نَظَرٌ ؛ لأنَّ السُّؤَالَ له مادتان : سَأَلَ بالهمز ، وسال بالألفِ المتقلبة عن واوٍ ، وعليه قراءة «سال سائل»^(٥) وقوله^(٦) :

٤٠٦٧- سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاجِشَّةً
ضَلْتُ هُذَيْلَ بِمَا سَأَلْتُ وَلَمْ تُصِيبْ

(١) الآية ٤٤ من فصلت .

(٢) انظر في قراءاتها : الشواذ ١٤٠ ، والبحر ٨/٨٣ .

(٣) انظر : الدر المصون ٤٥٧/٦ .

(٤) الكشف ٥٣٧/٣ .

(٥) الآية ١ من المعارج . وهي قراءة ابن عباس . انظر : البحر ٣٣٢/٨ .

(٦) تقدم برقم ٥٠٤ .

وقد تقدّم هذا في البقرة مُستوفى^(١).

قوله: «وَأُمْلِي» العامة على «أُمْلِي» مبنياً للفاعل، وهو ضمير الشيطان. وقيل: هو للباري تعالى. قال أبو البقاء^(٢): «على الأول يكونُ معطوفاً على الخبر، وعلى الثاني يكونُ مُستأنفاً». ولا يلزم ما قاله بل هو معطوفٌ على الخبر في كلا التقديرين، أخبر عنهم بهذا وبهذا. وقرأ^(٣) أبو عمرو في آخرين «أُمْلِي» مبنياً للمفعول، والقائم مقام الفاعل الجار. وقيل: القائم مقامه ضمير الشيطان، ذكره أبو البقاء^(٤)، ولا معنى لذلك. وقرأ يَعْقُوبُ وسلام ومجاهد [أ/٨٠٧] «وَأُمْلِي» بضم الهمزة وكسر اللام وسكون الياء. فاحتملت وجهين، أحدهما: أن يكون مضارعاً مُستنداً لضمير المتكلم أي: وأُمْلِي أنا لهم، وأن يكون ماضياً كقراءة أبي عمرو سَكَنْتَ ياؤُه تخفيفاً. وقد مضى منه جملة.

آ. (٢٦) قوله: ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾: قرأ^(٥) الأخوان وحفص بكسر الهمزة مصدرأً، والباقون بفتحها جمع «سر».

آ. (٢٧) قوله: ﴿فَكَيْفَ﴾: إما خبرٌ مقدّم أي: فكيف علّمه بإسراهم إذا تَوَفَّتْهُمْ؟ وإما منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ أي: فكيف يَصْنَعُونَ؟ وإما خبرٌ لـ «كان» مقدرةٌ أي: فكيف يكونون؟ والظرفُ معمولٌ لذلك المقدّر.

(١) انظر: الدر المصون ١/٣٩٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٣٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٠، والتيسير ٢٠١، والبحر ٨/٨٣، والنشر ٢/٣٧٤، والقرطبي ١٦/٢٤٩، والحجة ٦٦٧.

(٤) الإملاء ٢/٢٣٧.

(٥) السبعة ٦٠١، والبحر ٨/٨٣، والقرطبي ١٦/٢٥٠، والنشر ٢/٣٧٤، والحجة ٦٦٩، والتيسير ٢٠١.

وقرأ^(١) الأعمش «تَوْفَاهُمْ» دُونَ تَاءٍ فَاحْتَمَلَتْ وَجْهَيْنِ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا كَالْعَامَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا حُذِفَتْ إِحْدَى يَاءَيْهِ.

قوله: «يَضْرِبُونَ» حَالٌ: إِمَّا مِنَ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ، أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ.

آ. (٢٩) قوله: «أَنْ لَنْ يُخْرِجَ»: «أَنْ» هَذِهِ مُخَفَّفَةٌ وَ«لَنْ» وَمَا بَعْدَهَا خَبَرُهَا، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ. وَالْأَضْغَانُ: جَمْعُ ضَغْنٍ، وَهِيَ الْأَحْقَادُ وَالضَّغِينَةُ كَذَلِكَ قَالَ^(٢):

٤٠٦٨- وَذِي ضَغْنٍ كَفَفْتُ الْوُدَّ عَنْهُ
وَكُنْتُ عَلَى إِسَاءَتِهِ مُقِيمًا

وقال عمرو بن كلثوم^(٣):

٤٠٦٩- فَإِنَّ الضُّغْنَ بَعْدَ الضُّغْنِ يَغْشَوُ
عَلَيْكَ وَيُخْرِجُ الدَّاءَ الدَّفِينَا
وقيل: الضُّغْنُ الْغَدَاؤُ. وَأُنْشِدَ^(٤):

٤٠٧٠- قُلْ لَابِنِ هِنْدٍ مَا أَرَدْتَ بِمَنْطِقِي
سَاءَ الصَّدِيقِ وَشَيْدَ الْأَضْغَانَا

يقال: ضَغْنٌ بِالْكَسْرِ يَضْغُنُ بِالْفَتْحِ وَقَدْ ضَغْنَ عَلَيْهِ. وَاضْطَغْنَ الْقَوْمُ وَتَضَاغَنُوا، وَأَصْلُ الْمَادَّةِ مِنَ الْإِلْتَوَاءِ فِي قَوَائِمِ الدَّابَّةِ وَالْقَنَاءِ قَالَ^(٥):

(١) الإتحاف ٤٧٨/٢، والبحر ٨٤/٨.

(٢) تقدم برقم ١٦٢٧.

(٣) ديوانه ٧٥، وشرح القصائد السبع ٣٩٢، والدفن: المستتر في القلوب.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٥١/١٦، والبحر ٧١/٨.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (ضغن).

٤٠٧١- إِنَّ قَنَاتِي مِنْ صَلِيبَاتِ الْقَنَا
مَا زَادَهَا التَّثْقِيفُ إِلَّا ضَغْنًا

وقال آخر^(١) :

٤٠٧٢-
كَذَاتِ الضُّغْنِ تَمْشِي فِي الرَّفَاقِ
وَالْأَضْطُغَانُ : الْإِحْتَوَاءُ عَلَى الشَّيْءِ أَيْضًا . وَمِنْ قَوْلِهِمْ : اضْطَغْنْتُ
الصَّبِيَّ أَيُ : اخْتَصَصْتُهُ وَأَنْشَدَ^(٢) :

٤٠٧٣- كَأَنَّهُ مُضْطَغْنٌ صَبِيًّا

وقال آخر^(٣) :

٤٠٧٤- وَمَا اضْطَغْنْتُ سِلَاحِي عِنْدَ مَغْرَضِهَا

.....

وَفَرَسٌ ضَاغِنٌ : لَا يَجْرِي إِلَّا بِالضَّرْبِ .

(١) البيت لبشر بن أبي خازم وصدره :

فإِنَّكَ وَالشُّكَاةُ مِنْ آلِ لَأْمٍ

وهو في ديوانه ١٦٣ ، واللسان (ضغن) .

(٢) البيت للعامرية ، وهو في اللسان (ضغن) ، والقرطبي ٢٥٢/١٦ . وقبله :

يَمْشِي وَرَاءَ الْقَوْمِ سَيْتَهِيًّا

(٣) البيت لابن مقبل . وعجزه :

وَمِرْقَتِي كِرْنَاسِ السَّيْفِ إِذْ شَسَفَا

وهو في ديوانه ١٨٦ ، واللسان (ضغن) ، والقرطبي ٢٥٢/١٦ . والمغرض : جانب
اليدن أسفل الأضلاع . ورناسه : مقبضه والشاسف : الياس . ورواية الديوان
اضْطَغْنْتُ .

آ. (٣٠) قوله: ﴿لَأَرِيْنَاكُمْ﴾: مِنْ رُؤْيَا الْبَصَرِ. وجاء على الأفصح من اتصال الضميرين، ولو جاء على: أَرِيْنَاكَ إِيَّاهُمْ جاز.

قوله: «فَلَعَرَفْتَهُمْ» عطف على جواب لو. وقوله: «وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ» جواب قسم محذوف.

قوله: «فِي لَحْنِ الْقَوْلِ» اللحن يُقالُ بِاعْتِبَارَيْنِ، أَحَدُهُمَا: الْكِنَايَةُ بِالْكَلَامِ حَتَّى لَا يَفْهَمَهُ غَيْرُ مُخَاطَبِكَ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْقَتَالِ الْكَلَابِيِّ فِي حِكَايَةِ لَهُ^(١):

٤٠٧٥- وَلَقَدْ وَحَيْتُ لَكُمْ لَكَيْمًا تَفْهَمُوا
وَلَحَنْتُ لَحْنًا لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ
وقال آخر^(٢):

٤٠٧٦- مِنْطِقُ صَائِبٍ وَتَلَحَّنُ أَحْيَا
نَسًا وَخَيْرُ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْنًا
وَاللَّحْنُ: صَرَفُ الْكَلَامِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَى الْخَطَا. وَقِيلَ: يَجْمَعُهُ هُوَ وَالْأَوَّلُ صَرَفُ الْكَلَامِ عَنْ وَجْهِهِ، يُقَالُ مِنَ الْأَوَّلِ: لَحَنْتُ بَفَتْحِ الْحَاءِ أَلَحْنٌ لَهُ فَأَنَا لَاحِنٌ، وَالْحَنْتُهُ الْكَلَامَ: أَفْهَمْتُهُ إِيَّاهُ فَلَجَّنَهُ بِالْكَسْرِ أَيِ: فَهَمَهُ فَهُوَ لَاحِنٌ. وَيُقَالُ مِنَ الثَّانِي: لَجِنَ بِالْكَسْرِ إِذَا لَمْ يُعْرَبْ فَهُوَ لَجِنٌ.

آ. (٣١) قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى﴾: قَرَأُ^(٣) «وَلَيَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى يَعْلَمَ وَيَبْلُوا أَخْبَارَكُمْ» أَبُو بَكْرٍ الثَّلَاثَةُ بِالْيَاءِ مِنْ أَسْفَلَ يَعْنِي اللَّهُ تَعَالَى. وَالْأَعْمَشُ

(١) ديوانه ٣٦، واللسان (لحن).

(٢) البيت لمالك بن أسماء الفزاري، وهو في الأمالي للقالبي ٥/١، واللسان (لحن).

(٣) السبعة ٦٠١، والنشر ٣٧٥/٢، والحجة ٦٧٠، والبحر ٨٥/٨، والتيسير ٢٠١، والقرطبي ٢٥٤/١٦.

كذلك وتسكين الواو والباقيون بنون العظمة، ورؤيس كذلك وتسكين الواو. والظاهرُ قُطْعُهُ عن الأول في قراءة تسكين الواو. ويجوزُ أَنْ يكونَ سَكَنُ الواو تخفيفاً لقراءة الحسن «أو يَغْفُو الذي»^(١) بسكون الواو.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾: يجوزُ جَزْمُهُ عطفاً على فعل النهي. ونصبُهُ بإضمار «أَنْ» في جواب النهي. وقرأ^(٢) أبو عبد الرحمن بتشديد الدال. وقال الزمخشري^(٣): «مِنْ أَدْعَى الْقَوْمُ وَتَدَاعَوْا مِثْلَ: ارْتَمَوْا إِلَى الصِّيدِ وَتَرَامَوْا». وقال غيره: بمعنى تَغْتَرُّوا يعني تَتَسَبَّحُوا. وتقدّم الخلاف في «السلم»^(٤).

قوله: «وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ» جملةٌ حاليةٌ. وكذلك «والله معكم» وأصل الْأَعْلَوْنَ: الْأَعْلَوْنَ فَأَعِلُّ^(٥).

قوله: «يَتَرَكُّمَ» أي: يُتَفَكِّصُكُمْ، أو يُفَرِّدُكُمْ عنها فهو مِنْ: وَتَرَّتْ الرَّجُلُ إِذَا قَتَلَتْ لَهُ قَتِيلًا، أو نَهَبَتْ مَالَهُ، أو من الوتر وهو الانفراء. وقيل: كلا المعنيين يَرْجِعُ إِلَى الْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّ مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ أَوْ نُهَبَ لَهُ مَالٌ فَقَدْ أُفْرِدَ عَنْهُ.

[ب/٨٠٧]

آ. (٣٧) قوله: ﴿فِيُحْفِكُمْ﴾: عطفت على الشرط و«تَبَخَّلُوا» جواب الشرط.

قوله: «وَيُخْرِجُ أَضْغَانَكُمْ» العامةُ على إسنادِ الفعل إلى ضميرِ فاعلٍ: إمَّا

(١) الآية ٢٣٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٤٩٤/٢.

(٢) الشواذ ١٤١، والمحاسب ٢٧٣/٢، والبحر ٨٥/٨.

(٣) الكشف ٥٣٩/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٥٨/٢.

(٥) أصله الْأَعْلَوْنَ وقعت الواو لآماً رابعة فقلبت ياء فصار الْأَعْلَوْنَ. تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم التقى ساكنان: الألف والواو فحذفت الألف. انظر: معجم مفردات الإعلال ص ١٩٠.

اللَّهُ تعالى أو الرسول أو السؤال ؛ لأنه سبب وهو مجزوم عطفاً على جواب الشرط . وروى عن أبي عمرو رفعه على الاستئناف^(١) . وقرأ أيضاً بفتح الياء وضمّ الراء ورفع «أَضْغَانُكُمْ» فاعلاً بفعله . وابن عباس في آخرين «وَنُخْرِجُ» بالياء مِنْ فوق وضمّ الراء «أَضْغَانُكُمْ» فاعلاً به . ويعقوب «وَنُخْرِجُ» بنون العظمة وكسر الراء «أَضْغَانُكُمْ» نصباً .

وَقُرِءَ «يُخْرِجُ» بالياء على البناء للمفعول «أَضْغَانُكُمْ» رفعاً به . وعيسى كذلك إلا أنه نَصَبَهُ بإضمار «أَنْ» عطفاً على مصدر متوهم أي : يَكُنْ بُخْلُكُمْ وإخراج أَضْغَانِكُمْ .

آ . (٣٨) قوله : ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ : قال الزمخشري^(٢) : «هَؤُلَاءِ» موصولٌ صلته «تَدْعُونَ» أي : أنتم الذين تَدْعُونَ ، أو أنتم يا مخاطبون هَؤُلَاءِ الموصوفون ، ثم استأنف وصفهم كأنهم قالوا : وما وَصَفْنَا؟ فقبل : تَدْعُونَ . قلت : قد تقدّم الكلام على ذلك مُشْبِعاً في سورة آل عمران^(٣) .

قوله : «يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ» بِيَخْلَ وَضَنَّ يَعْدِيَانِ بـ على تارة وبـ عن أخرى . والأجودُ أَنْ يكونا^(٤) حالَ تَعْدِيهِمَا بـ «عن» مضمَّنين معنى الإمساك .

قوله : «وإن تَتَوَلَّوْا» هذه الشرطية عطفٌ على الشرطية قبلها ، و«ثم لا يكونوا» عطفٌ على «يَسْتَبْدِلُ» .

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة محمد ﷺ]

(١) وَيُخْرِجُ . انظر في أوجه قراءتها : البحر ٨/٨٦ ، والمحتسب ٢/٢٧٣ ، والقرطبي

٢٥٧/١٦ ، والإتحاف ٢/٤٧٩ .

(٢) الكشف ٣/٥٣٩ .

(٣) انظر : الدر المصون ٣/٢٣٥ .

(٤) الأصل «يكون» .

سورة الفتح

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾: متعلقُ بفتحنا، وهي لامُ العلة. وقال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف جعل فتح مكة علةً للمغفرة؟ قلت: لم يجعل علةً للمغفرة، ولكن لما عدّد من الأمور الأربعة وهي: المغفرة، وإتمام النعمة، وهداية الصراط المستقيم، والنصر العزيز؛ كأنه قال: يسرنا لك فتح مكة ونصرناك على عدوك؛ لنجمع لك بين عز الدارين وأغراض العاجل والأجل. ويجوز أن يكون فتح مكة من حيث إنه جهاد للعدو سبباً للمغفرة والثواب». وهذا الذي قاله مخالفٌ لظاهر الآية؛ فإن اللام داخلَةٌ على المغفرة، فتكون المغفرة علةً للفتح، والفتح مُعلَّلٌ بها، فكان ينبغي أن يقول: كيف جعل فتح مكة مُعلَّلاً بالمغفرة؟ ثم يقول: لم يجعل مُعلَّلاً. وقال ابن عطية^(٢): «المراد هنا أن الله تعالى فتح لك لكي يجعل الفتح علامةً لغفرانه لك، فكانها لامٌ صيرورة» وهذا كلامٌ ماشٍ على الظاهر. وقال بعضهم: إن هذه اللام لامُ القسم والأصل: لَيَغْفِرَنَّ فَكُسِرَتِ اللامُ تشبيهاً بلام كي، وحذفت النون. وردّ هذا: بأن اللام لا تُكسر، وبأنها لا تنصب المضارع. وقد

(١) الكشف ٥٤١/٣.

(٢) المحرر ٨٧/١٥.

يقال: إن هذا ليس بنصب، وإنما هو بقاء الفتح الذي كان قبل نون التوكيد، بقي ليدل عليها، ولكنه قول مردود.

آ. (٥) قوله: ﴿لِيُدْخِلَ﴾: في متعلق هذه اللام أربعة أوجه، أحدها: محذوف تقديره: يبتلي بتلك الجنود من شاء فيقبل الخير ممن أهله له، والشر ممن قضى له به ليُدْخِلَ ويُعَذِّب. الثاني: أنها متعلقة بقوله: «إِنَّا فَتَحْنَا». الثالث: أنها متعلقة بـ «يُنْصَرِّك». الرابع: أنها متعلقة بـ «يَزِدَادُوا». واستشكل هذا: بأن قوله تعالى: «وَيُعَذِّبُ» عطف عليه، وازديادهم الإيمان ليس مسبباً عن تعذيب الله الكفار. وأجيب: بأن اعتقادهم أن الله يُعَذِّبُ الكفار يزيد في إيمانهم لا محالة. وقال الشيخ^(١): «والازدياد لا يكون سبباً لتعذيب الكفار. وأجيب: بأنه ذكر لكونه مقصوداً للمؤمن. كأنه قيل: بسبب ازديادكم في الإيمان يُدْخِلُكم الجنة، ويُعَذِّبُ الكفار بأيديكم في الدنيا». وفيه نظر؛ كان ينبغي أن يقول: لا يكون مسبباً عن تعذيب الكفار، وهذا يُشبه ما تقدم في «ليغفر لك الله»^(٢).

قوله: «عند الله» متعلق بمحذوف، على أنه حال من «فوزاً» لأنه صفته في الأصل. وجوز أبو البقاء^(٣) أن يكون ظرفاً لمكان، وفيه خلاف، وأن يكون ظرفاً لمحذوف دل عليه الفوز أي: يفوزون عند الله. ولا يتعلق بـ «فوزاً» لأنه مصدر؛ فلا يتقدم معموله عليه. ومن اغتر ذلك في الظرف جوزه.

(١) البحر ٨/٩٠.

(٢) الآية ٢.

(٣) الإملاء ٢/٢٣٨.

- الفتح -

آ. (٦) قوله: ﴿الظَّالِّينَ بِاللَّهِ﴾: صفةٌ للفریقین. وتقدّم الخلاف في «السوء» في التوبة^(١). وقرأ الحسن^(٢) «السُّوء» بالضم فيهما.

آ. (٩) قوله: ﴿لِتُؤْمِنُوا﴾: قرأ^(٣) «ليؤمنوا» وما بعده بالياء من تحت ابن كثير وأبو عمرو رجوعاً إلى قوله: «المؤمنين والمؤمنات». والباقون بناءً الخطاب. وقرأ^(٤) الجحدري «تُعزُّزُوهُ» بفتح التاء وضَمُّ الزاي. وهو أيضاً وجعفر بن محمد كذلك إلا أنهما كسرا الزاي. وابن عباس واليماني «ويُعزُّزُوهُ» كالعامة، إلا أنه بزائعين من العزة. والضمائر المنصوبة راجعة إلى الله تعالى. / [٨٠٨/أ] وقيل: على الرسول إلا الأخير.

آ. (١٠) قوله: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾: خيرٌ «إن الذين». و«يدُّ الله فوق أيديهم» جملةٌ حاليةٌ، أو خبرٌ ثانٍ. وهو ترشيحٌ للمجازي في مبايعة الله. وقرأ^(٥) تمام بن العباس «يُبَايِعُونَ الله». والمفعول محذوفٌ أي: إنما يبايعونك لأجل الله.

قوله: «يُنَكِّثُ» قرأ^(٦) زيد بن علي «يُنَكِّثُ» بكسر الكاف. والعامة على نصب الجلالة المعظمة^(٧). ورفَّعها ابن أبي إسحاق^(٨) على أنه تعالى

(١) انظر: الدر ١٠٥/٦ - ١٠٦.

(٢) القرطبي ٢٦٥/١٦، والبحر ٩١/٨.

(٣) السبعة ٦٠٣، والنشر ٣٧٥/٢، والبحر ٩١/٨، والتيسير ٢٠١، والقرطبي

٢٦٦/١٦، والحجة ٦٧١.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢٧٥/٢، والبحر ٩١/٨.

(٥) المحتسب ٢٧٥/٢، والبحر ٩١/٨، ولم أقف على ترجمة تمام بن العباس.

(٦) البحر ٩٢/٨.

(٧) في قوله تعالى: «بما عاهد عليه الله».

(٨) المحرر ٩٦/١٥. ولم يذكر المصنف هنا أن حفصاً ضم هاء عليه. انظر:

السبعة ٦٠٣.

- الفتح -

عاهدهم . وقرأ^(١) نافع وابن كثير وابن عامر «فَسَنُوتِيهِ» بنون العظمة . والباقون بالياء مِنْ تحت . وقرئ^(٢) «عَهْدَ عَلَيْهِ» ثلاثياً .

آ . (١١) قوله : ﴿شَغَلْتْنَا﴾ : حكى^(٣) الكسائي عن ابن نوح^(٤) أنه قرأ «شَغَلْتْنَا» بالتشديد .

قوله : «ضَرَّأً» قرأ^(٥) الأخوان بضم الضاد . والباقون بفتحها ف قيل : لغتان بمعنى كالفقر والفقر ، والضَّعْف والضَّعْف . وقيل : بالفتح ضد النفع ، وبالضم سوء الحال .

آ . (١٢) وقرأ عبد الله^(٦) «إلى أهلهم» دون ياء ، بل أضاف الأهل مفرداً . وقرئ^(٧) «وَزَيْنٌ» مبنياً للفعل أي : الشيطان أو فِعْلُكُمْ . و«كُتِمَ قوماً بُوراً» أي : صِرْتُمْ . وقيل : على بابها من الإخبار بكونهم في الماضي كذا . والبُورُ : الهلاك . وهو يَحْتَمِلُ أن يكون هنا مصدراً أُخْبِر به عن الجمع كقوله^(٨) :

٤٠٧٧- يا رسولَ الإلهِ إِنَّ لِسَانِي
رَاتِقٌ مَا فَتَقْتُ إِذْ أَنَا بُورٌ

(١) السبعة ٦٠٣ ، والنشر ٣٧٥/٢ ، والبحر ٩٢/٨ ، والتيسير ٢٠١ ، والقرطبي ٢٦٨/١٦ ، والحجة ٦٧٢ .

(٢) البحر ٩٢/٨ .

(٣) الشواذ ١٤١ ، والبحر ٩٣/٨ .

(٤) في البحر إبراهيم بن نوح بن باذان . وفي طبقات القراء ١٤/١ «إبراهيم بن زاذان روى عن الكسائي ، وفي التقريب ٦٠٨ «ابن شنبوذ عن قتيبة ، عن الكسائي» .

(٥) السبعة ٦٠٤ ، والنشر ٣٧٥/٢ ، والحجة ٦٧٢ ، والتيسير ٢٠١ ، والقرطبي ٢٦٨/١٦ .

(٦) عبد الله بن مسعود . انظر : البحر ٩٣/٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٦٥/٣ .

(٧) البحر ٩٣/٨ .

(٨) تقدم برقم ٢٨٨٩ .

ولذلك يَسْتَوِي فِيهِ الْمَفْرُودُ وَالْمَذْكُورُ وَضِدُّهُمَا . ويجوز أن يكون جمع بائر كحائل وحول في المعتل ، وبازل ويُزَل في الصحيح .

آ . (١٣) قوله : ﴿ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ ﴾ : يجوز أن تكون شرطية أو موصولة . والظاهر قائم مقام العائد على كلا التقديرين أي : فلأننا أَعْتَدْنَا لَهُمْ .

آ . (١٥) قوله : ﴿ يُرِيدُونَ ﴾ : يجوز أن يكون مستأنفاً ، وأن يكون حالاً من «المخلفون» ، وأن يكون حالاً من مفعول «دَرُونَا» .

قوله : «كَلَامُ اللَّهِ» قرأ^(١) الأخوان «كَلِمَ» جمع كَلِمَة . والباقيون «كَلَامَ» . وقرأ^(٢) أبو حيوة «تَحْسِدُونَنَا» بكسر السين .

آ . (١٦) قوله : ﴿ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ : العائمة على رَفْعِهِ بإثبات النون عطفاً على «تُقَاتِلُونَهُمْ» أو على الاستئناف أي : أو هم يُسْلِمُونَ . وقرأ^(٣) أُبَيُّ وزيد بن علي يحذف النون نَصْباً بِحَذْفِهَا . والنصبُ بِإِضْمَارِ «أَنْ» عند جمهور البصريين وبـ «أَوْ» نَفْسِهَا عند الجرمي والكسائي ، ويكون قد عَطَفَ مصدرأ مؤولاً على مصدر متوهم . كأنه قيل : يكن قتال أو إسلام . ومثله في النصب قول امرئ القيس^(٤) :

٤٠٧٨ - فقلت له لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

(١) السبعة ٦٠٤ ، والحجة ٦٧٣ ، والتيسير ٢٠١ ، والبحر ٩٤/٨ ، والنشر ٣٧٥/٢ ، والقرطبي ٢٧١/١٦ .

(٢) البحر ٩٤/٨ .

(٣) القرطبي ٢٧٣/١٦ ، والبحر ٩٤/٨ ، والمحرم ١٠٢/١٥ .

(٤) تقدم برقم ١٣٣٥ .

وقال أبو البقاء^(١): «أو بمعنى: إلا^(٢) أن، أو حتى».

آ. (١٨) قوله: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ﴾: منصوبٌ بـ «رَضِي» و«تحت الشجرة» يجوزُ أَنْ يكونَ متعلِّقاً بـ «يُبايعونكَ»، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول. وفي التفسير: أنه عليه السلام كان جالساً تحتها.

آ. (١٩) قوله: ﴿وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾: أي: وآتاكم مغانم، أو آتاهم مغانم، أو أنابهم مغانم، أو أنابكم مغانم، وإنما قَدَّرْتُ الخطابَ والغنيمة؛ لأنه يُقرأ «يأخذونها» بالغيبة - وهي قراءة العامة - «وتأخذونها» بالخطاب، وهي^(٣) قراءة الأعمرش وطلحة ونافع في رواية سقلاب^(٤).

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَلَتَكُونَ﴾: يجوزُ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلِّقٌ بفعلٍ مقدرٍ بعده، تقديره: وَلَتَكُونَ فَعَلَ ذَلِكَ. الثاني: أنه معطوفٌ على علةٍ محذوفة، تقديره: وَعَدَ فَعَجَلَ وَكَفَّ لَتَتَفَعَّلُوا وَلَتَكُونَ، أو لَتَشْكُرُوهُ وَلَتَكُونَ. الثالث: أن الواو مزيدة، والتعليلُ لما قبله أي: وَكَفَّ لَتَكُونَ.

آ. (٢١) قوله: ﴿وَأُخْرَى﴾: يجوزُ فيها أوجه، أحدها: أن تكونَ مرفوعةً بالابتداء، و«لم تَقْدِرُوا عليها» صفتها. و«قد أحاط الله بها» خبرها. الثاني: أن الخبرَ محذوفٌ، مقدرٌ قبلها أي: وثُمَّ أُخْرَى لم تَقْدِرُوا عليها. الثالث: أن تكونَ منصوبةً بفعلٍ مضميرٍ على شريطة التفسير، فيَقْدَرُ الفعلُ مِنْ معنى المتأخر، وهو قد أحاط الله بها أي: وقَضَى اللهُ أُخْرَى.

(١) الإملاء ٢/٢٣٨.

(٢) في المطبوعة «إلى».

(٣) البحر ٨/٩٦، والمحرم ١٥/١٠٧.

(٤) سقلاب بن شيبه أبو سعيد المصري قرأ على نافع، وروى عنه كتاب التمام وروى

عنه الأزرق. توفي سنة ١٩١. انظر: طبقات القراء ١/٣٠٨.

الرابع: أَنَّ تكونَ منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ لا على شريطةِ التفسير، بل لدلالةِ السِّيَاقِ أي: ووعدَ أخرى، أو وآتاكمُ أخرى. الخامس: أَنَّ تكونَ مجرورةٌ بـ «رُبَّ» مقدرةٌ، وتكونُ الواوُ واوُ «رُبَّ»، ذكره الزمخشري^(١). وفي المجرورِ بعد الواوِ المذكورةِ خلافٌ مشهورٌ: هو رُبُّ مضمرٌ أم بنفسِ الواوِ. إلا أنَّ الشيخ^(٢) قال: «ولم تأتِ رُبُّ جارةٌ في القرآنِ على كثرةِ ذَوْرِها» يعني جارةٌ لفظاً، وإلا فقد قيل: إنها جارةٌ تقديراً هنا وفي قوله: «رُبَّما»^(٣) على قولنا: إنَّ «ما» نكرةٌ موصوفةٌ.

قوله: «قد أحاط الله بها»/ يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لـ «أخرى» كما تقدّم، [٨٠٨/ب] أو صفةً ثانيةً إذا قيل: بأنَّ «أخرى» مبتدأ، وخبرُها مضمرٌ أو حالٌ أيضاً.

آ. (٢٣) قوله: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾: مصدرٌ مؤكّد لمضمونِ الجملةِ المتقدمةِ أي: سَنَ اللَّهُ ذلكَ سُنَّةً.

آ. (٢٤) قوله: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾: قرأ^(٤) أبو عمرو «يَعْلَمُونَ» بالياءِ مِنْ تَحْتُ، رجوعاً إلى الغيبةِ في «أيديهم» و«عنهم» والباقون بالخطاب، رجوعاً إلى الخطابِ في قوله: «أيديكم» و«عنكم».

آ. (٢٥) قوله: ﴿وَالْهَدْيِ﴾: العامةُ على نصبِهِ. والمشهورُ أَنَّهُ نَسَقَ على الضميرِ المنصوبِ في «صَلُّوكم». وقيل: نُصِبَ على المعيةِ. وفيه ضَعْفٌ لإمكانِ المعطفِ. وقرأ^(٥) أبو عمرو في روايةٍ بجرِّه عطفاً على «المسجد

(١) الكشف ٥٤٧/٣.

(٢) البحر ٩٧/٨.

(٣) الآية ٢ من الحجر.

(٤) السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٤، والنشر ٣٧٥/٢، والتيسير ٢٠١.

(٥) انظر في قراءته: الشواذ ١٤٢، والبحر ٩٨/٨، والقرطبي ٢٨٤/١٦.

- الفتح -

الحرام»، ولا بُدُّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ أَيْ: وَعَنْ نَحْرِ الْهَدْيِ. وَقُرِئَ بِرَفْعِهِ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَيْ: وَصُدَّ الْهَدْيُ. وَالْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الدَّالِ وَرُويَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَعَاصِمٍ وَغَيْرِهِمَا كَسْرُ الدَّالِ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ. وَحَكَى ابْنُ خَالَوَيْهِ^(١) ثَلَاثَ لُغَاتٍ: الْهَدْيُ - وَهِيَ الشَّهِيرَةُ لُغَةُ قُرَيْشٍ - وَالْهَدْيُ وَالْهَدْيُ.

قوله: «مَعْكُوفًا» حَالٌ مِنَ الْهَدْيِ أَيْ: مَحْبُوسًا يُقَالُ: عَكَفْتُ الرَّجُلَ عَنْ حَاجَتِهِ. وَأَنكَرَ الْفَارَسِيُّ تَعْدِيَةَ «عَكَفَ» بِنَفْسِهِ وَأَثْبَتَهَا ابْنُ سِيدِهِ^(٢) وَالْأَزْهَرِيُّ^(٣) وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ لِبِنَاءِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْهُ.

قوله: «أَنْ يَبْلُغَ» فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ أَيْ: عَنْ أَنْ، أَوْ مِنْ أَنْ. وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِي هَذَا الْجَزَاءِ الْمَقْدَرِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «صَدُّوكُمْ»، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَعْكُوفًا أَيْ: مَحْبُوسًا عَنْ بُلُوغِ مَحَلِّهِ أَوْ مِنْ بُلُوغِ مَحَلِّهِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلصَّدِّ، وَالتَّقْدِيرُ: صَدُّوا الْهَدْيَ كِرَاهَةً أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ، وَأَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِمَعْكُوفًا أَيْ: لِأَجْلِ أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ، وَيَكُونَ الْحَبْسُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْهَدْيِ بَدَلُ اشْتِمَالٍ أَيْ: صَدُّوا بُلُوغَ الْهَدْيِ مَحَلَّهُ.

قوله: «لَمْ تَعْلَمُوهُمْ» صِفَةٌ لِلصَّنْفَيْنِ وَعَلَبَ الذَّكَوَرِ.

قوله: «أَنْ تَطَّوُّوهُمْ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ، وَعَلَبَ الذَّكَوَرِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ مَفْعُولِ «تَعْلَمُوهُمْ» فَالتَّقْدِيرُ عَلَى الْأَوَّلِ: وَلَوْلَا

(١) الشَّوَاذُ ١٤٣.

(٢) الْمُحْكَمُ لِابْنِ سِيدِهِ ١٦٩/١. قَالَ: عَكَفَهُ عَنْ حَاجَتِهِ يَعْكُفُهُ وَيَعْكُفُهُ عَكَفًا: صَرَفَهُ وَجَسَهُ.

(٣) تَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٣٢١/١.

وَطُءَ رجالٍ ونساءٍ غيرِ معلومين، وتقدير الثاني: لم تعلموا وطأهم، والخبرُ محذوفٌ تقديره: ولولا رجالٌ ونساء موجودون أو بالحضرة. وأمّا جوابُ «لولا» ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه محذوفٌ لدلالة جواب لو عليه. والثاني: أنه مذكورٌ. وهو «لَعَذَّبْنَا»، وجوابُ «لو» هو المحذوفُ، فَحَذَفَ من الأول لدلالة الثاني، ومن الثاني لدلالة الأول. والثالث: أن «لَعَذَّبْنَا» جوابُهما معاً وهو بعيدٌ إن أرادَ حقيقة ذلك. وقال الزمخشري^(١) قريباً مِنْ هذا، فإنه قال: «ويجوزُ أن يكونَ «لو تَزَيَّلُوا» كالتكرير لـ «لولا رجالٌ مؤمنون» لمرّجعهما إلى معنى واحدٍ، ويكون «لَعَذَّبْنَا» هو الجوابُ». ومنع الشيخ^(٢) مرجعهما لمعنى واحدٍ قال: «لأنَّ ما تعلّق به الأول غيرُ ما تعلّق به الثاني»^(٣).

قوله: «فَتُصَيِّكُمْ» نَسَقَ على «أَنْ تَطُؤُوهُمْ». وقرأ^(٤) ابن أبي عبلَةَ وأبو حيوة وابنُ عوفٍ «لو تَزَايَلُوا» على تفاعلوا. والضمير في «تَزَيَّلُوا» يجوزُ أَنْ يعودَ على المؤمنين فقط، أو على الكافرين أو على الفريقين أي: لو تَمَيَّزَ هؤلاء مِنْ هؤلاء لَعَذَّبْنَا.

والوَطُءُ هنا: عبارةٌ عن القتلِ والدُّوسِ. قال عليه السلام: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأتَكَ على مُضَرٍّ»^(٥)، وأنشدوا^(٦):

(١) الكشف ٥٤٨/٣.

(٢) البحر ٩٨/٨.

(٣) المطبوعة: «لأن ما تعلق به لولا الأولى غير ما تعلق به الثانية...».

(٤) البحر ٩٩/٨، والقرطبي ٢٨٨/١٦.

(٥) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٣٣٩/٢، ١٠ كتاب الأذان، ١٢٨ باب: يهوي بالتكبير حين يسجد.

(٦) البيت لزهير. وليس في ديوانه، وهو في البحر ٩٨/٨، واللسان (وطأ)، والمحمر ١١٣/١٥، وشواهد الكشف ٥٤٠/٤.

٤٠٧٩- وَوُطِّئْنَا وَطْئًا عَلَى حَنْقٍ
وَطْءِ الْمَقْيَدِ ثَابِتِ الْهَرَمِ

وَالْمَعْرَةِ: الإثم.

قوله: «بغیر علم» يجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «مَعْرَةٍ»، أو أن يكونَ حالاً مِنْ مفعولٍ «تُصَيِّبُكُمْ». وقال أبو البقاء^(١): «من الضمير المجزور» يعني في «منهم» ولا يَظهر معناه، أو أن يتعلّق بـ «تُصَيِّبُكُمْ»، أو أن يتعلّق بـ «تَطْوُوهُمْ».

قوله: «لِيُذْخِلَ اللَّهُ» متعلّق بمقدّرٍ أي: كان انتفاءُ التسليطِ على أهل مكة وانتفاءِ العذابِ لِيُذْخِلَ اللَّهُ.

أ. (٢٦) قوله: «إِذْ جَعَلَ»: العاملُ في الظرفِ: إما «لَعَذَّبْنَا» أو «صَدُّوْكُمْ» أو اذْكَرْ، فيكونُ مفعولاً به.

قوله: «في قلوبهم» يجوز أن يتعلّق بـ جَعَلَ على أنها بمعنى ألقى فتتعدّى لواحدٍ أي: إذ ألقى الكافرونَ في قلوبهم الحميّة، وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه مفعول ثانٍ قَدّْمَ على أنها بمعنى صَيَّرَ.

قوله: «حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ» بدلٌ مِنْ «الْحَمِيَّةِ» قبلها. وَالْحَمِيَّةُ: الْأَنَفَةُ مِنَ الشَّيْءِ. وأنشد للمتلّمّس^(٢):

٤٠٨٠- أَلَا إِنَّنِي مِنْهُمْ وَعِرْضِي عِرْضُهُمْ
كَذَا الرَّأْسُ يَحْمِي أَنْفَهُ أَنْ يُهْشَمَا

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.

(٢) ديوانه ٢١، والبحر ٩٩/٨، ورواية العجز في الديوان:
كذي الأنفِ يحمي أنفه أن يُكْشَمَا

وهي المَنع، ووزنها فعيلة، وهي مصدرُ يقال: حَمَيْتُ عن كذا حَمِيَّةً.

قوله: «وكانوا أَحَقَّ» الضميرُ يجوزُ أَنْ يعودَ على المؤمنين، وهو الظاهر
أي: أَحَقَّ بكلمةِ التقوى من الكفار. وقيل: يعودُ على الكفار/ أي: كانت [أ/٨٠٩]
قُرَيْشٌ أَحَقَّ بها لولا جرمانهم.

آ. (٢٧) قوله: ﴿لَقَدْ صَدَقَ﴾: صَدَقَ يتعدى لاثنتين ثانيهما
بحرف الجر يُقال: صَدَقْتُكَ في كذا. وقد يُحذفُ كهذه الآية.

قوله: «بالحق» فيه أوجه، أحدها: أَنْ يتعلقَ بـ «صدق». الثاني: أَنْ
يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ أي: صِدْقاً مُلتبساً بالحق. الثالث: أَنْ يتعلقَ
بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الرؤيا» أي: مُلتبسةٌ بالحق. الرابع: أنه قسمٌ
وجوابه «لَتَدْخُلُنَّ» فعلى هذا يُوقف على «الرؤيا» ويُبتدأ بما بعدها.

قوله: «لَتَدْخُلُنَّ» جوابُ قسمٍ مضمّرٍ، أو لقوله: «بالحق» على ذلك
القول. وقال أبو البقاء^(١): «و «لَتَدْخُلُنَّ» تفسيرٌ للرؤيا أو مستأنفٌ أي: والله
لَتَدْخُلُنَّ»، فجعل كونه جوابَ قسمٍ قسيماً لكونه تفسيراً للرؤيا. وهذا لا يصحُّ
البتة، وهو أَنْ يكونَ تفسيراً للرؤيا غيرَ جوابٍ لقسم، إلّا أَنْ يريدَ أنه جوابُ
قسمٍ، لكنه يجوزُ أَنْ يكونَ هو مع القسم تفسيراً، وأن يكونَ مستأنفاً غيرَ تفسيرٍ
وهو بعيدٌ من عبارته.

قوله: «آمين» حالٌ مِنْ فاعلٍ «لَتَدْخُلُنَّ» وكذا «مُحَلِّقِينَ» ومُقَصِّرِينَ»،
ويجوزُ أَنْ يكونَ «مُحَلِّقِينَ» حالاً مِنْ «آمين» فتكونُ متداخلةً.

قوله: «لا تخافون» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً ثالثاً، وأن
يكونَ حالاً: إمّا مِنْ فاعلٍ «لَتَدْخُلُنَّ» أو مِنْ ضميرٍ «آمين» أو «مُحَلِّقِينَ»

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.

أو «مقصرين». فإن كانت حالاً من «آمين» أو حالاً من فاعل «لَتَدْخُلُنَّ» فهي حالٌ للتوكيد و«آمين» حالٌ مقاربة، وما بعدها حالٌ مقدرةٌ إلا قوله: «لا تخافون» إذا جعل حالاً فإنها مقارنةٌ أيضاً.

أ. (٢٩) قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾: يجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمّر، لأنه لما تقدّم: «هو الذي أَرْسَلَ رَسُولَهُ» دلّ على ذلك المقدّر أي: هو أي: الرسول بالهدى محمد، و«رسول» بدلٌ أو بيان أُنعت، وأن يكون مبتدأً أو خبراً، وأن يكون مبتدأً و«رسول الله» على ما تقدّم من البدل والبيان والنعت. و«الذين معه» عطفٌ على «محمد» والخبر عنهم قوله: «أشداء على الكفار». وابن عامر^(١) في رواية «رسول الله» بالنصب على الاختصاص، وهي تؤيد كونه تابعاً لا خبراً حالة الرفع. ويجوز أن يكون «والذين» على هذا الوجه^(٢) مجروراً عطفاً على الجلالة أي: ورسول الذين آمنوا معه؛ لأنه لما أُرْسِلَ إليهم أضيف إليهم فهو رسول الله بمعنى: أن الله أرسله، ورسول أمته بمعنى: أنه مُرْسَلٌ إليهم، ويكون «أشداء» حينئذٍ خبر مبتدأ مضمّر أي: هم أشدء. ويجوز أن يكون تمّ الكلام على «رسول الله» و«الذين معه» مبتدأً و«أشداء» خبره.

وقرأ الحسن^(٣) «أشداء، رحماء» بالنصب: إمّا على المدح، وإمّا على الحال من الضمير المستكنّ في «معه» لوقوعه صلة، والخبر حينئذٍ عن المبتدأ. قوله: «تراهم رُكعاً سُجداً» حالان؛ لأن الرواية بصريّة، وكذلك «يبتغون»

(١) البحر ١٠١/٨، والكشاف ٥٥٠/٣، وأورد السمين هذه القراءة على هيئة جملة اعتراضية في الحاشية وليس موضعها هنا.

(٢) أي: وجه كون «والذين» عطفاً على «محمد».

(٣) الإتحاق ٤٨٣/٢، والمحتسب ٢٧٦/٢، والبحر ١٠٢/٨، والقرطبي ٢٩٣/١٦.

- الفتح -

يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وإذا كانتَ حالاً فيجوزُ أَنْ تكونَ حالاً ثالثةً مِنْ مفعول «تَراهم» وأن تكونَ مِنَ الضميرِ المستترِ في «رُكُوعاً سجداً». وَجوزُ أبو البقاء^(١) أَنْ يكونَ «سُجداً» حالاً مِنَ الضميرِ في «رُكُوعاً» حالاً مقدرة. فعلى هذا يكونُ «يَتَنَوْن» حالاً مِنَ الضميرِ في «سُجداً» فتكونُ حالاً مِنَ حال، وتلك الحالُ الأولى حالٌ مِنَ حال أخرى.

وقرأ^(٢) ابن يعمر «أشيداً» بالقصر، والقصرُ مِنْ ضرائر الأشعار كقوله^(٣):

٤٠٨١- لا بَدْ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

فلذلك كانتَ شاذّةً. قال الشيخ^(٤): «وقرأ عمرو بن عبيد «وَرُضوانا» بضم الراء». قلت: هذه قراءةٌ متواترةٌ قرأها عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ عنه قَدَّمْتُها في سورة آل عمران^(٥)، واستثنيْتُ له حرفاً واحداً وهو ثاني المائدة.

وقرئ^(٦) «سَيِّمِاؤهم» بياء بعد الميم والمدّ، وهي لغةٌ فصيحَةٌ وأنشد^(٧):

٤٠٨٢- غلامٌ رَمَاهُ اللَّهُ بِالْحُسْنِ يافِعاً

له سَيِّمِاؤ لا تَشُقُّ عَلَى البَصْرِ

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.

(٢) البحر ٨/١٠٢.

(٣) لم أهتمد إلى قائله، وهو في العيني ٤/٥١١، والهمع ٢/١٥٦، والدرر ٢/٢١١.

(٤) البحر ٨/١٠٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/٦٨.

(٦) البحر ٨/١٠٢، والشواذ ١٤٢.

(٧) تقدم برقم ١٠٨٧.

وتقدّم الكلام عليها وعلى اشتقاقها في آخر البقرة^(١). و«في وجوههم» خبر «سيماهم».

قوله: «مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ» حال من الضمير المستتر في الجار، وهو «في وجوههم». والعامة «مِنْ أَثَرٍ» بفتحتين، وابن هرمز^(٢) بكسر وسكون، وقناة «مِنْ أَثَرٍ» جمعاً.

قوله: «ذَلِكَ مَثَلُهُمْ» «ذَلِكَ» إشارة إلى ما تقدّم من وصفهم بكونهم أشداء رُحَمَاءَ لَهُمْ سِيما في وجوههم، وهو مبتدأ خبره «مَثَلُهُمْ» و«في التوراة» حالٌ مِنْ «مَثَلُهُمْ» والعامل معنى الإشارة.

قوله: «وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ وخبره «كَزْرَعٍ» فيوقف على قوله: «في التوراة» فهما مثلاً. وإليه ذهب ابن عباس. والثاني: أنه معطوف على «مَثَلُهُمُ» الأول، فيكون مثلاً واحداً في الكتّابين، ويوقف حيثنّذ على «الإنجيل» وإليه نحا مجاهد والفراء^(٣)، ويكون قوله على هذا: «كَزْرَعٍ» فيه أوجه، أحدها: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر أي: مَثَلُهُمْ كَزْرَعٍ، فسّر بها المثل المذكور. الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «مَثَلُهُمْ» أي: مُمَثِّلِينَ زُرْعاً هذه صفته. الثالث: أنها نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أي: تمثيلاً كزراع، ذكره أبو البقاء^(٤). وليس بذاك. وقال الزمخشري^(٥): «ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «ذَلِكَ» إشارةً مُبْهِمَةً أَوْضَحَتْ بقوله: «كَزْرَعٍ» كقوله: «وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَابِرَ»^(٦).

(١) انظر: الدر المصون ٦٢٢/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٤٢، والبحر ١٠٢/٨، والإتحاف ٤٨٤/٢.

(٣) معاني القرآن ٦٩/٣.

(٤) الإملاء ٢٣٩/٢.

(٥) الكشف ٥٥١/٣.

(٦) الآية ٦٦ من الحجر.

قوله: «أَخْرَجَ شَطَاءَهُ» صفةٌ لزرع. وقرأ^(١) ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء، والباقون بإسكانها، وهما لغتان. وفي الحرف لغاتٌ أخرى قُرِئَ بها في الشاذ: فقرأ أبو حيوة «شَطَاءَهُ» بالمد، وزيد بن علي «شَطَاه» باللف صريحةٌ بعد الطاء، فاحتملتُ أن تكون بدلاً من الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها على لغةٍ مَنْ يَقُولُ^(٢): الْمَرَأَةُ وَالْكَمَاءُ بعد النقل، وهو مقيسٌ عند الكوفيين، واحتملُ أن يكون مقصوراً من الممدود. وأبو جعفر ونافع في روايةٍ «شَطَهُ» بالنقل والحذف وهو القياس. والجحدري «شَطَوَهُ» أبدل الهمزة واواً، إذ تكون لغةً مستقلةً. وهذه كلها لغاتٌ في فراخ الزرع. يقال: شَطَّ الزَّرْعُ وأشَطَّ أي: أخرج فراخه. وهل يختصُّ ذلك بالجنطة فقط، أو بها وبالشعير فقط، أو لا يختصُّ؟ خلاف مشهور قال^(٣):

٤٠٨٣- أَخْرَجَ الشُّطَاءَ عَلَى وَجْهِ الثُّرَى
وَمَنْ الْأَشْجَارِ أَفْسَانَ الثَّمَرِ

قوله: «فَأَزَرَهُ» العامةُ على المد وهو على أفعل. وغلطوا مَنْ قال: إنه فاعلٌ كمجاهد وغيره بأنه لم يسمَعْ في مضارعه يُؤَازِرُ بل يُؤَزِّرُ. وقرأ^(٤) ابن ذكوان «فَأَزَرَهُ» مقصوراً جعله ثلاثياً. وقُرِئَ «فَأَزَرَهُ» بالتشديد والمعنى في الكل: قَوَاهُ.

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٤، والتيسير ٢٠٢، والنشر ٣٧٥/٢، والقرطبي ٢٩٥/١٦.

(٢) انظر: الممتع ٤٠٥.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ٢٩٤/١٦، والبحر ١٠٢/٨.

(٤) السبعة ٦٠٥، والتيسير ٢٠٢، والحجة ٦٧٤، والنشر ٣٧٥/٢، والقرطبي ٢٩٥/١٦.

وقيل : ساواه . وأنشد^(١) :

٤٠٨٤- بِمَحْنِيَةٍ قَدْ آزَرَ الضَّالُّ نَبْتَهَا

مَجَرَّ جُيُوشِ غَانِمِينَ وَخَيْبِ

قوله : «على سُوقِهِ» متعلّق بـ «استوى»، ويجوز أن يكون حالاً أي : كائناً على سُوقِهِ أي : قائماً عليها . وقد تقدّم في النمل أن قبلاً^(٢) يقرأ «سُوقِهِ» بالهمزة الساكنة كقوله^(٣) :

٤٠٨٥- أَحَبُّ الْمُؤَقِّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى

وبهمزة مضمومة بعدها واو^(٤) كقُرُوح ، وتوجيه ذلك . والسُّوق : جمع ساق .

قوله : «يُعْجِبُ الزُّرَّاعُ» حال أي : مُعْجَبًا ، وهنا تمّ المثل .

قوله : «لِيَغِيْظَ» فيه أوجه ، أحدها : أنه متعلّق بـ «وَعَدَ» ؛ لأنّ الكفار إذا سَمِعُوا بعزّ المؤمنين في الدنيا وما أُعِدَّ لهم في الآخرة غاظهم ذلك . الثاني : أن يتعلّق بمحذوف دلّ عليه تشبيههم بالزُّرْعِ في نَمَائِهِمْ وَتَقْوِيَّتِهِمْ . قاله

(١) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٤٥ . والمحنية : حيث ينحني الوادي وهو أخصب موضع فيه . والضال : شجر . فقد لحق النبت بالشجر في هذه المحنية . وهذه المحنية في موضع مرور الجيوش من غانم وخائب ، فلا ينزلها أحد ليرعاها خوفاً من الجيوش وهذا أوفر لخصبها .

(٢) انظر إعرابه للآية ٤٤ .

(٣) تقدم برقم ١٢٨ .

(٤) «سُوقِهِ» وانظر في قراءاتها : السبعة ٦٠٥ ، والحجة ٦٧٥ ، والنشر ٣٣٨/٢ ، والتيسير ١٦٨ ، والبحر ١٠٣/٨ .

- الفتح -

الزمخشري^(١) أي : شَهِمَهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ لِيَغِيْظَ . الثالث : أنه متعلِّقٌ بما دَلَّ عليه قوله : «أَشِيدَاءٌ عَلَى الْكُفَّارِ» إلى آخره أي : جعلهم بهذه الصفات لِيَغِيْظَ .

قوله : «مِنْهُمْ» «مِنْ» هذه للبيان لا للتبعيض ؛ لأنَّ كلَّهم كذلك فهي كقوله : «فاجْتَنِبُوا الرُّجُسَ مِنَ الْأَوْثَانِ»^(٢) . وقال الطبري^(٣) : «منهم أي : من الشُّطْءِ الذي أخرجهم الزرعُ ، وهم الداخلون في الإسلام إلى يوم القيامة» ، فأعاد الضمير على معنى الشُّطْءِ ، لا على لفظه ، وهو معنى حسن .

[تَمَّتْ بَعُونُهُ تَعَالَى سُورَةُ الْفَتْحِ]

(١) الكشف ٥٥١/٣ .

(٢) الآية ٣٠ من الحج .

(٣) الطبري ١١٥/٢٦ . ولم يرد قوله : «إلى يوم القيامة» في مطبوعة الطبري .

فَهْرَسُ

الآية	الصفحة
سورة العنكبوت	٥
سورة الروم	٢٩
سورة لقمان	٥٩
سورة السجدة	٧٧
سورة الأحزاب	٩١
سورة سبأ	١٤٧
سورة فاطر	٢٠٩
سورة يس	٢٤٣
سورة الصافات	٢٨٩
سورة ص	٣٤٣
سورة الزمر	٤٠٥
سورة غافر	٤٥١
سورة فصلت	٥٠٥
سورة الشورى	٥٣٧
سورة الزخرف	٥٧١
سورة الدخان	٦١٥
سورة الجاثية	٦٣٣
سورة الأحقاف	٦٥٩
سورة محمد (ﷺ)	٦٨٣
سورة الفتح	٧٠٩

